

٢٦٤

# الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

نعمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

وبهامته مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة  
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

طبع في المطبعة

مطبعة البستاني في بيروت في سنة ١٣٤٥

ربيع الأول سنة ١٣٤٥ - ٥

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال سيدنا مولانا

(قوله لا نفيس من الأوزان  
للمذكورة في قول ابن  
مالك الخ) أي وقول ابن  
مالك حصروا وزن الأفعال  
فكان الأوضح الآخر  
أن يقول ليس من أوزان  
الأفعال اه تقرير

الحسن اصطفى لدينه خلاصة العالمين وهدى من أحبه للتفقه في الدين حثا أنسابه منهاج  
العارفين وتنج به دخول رياض الشاكرين ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة  
المؤمنين ونشهد أن سيدنا محمدا عليه السلام بهجة الموحدين ونصلى ونسلم على الحاوي لجميع  
ضلال المرسلين من نبل العقول لتحري رتقى أحكام الدين البحر المحيط القدوة العظمى في العالمين  
وعلى آله وصحبه هداة الآمة والتابعين (وبعد) فيقول السيد الفقير إلى مولاه الرجى عفو  
ما تفرقه وجناه سليمان بن عمر بن محمد البجيرى الشافعى عفا الله عنه وعن أحبابه قسائلى  
بعض أصدقاى الفضلاء أن أجمع ما كتبه على نسختي شرح المنهج وحاشيتي الشرح المسمى عليه بما  
تحررت من حواشيه في الطروس وقررت شيوخى في الدروس فأجيبته لذلك وإن كنت لست  
أعلم تلك المسالك وسميته (التجريد لنفع العبيد) وأسأل الله النفع به كأنفع بأصله أنه جيد مجيد  
وبنى أطلقت شيخنا فخر الدارين سيدى محمد الشماوى غفر الله لنا وله جميع المساوى آمين (قوله  
قال سيدنا الخ) هذه الخطبة بل وسأرخص كتب وضعها له والده الشيخ محب الدين في حياة والده  
وكان مشاركا له في أخذ العلم على مشايخه مات في حياة والده غريفة في بحر النيل وكان موته سببا  
لعنى والده وله ولد أصغر منه يسمى جمال الدين وهو الذى أعقب هؤلاء العلماء النجباء اه  
الطفسى وأصل قال قول بالفتح لا بالكسر والالكان مضارعه يقال كيف مضارعه خاف لانه  
حيث يكون من باب فهم يفهم ويكون أصل مضارعه يقول بفتح الواو نقلت حركة الواو لقبها ثم  
قلت أنا لآخر كما يحسب الأصل وانتاح ما قبلها الآن ولا بالضم والالكان لازمالان فعل المضموم  
العين لا يكون الا كذلك ولا بالسكون لانه ليس من الأوزان المذكورة في قول ابن مالك  
وافتح وضم واكسر التاني من • فعل ثلاثى وزند نحو ضمن

ولقد ألمة الموجبة لقب الواو لأنها وقد اشتملت خطبة ابن المؤلف على إحدى عشرة صيغة اثنتان  
على المم وخمسة على الهاء وأربعة على الون وإعراب في النسخ ثلاث بسملة الأولى لاين المؤلف  
والثانية لا تارح والثالثة للئن ولم يأت ابن المؤلف بالجملة اكشف برؤية كل كلام لا يبدأ فيه  
بذكر كنهه وقوله سيدنا ومولانا أقول في حفظي قد بما أنه لا يقال سيدنا ومولانا وإنما يقال مولانا

وسيدنا



وسيدنا كما في قول الخفاء في أخيه صخر \* وإن صخر المولانا وسيدنا \* وكان وجهه ذلك والله أعلم أن المولى يطلق على السيد وعلى العبد ولو أخرج السيد لم يكن له فائدة وقريب من ذلك ما سبق لنا تقريره وهو أنه يتعين طريق الترقى في هذا إذا كان لا يبلغ أقصى عمادونه ومشتغلا عليه كما في قوله في عالم تحريز غنيمي في بعض رسائله اه ع ش وأجاب شيخنا عبدربه بأنه اختار ذلك لأنه يشعر بالرفعة من أول الأمر وأجاب بعضهم بأن المراد بالسيد هنا هو الذي يفرع اليه في المهمات والمراد بالمولى بالبابير والنصرة تكون بعد الفرع لأن الشيخ يفرع له في تحقيق العلوم وينصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد في اللغة على من ساد في قومه أي شرف عليهم من السود وهو الشرف وعلى من تفرع الناس اليه في الشدايد وعلى من كثر سواده أي جيشه وعلى الحليم الذي لا يتغزاه الغضب وعلى المالك ولما منع من أن تكون هذه الأوصاف مجتمعة في الشيخ اه شيخنا حنفى **(قوله قاضي القضاء)** أي لأنه كان قاضيا بمصر وجميع قضائها تحت أمره آبل أنه تولى القضاء عشرين سنة وعمر عشرين ليعلم على كل سنة كفارة لثلاثمائة سنة القضاء وكون عمه كفارة لا يناسب مقامه لأنه كان عادلا في حكمه فالحق أن عمه بسبب بكائه على ولده كاتقدم وقيل أنه تولى القضاء عشرين سنة وهي كذلك وفي نسخة قاضي قضاء الأنام وهي مناسبة لما بعدها **(قوله شيخ)** أقامه رشاخ أو وصفه سماه والقياس شافع كضرب فهو ضارب قال ابن مالك

كفاعل صغ اسم فاعل إذا \* من ذى ثلاثة يكون كغذا

وذكر في القاموس في جمعه أحد عشر جماعة مبدؤة بالشين مبدؤة بالشين وكسرها وشيخة بكسر الشين مع فتح الياء واسكانها وشيخان كغلمان وخسة مبدؤة بالهمزة وشيخة بفتح الميم وكسرها مع فتح الياء وفيها ومشيخوا مع واو بعد الياء وحذفها واحدة مبدؤة بالهمزة وهي أشياخ والجم الذي هو مشايع بالياء ولا يجوز همزة لأن الياء أصلية في المفرد وهي إذا كانت كذلك لا قلب همزة في الجمع كما يشاهد من قبيل محترز قوله في الخلاصة

ولم يزد ثالثا في الواحد \* حمزاري في مثل كالقلائد

وتفغيره شيوخ بضم الشين وكسرها وقيل شيوخ بقلة قبل لقيه بشيخ الاسلام الخضر حين خرج من بلده حافيا إلى الجامع الأزهر ودخل درأه فيه وقيل للمقبلة بذلك القطب لما أراد المجاوزة من ضربه أي القطب لظنهم أنه لصل وكان معهم الشيخ فالتفت اليه وقاله وأنت مثلهم يا شيخ الاسلام **(قوله ملك العلماء)** أي المتصرف فيهم بالامر والنهي كملك بالكلام على التشبيه والاستعارة على الخلاف في نحو زيد أسد ع ش وعبارته على مر الملك من الملك بالضم وهو المتصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بكسر وهو التعلق بالاعيان المملوكة اه والعلماء جمع علم كمرام جمع كريم **(قوله الاعلام)** أي كالاعلام التي يهتدى بها أو كالاعلام جمع علم بمعنى الجبل والمراد الذين هم كالجبال في الثبات وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفتحين العلامة وهو أيضا الجبل وعلم الثوب والراية ع ش **(قوله سيبويه زمانه)** أي كسيبويه في زمانه في الاشتغال بالفضل فلاضافة على معنى في وهو تشبيه بليغ أو استعارة لأن العلم إذا اشتهر بوصف تجري فيه الاستعارة حكمه سبحانه فان قيل سيبويه اشتهر بالتحجوه وهذا باللفظ فلا يزال أن يقول رافعي زمانه أجب بأن اشتهاره باللفظ أمر محقق بخلاف اشتهاره بالتحجوه عليه بقوله سيبويه زمانه **(قوله فريد)** عصره أي المنفرد في عصره أي لم يشاركه أحد في مرتبته والعصر والاروان مترادفان وقيل العصر من حين الاشتهار والاروان من حين الولادة وكذا الدهر والعصر من العين مع كون الصاد وبضم العين والصاد فيه أربع لغات **(قوله حجة المناظرين)** يعني أن كلامه حجة للمناظرين

قاضي القضاء شيخ مشايخ  
الاسلام ملك العلماء  
الاعلام سيبويه زمانه فريد  
عصره ووحيد دهره  
حجة المناظرين

**(قوله وعي كذلك)**  
وامتنة نيف وعشرين  
وتسماة في ذي الحجة اه  
**(قوله أو وصفه سماه)**  
عبارة الشورى أوصفة  
مخففة كسيد انتهت  
**(قوله وعبارته على مر)**  
الملك الخ لكن المحشى  
تقدم التكلم على الملك  
خلاف ما صنع ع ش اه

لأن التكلمين هي السنة

في الدين زين الله والدين

أبو يحيى ذكر بالانصاري

تقدم الله برحمته وأسكنه

فسيح جناته ونفعا

والسليم يركنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على فضله

والعلاء والسلام

(قوله اظهار الصواب)

قاهر على أحسن القوى

اه (قوله فهو أعم من

الناظرين) ظاهره أن

العموم انما له من جهة

شموله لم التوحيد ومن

أن يخصه من المناظر بغير

التوحيد فقلص وجه

العموم أن التكلم

لا يشرط فيه من النظر

لاظهار الصواب ولا نقابة

حجة بجمعه كما اشترط ذلك

في المناظر تدبر اه

(قوله وعلى معنى اللام)

لكن اذا جعلت أل في

الجد استغراقية لم يصح

التركيب إذ يصير المعنى

كل فرد فرد من أفراد

الجد مختص بالله لا لاجل

لاجل فضله أو كل جد

لاجل الفضل وهذا غير

محمي لأنه لا تنحصر على

ملكوت الملك في الفضائل

تكون في نحو الذات

والصفات وهذا ان أثبت

الجملة على التسمية فان

جعلها لا ينزول الاشكال

لذكورة تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

لذلك تدبر اه

كالاته التي تبين بها الاحكام لعلمهم بأن ما يقول هو المنقول عرش والمناظرين من المناظرة وهي  
للمعقاة الحجة الجلية فان كانت لاحقاق الحق في محمود ولا في مذمومة منى عنها واصطلاحا لظاهر  
بالجملة من الجانبين في النسبة بين شيئين اظهار الصواب اه ح (قوله لان التكلمين)  
أي الذي هو لم كاللسان الذي ينطقون به بمبالغة في أنهم لا يستطيعون التكلم بدون النظر في كلامه  
والاخضت عرش والمراد بالتكلم الحاصل منه الكلام فيمثل علماء التوحيد وغيرهم فهو أعم  
من المناظرين شيخنا ح (قوله هي السنة) أي مظهر خفيها في الكلام اما استعارة  
تصريحية بتشبيه الاظهار بالاحياء واستدراكه له ثم اشترط منه هي أو بالكتابة بتشبيه السنة بالبيت  
بجمع عدم الانتفاع واثبات ما يناسب وهو هي أي الاحياء الذي في ضمنه تمثيل تدبر (قوله)  
زين الدين) أي مزين الدين وفي المختار زيادة ما يزين به والزين ضد الشين وقدم اللقب على الاسم  
لاشتهاره مثل انما لمسيح عيسى ابن مريم أو جري على عادة المؤرخين (قوله الانصاري) فان قلت  
الانصار جمع قلة وهم أولف أجيب بأن القلة والسكرية انما اعتباران في سكرات الجوع أماني المعارف  
بلا فرق أو أنه استعمل جمع القلة في الكثرة وكان القياس أن يقول النصيري أو الانصاري لانه اذا  
أر مد النسبة إلى الجمع ردالي مفردة والانصار جمع ضمير أو ناسر أجيب بأن محل ذلك اذ لم يصرا لجمع  
كالم والانسب ان لفظة والانصار صار كالم على الأوس والخزرج وقد كان خزرجيا قال ابن مالك  
والواحد ذكر ناسبا للجمع \* مالم يشابه واحدا بالوضع

وبلده اسمها سنيكية بالشرقة وانما لم ينسب الشيخ اليها لما قيل انه كان رجلا له بكرة النسبة اليها عرش  
(قوله تقدم الله برحمته) أي جعل الرحمة كالتقدم للسيف والمقصود بالمبالغة في عموم الرحمة فلا يرد أن  
المتقدم إلى الجواب لا يسمي في كماله استعارة تصريحية تبيح شبه التعميم بالفعيد واستعاره  
له وادق من تقدمه بمعنى (قوله فسيح جناته) أي واسع جنته فهو من إضافة الضمة أو صوف وادق  
كاشنة الجنة لا تكون الا واسعة (قوله بركته) أي به لومه بيمار فهو في المختار والبركة الخفاء ولا زيادة  
والبرك الدعاء بالبركة عرش (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على فضله) إلى آخر الشرح هذا  
هذه مقول القول لجملة الشرح في محل نصب يقال اه (فائدة) قال بعضهم يجب أي من جهة الصناعة  
على كل شارع في تصنيف أربعة أمور البسطة والجملة والصلاة على النبي ﷺ والتشويه وسن له لأنه  
أمور اسمية نفسه وتسمية كتابه والاثنيان بما يدل على المقصود وهو المعروف براءة الاستهلال اه  
عبد البعل التحرير (قوله على فضله) هو خير بعد خبر فهو ظرف مستقر ويصح أن يكون ظرفا  
لنحو استعلا بالجد والتقدير الحمد على انزال الله الله لأنه لا فائدة في الاخبار الآن بلا حظ المضاف فقط  
شورين ما خلا وكونه ظرفا مستقرا أولى لانه يكون قد جدد على الذات ولا على الفعل ثانيا بخلافه  
على الثاني فليس في الكلام الا جد واحد وعلى معنى اللام واختارها على اللام إشارة إلى أن الجد  
مستعمل على المحمود عليه مستعمل منه وعدل المصنف عن عبارة شرح الامل من قوله على انزاله إلى  
قوله على فضله إشارة إلى ضرورة على القائلين بوجود ذلك عليه عرش وأيضاً في الفضائل انما تستعمل  
انفراد في بخلاف ما قد قطع انظر من النافع ومنه قول سبلان في قصة عرش بليس هذا من  
مصدر على التسمية لكن لم يسمع وأما مصدر لم يسمع في قوله (قوله والصلاة) اسم مصدر  
لفظ الصلاة والسلام في كونهما من أسماء المصدرين في الآية وانما لم يأت به نظراً للنسبة بين  
الصلاة أي الدعاء بخير فلا ياتي أنه سمع في العذاب قال تعالى وتصلية يحيم ولم يعبر بالمصدر في جانب

الصلوات فيه من التناوب لانه يطلق على دخول النار قال تعالى ثم اجتمع صلوه **(قوله على سيدنا)**  
متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق الصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز أن يتعلق بالصلاة  
لانه حيث يجب ذكر متعلق السلام على الأصح شورى وقال ع ش متعلق بمحذوف تقديره  
كانت ان فليس من باب التنازع وان جرى بعضهم عليه لانه لا يجري في المصادر وقيل يجري فيها اه  
**(قوله وحبه وآله)** قدم الصحب على الآل مع أن الصلاة على الآل ثبتت بخبره ولو اللهم صل على محمد  
وآله والصلاة على الصحب انما هي بالقياس عليهم لان جلة الصحب أفضل من جلة الآل اذ منهم أبو بكر  
وغيره أو يقال قدم رعاية السبع أو أن المراد بالآل الأنبياء فيكون أعظم من الصحب فيكون في تأخير  
ثابت بخلاف تأخير الصحب ع ش **(قوله فقد كنت)** أتى بكننت مع اختصار لتوغلها في المعنى  
لانه لو قال فقد اختصرت لتوهم أنه بمعنى المضارع أو معنى شرعت في الاختصار كما قاله البرماني  
واعترض بأن جواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وهذا ما مضى وأجيب بأن الجواب محذوف  
تقديره فأقول فقد كنت الخ واعتراض بأنه يجب حذف الفاء من جواب أما إذا كان قولنا محذوف كما قاله  
الاشموني وغيره في شرح قول من الخلاصة

وحذف ذى العاقلة في ثراذا \* لم يك قول معها قد نبينا

وشاهده قوله تعالى فأتا الذين أسودت وجوههم كقترتم أي يقال لهم كقترتم وأجيب بأن بعضهم  
جوز ذكر العاقلة في هذه الحالة ومفهوم كلام ابن مالك أنه إذا كان معها قول منبذ يكثر الحذف كما قال  
بعضهم ويجب عند الشموني وغيره **(قوله في الفقه)** في هذه الظرفية اشكال حاصله أن التناج  
كغير من أسماء الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغير  
من أسماء العلوم اسم للملكة أو الادراك أو المسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية بحول المسائل  
للالفاظ وأجيب عنه بوجوده منها أن في معنى على فهو من ظرفية للدلول الدال والمعنى اختصرت منهاج  
الطالبين الدال على المسائل المخصوصة أو المحصل للدرا كات المخصوصة أو الملكة ع ش وقوله  
أو المحصل لا يؤخذ منه ان الفقه ان كان بمعنى المسائل ففي معنى على وان كان بمعنى الادراك أو الملكة  
ففي معنى الآل فقوله بمعنى على فيه قصور وهو أي قوله في الفقه لبيان الواقع لان منهاج الطالبين خاص  
بالفقه والذي في الاصول للبيضاوي يقاله منهاج فقط **(قوله عبي الدين)** نقل عن الامام النووي  
أنه قال ليس في حل من قال عبي الدين وهذا من ورعه وتواضع فلا يقال ان ذلك يقتضى حرم  
الطلاق هذا اللفظ عليه حلي ومن كان الذي يظهر أن من صرح بأن مدحه بحق يؤذبه لا يحرم  
مدحه وليس هو من قولهم الفقيه ذكر ك أخاك بما يكره لان مرادهم كما هو ظاهر مما يكره شرعا  
وأما ذكره التنازع عليه بحق فلا يفتن لكرامته لذلك وان لم يكن من باب التواضع فانه حيث  
بالنية أشبه كشخص كرم كرمه مدحه بالكرم خوفا على ماله من الظلمة اه المحققين عن  
النووي **(قوله النووي)** نسبة الى نوى قرية من قرى الشام **(قوله في كتاب)** متعلق  
بمحذوف تقديره ووضعت أي المختصر المأخوذ من الاختصار في كتاب فالظروف في الكتاب هو أثر  
الاختصار لان نفسه اذا لمعنى لكون الاختصار الذي هو تقليل اللفظ مطروفا في الكتاب وهو من  
ظرفية الاجزاء في الكل أو من باب التجريد أو أراد بالمختصر المعنى وبالكاتب اللفظ شورى مع  
زيادة وقوله وهو من ظرفية الاجزاء في الكل جواب عن سؤال مقدّر تقديره انه يلزم عليه ظرفية الشئ  
في نفسه وهذا السؤال لا يراد لان الكتاب اسم لما أخذه من التناج ولما مضى اليه فهو حيث ذكره من ظرفية  
الجزء في الكل وسماه كتابا مع أنه حين الاختصار ليس موجودا باعتبار ما يؤل اليه وقوله أو من باب

على سيدنا محمد وحبه  
وآله (و بعد) فقد  
كنت اختصرت منهاج  
الطالبين في الفقه تأليف  
الامام شيخ الاسلام أبي  
زكريا عبي الدين  
النووي رحمه الله في كتاب

(قوله من ظرفية المدلول  
للدال) أي من ظرفية  
الدال في المدلول ولو عبر به  
كان أوضح  
(قوله وان لم يكن من باب  
التواضع) بل كان في  
الواقع ليس فيه الوصف  
الذي مدحه به  
(قوله بالفقيه أشبه) أي  
فيكون سواما اه  
قويني  
(قوله النووي) ما تسته  
٦٦٦ عن ٤٦ علان  
عمره اه سكي

سببه بمنهج الطلاب  
وقد سألت بعض الاعزة  
على من الفضلاء المتردين  
لأن أشعره شرحا يحمل  
ألفاظه ويحل حفظه  
وبين مراده وتبهم مفاده  
فأجبته على ذلك بيون  
القدر المالك رسميته  
بفتح الوهاب بشرح  
منهج الطلاب والله أعلم  
أن ينفع به وهو حسي  
ونسم الوكيل (١)  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أى أولف والاسم  
درس (١)

(قوله) وبجواب بأنه قد  
لأجل الجمع (أى) كانه  
زاده على أصله لأجل ذلك  
اه شورى  
(قوله) وبفتحهم  
وخصوص الخ) ذكر  
الشورى فيه ثم يحتل  
أنه من عطف العام على  
الخاص ثم قال وقد يقال  
ان بينهما الخ  
(قوله) بالتأويل المشهور  
الخ) أماعلى مقابلة فلا  
حاجة لتفسير القول لأن  
المقابل يجوز وقوع الانشاء  
خبراه  
(قوله) الآن بدعى ان جلة  
الخ) لكن فيان جلة تم  
الوكيل تكون حالا أي  
لأن المطوف على الحال  
حال فيلزم عليه وقوع  
الانشاء حالا ولا قال به  
اه شيخنا قويسى رحمه  
الله اه

التعريف يدل مراده التجريد البالي وهو أن يتعز من شئ شئ مماثلة له في صفة كقوله تعالى لم فيها  
دارا فلهذا قد تعز من المختصر المتأخوذ من المتأخر كتابا وجعله مظهروا فيه لكن التجريد لا يظهر  
الا إذا كان الكتاب ليس فيه زيادة على المتأخوذ من المتأخر تأمل (قوله) سميته بمنهج الطلاب  
قد اختصر الاسم والمعنى (قوله) وقد سألت) جلة مستأنفة أوجالية (قوله) على) بين على  
والأجناس المضارع وهو اختلاف الكلمتين بحر في متقاربى الفرج بين مرادوفما أجناس  
اللاحق وهو اختلافهما بحر في متباعدى الفرج وبين يحمل ويحل الجنس المصحف بتدبر (قوله) أن  
ذلك كالمصنف قد شبهه فك التراكيب يحمل النش المقود ثم أطلق الخ على الفرك واشتق منه الفعل  
ضارت الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل نعتية يصح أن يكون استعارة مكنية أو مجازا مر سلا  
لأن التبيين لازم للحل شورى قال حل وفيه ان هذمان إضافة الشئ إلى نفسه لأن النهج اسم  
للافظ على ما هو المختار لا يقال الإضافة بيانية أى لفظا هي هو لا نقول قال الناصر اللغاني الإضافة  
البيانية لاتى في الإضافة للضمير بقول هومن إضافة كل من الجزئيات إلى كاله لأن المعنى يحمل كل  
تركيب من ترا كيب جلة الألفاظ على حد قولهم أركان الصلاة أركان البيع اه وقوله من إضافة كل  
من الجزئيات الأولى أن يقول من إضافة كل من الأجزاء كما يؤخذ من قوله إلى كاله ولم يقل إلى كايه اه  
(قوله) ويحل حفظه) أى يصبرهم أجلاء أى عظامه والأولى تأخير عن قوله وتبهم مفاده لأنه مقرب  
على جميع الأوصاف المذكورة وبجواب بأنه قدّمه لأجل الجمع (قوله) وبين مراده) أى الاستفادة  
من ترا كيبه ولما كان النظر إلى المقدرات سابقا على النظر للركبات أشار إلى الأول بقوله يحمل ألفاظه  
والى الثانى بقوله وبين مرادوه بينهما محموم وخصوص وجهى شورى (قوله) وتبهم مفاده) يضم  
الهم اسم مفعول من أقدم به الثلاثى يعنى الذى استفيد منه ويصح أن يكون يعنى المصير رأى فائدة  
وجوز بعضهم فتح الملم أيضا ولا يخفى حسن ذكر التبيين في جانب المراد والتبهم في جانب المقاد  
لاستيعاب المراد إلى الكشف والإيضاح لفظا والمقاد إلى تكميل وتبهم النص بذكر تحويد والظاهر  
أن هذه الأوصاف من كلام السائل والتمام مدق النص اه برامى (قوله) فأجبته) أى بادرت  
لأن حاجته لذلك أخذ من الفاء أى بالوعد والعزم عليه أو بالشرع فيه (قوله) بعون) أى مستعينا  
على إنجاز ما وعدته بعون القادر المالك (قوله) بشرح) متعلق بشرح عرش وهذا المتعلق قبل  
جمله علما وأما به ده فالجواب بالجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ وهذا العلم مركب من ست كلمات  
(قوله) ومنه الوكيل) معطوف على هوحسى بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور  
امتناع عطيه بقدمى المعطوف مبتدأ بقسبة ذكره في المعطوف عليه ويجعل خبرا عنه بالتأويل  
المشهور في وقوع الانشاء خبرا أى وهو مقول فيه ثم الوكيل وحيد فى جلة اسمية خبرية معطوفة  
على مثلها أو جلة ثم الوكيل معطوفة على حسى وهو مفرد غير ضمن معنى الفعل فك فى قوة أجملة  
على أن بعض المحققين يجوز عطف الانشاء على الخبر فى الجمل التى لها محل من الاعراب لوقوعها موقع  
المفرد وتزوج عليه قوله وقالوا حسنا الله توهم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية لأن المحكى  
شورى باختصار وقد يقال ما هنا محل لسان الاعراب الآن بدعى أن جلة وهوحسى حالة وحسى  
بمعنى كفى أى يكفىنى والوكيل بمعنى الموكول اليه أمور خلقه (قوله) أى أولف) بيان لما هو الأول  
فى متعلق الجار والجرور من كونه فعلا مؤخرانصا وقد تدير المتعلق تنبيه على أن الباء غير زائدة وهو

مشق من السموق وهو  
الموق والله علم على الذات  
الواجب الوجود والرحن  
الرحم صفتان مشبهتان  
بنبتا للبغلة من رحم  
والرحن أبلغ من الرحم لأن  
زيادة البناء تدل على  
زيادة المعنى كما في قطع  
وتقطع

(قوله أى اشتقتا للبغلة)  
الاشتقاق حيث ذكر في  
الأسماء فلما دبه أن المعنى  
المذكور ملحوظ في الاسم  
المذكور والافتراض المشتق  
أن يكون مسبوqa بالمشتق  
منه وأسماء الله قديمة لأنها  
من كلامه فلذا أنكر قوم  
الاطلاق للأجرام فقالوا إنما  
ينال في اسمه السلام فيه  
معنى من السلامة والرحن  
في معنى من الرحمة أه سيدي  
أحد زروق الفاسي في شرح  
أسماء الله الحسنى أه  
(قوله وليس المراد أنه يشقل  
على معنى الخ) أى لأن  
الرحن المنتم بحال النعم  
والرحم للنعم بما فاقها فهما  
غيران لا متشاركان وزاد  
واحد منهما ما أه شيخنا  
قويسي

(قوله وفيه بناء أفضل  
التفضيل الخ) من خط  
سم من قوله بنبتا للبغلة  
مفاعلة من البلوغ ومعناها  
يرجع الى كثرة البلوغ  
فأفضل منها بمعنى أكثر

بلوغا وأتم فهو مصوغ من بلغ لامن بالغ وليس أبلغ من البلاغة أه

الاصح ع (قوله مشتق) أى مأخوذ لأنه ليس بوصف (قوله من السموق) وقيل من الوسم  
قال حج زيادة على هذين القولين وقيل من السافوزمه على الأول فوعى الثاني اعل وعى الثالث  
اقل ع ش فأصله على الأول سمو تقات حركة الواو ليم يد نقل سكنها اليه لين خذفت أى الواو وائى  
بهمزة الوصل توصل للنطق بالسكن وعوضا عن الواو وقوله وقيل من الوسم أى من قوله وهو وسم  
لأن هذا القول عندك وفيه والاشتقاق عندهم من الأفعال (قوله والله علم على الذات) أى بالبغلة  
الا أنه قبل حذف الهمزة والادغام غلبة تحقيقية وبذلك غلبة تقديرية ح ف على الأشئوى وعبرة  
للمباي على التحرير والله علم أى بالغلبة التقديرية ان جعل علما على ذاته ابتداء وبالعلة التحقيقية  
ان روى أصله أى إله ولم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لأن  
العلة التحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في غير معنى العلية وأما العلة  
التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكن لم يستعمل فيه  
وحينئذ فلا يطلق القول بأنها تقديرية أو تحقيقية لأنها بالنظر الى ما قبل العلمية تحقيقية والى ما بعد  
العلمية تقديرية ع ش اه واظهار أن هذا التفضيل باعتبار أصله وهو اله والاله فالأول غلبة تحقيقية  
والثاني تقديرية لأنه اسم لكل معبود بحق ولم يستعمل الا في الله وأما الله بهذه الصيغة فليس عاما  
بالغلبة لا التحقيقية ولا التقديرية لأن الغلبة أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى كل ثم يغلب على بعض  
أفراده فان استعمل في غير ما غلب عليه كانت تحقيقية ولا تقديرية والله ليس بكلى ولم يسم بغيره  
تعالى (قوله والرحن الرحم صفتان مشبهتان) أى بحسب الوضع وقوله بنبتا أى اشتقتا للبغلة  
أى لأجل افادة المبالغة أى بحسب الاستعمال ويجعل افادتهما للمبالغة بحسب الاستعمال لا بحسب  
الصيغة والوضع شدد في ما قبل في جعل الرحن الرحم من صيغ المبالغة مع كونهما صفتين مشبهتين  
تألف وأيضاً صيغ المبالغة محصورة في خمسة ورحن ليس منها (قوله من رحم) أى من مآذته بعد  
جعله لازماً وتقله الى فعل بالضم أو تنزيهه منزلة اللازم كما في فلان يسطى ع ش وقيل من مصدره وهذا  
ان كان لفظ رحم مقنوح الأول مكسور الثاني فان جعل مضموم الأول ساكن الثاني مصدر الرحم  
بضم الحاء فلا اشكال كما أشار له الشهاب بن عبدالحق أه رشيدى قال تعالى وأقرب رحا أى  
رحمة وحينئذ لا حاجة للتنزيل وللانقل واشتقاق رحمن من رحم بالضم على غير قياس لأن فعل  
المضموم العين لا تأتى منه الصفة المشبهة قياسا لا على وزن فعل يسكون العين وفعل بكثرة وأفعل  
وفعل بفتح العين كما قال الناطم

وفعل اولى وفعل بفعل \* كالضخم والجميل والفعل جل \* وأفعل فيه قليل وفعل  
اه من اللوى على المكسود ويورد على كلام اللوى أن ما ذكره ابن مالك في اسم الفاعل لأن الأفعال  
ما كان وزناً لاسم الفاعل يكون وزناً للصفة المشبهة ان أريد به الدوام لأنه حينئذ يكون منها (قوله  
أبلغ) أى أزيد في المعنى الملول عليه بما هو الرحمة أى الرحمة المدلول عليها بالرحن أزيد من الرحمة  
المدلول عليها بالرحم أى أعظم معنى من معنى الرحم وليس المراد أنه يشتمل على معنى الرحم ويؤيد  
عليه كما هو القاعدة في أفضل التفضيل وفيه بناء أفضل التفضيل من الرابعى وهو بالغ وهو أيضاً صياغ  
من الثلاثي (قوله تدل على زيادة المعنى) أى بشروط ثلاثة \* الأول أن يكون ذلك في غير الصفات  
الجبلية فخرج نحو شره ونهم لأن الصفات الجبلية لا تتفاوت \* والثاني أن يتحد اللفظان في النوع  
فخرج حسد وحاذر \* والثالث أن يتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان لا اذا اشتقاق فهما أه

مداني على الخطيب **(قوله ولقولهم)** أي السلف ففيه تصريح بأن هذا ليس بحديث وقال ابن حجر أنه حديث والمبالغة فيه لشمول الرحمن الدنيا والآخرة واختصاص الرحمن بالآخرة والدنيا بالألفية بحسب كثرة أفراد الرحومين وتلقاها فهي منظور فيها للسك وأما ما جاء في الحديث يرحن الدنيا والآخرة ورحيمهما فلا يعارض ما ذكرناه يجوز أن تكون الألفية بالنظر للكيف اه حلي **(قوله الحمد لله الذي الخ)** هذا اعتراف منه بأنه لم يصل إلى هذا التأليف العظيم ذي النفع العميم الموصول ان شاء الله إلى الفوز بحجرات النعم بجهد واستحقاق فله فاقته بأهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء المجموعة فثابته أمرهم قال القسري هذا اعتراف منهم بأنهم لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه من حسن تلك الطيات وعظيم تلك المراتب المليات بجهدهم واستحقاق فلهم وأما ذلك ابتداء فضل منه تعالى اه **(قوله أي دناء)** اقتصر في تفسير الهداية على الدلالة فشملت الدلالة الموصلة إلى المقصود وغيرها وذلك هو ما عليه أهل السنة والجماعة وذهب للمعتزلة إلى أنها الدلالة الموصلة عرض أي الدلالة المتصاولة لا موصلة لما وجدته وهو البسمة والجدلة وغير موصلة لما سيوجد وهذا إذا كانت الخطبة متقدمة فإن كانت متأخرة عن الكتاب فالدلالة الموصلة **(قوله هذا التأليف)** ان قيل لم فسر اسم الإشارة هنا بفعل أي المصدر الذي هو التأليف وفيما يأتي بالمفعول الذي هو المؤلف عند قوله وبعد فهذا قلنا ثم آثر التفسير بما ذكرناه بوصف بأوصاف تعين ذلك وهنا وإن جاز الأمران فهذا أولى ليوافق الحمد على النعمة بلا واسطة بخلافه على الآخر فإنه بواسطة الفعل وقد أشار إلى نحو ذلك الجلال بقوله في خطبة الأصل النعمة بمعنى الانعام اه شوبري وفيه أن الحمد إنما هو على هداية الله للشيخ وهي فضل الله تعالى سواء فسر اسم الإشارة بالصدر أو باسم المفعول بل يظهر لهذا التفسير الذي أشار له الحمصي بغير فائدة **(قوله وما كالخ)** اقتباس وهو أن يضمن للشككم كلامه شيئا من القرآن أو الحديث لا على أهمته ولا يضر فيه التفسير لفظا ومعنى لأن الإشارة في القرآن للنبي الذي هم فيه أي لسيده كقوله

ان كنت أزهمت على هجرتنا \* من غير ما جرم فسر جميل

وان تبطل بنا غيبتنا \* فحسبنا الله ونعم الوكيل

وغيره **(قوله أخطأت في مدحيتك ما أخطأت في سبي)**

لقد أترت حاجاتي \* بواد غير ذي زرع

وكقوله من بحر الرمل المجزء

قال لي ان رقيبى \* سيئ الخلق فداره

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره

وجواب لولا محذور عدل عليه ما قبله أي لولا أن هدانا الله ما هدتنا **(قوله لفة)** منصوب بترفع الخافض أي في اللغة أو على التمييز **(قوله بالسان)** ذكر لبيان الواقع لأن الشاء لا يكون إلا به والمراد بكلمة اللطوق ولو كان بغير الحارسة المعروفة **(قوله على الجليل)** على تعيلية وقوله على جهة التعظيم على معنى مع فلا يلزم عليه تعلق حرفي بر معنى واحد يعامل واحد والاضافة بيانية والجليل بحسب اعتقاد الحامد وقيل يعتبر كونه جليلا في الواقع **(قوله على جهة التبجيل)** بأن يكون الشأن باطنا بأن يتقدد انصاف المحمود بما أثنى عليه وظاهرا بأن لا يغلفه أفعال الجوارح حلي **(قوله)** سواء تعلق الخ أي سواء وقع في مقابلة ولأجل الفضائل فهذا تعميم في المحمود عليه وفيه أن هذا يطل التحية بالاختياري بناء على الفرق بين الفضائل والقواضل وان المراد بالأقول الصفات التي

وتلوهم رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة وقيل رحيم الدنيا (الجد لله الذي هدانا) أي هدانا (لهذا) التأليف (وما) كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (والحمد لله التاء بالسان على الجبل الاختياري على جهة التبجيل سواء تعلق

(قوله بواسطة الفصل)

الأولى أن يقول بواسطة

الآخر اه شيخنا

(قوله كبرفائدة) الا أن

يقال فقد التناسب بين

المحمود عليه وما تعلق به

اه شيخنا

(قوله وفيه أن هذا يطل

الخ) من أين الاطبال مع

أنه لا يلزم من عدم تعديه

لآخر نعم الاختياري تدبر

وعرفا فصل بنبي عن  
نظم المنم من حيث أنه  
منعم على الحماد وغيره  
وابتدأت بالجملة والجللة

(قوله) وأجيب بأن الغرض  
منها (الخ) الأولى عند التبر  
الجواب بما يأتي عن  
الاطمئنيح آخر القول الآتية  
اه (قوله) رحمة فعل بنبي  
(الخ) يشمل القول وأن  
كان البناء بالفصل غير  
القولى أقوى لأن الأفعال  
تدل على مناسبتها دلالة  
عقلية قطعية لا بتصورها  
تختلف بخلاف الأقوال  
فدلالتها وضعية قد تختلف  
عنها مدلولها ومن هذا  
القبيل حديثه وتناؤه على  
ذاته وذلك أن الله تعالى  
حين بسط بساط الوجود  
على ممكنات النحوى ووضع  
عليه مواد حكمه التي  
لا تنتهي فقد كشف  
عن صفات كماله وأظهرها  
بدلالات قطعية تفصيلية  
غير متناهية فان كل ذرة  
من ذرات الوجود تدل  
عليها ولا تصوري العبارات  
مثل هذه الدلالات ومن ثم  
قال عليه الصلاة والسلام  
لا أحصى ثناء عليك أنت  
كأنتيت على نفسك اه  
شرح الروض فاستفدنا من  
هذا أن حديثه قديكون  
بالفصل ولا مانع من وجوده  
بالقول وانظر هل يحمد

لا يتعدى أثرها وبالثاني الصفات التي يتعدى أثرها وأجيب بأن الغرض من هذه ادخال صفات الباري  
الذاتية فان الثناء عليها أحد باعتبارها منشأها وهو متعلقاتها كالقدرة للقدرة كما نقله آئمة اللغة  
فكانه قال الاختيارى ولو كما جلي وهذا جواب عما يقال ان الاختيارى لا يشمل صفات الله  
لاشعاره بالحدوث وأجاب شيخنا الجوهري أيضا بأن الراديا الاختيارى ما ليس بطريق التفرع فيشمل  
صفات الباري اه وسواء خبر مقدم والفعل الذى بعده في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر أى تعلقه  
بالفضائل والفواضل سواء فان الثناء على كل أحد ويجوز أن يكون سواء مبتدأ وما بعده مرفوع  
به نداء على عدم اشتراط الاعتداد في العمل بالوصف لأن سواء بمعنى مستو ويجوز أن يكون سواء خبر  
مبتدأ محذوف وان أداة الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب أوهى نفسه على الخلاف والمعنى  
أن تعلق الثناء بالفضائل أم بالفواضل فالامر ان سواء اه ع ش على مر وهذا أولى لانه يترى على  
الأول ان كون أم بمعنى الواو لأن الاستواء لا يكون الا بين شيئين مع أن أم لأحدهما فيكون في الكلام  
تقديم وتأخير وحذف (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أى النعم اللازمة كالشجاعة والعلم لأن الانصاف  
يهما لا يتوقف على تعدى أثرهما للغير والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالاحسان والكرم  
شورى فان قلت كل من الكرم والعلم ان أثرهما للملكة كالناقصين وان أثر يدهما الاثر كانا  
متعديين قلت المراد بالتعدية هي التي يتوقف تحقق معناها على وصول أثرها للغير والفاصلة تقضيها  
اذا عرفت ذلك عمت أن الشخص يتصف بالعلم وان لم يعلم أحدا كالقطب ولا يتصف بالكرم الا  
بعد الاعطاء اه فترى على الطول وعبارة الاطمئنيح قوله بالفضائل كالشجاعة والعلم والحرمان  
للملكات النفسانية ولابد من تأويلها لتكون فعلا اختياريا كالغوض في الممالك والاقدام على  
العدو في المارك والتعالم لأن الشجاعة مثلا كإطاق على الملكة تطاق على آثارها اه (قوله) وعرفا  
بيل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو مانع من ناقله  
والعرف اذا أطلق فالمراد به العام وهو مانع بتعيين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح  
اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك مستفاد من كلام الشارع بأن أخذ من القرآن أو  
السنة وقبيل الشرحي مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس مستفاد من الشارع اه ع ش  
وقول المحشى بأن أخذنا من تصويري (قوله بنبي) أى يدل ويشعر واطلع عليه ع ش (قوله) من  
حيث تعليل أى لأجل أن منعمه على الحماد وفيه درر لان الحماد مشتق من الحمد فيقتضى توقف  
كل على الآخر وأجيب بأنه تم ريفه لفظي لا بضره ذلك أو بذلك فيه التجريد بأن راديا للحماد  
الذات المجرد عن وصفها بكونها واحدة أو يقال قوله على الحماد أو غيره تعميم خارج عن التعريف  
شيخنا حرف قال سم اذ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه في أن واحد سمى شكورا قال  
تعالى وقيل من عبادي الشكور واذ صرنا في أوقات مختلفة سمى شاكرا قال شيخنا ع ش  
ويكن تصور صرفها كلها في أن واحد من أجل جائزة متفكر في مصنوعات الله عز وجل ناظر لما  
بين يديه لتلازمها باليت مشايير جليلة الى القبر شاغلا لسانه بالذكر وأذنه باستماع ما فيه ثواب كلامه  
بالعرف والهي عن المنكر اه اطمئنيح (قوله) واغريه أى سواء كان للغير خصوصية بالحماد  
كوله أو صدقيه أو لا ع ش (قوله) وابتدأت بالجملة والجللة أى لا يغريها كسبحان الله ولا اله  
الا لله أى يقطع النظر عن الوجه الذى جاء عليه وهو وجهه مانع غير فاصل بينهما لان جميعهما كذلك  
سبأ في قوله وجعت بين الابتداءين الخ أى يقطع النظر عن الوجه الذى جاء عليه مجموعين وهو

تقديم البسملة وتأخير الحمد لله سبب كذا في قوله وقد تمت البسملة حل **(قوله)** اقتداء بالكتاب العزيز خصه الله لكثرة فعله والاجتماع الكتب مبدؤا بالبسملة لحديث بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب فهو من الشرائع القديمة ولا ينافي قول السويحي انهم امن خصوصيات هذه الامثلة ان النبي كان يكتب أولا بسم الله أي بأمر بكتابه فيقول الله الرحمن الرحيم لأن مراده أي بها بهذا الترتيب واللفظ العربي الرحمن فلما نزل آية الفلق أمر بكتابه بسم الله الرحمن الرحيم لأن مراده أي بها بهذا الترتيب واللفظ العربي من خصوصيات هذه الامثلة فلا يتجوز ذلك كونها من خصوصيات هذه الامثلة **(قوله)** وعلمنا قبل علمه بوجوده في الكتب السابقة فلا يتجوز ذلك كونها من خصوصيات هذه الامثلة **(قوله)** وعلمنا عبر في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعلم لكون القرآن يقتضي به اذ ليس فيه أمر بذلك لتصر بحالنا من الحديث متضمن الامر كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر ذي بال **(قوله)** غير هو بلانثوين لا ضاعفاته لا يبعد اضافة بيانها في الامثلة للاختصاص والتفتون على ابدال ما بعد منه أو على أنه خبر عن مبدأ محض في تقديره هو كل أمر شرعي **(قوله)** ذي بال أي حال يحتاج به شرعا مقصود الله فخرج نحو البسملة وليس ذكر احتضار لاجل الشارع مبدؤا غير بالبسملة ومعنى اهتمام الشارع بطلبه ابدؤوا بأمره أو بتدبيره فيه وهذا معنى قول بعضهم وليس محرم ولا مكروه وعافلا حاجته لاجتماع بينهما **(قوله)** لا يبدؤا فيه مثل شيخنا الكوفي عن حكمة الانبياء في الظرف مع أن المعنى يتقيد بدونها قال بعضهم ويعلم أن قال التامني بها الاشارة الى أنه اذا بدأت بالبسملة في الابتداء يستحب أن يأتي بها في الانتهاء وحذفها لا يفي ذلك اه اطهجي وقيل يقال ليدأ بعد ما أشار اليه وأجيب بأن في سببته والتقدير لا يبدأ بسم الله بسببه ولأجله فيقضي أن الابتداء بالبسملة لا بد أن تكون لأجل الامر لأجل غيره فاذا كان شارعا في السفر مع الاكل وبسمل لأجل الشرف فلا تحصل البداية بالبسملة بالنسبة لكل منها انتهى لأجل الفرو بسببه لا بسبب الاكل شيخنا ح **(قوله)** وفي رواية عطف على مقدر تقديره هذه رواية وفي رواية الخ ع **(قوله)** بالحمد لله بالرفق فان التعارض لا يحصل لا بشرط وخبر عن الحمد لله لوقر بالجر كما بمعنى رواية لا يبدأ بسم الله ولا تعارض عليها لأن معناها بالثناء على الله وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة للبيان وكون البسملة صلة ليبدأ كما هو المتبادر لأنها لو كانت للاستعانة متعلقة بحال محذوف لم يحصل تعارض لأن الاستعانة بشئ لا تأتي الاستعانة بآخر وأن يراد بالابتداء فيها واحد وهو الابتداء الحقيقي والمراد الحمد العربي كما قاله سم فيحصل بالقاب **(قوله)** أي مقطوع البركة أشار الى أن استعمال الجذام فيه مجاز من كانت علاقته المشابهة بان شبه نفس البركة بقطع العضو فهو استعارة تصريحية بتحقيقه أصلية وان كانت علاقته استعمال المجزوم وهو قطع العضو للالزام وهو مطابق انقطع ثم انتقل منه الى قطع البركة فيجاز مرسل ع **(قوله)** فهو اجزم هواسم فاعل بدليل أن المراد بان نفس البركة فهو ترتيبه ببلغ وأوجه استعارة معصرة بان شبه النفس بالاجزم واستعارة الاجزم بالنقص ولأنه في الامر المذكور فردين أفراد النقص فالشبه الامر الكسبي الذي هو النقص لا الامر الذي لا يبدأ فيه حتى يلزم الجمع بين الطرفين قال ع على هر فالشبه في هذا التركيب محذور والاصل هو انصاف كاجزم خذف الشبه وهو انصاف وعبر عنه بالشبه فصار المراد من الاجزم النقص لكونه أي مقطوع البركة فيقضي أنه لا بركة فيه أصلا وليس كذلك انقصه بركة قطعا لأنه ناقص ويمكن أن يقال ان المنفى البركة الثامنة أي مقطوع البركة الثامنة فان قيل كيف يكون القرآن مثلا مقطوع البركة عند عدم ابتدائه بالبسملة كما اقتضاه ما تقرر وحاصل الجواب ما ذكره ابن عبد السلام أن البركة في ذلك معناه أن تدفع

اقتداء بالكتاب العزيز وعلمنا غير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو اجزم أي مقطوع البركة رواه أبو داود وغيره ذاته لذاته بقطع النظر عن التمر فان ثبت أن يكون من اهتمام الحمد لله بقرئ كونه شكرا كما يدل عليه قوله واذا قرئها لولا قولهم العبد الخ وأما تعظيم الانسان قبله الله لذات الذات مثلا فليس لغو بالعدم آلة الطلق ولا عرف بالعدم الحية ولا لغو شكر لا عرفه لعدم صرف الجمع تقدير قوله لان الاستعانة بشئ الخ فيعان المراد الاستعانة بالنتقى فيوجدت المناقاة وفي الصبان على الصمام كادام نفس هنا فانظره قوله والمراد الحمد العربي **(جاء)** هذا سبق في الاول ان يقول الحمد لله تعالى اه شيخنا **(قوله)** انما في ان استعمال الجذام فيه مجاز لقوله ظاهر مرسلهم لقوله أصلية لكن ليس للتعامل الجذام بل الاجزم وعليه فهي تسمية تدبر



وحسنه ابن الصلاح وغيره  
وجعت بين الابتداء بين  
عمل بالروايتين وإشارة إلى  
أنه لا تعارض بينهما إذ  
الابتداء حقيقي وإضافي  
فالخفي حصل بالجملة  
والإضافي حصل بالجملة  
وقدمت البسمة عملاً  
بالكتاب والإجماع والجد  
مخصص بالله تعالى كأفادته  
الجملة سواء أجمعت أم فيه  
للاستغفار أم للجنس أم  
للهمد (والصلاة) وهي من  
الله رحمة ومن الملائكة  
استغفار ومن الآدميين

(قوله ويلزمه الإضافي)

أي أحد شقيق وهو عالم  
يسبقني (قوله لا يقال هذا  
مكرر مع قوله الخ) هذا  
لا يدرك على ما كتبه الحلبي  
على قوله وابتدأ الخ كما  
قدمه المحقق (قوله بأن  
الحصر إضافي) أي بالنسبة  
للعنى الشرعية الذي هو أقوال  
وأفعال مفتوحة الخ أي لأنها  
لا تتجاوز في اللغة الدعاء  
بغير إتيان الأقوال والأفعال  
وإن كانت تتجاوز إلى غير  
الدعاء وهو الترجمة كما هنا (قوله  
شيخنا قو يسنى) (قوله  
من باب حسنات الخ) الظاهر  
أنها خاصة بالله تعالى أيضاً فيعود  
الاشكال الثاني ولعل هذا  
وجه قوله أصل الاشكال اه

عن القاري الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحمل القرآن على غير محله أو يلهو عنه لأنه  
يوجب للقرآن ضد كمال وشرف بل ذلك عادى القاري (قوله وحسنه ابن الصلاح) أي قبل تحسينه  
عن غيره فلا ينافي مقاله ابن الصلاح إن التحسين في عصره غير ممكن اه ع ش على مر (قوله  
وجعت بين الابتداء) ولم أكتف باحد ههنا هذا السؤال ناشئ من السؤال الاول وهو قوله وابتدأت  
الخ وقوله وقدمت ناشئ من هذا الثاني وهذا أولى من كلام الحلبي (قوله فالخفي حصل بالبسمة)  
ويلزمه الإضافي وقوله والإضافي أي المحض قال ع ش على مر تقلاصن سم على البهجة وحاصل  
هذا الجواب دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسمة على الخفي وفي خبر الجملة على الإضافي فيرد  
عليه أن التعارض كما يندفع بهذا يندفع بعكسه فالدليل على إثارة هذا ويجاب بأن الدليل عليه موافقة  
الكتاب العزيز وإلى ذلك يشير قوله وقدمت البسمة الخ اه (قوله وقدمت البسمة) لا يقال هذا  
مكرر مع قوله وابتدأت بالبسمة الخ لا نقول ذلك الغرض منه الابتداء بالقراءة ههنا وهذا الغرض منه  
بيان سبب تقدم البسمة وإن حصل في الاول ضمناً في تأمل شورى (قوله عملاً بالكتاب) عبري  
جانب الكتاب أو لا بالآقتداء وثانياً بالعمل لله للنفق وقيل المراد بالعمل ما يشمل الآقتداء لأنها  
كالتقير والسكن إذا اجتمعا افتراقاً إذا افتراقاً اجتماعاً بعض مشاغنا (قوله والإجماع) أي إجماع  
الامة الفعل (قوله كأفادته الجملة) أي للقاعدة المشهورة أن المبتدأ إذا كان معرفاً بالكون مقصوراً  
على الخبر كما ذكر العلامة اليهودي المالكي بقوله

مبتدأ بلام جنس عرفاً \* منحصر في محسبه وفا  
وان عرى عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقاً بالعكس استقر

وقد تعقب في قوله بلام جنس بأن التقييد بها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام مطلقاً لذلك قال  
الشارح سواء أجمعت أم فيه للاستغفار الخ ويرد على قوله كأفادته الجملة اتحاد النشبة والنشبة بلام  
الغنى كالاختصاص الذي أفادته الجملة وأجيب بأن المعنى والحد في الواقع نفس الامر مخصص بالله تعالى كما  
أفادته الجملة التلظ بها أو أن الكاف بمعنى اللام أي لأفادته الجملة اه (قوله أم للجنس) وهو أولى لأنه  
القياس والشائع في هذه المقامات لأنه كدعوى الشيء بالدليل إذا لعنى جميع أفراد الحمد مخصصة بالله لأن  
جنس الحمد مخصص به والمراد بالجنس الحقيقة والمساهية ع ش (قوله وهي من الله) أي إذا أضيفت إليه  
وقال مثله فيها بعده فإن قيل كيف تكون الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار مع حصرهم  
للوضوع الثوري في الدعاء غير أجيب بأن الحصر إضافي بالنسبة للعنى الشرعية فلا ينافي وجود معنى  
أنه ركعة وأما حق الملائكة فواضح لأن الاستغفار دعاء اه أجود وسياً في أول كتاب الصلاة  
أن معناه الله مأمراً أو الكتاب وهو ما هنا وقال في دقائق المنهاج إن الصلاة على الرحمة الملائكة شرعية  
والعوى وعليه فلا إشكال (قوله ومن الملائكة استغفار) أي لفظه وأمراده وليس المراد الاستغفار  
بخصوص ميمته محدث إذا صلى أحكم لم تزل الملائكة تصل عليه تقول اللهم صل عليه اللهم ارحمه  
شورى ورواوى وصبرة الرشيدى قو ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له  
ع ش الذي الكلام فيه مع أن الاستغفار طلب الغفرة وهو معصوم فإن قلت المراد الاستغفار للعنى  
الثوري الذي هو طلب السر وقصد الحيولة بينه وبين الذنب فيرجع إلى العصمة قلت بعد تسليمه أنها  
يظهر في استغفارهم له في حياته أم أبعد وفاته فلا وإن كان حياله ليس في دار تكليف فإن قلت المراد  
من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قلت فاسمكة للمأثرة في التعير بين دعاائهم ودعاء المؤمنين اه  
بحرؤه وأجيب عن أصل الاشكال بأنه من باب حسنات الارباب سيئات المقر بين (قوله ومن الآدميين)

الأولى ومن غيرهما يشمل الجن **(قوله تضرع)** هو السؤال مع خضوع وذلة والدعاء أعظم منه **(قوله)** بمعنى التسليم التحامق لذلك لأن السلام من أسبانه تعالى فرمى بتوهم أنه المراد دفعه بما ذكر فيكون من إطلاق اسم المصدر على المصدر ولم يؤزل الصلاة بالمصدر الذي هو التلبية لأنها الإحراق بالذائر أو دخولها وذلك كفر **(قوله محمد)** استنبط بعض العلماء من محمد ثلثة وأربع عشرة رسولاً قتال فيه ثلاث مائة وأذا بسطت كلامها قلت مائة وستة وثلاثين وحسبنا بحسب الجبل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وإذا بسطت الحاء والهاء قلت دال بحمسة وثلاثين وحسبنا بحسب الجبل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان والكرم إشارة إلى أن جميع الكلمات الموجودة في المراسيل موجودة فيه فيستخما لى **(قوله نبينا)** لما كان لفظ محمد مشتركاً بين نبينا وغيره منه بقوله نبينا عرش **(قوله مؤمنو بنى هاشم)** أى وبناه فيه تلبية وكذا يقال من لفظ بنى الطلب ولا يشكك بالولد بناتهم حيث لم يكونوا من الآل لأنهم يفسبون لأنهم عرش **(قوله اسم جمع لصاحبه)** أى بالصيغة احتراماً من صاحبنا فإنه من طالت عشرته وعند الاختصاص هو جمع له كركب وراكب وقال بعضهم مراده الجمع القوي فلا يخالفه **(قوله بمعنى الصحابي)** أعمال ذلك لأن الصحابي من طالت محبته والصحابي لا يشترط فيه ذلك حل **(قوله من اجتمع)** أى اجتماع متعارفاً بأن يكون الإبدان في عالم الدنيا عن فيسمل الانس والجن والملائكة وعيسى عليه السلام لأنه اجتمع عليه مراتب في الأرض وليلة الأسراء وهو حى وأما بقية الانبياء فلم يجتمع إلا بأرواحهم أجهورى **(قوله نبينا)** أى بعد رسالتهم وقد تنازعوا في اجتماعهم ومثلاً **(قوله وعطف الصحب)** لعل المراد بالعطف العطف القوي وهو ذكر الشئ بعد شئ آخر والألف عطف أمتها هو على الأول إذا تكررت المصطفات على الصحيح بالعطف على محمد على الآل وأنه معنى على القول المرجوح عرش **(قوله الشامل)** أى الآل ليعظم أى الصحب وقوله بآبهم أى بالى بالى الصحب الذين ليسوا بالآل سوى عرش وعذابتها على مافسر به الآله من أنهم مؤمنو بنى هاشم وبنى الطلب وأما إذا بقينا على أنهم مؤمنو أمته فقامت ذكركم الاهتمام بناتهم زيادة فضلهم فيكون بين الآل والصحب عموم وخصوص مطلق على هذا وجهى على الأول والسر في طلب الصلاة والسلام على الآل والاصحاب أنهم السبب في حصول سعادة الدارين للعباد لأن السعادة تمنوعة بمعرفة الأحكام والعمل بها ووصولها إلينا أمتها هو من جهة آله وصحبه **(قوله خبرتان الخ)** ويجوز في جملة الجن أن تكون خبرة لفظاً ومعنى لأن الجسد لفظ الكساء باللسان والخبار بأنه مالك أو مستحق لجميع الحمد مدناه عليه جل وعلا وأما جملة الصلاة فيجوز فيها ذلك لأن الصلاة لفظ الدعاء والخبار به ليس دعاء وجوز به بعضهم فيها أيضاً بناء على أن الصلاة الغرض منها تعظيمه عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على كل من التقديرين **(قوله الدلالة على الثبات والدوام)** أى على أن ثبوت الجدية دائم مستمر وليس المراد أن الحمد ينشئ الحد دائماً وعطف الدوام على الثبات تفسير يقال ثبت الأمر ثابتاً أى دام بخلاف الثبوت فانه عم فان قلت كيف ذلك وقد صرح الشيخ عبد القاهر بأنه لا دالة في زيد مطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق زيد قلت أجيب عن ذلك بأن الشيخ أعاننى دالة الاسمية فلا ينافى استفادة الدوام منها بواسطة العدول عن القطعية إلى الاسمية كما يجوز من قول الشارح واخترت الخ أو بمعونة القام **(قوله بعلاه)** اسم مصدر دعى أى بعلاه إياهم أوجع علها ويكون معناه الرب العلية **(قوله يؤتى باللاتقال)** أى إذا جئ، بهما تكون اللاتقال أى فليست موضوعته وليس معناه أنه إذا أراد اللاتقال يتبع الاتيان بهما فبعض تركها كعباً أو خفاً لأن اللاتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كذا وان الطاغين واللامعنى عند المعنى لارادة اللاتقال **(قوله وأصلها)** أى الثانى أى ما حق التركيب أن يكون عليه فالأصل بالفتوة لا بالقول وليس المراد أن شيئاً حذف

تضرع ودعا (والسلام)  
بمعنى التسليم (على)  
محمد نبينا (وآله) هم  
مؤمنو بنى هاشم وبنى  
الطلب (وصحبه) هو عند  
سبويه اسم جمع لصاحبه  
بمعنى الصحابي وهو من  
اجتمع مؤمننا بنينا محمد  
عليه  
عليه وعطف الصحب  
على الآل الشامل لبعضهم  
لتشمل الصلاة والسلام  
بأنهم وجعلنا الحد الصلاة  
والسلام خبرتان لفظاً  
انثنتان معنى واخترت  
استنبها على فعليتها  
للدلالة على الثبات والدوام  
(الناظرين من الله بعلاه)  
مفعلن ذكر (د بعد)  
يؤتى بها اللاتقال من  
أصلها إلى آخر وأصلها

#### درس (٢)

(قوله) ولم يؤزل الصلاة  
بالصريح (يؤرم) أن المانع  
ما ذكر مع أن الصلاة بمعنى  
الدعاء بخبر لا يكون مصدر  
فعلها التحلية كما قدمه  
(قوله) لأن الصحابي من  
طالت الخ انظر جعل هذه  
تستعملها بالصير  
(قوله) واللامعنى عندنا الخ  
دفع بهما لم تقسم اللاتقال  
وليس اللاتقال أنها موضوعة  
لذلك بل هى المانزلة أو  
للكان

من التركيب واختصر فيه قالوا وثابتة عن أماواختصم الراو من بين سائر حروف العطف بالثبابة عن  
أما لأنها أم الباب ولأنها قد تستعمل للاستثنا كما أم ماوى **(قوله دليل الخ)** وجه الدلالة من هذا  
الدليل أن لزوم الفاء لم يمهلهش من أدوات الشرط غالباً إلا ما فلما وجدنا ذلك للزوم مع وبعد عامتنا  
أن أصلها ما أمهد وأما لثبوتها فتضمن أم معنى الشرط فلا بد من هذه الملاحظة لئلا يستدل بالظهور  
التعليل في قوله فتضمن الخ فتأمل **(قوله لزوم الفاء)** المراد بالزوم الذكر لعدم الانفكاك لثباني  
قوله بعد غالباً ح ف والمراد بالزوم العرفي كقوله البرماوى لا العلى **(قوله في حيزها)** أى قرب  
حيزها **(قوله فتضمن الخ)** علة لتقدير أى والفاء تلزم أما لتضمن أى مع ضعفها بالثبابة فغيرت  
بازوم الفاء ع ش **(قوله معنى الشرط)** أى التعليق والاضافة بيانية وقوله والاصل أى الأول قد قامت  
أما مقام أداة الشرط التى هى مهما وفعل الشرط الذى هو يكن وقيامها مقام فعل الشرط وأداته لزوما  
ما يلزم فعل الشرط ووجوده للقاء في جوابها كما تقدم وكان من حق أن يلزمها ما يلزمها مهما لقيامها  
مقامها والذى يلزمها الاسمية لأنها مبتدأ في هذا التركيب لكن لما تعذر حقوق الاسمية لأماجى، باسم  
بعدها وهو بعد إقامة للزوم في الجملة مقام الزوم حل ويكن تامتوفاً عليها ضمير يعود على مهما أو من شئ  
يزيد من على رأى بعضهم وإنما كان أصلها خصوص مهما لا غيرها من أدوات الشرط لما فى مهمان  
الإيهام لانهما تقع على كل شئ عاقل وغيره زمانا وغيره وهذا الإيهام يتناسبها لأن الفرض التعليق على  
وجود شئ ما فلهاذا بيننا بياناً عاماً بقوله من شئ قصد العموم وإن كان شأن البيان أن يكون معينا  
مخلاف غيره مهمان الأدوات فانه خاص ببعض الأشياء وقال بعضهم عوضوا أفاعن مهما وعوضوا  
الواو عن أى ولم يعوضوا الواو عن مهما من أول الأمر لأن الواو حرف مفرد فلا قوله على الثبابة عن  
شيئين وأما حرف مركب فهو أقوى من المفرد انتهى **(قوله بعد البسملة)** فيه إشارة إلى أنهم متعلقات  
الشرط والأولى جعلها من متعلقات الجزاء لأن الجواب حينئذ يكون معلقاً على وجود شئ مطلق  
والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد **(قوله فهذا)** أى فأقول  
هذا مختصر فالجواب محذوف ليهكون مستقبلاً ونزل المعقول منزلة المحسوس بأن شبهه وأشار له  
بهذا لشدة استحضاره عنده واعتراض بأن مافى الذهن مجمل ومسمى المختصر الفاظ مفصلة بكونها  
طهارة وغيره فلا مطابقة بين المبتدأ والخبر واجيب بتقدير مخاف في كلامه والتقدير فصل هذا  
واعترض أيضاً بأن لا يشمل غير نسخة المؤلف وأجيب بتقدير مضاف ثان والتقدير فصل نوع هذا  
كذا قيل ولا حاجة لهذا كله لأن الذهن يقبل الفصل كالجمل كقوله الشافى في تسكيره الأجرام على  
كل ما رمل القائل بوجوب استحضار الأركان تفصيلاً وتقدير نوع لا يحتاج إلى القول بأن أسما  
الكتب من حيز علم الشخص وعلى القول بأنهم حيز علم الجلس وهو الراجع للإحتياج لتقديره  
لأن علم الجنس اسم الحقيقة وهى لها أفراد تشمل جميع الفسخ المتولدة من نسخة المؤلف فتأمل  
**(قوله الحاضر ذهنا)** أى لو كانت هذه الخطبة متأخرة عن وضع الكتاب حل فلاشارة للالفاظ  
الذهنية من حيث دلالتها على المعانى على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة وإنما كان هذا عازراً  
دون غيره لأن النقوش لعدم يسرها لكل شخص وفى كل وقت لا تصلح أن تكون مدلولاً ولا  
جزء مدلول فبطل راع استحالات وهى النقوش فقط والنقوش مع الالفاظ والنقوش مع المعانى والثلاثة  
لأن المعانى لكونها متوقفة على الفالب على الالفاظ لا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جزء مدلول أيضاً  
فبطل احتمالان وهما للمعنى فقط والمعانى مع الالفاظ فتبين أن تكون للالفاظ الذهنية من حيث  
دلالتها على المعانى وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة وهذا المختار من السبعة وهو الالفاظ لكونها

بعد دليل لزوم الفاء، في  
حيزها غالباً فتضمن أما  
معنى الشرط والأصل مهما  
يكن من شئ بعد البسملة  
والجولة والصلاة والسلام  
على من ذكر **(فهذا)**  
المؤلف الحاضر ذهناً  
مختصر من الاختصار

**(قوله حيزه باسم بعدها)**  
وهو بعد قد نظر  
لتخصيص المقام والألف لازم  
اسم لابعنه **(قوله يكون)**  
معلقاً على وجود شئ مطلق  
فيأت الجواب معلق على  
الشرط فلا بد من ملاحظة  
أن ليس القصد الا مجرد  
ربط شئ بشئ الا التعليق  
ففي قوله معلقاً تاهل  
ووضع ذلك في أول حاشية  
ماوى السمرقندية **(قوله)**  
ونزل المعقول منزلة المحسوس  
بأن شبهه أى واستعاره  
هذا التى للمحسوس اما  
استعارة أصلية لوجود هذا  
واما بتعبية بتأويله بمشارابه  
بأن قول شبه الاشارة  
للعقول بالاشارة للمحسوس  
فسرى للجزئيات فاستبر  
هذا المشار به الى المحسوس  
للعقول استعارة تبعية اه  
شيخناقوا بسى

وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى  
أدلتها التنصيلية

(قوله رحمه الله وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى) عبارة  
سم على قول النحويين هي  
أي المختصرات ماقيل لفظها  
وكثيرتها بقي قسم آخر  
موجود قطعاً وهو ما قيل  
لفظه ومعناه فالوجه تسمية  
المختصر بما يشمله كأن يقال  
ما قيل لفظه سواء كثر معناه  
أو لا انتهى وبقي أيضاً ما قيل  
لفظه وبقي المعنى على ما هو  
عليه مما يستعمل بدخل  
أيضا (قوله لكن شكل  
عليه عدم الإجماع من  
أدلة النسخة) أي مع أنه  
دليل قطعي فيكون مدلوله  
قطعياً الآن يقال إن  
الإجماع قد يكون غلبياً كما  
في الإجماع الكوني على  
ما فيه من الخلاف  
شيخنا قوسى (قوله أنه  
بهذا المعنى الخ) أي قيل  
نحوه إلى الظن والمملكة  
وقوله عين العلم الظاهر أنه  
لا بد من التجريد في العلم  
حتى يثبت التكرار (قوله  
فقول ع ش أن قوله الخ  
غير ظاهر الخ) إذا تأملت  
تجد لا منافاة بينهما لأن  
كلام المقدس في علم النبي  
الناسخ عن اجتهاد وأما  
كلام ع ش في علمه التلقين  
بالوحي أو الألهام ولكن  
هو مكتسب بالوحي والألهام

(١٤)

(في الفقه) وهو لغة التهم واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من

مشر ومطبعة لا يتبع على المعاني (قوله وهو تقليل الخ) أي اصطلاحاً ع ش (قوله وتكثير المعنى) ليس  
بقيد (قوله في الفقه) من طرفية الجزء في الشكل بتقدير مضاف أي في دال الفقه أو من ظرفية الألفاظ  
في المعاني بناء على أن المعاني توالى للألفاظ بالنظر لتكمّل لانه يستحضر المعاني أولاً وأما بالنظر  
للسامع فالألفاظ توالى للمعاني لانه يفهم المعاني من الألفاظ المسموعة وقيل إن في معنى على فشيء الدال  
والملول والظرف والظرفون قال الشوري من فقه بكسر عينه أي فهم فإن صار سجيعة له ضمت وإن  
سبق غيرهما فتحت اه (قوله التهم) هو أنسام صورته في الخارج في الذهن (قوله العلم) بمعنى  
الظن القوي لانه لقر به من العلم أطلق عليه لفظه والأفالم بمعناه لا يقع فيه خلاف بين المجتهدين  
شوري فأحكام الفقه كهاظنية والمسائل المجمع عليها ليست فقهاً لكن بشكل عليه عدم الإجماع من  
أدلة الفقه والمراد بالظن ملكته أي الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الأحكام فهو مجازي على مجاز وعلاقة  
الأول بالمجاردة الذهنية وعلاقة الثاني بالسببية والمسببية لأن الملكة سبب للظن والمراد بالأحكام النسب  
الثامة كما هو أحاطا بآلات الحكم ونص عليه المحلى في شرح جمع الجوامع أي الفقه العلم بجميع النسب  
الثامة فال استغراقية وأعمال عمل الحكم على إدراك وقوع النسبة أولاً وقوعها كما هو المتبادر منه  
عدداً لا إطلاق لانه هذا المعنى عين العلم فلا يصح تعلقه ولم يحمل على خطاب الله للمتنقذ بإفعال المكلفين  
للا يفي التكرار في قوله (السرعة) لأن الله لا يكون إلا سرعاً عياناً قلت إذا كان المراد بالأحكام  
جميعها لا يكون التعريف جامعاً لثبوت لأدري عن مالك وغيره من الأئمة إلا أربعة وهم فقهاءنا  
المراد بالعلم التيهو لا حصوله بالفعل وما لك وغيره من الأئمة حصل لهم العلم بهذا المعنى كما قاله المحلى في شرح  
جمع الجوامع وقوله العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قلبى وغيره كالمعلم بأن النبي في الوضوء واجبة وأن الوتر  
مندوب فتقوله التيهو واجبة مستلزمة كمن موضوع ومجول ونسبة والفقهاء علم بالنسبة وهذه النسبة  
عملية أي متعلقة بصفة عمل العمل هو التيهو وصفته الوجوب وهذه النسبة تعلقت بالوجوب الذي هو  
صفة التيهو وقوله التنصيلية أي المتعلقة بأحكام مخصوصة تفرج بالأحكام العلم بالنوات والصفات كتصور  
الإنسان والبياض والمراد بالنوات ما وجد في الخارج كان قائماً بنفسه كما قاله البخاري على جمع الجوامع  
فأدفع ما يقال إن ما هي إلا أنسان ليست من النوات والمراد بقوله كتصور الإنسان تصوراً أفراد وقوله  
السرعية تخرج العلم بالأحكام العقلية والحسية كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين وبأن النار محرقة وتخرج  
بالمعلية العلمية أي الاعتقادية كالمعلم بأن الله واحد وأنه يرى في الآخرة أي لأنها متعلقة بكيفية ذات  
قوله كالمعلم بأن الله الخ حكم فيه ثبوت الوجدانية العلم بهذا الثبوت توحيد وأما العلم بوجوب  
اعتقاد أن الله واحد فهو فقه الأول من علم الكلام اه سم على جمع الجوامع (قوله المكتسب)  
تخرج به علم جبريل مثلاً فإنه غير مكتسب حل ودخل فيه علمه <sup>عنه</sup> الناشئ عن اجتهاد  
فهو فقه من حيث حصوله عن اجتهاد وأما من حيث كونه دليلاً فإيسى فقهاء قاله السالك المقدسي فقول  
ع ش أن قولهم من أدلتها خرج به علم جبريل وعلم النبي أي الخاص بغير اجتهاد لا ما يماسا كتسبين من  
الأدلة بل علم جبريل من الوحي المنفوخ وعلم النبي من الوحي ليس بظاهر بل هما جاران بالمكتسب اه  
(قوله التنصيلية) أي بواسطة الأدلة الاجالية ولا بد من ملاحظة هذا اه خضر وكيفية الاكتساب اه  
بأن يقال أقيموا الصلاة وأمروا بالوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب ولا تنسروا الحجر منى  
والنهي التحريم ينتج لا تنسروا الحجر للتحريم فيجعل الدليل الاجالي كبري القياس كما بينه المحلى في

الأنه ليس من دليل اه شيخنا قوسى ويمكن أن وجه عدم اكتسابها له لا قدرته على تحصيل  
وهي أولاهم (قوله بل هما جاران بالمكتسب) لكان قولان معنى كونه مكتسباً انهما مأخوذ عن علمهما مكتب بهذا المعنى أيضاً والخ  
جمع

جمع الجوامع وخبر قوله التفصيلية العلم بذلك أي بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة للخلاف أي  
الشخص الذي نصب نفسه للخلاف والجدال ليدب عن مذهب امامه من المقتضى والثاني التي تبهما  
ما يأخذ من الفقيه كالشافعي ليجتهد عن إبطال خصمه كالخني فسلمه أي الخلاف مثلا بوجوب النية  
في الرضوخ لوجود المقتضى وعدم وجوب الورع لوجود الثاني ليس من الفقه لأنه مكتسب من الأدلة  
الاجالية وقوله من المقتضى متعلق بالمكتسب قال الكمال بن أبي شريف هذا ان قلنا ان الخلاف  
يستفيد علما بيقوت الوجوب أو انتفاءه من مجرد تسلمه من الفقيه وجود المقتضى أو الثاني إجمالا وأنه  
يمكنه مجرد ذلك حفظه عن إبطال الخصم والحق أنه لا يستفيد علما ويمكنه الحفظ المذكور حتى  
يتبين المقتضى أو الثاني فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك فان كان أهلا للاستفادة منه كان فقها  
والصواب ان قيد التفصيلية ليس لأخراج علم الخلاف بل هو تصريح باللازم فهو لبيان الواقع دون  
الاحتراز كقوله من أدلتها لأن علم الخلاف خارج بقوله العلم بالأحكام لأن المراد العلم بجميع الأحكام  
والخلاف ليس حاصلًا عند العلم بجميع الأحكام وخارج أيضا بقوله المكتسب لأن معناه المستنبط وهو  
لا ينطبق انتهى **ح** **(قوله وموضوعه)** ذكر من المبادئ ستة وهي الاسم والحلف والموضوع  
والاستمداد والقائده والغاية المشار إليها بقوله المحصلان للفوائد الخ وحكمه الوجوب المبني والكسافي  
هو راضع الائمة الجتهدون **(قوله وسائر الأدلة)** أي باقيها كالاستصحاب والاستقراء كاستقراء الشافعي  
النساء في أقل الخيض والناس وغالبيها وأكثرهم والاستحسان كالاستحسان الشافعي التحليف على  
الصحف **(قوله نواحيه)** أي مناهيته **(قوله على مذهب الخ)** أي كائن ذلك الفقه على مذهب الإمام  
الشافعي كونه العلم على الخاص لحصوله في ضمنه وقد يحصل على معنى في ليكون الجار والمجرور بدلا من  
الجار والمجرور قبله فان قلت كان يكفي أن يقول مختصرا على مذهب الشافعي فلماذا قوله في الفقه قلت أشار  
لمسح مختصره من وجهين عموم كونه في الفقه وخصوص كونه في مذهب الشافعي على أن مذهب الشافعي  
فديكون في غير الفقه وأما نسب لجدته الثالث لأنه محابي ابن محابي أذهب محمد بن إدريس بن عباس  
ابن عثمان بن شافع بن السائب **(قوله في المسائل)** من ظرفية الجزء في السكل فان الأحكام هي النسب  
الثامة والمسئلة كناية عن موضوع ومحول ونسبة **(قوله مجازا)** قال بعضهم هو حال من مذاهب وفيه  
نظر لان المجاز لفظ لأنه كلف متعلقا **و** مذاهب معان بدليل تبيينه بالأحكام ويمكن أن يكون في الكلام  
خلف مضاف أي حالة كون ذلك مدلول مجاز والاولى كونه حال من مذهب الذي في المتن أي حال كون  
الذهب أي لفظه مجازا أي متولا عن مكان الذهب وذلك لتشبيه اختياره للأحكام ببلوكة الطريق  
متمسكة اسم السوك وهو الذهب لا اختيار الأحكام واشتق منه المذهب فيكون استعاره تبعه هذا  
مراده ولا ينبغي ما ذكره الشارح قول بعضهم أنه صار حقيقة عرفية لجواز أن يراد أنه مجاز بحسب  
الأصل وان صار حقيقة عرفية بعد ذلك وقوله عن مكان متعلق بمحذوف أي منقول عن مكان اه  
**ح** **(قوله اختصرت فيه)** أي جمعت فيه معاني المنهاج **ع** **و** أشار بذلك إلى أن قوله مختصر  
الإمام على خلف مضاف أي معاني مختصر الإمام أي المقصود من معانيه والافن جلتها كناية عن  
والتي لم يتعرض له فانظر في معاني نظرية للمعاني في الألفاظ كما أشار له **ع** **و** قال الملوي اختصرت  
فيه أي في ذلك المؤلف المدبر عنه بالمختصر المراد به ما أخذه من المنهاج وماضيه اليه فليس فيه  
ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة إلى أن يقال ان كل مسألة من مسائل المنهاج مطروقة في مسائل  
المنهاج وفي الاطفيحي إتيانه بالظرفية يقتضى تسميته بالمختصر قبل أن يذكر فيه كلام المنهاج فلو  
قال اختصرت من مختصر الإمام لاندفع ذلك الإبهام والاشكال ظاهر اذا كانت الخطبة مقدمة على

وموضوعه أفعال المكلفين  
من حيث عروض الأحكام  
لها واستفادته من الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس  
وسائر الأدلة المعروفة  
وقائده امتثال أوامر الله  
تعالى واجتناب نواهيه  
المحصلان للفوائد الدنيوية  
والآخورية **(على مذهب**  
**الإمام)** الجتهدين أي عبد الله  
محمد بن إدريس **(الشافعي**  
**رضي الله عنه وأرضاه)** أي  
مذهب إليه من الأحكام  
في المسائل مجازا عن مكان  
الذهب **(اختصرت فيه**  
**في خروجهما أنه بقوله من**  
**أدلتها على أنها حيث**  
**العلم بالتهبؤ فالتبني**  
**التهبؤ لفهم جميع الأحكام**  
**من الأدلة وان لم يقع منه**  
**الا أخذ البعض بالفعل**  
**وهذا يدفع تنظير أخصيان**  
**في جعل اجتهد النبي فقها**  
**بأنه ليس علما بالجميع بل**  
**بالبعض الجتهدين فيه اه**  
**ونظرفيه بعضهم بأنه لا يقر**  
**على خطأ** **ب** **فيستقل**  
**اجتهاده بواسطة التقرير**  
**إلى الضرورى اه وربما**  
**يغش هذا أن الأحكام**  
**الاجتهادية للجمع عليها تسمى**  
**فقهاهم أن الاجماع صيرها**  
**ضرورية**

التأليف كانت متأخرة عنه فلا تشكل **(قوله مختصر الامام)** ساء مختصرا لأنه مختصر من المحرر وهو من توبيخ وهو من الوسيط وهو من البسيط وهو من التبايع شرح لام الحرمين على مختصر المزني وهو مختصر من الأصول الوجيز والوسيط والبسيط للقراني تليق بالامام الحرمين بابي **(قوله المسمى بمنهاج)** الطائين أسد الكتب من جيز على الجنس وأسما العلوم من جيز علم الشخص على ماهو التحقيق زى **(قوله وضمت اليه)** أي إلى ما اختصرته من مختصر الامام شوي برى أو الفصير راجع لمختصر **(قوله)** فيه ادخال الياء في جيز الابدال على المأخوذ في حذفه من التجر يد عند النحويين لأنه جرد اللفظ عن بعض مدلوله وهو ماضى اليه وقصد به التنبية على شرف هذا الجزء بكونه يسر **(قوله مع ابدال الخ)** فيه ادخال الياء في جيز الابدال على المأخوذ وادخالها في جيز الابدال على المأخوذ في جيز بدل وتبدل واستقبل على المتروك هو الفصح وخفي هذا التفصيل على من اعترض هذا المتن وأصلها بية وبدالها من محنتين ومثني وبدال الكفر بالإيمان قد قبل وقد دخل في جيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله \* وبدال طالي نحس يدعى \* زى **(قوله)** به أي بالمعنى يعني في الحكم ولو عتده وإن كان ضعيفا عند غيره أو ما يعقده الخذف في التعبير فيمثل ما هو أعم وما هو أول وما جمع الصفتين حل **(قوله بلفظ)** متعلق بابدل والياء للابسة أو الصاحبة **(قوله مبن)** اسم فاعل من أبان يعني وضع أو من أبان بمعنى أوضح وهو القياس أي موضع لمراد بلا خفاء وفي المصباح إن الأمرين ولا يكون الا لازما وأبان بانية بمعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا عش **(قوله)** وسأنيه على ذلك أي المذكور من الضم والابدال وقدم الابدال على الخذف لأن الاعتناء ببيان التعمد كره أقوى منه بالخذف **(قوله)** وحذف منه الخلف أي تركته حل وهذا بناء على أن الضمير في منه عائد على مختصره أمالوعا على مختصر الامام فالخذف باق على معناه من أنه حذفه حين اختصره لكن فيه تشبیه للضمير لأن الضمائر السابقة عائدة على مختصره حرف **(قوله للرغنين)** أي للمهكمين على الخطر طلبا لحيازته عليه زى **(قوله)** بمنهج الطلاب فقد اختصر الاسم كما اختصر المسمى ثم اشهر الآن بالمنهج اختصارا على الجزء الأول من العلم مع دخول أ ل عليه ماوى والطلاب جمع طالب قال ابن مالك

وفعل فاعل وفاعله \* وصفين نحو غاذل وعذله \* ومثله الفاعل فإذا كرا اه

فقول بعضهم انه جمع طلاب يقتضى الطاء مبالغة طالب لا يظهر اه **(قوله راجيا)** ينبغي أن يكون حالا من فاعل اختصرت وما بعده فيكون حذف من الأول لدلالة الثاني أو بالعكس وليس من باب التنارع لأنه لا يجري في الحال لأنه يقتضى الاضمار وإحال نكرة **(قوله)** أن يقتضف أي بالمضارع المصدر بأن لأنه لم يكن في الحال انتفاع به وقال وأسأله التوفيق لأن التوفيق مطلوب في الحال كالاستقبال فلذا أتى فيه بالمصدر الصريح كما في الاطعنى وليناسب ما بعده أيضا وهو الفوز ووجهه وأسأله مطوعة على راجيا والتقدير وسألا **(قوله)** وهو خلق قدرة الطاعة الخ أي يومه أنه تقدير واحد من انه تفسير للتوفيق من حيث هو والمراد بها الهام موافقة الاصول في مذهب الامام وخلق القدرة في العبد أن يكون مجبولا طوعا واختيارا على فعل الطاعة اطعني باختصار **(قوله)** وسهيل سيل الخير هذا لا يحتاج إليه إلا إذا لم ترد بالقدره العرض المقارن للفعل بأن أراد به مبالغة الآلات فإن أرادنا بهذا كونه لا يكون إلا في الخير فما عائدة قوله للصواب وأجب بأنه ذكر بعض متعلقاته أو أنه سلك فيه أن التوفيق لا يكون إلا في الخير فما عائدة قوله للصواب وأجب بأنه ذكر بعض متعلقاته أو أنه سلك التجر يد بأن جرد التوفيق عن كونه في خبر **(قوله والفعل)** كالملازمة ومعنى كونها توافيق الواقع أن

مختصر الامام أتى ذكرها التوى رحمة الله المسمى بمنهاج الطائين وضمت اليه ما سر مع ابدال غير للتمسك به أي بالتمسك بلفظ مبن) وسأنيه على ذلك غاياني محله وحذف منه الخلف ربما أتى طلبا لتيسيره على الرغنين) فير دسبته بمنهج الطلاب) المنهج والمنهاج الطريق الواضح (راجيا) أي مؤيلا من الله تعالى أن يتنع به أو بالآداب) جمع ل وهو الفتى (وأسأله التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة وسهيل سيل الخير (الصواب) أي لما وافق الواقع من القول والفعل (د) أسأله (الفوز) أي الظفر بالخير (يوم الطالب) (قوله وهو مختصر من الأم)

والذى قاله الجوهري ان النهاية مختصر من الجوىي المختصر من الأم لكن ناقلة البابى أظهر عند التأمل لأنها صاحبا الامام (قوله) يومه أنه تقدير واحد هو كذلك تفسير واحد وإن كان التوفيق في حذائه تفسيران اه شيخنا

## (كتاب الطهارة)

هو لغة الضم والجمع يقال  
كتب كتبا وكتابة وكتابا  
واصطلاحا اسم مجلة مختصة  
من العلم متمثلة على أبواب  
وفصول غالبا والطهارة لغة  
النظافة والخلوص من

## (كتاب الطهارة)

(قوله ولكونها أعظم  
شروط الصلاة) وجهه مع  
توقفها على الجمع مساعته  
في القبلة لمن تنفل وعسم  
إيجاب القضاء على من فقد  
السنة بخلاف الحديث ومن  
يبدنه نجاسة والوقت إنما  
يعتبر لوقوع الصلاة فرضا  
لالمطلق الصلاة حتى لو ظن  
دخول الوقت فأحرم فإن  
خلاته انقضت فلا تطلقا  
عش على م (قوله  
فالكاتب مصدر بمعنى جامع  
أو مجموع فيه) ترك فاده  
على مصدر يتفادى ذكره  
ابن حجر في شرحه العباب  
والصفة لتعقب سم له بأن  
الجملة من العلم ليست معنى  
مصدرا أه تم قال البقاء  
على المصدرية إنما يناسب  
المعنى الذى هو لقوى أه  
(قوله ان الطهارة قسبان)  
كذا ذكر ابن حجر في شرح  
العباب (قوله والشهور أن  
الوسائل الحقيقية الماء  
والتراب والخجر إلخ) الاولى  
أن يبدل الخجر بالتحلل كافى التحرير لان الخجر مخفف لا منزيل

تكون مستكملة للأركان والشروط (قوله أى الرجوع) فالأب مصدر بمعنى وفى الصباح أب من  
سفره يؤبأ وبأوما يرجع والاياب اسم منه فهو أب وآب إلى الله رجوع عن ذنبه وتب فهو أباب مبالغة  
(كتاب الطهارة)

وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة لغيره من الصلاة الطهور مع افتتاحه عليه السلام ذكر شرائع الإسلام بعد  
الشهادتين بالصلاة ولكونها أعظم شروط الصلاة التي قدتها على غيرها لأنها أفضل عبادات الدين بعد  
الإيمان والشرط مقدم على المشروط أه شرح م (قوله هو لغة) أى من جهة اللغة أو حال كونه  
لغة أو معنى لغة أى اللغة فالنصب على التمييز أو الحال أو تقدير فعل أو بترخ الخافض على ما فيه لكن  
الراجح أنه ساهى وليس هذا منه شورى وعلى القول بأنه حال فهو حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ  
والخبر وأمن الضمير المحذوف مع فاعله أى أعني لغة أه (قوله والجمع) عطف أعم على أخص ع ش  
فالكاتب مصدر بمعنى جامع أو مجموع فيه (قوله كتب) مصدر مجرد وكتابة وكتابا مصدران من زيدان  
والأول من زيد مجردين والثاني مجرد وقدم الزيد مجردين لشهرته شورى أهل المراءى شتره عند  
اللفظين فلا يراد أن المزيد مجرد مشهور عند الفقهاء وغيرهم (قوله من العلم) أى من دال العلم  
فلا يخالف ما قاله السيد من أن المختار في أسماء الكتب والأبواب والفصول أنها أسماء للالفاظ المخصوصة  
باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والإضافة في كتاب الطهارة من إضافة الدال للدلول وأمن إضافة  
العام للخاص وهي بمعنى اللام على التقديرين كما أشار إليه سم في شرح الغاية وقوله مشتملة على  
أبواب الجمع ليس من نية التثنية بل الكتاب اسم مجلة مختصة وإن لم تكن مشتملة على ما ذكره كتاب  
أسماء الأولاد فلا يحددها لكن أولى الأهم توقف التعريف عليها لكن هذا علم من قول الشارع غالبا  
الطيفي وقال في شرح التنقيح الباب اصطلاحا اسم مجلة مختصة من العلم وقد يعبر عنها بالكتاب والقصل  
فإن جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم مجلة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول والباب اسم مجلة  
مختصة من كتب العلم مشتملة على فصول والقصل اسم مجلة مختصة من أبواب العلم مشتملة على مسائل  
فالكاتب كالمجلس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة للمسائل فالأبواب أنواعه والفصول أصنافه  
والمسائل أشخاصه أه فعل من كلامه أن الثلاثة كالفتقير والمكبين والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء  
وضمها والفتح أفصح يظهر بضمها فيما كالمضى مفتوح العين وضمومها إذا كان لا معنى اغتسل وأما  
لمر بمعنى اغتسل فقلت أه وفي ضارعه لفتان الضم والفتح شيخنا ع ش الطيفي وأعلم أن الطهارة  
قسبان عينية وحكيمة فالعينية هي ما لا تتجاوز محل سببها كإفى غسل البدن مثلاً من النجاسة فإن الغسل  
لا يتجاوز محل إصابة النجاسة والحكيمة هي التي تتجاوز محل ما ذكره كإفى غسل الأعضاء من الحدث  
فإن محل السبب الفرج مثلاً حيث خرج منه خارج وقد وجب غسل غيره وهو الأعضاء شورى  
وطبوا السلب ومقادير سائلها أرى مع وعدل المراد بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد  
دعى الماء والأواني والاجتهاد والنجاسة ولما كانت النجاسة موجبة للطهارة عدت من الوسائل بهذا  
الاعتبار وبما قد سألها أرى مع الضرورة والفصل والقيم وازالة النجاسة ولم يعدوا أنساب من الوسائل كإفاده  
والأحداث منها كان نجاسة لأن التراب لما كان طهارة ضرورية لم يعدوا أنساب من الوسائل ولم تنقص الطهارة  
على سبق حدث كالمولود إذا أرى يد طهره بالطواف به لم يعدوا أنساب من الوسائل ولم تنقص الطهارة  
والشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والخجر والدايق (قوله والخلوص) عطف تفسير ع ش  
أى لأن النظافة تشمل الحسية كالانجاس والمنوية كالصوب بدليل حديث أن الله نظيف يحب النظافة  
أى من عز النظافة أه وقيل عطف علم على خاص لأن الخلوص من الأذناس يشمل الحسية والمنوية





ما يسمى ماء، وما لا يذكر الا مقيداً بحز قوله بالاقياد هو في النفي ينصرف الى الا لازم **(قوله كاه الورد)** كاه الورد وما دافق أى متى فلا يظهر شيئاً لقوله تعالى تمشا بالماء وأترننا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم نجد سوا ماء قديموا صعيداً طيباً وقوله **عَلَيْهِ** حين بال الاعرابي في المسجد صوباً عليه منوباً من ماء رواه الشيخان والقنوب يفتح المحجمة الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لا يشاهد الى الفهم فلو ظهر غيره من المانع لكان الامتنان به لما وجب التيسر لفتحه ولا غسل البول به وتعيير بما ذكر شامل للغير المستحاضة ونحوها والظهر المتن بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ماء مطلق **(فتغير بمخاط وهو الاخير)** رأى العين بخلاف المجاور **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومنى **(تغيباً يمنع كثرته الاسم)** أى اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديرية بان اختلط بالماء بواقفه في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالطه في أحدها

**(قوله وعليه النزل المشهور)**

وهو لأن أبى الصيف اه

ما يسمى ماء، وما لا يذكر الا مقيداً بحز قوله بالاقياد هو في النفي ينصرف الى الا لازم **(قوله كاه الورد)** كاه الورد وما دافق أى متى فلا يظهر شيئاً لقوله تعالى تمشا بالماء وأترننا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم نجد سوا ماء قديموا صعيداً طيباً وقوله **عَلَيْهِ** حين بال الاعرابي في المسجد صوباً عليه منوباً من ماء رواه الشيخان والقنوب يفتح المحجمة الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لا يشاهد الى الفهم فلو ظهر غيره من المانع لكان الامتنان به لما وجب التيسر لفتحه ولا غسل البول به وتعيير بما ذكر شامل للغير المستحاضة ونحوها والظهر المتن بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ماء مطلق **(فتغير بمخاط وهو الاخير)** رأى العين بخلاف المجاور **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومنى **(تغيباً يمنع كثرته الاسم)** أى اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديرية بان اختلط بالماء بواقفه في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالطه في أحدها

ما يسمى ماء، وما لا يذكر الا مقيداً بحز قوله بالاقياد هو في النفي ينصرف الى الا لازم **(قوله كاه الورد)** كاه الورد وما دافق أى متى فلا يظهر شيئاً لقوله تعالى تمشا بالماء وأترننا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم نجد سوا ماء قديموا صعيداً طيباً وقوله **عَلَيْهِ** حين بال الاعرابي في المسجد صوباً عليه منوباً من ماء رواه الشيخان والقنوب يفتح المحجمة الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لا يشاهد الى الفهم فلو ظهر غيره من المانع لكان الامتنان به لما وجب التيسر لفتحه ولا غسل البول به وتعيير بما ذكر شامل للغير المستحاضة ونحوها والظهر المتن بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ماء مطلق **(فتغير بمخاط وهو الاخير)** رأى العين بخلاف المجاور **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومنى **(تغيباً يمنع كثرته الاسم)** أى اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديرية بان اختلط بالماء بواقفه في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالطه في أحدها

ما يسمى ماء، وما لا يذكر الا مقيداً بحز قوله بالاقياد هو في النفي ينصرف الى الا لازم **(قوله كاه الورد)** كاه الورد وما دافق أى متى فلا يظهر شيئاً لقوله تعالى تمشا بالماء وأترننا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم نجد سوا ماء قديموا صعيداً طيباً وقوله **عَلَيْهِ** حين بال الاعرابي في المسجد صوباً عليه منوباً من ماء رواه الشيخان والقنوب يفتح المحجمة الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لا يشاهد الى الفهم فلو ظهر غيره من المانع لكان الامتنان به لما وجب التيسر لفتحه ولا غسل البول به وتعيير بما ذكر شامل للغير المستحاضة ونحوها والظهر المتن بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ماء مطلق **(فتغير بمخاط وهو الاخير)** رأى العين بخلاف المجاور **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومنى **(تغيباً يمنع كثرته الاسم)** أى اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديرية بان اختلط بالماء بواقفه في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالطه في أحدها

ما يسمى ماء، وما لا يذكر الا مقيداً بحز قوله بالاقياد هو في النفي ينصرف الى الا لازم **(قوله كاه الورد)** كاه الورد وما دافق أى متى فلا يظهر شيئاً لقوله تعالى تمشا بالماء وأترننا من السماء ماء طهوراً وقوله تعالى فلم نجد سوا ماء قديموا صعيداً طيباً وقوله **عَلَيْهِ** حين بال الاعرابي في المسجد صوباً عليه منوباً من ماء رواه الشيخان والقنوب يفتح المحجمة الدلو المثلثة ماء والامر للوجوب والماء ينصرف الى المطلق لا يشاهد الى الفهم فلو ظهر غيره من المانع لكان الامتنان به لما وجب التيسر لفتحه ولا غسل البول به وتعيير بما ذكر شامل للغير المستحاضة ونحوها والظهر المتن بخلاف قول الاصل يشترط رفع الحدث والتجسس ماء مطلق **(فتغير بمخاط وهو الاخير)** رأى العين بخلاف المجاور **(ظاهر مستغنى عنه)** كزعفران ومنى **(تغيباً يمنع كثرته الاسم)** أى اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديرية بان اختلط بالماء بواقفه في صفاته كما يستعمل فيقدر مخالطه في أحدها

فأما حصل التغير فتدرا اكتسابه في سلب الطهورة والمقهورية وعبر الغناب والطمع عبر الزمان  
والرجح واللاذن وهو اللان الذي كقول قيل ثبت هذا هو الخاف الوسط وخرج بقوله ما يورثه في صفاته ما  
واقف في صفة واحدة منها في فيه الصفتان مثلا كما ورد منقطع الرخصة له لون وطمع مخاف لون الماء  
ومعهم تعرض الاوصاف الثلاثة أو يختص بفرض مغير للرجح الذي هو الانسبة باخيلط ذهب الى  
الاول شيخنا والى الثاني الروابي وهو واضح لان الصفتين الموجودتين بأنفسهما لا يفترقا بمعنى  
لغيرهما **(قوله غير مطهر)** أي لغير ذلك الخاف أما بالنسبة اليه فظاهر كما أورده تطهير سدرا وعجنا وأطرين  
فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر جميع أجزاءه بوصولها وان تغير  
كثيرا للضرورة لان اصل الجميع أجزاءه الأبعد تغيره كذلك حافظه من تقرير شيخنا الطيلاوي  
واعتمد وهذا بخلاف ما أورده غسل الميت فتغير الماء المصبوب على بدنه بما عليه من نحو سدرا تغيرا كثيرا  
فانه يصير على المنجاة الذي يدل عليه كلامهم في باب غسل الميت وقالا جماعة اه سم **(قوله في غير الماء)**  
المستعمل أي غير الذي خيلطه ماء مستعمل بقرينة ما يأتي أن الماء المستعمل الصرف اذا كان  
قلتين يكون مطهرا حل فالقيد الذي كور راجع للثقل الاول من التعميم وقوله بقرينة ما يأتي أي من  
قوله والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل المفيد بضمومه ان المستعمل اذا كثيرا يكون مطهرا مأم أن  
جميعه مستعمل في الأولى ما اذا كان الماء المستعمل مخالط الماء آخر مطلق وصار المجموع قلتين فأكثر  
وقال الجمهوري الذي يأتي هو قول الشارح اما اذا كثيرا ابتداء أو انتهاء **(قوله لانه)** أي التغير  
الذكور ولو قدرا لا يسمى ماء أي بلا قيد لازم بل بقيد لازم حل **(قوله من ذلك)** للتغير  
المستعمل وهذا يفيد عدم الخث شرب التغير تغيرا تقديري بل هو ظاهر وأقبحه شيخنا الطيلاوي  
**(قوله لا يحث)** أي ان علمه متغير في قال ع ش عر وطاعه لانه لا فرق بين الخلف باقية أو الاطلاق  
وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحث به وان من ج بغيره تغير يخالف ما لو قال هذا الماء فانه  
انما يحث به اذا شربه على حالته بخلاف ما لو من ج سكر أو نحو بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ  
مما حلف مشيرا الى خطية حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحث بالا كل منها وان  
خرج من صورته فصار تقيفا أو خيرا وما لو قال لا آكل من هذه الخطية فانه لا يحث بالا كل منها  
اذا صارت دقيقا أو خيرا ع ش عر **(قوله لا تراب)** أي الا ان كان هذا الخاف المستغنى عنه  
ما ذكر أي تراب فهو مستغنى من غير الخاف بناء على أنه غير مطلق أي لا يلا يسمى ماء بلا قيد أي ولو  
كان التراب مستعمل لا ولو كان مستجسا ببول لانه يطهر بالماء الكثير والمسئلة مذكورة في الانسوي  
حل وأما الخاف الثاني اذا كان مستغنى من ماء مستعمل ولم يبلغ به الماء قلتين ولو فرض مخالفا فغير كثيرا  
فانه يضر والعبر في التغير بصفة كونه ملحظا لصورته لأن الخاف الوسط ولو فرض مخالفا فغير كثيرا  
على عر ملخصا **(قوله وان طرعا فيه)** الغاية لرد النسبة للتراب والتعميم بالنسبة للتحل **(قوله اسم)**  
الماء الاضافة بيانية **(قوله بماء)** أي الخاف الطاهر المستغنى عنه **(قوله من غل بالاول)** أي  
قوله تسهلا والثاني هو قوله أولان تغيره **(قوله انه مطلق)** معتمد **(قوله انه مطلق)** أي أوفى بالقواع  
باعتبار وجود التغير بهما أي بالتراب والماء الذي تعرض غير المطلق منطبق عليه **(قوله التغير)**  
بمجاور وتكرر الطهارة بالتغير بالمجاور وقوله ويحث ولا تكرر الطهارة ع ش عر **(قوله كدهن)**  
وعود والكافور نوعان صلب وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه  
دقيقه فلا يخرج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لادقيقه فيه فيكون مخالطاً ويجعل كلام من أطلق على  
ذلك ويطلب ما تقرر ان الماء التغير كثيرا بالقطران الذي تدهن به اقرب ان يحققا تغيره به وأنه مخالط

**(غير مطهر)** سواء  
أكان قلتين أم لا في غير  
الماء المستعمل بقرينة  
ما يأتي لانه لا يسمى ماء  
وهذا لو حلف لا يشرب  
ماء فصر من ذلك  
بحث (التراب وطلع ماء  
وان طرعا فيه) تسهلا  
على العبد أولان التغير  
بالتراب لكونه كدرة  
وملح للثاني لكونه  
منعدا من الماء لا يمنع  
الطلاق اسم الماء على  
أشبه التغير بهما في الصورة  
التغير الكثير بماء من  
على بالاول قال ان التغير  
بهما غير مطلق ومن على  
بأن في قال انه مطلق وهو  
الاشهر والاول اقل مخرج  
بما ذكر التغير بمجاور  
كدهن وعود

**(قوله أي ان علمه متغير)**  
زي الطاهر ليس بقيد  
اه شيخنا عويني **(قوله)**  
الا ان كان هذا الخاف  
المستغنى عنه الخ أي سلم  
بكثر تغيره بحيث صار لا يقال  
له الاطلاق رطب اه شرح  
الارصاد ملحق **(قوله العبرة)**  
بالتغير بصفة كونه ملحا  
الخ هذا بما خالف قوله  
قبل ولو فرض مخالفا لغير  
فلتراجع عبارة ع ش  
ماهي اه شيخنا فحصل  
مما بهما التغير في العلم فلا  
يفرض ان فرض الآخران

ففي بطور وان شككتنا أو كان من مجاور فلهو رسوا في ذلك المرح وغيره خلافا للزركشي شرح  
 مر ثم رأيت حال حج بالبعد قول المصنف وما في مقوله ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدن باطنها بالقطران  
 وهي جديدة لا صلاح ما يوضع فيها من الماء وان كان القطران من الخاطا ع ش على مر و يحمل كلام  
 مر على ما إذا كان القطران لغیر اصلاح القرب ح (قوله ولومطين) بفتح الباء التحنية  
 الشددة أي مطبين بغیرهما يجوز كسرهما أي مطبين لغیرهما (قوله ويحك) بثلاث ميم مع اسكان  
 كانه شرح مر والتغير بالمثل من جملة محترز خاطا لان التغير بغیر الخاطا يصدق بالتغير بالمجاور  
 والتغير لا بمجاور ولا بمخاطا حل ومقتضى قول الشارح وأما التغير بالبقية الخ لان تغيره بالمثل من جملة  
 محترز قوله مستغنى عنه والامر في ذلك سهل شيخنا (قوله وبما في مقوله وبما) ولومضوعا كالقرب  
 المصنوعة بالزعران شوى وى وبعبارة شرح مر ويؤخذ من كلامهم أن المراد بما في المقول والمر  
 ما كان خلقا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف المصنوع فيها لا تلك الحية  
 فان الماء يستغنى عنه اه ومنه ما تضمنه الفساق والصارح من الجبر ونحوه ومنها ما يقع كثير من  
 وضع الماء في جرة موضع فيها أو لا نحو لبن أو عسل ثم استملت في الماء فتغير طعمه أو لونه أو رجه ع ش  
 على مر قال سم ويؤخذ أن يكون منه التغير بطونس الساقية للحاجة فهو في معنى ما في المقر اه  
 وليس من هذا الباب أي باب التغير بما في المقر يقع من الاوساخ المتصلة من أرجل الناس من غسلوا  
 في الساقية خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وأما ذلك من باب ما لا يستغنى عنه غير المر والمقر كما في  
 بولد الشيخ في تغيره من الاوساخ التي تنفصل من أبدان المتسمين في الغاطس رشيدى على مر أى  
 فلا يضر أيضا (قوله وان منع الاسم) راجع للكل (قوله بما يمنع الاسم) ولو احتملا بأن  
 شك له هو قليل أو كثير مر (قوله في الأخيرة) هي قوله بما يمنع الاسم ع ش (قوله لكونه  
 زرجا) فضته أنه لو غير طعمه أو لونه أو ألجم أنه يضر وجرى عليه بهضم والأصح أنه لا يضر بالتغير به  
 مطلقا الا اذا تحققتا اتصال شيء منه مع الماء وغير كثير أو كتب أيضا يؤخذ منه أنه ان تحلل منه شيء  
 كالكتان والشمس والعرس ونحوها أنه يضر لانه تغير بمخاطا شوى وى (قوله كالتغير بجيفة)  
 فدينم القياس لوضوح الفرق لان المجاور سلاق للماء حل (قوله بالبقية) أى بالمثل وبما في المقر  
 والمر وقوله لا يمنع تغيره أى الكثير وقوله وان وجد الشبه المذكور أى وان شابه في الصورة والتغير  
 المانع لا إطلاق اسم الماء عليه حل (قوله أى استعمله) أى لان الاحكام انما تتعلق بفعل المكلفين  
 (قوله لعمه الاسباع) أى الاتمام أى كمال اتمام الوضوء والافلا يمنع اتمام الوضوء من أصله يصح الوضوء  
 منه بحر اه سم وفي القسطا على البخارى قال في المصابيح المعروف ان اسباع الوضوء اكله  
 وأعمه والمبالغة اه فعل هذا الحاجة لتقدير مضاف في كلام الشارح وظاهر هذه اللمة اختصاص  
 الكراهة بالطهارة لكن عليها التورى في شرح المهذب بخوف الضرر وفضيته الكراهة في البدن  
 مطلقا ع ش وحل وقوله وجب حيث لا كراهة حل (قوله أوفاف منه ضررا) وله الاشتغال  
 بنسخين البراد اذا خاف منه الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشي الضرر من شدة الباردة  
 لا يضر لغيره بل اذا خشي خروج الوقت وجب التيمم و يفرق بأن التسخين مقدوره بخلاف التبريد  
 ع ش أى فانه ليس من شأنه أن يكون مقدوره فلا راد أنه قد يكون مقدوره بأن يصب عليه ماء باردا  
 ح (قوله ضررا) مستند التجربة أو لأخبار فقه حل والمتمندان تجربة نفسه لا يقول عليها في  
 الاحكام ح (قوله حرم) ويجب عليه التيمم وظاهره وان أمكن تبريده بعد الوقت ويشكل بما  
 لو نوقس استعمال الماء على التسخين حيث وجب ولو بعد خروج الوقت وامتنع عليه التيمم حيث

لان بحر

فيلجرحشوى قال ع ش وقد يفرق بأن التبر يدل على أنه يمتد بغيره بخلاف السخينة اه **(قوله ولو)**  
 مسخنة بنجس ظاهره ولو من مغلف قال المصنف وفيه وقفة حل **(قوله وذكر متمسك)** أى لم  
 وشرا ومنه التبر فأنما هو سحر الليل في العبادة يكره طبيا لأشعره والنوم قبل المنام يكره شرعا لاطلبا  
 وبما عسى طبيا وشرا التطهر على القرشوى وصراط المتمسك أن تؤخر فيه السخونة بحيث تنفصل  
 من الاناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا بعد ارتقاؤه من حالة إلى أخرى بسببها شرح مر **(قوله)**  
 بشرطه وهي ستة وقوله بأن يتمسك أول التبوذ **(قوله بقطر حار)** أى في زمن الحرا والعبوة  
 باليد وان خالفت وضع قطر هاتين التبعير بالقطر جرى على الغالب فلا يكره المتمسك في الطاق حل  
 وفرره ح **(قوله في بدن)** ولو بدن أرض خفاف من كثرة أو استحكاه ح **(قوله ولم يرد)**  
 بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سهل كافي المختار ومن باب قبل كافي المصباح ع ش **(قوله)**  
 خوف البرص أى حدوده أو زيادته أو استحكاه **(قوله لان الشمس حل)** علة العلة **(قوله تعلقو)**  
 للماء فتبين ذلك التعلق لأن الماء من أسفله أنه لا يكره والأوجه ثلاثة فلان الزهومة تخرج بجميع  
 أجزاء الماء فإذ كان قوله تعلق الماء يظهر بماءه فلا يتأتى أنها منبثة بجميع أجزائه مضافا على  
 الخليل **(قوله فيحصل البرص)** فلو غلب على ظنه حصول ذلك بسبب معرفته أو بقول طبيب  
 عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم أن قلده غيره ولا يكفى أن يصبر إلى أن يبرد وظاهره  
 وإن اتسع الوقت وكان قياس ماسيا في أن لا يؤجل ما يسخى به إلا بعد الوقت أنه يصبر ولا يقيم  
 أنه يكف هنا الصبر إلى أن يرد ولو خرج الوقت وقوله بسبب معرفته أى خبر به وهو ضعيف  
 والمتمسك التجربة لا يعمل بها في ذلك ح **(قوله فلا يكره السخن بالنار)** أى ابتداء  
 بخلاف الشمس إذ سخن بالنار قبل تبرده فان الكراهة باقية أخذ من مثله الطعام وهو ما لو طبخ به  
 طعام ما عناه يكره تناوله فأنما يدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تسخينه وقبل تبرده بخلاف  
 الجامد كبرنج بل لأن الأجزاء السمية تسهل في الجامد اه شيخنا لما إذا برز سخن فأنما تزول  
 الكراهة ولا تعود بذلك زى قول الشارح في بدن ليس يفيد بل منه الطعام المائع والثوب إذا غسل  
 بالشمس وليس في حال حرارته أيضا بخلاف السخن بالنار أى غير شديد السخونة أخذ من قوله قبل وكره  
 شديد **(قوله انه هاب الزهومة)** ظاهره أنها لو جفت في أول الحرارة ثم ذهبت بشدة اه **(قوله لصفاء)**  
 جوهرة يؤخذ منه أن محل ذلك إذا لم يكن مفسوشا بنجاس فزهر البشيرة ع ش **(قوله من جهة)**  
 البال أى من جهة ضف الدليل البال على كراهة الشمس وقد ذكره مر بقوله لما روى أن عائشة  
 سخط ما في الشمس لني **(قوله)** فقال لا تقبل يا حبيباه تصبر حرا فانه يورث البرص وهذا لو كان  
 ضيفا لكان يتأيد بما روى عن عمر رضى الله عنه أنه كان يكره الاغتسال به وقال أبو هريرة البرص اه  
**(قوله من طهارة الحدث)** أى الطهارة المتعلقة بالحدث أع من أن تكون على وجه الرفع أو على وجه  
 الاستباحة فشملت العبارة قوله ولو من طهر صاحب الضرورة لكان لا تشل غسل الميت لأنه لا يقال فيه  
 طهارة حدث فحينئذ يرد في عبارته فيقال من طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كإفلة  
 الأولى الكف اما الاستصائية ألا يستعمل الأولى ولما تمثيلية لتدخل السحرة الأولى كما قاله الكوفي  
**(قوله لم يجمعوا السمع)** فيه أنه يحتمل أنهم لم يجمعوه لكونه قليلا بعد جمعه ويجب بابهم كانوا  
 يسافرون مع كفرة ومع كونهم كانوا يفتلون فهو مع كثرة لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوه اما المرة  
 الثانية والثالثة أجب بأنهما يغلطان بما عناه المرة الأولى فيصير الجميع مستعلا فلم يجمعوه لذلك

المعتدل ولو مسخنا بنجس  
 فلا يكره (د) كره  
 متمسك بشرطه  
 المرفوعة بأن يتمسك في  
 اناء مغلف غير نقد كسيد  
 بقطر حار كالحار في بدن ولو  
 يرد خوف البرص لان  
 الشمس بعدتها تغسل  
 من الاناء زهومة فاعلموا  
 فاذا لاقى البدن يسخوحتها  
 خيف أن يقبض عليه  
 فتجس المم فيحصل  
 البرص فلا يكره السخن  
 بالنار كما هاب الزهومة  
 بها ولا يتمسك في غير  
 منطبخ كالخرف والجلباد  
 ولا يتمسك بمنطبخ قد  
 لصفاء جوهرة ولا  
 متمسك بقطر بارد أو  
 معتدل ولا استعماله في غير  
 بدن ولا إذا رز كاصححه  
 النووي على أنه اشتق من  
 جهة الدليل عدم كراهة  
 الشمس مطلقا وتعبير  
 يتمسك أولى من تعبيره  
 يتمسك وقول بشرطه  
 من زيادتي (والمستعمل في  
 فرض) من طهارة الحدث  
 كإفلة الأولى ولو من طهر  
 صاحب ضرورة (غير  
 مطهران قل) لان الصحابة  
 رضى الله عنهم لم يجمعوا  
 للسمع في أسفارهم  
 القليلة لما يظهر به  
 بل عملوا عنه إلى التيمم  
 (قوله ذكره متمسك)  
 وللكشف من شأنه كره  
 اه لرواين جبر

فعول يأتي أسما للآلة

كسحور لما يسحربه

فيجوز أن يكون طهور

كذلك ولوسلم اقتضاه

التكرر فالرد جمابين

الأدلة ثبوت ذلك جنس

الماء أو المثل الذي يمر

عليه فانه يظهر كل جزءه

والمستعمل ليس بطلق على

ما يصحبه التزوي لكن

جزء الرافعي بأنه مطلق وهو

الصحيح عندنا كترين

لكن منع من استعماله

تعبدا فهو مستثنى من

الطلق والمراد بالفرض

ما لا بد منه أنهم تركه أم لا

عادة كان أم لا فيسئل ما

توضأ به الصبي وما غسقت

به الذميمة لتحل لحايلها

للمل أم أذا كثيرا ابتداء أو

انتهاء بأن جمع حتى كثر

فظهر وأن قل بعد تقريره

لان الطهارة اذا عادت

بالكثرة كما يعلم عما يأتي

قوله وما غسقت به

الذميمة وأولى منه

الكتابية أشبهها بالحرية

واختصاصها بمن يحل

نكاحها اه شرح العباب

فترجمه الله على لحايلها (المثل)

وان قلنا ان غيره مكلف

بالفروع تخفيفا على المسلم

للضرورة والكافر لا يسهق في

التخفيف لقدرة عليه

وبانه يحتمل انهم كانوا يقتضرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قرر شيخنا الحنفى  
**(قوله)** ولانه أزال المانع أى مع ضعفه بالقلة والافلاكثير كذلك **(قوله)** فان قلت الخ) وارد على  
 المتن أو على الدليل والتعليل على وجه المعارضة كما يدل عليه قوله جمابين الآلة والجواب الأول بل منع  
**(قوله)** فيقتضى تكرار الطهارة لان من صيغ المبالغة وقوله فيقتضى تكرار الطهارة بالماء أى  
 حتى القليل مع انه يصبر من أول طهارة به مستعملا ولا يجوز التطهير به ثانيا **(قوله)** قلت فعول  
 يأتي أسما للآلة الخ) فيسئل ما أن طهورا يقتضى تكرار الطهارة وهو انما يصح لو كان صيغة مبالغة  
 من مطهر الواقع انه صيغة مبالغة من طاهر لا من مطهر فعنه تكرار الطهارة اسكن لما لم يكن  
 لتكرارها معنى حل معنى المبالغة على انه مطهر غير مرسى **(قوله)** جمابين الآلة) أى جنس  
 الآلة الصادق بالواحد ففاق وهو قوله لان الصحابة الخ وقوله تعالى وأزينا من السماء ماء طهورا  
 فالأول لا يقتضى التكرر والثاني يقتضيه ويجوز أن يكون الجمع باقيا على حقيقته والثالث قوله  
 ولانه أزال المانع لان التعليل دليل وهو أيضا يقتضى التكرر **(قوله)** ليس بطلق) معتد وقوله  
 وهو الصحيح ضعيف **(قوله)** لكن منع من استعماله) أى في رفع الحدث وحيشة لأحاجة التعليل  
 بانه أزال المانع حل **(قوله)** فيسئل ما توضأ به الصبي) ولو غير عجز بأن وضأ به وإليه لطوفه  
 وهذا داخل بقوله أم لا الأولى فلو قال الشارح ماء وضوء الصبي لكان أولى ليدخل ماء وضوء غير عجز  
 وضأ وإليه في الحج للطواف قال شيخنا مر وله اذا مبرز أن يصل به وفيه بحث اه قل على  
 الجلال في غش أن الأقرب انه لا يصل به لانه لما اعتد وضوء وإليه للضرورة وقد زالت نظيره  
 ما قيل في زوج المجنونة اذا غسلها بصداء قضاء دم الحيض من أنها اذا أفاقت ليس لها أن تصل بذلك  
 الغسل اه وقوله وما غسقت به الذميمة من نحو حيض أو نفاس وهذا داخل بقوله أم لا الثانية لان  
 غسلها ليس عبادة ونيتها التمييز فلا وضأت أو أوحدا صولها وزوجها كافر وهي مجنونة بطل غسلها  
 وحيتن بلغ فيقال لا تغسل صحيح يطل بكلام المغسل أو كلام غيره حل **(قوله)** لحايلها) أى الذى  
 يستند توقف الحل عليه حج فيخرج الحنفى الذى لا يعتمد توقف الحل عليه بل على الانقطاع فقط  
 فلا يكون الماء مستعملا حل وقال سول لو اغتسلت حنفية لتحل زوجها الحنفى فاء غسلها غير  
 مستعمل لانه ليس مما لا بد منه عندهما فالوكان زوجها شافيا واغتسلت لتحل له يبقى أن يكون  
 ماؤه مستعملا لانه مما لا بد منه بالنسبة إليه وإن كان بالنسبة إليها ليس مما لا بد منه أو كانت شافية  
 فزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التحكيم كان ماؤه مستعملا لتحل له كان غير مستعمل حرره  
 والغتسله يصبره مستعملا طلاقا حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التحكيم على الغسل  
 انتهى حنف والحليل ليس بغيره وكذا للمسلم **(قوله)** اذا كثر) أى المستعمل ابتداء بأن توضأ  
 شخص في ماء تسين فأكثر فان هذا يقال الماء مستعمل لكنه كثيرا ابتداء ولا يلزم من كونه  
 مستعملا انه لا يصح الموضوع منه ألا ترى ان نفية الأزهري لا يقال لها مستعملة اذا انفس فيها  
 بحث مثلا لانها استعملت في فرض بل في فرض كثيرة يصح الموضوع منها قطعاً من أن المستعمل غير  
 مخص بالقليل بدليل قول المتن والمستعمل في فرض غير مطهر أن قل ففهو من ان المستعمل في فرض  
 مطهر أن كثر شيخنا **(قوله)** لان الطهارة) أى اللازمة للطهارة وقوله فالطهارة أولى لانه اذا  
 زال الوصف لا غلط وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى **(قوله)** كما يعلم عما يأتي) أى في قوله

بأن يعلم اه شرح العباب اسكن الذى اعتمد مر ولده عدم التقيد بالمسلم المسمى اه قال سم والطاهر أنها لو لم يكن لها لحايل  
 فاغسلت بقصد الحل لانه كذلك اه **(قوله)** أى الذى يستند توقف الحل عليه) أى ولا بد أن يكون مكفا أيضا اه شرح العباب

فانزال نفيه الخ وقوله لا تنفاه امة أى قوله ولا نه أنزال المانع عن **(قوله قتلنا)** أى مقدر  
منظر فنهما على حذف مضافين يشمل ماذا كان الماء فى غيرهما وأنه ألقا الحبل وأراد الحال فيه  
وقال شيخنا العزيزى القلتان صار حقيقة شرعية فى الحسنة وطلو بدل على هذا قوله وهما حسنة  
رطل قريبا قال حل قتلنا أى صرف رطلو مستعملا بخلاف الذى بانهم بائع استك فيه بحيث  
لم يتغير به لاحوالا تغديراته بنجس بمجرد الملافة كما يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة الحدث  
لهذا انفس وعن حواشى الروضة للبقينى لو وضع على ماء دون القلتين ملح ماء فذاب وبلغ به قلتين  
كان كالوكل بالماء ولا بد أن يكونا بمحل واحد أو بمحلين بينهما اتصال بحيث لو حرك الماء فى أحدهما  
لنحرك الآخر تحركا قويا والأقلا وعلى الثانى يعمل قول المام الحرميين لو كان الماء فى حفرتين فى كل  
حفرة قنطرة بينهما اتصال فوقع فى إحدى الحفرتين نجاسة فقلت أرى أن ما فى الحفرة الأخرى دافع  
لنجاسة اه وقوله تحركا قويا راجع لقوله حركه وقوله لنحرك كما صرح به بحمزة ويؤخذ من م  
على أنى شعاع انتهى شيخنا لكن اعتمد شيخنا الحنفى أنه راجع للأقلا فقط ففى كل كان بحيث لو حرك  
أحدهما تحركا قويا بآخره الآخر ولو تحركا ضعيفا كفى انتهى قال حجج وينبى فى أحواض تلاصقت  
الاكتفاء بتحريك الملاصق الذى يبلغ به القلتان دون غيره وبعبارة سم والوجه فى بيوت الاخلية أن  
يكفى بتحريك كل ملاصق بتحريكه ملاصقه وإن لم يتحرك بغيره اذ ابلغ المجموع قلتين  
انتهى وقال ع ش قتلنا ولو احتال على لوشكتنا فى بلوغها فالاصل الطهارة قرره الشبىرى ودر  
والمراد بالماء الصرف حتى لو لم يبلغ قلتين وكلفناه بمائع لم يتغير حاله لا تغديره اضرار قلتين بمائع  
الماء الطاهر بهو بنجس بمجرد الملافة لأن فيه قوة دفع الدفع أقوى من الرفع وإذا انفس  
فيجنب صار مستعملا بعد اتصاله عنه فصار حكمه حكم الماء القليل فى أنه بنجس بمجرد الملافة  
وحكمه حكم الماء الكثير فى أنه إن توضأ به مرا ولا يجب عليه أن يقي قدر المانع وحكمه أيضا أنه  
اذا توضأ منه شخص وتقاطر عليه منه شئ فنفس أنه لو وقع عليه قدر هذا المنساق يتغير أولا  
فإن كان يتغير حكمنا عليه بعدم الطهورة والأقلا فى هذه الحالة لا بد من نية الاعتراض والاصار  
مستعلا ع **(قوله بصدادى)** نسبة الى بصداديد الذين هم ملتين وبالحج الثانية وبنون بدلا  
ويجى أوله بدل الباء مدينة مشهورة نرجح مر وقوله وبمبى أوله أى مع النون فقط كما فى  
القاموس ع ش وبالمبصرى أربعا وسنة وأربون وثلاثة أسباع رطل على ما صححه النودى  
زى **(قوله قريبا)** تمييز محمول عن الضاف أى والقلتان تقرب نجاسة رطل أى مقر بها شورى  
أى ما قرب منها **(قوله ملاقة بنجس)** أى أن لم يفسده أخذ ما بعده والنجس بفتح النون مع كسر  
الهمزة وفتحها وبكسر النون وفتحها مع كون الهمزة بفتح النون مع ضم الهمزة شرح مر وع ش  
عليه فى أول كتاب الطهارة فهو بفتح النون مع كسب الهمزة يسكون الهمزة مع فتح النون وكسرها  
ولابى البحر مشلا فارتفعت منه رغبة فهى طاهرة كأقربى بالهوالا بها بعض الماء الكثير خلافا  
لما فى الباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت فى البحر  
بمرة فوقع منه قطرة على شئ لم تنجسه شرح مر **(قوله اذا بلغ)** قلتين الخ أى أن لم يتغير  
أخذ ما بعده أى أنه هو واستدل على الدعوى الأولى وهو قوله ولا تنجس قتلنا وقوله وفى رواية الخ  
تفسير للأولى والثانية وهى قوله اذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر مع ما بعدها من الضميمة  
فاستدل على الدعوى الثانية وهى قوله وهما حسنة رطل وقوله والواحدة الخ من تمام الاستدلال  
تغير به من الماء اه شرح الارشاد لحج وقوله وما يغتفر به من الماء أى ولو تغدرا اه شرح الباب

على

فالطهورة أولى وخرج  
بالفرض المتصل فى غيره  
كالغسل الثانية والثالثة  
والوضوء الجسد فطهر  
لا تنفاه الحلة وسباني  
المتصل فى النجاسة فى  
بها ولا تنجس قتلنا  
وهما حسنة رطل) بكسر  
الراء أنصَح من فتحها  
(بصدادى قريبا ملاقة  
بنجس) خبر اذا بلغ الماء  
قلتين لم يعمل خبائروا  
ابن حبان وغيره وصححه

وقال سم فى شرح البهجة  
لا يشترط تكليفه أن  
غسله لا بد منه وان  
بأنهم الصبى تركه اه **(قوله)**  
قال حل قتلنا ماء أى  
(صرف) حل المراد بقينا  
حتى لو خلط بقلة مائع  
وأمزجت ثم أخذ من  
المجتمع فله يحكم على الباقى  
بالتنجس عند ملاقة أى  
نجاسة لأن كون المأخوذ  
مأثورا بالحق بعض الماء فى  
غاية البعد أولا لاحتلال أن  
المأخوذ خصوص المائع  
والاصل طهارة الماء فيه  
انظر على ابن حجر  
**(قوله)** ويمكن حمل كلام  
القائل بنجاستها على  
تحقق الخ أى ولا يكون  
التحقق إذا كان  
المصوب قبل المزججه  
بالمرء شيخنا قويسنى  
**(قوله من البول)** أى دعى  
تغير به من الماء اه شرح الارشاد لحج

وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يعمل خبثا أى يدفع النجس ولا يقبله (٢٥) وفي رواية ابلغ الماء قلتين من قلال

هجر والواحدة منها فدرها الشافى أخذنا من ابن جريج الرأى لما يفر بين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لاتر يدغابا على مائة رطل بغدادى وسيانى يئانفز كاذة التاب وهجر بفتح الهاء والجيم قرية قرب المدينة النبوية والقلتان بالساحة في المربع ذراع ورع طولاً وعرضا وعمقا بذراع الأدمى وهو شبران تقريبا والمضى بالتقريب في التسمية أنه لا يضرب قص رطلين على ما يحجه النووي في روضته لكنه صحح في تحقيقه ما جزم به الرافى أنه لا يضرب نقص قدر لا يظهر بنقص تفاوت في التقير بقدر معين من الأشياء المغيرة (فان غيره) ولو سيرا أو تقيرا تقديريا (فنجس) بالاجماع المخصص للخبر السابق وخبر الترمذى وغيره الماء لا ينجسه شئ فلو تغير بجمعة على الشط لم يؤثر كما أفهمه التقييد بالملازمة وانما أثر التقير البير بالنجس بخلافه في الطاهر لفظ أمره أما إذا غير بعضه فالتغير نجس وكذا الباقي ان لم يبالغ قلتين (فان زال تقيره) الحى أو التقديرى (قوله روحه الله فان زال

على الدعوى الثانية لكن فيه أن هذا لا يفيد كونهما تقريبا بالمضى المراد وهو أنه لا يضرب قص الخ إذ غاية ما قاله الواحد لاتر يدغى الزيادة وتوفى الزيادة لا يفيد اغفار النقص فتأمل (قوله أى يدفع النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يعمل النجس لا على حد قولهم فلان لا يعمل الحجر لقله إلا لا يمكن التقييد بالقلتين فائدة حل وقوله لا على حد الخ أى فى ومن باب جعل المعاني لاجل الأجرام وقوله والا الخ أى لأن الماء مطلقا لا يعمل الأجرام النجسة بمعنى أنها لا تستقر فوقه والمعاني المراد بها هنا التنجس الحاصل من ملاقة النجاسة (قوله أخذنا من ابن جريج) لم يقل كما قال ابن جريج لأنه لم يصرح بالنصف بل قال نع قربتين وشياً فحمل الشافى الشئ على النصف احتياطا اه الطفيحي (قوله من ابن جريج) كان شيخ الشافى واسمه عبد الملك بن يونس ع ش أى شيخه لا بواسطة إذ الشافى أخذ عن مسلم ابن خاله الزهبحى وهو عن ابن جريج عن عطاء بن أنس عن ابن عباس عن النبي ﷺ (قوله بالساحة) أى التبرع (قوله في المربع) أما في المذخر كالبئر فهما ذراعان طولاً وذراع عرضا والمراد بالطول فيه العمق وبالعرض فيه ذراع التجار وهو ذراع ورع زى والمحيط ثلاثة أمثال الأرض وسبع مثله فيضرب بعد البسط نصف العرض في نصف المحيط ويضرب الحاصل في العمق وأما الثلث فهو ذراع ونصف طولاً وذراع نصف عرضا بذراع الأدمى وهو ما بين الركبتين وذراعان عمقا بذراع الأدمى تقبض كلها أذرعاً قصيرة ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض ستة وثلاثين غدة ثلثا وعشرها وما خسة عشر وثلاثة أخماس فاضربها في ثمانية العمق تبلغ مائة وخسة وعشرين إلا خسا فكل واحد سبع أربعة أرطال والنجس الناصب معنى قوله تقريبا (قوله لا يضرب قص رطلين) وكان اغتثار الرطلين فقط لأنهما أمر وسط بين أدنى مراتب القلة وهو الواحد وأول مراتب الكثرة وهو الثلاثة شوبرى (قوله فان غديره) أى يقينا ع ش وفي غيره ضميران بارز ومستتر فالبارز للماء والمستتر للنجس والتقدير فان غير النجس الماء أى حالا فاولم يغيره حالا بل بعد مدة فالأوجه الرجوع إلى أهل الخبرة ان علموا والا فالأصل الماهرة شرح الارشاد وقوله إلى أهل الخبرة أى لو واحدا كما ذكره في شرح المنهاج وبحكم بالنجاسة من حيث لا من حين وقوع النجاسة فانه بعضهم فتأله شوبرى والنسب ان يقول فان غيرهما أى القلتين إلا أن يقال أنه رجح الضمير لضاف اليه في قوله فتأله (قوله أوتقيرا تقديريا) الاخصر أن يقول أوتقديرا وذلك كأن وقع فيه بول منقطع الراحة فيقدر الرجوع للسلك والعلم طم الخلل واللون لون الخبر وهذا هو الخاف الأشد كفى حل (قوله الخبر السابق) أى إذا بلغ الماء الخ ع ش (قوله والخبر الترمذى) عطفت على الخبر فالاجماع خصص الخبرين ع ش وبق الخبر الثاني لخاصية تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل والكثير سيئنه عليه بقوله أمالما فلمفهوم خبر القلتين السابق المخصص لنطق الماء لا ينجسه شئ (قوله فلو تغير بجمعة) مفهوم الضمير المستتر غير أنه عائد على النجس للملاقى وقوله أما إذا غير بعضه مفهوم الضمير البارز لأن المتبادر منه فان غيره كله (قوله كما أفهمه التقييد) أى المفهوم من الضمير المستتر فراجع للنجس الملاقى للمفهوم من قوله بملاقة نجس (قوله في الطاهر) أى بالطاهر في معنى الباء وقوله لفظ أمره أى وصفه الذى هو التنجيس (قوله أما إذا غير بعضه) هذا واضح في الراكد دون الجارى فان الجارية الثانية التي لم تلاق النجاسة لها حكم الصلابة حل (قوله فان زال تقيره) أى الماء الكثير أما القليل فلا يظهر بزوال تقيره حل (قوله أو التقديرى) بأن يقدرا ولو كان التقير حيا ومكت مدة طويلة أو زواله عليه ماء زال تقيره ويفعل به كذلك أو بأن يكون بجنبه غدير أى نهر صغير فيماد متغير زال تقيره بنفسه بعد مدة أو بما صاب عليه فيعلم أن هذا أيضا يزول تقيره بما ذكر

(قوله روحه الله فان زال

تغيره الخ) والطاهر يحى هذا في التقير الساب ناظورة فقط

تقرر ع ش وزى **(قوله أى لا بين)** دخل فيه الريح والشمس وبه صرح السبكي شوى  
**(قوله ولو نجس)** أى منتجس ونسكبر الماء ليشمل هذا لانيافيه أولهم الماء إذا أطلق ينصرف  
 الطاهر لأن ذلك مطلق شرعى وهذا المطلق لى ع ش أى نسيبة النجس ما باعتبار اللغة والافهم  
 لا يقال له ما شرعا **(قوله وأخذته والباقي قتلان)** بأن كان الاناء منخفا فيه فزال اختناقه ودخل  
 الريح فصره حج **(قوله طهر)** بفتح الهاء وضما والفتح أهـ شرح حر ويظهر ولو كان  
 نجاسة جامدة ويكون مطهرا وانما قال هذا طهر وفيما يأتى فهو طهور له لا لتغيره وأن الثاني لما كان  
 قيا يرا ما كان مظنة تورم أنه يظهر باليراد ولا يظهر لم يغير بالظهور فيه فغير بها دفعا لهذا التورم  
 بخلافه هنا تأمل شوى **(قوله لا تتفاء)** أهـ الخيرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا أهـ أى من  
 قال ان اليباب ثم يفتى أنه لو قال أهـ الخيرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا أهـ أى من  
 حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه في هذه أنه إذا عاد ذلك التغير الراجع فالما نجس  
 وإن تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والأرجح الطهارة  
 لأنها الأصل شوى **(قوله إذا خلا عن نجس جامد)** فإن كان به ذلك النجس الجامد ضر التغير  
 به الحاله له على ذلك النجس الجامد وهو واضح أن أمكن الحاله عليه بأن كان ذلك التغير الذى زال  
 منسوبا إليه فالراد خلا عن نجس كان موجودا فيه قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب إليه  
 قال الرشيدى على حر والظاهر أن مراده بالجامد الجار ولو ما شاكله من وبالمائع المستهلك  
**(قوله أما إذا زال)** لو زال التغير بمجاور عاد طهورا كما في فتاوى القفال وبذلك التمثيل بالخفاط زى  
 وبعبارة شرح حر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهى فيه فنجس وإن كانت  
 مائنة أو جامدة وقدرت قبل التغير الثالث لم ينجس أهـ قال ع ش قوله فنجس أى من الآن  
 وعليه فالزوال تغيره فتنهه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليه إعادة الصلاة التى فعلها ولم يحكم بنجاسة  
 أبادهم ولا ثيابهم لأنه زوال تغيره حكم بظهور به والتغير الثالث يجوز أن يكون من نجاسة تحلت منه  
 بدو هـ لا تنصر فهاضى **(قوله حسا)** أى ظاهرا **(قوله كسك)** أى فانه يزل الريح وذلك فها  
 إذا كان متغيرا بالريح والتراب يزل اللون وذلك فها إذا تغير لونه والحل يزل الطعم وذلك فها إذا تغير  
 طعمه أى لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولونها بالتراب ولطعمها بالخل حل **(قوله لا تشك)** هذا  
 بنافى قوله قبل أما إذا زال الآن يقال المراد بقوله أما إذا زال أى زال ظاهرا فان ذلك أتى الشارح بقوله  
 حسا أى ظاهرا ويراد بقوله لا تشك أى أن التغير زال أى حقيقة فى الحس وفى نفس الأمر شيخنا **(قوله)**  
 فإن صفاء الماء أى زال الريح بالمسك أولون التراب وطعم الخلق وقوله طهر أى حكم بظهور به لا تتفاء  
 علة التنجيس **(قوله والماء ودونها)** قبل الظرف حال من البتداء وفيما لا يخفى والوجه أنه حال من فاعل  
 ينجس الماء فله أهـ شوى **(قوله ولو جارى)** للرد على من قال لا ينجس إلا بالتغير لقوته بوردته  
 على النجاسة قال ابن حجر اختار كثير من أصحابنا ما ذهب إلى أن لا ينجس إلا بالتغير أى أن قل  
 وكثيرهم نظروا لتسهيل على الناس والأقوال دليل صريح على التخصيص كاترى أهـ **(قوله ينجس)** لم يزل  
 بالاجماع كاترى فله لأنه عند ذلك لا ينجس إلا بالتغير أهـ حل **(قوله وإن كثر)** نعم حتى لو كان جاريا  
 نجس جميعه كفى حل وهو معتمد فلو كانت النجاسة فى آخر القنطرة الجارى فيها الزيت واصلها نجس  
 جميع ما فى القنطرة ولو جعل حامل بين النجاسة والزيت بعد الاتصال نجس ما وراء الحائل الذى لم يصب  
 النجاسة مع أنه إذا كانت القنطرة مستوية أو قريبة الاستواء بأن كان فيها الارتفاع يسير فإن كان فيها  
 ارتفاع وانخفاض فلا ينجس المرتفع بمجرد ملاقة المنخفض للنجاسة فلو نجس حائلا للارتفاع كان  
 بالظاهر أهـ **(قوله تنجس جميع ما فى القنطرة)** ولو كان فى وسط

**(نصفه)** أى لا بين كلول  
 مكت (أوبعد) انضم إليه  
 ولو نجسا وأخذته والباقي  
 قتلان **(طهر)** لا تتفاء علة  
 النجس ولا يصير عود  
 تغيره إذا خلا عن نجس  
 جامد أما إذا زال حيا فغيرها  
 كسك وتراب وخل فلا  
 يظهر للشك فى أن التغير  
 زال أو استمر بل الظاهر أنه  
 استمر فإن صفاء الماء ولا  
 نصير به طهر (د) الماء  
 (دونها) أى القليل ولو  
 جاريا (ينجس كوطب  
 غيره) كزيت وإن كثر  
 (بملاقاه) أى النجس

**(قوله ولو نجس أى منتجس)**  
 أبقاه بعضهم على ظاهره  
 فلم يؤذ به بالنجس لكن  
 الحق مع الحق دليل أنه  
 غياق الروض بل للنجس  
 والالتصاف أهـ **(قوله قال)**  
 الزركشى المتجه في هذه  
 أى فها إذا بقيت النجاسة  
 وبعبارة شرح العباب  
 لم يتعرض صاحب الحارثى  
 لما إذا زال بنفسه من غير  
 إخراجها منه قال أى  
 الزركشى والمتجه في هذه  
 الخ أهـ **(قوله والأرجح)**  
 الطهارة لأنها الأصل  
 رده حج فى شرح العباب  
 بأن الأقرب بسكلامهم أنه  
 متى أمكن استناد التغير  
 للنجاسة كان متنجسا وإن  
 احتمل أنه من غيرهما عملا  
 بالظاهر أهـ **(قوله تنجس جميع ما فى القنطرة)** ولو كان فى وسط



فيه تفصيل يأتي في بابها  
وأما غير الماء من الربط  
فبالأولى وفارق كثير الماء  
كثير غيره بأن كثيره قوي  
ويشقق خطفه من النجاسة  
بخلاف غيره وإن كثرت  
وخرج بالربط الجفاف  
وتعيرى برطب أعم من  
تعيرى بمائع (لا بملاقاة  
ميتة لا يسيل دمه) عند  
شق عضو منها في حياته  
كذب وخفشاء (و لم  
تطرح) فيه (د) لا بملاقاة

القناعة حرة قالوجه أن يقال  
أن كان الجارى يغلب ماها  
وبدله فله حكم الجارى أى  
فلا ينجس الا ما لاقى  
النجاسة وإن كان يلبث  
فيها قليلا لم يزلها فله في  
وقت اللبث حكم الزاكد  
وكذا إن كان لا يلبث  
ولكن تتأفل حركته فله  
في وقت التأفل حكم الزاكد  
أما ورد عليه (الح) أى  
وأزأها حتى يأتي فيها  
تفصيل المسألة أما إذا ورد  
عليها ولم يزلها كقطعة  
مفروزة في فتاة يمر عليها  
المسحكها حكم النجاسة  
الواردة فيما تقدم اه  
شيخنا قويس (قوله) فإن  
ترجع نجس كالوسد  
(الح) أى بأن فرض عود  
الرشح أو وقصع الرشح  
واقصل الخارج بما فيه  
(قوله كذب (الح))

طاهر أو قيل لا ينجس الا ما لاقى النجاسة دون ماوراءها شيخنا وأما أن الجارى من الماء ومن  
ربط غيره ما إن يكون مستويا أو قريباً من الاستواء وما إن يكون متحدراً من مرتفع جداً فالجارى  
من المرتفع جداً لا ينجس منه الا ما لاقى للنجس ماء أو غيره وما إن المستوى والقريب منه فغير الماء  
ينجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة وأما الماء فالبصرة فيه بالجربة يهوى ما بين حافتي النهر من الدفعات  
فإن كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها وإن كانت أقل فهي التي تنجس وما قبلها من الجريات باقى  
على ظهوريته ولو اتصلت بها وبعبارة شرح م ر والبصرة في الجارية بالجربة نفسها لا مجموع الماء فإن  
الجريات متفصلة حكماً وإن اتصلت في الحسن لأن كل جربة طائفة قبلاتها هاربة ما بعدها فإذا كانت  
الجربة دون القلتين تنجست بملاقاة النجاسة ويكون محل تلك الجربة من النهر نجساً يظهر بالجربة  
بعدها ويكون في حكم غسلات النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها ومن الترتيب  
هنا في نجاسة تجري مع الماء فإن كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جربة تمر بها نجسة إلى أن  
يجتمع ثلثان متوالتين فيقال ماء أقل فله غير متغير وهو نجس اه باختصار أى لأنه مادام لم يجمع  
نجس بأن طال محل جرى الماء (قوله) أما الماء فله فهم خبر القلتين السابق المخصص (أى الفهم  
فهو صفة له لا للمجرى قال شيخنا ع ش المخصص هنا هو المفهوم فقط وإنما خصصنا به دون المنطوق  
لأن حديث القلتين فرد من أفراد العام ود كر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخص برمادى قوله  
الماء لا ينجسه شىء مخصوص بما لا يمكن دون القلتين (قوله) نعم أن ورد هنا تفصيل للملاقاة بما إذا  
لم يكن الماء وأردا على النجاسة أى لم يجمع معها وهو من جهة التفصيل الآتى ح ل وبعبارة شرح  
م ر والمراد بالملاقاة ورود النجاسة على الماء أما ورودها عليها فسيأتى في باب النجاسة اه ومن  
الوارد ما لو ألقى القدر فأصاب فواره أعلاه للنجس وأما وضعه فيه ماء على محل نجس وهو رشح  
عليه فلا ينجس ما فيه إلا أن فرض عود الرشح إليه اه ابن حجر وبعبارة شرح الرض ولو وضع كوز  
على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مدام يخرج فإن تراجع نجس كالوسد ينجس  
ع ش على م ر (قوله) فالأولى لأن الماء فيه قوة على دفع النجاسة بخلاف غيره (قوله) لا يسيل  
دمها) ولو احتلأ ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ شوبرى (قوله) كذب وخفشاء  
وكالين المعروف بمصر والقمل والبراغيث والسحالي وهي نوع من الوزغ ذكره ابن الهيثم وأقره  
الصف ع ش على م وبعبارة هنا لو تولد حيوان بين ماله نفس سائلة وبين ما ليس له نفس سائلة  
فالمياس الحاقه بماله نفس سائلة كما هو قياس نظيره فيما تولد بين طاهر ونجس تأمل اه أى لأن  
الربح ينبع أحسن الأصلين (قوله) ولم تطرح (قوله) ولو من جهة لأن الحيوان اختار في الجلبة بخلاف  
الربح والمراد أن لا يطرحها ميتة وتصل ميتة أما إذا طرحتها حية أو أحييت قبل وصولها فلا يضر كما في  
ع ش قال الشمس الشوبرى فلو وجد ما لا نفس له سائلة في ماء قليل وشك في أنه ألقيت فيه ميتة أولاً  
ففيه نظر الذى أعجب به شيخنا م ر لمسائل عن ذلك عدم العفو لأنه رخصة فلا جازأها لا يثبت  
ويعتبر اه أعجب بالعفو عملاً بالأصل وحاصل بحر هذه المسئلة بأطرافها أن يقال كافتضاء كلام البهجة  
منطوقاً فهو ما منها إذا طرحت حية لم يضر أى سواء كان نشوؤها ميتة أم لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك  
أم لا إن لم تغبره وإن طرحت ميتة ضرر سواء كان نشوؤها ميتة أم لا وإن كان وقوعها بنفسها لا يضر  
مطلقاً فيبقى عنه كما يبقى عما يقع بالربح وإن كانت ميتة لم يكن نشوؤها ميتة إن لم تغبرها وليس المسمى  
ولو غبر غير والبهيمة كالبحر ولو تعدد الواقع من ذلك فأخرج أحدها على رأس عود فقطعتنه بغير  
استئذنه لم ينجسه وحصل الخارج السابق به لا وجه نعم لأن ما على رأس المود جزء من المائع المحكوم

لأنه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة اه سم على حج (قوله كذب (الح))

ببهارته تأمل اه **(قوله نجس)** ولومن مغلط خلافا لابن حجر ع ش أي مالم يكن بفعله حل وفي شرح الارشاد يعني عماعمله نحو التلباب وان أدركه الطرف على الاجره اه وخالفه شيخنا  
 هر وسكنوا عن طرح مالا يدركه الطرف وعما اذا تنقير به الماء فليحذر **(قوله أي بصر)** أي  
 معتدل اه هر د ع ش **(قوله كنفقة بول)** أو نقط متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدرا  
 يسيرا لا يدركه الطرف المعتدل وصار متنجسا معفو عنه لأنه غير متنجس الذي الكلام فيه فقول  
 بهنم بشرط أن يكون ذلك القدر عا لا يدركه الطرف واضح ومن ثم اعتمدته شيخنا في الشرح بعد  
 أن قلنا متقدم عن شرح الروض وأقره المظاهر أن عمل العفو أي عدم التنجيس بما ذكرهما  
 لا يدركه الطرف وبما بعده اذ لم يضر قياسا على ما قبله حل **(قوله كنفيل من شعر)** وكذا كثيره  
 الركب وللقصاص هر شوي قال ع ش ونقل عن هر أنه يشترط في العفو عن الدم القليل  
 ودخان النجاسة كونه من غير مغلط أيضا **(قوله من شعر نجس)** أي من غير مغلط ع ش **(قوله)**  
 ومن دنان نجس قال في شرح هر أي في الماء أو غيره اه أي حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه  
 بفعله ولا النجس ومنه البخور بالنجس والمتنجس فلا يفي عنه وان قل لانه بفعله ع ش **(قوله أيضا)**  
 ومن دنان نجس بخلاف دنان المتنجس فانه ظاهر وهو ان يقتضي أن دنان بقرأ بالإضافة فان قرئ  
 بالتثنية شمل دنان المتنجس فانه نجس يعني عن قلبه كما قاله زى وع ش **(قوله وكغبار سرجين)**  
 عطفه على القليل يقتضي أنه لا تشترط قلته وليس كذلك اه وكتب أيضا قوله وكغبار سرجين  
 حل ولو طرح أو غير أول أو غر شوي وبعبارة ع ش قضية إعادة الكاف العفو عن الغبار مطلقا  
 قال سم وليس كذلك بل يشترط في العفو عنه القلة اه **(قوله وحيوان متنجس المنفذ)** أي بالنسبة  
 للماء فقط دون الماء حتى لو وقع في ماء نجس على المتمسك بركبته اليه التعليل وقد رجح الشيخ عن  
 هذا وسوى بين الماء والماء لثلاثة زى وظاهره أن المنفذ قيد يخرج به بقية أعضائه اذا كانت  
 متنجبة فلا يفي عنها ويشهد لذلك ما ذكره في المرة التي أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل معها  
 طهارة فيها فالان نجس ما شر منه ان لو كانت بقية الأعضاء مثل المنفذ لم تحتاج للتقيد بالبقية  
 المذكورة وقال بعضهم ان المنفذ ليس بقيد بل مثله بقية أعضائه كما هرج به الطوخى وعليه يشكل  
 ما ذكره في المرة تأمل وبعبارة ع ش على هر ويلحق بذلك في العفو ما تنقيه الفيران في بيوت  
 الاخيلة من النجاسات كما أفق به الوالد ما يقع من بر الشاة في اللبن في حال الحب لثقة الاحتراز عنه  
 كما قلناه ابن العماد فلو شك أوقع في حال الحب أولا فلو جاز انه نجس ان شرط العفو لم يتحقق ويهي  
 عماعبه السمل من الكوارة التي تمحل من روث نحو البقرة والحق بذلك الزكسي ما لو نزل طائر لم  
 يكن من طيور الماء فاما وزيق فيه أو شرب منه وعلى فة نجاسة ولم تتحلل عنه لتضر الاحتراز عن  
 ذلك اه هر وقوله ولم تتحلل عنه مفهومه انها اذا انحلت خروقياس ما تقدم فيها تنقيه الفيران فلما  
 لو وقع برة في اللبن العفو لثقة اه ع ش عليه ثم قال هر د ع ش برة البعير وكذا غيره من  
 كل ما يجتر فلا ينجس ما شرب منه ويهي عماعطائر من ريقه للتنجس ويلحق به فمما يجتر اذا التمس فيه  
 لدأى اه وقم صمى تجس لثقة الاحتراز عنه لاسيا في حق الفاطلة كما هرج به ابن الصلاح اه  
 وقوله وقم صمى أي بالنسبة لدأى اه وشبهه كنفيل في فقه على وجه الشفقة مع الطوبى فلا يلزم تطهير  
 الفم كذا قهر هر اه سم على حج **(فائدة)** لا يجب غسل البيضة والولاد اذا خرجا من الفرج

نجس وكغبار سرجين  
 وحيوان متنجس المنفذ  
 غير آدمي وذلك لثقة  
 الاحتراز عنها وطبر  
 البخارى اذ وقع التلباب  
 في شراب أحدكم

وكالمقرب والفيل اه  
 (قوله) وسكنوا عن طرح  
 (الح) قال حج في شرح  
 العباب وقد يؤخذ من  
 القلة السابقة يعني قوله  
 لثقة الاحتراز انه لو حل  
 بفعله واختباره لا يفي عنه  
 للاسقف الا ان شال انها  
 باعتبار الغالب وليس بعينه  
 وشهد العفو عن قليل  
 دم نحو العمل الحاصل  
 بفعله وقاسه الزكسي على  
 طرح مالا نفس لثقة في  
 عدم العفو لثقة العلة  
 ويرقى بينه وبين القمل  
 بأن ذاك يحتاج إليه  
 بخلاف هذا ومن ثم مثله  
 الزكسي بأن يرى ذبابة  
 على نجس فيسكنها حتى  
 يلصقها بيده أو يؤبه  
 ولزكسي بما اذا تنقير نحو  
 الماء بما لا يدركه الطرف  
 احتيا بالنجاسة المالة  
 للتنجس واحتيا بعمدها  
 لضعفه عن أن يغير في  
 العادة فيضاف لغيره من  
 نحو طول لمك ثم قل عن  
 غيره انها ان كانت بحيث  
 تؤزجحت والا فلا لان السبب اذ لم يصلح للحك لا يضاهى اليه كن ضرب بقل فأت الاضاهى فيه والذي ينجس اه حيث  
 علم ببول اهل الخيرة ان النجس من بول سواه قل التبرأ لا وحيث لم يعلم ذلك بان علم عدمه أو شك فيه عني اه بعض حذف

وظاهر  
 بعض حذف

في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفا زباد أو بدارد وأنه يقي جناحه الذي فيه الداء وقد يفضي غشه الى موته فلو نجس لما أمر به وقيس بالذباب مافي معناه فان غيرة الميتة لكثرة ما أطرحت فيه نجس وقولى ولم تطرح ونحو ذلك من زيادتي وتعتبر الفلحة بالعرف (فان بلغها) أى الماء النجس القلتين (بماء ولا تغير به فطهور) لما مر فاهم بلغها أو بلغها بغير ماء أو به متغيرا لم يطهر لبقاء علة التنجس (والتغير المؤثر) بطاهر أو نجس تغير طعم أولون أودج وخرج بالمؤثر بطاهر التغير اليسير به بالمؤثر بنجس التغير بخيطة قرب الماء وقد مر ويعتبر في التغير القدرى بالطاهر الخاف الوسط المعتدل وبالنجس الخاف الاشد (ولواشبهه) على أحد (طاهر أو طهور بغيره) من ماء أو غيره كما أفاده كلامه في شروط الصلاة (اجتهد) فيها درس

(قوله بماء أى مطلقا) خرج المائع وباحية التطهر بالجميع حيث لا نجاسة لاسهلاك المائع فيه لانه صار ماء اه شرح الروض

وظاهر أن عمله اذا لم يكن معهما وطوبة نجسة اه وشرحه (قوله فليغسه) هو أمر ارشاد لمقاومة الماء بالدواء وفي قوله كله دفع توهم المجاز في الاكشاف بنجس بنفسه فلا يكتفى بنجس الجناحين وان حصل الشفا بالجناح الآخر دخل بغسه وان انغمس بنفسه فيه احتمالان ومحل جواز الغمس أو استحبابه اذا لم يغلب على الظن التغير به والاحتمال من اضاغة المال اه (قوله فان في أحد جناحيه) وهو اليسار خطيب ويؤخذ منه أنه اذا قطع أحدهما لا غمس وبالأولى اذا قطع كلا قال بعض شيوخنا قلت بمحتمل الغمس مطلقا ويكون المراد الجناح وأصله أجهوى عليه وبعبارة ع ش على مر وعليه فلو قطع جناحها لا يسر لا يشب غمسها لا تنفاه العلة بل قياس ما هو المعتد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه لأن افوات العلة المتضمنة للغمس اه (قوله وانه) بكسر الهمزة شوى برى (قوله وقيس بالذباب) أى في عدم التنجيس لاني الغمس (قوله) وتعتبر الفلحة) أى المذكورة في قوله كقليل من شعر نجس ومن دخان ولو ذكر نجسه لكان أولى وبعبارة سم وتعتبر الفلحة لعله عائد لقليل الشعر وما به دون مقابلة اذا المار فيه على التغير وعدمه من غير نظر لغيره الا أن يلزم أنه اذا كثرا لا يسيل دمه عرفا بنجس وان لم يغبر فليحجر اه (قوله بماء) أى مطلقا ولو نجس شوى أى غير بول (قوله لما مر) من انتفاء علة التنجيس وهى التغير والقلعة ع (قوله والتغير المؤثر) فقيده بالمؤثر يقتضى أن غير المؤثر يكون بغير الطعم واللون والريح وفى أن مطلق التغير يكون بغيرها تأمل ع (قوله أولون أودج) أزمانة خلو شوى برى (قوله خرج بالمؤثر) لايضى أن هذا لا يستفاد من عبارته المذكورة اذ غاية ما يقتضيه أن التغير بغير الطعم واللون والريح غير مؤثر فلو قال خرج بالمؤثر التغير بالحرارة والبرودة لكان أولى حل (قوله وقدمنا) أى أمر حكمهما وهوان التغير اليسير لا يضر والتغير بحقيقة قرب الانشط لا يضر (قوله الخاف الوسط) أى يفقد اللون لون عصير العنب والطعم طعم عصير الريحان والريح ربح الاذن حل (قوله الخاف الاشد) أى يفقد الريح ربح المسك والطعم طعم اخل واللون لون الحبر حل (قوله ولواشبهه) عبارة شرح مر ولما كان قد يعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر الصف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولواشبهه الخ فهو مرتبط بقوله إنما يظهر من مانع ماء مطلق أى ولو لا اجتهاد فهو وسيلة للوسيلة وهى الماء المطلق وقوله على أحد أى أهل للاجتهاد ولو صلبا يميز بالانسية لعدائنا أما بالنسبة للذك فليست فيه التكليف مر قيل في عبارة المصنف صورة مكررة وهى انشاء الطاهر بالطهور لان قوله طاهر بغيره يشملها اذا تغير يشمل الطهور وكذلك قوله وطهور بغيره يشملها لان التغير يشمل الطاهر وظاهر أن المراد بغير الطاهر المتنجس وغير الطاهر والمستعمل فلا تكرار في كلامه مبد (قوله بغيره) أى وذلك الغير أصل في التطهير كما يعلم بما يأتي (قوله من ماء أو غيره) راجع لقوله طاهر وطهور ولقوله بغيره والاصل هنا قبل الماء وقوله كما أفاده كلامه فى الأصل ضمنا لا صراحا وطهور ذلك يشمل كما أفاده الشارح ما لو اشبهه طهور ومستعمل من القرب بغيره ولا يفيد كلام الأصل لانه لا في شروط الصلاة فيكون قوله كما أفاده أى مجموع ذلك لاجتماع حل ملخصا من زياده (قوله اجتهد) وشروطه ستة تعدد الاشبه وأصلية الطهارة فيه والخصر في الاشبهه فلا واشبهه انما نجس بأوان غير محصورة فلا اجتهد بل يأخذ منها ما شاء الى أن يبق عدد محصور عند حج وعند مر الى أن يبقى المتشبه وكلام حج هو الطاهر وهذا شرط لوجوب الاجتهاد لا يجوز ان لا يجوز حيث ذكر كون العلامة لها فيه محال أى مدخل بأن يتوقع بها ظهور الخلل فلا يجتهد فيها اذا اشتبهت بحجى بأجنبيت محصورات للكلح لانه يحتاط له وكذا واشتبهت

يقين وجوبا ان لم يقدر وخاف ضيق الوقت وذلك بأن يبحث

جواز ان قدر على طاهر أو طهور  
 جهين النجس مثلان  
 الامارات كشاف حول  
 انه أقرب كعب منه هذا  
 (ان بقيا) والا فلا اجتهاد  
 خلافا لما صححه الرازي  
 فياذا اتفقا أحدهما وشمل  
 ما ذكره الاصحى لانه يدرك  
 الامارة بالسلب وغيره ومن  
 قدر على طاهر أو طهور  
 يبين كاسر جواز المدرك  
 الى الظنون مع وجود  
 المتبين كافي الاخبار فان  
 الصحابة كان بعضهم يسمع  
 من بعض مع قدرته على  
 التبين وهو ساقط من التبي  
 (واستعمل ما ظنه)  
 بالاجتهاد مع ظهور الامارة  
 (طاهر أو طهور) وتعتبر  
 بطاهر أعين تعبيرة بناء  
 طاهر وذكر الاجتهاد في  
 انشاء الطهور بالاستعمال  
 وبالقلب النجس مع  
 التشديد ببقاء المتبين  
 من زياتي (لا) ان اشبهه  
 عليه (مادبول) مثلا  
 فلا يجتهد اذا أصل للبول  
 في التطهير ليد  
 (قوله خلعهم ما يربك  
 الخ) أجيب عنه بأنه  
 لا ريب مع غلبة الظن  
 بالاجتهاد قوله ربه صرح  
 (الاذرى الخ) عبارة هر  
 وباعثه الاذرى من محي  
 كلام الماردي في الماء  
 والبول بعيدا كلامه بشر  
 اليه انه أصل الاجتهاد ليشرح ما  
 بالآخر وهذا غير ممكن هنا وأيضا فكلم من المادينة أصل في المثل المطلوب وهو لشرب بجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول

بالاجتهاد

بالأثر وهذا غير ممكن هنا وأيضا فكلم من المادينة أصل في المثل المطلوب وهو لشرب بجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول

بالأثر وهذا غير ممكن هنا وأيضا فكلم من المادينة أصل في المثل المطلوب وهو لشرب بجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول

لها وألأحدهما ولو بسب  
شئ منه في الآخر فان  
تيمم قبله أعاد أصلا به التيمم  
لأنه تيمم بحضرة ماء متيقن  
الطهارة مع تصديره بترك  
إعداده وكذا الحكم في الو  
اجتهاد في الماءين فتجبر  
والأصح في هذه التقليد  
دون البصر قال في المجموع  
فان لم يجد من يقلده أو  
وجده فتجبر وتيمم وتعيى  
بالتلف أعم من تصديره  
بالخط (ولا) ان اشتبه عليه  
(ماء وماء ورد) فلا يجتهد

فالأوجه انه لا اجتهاد في ذلك  
ونحوه كيتومذكاة مطلقا  
اه (قوله أي في حد القرب  
وقيل الخ) الأحسن أن  
يقول فان لم يجد أي في  
محل يجب طلب الماء  
منه فيأتي فيه تصديره  
وهو أقرب مأخذا من  
ضبطه بالشفقة التي تسقط  
الجمعة اذا هوأله في تحصيل  
الماء اه سبط الطبراني  
(قوله رحمه الله فتجبر تيمم)  
أي أو اختلف عليه بصيران  
مثلا اجتهد له أو أكثر  
واستوى الجانيان عنده  
فان اعتقد أرحمجة أحدهما  
وجب عليه تقليده اه  
شرح الارشاد الصغير  
والإعصا من خط سبط طب  
(قوله ما بالنسبة للشرب الخ)  
هل المراد قصد بذلك نظير

بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس المقصود من طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن النجس حتى يشترط  
أن يكون له أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه وإنما المقصود به طلب الطاهر قلت لعل المراد الإشارة  
إلى أن الاجتهاد تدبؤ به للنجس في نفس الأمر فيظنه الطاهر فاشترطه أي كون المشتبه بغير بول  
ليكني بالطهارة الأصلية في مكان الاجتهاد فتأمل سمع ش وقوله ليرد أي البول وقوله أي إلى الأصل  
(قوله بخلاف الماء) فان له أصلا في التطهير والمراد بقوله له أصل في التطهير عدم استحالة عن خلقته  
الأصلية كالمتنجس والمستعمل فاهم لا يستحيلان أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول  
وماء الورد فان كلاهما قد استحال إلى حقيقة أخرى شرح حر وقال في الخادم والمراد بقوله له  
أصل في التطهير إمكان رده إلى الطهارة بوجه وهذا محقق في المتنجس بالمكثرة بخلاف البول اه  
وهذا لا يأتى في نحو الطعام المائع المتنجس اه فيض شورى (قوله لا للايضاح) لأنها لو كانت  
للايضاح لأبطلت الحكم الأول وهو عدم الاجتهاد فيقتضى أنه يجتهد لأنه اذا بطل عدم الاجتهاد ثبت  
الاجتهاد (قوله ولو بصشئ الخ) أي وبعد الصب لا يجوز له الاجتهاد لأنه بذلك لا يصير معه ماء  
طاهر ييقن حيث كان المصوب قدرا ينجس الآخر أو يلب ظهور يشه كذا في حل وبعبارة  
عش ولو بصشئ أي وان لم يدركه الطرف ومحل الضوابط قد تم أن لم يكن بفعله اه فان قلت يحتمل أنه  
صبي من الطاهر في النجس فيكون معه ماء طاهر قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحدا لاختيار  
أول من الآخر فليس معه طاهر ييقن ح (قوله فان تيمم قبله) أي والحال أنه نسي أن عنده ماء  
منه ببول والافلح مع العلم بذلك لا يصح صلاته لأن تيممه غير صحيح فلا يحسن قوله أعاد أصلا  
لأنه يقتضى أن أصلا مع صحيح مع أنه حيث دخل بلل شيئا فلا قال لم يصح تيممه لكان أولى لأن التلف  
شرط صحة التيمم (قوله مع تصديره الخ) أي فلا يرد التيمم بحضرة متيقن الطهارة وقد منع منه  
نحو سجع حل (قوله وكذا الحكم) أي يتيمم بعد التلف وقوله في الاجتهاد أي الواحد الصادق بالأغنى  
(قوله ولا لأصح في هذه) أي مسئلة التحجير التقليد أي يجب عليه ولو لأصح أقوى ادراكه ولو  
بأجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقد رعلها ويجب على من قصده الاجتهاد ولو بأجرة وتجب له الأجرة  
ان لم ير ضمانا قال شيخنا وانظر هل له أخذ الأجرة وان تحجر واجبه برماوى (قوله فان لم يجد من  
يقده) أي في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعي اليه في الجمعة لو أقيمت فيه حل (قوله فتجبر تيمم)  
أي بعد التلف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تحجر والاقلده وهكذا إلى أن يضيق الوقت حل وبعبارة  
عش فتجبر تيمم طاهره وان يضيق الوقت وهو الظاهر وفي شرح شيخنا للارشاد قال ابن الرفعة  
وأما نظره فإذا تحجر اذ اضيق الوقت والاصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم  
الأن في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل يرد لأنهم ظنوا إلى الحالة الراحة دون  
ما يأتي لنظر هنا إلى ذلك بالأولى لانه وان صبر واجتهاد ليس على يقين من ادراك العلامة اه عش  
(قوله ولما وماء ورد فلا يجتهد) أي الطهارة أما بالنسبة للشرب فيجوز له التطهير بالآخر  
للحكم عليه بأنه ماء والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعى الطهورة وهما مختلفان والشرب يستدعى  
الطهارة وهما طاهران وافتاء الشاشي بأن الشرب لا يحتاج للتحري رة بأنه وان لم يحتاج اليه فيه  
لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه وحيث فاستحتاج الماوردى جواز الطهر حيثما صح  
لأن استعمال الآخر في الطهر وقع تبعا وقدهما متناع الاجتهاد للثب مقصودا ويستفاده تبعا كما في  
استثناء الاجتهاد لوطء وعلمه تبعا فإذا ائتمنت أمته بأمة غيره واجتهد فيها الملك فانه يطؤها بعده  
لحل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع من شرح حر وبعبارة البرماوى

ما في العياب الآتي في مسئلة الأمتين تدبر (قوله رة بأنه وان لم الخ) لم يره حرج والظاهر معه اه

ولواشبه أمتنا شخصين واجتهد أحدهما فيهما ثلاث جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه ولا تقبل منازعته إلا بينة وتعيين الثانية للأخر المحصر فيه ويحل له وطؤها بعدهما إن لم يجتهد الآخر فإن اجتهد وأذاه اجتهداه إلى غير ما إذا اجتهدا الآخر فيجبهما الوقت إلى أن يظهر الحال أو يسطحا اه ولواشبه ما طهور يتنجس وما ورد جاز له الاجتهاد بخلاف ما إذا كان معهما بول فلا يجوز الاجتهاد لأن البول لا أصل له في التطهير كما قاله عرش على مر (قوله لما مر) أي قوله إذ لا أصل للبول في التطهير أي وكذلك ما الور لا أصل له في ذلك (قوله للضرورة) أي الحاجة والا فهذه الكيفية جائزة وإن قدر على طهور متيقن ويجوز وإن كان قادرا على الجزم بالنية بأن يأخذ بكفه من أحدهما وبالأخر من الآخر ويفسل بهما خفيه ما ناول الوضوء ثم يمس ذلك ثم يمس وضوءه بأحدهما ثم بالأخر حل وزى (قوله قبل استمهال) ليس يقيد بل هو تمام السنة (قوله اراقة الآخر) فلا يرفقه وتغير اجتهدا هو الحال أنه قبل الاستمهال فالظاهر أنه يصل بالثاني إذ ليس فيه محذور مما ذكره فيما بعد شيخنا (قوله انجو عيش) لعل المراد عيش دابة وكذا آدمي خاف من العاش تلف نفسه أو عضوا ومنفعة والام يجوز له شربه لأن له حكم النجس - عرش (قوله ثلاثا يفاط) يفتح اللام من باب طرب (قوله وذ كرسن اراقة الخ) إنما لم يقل والتصرع لأن عبارة التهاج محقة له وللوجوب وهو إنما يقول والتصرع إذا كانت العبارة شاملة له ولغيره عرش وعبارة الأصل أراق الآخر وفيه أنها إذا كانت محقة للوجوب والتب كان الأولى أن يقول والتصرع بين اراقة كما قاله حل وصل فكلام المحشى غير ظاهر (قوله فان تركه) أي ترك الآخر من غير اراقة (قوله لم يعمل بالثاني) وكذا بالأول زى وشورى لظنه نجاسة فلا يصل للوضوء، الحاصل منه على المعتمد عند الرولى خلافا لابن حجر (قوله ثلاثا يفتش الخ) جواب عما يقال ما الفرق بين ما هنا وما لتغير اجتهد في القبلة وهو يصل حيث يصل بالثاني وأجيب بأنه لو عمل بالثاني هنا لم يفسد عليه الفساد لكور شيخنا عرشى ومنع ابن الصباغ ذلك بأنه إنما يؤذى إلى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لأبطال ما مضى من طهره وصلاته ولم ينطه بل أمره بفسل ما طلق نجاسته كما مره بجنباب بقية الماء الأول وبحباب بأنه يمكن في النقض وجوب غسل ما أصابه الأول واجتناب البقية شرح الروض وقال مر وعلم عما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها إن لم يكن ذا كراهية له الأول اه (قوله ان غسل ما أصابه الأول) أي غسله بما الثاني وأخذ البقيتين من هذا أنه لو غسل ما أصابه من الأول بما طهور متيقن الطهارة أو اجتهد آخر غيرهما جاز له العمل بالثاني لا تنافي للمعنى المذكور به أفتى ذلك شيخنا حل وفيه أن نقض الاجتهاد موجود أيضا تأمل وعبره زى قوله وصل نجاسة فقيته أنه لو غسل أعضائه بين الاجتهادين إن لم يعمل بالثاني وبه قال السراج البلقيني وهو كذلك وأنه لو اشبه طهور بمسحط أنه يعمل بالثاني أيضا وهو كذلك كما عتبه شيخنا الشهاب البرلى رحمه الله اه وقوله أنه يعمل بالثاني أي ولا يمسح ما صلاه بالأول على الراجح لا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعا ما أتى الأول ولما أتى الثاني فيزعمه إعادة حينئذ لأنما قول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كالأقوال فيها الوصل أربع ركعات لا ربع جهات فانه لا يسمع أنه صلى لفرا القبلة قطعا في ثلاث ركعات لأن المبطل غير متعبد شيخنا ح (قوله بل يتيمم بعد الثالث) أي لا، بل حتى لا يكون معهما أصلا لامتئين الطهارة

عش طهارة أحدهما) أي المدين بالاجتهاد (سن) له قبل استمهاله (اراقة الآخر) ان لم يتنجس اليه لنحو عيش ثلاثا يفاط فيستعمل أو يقتصر اجتهداه فيقتبه عليه الأمر وذلك سن اراقة من زيادى (فان تركه) وفي بعض الاول (وتغيرت) بالاجتهاد ثانيا (لم يعمل بالثاني) من الاجتهادين ثلاثا يفتش الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول ويصل بنجاسة ان لم يفعله (بل يتيمم) بعد الثالث (ولا يمسح) ما صلاه بالتيمم

(قوله ويجوز الخ) لكن قد يقال ليس اللازم هذا قط بل اللازم إما هذا وما الصلاة بنجاسة يقينا فيكون كسنة القبلة لأننا نقول لما عتد اللازم هنا أقوى عمم العمل بالثاني بخلاف مسألة القبلة فانه لا يلزم فيه الصلاة لتغير القبلة لكنه لا كان غير معين لم يفتش لإعادة اه (قوله وأخذ البلقيني من هذا أنه لو غسل الخ) عبارة سم قوله ثلاثا يفتش الخ هذا التعليل لا يأتي في مستعمل وطهور فيحفل أن يكون الحكم فيه كذلك وإن لم يشبه التعليل ويحتمل أن يعمل فيه بالثاني أخذ بقضية هذا التعليل ويؤيده ما ذكره

البلقيني اه بالثاني (قوله أو اجتهد آخر) أي في محظوفه آخر غير عرش

ولمظنون ولا يجب عليه غسل أعضائه قبل التيمم لان النجاسة غير محقة **قاله** ع ش وقل وقرره  
 ح **قوله** فان لم يبق الخ مقابل قوله وبقى بعض الاول **قوله** وقلنا بجواز الاجتهاد أى فى الواحد  
 وأما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة أى جزأ وقال بعضهم انما قيد بقوله وقلنا لا يتأتى  
 الخلاف فى الاعادة لأنه أشار له الاصل بقوله ولا يعيدنى الاصح اذ القول الضعيف المشار اليه هو القول  
 بوجوب الاعادة وعلل بأن معه ما هو ظاهر بالنظر وهذا لا يكون الا على طريقة الرافى القائل بأنه يجوز  
 اجتهاده حتى يظن طهارة الثانى بالاجتهاد بخلافه على طريقة النوى لا يتأتى هذا القول اذ ليس معه ما  
 طاهر بالنظر لعدم جواز الاجتهاد فلا ظن تأمل وفائدة جواز الاجتهاد على طريقة الرافى هذه الحالة تمتنع  
 مع أنه لا يعمل بالثانى أن له بعده بعد الاجتهاد **قوله** على ما اقتضاه كلام الرافى الاجتهاد فى هذه الحالة تمتنع  
 على رأى الرافى ايضا لعدم فائدة وانما عمل الخلاف بينهما فيما اذا تلف أحدهما قبل الاجتهاد **قاله** الشيخ  
 الرمى فى حواشى شرح الروض شوى **قوله** فلا إعادة أى لمصلا بالتيمم الخ مفرغ على عذوف  
 أى واجتهد فتعريفه بالاجتهاد ثانيا أن الآخر هو الطاهر فلا يعمل بالثانى بل يتيمم ولا يعمل مثل ما تقدم  
 فيه اذ يتأتى بعض الاول وأشار لذلك بقوله فلا إعادة ففيه اختصار وحذف لعله ما تقدم وفيه بحث وهو  
 أن ما إذا كان الحكم هناسا بالحكم قوله وبقى بعض الاول فلا يظهر كون قوله فان لم يبق من الاول شئ  
 مفهوما لقوله وبقى بعض الاول لكونه مفهوما به يشعر بان حكمه مخالف لحكمه مع أن واحدا  
 فيها وهو أنه لا يعمل بالثانى بل يتيمم ولا يعيد فان أجيب بأن قوله هنا فلا إعادة أى على الاصح  
 وقوله سابقا ولا يعيد أى جزأ قلنا الاعادة فى كل فيها خلاف كما قاله سم على المحلى فيلحرج  
 فوجدنا الاولى لا يعيد فيها جزأ لانها مفروضة بعد تلف المادتين خلافا لسم وهذه لا يعيد فيها  
 على الاصح شيخنا **قوله** اذ ليس معه ماء متيقن الطهارة أى وان كان معه مظنونها **قوله** وهذه  
 مسئلة المناجى أى قوله فان لم يبق الخ وأتى بهذا وثقة لقوله وهى انما تاتى على طريقة الرافى  
 وعبارة المناجى فان تركه وتفسيره لم يعمل بالثانى على النص بل يتيمم بلاعادة فى الاصح اه غلغلها  
 الشارح على ما دللنا من الاول شئ لذكره الخلاف فيها لانه اذا بقی بعض الاول لم يعمل بالثانى قطعا  
 ولا يعيد جزأ ولعل الاول أن يقول وهذا هو الذى ذكره المناجى الخ **قوله** لذكره الخلاف فيها وهو  
 عدم العمل بالثانى على النص واذا تم واجب الاعادة فى الاصح فهذا هو الخلاف حل ولأبدل  
 قوله لذكره الخلاف بقوله تصحيحه الخلاف لكان واضحاً لان الخلاف جار فى كل منهما ع ش وعبرة  
 سم الاولى أن يقول تصحيحه عدم الاعادة لان قوله لذكره الخلاف فيها يقال عليه ان أراد الخلاف  
 فى جواز الاجتهاد فالمناجى لم يذكره وان أراد الخلاف فى العمل بالثانى فهو جار ايضا فيها اذ بقی من الاول  
 شئ وان أراد الخلاف فى الاعادة فهو ايضا فيها اذ بقی بعض الاول تأمل وفيه نظر لانه اذا بقی بعض الاول  
 وتغير اجتهاده وتوهم بعد تلف المادتين فلا يعيد جزأ كما تقدم فيكون قوله لذكره الخلاف لتعليق تصحيحها  
 مستحسناً لكونها مسئلة لان الاولى لا خلاف فيها **قوله** على طريقة الرافى وهى عدم اشتراط تعدد  
 التيمم وما مراده الاعتراض على الاصل حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه  
 المحصر فى قوله وهى انما تاتى على طريقة الرافى أن هذه المسئلة على طريقة النوى لا يتأتى فيها القول  
 الضعيف بوجوب الاعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه طاهر بالنظر تأمل **قوله** (والاول حل الخ)  
 لانه لا خلاف ظاهر قوله أى المناجى واذا استعمل ما ظنه أراق الآخر اذ ظاهر استعمال السك  
 لا يرضى ولا يصح حل استعمال فى كلامه على الارادة اذ لا يتأتى معه قوله بل يتيمم بلاعادة حل

فان لم يبق من الاول شئ  
 وقلنا بجواز الاجتهاد  
 على ما اقتضاه كلام  
 الرافى فلا إعادة اذ ليس  
 معه ماء متيقن الطهارة  
 وهذه مسئلة المناجى لذكره  
 الخلاف فيها وهى انما تاتى  
 على طريقة الرافى هنا  
 والاول حل كلام المناجى  
 لانه على طريقة الرافى  
 ما اذا بقی بعض الاول

**قوله** لعدم فائده أى  
 لا فائده فى الاستعمال  
 وان كان له فائدة فى البيع  
 على رأى الرافى فلا تغفل  
**قوله** فيما اذا تلف أحدهما  
 قبل الاجتهاد **قاله** مر  
 أى الاول والظاهر أن الرافى  
 يقول يستعمله بعد ظن  
 طهارته بالاجتهاد تأمل اه

ثم تغير اجتهاده ثم تغير الباقي دون الآخر ثم نجم اذ قضية كلام المجموع ترجيح عدم الاعادة في ذلك ايضاً (ولو اُخبره بنتجسه) أي الماء  
 أو غيره (عذر لرواية) كيدوا صرامة (٣٤) لا فاسق ومجهول وصي ويحتمل حاله كونه (مبتدأ السبب) في تنجيسه كولوغ

كأب (أو يقيها) ما ينحس  
 (موافقاً) لا غير في مذهبه  
 في ذلك وإن لم يبين السبب  
 (اعتقد) بخلاف غير الفقيه  
 أو الفقيه المخالف أو المجهول  
 مذهبه فلا يستدعي من غير  
 تبين لذلك لاحتمال أن  
 يتغير بتنجيس ما لم ينحس  
 عند الخبر ٢ (ويحل)  
 استعمال واتخاذ أي  
 اقتناء (كل الماء طاهر)  
 من حيث أنه طاهر في  
 الطاهر أو غيرهما لا لاجتماع  
 وقد تروا النبي ﷺ  
 ٢ درس

(قوله) ليكون وقت تقدير  
 الاجتهاد (تعدد) أي تعدد  
 المشبهة قبل التالف فيصح  
 الاجتهاد (قوله) بتنجس  
 أحدهما بهما) أمالوا خبره  
 بتنجس فإن عين قبل  
 استعمال ذلك أو بعده قبل  
 أمالوا بهم فلا يفيد شيئاً إلا  
 اجتنابهما لأن الطهارة  
 على الإبهام لا توجب  
 استعمال واحد منهما فقد  
 استويا في افادة الإبهام  
 كل جواز الاجتهاد فيهما  
 له زى (قوله) فإن استويا  
 سقط خبرهما) وكذا  
 لو تعرض الاثنان ولاكثر  
 شرح البهجة للشارح  
 (قوله) موافقاً أي يقيها أي على الخلاف لا احتمال أن يخبره بالذي ليس راجح اه شرح  
 اه شوري (قوله) حينية تنقيد لا يقال لاجتماعه لغير الطهارة فإن المتنحس لم يحرم له أنه بل لتنجيسه المظروف لا ناقول هذه

واجب بأن قوله استعمال أي كاه أو بعضه (قوله) ثم تغير اجتهاده ثم تغير الباقي) اتحاداً بهذا ليكون  
 وقت تغير الاجتهاد تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النوري بخلاف ما إذا كان التالف قبل التغير  
 فتكون المسئلة من قبيل قوله فإن لم يبق من الأول شيء واتحاداً يكون التالف هو الباقي ليكون معه  
 ما طاهر بالظن حتى يتأتى القول بالضعف بخلاف ما إذا تالف الآخر وبقي بعض الأول ثم تغير اجتهاده  
 فليس معه طاهر بالظن لأنه بتغير اجتهاده ظن بحجاسة ذلك البعض فأما (قوله) ترجيح عدم الاعادة  
 معتمد (قوله) ولو اُخبره بالـ) هو إشارة إلى عدم التجاسة في المشبهة أي سواء كان ظن التجاسة في الأول  
 حاصل عن معرفته بنفسه أو بغيره قل (قوله) عذر لرواية وهو مقبول الخبر وهو المسلم المكلف  
 الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصرفه على صغيرة قال البراءي قوله عدل رواية أي ولو عن عدل آخر ولو كان  
 أي سوي أو اُخبره بتنجس أحدهما بهما أو معيناً مالم يتيسر اه ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعداً  
 كان قال أحدهما ونحو الكذب في هذا الزناد دون ذلك وعكسه الآخر ما يمكن صدقهما صدقاً وحكم  
 بنجاسة الماء من احتمال الولوج في وقتين فلو تعارض في الوقت أيضاً بان عيناه عمل بقول أو قههما  
 فإن استويا فلا أكثر عدداً فاستويا يسقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين مر (قوله)  
 لا فاسق) إلا أن اعتقد صدقه كظناره قال مر ومجمله بالنسبة لا خبره من فعل غيرهم في خبرتهم  
 عن فعل نفسه في غير المجهول كقوله بليت في هذا الاناء قبل كيقبل خبره الذي عن شانه بأنه ذكاهما اه  
 باختصار (قوله) ومجهول أي المعدلة أو الاسلام عرش (قوله) أو قههما موافقاً أي يقيها بهما  
 والموافق ليس يفيد أنه المأخوذ بالحكم عند الخبر بفتح الباء لأن الظاهر أنه لا يخبره باعتقاده  
 لا باعتقاده نفسه لعله أنه لا يقبله (قوله) مبتدأ السبب) قال في الخادم وإعاز أن قضية كلامهم أنه إذا لم  
 يبين السبب يكون الاخبار لا أثر له وينبغي أن يكون له فائدة وهي التوقف عن استعماله كما قاله في  
 الجرح اذ لم يصر وشرطنا التفسير أنه يوجب التوقف عن العمل في رواية المجرع اه سم (قوله) في  
 مذهبه) متعلق بموافقاً وقوله في ذلك أي فينا ينحس قال عرش تقلع سم ولو شك في موافقته  
 فالظاهر أنه كالتألف وكذا الشك في الفقه إذا أجل عدمه فيا يظهر وأقول هذا ما أخذ من قول الشارح  
 والمجهول مذهبه فليأتسأله اه (قوله) اعتمد اه أي جوباً أن لم يكن عن اجتهاد (قوله) والمجهول  
 مذهبه) أي أو المجتهد لان اجتهاده يتغير (قوله) لذلك أي السبب وقوله عند الخبر بفتح الباء اسم  
 مفعول (قوله) ويحل الخ) لما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظروف ولابد له من ظرف استطراد  
 الكلام على ما جعل من الظروف فقال ويحل الخ شرح مر أي فهو شروع في وسيلة الوسيلة التي هي  
 ظروف الباء لا تحتاجها الباء برأى (قوله) أي اقتناء) ولومن غير استعمال (قوله) كاه الماء طاهر  
 مقتضى صيغة ان التقيد بالطهارة اتحاداً هو بالنسبة للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز  
 بقوله وخرج بالطاهر التجس الخ ولابد كونه محترزاً بالنسبة للاتخاذ ومثله في هذا الصنيع شرح مر  
 فقتضاه أنه يجوز اتخاذ التجس وهو كذلك كقتضاه الاختصاص (قوله) من حيث أنه طاهر) حينية  
 قيدوهي مستفادة من اللان لتعلق الحكم عليها بالطهارة شيئاً (قوله) في الطهارة وغيرها) متعلق  
 بكل من المصدرين ككتبا بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام شيئاً (قوله) بالاجتماع) أي حتى في  
 النفس من الحينية المذكورة فلا ينافي أن فيه خلافاً اذذاك من حيث نفاسته كما قاله البراءي وقدم  
 (قوله) موافقاً أي يقيها أي على الخلاف لا احتمال أن يخبره بالذي ليس راجح اه شرح

الاجماع





لعمري الذهب والفضة مع الخيل.

وهو يصحح ما في معانيه  
ولأن اتخاذه يجر إلى  
استعماله (كتب بأحدها  
روضة النسفة كبيرة لغبر  
جانبه) بأن كانت روضة  
أوضحا لروضة وبعضها  
خاصة فيحرم استعماله  
واتخاذها والعامة ترى  
القبض مطلقا على الخلا  
فيه أثنى من ذلك والله  
المتفضل لتشكيل حمة  
استعمال القبر والتفعل  
الاستيعاب بـ (لأن الكلام  
في ضم فاعله أروضة  
لا لأن طبع أروضة) منها  
فذلك كلام المأيا منهما  
والقول فيه والجواب بأن  
كلامهم ثم اتفاد في الأزار  
ثم اتفاد في الأزار  
وغيرها ثم بالاول لأن  
يحصل كلام الجيب على  
ماطبع أروضة، فذلك كلام  
غيره على غير ذلك (فان  
كانت متصلة لروضة)  
بأن كانت روضة أو بعضها  
لروضة وبعضها خاصة  
(وكيفية) أي الحاجة  
فذلك وان كانت  
محل الاستعمال من الروضة في  
الأول والسكسر في الثانية  
وإجاز للسكسر في الأول

(قوله رحمه الله مع الخيلاء)  
زاده نظر المسئلة المموءه فان

عين الذهب موجودة مع الخلق  
في الأصول علم اشتراط كونه

وسائر الساجد الذهب والفضة كأي شرح حر وكتب عـش عليه قوله والحيلة الخ قافي شرح  
العاب ثم الظاهر أن هذه الحيلة الخ المتأخر حرج الاستعمال بالنسبة لطلبته بالانقباض وتجهل  
الطلب فيه لأنه مستعمل به ذلك وأن لم يستعمله بالأخذ وقديهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة  
التبليغ وليس كذلك أهـ وفيهم من حرمه استعماله لآزال المنكر زي وراحى في كسره ماق كسر  
الصفة وعدم الغرم على الكسرة كراهة الهولاء أزال المنكر زي وراحى في كسره ماق كسر  
ولعن شـورى **(قوله لعين الذهب والفضة)** فيه أن العلة لابد أن تكون وضامناً للحكم  
وآيات الذهب أي ذاته ليست وصفاً فالأولى أن يقول لكونه ذهباً أفضة **(قوله مع الخيل)** أي  
الفتن والخيل والتعاطف فهو أي النبي معقول المعنى وبإزأن يكون تعدياً حل والأول أظهر ومن ثم قالوا  
لوصدي أنا الذهب بحيث ترا الصلأ جمع ظاهره وبألنه حل استعماله لقوات الخيل زي نعم يجري  
قـيـة التفصيل الآتي في الدعوة بنحو محاسـ شرح حر **(قوله لا تشربوا)** قدم الشرب في الحديث  
لكثرة النسبة لـلا كل عـش **(قوله في آية الذهب)** الآنا، ويشمل واسع الرأس وضيته والصحة  
ما كانت واسعة الرأس وخص الشرب بالآية لأن العرب جرت عادتهم بالشرب من كل آية سواء  
كانت ضيقة الرأس أو واسعة ولأياً ما يكون الآمن واسع الرأس أهـ شيئاً حـف والآية جمع أهـ  
كسأه وأكسبه وأزأن جمع المـع **(قوله في محبتها)** أي الصفاح من الآية للاضافة على معنى من  
**(قوله بما عاف)** أي على ما فيه بما عافى على **(قوله كمنبأ الخ)** أي كما يحرم منبأ الخ عـش فهو  
تظنر في الحكم لآياس لأنه لا يـاس مع وجود النص **(قوله وضبة الفضة كيرة)** جملة حالية ومثل  
الضبة تسير السراهم في الآنا، لا طرحافه فيعمل بلا كراهة الشرب حيثن ولا يحرم شربه وفيه  
مخوفة كأي شرح حر **(قوله أو بعضها زينة)** وبعضها الحاجة لأنه لما أنهم ما بالحاجة صارت  
كانها كالزينة حل فأنقدم الأشكال في أذا صغر المال زينة بأنه لو انفرد لكان جائزاً فضله إلى  
جائزته وهو بالحاجة كمنعهم فلا يميز الزينة وكان صغراً جمع الكراهة **(قوله مطلقاً)** أي  
كما أضافه فيضيدته الفضة وعدم تعييد ضية الذهب عـش **(قوله فسوى بينهما)** ضيف **(قوله)** لأن  
الكلام **(الآي)** الاستنجاء وقوله في قطعه ذهباً أفضة أي لم تطيع وبأنها للاستنجاء، لأنها حيثن  
لبسناه وأقصدناه وقوله أوهي أي وإن لم يكن مطبوعاً كأن أهـ قطعه ذهباً أفضة للاستنجاء  
من غـ يطعم وقوله لذلك أي الاستنجاء، فإنه حيثن يحرم وكان الحسن تقديم قوله ولا تشكل حرمه  
الخ على قوله كمنبأ الجواب بالأول بالسلام أي تسلم قول المستشكل على الاستنجاء بها لكن مع  
التعدي بغير المنطع والهـ أي ذلك والثاني بالمتأخر عـش قوله على الاستنجاء، فيقول هذا الجيب لآسلم  
أنه حلال بل هو حرام وإنما كلامهم هناك في الآراء وهو يجمع الحرمه وحاصل كلام الجيب أنه  
لا تشكل بل ما هنا وفي الاستنجاء على حدس أهـ حرمه الاستعمال لوله لا أن يحمل الخ التـي  
قوله بـثانية ظاهر الخ أي فإن حل على ما ذكر انتفت للمنافاة لكنه بعد الحل رجع للجواب الأول  
فيكون بالسلام أي تسلم بل هو حرمه في المعنى وقوله كلام الجيب أي المـصرح بعدم الجواز وقوله وكلام  
غـيه أي المـصرح بالجواز وإنما قال ظاهر تعبير الخ لأنه يجوز أن يراد بالجواز الأجزاء حل **(قوله)**  
أكبره لها ولو جمع الآنا، سـل **(قوله وإن كانت الخ)** غايه للرد **(قوله في الأولى)** أي  
بشئها والثانية هي قوله أكبره لها كـ عـش **(قوله ولكبر في الثانية)** لتليل مخصوص

## المكرامة

ما وصفا وقال لا مانع من كون علّة الشيء ذاته أوجزأه اه شيخنا قويني

بغفة لا تصدع أي مشعبا  
 غيط فضة لا تنفخه  
 والصرح بذكر الكراهة  
 من زيادتي وخرج بغير  
 حاجة الصغيرة لحاجة فلا  
 تكثره للتجبر المذكور  
 وأصل ضبة الأناة ما يصلح  
 به خله من صفيحة أو  
 غيرها وإطلاها على ما هو  
 الزينة نوع ومجمع  
 الكبيرة والصغيرة العرف  
 وقيل الكبيرة ما تنسحب  
 جانباً من الأناة كشفة أو  
 أذن والصغيرة دون ذلك  
 فان شك في الكبير فالاصل  
 الإباحة والمراد بالحاجة  
 غرض الإصلاح لا العجز  
 عن غير الذهب والفضة  
 لان العجز عن غيرها  
 يبيح استعمال الأناة التي  
 كالذهب وأفضة فضلا عن  
 المضب به وقولي كالحرر  
 لغير حاجة أعم من قول  
 المنهاج لزينة لباس (و) يحمل  
 نحو نحاس بضم النون  
 أشهر من كسرها (مؤ) أي  
 طلي بتقدي أي ذهب  
 أفضة (لا عكس) بأن  
 مؤ ذهب أفضة بنحو  
 نحاس أي فلا يحمل

(قوله ودخل تحت قوله  
 فالاصل (ح) أي يحمل  
 الإباحة على معنى عدم  
 الحرمة (قوله أيضا ودخل  
 (ح) كان الأشمل لتدخل

الكرهية وقوله وجاز أي لم يحرم وهذا جواب عما برع على التعليل قبله بأن يقال مقتضى هذا التعليل  
 الحرمة وقوله وللحاجة في الثانية تعليل لمطلق الجواز وحيث جاز الاستعمال جاز التضييق ولو تعددت  
 ضبات صغيرة لزينة فان كان مجموعها مقدارية كبيرة لم يعمل والاصل حل وقوله لم يعمل أي لما فيه  
 من الخلاء وبه فارق ما يأتي فيلو تعدد الدم المغفوع عنه ولو اجتمع لكثير شرح (مؤ) قوله والاصل  
 في الجواز المراد الجواز المطلق لا بقيد الكراهة وهذا ممكن من وجهين الأول أن الجواز المطلق  
 لابد من صورة ما سبق حتى يستدل عليه والثاني أن الشارح أقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الإباحة  
 بمعنى استواء الطرفين فهذا الصنيع من الشارح غير ظاهر فيلنظر في ضبة القدح فان كانت صغيرة  
 كان لا يقدح لسلامة الإباحة وان كانت كبيرة كان دليلا للجواز مع الكراهة لان القرض إنما للحاجة لكن  
 التبادر من قوله أي مشعبا يحيط أن الضبة كانت صغيرة (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم) واشترى  
 هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وعن البخاري أنه رآه بالبصرة وشرب منه  
 وبقالا صلح من الأثقل ولونه يميل إلى الصفرة يرمي (قوله أي مشعبا) أي مصلحا من التشعب وهو  
 الإصلاح حفي وهو بالتشديد وهو بيان لمراد من السلسلة لاحقيةتها يرمي والتبادر من قول  
 الشارح أي مشعبا يحيط ضبة أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كلها حاجة فهذه صورة الإباحة قبل  
 سلبها نس ولم ينكر علب فصار اجابا ورى عنه أنه قال سقطت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا  
 كذا كذا مرة واطارها ان الإشارة عائدة على القدح بصفته التي هو عليها وإحتال عودها عليه مع قطع  
 النظر عن صفته خلاف الظاهر أم (مؤ) قوله وأصل ضبة الأناة أي لغة (قوله أو غيرها) يحيط ضبة  
 (قوله توسع) هو بالمعنى القوي أن يوضع اللطف لشيء ثم يستعمل في غيره الأعم فهذا الأصل والوضع  
 هنا الإصلاح على الأناة ثم استعمل في الأعم من الإصلاح والزينة يرمي (قوله فالاصل الإباحة)  
 أي بخلاف نظيره من الحرير والوبر والحرير لأن الأصل في الغائب الجواز وفي الحرير  
 والوبر الحرمة سم وكذا الوشم الكبر وشك في أنها لزينة أو لحاجة ع ش وعبرة حل فالاصل  
 الإباحة أي الأصل الإباحة إلا أنه قبل تقييده بخلاف الحرير إذا ركب مع غيره فإنه يحرم حيث شك في كثرته  
 لأن الأصل يحرم استعمال الحرير وينبغي أن يكون هذا في غير الحرير الطرف به فإنه يشبه بالضبة أنه  
 ودخل تحت قوله فالاصل الإباحة صور لانه إذا شك في الكبر والضرارة يعلم كونها لزينة أو بعضها لزينة  
 وبعضها حاجة فنحكم بالكراهة فيما لان الشك انما سقط الحرمة وأما إذا علم كونها حاجة فلا حرمة  
 ولا كراهة وكذا إذا شك في الكبر والضرر فنضم هذه الصور لبقية صور الضبة شيخنا ف (قوله  
 لان العجز (ح) ويؤخذ ما تقدم في تحريم ضبة الذهب من ان الخسلا فيم أكثراته يقدم حيث أناه  
 الفضو يؤيده أنه لو وجدته نحو كلب وحيوان آخر فقدم الثاني على المتمدن شو برى (قوله فضلا)  
 مصدر منصوب لما بفعل مخدوف هو حال من استعمال أي حاله كونه الاستعمال بفضل فضلا أي يزيد  
 عن حل التشيب وإما على الحال من استعمال في استعماله في الإثبات كما هنا فنقول ابن هشام أنه  
 لا يستعمل إلا في النبي نحو فلان لا يملك درهمه فضلا عن دينار فاستعمله هنا مخالف للقياس إلا أن  
 يؤول يبيح بل يحرم فيكون في حيزتي تأويل شيخنا (قوله لما سمع) من صدق قوله لغير حاجة على  
 ما بهننا لزينة وبعضها حاجة أي وقول المنهاج لا يصدق بذلك إلا إذا أرده كالأو بعضا حل (قوله  
 وبحل نحو نحاس (ح) وأما التوبة التي هو الفعل خرام مطلقا حتى في حلى النساء لان فيه إضاعة مال

جميع صور الشك أن يقول الشارح فان شك في محرم أو مقتضى الكراهة فالاصل عدمه تدبراه

(ان لم يحصل من ذلك شيء بالترتيب) قلة للموه به فكأنه معلوم بخلاف ما إذا حصل منه شيء بها لكثرة التصريح الثانية مع التيسير فيها من زيل في والتيسير صرح الشيخان في الأولى وإن الرخصة وبغيره في الثانية أخذنا من كلام الامام

**(باب الاحداث)**  
 قال الزحمرى والظاهر ان الكتب لأن القارى اذا قرأ بالامر في آخر كان انشطاً بعث كالمسافر اذا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك جعل القرآن سوراً وقال السيد الصوفى لأنه أسهل في وجهاً للسائل والرجوع لها ردى حسن الترتيب والنظم والالهام تذكره منشورة فنعصرها رجاء برامى قال ابن حجر ولتقدم السبب طبعاً المناسب له تقديمه وطبعاً كان تقديمها على الوضوء أظهر من عكسه القى في الرخصة وان وجهه بأنه لما ولد محمد تأييده حكم بالحدث احتاج إلى أن يعرف أولاً الوضوء ثم توافقه ولما لم يولد لغيره انتفى ما على تقديمه موجب النفس عليه اه **(قوله والمراد به)** أى في عبارة تلفظها لا في نية التارى وقوله كنهنا أى كالتعبير الذى في الترجمة فاطلة على الأكبر مجاز لأن التبريد من علامات التحقيق **(قوله غالباً)** فلا يرد أنه ينصرف إلى الأكبر في نية غسل الجنب لقرينة قوله قل والأولى أن يرد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدثنا على المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر **(قوله اعتبارى)** أى اعتبار الشارع وجوده لأنه من الأمور الاعتبارية التى لا وجود لها في الخارج لما قيل أن أهل الصائر شاهدوا طهارة على الأعضاء والمراد بالأعضاء أعضاء الوضوء على المرجح وقيل يقوم بأعضاء البدن ورتفع بغسل الأعضاء المذكورة قل وبعبارة البرامى يقوم بالأعضاء المراد بها يغسل وجوباً من أعضاء الوضوء وهو فى الرأس جزء مهمو يتعين بوقوع المسح عليه ودخول المندوبين من حيث شمول اسم الوضوء وقيل بجميعها فيدخل المندوب فيها انتهت **(قوله يمنع محبة الصلاة)** أى وغيرها وضعتها الله العظيم **(قوله ينهى بها الطهر)** أى لو كان شأنها ذلك فيمثل الحدث الثانى مثلاً **(قوله وعلى المنع القرب على ذلك)** أى الأسباب بواسطة الأمر الاعتبارى والمراد الأمر الاعتبارى وقد يوقف في جملة مقرباً عليه مع جملة جزء من تعريفه يرى أى حيث قال يمنع محبة الصلاة وقد يقال إن هذا ليس جزء من التعريف بل هو حكم من أحكامه وبعبارة قل أما قرب المنع على الأسباب فواضح وأما على الأمر الاعتبارى فقفه نظر لأنه ما استقراره إلا براد بالتبريد وقفه عليه اه وفيه أن التوقف متأخر عما يتوقف عليه كالقرب ولعل المراد بالتبريد والتوقف عدم الانفراد لوجود التلازم بين الأمر الاعتبارى والمنع اه فلو لم يقل حيث لا مخصص بصدقه وعلى المنع المترتب على ذلك اكتفاء بما سبق والمرخص فقد الظهور **(قوله والمراد هنا الثانى)** أى بقربة قوله هى خروج الخ لانهما ذكر الأسباب قال البرامى والحدث ظاهر فى الأمر الاعتبارى والمنع لانه حقيقة فيها وأما طهارة على الأسباب فقال سم طاهر لأنه حقيقى ويحتمل أنه مجازى قال شيخنا ع ش انه صار

لا عكس والأولى هى قوله نحو نحاس

### (باب الاحداث)

باب احداثه والمراد به عند الاطلاق كما هنا الاصغر غالباً وهو لفتاوى الحديث وشرعاً يطلق على أمر اعتبارى يقوم بالأعضاء يمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الأسباب التى ينهى بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى وتعبير الاصل بأسباب الحدث يقتضى تغير الحدث بغير الثانى الآن يجعل الاضافة **(قوله والمراد هنا الثانى)** احترز بها عن قولهم فى الطهارة رفع حدث لان الأسباب لاترفع **(قوله)** أى بقربة **(الخ)** دفع به قول سم الله لا بد لارادة الثانى من قرينة بخلاف عبارة لا تحتاج لها فهمى أولى وأجاب بمثل ما ذكرناه وقوله أيضاً أى بقربة الخ وكذا بقربة الجمع

بأنه (هـ) أربعة أحدها (خروج غير منه) أي المتوضئ الحي عينا أو بمحاطرها أو بحجاسها أو بربطها متادا كبول أو نادا كدم  
 افضل أولا (من فرج) دبرا كان أو قبل (أو) من (تقب) بفتح المثناة (٣٩) وضما (تحت معدة) بفتح الميم وكسر  
 العين على الأنصع (والفرج  
 مفسد)

(قوله وهو مفقود هنا)

تقبه شيخنا التقاضى في

بعض المواقف عنه بأنهما

يعتصمان في الأسباب

الناقصة وينفرد الحدث

في النقص وينفرد السبب في

الزوال مثلا وفيه نظر تأمل

(قوله وان فيس على

جزئياتها) أي وجود علل

لكل الجزئيات ولا يصح

أن تكون حكما لوجود

القياس (قوله أي يقين

خروج الخ) مناسب لكن

التيقن ليس الناقض إنما

الناقض الخارج التيقن

هكذا قرره بعض المشايخ

وفيه تأمل

(قوله أما التصل فلا ينقض)

هل ولو عاد لكن قياس

النقض يعود بعض المودة

النقض هنا فلهصر (قوله

ولو كان له فرجان أصليان

الخ) كان عليه حذف

قوله أصليان لأنه عند

أصالتها يكون كل ناقضا

وجله الحكم منوطا

بالبول جرى على الغالب

من أن ذا البول يكون

أصليا أقاده حج في شرح

الارتداد (قوله واشتبه أو

سامت) قاله الشارح في

في الأسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا انه حقيقة في الثلاثة اه وهو ظاهر كلام الشارح واعتراض كلامه  
 بأن التعريف المذكورة تصدق بالحدث الأكبر فيكون التعريف غير مانع وأوجب بأن المراد بالأعضاء  
 أعضاء الرضوء وبالأصابع أسباب مخصوصة فلا تشمل الأكبر (قوله بيانية) أي باب أسباب هي الحدث  
 بناء على أن المراد بالبيانية أن يكون الثاني مينا للاراد من الأول والاكثر تسمية هذه بإضافة الاعم  
 للأخص ع ش أوليان لأن البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص وجهي تخاتم  
 حديد وهو مفقود هنا وأل في الحدث للجنس ليطابق البيان المبين (قوله هي أربعة) وعلة النقص  
 به غير معقولة فلا يقاس عليها م ر وبعبارة حج والحصر فيها تعبدى وإن كان منها معقول المعنى  
 فمن ثم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها اه (قوله خروج غير منه) أي يقين خروج الخ  
 وكذا يقدر في الجلب كايمن من قوله فيما يأتي ولا يرتفع يقين طهر أوجدت بظن ضده فان شك في شيء  
 مما يأتي لم يضر (قوله غير منه) أي الموجب للفعل كإسائي حل بأن يكون غير مني أو مني غيره  
 أو منه الغير الموجب للفعل (قوله أي المتوضئ) أي المعلوم من المقام والافتراض لم يتقدم له ذكر فهو  
 كقوله تعالى حتى توارثت بالحجاب ربماوى ولو قال أي الشخص لكان أولى ليشمل الحدث الذي لا يكون  
 غيب وضوء كالولادة لأنه يولد بعد عدمه لم يسبقه طهر وله أراد النقص بالفعل اه قل مع زيادة قال  
 ع ش ومفهوما أنه لو وجد منه أحداث مترتبة كان مس ثم لم يسم غير الأول حدثا وسيأتي  
 فيلوثى بعض أحداثه الصادرة منه أنه يصح سواء أوجدت معا أم متبا وسواء نوى الأول أو ما بعده  
 وهو مناف لما هنا وقد يقال إن الكلام هنا في الأحداث الناقصة أي بالفعل وما يأتي في مطلق الأحداث  
 اه والعتمد أن الولادة بلا بل وإقاء نحو المعلقة كخروج المني لا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل  
 فانه ينقض ولا يوجب الفعل أما التصل فلا ينقض قال الشيخ وإذا قلنا بعدم النقص بخروج بعض  
 الواسع استدار بآقيه فهل يصح الصلاة حينئذ لأننا لم نصل المستتر منه بنجاسة أم لا كافي مسألة  
 للخط فيه نظر اه ومال شيخنا إلى الأول وهو متجه اه (قوله الخ) لم يقل الواضح لثلاثتهم أنه  
 قيد في الدبر أيضا م (قوله افضل أولا) أي غير بعض ولهم ينقض فلا تنقض به لاحتمال اتصال  
 جميعه فيكون واجبا للفعل لا الرضوء. شيخنا (قوله من فرج) شامل بالنسبة للآتي لدخل الذكر  
 وخرج البول سم ولو كان له فرجان أصليان بيول من أحدهما ونجى من الآخر كان البول ناقضا  
 فلو كان له أصلى وزائد واشتبه أوسامت نقض الخارج من كل منهما (قوله أو من قب) أو مانعة جمع  
 لمانعة خلوشو برى (قوله بفتح المثناة وضما) عبارة المختار التقب بالفتح واحدا والتقب والتقب  
 بالضم جمع تقبة كالتقب بفتح القاف اه بحروفه (قوله تحت معدة) أي مما يقرب منها فلا عبرة  
 بانقسام في الساق والقدم وإن كان إطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع ع ش على م (قوله على  
 الأنصع) وفتح أو كسر فسكون فيض شو برى وكسرتين فقيه أربع لغات ككل ما كانت عينه  
 سرف على اسمها كان أو فضلا كفتح ذشهد (قوله مفسد) أي صار لا يخرج منه شيء وإن لم يتجر كقوله  
 التزاري ع ش ويدل عليه قوله بعد ولا يبالج فيه لأنه لو كان المراد بالانسداد الالتحام لم يأت  
 الإبالج فيقال لى وهل المراد انسداد الأقبل والبرمعا حتى إذا نقي أحدهما منفصلا كان الحكم  
 أو يكتفى انسداد أحدهما ظاهر كلام الجمهور الثاني معتمد وقال ابن القيم أنه أقرب أن كان الخارج

شرح الروض فجعل النقص بهامعلا بكل ووافق المشى على ذلك حج وقال خلافا لن وهم فيه وقال لا بد منهما معا وأقار حج أن ذلك  
 التوهم أخذ من اشتراط مسهما معا في السامت للأصلى مع أنه غير صحيح فاحفظه اه

لقوله تعالى أوباه أحدكم فك

المخاض من الأرض تقضي  
فيه الحاجة متى يسلمه  
الخارج للجاردة وخرج  
بالرج والتقب المذكورين  
خروج شيء من قبلة بدنه  
كدمه وندرج من قب  
فوق المدة وأقبل وأحاذها  
ولوع انسداد الفرج ولو  
تحتها مع افتتاحه فلا تقض  
به لأن الأصل عدم التقض  
ولان الخارج في الاخرة  
لا ضرورة الى عجزه فيها  
عدها بالتي أشبهه أنها  
تحمله الطبيعة تلقيه  
الى أسفل وهذا الانسداد  
العارض أما الخلق فينقض  
معهم الخارج من القرب  
مطلقا والقصد حينئذ  
كعضو زائد من الخلق  
لا وضو. بمه ولا غسل  
بإلاجه ولا بإلحاح فيه قاله  
الموردى قال في المجموع  
ولم أر تفسيره نصريحا  
بموافقة أو مخالفة وجه  
أتم القرب مقام القصد  
فليس له حكمه من اجزاء

(قوله هذا يدل على  
بعض للمدى الخ) ثم  
م هذا الدليل بقوله  
وتيسر به ما في معناه من  
جميع الخارج اه ويمكن  
الجواب عن الشارح بأنه  
مشى على طريقة من يجعل  
الفاظها للمعالج من  
الدبر أو القبل ظاهر أو غير  
ظاهر كأنه السبوطى في الاثنان اه لكن يناهيه قوله تقضى فيه الآن يراد الشان اه

من القرب بناسب القصد كأن انس القبل فخرج منها أى القبة بول والبر فخرج منها غاطم من غير  
الاطلاع منه على قتل قال لكن يشكك اذا كان الخارج ليس معتادا لواحد منهما اه وظاهر كلام  
المجهول القرب به أيضا كما عرفت واشترط الصبرى انسدهما معا خلاف كلام المجهول اه اسعاد  
اه وحينئذ يعطى القرب ثلاثة أحكام التقض بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم التقض  
بنوهم. يمكنه حل وحل ولا يصح بنا بول. فيه بل اذا أثبت وجوب الأحكام ثابته الأصل على ع  
قال العلامة البرماوى ولو انتفىح الأصل هل يرجع له الأحكام وتلقوا أحكام المنفتح انظر ما حكمها ثم قرر  
شيئا زى أن الأحكام ترجع للأصل من الآن وتلقوا أحكام المنفتح ولم ينازع أحد من الدرس  
(قوله) لقوله تعالى أوباه أحدكم من الفاظ (قوله) هذا يدل على بعض المدعى وهو خروج الفاظ  
والمدعى خروج غير منه قال حل واعتراض بأن نظم الآية يقتضى أن كلام من المرض والسفر حدث  
ولا قال به وأجاب الأزهري بأن أوفى قوله أوباه أحدكم بمعنى الوارد وهو الحال والتقدير بأهيا  
الذين آمنوا اذا قدموا الى الصلاة محدثين فاعساوا وجوهكم الخ وان كنتم مرضى أو على سفر والحال أنه جاء  
أحدكم من الفاظ أو لمستم النساء فزجعدوا ما دمتجهما وقتل القاضي أبو الطيب عن أماننا الشافى  
أنه نقل عن زيد بن أسلم وكان من العلماء بالقرآن أن فى الآية تفديما وتأخيرا أى وحذا والتقدير بأهيا  
الذين آمنوا اذا قدموا الى الصلاة من النوم أوباه أحدكم من الفاظ أو لمستم النساء فاعساوا وجوهكم  
الخ وان كنتم مرضى أو على سفر فزجعدوا ما دمتجهما اه (قوله) وقيام القرب الخ هذا لاحاجة اليه لأن  
الفاظ فى الآية شامل للخارج من القرب المذكور الآن يخص بالخارج من الدبر تأمل (قوله) والفاظ  
أى فى الأصل المكان الطمان يفتح الهزئة أى الطمان فيه وحكى كسرهما أى المنخفض (قوله)  
تقضى فيه الحاجة) أى تخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج الى خروجه للتضرع ببقائه وقبلة التعبير  
بالخارج فى قضى أنه لا يشترط فى التسمية بذلك الاسم أن تقضى فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكن  
صلاحته قضائها أولا بد من اعداده فيه نظر يراوى (قوله) سى باسمه) أى فهو مجاز مرسل ثم صار  
حقيقته فى الخارج أى بالمعنى الاخص الذى هو البول والفاظ بالبعلى الاعم ليشمل الرج لأنه  
لا يبعد لاستراحه المكان المذكور شوبرى وبعبارة ع قوله الخارج أى من الدبر أو القبل الأنا  
غير مشهور نقله السبوطى وحكمة اشتهاره فى الخارج من الدبر دون القبل أنه حرت عادة العرب أن  
الشخص اذا أراد البول يبولى فى أى مكان وإذا أراد الفضلة المخصوصة يذهب الى محل يتوارى فيه عن  
الناس تأمل اه (قوله) وخرج بالفرج) أى بالخروج من الفرج ليناسب قوله خروج شيء الى خارج  
بالفرج علقا على خروج (قوله) ولوع انسداد الفرج) غاية للرد والوالو الحال وهو راجع الثلاثة لأنه  
الرد على من قال ان القرب يقوم مقام القصد مطلقا (قوله) الى خروجه) أى خروجه (قوله) وهذا) أى  
التفصيل فى القرب بين أن يكون تحت المدة أم لا حل (قوله) أما الخلق أى الانسداد الخلق (قوله)  
مطلقا) أى فى أى محل كان (قوله) وحيث أقبل الخ) ظاهره رجوعه للانسداد العارض والخلق والعتد  
خلافه فى الخلق فيثبت المنفتح لجميع الاحكام على المتحدثين بحرم النظر اليه فوق العورة لكن ليس  
لحرم كالتفرج وتبعه مع المنفتح يخرج المتنافذ فى الخارج منها ليس يناقض خلافا لبعض المتأخرين  
ودرجع فى المجموع عدم انتقاض الوضوء اذا نام بمكانها أى للقبلة المنفتحة من الارض زى وبعبارة  
ع حيث أقبل الخ ظاهر هذا الكلام أنه راجع الى الانسداد العارض والخلق وهذا لا يصح بل  
يتعين أن يكون راجعا الى الانسداد العارض فقط ولا ينافيه قوله وبحرم النظر اليه فوق العورة لأن  
ظاهر كأنه السبوطى فى الاثنان اه لكن يناهيه قوله تقضى فيه الآن يراد الشان اه

الحجر وإيجاب الوضوء بمسه  
والنسل بالإيلاج به أو  
الإيلاج فيه وإيجاب ستره  
وتحريم النظر إليه فوق  
العورة لخروجه عن مظنة  
الشهوة وخرج الاستنجاء  
بالحجر عن القياس فلا  
يتعدى الأصل والمعدة  
مستقر الطعام من المكان  
المنخفض تحت الصدر إلى  
السرقة والمراد بها هنا السرقة  
أمانيه الموجب للنسل فلا  
ينقض الوضوء كأن أمتى  
بمجرد نظر لأنه أوجب  
أعظم للأميرين وهو النسل  
بخصوصه فلا يوجب  
أدونهما بعمومه كزنا الحصن  
وإنما أوجب الحيز  
والنفاس مع إيجابهما  
النسل لانهما يتعمنان محبة  
الوضوء مطلقا فلا يجامعانه  
خلاف خروج النبي يصح  
معه للوضوء في صورته سلس  
التي في جامعته ودخل في غير  
منه من غير فينقض  
تعبيره بالنبي (د) ثانيها  
(قوله وحاصل ضيعه أنه  
قاس الدوام الخ) فيعانه  
بعد جعل الإطلاق ابتداء  
والدوام يكون قوله فلا  
يجامعانه تقريبا بما علم  
لاتيسار لاقضائه المغيرة

هذا على مقابل الظاهر في عبارة الأصل وإن كان عادته التفرع على المقابل وكتب أيضا لو كان  
الانسداد راضا لا يثبت له إلا النقص بالخارج فقط وجميع الأحكام ثابتة للأصل بخلاف ما إذا كان  
الانسداد خلقيا فإن الأحكام كلها تثبت للنقح اهـ وقوله وإن لم يكن الخ أي فالصواب إسقاط قوله  
فوق العورة مع الذي قبله لأن أصل المسئلة أن الثقب أقيم مقام المنسد ولا يكون إذا كان في العورة  
ويمكن أن يكون قوله حيث أقيم الثقب أي على القول الضعيف القائل بأن الثقب ينقض مطلقا أن كان  
الأصل مسندا كاصحبه المحلى (قوله فوق العورة) ظرف للإيجاب والتحريم وكان الأولى إسقاط  
هذا كله إذا تفرع الأعلى الضعيف القائل بأن الثقب إذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا  
ينقض ولا يثبت له بقية الأحكام الثابتة للأصل شيئا وعبارة حل قوله فوق العورة تبع في هذا  
التعريضه المحلى الذي فرعه على مقابل الظاهر وهو أن النقح فوق العورة ينقض الخارج منه  
فالأولى إسقاط قوله وإيجاب ستره وتحريم النظر الخ لأن النقح فوق العورة لا يقيم حينئذ مقام الأصل  
فلا عبرة به ولا ينقض الخارج منه فكيف يحرم النظر إليه اهـ (قوله والمعدة) أي عند الأطباء وقوله  
والمرا دأى أي عند الفقهاء السراى وما إذا هاهنا هو مجاز علاقته المجاورة (قوله فلا ينقض الوضوء)  
ومثله الواردة بلابل بخلاف القاء بعض البول فينقض ولا يوجب النسل زى ومن فوائد عدم النقض  
بأن محبة الصلاة للنسل بدون وضوء قطعا ولقائنا بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف ونية السنية  
بروضه قبل النسل ولو نقض لنوى به رفم الخ فشرح مر وقول مر خلاف لأنه قيل بعدم  
الاندرج (قوله أعظم الأمرين) أي الذين من جنس واحد وهذه القاعدة تقتضى أن لا وضوء بالقاء  
الوادح لأنه وإن انقضى من منتهى ومنه استحالة إلى الحيوانية شيئا (قوله بخصوصه) أي  
بخصوص كونه منيا وقوله بعمومه أي بعموم كونه خارجا (قوله كزنا الحصن) أي قاله أوجب أعظم  
الأميرين وهو الزم بخصوص كونه زنا حصن فلم يوجب أدونهما وهو الجلد والتغريب بعموم كونه  
زنا حل وأورد عليه أن الشيء الواحد قد يوجب أمرين فأكثر كالجماع في رمضان يوجب أعظم  
الأميرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونهما وهو القضاء بعموم كونه فطرا أو أدون منهما  
مما هو التزير بعموم كونه معصية وقد يجاب بأن المراد ما كان من جنس واحد كالطهارة أو الجلد  
وهذا ليس كذلك ولا يرد أن الكفارة تكون بالصوم لأن الواجب فيها أصالة العتق فتأمل اهـ شيئا  
في النقص شو يرى (قوله وإنما أوجب) أي الأدون الذي هو الوضوء وإيجابه فرع إبطاله حل  
(قوله لانهما يتعمنان محبة الوضوء) أي الواجب أو الملبح لنحو الصلاة فلا تردد محبة الوضوء منهما عند  
الاحرام شو يرى (قوله مطلقا) أي في سائر الأحوال سواء كانت مستحاضة أو غيرها وقال بعضهم مطلقا  
أي في الابتداء بأن طرأ عليها وفي الدوام بأن طرأ عليه وقوله فلا يجامعانه أي في الدوام بأن طرأ عليه  
وحاصل ضيعه أنه قاس الدوام على الابتداء في البطلان وفيه أن الدوام أقوى وفيه أيضا أن الأسباب  
المذكورة تنافي الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيز والنفاس فكيف يجعل منافاتها للوضوء ابتداء  
أصلا ويقاس عليه منافاتها في الدوام تأمل (قوله في صورة سلس النبي) أفهم أن السلب لا يصح  
وضوء حال نزول النبي وهو كذلك لأن الوضوء للصلاة وهي لا تتابع مع الجنابة من غير ضرورة عـ ش  
النفسي وقرر شيئا حـ ف أن قوله في صورة الخ ليس بشيء بل يصح الوضوء مع خروج النبي وإن لم  
يكبره سلس أي وهو قضية قول المصنف غير منية ومقتضى ما يأتي في باب الحيز من أن الحائض يحرم  
عليها الطهارة زيادة على ما يحرم على الجنب فإنه يقتضى محبة الوضوء مع نزول النبي لأن غايته أنه طهر مع  
الجنابة وهو غير متعمن عـ ش على مر قال العلامة الرشيدى إنما قصر التصوير عليه لأنه محل وفاق

خلاف سبب السلم فانه محل النزاع فلا يحصل بالانزاع والافالح كما وجد اه **(قوله زوال عقل)** العقل هو القوة التي لا يتغير مع تغير صاحبها من ارتكاب الفواحش اه ع ش ولذا يقال ان من تركب الفواحش هو القوة المتع لانه يتغير مع صاحبه من ارتكاب الفواحش اه ع ش وهو افضل من العقل لانه منتهى واه لان العلم يجري منه لا عقل له وحده القلب ولا شعاع متصل بالعلم وهو افضل من البدن وهو عند اهل السنة عرض وعند الحكماء جوهر مجرد يجري النور من الشمس والروية من البدن وهو عند اهل السنة عرض وعند الحكماء جوهر مجرد

عن المادة شورى وقيل العلم افضل قال بعضهم  
عقل العلم بعقل العقل اختلفا \* من ذا الذي منهما قد انحز الشرفا  
فالعالم قال انما قد حوت غايته \* والعقل قال انما الرحمن في عسرا  
فاوضح العلم اصلا وقاله \* بأين الله في نزولها انصافا \*  
فبان للعقل ان العلم ليس به \* فقبل العقل رأس العلم وانصرا

**(قوله أي تميز)** بهذا التفسير يكون الاستثناء الآتي متصلا **(قوله يجنون أو انغماء)** ولوم التمكين على التعمد شورى دهر ولهذا التعميد يشترط صنفان اثنين حيث قد استثناء على زواله بنوم التمكين فيخرج زواله يجنون أو انغماء التمكين فينتقض قال العمري والجنون مرض يزول الشعور من القلب مع بقا الحركة والقوة في الاعضاء وانغماء زوال الشعور مع قصور الاعضاء والسكر خيل في العقل مع طرب واختلال نطق **(قوله العينان وكاه الله)** قال في النهاية فأصله سته بوزن فرس وجهه استاء كافر اس حذفت الهاء وعوض عنها الحزمة فقيل است فان وردت الهاء وهي اللام وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الحزمة التي هي بها ووضع الحاء فقل له و يروى في الحديث وكاه الله اه وفي الحديث استعارة بالكناية دل على ما اثبات الكواه التي هو من لوازم المشبه به بالشيء ونشبهه العينين المراد منها اليقظة بالوكاه تشبيهه بليغ يحذف الاداة طب شورى وتقر بالاستعارة المذكورة أن يقال شبه الله بشيء من ملاقاة المشبه بأثباته في من لوازمه وهو الكواه وأثباته تمثيل **(قوله فليتنوما)** لوقتن النوم وذلك هل نائم بمكان أم لا فلا تنقض شرب مر ولو اتاح احدى أليسه عن مقرها قبل انتباهه ولو كان مستقرا تنقض وان لم تقع يده على الارض لمضي لحظة وهو نائم غير يمكن أن يزال مع انتباهه أو بعده الملهوم بالاولى أو شك في أن زوالها قبل انتباهه أو لا أو في أن نائم أو نائم فلا تنقض لأن الأصل الطهارة نعم لو رأى رؤيا وشك هل نائم ولا قبله الوضوء لأن الرؤيا لا تكون الا بالنوم اه ع ش الرض وشرحه ولو نائم غير يمكن وأخبره معصوم بنهم فخرج من شئ لم ينتقض وضوؤه واعتمده بعضهم وازعم فيه بعضهم زى وقال بالنقض لأن النوم على هذه الهيئة ينتقض الوضوء وهذا هو التعمد قررره شبشري فيجب عليه تصديق المعصوم ويؤخرا **(فرع)** نائم كمن في الصلاة يضران قصر وكذا ان طال في ركع طو بل فان طال في قصر بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عاقل لا نقول لما كانت مقدمات النوم تقع بالاخبار أي شأنها ذلك نزل مغزاة المأمور مع ع ش **(قوله كأن شربها)** أي بالخلقة المذكورة **(قوله والعينان)** أي انهما كناية عن اليقظة أي لانه يلزم من فتحهما اليقظة قال حل والمعنى ان اليقظة السبب كالكواه لا يعجزها ما فيه **(قوله نشوة السكر)** ينتج الواو على الاصح مقدمات السكر وما بالهز فالنوم قولهم نشأ العبي نمازاد برماوى **(قوله ومن علامات النعاس الخ)** ومن علامات النوم الرؤيا حل **(قوله وان لم يهيم)** الحالة حالية **(قوله ولا عبرة الخ)** يؤخذ منه أنه لو خلق نفسه البر ولم ينشأ له تعب وقنا ان المنفتح أصالة لا يقوم مقام الأصل لا ينقض بنومه غير يمكن لأن النوم مظنة لخروج شئ من دهر وهذا لا يخرج من شئ وقوله لندرتيه يشمل لندرتيه في نفسه حتى لو اجتنب

(زوال عقل) أي تميز  
يجنون أو انغماء أو نوم أو  
غيرها مما يجري في دهر وغيره  
العينان كواه الله فن نام  
فليتنوما وغير النوم مما  
ذكر أبلغ منه في التهور  
الذي هو مظنة لخروج  
شئ من البر كأن شرب  
بها الخبر اذ الله البر  
ويكاهه يحفظه عن أن  
يخرج منه شئ لا يضر به  
والعينان كناية عن اليقظة  
وخروج زوال العقل النعاس  
وحديث النفس وأرائل  
نشوة السكر فلا تنقض بها  
ومن علامات النعاس سماع  
كلام المخاضين وأرائل  
يفهمه (لا) زواله بنوم  
يمكن مقصده أي أليسه  
من مقره من أرض  
أخبرها فلا تنقض لأن  
خروج شئ حينئذ من دهره  
ولا عبرة بأشكال خروج  
رغم من فيه لندرتيه ودخل  
في ذلك ما لو نائم تحبب أي  
ضاما ظهره وساقه بسامة  
أو غيرها فلا تنقض به ولا  
تمكين لأن نائم قاعده لا يلا



لا ينقض وصحة في الروضة  
ولا يمكن لمن لم على فقه  
ملصقا متعده بمقره (د)  
ثالثا (تلاق بشرى ذكر  
وأثنى) ولو خصيا وعيننا  
ومسوا أو كان أحدهما  
ميتا لكن لا ينقض  
وضوءه وذلك لقوله تعالى  
أولاسم النساء أى لم  
كافرى به لاجل عدم لانه  
خلاف الظاهر والى  
الجس باليد وبغيرها أو الجس  
باليد والحق غيرها بها عليه  
الشافى والمضى فى النقض  
به أنه مظنة التلذذ المشير  
للشهوة وسواء فى ذلك  
للإس والموس كإفهمه  
التعبير بالتلاق لا شراكهما  
فى لذة الجس كالشركين فى  
لذة الجماع سواء كان التلاق  
عمدا أم سهوا بشهوة أو  
دونها بغيره أو أوشل  
أصل أو زائد من أعضاء  
الوضوء وأغيرها بخلاف  
النقض بس الفرج يختص  
ببطن الكف كما سيأتى  
لأن المس إنما يبر الشهوة  
ببطن الكف والى يبرها  
هو وبغيره والبرشة ظاهر  
الجلد وفى معناه اللحم  
كلهم الأسنان وخرج بها  
الحائل ولورقيا والشعر  
والسن والظفر ألا يشذ  
بعضها وبذكر وأثنى

شخص لا ينظر إليه وهو المتمدن كفى عى ويحتمل أن ذكره بخلاف ما ذل منه ذلك بأن  
كفره بخبره فيضرونه غير ممكن قبله أن صور له يمكن اه حل **(قوله بخلاف)** أى يتبعوا لعدل  
مراد الأول القائل بأنه لا يمكن له بالتجاف ما لا يمنع خروج شئ لو خرج بلا إحساس عادة م رى  
ومراد الثانى ما يمنع خروج شئ بلا إحساس وحيد فخالص لفظى **(قوله عن الروائي)** معتمدوا نظر  
لرسد التجاف بشئ ونام حل ينقض أو لا مال شيخنا زى الثانى شوى برى **(قوله ولا يمكن لمن نام)**  
على فقه أى فينتقض وضوءه وإن أخبره معصوم بعدم خروج شئ منه حيث دللناه عما أقيمت فيه المظنة  
مقام اليقين حل **(قوله بشرى ذكر)** أى ولومن الجن إذا تحققت الأنوثة وألذ كورة على المتمدن  
ولو على غير صورة الرجل حتى ولو تورت على صورة كاب مشلا نقض لمسها وظاهر كلامهم أنه لو أخبره  
عدل بالسها له أو بنحو خروج رجع منه فى حال نومه مستكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الأصل  
بقاء الطهارة فلا يرتفع بالظن إذ خبر العدل بما يفيد فقط لا ناقول هذا ظن أقامه الشارع مقام العلم فى  
تنجيس المياه وغيرها كإثبات اه شرح العباب لحج والمتمدن خلافه فلا نقض بأخبار العدل  
بشئ مما ذكر عى لان خبر العدل يفيد الظن ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده كإثباتى  
بخلاف ما إذا أخبره معصوم بخروج رجع منه فى هذه الحالة أى حالة نومه مستكنا فإنه ينتقض وضوءه لأن  
خبره يفيد اليقين ولو تولد شخص بين آدمى وبريمة لم ينتقض لسه على ما بحثه الشيخ عمرة وظاهره ولو  
كان على صورة الآدمى اه شوى برى **(قوله لاجل عدم)** رد على الحنفى المفسر له بذلك قال الكمال بن أبى  
شريف ولذا جعلنا الملامسة حقيقة فى تماس البدن بشئ من أجزائهما من غير تقييد باليد على هذا  
فالجس من أفراد مسعى الحقيقة فيتناوله اللفظ حقيقة شوى برى **(قوله الشير الشهوة)** أى التى تلاقى  
بالتطهر سى فانه وقع بإيقال أن غاية الأثارة خروج المنى وهو غير ناقض وأيضا الأثارة فتوجب فى  
النظر مع أنه لا ينقض **(قوله عمدا أم سهوا)** فيمر فى إبعده رد على الإمام مالك الفصل **(قوله إنما)**  
يبر الشهوة ببطن الكف أى شأنه ذلك حل لان المس يخالف المس فى ست صور أحدها أن المس  
لا يكون إلا بين اثنين والمس قد يكون بينهما وقد يكون من الشخص نفسه إذا مس فرجه الثانية أن  
المس شرطه اختلاف النوع فلا يكون إلا بين الرجل والمرأة أو الممس فلا يشترط فيه اختلاف النوع  
فيكون بين الرجلين والمرأتين الثالثة أن المس يكون بأى موضع من البشرة والمس يختص ببطن  
الكف الرابعة انتقاض وضوء اللامس والموس وفى المس انتقاض وضوء المس فقط الخامسة لمس  
الفرج لا ينقض ومس فرجه ناقض السادسة لمس العضو المبان من المرأة لا ينقض أى إذا كان غير  
الفرج ومس اليد كالمبان ناقض اه الطيفعى **(قوله ظاهر الجلد)** تقدم عن الأنوار أن البشرة  
هناكعا السن والشعر والظفر أى من الظاهر ولو تزج جلده وحشى فواضح عدم النقض به حل  
**(قوله كلهم الانسان)** والاسان والبرص بخلاف لحج شوى برى والعظم الذى وضع بالكس ينقض  
على المتمدن زى **(قوله الحائل)** من الحائل ما يجد من غير ما يمكن فصله من غير خشية مبيع يميم  
لوجوب زائنه لامن لمحورق حتى صار كالجزء من الجلد سى **(قوله والظفر)** يضم الظفار مع مسكون  
القاء وضما وكسرها مع إسكان الفاء وكسرها وأظفوره كصفور ويجمع على أظفار وأظفار  
فإنه لا حظ فرجة من نور كانت تحت حلل آدم الحرير فى الجنة فلما كل من الشجرة طابره عنه  
لباس الجنة وبقيت حلة النور فانقضت من وسطها وتقلعت وانفقدت على رؤس الأصابع وصارت

أدكران والأقبان والخثيان **❦** (قوله فواضح عدم النقض به) ترد دفيه البابى وقال له قيساعلى المولوس الضوالمبان اه  
(قوله والعين) أى لما نهاه وهى التى خالف فيها حج فقط خلافا لما يوجهه المحشى

وان اتقت لم يحرم ونحوه  
اكتفاء بظنهما بخلاف  
الاتفاق الصغر لا ينقض  
لا تنقض مظنتها (لا) نافي  
بشر في ذكر ذاتي (عمر)  
له ينسب أو رضاع أو معاينة  
فلا ينقض لا تنقض مظنة  
الشهوة (د) (إيهام) مس  
فرج آدمي أو جعل قطعه  
ولو صغيرا أو ميتا  
٤ درس

(قوله يحرم ولو احتال) قالوا  
استلحق أبوه زوجته لم  
ينقض لها قبل الاستلحاق  
ولا بعده لا احتال صدقته  
فان قيل لو منع الاستلحاق  
النفذ لا احتال المحرمة  
لا تمتنع النفذ بدين  
استلحاق لوجود الاحتال  
قلنا يمتنع امتناع النفذ  
بدين استلحاق حيث وجد  
الاحتال اه مم على  
التحفة وقال الجوهري انها  
ان بلغت سبع سنين تنقض  
فيما وان بلغت خمس سنين  
لم تنقض فينقض بنت ست  
يستغني فيها القلب (قوله)  
ولا ينقض وضوءه (بها)  
أي من نكحها وكذا غيرها  
ان لمس عدها فأنقض  
فأنقض محرمه عشرا  
فليس إحدى عشرة  
انقض وضوءه لتحقق  
لمس الأجنبية اه مم على

ظنرا فكان اذا نظر الى أظفاره بكى ضارعة أو ولادة اذا هجم الضحك على أحدهم ينظر الى أظفاره  
يديه أو رجله يكن عنه برماوى (قوله والخشي) الله لتأنيث فيكون غير منصرف والظاهر  
العائد عليه يؤتى بهما ذكره وان انقضت أو توتلان مدلوله شخص صفته كذا وكذا أسنوى اه  
شوري (قوله والعضو المبين) خرج هذا بقيد المحفوظ في المتن تقديره وتوافق بشر في ذكر ذاتي  
حال الاتصال والشارح أخرجه ذكره وأتى لأن الضمور وحده لا يوصف بذكر كورة ولا تأنيثه وظاهر  
ان محل غير الفرج أخذ من قوله بعد درس فرج آدمي إلى حل قوله والعضو المبين ما لم ينقض  
بمرار الذم ويخفى من فصله محذور تيم وان لم يحل الحياة فلا ينافي بحرفي التحفة لانه با انفصاله صار  
أجنبيا فلم ينظر لعوده اه عن والمعدان العضو المبين متى التصق وحلته الحياة تنقض والا فلا مم  
وصل فاذا انقضت بذكر رجل بين امرأة وحلتها الحياة تنقض وضوء الرجل صاحب اليد بلسها  
وبه يلغز فيقال لئلا رجل لمس عضو نفسه فأنقض وضوءه ولو قطع الرجل أو المرأة قطع عين أو يأم لا  
فالمر على بقاء الاسم فان بقي نفذ والا فلا وقوله والعضو المبين أي ما لم يبق الاسم (قوله بان بغا حشد  
الشهوة) أي في شأنه الذي يطبع سليمة شوري (قوله محرم) ولو احتال فلا فلو شك هل بينه وبين امرأة  
رضاع محرم جاز له نكاحها ولا ينقض وضوءه بلسها بذكر شيئا أنه لا تنقض بمن نكحها بلعان خلافا للباقين  
لأنه ينكح منهن ولا ينقض وضوءه بلسها بذكر شيئا أنه لا تنقض بمن نكحها بلعان خلافا للباقين  
وقوله محرم دعي من حرم نكاحها على التأنيث بسبب مباح طهرتها بالزوجة أو أخت الزوجة وبأنه  
أم المولودة شبهة أخرى بنتها لأنها وإن حرمت على التأنيث لكونه لسبلا يتصف بالباحة ولا غيرها  
وبأنه أزوج التي يتزوج لأن حرمه نكاحها من حرمه نكاحها على التأنيث بسبب مباح طهرتها بالزوجة أو أخت الزوجة وبأنه  
على سائر الأم حتى على الأبناء وأما زوجات باقي الأنبياء فأنهم يحرمون على الأم فقط ويحل نكاحهن  
لأنه نكاحهن على سائر الأم حتى على الأبناء وأما زوجات باقي الأنبياء فأنهم يحرمون على الأم فقط ويحل نكاحهن  
في كنف شخص آخر وقوله آدمي ومثله الجن لأن عليه التعبد حل (قوله آدمي) أي أوضح سواء  
كان المسلم مستكلا أولا وأما زنا من الذكر الواضح من الخشي مثل ما له فيتنقض وضوءه لأنه ان كان  
المشكوك ذكر أقدم من ذكره وان كان أنثى ففصلها وكذلك التي التي انقضت أو زنا من المشكوك مثل  
ما لها خلافا من آدمي من كل منهما غير ما له فلا تنقض لا احتال أن يكون عضوا زنا والخشي آدمي أو أنثى معا  
انقض وضوءه وان مس أحدهما فلا اه (قوله أو محل قطعه) شامل لفرج المرأة والبرص وقيد الرض  
محل القطع بالذكر حل وتقل عن شيئا العز يري أن محل القطع خاص بالذكر كإبرؤ ختمين قول المنهاج  
ومحل الجالح فلا ينقض محل الدمور محل فرج المرأة كإبرؤ ختمين قول الشارح بعدد مفرج المرأة  
النافض ملحق بغيرها الخ لان هذا المراد غير موجود في محل قطعه لكن في القليوبى على الجلال أن  
محل قطع فرج المرأة والبرص ونقض وهو الموافق لظاهر المتن وعبارته على التحريم قوله أو محل قطعه  
ولتنقض بعد المعط بما جازى ما كان ينقض فيه من حرم الفرج لا ما كان داخله وعكس ذلك ان  
الذكر كذا وكذا كالفرج اه بحروفه فصرح بذلك فيتنقض أن قوله أو محل قطعه راجع للجميع لا للذكر  
فقط (قوله ولو صغيرا) غاية للردوشمل إطلاقه السقط وظاهره وان لم تنقض فيه الروح لشمول الاسم  
له كإبرؤ ختمين الشارح وتوقف شيئا وما إلى عدم النفذ لتعليقهم النفذ بغير فرج آدمي وهنا  
لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال أنه أصل آدمي اه ع ش ملخصا ويفرق بين النفذ بغير فرج

حج (قوله من حرم الفرج) بيان لما الأول وكان المعنى أن النفذ قبل الأقطع وهو السطح  
الذي يلقى الشرا أو خروج بعد القطع يكون النافض هو ما ظهره السكين وبشره لا كل ما كان مستورا وظاهر بسبب القطع لان هذا  
الاصغر

من نفسه وغيره عدا أو

سهوا قبل كان أو دبر اسلميا  
أو شل متصلا أو منفصلا  
( بطن كف ) دلوشاة  
خبر من مس فرجه  
فليتوضأ رواه الترمذي  
ومحبه وخبر ابن حبان  
في صحيحه إذا أفضى أحدكم  
بيده إلى فرجه وليس  
بينهما ستر ولا حجاب  
فليتوضأ ومس فرج غيره  
أخس من مس فرجه  
لأنه حرمة غيره ولأنه  
أشبهه بعمل القطع في  
معنى الفرج لأنه أصله  
وخرج بالآدمي البهيمه فلا  
نقض بمس فرجها إذا  
حرمة لها في وجوب ستره  
وتحريم النظر اليه ولا تعبد  
عليها بطن الكف غيره  
كرؤس الاصابع وما بينهما  
وحرفها وحرف الراحة  
واخص الحكم بطن  
الكف وهو الراحة مع  
بطون الاصابع لأن التلذذ  
أما يكون به بخلاف الاضاء  
بأيد السابق إذا الاضاء بها  
لغفلان بطن الكف

الحرف وما تحتها لا ينقض  
قبل القطع فكذلك بعده  
وقوله وعكس ذلك في الذكر  
أي فيكون الناقض ما كان  
ستورا بالقبل وهو الثقة  
لاكل محل الحب وبه قال  
ابن الرفعة نقلا عن القاضي  
والمتعمد الذي عليه الجمهور

الصغير وعدم النقص بأصم الصغيرة لأن المدار في الأجنبية على الشهوة وهي مفقودة في الصغيرة  
بخلاف الفرج فالمدار على ماسمي فرجا وهو موجود في فرج الصغير اه اج وحف **(قوله)** من نفسه  
أو غيره تعميم في الفرج وقوله عمدا أو سهوا تعميم في المس وقوله قبل كان الفرج الخ تعميم  
الفرج أيضا فلو ضم تعميجه لبعنه كان أنسب **(قوله)** أو منفصلا ولو بعضه ماعدا الفلفة فتتضمن  
متصلا ومنفصلا وكذا ينظر المرأة **(قوله)** بطن كف سميت بذلك لأنها تكف الاذى عن البطن  
زى أي لو تعدد الكف الا إذا غشا ليس على سمت الاصل كما تقدم سواء كان الجميع على معصم أي  
ساعدا واحدا أو أكثر خلافا للخطيب وشملت الاصابع الاصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في بطن  
الكف وفي ظهره وهو كفلك عند شئنا قل على الجلال وقيل ينقض ما في داخل الكف مطلقا  
ولا ينقض ما في خارجه مطلقا كالسلمة فيها ما ورد بالفرق الواضح بينهما والمتعدان الاصابع التي في  
باطن الكف اذا لم تسمت الاصابع الاصلية فان سمها الفرج ينقض كالسلمة بخلاف ما اذا سماتها  
فينقض باطنها لا ظاهرها ولو اشبه الاصل بالزائد في الفرج واليد نقض كل منهما شرح الروض **(قوله)**  
ولو سلام ولو قطعت وصارت معلقة بمعدة حل أي جلدة كبيرة ولو كان في البطن الكف شعر ولو كشيها  
نقض منه كالسلمة قل ولو لخن بلا كف لم يقدر بقدرها من القتران ولا ينافيه ما يأتي من أنه لو خن  
بالمرق أو كعب قدر لان التقدير ضم ضروري بخلافه لأن المدار على مظنة الشهوة وعند عدم  
الكف مظنة فلا حاجة إلى التقدير ع ش على مر **(قوله)** وخبر ابن حبان تقدم الحديث الأول مع أن  
الثاني أصرح في المقصود ولأنه رواية البخاري وهو أصح ثني في الباب وأيضا فهو أي الثاني تفسيره  
والتفسير متأخر **(قوله)** ستر بفتح السين اذا أراد الصديق بكسرهما اذا أراد بالسائر قل على  
المحل وفيه أن الفعل لا يقال فيه بينهما **(قوله)** ولا حجاب عطف عام على خاص لشمول الحجاب نحو  
الزواج فانه حجاب وليس سائر شيئا عشياوى وقال ع ش انه عطف تفسير **(قوله)** لخشك حرمة  
غيره أي غالبا لا نحو بدل المكره والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكر انشمله لعموم النكرة  
الواقعة في حيز الشرط حج وفي حل لملك حرمة غيره أي انها كانه متعبد بستره وصونه عن الناس  
اه فحمل ما لو وضع ذكر في يد غيره **(قوله)** ولانه أشبهه ليس على يابه لان فرجه ليس مشتهى  
له قال حل ولانه أشبهه أي لانه سبأ في أن العلة في النقص بذلك وجود اللذة وكتبا يضاهذه  
العله الصحيحة لانه سبأ في أن العلة في النقص التلذذ فكان الاقتصار عليها أولى اه وانما كانت أولى  
لان القياس يجب فيه أن تكون العلة موجودة في المقيس والمقيس عليه تأمل **(قوله)** اذا لحرمة أي  
لا احترام لها في وجوب أي بسبب وجوب ستره في سببية لان وجوب الستر وتحريم النظر ينشأ عنها  
الاحترام كما في الآدمي بخلاف البهيمه وفيه أن الحرمة ليست علة في النقص وانما العلة وجود اللذة **(قوله)**  
ولا تعبد عليها أي في نهض الزوج بالنسبة لزوجها فانه وان كان لحرمة لها بسبب وجوب ستر فرجها  
بالنسبة لزوجها الا أن عليها التبدل في التكليف بخلاف البهيمه **(قوله)** وما بينهما أي الاصابع وهو  
ما يستتر عند انضمام بعضها لبعض لا خصوص القرو وقوله وحرفها أي حروف الاصابع وهو حرف  
الخصر وحرف السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف الراحة هو من أصل المختصر إلى رأس الزند ثم  
إلى أصل الابهام من أصل الابهام إلى أصل السبابة حل **(قوله)** لان التلذذ الخ أي والعلة في النقص  
بالمس التلذذ حل **(قوله)** اذا الاضاء بها أي ما قيد بقوله بها ولا يسطه كما يوجد في بعض العبارات لان  
الاضاء المطابق معناه في اللغة ليس مخصوصا بالمس فضلا عن تنبيده بطن الكف بل هذا إنما هو معنى  
الاضاء باليد وبغير المطالع أصل الاضاء مباشرة الشيء وملاقاة من غير حائل وفي الصباح أفضى بيده

أن الناقض كل محل الحب لانه بمنزلة السطح الذي كان ظاهر اقبله ويمكن أن يدعى من هذا عكس فتأمل

فيقتبسه الخلاق الس في بقية الاخبار  
 منفذ ويطعن المكلف  
 ما يسترعد وضع احدي  
 الراشدين على الأخرى مع  
 تحمل يسر (وحرر ب)  
 أي بالأحداث أي بكل منها  
 حيث لا عذر (صلاة)  
 اجاءا غير الصحيحين  
 لا قبل الصلاة أحكم  
 اذا حدث حتى توشأ في  
 منها خطبة الجمعة وجدنا  
 التلاوة والشكر  
 (وطواف) لانه <sup>في</sup> <sup>الصلوة</sup>  
 توشأه وقال لا تأخذوا بي  
 مناسككم رواه مسلم وغيره  
 الطواف بمنزلة الصلاة  
 أن الله تعالى جعل في كل منطلق  
 فنطلق  
 (قوله) عبارة شرح الروض  
 المراد (الح) لم أجدها في  
 الشرح المذكور وإنما  
 رأيت حج قلها في شرح  
 العباب عن الغزي وردها  
 بقول كثيره مؤيداً بخصوص  
 المنفذ بها بل لبس الغزي  
 الى الوهم فراجعهم فتم  
 (قوله) أي بالأحداث) لكن  
 الذي تقدم للشرح انه  
 فسرنا بالاسباب حيث  
 أخرج لها التبريعين انها  
 بمعنى الاسباب فلا معنى لما  
 ذكره هنا (قوله) وبص  
 ارادة المنع (الح) منع من  
 هذا الارادة أن المنع الذي  
 هو التحريم غير المحرمه التي  
 هي الامتناع لها صفة  
 المكلف والمنع صفة لله ولا شبهة في تناقضها

فلانطق الانخيرواه الحاك  
وقال صحيح على شرط مسلم  
(ومس مصحف) بثلاث  
معه (و) مس (ورقه) قال  
تعالى لايمة الا المظهرون  
أى المتطهرون وهو خبر  
بمعنى التهمى والجل بلغم من  
المس نعم ان خاف عليه غرقا  
أو حرقا أو كافرا أو نحو  
جازه له بل قد يجب وخرج  
بالمصنف غيره كتوراة  
والمجمل ومنسوخ ثلاثة من  
القرآن فلا يحرم ذلك (و)  
مس (جلده) المتصل به  
لانه كالجزء منه فان انفصل  
عنه ففضية كلام البيان  
الحل وبه صرح الاسنوى  
لكن نقل الزركشى عن  
عصارة المختصر للغزالي  
انه يحرم أيضا وقال ابن  
الصادق الامص

(قوله ومس مصحف)

وبجوزك وتوضي لم يستج  
سه قبل الاستنجاء اه  
ع ش وقوله ولو بمحائل ومنه  
أصعب أو أتف من ذهب اه  
ع ش (قوله ليس في المتن  
تعرض الخ) من أين انه  
قصده الاستئذان بغير  
(قوله انه استقر جريان  
تفصيل الجلد في الورق)  
بل بحث بعضهم ان النسبة  
انقطعت بمجرد التمس  
بخلاف الجلد اه

النطق قال الشمس الشورى قد أحل فيه غيره فلا خص للنطق بالذكرا وأجيب انه خصه للرد على  
المشركين لانهم كانوا يعتقدون حرمة ذلك اه طوى وحرف (قوله فلا ينطق الانخير) هو بالرفع لان  
لاناقية لانهاية فهو خبر بمعنى التهمى برماوى وبعبارة ع ش قوله فلا ينطق الانخير هل الرواية فيه بالجرم  
أو الرفع وروى فلا تملك من مؤكدا بالنون وهى تشربان الرواية هنا بالجرم لان التأكيد بعد التهمى  
كثيرا لاصل توافق الروايتين على معنى واحد اه (قوله ومس مصحف) ولو بمحائل كما يعلم من كلامه  
حل وبعبارة ع ش قوله ومس مصحف يبطلان الكف أو بمحائل وأخبره قال العلامة البرادى ولو كان  
المحائل تخيلا حيث بعد ما سأل عنه لأنه يحل بالتعظيم بخلاف مس المرأة الاجنبية بمحائل لان المدا فيه  
على ثوران الشهوة وهى متفتحة مع المحائل ونقل ابن الصلاح وجهها غريب بابه عدم حرمة مس المصنف  
مطلقا وقال في التتمة لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور اه قال ع ش  
ويحرم مس المصنف شامل للكافر فان كان كذلك وهو الذى يليق بقولهم يجوز تعليم الكافر القرآن  
ان ابري اسلامه يحمل على التعليم على ظهر القلب من غير تمكين من المصنف والواحد ثم رأيت ع ش  
حجج روضه ويمنع الكافر من مس الواح على الوجه وان جاز تعليمه ثم رأيت في المجموع والتحقيق  
صرح بذلك اه (قوله بثلاث ميمه) والفتح غريب ولا يخفى أن المصنف اسم للورق المكتوب  
فيه القرآن فلا خلاف انه يشاغل الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض في قاعدة عطف الاوراق  
وقد يقال فائدة ذلك الاشارة الى أنه لا فرق بين أن يمس الجلبة أو بعض الاجزاء متصلة أو منفصلة حل أى  
فهو من عطف الجزء على الكل (قوله أى المتطهرون) جواب عما قد يتوهم ان المراد بقوله في كتاب  
الروح المحفوظ ومكتون أى محفوظ والمتطهرون الملائكة ويجب أيضا بان يكون المراد الملائكة  
الناس الذين مع الالهيات لا قد يقتضى أن فهم مطهرون وغيره ولا يقال غير المتطهرون البشر لان البشر لا وصول  
لهم اليه حتى يتأتى منهم سه تأمل سول ويجب أيضا بأن قوله تنزىل من رب العالمين يمنع من ارادة  
الروح المحفوظ لانه ليس منزلا (قوله وهو خبر بمعنى التهمى) انك لو كان باقيا على أصله من الخبرية لم يترك الخلف  
في خبره تعالى ولو كان محرم لم يحض المصنف صفة لقرآن في قوله انه لقرآن كرم الابصار القول لان الجلبة  
الطليبة لا تنفع صفة الا بذلك والاصل عدم الاخبار سول وقال ع ش على مر قبل ويجوز أن يكون باقيا  
على أصله ولا يلزم الخلف لان المراد من المس الشروع اه (قوله والجلد) بلغ من المس ليس في المتن  
الشروع للجلد حتى تعرض له في الدليل بقياسه على المس الا ان يقدر في كلامه أى وحله (قوله نعم ان  
خالف) أى ويجوز عن الطهارة وعن ابداعه مسابقة شرح مر (قوله أو نحو) كتنجس حل  
(قوله بل قد يجب) أى فيلوا على كافر أو حرقا أو غرقا لان خاف عليه ضيا عاشورى (قوله  
كالوراة والاحليل) أى ولا يتحقق عدم التدبيل بينهما ع ش (قوله فلا يحرم ذلك) بل يكره (قوله ومس  
جلده) ولو بمحائل حل (قوله فان انفصل عنه) فضية تفصيله في الجلد بالاقصال وعدمه وسكوته عن  
الورق أنه يحرمه مس مطلقا أى متصلا أو متصلا ولو دماشه القصوة لكن في سم على حج انه  
استقر بربان تفصيل الجلد في الورق ع ش (قوله عن عصارة المختصر) يضم العين المهمة أى  
خلاصته والمراد به مختصر المنزى برماوى وقال بعضهم العصارة من الوجوه للترزالي وادعى اسميتها بالعصارة  
لكونه عصارى بدو المختصر أى أخرجهما (قوله أنه يحرم أيضا) حل كلام البيان في جلد المصنف  
على ما إذا انقطعت نسبتة عن المصنف وكلام العصارة على ما إذا لم تنقطع النسبة ع ش (قوله انه الامص)  
ابصاره قبل انفصاله ولو انعمت تلك الاوراق التي كان جلد لها وهنا واضح ان لم يجعل جلدا  
اكتسابا وحفظا والام يحرم مطلقا كما في شرح الروض لا تنقطع النسبة ولو كان مكتوبا عليه لايمة الا

المطهرين كما هو شأن جلود المصاحف كأقاد شيتخا العلفي حل وهل هذا التفصيل الذي في الجلد  
يجرى في الورق المصقول من المصحف لا بعد الجريان سم أما فيه قرآن فيحرم سم مطلقا **(قوله)**  
وسم ظرفه أي المعدله وإن زاد على حجمه بخلاف غيره المذبح بالاسم المأذى فقط وعبارة ع ش  
شرط الظرف أن يعدد ظله عادة فلا يحرم من الخزان وفيه المصاحف وإن اتخذت لوضع المصاحف  
فيها من سم وقال سول وحف يحرم سمها إذا أعدت لها وإن كبرت جسد لوظاهاه حرمة من الجميع  
والظاهر أنه لا يحرم الاسم المأذى للمصحف ومنه م لوضع المصحف في كبة معدله فيحرم سمها  
وإن كبرت اه وفيه أيضا فرع لو وضع المصحف على كرسي من خشب أو جريد لم يحرم من الكرسي  
قوله شيتخا الطيلادى وشيتخا مر اه وقال العلامة حج يحرم سمه سواء المأذى لمؤ غيره اه وقيل  
يحرم من ما أذى المصحف لا ما زاد عليه من أعلاه وأسفله والمعدن إن الكرسي الصغير يحرم من  
جميعه والكبير لا يحرم الاسم المأذى للمصحف وإذا وضع المصحف في رف أسفل يجوز وضع البانوج في  
الرف الأعلى كما قلنا عن مر وأما الكرسي الكبار المشتملة على الخزان فلا يحرم من شيء منها نعم  
الدنان للتطبيقان على المصحف يحرم سمها اه بر **(قوله)** كصندوق وهو يفتح الصادوسه  
وبالباين والراي يرمادى ومن الصندوق بيتا لفة المعروف فيحرم سمه إن كانت أجزاء الربة  
أو بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينها فلا يحرم سمه ع ش على مر **(قوله)** وعلايته كظرفه مقتضاه  
حرمة من ذلك ولجائله وفيه نظر حرر حل **(قوله)** وما كتب عليه قرآن ظاهر عطف هذا على  
المصحف إن مانسبه مصحفا فالأجرة فيه بقصد دراسة ولانبرك وان هذا إنما يقتضي لا يساه حج  
قرآن يطلق القرآن على أربعة أمور على النقوش وهو الراد في هذا الباب وعلى اللفظ وهو المراد  
بقوله في باب النسل ونحو ذلك ذكره لا يصدق قرآن ويطلق على المعنى القائم بالنفس وهو المراد بقوله  
في باب الجماعة ويقصد الاقتص على الأقرار وعلى المعنى القائم بذاته تعالى بر وكل الاطلاقات  
صححة شو برى **(قوله)** لدرسه والعبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها  
وبالكاتب لنفسه أو لغيره متبرعا أو لافا سم أو مستورا ولم يتدبرها شيئا فنظر القرآن بكاتبه ابن حجر  
ولو شك حل قصدها الدراسة والتبرك فسكالكاشك في التفسير الآتي ولونوى بالمعالم غيره كأن باعه فنوى  
به المشتري غيره ما يحكيه غيره معظم حيث كاشار ليه شيتخا في شرح الباب شو برى **(قوله)** كالج  
يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون مما يكتب فيه عادة فلو كتب في عمود قرآن للدراسة لم يحرم من غير  
الكتابة **(قوله)** لشبه المصحف فيحرم من البياض حل **(قوله)** كالتنم شرطه أن تعد تمام عرفا  
سم وحج على المتنازع **(قوله)** وما على النقد ويحرم وضع الدرادم في ورق المصحف وحله وقاية ولو لم  
فيه قرآن وبحث بعضهم حله وليس كازعم اه ابن حجر والمتمم الحل حيث لم يكن فيه أهانة **(قوله)** وحل  
حله أي ما ذكر من المصحف ولو في ظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه حل وصورة أنه لا يحمله أي  
المصحف معلقا في المتاع ولا يركب وإن مساله أو يذال لآخرة من حيث الحل وإن حرمن حيث المس  
اذ لا تلازم بينهما قول على الجلال **(قوله)** في متاع أي مع متاع ولا يشترط كون المتاع ظرفا له كجرمه  
أو صرفا كن لا بد أن يصلح للاستمتاع بحيث لا يعد مساله لأن مع جائز حرام قال ابن حجر ومثل الحل  
الس فاذ أوضع بد فاصاب ببعضها المصحف وبعضها غيره باني فيها التفصيل المذكور حل وفي ع ش  
على مر أنه لا يشترط أن يكون المتاع صالحا للاستمتاع وعبارة البرمادى في متاع أي أي متاع وإن صغر  
جدا كتبت الآلة لأن المدار على التصوهمه ولا نظر للحجم وقال العلامة الخطيب لا بد أن يصلح  
للاستمتاع اه **(قوله)** لم يقصد أي وحده وكان عليه إبراز التميز لعل ليس تأمل شو برى

بوت سكه لا يزول اه وهو فياس عن البرمادى

اذا كان (أكثر) ممن  
القرآن فان كان القرآن  
أكثر أو تساوى حرم ذلك  
وحيث لم يحرم بكرة وقولي  
أكثر من زبدي وبناقدور  
علم أنه جعل حل في سائر ما  
كتب هو عليه لالراحة  
كالناظر الاحدية (د) حل  
قلب ورقة يعود أو يحلوه  
لأنه ليس يجعله لاني معناه  
بخلاف ما قول به يده ولو  
بفسخه قلبا (ولايجب  
منع صبي من ولوجها) (ع)  
ذكر من الحل واللس  
حاجة تعلمه ومشفقة  
استمراره منظرها فحل  
عدم الوجوب اذا كان  
ذلك للدراسة والتصريح  
بعدم الوجوب وبالميز  
من زبدي وخرج بالميز  
غيره فلا يمكن من ذلك  
وتحرم كتابة مصحف  
بنجس ومسه بعض نجس  
والسفر به الى بلاد الكفر  
(ولا يرتفع يقين طهر  
أوحده بظن ضده) ولا  
بالشك فيه المفهوم بالأولى  
وهما مراد الأصل بتعبيره  
بالشك المحمول على مطلق  
التردد فيأخذ باليقين

(قوله ومنه ما لو لم يكن  
غيره) أى من المذكور  
من مسائل الحرمة ما لو لم  
يكنه وان جعل على هيئة

المود لا تماس له بمحل بخلاف المود والفرق أن الحكم لما اتصل به وكان

بعضا لا حرم القلب به بخلاف المود وما لو لم يوافق غير باسه كدشفة وقلب بها كان حكمها حكم المود اه شيخنا قويسني

(قوله الحل فيها الخ) معتمد لأن المتاع حرم يصلح للاستمتاع بخلاف قصد الجنب القراءة مع الذكر  
فانه يحرم لأن الذكر عرض فلا يصلح للاستمتاع (قوله وفي تفسير) أى وحل حمله أى القرآن في  
تفسيره ولان قصد القرآن وحده ظاهر اطلاقهم ثم شورى (قوله اذا كان أكثر) أى بقينا  
فيحرم عندنا والشك والعبرة في الكثرة بالحروف وهل المراد الملقوظ بها أو المرسومة خطأ احتلالا  
رجح منهما في الامداد الأول وفي التحفة الثاني وفرق بينه وبين بدل القامحة حيث اعتبر الكمية  
فيه اللفظ والظاهر أن المراد ما حقه أن يرسم وان رسم بخلافه وانظر لو حذف الكاتب شيئا من ذلك  
شورى وفي شرح مر والعبرة في الكثرة وعدمها في اللبس بموضعه وفي الحل بالجمع اه وأما  
المصحف المحشى فمن مر أنه كالتفسير وعن العلقمى أنه يحرم مسمه مطلقا وهو الظاهر لأن الورق كان  
يحرم مسمه قبل التحشية فكذا بعدا وفي عرش قال شيخنا ابن حجر في شرحه للارشاد والمراد أى  
بالتفسير فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يذكره ولو استطرد وان لم يكن له مناسبة به والكثرة ممن  
حيث الحروف لفظا لا رساما من حيث الجملة فتحذف إحدى الورقات من أحدها لا عبرة به اه هـ قول  
وانظر اذا حكى المفسر جميع القرآن على حديثه ثم عقبه بجميع التفسير على حديثه اه (قوله أو تساوى)  
وفارق استواء الحرير غيره حيث لا يحرم لتعظيم القرآن ولو شك في كون التفسير أكثر أو تساوى  
حل فيها يظهر امدح تحقيق المتاع وهو الاستواء حج حل وللمعتمد الحرمة مر (قوله وبما تقرر)  
أى من قوله لدرسه أى لأن الحل يقاس على اللبس (قوله الاحدية) أى المكتوب فيها قل هو الله أحد  
وليس هذا تكرارا مع قوله السابق وما على التقيد لأن المقصود ثم من الحروف المكتوبة والمقصود  
هنا من ما كتب عليه كابدل عليه التمثيل بالناظر عرش والأولى أن يقال ان ما تقدم في اللبس وهذا في  
الحل (قوله وحل قلب ورقة يعود) أى ان كان على هيئة لا يعد فيها مالا للورق والاحرم شيخنا ومنه  
ما لو لم يكن من غير يعود واستشكل عدم تأني اللبس بالمود هنا بخلاف مسمه لتجاسة وهو بيد المولى  
قالى الا يعاب وبجواب أن المداير هنا على ما يحل بالتعظيم ولا اختلال مع عدم اللبس باليد ثم على التزهر  
عن التجاسة وبما سألنا لأنها الفحشها صار المتصل بها متصلا بالمولى فيض شورى (قوله ولا في معناه)  
وهو اللبس (قوله ولا يجب) أى على الولي والملم حل وفي العباب انه ليس عرش وخرج للمعلم لكن  
أنى الحافظ ابن حجر بأن مؤدب الاطفال الذى لا يستطيع أن يقيم بالأحدث أكثر من أداء فريضة  
يساع له من أنواع الصبيان لما فيه من الشفقة عليه لكن يتيمم اه برماوى وحرف (قوله  
ولوجبا) الغاية لرد (قوله حاجة تعلمه) الاضافة بيانية قال حل أو ما هو وسيلة الى ذلك كحمله  
للكتب والابان به لأم ليقه منه قال شيخنا كابن حجر أى ولو كان حافظا عن ظهر قلب وفرغت  
مدة حفظه والظاهر المتبادر أن المراد التمييز الشرى اه (قوله ومسه بعض نجس) ولا يحرم قراءته  
بمن نجس بل تكره مر وفي حاشية شرح الروض وقوله نجس ولو بمفعونه اه عرش وقال سم  
بغير مفعونه اه وبعبارة حل ومسه بعض نجس لا بعض طاهر من بدن نجس وقوله نجس أى  
ولو بمفعونه حيث كان عينا أو أثرا ومحملة الاخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه  
بعض متنجس برطب مطلقا وبجاف غير مفعونه ويحرم كتب شئ من القرآن والحديث وكل اسم  
معظم وفي الكبير وكل عرشى وما هو آلة لذلك بمتنجس اه (قوله والسفر به الى بلاد الكفر)  
حيث خيف وقوعه في بد كفر حل (قوله ولا يرتفع يقين طهر) لعل المناسب تقديم هذا على قوله

المسجد حتى يسمع صوتاً  
أو يجدر بها فنظن الضد  
لا يعمل بطله لأن ظن  
استصحاب اليقين أقوى  
منه وقال الرافعي يعمل بظن  
الطهر بعد تيقن الحدث  
قال في الكفاية ولما رآه غيره  
وأقطعه من الروضة (قوله)  
توقنهما أي الطهر  
والحدث كان وجدانه  
بعد الفجر (وجهه)  
السابق منهما (فقد  
ما قبلهما) يأخذ به فان  
كان قبلهما محتملاً فهو الآن  
متطهر سواء اعتاد تجديد  
الطهر أم لا لأنه تيقن  
الطهر. وشك في رافعه  
والأصل عدمه أم تطهراً  
فهو الآن محتمل أن اعتاد  
التجديد لأنه تيقن الحدث  
وشك في رافعه والأصل  
عدمه بخلاف ما إذا لم يتبه  
كإبطال ذلك بقول (لا شد  
الطهر) فلا يأخذ به (إن  
لم يمتد تجديدهم) بل يأخذ  
بالطهر لأن الظاهر تأخر  
طهره عن حدثه بخلاف  
(قوله الشامل لتوهم) لعل  
الأولى الشامل لليقين هذا  
ما ظهروا لم يظهر أن لها  
معنى لا نهال ظن الضد  
متوعد في مقابلها (قوله)  
بأن على اليقين (أنى  
الظن القريب من اليقين  
لترجمه بما يعمل بمدن العلل التي في الشرح والمعنى أو يقال دعوات على اليقين لأن في الصورة  
الأولى من الشرح تيقن رفع طهره لم تلد فصل بذلك التيقن وفي الثانية منه تيقن رفع حدثه لطهره فعمل به تأمل وتدبر (قوله)



عدمه أى عدم الرفع أى عدم تأخر الطهر عن الحدث و يعارض بالثلث فيقال وتيقن الطهر وشك في واقعته أى الأصل لعدمه فما المرجح وأجيب بأن المرجح هو اعتياد التجديد المقتضى لكون الطهارة بعد الطهارة حل **(قوله)** فإن لم يتذكر ما قبلها محترز قيد ملحوظ فها سبق تقديره فصد ما قبلها بأخذ به ان تذكره قال القاضى ولا يرفع اليقين بالشك إلا فى أربع مسائل الشك فى خروج وقت الجمعة فيصلون ظهر انائها الشك فى بقا مدة المسح فيفسد انائها الشك فى وصوله مقصده فيتم رابعا الشك فى نية الانعام فيتم أيضا لان هذه رخص ولا بد فيها من اليقين وحيث قد فكر رخصة كذلك ولا يخص بالذكورات بل غير الرخص يقع فيها ذلك براموى **(قوله)** لزمه الوضوء أى حيث لم يجله قبل ما قبلها ما لا يعمل بمقتضى علمه من طهر فقط وأحدث فقط قال زى فإن علم قبلها طهرا وحدا وجهل أسبقها ما نظر ما قبلها ما أخذ به فإنه تيقن ما قبله وجهل السابق أخذ به و هكذا بأخذ فى الوتر بعده وفى الشفع مثله مع اعتبار عادة تجديده وعدها اه عياب وقول زى أخذ به لان هذه شفع بالنسبة للربة التى أتى بها المصنف وهى قوله فلوقيتهم ما وجهل السابق اه وتوضح ذلك أن يقال تيقن طهرا وحدا بعد الشمس مثلا وجهل أسبقها ما تيقن ما قبل الفجر كذلك وتيقنها قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب وأما ما قبل العشاء لانها أول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المربة الثانية وما بعد الشمس هو المربة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فإن علم أنه كان إذ ذاك محدثا فهو الأول أى قبل العشاء متطهرا ومتطهرا فهو الآن محدث ان اعتاد التجديد والافتحار ثم ينقل الكلام إلى المربة الثانية وهى ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهرا إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحقق بأخذ فى الوتر البند وفى الشفع ثاقى المراتب وهو قبل الفجر وماله بعد الشمس وترانها ثلاثة وهكذا على لقبول آخرها وان كان هو المتبادر من كلام المحقق والوتر هو أول مراتب الشك كقبل العشاء واليقين ماله قبل المغرب والشفع ثاقى المراتب وهو قبل الفجر وماله بعد الشمس وترانها ثلاثة وهكذا على سلوك طريق القرى كابؤخذ من عرض هر حف واذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضاملا فإن كان قبل أول المراتب محدثا فهو فى المربة الأولى متطهرا وإذا حكمنا عليه بالتطهر فهو فى الثانية محدث ان اعتاد التجديد فان لم يتبعه فهو متطهرا أيضا وإذا حكمنا عليه بالحدث فى الثانية فهو فى الثالثة متطهرا وإذا حكمنا عليه بالتطهر فى الثالثة متطهرا ان اعتاد التجديد فان لم يتبعه فتطهر وهكذا فى جميع المراتب فى الحقيقة لم يخرج ذلك عن كلام المصنف تدبر **(قوله)** لتعارض الاحتمالين أى الطهر والحدث **(قوله)** والا أى وان لم يتد التجديد حل **(قوله)** هو ما صححه الراضى معتمد **(نقل فى آداب الخلاه وفى الاستنجاء)** أى حكمه وشروطه ومندوباته قال العناني إنما أعاد العامل لتأثيرهم من آداب مسطرة على الاستنجاء اه قال حل والخلاه فى الأصل البناء الخالى نقل إلى البناء لفتح لغضاء الحاجة عرفا اه وسمى باسم شيطان يسكنه والأولى أن يقول فى آداب داخل الخلاه لان الآداب الآتية إنما هى لادخاله لاله والآداب بالجمع أدب وهو المطلوب سواء كان مندوبا أم واجبا والمناسب للكلام المتأن أن يقول فى آداب قاضى الحاجة فقد وقع فيها اعترض به على الأصل • وأصل أن جميع ما ذكر فى هذا الفصل من الآداب محمول على الاستنجاء لا ترك الاستقبال والاستبلال والاستنجاء وشروطه الآتية وقدم هذا الفصل على الوضوء لانه يسبق تقدمه عليه فى حق السبل وأخره عنه فى الروضة إشارة إلى جواز تأخره عنه فى حق من ذكر مر **(قوله)** سن لقاضى الحاجة أى مخرجها وقوله من الخارج بيان للحاجة وقوله من قبل أى دبر متعلق بالخارج **(قوله)**

من اعتاده فان لم يتذكر ما قبلها فان اعتاد التجديد لزمه الوضوء لتعارض الاحتمالين بلا مرجح ولا سبيل إلى الصلاة مع التردد المحض فى الطهر والا أخذ بالطهر ثم ما ذكر من التفصيل بين التذكر وعدمه هو ما صححه الراضى والنوى فى الأصل والتحقيق لكنه صح فى المجموع والتنقيح لزم الوضوء بكل حال وقال فى الروضة انه الصحيح عند جماعة من محقق أصحابنا **(فصل فى آداب الخلاه وفى الاستنجاء)** **(سن لقاضى الحاجة)** من الخارج من قبل أودبر

أى لم يدق قضاها (أن يقدم يساره لمكان قضاها ويمنه لافساره) عنه لمناسبة اليسار للستفند واليمين لغيره والتصرح بالسبب من تعبيره بقوله يقدم داخل الخلاه يساره والخارج يمنه (د) أن (ينحى) عنه زبدي وتعبيرى بماد كرام عن (٥٢)

(مناقبه معظم)

أى لم يدق قضاها) مر يدقضا الحاجة هنامن دخل عملها ولو الحاجة أخرى كما اقتضاء كلام النووي وإن نزع فيه قاله شيخنا في شرح العباب شوبرى وهذا التأويل أى قول الشارح أى لم يدق قضاها بالنظر لبعض الآداب الآتية كتقديم اليسار فان بعضه بايل غالبها لايسن إلا أن قضى حاجته بالفعل كأن يستند يساره إلى آخر الباب ما عدا البدع الناس والقول الآتى فلأولى التفت على ظاهره ليكون علما للمريد والقاضى بالفعل لكان أولى ويكون لفظ قاضى مستعملا في حقيقته وبجازه ويمكن أن يرتكب في كلامه الاستخدام فقوله وبستند نحووه مأخوذ خاص بالقاضى بالفعل ضميره يرجع للقاضى بالفعل فيكون ذكر القاضى بمعنى المريد وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو القاضى بالفعل تدبر (قوله) يساره أى أوامره مقامها شوبرى (قوله) لمكان قضاها) ولوى محراء وجهه أنه بقصد قضاها صار مستقنرا وأما كونه يصير معدا فلا يصير الإبرادة العود اليه وأما كونه يعبر بأولى الشياطين فلا بد من قضاها فيه بالفعل ما لم يكن معنياً لذلك فانه بمجرد نهيته لقضاها تسكنه الجن ويدل ذلك ما ذكره في المكروهات من أن الصلاة في الحمام الجديده لا تتركه لانه لا يصير مأوى لهم إلا باستعماله بخلاف الخش فانه يصير مأوى لهم بمجرد نهيته يبرأوى (قوله) لمناسبة اليسار للستفند) روى الترمذى عن أبى هريرة أن من بدأ برجله اليمنى قبل اليسرى إذا دخل الخلاه ابتلى بالفقر حل (قوله) واليمين لغيره) بأن كان شريفاً ولا شرف فيه ولا استفدار لكن قول المجموع ما كان من باب التكرم يبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن لا شرف فيه ولا استفدار يبدأ فيه باليسار وبه قال شيخنا خلافاً لابن حجر حل قال مر في شرحه وكخلاه فيها تقدم الحمام والمستحم والسوق ومكان المعصية ومنه الصائفة ولو خرج من مستفند مستقنرا ومن مسجد لمسجد فاعبره بمبادئه في الأوجه ولا نظرى تقاروت بقاع المسجد شرفاً اه (قوله) وتعبيرى بماد كرام) أى أن قول المصنف لكان قضاها شامل لما إذا كان خلافاً وغير خلاه لان المراد بالخلل المعدل لك وإن كانت عبارة الأصل عامة من جهة أخرى لأنها شاملة لما إذا دخل الخلاه لا لقضا الحاجة في كل عموم اللهم إلا أن يقال الشارح لم ينظر لهذا العموم لأن الآداب الآتية انما تخص قاضى الحاجة فالكلام فيه تأمل شوبرى وكلام الاصل يروى الوجوب (قوله) وأن ينحى (الح) الماصح أنه <sup>عليه السلام</sup> كان إذا دخل الخلاه وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال في المهمات وفي حفظها كانت تقرأ من أسفل ليكون الله تعالى فوق الجميع وإذا ختم به كان على الاستواء كفى خواتم الاكابر يبرأوى ويجب على من في يساره خاتم عليه اسم معظم نزع عند الاستدعاء وشمل ذلك ما لو حل معه مصحفان في فكر لا يقال انه حرام لانه يلزم معه غالباً له مع الحديث لا تناول تقدم حكم ذلك وليس الكلام فيه مر فيكون سرامان جهة حمل مع الحديث (قوله) معظم) أى شخص أو مشترك قصد بالمعظم كحمود فاستقرت على أنه المراد به فان لم يقصد بالمعظم لمن التنبية قال شوبرى وليس المراد مطلق المعظم بل ما يقتضى العصمة والواجب العبرة بقصد كاتبه لنفسه أو لغيره متبرعاً والا فالتكسب له مر قال سم ويدخل فيه أى للعظم ما علم عدم تبديله من نحو التوراة والانبيل وهو ما عشته شيخنا ابن حجر في شرح الارشاد فقال دون التوراة والانبيل الاما علم تبديله منها فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخاً اه وهو ظاهر لا يبنى خلافاً ع (قوله)

(قوله) فلا يصير الإبرادة العود اليه) أى ما لم يكن معنياً لذلك والا كفى قصد الفعل فيه منه أو من يريد ذلك من أتباعه مثلاً اه ع (قوله) ومكان المعصية (الح) أى حيث عدل أن فيها حال دخوله معصية كبرياءه يكن له حاجة في الدخول فحل حرمة دخول مكان المعصية حيث لم يتجسس له بأن يؤتفق قضاء ما ياتى بفقد تأثره لا وقع عرفاً على دخول عملها اه حج يتصرف (قوله) وإن كانت عبارة (الاص) مقتضى ما شربه الشوبرى مر يدقضا تاتى هذا العموم في عبارة شيخ الاسلام أيضاً (قوله) معظم) أى يخص ومنه الجلالة وإن كانت في الرسم تصد بها التخيير وقد يقال قد يقصد بها أيضاً ويبنى أن يكون الرحمن كخلاها اه سم على حج (قوله) أيضاً معظم) ولوش اسم معظم على خاتم لائين قصد أحدهما المعظم والآخر غيره فالأقرب انه ان استعمل أحدهما عمل بقصد أو غيرهما لا يبنى على البياض عن أحدهما إلا به كره لتقليد معظم (قوله) فإن لم يقصد به المعظم (الح) وهل يكره صاحب الاسم المعظم الدخول به لا يبعد ولا احتياجه للدخول يكره له وإن كانت عظمت الاسم انما هي لعظمة مسماه اه سم على حج

من  
صاحب الاسم المعظم الدخول به لا يبعد ولا احتياجه للدخول يكره له وإن كانت عظمت الاسم انما هي لعظمة مسماه اه سم على حج

من قرآن) سواء كان مكتوباً بالخط العربي أو بغيره كالمندى لان ذوات الحروف ليست قرآناً وما  
هي دالة عليه من ثم عرفوا القرآن بأنه اللفظ المنزل على محمد لا يحجز الخ والحرروف نقوش وضعت ليلتفتل  
منها الى الالفاظ ومن الالفاظ الى المعاني عرش (قوله كاسم نبي) أى اولئك وفي شرح الارشاد  
لشبخنا حج وأنه أى ظاهر كلامهم أنه لافرق بين عوام الملائكة وخواصهم به صرح الاستوى  
حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بهم عوام المؤمنين أى صلحاؤهم لانهم أفضل منهم محل نظرو قد  
يفرق بان أولئك معصومون وقد يوجد في المقضول مزية لا توجد في الفاضل سم عرش وقال حل  
والبراموى يلحق بهم عوام المؤمنين (قوله وحله) أى ما عليه معظم (قوله لاحرام) صرح به للرد  
على من قال بالتحريم والافعدم الحرمة معامون قوله سن وان لم يعلم منه خصوص الكراهة لاحتماله  
خلاف الاولى عرش بل هو التبادر منه فلذا انص على الكراهة (قوله أعم وأولى) لشموله لغير  
ذكر الله كائني واسناد الحل الى ذكر الله لا يصح الابتجوز حل أى دال ذكر الله والدال هو  
النقوش (قوله ولو قائما) ضيف وللمتقدمين اذا كان قائما أن يعتمد على رجله معا عرش  
(قوله أصابعها) أى اليمنى وقوله لان ذلك أى ما ذكر من اعتدال اليسار مع نصب اليمنى فالحالة موزعة  
على الترتيب وقيل ان قوله لان ذلك علة لقوله ناصيا يمناه وقوله ولانه المناسب علة لقوله ويعتمد يساره  
(قوله وبعضهم أخذ الخ) مراده المحلى وهو المعتقد عرش وظاهر صنيع الشارح أن هذا الخلاف في  
البول والغائط وليس كذلك بل ذلك البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائما فرج بينهما  
فيتمتعها وهما وأما حكم الغائط فان خلافه التنجيس اعتمد هماما والاعتماد اليسار فقط عرش  
على مر وقوله وأما الغائط الخ بجميع نوع كلام المحلى وغيره كقوله زى لكن حيث كان كلامه خاصا  
بالبول لا يتأتى هذا الجمع (قوله وأن لا يستقبل القبلة) أى عينا مر وقيل جهتها (قوله ولا يستبرها)  
لا يخفى أن المراد بالاستبرها كشف دبره الى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهره الى الكفنا  
لدبره حال خروج الخارج وأنه اذا استقبل أو استدبر واستقر من جهتها لا يجب الاستئثار أيضا  
عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوف الى تلك الجهة حال الخروج لان كشف الفرج  
الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا لما يتوجه كثير من الطلبة لعدم  
معرفة معنى استقبالها واستدبارها فلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئثار من جهة  
القبلة ان استقبالها أو استدبرها فقطن لذلك شوبرى وم عرش على مر وقول المحشى كشف  
دبره الى جهتها الخ أى وان كان جالساً على الهيئة المعروفة من غير احتناء كقوله شبخنا العزى وغيره  
خلافاً لى زى القائل ان الاستدبار بعين الخارج فلا يكون استدبراً الا اذا انحنى حال قضاء الحاجة  
على كلامه (قوله يسائر) ولوم من زاج وهل يحصل سترها بيده أو لا يتبعه الاول فيلحشر شوبرى  
وهذا على كلام ابن حجر القائل بأنه لا يشترط أن يكون للستر عرض أو أعلى كلام مر المشتد ذلك  
فلا يحصل السترها (قوله أى مع نفع) قالوا بمعنى مع (قوله ثلث ذراع) أى وهو جالس أى  
ولو كان في سقم أو يمكن تسقيفه وعلاه الاحباب بأن ذلك يستمر سرته الى موضع قدميه وأخذه  
والشبخنا أنه لو قضى حاجته قائماً على خلاف العادة لا بد أن يستمر عورته الى موضع قدميه صيانة  
للقبلة وان كانت العورة تنتهى للركبة قيل ومقتضاه أنه لو بال على مرتفع وجب الستر الى الارض  
صيانة للقبلة ورد بان القبلة أتمانص عن الخارج مع العورة أو ما هو حريم لها وهو من الركبة الى أسفل  
القدمين خاصة دون ما عدا ذلك وهذا يقتضى أنه لو أفرط طوله بأن كان السائر المذكور لا يستعورته  
الى قدميه لو كان جالساً لا بد من الزيادة عليه وأما لو كان قصيراً جداً بحيث يسترايان سرته وركبته بدون

من قرآن أو غيره كلام  
ني تعظيماً له وحله مكرره  
لاحرام قاله في الروضة  
وتعبري بذلك أعز وأولى  
من قوله لا يعمل ذكر الله  
(د) أن (يعتمد) في قضاء  
الحاجة ولو قائماً (يساره)  
ناصيا يمناه بأن يضع  
أصابعها على الارض ويرفع  
بها لان ذلك أسهل  
لخروج الخارج ولانه  
المناسبها وقول الاصل  
ويعتمد جالساً يساره جرى  
على الغالب وبصهم أخذ  
بمقتضاه فقال ويعتمدا  
قائماً وما قلناه أوجه (د)  
أن لا يستقبل القبلة ولا  
يستبرها في غير المعتدلة  
(يسائر) أى مع مرتفع  
ثلاث ذراع بينهما وبينه ثلاثة  
(قوله) وهل يحصل سترها  
بيده أى لو نصها فكانت  
ثلاث ذراع فأكثر (قوله)  
القائل بأنه لا يشترط  
ظاهرة انه لا يشترط عرض  
أصلاً فيمكن تحويط  
والعرض القى قال به مر  
بحيث يستبر الستر وما  
حواله (قوله رجه الله) ثلث  
ذراع بينهما الخ ولو كان  
الجدار ثلث ذراع بينهما وبينه  
ثلاثة أدفع أقل اكتفى  
به اه شبخنا قوبسى

الاستدلال المذكور فالظاهر أنه لا بد منه ولا يكتفى بدونه حرر قال شيخنا ولا بد أن يكون الاستعراض  
بترجيح ما وجبه وفي كلام حج وإن لم يكن له عرض لان قصد تعظيم القبلة لا الاستر قال لا يقال  
تفصيلها إنما يحصل بحجب عورته عنها لان ما منع ذلك محل الاستنجاء والجماع إليها هل  
**(قوله فاعل)** حالم فاعل قول محذوف تقديره فذهب أي العدد نزلنا عن الثلاثة عرش **(قوله)**  
بذراع الأدي أي المعتدل حل **(قوله ولو بارخاء)** أي ولو كان الستر بارخاء ذيله **(قوله)** في  
تذنيه بالالمجمة اسم كتاب صفيجده للفتوح الكبير كالدقائق للنهاس براموي **(قوله)** واختار  
في المجموع معتد **(قوله)** وعمران يعني أن يجب على الولي منع الصبي والمجون من الاستقبال  
والاستدبار بلا ستر سم وانظر الاستقبال الثاني للبول من أحد الطرفين هل يحرم أولاً والظاهر الأول  
لأنه فنية الاحتياط كافي بحرم الحر رشوي **(قوله)** وأقول والأقرب الثاني أخذ من قولهم بين الفرج  
وما ذكر لم يتحقق كونه فرجا والأصل عدم التحريم ويفرق بين هذا وتحريم الحرير بأن ذلك تحقق  
كونه حريراً وشك في بانه على القطن مثلاً وعده ما نقلنا بالتحريم احتياطاً لأن الأصل في استعمال  
الحرير الحرمة على الرجل ولنا الجواز هنا لان لم يتحقق عين الفرج عرش **(قوله)** قال **(قوله)**  
إذا أتيت الخ الحديث الأول دليل لقوله وعمران بدونه والثاني دليل لما قبله والثالث دليل لقول  
الشارح بعد ما إذا كان في المدايح وقدمه عليه لاجل الجمع الذي ذكره وقال بعضهم أنه دليل لجواز  
الاستقبال في غير الموضع السار بناء على ما قاله الطنيجي أن مقتضاه وهي إيماناً كان تأخير معدتين لقضاء  
الحاجة كان ينقلها محبة أراد لك الذي قرر شيخنا وغيره ما كانا معدتين لقضاء الحاجة فيلحز  
**(قوله)** إذا أتيت الغائط أي المكان للمياه لذلك المراد به غير العلان العلان حمة فيله ولا كراهة  
أخرج الفقه المخصوصة اه عرش وتوله الماء لذلك المراد به غير العلان العلان حمة فيله ولا كراهة  
والخلاف الأول والأول أن يراد بالقطر المكان المنخفض **(قوله)** فلا تستقبلوا القبلة ولا تستبروها  
فنية قولهم يجب على ولي الصبي الميزانية عن المحرمات أنه يجب منه من الاستقبال والاستدبار حيث  
استماع على المكلف بل ينبغي وجوب ذلك على غيالي أيضاً لان إزالة المنكر عنه القدرة واجبة وإن لم  
يأت الفاعل سم على أي شجاع **(قوله)** ببول ولا غائط أي ولا غيرها كالدم وسواء كان ذلك  
بأصلي أو بالتب إذا كان الانسداد خلقياً وهما أي البول والغائط واجبان لكل من الاستقبال  
والاستدبار كما قاله عرش على مر وقال قل على الجلال هما على الف والشر المراتب أي  
لا تستقبلوا ببول ولا تستبروها بباطل لان الاستقبال جعل الشئ قبالة الوجه والاستدبار جعل الشئ  
جهته فلو استقبل ونقطة أو استبرو بالم تحرم وكذا الاستقبال ولو ذكره بينا أو يسار اه  
وتوله لم يحرم معتد وقول الزاوي تعلقاً بحرية الحرمه فيه نظر وأجاب الشيخ عبد الله بن صورة ماقاله  
عجبة بأن استبرو البول وثب ذكره لجهة القبلة واستقبال في الغائط وأجبت لجهة ظهره وأستاق نصار  
مستقبلاً بالغائط وتيل أن الزاوي يرجع عن ذلك حاف وأما المس والقمم فيكره استقبالهما  
دون استدبارهما محل الكراهة حيث لا سائر كالقبلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر اه حج عرش  
**(قوله)** ولكن شرفوا أو غروا فان قلت إن شرفوا يستقبلوا وإن غروا يستدبروا زى ولو دعت  
رجوع عن عين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار أي جاز للممكن من سد ما كان نقاضاً بأن أمكننا  
دجبال استدبار لان الاستقبال أشخس مرسع مرسع **(قوله)** في بيت حفصة أي في محل الملع ذلك  
حج وقال مر في غير الموضع السار ونوعه الحامي وكلام الشارح الآتي يدل عليه تأمل **(قوله)**

أدبر فاعل بذراع الأدي  
ولو بارخاء ذيله ويكرهان  
حينئذ كسزمه الرافعي  
في تذييله تبعاً للقول  
واختار في المجموع أنها  
خلاف الأولى لا مكرهان  
(وعمران بدونه) أي  
السار (في غير معدة)  
لذلك قال **(قوله)** إذا أتيت  
الغائط فلا تستقبلوا القبلة  
ولا تستبروها ببول  
ولا غائط ولكن شرفوا  
أو غروا رواه الشيخان  
وروي أيضاً أنه **(قوله)**  
حاجته في بيت حفصة  
مستقبل الشام مستدبر  
الكعبة روي ابن ماجه  
وغیره بإسناد حسن أنه  
**(قوله)** ذكر عنده أن  
ناساً يكرهون استقبال  
القبلة بفروجهم

**(قوله)** ومنه السحاب الخ  
فنيته أنه لا يبرهنها قرب  
السار وقد يفسر بين  
السحاب وغيره وأصله  
الأقرب اه سم على  
حج

فقال أو قد فعلوها حولاً

بمعنى إلى القبلة جمع  
أثنتاً أخذ من كلام الشافعي  
رضي الله عنه بين هذه  
الأخبار يحمل وأهل القيد  
للتحریم على ما يستتر فيه  
بما ذكرناه لبعده لا يشق  
فيه اجتناب الاستقبال  
والاستدبار بخلاف ما استتر  
فيه بذلك فقد ثبت فيه  
اجتناب ما ذكر فيجوز  
فعله كما فعله النبي ﷺ  
لبیان الجواز وإن كان  
الأول لتأخره أما إذا كان  
في المبدأ لذلك فلا حرج فيه  
ولا كرامة ولا خلاف الأولى  
قاله في المجموع وتقييدى  
بالمسار في الشق الأول  
وبعد من الثاني مع التقييد  
فيما ينسب المبدأ من  
زاد في (و) أن (بعد)  
عن الناس في الصحراء  
وتحوها إلى حيث لا يسمع  
للخارج منه صوت ولا يسم  
له ربح (و) أن (يستتر)  
في ذلك عن أعينهم بمرتفع  
ثنى ذراع فأكثر بينه  
وبينه ثلاثة أذرع فأقل ولو  
بارخاً فلهذا كان بصحراء  
أو بناء لا يمكن تقييده فإن  
كان بناء مسقف أو يمكن  
تقييده حصل السر بذلك  
ذكره في المجموع وفيه  
أن هذا الأدب متفق على  
استحبابه وقاهر أن محله  
(قوله) فالحاصل أن لها ثلاثة

أو قد فعلوها) أي الكرامة سم وحسن قد فعلوها بمعنى اعتقدوها عيش وقال شيخنا حنف أنه  
معطوف على مقدسرى اعتقدوها وفعلوها أي فعلوا واعتقدوها وهو الاجتناب (قوله) حولاً بمعنى  
أي اجعلوا مقعدى وكانت لبتين يقضى عليهما الحاجة إلى القبلة فالباء في بمعندى زائدة تقرر ريشينا  
(قوله) بجمع الخ هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الأخبار الثلاثة أعني قوله إذا نيت الخ وقوله  
وروي الخ وقوله وروي ابن ماجه الخ ووجه التعارض أن الأول يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار  
مطلقاً أي مع السائر وبدونه والأخيرين يدلان على جوازهما لدلالة الأول منهما على جواز الاستدبار  
والثاني على جواز الاستقبال ووجه الجمع أن الأول من الثلاثة يدل على حرمة الاستقبال والاستدبار  
بدون السائر والأخيرين يدلان على الجواز مع السائر وهذا مراد الشارح في الجمل الدافع للتعارض  
لأن قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للأخيرين وإن كان الثالث في المعدل أن الشارح لم ينظر للمعد  
وغيره شيخنا (قوله) على ما أفضأ لم يستتر الخ وقوله لأنه أي الفضاء (قوله) بخلاف ما استتر فيه  
أي مكان استتر فيه وقوله فقد ثبت الخ بأن يكون في بناء ضيق فأدفع كلام الشورى لأنه فهم أن ما واقعة  
على الفضاء والفضاء لا يشق فيه اجتناب ما ذكر (قوله) كانه الله التي ﷻ أي في بيت حفصة  
(قوله) أما إذا كان في المعدل مفهوم قول المتن في غير معد فالحاصل أن لها ثلاثة أحوال قال سم  
ولا يمدن بصير معداً بقضاء الحاجة فيه أي وإن لم يكن في بنية عيش أي مع قصد العود إليه بذلك  
اه (قوله) في الشق الأول هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله في الثاني هو قوله وبحرمان بدونه  
شورى (قوله) وأن يبعد بضم العين في الماضي والمضارع ضد القرب كافي المختار وضم الياء وكسر  
العين من أبعد عن المثل بمعنى تباعد كافي المصباح وأما الذي بمعنى المهلاك فهو بكسر العين في الماضي  
وتنحى في المضارع قال تعالى ألا بعدا لمن كابدت عبود وقال الشاعر \* لا يبعدن قومي الذين الخ  
(قوله) ونحوها) كالياء وقوله إلى حيث أي إلى المكان لا يسمع الخ ويسن أن يغيب شخصه حيث أمكن  
كأنى مر (قوله) في ذلك أي المكان الذي تقضى فيه الحاجة حل (قوله) عن أعينهم أي عن أعين  
من يحتمل ضرره ممن يحرم نظره لمعورته ولا يفض بصره بالفعل عنها فيثبت دفع ما يقال ما فائدة السر  
عن أعينهم مع البعد عنهم إلى الحد المذكور حل (قوله) بمرتفع ثلث ذراع ظاهره وإن حصل  
ستر العورة بدون ذلك لضعف بدن قاضى الحاجة وقد يوجه بأن مادون ذلك لا بد ستره ستر عا وفيه  
نظر والذي ينبغي اعتباره ما يحصل به ستر العورة زائد أو نقص وما ذكره جزوا فيه على الغالب حل  
والذي يؤخذ من مر أنه كسائر القبلة في التفصيل بين الجالس والقائم وفي العرض (قوله) أو يمكن  
تقييده أي عادة وقوله حصل السر بذلك أي البناء وبعبارة مر كفاه السر بنحو جدار وإن تباعد  
عنه أكثر من ثلاثة أذرع اه قال حل أي ولا حاجة للترتفع بخلاف ما تقدم في استقبال القبلة أنه  
لا بد من المرتفع ولو في البناء المذكور وكتب أيضاً لأنه لا يمكن النظر إليه إلا بالتطلع فيحصل السر  
بذلك وإن بعد من الجدار أكثر من المسافة المذكورة وإنما لم يكف هذا في السر عن القبلة كما تقدم لأن  
التصديق عليها كالمس ولا يحصل مع ذلك وهما عدم رؤية عورته لمن يحتمل ضرره ممن يحرم نظرها  
عليه وهو حاصل مع ما ذكر من ثم لا يكتفى هنا الزمجا والماء الصافي بخلاف سائر القبلة كما قاله مر اه  
(قوله) إذا لم يكن ثم لا يفيض بصره في العبارة في نفي فهو في معنى الإتيان ولم يقل إذا كان هناك  
من يفيض بالآيات مع أنه أوضح وأخصر لأن عبارة التي تشمل ما إذا لم يكن ثم أحدلان السالبة تصدق  
بنفي الموضوع قال سم وفيه إشارة إلى أنه إذا ثبت بأن هناك من يفيض بصره لا يحرم الكشف وهو

أحوال في المعدل مطا في غير المعدل بتر فيه بدونه وسكها واضح اه

إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره

قريب تأمل ع ش **(قوله)** إذا لم يكن ثم من أي شخص لا يفيض وبين من يقوله عن يحرم الخ  
 ومن الأجانب **(قوله)** والواجب أي بأن كان شخص لا يفيض عن يحرم نظره إليه فيجب حينئذ  
 وأما الاستحباب فإن لا يكون هناك أحد أصلاً أو كان لكنه يفيض بصره أولاً يفيض لكن لا يحرم  
 نظره إليه وهو جليلة وقد أضاف أنه لا حرمة عليه عند الغض بالفعل وهو كذلك ولا ينافيه قول من  
 وجوب الغض عليهم لا ينفى الحرمة عنه اه لأنه غير الغض بالفعل **(قوله)** والا أي بأن كان هناك  
 من لا يفيض بصره **(قوله)** وعليه أي على وجوب الاستئذان وقال بعضهم قوله وعليه أي على هذا التقيد  
 فقوله يجوز كشف العورة الخ أي إذا لم يكن ثم من لا يفيض بصره الخ وقوله أما يحضرة الناس الخ أي  
 إذا كان ثم من يحرم نظرهم ولا يفيضون فالجواب في التقييد وقوله في الخلوة بدل محاقبه والمراد بها البناء  
 المسقف والذي يمكن تقييده الأولي أن يقال المراد بها ما ليس بحضرة الناس وهو محرم بدليل مقابلة  
 بقوله أما يحضرة الناس الخ **(قوله)** أما يحضرة الناس أي الذين لا يفيضون أبصارهم عن نظره عوته عن  
 يحرم عليه نظرها زى وهذا محل الجدل قال الرمي وجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة خلافاً لمن نوعه  
 اه أي لأنهم قد لا يمتثلون وأما يمنع الحرمة الغض بالفعل **(قوله)** حال قضاء حاجته ليس بقيد للمعتقد  
 الكراهة حال قضاء حاجته وقوله وبعد لأن الآداب للحل وإن كان قضية كلام الشيخين مامشي عليه  
 الشارح يرى **(قوله)** فالكلام عنده مكرهه ولو بالقرآن لا لا بد من حيث قال يحرمه حل  
**(قوله)** فلا عطل هو بفتح الطاء في الماضي وبكره أوصافها في المضارع من باب ضرب وباب نصر  
 شوري **(قوله)** جدلته بقله وثاب عليه وليس لذا ذكر ثاب عليه من غير لفظ الألف ع ش  
 على حر **(قوله)** ولا يحرك لسانه أي يحرك بكاسمعه نفسه **(قوله)** وقد روى ابن حبان لم يقل  
 حديث ابن حبان كما هو عادة لأن هذا الحديث فيه دلالة على بعض المدعى لأن المدعى كراهة التحديث  
 على البول والقائط فلو قال حديث الخ لا تعرض عليه بانه ليس فيه دلالة على جميع المدعى بخلاف  
 ما نقله حل **(قوله)** في ماء راكد أي ملوك له أو مباح بخلاف المملوك للبرأ والمسبل فيحرم قطعاً  
 لكن في كلام الأستاذ الشيخ أي في الحسن البكري أنه إذا كان مستبجراً لا يحرم حينئذ اه حل  
 وعبرة ع ش في ماء راكد أي بكرة مطلقاً لم يستبجركه بالليل دون النهار وقرره الشنبري  
 اه وأخذه أنه بكرة البول في الماء ليلاً مطلقاً وكذا تنهاها إلا في الماء كدليله بجره الجارى الكثير  
 اه **(قوله)** في القليل منه دون الكثير وفي الكفاية بكرة بالليل لأن الماء بالليل ملوكاً لا يحرم قطعاً  
 الروض ولو أنفس مستبجراً في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة في البول فيه لمخا فيه هاتماً فتمنحه  
 بالجاسة خلافاً لبعضهم شرح حر ع ش **(قوله)** أن يحرم البول ضيف **(قوله)** مطلقاً أي—وله  
 كان جارياً أو راكداً وقوله أن فيه اتفاق عليه وعلى غيره عمله في المباح والمملوك له فان كان ملوكاً لغيره  
 أو موقوفة أو مملوكة في الحرمة مطلقاً لا يجوز له التصرف في ذلك غيره بغير إذنه ولا في الموقوف  
 والمسبل بغير الإحاطة المأذون فيها من جهة الواقف والمسبل حتى ينفى في البرك الموقوفة والمسبلة أن يحرم  
 وضعيده مثلاً إذا كان عليها عين النجاسة لنفسها أو لغيرها إذا كان يتقذر الناس من مثله لا كان  
 نظمه رهاً عنها ع ش **(قوله)** التلب بالسكون كأي مختار الصحاح وفي الخطيب على الفاية  
 اه يضم للثقة وسكون القاف والقياس في المختار اه ع ش **(قوله)** والمضى في النهي الخ قال شيخنا  
 يظهر تحريمه فيها إذا غلب على ظنه أن به حيواناً غير مأثوم به أو بهلاك حل **(قوله)** وبه رج

قول النوري في شرح مسلم  
 يجوز كشف العورة في  
 محل الخلوة في الخلوة كحالة  
 الاغتسال والبول وما عدا ذلك  
 الزوجة أما يحضرة الناس  
 فيحرم كشفها (و) أن  
 (يكس) حال قضاء حاجته  
 عن ذكر وغيره فالكلام  
 عنده مكرهه ولا ضرورة  
 كاذباً أعمى فلا عطل  
 جدلته تعالى بقله ولا يحرك  
 لسانه وقد روى ابن حبان  
 وغيره خبر النبي عن  
 التحدث على القائط  
 (ر) أن (لا يفيض) حاجته  
 (في ماء راكد) للنهي عن  
 البول فيه في خبر مسلم ورواه  
 القائط بل أولى والنهي في  
 ذلك للكراهة وإن كان  
 الماء قليلاً لا يمكن منه  
 بالكثرة أثناء الجارى في  
 المجموع من جملة الكراهة  
 في القليل منه دون الكثير  
 ثم قال وينبغي أن يحرم  
 البول في القليل مطلقاً لأن  
 فيه اتفاقاً عليه وعلى غيره  
 وأما الكثرة فأولى اجتنبه  
 (و) لأن (حجر) النبي  
 عن البول فيه في خبر أبي  
 داود وغيره وهو بضم الجيم  
 واسكان الحاء التلب وأخفى  
 به السرب بفتح السين  
 والراء وهو الشئ والمضى  
 في النهي ما قيل من الجن  
 تسكن ذلك فقد تؤذي من يبول فيه وكما يبول القائط (ومع رج)

أولاً (مسبل) مثل السبل الموقوف كان ملكه ماء كثيراً بركة مثلاً موقوفه على من يقتضيه بالانقلع والمسبل بخلافه تدبر اه ع ش

(قوله) بخلاف المملوك للبرأ

أي

لثلايصيه رشاش الخارج  
(ومتحدث) للناس  
(طريق) تخبرهم انقوا  
العائين قالوا وما العائنان  
قال الذي يتخلى في طريق  
الناس أو في ظلمس تسبوا  
بذلك في لمن الناس هما  
كبر إعادة فسب البها  
بصفة المبالغة والمعنى احنوا  
سب اللعن المذكور  
وألحق بظن الناس في  
الصيف مواضع اجتماعهم  
في الشمس في الشتاء  
وشملها لفظ متحدث  
بفتح الدال أي مكان  
التحدث قال في المجموع  
وغيره وظاهر كلامهم أن  
التغوط في الطريق مكروه  
وبقي تحريمه لما فيه من  
اذا المسكين ونقل في  
الروضة كاصلاحها في الشهادات  
عن صاحب العدة أنه حرام  
وأقره وكالطريق فيها قاله  
للمتحدث (وتحت ما) أي  
شجر (بجر) مبانة للثمرة  
الواضحة عن التلوين  
فتعاطا الانفس ولا فرق  
بين وقت الثمرة وغيره  
(وأن) لا يستنحي بماء  
في مكانه بقيد زنده بقول  
(أن لم بعد) لذلك بل ينتقل  
عنه لثلا يصيه رشاش  
ينجسه بخلاف المعدل ذلك  
والمستنحي بالخبر (وأن  
(يستبرئ من بوله) عنه  
انقطاعه بنقصه وتذكر

أي محل هبوبها أي وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع من خلاف الخج في قوله أي جهة هبوبها  
الغالب في ذلك الزمان وإن لم تكن هابة بالقل (**قوله** لثلايصيه رشاش الخارج) أي بولاً وغائطاً طريقاً  
وهذا أول من اقتصر الجلال الخج على الأول شوري (**قوله** ومتحدث) أي الحديث المباح  
أما الحرم فلا يكره وكذا الحديث المكروه بل يندب في الحرام حل والمراد المتحدث المالك  
أو المباح أما إذا كان ملك الصغير فيحرم حيث علم أنه لم يرض بذلك أول ما ذكره (**قوله** انقوا العائنين)  
للمناس لقوله انقوا أن يعمل على الفعلين فيكون قوله الذي يتخلى على حذف مضافاً أي على الذي  
ويجوز أن يعمل على الشخصين بقدر انقوا فضل العائنين وهو ظاهر قوله تسبوا الخ فالحذف في الذي  
يتخلى وهو ما يقتضيه سب المعنى وقال العلامة المناوي أن لمانا المأخوذ من لاعن اسم فاعل بمعنى ملعون  
كقولهم سركنا بمعنى مكتوم يرادى (**قوله** الذي يتخلى) أي بولاً وغائطاً وانما عدل عن الاخبار  
بالشيء إلى المفرد اشاراً إلى انهما خستما كالشيء الواحد حذف أو أن الذي قد يطلق على الشئ والجمع  
كقوله تعالى وخضعت لآلدي غاضوا اه مرصوحاً ويقال أو بمعنى الواو كانه قبل الذي يتخلى في طريق  
الناس والذي يتخلى في ظلمهم (**قوله** فسب البها) هذا يقتضي أن التجوز في الاسناد فيكون مجازاً  
عقايمن استناد الوصف الذي حذفه أن يستند للفاعل في نفس الامر إلى المفعول لأن هذين الشخصين  
في نفس الامر معلومان والعلاقة تسبها في لمن الناس لهما وفيه مجاز مرسل أيضاً من اطلاق السبب  
الذي هو اللعن على السبب الذي هو التخلي (**قوله** والمعنى احنوا سب اللعن) فقد أطلق في الحديث  
للسبب وهو اللعن وأراد بسببه وهو التخلي والظاهر أن مراده تقدير مضافين أي احنوا سبب لمن  
العائنين (**قوله** مواضع اجتماعهم) أي لنحو حديث مباح أما الحرم فلا يكره بل لو قبل بسببه تنغير العلم  
لم يبعد وتجب أن لم عليه دفع مصيبة يرادى (**قوله** أن التجوز في الطريق مكروه) محله إذا لم تكن  
الطريق مسجلة للزور أو موقوفة أو معلومة للتبرأ ما إذا كانت كذلك فيحرم اه خضر عن الشوري  
بما مش منهجه وإذا قضى حاجته في الطريق وتلف به شيء لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف بالقضات  
حيث يضمن واضعها بان الغالب في الحاجة أن تكون عن ضرورة وألحق غير الغالب بالغالب كما يؤخذ  
من ع ش حتى لو غطاه بقراب ونحوه لم يضمن لأنه لم يحدث في التلف شيئاً كافياً ع ش على من  
(**قوله** وبقي تحريمه) ضعيف والمنة المذكورة غير محققة (**قوله** وتحت ما بخر) المراد تحت ما يصل  
إليه الفرس الساقط غالباً وبالتمر ما يقصده الانتفاع أكلا كالنفاخ أو شرباً كاليسمين أو تدلوايا كورق  
الورد أو دبغا كالفرط أو استعمالاً كالسدر أو غير ذلك مما تعافى الانتفاع به بعد تلوينه  
يرادى وينبغي أن محل الكراهة كقوله هم إذا كانت الثمرة له والارض أو كانا مبنيين وأما إذا كانت  
الثمره لهدون الارض فان جازله قضاء الحاجة فيها بأن كان المالك يرضى بذلك فالكره من جهة الثمرة  
وأن لم يجز جازات الحرمة أيضاً وان كانت الارض لهدون الثمرة فالكرهة للقرعة ان رضى به صاحبها  
والأظفره أيضاً (**قوله** ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يجر لكنه  
لم يبلغ أن الانمار إعادة كالودي الصغير وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يغلب فيه ظلمه حصوله قبل وجود  
الثمره ويكره الكراهة في الفاظ أشد من الكراهة في غيره مثلاً لبعضهم رى ع ش (**قوله** بخلاف  
المعدن ذلك) نعم لو كان في الصلوه أو ممكوس كره كمع الرج (**قوله** من بوله) قال شيخنا الرمي وكذا  
من الفاظ دل على الخلق (**قوله** وتذكر) بالثلاثة فوق كما ضبطها شارح التحري في اللغة وهو الجذب  
بخلاف الثلاثة فانه ضد النظم شوري وبابه نصر وفي الحديث فليتر ذكره ثلاث ترات يعني بعد البول

وغير ذلك وانما يجب لان الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقال القاضي بوجوبه وهو قوي دليل (د) أن (يقول عند الله) أي أحصن من الشيطان (الله) أي بالله (أني أعوذ) أي أعصم (٥٨)

(بسم) (رسوله) مكان فداء حاجته (بسم الحب والحيث) (د) عند (انصرافه) عنه (غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) أي منه للاتباع روافي الأول ابن السكن وغيره وفي الثاني الفائي والحب بضم الحاء، والباء جمع حيث والحيث جمع خيفة والمراد ذكران الشياطين وانهم بسبب سؤاله للفرقة عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أروقه من تقصيره في شكرهم الله تعالى التي أنعمها عليه فألعمه ثم حمله ثم سهل خروجه وبقي آداب المذكورة في الطولان (٣) (دوجب استنجا) (٣) درس

اه عتار (قوله) وغير ذلك) منه الشئ قل (قوله) وقال القاضي بوجوبه) مذكوره القاضي من وجوبه محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شئ منهن لم يستبرأه حر شوري (قوله) عند وصوله أي قبل وصوله ما يناسب اليه ولومن أول دهل بطول بل وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة كإسار قل وصباره حج أي وصوله محل قضاء حاجته أوليا به وان بعد محل الجلوس عنه فاذا غفل عن ذلك حتى دخل قاله بقله اه ويستحب هذا القول في الصحرا، والبيان كقوله المحلى (قوله) بسم الله (الح) انما قدمت البسمة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لان التوضوء هناك للقراءة والبسمة من القرآن تقدم التوضوء على اختلاف ما نحن فيه شرح مدر وبني أن لا يقصد بالبسمة القرآن فان قصد كره ولا يزبد الرحمن الرحيم لان المحل ليس محل ذكر اه شوري (قوله) من الحب) زاد في العباب اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الحب الشيطان الرجيم فان تركه ولو عمدا حتى دخل فينبغي أن يعوذ بقله كما يحمد الماطس هناك وفي حالة الجماع اه ع ش (قوله) وعند انصرافه أي بعد تمامه وان بعد كدهليز طويل كما هو قول وفي صنيع المصنف العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما أي العاملان المختلفان هنا يقول وعند معمول يقول بسم الله والح معمول وعند حفظ وصوله وانصرافه، معطوف على وصوله الذي هو معمول وعند غفرانك معطوف على بسم الله الذي هو معمول يقول حل ويمكن أن يكون جاريا على القول المجزؤه أو هو من عطف الجمل (قوله) غفرانك أي اغفر لي غفرانك أو اطلب غفرانك ويندب تكراره ثلاثا قل على المحلى (قوله) الحمد لله (الح) هذا لقاضي الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب قل (قوله) وبسبب سؤاله المنفرة) حكم المؤلف هذاني شرح البيهجة بسبب المنفرة ولعل وجه المنفرة ما ذكره شيخنا زى من أنه كيف يتدارك مأمرا الشارع بتركه وأما عليه ويجب بأنه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وأما عليه كالحاقض في ترك الصوم لان ملحظ طلب التدارك كثرة الثواب والامتنان مطالب منه ذلك حل (قوله) في تلك الحالة) أي ان طلب تركه خصوصا ان محبة تركه فلي وقوله لم سهل خروجه أي فلما رأى شكره قاله: عن يابغ هذه التمدد تدارك بالاستغفار اه برماوى (قوله) ويجب استنجا) لاعلى الفور بل عند اعادة نحو الصلاة وخوف الانتشار رأى انتشار المنجاسة أي وان كان يجرى فيه الجامدان هذا وان لم يكن من التضعف الذي هو استعمال النجاسة في بدنه لغيره عند الاثم ملحق به حل وفي سم على حج والاستنجا واجب عند القيام الى الصلاة حقيقة أو حكما بان دخل دتمه وان لم يرد فقام في أول الوقت والحاصل أنه بدخل الوقت يجب الاستنجا وجوبا موسما عابدة الوقت ومضيقا بضيقه كتيبة الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجا جفف بوله فيده حتى لا يصبه جاز مدر اه وظاهر أنه لا فرق بين أن يجرد ما يحفف المحل أو لا لكن عبارة حج وظهر أنه لو احتاج في نحو الشئ لمسك الدكر التنجس يبدد جاز ان عسر عليه تحصيل حاله بيه النجاسة اه وقد يقال وكذا ان لم يصبر وهو وافق لظاهر الحلق مدر سم وجوب الاستنجا على غيابة الانبياء لان فضائلهم طاهرة والاستنجا يشتمل على ثلاثة أمور الاول فيها يستنجى من الماء أشار بقوله من خارج جملة الثالث فيها يستنجى به وبالله أشار بقوله بماء أو بجماد الثالث الكتيبة والماء أشار بقوله وأن يبدأ (الح) وتقرب بالاسكام الحمة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستنجا

(قوله) وان كان دخوله لغير (الح) ويقول هذا عند الخروج غفرانك الحمد لله فقط بلنا زيادة اه ع ش (قوله) رحمه الله (أني أعوذ) فان أدخل طفلا قال انه يعود وأعيذه ع ش (قوله) رحمه الله وبسبب سؤال المخرط (الح) وقد اتم سؤال المنفرة وان كان ذكر الله في نفسه أهم اه ع ش (قوله) وان كان يجرى

في الجلباد) بل يظهر منه الغاية وجعل الانذار الاتقال بعد الاستقرار فكان الأولى أن يقول



من خروج دود بر بلوت وكرهه من خروج وسرما بالمعلوم المحترق ومباح وهو الاصل  
 جبر وفي الاباحثي الآن يريد أنه مباح قبل دخول الوقت وفرض ليلة الاسراء مع الصلوات الخمس  
 وهو بالماء من الشرائع القديمة تأمل **(قوله من نجوت الشيء)** أى من مصدره وهو التجولان المصدر  
 المزيد وهو هنا الاستنجاء يستق من الجرد **(قوله فكان المستنجي الخ)** أى يكأن لان القطع انما  
 يكون في ذى الاجزاء التي يهشدها اتصال فبهذا شبهه بالقطع الحقيقي شيخنا **(قوله من خارج)** أى  
 نجس أخذنا بعده **(قوله ولو تدار)** للتعيم بالنظر لاء وللرب بالنظر للجامد **(قوله ازالة للنجاسة)**  
 قيل انه مفعول لاجله واعتز بأن الفاعل لم يتحد لان فاعل ازالة الشخص وفاعل الوجوب  
 الاستنجاء الآن يقال الاتحاد في المعنى والتأويل والتقدير يستنجي الشخص وجوب ازالة للنجاسة  
 فالتحديث اذا يقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الآن فيه تعليل الشيء بنفسه لان  
 الاستنجاء ازالة أى اضافته قال يجب ازالة النجاسة لاجل ازالة الهمم الآن يقال تعليل الخاص بالعام  
 جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة الخ عام لكل نجاسة شيخنا وأجاب حن بانه يجزى  
 الاستنجاء عن معنى ازالة النجاسة أى انه بمعنى استعمال الماء أو الخبز في محل الخارج وفيه أيضا أنه  
 قاصر على الاستنجاء بالماء لا يشتمل الاستنجاء بالخبر لانه تخفف كما يأتى فعل فيه حذف والتقدير ازالة  
 النجاسة وتخفيفها أى أخذنا ما بعده والمراد بالنجاسة الوصف القائم بالحل عند ملاقة عين نجسة مع  
 رطوبة لان الجرم من ملها بهذا المعنى لكن كلامه الآن في تعليل عدم وجوب الاستنجاء من غير  
 الملوثة يرشد الى أن المراد بالنجاسة هنا عينها لا الوصف حل وقال بعضهم ازالة للنجاسة أى عينها  
 أو أرضها في محل الخرج **(قوله بماء)** ولو عند بار أو مجاز الاستنجاء به مع أنه معلوم لان الماء فيه  
 قوت دفع بخلاف غيره من المضافات اه وعش وشمل الماء ما من زمه لكن خلف الاول **(قوله أو)**  
 بجامد أى أن لا رطوبة فيه ولا في الخبز يعرق حل أى ولومن أجاز الحرم لكتنكره فهو  
 من الواجب التحريم وقد تعيين الاستنجاء بالخبر كما كان يمكن لاساءه فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت  
 فينبى أن يجب الاستنجاء بالخبر فوراً لا يجزى الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون الاستنجاء اه وكذا  
 لو كان بحيث لو استنجى بالخبر أدرك الوقت ولو استنجى بالماء خرج الوقت ع ش ولو استنجى  
 بحجر من المسجد كان متصلاً به ولم يجزه وإن كان منفصلاً بيع بيعاً صحيحاً واقطعت قبته  
 عن المسجد كنى الاستنجاء به ولا فلا تشرع العباب للحج عن الشامل وأقره ع ش على اه وقوله  
 وبيع بيعاً صحيحاً بان حكم بصرته ببيعاً حكم حقيق **(قوله قائم)** ولو حوياً فيجوز الاستنجاء به ولو  
 للرجال على المعتد وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين  
 الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء لا بعد استعمالات في العرف والالفاظ بالذهب والفضة شرح  
 اه أى حيث لم يطعمه ولم يهيماً لذلك والاحرم بهما **(قوله كجلد ديب)** قال في عقود المختصر الاجل  
 الصحن أى المنفصل الذى انقطعت نسبته أو لم تنقطع لفاظ الاستنجاء به أى فلا يجزى ويحرم وانما  
 حل به في الأول مع الحدث لخنه قال بعضهم وعلى قياسه كوة الكمية الآن يفرق بان المصنف  
 أشد من حل **(قوله ولومن غير مذكى)** هذه الغاية للتعيم لا لرد كما يعم من بعض شروح النجاس  
 وفيه ما على دفع ما يثبوتهم من أن غير المذكى أصله قبل دفعه نجس فربما يستحب فيه عدم الاجزاء  
 وغيا اه بلذكى فقال ولومن مذكى ورد به ما قبل من عدم الاجزاء في المذكى من حيث ان أصله قبل  
 الدين معلوم فالاولى للشارح أن يفهم **(قوله وخرق)** وهو ما شوى من الطين حتى صار نغارا  
 وعباراً لمصالح الخنز الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال واذا شوى فهو النخاريق

وهو من نجوت الشيء أى  
 قطعه فكان السنجى  
 يقطع به الذى عن نفسه  
 (من خارج ملوث لأمي) ولو  
 نادرا كدم ازالة للنجاسة  
 (بماء) على الأصل (أو)  
 بجماد طاهر قلع غير محترق  
 كجلد ديب (ولومن غير  
 مذكى وحشيش وخرق

**(قوله بالنظر لاء، ولارد الخ)**  
 لعل الخلف يقول لا يجزى  
 فيه الجرم رأيت النجاس  
 صرح بذلك اه  
**(قوله أى ولومن أحجار)**  
 الحرم) ويحرم بالخبر  
 الاسود بل و قيل بكفر  
 فاعله قياساً على الكعبة  
 لم يمد لانه أولى منها اه  
 بابل **(قوله ولو استنجى)**  
 بحجر من المسجد) مثل  
 المسجد غيره من المدارس  
 والباطل وخرج بالمسجد  
 حرمه ورجبه عالم يعلم  
 وقبته ع ش **(قوله)**  
 فالاولى للشارح أن يفهم  
 أى لان رعاية الرد على  
 الخلاف أولى من رعاية  
 دفع التوهم اه

لأنه **قوله** جزء حيث فعله  
وهي **قوله** عن الاستنجاء  
بأقل من ثلثة أجزا  
وقيس بالجذر غير معاني  
معناه والمديوبغ انتقل  
بالدفع عن طبع اللحوم  
إلى طبع الثياب وخرج  
بالثوب غيره كعدو  
وبسر بلا لوث فلا يجب  
الاستنجاء منه لقوات  
مقصوده من إزالة النجاسة  
أو تخفيفها لكنه ليس  
خروجاً من الخلاف ويراد في  
لاسي التي فكذلك فلاك  
وبالمجايد المأم غير الماء  
وبالظاهر النجس كبير  
وبالقائم غيره كالغضب  
الأسلوي ويفرغ من غير  
**قوله** في القاموس الخرف  
محرك الجذر وقوله قال  
في باب الرأه الجبر كداني  
الاحل والقي في القاموس  
في البابين الجبر فتح الجيم  
وراء واحدة جمع جزء كثرة  
وغيره اه  
**قوله** لأنه لا يفهم منه عدم  
الأجزاء) يرده على ما تقدم  
قبل **قوله** فيه أن فضلته  
عليه الصلاة والسلام الخ  
أشار به أن أن فصل النبي  
**قوله** لا يدل على جوارزه  
لأن فضلته نجسة **قوله**  
وقيل أنه يدل الخ لا يظهر  
البدلية اه **قوله** فإن  
قلت الوجوب الخ أي على  
فرض وجود العذر لا سهولة  
معشر الشافعية وجوب غسل البول والغائط عن الفرج

القاموس الخرف حركة الجر وركل ما عمل من ملين وشوي بالنار حتى يكون غفرا وقال في باب الرأه  
الجبر جزء كالجرا اه **قوله** لانه **قوله** استدل بالحديث الأول على جوارزه وبالتالي  
على وجوبه بالأموال الثالث على عدم جوارزه عن الثلاثة قل على التحرير لكن فيه  
أن العذر غير مدعى هنا حتى يستدل عليه بل ادعاه فها سيأتي بقوله ويمسح ثلاثا واستدل عليه بهذا الدليل  
نفسه وأجيب بأن المقصود الاستدلال على أصل الاستنجاء بما ذكره أن كان مشتتاً على العددهو  
حاصل غير مقصود وقال بعضهم إنما جمع بين هذه الأحاديث الثلاثة لأن الأول يحتمل أنه خصوصية  
لأن المعنى أن فعله دل على جوارزه لأن المعنى أنه جوزه بالقول وقوله وأمر به الخ عام لثاؤه لأنه لا يفهم  
منه عدم الأجزاء بأقل من الثلاثة لأن العدد لا مفهوم له أي لا يدل بفهمه على عدم الاكتفاء بأقل  
من ثلاثة أجزا فلذا أتى الثالث وهو قوله وهي الخ لأنه نص في عدم الاكتفاء بأقل من الثلاثة  
اه **قوله** جزء حيث فعله) فيه أن فضلته عليه الصلاة والسلام ظاهرة ومثله بقية الأنبياء ثم رأيت  
سم بالثوبين أن محل رجوب الاستنجاء في غير حرق نيتنا **قوله** لأن فضلته ظاهرة وإنما كان  
فضله للتزود بيان للشرعية وقوله جزء أي شرعه فلا ينافي أنه من الواجب التحسين أو المارد بالجواز  
ما قبل الامتناع فيشمل الواجب **قوله** الباه بمعنى في وهو متعلق بأمر فلا يقال يلزم تعلق حرق  
جزء بمعنى واحد بما عمل واحد لأن المعنى يختلف وقيل أنه يدل من قوله **قوله** فيأرواه) متعلق بقوله  
**قوله** وقيس بالجذر غيره) أي بناء على جواز القياس في الرخص وهو ما ذهب إليه أمانت الشافعي رضي  
الله عنه خلافاً في حنيفة وفارق تعين الخرف في الجار بأنه تعديلاً لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء  
لأن الفرض منه الاتقاء وذلك موجود في غير ما هو في معناه حل وفي كون هذان الرخص نظراً  
يعتبر تقييداً لتقدير الحكم إلى سهولة لأجل عذره هنا لا عذري الاستنجاء بالجذر يجوز ولوع وجود الماء بل  
والسهولة أيضاً لأن التيميم وجوباً وجوباً فان قلت الوجوب في الاستنجاء بالجذر أهمل من حيث  
موافقة لفرض النفس قلنا النفس إلى الاستنجاء بل الماء أميل لأن يكون مراده بالرضة غير معناه  
للعرف وهو مطلق السهولة **قوله** والمديوبغ انتقل الخ) أي فلا يعطى مع ما رواه جازاً حكمه اتفاقاً  
للدكاة وعلى الجهد المرجوح في الميتة أي ميتة الدكاة والميتة بمسحاً كل المديوبغ من جلود الميتة ولو  
ميتة لما كول عند شئنا كان محرق باب النجاسة للتعليل المذكور حل وهو أي قوله والمديوبغ  
الخ جواب عن سؤال تقديره جلد الدكاة مطبوع فكيف جاز الاستنجاء به اه **قوله** عن طبع  
اللحوم) أي فيها **قوله** لقوات مقصوده) أي لا تنفاه مقصوده **قوله** من إزالة النجاسة) أي  
بالماء أو تخفيفها أي بالجذر **قوله** فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء منه حل وليرجع اسم الإشارة  
في قوله فكذلك للإستدراك أيضاً أعتى قوله لكنه ليس ليغيداً هناك قولاً بوجوب الاستنجاء من  
التي فقتضاه ليس هناك قول بذلك وإن كان يسر غيره خروجاً من خلاف من قال بنجاسته كقوله  
حل فقتضاه أن ذلك أنسل عند المخالف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه يوجب سواء كان إلى  
على الفرج أو الثوب ويسن لأغسله عنهما ما عاتله ولعل هذا على القول بوجوب غسل النجاسة عند  
الامساك وأما على القول بسنيتها التي اعتمدوه فلا يظهر القول بسنية غسل التي مراعاة لخلقه تأمل  
وقال ع ش **قوله** فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء منه لقوات مقصوده ويقتضي أن يسر خروجاً من  
الخلاف **قوله** كالغضب الأسلوي وهو اسم لكل ذي تأثير أي عقده شمل البول والشر والخبز والجرا

بواحد مما ذكره بعض به

في المحترم روى مسلم أنه صلى

الله عليه وسلم نهى عن

الاستنجاء بالمطم وقال

فانه طعام اخوانكم يعنى

من الجن فطموهم الا نص

كالمطعم أولى ولأن النصب

الأملس ونحوه لا يقطع

وغيره بالدبوغ نجس أو محترم

لأنه مطعوم وبما يجوز

الجامد (بشرط أن يخرج)

الموت (من فرج) يهضم

زبادى فلا يجوز الجامد

في الخارج من غير كنف

منفتح

(قوله ويصعب في المحترم)

المعتد من جملة المحترم

الاجر الأسود فلا يجوز

الاستنجاء به (قوله وان

حرق لأشأ يخرج به عن

كونه الخ) فيدجواياتنا

عن الاشكال قبله (قوله كل

عظم ذكر كرم الله عليه

الظاهر أن المراد التذكية

الشرعية راجعه (قوله

والثانية في حق كافرهم)

ومن ذلك يحرم الاستنجاء

ببولهم الماء لما فيه من

تقذرهم طعامهم عليهم اه

شيخنا قوبسى

(قوله كالخبز) أى ما لم

يحرق) أنظر الفرق بينه

وبين المطم على ما قدمه

عن ببر (قوله لأنه

لا يصل اليه الخ) وسبب

رده وشراح حاتم على الجاوزه

لأنه جملة في معنى الجاوزه تدبر اه

برمادى وحل عدم اجزاء النصب الاملس في غير جنوده وفيما لم يشق اه ع ش على م ر (قوله كالمطعم) أى المقصود لطعم الادى سواء اخص بأكله أو غلب بأكله بخلاف ما اختص بأكله اليهائم أو غلب تناوله وهو ما اشتركا فيه على السواء يلحق بما غلب تناوله الادى له قياسا على الرابا في م ر وح ل وأما الخمار والفاوكه فهما يؤكل رطبا لا يابس كالقطيعين فيحرم الاستنجاء به رطبا ويجوز يابسا اذا كان من بلادهم ما يؤكل رطبا ويابسوه وأقسام أحدها ما يؤكل الظاهر والباطن كالطين والشفاح والفرجل فلا يجوز رطبه ولا يابس به والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنصل والثالث ما له قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز بلبه وأما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابس كالزمان جاز الاستنجاء به سواء كان فيه الحب أم لا وإن أكل رطبا ويابس كالطين لم يجوز في الحالتين وإن أكل رطبا فقط كاللوز واليا فلا جاز يابسا لارطبا اه شرح الروض (قوله ويصعب في المحترم) أى مطلقا أى سواء قصد الاستنجاء أو لا وكذا غيره فلا يجوز اذا قصد الاستنجاء الشرعى والأفلا يخفى ما استحال المحترم في غير الاستنجاء كإزالة النجاسة بالمطم مثلا فقال الزركشى يجوز وأفتى به شيخ الاسلام مقتضى هذا أن إزالة النجاسة بالخبر كذلك وهو بعيد جدا اه وقال م ر ينفى الجواز حيث احتجج اليه سم أى بأن لم يوجد غيره وكان هو أقوى أو أسرع تأثيرا في إزالة النجاسة غيره وقال ابن حجر بعد كلام والذى تنجس أن توفى زواله على نحو ملح الاعتدال منه جاز للحاجة والأفلا (قوله روى مسلم الخ) دليل لقوله فلا يجوز مع قوله ويصعب في المحترم فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبغ والمطم اذا حرق فانه لا يجوز قلت الفرق أن الجلد انتقل من حالة النضال إلى حالة السكال بخلاف المطم برمادى (قوله نهى عن الاستنجاء بالمطم) أى والنهى يقتضى الفساد وظاهره وإن حرق لأنه لا يخرج به عن كونه مطعوما لأنه لا يعود لهم أوفر ما كان زى (قوله فانه طعام اخوانكم) يقتضى أنه خاص بالمسلمين منهم ولفظ الحديث في مسلم من رواية ابن مسعود أن الجن سأله أن يقول كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما كان لهما وكل مرة علف لدوابكم لأنها تعود كما كانت قبل أكلها السكن وقع في رواية في داود كل عظم لم يذكر اسم الله عليه وجع بين الروايتين بأن الأولى في حق مؤمنى الجن والثانية في حق كافرهم قال شيخنا وهل يأكلون عظام الميتة لارجعه قال بعضهم وفي الحديث تصرع بأن الجن يأكلون به برى على من زعم أنهم يتعدون بالكفر وعن وهب بن منبه أن خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون برمادى ما حصل لهم طعامهم مقصود على العظام ولا مع أن لهم قدرة على الأكل من طعام الناس غير اللحم قال بعضهم إنهم يأكلون من الطعام الخالى عن النسيبة (قوله كالخبز) أى ما لم يحرق (قوله نجس) أى أن كان جلد ميتة وقوله ومحترم أى أن كان من مذكاة وقوله لأنه مطعوم أى سواء اعتد أكله كالجلد الميطأ ولم يعدأ كالأجلد الخشن حل (قوله) لا يجوز الجامد أى حيث أراد الاقتصاد عليه (قوله بشرط أن يخرج الخ) الشروط الثلاثة مشروطة في نفسه وهي أربعة وهذه شروط في المجلس من حيث الخارج وهي ستة وستات في شروط باعتبار الاستعمال وهي: لأنه في قوله وأن مسح ثلاثا الخ (قوله من فرج) أى واضح بدليل ما بعده (قوله كنف) مالم يكن إنداد الفرج خلقيا والآن أجزأ الخ فيه على الأصح لأنه جند ثبت له جميع الأحكام م ر بالمتى ع ش وأما الانقلاب فلا يجوز لغيره فله قوله ابن المسلم وظاهر أن محله اذا وصل البول إلى الجادة كما هو الغالب شرح الروض قال م ر مقتضى كلامه لا كنفه بالخبر في حق المرأة وهو كذلك في البكر أما التيب فان تحققت نزوله الى

وكذا في قبلي للشكل (د) وان  
دعي ما يضمن الألبين  
عنه التمام (وحشة) في  
البول وهي مافوق الختان  
وان انشتر الخارج فوق  
العاد فاصح أن المهاجرين  
أكلوا القرى هاجروا ولم  
يكن ذلك عندهم فرقت  
طوبهم ولم يؤمروا  
بالاستنجاء بلأد وأن  
ذلك بتعسر ضبطه فخط  
الحكم بالصفحة والحشة  
فان جاوزها لم يجز الجسد  
خروج ذلك عما نعم به  
البولي وفي معناه وصول  
بول التيب مدخل الذكر  
(د) أن (لا يتقطع) وان لم  
يجازها فان قطع تعين  
للماء في التقطع أو أجزأ  
الجاسدي غيره ذكره في  
المجموع وغيره وهذان  
زيادتي (د) أن (لا يتقطع)  
السؤل عن الحمل الذي  
أصابه عند التمرج واستقر  
فيه (د) أن (لا يطرأ) عليه  
(أجنبي) من نجس أو  
طاهر لمب فان انتقل  
الثلث وطراً ما ذكره تين  
الماء (د) أن (يمسح ثلاثاً)  
ولو طارفاً مجزئاً وسلم  
عن سلمان قال: أنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
نستنجي بأقل من ثلاثة  
أجزاء وفي معناه ثلاثة  
أطراف حجر بخلاف رمي  
الجبار لا يكتفي بحجره لانتفاطراف عن ثلاث وميات لأن المقصود

مدخل الذكر كاهو القالب لم يكف الجرح لانه لا يصل اليه والا كفي اه (قوله في قبلي المشكل) أي  
لان فيها واحد ازاها ولا يجزي فيه الحجر وخرج بقوله في قبلي ما لو كان له فتنة لا تشبه آفة الرجال ولا آفة  
النساء فيكتفي فيها الحجر خليب عرش وأن لا ينجف من باب ضرب أو تب فهو بكسر الجيم وأقصها كما  
في المختار والمراد أن لا ينجف كله وبعضه وأصله فان جف كله وبضه وأصل تعين الماء وان فرض أن  
الجاسدي يقلعه لم يخرج ما يجانس هذا الجاف ووصل إلى جميع ما وصل اليه والآخر أجزأ الحجر وان لم يجاوز موى  
الكثرة للاستدانة أي الحسن البكري اعتباراً بزيادة الثاني على الأول بخلاف ما إذا كان من غير جنس  
الجاف كان بالشم نجس بولهم أمضى فلا يجزي الحجر حل ومنه زى قال عرش على مر وظاهر  
أن الذي والودي من جنس البول (قوله وحشة) أو قدره من فاتها (قوله وان انشتر الخارج)  
أي متصلات يدها (قوله لما صح الخ) علة للفتاة (قوله فرقت بطونهم) عطف على أكلوا عرش أي  
رفقوا بطونهم وإذا رفقوا انشتر الخارج (قوله ولان ذلك) أي الخارج قال حج ولو ابتلى بهاجوزة  
الصفحة والحشة دائماً جزأه الحجر للضرورة قال مر وظاهر كلامهم بخلافه لأن يحمل على من فقد  
الماء اه (قوله وفي معناه) أي معنى المجاوز (قوله وصول بول التيب) أي وألبكر قال زى لان  
مخرج البول فوق مدخل الذكر والقالب أن التيب إذا بال تزل البول اليه فاذا تحققت ذلك وجب نظهره  
بالماء وان لم تتحققه لم يجب لكن يستحب اه وبعبارة عرش على مر ويشعن أي الماء في بول  
تیب أو بكر وصل مدخل الذكر فيقتار بوجهه بانه يلزم من انتقاله لمدخل الذكر انه انشأه إلى محل لا يجزي  
فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله فالن لازم فيه لان نحو الخرق قصه لـ (قوله وان  
لا يتقطع) التقطع الاتصال ابتداء والانتقال الاتصال بعد الاستقرار والانتشار هو السيلان متصلاً  
في الابتدأ، شيخنا (قوله وان لا يتقطع) أي مع الاتصال عن الحمل الذي أصابه وان لم يجاوز صفحة  
وحشة قال حل ومحمل ما يمكن الانتقال بواسطة ادارة الحجر لانه ضروري (قوله واستترفيه)  
وأما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال الا اذا جاوز صفحة وحشة ف (قوله وان لا يطرأ عليه  
أجنبي) الطرة ليس يتبدل بولاً كان الاجنبي موجوداً قبل كان الحكم كذلك بماوى قال عرش ولو عرق  
الحمل بعد الاستنجاء بالخمر عني عنه ما لم يجاوز الصفحةين (قوله من نجس) أي ولو جافا عرش (قوله  
فان انتقل الملوثة) أي مع الاتصال اذا انفصل تقدم في قوله فان قطع الخ ومع كونه داخل الصفحة  
والحشة اذا المجاوز تقدم في قوله فان جاوزها الخ (قوله وان يمسح ثلاثاً) لو شك في العدد بعد الاستنجاء  
ضر لانه رخصة لا يهمل بها الا يتبين كذا في بعض مشايخنا وفيه نظر فليحجر ونظيره الشك في  
التيميم يمسح عضو والشك في مسح أحد الخطين شوبى وبعبارة عرش لو شك في الثلاثة ان كان  
بعد الفراغ لم يقرب ما على الشك في غسل بعض الأعضاء بعد الفراغ حج اه (قوله ولو بطراف  
حجر) ولو غسل الحجر وجب جاز استعماله كدواء دعي به وتواب استعماله في غسل نجاسة الكلب وفارق  
الماء القليل بأنه لم يزل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيميم لانه بدل عنه أي عن الماء فأعطى  
حكمه بخلاف الحجر ومع جواز استعماله لا يكره شرح الروض (قوله قاله تمارس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) صفة التهي لا يستنج أحكم بأقل من ثلاثة أجزأ كجاء في ينفق الواهب عرش (قوله لان المقصود  
الخ) ولكون دلالة الحجر على الطهارة غير ظاهرة لعدم زالة الانتراسنج إلى الاستظهار بالعدد كالمدة  
بالفراغ وان حصلت البراءة بقر بخلاف الماء لما كانت دلالة على الطهارة قطعية لازالة البين

فإن لم ينق بثلاث وجب  
الاقاء بالزيادة عليها إلى أن  
لا يبقى الأثر لا يزاله إلا الماء  
أوصغار الخنز (وسن  
إيتار) بواحدة بعد الإلقاء  
أن لم يحصل بوتر قال عليه السلام  
إذا استجمر أحدكم  
فليستجمر وراوده الشيطان  
(د) سن (أن يبدأ بالأول  
من مقدم صفحة غني)  
ويدبره قليلاً قليلاً إلى أن  
يصل (إليه) أي إلى مقدها  
التي بدأت (ثم بالكافي من)  
مقدم صفحة (يسرى)  
كذلك ثم يمر الثالث على  
الجميع) أي على الصفتين  
والسرية جميعاً للتصريح  
بهذه الكيفية من زيادتي  
(د) سن (الاستنجاء بيسار)  
للابتغاء رواء أبو داود  
وغیره وروى مسلم نهانا  
رسول الله ﷺ أن  
نستنجي باليمين (وجمع ماء  
وجاهد) بأن يقدمه على  
الماء فهو أولى من الاقتصار  
على أحدهما لأن العين  
تزلل بالماء والأثر بالماء  
من غير حاجة إلى مخامرة  
عين النجاسة وقضيته أنه  
لا يشترط طهارة الجامد  
حينئذ وأنه يكتب بدون  
الثلاث مع الإلقاء وهو  
كذلك

(باب الوضوء) وهو يضم

الواو والفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة

على ذلك ونسخ ذلك بالنسبة للوضوء علم الفتح اه خط

والأثر لم يحتج إلى قدر معين ولا عدد من المرات كالعادة بالمحل شرح مر (قوله) وأن يم المحل كل مرة  
وكيفية الاستنجاء بالخمر في الذكر قال الشيخان أن يحسمه على ثلاثه مواضع من الخمر ولو أمره على  
موضع واحد من يمين الماء وهو العتمد والأولى لتستنجي بالماء أن يقدم القبل والخبر أن يقدم  
البركة أنه أسرع عفاً سج (قوله) وأن ينق) بضم الياء وكسر القاف والمحل مفعول به ويجوز فتح  
الياء والقاف والمحل فاعل يراوى لكن قول الشارح فإن لم ينق يدل على الأول قال مر والاقتضاء أن  
يزيل العين حتى لا يبقى الأثر لا يزاله إلا الماء أوصغار الخنز اه ولو شمر راحة النجاسة في يده وجب  
غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالخبر منع القدرة على الماء  
أي واكتفى فيه بغلبة طين زوال النجاسة قال بعض المتأخرين الإذاشم الرائحة من محل لا في المحل  
فيجب غسل المحل وإطلاقتهم مخالفه زى وعبارة شرح مر ولو شمر راحة النجاسة في يده بعد استنجائه  
لم يحكم بنجاسة المحل وإن سكتنا على يده بالنجاسة لأن لم يتحقق أن محل الرمي باطن الأصبع الذي كان  
ملاصقاً للمحل لا احتمالاً أنه في جوانبه فلا تنجس بالشم اه (قوله) لأن لا يبقى الخ) حلالاً لأن  
ينق أثر بحيث لا ولا لأوجب بأنه لو قال ذلك لتوهم أن بقاء الأثر المذكور مطلوب لطيفي عن الباب  
أي وليس كذلك لأن بقاءه معفو عنه وهذا تصريح منهم بأنه لا يجب إزالة هذا الأثر بصغار الخنز  
وعبارة سج وبقاء ما لا يزاله الأصغار الخنز معفو عنه ولو خرج هذا القدر ابتداء وجب الاستنجاء  
منه وفرق ما بين الابتداء والانتهاء ولا يمتنع الاستنجاء بصغار الخنز المزيلة بل يكفي إمرار الخمر وإن لم  
تلتوث كما اكتفى به في المرة الثالثة لمتناوت في المرة الثانية حل (قوله) وسن إيتار) ولم يزلوا  
هنا من بل العين منزلة المرة الواحدة للتخفيف حل وعبارة ع ش وسن إيتار أي لا تليث بخلاف  
لله فاقه يس فيه التليث قياساً على سائر النجاسات كما أفتى به الولاء شرح مر اه (قوله) من مقدم  
الخ) أي مع تعميم بأن يدر الخمر ملاصقاً لمحلقة البر (قوله) ثم بالكافي الخ) فلو انتقلت النجاسة  
بواسطة إدارة هذا الخمر لم يضرب لأنه ضروري وهذا يخص لما تقدم أن شرط الاستنجاء أن لا يتقل  
الخارج وينبغي أي وجوب بالراءة والرجل الاسترخاء لتلاقي أثر النجاسة في تضاعيف شرح المقعدة  
وكذا أثر البول في تضاعيف باطن الشفرين حل (قوله) والمسرية) بضم الراء وفتحها وبضم الميم  
مجرى الفتحة شرح الروض (قوله) نهانا رسول الله ﷺ ذكره بعد الإلتصاف تنهياً على أن الاستنجاء  
باليمين مكره لا خلاف الأولى ع ش (قوله) وقضيته) أي التعليل وقوله حينئذ أي حين ادّج (قوله)  
وهو كذلك) أي بالنسبة لأصل السنة ع ش أما كالمها فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالخبر  
وبسن أي قول بعد فراغ الاستنجاء كما في الأحياء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من  
الفواحش اه شرح مر

### باب الوضوء

الوضوء اسم مصدر أو كان فعله ترويضاً أو وضو لأن الأول مصدره الترويض والثاني مصدره الوضوء كما قال  
في الخلاصة \* فعوله فعالة لفعل \* ح ف وهو مأخوذ من الوضوء أي التشارة والحسن والنظافة  
وهي معان لها لغو يطابق لفظة وضوء على غسل بعض الأعضاء اه تقرير شيعتنا ع ش \* وفرض مع  
الصلاة إلى الأسراء وليس من خصوصيات هذه الألة والخاص بها الفترة والتجديد حل وح ف  
(قوله) وهو) أي الوضوء شرعاً استعمال الخ وهو يم الفصل والمسح والتبعية جزء منه وقد يكون النبي

الواو والفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة (قوله) وفرض مع الصلاة الخ) أي لكل صلاة فذلك في البذل الذي هو التيمم  
على ذلك ونسخ ذلك بالنسبة للوضوء علم الفتح اه خط

ويفتحها ما يتوضأ به وقبل يفتحها فيها وقبل يضمها كذلك

مفتحة بنية وهو المراد بها  
هو الأصل قبل الإجماع  
ما يأتي وخبر مسلم لا يقبل  
لغة صلاة بغير ظهور  
(فروض) متناهيها (نية)  
رفع حدث على التأوي أي  
رفع حكمه كحرمة الصلاة  
لأن القصد من الوضوء رفع  
مانع الصلاة ونحوها فإذا  
نواه فقد تعرض للقصد

(قوله والعلم بأنه مطلق  
الح) المراد ما يشمل  
الظن ويستترط أن لا  
يكون على الضموم  
غير الماء تفسيرا لما  
حج (قوله عند الاشتباه)  
أما إذا لم يكن اشتباه فيصح  
طهره ولو لم يكن اشتباه بل  
وإن ظن عدم اشتباهه  
استصحابا للأصل قبلها  
شك في ظهوره بالماء وإن  
أن تقول لاجتماع قوله عند  
الاشتباه لأن استصحاب  
الطهارة يحصل للظن أنه  
عش على هر ومعه على  
الهيئة (قوله وعدم المانع  
الحسني) ليس منه ما قل  
الماء على الضم وإن لم يزل  
معه النجاسة أنه حج  
(قوله وعدم المانع) أي  
من نحو حبس في غير أعمال  
الحج كوضوءه وعبد  
ودخل مكة أنه حر وعش  
(قوله والماء بكيفية) علم  
لكل ما يتعرف به النية وإنما  
ذكره هنا لكون الكلام  
فيه أعلى ع من حر والمراد بالنية الحصة المأخوذة من اجتناب أفعال

مفتحة بنية والمراد بالاستعمال وصول الماء إلى الأعضاء ولو بغير قفل قل فإن قلت هذا التعريف  
لا يشمل الترتيب قلت الأولى أن يزداد في التعريف على وجه مخصوص أي وهو الترتيب شورى  
بالضيق ويمكن أن يجاب بأن قوله في أعضاء مخصوصة أي ذاتها أوصفة هي تقديم بعضها على بعض  
فيدخل الترتيب حرف (قوله مفتحة) بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كسرهما حال من فاعل  
المصدر المحذوف والتقدير استعمال التوضي حال كونه مفتحا لم يشيخنا (قوله وهو المراد بها) وهو  
يشتمل على فروض ومكرهات ومستحبات ومحرمات وشروط الإسلام والتمييز والماء المطلق والماء  
بأنه مطلق عند الاشتباه وعدم المانع الحسني والشرعي وعدم تطبيق النية وجري الماء على الضموم  
حق صاحب الضرورة وإزالة النجاسة على طريقتي الرافعي وعدم تطبيق النية وجري الماء على الضموم  
وتحقق للتضي والموازيين أفعال الوضوء في حق صاحب الضرورة وبينه وبين الصلاة أيضا عش  
(قوله ما يتوضأ به) أي إذا لم يجر للوضوء منه بخلاف ما إذا لم يجر له ذلك فلا يسمى وضوءا شيخنا (قوله)  
لا يقبل الله (المراد بعدم القبول عدم الصحة والافتقار كون صحيحه وهي غير مقبولة أجم على  
التحرير (قوله بغير ظهور) بضم الطاء على الأشهر أجم وكان الأولى أن يستدل بحديث الصحيحين  
المتكوفين في باب الأحداث وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ  
لأنه أصرح في المقصود وشمول الظهور للتيمة لا يكون موجبا لذكره خلافا للبراموي لأن التيمم  
يذكر هنا (قوله ففروضه) ففروض جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة العامكية  
أي يحكمونها على كل فرد فينحل المني إلى أن كل فرض من فروضه تقتضي البارة أن فرض  
الوضوءة ولا يكون وهو فاسد ويجب أن القاعدة أغلبية أو أن محل ذلك أن تقوم رتبة على إرادة  
الجميع حر وعبر بالبراموي لأن أركان التي عبر بها في الصلاة لأن النية يجوز تفرقها على  
أعضاء الوضوء فلما جاز تفرقها على أفعال لم يبق بين أول وآخر ارتباط بخلاف الصلاة فإنه لا يجوز  
تفرق نيتها على أركانها صارت شيئا واحدا بدليل أنه لو فسد ركن من أركانها كأن ركع بلا طمأنينة  
عبد أبي طالت صلاته بخلاف ما لو غسل يديه غسلا يعتد به كأن كان عليها نحو عجم فإن ما فاعله قبل ذلك  
من الوضوء لا يبطل خاصها لأن الصلاة لما امتنع تفرق نية على أفعالها كانت حقيقة واحدة مركبة  
من أجزاء فانسب عقابها أركانها بخلاف الوضوء لما كان كل جزء منه مستقلا لا يتركب غيره  
بالفرض أنه المفيحي (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله  
أي رفع حكمه ولو أراد للذين الآخرين لم يجمع لثمة من المضاف وإتمام الحدث على السبب واحتاج  
لتقدير المضاف لأن قوله سواء أنوى رفع جميع أحد أفعالهم وكذا قوله كان بال ولهم الخ يدل على أن  
المراد بالحدث هنا أحد الأسباب فإذا قال نويت رفع الحدث فالمراد رفع حكمه وإن لم يلاحظ هذا المعنى  
فلو أراد بالحدث نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه أنه حل بالني والمعمد عند شيخنا  
مر أنه لا يكتفي بالجهدية في رفع الحدث والاستيقاظ سم ولا يكتفي أيضا بالطهارة عن الحدث وتكفي  
نية فرض الوضوء وإتمامه على صورة الفرض حل (قوله على التأوي) أي كاش على التأوي  
قال البراموي ولو قال على التوضي لكان أولى لا يشمل ما لو وضأ إلى الصبي والفاسل الميت لأن  
يقال هو قائم مقامه فكأنه عليه أنه (قوله أي رفع حكمه) أي فالمراد بالحدث الأسباب وإنما  
حده عليها لأنها التي تنافي فيها جميع الأحكام الآتية التي من جعلها ما لو نوى غير ما عليه رشيدي  
(قوله لأن القصد) أي وإنما كان رفع الحكم هو المراد لأن الخ حل (قوله فإذا نواه) أي

سواء أتوى رفع جم أحداته أم بعضها وان في بعضها الآخر فلنوى غير (٦٥) ماعليه كأن يال ولم ين فنى رفع حدث

النوم فان كان عامدا لم يصح أو غلط صح هذا (نعم دانه) أى الحدث ما دامه فلا يكفيه نية الرفع وماها من نية الطهارة عنه لبقاء حدثه (أو) نية (وضوء) ولو بدون أداء وفرض فهى أهم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء (أو) نية (استباحة منقترية) أى الوضوء كصلاء ومس معصية بخلاف نية غير مفترقة لا يباحته مع الحدث فلا يتضمن قصد فصل رفع الحدث سواء أسئله الوضوء كقراءة قرآن أو حديث أم لا كدخول سوق وسلام على أمير والنية شرعا عند الشيء

(قوله) ولما كان الظاهر أن الذى (الخ) أى لأن الكلام في فروضه بما يتوهم أنه يجب نية الوضوء لفظا (قوله) وقد يشكك تصوير اللفظ (الخ) عبارة حج في شرح العباب ومن التلاعب كما هو ظاهر ما تولى الذكر رفع حدث الحيض إلا إذا يتصور فيه اللفظ خلافا من نومه انتهت (قوله) الاضائة بيانية) ليس بمتممين على قوله أو غلطاً صح أى غلطاً قلباً (قوله) وان كان رفعاً خاصاً أى بفرض واحد

رفع الحدث قد تعرض للقصد وهو رفع مانع الصلاة وهو الحرة ولما كان الظاهر أن الذى بنوى هو الوضوء فيتمه أن نية الرفع لا تكفى في دفع ذلك بهذا التعليل وعمله أن نية الرفع تشتمل على القصد من الوضوء فإذا أتوى الرفع فقد أتوى الوضوء من حيث القصد ومنه شيخنا (قوله) سواء أتوى) أى قصد بقوله نوبت رفع الحدث رفع جميع أحداثه التى وجبت منه أم بعضها طاهره سواء كان مقدما أم متأخرا فان قلت للتأخر لىسمى حدثاً أوجب بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجبت دفعة كأن مس ولس وبالى وقت واحد فيفيد قولهم إذا نوى بعض أحداثه بذلك حتى لو وجبت مرتبة فنوى للتأخر ليصح وفي المصباح ما يقتضى أنه لا فرق في صحة نية رفع البعض بين وجودها معاً أو مرتبة لان المراد بالحدث ما من شأنه أن يكون ناقضاً لبرامى (قوله) أم بعضها) لان الحدث لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله أى إذا ارتفع مضافا لبعض أسبابه فقد ارتفع مطلقا وقد يعارض بالمثل وهو أنه إذا بقي بعضه بقي كله ورجح الأول بأن الأسباب التى هى الاحداث لا ترتفع وإنما يرتفع حكمها الذى هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تهدت أسبابه ولا يجب على المتوضئ التمرض بنية لها أى لشيء من الأسباب فيلزم ذكرها فذكر شيئ منها كعدم ذكره فذكره وعدمه بيان لما عاين المراد رفع الحكم لنفس الحدث حل (قوله) فلنوى غير ماعليه) مفهوم قوله على التأوى أى وان لم يتصور منه كالنوى الرجل رفع حدث الحيض أو النفاس فانه يصح ان كان غلطاً كما صرح به في المجموع برسلى وشوبرى وقد يشكل تصوير اللفظ في ذلك من الرجل فان صورته أن بنوى غير ماعليه بلفظه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصور كونه خشي اقض بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضاً فأنه وقد أجنب بخروج المني من ذكره فقد قصد عليه أنه نوى غير ماعليه غلطاً اعش على مر وفيه أن الكلام في الحدث الأصغر (قوله) حدث النوم) الاضافة بيانية لان المراد بالحدث السبب (قوله) أو غلطاً) أى على القاعدة وهى أن ما لا يجب التعرض له لاجله ولا تفصيلاً لا يضر الخطأ فيه إذ لا يجب التعرض للحدث أصح نية الوضوء بخلاف ما يجب التعرض له لاجله وتفصيلاً أو جهة لا تفصيل فانه يضر الخطأ فيه فالأول كاللفظ من الصلاة الى الصوم وعكسه والثاني كاللفظ في تعيين الامام كما ذكره الخطيب (قوله) فلا يكفيه (الخ) يتأمل وجهه مع أن المراد رفع حكمه وهو يرتفع وان كان رفعاً خاصاً وأوجب بأن المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع العام لان حمله في حقه على الخاص بأياه إذ قرأنا الأحوال لا تخصص النيات حل فان أراد الرفع الخاص كفى قال قل على الجلال وقولهم إذا نوى الرفع الخاص صحت نيته امتحاهم ليكون ذلك التصديق يتضمن الاستباحة الخاصة التى هى القصد منه لا بمعنى أنها فرقت جزأ من حدثه لان طهارة أبدأ مبيحة لارافعة تأمله فانه بعض عليه بالتواجد اه وعبارة زى قوله فلا يكفيه نية الرفع أى ان أراد بالرفع رفع الأمر الاعتيارى أو المنع العام أو أطلق الرفع أما لو أراد رفع المنع بالنسبة لفرض ونوافل فيصح كما سيأتى في التيمم اه أى لانه لا يستبيح بوضوءه الا فرضا ونوافل (قوله) وأداء فرض الوضوء) وتدخل المستنونات كذلك ومسح الأذنين في هذه النية ونحوها بما كثر ظنيره في نية فرض الظهر مثلا لان السن تدخل تبعاً حج بإيضاح وانما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على أن موجه الحدث قطع اه خضر غظه قتلان عن الرافى وأجاب هو بقوله لكون المراد به فصل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً تدبر (قوله) كسلاة ومس مصحوف) أى بأن بنوى استباحة الصلاة مثلاً

ونوافل (قوله) جملة وتفصيلاً) أى أوجلة

مقتربا عنه فان تراخى عنه  
سوى عزما ورجحا القلب  
والأصل في خبر المصحين  
انما الأعمال بالنيات تعبر  
بأية أي الوضوء أولى من  
تعبيره بأن طهر لانه بوجه  
صحة الوضوء بنية المك  
بالمسجد مثلا لانه يتوقف  
على طهر وهو الفصل  
مع أنه لا يصح (مقرونة  
بأول غسل الوجه) فلا  
يكفي قرنها بما بعد الوجه  
تحل أول المصول وجوبا  
عنها ولا يعاقبه لأنه سنة  
تابعة للواجب نعم ان انفصل  
معه بعض الوجه كفي لكن  
(قوله وان لم يخطئه شيء إلخ)  
أي من حيث خصوصه كما  
يقينه قوله مفرداته ولا  
فلا بد من تقصير ما يصدق  
عليه انه يفتقر الى وضوء لأن  
النية انما يعتد بها اذا قصد  
فعل المتنوى قبله اه ع  
على مر (قوله مالونوي  
بوضوءه) أي بأي نية كانت  
اه رشدي (قوله اعتبار  
الاقتران في مفهوم النية إلخ)  
أجاب سم على البهة بأنه  
رسم اعتبر فيه لازم غائي  
أو يلزم أن السابق في  
الصوم ليس نية بل هو عزم  
اكتفى به للضرورة اه  
وقوله بأنه رسم إلخ يبيده  
قوله وختمتها إلخ اه  
عش على مر

بخصوصها أو استباحة ما يفتقر الى وضوءه من غير تعرض لشيء من أفراد عش وعبارة حل كحلته  
ومن مصحف كان قال نويت استباحة الصلاة أو مسح المصحف قال شيخنا كان محروما وظاهر أهله  
قال نويت استباحة مفتقر الى وضوءه أجزأ وان لم يخطئه شيء من مفرداته وكون نية حيثما صدق  
بواحد منهم بما يفتقر له لا يضر لانه حينئذ متضمن لنية رفع الحدث اه قال مر في الشرح وشمل  
ذلك مالونوي بوضوءه لا يأتى في فعله حالا كالطواف وهو عصر مثلا صلاة العيد في نحو وجوب وما  
لونوي أن يصل به الظاهر لا يصل به غيره وهو كذلك بخلاف مالونوي برفع حدث بالنسبة لصلاة دون  
غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا لان حدثه لا يتجزأ فإذا بقي به نية كره وهو المعتمد اه وقوله  
كالطواف إلخ بالرقيدة كأن يقول في هذا الوقت الا ان كان من أهل الخطوة عش (قوله مقتربا بغيره)  
اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحققها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في أجزاء المفهوم  
شورى (قوله بفعله) الضمير للشيء وهو فعل أيضا ويجب بان الفعل المضاف بالنية المصدر  
والمضاف اليه بالمعنى الحاصل للمصدر (قوله فان تراخى) أي الفعل عنده أي عن قصد وعبرة حل  
فان تراخى أي التقصصه أي الفعل والأول أولى وهذا ليس من التعر يفتري شيخنا (قوله سبي) أي  
التقصص عما أي قطف وان لم يترسخ بقاله عزيمونية سل (قوله وعلمها القلب) ذكر ان العباد في  
كشف الأسرار أن القلب أربعين يسبح بها كأن في الرأس أربعين والقلب عشرين كأن بالدين عينا قاله  
الراغب (قوله انما الأعمال بالنيات) أي انما صحة الأعمال بالنيات والخفية يمنعون هذا ويقدر انما  
كأن الأعمال والجواب من النافعة أن تقدير الصحة أقرب إلى نفي الفات من نفي المكالم لان ما انتفت  
محتملا يعتد به شرعا فكأنه لم يوجد بخلاف ما اتفق عليه فإنه يعتد به شرعا فكأنه موجوده عش  
على مر (قوله لانه بوجه إلخ) هذا الإيهام مدفوع بقوله استباحة أذنية استباحة ماذ كتحصيل  
الحاصل وأيضا قد علم ذلك من قوله بعدا وما يندب له وضوء كقراءة أي أنونوي استباحة ما يتدب له  
الوضوء كقراءة فلا يكفيه في دفع الحدث أي مع أن القراءة تتوقف على الفعل وقوله تحصيل الحاصل  
أي لأن الفرض أن حدثه أصغر وهو يتيسر معه المكث في المسجد ونحوه فلفظ الاستباحة يدفع هذا  
الإيهام هل كلام الأصل أولا وأتراعى أن المراد بالظهر في كلامه الوضوء كاحاله عليه حج (قوله  
مقرونة بالنصب والرفع شورى أي على الحال من النية أوصفة لها وذلك كراعي في نية الصلاة أنه لا بد  
من تصديق الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والتي ذكره يتجه مثله هنا عذنية  
الوضوء والطهارة ونحوهما اه معروفة قاله الاسنوي عش (قوله بأول غسل الوجه) فلو قامت  
بعله أسقطت غسله وجب قرنها بأول ما يجب غسله وأوسع من الأعضاء بعده فلو سقط عنه غسل جميع  
أعضائه لالوجه وجب قرنها بأول غسلها زي فلو تمت الرجلين كفي نعيم واحد ان لم يكن هناك  
جيرة فان كان هناك جيرة صلى كقائد الطهورين ويجب عليه الاعادة عش ومثل الفصل المسح  
فيما لو كان بوجهه جيرة فيكفي قرن النية بأول مسحها قبل غسل الوجه فتعبر بهم الفصل جرى  
على القلب سم وانظر لونوي عند غسل جزء من الوجه كشر فيه فاز يل محجب اعادتها عند غسل  
ما بعده أولا اكشافا بالنية عنده كالا يجب غسل محله حر شورى وفي عش انها لا يجب اعادتها  
(قوله كفي) أي القرن (قوله لكن إلخ) فيه اشكال ظاهر من جهة الاعادة بنية لم تقارن غسل  
مفروضا لأن وجوب اعادته يخرج عن كونه مفروضا ابن أبي شريف في شرح الارشاد ثم رأيت  
الاسنوي يترفع في وجوب اعادة غسل ذلك الجزء مع الاعادة بالنية فانها ترجح الاعادة بالمصول  
قال لانها متلازمان وهو الموجود في الذهب وقد صرح بصحة النية وأجزاء المصول المتولى والروبان



ان لم يقصد به الوجه  
وجب اعادته ولو وجدت  
الثبة في أثناء غسل الوجه  
دون أوله كفت وجوب  
اعادة المصول منه قبلها  
كافي المجموع فوجوب  
قربها بالأول ليعتبه وقولي  
غسل من زيادتي (وله  
تقر يقها على أعضائه) أى  
الوضوء كأن ينوي عند  
غسل وجهه ورفع الحدث  
عنه وهكذا كاله تقر يق  
أفعال الوضوء (د) له (نية  
تريد) أو تنظف (معها) أى  
مع نية شئ مما حاصله  
من غير نية (د) ثانيا  
(غسل وجهه) قال تعالى  
فاغسلوا وجوهكم (وهو)  
طولا (ما بين منابت شعر  
رأسه) أى التي من شأنها  
أن ينبت فيها شعره (وتحت)  
منتهى خفيه) بفتح اللام  
على الشهور وهما العظامان  
السدان يثبت عليهما  
الاسنان السفلى (د) عرضا  
(قوله رجه الله) كاله تقر يق  
أفعال الوضوء وإنما امتنع  
تفريق لنية على الطواف  
مع جواز تفريق الاشواط  
لانه ملحق بالعادة (قوله)  
غسل وجهه) ومن حجة  
الشفقين مع اطباق النيم

له حج

في البحر وصحح أبو علي الطبري في الايضاح والمنازير في الحاوى صحة الوضوء بهذه النية ولم يوجبها  
اعادة شئ وعلى هذا فلا إشكال كذا غلط الشورى وفي عدم وجوب اعادة الجزء مع قصد المضمضة نظر  
لوجود الصارف (قوله ان لم يقصد به الوجه) أى وحده بأن نوى غير الوجه فقط أو نواهما أو  
أطلق قل على التحريم وعبد البر ع وش وحاصله أن هنا أربع صرر قصد الوجه فقط قصد  
المضمضة تصدما معا أطلق فالثبة لا يكتفى بها في الجميع وسنة المضمضة تقوت في الجميع وكذا سنة  
الاستنشاق أى لتقدم غسل بعض الوجه عليهما وتقدمهما على غسل الوجه شرط لحصولهما وفيه  
أن هذا البعض لا يعتد به في الثلاثة الأخيرة دليل وجوب اعادته فيها فقتضاه حصول سنتها تأمل  
وجوب اعادة ذلك الجزء في الثلاثة الأخيرة دون الأولى وهذا حاصل المعتمد عند ع وش وم خلافا لما في  
الحواشي وإن كثرت شيئا ح ف أى والصورة أنه قرن النية بالمعبرة بما قبل الوجه فعل مما تقر أن من  
تعمد واستنشق على الكيفية المألوفة مستحضرا للنية فاتته سنتها وحيد فلا يحل أن يغفل عن  
النية بتدبرها أو فرقا للنية بأن نوى المضمضة مثلا وحدها أو نوى سنن الوضوء أو أدخل الماء في محلهما  
من أيوبة حتى لا يتصل بهما شئ من الوجه شرح الأثر لادين حجر ز (قوله لا يعتد به) أى لا يعتد  
بها (قوله له تقر يقها) أى النية بأمر صورها المتقدم أ خدام المطلق ع وش على مر كان يقول نويت  
غسل الوجه مثلا عن الوضوء أو عن استباحة الصلاة أو رفع الحدث عنه شوى قال حل وذكر بعض  
التأخرين أن التفريق باقى في السنن أيضا اه قال ميم وما كيفية تقر يق النية عند السنن كسج  
الأذنين ولعل من صورته نويت مسح الأذنين عن سنة الوضوء اه وقاعدة التفريق عدم استعمال الماء  
بإدخال اليد من غير نية لا يغترق قبل نية رفع حدثها شوى قال مر في شرحه ولا فرق في جواز  
التفريق بين أن يضم اليه نية تحو تبرا أولا ولا بين أن ينفي غير ذلك العضو كأن ينوي عند غسل الوجه  
رفع الحدث عنه لا عن غيره أولا والاوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل  
اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح رأسه وغسل رجله إذ نية عند  
غسل يديه الآن كنيته عن وجوهه اه (قوله رفع الحدث عنه) أو الوضوء أو الاستباحة خلافا لاعتقادهم  
زى (قوله كاله تقر يق أفعال الوضوء) أى حيث كان سائما أما السلس فليس له ذلك لوجوب الموالاة في  
حقه وأما سنن النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس عمرة (قوله له نية تبردمها) أى مع ما صور  
النية وحيث وقع تشريك بين عبادة وغيرها كاهنا فالذى رجه ابن عبد السلام أنه لا ثواب مطلقا  
والتمتع اعتبارا بالباعث فان كان الأغلب باعث الآخرة أئيب والا فلا ولو نوى قطع وضوئه انقطعت نيته  
فبيده الباقي وحيث بطل وضوؤه في أثناء بحث أو غيره أئيب على ما مضى ان بطل بغير اختياره والا  
فلا ويجزى ذلك في الصلاة والصوم شرح مر وتول مر انقطعت نيته وهل من قطعها ما عزم على  
الحدث لم يوجبه منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أنه باقى بمطل كاعمل  
التي لم تبطل إلا بالسرور فيه أنها لا تنقطع بها بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم  
اه ع ش عليه (قوله معها) بأن يكون مستحضرا لها فان غفل عنها نوى التبريد وجب اعادته مافة لهم  
حين نية التبريد كالحى شرح مر (قوله غسل وجهه) قال شيخنا الوسيط غسل الوجه مثلا لم يجب غسل مالا  
نيم الوجه إلا به لأنه إذا سقط المتبوع سقط التابع من خط ش (رفع) لو خلق له وجه من جهة  
صدرة وأقر من جهة ظهره أفضى شيئا مر بأن الذى يجب غسله هو الذى من جهة صدرة لا أن الوجهة  
به دون الذى من جهة ظهره أى ما بين الكفنى هو الذى له الاحساس والواجب غسله فقط ع وش (قوله)

(ما بين أذنيه) لان المواجهة المأخوذ (٦٨) منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكر في لا يجب غسل داخل العين ولا بين وزدن

تحت ليدخل في الوجه  
منتهى الحنين (فنه عمل  
غم) وهو ما يثبت عليه  
الشعر من الجبهة إذا لعبرة  
بنيته في غير منتهى الجبهة  
بأشعار شعر الناصية (لا)  
محل (تخفيف) بمجمعة  
وهو مثبت الشعر الخفيف  
بين ابتداء العذار والزعفة  
يعتاد النساء والأشرف  
تحتية شعره ليقع الوجه  
(د) لا (تزعان) يفتح  
الزاي أفصح من أسكنها  
وهي يياضان يكتنفان  
الناصية فلا يجب غسل  
الثلاثة لدخولها في تدوير  
الرأس (و) يجب غسل  
شعره أي الوجه كعقب  
وجانب وبالغ وعذار وهو  
الحاذي للأذن بين الصدغ  
والعارض ظاهرها وباطنها  
وان كثف (٧) غسل  
(باطن كثيف خارج عنه)  
ولو غير خلية وعارض (د)  
لاباطن كثيف (خليفة)  
بسر اللام أفصح من  
فتحها (عارض) وان لم  
يخرجها عن الوجه (د) لا  
باطن كثيف (بعضها) أي  
الثلاثة (د) قد (تيز) عن  
قوله والمراد بعض محل  
التعذيب لانه حل الزعة  
في الشرح على أعلاها بل  
لامعنى لمسها المراد  
بوجه تدبر الآن يراد أن  
التعذيب قد بدعلى العادبان ينزل جهة الوجه فيكون الخارج عن حد الوجه أعلاه الغالب وجوده تدبر

لأن المواجهة (الح) تطيل لتجديد الوجه بمذاكر ويجب غسل موق العين وهو بالهمز أو الواو ومؤخر  
العين مائلي الألف وما يلي الخد يقال له لحاظ بفتح اللام لكن قال الأزهري أجمع أهل اللغة أن الموق  
والحالتان بمعنى المؤخر وهو مائلي الصدغ اه (قوله ولا بين) بل يتركه لضره عن (قوله  
لا تعذب) من الحذف وهو الازالة العامة تبدل اللام بالفاء وماوي والمراد بعض محل التعذيب وهو  
أعلاه والأقصة داخل في حد الوجه على ما حدده الإمام (قوله العذار) بذلك مجعفة الشعر الثابت  
الحاذي للأذن أي بعضها بين الصدغ والعارض أو ما يثبت لامرذ غالباً بالشرح حر والعارض ما انحط  
عن الأذن إلى أول المنخفض من عظم اللحية كما سيأتي (قوله يعتاد النساء) ومن ثم قيل الشعر المذكور  
تخفيف لحذفه أي إزالته وحده بالام محل التعذيب بأنما انحط من خط يوضع طرفه على رأس  
الأذن وطرفه الثاني على أعلى الجبهة مستقيح حل ورأس الأذن هو الجزء الأقرب من الوتة وليس  
المراد بها أعلاها ع ش بلعني وعيلته بالحرف والمراد برأس الأذن الجفن الذي لأعلى العذارق يماين  
أزدي وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذي للدا عذار اه (قوله والأشرف) أي  
الأكبر من الناس ع ش (قوله وتزعان) مطوف على محل فذلك رفعه لأن المقصود نفسها  
لا محلها (قوله الثلاثة) أي محل التعذيب والتزعان محل (قوله كعقب) بضم الهاء واسكن الدال  
وبعضهما وتحتها ما عو وجع والمقرد من كل واحد من هذه الثلاثة ع ش وزن جعه الآتية زيادة  
الاء وجمع اللام عذاب أسوي شوي (قوله وحاجب) من الحجب وهو المنعني بذلك لانه الذي  
عن العين (قوله وبال) الذي يؤخ من كلام القاموس أنه بكسر اللام ع ش وعبار بالمراد بكسر  
العين وحكي ضمها اه (قوله الحاذي للأذن) وهو ما بين العين والأذن حل (قوله لا باطن كثيف  
(الح) وحاصل ذلك أن شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما أن تكون نادرة الكثافة كالحجب  
والشارب والصفقة وخلية المرأة والخطي فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت أو غير نادرة  
الكثافة وهي خلية الذكر وعارضاه فان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل  
ظاهرها فقط فان خف بعضها وكثف الآخر فلكل حكمه ان تيز فان لم يميز وجب غسل الجميع فان  
خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة الكثافة وان خفت  
وجب غسل ظاهرها وباطنها شرح الروض ع ش ومثله شرح حر (قوله خارج) المراد بخروجه أن  
يجاوز حد الوجه من جهة استرساله قل وفيه نظر لانه يقتضي ان اللحية خارجة دائماً مع أنهم فرواها  
بين الخارج وغيره والنقول عن سم وقرره للشيخ أن المراد بخروجه ان يتلوى بنفسه إلى غير جهة نزوله  
كان يتلوى شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الخلق أو يتلوى الحجاب إلى جهة الرأس شيخنا ع ش والمراد  
الباطن مائلي الصدغ ومن اللحية وما بين الشعر ع ش على حر وقيل ان المراد بخروجه أن يخرج بالتمعن  
حده من جميع الجهات ويؤد به قوله بمعنى شعر الرأس بأن لا يخرج بالتمعن (قوله وخلية) مجمع على  
حكي بكسر اللام وضمها قال ابن مالك ولعمرة قل • وقديح • وجمعه فعل (قوله وان لم يخرجها عن  
الوجه) المناسب أن يقول ان لم يخرجها عن حد الوجه لانه قسم حكم الخارج من اللحية والعارض وغيرها  
من بقية الشعور الشامل لذلك حل فيكون في كلامه تكرار ويجب أن الواو للحال والحاصل أن  
خلية الذكر وعارضيه وما خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخشع أن كثفت وجب غسل ظاهرها فقط وما  
عدا ذلك يجب غسله مطلقاً أي ظاهرا وباطنا ولو كثفت هذا القول لشمع في شعور الوجه فاقبح ع ش (قوله  
أي الثلاثة) وهي باطن الكثيف الخارج لتعبر الرجل وباطن كثيف اللحية وباطن كثيف العارض  
التعذيب قد بدعلى العادبان ينزل جهة الوجه فيكون الخارج عن حد الوجه أعلاه الغالب وجوده تدبر

بعضها الآخر كانت (من رجل) فلا يجب له غسل إصبع الماء إليه فيكنى غسل ظاهرهما إذا لم يجز البض الكثيف عن الخفيف فيجب غسل الجميع قاله الماوردي في اللحية وشملها غيرها وإن (٦٩) تعقب النووي بأنه خلاف ما قاله الأصحاب

وقوله من رجل فيصحب جميع ما قبله من قوله لا باطن كشيء الخ فيفيد أن باطن الكثيف الخارج لغير الرجل يجب غسله ظاهرا وباطنا لعدم خلافه فيكون من رجل قيداني غير الأولى على الصحيح فالعمد أن باطن الكثيف الخارج لا يجب غسل باطنه للرجل والمرأة حل مع زيادة فالخالف أنه يجب غسل شعور الوجه ظاهرا وباطنا لا باطن كشيء اللحية والعارض من الرجل ولا باطن الكثيف الخارج عنه من رجل ومن غيره (قوله أن كانت) أي الثلاثة من رجل والمراد به ما قبل الاثنى ولو صبيا ولا يقال إن لحيته نادرة كاحية المرأة فتنبه شو بروي (قوله أما المميز) قال في شرح الروض بأن كان الكثيف متفرقا في أثناء الخفيف اه وهو يفيد أن المراد بالمميز كونه في جانب واحد مثلا تأمل مع ع ش وقرر شيخنا ح ف أن المراد بالمميز أن يسهل لإفراد كل بالفسل اه (قوله بقية الشعور) أي ما بعد اللحية والعارض من الرجل (قوله على التقن) بفتح القال المجعولة والقاف أفصح من اكتفها ببر (قوله عن القدر الخ) وهذا القدر هو المسمى بالعارض حر ح (قوله وخرج بالرجل المرأة والخنثى) المتمدن المرأة والخنثى لا يجب عليهما غسل باطن الخارج الكثيف ولو نادر الكثافة بخلاف الخفيف يجب غسل الظاهر والباطن شرح حر (قوله غسل ذلك كله) المتمدن خلافة في باطن الكثيف الخارج ع ش (قوله ولأنه يسن للمرأة) أي ما لم يأمرها الزوج أو السيد والأدب كاجب عاينها ترك أكل ما لم يصرح به أو استأذنها إذا أمرها بتركه ومنه إزالة نحو صان برماوي (قوله وجب غسلها) أي إذا كانتا أصليين أو أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أما إذا عجز الزائد فيجب غسل الأصل دون الزائد ما لم يكن على ستمه والأدب غسله أيضا وكفى قرن النية بأحد هما إذا كانا أصليين فلو كان أحدهما زائدا واشتبه بالبدن من النية عند كل منهما ع ش على حر ويجري هذا التفضيل في الرأسين فيقال إذا كانا أصليين اكتفى بغيره بعض أحدهما وإن كان أحدهما أصليا الآخر زائدا واشتبه تعين مسح بعض كل منهما وإن عجز الأصل من الزائد تعين مسح بعض الأصل وحل يكتفى مسح بعض الزائد فقط محل نظره وحذاكه بحسب الفهم فيه عليه شيخنا الطندنافي قياسا على اليدين والرجلين زى قال ع ش لا يكتفى لانه لا ضرورة الى الاكتفاء بجمع وجود الأصل (قوله من كفيه وذراعيه) أي به لأن حقيقة اليدين رؤس الأصابع إلى المنيك بدفعه بقوله من كفيه الخ (قوله بكل) أي مع كل مرفق وإن ثبت في غير محل كقوله ع ش وسما مرفقين لانه يرتقى بهما إلى الانتكاه عليهما ونحوه برماوي (قوله وأيديكم إلى المرافق) الأيدي جمع اليدين أي المجرحة والأيدي جمع اليدين أي النعمة هذا هو الصحيح وقبح آخرهما مع العلم باللفظ من أصلهما فاستعوا الأيدي في جمع اليد الجارحة وكثير من الناس يكتب إلى صاحبه المملوك يقبل الأيدي الكرم والكرم هو طعن الصواب الأيدي الكرمية قاله السلاح الصفدي وشو بروي في القنري على المطول ما يخالفه ونحوه الأيدي جمع الأيدي جمع اليد وهي الجارحة تستعمل في النعمة مجازا مرسل كاحصر به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قبل أن اليد بمعنى الجارحة تجمع على أيدي وبمعنى النعمة على الأيدي رد عليمان أصل يديدي وما كان على وزن فعل لا يجمع على أفعالهم (قوله ولا ذراع) أي ولا مرفقا بالاتباع في قوله فاتبعوا لأن الذراع ونحوها لا يصلح أن يكون دليلا والمراد بالاتباع التشم وهو قول النبي وأفعه (قوله من شعر) ظاهرا وباطنا وإن كفف قال الشيخ في شرح التقریب بل وإن طال وخرج عن الحد المعتاد العكس لقوله تعالى وأيديكم إلى المرافق ولا يباع رواه مسلم ويجب غسل ما عليه ما من شعر وغيره (فان قطع بعض بدوجب) غسل (ما بين) منهنال اليسور لا يستعمل اليسور (ومن مرفقه) بأن سل عظم القراع وبقي العظام السميان برأس الصن (فأرأس) عظم

وأما وجب غسل باطن بقية الشعور الكثيفة لشعر كثافتها فالتفت بالغالب وكلام الأصل بوجه عدم الاكتفاء بغسل ظاهر الخارج الكثيف من غير اللحية وليس مرادوا واللحية الشعر الثابت على الذقن وهي جمع اللحيين والعارض ما ينحط عن القدر المخاذي للأذن وذكره مع ما بعده من زيادتي وخرج بالرجل المرأة والخنثى فيجب غسل ذلك كله منهما كما علم أولا لتدبرها وتدرة كثافتها ولأنه يسن للمرأة تنفها أو حلقتها لانهما مثله في حقها والأصل في أحكام الخنثى العمل باليدين والخفيف ما ترى بشرته في مجلس التخاطب والكثيف ما يمنع رؤيتها فيه ولو خلق له وجهان وجب غسلهما أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما لأن الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل ما يسمي وجهها وفي الرأس مسح بعض ما يسمي رأسا وذلك يحصل ببعض أحدهما (ذ) ثالثا (غسل يديه) من كفيه وذراعيه (بكل مرفق) بكسر الميم وفتح الفاء أفصح من

(عنده) يجب غسله لانه  
 من المرفق الى المرفق  
 مجموع العظام الثلاث (أر)  
 من (توسن) غسل (أر)  
 عسده (حفظه على  
 التحجيل وسياق وللا  
 غلاف الضعوف لمارة (ر)  
 رابها (مسح بعض بشر  
 رأسه أر) بعض (شعر)  
 ولو واحدة أو بعضه في  
 حدة (أر) الرأس بأن لا  
 يخرج بالذعن من جهة  
 نزوله فلو خرج به عنه نهالم  
 يكف المسح على الخارج  
 قال تعالى واسجدوا لله  
 وروى مسلم أنه صلى الله  
 عليه وسلم مسح بياضه  
 وعلى العمامة فدل ذلك  
 على الاكتفاء بمسح  
 البعض لا يقال لو اكتفى  
 بالبيض لا ككتفى بمسح  
 الاذنين لخبر الاذان من  
 الرأس لأنما نغاره بأنه لو  
 وجب الاستيعاب لوجب  
 مسح الاذنين بين ما قلتم  
 فان قلنا بمسح الاذن بمسح  
 الرأس والوجه في التيمم  
 واحد فلهذا وجب التيمم  
 أيضا قلنا المسح به بدل  
 للضرورة وهنا أسهل  
 واعتزنا بالضرورة عن  
 مسح الخفين فانه يجوز  
 للحاجة (له غسله) لانه  
 مسح زياتره (له) (له)  
 كوضع يده عليه بلا مد  
 لحول المقصود ومن وصول  
 البلل اليه (د) ناسها

كالتقاء كلامه شوري (قوله) ان المرفق الخ: والعندين المرفق الى الكتف ع (قوله الثلاث)  
 أي العظماء المسمى رأس الضد والبراة الناحية بينهما (قوله) محظفة على التحجيل) وانما لم يقط  
 التابع بقوط المتبوع كرواتب الفرائض أيام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصه فالتابع أولى به  
 بخلافه فان ليس سقوط رخصة بل لشدة غش الأتيان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الإسكان كما مرار  
 الموسى على رأس المحرم عند عدم شعره ولان التابع شرع ثم تسكلمه لغص المتبوع فإذا لم يكن متبوع  
 فلا تسكلمه بخلافه فان ليس تسكلمه للمتبوع لانه كمال المشاهدة أي في غير هـ. هنا القطوع فتعين أن يكون  
 مغلوبا لنفسه وان قطع من مكبه ندى غسل محل القطع كما نص عليه الشافعي بجزء عليه الشيخ أبو  
 حامد وغيره شرح الروض ع (قوله) مسح بشر رأسه) أي ولو كان ذلك البعض مما يجب غسله  
 مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيمكن مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع  
 الوجه لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضا من فرض الوضوء اه ع (عش على  
 د) ويحجب عن توقف العلامة الشوري ولو مسح على العمامة أخرقة على رأسه فوصل البلل  
 للرأس فالوجه ان فيه تنصبل الجرموق وقال العلامة ابن حجر يكتفي مطلقا قصد أم لا بخلاف الجرموق  
 ويفرق بينه وبين الجرموق بأن مزارقوه مماثلة لغير المسوح عليه فاحتيج لقصد غير ولا كذلك  
 هنا برأى ع (قوله) في حد (حد) وهو مذكور كمثل ما بين من أعضاء الانسان نحو الاذن والقلب  
 بخلاف ما في كاليه واليد والاذن فانه مؤثر شوري (قوله) من جهة نزوله) وان كان في حد الرأس  
 لكونه معقوصا أو مجمدا حل (قوله) فلو خرج) أي ولو بالقوة بأن كان معقوصا أو مجمدا لم يكف المسح  
 على الخارج أي لأن المسح عليه غير ماسح على الرأس والأمور به في التقصير في النكاح انما هو شعر  
 الرأس وهو صادق بالنازل لهذا اكتفى به هـ هنا (قوله) أي باليد قوله عنه أي عن حد الرأس  
 وقوله نهائي من جهة نزوله (قوله) وروى مسلم الخ) لأن قولنا هو واقع على طرق البهاختال أنه  
 للضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها بالاكتميل في حال الضرورة ولا يجوز ذلك في غيرهما فابن  
 ثبت لا ككتفاء بالبيض مطلقا وقد يقال ان الراوى فهم ذكر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه  
 وسلم فأنطقه فأخذ بمقتضى الخلافه وكان قال كان يتوضأ ويمسح على العمامة متكررا حتى كانت هذه  
 عادته والقرينة على هذا كون الراوى ذكره في بيان وضوءه صلى الله عليه وسلم برمازي وبعبارة س  
 قوله فدل على الاكتفاء الخ والاكتفاء بمسح الناصية يمنع وجوب الاستيعاب يمنع وجوب التقدير  
 بالبرء أو كثر لانه أدونه اه (قوله) لا يقال الخ) إشارة لرد اعتراض من المالكية على الشافعية وكذا  
 قوله فان قلت الخ وجوابا وجوابهم أن الخ لا يثبت ضعف (قوله) بعين ما قلتم) فيه التفتان من الغيبة الى  
 الخطاب (قوله) المسح ثم بدل) أي فاعلى حكم مبدله وحتمنا على أي فعله لم يثبت مقتضى اللفظ وقيل ان  
 الباء اذا دخلت على متعد كأي الآية تكون للتبعية وعلى غير كأي قوله وليطو فوالها لبيت النبي  
 تكون للاتفاق له التارخ في شرح المختصر شوري وحينئذ فيكون ذلك خرا من تلك لقاعدة  
 لانها قد دخلت على متعد في قوله فاسجدوا بوجوبكم وأجب بانه صدنا عن الأخذ بالقاعدة أن  
 المسح بدل (قوله) للضرورة) أي مع عدم المانع من الاستيعاب بخلاف ما يجوز للحاجة فان فيه مانعا من  
 الاستيعاب وهو ترتيب الخف فانه قد يقال ان المناسب العكس وهو الاستيعاب فهاجوز للحاجة  
 وعدمه فها كان للضرورة تدبر (قوله) فانه يجوز للحاجة) أي بعد تسليم أي بدل وقيل انه أصل وأجب  
 على هذا بأن الشارع ناظر لحفظ الاموال في تعميم الخف تنص له (قوله) له غسله) واذا غسله لا يندب  
 فيولا كراهة شوري ع (قوله) لا مسح وزيادة) ان قلت انه مغاير قطعاً كيف يكون نفسه

(غسل رجله بكل كعب) من كل رجل واسكل منهما كعبان وهما العظامان الثانان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين ولا تباع رواه مسلم قرئ في السبع وأرجلكم (٧١) بالنصب وبالجر عطفًا على الوجه لفظًا

الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار وفصل بين العطفين إشارة إلى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ما عليهما من شعر وغيره وغسلهما هو الأصل وسيأتي جواز مسح الخفين بدله والمراد بفصل الأعضاء المذكورة انفصالها لا يعلم ذلك إلا بفصل سلاتها منها (د) سادسها (ترتيبه هكذا) أي كما ذكر من البراءة بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين للاتباع رواه مسلم وغيره مع خبر الثاني باسناد على شرط مسلم ابتداءً بالوجه (الله) (ولو انفس محبت) غيبة الجنبات

(قوله نظره فيمن شرط الخ) رده الرشدي على مراءيه ليس كإزعاج من الاشتراط وانما غرض التمثيل ببحر ضب خرب اه (قوله ان كان ذكر النية الخ) أي في لو كان في غير الوجه أي زنا أو يافيه تدبر وقوله بلا أدنه شامل للهي مع عدم الصحة حيث شذ مطلقا انتهى عاب وشرح المرض (قوله فلا يشترط فيه ذلك) أي حيث كان فيها بعد القرض بقدره لا لوجه

قلت مراده به أنه يحصل قصد المسح من وصول البال للرأس لأنه يقال مسح وغسل فقط ما تد يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصل له زيادة اه إن محرابي (قوله مفصل الساق) عبارة المختار المفصل بوزن المجلس واحدا مفصل الأعضاء والمفصل بوزن المضغ اللسان اه والساق بالهمز وتركه ما بين القدم والركبة وهو مؤث على المشهور ويجمع على أسوق وسيفان وسوق سميت بذلك لسوقها للجدر برامى (قوله وأرجلكم إلى الكعبين) لم يقل إلى الكعبين كإلّا في الأيدي إلى المرافق لأن كل رجل فيها كعبان وجمع المرافق لأن كل يدها مرفق ومقابلة الجع بالجع تقتضي القسمة أحياداً فجمع الكعب لأوهم القسمة أحياداً فتقتضي وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فإن قيل فعلى هذا يلزم أنه لا يجب الاغسل يد واحدة ورجل واحدة قلنا صدقنا عنه فعل النبي ﷺ واجماع الأمة مر برامى (قوله ومعنى الثاني) انظر وجه كون العطف معنو يامع عطفه على الأول لفظاً أيضاً والعامل فيهما واحد وغاية الأمر أن الحمل اشغل بحركة الجوار وكتب أيضاً ويجوز عطف قراءة الجرح على الرأس ويحمل المسح على مسح الخلف أو على الفسل الخفيف الذي تلبسه العرب مسحاً وعبر به في الأرجل طلباً لإقصاد أي التوسط لانها مظنة الاسراف لنفسها بالصب عليها ويجوز اليا المقدر على هذا لادخال والحاصل على ذلك الجمع بين القراءة بين شرح مختصر المزي للشارح شوبري وقوله انظر وجه الخ أقول لا تنظر لان قوله لفظاً في الأول أي ومعنى وقوله ومعنى في الثاني أي لفظاً لأن الحركة فيه مقطرة خفيفة من الأول دلالة الثاني وبالكس وهو المسمى عندهم بالاحتباك كابدل عليه عبارة المرحوم واج وأجيب أيضاً بأن مراده بالني التقدير (قوله لجره على الجوار) نظريته بأن شرط الجرح على الجوار أن لا يدخل على الجرح وحرف عطف ع ش والجوار بكسر الجيم وضمة والسكر أنفع مختار (قوله ويجب غسل ما عليهما) (فرع) لو دخلت شوكة في أصبعه مثلاً وصار رأسها ظاهرًا غير مستور فإن كانت بحيث لو قلعت بقي موضعها محمّلاً فوجب قطعها ولا يصح غسل اليدين أو الرجلين مع بقائها وإن كانت بحيث لو قلعت لا يبقى موضعها محمّلاً فاقبل بقطعها وينطبق لم يجب قطعها وصح غسل اليدين مثلاً مر لكن رجح شيخنا وجوب القلع مطلقاً أي سواء كان لها غور في اللحم أم لا تأمل سم (قوله انفاسها) أي ولو فصل غيره لها بلا أدنه أو سعة وطه في نحو نهران كان ذا الكرنية فيها بخلاف ما وقع بفعله كعرضه لظروم وشيه في الماء فلا يشترط فيه ذلك والحاصل أن الشرط ما فاعله سواء تذكر النية أو لا أو تذكر النية عند عدم فعله اه حل وزى (قوله ولا يعلم ذلك إلا بفصل سلاتها) أي فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الحنك ومن الأذنين وجزء من فوق اليدين والرجلين أذنا ليم الواجب الإبه فهو واجب حتى لو تم غسله تيم لأجله مر برامى باختصار (فائدة) قال ابن عباس شرع الاستنجاء لوطء الحور العين وغسل الكفين لأن كل من مود الجنة والمضة لكلادرب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه فانظر إلى وجهه العكبريم وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ومسح الرأس لتأج والا كليل ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين لشي في الجنة اه (قوله ابتداءً بالوجه) (الله) أي بدءاً بحقيقة أو نسبة فيشمل تقديم الثاني على الثالث والثالث على الرابع فيكون الحديث دالا على الترتيب في جميع الأعضاء (قوله ولو انفس محبت) ولو فناء قليل ويوقع النية عند مساة الماء

تدبر (قوله اما فله سواء الخ) أي في غير الوجه تدبر (قوله عند عدم فعله) أي وعدم نية في فعل التبر اه عاب بالمتى وبالجملة فحمل كلام المحقق على غير الوجه أسلم تدبره

لوجه تكون مقترنة بصل أول أعضاء الوجه ثم وقد يشكل هذا بقوله لم يغسل أعضاء الوجه دفعة واحدة أي بالصب حصل الوجه قطا اذ لا فرق في المعنى بينه وبين تميم البدن بالغمس وهذا أي قوله ولو انغمس الخ كاستدراك على قوله وترتيبه قال ع ش ولو انغمس فكسافي ما دون القلتين ونوى عند محاسنة الوجه ثم غمس فنية أعضائه انرفع الحدث عن الوجه قطا وصار مستعملا لبقية أعضائه حج في شرح الارشاد ولكن قرر شيخنا أن الماء لا يصير مستعملا لان انغماس صبره أي انغمس جزأ واحدا والجزء لا يحكم على مائه بالاستعمال مادام مترددا فاستكان أعضاء الوجه عضو واحد تأمل وفيه نظر لان الترتيب مقدر اه **(قوله بدله)** أي الوجه وهو متعلق بالغمس شورى وهذا التعليق الثاني هو المقول عليه لان الأول لا يكتفي بالإصغار اذ حاصله من ذلك في الأصغر غسل وجهه واحدة فان هذا الفصل يكتفي لا بغيره ولا يكتفي بالإصغار اذ حاصله من ذلك في الأصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وأجيب بأن كلامه في الفصل بالانغماس لا بالصبر وكتب أيضا وفي التعليق الثاني أنه ان كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق الواقع فهو اعتراف منه بانتفاء اشتراط الترتيب في هذه الحالة فلا نأخذ في التقدير والحاصل أنهم مصرحون بأنه لا يشترط في هذا الترتيب الحقيقي غاية الامر أن الرافعي يشترط زمانا بتصرفه الترتيب الحقيقي لو وجد والتورى لا يشترط ذلك حل فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع النجاسة الكسبية في الماء الزا كدحيث لا يشترط جريان الماء عليها بل لا بد من تحريكها عليها ساقلت يفرق بينهما بأن الترتيب صفة تابعة وأما العدد فهو زوائد مقصودة ويقتصر في الصفة التابعة لا يقتصر في الزوائد المقصودة مر غ ش **(قوله وسن استاك)** هو مصدر استاك ويقال ساكسوا كسوا كاسم مصدر الجرد المعنى قال ابن مالك

• فعل قياس مصدر المعنى • من ذى ثلاثة قال حل والسواك لفظة البلاك وآلته وفي الشرح استعمال عود ونحوه في الاستان وما حوّلها بينهما لم يكن في ضمن عبادة تقدمتها وعبارة العباب وبنو بآي السواك ان لم يكن للوضوء والافئته تشمله اه وقول حل في الاستان وما حوّلها في صور اذ لا يشمل اللسان ولا سقف الخنك مع أنه يطلب السواك فيهما الآن يقال أراد بما حوّلها ما يقرب منها اه ع ش على مر وهو من شأن الوضوء الفعلية الداخلة فيه عند حج اذ جعله عند بين الضمعة وغسل الكفين فتشمله الثانية والتسمية ومن سنه العناية الخارجة عند مر لأن محله عند قبض غسل الكفين فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لنيته عند شيخنا وعبارة شرح مر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول البدن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل الكفين اه **(قوله مطلقا)** أي في جميع الأحوال شورى والمراد بها ما يميز الازمنة بدليل قوله ولكن كره لعالم الخ وقال زى قوله مطلقا أي طولادعرا بدليل قوله وسن كونه عرضا اه قال ع ش فالاستاك سنة مطلقا كونه عرضا سنة أخرى وأما طولادعرا فمكرره من حيث التكييف فقط فلا ينافي كونه سنة **(قوله السواك مطهرة)** وجه الدلالة منه مع أنه لا صيغة أمر فيه أن مذهب يدل على طابع طلبها رغبا وبه ثبتت السنة بذلك لزوماً ما قول في الحديث فاستاكوا عرضا فهو حيشة خاصة برمادى وجمع السواك على سواك يستعين بكتاب وكتب لكن يجب هنا اسكان الواو كما في الاسم وفي عبارة المصباح السواك بجمع على سواك بالسكون والأصل يستعين اه ومطهرة بفتح الميم وكسر هاء أي والفتح أول وانظر ما وجهه مع أنه لم يأت في القياس والكسر وقديوجه الفتح بأنه مصدر ميمي بمعنى امم الفاعل من الطهیر برمادى ولا تحصل السنة بالاستاك بالتمسك على المعتدل قوله مطهرة وهذا منجزة خلافا

غلطا أو أحدث أو الطهیر عنه الوضوء بدله **(أجزأه)** عن الوضوء وان لم يمتك زمانا يمكن فيه الترتيب حاشا خلافا للرأى لأن الفصل يكتفي للحدث لا بغيره فلا صغر أولى ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة **(وسن استاك)** مطلقا درس

خبر النساء وغيره السواك مطهرة للتم بفتح الميم وكسرها **(د)** سن كونه **(عرضا)** أي في عرض الاستان خبر أبي داود اذا استكنتم فاستاكوا عرضا ويجزى طولاً لكنه يكره

**(قوله اذ لا فرق في المعنى بينه)** الخ بل هناك فرق وهو أن تميم البدن يكتفي لا بغيره فلا صغر أولى بخلاف غسل الأعضاء فقط **(قوله فلم تشمله نية الوضوء)** ويؤيده أن تصرف الوضوء هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة بنية اه ع ش على مر

ذكره في المجموع نعم بسن  
الاستدراك في اللسان طولاً  
قاله ابن دقيق العيد واستدل  
له بخبر في سنن أبي داود  
وقوله وسن إلى آخره أولى  
من قوله وسننه السواك  
عرضاً (بخش) كعود  
وأشأن لانه المحلل للتعود  
بالاستياك وأولاه الإدراك  
(لاصبعه) المتصلة به لانها  
لا تسمى سواك بخلاف

(قوله حيث حل الخ) هنا  
لا يختص محل واستدل له  
حج بقوله ولا ينافيه خبر  
السواك مطهرة لان معناه  
أنه آلة تنقيه وتزيل قبحه  
فهي لقوة لا لشرعية كما  
هو واضح اه (قوله قال  
وهي تحصل بالمتنصص)  
والحرمة فيه وفيما فيه سم  
لا صر خارج وفارق الاستنباه  
بانه رخصة وهذا رخصة اه  
حج في شرح الارشاد  
(قوله) وأيضاً عبارة الأصل  
نوهم الخ) رحمه الله إلى الإضافي  
باعتبار ما ذكره في متنه  
لا بد من الإيراد (قوله) واجب  
عن الأخير الخ) هذا  
بناء على أن السواك اسم  
للآلة ولو جرت بنا على أنه هو  
الملك كما قدم أول الدرس  
عن حل لم يحتج إلى تقدير  
ذلك المضاف اه شيخنا  
(قوله) لا يلزم الجزء الشخص  
لا يكون سواك اه هذا غير

للحلي حيث حل المطهرة على الظاهرة اللقوبة وهي التنظيف قال وهي تحصل بالمتنصص اه (قوله  
نعم بسن الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن والافان مناسب لقوله في عرض الأسنان أن يقول وأما  
اللسان اه عش وأهله مرة قال حج الان كان للتنظيف لا بد من إزالته فيها يظهر ويحتمل الاكتفاء  
بها فيه لانها محققة حل (قوله في سنن أبي داود) فان قلت حيث كان الخبر في السنن المذكورة فأى  
فائدة في نسبة لابن دقيق العيد وهذا ذكره الشارح ابتداء عن أبي داود قلت لعل السري ذلك أن  
الحديث ليس نصاباً ذكر ثم رأيت في الإيعاب ما يدل على ذلك وعبارته وهو أفضل في اللسان لحديث فيه  
قال ابن دقيق العيد منه المتأخرون والحديث المشار إليه عند أحد وغيره أنيت النبي ﷺ فرأيت  
يتناك وطرف السواك على لسانه يستأن أي يرتفع إلى فوق قال الراوي كأنه يستأن طولاً عش  
اطفئعي ومقتضى تخصيص العرض بالأسنان والطول باللسان أنه يتخير في إعدادهما مما يرى عليه  
السواك ويبنى أن يكون طولاً كاللسان في غير الآلة أما هي فينبغي أن يكون عرضاً لأهم كرها  
الطول في الأسنان بخلاف من ادما، الله عش (قوله) أولى من قوله وسننه السواك لان عبارة  
الأصل نوهم أن الاستياك وكونه عرضاً واحدة بخلاف عبارة المصنف وأيضاً عبارة الأصل نوهم  
لخصر في المذكورات مع أنه ليس كذلك وأيضاً نوهم أن نفس الآلة سنة مع أن السنة هي الاستياك  
بخلاف عبارة المصنف شيخنا وأجيب عن الأخير بأنه على تقدير المضاف أي استعمال السواك (قوله  
بخش) في القاموس ما يقتضي فتح خائه وفي الاشتقاق في باب بنية أسماء الفاعلين التصريح بأنه  
بالكسر قال عش قوله بخش أي الذي لا يؤذي الأسنان كإباص الطرفاء وعود الريحان لانه يورث  
الجلد انتمى وفيه على مر قوله بخش ولو لم يطبقا لغير الحرم والمعدة أما ماله راحة طيبة في نفسه ككثير  
الاشتباق فلا يمنع منه الحرم والمعدة انتهى والأفضل الأراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم ذوالرج  
الطيب ثم بقية الأعواد وكل واحد منها فيه خمسة مرتبة في الأفضلية أيضاً وهي اليابس المندى بالماء ثم  
الندى بما، الورد ثم الندى بالرب ثم الرب ثم اليابس غير المندى فالمجموع خمسة وعشرون من ضرب  
خسة في خمسة وكل واحد من هذه الخمسة عبارة الخمسة مقدم على ما بعده واعتمد شيخنا الحنفى أن  
اليابس الغير المندى مقدم على الرطب لانه أقوى في إزالة التغير وبعضهم ضم الخمسة الأولى الخرقه  
وأصبح غيره بشرطها لكن لا يخفى فيها الخمسة الثانية \* ومن فوائد السواك أنه يبيض الأسنان  
ويزيل قبحها ويثبتها ويطيب النكهة ويشد اللثة ويزيل روائحها ويصفي الخلق ويقصع اللسان  
ويزيد في العقل ويذكر القلظة ويحسن الخلق أي لون البدن ويقم الصلب ويقطع الرطوبة من  
العين ويحدا البصر ويقطع النيب ويسوى الظهر ويرهب العدو ويصلب اللحم ويضعف الأجر  
ويرضى الربو ويخبط الشيطان ويؤيد في ثواب الصلاة ويغني الأموال ويقوى القلب والمعدة وعصب  
العين يروى (قوله) وأشنان) بضم الهزنة عش وكسر هاء لغة وهو الفاسول وأجبه بد (قوله  
لا تسمى سواك) أي شرعا لا ذلوعاً لتنا على العرف لزمنا أن الاشتان والخرق ونحو ذلك لا يجوز  
وليس مما د عش وانظر ما الفرق بين أصبعه وأصبع غيره حيث سميت أصبع غيره سواك  
وأبرزاً لشرطه ولم تسم أصبعه سواك مطلقاً وعبارة غيره لأن جزء الشخص لا يكون سواك اه  
وقوله بخلاف المنفصلة التمسكاً بأصبعه لا تسمى مطلقاً وان أصبح غيره المتصلة به تسمى بخلاف المنفصلة  
لانه جزء آدمي يحرم مواراته بخلاف المتصلة عش على مر وعبارة حل قوله وأصبع غيره أي  
مطلقاً وقوله ان أصبح أي أصبح نفسه المتصلة وقوله لحصول المقصود بها أي من إزالة التغير وهذا الذي  
اعتمد شيخنا أن المنفصلة ولونه لا يخفى وان قلنا بظاهرها اه أي وأما المتصلة التي من غيرها ان كانت

خشف من حقه بانه اجزأت والا فلا تقر برشيخنا والتمجعه أن الاذن قبل الجواز لا لاجزاء الا أنه ان لم يكن بانه اجزأ لمع الحرمة كالاستياك بالسواك المصوب تأمل حرف **(قوله)** وكراه الاستياك بخلاف ازالته بفيسواك كاصبه الخشنة على القول بأنه لا يحصل بها الاستياك زى ع ش **(قوله)** لاصام ولو حكما قبل المسك وبعبارة ع ش يؤخذ من قوله لاصام أن المسك لا يكره في حقه اه خطيب على التثنية واعتمد الشيخ الزياتي الكراهة وكذا اذا يادى نعاله انتهت بدعمر كالألة دم الشهيد لانه منصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير بفيرانه نعم نظردم الشهيد أن يسوك مكلف صاعدا بعد الزوال بفيرانه شح مر فان قيل لأي شيء كراه الاستياك بعد الزوال لاصام ولم تنكره معان بعد الزوال بل أولى كما صرحوا بذلك في الاستنجاء حيث قالوا والماء أفضل لانه المفضضة مع أنها مزمة للخلاف بل أولى كما صرحوا بذلك في الاستنجاء حيث قالوا والماء أفضل لانه يزول العين والاذن ولا كذلك الحجر أجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان باقيا من الحجر في الازالة ومن مجرد الماء القوي به المفضضة **(قوله)** بعد زوال خرج به ما لو مات فلا يكره تركه لان الصوم انقطع بالموت وتقل عن قتادى الشراح ما يوافق ع ش على مر وحاشيته هنا فرغ من الاصام بعد الزوال هل يحرم على الغاسل ازالة خلونه بسواك قياس دم الشهيد الحرمه وقال به مر وأما لو أكل ناسيا فغيره فلا يكره ولو بعد الزوال بل يسن ابن عبد الحلق ومثله ما لو مات بعد الزوال وتغيره فلا يكره في حقه السواك شجرى انتهى وأما الموصل فيكره له قبل الزوال أيضا أى وبعد الفجر وزوال الكراهة بالفروب ونموها بالفجر زى فيكره جميع النهار وقوله بعد زوال أى بغير سبب يقتضيه فلا يتم بعد الزوال أو أكل ناسيا أو مكرها أو احتمل حصول التغير منه فلا كراهة في ازالته زى **(قوله)** أطيب ومعنى كونه أطيب عند الله ثناؤه تعالى عليه ورضاه به وبذلك فسر الخطاى والقبوى وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وفقا لابن انصاح وقال ابن عبد السلام يختص به تنفيذ ذلك في رواية مسلم زى وبعبارة الشورى أى راحة فة أكثر ثوابا من ثواب استعمال المسك المأمور به يوم الجمعة اه **(قوله)** بضم الخاء وتفتح في لغة شاذة ع ش وأما الرواية فيالضم فطحا حرف فان قلت الأحاديث الدالة على طلب السواك دالة على طلبه في كل وقت وهذا الحديث دال على أنه بعد الزوال فان قدم عليها أجيب بأن فيها جلب مصلحة وفيه درء مقسدة ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح اه شيخنا حرف لان ازالة الخلو فمفسدة وأيضها مفيدة لها **(قوله)** والماء بعد الزوال أى اسماء بعد الزوال لغة ع ش قال حج وبتدافة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح اه شورى **(قوله)** وأطيبه الخلو فمدل على طلب بقائه أى طلبا مؤكدا بدليل قوله فكره ازالته كفى البرماوى **(قوله)** فكره ازالته هذا واضح على طريق المتقدمين أما على طريق المتأخرين من أنه لا بدنى الكراهة من نهى خاص فلا تختص هذه النتيجة حل وأجيب بأنه قد تقدم مقام النهى اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع ع ش **(قوله)** ازالته أى بالسواك لا لغيره على المتقدمين كان المدرى يقتضى الكراهة مطلقا كفى حج **(قوله)** ولان التغير معطوف على قوله تخير **(قوله)** وتأكد الاستياك أى طلبه الشارع طلبا مؤكدا ع ش **(قوله)** وصلاة ولو قبل دخول وقتها اه شورى واذن السواك أول الصلاة يأتي به في أثناء الصلاة بأفعال قليلة من ع ش لأن الكف ودان كان مطلوبها لكن عارضه طلب السواك لها وندركه فيها يمكن ألا ترى طلب الشارع دفع الماء فيها والتفتيح بشرطه مر **(قوله)** وقراءة شامل للبسلة ومثل القراءة كل ذكر قال حج شيب ندبه لذكر الشامل للتسمية مع ندبه لكل أمر ندى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا غرض من

المنفصلة واصبح غيره واحتقر في الجودع تما لروبانى وغيره أن أصبح الخشنة نفى لحصول المقصود بها (د) لكن (كراه) الاستياك (اصام) بعد زوال طلبه الشيخين بخلاف ثم الصام أطيب عند الله من ربح المسك والخلو فبضم الخاء التبر والرد الخلو ف من بعد الزوال خبر أعطيت أمى في شهر رمضان خسا ثم قال وأما الثانية فانهم يحرمون وخلو ف أقولاهم أطيب عند الله من ربح المسك رداه أبو بكر السعائى في أماليه وقال حديث حسن والسا بعد الزوال وأطيبه الخلو ف تدل على طلب ابقائه فكره ازالته لان التغير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالبا وزوال الكراهة بالفروب (و) تأكد الاستياك (ن) في مواضع كوضوء وصلاة وتغير (م) وقراءة

ظاهر أيضا وأيضاً فالتسمية وعندها أمر خارجى (قوله) بالسواك (المصوب) أمالو أن ذلك أرغن رشاء فلا حرمه ولا كراهة لكنه خلاف الأولى لا التبرك كما قلناه عاتنه رضى الله عنها اه



أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أي أمر بإيجاب فيها وخبرها أيضا كان النبي ﷺ إذا قام من الليل ينشوص فاه بالسواك أي يداك به وخبر مسلم أنه ﷺ كان إذا دخل البيت بدأ بالسواك ويقاس بمائها ما في معناه وقولنا قد كد إلى آخره أولى من قوله ويسن للصلاة وتغير القم (من وضوء تسمية أثره) أي الوضوء للأمر بها والابتناع في الأخبار الصحيحة وأما خبر الوضوء لمن لم يسم الله عليه فضعيف وأما خبره على الكمال وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فإن تركت) هذا أمرها (فإن أتته) يأتي بها تدارك لما يقول بسم الله

(قوله لا يمنع تدب التسمية) يريد على هذا الحصر حصول المحض بعكس ذلك أي يمنع تدبها له اسم على حج (قوله وقيدته حج بغير الخالي) أي لأنه استعرب احتمال التقييد (قوله وأشرف) أي فردعوا كاردعوا بكثرة دخول نالها من كل كرمها بخلاف غيره له حج في التبعة (قوله لم يبق) كرفعه أنه شيخنا قاضي

الانعقد بنب التسمية له ويرجى به أنه حصل هنا ما منع منها وهو عدم التأهل لكال التلق بها اه بخلاف أي لانه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ودخول المنزل) ولولته رمه شوى و ظاهره ولو خاليا وقيدته حج بغير الخالي و فرقه بينه وبين المسجد ع ش أي بأن ملائكة المسجد أشرف (قوله وتيقظ منه) لا يعني أن هذا من أفراد قوله وتغير فم فلا حاجة لذكره لأن النوم مظنة التغير وقد يقال أني به يستدل عليه بالحديث ويثبت به التأكد لتغيره ولو يفرون من حل وعبارة البرماوى وتيقظ منه أي وإن لم يعمل تغير لانه مظنة وكذا الكوت وكذا الجوع وعطش لما قيل أنه يغنى الجائع ويرى العطشان وبعد الأكل لما قيل أنه يهضم الطعام اه ويتأكد أيضا للصائم قبل وقت الخلو ف كإسن الطب للأحرام فيض شو يرى أي فتيا كد وقت الزوال (قوله لولا أن أشق الخ) أي لولا خوف المشقة موجود الخ فإنه دفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا يقتضي العكس وفي حجة لقائل أن يقول مفاد الحديث في أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الشرعي فواجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك وأعلم أن ما أفاده من انتفاء الأمر عند كل وضوء المراد منه عموم السلب وإن كان الظاهر منه كآرى سلب العموم انتهى (قوله لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) (فرع) لولا في وجهان أحدهما من جهة قفاده أنه لا يجب غسله ولا تطلب مضضة القم الذي هو فيه وهل يطلب السواك للقم الذي هو فيه ويتأكد تغيره وللصلاة فيه ونظر الطلب غير بعيد عن ع ش وقوله لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولما صرح من خبر وكتمان يسواك أفضل من سبعين ركعة بالسواك والتمتع تفضيل صلاة الجماعة وإن قلنا بتسببها على صلاة المنفرد يسواك لكثرة الفوائد القريبة عليها ولأن العرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة كثير من الركعات يسواك شرح مر ملخصا وعبارة البرماوى بهذا ذكر الحديث واستشكل بأن صلاة الجماعة غمس أربعين درجة مع أنها فرض كفاية وأجيب بأجوبة منها أن السنة قد تفضل الفرض كإني ابتداء السلام وردته ومنها أن هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في الصحة ومنها أنه محمول على ما إذا صلى جماعة يسواك وصلى صلاة منفردة بالسواك فهذه الصلاة أفضل من تلك الخمس وثلاثين فيكون السواك عشرة وللجماعة خمس وعشرون (قوله وخبر مسلم الخ) في هذا دليل على تأكد السواك لأن الترغيب في الشيء يدل على طلبه كأن الترغيب عنه يدل على النهي عنه وكان مع المنافع يفيد التكرار وذلك يدل على تأكده حل (قوله إذا دخل البيت) أي المنزل وقيل الكعبة (قوله ويقاس بمائها الخ) فاقراءه في معنى الصلاة ودخول المنزل وإرادته النوم في معنى الوضوء وأما تغير القم بغير النوم ففي معنى تغيره بالنوم حل وقوله في معنى الصلاة ودخول المنزل أنه لا جامع بين القراءة ودخول المنزل فلا أولى حذفه وإن كان مستأنفا كان المراد أنه في معنى الوضوء وهو غير محتاج إليه لانه ذكره في الحديث الزايع فلا حاجة لتفاسيه (قوله تسمية) وهي ستة عين بخلافه في الأكل فسنة كفاية قال مرد وسن ولو بماء مضروب خلافا لبعض المتأخرين لانه قرا بوقه العيان لعارض (قوله أكلها بسم الله الرحمن الرحيم) ثم الحمد لله على الإسلام ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي رب أعوذ بك من غرات الشياطين وأعوذ بك رب من يحضرون ويسن التعوذ قبلها شرح مرد (قوله في أثناءه) جمع ثي بكسر فسكون وهو ضعيف الثي وضلاله شو يرى وقوله جمع ثي أي كاحمال جمع حمل (قوله فيقول بسم الله الخ) ظاهره أنه لا تحصل منه التسمية حينئذ إلا أن قال ما ذكرنا وما الجاهل يأتى بها في أثناءه لأن الكلام عنده مكرره وقوله لا يأتي بها بعد فراغه الظاهر أن المراد به

وقوة الكلام الخ أي لأن الكلام في سياق المسح بالسواك وفي كرفعه أنه شيخنا قاضي

عنده بأن قرن التسمية عند أول غسلها بالتسمية عند أول غسلها (فصل كفيه) إلى كوعيه وإن يتقن طهرهما بالإتيان رواد الشيطان المراد بتقديم التسمية على غسلها والتصرع به من زيادتي تقديمها على الفراء منه (فإن شك في طهرها كره غمسهما في ماء قليل) لا كثير (فصل غسلها ثلاثا) خبر إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغتسل بدني إلا ثلاثا حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين بات يدور رواد الشيطان الأولة ثلاثا ثم يشار بماء عليه الاحتال بحاجة اليدني النوم وأخفى بالنوم غفري ذلك أما إذا تيقن طهرها فذكره فغسلها ولا يغتسل غسلا قبله والتعبد بالقليل وبالثلاث من زيادتي فلا تزول الكراهة إلا بغسلها ثلاثا وإن تيقن طهرها الأولى لأن الشارع إذا ضحك حكما بقائه بضرر من عهده باستيقظها وكلامه القليل غيره

(قوله لم يتلفظ بها سرا عجب التسمية) لا يخفى أن الحكمة التي هي المساعدة للقلب لا توجد إلا عند عدم تأخر التلف وأجاب بعضهم بأنه لا مانع من المساعدة عند التأخر فنزع بأنه قد تروى البنية

أوله وآخره ولا يأتي بها بعد فراغه كافي

غسل الرجلين وأما الأكل فأبى بها بعده ليقابله الشيطان ما كله حل قال حر ولا يوشم غيرها من المحدثات ما هو قول حل وأما الجائع المغمض أنها سنة كناية في الجائع فإذا أتى بها أسد الزميين كنى كفاؤه الشوري وقرره حنف وقوله الظاهر الم اعتماد على ذي أن المراد به الذكر المشهور (قوله أوله) المراد بالأول ما قبل الآخر فمثل الوسط حنف (قوله ولا يأتي بها بعد فراغه) خلاف الأكل فإنه يأتي بها بعده أي حيث قصر الفصل بحيث تنسب إليه عرفا كما أفاده الشيخ ليقابله الشيطان ما كله وهل هو حقيقة أو لا كما عمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم أن يكون داخل الأناة فيجوز وقوعه تارجه شرح حر (قوله والمراد بأوله الم) هذا إنسبة للسن الفعلية التي منه أما النسبة للسن الفعلية التي ليست منه فأوله السواك وأما النسبة للسن الفعلية فأوله التسمية وهذا يجمع بين الأقوال

(قوله بأن يقرن) على وزن ينصر من قرن وفي الصحاح انه من باب نصر وضرب (قوله التية) أي الفعلية (قوله) التسمية عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سرا عجب التسمية حر فأن دفع ما قيل قرنها بها مستحيل لتدب التلفظ بها ولا يقبل معه التلفظ بالتسمية مع التية يروى (قوله فصل كفيه) أي قيام غسل كفيه لأن إتيانها غسلها مقارن للتسمية فلا بد من هذا التقدير ولو خلق بلا كافه ما يقدره فخره وفصل كافي شرح العباب لم يروى (قوله فالمراد الم) قرر على قوله والمراد بأوله أول غسل الكفين المضمية الفائت وقوله فصل كفيه وقوله والتصرع به أي بماء فاده وهو الفاء المذكورة حنف (قوله فإن شك) أي شك استوى الطرفين ع (قوله قبل غسلها ثلاثا) فضيته أنه لا يستحب زيادة على الثلاثة بل هي كافية للتجاسة المشكوكه وسنة الوضوء ع (قوله سم على حج ويتجه أن يحل في غير المظلة والافسحاع القرب بل سعا ان قلنا بين الثامنة والتاسعة اه (قوله إذا استيقظ أحدكم) أضافه إلى ضمير الخطابين إشارة إلى أن الحكم خاص بهم لا يتناول النبي ﷺ لأن عينه نام ولا يتم القلب حنف (قوله حتى يغسلها ثلاثا) إنما أمر النبي ﷺ بالفصل ثلاثا قبل الغمس وإن كانت اليد تظهر بالرة لأنه اجتمع على اليد عبادتان أحدهما الغسل من نوم التجاسة والأخرى الغسل من قبل الغمس لأجل الوضوء فانه سنة من سنن الوضوء وإن تحقق ظاهرة يدو والتسعة الثالثة لطلب الإتيان فإن ثلث الغسل مستحب اه من رسالة ابن العماد في سنة الاغتراف وقوله وإن تحقق المنيان في قول الشارع بعد ما إذا تيقن طهرها الم تأمل (قوله في ذلك) أي كراهة الغمس حل (قوله أما إذا تيقن) أي دل بعد النوم كأن نام محتبنا على وجه لا يعمل من تجاسة فيه ع (قوله الزيادة) أي قوله أما إذا تيقن طهرها أي وكان سنة تدقق الغسل ثلاثا ما إذا كان سنة الغسل مرة فيأتي في كلام الشارع بقاء الكراهة اه (قوله ولا يغتسل غسلا قبله) أي قبل الغمس وإن تيقن تجاستها من عليه غسها لم يضره ما في التجاسة فلو كان الشك في تجاسة مظنة لمزول الكراهة إلا بغسل اليد سبعاً أحدها بالتراب ولا يتوقف على ثمانية وتسعة إلا عند من يقول باستحباب الثلاث في المظلة حل فلو كانت التجاسة مخففة كتنى بنضحها ثلاثا (قوله إذا ضحك حكما) وهو كراهة الغمس التي دل عليها قوله فلا يغتسل الم والغاية هي قوله حتى يغسلها (قوله) فأما يفرح الم) فبقوله لكنه علل الغاية بما يقتضي الاكتفاء مرة واحدة شوري وهو قوله أنه لا يدري المال على احتال تجاسة اليد وهذا الخيال يزول مرة أخرى بما إذا علمنا بذلك المقتضى لزوم علم استنباط معنى النص بعدم عليه إلا بطلان الاستنباط الاكتفاء مرة يطل قوله حتى يغسلها ثلاثا ع (قوله ويرد عليه الشك في التجاسة المظلة حيث قالوا أن الكراهة لا تزول إلا بسبع مع الترتيب قبل

من المائتات وإن كثرت وقولنا فإن شك في طهرهما أولى من قوله فإن (VV) لم يثبت طهرهما الصادق يثبت نجاستهما

مع أنه غير مراد (فضمته)  
فاستشاق (للاتباع رواه  
الشيخان وأما خبر  
يتمضمضوا واستنشقوا  
فضعيف (وجهمها) أفضل  
من الفصل بينهما بست  
غرفا لكل منهما ثلاث  
أو برقتين يعضض من  
واحدة منهما ثلاثا ثم  
يستنشق من الأخرى  
ثلاثا (د) جهمها (ثلاث  
غرف) يتمضمض ثم يستنشق  
من كل واحدة منها  
(أفضل) من الجمع بينهما  
بفرقة يتمضمض منها ثلاثا  
ثم يستنشق منها ثلاثا  
أو يتمضمض منها ثم  
يستنشق مرة ثم كذلك  
ثانية وثالثة وذلك للاتباع  
رواه الشيخان وعلم من  
التعبير بالأفضل أن السنة  
تأذي بالجمع وهو كذلك  
وقولنا وثلاث أولى من  
قوله ثلاث وتقدم المضمضة  
على الاستنشاق مستحق  
لاستحب كما أفاده الفاء  
لاختلاف الضميرين كالوجه  
واليدين وكذا تقديم  
غسل الكفين عليهما  
(د) سن (بالمغة فيها  
لفظ لا لامر بذلك في  
خبر الدولابي والمباغة في  
المضمضة أن يبلغ بلأقصى  
الحنك ووجهي الاسنان  
والثلاث وفي الاستنشاق

ادخالها الأناة فقد استبطوا من النص معنى عاد عليه بالإبطال اللهم الآن يقال لما كان في ذلك  
الاستنباط استيقنا ماغيها به الشارع مع زيادة فيها احتياط لم يرتب عليه إبطال شيخنا ح (قوله من  
المائتات) وكذا الجمادات الرطبة ع (قوله مع أنه غير مراد) وذلك لأنه يؤدى إلى نجاسة الماء  
القابل وذلك حرام بالتضعض بالنجاسة ع قال الشوبري ما بالغ من إرادته وتكون الكراهة براد  
بها ما يشمل كراهة التحريم بالنسبة لهذه راجع حاشية التحفة (قوله فضمته) قدمت المضمضة على  
الاستنشاق لشرف منافع النعم على منافع الألف لأنه مدخل الطعام والشراب اللذين هما قوام البدن  
وعمل الأذكاء الوجبة والمندوبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرح الاعلام لشيخ الاسلام  
(قوله فاستشاق) والاستنشاق أفضل من المضمضة وإن كان التيم أفضل لأن أبانور يقول المضمضة سنة  
والاستنشاق واجب بناء على أن أقواله عليه السلام محمولة على الوجوب وقفعها على التنبه فالمضمضة  
نقلت عن فعله والاستنشاق ثبت من قوله إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء انتهى خادم (قوله  
وجهمها الخ) الجع هو المسمى عندهم بالوصل وضابطه أن يشرك بين المضمضة والاستنشاق في  
غرفة وضابط الفصل أن لا يجمع بينهما فإذا كاد جمع أن الجع من حيث هو أفضل من الفصل من حيث  
هو وإن أفضل كفيات الوصل أن يكون ثلاث غرفات (قوله غرفات) ان جمع على لغة الفتح أى للعين  
تعين فتح الراء وان جمع على لغة الضم جاز اسكان الراء وضما فتحها فتخلص في غرفات أربع لغات  
شوبري (قوله لكل منهما ثلاث) وهي أضعفها وأظننها وفي هذه الصورة كفياتان \* الأولى أن  
يتمضمض ثلاث متواليات ثم يستنشق ثلاثة كذلك \* الثانية أن يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بخرى  
وهكذا إلى أن يتم الثلاث في الفصل الأول ثلاث كفيات ماذ كر وما أشار إليه بقوله أو يفرقت الخ وهذه  
الكيفية الثالثة أفضل كفيات الفصل الثلاث حل وكفيات الوصل ثلاث أيضا فالجمع ع (قوله  
من الجمع بينهما بفرقة الخ) جعل هذه من كفيات الوصل إنما هو بالنظر للفرقة ع (قوله مستحق)  
أى للاعتداد بها معا فالوقدم الاستنشاق على المضمضة حصل هودون المضمضة وإن أتى بها بعده على  
العمد كالرغوة قبل الاقتتاح فإن التعمد يحصل دون الاقتتاح زى وبعبارة شرح مر فيجب  
منها ما وقع أولا وكان ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك وأما إذا قلنا ان التقديم مستحب فانه إذا أعاده  
ثانيا بحسب ما انتهى قال في الروضة وتقدم المضمضة على الاستنشاق شرط على الأصح وقبل مستحب ثم  
قال ولو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب غسل الكف على الأصح اه وتنبه انه  
لو قدم الاستنشاق على المضمضة أو أتى بهما معا حسب الاستنشاق وفات المضمضة فيكون الترتيب شرطا  
للاعتداد بالجمع فإذا عكس حسب ما قدمه على محل وفات ما أخره عنه (قوله كالوجه واليدين) تنظير  
في مقام الاستحقاق وإن كان لا يعتد بغسل اليدين إذا قدمه أو أنه راجع للغة أعنى الاختلاف الخ (قوله  
الدولابي) بفتح الدال نسبة إلى قرية وأما ضد الدال نسبة إلى الدولاب المعروف خطأ كما ذكره  
السيوطي في الأنساب (قوله أن يبلغ) بضم الشاة التحتية وفتح الباء الواحدة وتشديد اللام المكسورة  
من التبليغ برماوى (قوله والثلاث) بكسر اللام فيه وفي غيره كفى المصباح (قوله الصائم) أى ولو حكا  
كالمسك برماوى (قوله بل تكبره) أى خوف الاظفار والفرق بينها وبين القبلة حيث حرم أن  
تسرك شهوة ان المضمضة والاستنشاق أصلهما معا طوب ولا كذلك القبلة ومن ثم لو كانت المباغة لأجل  
نجاسته فانه لا يطر شيخنا ح (قوله أيضا القبلة قد تغير إلى فطر اثنين بخلاف المباغة (قوله وسن تليث)  
أى ولو للسراى ولا يحصل التليث إلا إذا ثلث الضوء قبل الانتقال إلى ما بعده إلا في اليدين فلو ثلث

أن يعد الماء بالنفس إلى الخيشوم وخرج بالمفطر الصائم ثلاث سن إلى المباغة فيها بل تكبره كذا ذكره في المجموع (د) سن (تليث)

اليسرى قبل النبي ثم قلت النبي جعل فضل التثليث في كل ولو تواتر مرة فمرة لم يحصل التثليث ولا يحرم فضل غير الأولى لأنه قيل بحصول التثليث به فهو شبهة انتهى شوري أي ولأنه بتجديده قبل الانبيا بصلاته وهو مكرره على المتمدن وحف وقول الشوري لم يحصل التثليث أي بخلاف نظيره في المضافة والاستثناء لأن الوصل والبدن متباعدان فيلزم الفراغ من أحدهما ثم الاتصال بالآخر والألف والهم كمنوا واحسن تطهيرهما كاليدين زى ويسن التثليث ولومن موقوف لظاهره لأنه يتناسخ بالمال لتفاته وبه فارق الاكفان الموقوفة حيث لم يؤخذ منها المندوب شيخنا انتهى شوري **(قوله)** (لعل) أي واجب أو مندوب ومسح ولوجيرة وعمامة خلا للزركشي وإن تبعه الخليلب شوري أي بخلاف مسح الخصال لأنه يبيح قال حل وأما الثانية فلا يسن تثليثها كأقفي به والشيخنا على سن تثليثها لا يكون معناه أن يأتي بها ثانية وثالثة ولا على قصد إبطال الأولى بل يكون تكرارها حتى يكون مستحباً لها ذكرها **(قوله)** وتخليل ودلك) حيث قد لا يأتى تأخير هذه السنة عن جميع السن لتصلها بالجمع كما قاله حل **(قوله)** وروى البخاري لما كان ظاهر الأخبار المتقدمة فيهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروى البخاري **(قوله)** تواتر مرة) أي اقتصر في كل عضو على مرة **عش** **(قوله)** فأقبل بيده وأدبر) أي أخذ من جهة القبيل وذبح بها إلى جهة الدبر وليس المراد أن يخرج بيده من جهة الدبر إلى جهة القبيل بديل قوله مرة واحدة لأنه مخصوص عن لاشعره ينقلب **(قوله)** وقد يطلب ترك التثليث) أي وجوباً والزيادة على الثلاث حرام إذا كان الماء ميلاً للوضوء وهو مجزئ على ما إذا كان من نحو حنفية كما قاله العلقمي أما إذا كان من نحو الفساق فلا يحرم لأنه عاينها فلا اختلاف سوى **(قوله)** بينما بأن يني **(الح)** اعترض بأنه ربما يزيد برادة وهي بدعة ترك سنة أهون من اقتحام بدعة • وأجيب بأنها إما أن تكون بدعة أذاعل أم أنها رابعة وحيد تكون مكروهة زى **(قوله)** ومسح كل رأسه) وإذا مسح الجميع وقع البعض واجباً والباقي مندوباً كتنزيه من فلو بل الركوع ونحوه بخلاف إخراج غير الزكاة عن دون خن وعشرين فإنه يقع كله واجباً ويفرق بأن ما يمكن تجزؤه يقع منه قدر الواجب فرضاً بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما إذا اشترك اثنان في غير أحدهما بضحي والآخر يأكل كل لما من غير تضحية أو أحدهما يقع عن ولده والآخر بخلافه حيث يصح ذلك فإنه صدق عليه أن البعير تجزأ والجواب للمعنيين أن يقال انما وقع بغير الزكاة كله واجباً لأنه من جنس الواجب أصالة في الزكاة وانما عدل عنه تخفيفاً على المالك فلما أخرجه هو وقع كله واجباً ومراعاة لمن قال بوجوب برماوى **(قوله)** ويطبق) يضم أزه من ألمع **(قوله)** ثم يردهما **(الح)** فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة لعدم تمامه بالذهب شرح مدر **(قوله)** ولا يقتصر على الذهب) فلا ريد إذا لا فائدة فيه فإن ردت لم يجب ثانية لأن الماء صار مستعملاً ولا يتأنيق بالانفس محدثاً بل يقلب بالاربع حديثه ثم أحدث حال انضمامه إليه أن يرفع الواجب الواحد المتجدد به قبل خروجه لأن الماء المسح نافعة لا قوة له كقوة هذا ولذا لأعداء غسل الفراغ ثانياً لم يجب غسله أخرى لكونه تافهاً **(قوله)** أو نيم) بالنصب بان منضرة والمصدر مطوف على مسح أي أو نيم **(الح)** على حد قوله • وليس عبادة وترسمين • حف والتعميم يكون بعدم مسح الواجب لاقبله لأنه غير مستغل بخلاف المرة فإنه يعتد بها ولوقبل الفرض لاستقلاله شوري وفي زى قوله أو نيم بشرط أن لا يكون على نحو الهامة بخود براغيث وأن لا يمسح منه ما حذى القدر للمسح من الرأس كأي عمرة وأن لا يكون عاصياً بليس نحو الهامة وأن يقدم مسح جزء من رأسه كما يفهم من قوله أو نيم اه قال شيخنا حف وبشرط أن لا يرفع يده بين مسح الجزء والتيمم لئلا يصير الماء

للسلم ومسح وتخليل ودلك وذكر كسنة وشهد لآلينا في الجمع أخذاً من الملاق خبر مسلم أنه **(قوله)** تواتر مرة واحدة في الأول مسلم وفي الثاني في مسح الرأس أبو داود وفي الثالث البيهقي وفي الخامس في التثنية واحد وابن ماجه وصرح به الزركشي فتعيرى بما ذكره أولى من تعبيرة بقلبت للصل والمسح • وروى البخاري أنه **(قوله)** تواتر مرة مرة وتواتر مرتين مرتين وأنه غسل وجهه ثلاثاً وبديه مرتين ومسح رأسه فأقبل بيده وأدبر مرة واحدة وقد يطلب ترك التثليث كأن ضاق الوقت أو قل الماء **(قوله)** (بينما) بأن يني على الأقل عند الشك عملاً بالأصل **(ومسح كل رأسه)** لآلينا في رواية الشيخان والسنة كهيئة مسح الرأس أن ينع يديه على مقدمه ويطبق مسحت بالأي وأباهيهما على صدغيه ثم يذهب بهما إلى فاه ثم يردهما إلى المبدأ أن كان له شعر ينقلب ولا يقتصر على الشهاب **(أو نيم)** المسح

(على نحو همامته) وإن لم يعسر عليه نزع خلع مسلم السابق في رابع الفروض والأفضل أن لا يقتصر على أقل من الناصبة خوفا من الخلاف فتصير بذلك أولى من قوله فان عسر رفع همامته كل بللج عليها (هـ) مسح كل (أذنيه) بما جديلا ببلل الرأس لا يتابع رواء البيهقي والحاكم ومحمداء والسنة في كيفية مسحهما أن يدخل (٧٩) مسبحته في صباهه ويدبرهما على المعافى ويدبر إبهاميه على ظهرهما ثم يلمص كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استقارها والمراد منها أن يمسح برأس مسبحته صباهه ويبلطن أظفارها بطن الأذنين ومعاطفهما (وتخليل شعركي غسل ظاهره) كلحية رجل كشيعة للأنبياء رواء القرمذى ومحمده (د) تخليل (أصابعه) تخير لقطين من صبرة أسبغ الضوء وخلل بين الأصابع رواء القرمذى وغيره ومحمده والتخليل في الشعر بأن يدخل أصابعه من أسفل اللحية متلا بعد تفريقها وفي أصابع اليدين بالنتنيك وفي أصابع الرجلين من أسفلهما بخنصر يده اليسرى مبتدئا بخنصر رجله اليمنى خاتما بخنصر اليسرى وتعميريه بشرح الخ من تعميره بالحية الكثة (وحنن) أي تقديم عين على يسار (لتحرق قطع) كن خلق بيد واحدة (مطلقا) أي في جميع أعضائه وضوئه (ولغيره) في يديه ورجليه

مستعمل وأن لا يكون عاصيا بل يدها لثالبس لكونه محرما لان التيمم على العمامة رخصة بخلاف ما إذا كانت مقصودة أو ما اشترط بعضهم أن لا مسح من العمامة ما قابل الجزء من الرأس فليس المراد حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تأدية السنة مسحها لأنه ينتج كما يفهمه كلامه (قوله على نحو همامته) وإن لم يعسر عليها على ظهر زى (قوله على أقل من الناصبة الخ) فيه أنه تقدم أنه لم يقل أحد بدو بوجوب خصوص الناصبة فانها دون الربع القائل بوجوبه أبو حنيفة فكان ينبغي أن يقول على أقل من الربع حل والاولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذي هو رابع الفروض (قوله لا ببلل الرأس) لأنه مستعمل وهذا واضح في بطل الأولى دون الثانية والثالثة ثم رأيت شيخنا ذكر أن امتناع ماء بلل الثانية والثالثة لكونه خلاف الأصل والأفضل السنة يحصل بذلك كإجماع السبكي في تناوبه جرى عليه حجة أيضا حل (قوله مسبحته) أي رأسها كما أشار إليه بقوله والمراد الخ زى (قوله في صباهه) الصباغ بالكسر خرق الأذن وقيل هو الأذن نفسها والين لغيره فتنحدر عرش (قوله استقارها) أي احتياطا قال عرش أي طليا لظهور المسح للكل والحاصل أن في الأذنين افتتح عشرين مسحهما ثلاثا مع الرأس وغسلها ثلاثا مع الوجه مرعاة للاختلاف في أهمان من الرأس ومسحهما ثلاثا استقلالاً ومسحهما ثلاثا استقارها ذكره قل (قوله أظفارها) أي السبكتين حل (قوله ومعاطفهما) من عطف الجزء على الكل لأن الباطن شامل لذلك (قوله وتخليل شعرك) الإلحزم على التعمد خلافا لمن قال يخلل برفق (د) ويفارق من المضمضة والاستنشاق الصائم وإن كان قد يؤدي للوصول للحواف لأن التخليل أقرب لتفتت الشعر سم (قوله بأن صبرة) بفتح الصاد كسر الباء ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرهما شوبرى (قوله أسبغ الضوء) الأسبغ أن يأتي به لما عند يديه (قوله في يديه) حل وفي وجهه سم قال شيخنا القياس نعم لاستقلال كل منهما وجهة اليمنى أشرف عرش (قوله في ظهوره) بدل من في شأنه (قوله والرجل تسرع الشعر) أي تسرع فالمراد بالصدر أثره لصحة الحل ح (قوله) قد قدم اليسار كره) وكذا الميموه ليكره التيمم في نحو خديه بما يظهر دفعة واحدة قياسا على ذلك أو يفرض ورود الأمر بالتيمم ثم التيمم عن تركه في اليدين والرجلين ولا كذلك الميموه هنا كل عتمل والأوجه الثاني شوبرى (قوله والاطالة غرته وتجهيله) وهما السنان للواجب والمنسوب مما فرح (د) والمنسوب لاطالتها حل على التحريم قال زى واطالتها يحصل أهلها بأدنى زيادة وإن سقط في الكل غسلا الفرض لعناره (قوله أمني) أي أمانة الإجابة لا الدعوة والمراد المتوكلون منهم بدعون قاله الرمادى أي يسمون وقيل ينادون إلى موقف الحساب والمجاز أو الصراط أو الحوض أو دخول الجنة وغير ذلك (قوله غرنا) جمع أغرو وهو حال من الواو في بدعون أي ذوى غرة وأصلها بياض بحجة الفرس فوق الدرهم شبهه ما يكون لهم من النور في الآخرة (قوله عجبلين) من التعجيل وأصله بياض في قوائم الفرس كافي المنادى وهي أي الطالعة أن يطيل غرته أي وتعجبله

لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه كما في ظهوره وترجله وتتم له رواء الشيطان والرجل يسرع الشعر فان قدم اليسار كره نص عليه في الأم أما الكفان والخذلان والأذنان وجانب الرأس لغبر نحو الاقطع فيظهران دفعة واحدة والتفصيل المذكور من زيادتي و يسن كافي المجموع البداة بأعلى الوجه (الاطالة غرته وتعجبله) وهي غسل ما فوق الواسع من الوجه في الأول ومن اليدين والرجلين في الثاني لخبر الشيخين أن أي يدعو يوم القيامة غرا عجبلين من آثار الوضوء فمن استطاع مسحكم أن يطيل غرته

فيلعب وقاية الرأس من قدمات العنز م. قدمات الرأس وغلة التحجيل استنباط العندين والداقن (دولام) بين الأعضاء في التطهير بحث لا يفيج الأول قبل الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج وبقدر المسحوف مفسولاً ويسن أيضاً الدلك (ترك الاستعانة فحسب خلاف الأولى وخرج بزيادتي في صب الاستعانة في غسل الأعضاء في صب) عليه لأنها ترفه لا تليق بالتعب (٨٠)

وضحا لشمولها له أو لكون محلها أشرف الأعضاء وأول ما يقع عليه النظر منادى (قوله) وبقدر المسحوف مفسولاً وإذا غسل ثلاثاً فاعبره بالآخرة زى (قوله) ويسن أيضاً الدلك هو مكررم قوله وتحليل ذلك وإن كان الأول في سن ثلثيه لأنه يضمن منه ندبه (قوله) وترك الاستعانة أى إغالة ولمن غير أهل لمبادأة وبلاط فليس الدين والثاء للطلب قل أى كما يؤخذ من العلة وفي عرض ترك الاستعانة أى وإن كان المعين كافراً على الأوجه خلافاً للركشى وتجب على العاجز ولو بأجرة مثل أن فصلت عما يستبر في زكاة القطر على الوجه والأصل بالتييم وأعاد شرح الإرشاد لحج سم اه (قوله) في صب) انظر ما قيد بذلك وهلا ترك ليشمل ترك الاستعانة في غسل الأعضاء فانه سنة أيضاً كما يأتي وأجيب بأنه مما قيد بذلك بالنظر للمفهوم لأن الغالب أن ترك السنة يكون خلاف الأولى فلا طلق في الاستعانة لخص تركها في إحسان الماء فيكون مستعم أنه ليس كذلك ولو زاد قوله أوفى غسل لتوهم أن الاستعانة في خلاف الأولى فقط مع أنها مكروهة فدفق ذلك بالتقييد اه شيخنا حف (قوله) لأنها ترفه فنية العلة المذكورة أنه لا فرق بين طلب الإغالة وعدمه مع القدرة على المنع فتصيرهم بالاستعانة جري على الغالب كذلك في شرح الإرشاد سم (قوله) تركه فضله سواء) أتى بذلك لئلا يتوهم أن المراد بالبلح مالم يسبح فمشمول المكروه قال زى وإذا استعان بمن يصيب عليه سن أن يقف الصاب عن يساره لأنه أمكن وأحسن (قوله) وترك تنشيف) وهو كافى القاموس أخذ الماء بخرقه به بردما توهم من أن المطلوب تركه تماماً بالمبالغة حل وإذا تنشفت فالأولى أن لا يكون بذلك وبذلك هو بنحوهما (قوله) به لا عند) كبره وأخوف تنجس أو إرادة تنعيم وهذا في الحى وأما الميت فيسن تنشيفه حل (قوله) بمندبل) بكسر اللام وفتح عى (قوله) قول) أى فعل وقوله هكذا مفعول به وقوله ينشفه بدل من اسم الإشارة وهو تفسر له قال سم ولا يرد على ما قدم لا مكان جعله على بيان الجواز اه (قوله) عقبه) أى بحيث لا يطول بينها فصل عرفاً فيظهر زى وترك التعرض للدرك الذى للأعضاء هو شىء حر على استحبابه ومنع شدة ضعف أحاديث سم (قوله) الثانية) وهى باب الصلاة باب الصدقة وباب الصوم ويقال له الران وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعاقين عن الناس وباب الراضين وإتمام هو الباب الإيمن الذى يدخل منه من لأحساب عليهم شوى وفتح له كراماً والأفعال منه لا بد من الأمن باب واحد عى على حر وانظر مفاصلة تخصص الثانية مع أن القرطبي عدّها ثمانية عشر وبحاج بان الثانية هى الأبواب الستة كآبواب الدور ودخلها ثمانية عشر ثم زيد برماوى (قوله) بدخل من أبجاش) لا يشكل بأن الأبواب موزعة على الإهمال فكل باب لأهل عمل مخصوص لأن فتحها كإمالة لكن يلهم الدخول من الذى هو أهله برماوى (قوله) كتب برق) أى ويتجدد ذلك بتجدد الوضوء لأن الفضل لا يحرق عليه عى (قوله) لم ينطق إليه أببال) أى يصون صاحبه من تطامى مطبل بان يرتد والعبادة بالله تعالى والاقتدر تقرر أن جميع الإهمال ينطق إليها أببال بالردة ويعتدل أن هذا مخصوص لا يلائم بها لكن غاير كلامهم بخالفه ويعتدل أن هذا منه صلى الله عليه وسلم بالمعنى في حفظه وتأكده كيدنى طلبه لما فيه من الشاهدتين وغيرهما مما لا يوجد في غيره فليأتمل شوى برى وقوله بان يرتد فيكون فيه بشرى بان من

والاستعانة في إحسان الماء والأولى مكرهة والأحق الاطلاع ونحوه فلا كراهة ولا خلاف الأولى بل قد تنجس ولو بأجرة مثل والثانية فلا بأس بها (د) ترك (نقص) لئلا لأن نفضه كالتيرى من العبادة فهو خلاف الأولى وبه جزم في التحقيق وقال في شرحي المذهب والوسيط أنه الأشهر لكن يرجع في الروضة والمجموع أنه مباح تركه وفله سواء (د) ترك (تنشيف) لا ضرر لانه صلى الله عليه وسلم بعد غسلهم الجنبات أتمت بميمونة تعيد فرده وجعل يقول بالماء هكذا ينضف رواده الشيوخ (والذكر المشهور عقبه) أى الوضوء وهو كالأصل أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين سبحانه كالهو بمحمدك أشهد ان لا اله الا أنت استغفرك وأتوب إليك غفر لي من ذنوبى فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وقوله ورسوله

فتحت له أبواب الجنة الثانية بدخل من أبجاش وزاد القرطبي عليه ما بعده الى المتطهرين وروى الحاكم الباقي مضموناً من توساً قال سبحانه كالهو بمحمدك لا اله الا أنت الى آخره كتب برق أى فيه كادور في رواية ثم طبع طابع فلم يكسر الى يوم القيامة أى لم ينطق إليه أببال والطابع مفتح الباب وكسر الحاتم ودلو وبمحمدك زائدة فسيحانك مع ذلك

قَالَ لَرَبِّهِ وَأَنَّهُ مَيُوتَ عَلَى الْإِيمَانِ حَفَ **(قوله جلة واحدة)** فَاغْنَى سَبْعَتِكَ يَا اللَّهُ مَا صَاحِبُكَ جَلَدَكَ  
شَوْبِي **(قوله وسن أن يأتي الخ)** وَيَسْنُ أَنْ يَكُونَ رَافِعًا يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَكَذَا بَصَرَهُ وَلَوْ أَعْمَى حَلَّ

**(باب مسح الخفين)**

هُوَ مَنْ خَالَصَ هَذِهِ الْأُمَّةَ كَذَا كَرِهَ سَمَ عَلَى أَيْ شَجَاعَ عَشَ وَالْكَلامَ عَلَيْهِ يَنْحَصِرُ فِي خِصَّةِ  
أَطْرَافِ الْأَوَّلَى فِي أَصْحَابِهِ الثَّانِي فِي مَدَنِهِ الثَّالِثُ فِي كَيْفِيَّتِهِ الرَّابِعُ فِي شَرْطِهِ الْخَامِسُ فِي قِطَاعِهِ الْمُدَّةُ  
وَالرَّخْصُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالسَّفَرِ ثَمَانِيَةٌ أَرْبَعَةٌ خَاصَّةٌ بِالطَّوِيلِ وَهِيَ مَسْحُ الْخَفِّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَالْقَصَرُ وَالْجَمْعُ وَطَفَرُ  
رِبْعَانٍ وَأَرْبَعَةُ مَعْلَمَةٍ وَهِيَ أَكْلُ اللَّيْمَةِ وَالنَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَتَرْكُ الْجُمَةِ وَاسْقَاطُ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمِيمِ بِرُمَاوِي  
وَكُونَ الْأَوَّلَى وَالرَّابِعِينَ رَخْصَ السَّفَرِ بِالنَّظَرِ الْغَالِبِ لَأَنَّهُمَا يَكُونَانِ فِي الْحَضَرِ أَيْضًا **(قوله هو أو الخ)**  
إِذْ بِمَا يَوْمُهُمْ جَوَازُ غَسْلِ رِجْلٍ وَمَسْحِ الْأُخْرَى الْأَنْ يَقَالَ أَلْ فِي الْخَفِّ لِاجْتِنَاءِ الْخَفِّ وَالْعَمَلِ الشَّرْعِيِّ وَالْمَعْمُودِ  
شَرْعًا أَمَّا هُمُ الْفَرْدَيْنِ وَقَالَ الْقَلْبِيُّ إِنْ كَانَ الْخَفُّ يَطْلُقُ عَلَيْهِمَا عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَعْيِيرُ الْخَفِّ لَا يَشْمَلُ الْخَفَّ  
الْوَحِيدَ فَإِلَّا فَقَدَتْ أَحَدُ رِجْلَيْهِ الْأَنْ يَقَالَ نَظَرَ الْغَالِبِ فَعَلَى هَذَا اسْتَوَتْ الْعِبَارَتَانِ بَلَرُ بِمَا يَقَالَ  
التَّوَهُمُ فِي عِبَارَةِ الْمَصْنُفِ أَكْثَرُ تَقَرُّرٍ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُنَا لِحُكْمِ مَنَاصِبِهِ لِلْوَضوءِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَنْ غَسْلِ  
الرَّجْلَيْنِ بِلَذِكْرِهِ جَمْعٌ فِي خَاصِّ فُرُوضِهِ لِبَيَانِ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغَسْلَ أَوَّالًا وَمَسْحُ الْخَفِّ أَوْخَرُهُ جَمْعُ التَّيْمِيمِ لِأَنَّ  
فِي كُلِّ مَسْحٍ مَبْجَعًا زِيَّ وَاسْتِدْلَالُ بَقَرَاءَةِ الْجُرْفِ أَوْ جَمْعُكُمْ وَمَسْحُهُ رَافِعٌ لِلْحَدِّثِ لِأَمَّا مَبْجَعُ شَرْحِ مَرِ  
**(قوله يجوز)** أَيْ يَجُوزُ الدُّخُولُ إِلَيْهِ وَالْأَفْهَمُ إِذَا وَقَعَ لَا يَكُونُ الْأَوْجَابُ فَيَكُونُ مِنَ الْوَاجِبِ الْخَبَرُ قَالَ  
الشَّوْبَرِيُّ وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَأَنَّ شَرْطَ الْوَاجِبِ الْخَبَرُ لَا يَكُونُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَصْلُ وَالْآخَرُ يَدُلُّ  
عَشَ عَلَى عَمَرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ لِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَصْلُهُمَا أَنَّهُ وَاجِبٌ بِدَلَالَتِهِ أَنَّ الْوَاجِبَ  
أَصَالَةً مِنْ قِبَلِ الْوَاجِبِ الْخَبَرِ **(قوله فيه)** أَيْ فِي التَّصْيِيرِ الْمَذْكُورِ فَالْمَرَادُ بِالْجَوَازِ مَا اسْتَوَى طَرَفَا وَلَا  
فَالْوَاجِبُ مِنْ قِسْمِ الْجَائِزِ شَيْخُنَا قَالَ قَدْ قِيلَ يَجُوزُ أَيْ لَا يَحْرَمُ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ وَغَيْرَهُ **(قوله على أنه)**  
لَا يَجِبُ أَيْ عَيْنًا أَصَالَةً وَالْأَفْهَمُ وَاجِبٌ غَيْرُهُ وَقَدْ يَجِبُ عَيْنًا مُعَارَضُ شَوْبَرِي **(قوله لكن الفصل أفضل)**  
وَجِهَ اسْتِدْرَاكُ أَهْلِ الْحَاكِمِ بِأَنَّهُ جَائِزٌ بِمَعْنَى مَسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ فَفِيهِ اسْتِثْنَاءٌ فَلَهُ وَتَرْكُهُ الْبَقِيَّةُ هُوَ بَعْدَ

جَلَّةٍ وَاحِدَةٍ وَقِيلَ عَاطِفَةٌ أَيْ  
وَبِحَمْدِكَ سَبْعَتِكَ فَذَلِكَ  
جَلَّتَانِ وَسَنُ أَنْ يَأْتِيَ بِالذِّكْرِ  
الْمَذْكُورِ مُتَوَجِّعًا الْفِيلَةَ كَمَا  
فِي حَالَةِ الْوَضوءِ قَالَ الرَّاغِبِيُّ  
**(باب مسح الخفين)**

هُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ مَسَحَ  
الْخَفَّ (يَجُوزُ) الْمَسْحُ  
عَلَيْهِمَا لَا عَلَى خَفِّ رِجْلٍ  
مَعَ غَسْلِ الْأُخْرَى (فِي  
الْوَضوءِ) بَدَلًا عَنْ غَسْلِ  
الرَّجْلَيْنِ وَتَعْيِيرُهُمْ يَجُوزُ  
فِي تَعْيِيرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَلَا  
يَسْنُ وَلَا يَحْرَمُ وَلَا يَكْرَهُ  
لَكِنَّ الْغَسْلَ أَفْضَلُ نَعَمَ  
أُحَدِّثُ لَابِسَهُ وَمَعَهَا بِكُنَى  
الْمَسْحُ قَطْعٌ وَجِبَ كَقَوْلِهِ  
الرَّوَايَاتُ أَوَّارُكَ الْمَسْحَ رَغْبَةً  
عَنِ السَّنَةِ وَشَكَانًا جَوَازَهُ

**(قوله وقال قل قوله)**  
**(يجوز الخ)** وَهُوَ الْأَوَّلَى  
لِقَوْلِهِ سَمَ قَوْلُهُ وَتَعْيِيرُهُمْ  
الْخَفَّ فِيهِ يَحْتَاجُ لِأَنَّهُ مُقْتَضَاهُ  
خُرُوجُ مَسَائِلِ الْوُجُوبِ  
وَالْتَّوَهُمِ وَالْكَرَاهَةِ مِنْ  
عِبَارَتِهِمُ الْمَذْكُورَةِ وَأَهْلُ  
الْأُجُوهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْجَوَازِ  
عَدَمَ الِامْتِنَاعِ فَيَشْمَلُ الْجَمْعَ  
أَيْ **(قوله ولما إذا يتيقن)**  
حُصُولَ الْمَاءِ **(الخ)** فِي  
الْوُجُوبِ فِي هَذِهِ نَظَرُ  
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ جَائِزٌ أَيْ

الرَّجْلَيْنِ دَفَعَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ جَبِي شَوْبَرِي فَيَبِينُ بِالْإِسْتِدْرَاكِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِأَمَّا حُكْمُهُ الْأَصْلِيُّ  
مِنْ حَيْثُ الدُّخُولُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَقَدْ يَمُرُّ بِهِ الْوُجُوبُ كَأَنَّهُ قَوْلُهُ نَعَمَ إِنْ أُحْدِثَ **(الخ)** أَوْ أَلْتَبَّ كَأَنَّهُ  
قَوْلُهُ أَوَّارُكَ الْمَسْحَ **(الخ)** أَوْ الْخُرْمَةُ كَأَنَّهُ الْمَحْرَمُ **(الخ)** فَتَعْتَرِضُ بِهِ أَحْكَامُ أَرْبَعَةٍ **(قوله لنم)** اسْتِدْرَاكُ عَلَى  
الْإِسْتِدْرَاكِ وَلَمَّا إِذْ أَنَّهُ أُحْدِثَ مَرَّ دُخُولِ الْوَقْتِ مَرَّ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا دَانِلُ يَضِقُّ الْوَقْتُ وَلَمَّا إِذَا  
تَيَقَّنَ حُصُولَ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ تَنْدِيرُ **(قوله رغبة عن السنة)** أَيْ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ مِنْ جَوَازِ الْمَسْحِ  
لَا يَتَرَاهُ الْفَسْلَ عَلَيْهِ لِأَنَّ حَيْثُ كَوْنُهُ أَفْضَلُ سِوَاهُ وَجَدِي نَفْسُهُ كَرَاهِيَةً لِمَافِيهِ مِنْ عَدَمِ انْتِفَاقِ أَمَّا لَا  
فَلَمَّا أَنَّ الرِّغْبَةَ أَغْنَى مِنَ الْكَرَاهِيَةِ بِرُمَاوِي وَعِبَارَةُ عَشَ عَلَى مَرَّ وَقَوْلُهُ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ أَيْ  
الطَّرِيقَةِ وَهِيَ مَسْحُ الْخَفِّ أَيْ بِأَنَّهُ مُعَارَضُ عَنِ السَّنَةِ لِمَرَدِّهَا فِي الْفَسْلِ تَنْظِيلًا لِلْمَحْظَاةِ لَا مَحْظَاةَ أَمَّا أَفْضَلُ  
فَلَا يَقَالُ الرِّغْبَةُ عَنِ السَّنَةِ قَدْ تَوَدَّى إِلَى الْكُفْرِ لِأَنَّ عَمَلَهُ إِنْ كَرِهَهَا مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهَا لِلرَّسُولِ ﷺ  
**(قوله أو شكا في جوازها)** أَيْ دَلِيلُ جَوَازِهَا أَيْ لِنَحْوِ مُعَارَضِ لَدَلِيلِهِ حُجَّ وَمَرَّ وَهَذَا جَوَابُ  
عَمَّا قِيلَ أَدَانَاكَ فِي الْجَوَازِ فَكَيْفَ يَقَالُ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ عَشَ مَعَ أَنَّ الشَّاكَّ فِي الْجَوَازِ لَا يَجُوزُ لَهُ  
الْمَسْحُ إِلَّا شَرْطًا جَوَازُهُ الْعِلْمُ وَقَوْلُهُ لَيْ نَحْوِ مُعَارَضِ وَهُوَ الدَّلِيلُ الْبَالِ عَلَى غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ كَمَا بَدَأَ  
الْوَضوءَ فَيَنْبَغِي بَيْنَ الدَّلِيلِ الْبَالِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ مُعَارَضَةً فَشَكَاهُ لَدَلِيلِ الْمَسْحِ مُتَقَدِّمٌ فَيَكُونُ  
مَلْسُونًا بِدَلِيلِ الْفَسْلِ أَوَّلًا وَهَلْ أَحَدُهُمَا أَرْجَحُ مِنَ الْآخَرِ وَالتَّعَارُضُ الْمَذْكُورُ لَا يَنْظُرُ فِي الْأَوَّلَى

عطف عليها كما أنهم  
كلامهم لكن ينبغي كإثاله  
الأسوي أخذاً مما مر عن  
الروائي أنه يجب فيه السح  
فيحرم تركه والكرهه  
في الترك رغبة أو شكاً نأى  
في سائر الرخص وخرج  
بالوضوء إزالة النجاسة  
والفعل ولو مندوباً فلا  
مسح فيها لأنها  
لا يشكران تكرار الوضوء  
(مسافر) بقيد زنده بقوى  
(مسافر) قصر ثلاثة أيام  
بباليين (غيره) من مقب  
وعليه تقصر الأصل ومسافر  
سفر غير قصر كصا  
بفرد ومسافر سفر  
قصراً (بوما ولية) غير  
إن حاث أنه **قوله**  
أرخض للمسافر ثلاثة أيام  
وباليين وقيم بوما ولية  
إذا ظهر فليس خفيه  
أن مسح عليها وألقى  
بالمسافر سفر غير قصر  
والمراد بباليين ثلاث ليال  
متصلة بين سواء أصدق  
اليوم الأول ليلته إن حدث  
وقت الصروب أم بأن  
أحدث وقت الفجر ولو  
أحدث في أثناء الليل أو  
التها اعتبر بقدر الماضي  
منه من الليلة الرامة أو  
اليوم الرابع ويقاس بذلك  
اليوم واليلة وابتداء مدة  
المسح (من آخر حدث) أي

(قوله من آخر حدث) أي

ولو صار يوماً ويصل داخل الخلف شرح الروض



كستحاضة (ومستيم لا  
لفقد ماء) كرض وجح  
(انما يحسح لما يحسح)  
لها من الصلوات (لو بقي  
طهرهما) التي لبس عليه  
الخنز ذلك فرض وتوكل  
أو نوافل فقط فلو كان  
حذنها بعد فعلها للفرض  
لم يحسح الا لنوافل اذ  
مسحها مرتب على  
طهرهما وهو لا يشاء أكثر  
من ذلك فلأراد كل منهما  
أن يفعل فرضا آخر وجب  
نزع الخنفر الطهر الكامل  
لانه بحث بالنسبة لمزاد  
على فرض ونوافل فساكنه  
ليس على حدث حقيقة

(قوله لان النائم الخ) أي  
بغلاف النوم فيعصب من  
استمراره الخ (قوله من  
انقطاعه) أي وقت انقضت  
(قوله ولم يحسح حتى انقضت  
المدّة) وانقضت صادق  
بالموضى يوم وليلة في  
الاقامة ثم سافر فلا بد من  
ابتداء طهارة ثانية وليس  
ببدءا بخلاف ما لموضى  
أقل منه ما كان لم يحسح الا  
بعد ما فعله يتم مسح مسافر  
اه سم على المنهج (قوله  
الذي قدره الشارع) أي  
وليس على المدّة لانها لم يحسح  
فيها لما يشاء من النوافل  
ولفعل فرض واحد في أي  
وقت أراد فيمسح للنوافل  
في مسح الارشاد زيادة

بأختياره كالنوم واليس وليس مر لانه يمكنه الطهر من أولها بخلاف الذي ليس بأختياره وجعل  
اليوم وما بعده بفراختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعل النوم وما بعده اختيارا بالان من شأنه  
ذلك حرف فلو نفي المصنف آخر وقال من حدث كإفاله الاصل لكان أولى ليشمل ما ذكر وأخذ  
حج بمنقضى اطلاعهم من اعتبار الأخر ولو فإذ كر وتقل عن شيخنا أن الأغماء ليس كالنوم لان  
النوم وأقاله بأختياره بخلاف الأغماء أي فلا يصح زمن استمراره لان النائم جعل في حكم المكف  
انتهى ولو اجتمع ما هو بأختياره وما هو بفراختياره كان مس وبال فراغ ما هو بأختياره (فرع)  
وقع السؤال في الدرر عما لو أتى باليقظة وصار زمن استجراة منها يأخذ زمانا ولو لاهل تحب المدّة  
من فراغ البول أو من آخر الاستبراء الظاهر الاول ويوجه بان الاستبراء انما مشعر ليأمن عوده بعد  
انقطاعه فبما انقطع دخل وقت المسح لانه يتقدم عوده ولو توضحا من انقطاعه صح وضوءه نعم لو فرض  
انصاه حسب من آخره برواى (قوله بعد ليس) فلو أحدث ولم يحسح حتى انقضت المدّة لم يحسح المسح  
حتى يتأنف لبس على طهارة حل (قوله لان وقت المسح) أي الزايف للحدث والافيجوز له المسح  
لأوضوء المجدد قبل الحدث كافي مر (قوله بذلك) أي آخر الحدث المذكور (قوله فيمسح الخ)  
تربع على قوله لمسار الخ وقوله فيها أي في الثلاثة للسافر واليوم واليلة لغيره وتوكله لكن الخ استدراك  
على قوله فيمسح الخ الذي قدره الشارع شيخنا (قوله دأب حدث الخ) أي ان لم يربط ذكره ولا  
فهو كالسليم لم يخرج شيء من فرجه قاله الزركشي اطفأ (قوله كرض) كان تكلف الوضوء  
التييم الذي ليس الخنفر بعد تيممه الحصى لغير فقد الماء وتكلف هذا الفعل حرام لان الفرض أنه يضرم  
والواجب نزع الخنفر ولا يجزئ المسح عليه حصول الشفاء كما يذكره المصنف قلاعن المجموع عرض  
وقوله وتكلف هذا الفعل حرام ليس بلازم قال ابن السبكي خاتمة الحكم قد يتعلق على الترتيب فيحرم  
الجمع أو يباح قال الحلى في تمثيل المباح كالوضوء والتييم فانها جائزان وجواز التييم عند الجهر عن  
الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كأن يتم بخوف بطل البره من الوضوء من عمت ضرورية محل الوضوء ثم  
نوضا تمحلا لمشقة بطل البره وان بطل بوضوءه يحميه لا تنفاه فأنته اه فجعل الوضوء في هذه الحالة  
مباحا لان الفرض أنه خائف للمشقة لا على ما هو مسلم الخواشي له ذلك فقول الحشى وتكلف هذا الفعل  
حرام غير لازم لا يمكن تصويره بكون الوضوء فيها مباحا وهي صورة الخوف المذكور فهذا اصدق عليه  
أنه مسح على خف ملبوس على تيمم محض لغير فقد الماء وصورة المسئلة أن الطهر الذي ليس عليه الخنفر  
هو التييم لانه هو الذي يستباح به فرضا ونوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستباح به فرضا كثيرة ثم  
بعد ليس الخنفر على التييم تكلف المشقة وتوضا ومسح الخنفر فان وضوا هذا يستباح به فرضا ونوافل  
ان لم يكن صلى بالتييم الذي ليس عليه الخنفر فرضا أو نوافل فقط ان كان صلى به فرضا فقد قال فأنته  
في ليس الخنفر على التييم لانه لا يصح عليه الا أن يقال له بدفع برءشلا أو لم يحسح عليه في المستقبل  
اذنا في وضوا اذا كانت المشقة وتوضا في ريشخا العشبارى (قوله بخرج) بان عمت الجراحة  
الاعضاء الاربعة حل (قوله والطهر الكامل) هذا واضح في دأب الحدث دون التييم اذ تكلف  
الشفة وتوضا اذا واجب عليه غسل الرجاين فقط عرض وأجيب بان قوله والطهر الكامل أي ابتداء  
في دأب الحدث وتيمما في التييم المذكور (قوله لانه محدث) المراد بالحدث هنا المنع للترتب على  
الاسباب (قوله بالنسبة لمزاد الخ) وأما بالنسبة للفرض والنوافل فليس محدثا بغيره هتائه محدث  
لا يثنى قوله فساكنه ليس على حدث حقيقة لان حدثه لم يكن مرفوعا فساكنه لان كانه باق  
يوما وليلة وثلاثة أيام بل باليهن وإن عصى بترك الفرض في هذه المدّة على الوجه اه حج في مسح الارشاد زيادة

مرأنا التيمم لقد المدا  
فلا مسح شيئاً اذا وجد الماء  
لان طهره لضرورة وقد  
زال بزوالها وكذا كل من  
دام الحدث والتيمم تعبير  
فقد الماء اذا زال عنه كما  
في المجموع وقول آخر مع  
لكن إلى آخره من زيادتي  
(فان مسح) ولو أحدث فيه  
(حضر اسافر) فحضر  
(أو عكس) أي مسح سفر  
فأقام (لا يكمل مدة سفر)  
انقلباً للحضر لاصلته  
فيقتصر في الاول على مدة  
حضر وكذا في الثاني ان  
أقام قبل مدته والواجب  
الرفع وعلم من اعتبار المسح  
انما عبرة بالحدث حضرا  
وان تلبس بالبدلة ولا يقضى  
وقت الصلاة حضرا وعصاه  
انما هو بالتأخير لا بالسفر  
التي بالرخصة (وشروط)  
جواز مسح الخف ليه  
بعد طهر من الحدين  
للخير السابق فلا يمسح قبل  
غسل رجله وغسل يديه  
لم يجز المسح الآن يتردهما  
من موضع القدمين يدخلها  
فيه ولو أدخل احداهما بعد  
غسلها ثم غسل الأخرى  
وأدخلها لم يجز المسح الآن  
ينزع الأولى كذلك ثم  
يدخلها ولو غسلها في  
ساق الخف ثم أدخلها  
موضع القدم لم يجز المسح ولو  
أدبها اللبس ببعضهما ثم  
أحدث ثيابا وصلا لموضع القدم لم يجز المسح (سائر محل فرض)

**(قوله فان طهره)** علة العلة **(قوله لا يرفع الحدث)** أي المنع العام **(قوله فلا يمسح شيئاً)** الاول أن  
يقول فلا يمسح لشيء لان الكلام فيما يستبيحه بالمسح لاف مسح شيء من الخف حرف **(قوله لان طهره لضرورة)** وهي فقه الماء وقزال أي طهره فيجب عليه الترفع حل لا بقاء وطهره المتوضئ قد  
زال بالحدث لا نقول ذلك طهره رفع الحدث فالابس معه على طهارة حقيقة وأما هنا فالحدث باق  
شوري **(قوله وكذا كل من دام الحدث)** فان التأخير فأن تأخرت ومسحت الخف كانت كغيرها فاصل  
طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها أن تؤخر فأن تؤخرت ومسحت الخف كانت كغيرها فاصل  
الفرض والنفل وتنزعه عند كل فرصة لانها تفصل لها وعبرة حرج وشبهه أنها لا تمسح الا بالانوار  
لأنها تفصل لكل فرض فهي بالنسبة لغيره من أقسام السلس وفيها تمسح للفرض فيها اذا أحدثت  
بعد الفصل أو طال الفصل حل **(قوله انه لا عبرة بالحدث)** أي لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من  
الحدث كما لو سافر بعد دخول وقت الصلاة فانه يجوز قصرها في السفر بخلاف ما لو شرع قبل سفره  
سم **(قوله ولا يقضى وقت الصلاة حضرا)** هو للرد على القول الآخر القائل انما مضى وقت الصلاة حضرا  
مسح مسح مقيم عصاه وذلك كأن أحدث التيمم للسفوف الطهروا. وقت العصر وهو لم يصل  
الظهر ثم وضأ ومسح سفراته مسح مسافر ولا يرد أنه في هذه الحالة عاص لأنه أخرجه الصلاة عن  
وقتها والماضي لا يجوز الا مسح مقيم لان عصاه انما هو بالتأخير لا بالسفر والمضمر انما هو العصيان  
بالسفر **(قوله وشروط جواز المسح الخ)** إشارة إلى أن ذات الخف لا يتعلق بهامشروط وانما هي  
للاحكام ع من غير روى قل على الخلق قوله وشروطه أي الخف أي شرط صحة المسح عليه  
كإثرائه وتعبيره ببعضهم بالجواز ليس في محله **(قوله بعد طهره)** ولو تيمما حل **(قوله لم يجز للمسح)**  
وفارق عدم بطلان المسح فيأذا أزالهما من مفرقه إلى ساق الخف ولم يطره شيء من محل الفرض علا  
بالصل فيما هو وأن امل علم جواز المسح فلا يباح الا بالابس التام واذا مسح فالأصل استمرار  
الجواز فلا يبطل الا بالانزع التام نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فخرج رجله إلى موضع لو كان  
الخف متعاد الظهر شيء من محل الفرض يبطل مسحه بلا خلاف اه برامى **(قوله الان يرفع**  
**الاولي الخ)** فان قلت هلا كنتي بالخدمة اللبس لانه كالاتي كإسائي في الإيمان قلنا انما يكون  
كالاتي ابتداء اذا كان ابتداء صحيحا وهنا ليس كذلك ذكره في شرح المهذب زى أي لفوات  
شرطه وهو لابس بعد كمال الطهارة والتي يتجه أن هذه الإختلاف ماق الإيمان وان ذلك يسي  
لباسه انما هو بالمتبته هنا لفوات شرطه وهو كون ابتداء لابس بعد كمال الطهارة اه برامى  
**(قوله كذلك)** أي من موضع القدم حل **(قوله قبل وصولها)** وكذا لو قارن لأن المسح رخص  
لا يبالى بها الا يشين روى ع شره خلفه وضه خرج به العبدية والقارة فيجوز للمسح فيها فلما عاب  
اه **(قوله سائر محل فرض)** المراد بالسائر الخافل لما يمنع الرؤية فيمكن في التنصاف عكس سائر  
العورة لأن القصد هنا منع تهود الماء ثم يمنع الرؤية ابن شرف وسيأتي ان سائر ما بعده أحوال  
وهي الحقيقة شروط لجواز المسح لا بالابس كما قد تبينهم وحاصله انها أحوال مقارنة فيما عدا الثاني  
وهو قول المتن ظاهر أو غيرهم من القارة والتنظر بالنسبة إليه وينبغي على ذلك أن يوليه نجما أو متنجبا  
ثم طهره قبل الحدث جازا وغير مانع النفوذ أو غيرمكن فيه التردد ثم صبر ما حل أو ما هنا وسائر ابتداء  
ولو قبل الحدث لم يجز للمسح ولا يصح هذا هو المتعدد وان وقع في الخواشي ما يخالف بعضه فقول حل اه  
ان لابس التيمم وطهره قبل الحدث يكون لابس غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح

الجوانب بقيدزده بقول  
 (لأم على) فيكني واسع  
 يرى القدم من أعلاه عكس  
 ستر العورة لأن اللبس هنا  
 من أسفل ومن أعلى غالباً  
 ولو كان به تحرق في محل  
 القرض ضرر ولو تحقرت  
 البطانة أو الظهارة والباقي  
 صفيق لم يضر ولا ضرر ولو  
 تحقرت من موضعين غير  
 متجازين لم يضر (طاهر)  
 فلا يكتفى بنجس ولا متنجس  
 إلا تصح الصلاة فيها إلى  
 هي المقصود الأصلي من  
 المسح وما عداها من مس  
 المصحف ونحوه كالتابع لها  
 نعم لو كان بالثقب نجاسة  
 معقوب عنها مسح منه  
 مالا نجاسة عليه ذكره في  
 المجموع (مع ما) أي  
 نفوذه بقيد زده بقول  
 (من غير محل خرز) إلى  
 الرجل لوجب عليه فلا يمنع  
 لا يجزى لأنه خلاف الغالب  
 من الخفاف المنصرف إليها  
 نصوص المسح (ويمكن فيه  
 تردد مسافر حاجته) عند  
 (قوله يجوز أن يكون مقطوعاً  
 على يكتفى فهو مفرع)  
 فيكون معنى ضرر لم يجز  
 عليه عالم برفعه قبل  
 الحدث اه (قوله وكذا  
 يقال لاحقه) في ان  
 لاحقه الامكان لا التردد  
 والاولى ان علة لاحقه

جئت ذبه صرح ع ش على مر وقول مر والمتنجس كالنجس أي في عدم صحة المسح قبل غسله  
 خلافاً لما في المرقى أي فانه يصح المسح مع وجود النجاسة فاللبس صحيح باتفاق النزاع اعما هو في صحة  
 المسح وعدمه كما هو صريح عبارة مر وان كان جعل طاهراً في المتنجس لا يقتضي عدم صحة اللبس  
 وليس مر ادعاء الرشيدى قوله فلا يكتفى بنجس إلى قوله والمتنجس كالنجس أي لا يكتفى المسح عليهما  
 كما هو صريح كلامه فليست الطهارة شرطاً للابس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير لبس  
 خلافاً لذلك شيخنا ح ف ومن خطه نقلت (قوله من كل الجوانب) متعلق بساتر ع ش (قوله  
 غالباً) كأنه احتراز به عن السراويل سم (قوله ولو كان به تحرق) لم يضره الغالب ليشمل ما لو طرأ  
 التحرق به بالابس وقوله ضرر أي لا يجوز المسح عليه اذا طرأ تحرقه بعد الحدث فان طرأ قبله ثم رفعه  
 قبله أيضاً جاز المسح عليه وعلمنا تحرقه انما يظهر من محل القرض ضرر ولو من محل الخرز واما عني  
 عن وصول الماء من محله كما سيأتي في المسح الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تحقرت يجوز أن يكون  
 مقطوعاً على يكتفى فهو مفرع ويحتمل أن يكون غير مفرع ليدخل ما لو تحقرت في الابتداء حل (قوله  
 ضرر) أي اذا لم يتخطه قبل الحدث ع ش (قوله البطانة أو الظهارة) بكسر أولهما ع ش (قوله صفيق)  
 أي قوى (قوله غير متجازين لم يضر) أي والباقي صفيق كما في شرح الروض ع ش (قوله)  
 والمتنجس أي ما لم يغسل قبل الحدث أيضاً ع ش والمراد متنجس بما لا يعنى عنه وعن المفوعة  
 ما لو خرز بشمر نجس من مفاظ كشعر خنزير مطبوخة وغسل ظاهره سيما احداها بالتراب فلا  
 تنجس وجهه بالنبذة بل بالقاء ويصلي فيه القرائن كالنوافل حل ومر فلو تمت النجاسة المفعول عنها  
 جميع الخلف لم يبعد جواز المسح سم ولا يكف المسح بخرقة بل له المسح بيده ح ف ويلزم عليه  
 التضعف بالنجاسة فمن اعتقد بعضهم المسح بنحو عود (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه من  
 المصحف ونحوه ودعلل بأناب الخلف يدل على الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها  
 وقضية هذه الة عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو تحت أطفالها راسخ يمنع  
 وصول الماء لأنها لا تظهر عن الحدث مع وجود ما ذكر وفيه أن هذا لا يتقاع عن النجاسة حل  
 والعمد صحة المسح على الخضم مع وجود الحائل سم وزى واج (قوله ما لا نجاسة عليه) فان مسح  
 محل النجاسة لم يصف عنها وقوله ماء الطهارة اذا اصاب النجاسة المفعول عن لم يضر محله اذا اصابها  
 لا تصدأ حل فلو مسح موضع طاهرها فاختلط بالنجاسة لا بالقصد فيبقى المفعول ماء الطهارة لا يضر  
 اختلاطه بالمفعول سم (قوله مع ماء) ان قلت ما وجه انيائه بهذه الحال جلة وهلا في بها مفردة  
 كما به قالت لعل وجه ذلك ان اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالقل ولوا في بها مفردة كقوله مانع ماء  
 اقتضى تلبسه بالمنع حقيقة جئتد وليس مر اداه ولذا قال الشارح لوجب عليه قائل وكذا يقال في  
 لاحقه شوى (قوله من غير محل خرز) أي ومن غير خرز في البطانة والظاهرة الغير المتجازين كاعلم مما  
 مر سم (قوله ويمكن فيه) أي عند كل لبس في غير اللبس تردد أي من غير نعل مع اعتبار توسط  
 الأرض بسهولة وصعوبة قال شيخنا فيا يظهر اه حل وعبارة ع ش على مر الوجه اعتبار القوة  
 من الحدث بعد اللبس لأن به دخول الوقت للمسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوماً ليلة من وقت اللبس  
 لأن وقت الحدث لم يكتف مر سم على البهجة وينبغي أن ضعفه في أثناء المدة لا بضراراً يخرج عن  
 الصلاة في بقية المدة انتهى (قوله تردد مسافر حاجته) وهذا معتبر في حق القمب أيضاً لا بد من كون  
 خفه يمكن فيه تردد مسافر حاجته يوماً ليلة ح ف خلافاً لما قال يعتبر فيه تردد مقيم حاجته وهو ابن  
 حجر واستقر كلام ع ش على مر على كلام ابن حجر وعزاه للرمل في غير الشرح ولو قوى على دون

التناسب ويمكن أن معناه أنه لم يقل متردد التلازم به ما كر

به العادة ولو كان لابه مقعدا بخلاف ما لم يكن كذلك لثقله أو لمحمد رأسه

(٨٦)

الخط والتمثال وغيرها عاجز

أوقفه كجورب ضعيف  
من موف ونحوها وأفرط  
سعتها وضيقت ونحوها إلا  
حاجة مثل ذلك ولا فائدة في  
إداته نعم إن كان الضيق  
ينسج بالشيء فيه عن قرب  
كفي فإن قلت سارت وما بعده  
أحوال المقيدة صاحبها فن  
أين يلزم الأمر به إذا يلزم  
من الأمر بشئ الأمر باليد  
له دليل ضرب هذا جالس  
قلت محل ذلك إذا لم تكن  
والمن فعل للمأمور كالتل  
للكور أما إذا كانت من  
ذلك نحو حج مفردا ونحو  
ادخل مكة محرما فهي  
مأمور بها وما هنا من هذا  
القبيل فيشترط في الخف  
جميع ما ذكر (ولو) كان  
(محرما) فيكني منصوب  
وذهب وضعت كالتيتم تتراب  
منصوب (أو غير جلد) كابد  
وزجاج وخرق مطبقة لأن  
الإباحة للحاجة وهي  
موجودة في الجميع بخلاف  
علا يسي خفا بكثرة لها  
على رجله وشدها بالربط  
اتباعا للنصوص والتصرع  
بهذا من زيادتي (أو)  
مشقوقة (تدبشج) أي  
بعمى بحيث لا يظهر فيه  
من محل الترض لحلول  
الستر وسهولة الارتفاع به  
(قوله) حقه ينسج بالشيء  
(الخ) انظر لو كان الواسع متدل عن قرب اه سم ونظر فوجد جوابي في شرح أبي شجاع غلط وهو الاجزاء أيضا اه  
نوش

مدة المسافر وفوق مدة المقوم أو تفردا فهو المسح بقدر قوته اه قال (قوله) كجورب ضعيف قال في شرح  
الروض وهو الذي يلبس مع الكسب أي الباجوس ومنه خفاف القفاهم والقضاء ذكره الصيمري زى وهو  
المعرف بالزرد (قوله) أحوال أي من المنافع البسيطة وهو الحال في بلبه لوجود شرطه وهي أحوال مقارنة  
للحاصل بالمصدر أو محمولة على الأعم من المقارنة والمتظرة وكتب أيضا واعل أن قضية كونها حالا من  
ضمير ليس أنه لا يجزى ليس غير سائر وإن صارت إرادة لبس قبل المسح وليس المتنجس وإن طهره  
كذلك قال الشيخ والمصلحة للأجزاء وظاهره وإن لم يوجد ذلك إلا بعد الحدث وهو ما اقتضاه كلامهم وقد نظر  
فيه ابن حجر بأنه بالحدث شرع في المدة وحيد فكيف تحسب المدة على ما لم يوجد فيه شروط الأجزاء  
قال فالوجه أن كل ما طرأ أو زال عما يمنع المسح إن كان قبل الحدث ينظر إلى أي فلا يضر أو بعده نظر  
إلى أي ضراوه وهو أوجه من قول الشيخ في محل آخر لا بد أن تكون شروط الخف عند اللبس أيضا  
شرح شيخنا لهذا الكتاب شويرو واعتمد الشيخ البيهقي كلام حج وعليه فتكون المذكورات  
أحوالا أعم من المقارنة والمتظرة واعتمد شيخنا حرف أنه لا بد أن يكون ما عا لماء وصارت فوقها  
عنه اللبس فإذا كان غير سائر من صارت إرادة اللبس لم يكف وكذا البقية بخلاف طهارة الخف فلا  
يشترط وجودها عند اللبس فمليه يكون طاهرا حالا أعم من المقارنة والمتظرة وما عداها حال مقارنة  
واظفر بالفرق فكلام حج وجبه ثم اه (قوله) صاحبها أي لعامله (قوله) قلت محل ذلك  
أقول ويجاب أيضا إن هذا ليس من باب الأمر بشئ مقيد إلا أمره متا وأما ما هو من باب الأخبار وبيان  
شرط الشيء فإذا أخبر بان شرطه لللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه  
كأه واضح فليتام من شويرو ويكن إن يراد للمأمور به المأذون فيه فيصح كلامه شيخنا وإن  
المراد بالمأمور به بمعنى والمشي ليس من مريد للمسح الخف سائر طاهر الخ (قوله) محل ذلك أي عدم الزم  
(قوله) نحو حج مفردا مثال النوع وما بعده مثال الفعل (قوله) من هذا القبيل أي من نوع المأمور  
به أي محله يتعلق لأن المأمور به ليس الخف لانه الخف بغيره وأنواع طاهر ونجس أي غير ذلك ومن  
فعل المأمور لانه لا يحصل بفعله أو نكثا عنه كما ذكره حج حل وهذا ليس بظاهر في قوله يمنع ماء  
وما بعده لأن المنع وامكان التردد ليس من فعله إرادة التنبيل نوع المأمور به فقط حرف (قوله) فيشترط  
(الخ) وهذا دخول على المتن ونتيجة ما قبله والاولى أن يقول بدل هذا فيجزي المسح عليه ولو حرم الخ  
لأن غرض المتن بهذه العنايات الثلاث الرد على الضعيف القائل بعدم أجزاء المسح حيث ذكرنا يعلم من أصل  
(قوله) ولو حرمنا أي لانه ان كان تحريم المنعوب لم يكن ملوكا للغير لانه لا ذات اللبس فخرج الحرم لانه  
تكم الحرم فلا يصح عليه إذا لم يلبس متدلا لأن تحريم لبس الخف عليه ذات اللبس لأن الحرم منهى عن  
اللبس من حيث هو ليس شرح حر فصار كخف الذي لا يمكن تابع الشيء عليه (قوله) فيكني بضم  
وما نؤخذ من جلد آدمي بخلاف الاستنجا به حيث لا يجزى لانه ثم لا طهارة بخلافه من شويرو أي  
ولأن تحريم لبس جلد آدمي لعارض الاحترام لا ذات اللبس لانه غير منهى عنه وفيه شئ حرف (قوله)  
وذهب (وفضة) أي لأن تحريم لبسها لعارض الخفاء أي ماسي خفا فلا يصح المسح على ماسي بذلك لعدم التسمية  
عجز الضمير في قوله لبس أي الخفاء أي ماسي خفا فلا يصح المسح على ماسي بذلك لعدم التسمية  
(قوله) (أو شد) أي قبل اللبس أو بعده وقبل الحدث لكن ظاهر كلام الشارح أنه لا بد أن يكون مشدودا  
عند اللبس حل واعتقد حرف أن الشرط أن يكون مشدودا قبل الحدث وإن لم يكن مشدودا عند  
اللبس اه (قوله) بشرج ينسج الشين الجمجمة والرا شويرو (قوله) بعمى أي الميون أي

نوش

يظهر من الرجل شئ لانه اذا مضى ظهر (ولا يجزئ) بمرموق) هو خف فوق خفان كان (نوق قوي) ضعيفا كان ادقوا يا لورد الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لانم الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة أمكنه ان يدخل يده بينهما ومسح الاسفل فان كان فوق ضعيف كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل كالنفاقة والافلا كالاسفل (الان يسهل) أى الاسفل القوي (ما) فيكنى ان كان بقصد مسح الاسفل فقط أو بقصد مسحهما معا أولا بقصد مسح شئ منهما لانه قد اسقط القرض بالمشح وقد وصل الماء اليه (لا يقصد) مسح (الجرموق فقط) فلا يكتفى لقصده مالا يكتفى المسح عليه فقط ويصور وصول الماء الى الأسفل في التوفيق يسهل في محمل الحرز وقول فوق قوي الى آخره من زيادى (فرع) لو لبس خفا على جيرة لم يجز المسح عليه على الأصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسح كالمسح على العامة (وسن مسح أعلاه وأسفله)

توضع فيها الأزرار جمع عروة كدية ومدى اه مصباح (قوله لظهور محمل القرض اذامضى) قال حج في شرح الارشاد ويفرق بين تنزيلهم بالظهور بالقوة هنا منزلة الظهور بالفعل بخلافه في ستر العورة فيها لأحرم وعورته ترى عند الركوع كما يأتي بأن اعلال الشرح هنا يجزئه عن اسم الخنثى لانتفاء صلاحيته للشئ عليه بخلاف رؤية العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون الخنثى ساترا قبله (قوله ولو فتحت المرى) ظاهره ولو قبل الحدث وبعد اللبس حل (قوله جرموق) هو فارسي معرب وهو وام لا على مر (قوله ان كان) أى الجرموق فوق انظر ولو قصد الأسفل فقط أو لا يجزئ في هذه الحالة للأسفل يظهرا الثاني كما هو ظاهر من كلامهم وله نظائر ومثله لو مسح على الخف بقصد البشرة شورى وحاصل مسألة الجرموق أن الخنثى لما أن يكون ناقصين أو ضعيفين أو لاعلى قوى والاسفل ضعيفا وبالعكس فان كانا ضعيفين لم يصح المسح على كل منهما وان كان الاعلى قويا والخنثى والاسفل كالنفاقة وان كانا قويا بين أركان الاسفل قويا فقط ففيه التخصيل المذكور في المتن والشرح (قوله ضعيفا كان) أى الجرموق (قوله الا أن يسهل ما) ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى هل يستد بالمشح فلا يكف باعادته لان الأصل الصحة أولا وفيه نظر والأقرب الازال للصلة المذكورة ع (قوله أولا بقصد مسح شئ) أى وقد قصد أصل المسح أخذنا من التعليل (قوله لانه قد صلح) فيؤخذ منه أنه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زى شورى واعتراض بأن نية الرضوء منسجة عليه فلا حاجة لقصد (قوله لا يقصد مسح الجرموق) مطوف على ما قدره بقوله ان كان بقصد الخف ومن هذا يعلم ان الجرموق اسم الخف الاعلى حل (قوله فلا يكتفى) وكذا لو قصد احدا لا يعتبه لانه لا يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجزئ وبالا يجزئ حل على الثاني احتياطا ع (قوله وعبارة من حل لا يقصد الجرموق فقط ومنه ما لو قصد هذا أو هذا أى أحدهما لا يعتبه أى قصد هذا المقهور فانه يجزئ على ما عرفت الطلبارى وارتضاه شيخنا زى اه (قوله لم يجز المسح) ظاهره وان أدخل يده فمسح الجيرة أيضا فيلزم رسم وهو ظاهر لان مسح الجيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكأنه غسل رجلا ومسح خف الاخرى وقد تقدم عدم اجزائه ع (قوله لانه ملبوس فوق مسح) أى ان كانت أخذت شيئا من الصحيح والأجزاء المسح عليها شورى ومثله زى لكن قال ع ش على مر قوله فوق مسح أى ما من شأنه أن يمسح فيتمسك ما لو كانت الجيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئا من الصحيح كما قاله الشهاب الرضى واعتمد شيخنا الحفناوى الاول (قوله خطوطا) هو سنة أخرى فكان مقتضى عادته أن يقول وخطوطا (قوله تحت العقب) الاول فوق يلمس المسح جميع العقب شورى (قوله الى آخره) وآخره هو الكعبان لان ما كان وضعه على الانتصاب كالانسان فأوله من أعلى كالرأس فى الانسان وآخره من الاسفل فآخر الساق أسفله وهو ما عند كعبيه وأوله أعلاه وهو ما بين الركبة فما أخذه قل وزى من مثل هذه العبارة أنه يسن مسح الخف التحجيل ليس في محله كانهما معا أن ضمير مسحه للخف وليس كذلك بل هو راجع للشخص فلا يسن فيه تحجيل لما عرفت شيخنا ح (قوله سم على حج هل يسن مسح ساق الخف لتحمل الحالة التحجيل كان يظهر لئانه امكن رأيتاه لهذا عبارة المجموع صريحة في عدم مسحه اه (قوله فاستيعابه الخ) مفرع على قوله خطوطا واعتراض بانه عند الانام مالا يجب استيعابه فلهذا روى خلافه ولم يكن خلاف

دعفه ورواه (خطوطا) بأن يمنع يده اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى آخره واليسرى الى أطراف الاصابع من تحت مفرجا بين أصابع يده فاستيعابه بالمشح خلاف الاول

الاولى وأجيب بان عمل مراعاة الخلاف اذا لم يرتب عليها ترك سنة وأصحته الدليل وقد ورد الدليل  
بمسح خطوط شيخنا الخنثاوي **(قوله بعمل قول الروضة إلخ)** حل على ذلك بان ظاهره الإباحة  
فبين أن ظاهرها غير مراد وإنما أمكن الجدل المذكور لأن معنى لا يتب لا يتب وهو وان كان  
اللباس منه الإباحة صادق بخلاف الأولى ع **(قوله وغسل الخلف)** أى لأنه يعينه لا يقال في  
التعيب اتلاف مال فيحرم الفسل والتكرار لا نقول هو غير محقق قال حل قوله وغسل الخلف أى  
حيث كان يفسد ذلك دون ما لا يفسده كان كان من حديد أو خشب اه وإنما أبرز المصنف الضمير  
لثلاثيهم أن الكراهة لتكرار الفسل شورى أى يتوهم أن غسل بالجر معطوف على الماء وفيه  
ان التوهم موجود مع الظاهر أيضا فالأولى أن يقال أو ضمير لازم عليه تشتيت الضمائر **(قوله كسح**  
**الرأس)** يؤخذ من التنبيه الاكتفاء بمسح شعره وجرى عليه حج وجرى شيخنا مدر على  
عدم اجزائه وقرق بينه وبين الرأس شورى أى فرق بان الرأس اسم للراس وعلاو الشعر منه بخلاف  
الخلف شعره ليس منه كافى زى ويكنى المسح على الخيط الذى خيط به لأنه يمتد منه وعلى الأزارار  
والمرى التى له اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطه سم **(قوله ولا ينزله غسل)** أى إصالة فخرج  
للتنوير المسح ولا يجب عليه نزعه أنه أن يفسل وهو لا يسبله ع وحف وقوله فله المسح  
أى مسح الخفين بقية اللدة ولا تنقطع بذلك الفسل للتنشور وليس المراد أنه يمسح الخلف بدلا عن  
غسلهما في ذلك الفسل وكلام المصنف شامل لمن تنجس جيع بدنه أو لبسه واعتبه مع أنه يمسح ويرد  
بأن هذان من إزالة النجاسة وهى تحصل بكسحا بجلده **(قوله اى لا يس)** بالجر على أنه تفسير لغير أو  
بالصب على أنه تفسير لها وهى أى لأن من واقعة على لا يس بالتقدير وللألباس لزمه تدبر  
**(قوله أو سفرا)** جمع صافر بمعنى مسافر وهوشك من الراوى كراكب وركب حميرة **(قوله الامن**  
**جنباً)** استثناء من التثنية لأن من يأمرنا بكل من المستثنى والمستثنى منه مورد وعمل الطلب الدول  
عليه يأمرنا فيكون الاثبات الذى دل عليه الاستثناء مطلوباً ومأموراً به ونظير ذلك قوله تعالى  
أمر أن لا تعبدوا الاياه برماوى **(قوله ولأن ذلك)** أى المذكور من الجنبات وما فى معناها وهذا  
معطوف على قوله تخبرصفوان وفى هذا التعليل شئ لأن المذمى أن من لزمه غسل لا يمسح للحدث  
الأصغر حتى لو غسل رجله عن الجنبات فى الخلف وأحدث بعد ذلك حدثاً أصغر لا يصح أن يمسح عنه  
وليس المذمى أن من لزمه غسل لا يمسح على الخلف بدلا عن غسلهما عن الحدث الأكبر كما يقتضيه  
هذا التعليل وأجيب بان المذمى عام لا يمسح أى لعدم مسح الخلف للحدث الأصغر والأكبر **(قوله**  
**وفارق الجبيرة)** الضمير فى فارق يعود على المسح بدلا عن غسل الجنبات أى فارق مسح الخلف بدلا  
عن غسلهما عن الجنبات حيث لا يصح الجبيرة أى مسحها عن الجنبات حيث يصح مع الجواز وبعبارة  
حل قوله وفارق الجبيرة أى حيث لم يؤثر نحو الجنبات لا يمنع مسحها اه أى وأثره يمنع مسح الخلف  
تأمل **(قوله ثم)** أى فى الجبيرة **(قوله ومن فسده)** أى خرج عن صلاحية المسح **(قوله أو**  
**ماتى)** هذه الجملة معطوفة على صلة من فهمى صلة وكذا ما بعدها واعتراض بأن الجنبين معطوفان  
ليس فيما ضمير يعود على من مع أنه يجب فى الطوف على الصلة تلبسه بتسمير الموصول لأنه صلة  
ولا يسوغ تركه الا اذا كان الطوف بالغاء كافى الأسمونى وأجيب بان المائد هو الماء من به فاتها  
راجعة الى خفه للنفاء الى ضمير الموصول والعائد من قوله أو انقضت اللدة عذوق أى اللدة المسح وحل  
بكنى ضمير الجملة الحالية وهى قوله هنا وهو يظهر المسح فاتها راجعة للحدث الثلاث كقولنا من مضى  
على طهر بان الحائضه ثم أئندوا النزاع أشق (ومن فسده أو بدلا)

أي ظهر (شيئاً مستتره) من رجل ولقافة وغيرها (أو انقضت المدة) (٨٩) وهو يطهر المسح في الثلاث (لزم غسل

قديمه) قطع لطلان  
طهر مادون غيرهما بذلك  
واختار في المجموع كابن  
المنذر أنه لا يلزم غسل شيء  
ويصل بطهارته وخرج  
بالمسح طهر الغسل  
فلا حاجة فيه إلى غسل  
قديمه والأولى والثالثة  
من زيادتي وتبسيروني في  
الثانية بما ذكر أعني من  
قوله ومن نزع

(باب الفصل)

بفتح الفين وضمة (موجب)  
حكة (موت) لم يلزم غير  
شاهد لما سيأتي في الخنازير  
(رجض) لآفة فاعتزلوا  
النساء في الحيض أي  
الحيض ويعتبر فيه وفيما  
بأنى الانقطاع والتيام  
للصلاة ونحوها

(قوله) واسم مصدر لا يغسل  
(الح) أي بمعنى الاغتسال  
كقولك غسل الجمعة سنة  
شرح البهجة للشارح  
(قوله) وإنما حله الشارح  
على الحيض) أي مع أنه  
صالح للزمن لم يجزئته (قوله)  
ولو في غير زمن) يذمه  
الغاية وهي حتى يطهرن  
(قوله خاص بالفرج) ما  
الماضي منه ويكون مازاد  
على ذلك إلى ما بين السرة  
والركبة مبيناً بالسة مثلاً  
(قوله فيكون واجباً)

لأن ما توقف عليه الواجب يكون واجباً (قوله فيشمل ما إذا ساق

يوم الجمعة وهو صائم فلما جرت عتد به حرور والاعتراض يجري أيضاً على جعل من شرطية لأن الصحيح  
أن الشرط هو الخبر (قوله أي ظهوري) ولون محل الخرز بخلاف نفوذ الماء لاعتراض عدمه  
فيه وكتب أيضاً وأن ستره خلا على الأوجه وفارق ما يأتي في سائر المورة بأنهم احتاطوا هنا لكونه  
رخصة أكثر فترزوا بالظهور بالقوة منزلة الظهور بالفعل مر (قوله وهو يطهر المسح) وإن  
غسل بعده وجليه على التمسك لأنه لم يسلهما باعتقاد الفرض شوري (قوله لزمه غسل قديمه)  
أي بغير رفع الخبث عنهما على التمسك لأن سحهما صرف التيقن عن غسلهما سم وشوري (قوله)  
وخرج بطهر المسح) أي بالنسبة للأوليين وأما انقضاء المدة فلا يتصور وهو يطهر الغسل لأن  
ابتداء هاهنا الحديث كاهو ظاهر شوري وقد يتصور بمالوا أحدث وتوضأ وغسل وجليه داخل الخف  
ثم انقضت المدة وهو بطهر ذلك الغسل قال في شرح الروض ولأن يستأقب ليل الخف في هذه المورة  
بهذه الطهارة الطنحي (قوله إلى غسل قديمه) أي بل يصلح بذلك الطهارة لبقائه وإن بطلت المدة ثم  
إن أراد المسح نزع الخف ثم لبس عش

(باب الفصل)

لهذا كرمي الفصل لفة وشراً كتنظيره وانظر ما حكمت ذلك والكلام عليه منحصراً في ثلاثة أطراف  
في موجباته وفي واجباته وفي سنته (قوله بفتح الفين) وهو الأوضح مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل  
وبعضهما مشترك بينهما وبين الماء الذي يغسل به وبكسرهما اسم لما يقتل به بمن نحو حودس والفتح في  
المصدر أشهر من الضم وأوضح لفة أي لأن فعله من باب ضرب \* قال ابن مالك  
فعل قياس مصدر المقتضى \* من ذى ثلاثة كزردا

لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء للفرق بينه وبين غسل النجاسة وإنكاره غلط كالفي المجموع وحيث  
ضم جازم ثمانية تجملاً لأوله فيض شوري (قوله موت) ولو حكماً ليدخل السقط فإن فسر الموت بأنه  
عرض يضاد الحياة دخل فيكون وجودياً ويدلله قوله تعالى خلق الموت والحياة والقائل بأنه عدمي  
يؤول خلق بقدر فيكون التقابل بينه وبين الحياة على هذا تقابل العدم والمملكة وعلى الأول تقابل  
التدبير (قوله لما سيأتي في الجنائز) أي من كلام المتن الدال على التقييد وقال حل أي من  
أن غير المسالم لا يجب غسله وأن الشهيد يحرم غسله وهو اعتراف عن عدم تقييده هنا (قوله أي الحيض)  
أي في زمن الحيض لأنه لا معنى للاعتراف في نفس الحيض أي الدم وإنما حله الشارح على الحيض موافقة  
للقن الطنحي والاعتزال وإن كان شاملاً لما سار بدنها إلا أن السنة يثبت ذلك بما بين السرة والركبة  
ولم يحمله على مكان الحيض لأن حله عليه يوم منع قربانها في محله ولو في غير زمنه ويومهم أيضاً أن  
الاعتزال خاص بالفرج تأمل حـف لأن محض يصلح للكان والزمان والحديث ومحل الدليل قوله  
تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ووجه الدلالة أن التمكن واجب وهو متوقف على الطهر فيكون  
واجباً وقوله أي الحيض اللائي أن يقول أي زمن الحيض لأن المعنى عليه ويدلله أنه سبحانه ذكر قس  
الحيض فاقبله بلفظ الذي فلا كراهة في الابدال الحيض الحيض لكان المقام للإشارة وما ذكره الشيخ كقبه  
من التفسير بالحيض يوجب إلى تقديره مضاف وهو لفظ زمن اه رشدي (قوله ويعتبر فيه) أي في  
كونه موجباً للغسل فهو كغيره سبب للغسل بهذين الشرطين والأصح أن الانقطاع شرط للصحة  
والقيام للصلاة شرط للمؤوبة (قوله والقيام للصلاة) ولو حكماً فيشمل ما إذا ساق الوقت (قوله)

(١٢ - بحري) ازل

الوقت) أي فيكون آمناً بترك الصلاة اه

كما صححه أي التورى في التحقيق أي صحح اعتبار الانقطاع والقيام الصلاة في نحو الحيض أي في كونه  
موجبا للفصل فالمحقق في التحقيق وغيره مجموع الثلاثة أعني الحيض والانقطاع والقيام وهذا  
الصحيح لا يقتضي أن الثلاثة في كل من التحقيق وغيره بل هي موزعة فالثلاثة في غير التحقيق  
واثنان منها في التحقيق وهذا صريح قوله وإن لم يصرح بالجمع فلا تنافي أو يقال صححه في التحقيق ولو بما  
ولم يأتيه صريحنا أي لأن الذي في التحقيق أنه يجب برادة القيام إلى الصلاة ونحوها ومعها  
أن من لازم ذلك الانقطاع فهو صححه ضمنا عن **(قوله ودقاس)** إن قيل لاجابة اليه مع الولادة لأنه  
يستغني بها عنه لأننا نقول لا يلزم لأنها إذا اغسلت من الولادة ثم طهر الدم قبل خمسة عشر يوما فهذا  
المعجب له الفصل ولا يفي عنه ما تقدم تأمل شوري **(قوله)** لأن دم حيض مجتمع هو ظاهر فمين  
لم تحض بهي حامل أمهي فيجوز أن يكون الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل وقضية تعليلهم  
وجوب الفصل من النفاس بأنه دم حيض مجتمع إن النفاس لو نثره عن حدث الحيض كفت التبه ولو  
عدها وهكذا ع ش أي ما لم تقصد المعنى الشرعي على المعتمد **(قوله)** ودعو ولادة ظاهره ولو  
من غير عملها المتأد لأنه أطلق فيه وفصل فيها بعده عن وقيدته ابن قاسم بكون الفرج منسدا **(قوله)**  
من القاء علقه أوضفة أي أخبر القوابل بأنها أصل آدمي ولو واحد ممنون على المعتمد ح ف **(قوله)**  
ولو بلا بل غلة للرد على من قال أنها لا توجب الفصل متمسكا بقوله **(قوله)** إنما الماء من الماء  
أه شيخنا ح ف وأكثر ما تكون الولادة بلا بل في نساء الأكراد ويجوز وطؤها عقبها وتقطر  
بها يراوى **(قوله)** لا كلالا منها أي من الولادة ونحوها وفيه أن الولادة والقاء ماذ كر لسانيا  
لأن الولادة خروج الدم وكذا العلقه الخ ويجب بالمرئي لأن كلامها ذودالة على المثلثي أو ذومنى  
منه ع ش ه وأجيب أيضا بأن المراد بالولادة المولود والقاء المثلثي والحاصل أن العلقه والخفة  
حكم الولد في ثلاثة أشياء القطر بكل منهما وجوب الفصل وأن الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا  
وتزيد الخفة على العلقه بكونها تنقضها العدة ويحصل بها الاستبراء ويزيد الولد عنها بأنه ثبت به  
أمية الولد وجوب الفرة بخلافهما أه يراوى وفي القليو في على المثلثي **(قائلة)** ثبت العلقه من  
أحكام الولادة وجوب الفصل وفطر المأم بها وتسمية الدم عنها نفاسا وثبت للخفة ذلك واقتضا العدة  
وحصول الاستبراء فقط ما لم يقولوا فيها صورة فإن قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة  
ويثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أكلها من الحيوان للمأكل عند شيخنا حر **(قوله)** وجنابة  
وهي لثة اليد وشرعا أمر بمعنى يقوم باليد من محبة الصلاة حيث لا يصرخص حر شوري  
واستعملت في الله كونهما لأنه بعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوها يراوى وقوله أمر  
معنى قضيته أنه لا تطلق الجنابة على المتعم من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذي هو خروج النجاء  
دخول الخفة رشيدى مع أنها تطلق عليها **(قوله)** لا دى مثل الجنبي **(قوله)** وأقندرهما من فائدها  
وإن جاوز طولها المادة ولو خاف بلا خفة يشبه قدر المعتدلة بنقاب أمثاله وكذا في ذكر الهيمه يعتبر  
قدر يكون نسبته اليه كنسبة معتدل كالأدهى اليه فيناظره ولونه وأدخل قدر الخفة منهم بؤر  
كما يؤخذ من قوله وأقندرهما من فائدها أه زى **(قوله)** فريجا ولو مابا حيث بقى اسمه أه قل  
ولو أدخل كره في درنقه فالتجربة تثبت الأحكام من غسل وحده وغيره ما عليه كما قاله حر في باب الزنا  
خلافا لآقل من زى من وجوب الفصل دون الحد كونه لا يشتهى فرج نفسه وانظر هل يجب  
عليه سقاء باعتبار كونه فاعلا مفعولا أم لا قياسا على تداعيل الحدود بعضها في بعض إذا كانت من  
جنس واحد الأقرب الثاني أه يراوى رسم على حج **(قوله)** ولو من ميت تعميم في الحنفية

كما صححه في التحقيق وغيره  
وإن لم يصرح بالتحقيق  
بالانقطاع **(ودقاس)** لأنه  
دم حيض مجتمع **(ونحو)**  
ولادة من القاء علقه  
أوضفة ولو بلا بل لأن  
كلا منها متى منقذ ونحو  
من زيادنى **(وجنابة)**  
ومحصل لآدى حى فاعل  
أوضفول به **(بدخول)**  
حشفة أو قدرها من  
فائدها **(فريجا)** قلا أو درأ  
لو من ميت أو بهيمة

**(قوله)** لأن الذي في التحقيق  
الخ عبارته التحقيق الخروج  
دارادة نحو الصلاة انتهى  
**(قوله)** ولو بلا بل غاية الخ  
لعل المراد بالبليل بعض منى  
يسقى مع الولد في الرحم  
حتى يسوغ الخلاف  
واستعمل وأما غيره بطوبة  
أودم يخرجان مع الولد فيه  
أنهما لا دخل لهما في إيجاب  
الفصل فتر شيخنا ورأيت  
بهاش حاشية زى عن  
المؤلف



ثم لا غسل بإلحاح حشفة مشكل ولا بإلحاح قبله لا على الفاعل ولا على المفعول به (و) تحصل (مخرج منه أولاً من معتاد أو) من (تحت حلب) لرجل وهو الظاهر (وزائب) لمرأة وهي عظام الصدر (وانسد المعتاد) غلب الشيوخ عن أسلفه قالت جابت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ قالت إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من (٩١) غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا رأت

الماء وخرج بمنية مني غيره

وبأول خروج منه ثانيا

كان استعمله ثم خرج فلا

غسل عليه تعبيري بمنية

أول من تعبيرة بنى وقول

أولاً مع التقييد بنحت

الصلب إلى آخره من زياقي

فالصلب والزائب هنا

كالمعدة في الحلفت فها

ثم وبكى في الثيب خرج

التي إلى ما يظهر من فرجها

عند قعودها لانه في الفصل

كالظاهر كما سيأتي ثم الكلام

في مني مستحكم فان لم

يستحكم بأن خرج لمرس

لرجب الفصل بلا خلاف كما

في المجموع عن الاصحاب

(ويرى) إلى (يتدفق)

له (أولدة) بخروجه وان لم

يتدفق لفتة (أربع عجين)

وطلم تخل (ربطاً أو ربح

بباض جافاً) وان لم

يتدفق ويتلفه به كان

خرج ما بين منة بعد الفصل

وربطاً وجافاً لان من

التي (فان قفقت) خواصه

للكورة (فلا غسل)

يجب به فان احتمل كون

الخارج منياً أو ودياً كن

استيقظ ووجد الخارج

والفرج (قوله) ثم لا غسل (الح) أي إلا ان تحققت جنبته كان أو لم ورجل في فرجه وأرجل في فرج امرأتها أو برجينيح بقيناً لانه جامع أو مجموع زى (قوله) تحت حلب) وكذلك من نفس الصلب (قوله) وزيائب) يفيدان تحت مسطرة على التراب فلا يوجب الفصل عند المؤلفين الا الخارج من تحت التراب دون الخارج منها نفسها كما أنه لا يوجب الفصل عنده الا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب وهذا وفي المجموع التصريح بان الخارج من نفس الصلب يوجب الفصل أي وعلى قياسه التراب وحينئذ يكون الصلب كتحته المعدة حل والحكمة في كون مني الرجل في ظهره ومنى المرأة في زائبها كثرة فقتلته من على الاولاد برماوى (قوله) وانسد المعتاد) أي انسداد اعراضه والا فيوجب مطلقاً أي سواء من تحت الصلب أو لا (قوله) عن أسلفه) هي زوجته عليه الصلاة والسلام واسمها هند بنت سالم وكانت من أجل النساء (قوله) ان الله لا يستحي من الحق) يحتدل انه لا يأمر أن يستحي من الحق أو لا يستع من ذكره امتناع المستحي وانما قفقت ذلك على سؤالها لشارة إلى أن السؤال أمر يستحي منه فهو نوع راحة استهلال عند أهل البديع شوري (قوله) كاللعدة) صوابه كتحته المعدة اذا الخارج من نفس الصلب يوجب الفصل لانه معدن للتي من (قوله) ثم الكلام) أي في قوله أو تحت حلب (الح) وأما اذا كان من طريق المعتاد فلا يتقيد بكونه مستحكماً فيجب به الفصل وان خرج لمرس ولو على صورة الدم لكثرة الجاع ونحوه فيكون طاهراً موجباً للفصل كما في رم (قوله) مستحكم) أي خرج لعدة ولا مرض (قوله) أولدة (الح) أو مائة خلق (قوله) عجين) أي لنحو حنطة (قوله) بباض بيض) أي لنحو دجاج شوري (قوله) مني (التي) أي من ضميره (قوله) خواصه) أي علاماته (قوله) يجب) وهل يسن أو لا شوري ونقل عن زى انه لا يندب بل يحرم قلت وهو ظاهر اذا لم يحصل شك لانه لا ينقطع عبادة فاسدة فان حصل شك ففي مسألة التخيير الآتية خصوصاً قد حكموا عليه في الحالة المذكورة بأنه ليس بمنى فمن تأتى السنة تأمل (قوله) تخبر بين حكمهما) فان اختار كونه منياً لم يحرم عليه ما يحرم على الجنب لانه لا يحرم بالشك على المعتد بخلاف بعض المتأخرين واعتمد في التحفة واذن تحقق كونه منياً بعد ذلك اجزاء الفصل السابق لانه وجب عليه باختيار كونه منياً به فارق وضوء الاخطا اذا تحقق الحدث بعده فانه لا يعجز عنه لانه منبرع به كافي غش وله أن يرجع عما اختاره ولا كأن اختار كونه منياً فله أن يختار كونه دياً فانياً وبفسله ويطهر أن له الاختيار ولو في أثناء الصلاة ولا تبطل لانه تحققنا انقضاء ولا تبطلها بالشك ثم رأيت ما يقتضي لانه اختار أحدهما وفصل به أنه لا يؤثر اختيار الآخر وهو قول الخطيب وقال الشوري وإذا اختار أحدهما فعله اعتد به فان لم يفعله كان له الرجوع عنه وفعل الآخر اذا لم يتعين عليه باختياره والمعتد ان الرجوع عما اختاره وان فعله كافي غش ولا إعادة عليه لمصلحة عن (قوله) وقضية ماذكر) أي اطلاق أن التي يعرف بشئ من تلك الخواص حل (قوله) وهو قول الأكثرين) معتمد (قوله) الا بالذلة والريح) أي دمج العجين وطلم التخل وربطاً وبباض البيض

منه أيضاً تخبر بين حكمهما فيقتل أو يشوأ ويفصل ما أصابه منة وقضية ماذكر أن مني المرأة يعرف بما ذكرناه وهو قول الأكثر لكن قول الإمام والغزالي لا يعرف الا بالتلذذ وان الإصلاح لا يعرف الا بالتلذذ والريح (قوله) أي خرج لعدة) تغير المستحكم كما سيجوز لذلك وفيما أحدى الخواص سم وهر (قوله) أي من ضميره) الذي هو نائب فاعل (قوله) رحمه الله فان احتمل كون الخارج (الح) كان استعمل بغيره فلم يدر هل فيها الصفات ولا فلا يقل عند صفاته لا غسل (قوله) ولا إعادة عليه لمصلحة) أي حيث لم يكن رجوعه يتحقق اه سيخنا

جاوا وان لم يحصل تدفق حل **(قوله وقال السبكي الخ)** ضيف **(قوله أي الجنبية)** هلا قال أي  
بالذكورات وأجيب بان ذلك يشمل اللوت ولا يأتي فيه مذكر وأيضا يشمل الحيض والنفاس وقد  
ذكر محرماتهما في باب الحيض فيكون في كلامه تكرار حل **(قوله ومكث)** أي ولو حكا بدليل  
قوله ولو متقددا قال حج وهل ضابطه كافي الاعتكاف بالزيادة على الظمانينة أو ما هنا بدلي طمانينة  
لانما أغفل كل محمل والثاني أقرب اه وبوجه بانهم إنما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان ما دورها  
لا يسي اعتكافا والمداير هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكان فيه مع الجنبية وهو حاصل بادي مكث  
عش على حر **(قوله مسلم)** أي بالغ غير بني لان من خصائص الانبياء جواز المكث في المسجد  
مع الجنبية وان لم يقع منهم خلاف المشركا فتي به النووي وجري عليه شيخنا في شرحه ولوركب دابة  
ومر فيه لم يكن ما كان لا سيرها منسوب اليه فكانه مازا بخلاف نحو سرير يحمله انسان شرح حر  
وهل هو كبرية أو صغيرة توقف فيه زى قلت والذي يظهر الثاني كادخال النجاسة والصبيان والمجانين  
مع عدم الامن اه شوري **(قوله بلا ضرورة)** أما إذا كان عن تركا خشي من الماء البارد ونحوه  
جازه المكث بشرط أن يقيم وهذا التيمم لا يبطله ناقص من نواقض الوضوء ولا يبطله الا الجنبية  
ويقيم ولو قرب المسجد لكن القرب المداخل في وقته يحرم ويجزى ع **(قوله ولو متقددا)**  
قوله وهو يجمع زوجته حرم وان لم يكث حر ولو دخل بقصد المكث حر ولم يكث لم يكن المرور  
لما اخلافا لان الصادق حرم التصد ع **(قوله بمسجد)** ومثله رحبته وهي ما وقت للصلاة  
حالة كونها جزأ منه وهو اذ ولو طأ طرفه وجنح بجداره وان كان كله في الهواء الشارع وشجرة أصلها  
فيوان جلس على فرعها الخارج عنه وكذلك كان أصلها خارجا عنه وفرعها فيه ومكث على فرعها في  
هوائها بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة أصلها خارج عن أرض عرفات وفرعها في هوائها لان هواها  
لا يسمي عرفات برماوى وقوله وجنح بجداره مثله في شرح حر قال الرشدي عليه فيه انه اذا كان  
داخل في وقته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الانبيية المخصوصة مع الأرض وان لم يكن  
داخل في وقته فظاهر انه ليس له حكم المسجد اه ودخل في المسجد المشايخ وتستحب التحية فيه  
ولا يصح فيه الاعتكاف **(قوله لا عبوره)** أي ان كان له بابان ودخل من أحدهما وخرج من الآخر  
زى بخلاف ما إذا لم يكن له الا باب واحد **(قوله وقراءة القرآن)** أي باللفظ ومثله اشارة الاخرس قاله  
القاضي في فتاوى بكرتب أيضا قوله وقراءته أي المتطوع بها فلا يندركه سورة معينة كل يوم فلا  
تفقد الظهور ين يوما كاملا فيجوز له قراءة تلك السورة على ما اقتضاه كلام الارشاد واعتمده جمع قاله  
شيخنا **(فرع)** سامع قراءة الجنب حيث حوت هل ثاب لا يبعد الثواب لانه استماع للقرأة ولا  
ينافي ذلك الحرمة على القارئ حر شوري باختصار **(قوله بقصده)** ولو مع غيره س **(قوله ولو)**  
بعض آية ولو حران ففسدان بأي عبادته ولو بآية أخرى حج قال الشوري والمراد اشارته  
بجعل النطق كسأله لا مطلق الاشارة وعبارة البرماوى قوله ولو بعض آية صادق بالحرف الواحد وان  
فقد الاقتصاري عليه وهو كذلك لان نطقه بحرف بقصد القراءة مشروع في المعصية بالتحريم لذلك  
لا لكونه يسمى قرأنا **(قوله لا يقرأ الجنب)** بكسر الهمزة تنهى وبضمها خبر بمعنى شوري ولا يحرم  
سابع قراءة الجنب والمناض وان علم ويثاب أيضا مم على حج في باب الاجارة ع **(قوله له)**  
متابعات) أي مقولت أي طرق قوله بان يرد مناه من طرق أخرى صحيحة أو حسنة ع ش على حر  
**(قوله لكن فاذا الظهور ين الخ)** وحديثه يقال لا شخص يجب عليه الصلاة ويجب عليه أن يوقها  
خارج المسجد حل **(قوله بل عليه قراءة الفاتحة)** ولابد أن يقصد القراءة والام تصح صلاته ع ش أي

وبهزم النووي في شرح  
مسلم وقال السبكي انه للعبد  
والاذن عانه الحق (حرم  
بها) أي بالجنبية (ما حرم  
بحسب) محرم فبيله  
(ومكث مسلم) بلا ضرورة  
(بمسجد)  
لا عبوره قال تعالى ولا جنبا  
لا عبوري سبيل بخلاف  
الرباط ونحوه (وقراءته  
لقرآن بقصده) ولو بعض  
آية غير الترمذي لا يقرأ  
الجنب ولا المناض شيئا  
من التراتف وهو وان  
كان ضميئا له متابعت  
تجبر ضممه لكن فاقد  
الظهور ين له بل عليه قراءة  
الفاتحة في الصلاة لا يضطراره  
لها أما إذا لم يقصده كان  
قال عند الركوب سبحانه  
لقد سخرنا هذا وما  
كنه مقربين وعند المعينة

فصدق أن فلا يحرم وهذا  
أعم من قوله وتحل أذكاره  
لا بقصد قرآن أو غير أذكاره  
كواعظ وأخباره كذلك  
كأدل عليه كلام الرافعي  
وغيره والتقييد بالمسلم من  
زيادتي وخرج به الكافر  
فلا يمنع من المكث ولا من  
القساء كما صرح به فيها  
للماردي والروائي لأنه  
لا يعتقد حرمة ذلك لكن  
شرط حل قراءته أن يرجي  
إسلامه وبالقراء غشيه  
كالتوراة والإنجيل (وأقله)  
أي الفصل من جنابة  
ونحوها (يتفرع عن حديث أو  
نحو جنابة) كحوض أي  
رفع حكم ذلك (أو) ثنية  
(استباحة مفتقر إليه) أي  
إلى الفصل كصلاة (أو) أداء  
غسل (أو) فرض غسل  
وفي معناه الفصل المفروض  
والطهارة للصلاة بخلاف ثنية  
الفصل لأنه قد يكون عادة

(قوله أي الجنبة) تخصيص  
لداعية المقام والافتقار  
الجنب مثله في ذلك كله اه  
مر (قوله رحمه الله فلا  
يمنع من المكث) محله ما لم  
يكن به قنينة من الانبياء  
والأئمة اه عرش على مر  
بصرف لأنه يحرم الأذن  
له في دخول قبورهم اه منه  
(قوله إذا أذن له مسلم أي  
مكث) أي ولو نقل الأذن  
له في أمور اه

وكذا قرأته في خطبة الجمعة شورى (قوله بغير قصد قرآن) لاجتماعه مع قوله أما إذا لم يقصد  
قال الإلمنيحي وهل يشترط في قصد الذكر القراءة ملاحظة الذكر في جميع القراءة قياسا على  
تكبير الاستغاثات أو يكتفي بقصد الذكر في الأول وإن غفل عنه في الأثناء فيه نظر والأقرب الثاني  
ويفرق بأن الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذكر في كل تكبيرة يبطلها لشبهه أي التكبير  
حيث تبدل الكلام الأجنبي بخلاف القراءة وعند قصد الذكر يحرم اللحن فيه لأن الألفاظ لم تخرج به عن  
القرآنية (قوله وهذا أعم الخ) اسم الإشارة راجع للثاني أي باعتبار مفهومه أي مفهوم هذا أي قوله  
بقصده ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمفهوم وهو قوله أما إذا لم يقصد الخ لأن الإسمية إنما هي بين  
المتن والأصل كما هي عادته لا بين المفهوم والأصل (قوله وأخباره كذلك) وإن لم يوجد نظمها إلا في  
القرآن كما في شرح التحرير (قوله وخرج به الكافر) في خروجه بما سبق نظر إذ كلامه السابق  
في الحرمة هي عامة للغسل والكافر وقديح بآبائه أشار بقوله فلا يمنع إلى أن التقييد بالمسلم إنما هو  
للحرمة والنوع ما أمالك الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه عرش أي فعليه تقديمه مقدرا هذا محضه  
والثبوت ومكث مسلم ويمنع منه وأما الكافر فلا يمنع ويحرم عليه لأنه مخاطب بالفروع ولا ينافيه قوله  
بصلاته لا يستفد حرمة ذلك إلا بولم ين في اعتقاد الحرمة نفي الحرمة أي لأن اعتقاده لا يعتبر (قوله  
الكافر) أي الجنب بخلاف الحائض والنفساء فيمتنعان منها اتفاقا قاله حج شورى (قوله فلا  
يمنع من المكث) محله إذا أذن له مسلم أي مكث حل وكان له حاجة ومن الحاجة المفتى والحال لم فصل  
المصومات خان دخل بغير ذلك عزز لكن يشك على جواز إزاحة المسلم له في السجود ما جرى عليه  
مر في البيع أنه يحرم بيع الطعام في رمضان أي مع علمه بأنه يأكله في النهار الآن يجاب بأنهم يعتقدون  
وجوب الصوم في الجبل ولا كذلك دخول المسجد لا يعتقدون حرمة شورى (قوله من المكث ولا  
من القراءة) الاختصار فلا يمنع منهما وقد يقال أحوجه إلى ذلك قوله لكن شرط الخ (قوله شرط حل  
قراءته) أي تمكنه منها والافعى حرام عليه مطلقا قال حل وأما العائد فلا يجوز تعليمه ويمنع من  
تعليمه ولو لم يكن يتمكن من المكث في المسجد جنى كالقراءة ولا بد من أن يحتاج للمكث فيه  
(قوله كالتوراة والإنجيل) أي ولو لم يعد له لانه الحرمة من خواص القرآن تعظيها على بقية  
الكتب عرش (قوله وأقله) أي راجعه إلى الذي لا بد منه قال حج علم أن في عبارته شبه استخدام  
لأنه أراد بالفصل في الترجمة الأعم من الواجب والتسود وبالصمير في موجب الواجب وفي أقله  
وأكله الأعم إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقله ولا أكمل اه (قوله ثنية رفع حدث)  
ويرتفع الحوض بنية النفاس وعكسه مع العمد كما يدل عليه تعليمهم إيجاب الفصل في النفاس  
بأنه دم حيض مجتمع مر وله تفرع يقع على أجزاء البدن كالوضوء كما نقل عن حج (قوله والطهارة  
للصلاة) فيه أنها تمتص بالوضوء وأوجب بأن قرينة حاله تخصصه بالأكبر كما خصت الحدث في كلامه  
بذلك (قوله بخلاف ثنية الفصل) أي فلا تكفي ما لم يصفه إلى المتفقر إليه أو نحوه كنوت الفصل  
للسنة أو لقراءة القرآن أو من الصحف ومثله ثنية الطهارة وقوله لأنه قد يكون عادة توبه فارق  
الوضوء وقد يكون مندوبا فلا ينصرف للواجب إلا بالنص عليه لانه لما تردد قصد فيه بين أسباب  
ثلاثة العادي كالتنظيف والتدب كالعمد والوجوب كالجنابة احتاج إلى التبيين بخلاف الوضوء فليس له  
الاسبب واحد وهو الحدث فزجحت إلى التبيين لانه لا يكون عادة أصلا ولا متعديا بالسبب وليست  
الصلاة بمندوبة سببا للتجديد وإنما هي مجوزة فقط لا جالبة له ولذلك لا تصح إضافته إليها فافهم  
ذلك فانه مما يكتب بالتفصيل عن الخبر بما رأى وقيل فان قلت أي فرق بين أداء الفصل والغسل

وذكر نية رفع الحدث  
ومحو الجنابة من زيادتي  
وتعميمي بأداء أوفرض  
غسل أولى من تعميره بأداء  
فرض الغسل وظاهر أن  
نية من به سلس متى كنية  
من به سلس بول وقدم  
بياتها (مقرونة بأوله) أي  
الفصل فافترى بعد غسل  
جزء وجب إعادة غسله  
(وتعميم ظاهر بدنه)  
بلما حتى الاظفار والشعر  
ومنبته وإن كشف ما يظهر  
من صلح الأذنين ومن  
فرج المرأة عند تعودها  
لقضاء حاجتها وماتت  
القلعة من الاثقل فدل أنه  
لا يجب مضمضة واستنشاق  
كألف الوضوء وأغسل شعر  
نبت في العين أو الألف  
وكذا بطن عقده تعميري  
بما ذكر أولى من قوله  
وتعميم شعره ويشره  
(أو كذا إزالة القدر) بمجمعة  
طاهرا كان أو نجسا كني  
وودى استظفارا (تسكني)  
غسلة واحدة (لتجس)  
وحدث

(قوله غير رأس) نمر رتق  
حدثنا الأصغر لأن نية  
شملت جميعا عنه وهو  
رافع له مر ومعلوم  
الدراس غير بقية الأعضاء  
في أكبرها فصار حيث منتهى  
ولا يحصل به سنة الوضوء  
قبل الغسل لأنه لا يريد على  
ما لو اغتسل غسلا كاملا  
بني الجنابة وآخر الوضوء فان الأصغر قد رفع عنها مع أنه

قط لأنه أن أريد بالأداء معناه الشرعي وهو فصل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا لا يصح لأن الغسل  
لا يرتفع بمجرد شرع أو أن أريد بمعناه اللغوي وهو الفعل ساوئ نية الغسل وبجواب بأن الأداء لا يستعمل  
الافق العبادة ع ش وفيه أنه يصدق بالتدوير **(قوله أول)** عبر في الوضوء بأعمهنا بأولى وانظر  
وجهه عبارة هنا أولى لأن كلام الأصل يوهم أنه لا بد من الجمع بينهما ولو تولى الجنب رفع الحدث  
بالصغر فالظاهر ارتفاع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم يزلوا المسححة إذ غسله غير مطلوب  
تخلّط بالطن شعر لا يجب غسله لأنه من غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك عمل الغرة والتججيل حجج ع ش  
والتججيل لأن يفرق بأن غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك عمل الغرة والتججيل حجج ع ش  
واستشكل الغلط المذكور بأنه إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن النية يحايها  
القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلبه رفع الأصغر حقيقة كان مقضاه أن لا ترتفع الجنابة حتى عن  
أعضاء الوضوء وأوجب بالمراد بالغلط الجهل بأن ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث  
الأصغر كاف عن الأكبر كما يأتي عن الأصغر شيئا ح **(قوله كنية من به سلس بول)** أي  
فينوي الاستنجابة ولا يكتفي بنية رفع الحدث أو ما في معناه كالطهارة عنه أولا ولا جله حل **(قوله)**  
حتى الاظفار أي فالشرة هنا أعم من الناقص في الوضوء برماوى **(قوله وإن كشف)** وفارق  
الوضوء بتكرره **(قوله من صباخي الأذنين)** بكسر الصاد كالتي القاموس والخمار ع ش **(قوله)**  
ومن فرج المرأة) ويفرق بين هذا حيث عدمن الظاهر وبين داخل الفم حيث عدمن الباطن بأن  
باطن الفم ليس له حالة يظهر فيها ثارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيها فوجلت على  
قديمها لقضاء حاجتها حل وحرف **(قوله وماتت القلفة)** لأنها مستحقة الإزالة ولهذا لو أزالها  
إنسان لم يضرها وهي بضم القاف واسكان اللام وبفتحها ما يقطع الختان من ذكر الفلام ويقال لها  
غرة بمجمعة مضمومة ورأسها كنية برماوى وعمل وجوب غسل ماتت القلفة إن تيسر ذلك بأن  
أمكن فسخها والأدبجت أزالها فان تصفرت صلى كفافة الطهورين ع ش على مر **(قوله)**  
فعل أي من قوله وتعميم الخ **(قوله لا يجب مضمضة الخ)** أي لأن محلها ليس من الظاهر وإن  
انكشف بطن الفم والاثبط قطع سائرهما وكذا بطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وإن  
انكشف قطعهما كالألف والوضوء وفارق ما ذكر في بطن العين وجوب تطهيره عن الخبث لأنه أخش  
وأخف منه أن مقعدة المسور إذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبيثها ومحوه إن لم يرد  
إدخالها والالم يجب هذا أيضا من **(قوله كالألف والوضوء)** أي بل إنسان سنة مستقلة وإن كانا موجودين  
في الوضوء السنون للغسل ولم ين عنها لأننا قلنا لا وجوب كليهما كالوضوء كافي حج **(قوله شعر)**  
نبت في العين) وأن طال فلا يجب غسل الخارج كافي ع ش **(قوله بطن عقده)** أي عقد شعر  
ظاهر البدن هذا هو المراد وإن أوهت عبارة رجوع الضمير لشعر داخل العين والألف والمراد منه  
ما تقدم بنسبه وإن كان مقصرا بعد من تعده ح ف وأما إذا كان بفعله فيني عن قلبه لهدن كثيره  
شيئا ونقل الألف حتى ع ش أنه لا يني عن قلبه أي بالتصدي به **(قوله أول من قوله)** وتعميم  
الخ) أي لأنه لا يشمل الظنور فيبقى وجوب غسل الشعر الثالث في العين والألف **(قوله وأكله)**  
إزالة القدر) أي مع الأقل التقدم **(قوله استظفارا)** أي طلبا لظهور وصول الماء إلى جميع البدن  
**(قوله تسكني غسلة)** مفرع على قوله وأقبل الخ مع قوله وأكله إزالة القدر **(قوله لتجس وحدت)**  
محل ذلك أن كانت النجاسة حكيمة أو عينية وذات أوصافها تلك المرة هذا محل خلاف الشيخين

لأن موجبها واحد وقد

حصل (ثم) بعد إله القدر  
(وضوء) للتابع رواه  
بخاري وله أن يؤخره أو  
بعضه عن الفصل (ثم) أعيد  
معاطفه وهي ما فيه  
انطاف والسواء كاط  
وغضون بلن (وتخليل  
شعر رأسه ولبنته) بالماء  
فيستدل أصابعه الشعر  
فيه فيشرب بها أصول  
الشعر (ثم) أفاضل الماء على  
رأسه وذكر الترتيب  
بين هذين مع ذكر اللحية  
من يراى (ثم) أفاضلته  
على (شقه الأيمن ثم  
الأيسر) لما أمر أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يحب  
التيمن في طهوره وهذا  
الترتيب أصدق من الإصراف  
وأقرب إلى الحق بوصول  
الماء (ودلك) لما وصلت  
إليه يده من بدنه احتياطا  
وخروجا من خلاف من  
أوجب (وتثايت) كالوضوء  
فيغسل رأسه ثلاثا ثم شقه  
الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا  
وبذلك ثلاثا ويخلل ثلاثا  
(ودوام) كما في الوضوء  
وبه صرح الرافعي في  
الشرح الصغير ثم والأصل  
في باب التيمم (وأن تنبع  
غير محدة أثر

(قوله) ثم رأيت قولنا (الح)  
لا يصلح جوابا إلا لو كان  
القول أنه لا يجب الاستنابة  
فيالم فصله تأمل اه

والإبان كانت عينية ولم تزل وأصافها وجب لصحة الفصل تقديم إزالها عليه باتفاقهما شيخنا ح  
وعبارة زى قوله فتكني الح عبارة الاستعداد لكن قيد النوى النجاسة بالحكمة لا بد منه  
وقيد السبكي بما إذا كانت النجاسة لا تحول بين الماء والعضو ولا ينجي تقيدها أيضا بغير المغلظة  
كما علم من قوله غسلة واحدة أما المغلظة فغسلها بدون الترتيب أو معه قبل استيفاء السبع لا يرفع  
الحدث اه (قوله) لأن موجبها واحد وهو التعميم بالماء مع زوال الأوصاف في النجاسة ح  
وعبارة ع ش قوله موجبها يقتضيه الجيم يعني أن الفصل الذي أوجبه الحدث والتب واحد قال  
المصنف وينبغي أن يتفطن من يقتل من نحو إريق لدقيقة وهي أنه إذا طهر محل النجوى بالماء  
غسله ما يرفع النجاسة لأنه أن غفل عنه بعد لم يصح غسله إلى محل النجوى والاقتضاء محتاج إلى المس  
فيقتضض وضوءا وإلى كلفة فيلحقه على يده اه وهذا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كما ذكر  
ومن بعد التنية ورفع جنابة اليد أو معها كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من  
غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لتعدنا الاندراج حينئذ ابن حجر ع ش وقوله  
حصل بيده اه هذا إذا نوى على المحل واليد أو أطلق وأما إذا قصد بالنية المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع  
حدث أصغر عنها لأن الجنابة لم ترفع عنها فيندرج حدثها في الأصغر فيغسلها عن الجنابة فهذا مخلص  
من غسل اليد ثانيا وهذا المسئلة تسمى بالدقيقة ودقيقة الدقيقة فالدقيقة النية عند محل غسل  
الاستنجاء ودقيقة البقية بقاء الحدث الأصغر على كفه اه شيخنا عشاوى (قوله) ثم وضوء  
فان تجردت جنبته عن الحدث الأصغر نوى به سنة الفصل والآن نوى به رفع الحدث الأصغر وان قلنا  
بالأصح من اندراجها في الفصل خر وجب من أوجب وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل  
لخر جرم من الخلاف إلا رفع الحدث الأصغر فاما أن يتوضأ قبل الفصل أو بعده فان توضأ قبل  
على الغلبة وهو الحاصل أنه إذا كان عليه حدث أصغر فاما أن يتوضأ قبل الفصل أو بعده فان توضأ قبل  
الفصل فلا بد لصحة الوضوء من نية من نيته المتقدمة وان توضأ بعد الفصل فان أراد الخروج من  
خلاف من أوجبه فكذلك وان أراد الخروج من الخلاف المذكور فيكفيه نية سنة الفصل وان  
لم يكن عليه حدث أصغر نوى بالوضوء سنة الفصل تقدم أو تأخر شيخنا ح قاله ع ش وفائدة  
بقاء الوضوء مع الحدث الأكبر محقة أصلا بعد رفع الحدث الأكبر بنية وحده من غير خلاف اه  
(قوله) وله أن يؤخره (الح) أي ولو كان الفصل مستوتا خلافا لخصه بالواجب ويندب كونه قبل  
الفصل ثم في أفتائه برماوى (قوله) وغضون (بلن) بكسر الطاء وسكونها ع ش أي يلبسها  
والبلن بالكسر عظيم البطن والمعنى غضون شخص بلن (قوله) لما وصلت إليه يده يقتضى هذا  
أن مالم تصله يده لا يسن ذلك وليس كذلك بل يسن لأن يستعين بعود نحوه شيخنا عشاوى (قوله)  
خروجا من خلاف من أوجب) فيما من أوجب أوجبه في جميع بدنه وإذا كان كذلك فلا يحسن  
جمله عليه قوله لما وصلت إليه يده فالأولى حذف قوله لما وصلت إليه يده ويكون كلامه عاما لجميع  
البدن شيخنا ح فمرأيت قولنا عند المالكية أنه لا يجب الاستنابة تعانة فها يحجز عنه قال ابن حبيب  
وصوابه بن رشد (قوله) شقه الأيمن) لكن يفضل شقه الأيمن من قدام ثم من خلف وكذا يقال في  
الأيسر بخلاف الميت فإنه يسدل القدم بثقبه ثم المؤخر بثقبه لأنه أسهل لأنه يلزم عليه انقلابه  
مرة واحدة ولو غسل كالحي لزم انحرافه مرتين مرة من جهة يمينه ومرة من جهة يساره (قوله)  
مرة والأصل) أي وصرح به الأصل ع ش (قوله) وان تنبع (الح) ليس هذا من كل الفصل بل هو سنة  
مستقلة (قوله) غير محدة) أي غير صائغة وغير محرمه شيخنا (قوله) ثم يفتح يمينه ويساره فيسكنون

موجي (حوض) كنفاس (مسك) بأن يجعله على خلفه وتدخله في فرجها يمد اغسلها الى الخلف الذي يجب غسله بالامر به مع تفسير عائشة له بذلك في خبر الشيخين وتطليبا للحل (٩٦) فان لم يجد مسكاً (طليبا) فان لم يجده (طليبا) فان لم يجد ماء كافاً المحدث فيجوز

شورى (قوله حوض) ولو احتلأ كما في التحيرة على الارجح حج ع ش (قوله بالامر به) أى بالاتباع وتوله بذلك أى بالجعل المذكور (قوله فان لم يجد مسكاً) الترتيب لكمال السنة لا لأصلها وشورى (قوله طليبا) أى غير المسك بدليل القابلة (قوله فلما كاف) أى غير ماء الغسل الرابع للحدث وعند الشيخ عبرة لا كنفاء بما الغسل الرابع للحدث وقوله كاف أى في دفع الكراة لاعت السنة خلافاً لاسنوى شورى (قوله فتستعمل الخ) معتمد خلافاً للحلى (قوله من قسط أو أظفار) نوعان من البخور ويقال في القسط كست بضم الكاف كافى الشورى وفى البرماوى الاظفار شئ من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه اه (قوله ويحتلأ الخ) ضعيف (قوله بها) أى بالحدث وكذا عائشة حل أى من حيث كونها تستعمل شيئاً يسيراً من قسط أو أظفار (قوله وان لا ينقص) ينقص أو له متدياً قال تعالى ثم لم ينقصكم شيئاً وقاهره وان اختلف الفاعل عليهما فقوله لا يضره ويجوز في لفظ ما الرفع على أفعال ينقص والنصب على أنه مفعول وهذا أولى لان نسبة النقص الى النفس أولى شورى لكن قول الشارح في معتمد الخلقه يؤيد الاول والاتقال معتدل الخلقه ثم ان صنيعه يقتضى ان هذا من أكل الفسل وليس كذلك ومن ثم لا يحتاج ويس أن لا ينقص فذكر له عاملاً اشارة الى أنه سنة مستقلة وذكر حكم ما هو الوضوء لانه من سنن الفسل قال سئل وتظهر كلامه أن المستحب عدم النقص لا الاقتصار على الماء والصاع وعبراً عن أن ما يتدب الله والصاع وقصته أنه يتدب الا تمار عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لان الرقى محبوب اه (قوله ولا ينقص تحجده) وشئ التيمم وشئ دائم الحديث على ما قاله الفقيه انه الاشبه بشورى (قوله بخلاف وضوء) أى وضوء السليم أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تحجده كما قال الشورى ع وش (قوله فيسن تحجده) ولولم يجد الا بعض ماء لا يكفي استعمله كما هو ظاهر وتيمم عند عرقى أو قدر استماله كما رافق عليه شيخنا اه شورى وحل سن التجديد ما لم يعارضه فضيلة أو ل الوقت والاقتت عليه لانها أولى كائن به والشيوخنا اه حل وشورى (قوله صلى به) ولو سنة الوضوء وفى كلام الأستاذ فى الحسن البكرى غير سنة الوضوء فيها يظهر أى لثلا يلزم التسلسل الا اذا قلنا لسنة الوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال حل وأجيب بأن هذا موضع اليه فتركه بقطع سنة الوضوء فلو جده قبل أن يصلى به كره تزويها لا تحرم ما قال حج يحرم ان قصده العبادة اه ع ش وبعبارة صول فان قصده عبادة مستقلة حرم اه والمراد بالعبادة المستقلة بها عبادة مطلوبة في ذاتها كما فى ع ش على مر (قوله ملائمة) ولوركة وتر وصلاة جنازة (قوله ومن اغتسل الخ) ولوطب منه اغسال مستحب كعيد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى أحدها حصل الجميع لمساواتها النبوة ويقاس على ما لو اجتماع علماً سبباً اغسال واجبة ونوى أحدها لان سبب الطهارة على التدخل حل والمراد بحصول غير النوى سقوط طلبة (قوله كجناية وجمعة) أى كغسل جنازة وغسل جمعة والافتنس الجناية ليست فرضاً والجمعة ليست ففلا عشاوى (قوله اغسال البقرة) التيمم به لفظة قليلة وكان الاولى أن يقول شغل البقرة لانه فصله شغل قال تعالى شغلنا أموالنا وفى المختار شغل يكون الغنم وضها وشغل بفتح الشين وسكون العين وبفتحين فصارت ر مع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو اشغال ولا تغسل اشغله لانها التمر بفتح اه ع ش على مر (قوله ومن أحدث وأجنب) هلا قال

عليها استعمال المسك والطيب فمستعمل شيئاً يسيراً من قسط أو أظفار ويحتلأ الخالق المحرمه بها والتقييد بغير المحدث مع ذكر نحو والطيبين من زيادتي (دان لا ينقص) فى معتدل الخلقه (ماء وضوء من مد وغسل عن صاع) تقريبا فيها للإلتزام رواه مسلم فعلم أنه لاحد له حتى لو نقص عن ذلك وأصبح أجراً ويكره الاسراف فيه والصاع أربعة أمداد والماء رطل وثلاث بفسدادى (ولا ينقص تحجده) أى الفسل لأنه لا ينقل واقفه من الملتقى بخلاف وضوء) فيسن تحجده بقيد زنده بقول (صلى به) صلاة كما روى أبو داود وغيره خبر من نوى أن يصلى على طهر كتب له عشر حسنات (ومن اغتسل لفرض وقسل) كجناية وجمعة (حالا) أى غسلاها (أو لأحدها حل) غسلة (لفظ) علماً نواه في كل وأعمال يخرج الفسل فى الفرض لأنه مقصود فأشبه سنة الظهر مع فرضه وفارق ما لى نوى بصلاته لفرض دون العبة حيث تحمل التحية وان لم يذوها بان القصد من اشغال البقرة صلاة وقسل وليس القصد هنا النظافة فقط بدليل أنه يقيم عند

ومن

عجزه عن الماء وقول لفرض وشغل أعمن قوله لجنابة وجمعة (ومن أحدث وأجنب)

ولم يأتها أعم من قوله ولو أحدث ثم أجيب وأعكسه (كفاه غسل) وإن لم ينو (٩٧) مع الوضوء لا يدرج الوضوء فيه

(باب في النجاسة وإزالتها)  
(النجاسة) لغة ما يستقدر  
وشرها بالحد مستقدر يمنع  
صحة الصلاة حيث  
لا يصرح بالحد (مسكر)  
مائع) كسكر وخمر بالمائع  
غيره كبنج وحشيش مسكر  
فليس بنجس وإن كان كثيرا  
حراما ولا ترد الخمر المقودة  
ولا الخشيش المذاب نظرا  
لأصلها (وكلب)

(قوله لعل الأولى أن يقول  
(الح) لك أن تقول حصل  
بالإيراد على الأصل  
والقصد بإغلبة الرد على  
من قال عند الترتيب نكبة  
وعلى من قال بعدم كفاية  
الغسل عن الأصغر ولو نواه  
تدبره (قوله بأنه نجس)  
أي العين للنجاسة بمعنى  
الوصف أي لأنه لا يستقدر  
الاعين والجواب بالتسامح  
أي تسامحه تعريف العين  
لا الوصف تدبر (قوله وإن  
كان في أصله جامدا) لعل  
الشيء أنه في حال وجوده ليس  
فيه أسكار ولا نافي قول  
الشرح ولا ترد إلّا كن  
جزم بعضهم وواقفه الرمي  
بأن ما كان أصله جامدا أي  
ولم يسكر حال وجوده أو  
سبق له حالة أسكار  
كالخشيش والخبز والمذاب  
وصار فيه شدة مطربة  
بالتنجيس تأمل (قوله)

ومن أحدث حدثا أصغرا كبركفاه غسل ليكون الأكبر عاملا للحيض والنفس وأجيب بأنه اقتصر  
على الجنابة لكونها توجد بدون الحدث الأصغر بخلاف الحيض والنفس فانها لا يوجدان بدونها أي  
الحدث الأصغر فنهدرت (قوله) ولو نوا (لعل الأولى أن يقول) ولو نواه لأن المصنف هو الذي أدخل بها  
الأصل فالأولى أن يفي بها تأمل (قوله) لا يدرج الوضوء أي لا يدرج وجوب الوضوء مشابري

(باب في النجاسة وإزالتها)  
أي في بيان أفرادها وكيفية إزالتها المذكورة في قوله وما نجس ولو معنا الح قاله ذكر فيه كيفية إزالة  
النجاسة الغلظة والخففة والمتوسطة والمراد بالنجاسة هنا أعيانها والضمير في إزالتها عاؤها بمعنى  
الوصف فيه استخدام وأخرت عن الوضوء والفعل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحتها تقدم إزالتها لأنه  
يكنى كإصطلاح مقارنة إزالتها وما قدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط في صحتها تقدم إزالتها أه حل  
والشرط مقدم على المشروط (قوله) وشرعا بالحد مستقدر (لكن) قول اعتبار الاستقدار فيها  
يناقض اعتبار عدمه فالحد المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلا أن قال  
لأخبرتها ولا استقدارها وتيق في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميت كما في شرح الروض كغيره  
لحمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميت ومحرم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرورية به على  
نجاسته فلي تأمل سم على حج وأجيب عن الأول بأن المعنى أن حمة تناولها لا كونها مستقدرة  
بل للنجاسة التي هي أبغ من الاستقدار وهذا لا ينافي استقدارها شرعا (قوله) يمنع (الح) فان قلت  
هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم في التعريف يؤدي إلى الدور لأن تصور النجاسة  
متوقف على هذا الحكم أعني كونها تمنع صحة الصلاة من حيث أنه جزء من تعريفها وهذا الحكم  
متوقف عليها لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره لا يقال أنه رسم الشارح قالو بالحد المائع الآن  
يراد بالحد المائع المعد فيشكل الرسم شيئا وما يعترض به ابن التقي وغيره بأنه محل للنجس لا النجاسة  
رد بأن النجاسة تطلق على الأعيان فبأنه في أصلها أن أهل اللغة قالوا إن النجاسة والنجس بمعنى واحد شرح  
هر باختصار (قوله مسكر) المراد به هنا الغلظة العقل لا ذوالشدة المطربة ولا الاحتجاج لقوله مائع زى  
أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون الامتصاص وعبرة سم على حج مسكر أي صالح للأسكار  
ولو بانضمامه نصيره فدخلت القطرة من المسكر أو يقال مسكر ولو باعتبار نوعه أه والعبرة بكون  
الشيء جامدا وأما ما عالة الأسكار فالجسد حال أسكاره وظاهر والمائع حال أسكاره نجس وإن كان في أصله  
جامدا مر (فرع) سئل شيئا مر عن الكشك إذا صار مطربا ثم قطع وبف هل يكون نجسا  
فأجاب بأنه ظاهر لأنه جامد والمسكر لا يكون نجسا إلا إذا كان مائعا أه عني وفيه أنه يلزم عليه  
صيرورة النجس ظاهرا بالجناف وهذا لا نظيره وعبرة البرماوى وأما الكشك فظاهر ما نصربه  
شدة مطربة ولا فهو نجس أي أن ما كان مائعا أه ومثله قل (قوله كنج) يفتح الباء قالموس عني ولا  
يرد ما يقال إن البنج والخشيش مخدران لا يسكران فهما خارجان بقيد الأسكار فلا يحتاج في إخراجهما  
إلى زيادة مائع وذلك لأنه قد صرح في المجموع بأن البنج والخشيش مسكران نرح مر وعني  
عليه فتعبر بهذا أنه كان الأولى للشارح أن يقول مسكرين بدل قوله مسكر (قوله ولا ترد) أي على  
المائع (قوله) ولا الخشيش المذاب أي ما لم يزد وقرغ والافتجة ولو صار في مذابه شدة مطربة  
وصار مسكرا حرم وصار نجسا بحسب الطيللاوى شوبرى و سم (قوله) نظر الأصلها أي فما كان

(١٣) - (يجزم) - (اول) وفيه أنه يلزم (الح) هذا لا يرد به تعمله بقوله لأنه جامد المتعنى أنه قبل قطعه جامد فإذا تأملت وجدت لامنافة بين عبارتي مر والبرماوى أه شيئا قوسى

ما شاكل السكره كان نجسا وان جد وما كان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان اتساع كالخشيش  
 للذباب وكذلك السكره حال جوده \* والحاصل ان ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان ماؤها او جامدا  
 فالكسكس الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجسا اه حل ورده مر وقال بطهارته **(قوله ولو**  
**معلما)** الغاية لتعميم الالرد لعدم الخلاف في خصوص المعل كما يعلم من شرح الأصل ثم رأيت اللفظيحي  
 قال انها للرد على من قال بطهارته العلم **(قوله لانه أسوأ حال من السكر)** أي فنجاسته ثابتة بالقياس  
 الأولي ولم يستدل بقوله تعالى أو لم تحذروا فإنه رجس كما استدل به الماوردي حيث جعل ضمير فإنه  
 راجعا للضائف اليه وهو المخزبر وان كان الأكثر رجوعه للضائف لانه يحتمل رجوع الضمير للحمه بل  
 هو الظاهر لانه أحدث عنه فيدل على نجاسة لحمه بعدموته ولا يدل على نجاسة جلته في حال حياته ومن ثم  
 قال النووي ليس لناديل واضح على نجاسته اه **(قوله لانه لا يجوز)** علة له أي لا يجوز اقتناؤه بحال  
 مع تآني النعته فلا رد الحشرات اذ لا يجوز اقتناؤها وهي مع ذلك طاهرة اذ لا تقع بها ظاهرا فعدم جواز  
 اقتناؤه مع تآني النعته بالجل عليه فلا يدل على نجاسته تدبر **(قوله مندوب)** أي مذهبنا والى قوله بل  
 فوجب ان كان عقورا شوري **(قوله من غير ضرر فيه)** خرج به الفواسق الخمس فانهم يقتلن  
 لضررهن **(قوله مع غيره)** أي غير كل وشمل الغير الآدمي وهو كذلك ان كان على صورة غير الآدمي  
 أخفا فان كان على صورة الآدمي ولو في نصفه الأعلى فآني شيخنا الرمي كواله بطهارته وثبت سائر  
 أحكام الآدميين له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات  
 كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسحه بالطوبه وعدم تجسس نحو ما معهم ومصحف صلاته وأمانته  
 واعتكافه ومصحف قضائه وزوجيه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم حل ذبيحته ومناكحته  
 وتسريه وارثه ولومن أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلاف فيما يجب فيه على قاتله قتل ذبه كامل وقيل  
 أوسط البليات وقيل أخسها وقيل قيمته وقال الخطيب يمنعه من الولايات وقال ابن حجر يجوز تسريه  
 ان خاف العنت وقال شيخنا بانه من أمه وأولاده ومال إلى وجوب ذبه كامل وذكر عن بعضهم ان  
 الآدمي المتولد بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه أو كاله أو قياسه ان الآدمي من  
 حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي ومقتضاه حرمه  
 كاله وهو ظاهر فانظره كآدمي قبله اه قل على الجملي **(قوله وهذا أولى من قوله وفرعها)** لانه يوم  
 أن المتولد من أحدهما غير طاهر وأيضا يلزم على كلام الأصل التكرار لان فرع كل مع الآخر دخل  
 في الكسكس والمخزبر لانه اما كلب أو خنزير **(فتنبه)** الظاهر أن المالكي الذي أمساه مغلظا ولم يسبه  
 مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منه لتضرر غيره بدخوله حيث  
 يتلوث المسجد في نظر فان قلناه منته فله المنع من الآدمي المتولد بين آدمية وكنب أو يفرق فيه نظر  
 اه شو برى ونقل عن حج ان له منته حيث خيف التلوث لان عدم منته من يلزم عليه فساد عبادة غيره  
 عش **(قوله ونسبها لاسمه)** المراد بأصله البدن الذي انفصل عنه فلا بد أنه هو أصل فكيف يكون  
 فرعاه والحاصل أنها أصل باعتبار التخليق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره شيئا **(قوله لك)** أي نجسا  
 لاسمه وظاهر كلامهم هنا أنه لا يشترط لطهارته التي كونه خارجا من محل معقدا أو ما قام مقامه مستحكما  
 أولا ولأن يكون خارجا في سن يمكن في ذلك ان فرض وجود مثل ذلك حل وبعبارة عش فرع اذ قلنا  
 بطهارته التي تخرج من آدمي في نحو سبع سنين وفيه صفات التي فهل هو طاهر قد يقال هو نجس لان هذا  
 ليس مثيلا له لا يمكن قبل التسع وذلك الصفات ليست صفات التي لانها إنما تكون صفات في حد الامكان  
 والاصل في الخارج من البطن النجاسة مر اه **(قوله عن عائشة)** (الح) ومن المعلوم أن كاله مختلط

ولو معلما غير طهوراته  
 أحكم الآتي (وختبر)  
 لانه أسوأ حال من السكر  
 لانه لا يجوز اقتناؤه بحال  
 ولانه مندوب الى قتله من  
 غير ضرر فيه (وفرع كل)  
 من ما مع غيره فقبيل النجس  
 وهذا أولى من قوله  
 وفرعها (ومنها) نجسا  
 لاسمه بخلاف من غيرهما  
 لذلك وغيره لا يخفى عن  
 عائشة أنها كانت تحكى إلى  
 من ثوب رسول الله ﷺ  
 ثم يصل في

**(قوله وان كان الأكثر**  
**رجوعه إلى)** عارضه עוד  
 الضمير لأقرب مذكور  
 وأيضا عوده للضائف يؤدي  
 التكرار لان له قد تفهم في  
 الميتة وعدم التكرار أولى  
 اه حج في شرح العباب  
**(قوله وعدم النجاسة بمسحه**  
**مع الطوبه)** قال حج في  
 العباب لا يعني عن نجاسته  
 الا بالنسبة له ونحو زوجته  
 اه **(قوله وقال حج بجواز**  
**تسريه)** وكذا تزوجه  
 كما صرح به في شرح العباب



(وبغية بشر وسك)

وجراد) لحمة تناولها قال

تعالى حرمت عليكم الميتة

والدم وأما ميتة البشر وتاليه

فطاهرة خل تناول الاخيرين

وقوله تعالى ولقد كرمنا بني

آدم في الاول وقضية

تكرهم أن لا يحكم

بنجاسهم بلوت وسواء

المسلمون والكفرة وأما قوله

تعالى إنما الشركون نجس

فالرد بنجاسة الاعتقاد أو

اجتنابهم كالنجس لاجنابة

الابدان والرد بالنبذة

الزائلة الحياة بغير ذكاة

شرعية وإن لم يسل دم فلا

حاجة الى أن يستنى منها

جنتين المذكاة والعيد الملت

بالغضطة والبعر الناذلت

بالسهم (ودم) لحام من

(قوله ولا يكره من طهارتهم

الح) فيأكله بشرية إنما

الحل للاستدلال على الطهارة

بعد التأويل وأما المسوق

له آية ولقد كرمنا آلهم وهذه

الآية إنما أتى بها إيرادا

وأول تأويلين بل بثلاثة

لرفع الإيراد ففعله العبارة

مبنية على السامع شيخنا

قوي بنى (قوله فانه يحل

أكله) على الأصح

شوري وهذا الملقى به

وان تقدم في أول الغسل

وبأني فأخره الدرس

أنهم لا يؤكلون لأن الأكل

مقتضى طهارتهما اه

شيخنا (قوله لرجه اللقوان

قوي بنى

احدى زوجاته لانه كان معصوما من الاحتلام بناء على أنه من الشيطان وعلى فرض أن يكون من منبه  
وحده وقتنا بطهارة فضلاته فالرد بنجاسته التي قام الدليل على طهارتها البول والناظ والدم ونحوها أو ما  
التي فلم يتم الدليل على طهارته ولا يجوز إلجاء حل وهو غير متعبل أو لوى حرف أو يقول هذا الاستدلال مبنى  
على القول الضعيف بأن فضلاته غير طاهرة (قوله غير بشر) أي وذلك وجبى على ما بحث شو برى  
(قوله لحمة تناولها) أي من غير استقدار في أفلا رد بنحو الجباق ومن غير ضرر فلا يرد ما فيه ضرر  
كالحسيات (قوله فطاهرة) وقيل إن ميتة لا دى نجسة به قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه يستنى  
الانبياء قبل والشهداء وهل يظهر بالفصل على هذا القول قال أبو حنيفة والبعوى من أئمتنا انه يظهر  
ومقتضى المذهب خلافه اه قل على الجلال وقال الشيخ سلطان لانه لو نجس الموتى لكان نجس العين  
ولم يؤمر بفسله كسائر الاعيان النجسة لا يقال ولو كان طاهر لم يؤمر بفسله كسائر الاعيان الطاهرة لانه  
نقول قد عدده غسل الطاهر بدليل المحدث ولا كذلك نجس العين (قوله ولقد كرمنا بني آدم) قال ابن  
عباس بأن جعلهم بأن يكون لا يدي ويكرهم بأن كل فيه من الارض وتيل بالعقل وتيل بالقلب والنجيز  
والنهم وتيل باعتدال القامة وتيل بحسن الصورة يراوى خلق آدم يوم الجمعة ونقض فيه الروح يوم  
الجمعة وأمكن الجنة يوم الجمعة وتيل يوم الجمعة وأهبط من الجنة يوم الجمعة وتيل عليه يوم الجمعة واجتمع  
بحوز يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر افسنة ولم يمت حتى بلغ ولده ولد ولده أو بعين ألفا  
وعاشت ثواء بعد مسنة وتيل ثلاثة أيام ودفنت بجنته اه سحبي على عبد السلام (قوله وقضية  
تكرهم) أي وقضية محرم تكرهم في الآفة اذ لم تخصص قل على الجلال (قوله بنجاسة  
الاعتقاد) أي فساد فهو مجاز لان النجاسة إيمان تكون في الاعيان فيكون في الآفة مضاف مقدر  
والقرار إنما اعتقاد المشركين نجس أي فاسد وقوله وأجنتهم كالنجس فيكون في الآفة تنبيه بليغ  
أي إنما المشركون كالنجس في وجوب الاجتناب وقيل انهم من باب الكناية فأطلق اللزوم وهو  
النجس وأريد اللزوم وهو وجوب الاجتناب شيخنا عزرى (قوله لاجنابة الابدان) قد يقال هذه  
الآفة في المشركين الاحياء والكلام هنا في الموتى ع ش ولا يكره من طهارتهم حال حياتهم طهارتهم بعد  
موتهم بدليل بنجاسة الآفة بعد موته عند المالكية والحنفية الا لا نبياء قيل والشهداء عندهم (قوله  
الزائلة الحياة) يرد عليه جنتين المذكاة والحنفية الا لا نبياء قيل والشهداء عندهم (قوله  
كالعقاة المصنعة فانه يحل أكلها على الأصح شو برى وأجيب بأن المراد بالزائلة الحياة المصدومة الحياة  
فصدق بعدم وجود الحياة رأسا حرف (قوله وان لم يسل دم) بأن كانت عملا نفس له سائلة خلا للقتال  
حيث ذهب إلى طهارة ميتة ما لنفس له سائلة شو برى وهذا يدل على انه غاية لقول المتن ويستنى على قال  
ع ش ولك أن تجعله غاية في المذكاة ويكون الغرض منه التنبيه على طهارة المذكاة وان لم يسل دم اه  
فكانه قال أما ما زال حياته به ذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسل دم عند بعضها فيكون غاية في المفهوم  
الذى هو ما في غير ويكون الغرض بالرد على النقال أيضا القائل بأن المذكاة التي لم يسل دمها هوقت  
للجنة بنجاسة اه شيخنا (قوله بالغضطة) أي الزحمة لالجا بان ألجأته الجراحة الى حافظ وضمتى  
مات وعبرة زى يقال غضطه أى زجه الى حافظ ونحوه اه (قوله الميت بالسهم) فان الشارع جعل ذلك  
ذكائها حل (قوله ودم) وان نجاب من سمك أو كبد أو طحال حل ويستنى منه الى اذا خرج  
بلون الدم زى والدم الباقي على الصم وعظمه من المذكاة نجس منعونه كما قاله الحليمي ومعلوم ان الغنو  
لا ينافى النجاسة فقام من عبر طهارته انه منعونه شرح مر وقوله نجس منعونه صورة بعضهم بالدم

لم يسل دم الح) هذه غاية في مفهوم كلامه للرد على النقال اه قوي بنى

الباقى على اللحم الذى لم يمتلئ بشئ كالوذى تحت شاة وقطع لجهاو بقى عليه اثر من الدم بخلاف ما لو اختلط  
بغيره كما فعل فى التى تدعى فى الحبل الملتصقة بها الآن من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقى من الدم  
على اللحم بعد صب الماء لا يبقى عنه وان قل لا يختلطه بأجنى وهو تصور حسن فاقبضه ولا فرق فى  
عدم الفصحى هذا كى بين المتبلى به كالجزارين وغيرهم ع ش على مر وقد يقال الماء لا صلاح اللحم  
فلا يصاحبها **(قوله)** كطخال وكبد وعقفة أى وان سقطت وصارت كالدم فيها يظهر ع ش **(قوله)** لانه  
دم مستحيل) لك أن تقول كونه كذلك لا يقتضى نجاسة بدليل المتى واللبن الا أن نجاب بان المراد  
مستحيل الى فساد الى صلاح فتأمل سم **(قوله)** دق) وهو الخراج بعد وصوله الى المعدة بل الى مخرج  
الجوف الباطن وهو الحاء عند شينخا مر وقد يشكل عليه الخراج من الصدر من اللبن فان الصدر مرصع فى أن  
لخرجه الحاء بكثر ثم رأيت فى شرح العباب لابن حجر وقولهم بطهارة اللبن الخارج من الصدر مرصع فى أن  
الواصل الصدر وما فوقه اذا عاقبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا أه حل واعتمد ذلك حذف ورد قوله بل  
الخارج قال ان مخرج الحاء انما هو معتبر فى الخروج لا فى السقوط يعنى ان ما فى المعدة اذا وصل الى مخرج الحاء  
يقال له بقى وينجس وأما الداخل فى حال الاكل اذا وصل الى مخرج الحاء ثم خرج فلا يكون نجسا ولما  
الخارج من فم النائم ان كان منتفعا أو مصفر فهو نجس ويبقى عمنان بئسلى به حل وبعبارة ع ش على  
مر والدم الصاعد من المعدة نجس والماء السائل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كأن خرج منتفعا  
بغير تلامن كان من غيرهما أو نكث فى أنه منها أو لانه طاهر ثم لو ابتلى به شخص فاطهاره كفى الروضة الفوق  
أى أو ان كثر ولا فرق بين أن يسيل على ملبوسه أو غير ملتصقة الاحتراز عنه ومثله بالاولى ما وابتلى  
بدميته والرد بالابتلاء بذلك أن يكثر وجوده بحيث يقل خلود عنه ويستثنى من التى غسل  
التحل فهو طاهر لانه قيل انه يخرج من فم النحلة وهو الاصح وقيل من دبرها فهو مستثنى من  
الروث وقيل من ندين صغيرين تحت جناحه فهو مستثنى من ابن المايوكل عميرة ومن التى ماعاد  
حالا وحسم نحو كلب كذلك فلا يجب فيه ذبيح الفم كالا يجب ذبيح الدبر منه وان خرج حلا بلا  
استحالة قل واعتمد ع ش انه لا يجب ذبيح الدبر من خروج مامن شأنه الاستحالة وان  
لم يستحل كالحكم للفظ والله يجب تسبيحه من خروج مامن شأنه عدم الاستحالة وان استحالة  
وسبغ الفم من خروج اللحم غير مستحيل أه ح ف **(قوله)** وان لم يتغير) أى وان لم يخرج متغيرا  
ولو ما فوق الفلتين خلا لا اسنوى حيث ادعى أن الماء دون الفلتين يكون منتجا لا نجسا فطهر  
بالمكثرة قياسا على الحب وقرق بان تأثير الباطن فى المائع فوق تأثيره فى غيره حل قال ابن حجر فى  
التحفة وعن العدة والحارثي الجزم بنجاسة تسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقرطبي انه  
من لعابهم فوهم انه تغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كقالة العلامة السبكي والاخرى  
أى ان نجاسته توقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تغذى الا بذلك وان ذلك التسج قبل احتمال  
طهارتها وأنى بواحد من أين لنا واحد من هذه الثلاثة أه **(قوله)** كالغائط) أى قياسا عليه  
ولعله لم يعمل على مقبى على البول بل جعله مقبىا على الغائط لانه شبهه به من البول ع ش قال  
الشريرى وفيه أن مقبى عليه وهو مقبى كاذكره بعد أى فى قوله وورث كالبول فلابرج القياس  
على القيس أه **(قوله)** يورث) أراد به ما يشمل الغائط لانه قيل انه خاص بغير الآدمى **(قوله)**  
من حب متقلب) بحيث لو زرع نبت وكذا ما أفاء من بيضة ابتلها اذا كانت لوحشت لم تحث  
خلاصا لبعثهم أه مر وع ش **(قوله)** وورث) والحصة التى يخرج عقبه ان تبين انعقادها منه ففى

محمية وبقوله تعالى أو دما  
سفوحا أى سائلا بخلاف  
غير السائل كطخال وكبد  
وعقفة (دقيق) لانه دم  
مستحيل (دقه) وان لم  
يتغير كالغائط (ورث)  
بمثلة كالبول ثم ما أفاء  
الحوان من حب متقلب  
ليس ينجس بل متنجس  
يفعل ويؤكل (دبول)  
للاصم يصب الماء عليه فى  
شرب الشيعين للنفث أول

(قوله) ويستثنى من التى  
الح) ولورثت عسلا نجسا  
وجمعه فطاهر لان ما لم يتحقق  
أندعين ما شربته أه حج  
فى شرح العباب عن ابن  
العماد (قوله) من فم النحلة)  
الاولى من بينها لان نجاسة  
التي وتخرج من الباطن  
فيصح الاستثناء حيث  
وعلى القول بخروجه من  
فمها فهو من لعابها وجرى  
عليه الاكثر والقول بانه  
من بطنها لكنه استحالة  
صلاح كالمسك فلا استثناء  
أفاده حج فى شرح العباب أه

الطهارة (ومضى) بمجئته للأرض بسبل الذكر منه في خير الشيخين في قصة على رضي الله عنه وهو ماء أبيض رفيع يخرج غالباً عند توران الشهوة بغير شهوة قوية (ودوى) بهمة كالبول وهو ماء أبيض كدخخين يخرج أما عقبه حيث استمسكت الطبيعة أو عند حل شيء ثقيل (وابن مالاؤ كل غير بشر) (١٠١)

في الباطن كالماء أما ابن مابوكل وابن البشر فطهران \* أما الأزل فنقوله تعالى لبنا خالصاً سائناً للبارئين \* وأما الثاني فلأنه لا يليق بكرامته أن يكون مشنوءاً بحما ولا فرق بين الأثني الكبيرة الحية وغيرها كإشهاد تعبير الصمري بابن الآدميين والآدميات وقيل ابن الذكر الصغير واليتيم يحس والأوجه الأزل وجري عليه جماعة لأن الكرامة الثابتة للبشر الأصل شمولها للسلك وتعبير جماعة بالآدميات الموافق لتعليقهم السابق جرى على الثالب وما زيد على المذكورات من نحو الجرعة وماء المنطف هو في معناها أن بعضه يعلم من شروط الصلاة (د) جزء (مبان من حي كينته) طهارة ونجاسة لخبرما قطع من حي فهو ميت رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين جزء البشر والسملك والجراد طاهر دون جزئ غيرها (أنا نحو شعر) حيوان (أنا كول) كصوفه ﴿ قوله خلافاً

نحوه ولا فتنة اه حل (فرع) لو ابتل بحب ماء نجس أو بول ومارطبا وغسل بماء طاهر حال الرطوبة طهر ظاهره ولباطنه وكذا اللحم إذا طبخ بهما وغسل بظهر ظاهره ولباطنه زى (قوله بمجئته) ويجوز إعمالها سائنة وقد تنكسر مع تخفيفها، وتذهبها حج فقيمت لغات لأن السكون والكسوف كل (قوله في قصة على رضي الله عنه) أي لما قال كنت رجلاً مثلاً فاستحييت أن أسأل النبي ﷺ لقربا بمنتهى فأخبرت الغيرة فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ قبل على الجلال (قوله أبيض) وقيل أصفر (قوله بهمة) ويجوز إعمالها حج (قوله كالبول) هلاقله على المدى لأشبهه به وله قاسه على البول لوضوح دليله أعنى صبا عليه الخ وقيل لأن كل منهما ما يكون للصغير والكبير والذي ناص بالكبير (فائدة) ذكر علماء التنسج أن في الذكر زنة مجاز جري إلى جري البول والودى وجري بينهما الذي كذا في حلي (قوله حيث استمسكت الطبيعة) أي يس ما فيها قل (قوله وابن مالاؤ كل) والفرق بين مابوكل وبين لبنه أن كلاً من المني والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف اللبن فإنه مرهأ والأصل أقوى من المرئي حل (قوله لأنه يستحيل الخ) فيه أن هذا يجري في ابن مابوكل مع أنه طاهر وأجيب بأن الدليل في الحقيقة هو القياس على الدم وقوله يستحيل بيان للجامع (قوله أما ابن مابوكل) أي المفضل قبل موته ولو على صورة الدم ومثله التي قل وزى (قوله مشنوء) أي مرهأ (قوله وقيل ابن الذكر الخ) ضعيف وقوله والأوجه الأزل معتمد فعلى ابن الصغير طاهر ولا يشك على مني الصغير حيث حكم بنجاسته لأن الملحوظ في طهارة اللبن كونه غذاء وهو حاصل مع الصغر ثم كونه أصل آدمي ولا يكون كذلك إلا إذا كان في سنه (فرع) لوشك اللبن أمن ما كول أو آدمي أو لافيه طاهر خلافاً للتوراة لأن الأصل الطهارة سم شوري (فرع) الانتحة طاهرة وإن كان اللبن الذي شربته نجساً أو من مغلف مدر أي حيث أخذت من سخله مذكاة لآكل الطعام وإن جاوزت الحولين خلافاً لمن بحث مخالفاً ببول الصبي عرش (قوله لتعليقهم السابق) وهو أن اللان في الآدمي أن لا يكون مشنوءاً نجساً إذ هو لا يأتي إلا في الآدمية الكبيرة الحية حل (قوله وما زيد) جواب عن الحصر الذي استفيد من المتن زى لأن الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله من نحو الجرعة) بكسر الجيم وجمعها جر كسرة وسد مصباح وهي ما يخرجها البعير ونحوه ليجتر عليه أي لياكله ثانياً وأما قلة البعير وهي ما يخرجها بجنبه إذا حصل له مرض الحلياج فطاهرة لأنها من اللسان اج قال ابن الصباغ ويعني عن الجرعة لتعذر اختراعتها قال في الإيعاب أنه محتمل وإنما يقوى لمن يغلب نحو قوله فيض شوري (قوله وماء المنطف) أي المنصهر (قوله هو في معناها) فالجرة في معنى التي رواه المنطف في معنى الدم أي وإن كان يعني عن القليل منه كما يأتي في الصلاة شيخنا (قوله وجزء مبان) ومنه ما يسمى نوب الثعالب على الأوجه وانظر لواصل الجزء المذكور بأصله وحلته الحياة هل يطهر ويؤكل بعد التذكية أولا ونظيره بالحواسيلة الميفة ثم ذكبت ولا يظهر في هذه إلا الحل فكذا الأول فليتأمل شوري (قوله جزء البشر) ومنه المشيمة التي فيها الولد فهي طاهرة من الآدمي نجاسة من غيرهم انتهى شرح مدر (قوله أنا نحو شعر) أي ورش ما كول مالم ينفض مع قطعة لحم

لن بحث مخالفاً ببول الصبي فرق بأن الأصل في البول عدم الصفو لا ضرورة ولا ضرورة بعدما أي الحولين والأصل في الانتحة الطهارة إلا أن خرجت إلى اسم الكرش ولا يخرج إليه إلا بأكل غير اللبن وبأن الحولين قد جعلها الشارع أمداً للطفل بخلاف الحيوان اه مدر في شرح العباب

والا فهو نجس تيمالها وإن لم تصد فهو طاهر دونها وقيل أطرافه إن كان فيها رطوبة أودم وعلى هذا  
 يحمل ما في شرح شيخنا قول على الجلال وخرج بالشعر وبإد كرمه الطائف والقرن والظفر والسنن  
 فهي نجسة لفقد المعنى الذي خرج به نحو الشعر حج شوي **(قوله وفأثره)** بالهزم وتركه  
 وهي خراج يعض لئلا وتخفيف الرأس مثل غراب بجانب سرة الظبية كالسلعة تحتك لآفته وقيل إنه يؤخذ من  
 جوفها لثقبها كالسفة بخلاف المسك التركي فإنه نجس لأنه مضاف إليه أجزاء وقيل إنه يؤخذ من  
 حيوان غيره ما كره وقال شيخنا يؤخذ من فرج الظبية كالخض انتهى برماوى ومحل طهارة المسك  
 وفأثره إن انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتللا فيها بظهور أو بعد كتمانها وكذا بعد موتها إن نهأت  
 للخروج والانفجاس ولو شك في نحو شر أو ريش أهو من مأ كره أو غيره أو انفصل من حي أودمت  
 أو عظم أو جلد أهو من مذ كمالا كره أو من غيره أو من أهو من ابن مأ كره أو ابن غيره فهو طاهر  
 ومن ذلك ما عمت به بالوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه  
 هو لها مأ كره اللحم ولا وهل أخذ به تذ كيته وموته وقياس ما ذكر طهارتها بطهارتها الفارة مطلقا  
 إذ شك في أن انفصالها من حي أودمت خلتا تفصيل بالالاسوى ويجوز بالعادة يرى هذه الأشياء  
 وإن كانت طاهرة فارق الحكم بطهارتها الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف لعدم  
 جريان العادة يرى اللحم الطاهر ع ش **(قوله أثنائها)** أى أمتعة البيت ومثاق أمتعة البيت وغيره  
 فهو أعم **(قوله فنجس)** ويعنى عن يديه من غير نحو كعب وعن كثيره من مكره به اه حل  
**(قوله كلفته)** أى قال أهل الخبرة إنها أصل آدمى حل وهي غليظ استحالة عن المعنى السعى بذلك  
 لكونه بكل مالهه والمنفعة قطعة لحم بقدر ما يمنع استحالة عن العلة حج ويتبع أكلمها  
 أى العلة والمنفعة من المذكاة شرح الروض ومثله شرح الرمل باب الأمتعة خلافا للشوي  
**(قوله ورطوبة فرج)** أى ما يخرج من محل لا يجب غسله والافهى نجاسة لأنها حيث رطوبة به جوفية  
 وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها م • والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة  
 قطعا وهي ما تكون في المحل الذي لا يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء  
 ونجسة قطعا وهي ما ورده ذكر الجامع وطاهر على الأصح وهي ما يسهل ذكر الجامع وقيل إنها نجسة  
 مغفوعة اه شيخنا **(قوله كأصلها)** وهو الحيوان لا المني **(قوله دخان النجاسة)** وكذا دخان  
 المتنجس كطبخ تنجس بيول قال شيخنا وبه يعلم ما عمت به بالوى في الشتاء شوي وهذا مكره  
 مع قوله في أول الطهارة ومن دخان نجس الآن يقال أتى به توطئة لقوله وكذا بخارها الخ **(قوله ينفى)**  
 عن قلبه) ما لم تكن هناك رطوبة ولا ينفى عنه لثز باهم الدخان منزلة العين فلو زال الريح الكثير  
 من الثوب لم تكن رطوبة جازت الصلاة في ذلك الثوب حل ومن المفقوعة ما يلج للمول بالانفحة  
 من حيوان نفذى بغير الإذن لعموم بالوى به شرح م وعليه فصيح صلاة حاله ولا يجب غسل اللحم  
 منوع بلحق بذلك الخبر الممول بالسرجين فصيح صلاته كما ذكر عن شيخنا زى بالدرس ع ش  
 على م وقال مراده بالعضو الطهارة كما ذكره م على العباب **(قوله ولو غير محترمة)** وهي ما  
 أمست بقصد الخربة وإن عصرت بقصد الخلية كما إن المحترمة ما أمست بقصد الخلية وإن عصرت  
 بقصد الخربة بالعبارة بقصد من يباشر نفسه أو يوكل غيره بقصد المتبرع وقصد المجنون كالأقصد بخلاف  
 السكران حل **(قوله وإن تفلت)** الغاية للرد والتفريط كرهه على المعتمد وإلحاقه بالنقل أن  
 الاغذاء المني عنه هو الاخذ بطرح شئ فيها اه وفي كلام الجلال أن هذا الدل حرام ورد بأن الشيخين  
 مرعا بعدم الحرمة في باب الرحمن ع ش وللمتد الكرامة قول على الحل **(قوله لا يتخذ الخمر)** أى

ودوره ومسكه وفأثره  
**(الظاهر)** قال الله تعالى  
 ومن أصواتها وأوبارها  
 وأشعارها أثنائها وتناحا إلى  
 حين وشج بالما كره نحو  
 شعر غيره فنجس ومنه نحو  
 شعر عضوا بين من مأ كره  
 لأن العضو من غيره مأ كره  
 (كلفتة ومنفعة ورطوبة)  
 فرج من حيوان (طاهر)  
 ولو غير مأ كره فطاهرة  
 كاسهلها وقول نحو ومن  
 طاهر من زباني (فرع)  
 دخان النجاسة نجس ينفى  
 عن قلبه وبخارها كذلك  
 إن تصاعد بواسطة نار لأنه  
 جزء من النجاسة تفصله  
 النار بقوتها والا فطاهر  
 وعلى هذا يحمل الملاق من  
 أطلق بنجاسته أوطهارته  
 (والذى يظهر من نجس  
 العين) شيان (آخر) ولو  
 غير محترمة (تخلت) أى  
 صارت خلا (بلا) مصاحبة  
 (عين) وقت فيها وإن  
 نقلت من شمس إلى ظل  
 أودعه لمهزم خير مسلم  
 عن أنس قال شلل النبي  
 ﷺ لا يتخذ الخمر خلا  
 قال لا

(بدنها) أى قطعه مع دونهما للضرورة واللام يوجد خلط طاهر من غير وهذا من زيادى أما اذا تخللت بمساحة عين وان لم تؤثري التخليل  
كحكمة فلانها لتنجسها بعد تخللها بالعين التى تنجست بها ولا (١٠٣) ضرورة ولا يشترط طرح العين فيها

وان أفهم كلام الأصل  
خلاله وأفهم كلامهم أنها  
تظهر بالتخلل اذا زعت  
العين منها قبله وهو ظاهر  
نم لو كانت العين النزوة  
قبله نجسة كظم ميتة لم  
تظهر كما أفنى به النووى  
والخر حقيقة السكر المتخذ  
من ماء العنب وخرج به  
البيضاء وهو الشخص من  
الزبيب ونحوه فلا يظهر  
بالتخلل لوجود الماء فيه  
لكن اختار السبكي خلافه  
لان الماء من ضروريته وفى  
معنى تخلل الجمر انقلاب دم  
الطبيعة سكا (وجلد) ولو  
من غيرهما كول (نجس)  
في الموت فيطهر) ظاهرا  
وباطنا (بالدباغة بما يتبرع  
فضوله) من لحم ودم  
ونحوهما ما يقفنه ولو كان  
نجسا كذرق طير أو عارا  
عن الماء لان الدباغة حالة  
لازالة واما خبر يظهرها  
الماء والقرظ فمحمول على  
النسب أو على الطهارة  
المطلقة والأصل فى ذلك خبر  
مسلم اذا دأب العذاب أى  
الجلد فقد طهره وضابط الزرع  
أن يطيب به ريح الجلد  
بحيث لو وقع فى الماء لم يعد  
إليه القصد وخرج

التعليق حتى يئى نصير خلاجه الدلالة منه انها تكون خللا من غير معالجة ومن المعلوم أن الخل طاهر وفيه  
ان هذا استدلال بالمفهوم وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سؤال فالأولى الاستدلال بالاجماع  
شينا وأوجب بان محل عدم العمل بالمفهوم حيث اذا لم يكن عاما وما هنا علم شيخنا عزى (قوله)  
بدنها) أى وان غلت وأقرقت بغير واسطة نار ثم حرط فيطهر جمع البدن للضرورة عى والحكم  
بطهارة البدن من غير مظهر مشكل فالأولى القول بالعفو وقوله واللام يوجد خل يقال عليه لازمة وما  
للمانع من كون البدن نجسا معفو عنه للضرورة ولا يلزم ما ذكره عبارة سم قوله والالام لازمة ممنوعة  
لان العفو عن ملاقة البدن يكفى فى الطهارة اهـ (قوله بمساحة عين) أى ليست من جنسها أما التى  
من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبيذ طهر الجميع على المتمد زى (قوله وان لم تؤثر)  
والى تؤثر كصل حار حل (قوله فلا تظهر) ويعبرم تتمد ذلك حج شوبرى (قوله ولا ضرورة)  
أق به لا يخرج فتات نحو البرزقانة طاهر مع أنه عين للضرورة (قوله كما أفنى به النووى) لان النجس  
يقبل التجبىس حل (قوله اذا زعت العين) أى وكانت طاهرة أخذها بعده ولم يتحلل منها شئ  
(قوله خلافة) معتمد عى (قوله نجس) بتكليف الجهم وفى المختار انه من باب طرب (قوله بالموت)  
أى حقيقة أو حكما فيشمل الجزء المتصل فى حال الحياة حى ويشمل ما لو سلخ جلد بشاة مثلا وهى  
حيه كما قاله عى (قوله ظاهرا وباطنا) قال فى الخادم المراد بباطنه ما باطن و بالظاهر ما ظهر من  
وجهه بديل قولهم ان قلنا بطهارة ظاهرا فقط جازت الصلاة عليه فيه فذهب لذلك فقدرت من  
بطل فيه شرح مر أقول لو لم يصب الباطن بالذباغة الوجه الثابت عليه الشعر فينبغى أن يكون من الباطن  
أصاحته بجري فيه القول بعدم طهارة الباطن أخذنا من علته ابن شوبرى أى لأن الدباغة لا يصل إلى  
الباطن (قوله كذرق طير) بالبال للمجعة والزأى فقد ذكره فى المختار فى فصل الدال وصل الزأى  
قال فى فصل الزأى زرق الطائر يزرق وباه ضرب ونصر فهو صريح فى أنه يقرأ بأزأى أيضا (قوله المطلقة)  
أى انى لا يحتاج معها إلى غسل (قوله طهر) بفتح الحاء من باب ذهب وبالصم من باب نظف  
(قوله لو تقع) أى بل شوبرى (قوله وخرج الجلد الشعر) نعم قال النووى يعنى عن قلبه فطهر  
تبعوا واستشكله الزركشى بان ما تأثر بالدباغة كيف يطهر قلبه قال ولا يخفى الآن يقال لا يطهر وانما  
يعطى حكم الطاهر اهـ وقديروه كلام النووى بأنه يظهر تبعاً للشقة وان لم تأثر بالدباغة زى (قوله)  
فيجب غسله) أى ما لاقاه الدباغة فقط شوبرى (قوله وبنجس) لابهامه أنه نجس العين فلا يطهر  
بالغسل فينافيه قوله والذى يطهر الخ شوبرى (قوله وما نجس) بضم الجيم وكسر هاء الكن الصم قليل  
وضبطه الشارح فى باب شروط الصلاة بفتح الجيم وكسرها برماوى ولما أنهى الكلام على بيان بعض  
الاعيان النجسة شرع فى ازالها أى النجاسة وحاصلها انها ما أن تكون حكمية مغلفة أو متوسطة  
أو مخففة واما عينية وهى ما أن يجرى فى محل جرمها أولونها أو ربحها أو طعمها أو يوجد اثان منها  
مضمومة لبعضها فتحصل صور وبيانها الجرم مع الريح الجرم مع اللون الجرم مع الطعم وهكذا  
فتضيفها الى الأربعة الأول فاجلحة عشرة أو مجتمع ثلاثة منها وهو صادق بأربعة صور الطم  
واللون والريح أو اللون والريح والجرم أو اللون والجرم والطعم أو الريح والجرم والطعم أو مجتمع  
الجلد الشرى ونحوه لعدم تأثرهما بالدباغة وتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وبما يعزى فضوله ما يتبرعها كتجميع الجلد وتسميته  
ونعليه (ديسر) للدباغة (كتوب بنجس) فيجب غسله لتنجسه بالدباغة النجس أو المتنجس ولو بملاقته وتغييره بالالدباغة  
وتنجس أولى من تغييره بالدباغة بنجس (وبانجس) (قوله وما المانع من كون البدن الخ) قاله بهنهم (قوله تحصلت صور)

الأربعة فالجثة عشرة وعلى كل منها إما أن تكون النجاسة خفيفة أو متوسطة أو غليظة فالجثة وأربعون ويضاف إليها الحكيمة في الثلاثة فالجثة ثمان وأربعون والله أعلم **(قوله)** من جامد خرج به المائع وسيأتي وخرجه الماء أيضا وفيه تفصيل فإن كان قليلا تنجس بمجرد اللقاة وإذا كثر فبلغ قلتين طهر دون الأنا. لانه لا يظهر إلا بالتبعية مع الترتيب زى وقوله وسيأتي أى في قوله ولونجس مائع الخ فدل قوله من جامد على تخصيص ما التى هي من صنف الصوم وقرينة التخصيص قوله فيبأتى ولونجس مائع الخ والمراد بالجامد غير نجس العين كظم الميتة أما نجس العين إذا أصابه نجاسة كلية فلا يظهر منها التبعية والترتيب فإذا أصاب شيئا مع الرطوبة نجس نجاسة كلية على المتمد كما قاله حج ومم وأقضى شيخ الإسلام بظاهره عن الملقطة اه شوى ملخصا **(قوله)** ولمعا) بفتح الميم مصدر ميمى بمعنى المكان أى مكان عرض ذلك المكان من صيد وأغبره والغاية للرد بالنسبة للصيد وللمعنى بالية لغيره إذا اختلفا عما هو في الصيد لانه قيل يجب تقويمه ولا يظهر بالصل وقيل يعنى عنه ولا يجب غسله أصلا وقيل يكفى غسله مرة واحدة وقيل يكفى غسله سبعا من غير ترتيب فقه جثة أقوال كالحكاها مر هوانى كتاب الصيد والخماس هو ما ذكره المصنف هنام الطهارة بالتبعية مع الترتيب **(قوله)** بئى من محوكلب) نعم إن مس شيئا داخل ما كبر لم ينجس على كلام الجمهور وإن أقضى كلام التحقيق خلافه ويجه تقييد الأول بما إذا عدا الماء حالا بخلاف ما لو قبض يده على محو رجل الكلب داخل الماء قبضا دبا بحيث لا يبق بينه وبينه ماء فلا يشبهه إلا التنجيس وقد يتوهم من عدم التنجيس بمماسه داخل الماء صحة صلاته حينئذ وهو خطأ لأن ملاقة النجاسة مبطل وإن لم ينجس كالماء وقع على نجس جاف قاله الشيخ في شرح الترتيب شوى **(قوله)** غسل سبعا) أى سبع مرات ولو سبع جرات أو نحو ذلك مع صبر مرات والذي يظهر في التحريك أن الذهاب بدمرة والعود مرة أخرى والفرق بينه وبين ما يأتى في تحريك اليد بالكل في الصلاة أن الملامح على العرف في التحريك وهو إسدال الذهاب والعود مرة واحدة على جري الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب **(قوله)** في غير تراب) ولو حكما فدخل الطين والطفل **(قوله)** بتراب) أى مصحوب بتراب طهور ولو غبار رمل وإن أفسد الثوب ولو غطى بديق ونحوه قليل لا يؤثر في التغيير والطين تراب بالقوة اه حل **(قوله)** طه ورأى) قال الزورى في شرح مسلم الأشرفية ضم الطاه ويقال بفتحهما لغتان عرش ومعناه بالضم التطهير والفتح مطهر **(قوله)** اذلولع) الولوع أخذ الشيء طرف اللسان يقال ولع بالفتح والكسر بلغ بالفتح وادورولو غا وقالوا لعه صاحبه والولوع في الكلب والسباع أن يدخل لسانه في المائع فيحركه ولا يقال ولع بئى من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوع لئى من الطير إلا للذباب ويقال لحس الكلب الأنا إذا كان فارغا فإن كان فيه شيء قبل ولع والشرب أعظم من الولوع ويقال ولع الكلب بشرابا وفى شرابا ومن لم يزل يفسد ذلك في المجموع بضنه عن الجوهري وبهذه عن غيره شرح مختصر الزنى **(قوله)** شوى **(قوله)** وغفره) أى الأنا والثامنة منصوب على الظرفية أى وغفره بالتراب في الثالثة شيئا حرف **(قوله)** والمراد أن التراب الخ أى قسميتها ثمانية تمنح فلما اشتملت السابعة على ماء وتراب صارت كأنها ثمان وعبارة عرش على مر نزل التراب بالمصاحبة السابعة منزلة الثامنة اه **(قوله)** كفى رواية) الكاف بمعنى اللام **(قوله)** دهى) أى رواية مسلم الثانية ولا يصح رجوع الضمير لرواية أبى داود لأنها لا تعارض بالان رواية مسلم مقدمة عليها **(قوله)** فيناظقان) ولا يعمل المطلق على لاحدا من فلا يقال يمكن الجمع بالترتيب في المحلين

ويعتقد في وجوده في واحدة من السبع كافي رواية المرافضي أحدهم بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض بين الروايتين بل حولتان على الشك من الراوي كما دل عليه رواية الترمذي أخرهن أوقال أولاهن وبالجملة لا تنفيهما رواية أحدهن لضعف دلالتها بالعارض أو بالشك وجواز حل رواية أحدهن على بيان الجواز وأولاهن على بيان النسخ وأخرهن على بيان الإزالة وقيل بالسلب التحذير والرفع وبولوغه غيره كقولهم وقولهم هذا كره أنه لا يكتفي بذات القرباب على المحل من غير أن يتبعه بلقاء ولا من جهة بغير ما، نعم إن من جهة بلقاء بعد من جهة بغيره ولم يتغير به كثيراً كفي ولا مزج غير تراب ظهور كاشنان وتراب يحس وتراب يستعمل وهو خارج بتعيرى بظهور وكلامه يقتضي خلافه والواجب من القرباب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل وخرج زيادى في غير تراب القرباب فلا يحتاج إلى تقريب إذا لمعنى لتريب القرباب

المقيد لأن محل جملة عليه إذ لا يقيد بقيد من متنافيين والاسقط القيدان وبقى المطلق على الملاقة كافي حج (قوله ويكتفي) الأولى التفرع (قوله بالبطحاء) أى القرباب والبطحاء أى الأصل مسيل واسع فيه دقاق الحصى كافي المختار (قوله على أن الظاهر) متعلق بمحذوف تقديره ولأننا نجرى على أن الظاهر الحج (قوله بل محولتان على الشك من الراوي) اعترض بأنهما روايتان كل منهما لما طريق مستقل غير طريق الأخرى وسند كل منهما غير سند الأخرى فكيف يحملان على الشك مع أن الشك لا يكون إلا حديثه بسند واحد فإن أجيب عنه بان الراوي حذف من كل من الروايتين ما أثبت في الأخرى فنهائنا لا يجوز حالة الشك إذ كيف يقتصر الراوي في روايته على أحد المتكويين وما استدلل به من رواية الترمذي لا يدل له إلا بوزن من الشك في رواية الترمذي الشك في رواية مسلم وحاصل ما ذكره الشارح خسر وأبانت فتنازلنا لم واحدة على داود واحدة للدارقطني واحدة للترمذي (قوله وبالجملة الحج) أى وأقول لا نلتبس بالجملة أى سواء قلنا بالتعارض أو بالشك ودفعه ما قد يتوهم من أن هذه الرواية تحمل عليها رواية أحدهن بناء على القاعدة للمعاونة أن المطلق يحمل على المقيد وحاصل الجواب أن محل ذلك إذا أمكن أمّا إذا لم يمكن كما هنا فلا يحمل لأن المحل عليهما لا يمكن لتنافي قديهما وعلى أحدهما تحسم ع (قوله لا تنفيهما) أى بأحدهما إذا التقيديهما معاً لا يمكن والضمير راجع لروايتي مسلم (قوله وأولاهن على بيان النسخ) حتى لا يحتاج بعد ذلك إلى تقريب ما تشرى من جميع الفصول حل (قوله وأخرهن على بيان الإزالة) أى الاكتفاء في سقوط الطلب أى وإن كان لا ينافي الجواز فلا يجوز أقل مرتبة من الجواز في الإزالة لأنه يصدق مع الحرمة قال الشورى وإنما خص الأجزاء بالآخر لأنها التي يتوهم فيها عدم الأجزاء اهـ (قوله وقيل بالسلب الحج) على هذا يشكل ما نقرر في الأصول من أن الشيء إذا خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما هنا خرج عنه فإن القياس في إزالة النجاسة لا يقتضي إزالة النجاسة لا يقاس عليها وأجيب بأن قوله وقيل أى في التنجيس المرتب عليه التسليم لا في التسليم حتى يرد ما ذكره ح ف وقيل على الجلال (قوله وبولوغه غيره) هذا قياس أولوى لأن فضاء طيب أجزاءه كان الأولى للشارح تقديم هذا القياس على قوله وقيل بالسلب التحذير كما قبل غيره لأن المناسب أنما الدليل على نجاسة السكب ثم يقاس عليه التحذير (قوله وعلمهما ذكر) أى من قوله للمتن أحدهن تراب وما قرره في الروايات فإن ذلك دال على مصاحبة القرباب للماء حل (قوله أنه لا يكتفي بذات القرباب) الحاصل أنه إن وضع القرباب على جرم النجاسة لم يكف مطلقاً وإن زالت الأوصاف ووضع القرباب كفي مطلقاً سواء من جهة الماء أولاً ولا وسواء كان المحل رطباً أو جافاً وإن بقيت الأوصاف فإن كان المحل جافاً ووضع القرباب موزجاً بالماء أو وحده كفي التريب إن زالت الأوصاف مع الماء المصاحب للتريب وكذلك إن كان المحل رطباً ووضع القرباب موزجاً بالماء وزالت الأوصاف وإن وضعه وحده لم يكف لتنجسه فخره شيخنا ح ف وعبد به (قوله من غير أن يتبعه بلقاء) بأن يتبعه بعد تمام السابعة فإن اتبعت بالماء وامتزج معه على المحل كفي حل (قوله ولم يتغير به) أى لا حسا ولا تقديراً (قوله كاشنان) يضم الميم وتكررها المقصود بالجمع (قوله وتراب مستعمل) وليس مع حجر الاستعجا فيجوز هنا لأنهم لم يعدوا حجر الاستعجا من المظهرات لأن المحل باق على نجاسته من ثم لم يزل المستعمل في ماء قليل نجساً وحله مل لم تصح صلاته خلافاً سم حيث قال ومن المستعمل حجر الاستعجا ع (قوله إذا لمعنى لتريب القرباب) قد يقال للمعنى وهو الجمع بين المظهر أى عن الماء والقرباب المظهر والقرباب المظهر مفقود هنا لأن القرباب الذي في الأرض الترابية

متنجس وتقدم أنه لا يكتفى شيخنا قال حل قال شيخنا وتوضيحه لا فرق بين الطهور والمستعمل وعلى قياسه يقال ولا بين الطاهر والنجس وأما لو أصاب ما يطهر منه شيئا قبل تمام السبع فيشترط في طهره تقريبه لا تنفاد الملة كونه انتهى وعبارة شرح هر ولو أصاب شيء من الأرض الترابية ثوبا قبل تمام السبع اشترط في طهره تقريبه ولا يكون تبعا لملا التماسا والنفوذ وهي أنه لا معنى لتقريب القرب أو أيضا فلا يستثناء معيار العموم ولم يستثنوا من تقريب النجاسة المعلقة إلا الأرض الترابية كذا في غير الوالد وهو المول عليه اه وأما لو أصاب شيء من غلات الكلب شيئا لحكمه حكم المتنقل عنه فإن كان بعد تقريبه غسله قدر ما بقي من السبع ولم يقرب إلا قدر ما بقي مع التريب ولو اجتمع ما فصلت السبع ثم ترش شيء منه فالوجه أن يقال إن كان التريب في أول السبع لم يحتج إلى تقريب لأنه لا يحتاج إليه عند الانفراد كذا عند الاجتماع والاحتياج إليه لأنه مخلوط بما يحتاج إليه وهو ما الأولى برأوى وعبارة عرض اما الفصلات إذا جمعت من غسل النجاسة المعلقة فقتضى ابن أبي شريف بيان الأناء التي جعت فيه بفسل سبعا أحدها من تقرب وخالف سم وقال إذا كان التريب في أول السبع لم يحتج إليه لأن ما هو الأول وكل ما بعده لا يجوز للتريب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والتمسك كلام ابن أبي شريف اه يشترط أي لأنها صارت نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها سبعا وتقريبها اه واعتد شيخنا ح في كلام سم **(قوله عن النجاسة)** أي جزمها أو أحد أوصافها اه حل فالمراد بالهين هنا ما قبل الحكمية بخلاف العين التي لا يصح التريب معها فانها الجرم كما في شورى وفي قوله ولم يزل الخ إشارة إلى تفصيله لأن كانه قال الفصلات المزيلة للعين تعد واحدة وإن كثرت كما عبر به هر وانما حسب العدول الأمور به في الاستنجاء قبل زوال العين لأنه محل تخفيف وما هنا محل تحليط فلا يقاس هذا بذالك شرح هر والنكتة في تعبير الشارح بالسبب دون غيرها الرد على المخالف المذكور بعد تدبر **(قوله حسبت واحدة)** قال الأذري على أن يكتفى بالتريب قبل زوال العين والمراد عين طاهر والافتي كفي نعم إن أزالها الماء المصاحب للتراب اتجه الأجزاء ووافق عليه هر سم وعش وشورى **(قوله كما صححه النووي)** معتمد **(قوله لم يطعم)** يقال لمطعم بكسر العين لم يطعمه إذا تنازل ما كولا أو مشروبا وفي المختار والطعم بالضم الطعام وقطعه بالكسر طمعا بضم الطاء إذا أكل أو ذاق فهو طاعم قال الله تعالى ومن لم يطعمه فانه متى أكل من لم يذقه وظاهره أنه لا يطلق الطعام بالضم على المشروب اه عرض قال تعالى فاذ لمطعم **(قوله قبل مضى حولين)** تنازعه قوله بل وقوله لم يطعم فلو شرب اللبن قبل مضى الحولين ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن هل يكتفى فيه التضع أو يجب الفسل لأن تمام الحولين منزل كل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما عتمده شيخنا للتفتي زى وقوله قول الخ أي لفظة معدته حيث وقوتها على الاستحالة حل وكذا لو أكل غير اللبن للتفتي في بعض الأيام ثم أعرض عنه وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه أو يقال بفسل مطلقا لأنه صدق عليه أنه كل غير اللبن للتفتي بظاهر الثاني كما قاله شيخنا العذائي ولو استثنى اللبن بغيره فإن كان الغير أكثر غسل وإن كان أقل أو مساويا فلا غسل والذي اعتمده شيخنا أنه بفسل مطلقا حيث كان يتناول على وجه التفتي انتهى زى ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما سم عرض على هر فإن شك هل هو قبلهما أو بعدهما فقتل عن من أنه لا بد من غسله لأن التضرع لا يصار إليها الا بيقين وخالفه عرض على هر قال لأن الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما والحولان تعدد اه **(قوله غير ابن)** كسم ولومن لبن أمه والظاهر أن مثل اللبن الفسقة أي من أمه أو لولان كان لا يحتج بأكلها من حلف لا يأكل اللبن قال

ولو لم يزل عن النجاسة الا يستغسلت ملاحبت واحدة كما صححه النووي لكن صحح في الشرح الصغير انهاست وقوله في المهمات (أو نجس) (بول) صي لم يطعم أي لم يتناول قبل مضى حولين (غير لبن) للتفتي

(قوله نعم إن أزالها الماء الخ) أي أن كان الجرم جافا أو طريا ومنزج التراب بللاء والألم يكتف تنجسه حيث المراد أنه أزالها بأرضها ويؤخذ من هنا على ما تقدم في الحاصل عند قول الشارح أنه لا يكتفى بذر التراب من أنه لا يكتفى بالتريب مع وجود الجرم مطلقا على ما إذا لم يزل الجرم مع الأوصاف ولا كفى على تفصيل الأوصاف وبعمل أيضا قوله في القولة قبل بخلاف العين التي لا يصح التريب معها الخ على نظير ذلك الحل وحيث كان حكم الجرم حكم الأوصاف فالحال على التفرقة الغالب من أن الجرم لا يزال مع الأوصاف مرة واحدة اه شيخنا فوقي



نسخ) بان يرش عليه ماء يعمو بقلبه بلا سيلان بخلاف الصبغة والحنى لابد (١٠٧) في بولها من الفسل على الاصل ويتحقق

بالسيلان وذلك لخبر  
الشيخين عن أم قيس أنها  
جاءت بـ (ن) ما صغيرا بأكل  
العظام فاجلسه رسول الله  
ﷺ في حجره فبال عليه  
فما جاءه فغسله فغسله  
ونظير الترمذي وحسنه  
يفسل من بول الجارية  
ويرش من بول الفلام  
وفريق بينهما الاتفاق  
بحمل الصبي أو كثر غنغف  
في بوله وبأن بوله أرق من  
بولها فلا يلصق بالحل  
لصوق بولها به وأخفى بها  
الحنى وخرج بزياذق  
للتغذى تخنيكه فبروحه  
وتناوله السقوف ونحوه  
للاصلاح فلا يمتنان  
الفتح كأي المجموع (أو)  
نجس (بغيرها) أي بغير  
شئ من محوك وبغير بول  
الصبي المذكور (وكان  
حكيميا) ببول جف ولم  
تدرك له صفة (كنى جرى  
ماء) عليه مرة (أو) كان  
(عينيا) بوجه إزالة صفاته  
من طم ولون وريح (الا  
ماعسر) زواله (من لون  
أدريج) فلا يجب إزالته بل  
يطهر المحل (كنجس  
بهما) أي بنحو السكب  
وببول الصبي فانه يجب في  
العيني منها إزالة صفاته لا  
ماعسر من لون أدريج  
وهذا من زيادتي أما إذا

قل على الجلال ودخل في الإبر الرائب وما فيه الانقحة والاقط ولومن مغناظ وان وجب تسبيح فله  
لاسمن وجنبه وقسطه الاقسطه ابن أمه فقط اه والمتعدان الجين الحال من لا نقحة لا يضروكنا  
القطعة طاقا والوقطة غيراه ومنه الزيد ح ف وقيل الزيد كالمسن وقوله للتغذى ظاهره ولومرة  
واحدة ولو قايلا وان يرش عن الإبر في ذلك الوقت حل (قوله نضح) بجاء مهملة وقيل بمجمة  
اه بر (قوله ويغلبه) عطف تفسير ع ش (قوله بلا سيلان) ويسن تليثه على الادج شوي برى  
ولا بد من إزالة الاوصاف كما يأتي (قوله في حجره) بكسر الحاء كأي القاموس وعبارته ببال كسر المقل  
الأن قال زما بين يدك من ثوبك اه وفي المصباح الفتح والكسر ع ش ويطلق على القرس  
وعلى حجر اسماعيل وعلى العقل وعلى حجر عود وعلى المنع وعلى الكذب فله عمان ثمانية جمعاهم بعضهم  
في قوله ركبت حجر اودفت البيت خلف الحجر \* وحزرت حجر اءا دخلت الحجر  
له حجر منغني \* دخول الحجر \* ماقت حجر اءوا أعطيت مل الحجر  
(قوله ولم يغسله) ذكره بعد النضح لانه قد يطلق على الفسل الخفيف ع ش (قوله غنغف في بوله)  
لان المشقة تجلب الدير وهذه حكمه فلا يضرب تخلفها في نحو الارض والانا ولو وقت قطرة من هذا  
البول في ماء قليل وأصاب ذلك الماء شيئا وجب غسل ذلك الشئ ولا يكتفى بنضجه حل (قوله وبأن  
بوله) أي ولان الله كخلق من ماء وطين أي بالنظر لاصله وهو آدم والأشئ من لحم ودم أي بالنظر  
لاصلها وهي حواء أي فلو حظ في كل أصل نوعه والافسكل منها مخلوق من النطقة (قوله فلا يلصق)  
بفتح الصاد من باب علم (قوله وخرج الح) فيه أن ما ذكره داخل في كلامه لانه يصدق بما إذا لم يطعم  
غير الإبر أصلا وطعم غير الإبر لا للتغذى تأمل (قوله وتناوله السقوف) بفتح السين كأي المتناقل  
سم وان حصل به التغذى انتهى (قوله وبغير بول الصبي) أي بعضهم في مصحف تنجس بغير  
معنونه بوجوب غسله وان أدى إلى تلفه وان كان ليقيم والغسل له وليه ويتمن فرضه على ما فيه فوجب  
إذا امتست النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد والحواشي حج بعرفه ومو  
أبنا (قوله وكان حكيميا) وهو لا يدرك أوصافه أخذا من تخيله (قوله مرة) اما ظرف أو مفعول  
مطلق شوي برى (قوله الاماعسر الح) لكن في بول الصبي لا بد أن يعسر زوال كل من الريح أو اللون  
بالفسل بعد عسره بالنضح وبعد ما يستأن به مما سيأتي حل وضابط العسر أن لا يزول بعد المبالغة  
بالحت والقرص ثلاث مرات وبعد الاثنان والصابون ان توقفت الإزالة عليهم اءا القرص هو الحالت  
بالطرف الاصابع وضابط التعذر أن لا يزول الا بالقطع شيئا وقيل (قوله بل يطهر) أي طهرا  
حقيقة لانه نجس معنونه ولو كان من مغناظ قال شيخنا وثنى قدر على إزالته وجب وفيه نظر مع طهر  
الحل قل (قوله ما إذا اجتمعا) أي بمحل واحد من نجاسة واحدة والا فلا نفرة العلة الآتية وأثنى  
شيخنا بنجاسة ما يزخر من البحر فيوجد فيه ريح الزبل وطعمه ولو أنه كان كأي عنقه لشفقة حل  
وح ف وقال قل على الحال لا يجتمع بالنجاسة من غير تحقق سببها اءا المفقول من البحر لا زيار  
اذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطلانته للشك قاله شيخنا مر وأجاب عما نقل عن والده من  
الحكم بالنجاسة بمحله على ما إذا وجد سببها اه وقوله للشك لاحتمال أن التغير من نجاسة قرب النطق  
وقوله وجسه سببا أي في البحر المتقوله منه بان أخبر به عدل (قوله مطلقا) أي عسر زوالها أولا  
حل (قوله لفرقة ولا تهما) لكن اذا تعذر راعي عنهما اءا ما دام التعذر وجب إزالة التهما عند القدرة ولا يجب  
إعادة تماسل معهما وكذا يقال في الطعم قل على التحرير وح ف (قوله بقاء الطعم) وقدم  
اجتماعا فجب أن التهما مطلقا فتوقد لا تهما على بقاء العين كما يدل على بقائها بقاء الطعم وحده وان عسر زواله ولا يجب الاستمالة في زوال

الأزهر للامان تعيفت  
 على كلام فيذكره في شرح  
 البهجة (شرط ورودها)  
 ان (فل) لان كثر على المحل  
 ثلاثين جنس الماء لو عكس  
 فلا يظهر الفصل فسم ألا  
 بشرط العصر إلى يأتي  
 من طهارة النسالة وقول  
 قل من زيادتي (وغسالة  
 قليلة منفصلة بالانفصال) بلا  
 (زائدة) وزنا باعتبار  
 ما يشترط به المحل (وتظهر  
 قوله وفي عرش فرج) الخ  
 وما في الخادم ليس على  
 إطلاقه بل ينزل على  
 التفصيل الذي ذكره من  
 على مراده شيخنا من في  
 (قوله وقد فرض لمهره)  
 أي المحل حال مرور الماء  
 (قوله للمحل الأولى المحل  
 كالأغني اه (قوله  
 والحاصل المصوب إلى)  
 فاصل ما يؤخذ من كلامه  
 أر بعد ثلاثة يجب الفصل  
 فيها إلى أن تمسوا النسالة  
 وهي ما إذا صبغ بنجس  
 وما إذا كان الثوب رطبا  
 سواء قثت النجاسة أو لم  
 تثبتت واحدة يكفي الغسل  
 وهي ما إذا صبغ بمتنجس  
 ولم تثبت النجاسة وكان  
 التوب جافا اه

في الأولى أن المرجح فيها هو التوق وأن محل منه إذا تحقق وجودها فإبريد ذوقه أو انحصرت  
 شرح مر فادفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطم مع حرمة ذوق النجاسة (قوله إلا ان تعفنت) أي  
 الاستعانة بوقت أو الغسل على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المظهران كان له خبرة والأسأل خيرا  
 أو لم يعل كلام فيه والمتضمنه وجوب ذلك حيث شذ واستجابه حيث لم يتوقف أو الغسل عليه ولا بد  
 أن يكون ممن ذلك فاضلا عما يفضل عن من الماء في التيمم قال حج ومن ثم اتجه أن يأتي هنا  
 التفصيل الآتي فإذا وجد بعد الفوت أو القرب ولا يجب قبول هبة فإن لم يقدر على نحوها وجب  
 أن يتأخر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعد ذلك حسا أو شرعا في عمله للضرورة  
 فلو زال التمتع لم يمتنع استعمال ذلك لزال العذر وظاهر كلام حج أنه يصير طاهرا لمعفو عنه ثم رأيت  
 شيخنا في شرحه استوجبه أن من قد نحو الاثنان يصير بمثابة ما لو قد الماء. وقد تنجس ثوبه فلا يصلي  
 فيه وان صلى فيه للضرورة كمنحو ردأجل حل (قوله بشرط ورودها) أي على المحل كأنه متنجس  
 كله موضع فيعده وأدبر عليه كله فيظهر كله ما لم تكن فيه عين النجاسة ولو ما دقة واجتمعت مع الماء  
 ولو معفو عنها أو ذلك قال حج وأما بضمهم بطهارة ما صب على بولي في أجرة تحول على بولي لأجره  
 له بذلك علم أن التفصيل في الغسالة محل فيلأجره للنجاسة فيبالكن قولهم لو صب ما على عدم نحو  
 براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطها يتأخر في ذلك فرأجه وحره قل على الجلال وقوله  
 كأنه لا يبدى فيه من ورود الماء على أعلاه إلى أسفله فلا يصح أن يأسفه ثم أرادوا حواله يعلم كيف اه ح  
 وكلام حج يخالفه عبارة ثوري قال في الخادم لو وضع ثوبه في أجرة وفيه دم معفو عنه موب الماء عليه  
 تنجس بالملاقاة لأن محمود البراغيت لا يزول البلب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور قال وهذا ما  
 يفضل عنه كثر الناس اه وهو يدل على أن القليل الورد بنجس ان لم يظهر المحل اه وفي عرش  
 على مر (فرع) قرر مر أنه لو غسل ثوبه بعد مر براغيث لأجل تطهيره من الاوساخ ولو نجس لم يضر  
 بقاء الدم فيه ويعني عن إصابة هذا الماء له فلي تأمل مع على متنجس أمانا قصد غسل دم البراغيت فلا بد  
 من إزالة أثر الدم ما لم يصرفه عن اللون على ما مر اه (قوله ان قل) قد ران الشرطية بعد أن  
 كانت أجرة صفة لأن مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الصفة لأن مفهومه لم يقع فيه خلاف بخلاف  
 مفهومها ح (قوله نعم) أي من قوله وجب إزالة صفاته وقوله بشرط ورودها قل أي من اقتضاه  
 عليهما (قوله وغسالة) ولو لمصبوغ بمتنجس أو نجس وقد زالت عين الصبغ النجس ولا يضر بقاء  
 اللون لمس زواله ويعرف ذلك بصفاء النسالة ولا بد أن لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل  
 الصبغ فإن زاد ضرر لا زائد من النجاسة كما في شرح مر والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة  
 كله والمصبوغ بالمتنجس الذي تثبت فيه النجاسة أو لم تثبت فيه وكان المصبوغ رطبا فإنه يظهر إذا  
 صف النسالة من الصبغ بعد زوال عينه وأما إذا صبغ بمتنجس ولم تثبت فيه النجاسة وكان المصبوغ  
 جافا فإنه يظهر صبه إذا لمس فيه ماء كثيرا وصب عليه ماء غمره وإن لم تصف النسالة لأن صبه  
 كدقيق عجن بنجس فإنه يظهر بغيره بل ماء فقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من أن تصفو النسالة  
 محمول على صبغ نجس أو غلط أو أجزاء نجاسة الصين وفاقت ذلك لشيئنا الطيلاوي اه سم ملخصا  
 قال مر ويطهر بالنسل مصبوغ وغنوب بمتنجس أو نجس ان أنقص الصبغ وان بقي لونه لم يرد اه  
 وقوله بمتنجس أي حيث كان الصبغ رطبا في المحل فإن جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفي صب الماء  
 عليه وان لم تصف صفاته اه ع وشهدا لم تثبت النجاسة والا فهو كالم صب (قوله باعتبار  
 ما يشترط به المحل) أي ويلقيه من الوسخ الطاهر قال ابن حجر ويكتفي فيهما بالنظر وقوله وتظهر المحل

الحل طاهرة) لأن الانفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرض طهره فان كانت كثيرة فطاهرة مالم تنفصل فطاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزادونها بعدما ذكر أولهم ولم (١٠٩)

بالتعليق وعدم الزيادة من زيادتي (ولو تنفس مانع) غير ماء ولودنها (تفسر) فطهره) لأنه لا يفسد عن الفارة تموت في السمن فقال ان كان مبدأ فلوها وماحوها وان كان مانعا فلا تهر به وفي رواية للخطابي فأريقوه فلو أمكن فطهره لم يقل في ذلك لما فيه من اصاعة الدال والجامد هو الذي اذا أخذ منه قطرة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها على قرب والمائع بخلافه ذكره في المجموع

(باب التيمم)

هولة القصد وشرعا يصل تراب إلى الوجه واليدين بشروط مخصوصة والا صل فيه قبل الاجماع أنه وان كنتم مرضى أو على سفر

(قوله محل وجوب اراقته) الخ له لكون النفس يشق عليها عدم استعماله فيكون قد أحلقت بالخره والا فقد قسم في أول العاجلة قوله وارقة ما لوغ فيه واجبة ان أريد استعمال الآاء والافسحة كاسترجاسات الاثخرة غير المحترمة فيجب اراقتها فور الطلب النفس تناولها

بأن يبق به طهر والاول ولا ربح على ما قدمه ولو في المظلم حل (قوله طاهرة) لكن لا تظهر شو يرى (قوله فرض طهره) أي طهر المتصل فكذا الانفصل وقوله فطاهرة مالم تنفصل أي وان لم يطره المحل وقوله فطاهرة أيضا أي ان طهر المحل قال الشوري لم يحل مع عدم التنفيل أيضا فليتاقل فان التبادر من العبارة خلافه انتهى في شي آخر وهو أن قوله أو لا رانيا فطاهرة موافق لحكم المنطوق لأن قال المهورم فيه تفصيل فلا يعترض به تدبر (قوله يلودها) أخذه غاية الخلاف فيه عش وعبارة شرح مر وقيل يطره الدهن بنفسه بأن يصب الماء عليه ويكاثره ثم يحركه بحشة ونحوها بحيث يظن وصوله لجسمه ثم يترك ليعلم ثم يشب أسنله فاذا خرج الماء سد محل الخلاف كما قاله الكفاية اذا تنجس بماء دنيته فيه كالبول والدم يطره بلا خلاف اه (قوله عن الفارة) بالمعنى لا تغبر وأما فارة المسك فالمعنى تركه عش (قوله فأريقوه) قال شيخنا كابن حجر محل وجوب اراقته حيث لم يستعمل في نحو قود وعمل نحو صابون واسقاء دابة حل والحيلة في تطهير العسل اسقاءه للنحل (فرع) السكر المتنجس ان كان قد بل - ان يتنقع بأن تنجس عسله ثم يطبخ سكر لم يطره وان كان تنجسه بعد ان نقاده طهر بنقعه في الماء وكذا اللبن الجامد يفتح الباء فان كان تنجسه حال كونه لبنا ما طهر يطره وان وجد وان طرأ التنجس بعد وجوده بتنجين أو غيره طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق اذا نجس بماء تنجس اه سم عش سواء انتهى إلى حالة المائعية بأن صار يتراده موضع ما أخذ منه عن قرب أوله تلبها فانه اذا خفف أو ضم إليه دقيق حتى جد ثم قمع في الماء فانه يطره وكذا ان لم يخفف حيث كان جامدا وكذلك التراب والغرقان كلامن الدقيق والتراب جامد والمائعية عارضة بخلاف السمل واللين ونحوهما هذا اعتمد به

(باب التيمم)

أخره عن الوضوء والفعل لأنه بدل عنهما أي باب بيان أسبابه وكيفية وهي أركانه وسنه وبيان أنه وهي التراب وأحكامه وهي وجوب الاعادة وعدمه وما يستبيح به وبطلانه لأنه ذكر جميع ذلك وهو رخصة مطلقا ومعتبة بالقرب المصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمنع (أما هو كون سببا للمجوز لم يصح كافي حج ومر وقوله وهو رخصة قال شيخنا ح ف الا في حق العاصي بالفر فانه عزيمته وقوله مطلقا أي سواء كان التقصدا أو شرعا وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان القصد حافز عزيمة والافرخة وهذا الثالث أقرب لما سألني من محبة تيمم العاصي بغيره قبل التوبة ان فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلها ان قد شرعا كأن تيمم لمرض عش على مر لأن العزيمة يسرى فيها العاصي وبطلان القصد الحسي ما اذا حال سجع أو عدت بينه وبين الماء أو خاف راكب السفينة غرقا أو استعمل الماء وغلب على ظنه ذلك مر فالمراد بالحسي قصد استعماله حسا اه محل وقال قل ان هذا كله من القصد الشرعي وقرره شيخنا ح ف وبني على كون القصد حسا أو شرعا التفصيل بين كون المحل يطلب فيه القصد أولا في الحسي وعدمه في الشرعي فلا يميز في السبب الشرعي مطلقا اه (قوله أيضا تراب الخ) ان قلت هذا التعريف غير شامل للنية والتقريب لانها ليس بشروط قلت المراد بالشرط هنا ما لا بد منه في فشل الركن والاصال يتضمن النقل والقصد

أي من غير ادخال اي شائنا فلا تدر المحترمة عش عليه أو تحمل الارقة فيما عرى على ترغيب الانامته ولو في اناء آخر تنجس وهن على اختلاف وهو في الحقيقة يرجع للأول اه ولعل الأولى من محل الوجوب هن على التأكيد اه (قوله طهر بنقعه) الأولى بغيره لان صورة المسألة ان النجاسة لم تصل إلى يده اه

فاشتمل التعريف على الأركان **(قوله وشهره الخ)** قال النووي في شرح مسلم معناه أن من كان قبلنا إنما أتيح لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكنائس اه قال الكرماني فذكر أن عيسى يسبح في الأرض ويصل حيث أدركته الصلاة فسكانه قال جعلت في الأرض مسجداً وظهروا وجعلت لصري مسجداً ولم يجعل له طهوراً فعلى هذا يكون الخاص بالنبي وأمه هو الجمع بينهما أو أن الكلام في الأمم لا في أنبيائها أو الألعندر كصرح بذلك الحلبي في حاشية المراج **(قوله وتر بها)** أي ترابها طهوراً بفتح الطاء ما يظهر به وبضمها الفعل أي الطهر والمراد به اسم الفاعل أي وتر بها طهرة وقيل لفتح فيها وقيل ضمها فيها كذا يحيط المؤلف شو برى قال حل ولذلك كان من خصائص هذه الأمة اه وفرض سنة خمس على الرابح اه الحنفى وانظر ماذا كانت تفعل الأمم السابقة عند فقد الماء هل كانوا يصلون بلا طهارة أصلاً أو يتركون الصلاة راجع **(قوله بسل)** أي كمل أي أروضه مسنون كالشديد فلو قال وما مأمور به من غير خمس لكن أن أولي معاذ كره ومع ذلك يرد عليه محموليت والمجنونة إذا قطع جنبها باهر عن غير خمس لكن أن أولي معاذ كره ومع ذلك شو برى **(قوله وهذا الخ)** يعتقد أن الأولوية في قوله بتييم الحديث والجنب لأنه لا يشمل النسل المسنون فيوهم أنه لا يتييم عنه ويحتمل أنها في قوله لأسباب لأنه يروم اجتماعها مع أنه يكفي وجود أحداهما ويدل لهذا قول حج الأولى أن يقول لأحد أسباب اه والظاهر أن يقول أولى وأعم ووجه الأولوية أن هذه أسباب للجزر للتيمم ووجه العموم أنه لا يشمل الغسل المندوب ولا الوضوء المجدد فقد نص مر على أنه أذا تواضعت في ثمار الصلاة قبل الحدث وعدم الماء أو تعدد استماله أي بين لأن يتييم عن الوضوء المجدد تلهغه سم ونص عليه الشو برى **(قوله والجنب)** يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام سم **(قوله قدما)** أي حاشاً ورشحاً كان كان مسجداً للشرب ولو بحسب القرينة العرفية والأولى حل الفقد هنا على الحسب الثلاثي كرم السبعين الآخرين لأنها من الفقد الشرعي وتيقن الفقد يكون ولو بإخبار عدل بفقده كافي البحر وفيه أن إخبار العدل مفيد للظن ثم إن كان مستنده في ذلك الطلب فواضع لمسابقتي أن ظن الفقد المستند للطلب كاف حل والمعتد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستند الطلب لأن خبره وإن كان بعيدا للظن لأنهم أقدم مقام اليقين ألقته شيخنا ح ف وهر وتبارة شرح مر ون صورتيين فقده كافي البحر ما أخرجه عدول بفقده بل الأوجه الحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاض الظن أخذاً عما يأتي فها وبث التنازلون فقه يطلب لم انتهى وقال حج المراد باليقين هنا حقيقة خلاف الظن وهم فيه **(قوله)** فان تيقنه أي في الحال الذي يجب طلبه به والناسيب أن يقول فان تيقناه أي الحديث والأمور بالفصل ويمكن رجوع الضمير لمن ذكر **(قوله)** بأن جوز وجوده اما بالظن أو بالشك أو بالوهم فعبارة شاملة لذلك والتجوز باليقين شو برى لأن عدم تيقن الفقد يصدق بيقين الوجود وعبارة البرمادي وأما بطلان لم يتيقن فقد أنه يشمل صورة تيقن الوجود وسياق حكمها في قوله فلو علم وأيضاً قول الشارح بعد تيقن وجود الماء الخ يقتضي أن ما هنا خاص بالتجوز **(قوله)** طلبه ولو بأذنه الموثوق به قال شيخنا وإن ظن عدمه فلو طلب بلاذن لم يعتد به ولا يشترط أن يكون الأذن واتفاق الوقت بل لو أذنه قبل الوقت لطلبه في الوقت أو أطلق اكتفى بطلبه في الوقت حل **(قوله)** في الوقت أي إن طلبه فلو طلب قبله لكانت فدخل الوقت اكتفى بذلك الطلب لأن الطلب وقع بهما أي والحال أنه لم يعتد بمجدهما كاهو ظاهر شو برى وهو أي قوله في الوقت متعلق بالطلب واليتم **(قوله من رمله)** هو ممكن الشخص من حجر أو مودر أو شمر ويطلق أيضاً على ما يمتصحه من

وشهره جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وتر بها طهوراً (بنييم محدث وما مور بسل ولو سنونا لا يجوز) عن استعمال الماء وهذا أولى من قوله بتييم الحديث والجنب لأسباب (وأشابه) أي الجز ثلاثة أحدها (قدما) الآية السابقة (فان تيقنه) أي فقد الماء (تعم بالطلب) إذ الفائدة فيه سواء أكان مسافراً أم لا وقول الأصل فان تيقن المسافر فقده جرى على الغالب (والا) بأن جوز وجوده (طلبه) ولو بأذنه (لكل) يجم في الوقت مما جوز فيه من رمله

(قوله وسياق حكمها) أي في قوله بخلاف (توله) وإن ظن عدمه ولو بغير عدل لم يأذنه (قوله أو أضافي) ككتفي الخ فان أذنه قبل الوقت لطلب قبله لم يصح وإن طلبه في الوقت لانه عند دخول الوقت ليس بأذنه اه شيخنا

الإثبات أي الامتعة حل ومعنى الطلب من رحله أن يفتش فيه اه **وعلى إطلاق الطلب على مجرد التفتيش** هل هو حقيقة أم حجاز فيه نظر والمتبادر من كلامهم أنه حقيقة وأن الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسي به في تحصيل مراده ع ش **(قوله ورقتة)** بضم الراء وكسرهما أي وفتحتها م ر ع ش سموها بذلك لارتفاق بعضهم ببعض ومساعدته برأوى ولا يجب الطلب من كل بئنه بل يكفي نداه بمعهم حل **(قوله النسو بين اليه)** بأن يتحدوا من لا روجيلا **(قوله ما يوجد به)** ولا بد أن يقول ولو باليمن أن كان قادرا عليه **(قوله ثم إن لم يجد)** هذا من جملة ما جوزه فيه وإنما عطفه بهم لتراخيهم عما قبله وفي كلام شيخنا ولو بعث الناظرون ثقة يطلب لهم كفي اه لان طلبه قائم مقام طلبهم حل باختصار عبارة البرماوى قوله ثم إن لم يجد الخ أشار به إلى أنه لا ينتقل إلى النظر إلا بعد التفتيش والطلب وذلك لان الأسهل ما ذكرى وعبارته توهم أن ذلك شرط ولم يقل به أحد اه **(قوله حوالية)** جمع حول بمعنى جهة على غير قياس وقبسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني حرف **(قوله إلى الحدائق)** وهو حد الفوت وأخاره به إلى أن قول المتن إلى حدغوث متعلق بالمثني بكل من العاملين أعنى نظروا **(قوله)** وخص موضع الخضرة أي وجوبه بالان غلب على ظنه وجوده **فصل حل** **(قوله والابان كان ثمرة واحدة أوجب لرد)** أي خرج من الوحدة وصعدوا لوهدة أو صعدوا لجيل ونظر الحد الفوت من تلك الجهات الأربع وحينئذ لا يجب التردد وهذا محل قول أماننا الشافعي في البوطي وليس عليه أن يدور لطلب الماء في جميع الجهات لان ذلك أضر عليه من إتيانه الماء في المواضع البعيدة وليس ذلك عليه عند أحد اه فان كان بحيث لو صعدوا لوهدة أو علوا لجيل لا يحيط بعد الفوت من تلك الجهات وجب عليه التردد فيها لا بدركه وإلى ذلك أشار بقوله تردد وكتب أيضا قوله تردد قضاء أهله لم يحط بشئ من الجهات الأربع اذا صعد نحو الجليل وجب عليه أن يتردد ويمشي في كل من الجهات الأربع إلى حد الفوت وفيه بعد لان هذا راجع بما يزعم على حد البعد هذا ويحتمل أنه يتردد ويمشي في مجموعها إلى حد الفوت لاني كل جهة حل بأن يمضي في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره بحد الفوت فالمدار على كون نظره يحيط بحد الفوت وإن لم يكن مجموع الذي يمضي في الجهات الأربع يبلغ حد الفوت على المعتمد خلافا للحلي تقرير شيخنا عشاوى عن شيخه الشيخ عبيد بهل المدار على الإحاطة بحد الفوت وإن لم يمش أصلا بأن كان المحل الذي صعد إليه أو نزل فيه مستويا بقوله إلى حدغوث متعلق بمحذوف تقديره ونظر إلى حدغوث اه **(قوله)** إن أمن مع ما يأتي أي أن كان الكتابجو يزعمير العلم أما إذا كان به فلا يشترط الأمن على الوقت شورى **(قوله)** ما يأتي أي في حد القرب بأن يأمن نفسا وعضوا ولا زلذا على ما يجب بهذه له طهارته وانقطاعا عن رقة وخروج الوقت حل وعبارة الشورى قوله مع ما يأتي أي في حد القرب من جملة ما يأتي أمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه القضاء أمانا يلزمه القضاء فلا يشترط فيه أمن الوقت وهذا هو المعتمد من نزاع طويل اه واعتد شيخنا حرف أن هذا التفسير انما هو في صورة العلم الأكيدة في حد القرب وأما ما هنا أي في حد الفوت فيشرط فيه الامن على الوقت مطلقا اه **(قوله)** اختصاصا أي تحريما ولا لا إلى له ولغيره حل **(قوله)** يلحقه فيه غوث رقتة مع اعتدال أساعهم ومع اعتدال صوته وأبداه هذا الحدمن آخر رقتة النسو بين اليه لامن آخر التافاة حل **(قوله)** تردد أي في غير المستوى قدر نظره في المستوى لان كلامه في غير المستوى فقوله في النسو متعلق بنظره فتفتى العبارة أنه لا بد أن يمضي إلى آخر حد الفوت ويجعل على ما دالم تحصل الإحاطة بجميع أجزاء حد الفوت إلا جهتا المثني فان حصلت بأقل منه لم يجب الزيادة **(قوله)**

ورقتة) النسو بين اليه  
ويستوعبم كأن ينادى  
فيهم من معه ما يوجد به  
وقولى في الوقت سماجوزه  
فيهم من ينادى (ثم) ان لم يجد  
الماء في ذلك (نظر حوالية)  
بينما وشيلا وأماما وخلفا  
الى الحدائق وخص موضع  
الخضرة والطير بيزيد  
احتياط (ان كان بمسوة)  
من الارض (والا) بأن كان  
ثم وحدة أوجب (ترددان  
أمن) مع ما يأتي اختصاصا  
وما لا يجب بقوله طهارته  
(الى حدغوث) أى حد  
يلحقه فيه غوث رقتة  
استفادتهم فيه مع تناقلهم  
باشغالهم وهذا هو المراد  
بقول الأصل تردد قدر  
نظره أى في المستوى  
وبقول الشرح الصغير تردد  
غلبة سهم أى غلبة رمية  
وقولى ان من من ينادى  
(فان لم يجد) ماء (تجيم)  
(قوله أى وجوبا) لا مربة  
لموضع تديره  
(قوله) وأما ما هنا أى في حد  
الفوت فيشرط الخ أى  
عند عدم التيقن للوجود  
أمامه فلا يشترط مطلقا  
تديره



تيقن وجوده في غير منزله  
والاوجب التأخير جزوا  
(والا) بان ظنه أو ظن أو  
تيقن عدمه وأشك فيه آخر  
الوقت (فتجبل تيمم) أفضل  
لتحقق فضيلته دون فضيلة  
الوضوء (ومن وجده غير  
كاف) (وجب استعماله)  
في بعض أعضائه فغير  
التيقن اذا أمر تكبأ  
فأثما منه ما استطعم (ثم  
تيمم) عن الباقي فلا يقسمه الا  
يتيمم ومعه ماء ظاهر  
يتيقن ولا يجب مسح الرأس  
شلع أو برد لا يذوب  
وقيل يجب قال في المجموع  
وهو أقوى في الدليل  
(ويجب في الوقت شراؤه)  
أي الماء لظهوره (بجن مثله)  
مكانا زمانا لا يجب شراؤه  
بزيادة على ذلك وان قلت  
نعم ان يبيع منه لاجل زيادة  
لا تفسد بذلك الاجل وكان  
معدا الى وصوله محلا يكون  
غنيافه وجب الشراء الا  
أن يحتاجه أي الثمن  
(لدينه أو موهبة) حيوان  
(محترم) من نفسه وغيره  
كروسته وعلوكه ورفيته

(قوله ويمكن حمل كلام  
المارودي الخ) لا يمكن الحمل  
بعد فرض كلام المتن في  
صلاة تيمم فتكون  
التي لا تسقط خارجة عن محرم

فيه على أنه لو سلم الحمل لم يبق للتقيد بقاعدة لانه حينئذ يجب عليه

لتأخير مطلقا في التزاول وغيره (قوله رجعائه والا بان ظنه الخ) أي بغير خبر ثقة اه شيخنا قويسني

بقرينة سياق كلامهم واعتصر بأن الفرض الاول ولم تسلمه فضيلة الوضوء وأوجب بأن الثانية لما  
كانت عين الاولى كانت حارة لتقصا شرح حر وعمل أفضلية التأخير حيث لم يقترن التقديم بنحو  
جماعة والا كان التقديم أفضل زى (قوله ابلغ) أي أعظم وأكثر ثوبا (قوله قال المارودي)  
هذا اذا تيقن وجوده بأن كان معه في التزاول أنه لا يمكن منه الا في آخر الوقت عرض وهو ضعف  
ويمكن حمل كلام المارودي على ما اذا كان يحمل بقلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حيثئذ  
كأصح به زى عرض على حر (قوله وجب استعماله) لو كان معه ماء لا يكفيه وترا بأكفیه  
وجب عليه استعمال كل منهما وما يجب عليه الاعادة لقصان البذل والميل منه عرض (قوله اذا أمر تكبأ  
بأمر) المراد الأمر للنهي للمأمر به كأنه قال اذا أمر تكبأ بديليل قوله فأنوامنه (قوله ثم تيمم)  
الاولى قرأته بصيغة المصدر ليقيد الوجوب (قوله ولا يجب الخ) أي والفرض أنه وجد الثلج والبرد  
فقط أما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه ووجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله حيثئذ عرض وبعبارة  
الاطفيحي ولا يجب الخ اذا لم يكن هنا تقديم مسح الرأس على مسح الوجه واليدن للقراب ويؤخذ من  
العدة أنه لو غسل ما قبل الرأس وجب مسحه بنحو الثلج وتيمم عن الرجلين ويمكن حمل كلام المجموع  
عليه ولا تافى شيئا اه (قوله وقيل يجب) وعليه فيقيم عن الوجه واليدن ثم مسح الرأس  
بالثلج ثم يقيم عن الرجلين ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم للوجه واليدن لانه لا يجب استعماله فيها  
زى (قوله وهو أقوى في الدليل) أي لانه يصدق عليه أن معه ماء ولو بالقوة فيكون داخل في الحديث  
التقديم فاه (قوله ويجب في الوقت شراؤه) علم من وجوب شراؤه ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت  
بلا حاجة للوجوب والقابل ويطل تيممه مادام يقدر على شئ منه في حد القرب وانما سحته بعبءه عديحتاجه  
للكفاة لانها على الرأى مسألة فلا أثر لثبوته بالمال يحتاجه بدنه بتعلقه بالتمه وقدرى الدائن  
بها فلم يكن له عجز عن العين فان عجز عن استرداده تيمم وقضى صل (قوله بجن مثله) قال البقيني المراد  
نعم مثل الذي يكفي لواجب الطهارة أما الزائد للثمن فلا يعتبر ويحتل باعتباره اه من حواشي شرح  
الروض شورى ولو لم يجد معه الا ثمن الماء والسترة قدم السترة لدوام فضعها مع عدم البذل ومن لم يزمه  
شراء ساترة عورة فتملا ما طهرته ولو وجبه لقرعه قبل الوقت ثم دخل الوقت لزم الاصل الرجوع به بعبارة  
قال حر ويلزم البائع فسخ البيع في القدر المحتاج اليه فما اذا كان له خيار كما أفتى به الولد اه (قوله  
مكان) أي فلا تعتبر حاله الاضطراب فقد تساوى الشربة فيها دناير كثيرة بمرارى (قوله وان قلت)  
وانما مسح العين اليسرى في نحو الوكيل بالبيع والشراء لان ما هاته له بدل مكوّن من حقوق الله البغية  
على المسححة عرض (قوله نعم ان بيع) لاجابة الى هذا الاستدراك لان ما ذكرتم مثل اذ الزائد في  
مقاله لاجل ولهذا لم يوردها الجلال المحلى فتنه دره شورى وبعبارة شرح حر ولو يبدى عنه بسبب  
التأجيل زيادة لا تفتة لاجل لم يخرج بها عن كونه نعم مثله اه (قوله الا أن يحتاجه لدينه ولو موهبا)  
نعم بشرط أن يكون حوله قبل وصوله الى وطنه أو بعده ولا مال فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق  
بين أن يكون الدين لله تعالى أو لأدعي ولا بين أن يتعلق بذمته أو بيمين ماله كمين أو حافزتها منها المتعب  
بأنه شرح حر (قوله حيوان محترم) ولا يتقيد المحترم بكونه مملوكا له أو موهبا وسواء في ذلك السلم  
والكافر حل (قوله محترم) وان لم يكن لثاقبه على التمسك حر ومن لم يحترم كلب منتفع به وكذا  
الانثى فيه ولا ضرر على التمسك حر والحاصل أن الكلب على ثلاثة أقسام عقود وهذا لا خلاف في

عدم احترامه أي فينبذ قله والثاني يحترم بالإخلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حارسه والثالث ما فيه خلاف وهو لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمتعمد عند شيخنا حر أنه يحترم بحرم قله اه خضر على التحرير **(قوله خضر أوسفر)** ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليلته حل ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنة ذهابا وإيابا شيخنا **(قوله غير محتاج إليه فيه)** أي في الدين بقوله يحتاجه يعني عن هذا الوصف ومن ثم قال حج هو صفة كاشفة لأمن لازم الاحتياج إليه لاجله استغراقه اه قال سم والصواب أنه صفة لازمة كاصنع حر لأنه يلزم من الاحتياج الاستغراق **(قوله اقتراض الماء)** أظهر في محل الاضمار كالايتوم لو أضمر أن القسيم راجع للتمن المتقدم اه وقوله في الوقت مفهوما أنه لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك إذا لم يطلب وسيأتي أن له اعطام الماء قبل الوقت فهذا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت إذا اتعت العاقلة خلافا لما في حاشية الشيخ اه رشيدى **(قوله واستعارة آتته)** ولو جاوزت قيمتها أضعاف عن الماء أي فلا نظر لما كان تلفها حتى يهرم قيمتها لان الظاهر السلامة وفي كلام شيخنا ولا يلزم من معه ما يذهب له محتاج طهارة حر **(قوله تحصيله)** أي الماء، وقوله بغيرها أي الثلاثة **(قوله)** ولم يتج إلى ذلك المالك أي وجوز بذهله حر **(قوله فلا يجب فيه ذلك)** أي ما ذكر من الاقتراض والايجاب ولا يأتي هنا الاستعارة قال زى فلا يجب ولو كان قبولها من أب أو ابن ولو كان قابل القرض موسرا لم يغائب اه **(قوله ما يعقب القبول والسؤال)** فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه وحاصل الخلاف أي مخالفة في الماء والغن والآلة ان الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الجبة والقرض والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الاجارة والشراء والعارية والغن لا يجب فيه شيء ومروى **(قوله ولو نسيه الخ)** لود كرهنا آخر الباب عند كرم يقضى من الصلاة ولا يقضى كان أولى لان البحث هنا في السبب للبيع للتيمم وأما القضاء وعدمه بالتيمم فيأتي آخر الباب زى لكن ذكره هنا له نوع مناسبة لقادتهما أنه يسمع وجود التقصير وأن النسيان ليس عند امتناعها لفسوطة وأن الاضلال يقتضيانارة ولا يقتضيان أخرى شرح حر **(قوله أو أضله في رحله)** أي نسيه في ضياعه فيه في المختار وأضله أضاعه وأهلكه قال ابن السكيت أضلته بغيري اذا ذهب منك وضلت للسجود والبار اذا لم تكن تعرف موضعها وكذا كل شيء مقبل لا يهتدى له اه فعلى هذا يقرأ رحمه في قولنا التارح ما أو اضل رحمه بالنصب على المعولية **(قوله أعاد)** وان أعين في الطلب زى **(قوله)** حقيقة أي فبالوجوده بالفعل أو حكا كان نسي الغن والآلة **(قوله)** ونسبته في ايماله منه أخذناه لورث ما ذكر ولم يره أنه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر وأنه لو لم يطلبه في رحله لعلمه بعدم وجود ما ذكره وقد أدرج فيه ذلك وجبت الاعادة لتقصير حر والعتمة أنه لا إعادة لعدم نسبه الى التقصير **(قوله بان تخيم الرقعة)** أي خياههم ولتحليم ليست قيدا لان الحكم عام قال ع ش على حر يؤخفن هذه اللة أنه لو اتع تخيمه جدا كخيم أمير المالح لاضاء عليه اه **(قوله حاجته إليه)** لعاش حيوان ولا ينضم لعاش عاص بفسره حتى يتوب وقوله حيوان وان لم يكن معه ومثل الماء كل لا يقد ذكر في الروضة في الاطعمة ان له ذبح شاة الفبر الى الاحتجاج اليها لكتبه المحترم المحتاج للاطعام وعلى المالك بذلها حل **(قوله يحترم)** وهو الذي يحرم قله ومنه كل منتفع به وكذا لا انتفع فيه ولا ضرر على المتعمد عند حر فخرج نحو الكلب العقور وتارك الصلاة بشرطه والزاني المحن والمواسق الجنس فلا يجوز صرف الماء اليه بل يجب الطهر به وان أفضى الى تلفها سم **(قوله)**

وزان محن ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كامل الاصل لان ما ضل عن الدين غير محتاج اليه فيو تعبيره بالمؤنة أعظم من تعبيره بالنفقة (د) يجب الوقت (اقتراض الماء وإتياه واستعارة آتته) اذا لم يمكن تحصيله بغيرها ولم يتج إلى ذلك المالك وضاق الوقت عن طلب الماء وخرج للماء ثمنه فلا يجب فيه ذلك لثقل اللز في المراد بالاقتراض وتاليه ما يعقب القبول والسؤال فتصير بها أولى من تعبيره بالقبول وقول في الوقت مع مسئلة الاقتراض من زى يادق وتعيرى بالله أعم من تعبيره باللو (لو نسيه) أي شيا عماد كرم الماء والغن والآلة (أو أضله في رحله) تخيم (و) وصل ثم تذكره أو وجده (أعاد) الصلاة لوجود الماء حقيقة أو حكا معه ونسبه في ايماله حتى لسيه أو أضله الى تقصير وخرج بأضلال ذلك في رحله ما أو اضل رحمه فبر حال وتجميع مؤنة وجوده وفيه الماء أو الغن والآلة فلا يجد لمن في الطلب اذا لاء معه حال التيمم وفارق اضلاله في رحله بان تخيم الرقعة أوسع من تخيمه (د) ثاني الاسباب (حاجته) اليه (لعاش) حيوان (محترم ولو) كانت حاجته



أي المستقبل صونا للروح  
أزهرها عن التلف فيتم  
مع وجوده ولا يكلف الطهر  
به ثم جمهوره به لغير دابة  
لأنه مستقر عادة وخرج  
بالحترم غيره كما مر والعطش  
للمبيح للتيتم معتبرا بخوف  
المتبر في السبب الآتي  
والعطشان أخذ الماء من  
ماله كغيره أبذله لم يذله  
له (و) نأله (خوف محذور  
من استعماله) أي الماء  
مطلقا أو المجوز عرض  
تسخينه (كرض وبط  
بره) بفتح الباء وضما  
(وزيادة ألم وشين فاشش  
في عضو ظاهر) العذر  
واللاية السابقة والثنين  
الأثر المستكره من تغير  
لون وبحول واستحشاف  
وتفتره تبقى ولجة تزيد  
والظاهر ما يبدو عند المنة  
غالبًا كالوجه واليدين  
ذكر ذلك الرازي وذكر  
في الجنبات ما حاصله أنه  
مالا يدرسه حقا

(قوله ومن جملة ما يأتي أن  
لا يشرب بالحق) بمقتضاه أن  
غلبة الظن لا تكون بل لابد  
من أخبار الطبيب ومن أين  
يعلم الطبيب في المستقبل  
أنه يتولد منه المحذور  
للمذكور والمعتد هنا أنه  
يكفي غلبة الظن كذا كره  
المجوهري عن الرمي في  
الشرع وابن حجر في شرح  
المبايع وغيره بعد كلام طويل أنه شيعنا

أي فيه) أشار به لأنه منصوب على الظرفية (قوله صونا للروح) على السكون الاحتياج سببا  
للجزع وش ومقتضى هذا أنه لابد من خوف تلف النفس والعرض وهو مخالف لقوله الآتي والعطش  
المبيح معتبر بالحق حل أي لأن هذا أهم من تلف النفس ويحجب بأن قوله صونا للروح أي مثلا  
حق (قوله فيتم مع وجوده) ويحرم تطهيره وإن قل حيث ظن وجوده محترم محتاج إلى التفاتة  
وان كبرت وخربت عن الضبط حل وكثير يجهلون فيتوهمون أن التطهير بالماء قربة حيث ذوهو  
خطأ فيجوز لا يتيمم لاحتياجه لغير العطش مالا كل كملك وطبخ علم خلاف حاجته لذلك مالا فله  
التيتم من أجلها والفرق بينهما أنه لا غنى عن دفع العطش بوجه ما أو مائل نحو الكمك فيمكن  
الاستغناء عنه في الجلة فاعتبرنا مالا مالا شرح مر وقوله كبل كملك قيده حج بما يسهل  
استعماله وأخذ سم بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه ع ش على مر  
(قوله لغير دابة) مفهوما أنه يكلف الطهر بوجه وسقيه لها وهو كذلك كأي ع ش فعلى هذا لا يشد  
المحرم في اللبن دابة يمر تأمل ومثل الدابة غير المبيح حل (قوله وخرج بالحترم غيره) فلا يكون  
عطشه مجزأ بفسد الماء وهل يعتبر الاحترام أيضا في حق نفسه أو لا فيكون أحق بماله وإن كان  
مهذرا ولعل الثاني أقرب لأن مع ذلك تأمره بقتل نفسه وهو لا يعمل له قلة إلا أن الزركشي استشكل  
عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجزئ لعدم سقيه وإن قتل شرعا لأنما مودون  
باحسان القلة بأن نسله أسهل الطرق وليس العطش من ذلك وقد يعجب بأن ذلك إنما يرد لو منعاه  
الماء مع عدم الاحتياج إليه للطهر أماع الاحتياج إليه فلا محذور في منعه ع ش على مر (قوله معتبر  
بالظن) أي معتبر فيه الخوف أي ضابط العطش للمبيح للتيتم أن يخاف منه محذورا كمرض وبط  
بره إلى آخر ما يأتي وشيعنا ومن جملة ما يأتي أن لا يشرب به إلا بعد أخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب يتولد  
منه محذور ثم ع ش (قوله والعطشان أخذ الماء من ماله) أي غير العطشان وله مقاتله ويهر  
المالك حل وكفسه عطش آدمي محترم معه تلزم موته كما في الامداد شو برى (قوله أن لم يذله)  
بضم الدال من بابر نصر ع ش مر (قوله وخوف محذور) شمل تغييره بالخوف ماله وإن كان ذلك  
بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قاله العدل قد يخشى منه التلف ع ش على مر (قوله مطلقا  
أي لرد أو سخي نابد ليل المقابلة وعبرة ع ش مطلقا أي قد عر على تسخينه أولا اه (قوله والمجوز  
عن تسخينه) أي فإن وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه  
به إن عا به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على التهج بالمعنى ع ش وخرج بالتسخين أن يبرد فلا  
يجب عليه انتظار وعلل الفرق بينهما أن التبريد لا اختياره فيه بخلاف التسخين قاله ع ش قال شيعنا  
المختلأ وهو الذي تلقينا خلافا له في موضع آخر من التوسية بين التسخين والتبريد انتهى (قوله  
بفتح الباء وضما) أي فيها (فائدة) تقول برأ بتلث البرأ بفتح الباء وضما ومفتوح الباء  
عنا فتح وهو مصدر لا فتوح وأما الضموم فصدر للضموم والمكسور أسنوى شو برى (قوله وزيادة  
ألم) أي لا يحتمل عادة حج (قوله للعذر) قدمه لأنه علم والآية خاصة ع ش (قوله وبحول) الواو  
بمعنى أو والنحول المزول مع رطوبة في البدن والاستحشاف المزول مع بوسة فيه (قوله وقهر)  
كقرفة وزنا ومعنى (قوله ولجة) ظاهره وإن صغر كل من اللجمة والتفتره ولا مانع من تسميته شيئا  
لأن مجرد وجودها في العضو يورث شيئا ولكن مجرد ما يبيع التيمم بل إن كان فاحتشام أو يسيرا  
فلالواو في الجميع بمعنى أو ع ش (قوله عند المنة) بالفتحة الخدمه وسكنى بوزيد والكسافي

ذلك ويعتمد في خوف  
ما ذكر قول عدلي في الرواية  
ونذكر زيادة الأيمن  
زيادتي وبه صرح في  
الروضة وأصلها وتيسرى  
بما ذكر أعني من تعبيره  
بما ذكره وما ذكرته من  
أن الأسباب ثلاثة هو ما في  
الاصول وقد كان في الروضة  
كأصلها سبعة وكذا في  
الحقيقة ترجع إلى تعدد الماء  
حسباً وشرعاً وإذا استبح  
استعماله أي الماء في  
عضو له (وجب تنجيم)  
للاغلو الخوض عن طهر  
وبعد القرب ما يمكن على  
الدلالة كانت تجعل التيمم  
(ز) وجب (غسل جميع)  
سواء كان على العضو  
كصوف يخاف من ترطبه  
معدنوا أهل لا تخبر إذا  
أمن نسك بأمر فأثروا منه  
ما استطعتم وتلطف في  
غسل الصحيح الجوار  
للعليل بوضع خرقة مبلولة  
بقربه ويتحامل عليها  
ليغتسل بالتقاطر منها  
ما حوله اليمن غير أن يسيل  
إليه (ز) وجب (مسح كل  
الساكن) أن كان

(قوله) رحمه الله ما أسكن  
على العلة فلو لم يكن إصراره  
وكانت العلة يعضها ليد  
ينيم على البعض الآخر ولو  
كان السليم يداقظ الجواب  
نعم وهو متفوق عن هر وأقره بعض المشايخ

للهيب الكسر وأذكره الأصمى مختار ع (قوله الرواة) قال ابن التماسي على السنين الرواة يفتح  
اللم وكسرها والمهمز وتر كفتح ابدلها واو الملكة نفسانية تقتضي تخلف الإنسان باخلاق مثله اه  
بحر وهو في المختار والرواة الإنسانية فأى الكاملة وضبطه بالضم اليهم ع (قوله) ويمكن رده الى  
الاولي أي بأن يقال الذي لا يعد كشفه هناك الرواة وهو ما يد وعند المنة ع (قوله) فلا أثر لخوف  
ذلك ولو أمه حساء تنقص قيمتها بذلك تما فاحشاً لان حق الله تعالى مقدم على حق السيد بدليل  
قلها ترك الصلاة بقا الزائد على ثمن المال بعد غيبتا العامة ذبه يستدل على عدم الرشد ولا يسمع  
بأهل العقل حل وعبرة شرح هر وسلمان و يفرق بينه وبين بذل الزائد على الثمن بأن هذا يعد  
غبناف العامة ولا يسمع به أهل العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشح فيها بآثافه  
ويصدق بالكثير فقبل لماذا فقال ذلك على وهذا جودي اه (قوله قول عدل) أي أن لم يكن  
عارفاً بالطلب فإن كان عارفاً به كفي بمعرفة نفسه فإن لم يكن عارفاً به ولم يجد طبيياً وخاف محذوراً فمن  
أبى على السجى له لا يسمي وخالفه بقوى فأقرب به صلى بالتيمم ثم يعيد إذا وجد المحذور وأخبره بجواز  
التيمم (قوله) وكذا في الحقيقة أي سواء قلنا انها ثلاثة أو سبعة ع (قوله) وإذا امتنع استعماله  
أي حرم زى وعبرة سم وإذا امتنع أي امتنع وجوب استعماله ويحتمل التحريم أي بأن خاف  
محذوراً كامس اه فيكون الامتناع على يابه وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البره الظاهر  
الحرمة ع (قوله) وعبرة سم ويحتمل أن يرده بحر بما أضاع غلبته فله حصول التحذير بالطريق  
التقدم فالامتناع على يابه اه قال ع (قوله) فله غلبته الظن انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكره جاز  
له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ خفي أخبره الطبيب العدل بان الغالب  
حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه (قوله)  
في عضو المراد بالضوء هنا الجزء من البدن ليشمل نحو الصدر كما يدل له قوله الآتي وان كانت بغير أعضاء  
الوضوء شيئاً (قوله) وجب تنجيم لعل الأولى تقديم غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم قوله  
لا ترتيب لنحو وجب فإن مفهومه أن المحدث يجب عليه الترتيب بان يقدم غسل الصحيح تأمل (قوله)  
وبعد القرب (معطوف على تيمم من قوله) وجب تنجيم فهو بالنصب على حد \* وليس عبادة وتقرعني \*  
فتفيد العبارة وجوب الامرار (قوله) سواء الخ تعميم في الفصل حل وفي التيمم أيضاً (قوله)  
كصوف) فتشع اللام ع (قوله) وتلطف أي وجوبه بأن أدى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى  
الجراحة وقعا أخبره الطبيب بضرب الماء اذا وصل إليها ع (قوله) من غير أن يسيل إليه) فان تمدد  
غسله إلى السيلان إلى العليل أسهل من غيرا فاعنه وان لم يسلم ذلك غسلا حل فان تمدد إلى الأسفل  
صلى كغذاء الطهورين وأعاد ع (قوله) ومسح كل السائر أي بدلا عما أخذ من الصحيح ومن لم يولم بأغشية أو  
أغشية أو غسله لم يجب مسحه على المعتمد شوبري (قوله) كل السائر أي خلا فلا قل قال يكتفي مسح  
بعضه فقوله وانما وجب مسح الكل الخ غرضه به الرد على التبعيض وتأمل في الجواب فان عمله أن  
الذي أبيع للضرورة يجب فيه التيمم والذي أبيع للحاجة لا يجب فيه تيمم انه كان المتبادر للنظر العكس  
الاهم لأن يقال محصل الجواب القياس على التيمم بجامع ان كلا مسح أبيع للضرورة فيكون قول  
الشارح مسح أبيع للضرورة ينافي للجامع وعبارة أصله مع شرح هر وقول يكتفي مسح بعضه كالتف  
والرأس وقرأ الأول بينه وبين الرأس بأن في تعميده مشقة التزعزع أي نزاع الصلوة بينه وبين الخف

كالتيتم ولا يجب مسح محل  
العلقة بل الماء (لا ترتيب) بين  
الثلاثة (لنحوجب) فلا  
يجب لأن التيمم هنا للعلّة  
وهي باقية بخلافه فما فرقت  
استعمال الناقص فانه  
لفقد الماء فلا بد من تقديمه  
بل الأولى هنا قد يتبينه  
الماء أثر القرب وتبين  
بذلك أعم من قوله  
ولا ترتيب بينهما لجنب  
وخرج بنحو الجنب المحدث  
قديم بمسح الماء وقت  
دخول غسل عليه رعاية  
الترتيب الوضوء (أو) امتنع  
استعماله في (عضوين)  
قيممان) يحيان وكل من  
اليدين والرجلين كمضو  
واحد

(قوله رحمه الله ولا يجب  
مسح محل العلة الخ) معناه  
أن محل العلة مكشوف وهذا  
مقابل قوله كان (قوله)  
أيضا محل العلة) أي سواء  
كانت في أعضاء الوضوء  
أم لا وقوله بل الماء أما القرب  
فيجب حيث كانت في  
أعضاء التيمم فما احتل  
بعض شيئا مما هو له سم  
(قوله أي لأنه يتيمم بدل  
طهر الخ) علة لا يجب  
(قوله يجب عليه الترتيب  
بين التيمم والغسل قط)  
لوقال ولا ترتيب على الجنب  
وكذا على المحدث في عضو

بأن استعماله بليه اه (قوله إن لم يجب زعمه) بأن كان في زعمه مشقة بأن خاف من زعمه المخدود  
السابق حل أي وكان وضعه على طهر بخلاف ما لو يجب زعمه كأن وضع على حدث أو لم يغتسل من  
زعمه مخدورا ع (قوله بما) متعلق بالمسح ولو سقطت جبرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان  
يرى أم لا كاختلاف الخلف بخلاف ما لو رفع الساتر لطم البصر فإن خلافه فانه لا يطل بصره اه شرح  
مر (قوله ولا يجب مسح محل العلة بالماء) أي حيث لا ستر أي لأنه يتيمم بدل طهر العلة بالماء فلا معنى  
للمسح عند عن وهذا مفهوم قوله أن كان وبعبارة زى قوله ولا يجب مسح محل العلة وأن لم يضر  
لأن راجحه الغسل فاذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف المسح على الساتر ليه بالمسح على الخلف اه  
(قوله لا ترتيب) غرضه الرد على التعسف القائل بوجوب الترتيب وقوله لأن التيمم الخ غرضه بإبداء  
فارق في القياس الذي تمسكه به الضعيف وبعبارة شرح مر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح  
كوجوب تقديم ما لا يكتفي به التيمم هنا للعلّة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فأمر باستعماله أولا  
ليتم عدما للماء ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم هنا على الاستحباب ليسذهب الماء أثر القرب  
اه (قوله بين الثلاثة) أي التيمم وغسل الصحيح ومسح الساتر والترتيب بأن يقدم الغسل على التيمم  
والمسح ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لنحوجب بوجوب الترتيب على غير الجنب بين الثلاثة حتى  
بين التيمم ومسح كل الساتر وليس كذلك لأن الترتيب الواجب على غير الجنب إنما هو بين الغسل  
والتيمم فقط إذا كانت الجراحة في غير الوجه وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم إلا أن يقال  
للمراد بقوله بين الثلاثة بين مجموعهما ويكون مفهومه أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين مجموع الثلاثة  
أي بوضا وهو الغسل والتيمم ويدل عليه قول الأصل ولا ترتيب بينهما أي التيمم وغسل الصحيح  
للجنب فاصله أن مفهوم قوله لنحوجب فيه تفصيل وهو أن غير الجنب يجب عليه الترتيب بين التيمم  
والغسل فقط ولا يجب عليه الترتيب بين التيمم والمسح ويدل لذلك قول الشارح بعد وخرج بنحو  
الجنب المحدث في تيمم ومسح الخ حيث عطف بالواو والدة على مطلق الجمع والمفهوم إذا كان فيه تفصيل  
لا يعرض به شيئا ح (قوله لنحوجب) كالحائض والنساء ومن طلب منه غسل منون  
حل (قوله فيما) أي في قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم يتم أي فانه يجب عليه الترتيب  
بأن يقدم الغسل بالماء الذي معه ثم يتيمم عن الباقي وقوله في استعمال الناقص أي الناقص ماء وضوءه  
عن غسل أعضائه كلها شيئا (قوله هنا) أي في الجنب (قوله تقديمه) أي التيمم (قوله وقت  
دخول) تنازع فيه قوله في تيمم ومسح قيل وكان الأولى أن يقول في غسل الصحيح ثم يتيمم ومسح  
لينه على الترتيب المراد أو يجب بأن هذا يفهم من قوله وقت دخول الخ (قوله غسل عليه) كاليدين  
مثلا فيجب أن يقدم غسل الوجه على التيمم عنهما ولا ترتيب بين غسل الصحيح منهما والتيمم عنهما  
وكذا إذا كانت الصلوة في الوجه فلا ترتيب فيه أصلا فحل كون المحدث يجب عليه الترتيب بين الغسل  
والتيمم إذا كانت العلة في اليدين مثلا شيئا (قوله قيممان) أي حيث لم تم الجراحة العضوين  
والاكتفى بيم واحد وكذا يقال في الثلاثة والمحال أن تعدد التيمم إنما هو عند تعدد الغسل بتعدد  
العضوفان سقط الغسل عن العضوين سقط الترتيب فيسكني تيمم واحد شيئا (قوله وكل من اليدين  
الخ) فكانت العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال إلى يديه ثم يتيمم عن يديه قبل الانتقال  
إلى المسح الرأس محل فلو تمعت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما  
حيث ندبه أثنى الوالد وملة لعل الرأس والرجلين مر لأن التيمم لا يتعد إلا عند وجوب الترتيب

العلقة لكان أولى وكان يفهم وجوب تقديم غسل الوجه متلا على اليد التي فيها العلة من الوضوء

كاسم **(قوله ويذهب الخ)** فان قيل اذا كانت العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه اولاً باز  
توالي تيميم ما لم لا يكفي تيميم واحد من عمت العلة اعضاءه فالجواب ان التيميم هنا طهر تحت فيه الترتيب  
فالوجه واحد من واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو يمنع بخلاف التيميم عن الاعضاء كلها  
لنقطة الترتيب بسقوط الفصل شرح **در (قوله فأرأيت)** ولابد لكل واحد منها من نسبة على  
المستدلان كل واحد منها لما له مستقلة لا تتركز برأيه على شيء **در (قوله ان عمت العلة الرأس)**  
أي لم يكن عليها سائر فان كان وأخذ قدر الاستسكان من الرأس بأن بقي من الصحيح ما لا بد منه  
للاستسكان كنهه مسح السائر بالماء ولا يتيمم فان لم يأخذ شيئاً تيميم فقط سم بالماء ومثله زى عند  
قول المصنف ومسح كل السائر **(قوله وان عمت الاعضاء كلها التيميم واحد)** أي ان لم يكن سائر على الوجه  
واليدين أو كان سائر وأمكن نزع التيميم والام بجب التيميم ويصل كفاضة الطهورين من بقى لكن  
يسن خروجاً من خلافه من أربعة شرح **در (قوله ومن تيمم لفرض آخر الخ)** بان صلى بالاول ودخل  
وقت فرض آخر هو يتيممه وجب عليه إعادة التيميم فقط ويعيد ما واحد أو كان الذي سبق منه  
تيممات كافي **در خلافتي حن** **(قوله لم يمسحوا ولا مسحاً)** محله ما لم ينزع السائر ما اذا نزع  
ورضع بدله مثلاً فيجب اعادة ما مشو برى **(قوله أعاذ الخ)** الاخصران يقول فان أحدث أعاد جميع  
ما مضى كغيره **در (قوله وان كانت العلة الخ)** أي هذا كله اذا كانت العلة باعضاء الوضوء كل واحد  
من قوله أو عضو من الخ فان كانت بغير اعضاء وضوءه الخ حل بياض **(قوله تيمم لحده الأكبر)**  
ويجب عليه إعادة هذا التيميم لكل فرقة وان لم يحدث حدثاً أكبر ولا أصغر فان أحدث حدثاً أصغر  
توضاً بقوله توضاً للأصغر أي ان أحدث حن وعبارة حل ويعيد التيميم فقط لكل فرض ان لم  
يحدث فان أحدث أعاد الوضوء والتيميم اه وفي الاطعن في قوله وتوضاً للأصغر فلو أحدث قبل أن  
يصل أو بعد الصلاة وجب عليه إعادة الوضوء فقط لان تيممه عن الجنابة لم يطل بالحدث كما تقدم من  
الروضة اه ومثله الشورى وقرر شيخنا حن كلام حل وهو المتمد

**(فصل في كيفية التيميم وغيرها)** أي في كيفية التي يكون عليها التيميم وهي أركانها وسننه وقوله  
وغيرها أي في غيرها كالنساء وحكم من نسي صلاة من الخس ونحو ذلك وعديل عن تغيير بعضهم  
بالأركان وعطف الكيفية عليها لان الكيفية شاملة للأركان والسنن كاذ كرنا ولا **(قوله يتيمم)**  
أي يجوز التيميم ويصح عيش **(قوله طهور)** ولومغصو بالسكن يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل  
وقته لا ما حله عورج ولوشك فواجده فيه فلا شبه بكلامهم الحل وان قال الشيخ بذني التحريم  
لان الظاهر أنه ترابه شو برى **(قوله ما يداوى به)** كالطين الارمني حل وهو بكسر الهمزة وتفتحها  
مع فتح الهمزة نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم بم **(قوله أي تراباً)**  
طاهراً قال الشافعي ترابه غبار وقوله حجة في اللغة يؤيد أن تسمى التراب الصعيد بالتراب الذي له غبار  
قوله تعالى فاصحوا بوجوهكم أو أيديكم منلان من مثل ذلك التبعيض فلا بد أن يمسح بشي يحصل  
على الوجه واليدين بعضه ودعوى بعضهم أن مثل ذلك لا يستداه ضعفه الخ غيرى بأن أحد من  
العرب لا يمسحهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الاعني التبعيض والاذعان  
للحق أن حق من المراء حل فقيه رد على مالك وغيره قال قل على الجلال وجوزوه الامام بكل ما  
اتصل بالأرض كالشجر والزرع وجوزوا بوحيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الأرض كالزبرنج  
وجوزوه الامام أحد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا يغيار فيه كالخبر الصلب وجعلوا من في الآية

ابتداءه

اه سم على أبي شعاع

ويتبدل أن يحصل كل  
واحدة كمكون أو في ثلاثة  
أعضاء فخلات تيممات أو  
أكثر بمقدار بعة أن عمت  
العلة الرأس وان عمت  
الاعضاء كلها التيميم واحد  
(ومن تيمم لفرض آخر لم  
يحدث لم يمسحوا ولا مسحاً)  
بالماء لبقا طهره  
لانه يتفضل به وانما أعاد  
التيميم لنفسه عن أداء  
الفرض فان أحدث عاد  
شغل صحيح أعضا وضوءه  
وتيمم عليها وقت غسله  
ومسح السائر ان كان بالماء  
وان كانت العلة بغير اعضاء  
وضوءه تيمم لحده الأكبر  
توضاً للأصغر ونفيعرى  
بآخر أع من قوله من  
وقوله ومسحاً من زيادتي  
**(فصل في كيفية التيميم)**  
وغيرها (يتيمم بتراب طهور  
لغبار) حتى ما يداوى به  
قال تعالى فيصموا صعيدا  
طيبا أي تراباً طاهراً كما  
فسره ابن عباس وغيره

**(قوله رحمه الله لحده)**  
الأكبر) ويعيد ان أراد  
فرضا آخر اه شيخنا  
**(قوله أو كان سائر أو سكن)**  
الخ لعل الاولى حذف  
أمكن **(قوله وجب عليه)**  
إعادة التيميم فقط أي ان  
عمم الاعضاء وأما إذا عمم  
البعض فالظاهر وجوب  
التيميم على البعض الآخر  
وقوله على الحية في الباقي

ابتدائية وفسروا المعيد بماعلى وجه الارض بالتراب **(قوله)** والمراد بالطاهر الخ **(أى)** لما أتى من امتناع المستعمل قياسا على الماء ع **ش** قال الحكم الترمذى أما جعل التراب طهورا لهذه الامة لان الارض لما أحست بمولده **عليه السلام** انبسطت وتعددت وتطاوت وأزهرت وأنبعت وافنخرت على السماء وسائر الخلق فأنه نبى خلق منى وعلى ظهرى تأتبه كرامة الله وعلى بقاعى يسجد بحبه وبطى مدنفه فلما جرت رداءه غلب ذلك جعل ترابها طهورا لأمته فالتيمم هدية من الله تعالى لهذه الامة خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال والازمان اه اطفئى وقرره شيخنا ح **(قوله)** ولو برمل **أى** ولو بغير رمل لانه يقتضى أن الرمل اذا لم يصبق بكفى وليس كذلك وبعبارة حل قوله ولو برمل هو غايه في التراب بدليل كلامه الآتى **أى** ولو كان التراب الذى له غبار رملانا فوالله لو رملنا كان أولى اه **(قوله)** لا يصبق **بفتح الصاد** من باب علم ويقال بالصاد الزاى والسين كجاء المختار **(فروع)** لودق الحجر حتى صار له غبار لم يكف التيمم به والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لانه ليس من جنس التراب بخلاف الرمل ع **ش** **(قوله)** المحروق منه **أى** بأن كان فيه قوة الانبات وقوله مالم يصر رمادا **أى** بأن خرج من قوة الانبات كاذكره مر في حواشى شرح الررض ع **ش** ودخل فيه أيضا الطفل والسخن الذى لم يعل له ملح وما أخرجه الرضة من مدر ولا أثر لامتزاجه بلعابا كلبا يحن بنحوه حتى تغير ريحه وأطعمه وجف وكان له غبار حل **(قوله)** وخرج به **أى** بالتراب **أى** بقبده وهو طهور فكان الانسب أن يقول وخرج بالمتنجس والمستعمل لانهما خرجا بطهور فالأولى تقديم المستعمل على قوله وبالاغياره مع أنه لا حاجة اليهم قول المتن لا يستعمل إلا أن يقال ذكره المتن لاجل تعريفه وذكر الشارح لاجل مفهوم المتن وبعبارة البرماوى قوله وخرج به بالتراب الخ **أى** خرج بالجمع لكن ليراع الترتيب فى الاخراج اذ لو اراءنا مقدم قوله كنورة على المتنجس والمستعمل ولعل حكمة تأخيرها من مفهوم التراب مفهوم لقب فى الاحتجاج به خلاف قلنا آخره أو لكثرة الخرج به وقلة الخرج بغيره اه قال الفرزائى فى المنحول وكون مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة وهما قرينتان العدول عن الارض الى التراب فى الطهورة بعد ذكرها فى المسجبة حيث قال جعلت لنا الارض كلها مسجدا وتربها طهورا ولم يقل جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا وكون السياق لا امتنان المقضى فكثير ما بين به فاما اقتصر على التراب بدل على اختصاصه بالحكم مر **(قوله)** المتنجس كتراب مقبرة علم بنشأ زى **(قوله)** وغيرها هذه خرجت بالتراب ع **ش** **(قوله)** كنورة **أى** الجبريل عليه حل **(قوله)** وزرنيخ **بأسر الزاى** **(قوله)** وسحافة خرف هو ما اتخذ من طين وشوى فصار غبارا حل **(قوله)** ونحوه كزعفران وقوله مما يعلق بفتح اللام فى المضارع وباه طرب **(قوله)** لانه **أى** النورة وتاليا بها ليست فى معنى التراب فاعلان كونها منه فهى خارجة بالتراب فكان الأولى تقديم ذلك على جميع المحترقات وقوله ولان الخليط الخ ان كان هذا هو السبب فى منع التيمم فليس فى كلامه ما يخرج به وكتب أيضا **أى** مع كونه ليس فى معنى التراب والافتيق فى اخراج هذا الخليط بالتراب كما هو المتبادر من صنعه ويحاج عنه بانه خرج بقيد ملحوظ فى المتن والتقدير قربا خاصا وانما اخص التيمم بالتراب لما تقدم من قوله جعلت لنا الارض كلها مسجدا وتربها طهورا فخص بعباد انهم فان قيل هذا احتجاج بمفهوم اللقب قلنا نعم هو حجة حيث وجدت القرينة وهى ههنا الامتنان المقضى لتكثير ما بين به حل **(قوله)** لا يستعمل هذا خرج بقوله ولا طهور ذكرهنا نونة فالتعريف قال ابن حجر فى حديث وكذا فى حيث فيها يظهر اه وخرج به للمستعمل فى غير ذلك كما لا يتم بدلا عن الوضوء الجدد وعن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعلا كالما المستعمل فى غسل

والمراد بالطاهر الطهور كما

عبرت به **(ولو برمل لا يصبق)**

بالبعض فانه يتيمم به لانه

من طبقات الارض والتراب

جنس له بخلاف ما يعلق

بالبعض والتقييد بعدم

لصوقه من زياتى ودخل

فى التراب المذكور المحروق

منه ولو أسود مالم يصر

رمادا كفى الرضة وغيرها

وخرج به التراب المتنجس

وملا غياره والمستعمل

وسائى وغيرها كنورة

وزرنيخ وسحافة خرف

ومختلط بدقيق ونحوه

مما يعلق بالوضوء وان قل

الخليط لانه ليست فى معنى

التراب ولان الخليط يمنع

وصول التراب الى العضو

**(لا يستعمل)** كالما **(وهو)**

**(قوله)** الذى لم يعل له ملح **أى**

لانه اذا غلغله الملح لم يبق فيه

قوة الانبات فلا يجزئ

ما في بطنه أو ثمرته) حالة التيمم كالنقا طر من الماء، ويؤخذ من حصر المستعمل في ذلك صفة تيمم الواحد والكثير من تراب  
يسير مرات كثيرة وهو كذلك (١٢٠) ولورفع يده في أثناء مسح العضو ثم وضعها صحت على الأصح وخرج يراذني

الطهارة عرض وعبارة شوبري لا يستعمل أى فى حدث أو خبث وإن غسل على الراجح اه أى  
في المظلة فلا يجوز استعمال التراب الذى غسل به المظلة مرتبة ثانية على التعمد بل هو طاهر غير مطهر وأرى  
وان كان تعريف المستعمل المذكور غير شامل لان مراده تعريف المستعمل في رفع الحدث بل  
فتنة الحصر أنه غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في شرح الروض  
والهبة لكن التعمد خلاف فهو طاهر غير مطهر اه (قوله بطنه) أى المسوح (قوله أو ثمرته)  
منه أى من الماسحة والمسوحة جميعا عرض (قوله ويؤخذ من حصر) أى لا في مقام البيان  
يفيده وحيث سقط ما قيل الحصريه بناء على أن ما في كلامه موصولة فان جعلت نكرة موصوفة  
فلا شوبرى (قوله صفة تيمم الواحد أو الكثير من تراب يسير) الآن يختلط به ما تاتى من العضو بعد  
مسح حل ولا يقدّر بخلاف كفى الماء شيئا حتى (قوله ولورفع يده) لم يجعله مستفادا مما  
ذكر بل تشبيها لقوله أو ثمرته أى فلا بد أن يكون هذا التناثر انقضاء عن الماسحة والمسوحة  
جميعا وقوله صح لما علمت أنه لا بد أن ينقل عن الماسحة والمسوحة جميعا وقوله وخرج الخ لا للتناثر  
منظاه في المنقلب عنه بعد مسحه له والأفوه صادق بما تاتى من غير مسح حل (قوله وأركان خمسة)  
بإسقاط التراب إذا لوحسن عنده ركننا لحسن عدل الماء ركننا في الوضوء والقصد لانه داخل في النقل  
الواجب قرن الثانية به فالنقل مستلزم للقصد والعكس إذا هو في مستهل الرمي الآتية قاصد غير ناقل  
والمستعملان التراب ركن في التيمم بخلاف الماء لانه ليس خاصا بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص  
بالتيمم لانه في النجاسة المظلة ليس مطهرا بل الطهر إنما هو الماء والتراب شرط زى (قوله ونقله)  
يضمن المراد بالضمن هنا الاستلزام لا المصطلح عليه عند أهل المنطق وأشار بقوله ونقله الخ  
الدين بما قال ان المصنف لم يمتثل لقصد من الأركان كأعده الاصحاب منها وحاصل الجواب أن النقل متى  
كان مقترنا بالنية كان مستلزما للقصد وحيث لا حاجة لذكر القصد مع ذكر النقل وإنما صرح الاصحاب  
بالقصد من النقل للآية وهى قوله تعالى فقيموا لأن التيمم في اللغة القصد والنقل شرط بقره وانظر  
لم تأتاهم المصنف قال زى المحاطبات لا يصح في فيها بدالة الا التزام بل لا بد فيها من اللالة  
المطابقة اه وإنما لم يشترط القصد في الوضوء لان اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتهاء القصد  
بخلاف التيمم والنقل هو التخيول والقصد هو قصد المسح به والنية أن ينوي الاستباحة لأنه  
لا يكفي غيرها كإتاني فهذا هو الفرق بين الثلاثة (قوله طريته) أى محققه شوبرى (قوله لم  
يكف) عدل عن عبارة الأصل وهى لم يجز لانها محتملة لان يقال عدم الحواز لا يستلزم عدم الصحة  
عرض (قوله لا نعلم بقصد التراب) أى ينقل أى لم ينقله بقرته قوله وإنما التراب أثناء وإنما آلت التعبير  
بعن النقل لما قد من أنه طريته شوبرى قال حل فلو تناهى بوجهه أو يديه كان ناقلا بالعضو وهو  
كاف اه (قوله ويثني) أى الأذن ولا بد أن تكون النية عند النقل والمسح كالوكان هو التيمم م  
(قوله ولو بلا عذر) لكن مع الكراهة حل (قوله إقامة لفعل مأذونه مقام فعله) اخذ أنه لا بد  
أن يكون أهلا للطهارة والتعمد خلافه فيمكن كونه كافرا أو حائضا حيث لا نقض وغيره غير كقرد ولا  
يقال غير المعز لا يتأتى الأذن لان الأذن يشمل الإشارة حل (قوله ونية استباحة مفتقر إلى)  
بأن ينوي هذا الأمر العام أو ينوي بعض أفرادها كما مر واذنواى الأمر العام استباحة أدنى المراد بالرب

منه ما تاتى من غير مسح  
الصوفية غير مستعمل  
(وأركانه) أى التيمم خمسة  
أحدها (نقل تراب ولوين  
وجوهود) بأن ينقله من الهواء  
أحدهما إليه أو إلى الآخر  
فتعبرى بذلك أن مسحه من  
قوله فلو قتل من وجهه  
بد أو كس كفى وكفله  
من أحد هاتيه من الهواء  
وقله يتضمن قصد وجوب  
قرن النية به كإتاني وإنما  
صرحوا بالقصد للآية فأنها  
أمره بالتيمم وهو القصد  
والنقل طريقه (فالمسح  
رجع عليه) أى الوجه أو  
اليد (ورده) عليه (ونرى  
لم يكف) وان قصد بوقوفه  
في مسح الرمي التيمم لانه لم  
يقصد التراب وإنما التراب  
أتمام القصد للرمي وقيل  
يصح في صرة القصد  
واختره السبكي (ولويم  
بأنه) وبنيه (مسح) ولو بلا  
عذر إقامة لفعل مأذونه  
مقام فعله (د) بأنها نية  
استباحة مفتقر إلى أى  
التيمم كصلاة مسح  
تعبيرى بذلك أعمن  
تعبير بالنية الصلاة

(قوله بطنه) أى المسوح  
وكذا الماسح بعد فراغ  
المسح اه أى لم يستعمل  
بالنسبة لغیر المسوح

وفرق بينه وبين الماء الصالح مستملا بمجرد انفصاله عن المسؤولية بأنه لما لم يستعمل العضو لم يجز عليه  
بنفسه لكانه اغتر ذلك فيه لثقة كالثقة بغيره الذين ثم عودها لذلك بخلاف الماء صرح به الباقى على أبى شعاع  
وهو

وبذلك علم أنه لا يكتفى  
 رفع حدث لان التيمم  
 لا يرفع ولا ينفذ فرض تيمم  
 وفارق الوضوء بأنه طهارة  
 ضرورة لا يصلح أن يكون  
 مقصودا ولهذا لا يسن  
 تجديد به بخلاف الوضوء  
 (مقرونة أي التنية بنقل)  
 أول لأنه أنزل الأركان  
 (ومستدعاة إلى مسح)  
 لشي من الوجه فلعل ثبت  
 أو أحدث قبله لم يكف لان  
 النقل وإن كان ركنا غير  
 مقصود في نفسه (فان نوى)  
 بالتيمم (فرضا أو) نواه  
 (رنقلا) أي استباحتهما  
 (فله) مع القرص (نقل)  
 وصلاة جنازة وخطبة  
 جمعة وإن عين فرضا عليه  
 فله فعل غيره (أو) نوى  
 (نقل أو الصلاة فله) غير  
 (فرض عين) من النوافل  
 وفروض الكفائيات  
 وغيرهما كس المسح  
 لأن ذلك مما مثل ما نواه في  
 جواز تركه له أودوته أما  
 الفرض المعنى فلا يستبيحه  
 فهو ما أتى الأولى فلا  
 الفرض أصل للنقل فلا يجعل  
 تابعا وأما الثانية فلا اخذ  
 بالاحوط وذكر حكم غير  
 النوافل فهمان زيادتي  
 ومنها ما لو نوى فرض  
 الكفاية كان نوى بالتيمم  
 استحبابه خطبة الجمعة فيمتنع  
 الجمع به بينهما بين صلاة

وهو ما عدا الصلاة وخطبة الجمعة والطواف الواجب لان ما نواه ينزل على أدنى المراتب (قوله وبذلك)  
 أي بالاستباحة علم أنه لا تكتفى بنية رفع حدث وما في معناه لان الحاصل للتيمم إنما هو مجرد الاستباحة  
 لا رفع الحدث أي حكمه العام وهو المنع من نحو الصلاة مطلقا كما هو المراد عند الإطلاق حل فان نوى  
 رفعنا كما في شوبري (قوله ولا ينفذ فرض تيمم) لانه بدل على أنه مقصود أصالة مع أنه بدل ومحل  
 ما لم ينفذ لنحو صلاة كافي حل (قوله لا يصلح أن يكون مقصودا) لان تركه نية الاستباحة وعدمه  
 إلى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تعقيد بالضرورة كذا قال  
 شيخنا قال ويؤخذ مما قررناه أنه لو نوى فرضية الإبدال لا الأصول صح لانه نوى الواقع حل أي  
 بأن نوى فرض التيمم قاصدا أنه بدل عن الفسل والوضوء لأنه فرض أصالة عرش على مبر (قوله  
 مقصودا) أي أصالة (قوله لا يسن تجديد به) بل يكره مبر اه عرش (قوله بنقل أول) أي  
 فالمراد عندنا ابتداء النقل ثم نوى قبل عمارة التراب للوجه كفي وكأنه قلعه من يده إلى وجهه وهو كاف  
 عرش (قوله ومستدعاة إلى مسح) المعتمد أن الاستدانة ليست شرطا فالمراد على اقترانها بالنقل  
 والمسح وإن عزب بينهما عرش وبعبارة زكي المعتمد أن اقتران التنية بالنقل والمسح معا كاف وأما  
 استدانتها فليست شرطا وكلامهم جرى على القالب لان هذا زمن يسير قل أن تعزب فيه التنية اه  
 (قوله قبله) راجع للفعلين (قوله لم يكف) أي المسح لعدم التنية عنده في الأولى ولعدم صحة النقل  
 في الثانية وكتبنا أيضا قوله لم يكف إلا أن نوى في مسألة الحدث قبل عمارة التراب للوجه وفي مسألة  
 الزوب ولو مع المسح شو برى أي فلا يحتاج حينئذ إلى نقل جديد عرش (قوله فان نوى الخ)  
 بيان لما يستبيحه بالتيمم بعد محتمه وكأنه قيل ثم إذا صح التيمم فلا يستبيحه به عرش (قوله فرضا)  
 ولا يشترط تعيينه كظاهر من نظيره (قوله وخطبة جمعة) للمعتمد أنه يمنع الجمع بين الجمعة وخطبتها  
 بتيمم واحد مطلقا أي سواء تيمم للجمعة أم للخطبة لان الخطبة بدل عن ركعتين على قول والفتايل  
 بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف زكي فلم أن الخطيب يحتاج لتيممين نعم إن تيمم خطبة الجمعة  
 ولم يخطب جازله أن يصل به الجمعة لان الخطبة بمنزلة ركعتين فأشبهت الفروض العينية عرش ويجوز  
 له حينئذ أن يصل به غيرها وله أن يصل بالمعدة بتيمم الأولى لان الفرض واحد (قوله أصل للنقل) أي  
 أصله في التكليف أي لو أنه كلف بالفرض لم يكلف بالنقل ومن ثم لم يكلف الصبي بالنقل لا تقام  
 تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح جمع الجوامع شو برى وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع أولا  
 بالفرض ليس له الاسراء وأما البن فنفها النبي ﷺ بعد والكلام بالنظر لاصل الفرض لا لقامه  
 فلا يرد الصبي رمادي حنف (قوله ومنها الخ) والحاصل من ذلك أنه إذا نوى فرضا عينيا جازله  
 فصله وما عدا من النوافل وفروض الكفائيات ومسح المصحف وسجدة التلاوة والشكر الخطبة  
 الجمعة لان القول الضعيف يقول أنها تابعة عن ركعتين من الظهر والصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف  
 وإذا نوى التنية أو الصلاة أصبح له ما عدا الفرض البتة وما عدا خطبة الجمعة وإذا نوى غير فرض  
 ونقل أن نوى مس المصحف فله فعل ما عدا الصلاة فمما عدا خطبة الجمعة اه عرش وبعبارة  
 الشوبري فالأصل أن نية الفرض تبطل بالجمع ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الجنازة تبطل ما عدا  
 الفرض المعنى ونية شيء ما عدا الصلاة لا تبطل ما عدا الصلاة فيمكن التحليل اه حج  
 وقوله ما عدا الفرض المعنى لعل المراد به ما هو كذلك بالأصالة فيمثل المعادة فلا يستباح به ما هو متجه  
 لانها أرق من النقل اه (قوله فيمتنع الجمع) أي وليس له إذا لم يخطب أن يصل بالجمعة لان خطبة  
 الجمعة دون صلاتها لكونها فرض كفاية هذا والمعتمد أنه حيث لم يخطب جازله أن يصل بالجمعة لان الخطبة

من مسطح أو محموه  
استباحه دون التخلذ كره  
في المصروع (د) التام أو رابها  
وخامسا (مسح وجهه)  
حتى يسترسل لحته  
والليل من أتمه على شنتيه  
(ثم) مسح يديه بمرقبيه  
والترتيب المقاد يتم بان يقدم  
الوجه على البدن ولو في  
تيمم طهنا كبر (لا) مسح  
(منبت شعره) وإن خف  
الوجه والبدن فلا يجب  
لصهر (ويجب تفتان)  
الوجه والبدن وإن أمكن  
بنقلة بخرقه أو نحوها  
لوروده في خيروي أبي داود  
والحاكم كلف الحاكم التيمم  
ضربتان ضربة للوجه  
وضربة للبدن إلى المرتفعين  
(لا ترتيبهما) فلو ضرب  
بيديه معا ومسح وجهه  
بأحدهما وبالآخرى الأخرى  
جاز وفارق المسح بأنه وسيلة  
والمسح أصل وعلم من  
تسميته بالنقل أنه لا يعين  
الضرب وإن عبره بالأصل  
والخبر فيكنى

(قوله ولو صلى بغيرهما  
تجب أعادته) يشمل ذلك ما لو  
تيمم بحل يلب فيه الوجود  
أو يستوى الامران وصلى  
الفرض ثم انتقل إلى محل  
يلب فيه الوجود أو  
يستوى الامران ولو صلى  
الفرض ثم انتقل إلى محل  
يلب فيه التقدير أو أضاف  
الصلاة فهل أعادتها بذلك التيمم

بثابة ركعتين فأشبهت الفروض العينية عرض ولا يجوز الجمع بين خطبتين بتييمم واحد سواء كان  
زائدا على الأربعة أم لا حاف قال ابن حجر وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين اللتين بينهما جالس  
لانهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتييمم فرضا تجب أعادته كان ربا غشية ثم فك جازله أعادته به وإن كان  
فعل الأولى فرضا لا الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظرا لهذا اه (قوله فرضين) أى بأن  
قال ثوبى استباحة فرضين وأطلقا وعينهما كظهر وعصر عرض (قوله استباح أحدهما) ظاهره  
صحة ذلك وإن علم وتعمد حل عرض ويستباح غيرهما إذا لم يصل واحد منهما اه (قوله أو  
نحوه) كجدة ثلاثة أو شكر أو قراءة أو مكث بمسجداً واستباحة وطء حج (قوله حتى يسترسل  
لحته) ولا يشترط نيقن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن ولا تصد التراب أيضا  
لعضو معين بمسحه فلو أخذ التراب لمسحه وجهه فتدكر أنه مسحه جاز أن مسح يديه وعكسه خلافا  
للقائل بمرادى (قوله ثم يديه) هل يجب إزالة ما تحت الظفر مما يمنع الوصول إليه كجاني الوضوء أم لا  
يزم شيئا زى بالأول وفرق بينه وبين عدم وجوب إيصال التراب إلى منابت الشعر الخفيف بأن  
الاختلاف مطلوب في الإزالة بخلاف الشعر الخفيف وإن نذر لا يقال قضية الفرق وجوب إيصاله إلى منابت لحية  
المرأة لأن القول المراد بمطلوبة الإزالة المطلوبة لإزالة وأما لحيه المرأة فلا تطالب إزالتها إلا للعارض  
نشوء أو زين أو نحو ذلك فليتأمل شو برى (قوله فلا يجب) أى ولا يندب أيضا للشفقة شرح مر  
(قوله وإن أمكن بنقلة الخ) قال بعضهم هذه قضية شرطية لا تقتضى الوقوع وصورها بعضهم بأن  
يسمح بالخرقة وجهه ويديه معا فيكون هذه ليست ثقلة واحدة حصل بها تيمم الوجه والبدن بل للحاصل  
من ذلك تفتان لا ترتيب بينهما اه وقوله بل للحاصل من ذلك تفتان فيه نظير لم من قوله معا وأما  
البيان لعدم ترتيب المسح بين الوجه والبدن وقوله أو نحوها هل من نحو الخرقه ما لو وضع وجهه ويديه  
على التراب معا لانهما ثقلة أو يقال ذلك تفتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثاني أخذنا من كلامه الآتي فقال  
ضرب يديه معا حيث جعل ذلك تصويرا للفتن اللتين لا ترتيب بينهما حل وصورها بعضهم بمالو  
ضرب بالخرقة ووضع على وجهه طرفها وطرفها الآخر على يديه في زمن واحد ثم مسح وجهه ثم يديه فهذه  
ثقلة واحدة فلا يصح التيمم بذلك وحيث فلا تنظر في الشارح كغيره وصح التصوير كما أشار إليه مر  
وصول شيئا خاف وصرحه قبل على الجلال وقال فالبعض الذى قصده مسح البدن بقية الثقلة  
الأولى لا ثقلة أخرى فهو نظير ما لو ضرب يديه معا ومسح بأحدهما وجهه وبالأخرى يده فإنه لم يقل أحد  
بأن مسح اليد باليد الثانية ثقلة ثانية مع قصد ما كاتقدم بل وجوب عليه ثقلة أخرى وهذا واضح لا غبار  
عليه وشمعين أتباعه والمصريه اه (قوله لو روده) أى التمدد أو ورود مكر من النقلين (قوله  
لا ترتيبهما) فلا يجب لكن يستحب شرح مر (قوله فلو ضرب) هذا تصور للفتن اللتين لا ترتيب  
بينهما فكل يده ثقلة وفيه أن عدم الترتيب إنما هو عند الوضع وأما عند المسح فالحاصل بين النقلين لأن  
مسح الوجه بعد ثقلة ومسح اليد بعد ثقلة أخرى فقد حصل الترتيب بين النقلين حل وقوله عند الوضع  
أى وضع البدن على القرب والظاهر أن هذا مراد المصنف بقوله لا ترتيبهما فيختل لا يظهر قوله وفيه الخ  
وقوله وفارق أى النقل المسح حيث يجزى النقل لثنى من البدن مع النقل الوجه أى وعكسه ولا يجزى  
أن يضع المسح لثنى من البدن مع المسح للوجه أى وعكسه (قوله وبالأخرى الأخرى) أى  
ومحتاج لضربة أخرى لمسح به اليد اليسرى عرض (قوله بأنه) أى النقل وسيلة والمسح أصل مقصود  
ويتفرق الوسائل لا يفتقر في المقاصد حل وقوله المسح أى حيث وجب فيه الترتيب (قوله فيكنى



فمك وضع يده على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضر بن خرج مخرج الفالب كما ان قوله في الخبر ضربة الوجه وضربة  
اليدين كذلك اذ لم يحس ببعض ضربة الوجه وبعضهما اخرى (١٢٣) اليدين فظاهر انه يجزى (ومن

تسمية) حتى جنب ونحوه  
أوله وتوجه فيه للقبلة  
وسواك وعدم تكرر  
مسح وأثاب بالشهادتين  
بعده (ولاء) فيه بتقدير  
التراب ماء (وتقديمه)  
على يساره (وأعلى وجهه)  
على أسفله كالوضوء في  
الجمع لعدم التكرار  
(وتخفيف غبار) من  
كفيه مثلا ان كثيرا  
ينفضحه أو ينفضحه عنها  
لئلا ينشوء العوض بالمسح  
(وتزريق أصابعه أول كل)  
من التفلتين لانه أبلغ في  
اثارة الغبار فلا يحتاج الى  
زيادة عليها (وزرع غايته  
في الأولى) ليكون مسح  
الوجه بجميع اليد التصرع  
بسن هذا من زيادتي  
(ووجب) زعته (في الثانية)  
ليصل التراب الى عمله ولا  
يكني تحريكه بخلافه في  
الطهر بالماء لان التراب  
لا يدخل تحت خلاف الماء  
فاجاب بزعه انما هو عند  
المسح لا عند النقل (ومن  
تيم لفقداء لجوزه لاني  
 صلاة)

(قوله أو اقتراس عنه)  
يظهر انه لا عمل له لان  
النصوص عليه ان الثمن

تعلق) ولو لم يوافق عرش قال المختار تمت الدابة أي تمغت (قوله اذ لم يحس ببعض ضربة) أي  
بخرقة مسح بعضه الوجه وبعضها الثاني احدى اليدين فهذه ضربة واحدة فقد اكتفى الوجه ببعض  
ضربة وحيد لا بد من ضربة أخرى ليد الثانية وفيه ان الحاصل حينئذ ثقلان فلو مسح بثلث اخرقة  
الوجه وبثام احدى اليدين وبالثالث الثالث اليد الاخرى فالحاصل حينئذ ثلاث ثقلات حل قال  
شيخنا وهذه الصورة أعني قوله اذ لم يحس بالحي عين قوله أولا فلو ضرب بيديه معالج فذكرها ولا من  
حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها من حيث انه لا يشترط خصوص ضربة الوجه وخصوص  
ضربة اليدين اه (قوله حتى جنب) نقل عن المجموع ان الجانب فيه يقتصر على أقل التسمية  
والراجح انه يأتي بالا لكل قاصد الذكر أو يطلق مرعش (قوله وسواك) وعمله بين التسمية والنقل  
كما في الوضوء بين غسل الكفين والضمضة حج عرش وهو يفيد ان التسمية لا تستحب مقارنتها  
للقول خلاف ما من استحباب مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء (قوله وعدم تكرر مسح) فلو  
كرر كان تكررها عرش (قوله وأثابته بالشهادتين بعده) عبارة شرح مر والدكر آخره السابق في  
الوضوء وذكر الوجه واليدين والغرة والتججيل لأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه (قوله على  
يساره) أي ويأتي به على الكيفية المشهورة وهي ان يضع بطن أصابع اليسرى سوى الإبهام بحيث  
لا يخرج أنامل اليمنى عن مسنحة اليسرى ولا مسنحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويمر بها على ظهر كفه  
اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى حواف الذراع ويمر بها الى المرفق ثم يدبر بطن كفه الى  
بطن الذراع فيمر عليها ثم يرفعها لهما فابا بلغ الكوع أمر بطن إبهام اليسرى على ظهر إبهام اليمنى ثم  
يفعل باليسرى كذلك ثم مسح احدى الراحتين بالآخرى ندبا وانما يجب لان فرضه حاصل بضرهما  
بعدم مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بغيرهما لعدم انفصالهما مع الحاجة اذ لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار  
كف كل الماه من بعض العضو الى بعضه اه شرح مر (قوله بخلافه في الطهر بالماء) وهذا جازي على  
الغالب والاولو كان الخاتم هنا واسعا في الوضوء ضيقا انعكس الحكم عرش (قوله لا عند النقل) أي  
كأبوه كالمصنف (قوله ومن تمام) هذا شروع في أحكام التيمم وهي ثلاثة الحكم الاول فيما يبطئه  
الثاني فيما يستبيحه به وقد ذكره قوله ولا يؤذي به الخ والثالث في وجوب الاعادة وعدمه وذكره بقوله  
وعلى فاقط الطهورين أن يصلي الفرض ويعيد حل والصواب أن يقول وذكره بقوله ويقضى تيمم  
أبراهم لان فاقط الطهورين ليس متمما حتى يدخل وجوب اعادته في أحكام التيمم والميت اذا يمم لم يوجد  
الماء قبل الصلاة بطل التيمم وان كان في الصلاة بطل ان كانت لا تسقط بالتيمم وكذا اذا وجده بعدها  
وقبل لدن فان وجد بعد الدن لم يثبت كاقطه قل عن السباطي (قوله لفقداء) أي حيا كان  
الفقد أو شرعا كان يغير مرض وقوله لجوزه أي قدر عليه ولو بالشقاء فاهم شو برى وقول الشورى  
كان ثم لم مرضه الا يظهر مع قوله لجوزه لان توهم الشفاء لا يبطل التيمم كما قاله مر وانما يظهر على  
قولنا لم فوجده فالاولى حل لا تقطعنا على الحصى (قوله لجوزه) أي في محل يجب طلبه منه وشمل  
التجويز والتوهم والشك ودخل الوجه بالاولى لانه وان كان ليس من أفراد التجويز الا أنه أولى  
بهذا الحكم قال مر ومثل تجويزه وجوده مع امكان شره أو اقتراس عنه أو انما له الغائب ربح

لا يجب فيه الاقتراس ولو وجد المقرض فكان الاولى اسقاطها وهذا انما يتوجه على مر اذا قلنا ان معنى كلامه أنه جاز الاقتراس  
فان حمل كلامه على أنه اقترضه بالنقل وهو الذي يضمن حله عليه كانت عبارة ظاهرة ويكون معنى قوله وجود غمته أنه وجد ملكه  
لئلا يكرره مع الاقتراس فان قرى اقتراس بالرفع زال الاشكال

بطلانه بالتجوز اذ انقضى من الوقت زمن لوسى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه كلمة اه  
قال ع ش وبطل بطلانه بالتجوز رأى التوهم اذا توهمه في حدث الموت لوجود الطلب منه التوهم ما نفي  
حدثا قرب فلا يبطل تيممه الا بعد المدا لا يجب طلبه منه الاعتدال ومنه أى التوهم ما لو توهمه زوال  
المانع الحسى كان توهمه زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهمه زوال المانع  
الشرعى كتوهم الشفا فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشرح اه والحاصل أن قوله بجوزه امارا محبة  
أو مرجوحية أو مساواة وبطلانها معلوم الاول فالاول اربعة وعلى كل المان لا يكون مانع أصلا  
أو يكون مانع مقارن أو متأخرا أو بعقبة ثلاثة باني عشر وعلى كل المان لا يكون بمحل فيسلب فيه الوجود  
أو القصد أو يستوى الامران وثلاثة فاني عشر بيسته واثنتين وعلى كل منها المان لا يكون في الصلاة  
أو خارجها فالجمله اثنان ويسمون **(قوله ولو في تحريمه)** غايته للنفي أى ولو في أثناء تكبيرة الاحرام أى  
قبل الاتيان بالراء من أ كبر وشمله ما لو كان مقارنا لبقاء لان الدخول بتمامها وتبدل حاله المانع حل  
وعش **(قوله بطل تيممه)** ولو زال سريريا **(قوله بطلان)** فيد بطلان ويجوز تعلقه بجوز أيضا  
جوز بسلامه وهو أولى ع ش ويدل عليه قوله يقارن بجوز به وقوله أو وجدته ولا مانع **(قوله)**  
كطعن مثال المانع الشرعى وسبع مثال المانع الحسى **(قوله بطل تيممه)** فان توهمه زواله بطل ع ش  
**(قوله)** لان وجوده ليس بقيد فكلما به توهم أى توهم الماء وشكه فيه لا يبطل التيمم وإنما فيه  
الاصل لاجل قوله أوفى صلاة لان المؤثر فيها الوجود لان التجوز بشرى وبعبارة ع ش ويجب بيان  
المنهاج انهما غير بالوجود لانه لا يفرق فيه الحال بين كون الصلاة تسقط بالتيمم أولا أم لا التجوز في  
الصلاة فانه لا يفرق مطلقا اه **(قوله أو وجدته)** ذكره وجود الماء في الصلاة ليس لكون غيرهما مخالفا  
بل لجدد الصواب وان الطائفة والحاض عند التمكن كذلك ع ش وفي البرامى ما يخالفه ونهه قال  
العلاء ناصر الدين الباقى التقييد بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اذا تيمم لتمكن حليها لم يثبت  
الماء في أثناء الجلاء فانه يبطل تيممه مطلقا ويجب التزم ادعاء برؤيتها ومثل ذلك الطواف والقراءة  
ولو قدم معين والفرق أن الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها انتهى **(قوله كصلاة التيمم الخ)**  
الكاف استثنائية وكذا ما بعدها **(قوله يتدبر فيه فقد الماء)** أى يفتل فيه الوجود شورى **(قوله)**  
بطلت المناسب بطل أى التيمم لانه يباين من بطلانه بطلانها ولا عكس وأجب بأن المعنى بطلت  
بطلان التيمم **(قوله فلا تجه)** لا يقال لا فائدة لانه علم لا ناقول وضع التفرع ان يكون المانع على  
أنه قد يقال تأريه الى أن بطلانها أى بطلان نواحيها بالنسبة لعدم الاتمام بالنسبة لماء وقعه منها فتاب  
عليه فليأتمل شورى وأجب أيضا بدنى به لاجل التعليل المذكور ولارد على القائل بأنه تجه كالى  
ع ش اطنهى **(قوله لوجوب اعادتها)** أى حيث كان فرضا والنفل تابع له ع ش **(قوله أو وجدته)**  
وكانت تسقط أى أو وجدته فيها ولم تسقط لكن كان هناك مانع فلهذا صورة ثلاثة دخالت تحت قوله ولا  
**(قوله لا يتدبر فيه فقد الماء)** بان غلب القصد واستوى الامران شرح مر **(قوله كاسياني)** أى فى قوله  
وبعضى من ميم الخ **(قوله فلا تبطل)** وبطل تيممه بمجرد سلامه وان عا أن الماء تلف حل وليس  
له بعد السلام أن يدخل نفسه في الصلاة لجسود سهو بخلافه لتذكر ركن فلهذا ذلك لانه فيها  
حرف وبعبارة البرامى قوله فلا تبطل ولا يثبت تيممه بعد الفراغ من سلامه لوجود الماء وله أن يلم  
القضية الثانية لانها من نواحي الصلاة وليس له سجود سهو بعد سلامه ولو تأمينا وان قصر  
الفصل بطلان تيممه بالسلام قال حج كان عبدالحق وأقره ع ش ونقل عن مر أنه يسجد  
للسهو وأقره شيخنا الباقى اه **(قوله وان كانت تسقلا)** أى بالنسبة لحالة التجوز وأما في حالة

ولو في تحريمه (بطل تيممه)  
لانه لم يلبس بالمقدود نصار  
كلا يجوز في أثناء التيمم  
(بلا مانع) من استعمال  
الماء بغير أن يجسوزه  
فان كان ثم مانع منه  
كطعن وسبع لم يبطل  
تيممه لان وجوب الماء  
حيث قد كعدمه وقوله يجوز  
أولى من قوله فوجدته لان  
وجوده ليس بقيد (أو وجدته)  
فيها أى صلاة ولا مانع  
(لم تسقطه) أى بالتيمم  
كصلاة التيمم بمحل يتدبر  
فيه فقد الماء كاسياني  
(بطلت) فلا تجه الا فائدة  
في انماها لوجوب اعادتها  
(والا) بان يجوز وجوده  
فيها أو وجدته وكانت تسقط  
بالتيمم كصلاة التيمم  
بمحل لا يتدبر فيه فقد الماء  
كاسياني (فلا) تبطل وان  
كانت تسقلا

(قوله فان توهم زواله) أى  
المانع وليس المراد به  
الحسى كما يؤخذ مما تقدم  
أن توهمه زوال المانع  
الشرعى غير مبطل (قوله وان  
علم أن الماء تلف) غايته لارد

بالقصود ولا مانع من  
انماهما كوجود المكفر  
الرقية في الصوم نعم ان نوى  
الاقامة أو الانعام في  
مقصورة بعد وجود الماء  
بطلت الحدوث ما لم يستبحه  
اذا انماهما كافتتاح صلاة  
أخرى (وقطعها) ولو فرضه  
ليتوضأ ويصلي بعدها  
(أفضل) من انماهما  
ليخرج من خلاف من  
حرم انماهما (وحرم) أى  
قطعها (في فرض) ان  
(ساقى وقته) عنه ثلاثا  
يخرج منه وقته جمع قدرته  
على أدائه فيه وهذا من  
زيادتي به زمني التحقيق  
وان ضعفه في الروضة  
وأصلها (والتنفل)

(قوله رجه الله الحدوث الخ)  
أى لاحدانه شيئاً من  
الصلاة لم يستبحه بنية  
الصلاة حين كان يصحله  
ابتداء الصلاة ثامة عند  
القدح أى احداثه بعد الزوية  
فذلك ورد عليه عدم  
الشمول الذى ذكره المحقق  
(قوله) وما دل الى أن  
المراذل) هذا بخلاف ما  
في بطلان التتم بالتجويز  
من اغتراف ادراكها انماهما  
فاظهر الفرق (قوله) بخلاف  
مفهوم الشرط الخ) قال  
شيخنا القويستى الذى يعلم  
من المحلى على جميع الجوامع  
أن في مفهوم الشرط خلافاً أيضاً إلا أن المخالفين فيه أقل من المخالفين في مفهوم الصفة

الوجود فلا يأتى لان النفل لا يمتثل فيه بين أن يسقط بالتيمم أو لا فكان الأولى أن يقول ومثل  
الفرض في عدم البطلان في حالة التجويز للاحالة لوجود النفل حل وهذه الغاية الرد (قوله)  
فانماهما) صرح به لاجل قوله بعد قطعها أفضل والتعليل المذكور (قوله) تلبسه بالقصود  
لما كان هذا التعليل عاملاً للاحالة التي لا تسقط بالتيمم وتقدمتها تبطل أشار الشارع للجواب عنه  
بقوله ولا مانع من انماهما أى بخلاف الصورة المقدمة فهناك مانع من انماهما الصلاة وهو وجوب  
الاعادة شيخنا وبعبارة الاطمينح قوله انماهما بالمقصود رد عليه المحلى بخلاف اذا تخرق فيها فتبطل  
مع تلبسه بالقصود والمعدة بالاشهاد اذا حاضت فيها انتقل للحاج مع التلبس بالمقصود بانماها  
اذا صلى بالتقديم لم يصر فيها فان صلاته تبطل فدفعه الشارع بقوله ولا مانع من انماهما بخلافه في  
المذكورات لوجود المانع فيها وفي الأولى عدم جواز افتتاحها بحال مع تخرق الخفى في الثانية  
قدرتها على الأصل قبل الفراغ من البسول وفي الثالثة زوال ما يجوز معه التقليد اهـ (قوله) كوجود  
المكفر الرقية في الصوم) أى في ثمانية فيتم الصوم ولا يجب اعتاق الرقية وان كان اعتاقها وقطع  
الصوم أفضل ويقع الصوم الذى صدر منه نقلاً وان نوى به الفرض لئلا يلزم عليه الجمع بين البسول  
والبسول منه وهم لا يجوزون ذلك (قوله) بعد وجود الماء) أى يؤممه ع ش فلو تأخر رؤية  
للماء عن نية الاقامة والانما لم تبطل قال مر وشفا المريض من مرضه في الصلاة كوجدان الماء  
في التنفل اهـ (قوله) الحدوث الخ) هذا التعليل لا يشمل مقارنة الزوية لنحو الاقامة اللهم الا أن  
يقال نزول المقارنة منزلة الحدوث ويؤخذ من هذا التعليل أيضاً أنه لو خرج وقت الجمعة وهم فيها  
بطلانها حينئذ للعدالة المذكورة ع ش (قوله) وقطعها أفضل) أى فيما اذا وجد الماء بدليل قوله  
ليتوضأ ويصلي أما اذا جوزه فيها فلا قطعها اذ لا معنى له بل يحرم عليه قطعها حينئذ مر المحقق  
قال مر وحل كون القطع أفضل ما لم يكن في الأولى فضيلة خلت عنها الثانية فان كان في الأولى فضيلة  
كذلك بأن كانت جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فانماهما بالتيمم أفضل اهـ ولا ينسب قلبها  
نقلاً لأن رؤية الماء تؤثر في النفل أيضاً ومن حج ان قلبها تغلجرام ع ش والناسب أن يقول  
لا يصح وذلك لأن القلب كافتتاح صلاة أخرى اذ كانه خرج منها وأحرم بصلاة أخرى واعتراض بأنه  
لم يأت بزيادة على ما توهموا وما غير صفة الثانية واعتمد شيخنا جواز قلبها فلا حل (قوله) ولو فرضه  
هذه الغاية للرد على القول بأن انماهما القرية أفضل كما كاه المحلى في شرحه وعلى الوجه الجارى على  
أن انماهما واجب كما حكاه مر في الشرح وأشار الشارع لقول ثالث وهو وجوب القطع بقوله ليخرج  
من خلاف من حرم انماهما فهذه أقوال ثلاثة كلها ضيقة والمعتد ما في المتن وراعى الشارع القول  
الثالث دون غيره لقوة مدركه انتهى قال الشورى وقد توهم الغاية ان قطع النفل أفضل قطعاً وليس  
مراداً بل قيل ان الأفضل انما الصلاة مطلقاً اهـ (قوله) أفضل من انماهما) أى ومن قلبها فلا  
(قوله) انماها وقته) بان لم يبق منه ما يصح فدرجتها حل وما دل الى أن المراد ضيق الوقت  
عن دفعه أو أداءه حتى لو كان اذا قطعها وتوضأ أدرك ركعة في الوقت قطعها مع ع ش ورجع عنه  
وما الى الأول وقوله عنه أى الفرض قال الشمس الشورى وقدرة أداة الشرط لأن ظاهر المتن  
تخصيص التحريم بفرض أصف بأن وقته ضيق وليس لنا وقت كذلك الا المغرب على قول فأنشأ  
تقدير أداة الشرط الى أن الجلة فعل الشرط لاصفة للوقت فلي تأمل اهـ والأولى الجواب بأن مفهوم  
الصفة فيه خلاف بخلاف مفهوم الشرط فيعمل به قطعاً شيخنا ح ف (قوله) و(التنفل) هذا عام

نوى ضرباً) ركعتاً أو أكثر  
 (أنه) لا تنقض نيته عليه  
 (والأى) أى وإن لم ينو ضرباً  
 (فلا يجوز ركعتين)  
 لأنه لا يجب للمعروف في النفل  
 ثم ان وجد في الثالثة فيها  
 دونها أعمالها لا تنقض  
 (ولا يؤدى) أى بقيمة  
 لفريضة عظيم من فريضة  
 عينية غير واحد ولو ضرباً  
 لأنه طهارة ضرورية فيقتدر  
 بقدرها فيجتمع جمعه بين  
 صلاتي فرض ولو صلباً  
 وبين طوافين أو أعمى  
 حليل (المراد) فلا يمكن من  
 الوطء مراراً وأن يجمع بينه  
 وبين فرض آخر وخرج  
 بالفروض العينية النفل  
 وفروض الكتابة كصلاة  
 الجنازة فله فصل ما شاء  
 منهما كما علم مما سأل لأن  
 النفل لا ينحصر بنفث  
 أمره وصلاة الجنازة تشبه  
 النفل في جواز الترك  
 وتبين اعتنا أفراد المكلف  
 غرض وقول يؤدى أعم  
 من قوله صلى والاستثناء  
 من ز يادى (ومن نسي  
 إحدى الخس) ولم يعلم عينيها  
 (كناه لمن تيسر) لأن  
 الفرض واحد وما سواه  
 وسيلة فلا تذكر المنسية  
 بعلم عابدنا كما رجه  
 في المجموع وتعيير بما  
 ذكر الأولى من قوله كناه  
 (قوله هذا) مكررم قوله لتعلم الخ أى قوله لا يؤدى بمن فريضة الخ

يتم من لانه قدومه تعلق من يتيم فيقتضى اشتراط كون التيمم من وليس مراداً (أو) نسي منهن (مختلفين) ولم يعلم عينهما (صلى الله) منهن (يتيم أو) صلى (أو) بها) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء (١٢٧) (به) أي يتيم (وأي) ليس منها بدأ

نوعاً احتياطاً وهو شاك في الحدث ثم تبين خلافه لانه فعلمه بأبينة الفرض والوضوء متبرع به زى أى وهاتين الصلاة وأيضاً هو مقصود لا مكان إتيانها بالظهر التيقن بإبطال وضوئه ولا كذلك هنا ع ش (قوله) لانه قدومه (الح) هذا بعيد جداً لأن من متعلق بكفاة إذا الأصل في العمل للفعل وبه يندفع هذا التوهم وإن أبداه السبكي كذا قال هر في شرحه اه شورى ولك أن تقول كون الأصل في العمل للفعل لا يدفع هذا التوهم لأن التوهم يوجد عند غير عالم بأن الأصل في العمل للفعل تقرير شيئاً مثله سم (قوله) فيقتضى اشتراط (الح) أى فيوهم أنها ما يكفيه تيمم واحد أو ترى به الجنس وليس كذلك بل يكفي تيمم لغيره من أولاده (قوله) مختلفين أى في الاسم وإن توافقا عدد أكثرهم وعصر المراد مختلفان فيقتضيان دليل قوله وأشك في اتفاقهما وهذه طريقة ثابان القاص بالتبديد لانه لا يتبع القصص وهي أحسن مما بعدها التي هي طريقة ابن الخلد كالن شورى انتهى (قوله) صلى (لا) يتيم أى فيصلى الجنس خمس تيممات أى سواء كان من يوم أو يومين حل وله أن يصلى الجنس من يومين يتيممين ويأريقين كافة الألفيحي عن شرح الارشاد (قوله) لأن للتبسين (الح) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله أما الظهر والصبح احتمال وقوله وأحداهما مع إحدى الثلاث فيه ست احتمالات حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة وقوله أو هما من الثلاث فيه ثلاث احتمالات شيئاً (قوله) أما الظهر والصبح أى وقد صلى الظهر بالتيمم الأول والصبح بالتالي وقوله مع إحدى الثلاث أى العصر والمغرب والعشاء (قوله) (أو) أى للتبسين ع ش (قوله) واحدة غير الصبح) كالظهر أى لأن الصبح صلاها بالتيمم الثاني (قوله) لأنها معدة للنسي لأن الضابط أن يتيمم بقدر النسي ويصلى بعد ما يدعى بعد ضرب النسي في النسي فيه وزيادة عدد النسي على ذلك الحاصل وضرب النسي في نفسه وإسقاط الحاصل من ذلك من جملة ما تقدم في مسئلتنا وهي نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشر فيدعى ذلك اثنين ثم ضربهما فيما يحصل أربعة وتسقط هذا الحاصل من تلك الجملة التي هي اثنا عشرة تبقى ثمانية وهي عدد ما يصلى حل ومعرفة ضابط ما يصلي بكل تيمم أن تقول يصلى بكل تيمم عدد غير النسي بزيادة أو إحدان غير النسي في مسئلتنا ثلاثة فاذ زيد عليها واحد كان المجموع أربعة ح ف وهناك ضابط آخر وهو أن تقسم عدد ما يصلى على النسي بأن تقسم الثمانية على الاثنين يخرج ما يصلى بكل تيمم وهو أربعة (قوله) وليس كذلك) نعم أن كان قوات الصلاة بلا عذر وجب عليه الولاء (قوله) أى لاؤقت وقوله فيه أى في الوقت وقوله بشرطه أى المؤقت قال ع ش أى غير الزالة النجاسة عن بدنه كما يأتى (قوله) كتر أى واجتهد في قلة ونما للعدد في الجمعة وقوله وخطة جمعة فإذا تيمم للجمعة قبل الخطبة جاز لأن وقتها دخل بإزوال وتقدم الخطبة شرط لصحة فعلها (قوله) وأتالم صبح (الح) وأردع على قوله ولو قبل الاتيان بشرطه (قوله) قبل زوال النجاسة أى سواء قدر على إزالتها أو لأدعى ما اعتمد به ع ش (قوله) للتيمم خرج به ما أزالها ولو حكما كفى الاستنجاء بالمجر كالمسحوبة في المسحاة وبعبارة هر بعد قول المصنف فتصل المسحاة فرجها أى أن أرادته والاستتمت لا إيجاب بناء على جوازها في التاد وهو الأصح ثم قال وبعد ذلك أى الفعل أو استعمال الأجزاء نوعاً أو تيمم ع ش (قوله) (والا) أى أن كان عدم صحة التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن لكون زوالها شرط الصلاة (قوله) (والوقت شامل) أى المبرعنه بالضرب في قوله السابق به ع ش

فهل خلاف ذلك ولهذا انقصرت كالروضات وأصلها على وقتها وأتالم صبح التيمم قبل زوال النجاسة عن البدن للتيمم بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا لكون زوالها شرط الصلاة والأصل صبح التيمم قبل زوالها عن التوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز



بأمر جديد والأصل عدمه وبهذا اندفع ما قيل ان ذمته اشتغل بالعلة فلا بد من تيمم البراءة كما  
يندفع عدم وجوب شئ على من شك بالعلة السلام يترك فرض مع ان ذمته اشتغل ولم يترأى يمين سم  
والمراد بنبلة وجود الماء وفقدته في ذلك الوقت على المعتمد خلافا لبعض ضفة الطلبة الذين يقولون  
غلبة الوجود ثمانية أشهر ثلاثين سنة وغلبة العقد بأربعة أشهر مثلا فعلى المعتمد لو كان الماء يستمر  
أربعة أشهر ثم هرا في الوادي وفي غالب السنين بقدر شهر فإذا تم شخص في ذلك الشهر قضاء عليه  
وكذا لو كان يوم فقط يغلب عليه فقد الماء في أكثر السنين ولو كان الماء موجودا في السنة تمامها  
الاذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت الذي يقيم فيه فان كان يغلب فيه وجود الماء  
بالسنة لا أكثر وأوقات السنة وجب القضاء وان غلب العقد أو استوى الأمران فلا قضاء سم بلغنى  
وأقره شيخنا العزيز والخفناوى والشهيد (قوله) وجرح ضعيف لان محل محبة تيمم في سفر  
المصيبة ان فقد الماء حشا أما اذا فقد شرعا لنحو مرض وجرح وعطش فلا يصح تيمم حتى يتوب  
فقدته على زوال ماله بالتوبة اه اطفحى (قوله) ولعدمه بما تقرر) أى في قوله لا لمرض الخ  
فكان الأولى أن يؤخر قوله وضبط الخ عن قوله لا لمرض الا أن يقال مراده ضبط القضاء بمطلق  
المن وضبط عدمه بمفهومه الذي ذكره بقوله بخلافه في محل لا يندرس فيه ذلك كما يدل عليه قوله بما  
تقرر (قوله) لا لمرض يمنع الماء مطلقا) أى ولو في محل يغلب فيه الوجود وكالمرض حيالة نحو سبب  
أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث يغلب على ظنه ذلك قل (قوله) في غير عضو  
تيمم) أى ولم يكن زعه ولم يأخذ من الصحيح شيئا وهو حاصل مسألة الجارية تأثارة تكون في أعضاء التيمم  
وتارة لا وعلى كل تارة تأخذ من الصحيح شيئا وتارة لا وإذا أخذت تارة يكون بقدر ما يسكب به وتارة  
يكون أكثر من كانت في أعضاء التيمم قضى مطلقا وان كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من  
الصحيح شيئا لا يقضى مطلقا وان أخذت من الصحيح زيادة على قدر ما استسكنت به قضى مطلقا  
وان كان بقدر ما استسكنت به ولم يكن زعه ان كان وضعها على طهر كامل لا يقضى والا قضى س ل  
ونظم ذلك بعضهم فقال

فلا تعد والستر قدر العلة \* أو قدر الاصصاك في الطهارة

وان يزد عن قدره فأعد \* ومطلقا وهو بوجه أريد

(قوله) لعموم المرض) واعلم أن الفقهاء تارة يعارضون بالعذر العام وتارة بالعذر النادر والعذر النادر تارة  
يقولون فيه واذا وقع دم وتارة يقولون واذا وقع لا بدوم والفرق بين العام والنادر بقسميه أن العام هو  
الذي يكثر وقوعه كالمرض والسفر بدليل مقابلة بالنادر والنادر هو الذي يندر وقوعه والمراد بدوامه  
عدم زواله بسرعة كالاستحاضة والسنس وفقد سائر المودة لان العادة بمثل الناس بمثل السائر المذكور  
والذي لا بدوم اذا وقع هو الذي يزول بسرعة كفتل المهورين ح (قوله) وان لم يجب زعه  
بان خاف المحذور السابق (قوله) لفوات شرط الوضع الخ) انظر لولم يأت بالعلل على الترتيب ولعله أخر  
لتلليل الأولى لان ما بعده مناسب (قوله) وجهه نجاسة الخ) أى فيها اذا طرأت بعد التيمم فوجوب القضاء  
لعدم الغنى لفوات شرط التيمم حل (قوله) ولكون التيمم الخ) جواب عن سؤال مقداره حاله أن  
ما ذكره هنا مخالف لما في شروط الصلاة لا تكذب كرمه هنا ان الدم الكثير من الشخص لا يفي عنه  
وأطلقتم فشم ذلك ما اذا كان بفعل فاعل ولا يجوز عمله أم لا وترتب على عدمه الغنى مطلقا وجوب  
القضاء كرم في شروط الصلاة أنه يفي عنه إن لم يكن بفعل فاعل ولم يجاوز عمله فما الفرق وأجاب عنه  
الشارح ثلاثة أجوبة الأولى انه لما كان التيمم طهارة ضعيفة لم يفتقر فيه الدم الكثير مطلقا بخلاف

الطهارة بالماء، ثم الثاني أن ما هنا محمول على ما هناك من التفصيل المتقدم الثالث أن بعضهم جعل الأصح عدم النفوع الكثير مطلقاً أي في أحواله كلها سواء كان بفعل فاعل أم لا وجازع عمله أولاً غالباً بيان مستويان على الجوابين الأخيرين ومقتضى أن على الأول شيئاً عشاهاوى **(قوله)** لم يتغير فيه كثير الدم طاهر وإن لم يكن ضعه ولا جازع عمله بدليل قوله ويمكن حاله المنيح **(قوله)** خلاف الطهر بالماء أي في شروط الصلاة من النفوع الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة التيمم حل **(قوله)** على كبر الخلع معقد وهذا كإثباتي على عدم وجوب تقديم إزالة النجاسة على التيمم أما إذا قلنا بأنه يجب تقديم إزالة النجاسة عليه فيكون وجوب القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العلم العقوفان فرض طرأ النجاسة عليه بعد البناء زى **(قوله)** فلا يخالف ما في شروط الصلاة أي من النفوع الكثير من الشخص نفسه إذ يحل ما لم يجازع عمله أو يحصل بفضله أي فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فلا جوبه ثلاثة حل **(قوله)** عدم النفو أي عن الكثير مطلقاً حل أي هنا وفي الصلاة **(قوله)** ويجب نزع الخلع وهذا إذا أخذ من الصحيح شيئاً وكان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ من الصحيح شيئاً لم يجب نزع وإن وضع على غير طهر وإن كان في أعضاء التيمم وجب نزع مطلقاً أي أخذ من الصحيح شيئاً أولاً وضع على طهر أولاً حل

### ﴿ باب الحيض ﴾

أي بأحكام الحيض وبيان زمنه ومثله يقال في الاستحاضة والنفاس وإنما أخذه عن النقل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله عند ذكره موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الزية وله عشرة أماء حيض ونفاس وطمس بالثلاثة ونفاس وأعمار وأكبار ودراس وعراك بالعين للمهلة وفراك بالثاء وطمس بالسين المهملة ونظمتها بعضهم فقال

حيض نفاس دراس طمس أعصار • مححك عراك فراك طمس أكبار  
والذي يحض من الحيوانات ثمانية نظمتها بعضهم في قوله

ثمانية في جنسها الحيض ثبت • ولكن في غير النساء لا يؤقت  
نساء وخفاس وضع وأرب • كذا ناقه وزغ وحجر وكليسة

قال بعضهم ولعل معنى حيض غير المرأة رؤية دها وليس حيضاً حقيقة فلا يعتبره أقل ولا أكثر ولا غيرهما من الأحكام قال **(قوله)** وما يدكرمه وإنما أفرد بالترجمة ولم يقل والنفاس والاستحاضة لاصالتهما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بطريق القياس عليه حج وقال مدر وزجه الحيض لأن أحكامه أغلب فقد ترجم لشيئ وزاد عليه وهذا لا يعديا **(قوله)** والحيض لفة السيلان ومنه المحلوس لحيض الماء أي سيلانه فيه والعرب تبدل الواو بالياء وبالعكس لانهما من مخرج واحد وهو الهوا الذي يخرج من الرحم إرمادى والاستحاضة لفة السيلان أي نفاذها عن الرحم ذكره وتيل ان التعريف الذي ذكره أحمد فيه للمنى القوي والشري المنيح **(قوله)** إذا سال الماء **(قوله)** دم جبلة أي سيلان دم جبلة لأجل أن يكون للمنى الشري مشتتاً على المنى القوي كما هو القاعدة عندهم شيئاً عزى وتيل القاعدة أغلبية فلا حاجة لتقدير مضاف والحيلة الطبيعة وضاعة الدم اليها من إضافة السبب للسبب أي دم مسبب أي ناشئ عن الطبيعة وكذا يقال في دم جملة **(قوله)** من أقصى رحم المرأة أي من عرقه في أقصى رحم المرأة والرحم دواء والدوهو جملة على صورة الجمرة للقلوبة قباه النقي من جهة الفرج واسمه أعلاه ويسمى بأول الأولد شيئاً **(قوله)** في أوقات محصورة قال حل أي بدالبلوغ على سبيل الصحة إه وفيه أن هذا وقت لا أوقات قلد المرء

ضيفة لم يتغير فيه الدم الكثير كالمتغير فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضاً جعل ما هنا على كثير جازع عمله وحصل بفضله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الأصح عدم النفو أخذاً مما صححه في المجموع والتحقق ثم من عدم النفو خلاف لما صححه في المناهج والروضة ثم ويجب نزعها سواء أوضع على حدث وعليه اقتصر الأصل أم على طهر (إن من) محذورا لما صححه ولا فلا يجب

### ﴿ باب الحيض ﴾

وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس والحيض لفة السيلان يقال حاض الوادى إذا سال وشراً دم جبلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات محصورة

**(قوله)** وكان في غير أعضاء التيمم فإن لم يأخذ أي ان التقيد بأخذ شيء من الصحيح عمله إذا كان الخ فان كان في أعضاء التيمم لم يتقيد بالأخذ إه

**(قوله)** ومنه المحلوس الخ هذه عبارة مدر عن الشرح الصغرى أنه مدحها يقال وعبر بدل الفرج بالحيض



أثر حيض أم لا والنفس  
الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
من الحمل والاصل في  
الحيض آية و يسأونك  
عن الحيض أى الحيض  
وخبر الصحيحين هذا شئ  
كتبه الله على بنات آدم  
(أقل سنة تسع سنين) فربة  
(تقريباً) فلورأت الدم  
قبل تمام التبوع بملا سبع  
حيضاً وطهرها فهو حيض  
والا فلا والتسع في ذلك  
ليست ظرفاً بل خبر غايب

(قوله رحمه الله بعد فراغ  
الرحم الخ) وحيث لم يتصل  
بالولادة فابتدأه من  
رؤية الدم كما في التحقيق  
وموضع من المذهب فزمن  
التقاء لافاس فيه لكن  
محسوب من الستين قاله  
البقيعي قال ولم أر من حقق  
هذا اسم العبادى على  
أبى شعاع وقوله فابتدأه  
من رؤية الدم أى ما تأخر  
رؤيته خمسة عشر يوماً  
(قوله وأن لا يكون عليها  
بقية الطهر) لدل الأولى  
وأن لا يجاوزاً كثره (قوله  
وكذا ما يخرج مع الولد)  
أى وكذا حال المطلق اه  
عبادى (قوله فأن أقل  
النفس لا تسقط به الصلاة)  
أى وحده أمانع غيره  
كان أفاقت مجنونة آخر

بالأوقات أفله وغالبه وأكثره وفتيته أن الدم الذى حصله بالوعد لا يسمى حيضاً وليس كذلك ولا  
حاجة لقوله على سبيل الصحة بقوله دم جيلة لأن معناه دم اقتضته الجيلة والطبيعة وهذا لا يكون  
الأعلى سبيل الصحة شيخنا ح ف وقيل المراد بالأوقات أن يخرج بعد سن الحيض وأن لا يكون عليها  
بقية الطهر (قوله على المشهور) ومقابلة العادل بالجمعة وبأعجام الدال وبإبدال اللامراء مر فقيه أربع  
لغات لا بهالة الجمجمة أو الجمجمة مع اللام أو الراء ومن الطرق التى يعرف بها كونه دم حيضاً واستحاضه  
أن تأخذ من قام بهامز كمرسورة مثلاً وتضعها في فريجها فإن دخل الدم فيها فهو حيض وإن ظهر على  
جوانها فهو استحاضة وهذه علامة غنية لا قطعية والإم يوجد لنا مستحاضة ع ش (قوله بعد فراغ  
الرحم) أى وقيل مضى خمسة عشر يوماً من الولادة فإن كان بعد ذلك لم يكن نفاساً كما سأل ع ش (قوله  
من الحمل) ولو علقاً أو مضغاً قال القوابل فيها خلق آدمى غايبين التوأمين حيض في وقته ودم فساد  
في غيره وكذا ما يخرج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاساً لتقدمه على خروج الولد  
بل هو دم فساد لأن يتصل بحيضها المتقدم فإنه يكون حيضاً كما في شرح روع ش قال مر في  
شرحه وحكم النفاس مطلقاً حكم الحيض إلا في شيئين أحدهما أن الحيض يوجب البلوغ والنفس  
لا يوجب ثبوته قبله بالانزال التى جلت منه الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء وتحافته أيضاً  
فإن أقل النفاس لا تسقط به الصلاة لأنه لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لأنه إن وجد في الاثنا فقد  
تقدم بوجوهها وإن وجد في الأول فقد لزمت بالانقطاع اه (قوله والاصل في الحيض) أى في وجوده  
وبعض أحكامه فالآية دللت على الأمرين والحديث دل على الأول (قوله أى الحيض) فسر بذلك  
وأن كان صالحاً للزمان والمكان لا بل قوله قل هو آدمى (قوله كتب الله) أى قدره أى قدر خروجه  
على بنات آدم أى حقيقة أو تقدير لا يتدخل حوا. لأنها بمنزلة بقية من حيث انها خلقت من ضلع  
الابسران بل من ضلع الابر من غير تألم وخلقت منه ولهذا كان الانسان ناقصاً ضلعاً من جهة  
يساره فاضلاع جهة اليمين ثمانية عشر وأضلاع جهة اليسار سبعة عشر وأكثر المفسرين على انها  
خلقت بعد دخول الجنينة شيخنا (قوله أقل سنة) أى صاحبته أى أقل زمن يوجد فيه الحيض  
(قوله فربة) أى حالية لأن السنة الحلالية ثمانية وأربعة وخمسون يوماً وخمسة وسبعة وخمسون بخلاف  
العندية فانها ثمانية وستون لانقص والتزديد والنسبة ثمانية وخمسة وستون يوماً ربع يوم الاجزاء  
من ثلثاته ربع من اليوم زى ع ش (قوله والا فلا) أى ليس بحيض بل دم فساد إلى أن ينفى ما لا يسع  
حيضاً وطهرها كما قال سم وعبارته فرع لورأت الدم أياماً بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه القياس  
كإكمال السنوى جعل الممكن حيضاً فلورأت الدم عشرة أيام من أول العشرين الباقية من التسعة  
فانقضى الثانية من الشهر المرتبة واقعة في زمن الامكان لانها مع ما بعدها لا تسع حيضاً وطهرها هى  
حيض والخمسة الاول مما ذكر واقعة قبل زمن الامكان لانها مع ما بعدها تسع ماذ كر قلست حيضاً ثم  
ينفى أن قال بعضها حيض وهو اليوم الاخير بيلته ناقصاً شأين بحيث يكون الباقي مع ما بعده لا يسع  
حيضاً وطهرها بأن ينقص عن ستة عشر يوماً بلياها اه (قوله في ذلك) أى التركيب المتقدم (قوله  
بل خبر) أى لا ندفع الإجماع على الخبرية قال سم وفيه أن الإجماع موجود عليها أيضاً شموله أول  
التسعة وأثناءها غاية ما فيه أن الخبرية أقل إجماعاً اه ويمكن أن يجاب بأن عدوله عن الظرفية إلى  
الخبرية قرينة دالة على أن المراد كمال التسع لا كلها الصادق بأولها ع ش (قوله فاقبل) قاله ابن الرنفة  
أوقفنا نال نفاس فيسقط اه سم (قوله أقل سنة) أى صاحبته ولا آخر لسنة مادامت حية وقال الحملى آخره ستون  
شعب اه زى (قوله قاله ابن الرنفة) أى اعترضنا حاصله أى معنى الظرفية أن أقل السن مظروف في القع فيسقط بأول الأروى

(قوله) ان قال ذلك أي للذكور وهو أقل منه سبع سنين (قوله) ليس بشئ أي ليس ذلك التبريل بشئ إلا ما نعتي لكون الأقل في سبع سنين وكسب أيضا قوله ليس بشئ أي لا تلاذلة في هذه العبارة على ذلك إلا لو ثبت أن القائل ملق بضع مفتوحة أو ضبطها بقدسه بذلك ولو ثبت ذلك حل (قوله) زمنا تميزه عن المضاف أي أقل زمنه يوم أو دفع به ما ورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم واسم الفضيل بعض مضاف إليه فكأنه قال وأقل دم الحوض يوم ووليه وهو لا يجوز لما فيه من الأخبار باسم الزمان عن الجنة وإنما أورد ذكر العيز على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الأعراب لأنه إن قدره بين المتضامين فقال وأقل زمنه غير صورة المتن بتغيير الهاء مكسورة بعد أن كانت مضموقة وفصل بين المتضامين وإن أنزل اليان عن المتن فقال أي أقل زمنه بعد أقله أدى إلى طولها ذكر ما خصروا ولي ع ش على مر (قوله) أي فرمها) فسر بذلك ليشمل محوم الظهر لثمن اليوم الثاني سم (قوله) متصل) فيدنى بمحق الأقل فقط أي لا يتصور الأقل فقط إلا إذا رآه أربعة وعشرين ساعة على الاتصال والأورائه منفردا في أيام لا يكون أقله فقط بناء على الصحيح من أن التقاء الخلخل حيث خفيض وهو قول السحب وهذا لا ينافي قول شيخنا متى رأته دامت قطعا ينقص كمنه عن يوم ووليه غير أنه إذا جع بلغ يوم ووليه كفي في حصول أقل الحوض حل لأن الأقل لمصورتان أقل فقط وأقل مع غيره من الغالب والاكثر (قوله) وإن لم يتصل) أي وكانت أوقات السد مجموعها أربعة وعشرين ساعة حل أي يقال لهذا أقل الحوض لأنه قدر يوم ووليه وأكثر لانه وجد في خمسة عشر شيخنا (قوله) وغالبه ستة أو سبعة) وإن لم يتصل فلو أن ذلك عماد كركان أولى حل وذكر الشارح الغالب تقبلا للأقسام (قوله) كذلك بالاستقراء) إذا ضابط لثمن من ذلك لفة وشرعا فرجع فيقال المتعارف بالاستقراء زى والمراد الاستقراء الناقص وهو دليل على فيفيد الظن وإن لم يكن فيه تتبع أكثر الجزئيات بل يقتضي تتبع البعض وإن لم يكن أكثر كانهما كالخط عليه كلام سم في الآيات البينات (قوله) لا يخولها) انظر أي حاجة لهذا القيد وهو لا اقتصر على أن الشهر قد يجمع فيه ذلك فإنه ثبت المطلوب سم أقول قد يقال ذكره لكونه المطابق للواقع وإن لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه ع ش (قوله) بين حوض ونقاس) وكذا الطهر بين نقاسين ويتصور فبالو لفت فهو طهر في نفسها وعلقت بناء على أن النقاس لا يمنع العلوق ثم بعد مضى أكثر النقاس وقبل مضى أقل الطهر ألفت علفته كما صوره س (قوله) يجوز أن يكون أقل من ذلك) بل يجوز أن لا يكون بينهما طهر أصلا كأن يتصل أحدهما بالآخر ع ش (قوله) تقدم) أي الطهر على النقاس أو تأخر عن النقاس وكان طرؤه بعد بلوغ النقاس أكثره بأن رأت النقاس ستين يوما ثم تقطع بمراد فانه حوض بخلاف ما إذا طرأ قبل أن يبلغ أكثره لم يكن حوضا إلا إذا ضل بينهما ساعة عشر يوما حل ويصير رجوع ضمير تقدم للحوض كما يؤخذ من مر وعبارته سواء كان الحوض متقدما على النقاس أم تأخرا لكن حل رحمه الطهر لانه الحديث عنه والمال واحد اه حج (قوله) وجرمه) أي على الحائض وعلى غيرها بالنظر لبعض الحرمان لأن الطلاق سوام على زجرها لاعتبارها بالباشرة سوام على المباشر سواء كانت المباشرة منها أو بين غيرها (قوله) وعبرو مسجد) أي فيقيناو بكفي في ذلك الاستفاضة ع ش ودخل في المسجد المشاع كما قاله ع ب وخرج غيره كالدرسة فلا يجرم إلا أن غلب على ظني أنه تنجسه (قوله) إن ناف) فقرأه أذا الشرط لأن مفهومه لا خلاف في العمل به بخلاف مفهوم الصفة فان العمل به فيه خلاف كما تقدم ح ف (قوله) بئله قبل الهاء) دفع بدوهم فراءته بالنون لموهوم أنه ذو لثمن غير ظهور لون

وليلة) أي قدرها مضافا وهو أربع وعشرين ساعة (واكثره) زمنا (خسة) عشر يوما بليلاتها وإن لم يتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الأيام الشاهي رضى الله عنه (كأقل) زمن (طهر) بين) زمي (حسنتين) فانه خمسة عشر يوما بليلاتها لأن الشهر لا يخولها غالبا عن حوض وطهر وإذا كان أكثر الحوض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك ويخرج بين الحسنتين الطهر بين حوض ونقاس فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر كسبائي (ولا حلا أكثره) أي الطهر بالإجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحوض (ومر به) أي بالحوض (وبنقاس) ما حرم بجنابة من صلاته وغيرها (وعبرو مسجد) إن (خاف تلويثه) بخلافه قبل الهاء بالله لفتة

فذلك (وطهر عن حدث)

أو لعبادة شلأعها الا

أشال الحج ونحوها

فيندب وهذا من ز يادق

(وصوم) نغبر الصحيحين

ليس اذا حاضت المرأة لم

تصل ولم تصم (ويجب

قضاؤه) بخلاف الصلاة كما

سأقي في بابها فطهر من عن

عائشة كنا نؤمر بقضاء

الصوم ولا نؤمر بقضاء

الصلاة ولاها تكرر فيشق

قضاؤها بخلافه (ومباشرة

ما بين سرها وركبتها) بوطه

(قوله لانه لا يلزم من عدم

طلب الحج) الصواب من

طلب عدم الحج لان عدم

الذكر صادق بالوجوب

والكرهية والحكمة فلا

يلزم من فقد السنة عدم

الانقطاع عن أن من جلة

صادق عدمها الحرم وقد

ذكرناه يلزم منها عدمه

وعبارة العبادي على أبي

شجاع قال جمع بركه

قضاؤها وقال البيضاوي

وابن الصلاح والتووي

يعرم ثم يحفل عدم الانقطاع

على القولين لانه الاصل فيها

لم يطلب من العبادات عموما

وخصوصا وان الظاهر أن

الهي راجع لذات العبادة

أولازمها وهو الامتناع

بالقضاء عن قبول تخفيف

الشارع ونظير عدم الانقطاع

رجوع الهي لما ذكر وأن

فيه كحرم لم يحرم ع (قوله جازلها العبور) أي مع الكراهة وقوله الجلب وهو في حقه خلاف  
 الاول ع أي فانه يفيق مطلق الجواز (قوله وغيرها الحج) كاستحاضة وسلس بول ومن به جراحة  
 فضاحة أي سبالة ومن به نجاسة يخشى سقوط شيء منها ومن هذا يعلم أن حرمة العبور من حيث التنجيس  
 لان حيث الحيض حل (قوله ولعبادة) كغسل جمعة وقوله ونحوها كالعيد والكسوف (قوله  
 ليس الحج) استفهام تقريرى لم يبعد النقي وهو جواب عن سؤال من قالت حين قال **عليه السلام** النساء  
 ناضات قتل ودين مامعنه أما نقصان العقل فمشاهد وأما نقصان الدين فواجبه قال حينئذ ذلك ع  
 قال قل والمراد بالعقل الدية لا دية المرأة على النصف من دية الرجل وقيل إن المراد بالعقل تحمل  
 الدية عن الجاني واعترض بأن التحمل منتفأ أصلا لأنه موجود وناتص وبعضهم حمله على العقل  
 القرى والظاهر أنه المناسب للقام لان المقام مقام النساء وانظر وجه كون ترك الصلاة والصوم  
 حال الحيض نقصان الدين من ع أن الترك واجب عليها فثاب عليه من حيث آتية بواجب الا أن  
 يقال انها نقصت دين بالنسبة للرجال من حيث أن هذا الوقت لا يتعين فيه فاطلق النص عليهن  
 بهذا الاعتبار شيخنا قال مر وهل تاب على الترك كما تاب المريض على النوافل التي كان يفعلها  
 في صحته وشغل المرض عنها قال المصنف لا لان المريض يتوى أن يفعله لو كان سليما مع بقاء أهليته وهي  
 غير أهل فلا يمكن أن تفعل لانه حرام عليها اه والقياس على ترك المحرمات انها تابها على الترك  
 اذا قصدت به امتثال الشارع والمناسب لقياسها على المريض أن يقول وهل تاب على الصوم والصلاة  
 المتروكين في حال الحيض اذا كانت عزيمة على فعلها لولا الحيض اللهم الا أن يجعل على في كلام مر  
 بمعنى مع كانه قال وهل تاب مع ترك أى عند العزم على الفعل لولا الحيض تأمل (قوله ويجب  
 قضاؤه) أى بأمر جديد لانه ليس واجبا حال الحيض رى وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في  
 الوقت انما هو بالنظر لصورة فله خارج الوقت حج (قوله بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤه بل بركه  
 وتنفذه لانه لا يلزم من عدم طلب العبادة أى طلبا غير جازم عدم انتقاده والافهى لا تنفد على القول  
 بالحرمة حل وقوله وتنقضى فلا مطلقا وثاب عليها لكونها منهي عنها لذاتها وللهي عنه لذاته  
 لانوابه ع (قوله ولاها تكرر الحج) ولان الصوم عهد تأخيره بعذر كالسفر والمرض ثم يقضى  
 والصلاة لم يهدأ تأخيرها بعذر ثم يقضى حل (قوله ومباشرة الحج) ظاهره جواز الوطء في الفرج محائل  
 لكن قال مر وعلم بما تقر حرمته وطهافى فرجها ولو محائل بطريق الاول وجواز النظر ولو بشهوة اذ  
 ليس هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة اه وأجب بأن مفهوم البشارة فيه تفصيل وهو أن غيرها  
 لا يحرم أن كان بغير وطء وان كان بوطء حرم قال شو برى ومباشرة المرأة الرجل بماتع من مباشرة  
 تمتنع عليها على الاوجه خلافا للاسوى اه فينتع عنها أن تمه ما بين سرها وركبتها ولو في جميع بدنه  
 (قوله ما بين سرها وركبتها) قضية اطلاق حرمة من الشعر النات في ذلك المحل وان طال وهو قريب  
 للبراجع وظاهره أيضا حرمه من ذلك أيضا نظرا وأستأد شعره ولا مانع منه أيضا لكن في بعض المواقف  
 أنه لو لبس بسنمه وأشعره وأظفره لم يحرم وفيه وقفة ع (قوله بوطء) أى لم يمتنع لدفع الزنا والافترسك  
 أغفل المفسدين لدفع أشدهما بل يثبت رجوه وقياس ذلك حل استمناه بيده تعين لذلك اه ابن  
 شويرى وهل قوله بيده فيتحريم بيده أجنبية أولا فيجوز بنحوه بما عا على به شو برى وينبى فيما  
 لو تعارض عليه وطؤها والاستمناه بيده تقدم وطؤها لانه من جنس ما يباح فله لانه مباح لولا الحائض  
 على قول التحريم والكرهية الصلاة في الاوقات المكروهة وحتم الانقطاع على القوانين بناء على منع رجوع الهي لما ذكر وأن  
 القصد به مجرد التاكيد في التخفيف اه وبه تم كلام حل وعش اه

أو غيره وقيل لا يحرم غير الوطء

بشرطه أي بشرط تحرجه  
 الآتي في بابه من كونها  
 موطوءة لتعبد بإبراء مطلقه  
 بلا عوض منها لتضررها  
 بطول المدة فإن زمن الحيض  
 والنفاس لا يحسب من  
 العدة والتصرح بهذا من  
 زيادتي (وإذا انقطع) ما ذكر  
 من حيض ونفاس لم يحل  
 محاربه به (قيل طهر)  
 غسلا كان أو تيمما فهو  
 أعم من قوله قبل الفصل  
 (غير صوم وطلاء وطهر)  
 فتصل لاتفاقة التحريم  
 وتعمل الصلاة أيضا لاتفاقة  
 الطهورين بل تجب وقول  
 وطهر من زيادتي  
 (والاستحاضة كسلس أي  
 كسلس البول أو مفسى فيها  
 يأتي (فلا تمنع ما يمنعه  
 الحيض) من صلاة وغيرها  
 للضرورة وتعمير بذلك  
 أعم من قوله فلا تمنع الصوم  
 والصلاة وإن كان في المصربة  
 تقصير يأتي (فيجب أن  
 تقبل مستحاضة فرجها  
 فتحتوه) بنحو قطعة  
 (تصبه) بأن تشبه بعد  
 حشوه بذلك بغير متفتحة  
 الطرفين تخرج أحدها  
 أمامها والآخر وراءها  
 وتربطها بخرقه تشد  
 بها وسطها كالكتفة  
 (بشرطها) أي الحشو  
 والصلب أي بشرط وجوبهما بأن احتاجهما ولم تأخذ  
 له (الح) لأبد من نظر بينه وبين ما كتب على قوله فتحتوه ولعل معنى ما صرح على بعدان يجعل الطرف الأعلى حاسبا للدم في البطن والفرج

حيث

(قوله وهي حاملة

حيث

(تقشر) بان تتوضأ

أو تيمم وتغسل جميع ما ذكر

(لكل فرض) وإن لم تزل

العصابة عن محلها ولم

يظهر الدم على جوانبها

كالتي في غير دوام الحدث

في التطهر وقياسا عليه في

الباقي (وقته) لا قبله كالتي في

ذكر الحشو القريب مع

قولي بشرطها من زائدتي

وأفاد تعبيرى بإفاد

ما شرطه في التحقيق وغيره

من تعقيب الطهر بما قبله

وتعبرى بالطهر أعم من

تصيره بالوضوء (و) أن

يبادر به) أى بالفرض

بعد التطهر قليلا للحدث

بخلاف التيمم في غير دوام

الحدث (ولا يضرا أخيرا)

الفرض (المصلحة كثر

واتظار جماعة) وإجابة

مؤذن واجتihad في قبلة لانها

غير مقصورة بذلك والتصرح

بالوجوب في غير الوضوء

والعصب من زائدتي

(قوله تعديد ربطها)

انظر ما حكمه وجوبه

خصوصا اذا لم يثبت للربط

ارتقاء ثم ظهر أن المعنى أنه

يلزم عند كل فرض إزالة

الحشو لتظهر هل تلوث

فان تلوث غيره والا فلا

وكذا يقال في العصابة

وأثرا التعبير بها ليد

عبد تلوث الحشو

عبد تلوث الحشو

حيث أمرها بترك الحشو ثلاثا فيسدد صومها ولم راعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المتدفق لاسنادها بخلاف مسئلة الخط فاتهم وأجروا الخرجه رعاية لمصلحة الصلاة وتظرفيه بعضهم بأنهم لم يطاولوا الصلاة بخرج الدم كما أبطلوا هاتم ببقاء الخط بل في الحقيقة راعوا كلاهما حيث اغتفروا ما ينافيه حكمه واصح كل منهما مع وجود الثاني اه عر على مر (قوله فلا يجب) أى ما ذكر أى مجموع فلا ينافى بوجوبه كحشو احتاجة تأمل شوبرى بان كانت تنافى بالحشو والعصب معادون الحشو وحده (قوله على الصائغ) أى فرضا (قوله وتغسل) إشارة الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف وقوله جميع ما ذكر وهو غسل الفرج والحشو والعصب لكل فرض وتغسل معه ما شئت من التوالف قبل الفرض وبعده بلو بعصر وجوته حل (قوله وان لم تزل العصابة عن محلها) محل وجوب تجديد العصابة عند تلويها عما لا يفي عنه فان تلوث أصلا وتلوث بما يفي عنه قلقت فالواجب يظهر تعديد ربطها لكل فرض لا تغييرها بالكيكة وما تقرر من المعوق قليل دم المستحاضة وما فاق به والرد والاستثناء من دم النافذ الى حكمها بعدم المعوق ما خرج منها شرح مر ويغنى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة تلك الصلاة خاصة قاله ابن العباد (قوله) كالتي مع طهرها اشتراط إزالة النجاسة قبل طهرتها وليس كذلك الفرق أن الطهر بالماء ورفع الجلبة أى غير هذه العورة فكان قوله لا كذلك التيمم شيخنا ح ف قال الشوبرى قوله كالتي مع طهرها كالتي في الطهر لكل فرض وكذلك الحديث في الباقي أى في العصب والحشو ونحوهما في كلامه قياس أحدهما على التيمم أى تيمم السليم والثاني على دائم الحدث اه (قوله في غير دوام الحدث) أى كالتي مع طهرها في غير دوام الحدث وانما يقيد به لان تيمم غيره أصل لها أى تيمم المستحاضة وتيمم دائم الحدث فهو أولى قياسا عليه لا عليه وعلى تيمم دائم فاته لواطن لا تقضى ذلك فيلزم عليه قياس طهر في ضرورة على طهر ذي ضرورة فان قلت قد قاس عليه بعد أى قوله وقياسا عليه في الباقي قلت القياس يصدق ملحقات الطهر من الحشو ونحوه فسومع في القياس فيه شوبرى أى لانه تابع ويقتصر فيه ما لا يقتصر في المتبوع شيخنا والاولى أن يقال انما قاسها على دائم الحدث في ملحقات الطهر لثبوتها بالنسب فيه بخلاف الطهر لكل فرض فثبت فيه على تيمم السليم لعدم ورود نص في طهرها (قوله في الطهر) هذا حكم القياس عليه أى كقوله في التطهر لكل فرض وقياسا عليه أى على دائم الحدث في الباقي وهو غسل الفرج والحشو والعصب فان قيل هلا قاس على دائم الحدث حتى في التطهر لكل فرض قلنا دائم الحدث مقيد في ذلك على التيمم فلا يقاس عليه كما ذكره حل والحاصل أن التيمم السليم أصل في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة أصل في ملحقات الطهر فالصنف ذكر أمورا أثر بعضهم في الفصل والحشو والعصب والطهر لكل فرض فقاس الأخير على تيمم السليم والبقية على دائم الحدث سواء كان شبيها ومتوضأفا ما قياسا اه (قوله وقته) متعلق بجميع ما ذكر شوبرى أى من الفصل وما بعده (قوله أى بالفرض) فالتجاذب المبادرة بالنفل بل يندب فلو أحدث قبل فعله الفرض حدثا آخر غير الاحتضاة وجب أن تعيد جميع ذلك حل (قوله لمصلحة) أى الفرض وخرج بمصلحة الفرض التأخير لنحو كل أو شرب وهدل من مصلحة الصلاة النافذة ولو مطلقه وان طال زمن ذلك وألا حرم قلت وفي الإلّا بل والتأخير للارتقاء قبلية كإقتضاه كلام الروضة فيمنع منه فعله بالنفل المطلق مضرا حل (قوله وانظار جماعة) أهل الرماد ما يحصل بالجماعة وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا مر ان لها جميع ما ذكر وان خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح في

وأوجبوا الربط لانه يعسر غالب الاطلاع على العصابة بالأحلاف فالتدبير

الستر والاجتهاد في القبلة دون غيرها فليحرج حل وقال عرش أي حيث عسدت في التأخير نحو غيم  
فيا لفتي الاجتهاد وطلب السترة الأمان عسدت ضيق الوقت فلا يجوز زلها التأخير والقاس حينئذ  
امتناع صلاحها بذلك الطهر اه **(قوله)** ويجب طهر الخ عبارة الجلي مع اللين ولو انقطع دمها بعد الوضوء  
ولم تقعد انقطاعه وعوده واعتادت ذلك وسع زمن الانقطاع بحسب المادة وضوء الصلاة باق ممكن  
وجب الوضوء أمان في الحالة الأولى فلا احتمال الشفاء والاصل عدم عود الدم وأمان الثانية فلا مكان أداء  
العبادة من غير مقارنة حدث اه ويؤخذ من قوله لا لاث عاقر بما يقتضيه وجوب الطهر بانقطاع الدم  
زمنها مع الطهر والصلاة بأقل مجزئ **(قوله)** ويجب أيضا إعادة ما صلته أي أن انقطع الدم في الوقت  
**(قوله)** لا بين بطلانه أي حيث خرج منها الدم في أثناءه أو بعده كإعالم قول المتن أن انقطع دمها  
بعده أو فيه ولا فلا تبطل وتصل به قطعا شرح مر **(قوله)** قبل إمكان فعل الطهر والصلاة أي أقل  
جزئ فكان الأولى تقديمه على قوله لا أعاد قر يبار قبل أنه تعمم في قوله لأن عاقر بما وإذا أخرها فثمة  
بأنه يعود قر يبال يجب إعادة الطهر وإذا أخرها بأنه يعود بعيدا وجب إعادة الطهر **(قوله)** أم تمسده  
انقطاعه أصلا أي لم يخرجها فثمة عاقر يعود شرح مر

**(فصل في الاستحاضة)** بيان أقسام المستحاضة ولا يخفى أن أقسام المستحاضة سبعة مميزة وغيرها  
وكل منها إما مبتدأة أو معتادة والمعتادة الثمرة للميزة أما ذكره للقدرة والوقت وأما سبعة لها أثر ناسبة  
لأحدهما ذكره الآخر حل **(قوله)** إذا رأته أي علمت فإن قلت هذا مخاف للفتاة السخوة  
من أن أذاها الشرط لا يجوز حذوها والصنف يرتكبه كثيرا لاسيما في الجنابات ولا يجوز عهدهم لاحذ  
فعل الشرط أو جوابه إذا دل عليه دل فلتا يرتكبه المصنف لا لا اختصاره لالة الفاعلية تقرير شيخنا  
عشاري وقدر إذا دون أن يوضع أي خسر لانهما لا يجزم وإن لشك والروية المذكورة مجزئ بما اه  
شيخنا خف ولو كان لانهما تأتي بمعناها قوله رأته أي علمت تشمل العمياء ومعناها عرفت فذلك  
تمت فتقول واحد **(قوله)** ولو حاملها ولو ألفت أحد التوأمين وكتب أيضا قال في شرح المذهب قال  
أمرأة حامل وحاملة والأزلة أشهر وأصح وإن جلت على رأسها وأظهرها حامله لأغبر اه شو برى  
وهذه الغاية وما بعدها الرد على من قال أنه حينئذ ليس يحض لان الحامل لا تحيض وقال الأصغر  
والأكبر استحاضة وذلك لأنه دم زرد بين كونه دم علة ودم جيلة والاصل السلامة ولا نظر لكون  
الظاهر أن الحامل لا تحيض حل وقاعدة حية في مدة الحمل أن العدة تنقضي بذلك الحيض حيث  
لم ينسب الحمل لصاحب العدة شيخنا عز برى **(قوله)** لا مع طلق يقال طلق طلق طلق على ما لم  
فاعله مختار والطلق الوجع الناتج من الولادة والصوت للمصاحبا حل **(قوله)** لا زمن أي في  
زمن **(قوله)** قدس نعمت قوله دما وبذل الشايلته وقوله هو ما يدل بعض من قدره فراه القدر  
الشرعي فاضافته للهد **(قوله)** ولم يبرى أي المرئي الذي هو الدم لا يقيد كونه قدره فقط ما قبل أورد  
عليه ما أورد على أصله وهذا أيضا يجب أن أصله شو برى **(قوله)** فهو مع نقاء الخ وهذا القول  
يسمى قول السحب وهو المتمد والثاني أن النقاء طهر ويسمى قول اللقط والتلفيق ومحل التولين  
في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يحل النقاء طهر في انقضاء العدة إجماعا شرح مر وقول مر في الصلاة  
أي بعد الفصل ومحل وطؤها حينئذ **(قوله)** أيضا فهو مع نقاء خفه حيض هذا ظاهر حيث تحققت  
أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم وليسلة وأما إذا شك في أنه يبلغ ذلك هل يحكم عليه بأنه حيض لانه  
لا لعل فيها رارة المرأة أو لافية نظر الأقرب الأول لانهم صرحوا بأنه يحكم على مراه المرأة بأنه حيض

(ورجى طهر) من غسل  
فرج وضوءه وأوتيم ان  
انقطع دمها بعد أي بعد  
الطهر (أو فيه) لاحتال  
الشفاء والاصل عدم عود  
الدم ويجب أيضا إعادة  
ما صلته بالطهر الأول بين  
بطلانه (لا أن عاقر بما)  
بان عاقر قبل إمكان فعل  
الطهر والصلاة التي تطهر  
ها سواء اعتادت انقطاعه  
زمنها مع ذلك لم يسه  
أم لم تقعد انقطاعه أصلا قر  
تعمى ماذكر سلامة عا  
أورد على كلامه كالإخفى  
على المتأمل  
**(فصل)** إذا رأته ولو  
حامله لاص طلق دما ولو  
أصفر أو أكدر (لن)  
حيض قدره يوما وليس  
فاكدر (لم يبرى) أي  
يجوز زكاه كغيره فهو مع  
نقاء تحله حيض مبتدأة  
كانت أو معتادة خرج من  
الحيض ما بقي عليها فيه  
طهر كأن رأته ثلاثا لم  
دام اثني عشر قاه

**(قوله)** كما علم من قول المتن  
**(الح)** لأن قوله ان انقطع  
بعده يفيد أنه خرج بعده  
وقوله أو فيه يفيد أنه خرج  
فيه **(قوله)** وقيل أنه تعمم  
في قوله لأن عاد الأولى  
أنه تعمم في كل منها **(قوله)**  
ولا يخفى أن أقسام الخ  
وأولها قول فان عبر الخ اه

وتعبرى بقدره أولى من  
تعبيره بانه لأن أقل لا يمكن  
أن يعبرأكثره وخرج  
يزيداني لابع مطلق الدم  
الخارج مع ملئها فليس  
بحيض كما أنه ليس بنفاس  
(فان عبره كانت) أى من  
عبر دما أكثر الحيض  
وتسمى بالمستحاضة  
(مبتدأة) أى أول ما  
ابتدأ به الدم (مميزة) بان ترى  
قوايا وضحايا كالاسود  
والاحمر فهو ضعيف بالنسبة  
للأسود قوى بالنسبة  
للأشقر والأشقر أقوى  
من الأصفر وهو أقوى  
من الأحمر وباله راحة  
كرهية أقوى مما للراحة  
له والتخين أقوى  
من الرقيق فالأقوى ما  
صفاته من تخين وقوة  
لون أو كثر يرجع أحد  
الدين بما زاد منها فان  
استوى فالسحق (الضعيف)  
وان طال (استحاضة)

(قوله قضيت أن من رأت  
الحج انظر من أين الانقضاء  
قوله أيضا قضيت) كأن  
وجه عدم تصدير الفصل  
بالمستحاضة مع تعبيره فيها  
تقدم بقوله فهو دم فساد  
فكانه جارحا من يقول  
بأنها من جاوز دما أكثر  
الحيض (قوله وهو أحد  
اصطلاحين غير مشهور)  
بل المشهور أن كل ما ليس

فيؤخذ بكلامهم حتى يتحقق ما يمتنع فلا تقضى ما فاتها فيه من الصلوات وبحكم بانقضاء عندنا بعبه  
ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام ثم رأيت من صرح بذلك في باب العدد ع (قوله  
ثم انقطع) خرج به ما لو اسفر فان كانت مبتدأة فغير مميزة أو متعادة عملت بعادتها كما ذكره فبالوأت  
خسبها المعبودة أول الشهر ثم قاء أربعة عشر ثم عاد الدم واسفر في يوم وليلة من أول العائد طهر لانها  
مكملت لاقط الطهر ثم تحيض خمسة أيامهم ويستمر دورها عشرين حج وقول ابن حجر فغير مميزة  
أى مستكملة للشروط فلا ينافي أنها تسمى مميزة فاقدة شرط تمييز كما صرح بذلك الشارح فبإسباني  
وانما كانت فاقدة شرط تمييز لأن زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر (قوله  
وهو وارد الحج) يمكن أن يدفع وروده بأنه علم كون الثلاثة الاخيرة ليست حيضاً من قول الأصل قبل  
وأقل الطهر بين الحيضتين سم (قوله بسن الحيض) فزمن الحيض أخص من سن الحيض (قوله  
لأن أقله لا يمكن أن يعبرأكثره) بخلاف رؤية القدر فاتها تصدق بما اذناه مع قدرتي آخر فزيرة  
عشرين مثلاً يصدق عليها رؤية القدر لا الأقل اه شوبرى وفيه شيء قال سم ومع ذلك تغيير الأصل  
صحيح لأن رؤية الأقل صادقة برؤية الزيادة على الأقل والضمير في قوله ولم يعبر للرى الصادق بالأقل  
والاعينه للنفس الأقل اه (قوله مع طئها) وكذا الخارج مع الوالد شوبرى (قوله كما أنه ليس  
بنفاس) لتقدم على فراغ الرسم من الحبل فهو دم فساد ما اتصل بحيض قبله والا كان حيضاً كما تقدم  
حل (قوله فان عبره) عبر من باب دخل ولصر غنار (قوله أى من عبر دما) أى لا يقيد كونه  
قدر الحيض والا فالتاسل كلامه أن يقول من عبر قدر دما المذكوراً كقدر الحيض حل قال شيخنا  
حرف وهذا يدل على أن الضمير في قوله ولم يعبر وقوله عبر راجع الى الدم من حيث هو لا يقيد كونه قدره  
حيث لم يقل الشارح أى من عبر قدر دما الحج اه (قوله وتسمى بالمستحاضة) قضيت أن من رأت  
دما لا يبلغ يوماً وليلة لا تسمى مستحاضة وهو أحد اصطلاحين غير مشهور ع (قوله أى أول  
ما ابتدأها الدم) ماصدريه أى أول ابتداء الدم بإها وهو على حذف مضاف لصحة الاخبار أى ذات  
أول الحج وهذا تكلف والاول أن يكون أول ظرفاً مجازاً والتقدير فان كانت في أول ابتداء الدم بإها أو  
بقدر فيه مضاف أى في أول زمن ابتداء الحج وقول الداني أول مبتدأ وما نكرة موصوفة والدم خبر  
والتقدير أول شيء ابتدأها هو الدم غير ظاهر لانها ابتدأها أشياء كثيرة غير الدم تأمل (قوله بان ترى)  
تفسير للميزة لا يقيد كونها مبتدأة شوبرى (قوله كالاسود الحج) حاصل مسألة السواء أنها خسة أقسام  
أسود وأحمر وأصفر وأشقر وأكدر وكل منها له أربعة أوصاف لانه اما مجرد عن التخين والتخن  
أوهما أو بأحدهما فاذا أردت ضربها ضربت أوصاف الاول أربعة في أوصاف الثاني ثم المجموع  
في أوصاف الثالث ثم المجموع في أوصاف الرابع ثم المجموع في أوصاف الخامس فالخامس ثلث  
وأربعة وعشرون صورة شوبرى (قوله والاشقر أقوى) عبارة المصباح الشقرة من الألوان  
حمرة تعلو بإضافي الانسان وجره صافية في الخيل قال ابن فارس لأن قال ودم أشقر اذا صار غانياً  
لحمه بخلافه الا زهرى ع (قوله فالأقوى الحج) فيه تصور لانه لا يتناول تقديم ما فيه صفة  
واحدة على الاصفه فيه أصلاً كأشود تخين غير متخين على أسود رقيق غير متخين تأمل (قوله فان استويا  
فبالسحق) بان كان أحدهما أسود بلا تخين وتخن والأخر أحمر بأحدهما أو كان الاسود باحدهما والاخر  
بهما أى التخين والتخن أو كان أسود تخين وأسود متخين وكأحمر تخين وأسود متخين وأسود مجرد حل (قوله  
وان طال) فلورأت يوماً وليلة دماً أسوداً ثم أجر مستمر اسبينا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان أكثر

حيضاً ولا نفاساً حيض فاذا انقضت فيأمر غير حاصره بلجميعاً

الطهر لحدله اه زى **(قوله والقوى)** أى مع ضعيف أو نقا، تخلفه كأن رأيت يوماً ليلة سواداً ثم كذلك جرة أو نقا، ثم سواداً وهكذا إلى خمسة عشر مثلاً ثم طهقت الجرة زى قال الاطنجي قوله والقوى: حيض أى وإن اختلف كأن رأيت خمسة سواداً وخسة جرة وخسة شفرة ثم طهقت الصفرة فاقبل الصفرة حيضاً لأنه أقوى منها اه **(قوله ولا نقص الضعيف الخ)** قال فى الشافعى لا يحتاج له الاستثناء عنه بالثاني لأن القوى إذا لم يزد على خمسة عشر لم ينقص الضعيف عنها وروى الجب الطبري وابن الاستاذ بأن ذلك إنما يلزم إذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور القوى الاكثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف أربعة عشر أو يكون كل أربعة عشر فقد نقص الضعيف ولم يزد القوى أى وحيتن تكون كثير الميزة الآتية قال بعضهم ولا يحتاج إليه فيمن دورها أكثر من ثلاثين أيضاً لأنه يلزم من عدم عبور القوى الاكثر عدم نقص الضعيف عنه بل لا يكون إلا زائداً عليه نعم من دورها ثلاثون يلزم من الثالث الثاني لأنه إذا كان الضعيف خمسة عشر لم ينقص القوى أى لا يكون القوى أربعة عشر فأقل أى بل يكون خمسة عشر فالواجب حينئذ كشرطين فقط أقل القوى مطلقاً ثم إن كان الدور أكثر من ثلاثين ضم إليه أكثر القوى فقط أذيل منه أن الضعيف حينئذ خمسة عشر فأكثر وإن كان دورها إلى أحدهما لأنه يلزم منه الآخر فلا حاجة إلى ذكر شرط ثالث بحال اه قال فى الايعاب وقد يوجه ما جرحنا عليه بأن الثاني وإن اختلفا فيخرج بهما أيضاً باعتبارهما لا بد منه من حيث الجملة وإن لم ينقص من أحدهما الآخر في بعض الصور فلذلك صرحوا بهما معاً ولم ينظروا لما بينهما من التلازم اه مر عى **(قوله ولا)** حال من الفاعل الذى هو الضعيف أى ولا نقص الضعيف حال كونه متوالياً عن أقل الطهر **(قوله بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة)** فيكون طهرها بين حيتين والمراد باتصالها أن لا يتخللها قوى ولو تخللها نفاه شيئاً وهذا إن استمر الهم مختلف الطهرات عشرة أيام سواداً ثم عشرة جرة مثلاً واقطع فاتها تعمل بميزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر لا يرد ذلك على الشارح لوضوح زى **(قوله ويومين آخر)** أو يوماً كافى في التحريم **(قوله أو لا بميزة)** لاسم بمعنى غير مظهر اعراضها فيها بعدها ولا مضاف وميزة مضاف اليه مجرور وعلامة جرة كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل **(قوله خبيثاً يوم وليلة)** أى من كل شهر لأن سقوط الصلاة عنها فى هذا القدر متيقن وفيما عداه مشكوك فيه فلا تترك البقن إلا مثله أو أمارة ظاهرة من تمييز أو عادة لكثرة فى الدور الأول لم يجل حتى يعبر الهم أكثره فتفصل وتنفى عبادة ما زاد على اليوم والليلة وفى الدور الثاني تفصل بمجرد مضى يوم وليلة إن استمرت على فقد الشرط المذكور حل **(قوله وطهرها سبع وعشرون)** انما يصح على ذلك للرد على من قال أن طهرها أقل الطهر أو غايه اه ولم يقل وطهرها بقية الشهر لأنه لو قال ما ذكرناه من أن المراد بالشهر الحلال الصادق بسبعة وعشرين فيكون بقية ثمانية وعشرين وأجزاء الشهرين أطلق فى كلام الفقهاء فالمراد به الحلال أى ثلاثة مواضع فى الميزة الفاقدة شرط ماوى المذكورة خلاف التحيرة وفى الجمل بالنظر لا فقه وغالبه أن الشهر فى هذه المواضع عددي أى ثلاثين شيئاً حلف قلا عن الشورى على شرح التحريم **(قوله بشرط)** لم يقل بقيد لتصديره بإداة الشرط **(قوله ولا فتحيه)** عبارة التحريم ودمر والافتك متحيرة وهى أولى لأن المتحيرة خاصة بالمعادة التابعة للقدور والوقت ولا حد لها كسبأى وهذه مبتدأة **(قوله تسمى بميزة)** أى فاقدة شرط تمييز فلا يطلق عليها اسم الميزة بل يقيدها كاعلم من قوله وحيت أطلقت الميزة الخ حل **(قوله عكس ما يرميه كلام الأصل)**

(ولا) بأن يكون خمسة عشر يوماً متصلة فأكثر تقدم القوى عليها وتأخر أو توسط بخلاف ما لو رأيت يوماً أسوداً ويومين أحمر وهكذا إلى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهو فاقدة شرط عما ذكر وسيأتى بيان حكمها (أو) كانت مبتدأة (لا بميزة) بأن رأته يوم (أو) بميزة بأن رأته بأكثر لكن (فقت شرطاً عما ذكر) من الشروط (خبيثاً يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون) بشرط زنه بقولي (إن عرفت وقت ابتداء الهم) والافتحيرة وسيأتى حكمها وحيت أطلقت الميزة فالمراد بها الجامعة للشروط السابقة وأما تعبيرى بما ذكره من فاقدة شرط مما ذكر تسمى بميزة عكس ما يرميه كلام الأصل (أو) كانت (متادة) بأن سبق لها حيض (وطهر) وهى ذكره هاهنا غير بميزة كالم

(قوله تقدم القوى على) أى بأن جاء الضعيف بعد القوى واستمر أو تأخر إن جاء القوى بعد الضعيف واقطع أو توسط إن وقع بين ضعيفين كل منهما لا ينقص عن أقل الطهر تأمل



أي من أمه لا يقال لها ميرة أصلاً أي أن عطف قدمت في كلامه على رأيت اه **(قوله مما يأتي)** أي في قوله  
وبحكم امتداده ميرة وقوله أو متحيرة قال فإنه لم يمتد منه أن هذه مقيدة بهذين القيدتين المذكورتين **(قوله ان)**  
لم تختلف) هـ لا قال بيسر زنده بقوله ان لم تختلف كما سبقه مع ان هذان من زيادته كما نبيه عليه بعد الآن  
يقال حذف من الثاني دلالة الأول **(قوله بجرة)** متعلق بنبت وقوله لانها أي العادة في مقابلة الابتداء  
أي لانها مأخوذة في مقابلة أي والمقابلة تحصل بجرة فهي من العود أي الرجوع للأول **(قوله كما ردا إليها)**  
لو تكررت) غير أنها في الدور الأول اذا جاوز زندها عادتها أمسكت عما عكس عنه الحائض لاحتال  
اقتطاعه عند خمسة عشر فاقبل فاذا جاوزت فمات جاوز قدر عادتها وفي الدور الثاني بمجرد جاوزة الدم  
لقد عادتها وانفسل وقضى وقصوم حل **(قوله وخروج بزيادة)** ان لم تختلف ما لو اختلفت) أي فلا تبت  
الاجرتين فهذا حكم المفهوم والأولى ان يعبر به ثم يتكلم على كونها محيضة أقل النوب والنوبة الأخيرة  
وأجب بأنه لم يقل ذلك وان كان هو المناسب للأخراج بجرة لاجل التفصيل الذي ذكره لان ثبوتها  
بمرتبتين خاص بالصورة الأخيرة كما قاله الشارع وقد ذكر سبع صور في كل منها اختلفت العادة حتى  
في صورة عدم تكرر الدور وبين السبعة بقوله فان تكرر الدور الخ فهذه صورة وقوله ولم تنتظم ولم  
بتكرر الدور فيها فان صورتان وقوله ولم تنفسها فيه ثلاث صور لانه محترز قوله ونسبت النوبة الأخيرة  
الراجع لثلاثة وقوله ولم تنس انتظام العادة صورة واحدة وقوله لم تنبت الاجرتين راجع للصورة الأخيرة  
كما قبضه سيافه وكان الأولى ان يذكرها في أول صور المفاهيم كما صنع مر ليقابل قول المتن بجرة لكن  
أخرها لاجل التفصيل الذي ذكر مع الاختصار يؤخذ من الصور ان مفهوم المتن فيه تفصيل ويكون  
الصورة سبع على كلام زى وأما على كلام الحلبي فهي ستة لانه رجع الضمير في قوله ونسبت النوبة  
الأخيرة فيهما للصورتين الأخيرتين فتكون الأولى على إطلاقها فتحيض فيها أقل النوب مطلقاً مع  
الصورتين الأخيرتين عند نسيان النوبة الأخيرة وترد للنوبة الأخيرة عند العلم بها في الأخيرتين على  
المعتمد **(قوله فان تكرر الدور)** كالثلاثة والخمسة والسبعة في المثال الآتي والمراد بالدور في غير  
عادتها هو الولدة التي تستعمل على حيض وظهر وقيمن اختلفت عادتها هو جملة الأشهر المنتظمة على  
المعادات المختلفة كثرت الأشهر أوقات ع ش على مر **(قوله ونسبت انتظامها)** أي لم تعرف كيفية  
دوران الدور بان لم يدر هل ترتب الدور في تحوالت الآتي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس  
أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل ع ش **(قوله فيها)** أي في  
التكرر وعدمه: التكرر فيه صورتان فالسائل ثلاث حيثند تساوى هذه النسخة نسخة فيها بغيرهم كما  
قرره زى وفيه نظر لان في صورة التكرر والانتظام ونسيان الانتظام يحيضها أقل النوب وان كانت  
ذا كر نلنوبه بالأخيرة كتب أيضاً قوله مما يأتي في اذا تكرر الدور ولم تنتظم عادتها أولم بتكرر الدور  
بالكيفية وأما اذا تكرر وانتظمت ونسبت انتظامها فنحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة  
الأخيرة حل واعتمده شيخنا ح ف **(قوله أقل النوب)** أي لكونه المتيقن **(قوله واحتاطت في)**  
الزائد) أي من النوب فتحاطت إلى آخر كثر المعادات فتعقل آخر كل نوبة لاحتال اقتطاع دمها عند  
حل والحاصل ان الصور ثلاثة التكرر مع الانتظام وعدمه وعدم التكرر وعلى كل حال اما ان تسمى  
النوبة الأخيرة أم لا فهذه ست صور وقوله ولم تنس انتظام العادة صورة سابعة وقوله ردت إليها يعني في  
الاولى من الثلاث وقوله واحتاطت الخ ضيف في الثالثة كما يؤخذ من سم وع ش يقول الشارح  
ونسبت النوبة الأخيرة قيدي المصورتين الأخيرتين فسطا في الأولى لانها يحيض فيها أقل النوب مطلقاً  
أي سواء لبست النوبة الأخيرة أم لا تأمل **(قوله ولم تنفسها ردت الخ)** مقابل قوله ونسبت النوبة

**(قوله رحمه الله فن حاضت)**  
في شهر خشة) أي وظهرت  
بأبيه كما هو ظاهر اه  
قوي سي رحمه الله  
ونسبت انتظامها) أي كيفية  
انتظامها والافلوس كت  
أوجد انتظام من أصله وألا  
فالظاهر أن حكمها كالجولم  
تنظم

(ويحك لكعادة مميزة جدير العادة) مخالفته بغيره بقولي (ولم يخلل) بينهما (أول طهر) لان التميز أقوى من العادة لظهور مولاه صاحبته فكانت عاداتها خسة من أول الشهر وبقية طهر فأت عشرة علامة في الدم وهي علامة في (١٤٠)

الآخرة فيما قضيت رجوع ذلك المثلثين ومقتضى ذلك أن هذا المثلث يترك بالدور ولم تنس النوبة الأخيرة ردائها وتختلف في الزمان كان والمتمسكاتها للخطاط في الزائد في هذه الصورة لأنها تردها النوبة الأخيرة وتكون ناسخة لما قبلها ع ش وس وأمر رجوعه لماذا تكرر ولم ينظم فلا شك كما فيه فانه مصرح به في العباب وشرح الروض وغيرها له **(قوله)** ويحكم لمعاداة الخ إشارة قسم ثان من أقسام المتقدمة هي المعيزة وكان الأنسب تقديمه على ما قبله فتكون أقسام المعيزة متمثلة لكن جملة على ما مضى الاختصار وقد تقدم كل شرط المعيزة باعتبارها أيضاً كما قاله سم **(قوله)** بينهما أي التمييز والعادة **(قوله)** ما ظهر أي فأكثر دليل على أنه الآتي **(قوله)** لظهوره المراد بظهوره مشاهدة ما يدل عليه وهو السواد والحرارة **(قوله)** في صاحبته أي الدم **(قوله)** ثم ضعيف الظاهر أن هذا ليس شرطاً للحكم حتى لو لم ير بعد الحاشية القوة شيئاً كان الحكم كذلك سم وقد يقال أن عقيدته لأنها لو رثت بعد الضعف قوباً يستمر كانت عامة بالتمييز لا بهو البعادة تأمل **(قوله)** فقد العادة الخ أي فتعمل بها **(قوله)** أوكأت أي من سوا زودمها كثر الحيز متحجرة وهو معطوف على مقدر تقديره أوكأت معادة غير متحجرة لأعلى معاداة لأنها قسم منها **(قوله)** فنرا أوكأت أو ما علة خلو فتجوز الجمع فتدخل الأقسام الثلاثة في التعريف **(قوله)** لتجبرها في أمرها أي شئها أي حكم شأنها والمراد بالثبات الحال أي فهي بالكرام الياء وقيل بضمها في الجوف والبالأصل أي متحيز في أمرها ويقال عمرة بفتح الاء لأن التجبر حيدراً في أمرها برامى **(قوله)** لها نعت في قلبها في أمرها فوجه بفتح الاء لوجهها ناسخة أيضاً فخر الأجزاء أوطارها أي بدأ يصح لئلا يرد الدم عليه فأخاطب للضرورة ولهذا صنف في الشيخ الدارمي عمداً في حاشيته خنا عزي وتحييرها للفتية قبل تدوين الكتب التي هي فيها بعده لا لتحيير لأن أخذ الحكم حيث مناسهل أو المراد بالفتية المجتهد **(قوله)** فان نسبت أي لم تمل فيشمل الجملة كما إذا كانت مجنونة في زمن حيضها السابق **(قوله)** أولى وجه الأولية أن قول الأصل بأن يومه أن النسبية لاحداها ليست متحققة بحاج عنه بأن مراده تعريف التحجرة

أمود من أول الشهر  
وبقته أحر حكم بان  
حيضا العشرة لانتالفة  
الاولى منها ماذا تحلل بينهما  
أقل طهر كان رأت بعد  
خبرها عشرين صفيا ثم  
خسة قويا في ضمها فقد  
المادة حيض العادة والقوى  
حيض آخر (٣) (أو)  
الثالث (متحيزة) وهي  
الكاسية لحيضا فطرا أو  
وقامت بذلك لتجبرها  
في أمرها ونسى عجة  
أيضا لأنها حيرت الفقيه  
في أمرها (فان) هوأولى  
من قولنا (تسبعا) لأنها  
قدرا (أو) وهي غير مبرمة  
(فكالحائض) في أحكامها  
الباقية كاستع وقراءات  
غير صلاة

المختلفة والثانية لأحد ما يقال من متعبدية (قوله) وهي غير يبرئة) أما إذا كانت بمنزلة  
قد ردى التخيير كاسم (قوله) فكذلك (من) هو ويستمر وجوب تنقيتها على الزوج وأن منع من الوطء  
فلا خيار له في فسخ السكاح لأن وطءها متوقف مع (قوله) كاستعصاء وقراءة) أي حكمة تمنع حرمته  
قراءة لأن التمتع ليس حكاماً له بالفتح المباشرة فانها هي التي تحرم ع من أي أن التمتع يصحب النظر  
بشهوة مع أنه لا يجرم بمجرد وطءها بالمعنى العنت بطريق الأولى من جوازها مع الحيض الخفق  
ومن الحاصل أنها كالتص في خمسة أمور مباشرة ما بين السر والركبة وقراءة القرآن في غيب الصلاة  
مع المحض والمكث في المسجد لغير عبادة متوقفة عليه ويؤجره بشرطه وكلامه في سنة الصلاة  
والطواف والاعتكاف والصوم والطلاق والنفسل (قوله) وقراءة في غير صلاة) أي وإن تأتت  
نسيان القرآن لنفسه من أجله أو طلاقاً وتاب على إجرائه على قلبها لعنصرها ح ف فالويل يكفى  
دفع النسيان إجرائه على نسيانها متى علم إراءته في الصلاة لأن ذلك ما بها كاستعصاء عليه تمنعها  
ظهور الصلاة بإجرائها القراءة ثم إذا قلنا صحاح القول في ذلك ما بها كاستعصاء عليه تمنعها  
تقص

(قوله) فان نيت عاداتها  
 تزلزلونها) ومثل النامية  
 لها من علقت القدر  
 وشكت في الوقت) وشكت  
 حل هي مبتدئة أو معتادة  
 أو علقت انما مبتدئة ولكن  
 جهل وقت ابتداء العلم  
 ولهذا قال الرازي ان الحافظة  
 تقدر الحيض لا تتخرج من  
 الصبر المطلق الا بحفظ قدر  
 العجز وابتدائه اه مم

كون الشرط أمّن التالوت ولا يكون خوفه أمّ مظهره أمّ شرط للكت لأن التالوت وهو قبيح مدخول غير الذي هو مفهوم التلّي وهو معناه عند خوف التالوت لا يجوز لها سواها، وتقتضاه

تلاوتها الذكر أو تطلق لحصول المقصود من دفع اللسان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المصل الشواب أنقى الصلاة جائزة مطلقاً أي فاتحة الكتاب وغيرها لأن حديثها غير محقق في كل وقت بخلاف فائد الطهورين من الجنب والخائض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتحقق حديثه حل وعش على مر ويجوز لها غير الفاتحة في الصلاة ولو جمع القرآن قل ويجوز لها القراءة للتم لأن لم القرآن من فروض الكفايات وينبغي لها جواز من المصحف وحله إذا توقفت قراءتها عليهما ع **(قوله)** لا إحتمال لمن لم (الح) أي وان يفتن الياأس خلافاً لما حل **(قوله)** لا في طلاق (قوله) وحيداً تعتد بثلاثة أشهر في الحال تنصرها بطل لا انتظار إلى سن الياأس فان ذكرت الادوار فعدتها ثلاثة منها من والورعبارة عن السنة التي كانت تحيض وتطهر فيها فاذا كانت في كل شهرين مثلاً تحيض مرة فتتضي عنها باسنة أشهر لأن كل شهرين يسمى دوراً وأشهرها كواحد ان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثنائه فان مضى منه خمسة عشر أو أكثر فلغايبي واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك وان بقي من الشهر ستة عشر فأكثر فبشهرين بعد ذلك ع **(قوله)** تنقترنية بخلاف ما لا تنقتر لنية كقراءة القرآن خارج الصلاة **(قوله)** وطواف (قوله) الاعتكاف ومحل جواز دخول المسجد ما إن أمئت تلاوت المسجد وأما جاز الدخول لهما مع أن التلاوت اعدم محلهما خارجة بخلاف نية المسجد فلا يجوز لها الدخول لعلها الان دخلت لترض غيرها كالاعتكاف وينبغي أن مثل ذلك ما لو أردت فعل الجمعة وتعدرعليها الانتداء خارج المسجد فيجوز لها دخوله لعلها ولا يرد ذلك أن البعة ليست فرضاً عليها لأن دخول المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لعلها فرضاً بدليل دخولها للطواف والاعتكاف المتدوين شيخنا ع **(قوله)** الطغيي وقال زى والمعتد أن محل جواز اللبث في المسجد إذا توقفت صحة تلك العبادة على المسجد كطواف واعتكاف والا فلا مر اه **(قوله)** فرضاً أو فلا راجع للثلاثة ح ف **(قوله)** وتغسل لكن ان كان بالصبي فلا بد من الترتيب بين أعضاء الوضوء لا إحتمال أن واجبا الوضوء وتنوي نيته مشتركة بين الوضوء والغسل كنية رفع الحدث شيخنا عزى **(قوله)** لكل فرض ولو نذرا وصلاة جنازة لا تغسل لا تغسل له كاجته في المجموع وجزءه ابن الرفعة وغيره بل فصله قبل الفرض وبعده بطهارة الفرض تبعاً له كالتيتم زى و مر ع قال الأطفحي ويفرق بينها وبين التيمم حيث جمع بين الفرض وصلاة الجنازة بيمين واحد بأن التيمم يزيل المانع عينا فإنه أنه يمتنع عن أداء فرضين بخلاف التحيرة فانها في كل وقت محتملة الحيض والطمهر **(تنبيه)** نص الشافعي والأصحاب على أنه لا قضاء على التحيرة وإن صلت في أول الوقت واعتقده زى و مر كوالده والخطيب وغيرهم وقال الشيبان يوجبو بها عليها وفي كيفية طرق تطلب من المولات اه قل على الجلال **(قوله)** في وقتها فيه بحث لأن الغسل لا إحتمال انقطاع الحيض وإحتماله قائم كل زمن فليقد الغسل بالوقت سم ويجب عنه بأن إحتمال الانقطاع قائم في كل وقت وبفرض وجوده قبل الوقت محتمل لا انقطاع بعده فربكاتبه وأما إحتمال الانقطاع بعد الغسل اذا وقع في الوقت فلا حجة في دفعه ع ومفهوم قوله في وقتها إذا اغتسل لثلاثة وأرادت أن تصلي به حاضرة بعد دخول وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك ويفرق بينها وبين التيمم من أنه اذا تيمم لثلاثة ثم دخل وقتها صلى بالخاضرة بأن التيمم لم يطلأ عليه بعد تيممه ما زيل طهارته بخلاف المستحاضة اه اطفحي **(قوله)** كعدت الغروب) فهو جوع عند الكاف وهي لا يجزى الايمن وسهل ذلك كونها بمعنى وقت على أن ان يغتسل في شرح السهيل جواز صواب الكاف على لغة **(قوله)** وتصل به المغرب ثم ان يادرت لعلها فذاك

إحتمالاً لا إحتمال كل زمن يمر عليها الحيض (لا في طلاق وعبادة تنقتر لنية) كعدتها وطواف وصوم فرضاً أو تغسل إحتمالاً لا إحتمالاً الطهر وذ كر حكم الطلاق من زى (قوله) وتغسل لكل فرض) في وقتها لا إحتمال الانقطاع حينئذ بقيد زده بقول (ان جهلت وقت انقطاع الدم فان غلبت كعدت الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليسلة الاعتد الغروب ومضى به الغروب وتوضاً لبقاء **(قوله)** تنصرها بطل الانتظار) وعمل بالغالاب من عدم خلو الشهر عن الحيض والطمهر **(قوله)** فلا يجوز لها الدخول لعلها لأنها وان كانت عبادة تنقتر لنية كعدتها سببها الدخول بخلاف الجمعة وغيرها فهي مطلوب ليس سببها الدخول اه شيخنا **(قوله)** أنها اذا اغتسل لثلاثة (الح) لم المراد أنها اغتسل قبل دخول وقت الخاضرة كما يؤخذ من الفرق الآتي اه

وان أئزت للمصلحة الصلاة وجب الوضوء **عش** **(قوله)** لأحتمال الانقطاع فيه أن الفرض أنها غفلت الانقطاع عند الغروب فزعم بالاحتمال واجب بأنه عبر به لأحتمال تغير عاداتها لكن كان المناسب التمييز بالنسب لأحتمال تدبر **(قوله)** وإذا اغتسل أي للتجربة سواء علمت وقت الانقطاع أولا **عش** **(قوله)** لا يلزمها المبادرة للصلاة بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة للصلاة عقب الوضوء لما في المبادرة من تقليل الحدث والفعل إنما وجب لأحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الفصل والصلاة وأما احتمال وقوع الفصل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه بادر تأم لا شرح الهجة **(قوله)** حيث يلزم للمستحاضة أي بأن أئزت للمصلحة الصلاة بما يقطع الجمع بين الصلاتين **عش** **(قوله)** ومعلوم الخ والمراد بالمستحاضة هنا غير المتحيرة ليصح قياس هذه عليها إذ هي أيضا مستحاضة **(قوله)** ومعلوم الخ غرضه بهذا تنبيه آخر لقول لكل فرض بعد أن قيد بقوله ان جهلت وقتا انقطاع أي وعمل وجوب غسلها لكل فرض ان يلزم زمن النقاء صلاتين واغتسلت الاولى اه **(قوله)** لا يغسل أي ولا وضوء شورى أي تأنيلا على ذات القطع في النقاء أي لا يتكرر الفصل في النقاء فإذا كان زمن النقاء يصح صلاتين مثلا واغتسلت الاولى لا يجب عليها أن تغسل للصلاة الثانية مثلا حل أي ولا ينبغي بل وقيل بحرمته لم يكن بعيدا لأنه ناطق لعبادة فاسدة **عش** **(قوله)** رمضان يقرأ المتن يصح الصرف كما هو المحفوظ وفيه أنه لا يمنع من الصرف إلا إذا أُرِيدَ به رمضان ستة بعينها وهذا لم يرد بذلك بل المراد به رمضان من أي سنة كانت لأن قال المانع لرمضان من الصرف العلمية والزائدة والعلمية باقية وإن أُرِيدَ به من أي سنة فهو معرفة دائما لأن المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين **عش** على أي **عش** هو علم جنس **(قوله)** أولى من قوله كاملين أي لأن رمضان قد لا يكون كاملا واجب بأن الأصل انما عبر بكاملين لقوله فيحصل من كل أربعة عشر **عش** وبعبارة **عش** فالكمال في رمضان قيد لفرض حصول الأربعة عشر لبقاء اليومين الكاملين لا يجزئ فلا اعتراض على المصنف كذا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء إذا غفلت أن الانقطاع كان ليلا وضوحا أيضا اه **(قوله)** ان لم يند **عش** أي قبل التحريم **(قوله)** فيفقد ستة عشر يوما فيحصل لها من كل أربعة عشر ان كان رمضان كاملا والافيهل لها منه ثلاثة عشر والقضى منه بكل حالة ستة عشر يوما حل **(قوله)** من ثمانية عشر هي تكتب بالألف ان كان فيها ثمانية عشر فان لم تكن فيها بأن كان المدود مؤثرا نظرا أن ثبتت بالياء نقلت ثمانية عشر بغير ألف والاف بالالف نحو ثمانية عشر قال ابن قتيبة في أدب الكاتب سم **عش** **(قوله)** ثلاثة أو أطا **عش** هذا إشارة إلى قاعدة وهي أن تصوم بقدر ما عليها متواليان من أول ثمانية عشر مع ما عجزها ونقص ذلك يومين متعاليان بالأول والثاني أولا ولا وأحد هما الأول والآخر بالثاني بعده القاعدة تجري في قضاء أربعة عشر فادونها كإظهاره لتأمل شورى **(قوله)** صح الطرفان أي الأول والثامن عشر **عش** **(قوله)** صح الثاني والثالث لا أن اذ فرضنا أن السادس عشر الذي طرأ فيعطى من شهر ربيع الأول يلزم أن يكون الحيض الذي طرأ في سادس عشر من شهر صفر وسيتلخص من اليوم الأول من ربيع الأول فيفقد احتمال أن يكون الحيض انقطع في أثناءه تدبر **(قوله)** صح السادس عشر والثالث أي وقد الأولان من الثمانية عشر والآخران منها لأن الأولين واقعان في حيض الشهر السابق والآخران واقعان في حيض الشهر اللاحق تقرر شيئا عازي **(قوله)** والثين وسهلا وهما التاسع والعاشر وبعبارة **عش** على **عش** **(قوله)** واثنين وسهلا أي ليسا

لا يلزمها المبادرة للصلاة لكن لو أئزت لزما الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة ومعلوم أنه لا غسل على ذات القطع في النقاء إذا اغتسلت فيه (وتصوم رمضان) لأحتمال أن تكون طاهرا جميعه (م) شهر اكلاما أن تأتي بعد رمضان تأما أو ناقصا بلاثين متوالية فتقوى كمالا أول من قوله كاملين (فيبقى) عليها (يوما) بقيد زده بقول (ان لم تغد) انقطاع ليلا بأن اعتاده ثارا أو سكنت لأحتمال أن ينقص أكثر الحيض ويطرأ الله في يوم وينقطع في آخر فيفقد ستة عشر يوما من كل من الشهرين بخلاف ما إذا اعتادت الانقطاع ليلا فله لا يبقى عليها شيء وإذا بقي عليها يومان (فتصوم لها من ثمانية عشر) يوما (ثلاثة) أو ثلثا (وثلثه آخرها) فصلا لأن الحيض ان طرأ في الأولين فثانيتين ينقطع في السادس عشر فيصح لليومان الآخرين وإن طرأ في الثاني صح الطرفان أو في الثالث صح الأولان أو في السادس عشر صح الثاني والثالث

متعين

أولى السابغ عشر من السادس عشر والثالث وفي الثامن عشر مع الفدان قبله ويحصل

اليومان أيضا بأن تصوم لها أربعة أيام من أول الثمانية عشر واثنين آخرها أو بالعكس أو اثنين أولا واثنين آخرها واثنين وسهلا

وبأن تصوم لهما خمسة

الاول والثالث والخامس

والسابع عشر والتاسع

عشر (ويمكن قضاء

يوم بصوم يوم وثلاثة

وسابع عشر) لأن الحيف

ان طرأ في الاول سلم الاخير

أو في الثالث سلم الاول وان

كان آخر الحيف الاول سلم

الثالث أو الثالث سلم الاخير

ولا يتعين الثالث والسابع

عشر بل الشرط أن تترك

أيام بين الخامس عشر وبين

صوم الثالث بقدر الأيام

التي بين الصوم الاول

والثاني وأقل منها (وان

ذكرت أحدهما) بأن

ذكرت الوقت دون القدر

أو بالعكس (فليتين) من

حيض وطهر (حكموهي)

أي المتحيرة الساكرة

لاحدهما (في) الزمن

(المحتمل) للحيض والطهر

(كناسية لهما) فيأمر

ومنه غسلها لكل فرض

وتعبري بذلك أولى من

قوله كائناً في الوطء

وطاهر في العادة بل لا يخفى

ومعاً أنه لا يلزمها الفصل

الاعند احتمال الانقطاع

ويسمى ما يحتمل الانقطاع

طهرامشكوك فيه وما لا

يحتمله حيفاً مشكوك فيه

والساكرة للوقت كان

قول كان حيفي يتبدى

أول الشهر

متصلين باليومين الأولين والأياميين الآخرين سواء والت بينهما في أنفسهما أو فرقت بينهما اه  
(قوله وبأن تصوم) وحاصل ما ذكره خن كفيات لكن الكيفية الخامسة ليس الصوم فيهما  
ثمانية عشر لان فيصوم التاسع عشر (قوله ويمكن قضاء يوم الحج) اشارة الى طريقة أخرى وهي  
أن تصوم قدراً معلوماً مفرداً في خمسة عشر يوماً مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر  
صومها الاول من غير زيادة وهذه طريقة تأتي في سبعة أيام فادونها زى (قوله وان كان آخر الحيف)  
المتناسب يقول وان طرأ في السادس عشر سلم الاول وان طرأ في الثامن عشر سلم الاخير لان كلامه في  
الطرق وترك احتمالاً كان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طرده في السابع عشر الذي هو أحد  
أيام الصوم وعليه فيسأل الثالث وأما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيف الحج فإني اذنان  
على سياق المقام لان الحيف لم يطرأ فيهما في يوم من أيام الصيام مع أن جميع الاحتمالات التي ذكرها  
في هذا المقام كان الطرق فيها أيام الصيام والام في ذلك سهل تأمل (قوله ولا يتعين الثالث) أي  
لصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل طرأ في الصوم بدل اليوم الثالث يوماً بعده الى آخر الخامس  
عشر بدل السابع عشر يوماً بعده الى آخر تسعة وعشرين حل (قوله بل الشرط أن تترك أياما  
بين الخامس عشر وبين صوم الثالث بقدر الأيام التي بين الصوم الاول والثاني) بأن تصوم الاول  
والخامس عشر والتاسع والعشرين لان المتروك وهو ثلاثة عشر مساو للأيام التي بين الصوم الاول  
والثاني وقوله وأقل منها بأن تصوم الاول والرابع والسابع عشر اذا المتروك أقل مما بين الصوم الاول  
والثاني حل وبعبارة سم ولو صامت بدل التاسع والعشرين السادس عشر لم يخرج من المهددة لانها  
لم تترك بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث شيئاً اه (قوله بقدر الأيام التي الحج) أي كائناً فإن بين  
الخامس عشر والسابع عشر التي صامته يوماً كان بين الاول والثالث يوماً فالج في قوله أياما ليس بقيد  
(قوله وأقل) أي لا أكثر فلا يتأخره شوبرى فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجز لان  
للتروك بين الخامس عشر والصوم الثالث يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك  
لجواز أن ينقطع الحيف في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر مر (قوله فيأمر) من حمة  
المنع والقراءة في غير الصلاة ومس المصحف وجهه ومن حل الطلاق وفعل العبادة المفترضة لنية وقوله  
ومنئذ يمس غسلها لكل فرض الذي ذكره الاصل وذكره توطئة لقوله ومعاً أنه لا يلزمها  
الفصل الاعند احتمال الانقطاع والا فلا يجب عليها الا الوضوء فقط حل وقصده بقوله ومعاً الحج تخصيص  
الثن لان ظاهره انها تغفل لكل فرض دائماً في المحتمل (قوله أولى من قوله كائناً في الوطء وطاهر  
في العادة) أي لا في قوله في الوطء يومه أو بالبشرة فيها بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك يومه جواز  
دخولها المسجد وكذلك قوله وطاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع أنها فيه كالطاهر شيخنا ح  
وأضربهم ان لها أن تقرأ القرآن في غير الصلاة لانه عبادة وليس كذلك وهذا كاه هو المراد بقوله  
لما لا يخفى (قوله طهرامشكوك فيه) أي وحيفاً مشكوك فيه وما لا يحتمله حيفاً مشكوك فيه أي وطهر  
مشكوك فيه ففيه حذف من الاول لانه الثاني وبالعكس وهو المسمى بالاحتباك شيخنا والظاهر  
أنها لا تنقطع طواف الاقافة في هذه الحالة ولا في الحيف المشكوك فيه ولا فيا لو نسبت انتظام عاداتها  
فردت لافل النوب واحتاطت في الزائد وذلك لان الطواف لا أتولوته وهي في زمن الشك يحتمل  
أنه لو طافها ليجب تأخيرها الى طهرها الحق بخلاف الناسبة لعاداتها فقدر أوقتها فانها مضطرة الى فعله  
اذ لا زمن لها ترجعوا لا انقطاع فيه حتى تؤمر بالتأخير اليه وهذا لم يترضوا للمالوطات طواف الاقافة

فيوم دلالة منه حيض  
 يبين وصفه الثاني طهر  
 يبين وما بين ذلك يحتمل  
 الحيض والطهر والاتقطاع  
 والمذاكرة قدسرد كان  
 قول كان حيض خنة في  
 العشر الاول من الشهر  
 لأعلى ابتداءها وأعلى  
 في اليوم الاول طاهر  
 فالسادس حيض يبين  
 والاول طهر يبين  
 كالعشرين الاخيرين  
 والثاني الى آخر الخامس  
 يحتمل للحيض والطهر  
 والسابيع الى آخر العاشر  
 يحتمل لهذا والاتقطاع  
 (وأقل النفاس مجع) كما عبر  
 بها في التنبيه والتحقيق  
 وهي المراد بتعبير الروضة  
 كما صلب بأنه لا حد له أي  
 لا يتغير بل ما وجد من مواعيد  
 قل يكون نفاسا ولا يوجد  
 أقل من مجع أي دفعة وغير  
 الاصل عن زمانها بل بحقة  
 وهو الانب بقطس  
 (وأكثره ستون يوما  
 وغالبها بربعون) يوما وذلك  
 باستقراء الانام الشافعي  
 رضي الله عنه

(وقوله عبارة سم والطاهر  
 الخ) اذا تأملت وجدتها  
 كعبارة الشوري وللحاجة  
 فيها الى قول سم أوسع  
 الاتقطاع (قوله ولو خرج  
 عقب منفه الخ) وكذا  
 علقة كانه ونس عليه  
 مر (قوله وأكثره ستون  
 الخ) وقال المزي أنه أربعة

زمن التجبر هل يجب عليها العادة في زمن ينقلب على الظن معه وقوعه في الطهر كافي قضاء الصلوات أولا  
 وقباس ما في الصلاة وجوب ذلك لانها اذا طافت زمن التجبر احتمل وقوع الطواف زمن الحيض عرض  
**(قوله)** فيوم دلالة منه حيض يبين أي بحسب الظاهر فلا ينافي أنها قد تنقض برعايتها وكذا يقال فيها  
 بعده شوري **(قوله وما بين ذلك الخ)** أي تنفسل فيه لكل فرض وقوله يحتمل الحيض أي  
 بفرض ان حيضه الأكثر وقوله والطهر أي لجمعه من غير احتمال الاتقطاع فيه لان الفرض ان الاتقطاع  
 بعد اليوم الاول وقوله والاتقطاع أي على احتمال مجاوزته الاول فكل زمن يحتمل امتداد الحيض اليه  
 والاتقطاع فيه وحيث فلا يستغنى بهذا أي الاتقطاع عما قبله أي الطهر خلا لما هو مضمون شوري  
 وبعبارة سم والطاهر أنه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا احتمال طهر أصلي لا يكون بعده الاتقطاع  
 كما توهم من عطف الاتقطاع عليه فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض فيقابل مرادهم الطهر  
 المجلة فالمراد باحتمال الطهر والاتقطاع احتمال طهر بعد الاتقطاع أو مع الاتقطاع والحاصل أنه ليس المراد  
 أن كلامه يحتمل حصوله على الافتراض انه غير ممكن كاتين بل المراد باحتمال الطهر احتمال الطهر ان  
 حصل منها غسل بعد اليوم والليلة انتهى **(قوله)** فالسادس حيض يبين لانه ما أمال الوجه الحيض  
 أو أكثرها أي اثنتا **(قوله)** طهر يبين أي بحسب عاداتها المستندة الى علمها والافيمكن تغير عاداتها  
 أي فتوضأ فيه لكل فرض مع الحشو والصعب كالتقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين  
 الاخيرين وقوله والثاني الخ أي فتوضأ لكل فرض أيضا ولا تغفل ولا يقال يجب عليها التسلل لكل  
 فرض لان هذا الزمن داخل تحت قول المنصف وهي في المحتمل كناسية لها ومن المعلوم أن التاسعة  
 لها يجب عليها التسلل لكل فرض لانا نقول وجوب التسلل لكل فرض خرج بقول الشارع ومعلم  
 أنه لا يزعم التسلل الاعتدال احتمال الاتقطاع فكلامة مقيد بالنظر لهذه الصورة وقوله يحتمل للحيض  
 والطهر أي الطهر الاصلي الذي ليس ناشئا عن احتمال الاتقطاع ووجه عدم احتمال هذه الايام للاتقطاع  
 أنهن كان أول الخمسة التي هي حيضها اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس يكون  
 الاتقطاع في السابيع وما بعده الى آخر العشرة شيخنا عزري **(قوله)** يحتمل لها والاتقطاع أي  
 فتغسل لكل فرض شيخنا **(قوله)** وأقل النفاس أي بشرط أن يكون قبل تمام خمسة عشر والافيهو  
 حيض شيخان عزري وبعبارة مر ولولم تر نفاسا أصلا جاز وطؤا قبل التسلل كالوكان عليها جنابة  
 ولولم تردا الا بعد مضى خمسة عشر يوما فكثر فلا نفاس لها أصلا على الأصح انتهى فيلسمى بذلك  
 ثروجه عقب نفس ولو خرج عقب مضى قال القوابل هي مبدأ خلق آدمي فهو نفاس **(فرع)** في  
 ع ان الدم الخارج بين التوأمين حيض كبد يخرج عضودون الباقي فقولهم الدم الخارج بعد  
 الولادة أي الكامة سم **(قوله)** وهو الانسب الخ أي لان الاحتقة من أمها الزمان فيناسب الزمان  
 الزمن وانما عمل عن هذا الانسب لان ما ذكره تفسير لحقيقة النفاس التي هي الدم لازمنه حل  
**(قوله)** وأكثره ستون الخ اعتمد شيخنا كحج ان أول المدة من رؤية الدم أي لامن الولادة قال ولا  
 لزانه لو تأخر رؤية الدم عن الولادة أي دون خمسة عشر كان زمن النقاء نفاسا فيجب عليها ترك  
 الصلاة وقد صحح في المجموع أنه يصح غسلها عقب ولادتها أي الخالية عن الدم ومقتضاها أنها لم تحل  
 حينئذ وفي كلام البقيني ابتداء السنين والاربعين من الولادة وزمن النقاء نفاسا فيه وان كان محسوبا  
 منها أي فعلها أثناء الصلوات الفاتنة فيه قال ولم أر من حقق هذا أي فلاحكام ثبت من رؤية الدم  
 والسنن الولادة واعتمده زى قال حج في شرح ع رداعلى البقيني حبان النقاء من السنين

أى والأرابعين من غير جعله فاصفاه تدافع بخلاف جعل ابتداء النفاس من الدم حل والمعتدان للدة من الولادة عددا لا احكاما احكام النفاس من رؤية الدم شيئا ومقتضى حساب زمن الفناء من الستين عدم وجوب القضاء اذ كيف تقضى بعض مدة النفاس **(قوله)** وعبوره قال الراغب أصل للمعجز مجاز من حال الى حال فأما العبور فيخص بتجاوز الماء اما بسباحة أو في سفينة أو على غير أو فطرة انتهى وعلى هذا فكان الصواب التعبير بالعبور قاله الحلال السيوطي على الأصل لكن في الصحاح عبرت النهر وغيره أشعبه عبرا وعبورا وهو بدل على عدم الاختصاص فليحذر شوبرى **(قوله)** فينظر أمة ابتداء أفاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بأنه حيض بل ينظر فيه لاحوال المستحاضة المتقدمة غش وعمله ما لم يتخلل بينه وبين الـ ستين نقاء والا كان الواقع بين النفاس حيضا وعليه فيفارق ذلك ما لو رأيت الحمل وما اتصل به دم طلقها أو ولدتها فان اتصل يكون حيضا وان لم يتخلل بينهما نقاء لتصر بهم مجازا اتصال نفاس الحيض اذا تقدم الحيض بخلاف ما اذا تقدم النفاس فلا يكون ما بعده حيضا الا اذا اتصل بينهما نقاء والا كان الاتصال بالنفاس استحاضة اهـ

اطف **(قوله)** ولا يأتى هنا بقية الشروط أى وهي عدم نقصان القوى عن الأقل والضعيف عن خسة عشر وذلك لانه لا حد لأقل يحتاج بشرط عدم النقصان عنه ولان المظهر بين كل النفاس والحيض لا يشترط كونه خسة عشر فلا يشترط عدم نقصان الضعيف عنها اهـ سم **(قوله)** وغير المبرزة الى الحج وهي بعد الحج أو التحيز ان ردت اليه والعادة ان ردت اليها طاهرة فيأتى في حيضها ما تقدم من كونها ابتداء أو معتادة أو غير ذلك من التفصيل الذى يمكن أن يأتى هنا فتحيض على التفصيل المتقدم شوبرى ويعرف كون الدم حيضا مع اتصاله بدم النفاس بقول أهل الخبرة من القوابل والأطباء **(قوله)** نخطأ أى فاذا نسبت عنها قدرا ووقتا لجهة نفاس يتيقن وبعدها تفصل لكل فرض حتى تتم الستين ثم موضوعا لكل فرض شيئا عزي

### كتاب الصلاة

أى ما يتعلق بهامن حقيقتها وأحكامها عرض والمراد بحقيقتها كيفيتها المركبة من أركانها ومنذوباتها **(قوله)** ماسر أول الكتاب من أنهما من الله رحمة والرحمة معنى لقوى وشرعى كما قاله الفهوى ومن الملازمة استغفار ومن الأذى تضرع ودعاء عرض **(قوله)** أقوال وأفعال ولو حكما لتدخل صلاة المريض والمربوط على خشبة والأخرس والجنابة لان القيام فيها متعدد لكل فرض وإن لم يحث بها من حلف لا يمل نظر اللفظ قل على الحلال والأقوال خسة والأفعال ثمانية قال في شرح العباب وخرج يجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شأما على فعل واحد وهو السجود وقيد بقال بهى أفعال الألوهى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن معنى السجود اهـ وقيد بقال المراد أفعال مخصوصة كالركوع والسجود شوبرى فاندفع بذلك وبقول الشارح لان وضع الخ الاعتراض على التعريف بأنه جبرام لعدم شموله للصلاة نحو الرض الذى يجرى على قلبه وغير ما منع لشموله للسجود والتلاوة والشكر وادخل صلاة الجنابة في التعريف غير ظاهر لان السلام في الصلاة ذات الركوع والسجود بدليل قوله باب أوقاتها **(قوله)** ولترد صلاة الأخرس أى على التعريف الشرعى ووجه الورد أنها أفعال فقط عرض **(قوله)** لان وضع الصلاة ذلك ان أراد بوضعها حقيقتها ومعناها ازم خروج هذا الفرد أو أصلا فان أراد بالاصل الغالب لم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد شيئا آخر فليبين ليظهر فيه شوبرى وأجيب بأن المراد بالوضع هنا الشأن أى لان شأنها ذلك فقد بين ذلك الشيء الآخر

### كتاب الصلاة

هي لغة ماسر أول الكتاب  
وشرعا أقوال وأفعال  
مفتحة بالتكبير مختمة  
بالتسليم ولا ترد صلاة  
الأخرس لان وضع الصلاة  
ذلك فلا يضر عرض مانع

**(قوله)** رحمه الله لان وضع  
الصلاة ذلك أى الشأن  
والغالب خيئتلا بمن قيد

الغلبة في التعريف وصلاة  
الأخرس عبادة يصدق  
عليها أنها في الغالب أقوال  
الخ اهـ سم **(قوله)** فقد بين  
ذلك الشيء الخ في الحقيقة  
يرجع الى الغلبة فكان  
الأولى للشارح أن يقول  
أقوال وأفعال غالبا اهـ ثم  
رأيت سم قال قوله لان  
وضع الخ في دفع هذا اليراد  
نظر وكان حاصل جوابه  
أن المراد الصلاة شرعا  
ما وضعه أقوال وأفعال الخ  
فتدخل صلاة الأخرس  
لكن في ذلك خفاء لا  
يناسب التعريف الا أن المصنفين ينسجون بمثل ذلك اهـ بحذف آخرها

ووجد صحيحاً تأمل شيخنا **(قوله)** والمفروضات منها **(الح)** وقد يجب في اليوم واليلة أكثر من ألف صلاة فقد ثبت في الحديث الصحيح أن بعض أيام الدجال : وسئل النبي عن ذلك اليوم هل يكفينا فيه صلاة يوم وليلة فقال لا أقدر ولا أقدره وهو جاري سائر الأحكام كافة الأعياد وصوم رمضان قبل الوتر والزماد يخ و يسرى غير المغرب والعشاء والصبح وما قبله والحج ويوم عرفة وأيام نبي وكذا العدة ويحفظ يقال لنا امرأة مات زوجها وليست بحامل وانقضت عدتها من طلوع الشمس الى الزوال حل قولنا في كل يوم وليلة أى ولو قد بصرنا ليشمل أول أيام الدجال **(قوله)** كما هو معلوم **(الح)** أى علمه ما يشابه العلم الضروري في كونه لا يتوقف على تأمل فلا بد أن الضروري يختص بالمدرك بأحدى الحواس وأيضاً الضروري لا يحتاج لإقامة الأدلة عليه وقد أقيم عليها الأدلة وتبين الكفاية تعليلية وما مصدرية أى علم ذلك **(الح)** وقوله من الدين أى من أدله وقوله وما يأتى عطف خاص على عام **(قوله)** والاصل فيها أى في فرضها وعددها شورى **(قوله)** على أى وعلى كما هو في رواية أخرى قال شيخنا الحنفى والذى نقلناه واعتمده بعض الحنوفى ان التحسين لمنسوخ في حقه **(قوله)** وأنه كان يفعلها على سبيل الوجوب اه وبعبارة ع ش والعمدة أن التحسين نسخ في حقه وفى حقه **(قوله)** ولكن كان يفعلها على وجه التولية وضبط السبوطى في الخصائص الصغرى الصلوات التى كان يفعلها فبلغت مائة ركعة كل يوم وليلة وأما صلاة الليل فنسخت في حقنا حقه **(قوله)** على الصبح انتهت **(قوله)** ليلة الاسراء والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة الاسراء أنه لما قدس ظاهره وباطنه حيث غسل بماء زمزم وبنى بالأيمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن يقدمها الظهر مناسب ذلك أن تقضى في تلك الليلة وليظهر شرفه بالملا الأعلى فتح البارى وفيه أيضاً ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الأممية من قيام الليل من غير تكبيرة وذهب الجربى الى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالعشى وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم أن الصلاة كانت مفروضة ثم نسخت شورى وكانت ليلة الاسراء سابع عشرى رجب وقبل سابع عشرى ربيع الآخر وقيل الأول قبل الهجرة بسنة واعتمده هر وقيل ستة عشر شهرا وقيل ثلاث سنين حل **(قوله)** حين صلاة هل كانت الخمسون هذه الخمس مكررة عشر مرات أو كان ماعدا الخمس من الخمسين صلوات آخر مغابرة للخمس فيه نظر ولم أوقف فيه الى الآن على نى عن ونقل السبوطى أنها لم تكن صلوات أخرى أوقات مختلفة بل هى الخمس مكررة كل منها عشر مرات أى في كل وقت عشر وقتل ع ش على مر في قوله أخرى أن كل وقت عشر صلوات كل صلاة ركعتان حتى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا هو المتمد وذكر بعضهم أن الكيفية والكيفية لم تزل **(قوله)** فأنزل أراجمه أى يراد من موسى حين مر عليه وسأله عما فرض عليه مع أنه مر على إبراهيم فلم يسأله وحكمة ذلك أن موسى كلم ومن شأن الحكم التكليفى ولأنه اختبر قومه بالصلاة التى فرضت عليهم فجزوا عنها وذلك شفقة منه على أنه **(قوله)** بخلاف إبراهيم لكونه خليلاً ومن شأن الخليل التسليم وأيضاً لم يختبر قومه اه برماوى فان قلت فهل ما روى عن النبي من المراجعة كان اجتهداً منه أم لا فالجواب كما قاله الشيخ محي الدين أنه كان اجتهداً منه لأنه لما قاله موسى أن أمك لا تطيق ذلك وأمره بالراجعة بقى متجرباً من حيث شفقته على أنه لا يسبيل له الى رد أمره به فأخفى التجميع في أى الحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد فلا ترسخ عنده أن يرجع ربه بالاجتهاد الى ما يوافق قول موسى اه من الميزان للشعرانى **(قوله)** حتى جعلها خساً أى في حقنا حقه ع ش وفي سيرة حل أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين

والمفروضات منها في كل يوم وليلة خساً كما هو معلوم من الدين بالضرورة وما يأتى والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الصلوة وأخبار كقوله **(قوله)** فرض الله على أمي ليلة الاسراء حين صلاة فلم أنزل أراجمه وسأله الضعيف حتى جعلها خساً في كل يوم وليلة

**(قوله)** هل كانت الخمسون هذه الخمس **(الح)** أى على هذه الكيفية **(قوله)** بل هى الخمس مكررة الظاهر أن المراد الخمس قبل زيادة كل صلاة ركعتين **(قوله)** والمغرب والعشاء وهذا هو المتمد أى فافترت بدد التخفيف في السفر على الركعتين فماعد للرب وزيدنها ماعدا الصبح في الحضر



وقوله لما ذلما بعثه الى اليمن أجمعهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما ووجوبها موع  
الى أن يبق ما يسهفان أراد تأخيرها الى أثناء وقت الزم العزم على (١٤٧) فلهما على الأصح في المجموع والتحقيق

### (باب أوقاتها)

الترجيه من زيادتي ولما  
كان الظهر أول صلاة ظهرت  
وقد بدأ الله تعالى بها  
قوله أتم الصلاة للولك  
الشمس وكانت أول صلاة  
عليها جبريل للنبي ﷺ  
بدأت كغبري بوقتها فقلت

(قوله في شرح البخاري  
لحج أنها فرضت الخ) أي  
وأقرت على ذلك سفرها  
وزيدتها حضرا والمراد  
بإقرارها بعد التخفيف  
على ذلك سفرها أن التمتع  
ذلك فلا ينافي أن له الأمام

لأنه يمتنع احتمال التمتع  
ركعتان وما زاد موقوف  
لاختياره أه شيخنا (قوله  
دفع ما قبلتهم) أشار بقده  
الى قلة توجه وجه التوجه  
الترجيه يقال جعلها خسا  
فلا فيكون التخفيف  
لعدد والصفة أه شيخنا

(قوله ليس بعيد) بل مثل  
أراد ما لا يرد شيئا ومثل  
أرادة التأخير الى أثناء  
الوقت أرادة التأخير الى  
خارج الوقت أه شيخنا  
(قوله رحمه الله) فإن أراد  
تأخيرها) مثلهما عدم أرادة  
شيء وكان الاشتمال فإن لم

يضمها أه شيخنا (قوله رحمه الله الى أثناء وقتها) مثله لو أخرت الى وقت الاخرى لم يجمع مثله أه شيخنا (قوله فالمراد ظهور وجوبها)  
لما كان يمكن أن يقال إنه ﷺ أخبر بصيغة الاسراء بحكم الجنس المفروضة دفع عند الحشى بقوله والظاهر الخ قول حل ظهور وجوبها  
أي ظهورها لصاحب الفعل أه

ركعتين حتى المغرب وزيدتها ركعة وفي شرح البخاري لابن حجر أنها فرضت ركعتين ركعتين  
ماعدتا المغرب أه (قوله لعل الحسنة في إيراد هذا دفع ما قبلتهم) أن الجنس في الحديث  
الأول محتمل لأن تكون فرضا أو نفلا شو برى (قوله وغيرهما) بالرفع عطفت على الشيخان ولا يجوز  
جزم عطفا على مدخول الكفالة نه يموت التنبيه على روايته غير الشيخين وأما فادنه أن ثم أخبارا غير  
هذين الخبرين فستفاد من الكاف ع ش (قوله الى أن يبق ما يسهف) جميعها وشروطها (قوله فان  
أراد تأخيرها) ليس بشيد بل بمجرد دخول الوقت يلزمه الفعل أو العزم اذ اظن الصلاة الى آخر الوقت  
والأصحى قال السبكي ومن أخرهم ظن الموت عصي لا يقال يلزم أن لا تكون الصلاة واجبة على التمتع  
وهو باطل لا نقول اللازم كونها واجبة على العزم في أول الوقت وليس ذلك باطل وأما بالنسبة لجلسة  
الوقت فهي واجبة على العزم فلا يجوز إخلاله مطلقا عن أول يلزم خلاف ذلك فتأمل ع ش فلو لم  
بعد العزم وقبل الفعل لم يأنم بخلاف المسح لأن وقتها غير محدود حل (قوله الزم العزم على فعلها) أي  
في الوقت فإن لم يلاحظ ذلك بأن عزم على الفعل ولم يلاحظ كونه في الوقت أتم حل فان غاب على ظنه أنه  
يموت في أثناء الوقت كان لزمه قوده طالبا ولئلا يسهف فامر الأمام بقتله لتبطل أي الصلاة فيه أي  
في أوله فيمضي بتأخيرها لا الوقت فتقيق عليه بظنه روض وشرحه ع ش ويجب عليه أيضا عزم عام  
وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به في الآيات ع ش

### (باب أوقاتها)

صدر به الا كثرون تبعوا لشافعي كتاب الصلاة لأن أهمها الجنس وأهم شروطها مواقيتها اذ بدخلها  
مجرد بغيرها فنفوت أه شرح الروض وقوله وأهم شروطها مواقيتها أي من أهم شروطها فالإيراد  
الظاهر أنهم يدلون أنه اذ أصلى الرقة قتيبن أن الوقت لم يدخل وقب فلا مطلقا ما لم يكن عليه فائتة  
من جذها والوقت عنها واذ أصلا ما طانا الظاهرة قتيبن عندها بان بطلان الصلاة أصلا شيخنا ح ف  
(قوله من زيادتي) وهي الاصل أي ذكر الترجمة هو الاصل ليناسب ذكر الأوقات بعد غذف الاصل لها  
مجرد الاختصار ع ش (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الاسلام وانظر وقت ظهورها ولعل يوم ليلة الاسراء  
فالمراد ظهور وجوبها حل والظاهر أن المراد بوقت ظهورها وقت فعلها فلهذا سميت ظهرا وقيل سميت  
ظهورا لظهورها في وسط النهار ولعلها في وقت الظهيرة وهي شدة الحر يرماوى (قوله وقد بدأ الله) جملة  
حالية وقوله أن الله بدأ أيضا بالصبح في الآية الآتية وهي قوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس فهذا  
لا يتم لأن ثبت أن هذه الآية سابقة على تلك في النزول ويجب بأن قوله وقد بدأ الله بعض العلة وانماها  
هو مجموع هذا وما قبله فلا ترد الصبح تأمل وقوله وكانت أول صلاة عطفت على قوله وكان الظهر عطفت  
علة على معلول ع ش وشيخنا ولم يجب الصبح لعدم العلم بالكسفة أولا احتمال أن يكون حصله  
التصرح بأن وجوب الجنس من الظهور وهذا أولى لما ردد على الأول أنه لو كان كذلك لوجب قضاء  
الصبح ولم يثبت لوجب قضاء العشاء أيضا لأنه رجع من الاسراء ليلا ع ش ملخصا (قوله للولك  
الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند الأول كونها بمعنى بعد لان وقت الزوال ليس من وقت الظهركا  
سبأني وقد كانت الظهركا لمراد والعصر لسانا والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس والصبح لأدم ونظمه

بهم بقوله لآدم صبح والعشاء ليونس \* وظهر لداود وعصر لنجسه  
ومغرب يعقوب كذا شرح مسند \* ليدكرهم فاشكرن لفصله

**(قوله وقت ظهر بين زوال الخ)** أي تحقيقاً أو تقديرًا حتى يدخل في ذلك أيام الدجال ويقال منه في بقية  
الأوقات فلا يقال ان الشيخ سكت عن حكم الأوقات في أيام الدجال كذا أجاب به الطفتاني اه خطا  
الشيخ خضر وقوله بين زوال بينهم أن الزوال ليس من وقت الظهر وليس كذلك كذا في حاشية المصنف  
على المراق شوري وقوله وليس كذلك ضعيف بل هو كذلك ولما كان كلامه يقتضي أن الزوال  
والصبر وقتان قد لفظا وتقي ولما كان كلامه يقتضي أن وقت الصبر ليس من وقت الظهر مع أنه منه قدر  
زيادة **(قوله زوال زيادة مصير ظل الشيء مثله)** أي فلا يدخل وقت العصر إلا بزيادة على مصير ظل الشيء مثله  
وهذا هو الموافق لما نقله الأصحاب عن إمامنا الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر لا يكاد يعرف  
الإجماع على إمام والأهلي من وقت العصر من وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقيل  
فأما بينهما محل وعبرة شرح هو وهو أي بمصير ظل الشيء مثله سوى ما مضى أول وقت العصر  
لحديث المارفاة: قرط حدثت زيادة فاعلة بينهما وقت الظهر اه **(قوله غير ظل استواء الخ)**  
لما كانت العبارة تقتضي أن الاستواء له ظل أو ظل الشارح بقوله أي غير ظل الشيء الخ **(قوله ان كان)**  
أي وجود ذلك في أكثر البلاد حل **(قوله وصبح محمد بن بك)** أي صلى وعبر بذلك لاشأها عليه  
عش وفيه أن التسيب ليس جزأ من أختي يستعمل في الشكل وفي القاموس أن من جملة معاني التسيب  
الصلاوة عليه فلا يجوز واستدل بهادون وقوله فيحان الله حين تمسون الآية وإن كان فيها الدلالة على  
جميع الأوقات لأن في هذه الأمم بالتسيب الذي هو الصلاة ولما كانت هذه الآية مجملة والدليل الجمل  
فيها فإما احتاج إلى الثاني فينبه بقوله وخبرنا عن جبريل الخ شوري وإنما كانت الآية مجملة لأنها لا تدل  
على الواو تفضيلا ولما تبدل على الصلوات اجالا **(قوله أي جبريل)** أي جبرائيل إماما تتكون الباء  
في قوله فصلى في الظهر يعني مع وشله في حاشية عش وعبارته أي جبريل أي صلى في إماما وإنما تقدم  
ما قرره شيخنا ح ف وشله في حاشية عش وعبارته أي جبريل أي صلى في إماما وإنما تقدم  
جبريل وصلى به **(قوله مع كونه عليه السلام)** أفضل منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن أن يقتدى  
جبريل بالشيء **(قوله ويعلمه الكيفية قبل ذلك)** أي أنه عليه السلام يعلمه جبريل  
مع كونه مقتديا بالإشارة ونحوها لا نقول إمامة جبريل أظهر في العلم منه فبالاقتدى به جبريل وعلمه  
بالأشارة ونحوها لا يقال من شرط الله لآلة العلم بكيفية قبل الإحرام بها: لا نقول يمكن أن يكون  
هذا مستقرا للشرع وظهر كفيته للناس وأن يكون جبريل علمه ما بينهم من الأركان وغيرها قبل  
الإحرام بآية يعلمه كيفية الفعل الذي علم وجوبه اه لا يقال يشترط في الإمام تحقيق الذكورة  
إذا كان للتقديس وذكرنا والملائكة لا توصف بذكورة ولا بأنوثة لا يتناول الشرط انتفاء الأنوثة  
لا تحقق الذكورة فإن قلت يزد علينا الخشي إذا كان إماما لئلا يكون الشرط وانتفاء الأنوثة موجود  
فيعم أنه لا يصح الانتداه به قلت الشرط انتفاء الأنوثة يقينا والأنوثة محتملة في الخلق **(قوله فيسند)**  
**(البيت)** أي ما بين الحجر بكسر الحاء المهملة والمحل المعروف بالجنة وهذا صريح في أنهم كانوا استقبل  
الكنع وخطافه ما ورد أنه عليه السلام كان يصلي إلى بيت المقدس بأمر من الله أو برأيه لاجل أن يعلم  
هل بقيه الكفار أولا لأنه كان فيهم لا يقال أنهم كانوا يصلون في ذلك أجل مستقبلين إن شاء الله  
فلا غفلة لا يتناول قد ورد ما أمم باستقبال بيت المقدس كان يجعل البيت بينه وبينه وذلك غير  
يمكن في ذلك الجمل يرمي ويمكن أنه أمم باستقبال بيت المقدس بعد أن صلى مع جبريل حردى

**(وقت ظهر بين وقتي زوال)**  
و زيادة **(مصير ظل الشيء)**  
مثله غير ظل استواء أي  
غير ظل الشيء حالة الاستواء  
ان كان في الأصل في المواقيت  
قوله تعالى وصبح محمد  
بك قبل طلوع الشمس  
وقبل الغروب ومن الليل  
فصبحه أراد بالآول  
الصبح وبالثاني الظهر  
والعصر وبالثالث المغرب  
والعشاء وخبرنا عن جبريل  
عند البيت

**(قوله وهو أي مصير الخ)**  
أي آخر مصير الخ قبل معنى  
شي من الزيادة **(قوله فإما)**  
بين الحجر الخ **(المجمعة تحت)**  
الباب الموجود الآن والخبر  
في جهة أخرى فلا يتأتى  
الجمع إلا بان يراد أنه صلى في  
جهة الباب عن يمين  
الواقف فإما الباب لا يمكن  
ربما يسكر عليه رواية عند  
باب البيت

من ينقص في الظهر حين زالت الشمس وكان النقص قد شارك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله والمغرب حين أظلم الصائم أي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب (١٤٩)

في الظهر حين كان ظله  
مثله والعصر حين كان ظله  
مثليه والمغرب حين  
أظلم الصائم والعشاء  
إلى ثلث الليل والفجر  
فأسفر وقال هذا وقت  
الأنبياء من قبلك والوقت  
ما بين هذين الوقتين رواه  
أبو داود وغيره وصححه  
الحاكم وغيره وقوله صلى في  
الظهر حين كان ظله مثله  
أي فرغ منها حينئذ كاشع  
في العصر في اليوم الأول  
حينئذ قال الشافعي رضي  
الله عنه فإني أباها اشتراهما

(قوله) لأن وقت العصر  
يدخل بمصر أي بعد  
انتهاء المسير (قوله) أي  
عقب ذلك (قوله) لأجاجة  
المعنية في الظهر في اليوم  
الثاني (قوله) فلما كان  
الغد صلى في الظهر أي  
فرغ منها فأنفذ الثاني  
(قوله) يحتمل أنه متعلق  
بمحذوف (قوله) الأوضح أن  
يقال المراد المتنبه إلى ذلك  
الليل أي متنبه آخرها إلى  
أول الثالث ويحتمل أن  
المراد أنه آخر إلى الثالث ثم  
ابتدأ على قياس ما يأتي في  
الصباح عن يومه ثم (قوله)  
والاختيار أن لا تؤخر إلى  
الاستسار أي إلى أن تفعل

أنه لما جاء جبريل ليعلمه الكيفية نادى أصحابه فاجتمع فقال إن جبريل أتى ليحكم بعلمكم  
الصلاة فأمر وأمرم الذي خلقه وأمرت الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا  
يتابعونه عليه كالأبلة سم (قوله) مرتين المرة كناية عن فصل خمس صلوات من الظهر إلى  
الصبح والأفوه صلى به عشرين صلوات (قوله) حين زالت الشمس أي عقب زوالها (قوله) حين كان  
ظله أي عقب ذلك والمراد في ظل الاستواء كالأبلة (قوله) أي دخل وقت افطاره وكان هذا  
الوقت معلوما لهم فلا يرد أن فرض رمضان كان بعد فرض الصلاة شوري (قوله) حين حرم الطعام هذا  
يفيد أنه كان هناك صوم واجب لأن الحرمة لا تتعلق بالندوب الآن يقال المراد حين امتنع على من يريد  
الصوم ولا يفرأوى (قوله) والفجر أي من اليوم الثاني حل (قوله) فلما كان الغد أي وفيه أن  
أول اليوم الثاني اليوم الأول هو الصبح وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى في الصبح إلى آخر العشاء ثم  
يقول فلما كان الغد أي بعد اليوم الثاني صلى في الصبح لأنه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز أنه جعل  
اليوم لمقتضى اليومين فيكون الصبح الأول من اليوم الأول لأنه مكمل للصلوات الخمس والصبح الثاني من  
اليوم الثاني عش وصبح أن يراد بالغد للمرة الثانية التي فعل الحسن ثانياً وأول الظهر فذا قال صلى في  
الظهر ولم يقل الصبح مع أنه أول الغد شيخنا وقال النووي لما كان الصبح مكملًا لخمس كان كأنه  
من ثمة الأول ويقال إن أول النهار طلع الشمس وأما الصبح فهو ليلى حكما بدليل أنه يجهر فيه (قوله)  
إلى ثلث الليل يحتمل أنه متعلق بمحذوف أي مؤخره إلى ثلث الليل ويحتمل أن تكون أي بمعنى عند  
ولا تختص بغير (قوله) والفجر فأفطر وكان ذلك في اليوم الثالث وقوله فأسفر يحتمل أن يريد  
أنه فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغه من الصلاة فأسفر والاختيار أن لا تؤخر  
إلى الاستسار أي الإضاءة كإتيان غزى وكتب أيضا قوله فأسفر قال في مائة الصعود قال الشيخ ولي  
الدين يعني العراقي الظاهر عود الضمير على جبريل ومعنى أسفر دخل في السفر بفتح السين والفاء وهو  
باض النهار ويحتمل عوده على الجمع أي أسفر الصبح في وقت صلاته وبواقته رواية الترمذي ثم  
صلى الصبح حين أسفرت الأرض شوري (قوله) هذا وقت الأنبياء فهو مفرد  
مضاف فيهم قال البيهقي صححت الأحاديث أنه لم يصل العشاء ثمة قبل هذه الأمة فيمكن حل قوله  
وقت الأنبياء على أكثر الأوقات أو يبق على ظاهره ويكون بونس صلاحاً دون ثمة شوري (قوله)  
الأنبياء أي مجموعهم (قوله) والوقت ما بين هذين الوقتين مقتضاه أن وقت المسح يخرج بمصر ظل  
الشيء مثليه ووقت العشاء يخرج بثلث الليل وانعرج بالاسفار وبذلك قال الاصطخري وسيأتي  
في كلام الشارح الجواب عن ذلك بأن هذا محمول على وقت الاختيار حل والمراد في غير القرب لأن  
وقت ما يختلف فيما وهذا جهل لما تناقل بأن وقتاً واحداً قلت هذا مستحسن لأنه يقتضي أن الوقت  
الذي صلى فيه في المرة الأولى وفي المرة الثانية لم يسمعه مع أمهاته وأخواته في الظهر وأجيب بأن هناك  
شيء مقدور والتقدير والوقت ما بين الصلوة الأولى والصلوة الثانية وما بينهما قبل وما بين ملاءمة آخر آخرهما من بعد فدخل  
الوقت وأجيب أيضاً بأن المراد من هذه العبارة هذان الوقتان وما بينهما قبل على الجلال وشيخنا  
(قوله) أي فرغ منها حينئذ هل يصح أن يقرأ على ظاهره فإنه بعد مصر ظل الشيء مثليه يبق من الوقت  
متدار ظل الاستواء أه حج أقول يمنع من ذلك أنه يلزم عليه أنه صلى العصر في اليوم قبله في وقت  
الظهر فلا تخلف من الاشتراك فليتنا على شوري (قوله) ثانياً (قوله) خلافاً لما في قوله بين الظهر

وقت الاستسار (قوله) رجاءه وقال هذا وقت الأنبياء (قوله) فإني أباها اشتراهما (قوله) والوقت ما بين هذين  
الوقتين وقت اختيار فلا يستغنى الأول عن قوله والوقت ما بين هذين

في وقت واحد ويدل الخبر  
سلم وقت الظهر اذا زالت  
الشمس فلم يحضر العصر  
والزوال ميل الشمس عن  
وسط السماء المسمى بارتفاعها  
اليحالة الاستواء الى جهة  
المغرب في الظاهر لنا لان  
نفس الأمر وذلك بزيادة  
ظل الشيء على ظله حالة  
الاستواء أو بمعدونه ان لم  
يبق عند ظلال قال الاكثرين  
والظهور ثلاثة أوقات وقت  
فضيلة أوله وقت اختيار  
العائز وقت عند وقت  
العصر لمن يجمع وقال  
القاضي لما رآه أوقات  
وقت فضيلة أوله الى أن  
يصير ظل الشيء مثله به  
وقت اختيار الى ان يصير  
مثل نصفه وقت جواز الى  
آخره وقت عند وقت  
العصر لمن يجمع ولما رأينا  
وقت ضرورة وسباني  
وقت حرمة وهو  
الوقت الذي لا يصح وان  
وقعت أداه لكتما جريان  
في غير الظهور وعلى هذا ففي  
قول الاكثرين والقاضي  
الى آخره نسحق (١) بوقت  
(عصر) من آخر وقت  
الظهر (الى غروب)  
لشمس ظهر جريان سابق  
مع خبر الصحيح ومن  
أدرك ركعة من العصر قبل  
أن تغرب الشمس فقد  
أدرك العصر ويدى ابن  
أبي شيبة بإسناد في سلم

والعصر في وقت واحد عملاً بظاهر الحديث (قوله والزوال ميل الشمس) جاء في بعض الأحاديث  
المرفوعة أن الشمس اذا طلعت من مغربها تسبلى وسط السماء ثم ترجع بعد ذلك تطلع من الشرق  
كعادتها ولا يخفى أن وقت الظهر يدخل برجوعها لأنه بمنزلة زوالها حل وفي الحديث أن ليلة طلوعها من  
مغربها تطلع من صدر ثلاث ليل لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى لانها ما على الناس حينئذ قياس  
ما يأتي لأنه يلزم قضاء الشمس لأن الزائد ليلتان مقداران يوم وليست واجبهما الشمس اهـ مر (قوله  
الى جهة) متعلق بميل وقوله في الظاهر متعلق بميل أو بالاستواء فلا وقع احرامه قبل ظهوره لم تنفذ  
وان تقدم علمه بذلك بنحو حساب ولا يشك على دخول رمضان اذا اعتمد فيه على الحساب وأبيح  
بأن الصوم احتياطاً له فوجب بذلك ومقتضى الاحتياط هنا عدم الانعقاد بأنهم هنا جواز دخول الوقت  
بالظهور فاذا لم يظهر فلا دخول وان علمه بغير ظهوره شوري (قوله لا في نفس الأمر) والا فتقدم قال جبريل  
ان حركة الفلك تقطع بقدر النطق بالحرف الحركة قدر خمسة عام وأربعة وعشرين فرسخاً قل على  
الجلال (قوله وذلك) أي الليل وليس أول الوقت مجرد الليل فانه يوجد قبل ظهور الظل المذكور حتى  
لوقائه التحرك قبل الظهور لم تنفذ وان اتصل به الظهور حل (قوله ان لم يبق عند ظلال) ككة  
وصناعه العين في أطول أيام السنة حل (قوله ثلاثة أوقات) المعتدات على استواء أوقات وقت فضيلة  
بمقدار ما يؤذن ويوصدأ بستر المورة وبأكل لحيات وان لم يكن جائها ويصلها مع اقتربها وقت اختيار  
الى ان يصير ظله مثله به أو نصفه وقت جواز الى أن يبقى ما يسعها وقت حرمة بعد ذلك وقت عند  
وقت ضرورة وهو اذا زالت الموانع وبقي من وقتها قدر زمن يحرم وليس لها وقت كراهة وكل الأوقات لها  
وقت عند الزوال الصبح وقت كراهة الا للظهر (قوله وقت فضيلة) المراد بوقت الفضيلة ما يزد فيه الثواب  
من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحليقة وسمي بذلك لرحمته على  
ما بهد أولاً اختيار جبريل اليه وبوقت الجواز ما لا أبواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملامتها حل  
(قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حين وهو شيخ التولي والبغوي وليس المراد به البضاري  
حرف (قوله مثله به) المعتدات وقت الفضيلة هو ما تقدم وقت الاختيار الى أن يبقى ما يسعها  
(قوله الى آخره) أي الى آخر الوقت (قوله وقت حرمة) ونوزع فيه بأن المحرم تأخيرها لا إيقاعها فيورد  
بأن هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة هذا الاعتبار زي (قوله لا يسعها) أي جميع أركانها حتى لو كان  
يسع الأركان ولا يسع السن وأراد أن يأتي بالسن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن حل (قوله وعلى  
هذا) أي بيان وقت الحرمة ففي قول الاكثرين الى أي لأن عبارة الاكثرين في وقت الاختيار وبعبارة  
القاضي في وقت الجواز تصدق بوقت الحرمة كما علمت حل (قوله الى آخره) هو مقول القول أي قول  
الاكثرين وقت اختيار الى قول القاضي وقت جواز الى فيه نسحق لأنه يتدرج وقت الحرمة في  
وقت الاختيار وقت الجواز على هذا القول وبعبارة الشوري وجه التمسح أنهم ادخلوا في الوقت  
الجواز والاختيار وقت الضرورة والحرمة (قوله وقت عصر) وهي على الأصح الصلاة الوسطى وعليه  
فهو أفضل الصلوات ويليه الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب زي وحل (قوله من آخر وقت  
الظهر) قال الانسوي غير أنه لا بد من حدوث زيادة وان قلت ذلك الزيادة من وقت العصر الا أن خروج  
وقت الظهور لا يكاد يعرف بدونها زي قوله من آخر وقت الظهر أي من عقب آخره (قوله الى غروب  
الشمس) أي بجمع فرضها (قوله مع خبر) أتى به لأنه يدل على آخر وقتها وخبر جبريل على أوله فيضنا  
(قوله نقض أدرك العصر) أي مؤداة حل (قوله ويدى ابن أبي شيبة) دفعه ما يتوهم من قوله فينا فيه  
أدركها أن استمرار الوقت الى تمامها بعد الغروب أو دفعه ما يتوهم أنه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت

فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين حذين محمول على وقت الاختيار

(١٥١)

وقت العصر مالم تقرب الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الى مبر الفضل مائة) بعد ظل الاستواء ان كان ظهر جبريل السابق وقوله

وبعد وقت جواز لا كراهة

فصل على بقائه الى الغروب وشو برى (قوله والاختيار) مبداً أول وقوله وقته مبتدأ ثان وقوله الى مصر خبر المبتدأ الثاني وقوله من ذلك أي من آخر وقت الظهر وهو يقتضي أن وقت الاختيار من أول الوقت لا من خروج وقت الفضيلة وهو كذلك فوقت الفضيلة مشترك بين الاختيار وما زاد عليه اختيار لا غير (قوله وقوله) أي جبريل (قوله مالم يها الى الغروب) فيه تسمية لانه أشرك وقت الكراهة والحرمه في وقت واحد فالاولى أن يقول ثم مالم يها الى أن يبقى ما يسهل ما ثم يدخل وقت الحرمة شو برى (قوله فوقت مغرب) سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الفين والراء اذا بعد شمس حر (قوله من الغروب) أي لجميع فرص الشمس ولو تأخرت عن وقتها المتأد كرامة بعض الاولياء فلو عادت بعد الغروب عاد الوقت وجوب قضاء الصلاة أي إعادة المغرب ان كان صلاها ويجب على من أنظر في الصوم الامساك والقضاء تبين أنه أطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصاحبه أداؤه ولي تأخر الى الغروب الاول أو يتبين عدمه الظاهر الثاني وبهذا نقتضي سيدنا صلى الله عليه وسلم لا يغرب في بلد فضلها المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيجب عليه إعادة المغرب كما تفي به ولد شيخنا حل (قوله غير مسلم) لم يستدل بجبريل بل السابق لانه لم يكن فيه تعرض لذلك آخر الوقت (قوله اعتبر به بالغروب الخ) ويظهر أن محله المالم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والا بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء في هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك الى إيلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جداً ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا اعتبار غيبوبة الشفق بالاقرب وان أدى الى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضاً بفجر أقرب البلاد إليهم وهو بعيد جداً فجمع وجود فجر لهم حتى كيف يمكن الغاؤه ويعتبرون فجر الأقرب إليهم والاعتبار بالقرابة ما يكون كما صرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك للمعتدون ما إذا وجد فبقار الامر عليه لا غير حجج زى (قوله وقت فضيلة واختيار) جمعهما في وقت واحد لانه ليس لما وقت اختيار زائد على وقت الفضيلة للخلاف في وقتها ومثلها للجواز بلا كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وهو وقتها على القول المرجوح الذي هو ضابط وقت الفضيلة (قوله ووقت جواز) أي بکراهة قال حر في شرحه وقول الاسنوي نقل عن الاذري وقت كراهة وهو تأخير ما عن وقت الجدي يظهر مراعاة القول بخروج الوقت اه (قوله فوقت عشاء) فان انعدم الليل في بعض البلاد بان كان يطلع الفجر عقب غيبوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء قال حج ومقتضاه أن لا صوم عليهم لانه على التقدير والاخذ بالفضيلة لا يكون صلاة المغرب والعشاء بعد الفجر قضاء فان تأخر طلوع الفجر عن غيبوبة الشمس بمقدار لا يسع الصلاة المغرب أو كل الصائم قدماً كما هو وجب قضاء المغرب ولو تأخر بقدر ما بين العشاءين بالنسبة لا قرب البلاد إليهم اعتبروا بهم حل (قوله مع خبر مسلم) ذكره مع خبر جبريل لكونه مبيناً لفائدة الوقت بخلاف حديث جبريل (قوله وانما التفریط على من لم يصل الخ) عناه يعلى معناه انما يتعدى الى نفي تقيمه في الكلام حذفاً أي التفریط اطلاف (قوله وخرج بالصادق) سعى صادقاً لانه يصدق عن الصبح

الصلاة الاخرى ظاهره يقتضي امتداد وقت صلاة الى دخول وقت الاخرى من الخس أي غير الصبح ما يأتي في وقتها وخرج بالصادق وهو المنفرد بوضوئه متربطاً بوضوئها

الكنز وهو مطلع قبل العادق... متعلما بذهب وتقبه طامسة (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (الثلث ليل) خبر جبريل  
إليه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها صفة

وبينه وقت ورد في الظير اطلاق الكذب على مالا يقل وهو صفة في الله وكذب بطن أخيك لما نوره  
من عدم حصول الشفاء يثرب أهل مد أي حين سألوه وقال يا رسول الله إن بطن أخى بربعة فأمره  
بأن يثرب الصل فيثربيه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال **(قوله)** ما تقدم أي لأنه  
خالف قوله تعالى في شفاء الناس **(قوله الكاذب)** سمى كاذبا لأنه يفتي فيهم يسود ويذهب **(قوله)**  
متعلما تشبه العرب بذهب الذهب من حيث الاستطالة وتكون النور في أعلاه بحمرة **(قوله)** من  
ذلك أي من معيب الشفق **(قوله)** اليا ليليل بضم اللام واسكنها ما هو يرى **(قوله)** اليا ليل  
النجرين لوقال اليا الفجر اليا ليل لكان أول إذا البينة غير بحمرة أصدفها على كل جزء من  
أجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فانهم الوقت بها فأيام ليل (فائدة) البحر عبارة عما بين البحر  
الكاذب والصادق قاله الكرمانى شورى **(قوله)** فوقت صبح بضم الصاد وكسرهما وحكى  
التثنية فليحمر شورى **(قوله)** خبره سئل قدمه على ما بعده لصراحتي في المقصود شورى ولم  
يذكر خبر جبريل لأن هذا الحديث واف بأول الوقت وآخره **(قوله)** وفي الصحيحين لعل أراد هذا  
بعد ما قبله لكونه رواية الشيخين والا فإلزامه صرح به حل وعبارة ع ش قوله فقد أدرك  
الصبح أي مؤداة وهذا الخبر مفيد لكونها مؤداة وأدراك الركة وليس مستفاداً مما قبله اه **(قوله)**  
هنا احترازاً عما سأل في الكسوف من أنه لو ظهر بعضها على ليل في ظلم باحقواما لم يظهر بمظهر  
حل **(قوله)** فيأمر أي في قوله فصر إلى غروب **(قوله)** الحاقا لما لم يظهر بمظهر فكنها كما  
طلعت بخلاف غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض الحاق ما لم يظهر بمظهر  
فكنها لم تقرب زى **(قوله)** ما ليسها أي أقل بحزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل  
نفسه فيما يظهر شورى **(قوله)** أولى من تعبيره (الح) يجاب عنه بما وإن عبر بالواو فالمراد منه معلوم  
لأنه بين فيه أوائل الأوقات وأواخرها ومن لازمه التعقيب ع ش (فائدة) الحكمة في كون  
المكتوب تسعة عشر ركة أن زمن اليقظة من اليوم واليلة سبعة عشر ساعة غالباً انتعاش نهارا  
وتحولات ساعتين من الغروب وساعتين من الفجر فجعل لكل ساعة ركة جبراً لما يقع فيها من  
التقصير وحكمة اختصاص الحس بهذه الأوقات تعبدى كما فاء أكثر العلماء وأبدى غيره حكماً من  
أحسنها تذكر الإنسان بها نشأته وأدراكه كطلوع الشمس ونشؤه كارتقاءها وشبابه كوقوفها عند  
الاستواء وكهولته كميلها وشيخوختها كغروبها للرب وموته كغروبها وفناء جسمه كانهى آخرها  
بذهاب الشفق فوجب العشا حينئذ تذكر بذلك كأن كاله في البطن ويتهيأ للخروج كطلوع  
الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس فوجب الصبح حينئذ لذلك وكان حكمة كون الصبح ركعتين  
بقضاء الكل والعصر بن أربعين بما توفرنه الطاعتين والمغرب ثلاثاً ما تهاوت النهار ولم تكن واحدة  
لأنها ابتداء من الليل وهو القطع وأخفت الشاء بالمصرين لتجبرتن الليل عن النهار إذ فيه فرضان  
وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى شرح **(قوله)** ذكره تسمية مغرب عشا  
ظاهرة ولو بالتعليق وفي كلامهم أنه لا يكره مع ع ش أي كأن يقال العشا بن **(قوله)** وعشا  
عشة أي وتسمية عشا عشة وحينئذ ففيها المعطى على معمولي عامل واحد خلافاً لشورى تأمل  
قال في ع وب لا يكره أن يقال لها العشا أن شورى **(قوله)** لا تلبسكم الاعراب أي لا تنبوا

السابق وقوله فيما بالنسبة  
أوقات وقت فضيلة وقت  
اختيار وقت جواز بلا  
كرامة إلى ما بين النجرين  
وبها إلى الفجر الثاني  
ووقت حرمة وقت ضرورة  
وقت عذر وهو وقت  
المغرب لمن يجمع (فوق  
صبح) من الفجر الصادق  
طلوع (شمس) خبر مسلم  
وقت صلاة الصبح من  
طلوع الفجر ما لم تطلع  
الشمس وفي الصحيحين  
خبر من أدرك ركة من  
الصبح قبل أن تطلع الشمس  
فقد أدرك الصبح وطلوعها  
هنا بطلوع بعضها بخلاف  
غروبها فيأمر الحاقاً لما لم  
يظهر بمظهر فيما ولا ن  
الصبح يدخل بطلوع بعض  
الفجر فتاب أن يخرج  
بطلوع بعض الشمس  
(والاختيار) وقته من  
ذلك أيضا (إلى اسفار)  
وهو الإضافة خبر جبريل  
السابق وقوله فيما بالنسبة  
إليه الوقت ما بين هذين  
محمول على وقت الاختيار  
وبعده وقت جواز بلا  
كرامة إلى الأحرار ثم إلى  
الطلوع وتأخيرها إلى أن  
يتيقن ما ليسها حرام ففعلها  
أول وقتها فضيلة ولها  
وقت ضرورة فلها ستة  
وقعات وتعبدى في هذا ذكر

ويقول الأعراب هي العشاء وعن الثاني في خبر مسلم لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ألاتها العشاء وهم يسمون بالابل يفتتح  
أيضاً ومنه وفي رواية بجواب الأبل قال في شرح مسلم معناه أنهم (١٥٣)

الأعراب في تسميتهم المغرب عشاء لأن الله تعالى ماها مبرها وتسمية الله خمرين تسميتهن والسرقة  
الهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين شرح البخاري لشيخ الإسلام (قوله) ويقول  
الأعراب فيه اظهار في مقام الامتنان لما يتوهم من أن الفعل مستند لضمير المخاطب (قوله المغرب)  
بتثنية الباء كما ضبطه بالفتح شوبري فالجرح على البدلية والرفع على كونه خبر المخدوف والنصب على كونه  
مفعولاً لمخدوف (قوله) ومنه أي مع كسر التاء فيها ع ش (قوله) يستحب أن تسمى الخ  
تكون التسمية بذلك خلاف الأولى والتمتع الكراهة شرح مر (قوله) ذكره نوم أي إذا ظن  
ينقطة في الوقت والاحرم ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزم على الفعل وأزال جميعه فلا حرمه  
فيه مطلقاً ولا كراهة شرح مر (قوله) قبلها أي وبعد دخول وقتها أي الحقيقي مر ولا يحرم  
النوم قبل الوقت وإن علم عدم استيقاظه فيه لأنه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ع ش على مر  
وعبارة الشوبري وكراهة النوم قبل الصلاة بعد دخول وقتها بحري في سائر الأوقات وانما خص  
الكراهة بالعشاء لانها قبل النوم غالباً كما في شرح مر وقوله ولا يحرم النوم قبل الوقت وإن قصد  
عدم فعلها في وقتها كما إذا نام قبل دخول وقت الجمعة قاصداً تركها فلا يحرم وإن قلنا بوجوب السعي على  
بغير الدار والفرق أنه لما كان بعيد الدار لا يمكن الذهاب إلى الجمعة إلا بالسعي قبلها تزل ما يمكن فيه  
السعي منزلة وقت الجمعة لأنه لو لم يعتبر لداى إلى عدم طلبها منه والنوم لما لم يكن مستلزماً لتفويت الجمعة  
اعتبر لمخرجه خطاباً بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمه  
التوقيل بالجمعة هي قياس وجوب السعي على بعيد الدار وظاهر أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي  
قبل الوقت وحرم النوم الموقوف لذلك السعي الواجب ع ش على مر وعبارة شوبري ونوم قبلها  
ولو وقت المغرب إن يجمع حج واعتمد مر خلافه قال الشيخ وقديقال النوم المستزاد إذا  
وقع قبل فعلها وأوجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع الا قبل وقتها لاقية قبل فعلها وقديصور النوم قبل فعل  
المغرب ممن فعله الجاهل وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً ويمكن أيضاً أن يصور بنوم خفيف  
لا يمنع الجمع فإذا أراد الجمع كرهه أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء وإن اتفق زوال النوم قبل طول  
الفعل فليأتى قبل شوبري (قوله) وحديث بعدها أي بعد فعلها ع ش مالم تكن مجموعة جمع  
تقدم فلا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالباً شوبري وأفهم كلام  
المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل عدم الفرق قاله الاستوى وقديجاب  
بأن المانع الكلام قيل ينتهي بالأمر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار وأما بعد الصلاة فلا ضابط  
له فنوف القوات فيه أكثر شرح مر وفارق الكراهة فيما إذا جمع العصر مع الظهر تقدماً  
حيث كرهت الصلاة بعده وإن لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لأجله كره الحديث بعدها  
منقود وكراهة الصلاة بعد العصر منوعة بفعلها وقد وجد اه سم وما ذكر من كراهة النوم والحديث  
بحري في سائر الصلوات وانما خصت العشاء بذكرها لانها قبل النوم أصالة وانما لم يكره الحديث قبل  
الفعل لأن الوقت يمتد على تركه يطلب الفعل فيه كافي قل على الحلال وألحق بالحديث الخياطة  
قاله في شرح الارشاد شوبري وله غير نحو سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي أن لا نكون  
للقرآن أو العلم المنتفع به حل (قوله) أما المكره ثم الخ كالتكلم بما لا يعبه ع ش (قوله)

(٢٠ - بجرى) - اول في شرح الباب (قوله) والحديث بحري) لل الأولى حذفه كما يحرم من  
حاشية سم شارحه ومن تعليل الحديث بعد (قوله) رحمه الله (الاف خير) كان عليه أن يزيد أو لفسد كالتكلم بما دعيت إليه الحاجة

وإنياس صيف) أي من حيث أنه صيف ولو فاسقا فلا يخالف تحريم الجلوس مع النساء إياها أي لأنه من حيث الفسق شو برى وعبارة زى قوله وإنياس صيف ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الصيف فاسقا أي لا ينافيه ما في الشهادات أنهم عدوا من الصغار الجلوس مع النساء إنياس لم ويجب بأن ما هنا مخصوص بغير الفاسق أما هو فلا ينسب إنياس به بل يحرم ذلك اهـ ومثله عش وعبارة أن إنياس من حيث أنه فاسق حرام وكذا أن لم يلاحظ في إنياس شيئا وأما إنياس لكونه شيخه أو معلمه فيجوز اهـ **(قوله)** ومعاذة الرجل أهله ولو كانت فاسقة عش **(قوله)** عامة ليله أي أكرهه عش **(قوله)** عن بني إسرائيل أي عن عبادهم وزهادهم لأجل التحليق بأفعالهم **(قوله)** وسن تجهيل صلاة لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وصارعوا إلى مغفرة من ربكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال أمانا الشافعي رضوان الله إنما يكون للحنين والمنو يشبه أن يكون للقصرين وقد يجب إخراج الصلاة عن وقتها كما إذا خيف أن يجار لبيت أو قوت الحج أو قوت نقاذ الأسير أو لغيره في موضع فيها حل ثم إن المراد بالتجهيل المبادرة بها وإطلاق التجهيل على المبادرة مجاز مهمل علاقته المجاورة لأن التجهيل جعل الشيء قبل وقته وليس مرادها ما يحتمل أن يكون استعارة حيث شبه المبادرة بالتجهيل لبالغة فيها واستمرار التجهيل للمبادرة بجمع الطلب المؤكد وينسب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضى قدر اجتماع الناس وفعاله لأسباب إعادة وبعده يصلح بمن حضر وإن قل لأن الأصح أن الجماعة القليلة أقله أفضل من الكثيرة آخره ولا يفتقر ولو نحو شريف وعالم فإن انتظره كره عش على مر **(قوله)** ولو غشاه الغاية الرد على القائل بسن تأخيرها عما كان عليها لآخره وسأني الجواب عنه وعبارة مر وفي قول تأخير العشاء أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار والاختيار أن تؤخر عن ذلك الليل وفي قول عن نصفه لغيره أن أشق على مني لاخرت العشاء إلى نصف الليل ورجحه المصنف في شرح مسلم **(قوله)** لأول وقتها أي إذا تيقن دخوله زى واللام بمعنى في أو بمعنى عند كافي قوله تعالى أقم الصلاة لعلك تلتزم أي عند زوالها عش **(قوله)** ولقطة الصحيحين أي هذا الحديث بقوة الحديث المتقدم وأشار إلى أنه لا تعارض بين الحديثين لأن حديث الصحيحين مطلق وحديث ابن مسعود مقيد فيحمل المطلق على التقيد عش مع إصباح وأما خبر أسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر فعارض بما ذكر حل ولكن يحتاج لرجح يرجح الأول عليه ولعل المرجح كونه رواية الصحيحين على أن المراد بالأسفار ظهور الفجر الذي يعلمه طلوعه فالتأخير إليه أفضل من تجهيله عند ظن طلوعه كما في شرح مر **(قوله)** لوقتها أي المستحب وفي البخاري إرادته أيضا لفظ على وقتها قال القرطبي وغيره قوله لوقتها اللام للاستقبال مثل قوله فتظفرون لعدتهن أي مستقبلا عدتهن وقيل لا ابتداء كقوله تعالى أقم الصلاة لعلك تلتزم الشمس وقيل بمعنى في وقوله على وقتها قيل على معنى اللام ففيه ما تقدم وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت وفائدته تحقق دخول الوقت لتقع الصلاة فيه فتح الباري شو برى **(قوله)** يستحب أي يحب فالدين والتاء زائدة قال قل وهذا فهمه الرازي من فعله عليه الصلاة والسلام وليس من كلامه اهـ **(قوله)** هو الذي وأظبط عليه أي وأما التأخير فكان لغرض ومصلحة تقتضيه ولا يشك عليه أن كان تقيدا للكرار لا نأقول أما ألا فافتادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب القرآن الحنفية بالاستعمال وأما تأنيها فنقول سلمنا افتادتها التكرار لكن يصدق ثلاث مرات وتكررها بتكرار الفجر ولا كثر التجهيل به وهو الأصل عش على مر **(قوله)** لكن الأقوى دليله

على وإنياس صيف ومعاذة الرجل أهله حاجة كلالفة فلا يكره لأنه خير نأجز فلا يترك لفسدة مشوغة ودروى الحاكم عن عمر ابن حبيب قال كان النبي ﷺ يصعد فائقة ليله عن بني إسرائيل (وسن تجهيل صلاة) ولو غشاه (الأول) وقتها) خبر ابن مسعود سألت النبي ﷺ أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها رواه الدارقطني وغيره وقال الحاكم أنه على شرط الشيخين ولفظ الصحيحين لوقتها وأما خبر كان النبي ﷺ يستحب أن يؤخر العشاء فأجاب عنه في المجموع بأن تجهيلها هو الذي وأظبط عليه ﷺ ثم قال لكن الأقوى دليله تأخيرها إلى

كتاب وشغل فيه مصلحة له وأول غيره وحديث سائر لا يحتاجه للسفر ليعين عليه الحديث ومثله ما حديث من انتظر خيرا كالجماعة ليلها معهم أصليه أو مبدعة ولو زاد على وقت الاختيار اهـ حج في شرح الباب وعش على مر (قوله) رحمه الله وسن تجهيل صلاة (لخ) ولا يجب وإن كان قد أفسدها في وقتها اهـ



زيدنى ولا يضر فعل راتبة

ولا غسل خفيف وأكل

لقوم بل لا تستغل بالإسباب

قبل الوقت وآخر بقدرها

الصلاة بعده لم يضر فعله في

الغناثر ويستثنى من سن

التجمل مع صورة كرت

بعضها في شرح الروض

وغیره ما ذكرته بقولى

(و) سن (إيراد بظهر)

أى تأخير فعلها عن أول

وقتها (لشدة حر بلد

حار) إلى أن يصير الحيطان

ظل يمشى فيه طالب

الجماعة تخبر بالصحيحين

إذا اشتد الحر فأردوا

بالصلاة

(قوله أى التبادر من

الألة الخ) أى على مقاله

من جعله لتجميل لغير

وعدم التأويل للجواب

الآتى آخر القولة

(قوله لجأوه أفضل) وحلوا

استجابته التأخير على أنه

كان لصلحة كاستظار

الغائب من الصحابة (قوله

وحاصل الجواب اختيار

الخ) تأملها فإنهم لها

معنى فانه لا يصلح حاصل

جميع الجواب إنما يصلح

جوابا من قبل جمهور

الاصحاب لا النوى (قوله

ولن استنبه عليه الوقت الخ)

هذهم تروى فى الأصل لكن

هذهم تروى فى الأصل لكن

أى المتبادر من الأدلة ذلك حل أى وإن كان الحكم هو الأول ولما قلنا أن يقول إن صح أن تجميلها هو الذى واجب عليه فكيف يكون الاقوى دليلا تأخيرها إلى آخر ما ذكرنا من صح فكيف يصح الجواب ويجب أن ذلك أمر محتمل لما منع منه به مجتمع الأدلة وهذا لا ينافى أن الاقوى التبادر من الأدلة خلاه سم وكان المراد بقوله ويجب الخ أنه لما ثبت أنه كان يستحب التأخير احتمل أن يكون تجميله لعله برغبة الصحابة في التجميل لمنسقة انتظارهم لما لمعهم في أشغالهم التي كانوا بها تارة أرخصية فوات أشغالهم التي يحتاجون إليها في آخريلهم وانتظارهم العشار بما فوت عليهم بما يحتاجون لعله بعد مغربوا لاصحابه أخذوا بظاهره وما غلبته على التجميل لجأوه أفضل والنوى نظري إلى أنه حيث ثبت عنه استحباب التأخير واحتمل أن التجميل لعارض جعل التأخير هو الاقوى في الدليل ع ش وحاصل الجواب اختيار الشق الأول وإن التأخير كان لصلحة كاستظار بعض الصحابة الغائبين لأشغالهم (قوله بإسبابها) المراد بالسبب ما يتعلق بها بالسبب الحقيقى وبعبارة ع ش أى ما يطلب لأجلها أعم من أن يكون شرطا أو مكملا (قوله ولا يضر فعل راتبة الخ) هذه العبارة تقتضى أن فعل الراتبة وأكل اللقم ليسا من الأسباب لأن التبادر للسبب الحقيقى وبعبارة ع ش مر تقتضى أنها من أفعالها بإسبابها من طهارة وأذان وسر وأكل لقوم وتقديم سنة راتبة اه وجعل أكل اللقم سببا باعتبار ما يرتب عليه من تحصيل الخشوع فيها ع ش ولعل العبارة في ذلك كله بالوسط من غالب الناس لا لا يختلف وقت الفضية باختلاف أحوال المصلين وهو غير محمود شرح مر (قوله لم يضر) أى من سن التجميل لم يكون مجبلا حل (قوله في الغناثر) معتمد وهو بالدال المجبة ع ش (قوله مع صور) نحو الاربعين منها تذبب التأخير لمن يرى الجار لمسافر سائر وقت الأولى وللوقت برة فيؤخر لغيره وإن كان نالا وقتها ليجتمع مع المشاء بمزدلفة ولن يتقن وجود الماء أو السنة أو الجماعة آخر الوقت ولما لم يحدث إذا جازا الانقطاع ولن استنبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتقنه أو يظن فواتها وآخر ما ذكرنا أنه أن كل كمال الجماعة اقترن بالتأخير وخلاعه التقديم يكون التأخير معه أفضل شرح مر باختصار (قوله وسن) أى غير إيلام الدجال أمامي فلا يس فيها الإراد إذا لم يجزوا لحر في وقت يذهب فيه طالب الجماعة مع بقا الوقت المقدر وتقل مثله عن شيخنا فى ملاحظة بانتهاء الظل وأما البوادر التي ليس بها حيطان يمشى فيها طالب الجماعة فالظاهر كما هو فنية الطلاب من سن الإراد فيها لأنه وإن لم يوجد فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة تنكسر صورة الحراى شدة بل وهي من شأنها أن يكون فيها ظل يمشى فيه طالب الجماعة يتقدم وجود شاخص فيها كالشجار ع ش (قوله بظهر) الباء للتعبية يقال أبرده أدخله في برقة البرودة وكل من البابين واللامين متعلق بإراده وكذا قول الشارح إلى أن يصير ويصح أن تكون اللام في قوله لصل متعلقة بسن المقدر وهو أولى شيخنا (قوله أى تأخير فعلها) خرج ذاتها فلا يس الإرادة بالقوم يعلم أنهم إذا سمعوا الأذان يشكفون الحضور مع الشقة فيسن الإراد به يماوى بانتصار (قوله لشدة حر) اللام بمعنى في أو بمعنى عند قوله بلدى أى في بلد (قوله حار) أى وضه الحرارة كسكة وبعض بلاد العراق وإن غالت وضع قطرها حل (قوله إلى أن يصير الخ) ولا يشترط في سن التأخير وجود الظل المذكور بل يس الإراد وإن يكن في طريقه ظل أصلا لان شدة الحر تنكسر بالتأخير كما أعاده ع ش شيخنا حل (قوله فأردوا بالصلاة) الباء للتعبية وقيل ربما يقال هو واجب أو يسبب بالواجب غلبة الظن لا اليقين ولا مجرد الظن وإنما يكفى في العلم بالظن في الأصلية لغير التعمير دون الصحو وعدم كفايته في الوقت

فبحجم أي هيجهان ولا يجوز به ضد الوقت وهذا (الحل جماعة بمسلى) مسجد أوفيه (بأثونه) كلهم أو بصهم (مشفقة في) طريقهم إليه فلا يس في وقت ولا بلد بارد من أو معتدلين ولأن يسلى بيته منفردا أوجاعة ولا جماعة بمسلى بأثونه بلا مشقة أو حضرة ولا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم بلا مشقة عليه في أثنائه كان كان منزله بقرب المسلى أو بعيدا ثم ظل يأتي فيه وقبيري بمسلى ومشقة أهم من تعبيرة بمسجد ومن بعد وخرج بالظهر غيرها ولو جهة لشدة خطر فونها المؤدى إليها تقيها بالتكاسل ولأن الناس مأمورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالمسرى وما في الصحيحين من أنه عليه السلام كان يرد بها بيان للجواز فيها مع عظمها مع أن التحليل الأول مستثنى حقه عليه السلام (ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة) فأكثر والباقي بعده (فالتكاسل أداء والاقتضا) بل بالصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي مؤداة ويقومهم أن من لم يدرك ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة والفرق أن الركعة تشمل على معظم أفعال الصلاة ان معظم الباقي

زائدة ومعنى أردوا أي أخر على سبيل التضمن فتح الباري شوري (قوله وفي رواية الخ) هذه مبينة للراد من الأولى ع ش فيه حل المطلق على التقيد (قوله من فيح جهنم) يجوز أن تكون من ابتدائية أو تقيضية وهو الوجه شوري (قوله أي هيجهان) هو من كلام الراوى وظاهره أنه في كل من الروايتين ع ش وقد ورد أيضا أن شدة البرد من فيح جهنم فهل يسن الإبراد فيه المعتد لان الحاله وقت تنكسر سورته فيه بخلاف البرد وهذا أولى ما نقل عن شيخنا من أن الإبراد من الحر رخصة فلا يقاس عليها لأن الصحيح من مذهب الشافعي محبة القياس على الرخص حل (قوله لحل جماعة) أي لم يد صلته وهو قيد في غير المسجد فقط على المعتمدين ليس الإبراد لمزيد بد الصلاة في المسجد على المعتمد كما في شرح م والقيود المذكورة في المتن سبعة (قوله أو بعضهم) شامل للواحد فلينظر (قوله بمشقة) تسلب الخشوع أو كماله وحينئذ تكون صلته مع هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم جماعة في بيته حل (قوله باردين أو معتدلين) وإن عرض فيهما حر شديد كما يفيد عموم كلامه فلا بد أن يكون الحر الشديد في زمته عادة زى وحل (قوله) ولأن يسلى بيته منفردا) هذا محترز قوله بمسلى وذلك محترز للتي قبله أي جماعة لان الانفراد إن كان في المسجد فيسن الإبراد أيضا وإن كان في غيره فلا يسن فسكت عليه لان فيه تفصيلا وقوله ولا جماعة بمسلى الخ محترز قوله بمشقة وقوله أو حضرة ولا يأتيهم الخ محترز قوله بأثونه وقوله أو يأتيهم غيرهم الخ محترز قوله بمشقة أو صاف كان الأنسب ذكر مع قوله ولا جماعة لانه أخوه في الخروج باليد الاخر تأمل شيخنا (قوله ولا يأتيهم غيرهم) أي وكانوا فيه مقيمين بخلاف ما إذا كان يأتيهم غيرهم بمشقة فيسن للحاضرين بالمسلى الإبراد ولو كان فيهم الامام حل نعم امام محل الجماعة المقيم فيه يسن له تعلم زى (قوله وخرج بالظهر غيرها) أخره من قوله فلا يسن في وقت الخ مع أن قيود محترضا مؤخره في المتن عن الظاهر لعله لان ما ذكره في النسخ من قوله فلا يسن الخ محترز لقيود غير الظاهر فأراد تكميل ما يتعلق بنسب الظاهر منطوقا ومفهوما م ذكر محترز الظاهر فكانه جعل الظاهر قسما احتج أفراد وغيره قسما آخر ع ش والاولى أن يقال أخره لتعلق ما بعده به (قوله ولو جهة) القابلة للرد كأي المحل (قوله لشدة خطر فونها) المراد بالخطر الخوف أي لانها لا تقضى بخلاف غيرها (قوله بيان للجواز) فأرشد الى انه يجوز تأخيرها وإن كان من حقا أن لا تؤخر لانها مضافة لليوم ويستحب التكبير إليها حل (قوله مع عظمها الخ) أي لان عظمها بما يتوهم منه وجوب تهجيلها وعدم جواز الإبراد بها (قوله الأول) أي شدة خطر فونها أي ما شتمل عليه من التكاسل فهذا هو المتن في حقه وقد يقال هو وان اتقى في حقه بل بتف في حق الصحابة الذين كانوا يردون معه الا أن يقال ركعة النبي عليه السلام مع حرهم على اتباعه منع عنهم ذلك (قوله ركعة) بأن يرفع رأسه من السجدة الثانية ع ش (قوله من صلته) ولو قلنا م (قوله فالكل أداء الخ) ونقل الزركشي كالتقوى عن الاصحاب حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يبق منه ما يسر ركعة وقال الامام لوجه لنية الأداء اذ لم يشرع في كلام الاصحاب على ما ذكره في الوصايب ما قاله الامام به أثنى شيخنا الشهاب م شوري وعش على م (قوله على معظم) لاجابة لقوله معظم م ذكر أفعال لانها مشتملة على جميع الأفعال لان الجلوس بين السجدين يشبه جلوس التشهد لان براد الأفعال ما يشمل نحو قعود التشهد لفعل القلب واللسان كالتبكير قل على التحرير وحاصل الجواب أن المراد بالأفعال ما يشمل

وتكرير لها لجعل ما بعد الوقت تأملها بخلاف مادونها (ومن جهل) (١٥٧) الوقت لنتم أو حبس بيت مظلم أو غير ذلك ولم يخبر به نفعه عن علم (اجتهد) ان قدس (بنحو ورد) كنياسة وصوت ديك يجرب سواء البصير والاعمى وله كالبصير العاجز تقليد يجهد للجزء في الجملة قال النووي ولا يحى البصير تقليد المؤذن الثقة العارف في القيم لانه لا يؤذن الا في الوقت أماني الصحو

(قوله رحمه الله عجب) الظاهر أن المراد تكريره مرارا إلى أن يغلب على الظن اعتياده فلا تنكح للمرة وأثبت العادة ولا المراتب وان ثبت بهما التجربة النطقية فيتم قياس ما هنا على جارية الصيد بهامش مر (قوله خرج القاسق) سكت عن المستور فظاهاه دخوله في ثقة وليس كذلك فلا بد من تحقيق العدة حتى لو سكت فيها في الصحو لم يجب تقليده وان أفاد كلام المتولي الذي حققه مر جوازه فقط ولو عجز عن الاجتهاد أو تعجز وكان بحيث لو أخر لا يغلب على ظنه دخول الوقت وقد من يقلده بحيث يشق عليه مراجعته صلى على حسب حاله وأعاد اه بسيط طبوقه وفقد من يقلده أي العاجز أما التحير فلا

الاقوال لأنها ناضل اللسان كالشهادة والصلاة على النبي ﷺ والسلام لأن الركعة الاولى خلت عنها (قوله كالتكرير) قال الشيخ في آياته أعمال يجعله تكرير حقيقة لأن التكرير انما هو الايتان بالشيء ثانيا مراد به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بد الركعة مقصود في نفسه كالأولى كما ان كل واحدة من جنس اليوم ليست تكريرا للثاني في الأسس اه شوي (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان المناسب ذكر هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا أن قاله بناسبة هنا لانهما قالوسن تعجل صلاة لأول وقتها نسب أن يذكره هنا اه برماوى (قوله ولم يخبره الخ) مفهومه ان اذا أخبره ثقة عن علم لا يجوز له الاجتهاد ويناقض قول مر اجتهد جواز ان قدس على اليقين الخ الا أن يقال هل جواز الاجتهاد عند القدرة على اليقين قبل حصول اليقين بالخبر الثقة المذكور أو يعلم نفسه وأما بعد حصول اليقين بما ذكر فلا يجوز له الاجتهاد الخالف لما ذكر وبدل له قول مر ان قدس ولم يقل ان حصل اليقين فتأمل ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه هو العمل بخلاف القيلة ورفق بينهما بتكرير الأوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القيلة فإنه اذا علم عينها مرة ككتفي به يقية حمرة مادام مقبلا كما مشرح مر (قوله اجتهد) وجوب ان لم يقصر على اليقين وجوز ان قدس على زى وشوي وعش وهذا يقتضى أن الاجتهاد والعلم بالنفس في مرتبة واحدة وانظر هذا مع قولهم المراتب ثلاث اذ قضية هذا أن المراتب ثنتان فقط تدبر شيخنا (قوله كنياسة وصوت ديك) ظاهره أنه صلى بمجر دمع صوت الديك ونحوه قال حل وهو غير مراد بل المراد أنه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخياطة التي فعلها لم أسرع فيها عن عادته أولا وهل أذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت أدائه للمنادي الى غير ذلك مما ذكر قالو يدل على ذلك قول المتن اجتهد بنحو ورد لجعل الورود ونحوه ألا للاجتهاد لم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش أي فإياهم بنصو ورد لا وقيل انها للسهولة أي اجتهد بسبب نحو ورد فتجعل هذه العلامات دلائل بمعنى انه اذا وجد من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت أم لا وهل استجبل في قراءته أم لا (قاعدة) قد استهتر أن الديك يؤذن عند أدان حلة العرش وانه يقول في صياحه يا غافلين اذكروا الله برماوى باختصار وروى الفزالي عن ميمون بن مهران قال بلغني أن تحت العرش ملكا في صورة ديك فاذا مضى ثلث الليل الاول ضرب بجناحه وقال ليقيم القائمون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم الغافلون وعليهم أوزارهم وروى أن النبي ﷺ قال الديك الافرق حبيبي وحبيب حبيبي جبريل يحرس بينه وستة عشر بيتا من جبرانه أي يحرسهم من الشياطين وفي رواية أنه عليه الصلاة والسلام كان له ديك أبيض وقال الديك الأبيض في البيت بركة اه ديمري (قوله عجب) أي جوبت اصابته بالوقت حل بحيث غلب على الظن عدم تخلفه شوي (قوله له) أي الاعشى سواء كان قادرا على الاجتهاد أولا (قوله ولا يحى والبصير تقليد المؤذن) أي كان لها الاجتهاد (قوله الثقة) خرج القاسق والاصح الميز بقوله العارف أي بالاوقات لا عن اجتهاد وأما قوله أن أدانه في القيم استند في الاجتهاد فليقلده وكذلك في الصحو حل مر واعلم أن مراتب الوقت ثلاثة • الاولى العلم بنفسه وفي مرتبة اخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف في الصحو يتخير الشخص بين هذه الثلاثة وفي معناها المزاولة والساعات والمناكب الصحيحة فهذه كما في المرتبة الاولى • والمرتبة الثانية الاجتهاد والمؤذن العارف في القيم • والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد ثم ان كونها ثلاثة في الجملة أي فيها ادخال العلم بالنفس مثلا بدليل قول زى ومر اجتهد وجوب الخ تدبر (قوله في التبر) قد يقال هو في يوم التبر يجتهد فالتعويل عليه في المعنى

يقبل على صلى ويمد وان كان بمحل بحيث لم يلزمه الذهاب للجمعة لتكرار الوقت اه بسيط طب

(108)

أنا فت بلانف ونديان  
 فلت بنو كنوم ونسيان  
 نجيلا لبراءة السمة وخبر  
 الصبحين من نام عن  
 صلاة أو نسا فليجلا اذا  
 ذكرها (وسن زينة) أي  
 الفات يفضي الصبح قبل  
 الظهر وكانوا يتقدم على  
 حاضرة ثم يفت فونها)  
 عاكنا لإداد فان غف  
 فونها بدأ بها وجوابا لثا  
 صبر قائمة وبغيري  
 كالامل وكثير به غف  
 فونها صاقي بما اذا امك  
 أن يدر كركمك الحاضرة  
 فيس تقدم الفات عليها  
 في ذلك أيضا ويصرح في  
 الكفاية وان اتقت  
 عبارة الروضة كالنص  
 مخالف ويحمل اللان  
 محرم أخرج بعض العلماء  
 عن قنبا على غير هذا  
 ونحوه ولونذكر قائمة بعد  
 شروعه في حاضرة أيها

(قوله رحمه الله ان فات بلا  
عند) ومن الفات بعن مالو  
استيقظ من نومه والباقي  
لا يسع الا الوضوء أو بعضه  
قط زي (قوله فدل ذلك  
على عدم الخ) يحتمل أن  
ارتحاله كان لصدر وهو  
وجود الشيطان بالوادي  
اه ورد بأن مثل هذا

لا يكون عنرا في تأخير الواجب الفوري (قوله رحمه الله ومن ترثيه) ما لم يكن تقديمه في الاداء شرطاً لغيره فيجب لصحة قضاء الوتر تقديم القضاء عليه اهـ

خرج بعض الصلاة عن وقتها ع **(قوله ضاق الوقت أو أانسع)** فانت يضر أو يغيره ع **(قوله)** معتقدا ليس يقيد وقوله سعة يفتح السين وكسرهما **(قوله)** عن ادراكها آداء أي عن ادراكها ركة بقرينة ماسبق ابن شرف **(قوله)** وجب قطعها هلاس قلبها فلا والسلام من ركعتين فراجع ثم أتت مدر قال انه ينس قلبها فلا نسسم وظاهره ان محلها ما يقيم الثالثة والواجب قطعها قال ع ش على مدر ويمكن حل قوله وجب قطعها على معنى امتنع انماها فرضا فلا ينافي قلبها فلا اه قال شيخنا ح ف يشترط لتدب قلبها فلا أن يكون في الركة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو ثالثة كان القلب مباحا لمحال اه بل يكن القضاء قويا والا حرم القلب انتهى لكن قول الشارح وجب قطعها شامل لما اذا كان القضاء قويا فليحذر **(قوله)** كراهة تحريم معتمد فان قلت ما الفرق بين المكروه كراهة تحريم وبين الحرام مع ان كلامهما يفيد الاثم قلت أجيب عن ذلك بأن المكروه كراهة تحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل والحرام ما ثبت بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو أولى أو مساهم شيخنا غزي **(قوله)** وكراهة تنزيه (إلخ) وعلى كل لا تنعقد الصلاة لأن النبي اذا رجع لنفس العبادة أو لازمه انقضى الفساد سواء كان لا تحريم أو للتنزيه قاله الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع فتكون مع جوازها فاسدة قال الشيخ عجرة وهو مشكل لأن العبادة الفاسدة حرام مطلقا لا أن يقال الاقدام على هذه الصلاة جائز والاستمرار حرام أو يقال هي جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة حل وسم وأيضا فإباحة الصلاة على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا ينافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في إباحة الاقدام على ما لا ينعقد اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه بل هو يقصد بذلك التلاعب وبارك كراهة الزمان كراهة المكان حيث انعقدت فيهما بيان الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النبي منصرف فلا يذهب هذا الجزء في النبي عنه فهو ومنه لا يزاد في تصور وجود فعل الا بذهب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا ينافر بالفعل فالتنزيه منه لا مخرجي مجاور لا لازم تحقق ذلك فانه تقيس شرح مدر **(قوله)** في غير حرم مكة وكذا في حرمها عند الخطبة برامى \* واعلم ان المذكور هنا خاصة وأوقات تحرم الصلاة فيها وفي سادس وهو اذا صعد الخطيب على المنبر ولا يعترض بعدم ذكره هنا لأنه مذکور في باب الجمعة وأيضا فالكلام هنا في النفل المطلق وهناك تحرم الصلاة مطلقا فرضا ونفلا ثم انه يجب حينئذ على من يصل صلاة طاسب كسنة الوضوء أن يقتصر على ركعتين فان قام لأزيد بطلت وكذا اذا أحرم بهما وصعد قبل تمامهما بخلاف ما اذا أحرم بهما نفلا مطلقا قبل الاوقات المكروهة فلا يجب الاقتصار عليها لأن الأول فيه اعراض عن الخطيب شيخنا ح **(قوله)** عند استواء أي يقينا فلو شك لم يحرم ع ش قال حل قوله عند استواء بأن قارنه التحريم لأن وقت الاستواء لطيف لا يوسع صلاة اه **(قوله)** اليوم جمعة وان لم يحضرها شورى **(قوله)** وبعد صلاة (صبح) المناسب لما بعده حيث أخرجت الاصرار عن وقت العصر أن يقدمه ذاع على قوله عند طلوع شمس وبذلك بعده الاستواء لأجل الترتيب الخرجي وأجيب بأنه انما قسم الاستواء لأجل الاستثناء الذي بعده فلو أخرجه مع الاستثناء لنوع رجوع الاستثناء للمجموع وذكر عقبه الطالع لتعلقها بالزمان **(قوله)** آداء أي فتيانين القضاء **(قوله)** حتى ترتفع فيما يقتضي أن كراهة الصلاة بعد صلاة الصبح لا تنتهي بطلوع الشمس قال مدر وتجنم الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت **(قوله)** كرج طوله سبعة أذرع بذراع الآدمي وترتفع قدره في أربع درج براموى وحج **(قوله)** النبي عنها في خبر الصحيحين مع الإشارة إلى الحكمة النبي لأنها تطلع وتغرب بين قرني الشيطان وحينئذ

(عصر) أداموا مجموعتي وقت الظهر (وعند انقضاء) الشمس (حتى تقرب) فيها النبي عنها في خبر الصحيحين (الاصلة) (السبب) بقيد زمني بقولي (غير متأخر) عنها (١٦٠) بأن كان متقدماً ومقارناً (كفاثة) فرض وأنقل بقيد زمني بقولي (لم يفد)

يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قريتين أن يذوق رأسه منها حتى يكون سجودها على سجدوا له زى  
وهذه الحكمة خاصة بالأوقات المتعلقة بالزمن فإن قلت الحكمة موجودة في الصلاة فالتى لها سبب قلت  
الصلاة لا تدور كدورة تحال على سببها وبغيرها بمجال على موافقة عباد الشمس اطاف مابها (قوله ولو  
مجموعتي وقت الظهر) وعليه يلزم فيقال لنا شخص محرم عليه صلاة تفل مطابق بعد الزوال أو قبل  
العصر إلى الغروب (قوله غير متأخر عنها) أى الصلاة بأن كان متقدماً كصلاة الجنائز لأن سببها فصل  
ولا يخفى أن هنا متقدماً بالنسبة للصلاة وأما بالنسبة للوقت أى وقت الكراهة فقد يكون متقدماً وقد  
يكون متأخراً وقد يكون مقارناً حل وعياره بر تقسيم السبب إلى متقدماً وبغيره إن كان بالنسبة  
للوقت فظاهر وإن كان بالنسبة إلى فضل الصلاة فلا تنافي في المقارنة إذا السبب دائماً متقدماً اهـ (قوله أو  
مقارناً) كالسكوف والاستسقاء أى بالنسبة لوقت الكراهة وأما بالنسبة للصلاة التى هو المراد فلا  
تصور للمقارنة في كلام حج إن السكوف عاصبه متقدماً يؤيده قولهم لوزال في أثناء الصلاة  
أنها لتقدم سببها حل والاولى التمثيل بما لجامع في المعادة مدافى واعتراض بأن الجماعة شرط فيها  
لأسبب وسببها تحصيل الثواب (قوله كفاثة) مثالها سببها متقدماً وسببها المذكور أن فاتت بغيره وإن  
فان نسي القصد المذكور وقد قل عن الناصر البلاوى إنه لو نسي ذلك القصد انقعدت وهو واضح  
وقوله ليضيقها أى لا غرض له إلا ذلك حل وليس من تأخير الصلاة لابقاعها في وقت الكراهة  
حتى لا تنقعد ما جرت به العادة من تأخير الجنائز لعل عليها بعد الصلاة العصر لانهم إنما يقصدون بذلك  
كثرة المصلين عليها كما أفتى به والده رحمه الله تعالى أى لا التحرى لانه تعدد اراته فلو فرض اراته  
انتم قد شرح مر وحل (قوله وكوف الخ) هو مثال المقارن بالنسبة للصلاة وإن كان  
ابتدأها غير مقارن فهو مقارن بالنظر للدوام اهـ (قوله لم يدخل بيتها) أى ليس له غرض  
الاصلة التحقيق ذلك الوقت حل (قوله وسجدة شكر) الاستثناء بالنسبة إليها منقطع لانه  
إقبال لها صلاة (قوله فقضاهما بعد العصر) في مسلم لم يزل يضلها حتى فارق الدنيا أى  
لان من خصوصية أنما إذا عمل عملاً دأوم عليه ففعلها أول مرة قضاء وبعده نقلا شرح مر  
ولنظر الحكمة في استمرار المعاملة عليها دون ركعتي الفجر فانهما فاتتا ولم يستمر على  
قضاها فليحذر شو برى أى مع كونها أفضل ولعل الفرق بينهما أن نافلة الصبح فاتت بالنيوم  
وهو ليس فيه تقريب لعل نافلة الظهر فاتت بسبب اشتغال به صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في وقتها  
وهو اشتغاله بقدم وفدع قيس اهـ بابل (قوله وقيس بذلك غيره) أى بالذكور من فعل  
النافلة بعد العصر وصلاة الجنائز بعده وبعد الصبح اهـ ع ش (قوله فلا تتركه) أى في هذه  
الأوقات والظاهر أنها ليست خلاف الأولى مع ع ش وقال رم في شرحه نعم هي خلاف الأولى  
كقائه للمحامي خروجا من الخلاف (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد (قوله وصل) أى في الحرم  
حل فلا يراد بالليل أى من المدعى لانه يتوهم أن المراد صلى أى في البيت لأن الكلام فيه فيكون  
الليل أى من المدعى (قوله فاحرم) المناسب لقوله كره أن يقول فتركه لكن تراعى المعنى (قوله  
أما إذا قصد الخ) قال حج بعد كلام طويل قرره ومن هذا يؤيد أن المراد بالتحرى قصد  
إيقاع الصلاة في الوقت المذكور من حيث كونه مكروهاً لأن صراغته أى معانته للشرع إنما

فأخيرها (الب) ليضيقها  
(ب) (كوف) (تجبة)  
لمسجد بقيد زمني بقولي (لم  
بدخل) إليه (بنيها فقط  
وسجدة شكر) فلا تتركه  
في هذه الأوقات لأنه صلى  
الله عليه وسلم فاته ركعتا  
سنة الظهر التي بعده فقضاهما  
بعد العصر رواه الشيخان  
وأجموا على جواز صلاة  
الجنائز بعد الصبح والعصر  
وقيس بذلك غيره وحل  
النبي فيها ذكر على صلاة  
لأسببها وهي النافلة  
المطلقة أو لأسبب متأخر  
وسبباً بينها وبين غير  
حرم مكة الصلاة بحرمها  
للمسجد وغيره فلا تتركه  
مطلقاً خبر أبي عبد مناف  
لأنتموا أحداً طاف بهذا  
البيت وصلى بأشاعة شاء  
من ليل أو نهار رواه  
الترمذي وغيره وقال حسن  
صحيح وبغير متأخر ماله  
سبب متأخر فحرم كصلاة  
الاحرام وصلاة الاستخارة  
فان سببها وهو الاحرام  
والاستخارة متأخر أما إذا  
قصد تأخير النافلة إلى  
الأوقات المذكورة ليعقبها  
فيها ودخل فيها المسجد  
فبينا التحية فقط فلا تنقعد  
الصلاة وكسجة الشكر  
سجدة الثلاثة الآن يقرأ

أيتها في هذه الأوقات بقصد السجود أو يقرأها في غيرها ليسجد فيها وعدى كالحجر  
وبغيره والأوقات الكراهية أجموع هذه ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس حج وبعد العصر حتى تقرب فإن كراهة  
تأتى

الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وهذا لاصفرار حتى تقرب عاتق من صلى الصبح والعصر ولغيره على العبارة الأولى خاصة بمن صلاهما على الثانية (فصل) فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكر معه (المتأجب على مسلم) ولو لم يرضى فدخل المرتد (مكلف) أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (ظاهر) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة به في الدنيا

(قوله فيطلب الإراد) قال سم على التخصة تين أنه لا تفصيل فيه فلم يطل الإراد اه (قوله لم تنقض عهده) فيبدأن الأصلي الحري بمطالبة بهما وهو كذلك باعتبار مطالبة به بالاسلام اللازم لمطالبه بالفرع وغير مطالب بها باعتبار أنه مادام على كفره لا يطالب ابتداءً بالاسلام أفاده حج والذي ارتقاء أن يقال أنه غير مطالب بها اه والظاهر أن المرتد يطالب بالاسلام المستلزم لما وانما عهده سكتا باعتبار أنه لا دافع لوجوبها عليه بعد اعتناقه بها فخرج من اعتقل اه ثم رأيت ما يأتي عن شرح الباب المذكور

تأتي حيث نشرح عب شورى (قوله على العبارة الأولى) أي عبارة المصنف (قوله على الثانية) أي ما يقتضيه ظاهرها مع أنه لا يختص بذلك حل

(فصل فيمن تجب عليه الصلاة) أي ومن لا تجب عليه اه (قوله وما يذكر معه) وهو لوزات الموانع والاصح بها لسبع والضرب عليها العشران قلت التعبير بالفصل لا بوجه لعدم اندراجها تحت باب المواقف قلت يمكن الجواب بأن المواقف إنما تكن معرفتها مطاوعة بالتأهيل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكلف عند دخولها نزلة معرفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المتدرجة تحت المواقف ع ش وجاب أيضا بأن هذا الفصل لا كان مشتغلا على وقت الضرورة كان مستديرا في باب المواقف بهذا الاعتبار شيخنا ح (قوله انما تجب الخ) هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله على مسلم) أي يقينا فلا يشبهه مبيدان مسلم وكافرو بلغا مع بقاء الاشتباه لمطالب أحدهما وبها يقال على هذا الناشخص مسل بالغ عاقل لا يؤثر الصلاة اذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا مر في شرحه عن الاذني أن من لم يعلمه اسلام كفهار المالك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمنون بها لا احتمال كفرهم ولا بتركها لا احتمال اسلامهم وقال خط الوجه أمرهم بها قبل بلوغهم ووجوبها عليهم بعده وهو ظاهر قل على الجلال (قوله ولو لم يرضى) قال الشيخ هذا عاجز يحتاج في تناول اللفظ له إلى فرقة أقول يمكن أن تكون القرينة في قوله فلا قضاء على كافر أصلي اذ قد لا صلاة أخرجه المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتأمل شورى قال مسلم مستعمل في حقيقته ومجازه أي لا المرتد كان مقربا بالسلامة فلا يفيد عهده طابعه نظير من أقرل حديثي ثم بعده وبهذا فارق من انتقل من دين إلى آخرته وإن لم يقر عليه لكنه لم يتزم الصلاة بالافرار فلا قضاء عليه شيخنا ح (قوله أي بالغ عاقل) أي سالم الخواس وبلغته الدعوة فلو خلق أعجمي أمم أخرس فهو غير مكلف كمن لم يبلغه الدعوة مر ويجب عليه القضاء اذا بلغته الدعوة لمافاته قبل بلوغها لان الجهل بوجوب الصلاة ليس من الاعذار حل قال ع ش فلو أسلم وجب عليه القضاء فور الفسحة إلى تنصيرها فحقه أن يـ في الجملة بخلاف من خلق أعجمي أصم يحكم فانه انزال مائه لقضاء عليه لعدم تكليفه مع عذره (قوله فلا تجب على كافر إلى قوله ولا على مسي) قديقال يفتى عنه قول المسنق فلا قضاء الخ لأنه يلزم من نفي القضاء في الوجوب وأوجب بأن قصده أخذ مفهوم الملقن وان كان كلام الملقن بعده يفتى عنه ولا يقال ان جل عدم الوجوب على أضداد من ذكر على عدم الاثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الأول ورد أيضا أو على الثاني ورد الصبي لا نقول بمنعه أي الإراد اذ الوجوب اذا أطلق انما ينصرف لدلوله الشرعي وهو طلب الفعل طلبا جازما وهو هنا كذلك ثبوتا وانتفاء غاية ما فيه أن نفي الكفر تنصليا وهو أنه لا يطالب به في الدنيا ولا يطالب بها في الآخرة ويقترب عليه الله والقاعدة أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد فيطلب الإراد شرح مر وقال سم لعل الآية في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب الطلب الجازم ويعرف منها الشرعي مع أنه الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحيث يشد فيصح استفاؤه عن الانحداد بانتفاء الجزأين أو أحدهما اه وقوله بانتفاء الجزأين كالجنون والخاص وقوله أو أحدهما كالكافرانه يطالب بهامن جهة الشارع ولا يطالب بهامن الأصلي يطالب بهامن وليه لامن الشارع اه (قوله وجوب مطالبة) أي متى وجب بالتقرب عليه المطالبة متناو في الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطالبة فيها سمع ان لو طال البناء لم تنقض عهده وظاهر أنه مطالب بهامن جهة الشرع كذا ينقض

شيخنا متى انالام اه شورى أى بدليل أنه يماقب عليها في الآخرة سم **(قوله لعدم محتبته)**  
 أى مع عدم تلبسه بما نعت يطلب منه عرفه بخصوصه ومع عدم قصد التغليظ عليه فإن الكافر الأصلي  
 لا تقابل به رفق المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطلب بالاسلام أو بأداء الجزية ولو كان جريا  
 فلا رد على التعليل المرتد والمحدث لانهما يطلبان برفع المانع بخصوصه فيطالب الأول بالاسلام  
 بخصوصه والثاني بالطهارة وكذلك لا يرد على التعليل الجنون والسكران المتعديان لقصد التغليظ عليها  
 بخلاف الكافر الأصلي لا يجب عليه القضاء اذا أسلم ترغيبه في الاسلام فلا يناديه بالتغليظ شيئا  
 حرف رعبارة الشورى قوله لعدم محتبته مرد عليه الجنون المتعدى والسكران المتعدى فانها  
 لا تصح منهما في هذه الحالة مع أنها يجب عليهما اه وأجيب بمنع وجوبهما عليهما لان المنع وجوب  
 الأداء وهما لا يجب عليهما الأداء وإن وجب عليهما القضاء وقول حرف في التعليل لرفع عدم  
 قصد التغليظ عليه لاجتماعها لاجابة اليه ومن العلة أى قوله لعدم الخ يؤخضنه أنه لا فرق بين  
 الذي يلحق في لكن الحرفي مطالب بالاسلام ويلزم كونه مطالبا بفرعه من الصلاة وغيرها  
 فيصح أن يقال مخاطب بها مخاطب مطالبة باعتبار الزوم المذكور وغير مخاطب بها كذلك لانه  
 مادام على كفره لا يطالب ابتداء بالاسلام حج في شرح ع شورى ولهذا قال حل  
 الاول التعليل بالوفاء بدمته والكلام في الذي لا يشمل الحرفي اه أى لانهما واجبة عليه وجوب  
 مطالبة منالكونه مطالبا بالاسلام فيكون قول الشارح فلا يجب على كافر أصلي غاما بالذي لكن  
 الذي اعتمده شيخنا حرف نقلا عن ع ش أن في الوجوب شامل للحرفي أيضا لكونه ليس  
 مخاطبا بخصوص الاسلام بل هو مطالب بالاسلام أو بالجزية وأورد عليه الوثني فانه مطالب  
 بالاسلام بخصوصه لان الجزية لا تقبل منه فيقتضى أنها يجب عليه وجوب مطالبة منا وأجيب  
 بان هنا نادر فالحق بالاعم الغالب أى لان الغالب أن الكفار هم اما كتب أوشبهه كتاب **(قوله)**  
 كاتفر في الاصول أى من أن الكفار هم بطون بفروع الشريعة أى الجمع عليها بخلاف  
 المختلف فيها لجواز أنهم اذا أسلموا قلدوا من لا يقول بها ع ش **(قوله وسكران)** ظاهره ولو كان  
 كل منهم متعلبا بدليل قوله بعد وجوبها على المتعدى الخ اه ط ف **(قوله)** وجوب انعقاد  
 سبب أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أى لا وجوب أداء وفيه أن وجوب  
 القضاء فرع وجوب الاداء ورد بان ذلك أغلبي وفيه أيضا أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدى  
 مع أنه لا قضاء عليه أى فالاولى التعليل بأنه بتعديه صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بادائها فوجب  
 انعقاد نظر ذلك تأمل حل وأجيب بأن قوله وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدى  
**(قوله فلا قضاء على كافر الخ)** يصح أن يكون نفي رعا على قوله فلا يجب على كافر الخ الذي هو مفهوم  
 المتن السابق بنا على أن القضاء لا يصرح به الا بالمرجيد والافلازم من نفي وجوب الاداء في وجوب  
 القضاء كافي صوم الحائض شيئا عزي وقوله فلا قضاء أى لا وجوب ولا يند بابل يحرم عليه  
 القضاء ولا ينعقد وهذا بخلاف الصبي والجنون فانه يصح منهما قضاء الصلوات الواقعة أيام الصبا  
 والجنون بل يندب لهما القضاء زمن التمييز وأما ادعى ما قبل التمييز فلا يصح ع ش **(قوله ترغيبا)**  
 له قدسه على الآية لقوته في الدلالة لان الآية ليست على عمومها لان المراد فيها بما قبل  
 حقوق الله المتعلقة بالكافر ما حقوق الآدميين فلا تسقط باسلامه وكذلك لو زنى في كفره ثم أسلم لم يسقط  
 عنه الحد كما هو مذكور في محله شيئا ط ف **(قوله)** فعليه بعد الاسلام قضاء الخ **(فرع)** لا يقتل  
 النصراني الى اليهود مثلا ثم أسلم فالظاهر أنه لا قضاء في سدة اليهود برماوى رسم **(قوله)** لتغليظ عليه

لعدم محتبته لكن يجب  
 عليه وجوب عقاب عليها  
 في الآخرة كاتفر في  
 الاصول اتفكه من فعلها  
 بالاسلام ولا على صبي  
 وجنون ومفم عليه  
 وسكران لعدم تكليفهم  
 ولا على حائض وقضاء  
 لعدم محتبتهما ووجوبها  
 على التعدى بجنون نادر  
 اغما أو سكره عند من  
 غير وجوبها عليه وجوب  
 انعقاد سبب كاتفر في  
 الاصول لوجوب القضاء  
 عليه كإياي **(فلا قضاء)**  
 على كافر أصلي اذا أسلم  
 ترغيبه في الاسلام وقوله  
 تعالى قل للذين كفروا  
 ان يتوبوا يغفر لهم ما قد  
 سلف وخرج بالاصلى  
 المرتد فعليه بعد الاسلام  
 قضاء ما فاتة زمن الرد حتى  
 زمن الجنون فيها تليظا  
 عليه

**(قوله ولا تغلظ الخ)** أى  
 لو قلنا المبرم جهل بمرح  
 تبرعه لانه لا يلزم الخ اه



الجنون رخصة والمرد ليس  
من أهلها وما وقع في المجموع  
من قضاء الحائض المرتدة  
زمن الجنون سبق قوله (ولا)  
قضاء على (صبي) ذكر  
أوغیره اذا بلغ (ويزومر بها)  
بميز (السبع ويضرب عليها)  
أي على تركها (لشعر)  
لغيره أي داود وغيره مروا  
الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع  
سنين واذا بلغ عشرين  
فاضربوه عليها وهو كاف  
المجموع حديث صحيح  
(كسوم اطاعة) فانه يؤمر  
بع سبع ويضرب عليه  
لعشر كك الصلاة وذكر  
الضرب عليه من زيادتي  
والامر به ذكره الاصل  
في باب قال في المجموع  
والامر والضرب واجبان  
على الولي أما كان أوجدا  
أودباً أو قوما من جهة  
القاضي وفي الروضة كاصلها  
يجب على الآباء والأمهات  
تعلم أولادهم الطهارة  
والصلاة بعد سبع سنين  
وضربهم على تركها بعد  
عشر وقولهم سبع وعشر  
أي لقضاء ما قاله العجري  
يضرب في أثناء العاشرة

(قوله فيه أن تركه سهوله)

قد يقال وجوبه ينشئ  
سهولته لمكان الإلزام الا  
أن يجاب بأنه وإن كان فيه  
سهولة لكن مشوب بالإلزام

أي ولأنه التزمها بالاسلام **(قوله خلاف زمن الحيض والنفس فيها)** أي ولو كان هناك جنون مع  
الحيض والنفس لتحصل منافاة ما هنا لما وقع في المجموع الآتي شيخنا **(قوله عزيمة)** أي والعزيمة  
يستوى فيها المرتد وغيره قال ع ش اذ كل ما ثبت على وفق الدليل فهو عزيمة وما ثبت على خلاف  
الدليل فريضة وقال في جمع الجوامع والحكم أن تغبر إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل  
فريضة والا فريضة وهو أولى وإنما كان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفس عزيمة لانهما يتقلا من  
وجوب الفعل إلى وجوب الترك وفيه أن الترك في سهولة لنيل النفس اليه فالحق أنهما اتفقا إلى سهولة  
لحينئذ لانه عزيمة الحكم تغبر في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر لما أخذ في تصرف  
الرخصة أن لا يكون مانعاً من الفعل كما يستفاد من ذلك من المحلى على جمع الجوامع **(قوله وعن الجنون)**  
رخصة) المراد بالرخصة حق الجنون معناها اللغو وهو سهولة لانه ليس غلباً بترك الصلاة زمن  
جنونه **(قوله زمن الجنون)** تنازع فيه قوله المرتدة وقضاء **(قوله سبق قل)** لان انسحاب حكم الردة  
على زمن الجنون عارضه كون الحائض مكلفة بالترك فالتعليق بسبب الردة يمنع منه مانع الحائض مانع  
والردة تقتضي غلب المانع على المقتضي شيخنا وأجيب عن المجموع بان مراده الحائض البالغ التي  
دخلت في سن الحيض وهذا الجواب وإن كان بعيداً أو لم يسهل سبق قل ع ش **(قوله ولا قضاء على)**  
صبي أي وجوبه لا يفتد به القضاء حل أي من التخيرون ماقبله **(قوله ويزومر بها)** أي مع  
التسديد مر أي فرضها ونفلها أذاه وقضاء سم أي يجب على كل من أبويه وإن علبا ويظهر أن  
الوجوب عليهما على الكفاية فيقتضي بفعل أحدهما الحصول المقصود به حج شوري **(قوله يميز)**  
وهو من كل واحد ويشرب وحده ويستنجي وحده حل **(قوله لسبع)** أي كاملة والامر بمعنى  
عند **(قوله ويضرب)** أي ضرباً غير مبرح بعد طلبها منه ولو مقضية شرح مر وهو ظاهر فيأبى  
بعد بلوغه العشر أمافيأبى بعد السبع ولم يقضه حتى دخل المشرف ليضرب على قتله كالتى فاته به  
بلوغه أولاً فيه نظر والاقرب نعم ونقله شيخنا الشوري عن بعضهم رحمه الله ع ش **(قوله عليها)**  
أي على فرضها سم **(قوله لشعر)** وإن لم يتم حل **(قوله واذا بلغ عشرين)** أي وصل إليها  
تمام التاسعة وذلك يصدق بأول العاشرة لان تمام التاسعة مظنة بالبلوغ ع ش **(قوله يجوز للامام)**  
الضرب مع وجود الاب مر ولا يجب عليها الامر والضرب الا ان قد لا بد لان هذه الولاية الخاصة  
موكولة لأهلها كذا قرره مر على جهة البحث والفهم أقول لكن قوله في الروضة كاصلها يجب على  
الآباء والأمهات إلى أن تمام حكمه الشارح يقتضي الوجوب مع وجود الاب فليحرم سم ع ش **(قوله)**  
كسوم) نظراً إلى أداء وقضاء **(قوله اطاعة)** بان لا يحصل له به مشقة لا تحتمل عادة وإن لم يتبع التيمم  
حل **(قوله كالصلاة)** أي قياساً عليها **(قوله على الولي)** مثله الامام كالولي الروض فالمراد بالولي من له  
ولاية التأديب الشامل للامام أحداً من كلام الروضة الآتي **(قوله وأيضاً الخ)** أول التوابع للتخيير **(قوله)**  
يجب على الآباء الخ لان هذه ولاية التأديب لا ولاية للمال والامر يجب على الامام مع وجود الاب ومنه  
نظراً لاجب على الأجانب مع وجود من ذكر حل **(قوله الطهارة الخ)** أي وسائر الشاغل وعبارة  
شرح مر وعليهم تيممهم عن الحرمات وتعليمهم الواجبات وسائر الشاغل كالسواك وحضور الجاهات  
له **(قوله بعد عشر)** أي بعد ادراكها وأجرة تعليمه الواجبات في مال فان لم يكن له مال فعلى الاب  
ثم الامم يخرج من ماله أجرة تعليمه القرآن والآداب كنفقة مونه وبدل منقلبه شرح مر **(قوله وقولهم)**  
أي الاصحاب **(قوله الصيمري)** بفتح اليم وضحمها **(قوله في أثناء العاشرة)** أي خلالها فالمراد

لحكمه حكم الزمير وهو رخصة كانت سهولة عزيمة

بِالْأَثَامِ بَعْدَ تَعَامُ اسْتَعِ قَالَ عَشْرَ وَاطْلُقِ الْإِثَامَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَجَامُ الْقَسْعَ يَشْرَعُ فِي الْعَاشِرَةِ  
فَيَقْدُقُ عَلَيْهِ مَا فِي أَثَامِهَا بِمُقَارَنَةِ الضَّرْبِ لِأَوَّلِ الْجُزْءِ الْحَقِيقِيِّ مِنَ الْعَاشِرَةِ لَا بِكَادِ يَتَحَقَّقُ مَتَمِّعًا مِنْ  
غَيْرِهِ وَلَوْ لَفَرَّقَ بَيْنَ اسْتِكَالِ السَّبْعِ وَعَدَمِ اسْتِكَالِ الْعَشْرِ أَنْ تَقْعَ وَالْعُشْرُ مَقْطَعُ الْبُلُوغِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ  
الْفَيْزُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِكَالِ السَّبْعِ فَاسْتَحْطَرَّتْ اسْتِكَالُهَا عَشْرَ (قَوْلُهُ) وَجْهٌ بَيْنَ الْقَرَى مُعْتَمِدٌ (فَرَعٌ)  
قُلْتُ مَنْ تَعْرِضُ لِمَدِّ يَضْرِبُ عَلَى التَّعْلِيمِ وَقَدْ تَقَلَّ عَنْ ابْنِ سَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ لَا يَضْرِبُ فَوْقَ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ  
أَشْذَاهُنْ حَدِيثُ غَطَّ جَبْرِ بْنِ النَّسِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ فِي الْبَدَأِ الْوَحْدَى \* وَرَوَى ابْنُ عَدَى  
بِاسْتِغْنَاءٍ عَنْهُ أَنَّ يَضْرِبُ الْوُجُوبَ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ قَالَ الْأَسَدِيُّ فِي الْيَبُوعِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يَضْرِبُ  
بِقَرِّ الْحَاجَةِ وَإِنْ كَثُرَ لَكِنْ يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَرَّةٍ عَشْرَ (قَوْلُهُ) وَلَا تَضَاءُ عَلَى ذِي جُنُونٍ أَى  
وَأَجِبْ وَالْأَفْنِيبُ أَى يَسْتَدْبِلُ أَنْ يَقْضَى زَمَنُ الْجُنُونِ كَانَ فِي زَمَنِ الْقِيَمَةِ زِدُونَ الْوَاقِعَ فِي غَيْرِ زَمَنِ  
الْفَيْزِ أَمْ حَلَّ (قَوْلُهُ) كَأَنَّهُمْ وَكِرَ الْكَافُ فِيهِ اسْتِعْنَاءٌ \* وَأَعْرَأَ الْقِسْمَةَ الْعَقْلِيَّةَ تَقْتَضِي  
مَثَلًا ثَلَاثِينَ صُورَةً مِنْ ضَرْبِ الْجُنُونِ وَالْأَعْمَاءِ وَالْكَرَى نَفْسُهَا ضَرْبُ التَّسْعَةِ الْحَاصِلَةُ فِي الْوَقْعِ فِي  
الرَّدَةِ وَالْوَقْعُ فِي غَيْرِهَا ضَرْبُ الثَّمَانِيَةِ عَشْرًا الْحَاصِلَةُ فِي ثَلَاثِينَ التَّعْدِي وَعَدَمُهَا فَالْجَاءُ مَا ذَكَرْنَا الْوَقْعَ فِي  
الرَّدَةِ يَجِبُ فِيهِ الْقَضَاءُ مطلقًا وَالْوَقْعُ فِي غَيْرِهَا يَجِبُ فِيهِ الْقَضَاءُ مَعَ التَّعْدِي وَالْيَجِبُ مَعَ عَدَمِهِ وَغَيْرِ  
التَّعْدِي بِالْوَقْعِ فِي التَّعْدِي يَجِبُ فِيهِ الْقَضَاءُ مَعَ عَدَمِهِ فَقَطَّ تَامَلْ (قَوْلُهُ) بَلَانَدَ بِأَن جَهْلَ حَالِهِ  
أَوَّلًا كَرَى عَلَيْهِ وَأَتَمَّ وَاجِبُ قَضَاءِ الصُّومِ عَلَى مَنْ اسْتَقَرَّ فِي أَغْمَاؤِهِ جَمِيعُ التَّهْلِيلِ فِي قَضَاءِ الْعَصَاةِ مِنْ الْمَرْجُحِ  
لَا تَقْضَى أَنْ الْجُنُونُ يَقْبَلُ مَثَلَهُ وَيَقْبَلُ الْكَرَى وَالْأَعْمَاءُ وَفِي كَلَامِهِمْ شَيْخَانَا أَنَّ الْجُنُونُ لَا يَقْبَلُ مَثَلَهُ حَلَّ  
وَكُنْ لَا يَقْبَلُ مَثَلَهُ سَكَّرَ الْأَعْمَاءُ لِأَنَّ الْجُنُونُ يَزِيلُ الْعَقْلَ وَالْجُنُونُ لَا يَعْقِلُ لَهُ وَكُنْ الْكَرَى وَالْأَعْمَاءُ  
مُتَقَلِّبُونَ الْعَقْلَ وَالْجُنُونُ لَا يَعْقِلُ لَهُ حَلَّ فَالْكَافُ فِي قَوْلِهِ كَأَنَّهُمْ اسْتِعْنَاءٌ (قَوْلُهُ) فِي غَيْرِهَا تَامَلْ  
أَى بَلَانَدَ تَكُنِ الثَّلَاثَةُ فِي رَدِّ تَوْلَا سَكَّرَ وَالْأَعْمَاءُ فِيهِ ثَلَاثُ صُورَاتٍ وَكَانَتْ الثَّلَاثَةُ فِي سَكَّرَ بَلَانَدَ وَأَوَّلًا  
كَذَلِكَ فِيهِ ثَلَاثُ صُورَاتٍ فَالْمَطْلُوقُ تَعَمُّ صُورَاتٍ فِي قَوْلِهِ وَغَيْرِهَا مَحْصُورٌ بِتَعَدُّ دَخَلٍ عَلَى قِيَمَةِ قِيَمَةٍ  
فَيَقْدُقُ بِتَهْمَا وَبَنَى الْقِيَمَةِ هُوَ قَوْلُهُ بَلَانَدَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصُّورَةَ وَثَلَاثُونَ صُورَةً يَضْرِبُ الْجُنُونُ  
وَالْكَرَى وَالْأَعْمَاءُ فِي التَّعْدِي وَعَدَمِهِ فَبِهِدْ سَوَكُلَ مَا مَجْرَدُ أَوْ وَاقِعُ فِي رَدِّ أَوْ فِي سَكَّرَ مَعَ التَّعْدِي وَعَدَمِهِ  
أَوْ فِي أَغْمَاؤِهِ مَعَ التَّعْدِي وَعَدَمِهِ فَضَرْبُ السَّتَةِ الْأَوَّلَى فِي هَذِهِ السَّتَةِ بِحَصْلِ مَا ذَكَرْنَا قَوْلُهُ أَمَّا فِيهَا كَانَ  
أَرْتِدَاجُ فِيهِ ثَلَاثُ صُورَةٍ مِنَ الْقَهُومِ وَقَوْلُهُ كَانَ سَكَّرَ لَمْ تَصُورْ مِنَ الْقَهُومِ وَمِنْهُمُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِ بَلَانَدَ  
ثَمَانِيَةَ عَشْرًا لِثَلَاثَةِ مَا مَجْرَدَاتٍ أَوْ فِي رَدِّ أَوْ فِي سَكَّرَ بِقِسْمِهِ أَوْ فِي أَغْمَاؤِهِ بِقِسْمِهِ فَيَقْبَلُ مِنَ الْقَهُومِ  
وَعَشْرُونَ صُورَةً وَمِنْطَقَةُ كَسَمِ صُورِ (قَوْلُهُ) أَوَّلًا عَشْرَ عَلَيْهِ بَلَانَدَ) لَمْ يَمْلُ أَوْجُنَ كَانَتْ قِسْمَةُ الْقِسْمَةِ  
الْعَقْلِيَّةِ كَقَالَ هَرَّ لِأَنَّ الْجُنُونُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْجُنُونِ عَشْرَ (قَوْلُهُ) أَوَّلًا سَكَّرَ بَلَانَدَ) وَصُورَةُ طَرَفِ  
السَّكَّرِ بَلَانَدَ عَلَى الْكَرَى بَلَانَدَ أَنْ يَشْرَبُ سَكَّرَ أَمَّا قَبْلُ أَنْ يَزُولَ عَقْلُهُ يَشْرَبُ سَكَّرَ لَمْ يَزَلْ مَاهُ  
مَثَلًا يَزُولُ عَقْلُهُ وَيَعْلَمُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ غَايَةَ الْأَوَّلِ وَلَا يَصِحُّ تَصْوِيرُهُ بِمَا ذَكَرْنَا سَكَّرَ بَلَانَدَ عَلَى تَأْنِيهِ الْكَرَى بَلَانَدَ  
لَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الدَّيْنِ تَقْلِيظًا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَكْفُوفِ وَقَسَّ عَلَيْهِ فَافْهَمْ شَيْخَانَا  
حَلَّ (قَوْلُهُ) الْحَاصِلَةُ فِي مَدِّ الْقَارِدَةِ وَالْكَرَى وَالْأَعْمَاءُ بَلَانَدَ) أَمَّا أَرَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ خِلَافَ الظَّاهِرِ  
لِأَنَّ مَنْ مَالَ بِبَعْضِهِمْ قَوْلُهُ بَلَانَدَ قَبْلَ قَبُولِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ لِلتَّعْدِي لِأَوَّلِ تَوَقُّعِ غَيْرِ التَّعْدِي بِهِ فِيهِ (قَوْلُهُ)  
وَالْكَرَى أَى وَالْحَاصِلَةُ فِي مَدِّ الْكَرَى (قَوْلُهُ) بِذَلِكَ أَى الْجُنُونُ أَوَّلًا الْأَعْمَاءُ وَالْكَرَى حَلَّ (قَوْلُهُ)  
وَلَوْ سَكَّرَ مَثَلًا أَى أَوَّلًا عَلَيْهِ وَهَذَا عَمَلٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوَّلًا وَكَانَ سَكَّرَ أَوَّلًا عَلَيْهِ بَلَانَدَ تَامَلْ كَرَى  
تَعْدِيلُ بِسَيِّفِيهِ مَدِّ الْكَرَى (قَوْلُهُ) خِلَافَ الظَّاهِرِ لِأَنَّ أَى ظَاهِرٌ مِنْهُمُ بَلَانَدَ

لرب عليه الفرق بين طرقة الجنون على السكر وطروء على الردة ع ش وعبارة سم قوله ولو سكر  
الح كان مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان  
سكر الى قوله ثم جن الح فان مقصوده به بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر  
(قوله بخلاف مدة جنون المرتد) أي فانه يقضى زمن جنونه الزائد والمقارن هذا غرضه وهو  
ضئيف شيخنا (قوله كما علم ذلك) أي كل من المستثنى أم لا لا في فن قوله والسكر والاغماء يتبدلان  
معناه كما علمت ويقضى مدة السكر والاغماء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاغماء بتعد وأما  
الثانية فن قوله ويقضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة حل (قوله لأن من جن الح) لا يخفى  
أنه يقضى مدة الجنون في السكر أيضا فلا اشكال لانه لا يقضى مدة الجنون الزائدة على مدة السكر  
وعلى مدة الردة ويقضى ما وقع في زمن السكر والردة وكتب أيضا هذا الفرق لا يفيد حل وقوله  
وعلى مدة الردة أي بأن أسلم الجنون المرتد تبعا لاحدا صوله بان أسلم واحدا منهما في مدة الجنون فانه  
لا يقضى مدة الجنون الزائدة على الردة حكمه حكم السكران المذكور فالمستثنى على حد سواء ح  
(قوله مرتد في جنونه الح) أي يقضى جميع المدة ودين القاء للعدى لا الوقوع غير المتعدى  
به فيم تدبر (قوله ليس بسكران الح) أي فيقضى المدة التي ينتهي اليها السكر فقط (قوله ولا عن  
حائض) أي لا قضاء مطلوب لا واجب ولا مندوب فان قلته كره واقفقت فلا مطلقا وعند شيخنا أنها  
مكررة وتنفذ حل (قوله و بين الجنون) أي في الردة حل (قوله للموانع) أي للصحة والأوجوب  
كالصواب والجنون (قوله والنفس) أي والسكر بلاتعد فالموانع سبعة وكان الأولى لذكره ع ش (قوله  
فمن زمن) قدر زمن لان التكريرة ليست من الوقت (قوله وخلاصها) أي أي خلاصا فيخرج ما لو خلا  
قدر الطهر وعاد المانع ثم قدر خلاص الصلاة بعد المانع فالظاهر أنه لا وجوب وإليه مال شيخنا وإعتمد  
فراجع اه قل على الجلال (قوله قدر الطهر) أي ولو كان يصح تقديمه كطهر السلم والمراد الطهر عن  
حدث وأثبت بخلاف السر والاحتجاب فانه لا يشترط أن يغسل قدميه خلافا لبعضهم وعبارة  
سم قوله قدر الطهر أي طهر واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرر واشترط أن يغسل طهر أطهار  
بتعد الفروض (قوله والصلاة) أي بأخضعه لمن لا أحد كان كارب ركعات في حق المقيم وتقتين في  
حق المسافر وان أراد الاتمام بل وان شرع فيها بقصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فتستغرق  
نتمه ع ش (قوله يعقيم) الأولى بعتم (قوله في جزء منها) أي وان لم يسع التحريم ع ش وعبارة حل  
لا بخلاف الجزء يصدق بدون التكريرة فكان القياس الوجوب بدونها وأوجب بان دون التكريرة  
لا يكاد يحسن فأنسقتوا اعتباره وأنظروا الحكم بإدراك جزء محسوس من الوقت وأما في المقيس عليه  
فالدار على مجرد الربط وهو حاصل باي جزء كان وأعمال تدرك الجملة بدون ركعة لان ذلك ادراك  
أسقط الى الظاهر وهذا ادراك إيجاب فاحتيط فيها اه (قوله مع فرض قبلها) فلو أسلم الكافر وقد  
بقي من وقت العصر مثلا يسع تكريرة وخلاص الموانع ما يسعها والظاهر وجب الظاهر وان كان ليس  
عاطيا بما قبل ذلك لا يرد عليه قوله تعالى قل للذين كفروا الآية لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم  
في وقت الظهر لان وقت العصر وقت ليل هو بل يفرض فيقال أسلم الكافر وقت العصر فوجب عليه الظهر  
وكذا يقال في الحائض ح (قوله قدره) أي قدر الفرض الذي قبلها دون قدر طهره ان كان طهر  
الأولى يجمع به بين صلاتين بخلاف ما إذا كانت طهارة ضرورة فلا بد من ادراك قدر طهارة أخرى  
لفرض الثاني حل دوم (قوله هذا) أي محل وجوب الصلاة مع التي قبلها الصالحة لمهامعها ان خلا  
أي الشخص (قوله مع ذلك) أي مع قدر الفرض الذي زالت الموانع في وقته وطهره ع ش (قوله قدر

من الموانع قدر

المؤدات) أي بالنسبة لفعل نفسه **(قوله)** أما إذا لم يبق من وقتها قدر محرم (بأن لم يبق شيئاً أو بقى دون محرم له حل وهو يقتضى أن الموانع لو زالت في أول وقت العصر وخلاتها قدر ما بع الطهر والعصر مع الطهر لزمته الظاهر **(قوله)** والا) بأن كانت تجمع مع ما بعدها كالظهور والعصر لزمتم معهما في الشئ الأول وهو قوله أما إذا لم يبق من وقتها الخ بالشرط السابق وهو خلو الموانع قدر ما بعها ويسع المؤدات أيضاً حل أفرادها بالشرط الجنس والأهنا شرطان وكتب أيضاً قوله بالشرط السابق وهو قوله في الشئ وخل قدره مع قوله في الشرح هذا أن خلخاله لا قوله هذا أن خللاً فقط خلافاً لبعض الحواشي حتى **(قوله)** في الشئ الأول ولا يجب عليه شيء في الشئ الثاني **(قوله)** بالنسبة قديده لأن يلوغ فيها بالاحتلام يظهره وقد يصور بما إذا أحسن نزول للمني في قبة الذكر فمعه من الخروج فإن الحكم فيه كذلك كما قلناه حل وغيره وعليه فيكون التقيد بالنسبة للأغلب **(قوله)** أنهما روجوا (وأن لم يكن نوى الفريضة عبارة شرح مرد ووقع أولها قلاً لا يمنع وقوعها وإباحة كحج التلوع وكما لو شرع في صوم الفل ثم نذر إتمامه أو في صوم رمضان وهو مريض ثم شفى لكن استحب الإعادة لتلويدها في حال الكمال انتهت بحر دفعها **(قوله)** في الجمعة أي في صلاتها بدشر وعه فيها وقبل إتمامها زى أي يجمع أنه شرع في غير الواجب عليه وعبارة مدر كالعبد إذا شرع في الظهر يوم الجمعة ثم عتق قبل إتمام الظهر وفوت الجمعة **(قوله)** ولو في الوقت الثانية للرد على من قال إنها لا تجزئ حينئذ فيجب عليه إعادتها **(قوله)** بد الجمعة عبارة مدر بعد الظهر وهي أول لأن الظاهر هي التي شوهم عدم إجازتها **(قوله)** فلا إعادة واجباً بل تنب عن **(قوله)** ولو طرأ مانع لم يقبل الموانع لعدم تأتى الجميع هناك كفر الأصل والبا وأيضاً طرق واحد منها كفر وإن اتقى غيره بخلاف الآخر والظاهر أنهما يجب الصلاة معه إذا انتفت كباها عن **(قوله)** أو أناس أي أو سكر بلاندر عن **(قوله)** قدر الصلاة أي ما يخفى يمكن من فعل نفسه أه ح **(قوله)** لزمتم مع فرض الخ) أن قلت ما قبلها وجب قبل لأن الفرض أن المانع طراً قلت ما ذكر ليس بلاندر لفرضه بخو جنون متقطع استغرق وقت الأولى وطراً وقت الثانية بعد من يسهما تأمل عن وفيما تهيئ تصدير من زوال المانع المتقدم الآن قال فيها الجتهان **(قوله)** وأدرك قدره أي الفرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهر اتصال قدرين وبدل له قوله واستغرق المانع بآتيه لكن يبق النظر فيها لأدرك قدر الصلاة من وقتها وطراً المانع وزال وقد بقي من الوقت قدرها أيضاً فماده فهل يجب الفرض قبلها إدراك قدره من وقتها وهو أحد القدرين المذكورين وألنقوات إباحها كل يحمل ولعل الأول أقرب كما تقدم إذ المار على إدراك القدر فلي تأمل عن وكتب أيضاً لا يبالإحاجة إلى إدراك قدر الفرض الثاني من وقت العصر مثلاً لا لأنه وجب بإدراكه في وقت نفسه إذ الفرض أن المانع أه طراً في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الأولى لا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع ما قبلها في وقت الأولى كله كما لو أسلم الكافر أو بالغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً من جن وأحوش فيه **(قوله)** وفارق عكسه وهو وجوب ما قبلها بأن وقت الأولى التي هي الظهر أو المغرب وقوله بخلاف العكس أي فأن وقت الثانية يصلح للاداء في الجملة وغيره كالقضاء قدوى تعلقه بالاولى فلذا لزم بإدراكها ذكر لأن وقت الثانية كله وقت لها أو يضارقت الأولى إتمامه وقت الثانية بطريق التبعية بدليل أنه لا يجوز تقديم الثانية على الأولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت الأولى بطريق التبعية حل **(قوله)** كخوضه رهاية) بأن كان غير صاحب ضرور ح

أو لم يغسل الشخص القدر المذكور فلا تفرق من لم يجمع مع ما بعدها ولا لزمتم معها في الشئ الأول بالشرط السابق والتقيد بخلاف المذكور في الموضعين من زبادي (ولو بلغ فيها) بالنسبة (أنهما) روجوا وأبوته لأنها أدها بشرطها فلا يؤثر تغير حاله السكالكالعبد إذا عتق في الجمعة (أو) بلغ (بعدها) ولو في الوقت بالنسبة أو بغيره (فلا إعادة) واجبة كالعبد إذا عتق بعد الجمعة ولو طرأ مانع من جنون أو إغماء أو حبس أو أناس (في الوقت) أي في وقتها واستغرق المانع بآتيه (وأدرك) منه (قدر) الصلاة وطهر لا يقسم عليه أي لا يصح تقديمه عليه كتنميم (لزمتم) مع فرض قبلها أن صلح لجمعه معها وأدرك قدره كأنهم عمار بالاولى ليكنه من فعل ذلك ولا يجب معها ما بعدها وإن صلح لجمعه معهما فارق عكسه بأن وقت الأولى لا يصلح للاداء إلا إذا صلاهما جميعاً بخلاف العكس فإن صح تقديم طهره على الوقت كخوضه رهاية لم يشترط أدراك قدره لا مكان قدومه عليه أما إذا بدر كقدر ذلك فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وتغييره بما ذكر **(قوله)** قلت ما ذكر ليس بلاندر) يتأنيق قول المتن وطهر لا يقدم ندره **(قوله)** كخوضه رهاية) أي واحد ولو بصلوات خلافاً لمن اعتبر تعددها

أعم من قوله ولو حاض

أوجن والتقييد بلمر

لا يقدم من زيادي

(باب) بالتونين (من) على

الكسائية (أذان) بمجمة

(واقامة) المواقبة السلف

والخلف عليها وتخبر

الصحيحين إذا حضرت الصلاة

فليؤذن لك أحكم (الرجل

ولومفردا) بالصلاة وإن بلغه

أذان غيره (لمكتوبة

ولو فاتته) لما مر وللخبر

الآتي وتخير مسل أنه

نام هو وأصحابه عن الصح

حتى طلعت الشمس

(قوله رحمه الله سن أذان)

قيل ان أهل الخنة

يعرفون أوقات الصلوات

التي كانت في دار الدنيا بهز

خلق مصارع أبواب من

الجنان ليتلذذوا والأفلا

تسكين اه شرح نزعة

القصد لابن المصاد (قوله

قول مخصوص) به يعلم أن

المراد من قوله سن أذان

فصل أذان لان اللفاظ

لا يتطابق بها حكم أفاده

سم على التحفة وقوله

يعلم به الخ بعيد أن الأذان

لغير الصلاة لا يسمى أذانا

وليس كذلك وإن كان

أسل مشروعية للإعلام

بها اه منه بلغي (قوله

حق الصلاة) وعليه

لا يؤذن في وقت الأولى من

صلاتي جمع التأخير اه سم

(قوله بالتونين) قال ع ش ع عبر باب لعدم اندراج تحت الموايت التي عبر عنها بالباب (قوله سن

أذان إلى قوله ولو فاتته) اشتمل كلامه متنا وشرعا على ست دعاوى سنها وكونها على الكفاية

وكونها لحل وكون الرجل ولومفردا وكونها مكتوبة وكونها ولو فاتته فأثبت الأولى بالمواقبة وأثبت

الثانية والثالثة والخامسة بغير الصحيحين وأثبت الرابعة بالخبر الآتي والسادسة بغير مسلم (قوله على

الكفاية) هذا لا يناسب قوله بعد ولومفردا حل وعبارة ع ش قوله على الكفاية أي حيث كانوا

جامعة قال مر أ ما في حق المنفرد فهم مائة عين وحيث فيشكل قول المصنف ولومفردا الآن يقال

مراد بقوله سبعة عين أنه لا يطلب من غير المنفرد أذان صلاة المنفرد ومراد الشارع أنه إذا فعله

غيره لأجل صلاته سقط عنه اه ع ش ووجه اشكال قول المصنف ولومفردا أنه يقتضي أن يكون

في حقه سنة ككفاية قال شيخنا ح ف ويجاب بأنه ليس المراد منفردا عن غيره عند الأذان

بل المراد منفردا بالصلاة كما يقصده الشارع وهذا لا ينافي وجود غيره والاشكال لا يرد إلا إذا كان

المراد الانفراد بالأذان لكن لا يكون في ذكره حيث الرد على الضعيف القائل بأن المنفرد عن

غيره لا يسن له الأذان لانه للإعلام اه (قوله أذان) هو لغة الأعلام وشرعا قول مخصوص

يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر أقام وهي لغة كالأذان والأذان والاقامة من

خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرعا في السنة الأولى من الهجرة ع ش وقوله يعلم به

وقت الصلاة الخ يدل على أن حق الوقت والمتمداته حق الصلاة بدليل أنه يؤذن للفاقة ح ف

ويكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة ع ش على مر (قوله لمواقبة السلف) قال

بعضهم السلف هم الصحابة والخلف من بعدهم وهو المشهور وقال بعضهم السلف ما قبل الأربعة

والخلف من بعدهم وقسم العلماء على الحديث له مومها للأذان والاقامة بخلاف الحديث فإنه خاص

بالأذان وأيضاً دفع تروهم للوجوب من قوله فليؤذن بخلاف المواقبة المذكورة فإنه لا توهم للوجوب

اه يرموى (قوله فليؤذن) استعمل الأذان فيما يشمل الاقامة أو تركها العلم بها ع ش (قوله

أحكم) قالوا إنما لم يجرأ على عمل بهذا الحديث لانها اعلام بالصلاة ودعاء إليها ع ش (قوله

لرجل) المراد به ما يشمل الصبي شوي (قوله وإن بلغه الخ) أي حيث لم يكن مدعو له أما إذا كان

مدعو له بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى فيه فلا ينسب الأذان إذا لم يغنيه مر زى

ع ش وعبارة قل على التحرير (تنبيه) لا يسن للمنفرد أذان إذا كان مدعو بأذان غيره بأن

سمع الأذان في محل وقصد الصلاة فيه وصلى فيه اه (قوله لمكتوبة) متعلق بالأذن والاقامة على

سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن قال سم وهل المراد المكتوبة ولو بحسب الأصل فليؤذن

للعادة أي حيث يغنيها عن الأصلية أو يتحقق بالنقل التي يطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة

النفس الثاني أميل (قوله لما مر) أي من قوله إذا حضرت الصلاة الحديث أي وهو دليل لسن

الأذان للحاضرة في حق الجماعة وقوله وللخبر الآتي له خبر أي صمعة وقوله وتخير مسل دليل لقوله

ولو فاتته وفي أخذنا غايته رد على الجديد القائل بأنه يقيمها ولا يؤذن لفوات وقتها لان الأذان حق

لوقت على هذا القول مر (قوله نام هو وأصحابه) اعترض بقوله عليه السلام عن معاشر الانبياء

تمام عيننا ولاننا ما قلنا وأجيب بأن رؤية الشمس ونحوها من وظيفة العين لا من وظيفة القلب

والعين تمام ونومها لا ينافي استيقاظ القلب شيخنا ثم رأيت السؤال والجواب في حاشية ع ش على

مر وقال بعد ذلك وقد توقف في هذا بأن نقطة القلب تترك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض

فأروا حتى ارتفعت ثم  
 نزل قوساً ثم أذن بلال  
 بالصلاة صلى رسول الله  
 ﷺ ركعتين ثم صلى صلاة  
 الفداة بخلاف المنذورة  
 وصلاة الجنائز والنائفة  
 (د) سئل (رفع صوته  
 بأذان في غير محل أقيمت  
 فيه جماعة وذهبوا) روى  
 البخاري عن عبد الله بن  
 عبد الرحمن بن أبي صعصعة  
 أن أباسيد الخدري قاله  
 لي أراك تحب الفسم  
 والبابية فإذا كنت في  
 غنمك أو بأديتك  
 فأذنت للصلاة فأرفع  
 صوتك بالبداء فإنه لا يسمع  
 مدى صوت المؤذن جن  
 ولا انس ولا شيء الا يشهده  
 يوم القيامة سمعته من  
 رسول الله ﷺ أي سمعت  
 ماقلته لك خطابي ويكني  
 في أذن المنفرد أصابع نفسه  
 بخلاف أذان الاعلام كما  
 سيأتي (وسن) (عدمه فيه)  
 أي عدم رفع صوته بالأذان  
 في المجلس المذكور لئلا  
 يتوهم السامعون دخول  
 وقت صلاة أخرى والتصرح  
 بن رفع الصوت وعدم  
 رفعه لغير المنفرد مع قول  
 (قوله أقيمت فيه جماعة)  
 أي بأذان حج في شرح  
 الارشاد اهـ

أتمته فكيف هو ﷺ وقد يجب أيضاً بأنه فعل ذلك للتشريع لان من تأمت عينه لا يحاطب  
 بإداء الصلاة حال نومه وهو ﷺ شارك لأمته الاذنا اختص به ولم يرد اختصاصه ﷺ بانطاب  
 حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل بحرفه (قوله فأروا) والحكمة في سيرهم منه وإصلاؤه فيه  
 أن فيه شيطانا وانظر حكمة سيرهم الى الارتفاع ولعله لانهم لم يقطعوا الوادي الا حيث شئت شيخان  
 وقد يدل عليه ما في رواية أخرى ارحلوا بنا من هذا الوادي فان فيه شيطانا لطيفيحي (قوله ثم أذن  
 بلال) أي بأمره ﷺ مر ع ش وضمن اذن معنى أعلم فعدها بالياء والمراد به الاذان الشرعي  
 بقرينة سياق كلامه خلافاً لما قال المراد به اللقوى (قوله صلى رسول الله ﷺ الخ) ليس فيه  
 دليل لسن الاذان للفرد في القاعة بل للجماعة فيها وهو بعض المسمى حل (قوله صلاة الفداة)  
 أي الصبح (قوله بخلاف المنذورة الخ) خرجت بالمكتوبة وقوله وصلاة الجنائز أي لانها ليست  
 مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية بدليل أنه لا يبحث بها من حلقها يصلي حل (قوله  
 والنائفة) فلا ينسب لها الاذان والاقامة بل يكرها حل (قوله وسئل) أي لم يرد الصلاة ع ش  
 (قوله في غير محل) كالبيت فيرفع فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور ع ش  
 وكلامه شامل لثلاث صور بان يكن في محل أصلاكيته والبابية أو كان في محل في فيه فرادى  
 أو جماعة ولم يذهبوا وهذا على كلامه (قوله أقيمت فيه جماعة) ليس بقيد بل مثله لوصلا  
 فرادى شورى (قوله وذهبوا) تبع فيه الرضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقاً أي سواء ذهبوا  
 أم مكثوا مر أي لانهم اذلم يذهبوا يوم أهل البلد اه ابن شرف أي فالتعبر بالجماع بدخول  
 الوقت وعدم دخوله وبعبارة مر فلو لم يذهبوا فالحكم كذلك لأنه ان طال الزمن بين الاذنين  
 توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والأتوهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لاسيما في يوم القم اه  
 (قوله روى البخاري) هذا دليل لرفع صوت المنفرد بالأذان حل (قوله الخدري) هو بالنسب  
 ع ش (قوله قاله) أي لعبد الله ظاهر هذا أن المقول له عبدالله وفي شرح مسند الشافعي  
 للحارثي أن للمقول له أبو عبد الرحمن حل (قوله أو بأديتك) وألتنوع ع وقوله فأذنت أي أذن  
 الاذان (قوله مدى صوت) المراد بالمدى هنا جميع الصوت من أوله الى آخره وقول الشوري أي  
 غاية بسده لعل المراد به معناه اللقوى لانه يقتضي أنه لا يشهده الا من سمع غايته بخلاف من سمع أذنه  
 وليس مراد شيخان (قوله جن ولا انس) ظاهره ولو كافرا ولا مانع منه بل دخل فيه ابليس لانها  
 شهادة للمؤذن لاهليه فلا يغلب هو وعد ابني آدم فكيف يشهدهم وقدم الحق على الانس لاهل لبهم  
 عليهم في الخلق شورى أي باعتبار رأيهم وقال شيخان ح ف قدم الحق لتأوهم بالأذان أكثر من  
 تأثر الانس اه (قوله ولا شيء) يحتمل أن يراد به غير الانس والحق بما يصح إضافة السمع اليه  
 ويحتمل أن يراد به الاغم ويشهده الرواية الأخرى فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن  
 ولا حجر ولا شجر وأن الله تعالى يخلق لها الشاهد به يوم القيامة قاله الحارثي في شرح مسند الشافعي  
 شوري (قوله الاشده) أي وشهادتهم سبب لقربه من الله لانه يقبل شهادتهم بالقيام بنشر  
 الدين فيجاز به على ذلك ع ش وبعبارة على ع ش الاشده أي بالأذان ومن لازمه الايمان لظنه  
 بالتهادين فيجازه به على ذلك وهذا انما يحصل للمؤذن احتسابا للدوام عليه وان كان غيره يحمله  
 أصل السنة اه (قوله أي سمعت ماقلته لك) أي جميع ذلك وهو رأي أراك الخ روى (قوله خطاب  
 لي) أي ان رسول الله ﷺ قال لابي سعيد الخدري أي أراك الخ (قوله كاسيأتني) أي  
 قوله وجماعة جهر حل (قوله لتلاشهم السامعون) أي حيث طالت المدة وعدم دخول الوقت

والجئنا إذا قصرت حل **(قوله أولى مما ذكره)** حيث قال ويرفع المنفرد صوته ندبا لا بمجدد  
وقعت فيه جماعة اه **(قوله عدم السن)** أى والمدعى من العلم شورى وقرق بينهما بأن عدم  
السن صادق بالإباحة وغيرها بخلاف سن العدم فإنه يفيد أن الفعل مكره أو خلاف الأولى ع ش  
**(قوله وسن اظهار الأذان)** قال مر والنايط أن يكون بحيث يسمعه جميع أهلها أو أصغوا إليه  
لكن لا بد من حصول السنة لسلك من ظهور الشاركا ذكر فعمله لا ينافى ما أتى أن أذان الجماعة  
يكفى فيه سماع واحد له لأنه بالنظر لاداء أهل سنة الأذان وهذا بالنظر لاداء من جميع أهل البلد اه  
وعبارة اللفظي قوله وسن اظهار الأذان أى لاجل ظهور الشار بالنسبة للسلك اما في جانب واحد  
كانت صغيرة أو فى أكثر ان كانت كثيرة فلو أذن في جانب واحد من بلد كبير حصلت السنة لاهل ذلك  
الجانب فقط **(قوله وإقامة)** وهى ذكر مخصوص يقم إلى الصلاة أى يكون سببا للقيام لها ومن ثم  
سميت إقامة حل **(قوله أو تخمين)** بأن يجتمع الختني مع الاناث بأن يقم الختني لمن فالحاصل  
أن الختني يقم لنفسه وللاناث ولا يقيم لنفسها وللاناث يمتنع إقامة الختني لثله وللرجال وإقامة  
الانثي للختني وللرجال فتجوز الإقامة في أربع وتمتنع في أربع وعبارة حل قوله أو تخمين هذا  
مطابق وسأيت تقييده في قوله وشروط لغيره اه زيادة فيخص كلامه هنا بإقامة الختني لنفسه وإقامه  
كذلك لا لاختلاف أنوته الأولى ذكره الثاني اه زيادة فيخص كلامه هنا بإقامة الختني لنفسه وإقامه  
وبإقامة المرأة كذلك وإن كان كلامه يوم إقامة المرأة والختني للختني وللرجال **(قوله لا استنهاض**  
**الحاضرين)** أى لطلب نومهم أى قيامهم قال ع ش يؤخذ منعاه لواحتيج إلى الرفع طلب وهو  
ظاهر اه **(قوله لا اعلام الغائبين)** أى وضعه ذلك فلا ينافى سنه للمنفرد حل **(قوله لم يكره)** أى  
إذا لم يقصد الأذان الشرعي فإن قصده حرمة عليها ذلك سم ع ش **(قوله إن كان ثم أجنى)** قال  
مر العمد الحرم وإن لم يكن هناك أجنى لان رفع الصوت بالأذان من وظيفة الرجال في رفع صوتها  
بتهنئة الرجال وهو حرام اه فالمرمة توجد بأحد أمرين بقصد الأذان ورفع الصوت لما في كل  
من التهنئة عن وأقول يلزم من التحريم احتجاجا بأنه شعار الرجال تحريم الأذان بالرفع صوت  
بين هذه العلة وقد أورد ذلك عليه فاعتذر بما فيه تأمل وقد يجاب بأنه إنما يكون شعار الرجال  
إذا كان مع رفع الصوت سم ع ش ولا يشكل بجواز غناها مع سماع الاجنبي له حيث لم يخش منه  
فتنلن الغناء يكره للرجال استماعه حيث لم يخش الفتنة والاحرام والأذان يستحب له استماعه وهو  
مقتضى للفتنة من المرأة فلو جوزه لزم الأذى لآذى إلى أن يؤمر الاجنبي باستماع ما يفتنى منه الفتنة وهو  
ممتنع وكان مقتضى هذا حرمة رفع صوت المرأة بالقراءة في الصلاة ونحوها لان استماع القراءة مطلوب  
والذى اعتمدته شيخنا عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة لعدم من النظر إلى القارئ بخلاف المؤذن  
فلا يستحبنا المرأة لامر السامع بالنظر اليها قد صرحوا بكرهاتها في الصلاة بحضرة أجنى  
وعلاؤه بخوف الاختتان والتعاليم رفع صوتها بالتلبية لأنه لا بأس بالصفاة الهال وان كل أحد مشتغل  
بالتلبية حل وعبارة اج على التحرير ويؤخذ مما تقدم من أن فيه تشبها بالرجال ومن أنه يستحب  
النظر للمؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة وإن كان الاصفاة الهال مندوبا اه قال شيخنا ح ف  
وحرمة رفع صوتها بالأذان معللة بخوف الفتنة وبالتقية بالرجال فلا يرد الأمر بالجليل **(قوله وأن يقال**  
**الح)** وبحوف أى يقول لاسول ولا قوة إلا بالله في اجابته حل **(قوله في نحو عید)** وينبئ نديه عند  
دخول الوقت وعند الصلاة ليكون تابعا من الأذان والإقامة حج والمعمد انه لا يقال الامر واحدة  
لأنه يدل عن الإقامة كيدل عليه كلام الأذكار للنووي مر وانظر هل يشترط فيه شروط المؤذن

في مجموعته من نقل تشرع فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف تراويح (العلة جامعة) لو رده في خبر الصحيحين في كسوف الشمس ويقاس به نحوه والجزآن منسوبان (١٧٠) الأول بالاغراء والثاني بالحالية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورث

أحدهما ونسب الآخر  
كما يستنتج شرح الروض  
وكفالة جامعة الصلاة  
كما نص عليه في الأم (د)  
أن يؤذن (الاول فقط  
من صلوات والاها)  
كنوات وصلاتي جمع  
وقائمه وحاضرة دخل وقتها  
قبل شروعه في الاذان  
ويقيم لكل الاذنين في  
الاولين رواية ولاعها  
الشافي واحمد ينادي جميع  
وفي ثابتهما الشيطان  
وقياسا في الثالثة فان لم يوال  
أولى فائمه وحاضرة لم  
يدخل وقتها قبل شروعه في  
الاذان لم يكف لغير الاول  
الاذان لها وتسمى بذلك  
أولى من قوله فان كان فوات  
لم يؤذن لغير الاول (معظم  
الاذان مشي) هو معدول  
عن اثنين اثنين (د) معظم  
(الاقامة فرادى) قيدت  
من زيادتي بالمعظم لان  
التكبير أول الاذان أربع  
والتوحيد آخره واحد  
والتكبير الأول والاخير  
ولفظ الاقامة فيها مشي مع  
أن الاصل استثنى لفظ  
الاقامة واعتبر في دقايقه  
عن ترك التكبير بانه  
لما كان على نصف لفظه  
في الاذان كان كانه فرد  
والاصل في ذلك خبر الصحيحين أمر بالان يشفع الاذان وبور الاقامة والمراد

لأنه ثابت عن الاذان والاقامة فيكون المنادى المذكور ذا كمالا أولا بشرط ذلك فليراجع شوري  
والظاهر الاشتراط لانه بدل عن الاقامة اطمئني (قوله في مجموعته) فلو أذن وأقام في العيد ونحوه  
فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أولا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو أذن قبل الوقت حيث يحرم  
لكونه عبادة فاسدة لكن في شرح من التصريح في هذه بكراهة الاذان لغير المكتوبة وقد يقال  
يمكن جعله ما إذا أذن لا بنية الاذان فليست على ع (قوله وتراويح) وكل من فعل شرع له الجاهل  
وكذا وترتس جماعة له تراويح فله من التراويح كاهو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فان النداء لها  
نداءه كذا قيل والاقرب انه يقوله في كل ركعتين في التراويح والوتر مطلقا لانه بدل عن الاقامات كانت  
مطلوبة شرح من قال حجج والذي يظهر ان التراويح ان فعلت عقب فعل المشاء لاحتياج الى  
نداء لها وكذا يقال في الوتر عقبها فعل استحباب النداء للتراويح اذا أخرت عن فعل المشاء اه وهذا  
احتياطي على القول بانها ثابتة عن الاذان والاقامة مع أنه تقدم ان ثابت عن الاقامة فيأتي به مطلقا  
زي وشوري ويرد عليه أنه لا يسبغ للفرد ولو كان بدلا عن السجدة له ويمكن أن يجاب بان البلد قد  
لا يسبغ حكم البلد من كل وجه المفيحي (فرع) لو أذن لحاضرة فترغ منها فذكر فان  
فلا يؤذن لها لان تذكرها ليس كدخول وقتها الحقيقي وهو ظاهر شوري (قوله في كسوف الشمس)  
فان قيل حيث كان الكسوف ثابتا بالنص كان الاول للصف ذكره في المدن وأجيب بانه ذكر العبد  
لا فضيلة على الكسوف أو تكرره وهم قد يقدمون المقيس على القيس عليه ع (قوله  
بالاغراء) أي بدال الاغراء وهو العامل قال ع ش أي احضر را الصلاة أو الزموا حاله كونها  
جامعة اه (قوله ورفع أحدهما) على انه مبتدأ حذف خبره أو عكسه وفي كونه مبتدأ أحذف خبره  
عسر ويمكن تقديره لتناجس أي كاتمة للعبادة لجامعة وهي الصلاة بدليل السياق سم على حج  
وقله ع ش ع من فاندفع ما يقال ان جامعة لا يصح أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لانه ذكره  
ولاسوغ وحاصل الدفع أن الخبر يتقربا جارا وبحر ورا مقبضا فتكون التكررة مفيدة شيئا حذف  
(قوله الاول) ولا يشترط أن يقصده الاول بل لو أطلق كان منصرفا فالاولى فلو قصده الثانية فينبغي  
أن لا يكتب به حل (قوله كنوات) يشك على هذا أن المرجح في المذهب أن الاذان من  
للمريض فكان مقتضاه طلبه لكل فرض فيجب بان جمع الصلوات صيرها كلمة واحدة ع ش  
(قوله أول) أي وأعم ووجه الأول انه ان قول الأصل لم يؤذن لغير الاول شامل لما اذا ولي بين النوات  
ألم يوال مع انه دائم يوال فانه يؤذن لتفسير الاول ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل صلاتي الجمع  
والفائمه والحاضرة شيئا (قوله فيها) أي الاقامة وقوله مع ان الاصل ظرف لقوله قيدت (قوله  
والتكبير الاول والاخير) ولفظ الاقامة فيها مشي فان قلت ان معظم الاقامة مشي لان هذه ست كان  
والباقي خسة فرادى فكيف قال معظم الاقامة فرادى قلت اجيب عن ذلك بان معظمها فرادى بالنظر  
لكسبتها الفردية وهي ثمانية بدون التكرير والمثنى فيها ثلاثة (قوله عن ترك التكبير) أي ترك  
استثنائه (قوله على نصف لفظه) وهو ظاهر في تكبيرها الاول لا الاخير لانه مساو للاذان (قوله  
ما كان على نصف لفظه) أي ان يشفع معظم الاذان ويوتر معظم الاقامة شيئا (قوله بالترجيح) وهو ان يأتي

بالله اذ ين  
منه ما قلناه فالاقامة إحدى عشرة كلوا الاذان تسع عشرة كلها بالترجيح وسيأتي (وشرط فيه ترتيب) (قوله والاولى) فلو أذن لكل  
يصح اذان غير الاول لعدم مشي لغيرها والاصل في العبادة اذا لم تطالب أن تكون فاسدة اه شيئا قويني (قوله رحمه الله كنوات)



بالشهادتين أو بما سراً ولا قبل أن يأتي بهما جهراً والمعتمد أنه ليس من الأذان بل هو سنة فيه دليل  
 أنه لو تركه صح إذ أنه عـش وقوله بل هو سنة فيه قيل في حكمته تدبر كلتي الإخلاص بكونهما المخرجتين  
 من الكفر للدخولتين في الإسلام وتذكر خفاهما في أول الإسلام وظهورهما بعد حل فلوترك  
 كلمة غير الترجيع لم يصح أذانه عـش **(قوله ولاء)** فلا يفصل بينهما بسكوتاً وكلام طويلاً  
 ويشترط أن لا يطول الفصل عرفاً بين الأقامة والصلاة ولا يشترط لها نية بل الشرط عدم الصارف  
 فلو ظن أنه يؤذن أو يقيم الظهر فكانت العصر صح حل **(قوله مطلقاً)** أي للفرد والجماعة فيؤخر  
 رد السلام وتشتيت العاطس إلى الفراغ وإن طال الفصل لأنه لما كان، مذكوراً سوجله في التشارك مع  
 طوله لعدم تقصيره بوجه فإن لم يؤخر ذلك للفراغ بخلاف السنة كالشك والولولة لشرح مدر **(قوله)**  
**الجماعة جهراً** إن كان الجهر هو رفع الصوت فقد تقدم استحبابه وفيه الذي تقدم رفع فوق هذا  
 فالجهر رفع بقدر ما يسمع واحداً من الجماعة ورفع الصوت زيادة على ذلك لأن الجهر ضد الأسرار  
 والأسرار أن يسمع نفسه والجهر أن يسمع غيره ورفع الصوت زيادة على الجهر تأمل حل **(قوله)**  
**إصباح واحداً منهم** أي بالفعل وبوجه من الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل إلا بذلك ويفرق  
 بين هذا وما يأتي في الخطبة من الاكتفاء بالإصباح بالقوة من الجميع بأن المقصود من الأذان إعلام من  
 يسمع ليحضر بخلاف إصباح الخطبة فإنه حضراً بالفعل فاكتمت منه بالإصباح بالقوة اه عـش وشرط  
 بعضهم الواحد أن يكون مكلفاً ذكرنا عـش **(قوله أوكلام)** ولو حمد أو مثله بدير نوم أو غماه  
 أو جنون لعدم احتلال ذلك به ومثله إلا أن الردة لا تبطل بامضى إلا أن أصلت بالموث وبسن أن  
 يستأنف الأقامة في ذلك لتركها من الصلاة بخلاف الأذان في الأولين حل **(قوله وعدم بناء غير)**  
 أي وإن استبها صوتاً وقوله أن ذلك يرفع في ليس أي غالباً وإنه ذلك حتى لو اتقى التوهم امتنع حل  
 أي فلا زده هذه الصورة وهي عدم الاستبها واللبس كأن يتوهم أنها بلعبان مثلاً أو يتحدثن بالذكر  
 فتقول في ليس أي ليس الأذان بغيره **(قوله ودخول وقت)** أي في نفس الأمر مدر وهذا يفيد  
 صحته مادام الوقت باقياً وقتها مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة لتلك المصلحة وقول ابن الرفعة تنهى  
 بوقت الاختيار بحول على الأفضل ولو أذن قبل علمه بالوقت صادفة اعتدبه بناء على ما تقدم من عدم  
 اشتراط النية فيه وبه فارق التيمم والصلاة كذا قال الزركشي وأخره في شرح الروض خلافاً لظاهر  
 كلام شرح الهجعة حل أي لاشتراط النية فيها وقضية هذا الفرق أن لو خطب للجمعة جاءه بدخول  
 الوقت فتبين أنه في الوقت أجزأ له عدم اشتراط النية فيها ويحتمل عدم الإجزاء لأن الخطبة أشبهت  
 الصلاة فقيل أنها بدليل عن ركعتين سم أي والقاتل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف **(قوله إلا أن)**  
 ذلك لا لإعلام به) هذا لا يخفى إلا على القول بأن الأذان حق للوقت للصلاة والمعتمد أنه للصلاة دليل  
 أنه يؤذن للفتاة **(قوله فلا يصح قبله)** خسه بالذكر لاجل الاستثناء بعد الإذلال صح بعده أيضاً  
 قل على التحرير ورد عليه الفاتن فان الأذان طاب بعد خروج وقتها الآن يقال كلامه مفروض فيها  
 إذا أذن الصلاة بعد خروج وقتها وكان فعلها في الوقت **(قوله فنصف الليل)** ظاهره ولو للأذان  
 الثاني فإن قلت تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول الوقت والأذان قبل الوقت  
 ليس إعلاماً بالوقت فالجواب إن الإعلام بالوقت أعظم من أن يكون إعلاماً بأنه دخل أو قرب أن  
 يدخل وإنما اختص الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلوات أول وقتها مشرب فيها والصبح  
 غالباً عقب نوم فاسبأن يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتجهزوا لها ويدركوا فضيلة الوقت اه فتح  
 البري شؤري أي وليقتل الجنب **(قوله إن بالالاح)** انظر كيف ثبت هذا المدعي وهو كونه

دولاً بين كلماتها مطلقاً  
 (والجماعة جهراً) بحيث  
 يسمعون لأن ترك كل  
 منهما باطل بالإعلام وبكفي  
 سماع واحد منهم ولا يضر  
 في الولاية تخلف بغير سكوت  
 أو كلام (د) شرط فيها  
 (عدم بناء غير) على  
 أذانه أو أقامته لأن ذلك  
 يوقع في لبس وهذا ما قبله  
 من اشتراط الجهر مطلقاً  
 واشتراط الترتيب والولاء  
 في الأقامة من ز يادق (د)  
 دخول (وقت) لأن ذلك  
 للإعلام به فلا يصح قبله  
 (الأذان صبح فن نصف  
 ليل) صح وهو الأصل خبر  
 الصحيحين أن لا يؤذن  
 بليس فكأولاً وشر بوا

مثلهم من وجب عليه إعادة  
 الحس لئلا ينسأ صلاة منها

اه مدر

من نصف الليل بهذا الحديث **(قوله حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم)** أي تقر بومان سماعه وكان معه ليل ليلته الوقت فاندفع ما يقال ان اذان الاعمي وحده مكروه وكان اسمه عمرا فسماه النبي عبدا له واسم أمه عائكة وهو الذي نزل فيه عيسى وتولى أن جاءه الاعمي الخ فتح الباري **(قوله وشرط في مؤذن الخ)** نعم بشرط فيمن نصبه الامام وذا نية للاذان أن يكون بالافاق لا أميناً عارفاً بالوقت جاهلاً أو غير ثقة عن علم اذارتبه ليخبره دائما فان اتفق شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق للمعلم وإن صح اذانه اه زى وقال شيخنا حر يستحق للمعلم وفيه نظر لما سيأتي عنه في نصب من يكره الاقتداء به حيث قال يصح نصبه ولا يستحق للمعلم فهذا أولى منه قل على الجلال وقوله ربما يربى رتب الامام الثقة كالمقياتي ليخبر المؤذن **(قوله وغيره)** وان لم يقبل خبره بدخول الوقت فلا يجوز الصلاة اعتمادا على اذانه اه حل **(قوله مطلقا)** أي لنساء وغيرهن **(قوله فلا يصح من كان)** وعكج اسلامه اذا أتى به لمنطقه بالشهادتين الا ان كان عيسويا ولا يستند بالافاق الا ان عادته ثانيا والعيسوي من طائفتين اليهود يسيون الى أبي عيسى اسحق بن يعقوب الاصماني كان يعتقد أن محمدًا أرسل الى العرب ناصية مكتوبة قاله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بالسان قومه حل و برماوى **(قوله وخالف)** فضية امتناع اذان واقامة الختني فليتأمل مع قوله فيهما منفردين أو مجتمعين الا أن يخص ما تقدم عما اذا اجتمع الختني مع النساء وقوله فلا يشترط فيهما ذكورة بل بشرط في أحدهما وهو المؤذن وكتب أيضا فضية ما هنا أنه يصح اذان المرأة للنساء وتقدم أن كان بقدر ما يدعمن لم يكره وكان ذكر الله أي فهو ليس بأذان وأنه ان كان ثم رفع صوت حرم ان كان ثم أجنى الا ان يعمل كلامه هنا على الرفع مع عدم أجنى ويكون جاريا على طر يقته وان كان للتمتدته حرام مع الرفع مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع لكثير التوقف في كلام الشارح شيرى **(قوله كما تمتها له)** قال في شرح الهجة وقد يتوقف في هذا القياس ووجهه أنه انما امتنع امامتها للرجال لا ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وهنا لا ارتباط وجاب بأن اذان وسيلة للصلاة فأعطى حكم المقاصد كذا يخط زى خضر **(قوله)** فلا يشترط فيهما أي في كل منهما ذكورة فلا ينافي اشتراطها في أحدهما وهو المؤذن سم **(قوله)** محاصر أي من قوله وسن اقامة اذان لغيره أي للمرأة والختني **(قوله وفيه واسم الاول)** معتمد وهو قوله بخفض الصوت والثاني هو قوله برفعه عرش قال العلامة الرشيدى على شرح حر قوله فهو اسم الاول لا يخفى أن المناسب لهذا التوجيه أن قوله لان المؤذن الخ أن يكون امهال الثاني لانه الذي يرجع اليه ويشئذ فتنسبة الاول به مجاز من تسمية السبب باسم السبب اذ هو سبب الرجوع اه **(قوله من ناب)** اذا رجع لان المؤذن دعالي الصلاة بالعلمين ثم عاد دعاه بالها ذلك وخص بالصالح لما يعرض الشام من التكامل بسبب النوم ويؤيد في اذان الفاتت أيضا كما صرح به ابن عجيل الجني فطر الاصله شرح حر **(قوله الصلاة خير من النوم)** أي اليقظة للصلاة خير من راحة النوم فاندفع ما يقال لافادته في هذا الاخبار لان من المعلوم ان الصلاة خير من النوم **(قوله وقيام فيهما)** فيكره كل القاعد والاضطجع أشد كراهة ولرا ك التيم بخلاف المسافر للحاجة الاذان الاولى خلافه والاوجه أن كلامه الاذان والاقامة يجزى من الماشي وان بعدد عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله فقل ذلك لنفسه أولن يسمي معه حل **(قوله ان احتجج اليه)** ظاهره أنه قيد في كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد في الاقامة فقط وأما الاذان فيطلب فيه أن يكون على مطلقا كما نرى شرح حر

بصح من كافر وغيره عزلاته عبادة وليس من أهلها ولان امرأته قد خشي لرحال وخشاني كما تمتها لهم أما المؤذن والمقيم للنساء فلا يشترط فيهما ذكورة وعلم عامر ان الختني ين له الاقامة لنفسه دون الاذان وذكر المقيم وتقييد الذكورة بغير النساء من زيدي (وسن ادراجها) أي الاقامة أي الامر اعياها (وتخففها) وهو من زيدي (ورثته) أي الاذان أي التأتى فيه للاصم بذلك في خبرها كمال الا خفض ولان الاذان للغائبين والاقامة للحاضرين فالأثر بكل منهما لما ذكر فيه (وترجع فيه) أي في الاذان لو روده في خبره مسلم وهو أن يأتي بالشهادتين من بين خفض الصوت قبل اعدتهما برفعه فهو اسم الاول كما في المجموع وغيره وفي شرح مسلم أنه الثاني وضعية كلام الرخصة كاصلا أنه لما روى بذلك لان المؤذن يرجع الى رفع الصوت بعد أن تركه أو الى الشهادتين بعد ذكرهما وتؤيد بثلاثة من ناب اذا رجع (في) اذان (صحيح) لو روده به في خبره في داود وغيره بإسناد جيد كما في المجموع وهو أن يقول بعد

بالإسلام فناد ولأنه بلغ في الاعلام ووضع مسجتيه في صاخي أذنيه في الاذان (د) توجه (القبلة) لأنها أشرف الجهات ولأن توجهها هو للتفرد سلفا وعلما وذكر سن القيام والتوجه في الإقامة مع جعل كل منهما مسنة مستقلة من زباني وكذا أقول (وأن يلتفت ببقية فيها بينامة في حي على الصلاة) مرتين في الاذان ومرق في الإقامة (وشلا (١٧٣) صرة في حي على الفلاح) كذلك غير

**(قوله** فم فناد) دليل لسنية القيام لا بقيد كونه على عال لأنه لا يدل عليه **(قوله** وضع مسجتيه) أي أمتلئها لأنه أجمع الصوت وبه يستدل الاصم والجعد على كونه أذنا شرح مر ومنه يؤخذ خدب ومن غيرهما عند قدما بخلاف التشهد لا يقوم غيرهما مقامها لا اتصال بالقلب وهو مفقود في غيرها **(قوله** وتوجه للقبلة) أي إنهم يحتج بالغيرها والاكثارة وسط البلدي فيدور حولها **(قوله** وإن لم يلتفت) انظر وجه الاتيان به مؤولا ولا تأتي به كسابقه مصدر اصرعا لا يقال أتى به كذلك ليلطف عليه ما به لا تناقوله ليس بضروري لأنه يجوز أن يكون هنا صريحا وبأني بأن في المتن بعده رعاية الاختصار هنا تأمل شوبري **(قوله** مرتين) حال من حي على الصلاة أو من فاعل يلتفت أي حال كونه قائما كذلك مرتين الخ شيئا **(قوله** خطاب آدمي) أي غيرهما ذكر كراهة وقوله كالسلام أي فإنه يلتفت فيه دون مسواه لأنه خطاب آدمي ويفارق كراهة الثفات الخطيب في الخطبة بأنه يعط الحاضرين فأدب في حقه أن لا يعرض عنهم شرح مر **(قوله** عدلا) أي عدل رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كالمها فيتغيره كونه شهد شهادة وبه يجمع بين كلام الولد مر في شرحه **(قوله** أعلى على الصوت) فالصوت مغاير لحسن الصوت ولإتاني ماصر من سن خفض الإقامة لأن المراد خفضها بالنظر للاذان **(قوله** لأنه ربما يغلط في الوقت) من باب علم يؤخذ منه أنه لو كان يؤذن بقول مؤقت لم يكره حل **(قوله** ومحدث) أي غير فاقد الطهورين إلا أن أحدث في الأثناء فإن الأفضل كالمها لأنه دوام فيتمسك فيه ولا يستحب قطعه ليتوضأ بقوله في شرح المهذب عن الإمام الشافعي وأصحابه ويحيى بن قيس قال تناصروا يستحب فيها الاذان لأحدث حل ومثل الحديث ذو نجاة غير معفوعا لأن المطلوب منه أن يكون صفة الصلي وظاهر هذا أنه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيرها ولا يبعد التزامه شوبري **(قوله** لقرئها من الصلاة) يؤخذ من هذه الالة أن إقامة المحدث أغلظ من أذان الجنب وهو المعتمد خلافا للاستوى حيث قال بتساويهما عرش على مر **(قوله** أي مجموعهما) المراد بالمجموع كل واحد على انفراد عرش وعبارة الشوبري المراد بالمجموع كل واحد منهما إلى الآخر والظاهر أنها أولى شيئا **(قوله** على الاذان) وإنما كان الاذان أفضل منها لقوله **(قوله** المؤذنون أطول أعناقا يوم القيامة) أي أكثر رجاء لأن رجلي الشيء بمد عنقه إليه وقيل بكسر الهمزة أي اسرعا إلى اللجنة وإنما واطب النبي **(قوله)** والخلفاء بعده على الإمامة ولم يؤذنوا لاشتغالهم بجهات الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر لو لا خلافه لأذنت وإنما كان الاذان أفضل مع كونه سنة والإمامة فرض كفاية لأن السنة قد تنقض الفرض كد السلام مع إبدائه شرح مر **(قوله** قالوا لغير الخ) وجعل التبري أن هذا الحديث لا يدل على أنها أفضل من الإمامة لأنها فرض كفاية وفيها فوائد وإن كان المعتمد أن الاذان وحده أفضل من الإمامة وهي أفضل من الإقامة حل وعبارة عرش إنما أسنده لهم لجواز أن يقال لا يلزم من الشهادة فضل الاذان على الإمامة بل يجوز أن يكون فيها فضلا أكثر من ذلك اه ولو سلمت دلالة على ذلك فهو يدل على أن الاذان وحده أفضل مع أن مدعا أنها مما أفضل كما قاله **(قوله** مؤذنان لحسن مسجد أو غيره) ولعل المراد يؤذنان على

أي الاذان والإقامة أي مجموعهما كما صرح به النووي في نكتته وإن اقتصر في الأصل كغيره على الاذان (أفضل من الإمامة) قالوا لغير لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا نس ولا ناع ولا يشهد له يوم القيامة ولأنه لا علامة بالوقت أكثر تمناها (وسن مؤذنان لحسن مسجد أو غيره تأسيابا **(قوله)** فيؤذن واحد) للصبح **(قوله** قبل جبر) بعد نصف الليل (وأخر بعده) خبران بلا يؤذنان ببليل السابق فان

لم يكن إلا واحدة أذن لها المرتين ندباً أيضاً فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر وقول المصلي أعين من قوله للسجد (د) من  
 وللمقيم قالوا ولو محدثاً كبير (مثل قولها) خير مسلم إذا سمعتم المؤذن (سالمهما) أي لسالم المؤذن (١٧٤)

فقلوا مثل ما يقول ثم صلاعي وبغاس بالمؤذن القيم وهو من زبادي (القي جمعلات وتوب وبكلى اقانة فيقول) في كل كلمة في الأول بان يقول لاحول ولا قوة إلا بالله لتفوه في خبر مسلم وإذا قال على الصلاة قال أي سامعه لاحول ولا قوة إلا بالله وإذا قال على الصلاة قال لاحول ولا قوة إلا بالله أي لاحول عن مصيئته إلا به ولا قوة على طاعته إلا بموته وبغاس بالآذان الأقامة قال في المهمات والقياس أن السالم يقول في قول للمؤذن ألا صلو في رسلك لاحول ولا قوة إلا بالله والحجبة مركبة من حمى على الصلاة وحى على الفلاح والحولقة من لاحول ولا قوة إلا بالله ويقال فيها الحوقلة (ويقول في الثاني صدقت وبرت) من يني تخبر ردد فيه قاله ابن الرقعة وبرت

(قوله وتكره لمن في صلاة إلا الحيلة والتوب) استخاؤهما منقطع لأنها لبسان الآية في شيء وبها سؤل هر عبارة التحفة والعباب أن قوله فان قال في التوب صدقت وبرت أو قال على الصلاة أو الصلاة خير من التوب بطلت صلاته

راذ

هو الفرق بينهما في القوت تتضمن للشاء فهو

راذ

بكر الزاء أي صرت ذابراً أي خير كثير (د) في الثالث (أقلام الله وأدلهما) (١٧٥) وجعلني من صالحى أهلها) لوروده

في خبراً ينادى وهذه من زبدي والقباس أن يأتي به مرتين (د) سن (سكل) من مؤذن ومقيم وسامع وستمع أن يصلى ويسم على النبي ﷺ بعد فراغ من الأذان والأقامة بخبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيه غيره من ذكر (ثم) يقول (اللهم رب هذه الدعوة أي الأذان والأقامة إلى آخره) تمتع كما في الأصل التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابتهن بمقام محمودا الذي وعده والتامة السالمة من تفرق تص البهاو القائمة التي سقام الوسيلة منزلة في الجنة والمقام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة والذي منصوب بدلا مما قبله أو بتقدير أعني أو مرفوع خبرا لمبتدأ محذوف وذكر ما قبل بعد الأقامة مع ذكر السلام من زبدي

(باب • بالنون) (التوجه) للقبلة بالصدر لا بالوجه (شرط صلاة قادر)

بمعنى أنك تقضى مثلا وأما هاتفهو بمعنى الصلاة خير من النوم ولا أثر للخطاب حيث كان بمعنى التنازع (قوله) يصلى أو لا يصلى (الكعبة) قال

زادني العباب والحق نطقك عرش (قوله بكسر الزاء) أي وقتحتها عرش (قوله أن يصلى ويسم) ويجعل أصل السنة بأي أفظأ أني به مما يند الصلاة والسلام عليه ﷺ ومعلوم أن أفضل الصبح على الرجاء صلاة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها من الغير ما يقع للؤذين من قولهم بعد الأذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يتون به فيكفي عرش (قوله ثم اللهم إلخ) وظاهر أن كلامن الإجابة والصلاة على النبي ﷺ سنة مستقلة فلا تزك بعضها له أن يأتي بالباقي عرش (قوله والفضيلة) عطف بيان أومن عطف العلم وقيل الوسيلة والفضيلة فبتان في أعلى عليين أحدهما من أولزة بيضاء يكنها النبي ﷺ وآله والأخرى من ياقوته صفراء يكنها إبراهيم وآله اه برامى ومثله مر وكتب عليه خ عرش قوله يكنها إبراهيم ولا ينافي هذا سؤاله ﷺ لماعلى هذا لجواز أن يكون هذا السؤال للتجيز ما عوده من أنهما له ويكون سكنى إبراهيم وآله فيهما من قبله ﷺ اه بحرفه (قوله وإبته) أي أعطه ومقامه معلول لابته تتضمن معنى أعطه أو مفعول فيه أي أفعه في مقام أو حال أي إبته ذات مقام محمود ونكر مع أنه معين لأنه أنعم كأنه قيل مقام أي مقام محمود بكل لسان كذا في شرح البخارى للمصنف شو برى (قوله الذي وعده) أي بقوله عسى أن يمشك ربك بمقام محمود (قوله نطقك نقص) كإبراهيم والحجب (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه إجماع المفسرين كقوله الواحد وقيل شهادته لأتمه وقيل أعطاه لواء الجديوم القيامة وقيل هو أن يجعله الله تعالى على العرش وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصاتها إلى دخولهم الجنة قاله حج في الجواهر النظم وقائدة الدعاء بذلك مع أن الله وعده به طلب الدعاء والاشارة لتدب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف شو برى ويجوز أن يكون لأظهار شرفه وعظم منزلته مر أولا يصل الثواب لله أي عرش

### (باب • بالنون)

للقصود من هذا الباب قوله ومن صلى في الكعبة إلخ وأما كونه شرطاً للاستثناء منه فذكر كونه بالتبع فلا يقال أنه مكرع مع ما يأتي في شروط الصلاة وقد يقال ذكره هنا وإن كان سبباً في تولعة لما بعده شيناً وكان يصلى أو لا يصلى الكعبة بوحى ثم أمم بالتوجه إلى بيت المقدس وكان يجعل الكعبة بينه وبينه ولما حاجر زم على استقبال بيت المقدس جعل الكعبة خلف ظهره فشق عليه ذلك فسأل جبريل أن يبال به التوجه إلى الفضل قوله تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر باستقبال الكعبة بمبدأ صلى من الظهر كمتين بعد الهجرة بسنة أو سبعة عشر شهراً وقول بعضهم أول صلاة صلاها إلى الكعبة العصر مراده صلاة كاملة اه قال السيوطي قال ابن العربي نسخ الله القبلة مرتين ونكح للتمعة مرتين ولحوم الجبال عليه صرتين ولا أحفظ رابعاً وقال أبو العباس العوفي رابعها الرضوخ مما سمته النار وقد نطق ذلك فقات

وأربع تكرر النسخ لها • جاءت بها النصوص والآثار لقبلة ومتمعة وحجر • كذا الرضوخ مما سمته النار

وزيد خامس وهو الحجرة شو برى (قوله التوجه) أي شيناً في القرب وظناً في البعد (قوله القبلة) سميت قبلة لأن الله صلى عليها وكعبة لتكسبها أي تر بها وقال مر لاستدانتها وإرتفاعها (قوله بالصدر) أي حقيقة في القيام والجلوس والقوة في الركوع والسجود وللمراد بالصدر جمع عرض البدن

حج على العباب كان أول أصبه يستقبل بيت المقدس بأمره بفتح وجهه وبرأيه في وجه آخر وعلى الأول فليل بقرآن وقيل بغيره وكان يجعل الكعبة إلخ فكان يفت بين اليمينين اه

فلا استقبال طرفا فخرج في من العرض عن محاذاتها لم يصح حج شوري وكذا يخرج بعض  
 منطو بل امتد بقربها ولو بأخرى المسجد الحرام عن محاذاتها فيقتل صلاته أما الضف  
 المصنوع اقمص صلاته وان طال الضف من المشرق الى المغرب لكن مع انحراف طرفيه لان صغير  
 الحجم كل ازاويه زادت محاذاته كالنار للموقدة من بعد اه زى قال حل الصدر أي اذا كان قائما أو  
 قاعدا وجهته في غير القيام كالركوع والسجود ولو صلى مضطجعا فلا استقبال بمقدم البدن أي الصدر  
 والوجه كالمسائي وفي المستائي لا بد أن يكون أخصاه للقبلة أي وجهه أيضا بان يرفع رأسه كالمسائي  
 فتبين الشارح بالصدر بالنظر الغالب وكذا قوله لا بالوجه ح ف وقال الرشدي اعتمد بالصدر لان  
 الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كما هو نص المتن فلا بد أنه يجب بالوجه بالنسبة للمستائي لان  
 تلك حالة محزومياتي لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ وعبارة الشيخ قوله بالصدر ظاهره أنه  
 لا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمستائي وليس مرادا ما يأتي أن الاستقبال في حق المستائي  
 بالوجه وفي حق المضطجع بتقديم ثم قوله لا بالوجه إنما اقتصر عليه لكونه تقيا لما يقتضيه  
 التعبير بالتوجه فانه ظاهر في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو ما لا بد تنافق فيه المفهوم فان مفهوم  
 قوله بالصدر أنه لا يضر خروج نحو البدن للقبلة وقوله لا بالوجه بدلي على خلافه وقضية قوله بالصدر  
 أن خروج القدمين عن القبلة لا يضر وهو كذلك **(قوله وجهك)** المراد بالوجه القات والمراد  
 بالقات بعضها كالصدر فهو جار مجرى على محاز الحقيقة لقوله **(قوله المسجد الحرام)** أي الكعبة  
**(قوله أي جهته)** المراد بالجهة العين والجهة انطاق على العين والاطلاق على غيرها بمحاز بل ادعى  
 بعضهم أنها لا تطلق الا على العين سم وزى وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر  
 اصطلاحا أي وهو سمت البيت وهو اواء الى السماء السابعة والأرض السابعة حج شوري **(قوله)**  
 والتوجه **(الح)** لاجابة الیه لان سياق الكلام في الصلاة شيخنا **(قوله)** وغير الشيخين **(الح)** أتى  
 بهذا الين المراد من الآية لان المسجد علم زى أي فيكون من المطلق الكل وارادة الجزء **(قوله)**  
 قبل بضم الباء والياء وقيل بلسان الباء **(قوله)** مع خير **(الح)** أتى به لان قوله هذه القبلة  
 لا بدلي على وجوب الاستقبال وأيضا يحتمل الخصوصية **(قوله)** بدونه اجماعا أي بدون التوجه  
 الاع من أن يكون للجهة والعين لان الاستقبال لا خلاف فيه وإنما الخلاف هل الاستقبال للعين أو  
 للجهة بين الشافعي والمالكي فلا قال ان قوله اجماعا مشكل فان المالكية لا يطلون الصلاة عند  
 استقبال الجهة وان لم يستقبل العين لان الضمير رابع الى التوجه لا يقد كونه للعين فاللعن أن الصلاة  
 بدون الاستقبال من حيث هو باطل اجماعا فلا يقال ان في جزئيات الاستقبال خلافا اه وقوله فان  
 المالكية **(الح)** وكذا هو قول عندنا يجوز استقبال الجهة وان لم يستقبل العين كما يؤخذ من شرح الهمزة  
 وصرح في التنبيه ومن هذا يؤد أنه لا يصح جواب من أجاب عن هذا الاشكال بأن المراد اجماع  
 مذهبي شيخنا عن شوري **(قوله)** لا يجب أي في محل يجب طلب الماء منه ولو باجرة فاضلة عما ينبغي  
 الفطرة ع ش **(قوله)** الا في صلاة هذا استثناء متصل ان كان مستقيا من القادر اما اذا كان  
 مستقيا من القادر الشرعي والحسي معا فهو منقطع اذا لم يدخل لانه قادر على اجماع شرعا وكذا ان اردنا  
 القادر شرعا يكون منقطعاً وقوله الا في قتل استثناء متصل على الثلاثة تأمل **(قوله)** ما يباح أي  
 خوف مما يباح متولاه أي ما يشأ عنه لأجل قوله لا وغيره كالنار والسبع فان النار مثلا لا يباح وأما ما يباح  
 لأي عمل **(الح)** فيه بدنا بل ولعله فيمن عنده صبي عاجز عن التوجه

الصلاة عمن أن يكون  
 فيها وغير الشيخين أنه  
 ركعتين قبل  
 الكعبة أي وجهها وقال  
 هذه القبلة مع خبر صلا كما  
 رأيوني ألقى فلا يصح  
 الصلاة بدونه اجماعا أما  
 العاجز عن كبر بعض لا يجزى  
 من وجهه بالادامير يوط  
 على خشبة فيصلي على  
 حاله ويبدو جوا (الاق)  
 صلاة (شدة خوف) مما  
 يباح من قتال أو غيره  
 فرضا كانت أو غنائيس  
 التوجه بشرطها كما  
 سيأتي في باب

**(قوله)** لان سياق الكلام  
**(الح)** أي كلام الآية الشريفة  
**(قوله)** وقيل بلسان الباء  
 (ح) إنما اقتصر عليها  
 لاهما الرواية والافقية  
 ثالثه وهي كسر القاف  
 ونصب الباء كما في آية ليس  
 القرآن تولاوا وجهكم قبل  
**(الح)** **(قوله)** لان الاستقبال  
 لا خلاف فيه نظر في هذا  
 الى كون التوجه مرادا  
 منه في الاستقبال للجهة  
 نظرا الى ظاهر قوله شطر  
 المسجد الحرام يجب  
 العرف وهو ما يؤخذ من  
 كلام سم في حاشيته  
**(قوله)** لا يصح جواب من  
 أجاب **(الح)** لكنه ملائم  
 لكون الكلام في مفهوم استقبال العين في المتن لا أنه يحتاج الى القول بالمالكية المعين من مذهب **(قوله)**  
 أي في محل **(الح)** فيه بدنا بل ولعله فيمن عنده صبي عاجز عن التوجه

قصر السفر لان النفل يتوسع فيه كجوازها عاينا لقاصد (فلسافر) سفرها مباحا (نفل) ولو رأتها صوب مقصد كما يعلم مما يأتي (راكبا وماشيا) لانه عليه السلام كان يصلي على راحلته في السفر حينما توجهت به في أي جهة مقصده رواه الشيخان وفي رواية لها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وقيل بالراكب للماشي وخرج بما ذكره العاصي بسفره والهام والمقيم ويشترط مع ذلك ترك الفعل الكبير كركض وعدو بلا حاجة

(قوله) ويجب أن الغاية (الخ) والكسوف واردة أيضا على هذا الجواب (قوله) وظاهره أن الواجب (الخ) عبارة المجموع لا يشترط سلوك نفس الطريق بل الشرط جهة المقصد المعلوم فالزم يسر إليه في طريق معين فله التفرع إلى جهته ومن ثم لا يضرب خروجها أي الدابة ولو بفعل ركبها ولا خروج الماشي في معاطف الطريق التي بمقصد وجهته وإن طال ذلك كله من جهة مقصده ووصل إليه ولا بد منه

ما ينشأ عنها وهو القرار بها اه شيخنا هذا أن فسرتا الغير بالثار ونحوها فان قصر بالقرار من الثار ونحوها قدر منصرف في قوله ما يباح أي من سبب ما يباح فالباح هو القرار والسبب نحو الثار فالخوف من سبب القرار لانه والمراد بالباح باعدا الحرام فيشمل الواجب وعبرة ع ش قوله ما يباح أي ما يباح فعله كقتل أو دفع صائل أو يدخل فيه القرار من سيل أو ثار أو وسع وغيرها ما يباح القرار منه (قوله) للضرورة) حتى لو أمّن في أثناء الصلاة وكان ركباً واجب عليه أن ينزل ويشترط أن لا يستبد بالقبلة في نزوله ولا يملك صلته حل (قوله) والاق (نفل سفر) أي غير معادة وصلاة صبي والمراد على التفصيل الآتي في قوله فان سلخ الخ مع قوله والمشي يتجمل الخ (قوله) مباح المراد به ما قبل الحرام فيشمل الواجب والنسب والكره شيخنا ح ف ويشترط أيضا دوام السفر فلا صارت في أثناء الصلاة ويجب عليه اتمامها على الأرض مستقبلاد دوام السير فلا ينزل في أثناء الصلاة لانه اتمام القبلة ويشترط ترك الافعال الكثيرة بلا حجة وعدم وطء النجاسة. طلقا عمدا وكذا نسيانا في نجاسة رطبة غير معقوت عنها شيخنا ع مر (قوله) معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر بقصد قطع سبقة يسمى فيها مسافرا عرافا لخصوص محل معين كما قاله الشارح في صلاة المسافر شوي وي يشترط مجاوزة السوران كان والافجازة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الاطول السفر ع ش (قوله) وان قصر السفر) بأن يخرج الى محل لا يلزمه فيه الجمعة لعدم معاقبة التدا على الراجح زى والغاية للردوقيل السفر القصير بأن يفارق محله بنحو ميل كما اذا ذهب لزيارة قريامان الشافي فيجوز له الترخص بمجاوزة السور ومثله يقال في التوجه لبركة الجوارين من الجامع الأزهر ع ش على مر ورجع الازل حج ثم قال ويفرق بين هذا وحزمة سفر المرأة والذين بشرطها فانه يكفي فيه وجود مسمى السفر بأن يجوزها الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك ثم قوت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (قوله) كجوازها مثال المحذوف تقديره يتوسع فيه لأمور كجوازها الخ (قوله) فلسافر) لا يصح جواز المشي والركوب ما قبله فالاولى والاولا أن يقال التفرع بالنسبة لترك التوجه في الجملة وان لم يعلم التفصيل فيه ما سبق ع ش (قوله) نفل أي صلاة النفل وان نذر انما أي بعد مجاوزة السور أو العمران كما قاله ع ش (قوله) ولو رأتها) كان الاول أن يقول ونحوه عدا لان الخلاف انما هو في كذا أشار إليه الجلال المحلى زى وقوله ولو نحو عدا أي من كل نفل لشرع فيه الجماعة ح ف وقد يجب بانّه أراد بالراكب ما هو وقت فيشمل العبد لكن لا يشمل الكسوف مع أن الخلاف فيه أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظهر فيوهم أن الخلاف فيه أيضا ع ش ويجب أن الغاية للتعميم وللازداد دفع كلام زى (قوله) صوب مقصد أي جهة وظاهره أن الواجب استقبال جهة المقصد لا عينه وفارق الكعبة بأنها أصل وهو بدل (قوله) ما يأتي أي من قوله ولا ينصرف الا لغيره (قوله) في جهة مقصد) والقرينة عليه أن ترك الدابة ترمي إلى أي جهة أراد ان لا يلبق بماله عليه السلام لان ذلك يعد عتيا معه. اوم أنه انما كان يسيرها جهة مقصد ويحتمل أن يكون هذا التفسير من كلام أئمة المذهب ويحتمل أنه ادراج من الراوى الذي روى عن الصحابة ع ش (قوله) وفي رواية لها) هي مقيدة للاولى (قوله) عليها المكتوبة) ومثلها للضرورة وصلاة الجنائزة مر ع ش (قوله) وخرج بما ذكر) من قوله سفر مباح الخ ع ش (قوله) والهام) المراد به من لم يقصد قطع سبقة يسمى فيها مسافرا عرافا حل وح (قوله) كركض

أى للعبادة **(قوله فان سهل توجه راحك بالحق)** حاصله ان الصور اثنتا عشرة صورة لانه امان  
يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة أولا يسهل عليه في شئ منها أو يسهل عليه في التحريم دون غيره  
أو في غيره دونه وعلى كل من الاربع امان أن يسهل عليه اتمام كل الأركان أو لا يسهل عليه شئ منها  
أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالحاصل اثنا عشر قبيل الاول صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الثاني صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الثالث صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الرابع صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الخامس صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه السادس صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه السابع صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الثامن صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه التاسع صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه العاشر صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الحادي عشر صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه الثاني عشر صور كان محاسبه له التوجه في جميع  
صلاته سواء يسهل عليه اتمام كل الأركان أو بعضها ونحوه

**(قوله توجه راحك)** أى متفعل **(قوله برقة)** هو مكان الرقاد وليس شبيه بل غيظه كالغيب  
والسرج كذلك دليل قوله نهاياتي وبذلك علم أنه لا يلزمه وضع جبهة الخ شيخنا **(قوله ودرسينه)**  
المعتمدان راحك البنية ان سهل عليه التوجه فيها واطمأن الأركان انهم كذلك والترك التفتل شيخنا  
ح ف قالوا في حنف السنية وقال البرماوى والمودج كالسنية فيأذ كره فيكون ضعيفا أيضا  
والنف في كل منهما إنما هو بالنسبة لما بعد الأرضف شيخنا ح ف كلام البرماوى وقال  
المعتمدان التفصيل الذى في الشارح مسلم في المودج دون السنية **(قوله في جميع صلاته)** أفاد  
به أنه المراد بالافعال عبارة تصدق بالعض برماوى **(قوله كلها أو بعضها)** المراد به الركوع  
والسجود مع الایا صدق بأحدهما وبعبارة الاصل أظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع التوجه  
في الجميع فهو داخل في قوله والافلا وهذا ظهر لك سقوط كلام سم وبعبارة قوله أو بعضها  
فتبين أنه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر له سوى اتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع  
والاطمأن في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه عمرة لانه لا يلزمه الا التوجه في التحريم  
ح ف وعزى **(قوله أى وان لم يسهل ذلك)** أى مجموعه السائق بالتحريم حتى باتى قوله بعد  
ان سهل وكسب أيضا قوله وان لم يسهل دخل في ذلك ماذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون  
اطمأن شئ من الأركان وأما اذا سهل اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفى جميع صلاته  
فتبين كلامه أنه فى جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم ان سهل حج شورى **(قوله)**  
سبيرا) أى من له دخل في تسيرها بحيث يتخلل أمره لو اشتغل عنها وبعبارة ع ش على  
من له دخل في سيرها وان لم يكن من الممتدين لتسيرها كالواو من بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض  
أعمالهم اه قال هر في شرحه وألق صاحب مجمع البحرين التيمى بلا حاسبه المرقدم وأره لغيره  
**(قوله فلا يلزمه توجه)** فتبين أنه لا يجب في التحريم وان سهل والمعتمد وجو به فيه ان سهل ولا يلزمه  
اطمأن الأركان كرا كى العبادة قاله حج في شرح الارشاد اه شورى وع ش **(قوله)** عن  
التفل) أى ان قدم عمله أى شغل الذى يشتغل به على التفل وقوله أى أن قدم التفل على  
العمل **(قوله ان استأنف الاخير)** هو قوله الا توجه في تحريمه حل والاول قوله الا شدة خوف

فان سهل توجه راحك  
غير ملاح برقة كهودج  
وسنية في جميع صلاته  
واتمام الأركان كلها  
أو بعضها هو أعم من قوله  
واتمام ركوعه وسجوده  
(لزمه) ذلك لتيسره عليه  
(والا) أى وان لم يسهل ذلك  
(فلا) يلزمه شئ منه (الا)  
توجه في تحريمه ان سهل  
بان تكون العبادة وافقة  
وأمكن انحرافه عليها  
أو تحريفها أو شأته بيده  
نعلما وهي سهلة فأن لم  
يسهل ذلك بان تكون  
صحة أو مقطوعة ولم يمكنه  
انحرافه عليها ولا تحريفها  
ليرتفع توجه الشقة واختلال  
أص السيرة عليه وخرج  
يرادى غير ملاح ملاح  
السنية وهو سبيرا فلا  
يلزمه توجه لان تكليفه  
ذلك يقطعه عن التفل أو  
مجهول ما ذكرته من الاستئناف  
الاخير هو ما ذكره



الشخا وقضيته أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وإن سهل ويمكن الفرق بأن الانقضاء يحتمل له ألا يحتمل لغیره لكن قال الأسنوی  
ما ذكره أبوعبدیم نقل ما يقتضی خلاف ما ذكره (ولا ينحرف) عن صوب (١٧٩) طريقته بدل عن القبلة (الاقبله) لأنها

أغير ملاح **(قوله)** أنه لا يلزمه (الح) معتمد وقوله في غير التحريم ولو السلام **(قوله)** ويمكن الفرق  
أي بين التحريم وغيره **(قوله)** قال الأسنوی (الح) ضعیف وفرض في شرح الروض كلام الأسنوی في  
الواقعة فراجع سم وعليه فلامنافاة بين ما نقل عن الأسنوی وما نقل عن الشيخين فإن كلامهما في  
غير الواقعة وكلامه في الواقعة ع ش وفيه أن هذا الحل يتأنيص تصوير الشارح السهولة بقوله بأن  
تكون الدابة واقفة **(الح)** تأمل **(قوله)** خلاف ما ذكره (كراه) وهو أنه متى سهل عليه الاستقبال ولو في  
السلام وجب وهذا كراه أن لا يجب التوجه إلا في التحريم إن سهل ولا يجب التوجه في غيره وإن سهل  
شيخنا **(قوله)** ولا ينحرف) أي الراكب بالنسبة لما بعدد الأوهو وقوله والا فلا يفرض في الراكب  
لكن لا يخص به فكان الأنسب تأخيرها عن الماشي ليرجع له إذا ضاقت ع ش أي لا يجوز له فلانهاية  
وعدل عن قول أصله وبحرم انحرفه لأنه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة بخلاف الماشي فإن الأصل في  
مخالفته الفساد برماوى فلو ركب الدابة متوليا إلى جهة القبلة جاز له **(قوله)** عن صوب طريقه  
(الح) وانما يحرم الانحراف عن صوب مقصده مع مضيه في الصلاة وأما مجرد الانحراف مع قطعها  
فلا يحرم لأنه تركها زى **(قوله)** (الاقبله) ولو كانت خلف ظهرو ويصلى صوب مقصده وإن كان لقصده  
طريق آخر يستقبل فيه القبلة مساو له مسافة وسهولة وسلك تلك الطريق لا يفرض لتوسعهم في  
النقل حل **(قوله)** (وعاد عن قرب) راجع لثلاثة أي إذا لم يجد العلم والناسي عند التذكر عن  
قرب ومن جملة دابته فرياقا ع ش ويسجد للسهو في الثلاثة على المعتمد **(قوله)** (ويكفيه) أي  
الراكب لا يفيد كونه بمركب **(قوله)** (هو أو إلى) لأنه يؤم من الأيماء واجب ولا يجوز له وضع جبهته  
على عرفها مثلا وليس كذلك شيخنا **(قوله)** (ويؤم) بالهمز مختار **(قوله)** (على عرف الدابة) أي  
شمر ربتها كما في المصباح فهو شامل لغير الفرس **(قوله)** (أو سرجه) والظاهر أنه لا يلزمه بدل  
وسه في الانحناء بحيث لو زاد عليه لم يسر عرف الدابة أو نحوها ط ف **(قوله)** (والماشي جهما) أي أن  
سهل عليه الاتمام قال **(ح)** في شرحه لو كان عشي في محل أومأ أو توجع فالأوجه أنه يكفيه الأيماء  
لما فيه من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه بالطين والزمام السكال يؤدي إلى الترك حلة **(ح)**  
باختصار **(قوله)** (وجالوسه بين سجديته) هذا غير الماشي زحفا أو حيا أو أما هو فالجلوس بين السجدين  
في حقه كالاتدال إذا كان عاجزا عن القيام شورى **(قوله)** (وله الماشي فإعداد ذلك) المناسب للقبلة  
أن يقول وله ترك التوجه فإعداد ذلك لكنه عبر باللازم لأنه يلزم من الماشي جهة مقصده ترك  
التوجه تأمل **(قوله)** (لطول زمنه) راجع إلى القيام والشهد وقوله أو سهولة الماشي فيه راجع  
إلى الاعتدال والسلام شيخنا فتوجه في أربع ويمشي في أربع **(قوله)** (فرضا) ولو غدا **(قوله)** (أو  
غيره) كلمة الجائزاة ع ش **(قوله)** (بأن تكون سائرة) ومحل عدم الجواز أن كان زمامها بيده أو لم  
يكن يبدأ حذفاً كان بيد غيره وكان يمينا والتزمها القبلة واستقبل وأتم الأركان في جميع الصلاة  
جاز سم أي لأن سيرها حيث تذل ليس منسوبا إليه **(قوله)** (لرواية الشيخين السابقة) هي قوله غير أنه  
لا يصح عليها المكتوبة ولم يؤخذ بقضيته فيمنع من صلاته عليها واقفة مع التوجه وإتمام الأركان  
لأن السياق يدل على أنه امتاركة الصلاة عليها لما يعرض لها من الخلل وهو مانع من الصحة ع ش

أول توجه أولهم الفرض (فلا) يجوز لرواية الشيخين السابقة ولأن سير الدابة **(قوله)** (ولو نذرا) وليس منه نقل نذر اتمامه ولو قصد  
وأراد قضاءه لأن وجوب أوله إتمامه والتوصل للواجب لا للنذر ولا ما نذره على الدابة ففعل السلوك به ممالك واجب الشرع على المقيد  
فإنه يعمد بالإتيان في واجب الشرع ع ش على **(ح)** وشرح الباب في بعضه

**(قوله منسوب إليه)** يقتضي أنها لو ثبتت فحاشة أوسارت ثلاث خطوات متوالية بطلت صلاته وهو كذلك وقرره شيخنا زى شويرى وبعبارة حل قوله لان سير الدابة منسوب اليه أى فيها ولو كانت سائرة أى حيث لم يكن زمانها يذغيره ولو بات أورات أو طشت بحاشية بضر حيث لم يكن زمانها يده ولو دحغها وفى يده لجامها أو اتصل بها بحاشية والحالة هذه ضرر كالوصل وبسده حل ظاهر متصل بنجاسة حتى كان زمانها يده اشتراط طهارة جميع بدنها حتى محل الروث حى ولا يكف التحفظ والاحتياط في مشيه ولو لم ينجس جاهلها وكانت يائسة وطارقها حالاً لم يضر وإن نعد المشى عليها ولو يائسة ولم يجدتها معادلاً ولو فارقها حالاً بشر **(قوله)** انقطاعا عن رفته أى إذا استوحش مر أى وإن لم ينضرر به قياساً على التيمم لما فيه من الوضوء والمراد برفقته معنا من نسب اليه لا جميع أهل الركب ولو كان معادلاً لا آخر ونشئ من تزوله وقوع صاحبه ليل الحلق أو نضره بميله أو يركوبه بين الحملين أو احتاج في ركوبه للمعين وليس معه أمير لذلك كان جميع ذلك عندوا لو تسمى أى ترى من صاحبه التزول أيضاً أو من صدق به اعانته على الركوب إذا نزل اتجه وجوب سؤاله كسؤال الماء في التيمم شويرى **(قوله صلى عليه)** ظاهره اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل للمشي اختلاف كذلك فيملى ماشاء كالنافلة ونجى الاعادة لندرة العذر شويرى **(قوله)** وأعاد ظاهره ولو كان الوقت واسعاً وقياساً ما تقدم في فاقده الطهورين ونحوه أنه ان رجع زوال العذر لا يصلح إلا إذا شاق الوقت وإن لم يرج زوال عذره صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظن وجبت الاعادة وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فاتتة بعذر فيندب قضاءها فوراً على من **(قوله كاسر)** أى في أول الباب في قوله فيصلى على حاله ويعيد وجوباً والمراد كاسر في باب التيمم أى مما يؤخذ منه ذلك شويرى **(قوله على رجال)** أى عقلاء فلو كانوا مجانين فكالدابة لنسبة البير إليه اه عبده فلو كان بعضهم مجانين وبهم عقلاء أتى شيخنا بأنه إذا كان غير العقلاء تابعين للعقلاء صحح والا فلا سم وقال الا ط ف الا قرب الصحة مطلقاً **(قوله صح)** أى لان سيره أى السرير منسوب لحامله دون الراكب وقرق التزول بين الدابة السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين بالسرير بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى جهة القبلة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم لجامها أى وهو يتميز بربها بحيث لا تختلف الجهة جاز حل ونله مر **(قوله في الكعبة)** أى داخلها حج **(قوله)** وتوجهه (شاخا) راجع للامرئين ولا يشترط أن يكون عرضه معاذياً لجميع عرض بدن المصلى على ش قال زى فلوزال الشاخص في أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة اه لان أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة سم لان الاستقبال شرط لصحة الصلاة والرابطة شرط لصحة الجماعة **(قوله)** منها ولو كان علوكاً لشخص ووجهه بأنه يقدّمها باعتبار الظاهر أما إذا لم يتوجهه مذكر فلا يصح لانه صلى البيت لا إليه والماجار استقبال هو أنها لمن هو خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فيها لانه في هوأها فلا يسمى عرفاً مستقبلاًها حج **(قوله)** كسيتها أو بابها) راجع لقوله ومن صلى في الكعبة لا لما بعده فالوصل خارج الكعبة وقد انتهت كنى التوجه إليها ولو بلا شاخص كاصرح بقى ع وهذا عذر زقول الحنف ولو في عرضها حل أى لان الشاخص لا يجب الا إذا كان داخلها أو على سطحها **(قوله)** وأمسرة) لو سمرها هو ليلى اليها ثم أخذها فالظاهر أنه لا يكتفى بعمل خلافه وإن رضى مر هذا الخلاف سم وفى حج أنه يمكن استقبال الرند للفرز في قفصه الخشبية بالمبينة والمسرة ليس للتخصيص بل بكفى ثبوتها ولو بغير

منسوب اليه بدليل جواز الطواف عليها فليكن مستقراً في نفسه ثم ان خاف من تزول عنها انقطاعاً عن رفته أو نحوه صلى عليها وأعاد كما مر وما همر رعل ان قولى والافلا أولى من قوله أو سائرة فلازول على على سرير محمول على رجال السائرين به صرح (ومن صلى في الكعبة) فرضاً أو فلازول في عرضها لو انتهت (أعلى سطحها) وتوجهه شاخا منها) كسيتها أو بابها وهو محدود أو خشية منية أو مسرة فيها أو تراب

**(قوله من يصب إليه لا)** جمع الخ أى لا يشترط الاقطاع عن جمع أهل الركب **(قوله)** راحة محمول على رجال ولو لم يركب أعاجم يستقون وجوب طاعة الامراء سم والفرق انها أى الدابة لا تكاد تثبت على حالة فلا ترى الجهة بخلافه اه سم **(قوله)** وفي حج الخ الذى التحفة لمصروا فقه مر ولعل نقل الحشى عنقى غيرها

من ثلث ذراع لأنه ستره  
الحلى فأعتبر فيه قدرها  
وقد سئل النبي ﷺ عنها  
فقال كؤخرة الرجل رواه  
مسلم وقول شخصاً منها أعم  
بما ذكره أى الكعبة بقيد  
علمها أى الكعبة بقيد  
زنته بقول (ولاحائل) بينه  
وبينها كأن كان في المسجد  
أوعلى جبل أى في قبس  
أوسطح بحيث يعاينها  
(لم يعمل بغيره) أى بغير علمه

(قوله فكا لغير علم)  
فلو عارضه قول مخبر  
عن علم فهل يقدم  
عليه أو يعارض فيه نظر  
اه سم وقوله أيضاً  
فكالمخبر لكن يجوز  
الاجتهاد فيه بمن وبسرة  
حج (قوله رحمه الله  
ولاحائل) لاجابة زيادته  
لان الحائل لا يقال مع  
وجوده أنه مكنته علمها  
بدل ذلك ما في قول النازح  
والإح (قوله رحمه الله  
يعمل بغيره) يؤخذ من  
منع الأخذ بقول مخبر عن  
علم مع سهولة المعاينة  
امتناع الأخذ بقول مخبر  
عن مخبر عن علم إمكان  
سماع المخبر عن سهولة  
اه سم وليس من الصبر  
محراب بناء على المعاينة  
وكذا لو عاين وضبط مكانه  
فلم يتطرق له احتمال فاته

بناء وتسميها حج وخالف في ذلك زى وحل ومر وعبارة مر وتخالف العسا الاوتاد  
للفرزة في المارحيت كعد منها بدليل دخولها في بيعها لجران العادة بفرزها المصلحة فعدت من  
الدار لذلك (قوله جمع منها) أى دون ما تليق الريح زى قال سم ويبنى أن تكون أسيجارها  
المقوعة كالترب المجموع منها اه (قوله ثلث ذراع) وان بسدعته ثلاثة أذرع فاكثرو يفرق  
بين هذا وبين سقرة الحلى وقاضى الحاجة بان قصد ثم الستر عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهنا  
امابة العين وهو حاصل في البعد كالترب حل (قوله بخلاف ما إذا كان الخ) المناسب أن يقول  
أنما إذا كان الشخص دون ثلث ذراع أول يكن منها كشيش ثابت وعصافرزة بها فلا يصح التوجه  
إليه زى وهو مخالف لحج في الصالح الفرزة كاتقدم بخلاف الشجرة الثابتة في عرضها فان التوجه  
إليها يكن كافى مر (قوله ستره الحلى) أى كسترته (قوله وقد سئل النبي) بيان لدليل حكم الاصل  
(قوله كؤخرة الرجل) بكسر الخاء والهمز وهى لفة قليلة والكثير أكثر الرجل ولا تقل مؤخرة الرجل  
أى على الفصح اه مختار ع وش عبارة البرماوى قوله كؤخرة الرجل بهم مضمومة وهمزة ساكنة  
بمدناها مجمة مكسورة أو مفتوحة مخففة فيهما يقال مؤخرة بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد  
الخاء المفتوحة والمكسورة وقد تبدل الهمزة واو أو يقال أكثره بفتح الهمزة والمسمع كسر الخاء وهى  
الحنية المحنونة التى يستند إليها الركب خلفه (قوله ومن أ مكنته علمها) أى سهل عليه بدليل قوله  
الآتى ولا اعتمدت ع ش أى سهل ذلك عليه بغير مشقة لا تحتل عادة برماوى (قوله أى الكعبة)  
ومنها محراب المسلمين العتمدة فى أنه متى مكنته علمها لم يعمل بغيره وعبارة الاصل علم القبلة وهى  
أعم وفى حل قوله أى الكعبة أى وماى معناها كالفقرب وموقفه ﷺ اذ ثبت بالتواتر  
فان ثبت بالأحاد فكالمخبر عن علم وقول حل كالفقرب أى بعد الاحتداد اليه ومعرفته بقينا وكيفية  
الاعتقاد به فى كل قطر وأما إذا قصدت من ذلك كان من جهة الادلة التى يجتهد معها بهذا الجمع بين  
الكلامين أى من جهله من الادلة ومن جعله بغير اليقين وهو بين الفرقين في نبات نفس الصغرى  
اه شينها حف وعزى (قوله ولا حائل) الوالد الحال وحائل اسم لا والخبر مخوف أى موجود  
والجمله من القول فى قوله أ مكنته شينها (قوله ينعو بينها) أى ولا مشقة عليه فى علمها بخلاف  
الاعنى مثلاً اذا أ مكنته التحسيس عليها الكن بمشقة لكثرة الصفوف والزحام والسورى فيكون  
كالحائل فيشده ثقة بغيره عن علم هكذا ظهر وعرضته على شينها ط ب موافق عليه سم وما ذكره  
فى الاعنى مستغف من تفسيرهم بالإمكان بالسهولة ع ش (قوله فى المسجد) أى الحرام ع ش  
(قوله جبل أبى قبيس) سعى بذلك لان آدم اقتبس منه النار التى أبى الناس أى استخرجها  
بالزمن من حجر صوان أخرجه منه وكان يسمى فى الجاهلية الامين لان الحجر الاسود كان مودع فيه علم  
الطوائف وهو الجبل المشرف على الصفا برماوى وقال الله اذ رأيت خليلي بينى بيني فأخرجه فلما  
اتسبى عليه الصلاة والسلام حمل الحجر نداء الجبل يا ابراهيم ان لك ودعة عندى فخذها فاذبحها أيضاً  
من زوال الجنة وقيل سعى الامين لحفظه ما استودع فيه من الامانات حل فى السيرة (قوله بحيث  
يعاينها) قيد فى الثلاثة أى بحيث يمكنه معاينتها كأن كان فى ظلمة أو غمض عينيه لأنه يعاينها بالفعل والا  
بأن كان يعاينها بالفعل فيقال له عاينها لأنه مكنته علمها فلا يصح جعل هذا أمثلة لقوله ومن أ مكنته  
علمها تأمل شينها عشواى وعبارة مر وهو متمكن من معاينتها (قوله لم يعمل بغيره الخ) والفرق  
بين هذا واكتشاف الصحابة باخذ بعضهم عن بعض مع إمكان سماعهم من النبي ﷺ أن

لا يحتاج الى المعاينة بعد ذلك فى معنى الماينتمن كان يمكنه يثقن اصابة القبله ان لم يعاينها حال صلاته اه شرح مر

القبلة أمر حتى مشاهد ولا مشقة فيها وأما الأحكام فلم تكن أمراً محسوساً فقد فهمنا إلى **عَلَيْهِ** في كل حكم فمشفقة **(قوله)** من تقليد المذهب تأخيرها لأنه أثر المراتب قال حج فعلم أن المصلح للمذهب وهو الحق أولى ثلثة لا يعتمد الأعلى اليس الذي يحصل به اليقين أو أخيراً عدد التواتر وكذا قرينة ظنية بان كان قد رأى خلافه من جعل ظهره مثلاً يكون مستقبلاً أو أخيراً بذلك عدد التواتر اه **(قوله)** أو قبول خبر أي ما لم يبلغ الخبر عدد التواتر ويكون معصوماً ولا انفصال له الاختيار للخبر المذكور سوى واستوجه ع ش أن له الاختيار بالخبر المذكور لأنه يفيد اليقين **(قوله)** في ذلك أي فإذا أئتمناه علمها ولا حال شيعتنا **(قوله)** وكما حكم أي الجهد أي وقياساً عليه انوار النص فلا يصح من غيره **(قوله)** أعم من تعبيره لتناوله الأخبار لكنه مأخوذ من قول المنهاج والأخذ الخ فأنمله سم قال شيعتنا ويمكن حل كلام المصنف عليه بان يفسر التقليد بالاختيار بقول القبر مطلقاً وبذلك تعبير الروضة بالإيجوز اعتماد قول غيره ع ش **(قوله)** اعتمدت في ظاهره ان الاعتماد المذكور لا يسي تقليد الان التقليدي سياتي ولعل وجهه أن التقليد خاص باختبار قول الجهد من غير مع تقليد كقوله ابن السكيت والخبر عن علم ليس بجهد **(قوله)** أي عدل رواية كإخباره بقوله ولو بعدا أو امرأة وقد يشمل التعبير بالثقة دون قبول الشهادة من يرتكب خاتم المروءة السلام من السق ويشعر به قوله وخزج بالثقة غيره كفاشق ويحتمل عدم قبول خبره وهو الأواب اه ع ش على مر **(قوله)** يخبر عن علم عدل عن قول بعضهم أخيراً يفيد أن وجوده مانع من الاجتهاد ولو قبل خبره قل وحيثه فكان الصواب حذف لفظة أخبار من قوله فيما يأتي وليس له الاجتهاد مع وجود أخبار الثقة **(قوله)** أنا شاهد الكعبة أي أو الحراب للمعتمد أو قال رأيت القطب ونحوه وأجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا في هذا كما يتمتع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبر عنه سؤاله حيث لاشقة عليه في سؤاله على الأوجه ويسأل من دخل داره ولا يجتهد نهان علم أنه إنما يخبر عن اجتهاد امتنع عليه تقليد كاهو ظاهر زى **(قوله)** بصعدو حائل أي وان قل كذلك درج وقوله أو دخول المسجد أي أو قرباً يصلح كرو عبارة خط نعم ان حصل بذلك مشقة جازية لاخذ بقوله شيعتنا ع ش **(قوله)** لاشقة أي وان كانت تحتمل عادة ح **(قوله)** وفي معناه أي القبر عن علم ع ش والاولى رجوع الضمير لأخبار الثقة أي في معناه من حيث الاعتماد من حيث امتناع الاجتهاد من كل وجه لانه يجتهد فيها بمنة وبصرة كما سيأتي بخلاف المخبر عن علم لا يجوز له الاجتهاد مع شيعتنا ع ش وبإشارة بالحارب للمعتمد في معنى العلم بالنفس كاتفهم فهي مقدمة على الخبر عن علم قوله وفي معناه أي من حيث امتناع الاجتهاد معها فلا ينافي أنما المرتبة الاولى **(قوله)** في تعارض المسلمين وفي معناه خبر صاحب الدار وهو ظاهر ان علم صاحبها يخبر عن غير اجتهاد والاولى بتقليد شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يخبر عن غير اجتهاد بان أخبر عن معاشية أو ما في معناه كروية القطب والحارب للمعتمد وقوله والاولى ع ش بان علمه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اه بحروفه والحارب في اللغة صدر المجلس سعى الحارب المعهود بذلك لأن المصلح بالحارب في الشيطان وانكره السلافة فيعولابن فيه خلافاً للجلال السيوطي فلم يكن في زمنه **عَلَيْهِ** والخلفاء بعده الأكثر المائة الاولى محارب وأما حدث الحارب فأول المائة الثانية مع ورود الله عن اتخاذها لانه بدعة ولائها من بناء الصحنات اه يرادى **(قوله)** يكفر طارفوه أي المارقون وسلمت من الطعن بخلاف ما لم تسلمت كعارب القرافة وأرباب مصر فلا يمتنع الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتمادها كما في

من تقليد أو قبول خبر أو اجتهاد لسهولة علمها ذلك وكما ك اذا وجد النص فتصير بذلك أعم من تعبيره بالتقليد والاجتهاد (والا) أي وان لم يكن علمها أو أئتمناه وتمثال كجبل وبناء (العتدة) ولو بعدا أو امرأة (خبر عن علم) لامن اجتهاد كقوله أنا شاهد الكعبة ولا يفتي الملبنة بصود حائل أو دخول المسجد للثقة وليس له أن يجتهد مع وجود أخبار الثقة وفي معناه رؤية محارب المسلمين بكثرة وأصغر يكفر طارفوه وخزج بالثقة

**(قوله)** عرف الله وكما ك اذا وجد النص أي في أنه لا يصح من غيره **(قوله)** اه أو أئتمناه وحائل كان كان يخرج المسجد ولودخله لا يكتفى بالصلى بالنفس **(قوله)** أي (علم) ولا يجب تكرير سؤاله حيث لم يرض مورث شك اه ع ش **(قوله)** رجالة يخبر عن علم ولو مع العترة اه ش يرى

والقمر والنجوم من حيث دلالتها عليها (اجتهد لكل فرض) بقيد زنده بقولي (ان لم يذكر الدليل) الأول أدلة ثقة يقاه الظن بالأول وتعيينه بالفرض أي العيني أولى من تعيينه بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فيها اذا كان ثم حائل أن لا يبينه بل حاجة والافليس له الاجتهاد لتفريطه (فان ضاق وقت) عن الاجتهاد وهذان من زائدتي (وأخير) المجتهد لظلمة أول تعارض أدلة أو غير ذلك (صلى)

(قوله وأقوى أدلتها القطب)

تقدم أنه يجعله في مرتبة المعانيضة وشرط له شروط منها أن يكون بعد الانتهاء وعمرته يقينا وكيفية الاستقبال له في كل قطر وقال بعد ذلك وأما اذا فقد شيئا من ذلك كان من جملة الالدة التي يجتهد بها وقال بعد ذلك وهذا يجمع بين الكلامين (قوله رحمه الله والجموع) عدومان النجوم القطب وهو بين الجدي والقردين وكان الشبهين سميانه بجما لجوارته له والا فهو كمال السبك وغيره ليس بجما بل تقطع تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه شرح الهبة وسر ادم الذي فيه النظر المشهور القطب الشمالي وله قطب آخر مقابل له وهو الجنوبي

العلم من واحد اذا كان من أهل العلم باليقا أودكره مستندا قال شيخنا ويجوز الاعتماد على بيت البرة في دخول الوقت والقبلة لأفادتها الظن بذلك كما يشهد الاجتهاد كما أفتى به الوالد وظاهر كلامه أنه يجوز له الاجتهاد مع وجودها ويستند يحتاج إلى الفرق بينها وبين ما تقدم في الحار ب وقد جعلها في دخول الوقت كالمخبر عن علم حل (قوله كمنافق) ظاهره وان صدقه عش وقياس ما يأتي في الصوم الأخذ بخبره ان وقع في قلبه صدقه الآن يفرق بأنه لما كان أمر القبة بمذاعى اليقين وكانت حرمه الصلاة أعظم من حرمه الصوم بدليل أنه لا يعترف تأخيرها بمحل بخلاف الصوم احتطاهه ١ ط ف (قوله وصي ميز) وان اعتقد صدقه على الراجح برأوى (قوله فان قدسه) أي حاروه وظاهر أو شرعاً كان في محل لا يكتب تحصيل الماء منه وهو فوق حد القرب كما في عش ومن التقيد الشرعي ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كفى الاطفيحي (قوله بأدلة الكعبة) وأقوى أدلتها القطب ويختلف باختلاف الاقاليم في العراق يجعله المصلى خلف أدته البعوى وفي مصر خلف أدته اليسرى وفي اليمن قبلته بمأبى جانبه الأيسر وفي الشام وراءه وفي بحرمان وراءه ظهره حل وقوله وراءه أي بمأبى جانبه الأيسر فلا يتجدد مع بحرمان ح ف ونظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بأرض اليمن • وعكسه الشام وخلف الأذن

بني عراق ثم يسرى مصر • قد مححوا استقباله في العمر

(قوله والنجوم) قال شيخنا ان كل نجمة قدر الجبل العظيم لأهلها وصرفت لم تترك وكل واحدة منها معلقة بسلسلة من ذهب في الكرسي كذا: بخط الشيخ خضر الشوبري (قوله من حيث دلالتها) أي لامن حيث ذاتها لأن ذلك معلوم لكل أحد عش (قوله اجتهد لكل فرض) ولو نفرد صلاة صبي وان يشتغل عن موضعه بل يجب إعادة الاجتهاد للفرض اذا فقد وان لم يتقبل عن موضعه حل أي ان تراخي فعله عن الاجتهاد وخرج بالفرض النفل وصلاة الجنائزة كافي التيمم مر عش أي والمعادة فلا يجتهد بها على الاعتماد عند مر خلا فالحج و زى (قوله ان لم يذكر الدليل) من الذكر بالضم وهو الاستحضار أي ان لم يذكر الدليل الأول بالنسبة للفرض الثاني أم بالنسبة للفرض الأول فالوجه أنه لا حاجة لتذكر الدليل عنده بل يكفي الانتهاء للجهة تأمل شو برى (قوله أولى من تعيينه بالصلاة) لأنها تشمل النفل وصلاة الجنائزة ولا يجب تجديد الاجتهاد لها بل هي ما يعبأ بالاجتهاد الفرض ولهذا أن صليها وان لم يذكر الدليل الأول الذي صلى به الفرض حيث كان عالماً بالجهة فان أراد أن يضلها ابتدأ اجتهادها شيخنا عشاوى (قوله ومحل جواز الاجتهاد) أي والأخذ بقوله الثقة (قوله ان يبينه الخ) بأن يبينه أو بنا حاجة فلا يلزم أن يبينه حاجة مع أنه أخصر وأفادته له وبناءه غيره بلا حاجة لا يكتب صموده أي اذ لم يمكنه قلعه عش (قوله بلا حاجة) فان صار محتاجاً إليه بعد بناءه بلا حاجة لا يكتب صموده حج عش والا كلف صموده (قوله فليس له الاجتهاد) أي والأخذ بقوله الثقة بل يكتب للمعانية فالخاصل أن المراتب أربعة الأولى المعانية الثانية الخبر عن علم الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد فلا يتقبل لأشورة الا ان يحجز عن التي قبلها وكذا تؤخذ من المتن (قوله فان ضاق وقت) أي والحال أنه لا يمكنه عمله بدون من يبينه بينها حائل وان اقتضى كلامه استواءهما في هذا الملايغى شو برى قال عش فان ضاق وقت أي عن إيقاعها كملها في الوقت (قوله عن الاجتهاد) أي وان أم تنأ به إلى ذلك الوقت عش (قوله وأخير صلى الخ) ظاهر صنيعه أنه ان كان

بصلى وان لم يمتق الوقت والمعمداته كقادة الهودين ان جوز زوال التحريم صبر اضييق الوقت  
والأصل أنه حل قال ع ش المراد بـ ضيقه ضيقه عن اقباعه كلها فيه ويفرق بينه وبين ما  
كان عليه فائته وكان وصلا خارج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث أدرك ركعة منها في الوقت بانه لا يلزم  
من الاجتهاد ظهور الصواب فروق الوقت وأشبه ذلك من نومه الماء فانه يمتق لوجوب الطلبات  
على الوقت والاختصاص اه **(قوله لا أي جهة شاء)** فلو شاء جهة وصلى الواجب عليه التزامها لا  
باختيارها التزم استقامتها فلا يتركها الا بمرح غير ما عليها ع ش **(قوله الضرورة)** أي ضرورة  
سوء الوقت وقيل المراد ضرورة ضيق الوقت أو التحجير **(قوله فان عجز)** هذا مقابل قوله بأنه  
اجتداد المراد بالاجتزاع من فعل الأدلة عدم معرفتها وان قدر على تعلمها الماسية أن أنه فرض كفاية ويجوز  
تعلما من كافر كما قاله المارودي وقال شيخنا حر بحر منه وعلى كل لا يستمدها الا اذا أقره عليها سلم  
عارف قل على الجلال **(قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها)** مفهومه أنه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد  
وهو واضح ان وجب عليه تعلم الأدلة عينا وكتباً يضاهين اسقاط هذا وقد وجد سقط ولعله على الهامش  
ملحقا لأن هذا لا يأتي الا اذا قلنا بوجوب تعلم الأدلة وليس كذلك وعلى ثبوته يكون من عطف  
السبب على الميب قال غث رجب التعلين وكان لا يعرف الأدلة كان له تقليد الثقة العارف بالأدلة  
وان أمكنه تعلم تلك الأدلة لأنه غير مقصر بعدم تعلمها حل **(قوله قلده عارفا)** ويجب تكرير  
سؤاله لكل صلاة ولا بد أن لا يكون اخباره الثاني عن الاجتهاد الأول فان كان لا عبرة فان لم يجد  
فتعارفا فهو كالتحجير يرى **(قوله زامه)** أي لزومها عينا أو كفايا على التفصيل المذكور بعده  
**(قوله وهو فرض عين الخ)** لا يقل حيث اكتفوا بتم واحد سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه  
فرض عين ادعوا مخاطبه كل مكلف ملحا جازما لاننا نقول المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد  
لكل أحد بل كل فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويشير لذلك قول الشارح فلا يقلد الخ نفس  
المراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور بل هو كفرض الكفاية على القول بأن مخاطبه الكل  
فقسبته فرض عين فيه يجوز لغير التمهيد في أم المجمع بتركه وان كان يسقط بفعل البعض والمراد بكونه  
فرض كفاية أنه يجوز لغير العارف أن يقلده ولا يكلف التلم ليجتهد فهو غير بين التقليد والتعلم ليجتهد  
فيكون مخاطبه على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله هو تقابل القولين في فرض  
الكفاية أعني كون مخاطبه الكل أو البعض شيئا ح ف **(قوله لسفر)** أي لارادة سفره لم يكن  
في طريق مقصد السفر بلا متفاربة فيها علم يب معتمده والافه وفرض كفاية **(قوله لخسر)** أي  
أي لعدم وجود من يقلده والمراد بالخسر أن يوجد أحد من العارفين حل فالتقليد بينهما للأغلب  
ح ف **(قوله بما يقل)** أي لا يوجد حل **(قوله فان كثر)** بأن وجدوا واحدا لأن به يسقط فرض  
الكفاية حل وهو بعيد عبارة ع ش على حر ينبغي أن المراد بالكثر أن يكون في الركبة جماعة  
متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من اراد الصلاة وجود واحد منهم غير مشقة قوية تحصل في تقليده  
تعبير عبارة زى قوله فان كثر الخ أو ضمن الفرق أن المدا على فلة العارفين وكفرهم ولا نظرا لى  
حضر ولا حتى لو قل العارفين في الحضر من التعل **(قوله ومن صلى باجتهاد الخ)** الذي يحصل  
من كلامه منطوقه وهو ماسته وثلاثون صورة لأن الخطأ اما أن يكون عينا أو غير معين وعلى كل منها  
إيمان الجهة أو التماس أو التيسر فدهسته وفي كل منها اما أن يكون قد غير ولا فدهه اثنا عشر صورة  
وكل منها اما الصلاة أو قبلها أو بعدها فدهسته وثلاثون صورة اه رماوى **(قوله تفتن خطا)**

التفتن

لا أي جهة شاء للضرورة  
(وأعاد) وهو با خلافت  
تفسرته على الاجتهاد  
ولجواز زوال التحجير  
صورته (فان عجز عنه) أي  
عن الاجتهاد في الكعبة  
لم يمكنه تعلم أدلتها  
(سكاعى) البصائر  
البصرة (قلده عارفا)  
بادلتها ولعبها وأمرها  
ولا بعيد ما يسهل بالتقليد  
(ومن أمكنه تعلم أدلتها  
لزم) تعلما كنعلم  
الوضوح ونحوه (وهو أي  
تعلما) (فرض عين لسفر)  
فلا يقلد فان ماق الوقت  
عن تعلما على كيف كان  
وأعاد وجوب (د) فرض  
(كفاية لخسر) والملاق  
الأصل انه واجب محمول  
على هذا التفصيل وقيد  
السبب السفر بما يقل فيه  
العارف بالأدلة فان كثر  
ركب الحاج فكالحضر  
(ومن صلى باجتهاد منه  
أومن يقلده) (تفتن خطا)  
(قوله لعدم وجود من  
يقلده) أو وجوده في أهل  
الطريق من غير سفرهم  
اه شيخنا

معنا) في جهة أو تيمان وتيامس (أعاد) وجوباً بالاعتوان لم يظهر له الصواب لانه يتيقن الخطأ بما يأتى في قوله في الاعادة كالحاكم يصح اجتنبه ثم يجد النص بخلافه واحترزوا بقوله فيما يأتى مثله في الاعادة عن (١٨٥) الاكمل في الصوم ناسياً والخطأ في الوقوف برفقة حيث لا يجب الاعادة لانه لا يأتى ما يأتى في قوله (فلا يتقنه فيها استأنفها) وجوباً وان لم يظهر له الصواب وخرج يتيقن الخطأ ظنه والمراد بيقنه ما يتعنه معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاينة (وان تغير اجتنبه) ثانياً (عمل بالثاني) لانه الصواب في ظنه (ولا اعاده) لما فعله بالاول لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والخطأ فيه غير معين (فلا صلى أربع ركعات لاربع جهات) أي بالاجتهاد (فلا اعاده) لما لذلك ولا يجتهد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى بسرة ولا في محراب المسلمين جهة (باب صفة) أي كيفية الصلاة

وهي تشتمل على فروض تسمى أركاناً وعلى سنن يسمى ما يجزى بالسجود منها بضموا ولا يجزى حيث (قوله لانهم لم يبعوا الخ) أي ما لم يكن اخباره بقوله رأيت الحم تغير يصلون هكذا لانه لا يزيد على المحارب له سم (قوله) أي فهو من إضافة الصلاة الصورية (الخ) علة الصلاة

التعقب المستفاد من القائل بسيد (قوله معنا) محترزه خطأ غير المين كما يأتى في قوله والخطأ فيه غير معين شوى (قوله وأعاد وجوباً) أي عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن أو تقول استغث عليه الاعادة شوى برى للمنى وعبارة ع ش أعاد وجوباً أي ثبت في ذهنه وانما يعيد بالفعل عند ظهور الصواب فإلم يظهر له الصواب بضاق الوقت صلى لمرة الوقت كالصغير شوى برى ولا عبرة بصلاته الاولى لانها كالعهد لتيقن الخطأ فيها (قوله فيها) أي في صلاة وقوله أنه أي الخطأ وقوله في الاعادة أي اعادته فالعوض عن الله بر الماعن على ما وقف به ان هذا لا يأتى الا اذا ظهر له الصواب وأما اذا لم يظهر له الصواب فلا يأتى من الخطأ في الاعادة وأوجب بانه لا يعيد الا عند ظهور الصواب كما قاله الشوى برى وسم (قوله في الوقوف برفقة) أي اذ لم يقا (قوله استأنفها) أي وجب استأنفها عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الآن (قوله ظنه) ومنه قوله الآتى وان تغير اجتنبه الخ (قوله وان تغير اجتنبه) بان ظهر له الصواب في جهة أخرى غير الجهة الاولى حل قال الشوى برى وان تغير اجتنبه أي قبلها أو بعدها وفيها اه وهذا وما بعده خراجاً وقوله معين كما تقدم (قوله عمل بالثاني) عملان كان فيه اذ ترجع على الاول على المعتمد كما قاله البقوى وسرى عليه في الروضة وان كان ظاهر كلام المجمع كما هنا فصحيح العمل بالثاني ولوعم التساوى كالمفروض ذلك قبل الدخول في الصلاة شوى برى (قوله ولا اعاده) لما فعله بالاول من جميع الصلاة أو بعضها وعمل العمل بالثاني مثلاً في الصلاة واستمرار عنها اذا ظن الصواب مقارنا لظهور الخطأ والا بأن لم يظن الصواب مقارناً بطلت وان قدر على الصواب على قريب لمضى جزء منها إلى غير قبله اه حل (قوله لان الاجتهاد الخ) أي فقد عمل هنا بالاجتهاد بن وافر من ما في الميامن عدم عمله فيها بالثاني بلزوم قرض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما سابه الاول والصلاة يتجسأ لم ينفسه وهنا لا يلزم منه الصلاة لا غير القليلة فينا حر لان الخطأ في الاجتهاد غير معين كما أشار إليه الشارح بقوله والخطأ فيه غير معين (قوله فلا صلى) تفرع على قوله ولا اعاده ع ش (قوله ولا يجتهد) أي لا يجوز له الاجتهاد في محراب النبي صلى الله عليه وسلم أي ما ثبت أنه وقف فيه للصلاة باخبار جمع يؤمن توأموهم على الكذب لا المحراب المحجوف المعروف الآن اذ لم يكن في زمنه محراب شرح حر (قوله بمنه ولا يسرة) أي ولا جهة الاولى والمنية والبسرة بفتح الباء فهما كما في شرح البهجة للشارح (قوله ولا في محراب المسلمين) أي الممتدة (قوله جهة) وهل يقدم اخبار الثقة بخلاف الجهة أو يقدم جهة المحراب الممتدة تقدم اخبار الثقة عن علم في هذه الحالة لانهم لم يبعوا مع علمه الاجتهاد بمنه ولا يسرة وجوزوا ذلك في المحراب شوى برى (باب صفة الصلاة)

(قوله أي كيفية) فسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالبياض والكيفية أعم قال حل كيفية الصلاة أي الهيئة الجامعة للصلاة من أركانها وشروطها وغير ذلك فهو من إضافة العلة الضرورية الى معلولها كهيئة السرير فالفرض بيان ما نشأ عنه تلك الهيئة وهو الأركان والسنن وعبارة عن ان فسر الصفة بالكيفية لان صفة الشيء ما كان زائداً عليه وما يذكره هو الصلاة لأمر زائد عليها ولها هذا ذكر كيتها أي أجزاء ما وهي أركانها وأوجب بأن الكيفية مذكورة في ضمن الكمية وهي كون الأركان على الترتيب المذكور وقال ع ش لوقال أي كيتها وكيتها لكان أظهر لانه ذكر أركانها أيضاً (قوله وهي تشتمل) أي الكيفية ان قلت المقرر عند التحوين أن الموصوفين

المادية هي الأركان واعتنا الصورية هي الهيئة الجامعة من اجتماع الأركان (٢٤ - مجرى) - اول في كلامه إضافة الصورية للمادية وقوله لم يملوها أي الذي هو الصلاة بمعنى اجزائها

الذي يشتمل على الصفة لا الكس، وهما يتخالف ذلك لانه جعل الكيفية التي هي الصفة تشتمل على ثلاثة عشر، يحصل الطمأنينة في عالمها الاربعه حيثه تامة للركن وفي الروضة سبعة عشر بعد الطمأنينة في عالمها اربعة كما وهو اختلاف لفظي، ويعتد على ركنها على قياس عت الصائم والماعذ في الصوم والبيع ركنين تكون الجهة ثمانية عشر احدها (نية) لئلا في الوضوء معتبره هنا وفي سائر الأبواب (يقبل) فلا يكفي التلق مع غفلة ولا يضر التلق بخلاف ما قيل كان يرى الظاهر في لسانه الى غيرها (لعمري)

(قوله) وقد يقال كان القياس (الح) أي فيفتقر الشك في الطمأنينة ويؤخذ جوابه مما قيل (قوله) لأن ما هي غير موجودة) فيه بحث لأن ما هي الصوم الاساك النصوص بمعنى كف النفس على الوجه الخصوص والكشف المذكور فله كما صرحوا به حيث قالوا ان الفعل للكشف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر وتلاه بالمعنى الصاء بالفتحة والاساك عن المنطرات لا بمعنى إيقاع ذلك لأنه أمر اعتباري لا وجوده في الخارج أي عبارة عن تلقن القدرة الخاصة بالقصور وأما القلي الحاصل بالمصدر فهو عبارة عن الفعل الخلق وقته تعالى الجاري على يد العبد اه

شيخنا



أي الصلاة ولو نفلا لتنميز  
عن بقية الأفعال فلا يكتفي  
إحصائها في الحسن مع  
الفتلة عن فعلها بالمطلوب  
وهي هنا ماعدا التثنية لأنها  
لا تنوي (مع تعيين ذات  
وقت أو سبب) كصحيح  
وسمته لتنميز عن غيرها  
فلا يكتفي بنية صلاة الوقت  
(مع نية فرض فيه) أي  
في الفرض ولو كفالة أو  
نذر التميز عن النفل  
وليان حقيقته في الأصل  
وشمل ذلك المادة نظرا  
لأصلها وسيأتي في بيانها في  
باب الجماعة وصلاة الصبي  
وهو ما يحجبها في الروضة  
كأصلها لكنه ضعفه في  
المجموع وغيره وصح خلافه  
بل صوبه قال أذكيف  
بنوى الفرضية وصلاته  
لا تقع فرضا ويؤخذ جوابه  
من تعليلنا الثاني وبما  
ذكره علم أنه يكتفي بالنفل  
الطلق وهو مالا ينقيد  
بوقت ولا سبب نية فعل  
الصلاة لحصولها بما ألق  
بعضهم بحجة المسجد  
وركني الوضوء والاحرام  
والاستحارة وعليه تكون  
مستندة بمعامر (وسن  
نية فعل فيه)

شيخنا حنف **(قوله ولو نفلا)** للتعميم **(قوله لانه)** أي الفعل **(قوله وهي هنا)** أي الصلاة  
وأما غير ما هنا كقولك الصلاة واجبة أو الصلاة أقوال وأفعال فالمراد بما يشتمل النية حنف  
**(قوله لانه لا تنوي)** واللازم للفسل لأن كل نية تحتاج إلى نية وهذا لا يتأتى إلا إذا قلنا أنه ينوي كل  
فرد فرد من الصلاة وليس كذلك وأما قلنا أنه ينوي المجموع أي يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو  
المتفصيل يمكن أن تنوي بأن تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد بقوله لا تنوي أي لا يحب  
تتفليس المراد أنه لا يجب أن يلاحظ أن النية من جملة الصلاة وذكر شيخنا أنه يجوز تعلقه بنفسها  
وبغيرها كالسلم وحديثه صريح بحمله لنفسها وبغيرها كالشاة من الأرباب ترك نفسها وبغيرها ولكن  
لا يجب أن يلاحظ هذا القول **(قوله مع تعيين ذات وقت)** لا ينافي اعتبار التعيين هنا بما يأتي  
أنه قد ينوي القصور يتم والجمعة ويصل الظهر لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما ناله باعتبار عارض  
انقضاء حج **(قوله وأسبب)** كالكسوف وقوله عن غيرها وهو النفل المطلق **(قوله صلاة)**  
الوقت أي المطلق الصادق بكل الأوقات **(قوله ومع نية فرض)** أي ملاحظته **(قوله لا يميز عن)**  
النفل أدخله في المنفردة وقوله وليان حقيقته أدخل به بالمادة وصلاة الصبي أي بالفرض من نية  
الفرضية أحد ما يرى إما التمييز وإما بيان حقيقة الشيء لتمييزه عن غيره حل دعوى ويؤيد ذلك  
قوله وشمل ذلك المادة وبهذا إذا دفع اعتراض عميرة بقوله هذا التعليل أي قوله لتنميز عن النفل يجب  
إسقاطه وذلك لأن مصلى الظهر مثلا إذا قصد فعلها وعينها بكونها تظهر أجزأت بذلك عن سائر النوافل  
بحسب التصديق على شيء منها فكيف يعطل اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل  
بالعين اه وقال حل قوله لتنميز عن النفل أي وهو المادة وصلاة الصبي إذا كان الناري  
بالتغير معيد **(قوله وشمل ذلك)** أي قوله ومع نية فرض فيه **(قوله اذكيف بنوى الفرضية)**  
فتبين أن المجنون إذا أراد قضاء ما فاتته زمن الجنون أنه لا ينوي الفرضية وكذا الخائض على القول  
بانقضاء الصلاة القضية منها كما عليه شيخنا في حرر شوري قال عرض والمتمتع أن الخائض  
نوى الفرضية ومثلها المجنون ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهما كانا محللا للتكليف في الجملة بقي أن  
هذا التعليل يقتضي امتناع نية الفرضية على الصبي لأنها على هذا الوجه تلاعب وليس ذلك مرادا إذ  
الخلاف إنما هو في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية أن لا يريد أنها فرض في  
حقه بحيث يعاقب على تركها وأما ينوي بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق ويجعل ذلك منه  
على الحقيقة المذكورة عرض على مرقا أراد أنها فرض عليه بطلت **(قوله من تعليلنا الثاني)**  
هو قوله وليان حقيقته لأن ذلك فرض في الأصل شوري والمتمتع عدم وجوب نية الفرضية على  
الصبي ونسب في المادة وإتمامها بغير القيام في صلاة الصبي لأن قصد الحياكة وهي القيام حتى تهاجر  
وبالنية تأتي حتى وإتمامها كالتظاهر بالأول فوجب حج **(قوله وبما ذكر)** أي بقوله مع تعيين  
الحج **(قوله تكون مستثناة بمعامر)** أي من تعيين ذات السبب والتحقيق عدم الاستثناء لأن هذا  
القول صحيح لم يقيد بالسبب ليس عين ذلك المقيد وإتمامه نقل مطلق حصل به مقصود ذلك التقليد  
لأنه يقتضي كونه نفلا مطلقا لعدم انعقاد تحية المسجد وركن الوضوء في الأوقات المكروهة لا نقول  
لما حصل به مقصود ذلك التقليد نقد بدليل ما قالوه في صحة صلاة الركعتين لمن دخل والامام يعظ  
حل **(قائده)** السن التي تدرج مع غيرها تحية المسجد وركن الوضوء والطواف والاحرام وسنة  
النفلة الاستحارة وصلاة الحاجة وركن الزوال وركن القدم من السفر وركن الخروج اه شرح  
**(قوله وسن نية فعل فيه)** يذني غير صلاة الصبي لانه يسن له نية الفرضية خروجها من الخلاف

أى فى النقل خروجا من  
الخلاف وانما يجب  
فيه لزوم التعليل له  
بخلاف الفرضية الظاهر  
ومحوها (د) من (إضافة)  
فقدنا (خروجان الخلاف)  
وانما يجب لان العبادة  
لا تكوّن الاله تعالى  
والصرح بسن هذين  
من زيادى (رططق)  
بانوى (قبيل التكبير)  
ليساعد اللسان القلب  
(وصح أداء بنية قضاء  
وعكس) فيقيد به بقول  
(يضر) من غيم ومحوه  
لان كلامها بآنى يعنى  
الآخر خلاف ما لو اوسع  
علمه بخلافه فلا يصح  
للتلاعب (د) ثابت (تكبير)  
تحرم) سبى ذلك لان  
الحق يحرم عليه ما كان  
حلالا من مفصلات  
الصلاة ودليل وجوبه خير  
السبى صلاته اذاقت الى  
الصلاة فكبرتم اقرأ ما ييسر  
مكن من القرآن ثم ارفع  
حتى تطفئ رأكأ ثم ارفع  
حتى تعتدل قائما ثم اسجد  
حتى تطفئ ساجدا ثم ارفع  
حتى تطفئ جالسا ثم اقل  
ذلك فى صلاتك كلها واد  
الشيطان وفى رواية  
للبخارى اسم سجدة  
تطفئ ساجدا ثم ارفع حتى  
تسوى قائما فقل ذلك  
فى صلاتك كلها وفى صحيح  
ابن حبان يدل قوله لى  
تعد لعلنا من المأمورين فاعلم (مفروبا بالنية)

شورى (قوله أى فى النقل) أى اللطاف وذى الوقت والسبب (قوله لزوم التعليل) أى أصله  
وقد يجب لارض بغير شورى (قوله الظاهر ومحوها) انقدح معادة أى فوجبت نية الفرضية  
ليتم الفرض عن المعادة وحيثا اقتضى كلامه عدم وجوب نية الفرضية فى المعادة وقد تقدم وجوب  
ذلك فى كلامه تأمل شورى وأجيب بأن المراد به الفرض الصورى والذى اقتضاه كلامه عدم وجوب  
نية الفرض الحقيقي فى المعادة وكذا التميز عن صلاة الصبي لان نية الفرضية لا يجب عليه حتى لو نواها  
فالمراد بالفرض الصورى وبعبارة حل قوله بخلاف الفرضية الظاهر ومحوها فانها قد تختلف وذلك  
فى المعادة وصلاة الصبي فنية الفرضية فى صلاة الظاهر من المعادة الغرض منها بيان حقيقتها الأصلية  
لا غير ما عمن النافذة وكذا صلاة الصبي اذا نوى الفرضية الغرض منها بيان حقيقتها لا غير ما عمن النافذة  
وأما غير المعادة وصلاة الصبي فانميزها عن غيرها بهذا السقط ما للشيخ حمزة هنا (قوله ليساعد اللسان  
القلب) وخروجان خلاف من أوجبه كما قاله مر ولم يذكره الشارع لان الخلاف فيه هو (قوله)  
بآنى يعنى الآخر) أى لفظة يقال ذات الدين وقضيته يعنى وقفته ع (قوله موعلمه بخلافه) أى  
وقد أراد اللسان الشرى أو أطلق فان أراد اللسان الثانى صح كفى حل (قوله تكبير تحرم) روى  
البحر حبه أنها شرط لانه لا يدخل الاجتماعا فليست داخل الماهية ثم أجاب بأنه بفرغه منها بين  
دخوله فى الصلاة من أولها اه والحكمة فى افتتاح الصلاة بالتكبير استحضار المصلى عظمت من  
تباخضته والوقوف بين يديه ليمتلئ هبة فيحضر قلبه ويخشى ولا يعثر برماوى ح (قوله من  
مفصلات الصلاة) أى وتحريم ذلك عليه بدخله فى أمر محترم قال ع يقال أحرم الرجل لنا  
دخل فى حرمة لانه كمال الجهرى قال الاسنوى فلما دخل بهذه التكبيرية فى عبادة تحرم فيها أمور  
قيل لها تكبيرية تحرم ع (قوله تكبير تحرم) أى الذى أساء صلاته أى الذى أساء صلاته ولم يحسبها  
واسمه خلافه بن رافع الزرق الاضارى وقوله ما ييسر ممك من القرآن ولتيسرعه اذذاك الفاتحة  
وفى بعض الروايات فقرأ بأمر القرآن حل قال ع (قوله تكبير تحرم) أى الذى أساء صلاته أى الذى أساء صلاته ولم يحسبها  
على عادته من الاقتصار فى الاحداث الطوال على عمل الاستدلال ليحيل عليه فى الاستدلال على فية  
الاركان ولم يذكره الشاهد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عليها اه (قوله تكبير تحرم) أى  
بغيره ثم ارفع حتى تطفئ جالسا ع أى فيكون بيا بالسجدة الثانية وقوله ثم ارفع الخ أى الركعة  
الثانية وقوله وفى صحيح ابن حبان أى بها لان فيها التعرض للطمأينة بمقالة فى الاتصاف قائما واشاره  
الى عدم ليزا القراءة فى حال النهوض أى قبل أن يصير الى القيام أقرب منه الى الركوع وان أجزأت  
قبل الطمأنينة (قوله مفروبا بالنية) وذلك بان يستحضر فى ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له  
من كونها للظهور فرضا ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصده امتقارنا لأول التكبير ولا يفتل عن  
تذكره حتى يتم التكبير وتارة فى امام الحرمين بأنه لا نحو به الاقعدة البشرية ومن ثم اختر النوى  
ما قاله الشارح وقال ابن الرغمة وغيره انه لائق الذى لا يجوز سواه وصو به السبى ولو تخطل بينه  
وأكبلا بضر النصل بلم يشترط مقارنة النية وكلام الاصحاب انما يوقف عليه الانقضاء روى وقوله  
فالت الصلاة فى تفسيرا كما قاله حج لان القارة الحقيقية لا تكون الا حينئذ ولا نحو بها القدرة  
البشرية حيثما شيئا قال ع (قوله تكبير تحرم) أى الذى أساء صلاته أى الذى أساء صلاته ولم يحسبها  
أصل ذلك ذكر حج ما يقتضى رويته حيث قال بعد كلامه قررته ولذلك صوب السبى وغيره  
الاختيار وقال ابن الرغمة انه لائق وغيره انه قول الجمهور روى روى كفى الحسن بالغ لا يشجعه غيره ولا يفر  
تعد لعلنا من المأمورين فاعلم (مفروبا بالنية)

بأن يقرنها بأوله ويستصحها إلى آخره لكن النووي اختار في جموعه وغيره بالامام والنزائي وغيرها الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث  
يعتبرها أنه مستحضر للصلاة (وتعين فيه) على القادر على التلقيه (١٨٩) (الله أكبر) (لا إله إلا الله) (الله أكبر) (الله أكبر)

وغيره مع خير البخاري  
صنوا كتاباً يقرئ أصلي  
تلاكي الله كبير ولا الرحمن  
أكبر (ولا يضرب إلا ينجع  
الاسم) أي اسم التكبير  
(كلمة الأصغر) والله  
الجليل أكبر والله عز وجل  
أكبر (لا كبرائه) ولا الله  
الذي لا إله إلا هو الملك  
القدوس أكبر لا ذلك  
لا يسمى تكبيراً ويجب  
إسراع التكبير نفسه أن كان  
صحيح السمع ولا عرض  
من لسان أو نحو (ومن عجز)  
بفتح الجيم أفصح من  
كسرهما عن نطقه بالتكبير  
بالريشة (ترجم) منه  
رجوا بأى لغة شاء ولا  
يعدل إلى غيره من الألفاظ  
(وزمه تعلم أن قلده) عليه

أنه صحيح والسبح من لم يقله وقفع الوسواس المذموم (قوله بأن قرنها) بضم الراء من باب نصر  
ينصر رمادى (قوله ويستصحها) قال السبكي اختلفوا في هذا الاستصحاب فقيل المراد أنه  
يُسَمَّرُ استحضرها ولكن استحضرنا التنية ليس بنية وإيجاب ما ليس بنية لا دليل عليه وقيل تولى  
أشائها فإذا وجد الفصد المعتبر أولاً وجد مثله أو كذا من غير تحلل زمن وليس تكرار التنية تكرار  
التكبير يضر لأن الصلاة لا تعقد إلا بالفرغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه سر وجوه شقة لا يتطعن  
لعل أحد ولا يفصد عرش وذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود التنية قبل التكبير اه  
عمية (قوله بحيث يتعاطى) متعلق بمحذوف تقديره واكتفى بالاستحضار العرفي أيضا يتعاطى الخ  
فالمعنى بيان الاستحضار العرفي للأقارنة العرفية لأن المقارنة العرفية معناها أن يوجد اقترانها عند  
أى جزء ولا يضر عزو بهما بعد والاستصحاب الحقيقي أن يستحضر جميع الأركان تفصيلاً والمقارنة  
الحقيقية أن يستحضر الأركان من أول التكبير إلى آخرها فالجواب أن القوم أربعة أشياء استحضار  
حقيقي بأن يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلاً ومقارنة حقيقية بأن يقرن ذلك المستحضر بجميع  
أجزاء التكبير واستحضار عرفي بأن يستحضر الأركان اجلاً ومقارنة عرفية بأن يقرن ذلك  
المستحضر بجزء من التكبير شيخنا والمحمد أن الاستحضار الواجب هو القصد والتعيين وتنية  
التربية عند أى جزء من أجزاء التكبير كإفراجه شيخنا حل قتلان شيخه الخليلي وهو عن  
شيخه الشيخ منصور الطوطي وهو عن شيخه الشوري وهو عن شيخه الرمل العنبري وهو عن شيخ  
الاسلام قارودكان الشيخ الطوطي يقول هذا هو مذهب الشافعي وهذا أتفريده الشافعي عن بقية الأئمة  
اه ويمكن رجوع مر عماني شرحه (قوله وتعين فيه) أى أن التكبير أى فى صيغته وتعيينه  
يلزم عليه نظرية الشئ في نفسه إلا أن يقال صيغة التكبير عامة ونظرية الخاص في العام جائزة (قوله)  
مع خير البخاري) أى ولم يروعه <sup>في</sup> أنه صلى على غيره هذا الوجه ع <sup>ع</sup> (قوله لا يمنع الاسم)  
أى إذا كان من نعمت الله بخلاف غيره كقوله الله هو أكبر فانه يضر على الاعتماد كلمة بإرجح أكبر  
وكتبنا أيضا قوله ولا يضر ما يمنع الخ هل كذلك السلام وما الفرق مع أن ما هنا أحوط توقف فيه  
شيخنا زى شوري الظاهر أنه كذلك قال حل قوله لا يمنع الاسم أى لا يفوت معناه وهو كون  
الله أكبر من كل شئ (قوله كلمة أكبر) لأن ال لا تفسر المعنى بل تقويه بإعادة المحصر لكنه خلاف  
الأولى خروجاً من الخلاف مر (قوله لا كبرائه) هل ولو وصل بلفظ الجلالة أكبر كأن قال كبرائه  
أكبر فيه نظراً الأقرب أن يقال أن قصدنا بضره ولا فلا عرش وقوله ولا أى بأن قصد الاستئناس  
أن أطلق كالمشبه على مر (قوله الملك القدوس) ليس بقيد لأن المضمر وجود ثلاث كلمات فاصلة بين  
السمتين وهي حاصلة بدون ذلك وعبارة عرش وكذا بدونها أى الملك القدوس كافى التحقيق مر  
سم (قوله لا يسمى تكبيراً) أى شرعاً وقال حل انظر لا يسمى عند من مع أى معنى التكبير وهو كون  
الله أكبر من كل شئ لا يفوت بذلك اه (قوله ويجب إسراع التكبير نفسه) وكذا سائر الأركان القولية  
(قوله يفتح الجيم الخ) ومضاره بعكس ذلك شوري (قوله ترجم) فلو عجز عن الترجمة أيضاً فلا أقرب  
أن يقتل لذكر آخر وقيل يسقط التكبير ع <sup>ع</sup> ملخصاً وتكبيره الاحكام بالفارسية خدائى بزرگ تر  
كلمته فى الروضة عن صاحب النعمة الكبرى فلا بد من ترلان خدائى مضام الله وبزرگ معناه كبير

بذكرى) كالسنة القليلة قال من التهجئة • ولو بذكر لا يطول قله • ووقفه نقل قال شيخ الاسلام أى بغير تنصيص كقوله القولي وشيخه  
اه (قوله مع ما هنا أحوط) أى لكونه انقاداً ولكونه بغير عليكم السلام لا كبرائه

ولو يسر وبد التعليل  
لا يؤمنه ما أصلا بالترجة  
الآن أنزلنا مع العنك  
منه وضاق الوقت فانه لا بد  
من صلانه بالترجة حرمة  
وبلغته القضاء لتفريطه  
وبلغ الأخرس تحريك  
لسانه وشفتيه ولهاته  
بالتكبير قدر إمكانه هكذا  
حكم سائر أكاره الواجبة  
من تشهد وغيره قال ابن  
الرفعة فان عجز عن ذلك  
نواه بقلبه كافي للمريض  
(وسنلام جهر بتكبير)  
أى تكبير التحرم وغيره  
من تكبيرات الاقتالات  
ليسمع المؤمنون أو بعضهم  
فيعلموا صلانه بخلاف  
غير الامام وهدم من يلقى  
وكلاما مبلغ احتيج اليه  
(ز) سن (الحل) من امام  
أو غيره (رفع كفيه) للقبلة  
مكشوفين منشورتي  
الاصابع مفرقة وسطا (مع  
ابتداء) تكبير (بحرمة  
حنو) بذل الجمعة أى  
مقابل (منكبيه) بأن  
مخاض أطراف أصابعه  
أعلى أذنيه وإماما ضمى  
أذنيه ورأسته منكبيه  
وذلك خبر الشيخين أنه  
عليه السلام كان يرفع يديه من  
منكبيه إذا افتتح الصلاة  
أما الانتهاء ففي الروضة  
كأصلها وشرع مسلم أنه  
لا يسمن فيشفي بل أن فرغ  
منهما فاذك أومن أحدهما قبل تمام الآخر لكنه صح في شرعي المذهب

وترصيره بمعنى كبريختنا ح أى لأنه دال على التفضيل **(قوله ولو يسر)** أى ولو فوفى مساة  
القصر مد وعش وعبارة مد ولو يسر أطاعة وإن طال كما اقتضاه كلامهم لأن ما لا يبر الواجب  
الايه فهو واجب والاعمال يجب السفر لها على فاقده لمدام النفع هنا بخلافه ثم اه **(قوله وضاق)**  
الوقت) أمامه فانه لا ينبغي أن يخلع حيث ربح حصول التعليل قبل ضيقه ع **(قوله ولو يسر القضاء)**  
الح) عبارة مد فان ضاق الوقت صلى حرمة وأعاد كل صلاة ترك التعليل طامع إمكانه وإمكانه معتبر من  
الاسلام فيمن طرأ عليه وفي غيره يتجه كقوله الاسنوى وغيره أنه يعتبر من تعينه ليكون الأركان  
والشروط لا يفرق فيها بين الصبي وغيره والأوجه خلافه أى أنه يعتبر من الفراغ لما فيمن عدم مؤاخذه  
بما مضى في زمن صباه اه **(قوله ويلزم الأخرس)** حل هذا بعضهم على ما إذا طرأ الأخرس ووجب  
ذلك فيأبظهر أنه في الطاري كان واجبا عليه القراءة المستغرقة للتحريك المذكور فإذا عجز عن  
النطق بهاتي التحريك الذى كان واجبا واليسور لا يسقط بالمسور أما إذا ولد الأخرس فلا يلزم  
لأنه يجب عليه القراءة التى هي المقصودة فليجب التابع الذى هو التحريك وكما في الناطق العايز  
فانه لا يلزم ذلك واعتمده مد اه شورى وعبارة ع و يلزم الأخرس أى الأخرس العارض مد  
وخبر به الخلق فلا يجب عليه تحريك ذلك لأنه لا يعنى شيئا من الحروف حتى يحرك به فلو حرك  
لسانه وشفتيه من غير شعور بشئ من الحروف لم يتطبل كالحرك أصابعه في حرك أو غيره لأن هذه  
حركات خفيفة وهي لا يتطبل وإن كثرت نعم إن فرض قصوره للحروف كان سمع على خلاف العادة  
فاتقش في ذهنه صور حروف الفاتحة وجب التحريك اه **(قوله ولهاته)** وهي اللمعة المطبقة  
في أقصى سقف الفم زى **(قوله عن ذلك)** أى التحريك نواه بقلبه لعل المراد أجزاءه بدليل قوله  
كفى المريض اه شورى أى بأن يصور نفسه متحركا **(قوله جهر بتكبير)** أى بقصد التكرار  
كل تكبيرة أو بقصد مع الاصابع بخلاف ما إذا قصد الاصابع فقط أو أطلق فان الصلاة يتطبل ويأتى الله  
في المبلغ شيئا **(قوله ليسع المؤمنون أو بعضهم إلخ)** علة ثانية لأنه إذا قصد الاصابع فقط بطلت  
صلاته ولا بد من قصد التكرار وحده أو مع الاعلام عنه كل تكبيرة خلافا للخطيب حيث قال بكفى  
عند التكبيرة الأولى وحمل البطان فيذكر في العالم أما العامى ولو غلط العلماء فلا يضر قصد  
الاعلام فقط ولا الاطلاق شيئا عشايرى وح ف قضيت أنهم لو علموا بإتقانهم من غير جهر لا يأتى  
به فيكون مما إذا كان قوله لا يأتى به على معنى يسر أن لا يأتى به كان محتملا للكرامة ع وعبارة  
الافنحى تشبيهه في المبلغ بالاحتياج يقتضى أن الامام يطلب منه الجهر مطلقا وليس كذلك بللى  
كلاما يقتضى أنه مقيد بالاحتياج فيها وهو قوله فيعلموا صلانه أى بالرفع فلو علموه بغير الرفع اتى  
الاحتياج فيكون الرفع مكروها حثت ع **(قوله لسل)** ولو امرأة ومضطجعا مد **(قوله)**  
حنو منكبيه) متعلق بمحذوف والتقدير منها الرفع حنو منكبيه قال زى والنكس مجمع عظم  
الصدور الكنف ولوقطت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد ولولم يقدر على الرفع  
المسنون بأن كان إذا رفع فزاد أو نقص أى بالمسكن فان قدر عليها جميعا فالاولى الزيادة اه **(قوله)**  
ورأسته) أى ظهرها قال مد وعلم مما قرر أن كلاما من الرفع وتقرى أصابعه وكونه وسطا وال  
القبلة مستقلة وعليه فكان الأولى للصف أن يقول وسن رفع كفيه للقبلة وكونهما مكشوفين  
الح) بزيادة العاطف في الكل كما جرت به عادة في مثل ذلك الحقيقى **(قوله أما لا يتهامالج)** أى اتها  
التكبير مع الرفع شورى وهو مقابل لحذوف تقديره هذا حكم الابتداء وأما إلخ **(قوله أنه لا يسمن)**

حال الصرم به وخرج  
بالفرض النفل وسيأتي  
حكمه وحكم المأز وأما  
أخرها القيام عن النية  
والتكبير مع انه مقدم عليهما  
لانها ركنان في الصلاة  
مطلقاً وهو ركن في الفريضة  
فقط ولانه قبلهما في الشرط  
وركنيته إنما هي معهما  
وبعدهما (بصب ظهر)  
ولو باستناد الى شيء كجدار  
فلو وقف منحنيًا أو مائلًا  
بحيث لا يسمى قائماً يصح  
(فان يجز) عن ذلك (وصار  
كراكع) لكبراً وبغيره  
(وقف كذلك) وجوبا  
لقر به من الانتصاب (وزاد)  
وجوبا (التخادر كونه ان  
قدر) على الزيادة (ولو)  
يجز عن ركوع وسجود  
دون قيام (قام) وجوبا  
(دفع لعل مكنته في) (التحناء)  
لهما بصله فان تجز فركبته  
ورأسه فان تجز أو ما  
اليها (أو) تجز عن  
قيام بلحق مشقة شديدة  
كزيادة مرض أو  
خوف غرق أو دوران  
رأس في سنية (فقد)  
كيف شاء (وافترقه)  
وسأني بيانه في التشهد  
(أفضل) من تركه وبغيره  
لانه تعود عبادة ولانه تعود  
لإعقب سلام كالقول للتشهد  
الأول وتسمي بر بما ذكر  
(أصا ركنيته)

ضمف قوله منهما أي من التكبير والرفع وقوله استحباب الخ معتمد (قوله والثاني قيام) وهو أفضل  
الركان لاشتماله على أفضل الأركان وهو القرآن ثم السجود لحديث أقرب ما يكون العبد من ربه  
وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الأركان ويسن أن يفرق بين قدميه بشبر خلا القول الأوزار باربع  
أصابع ويكره أن يقدم إحدى رجليه على الأخرى وإن بصلق قدميه شرح مر (قوله أو بغيره) أي  
لم تلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والأل يجب عش وعبارة الشورى قوله أو بغيره من معين أي ولو  
بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة أو عكازة أي وكان يمكنه الوقوف بدونهما أو بما يحتاج اليها في النهوض  
فقط والأل يجب وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المستقل وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا  
كسج قال والأوجه أن لا يفرق حيث أطاق أصل القيام أو دامه بالمعين لزمه شورى وفرق عش بين  
المعين والعكازة بأن الأول لا يجب إلا في الابتداء والثاني يجب في الابتداء والرداء للمشقة في الأول دون  
الثاني ح (قوله حال الصرم) وكذا بعده (قوله وخرج بالفرض الخ) عبارة شرح مر وخرج  
بالفرض النفل والقادر العاجز وسيأتي حكمهما (قوله مع انه) أي القيام من حيث هو لا بشدة كونه  
ركناً وقوله وهو ركن أي القيام الذي هو ركن في الكلام استخدام (قوله في الفريضة فقط) أي  
فالمحتمل رتبته عنهما (قوله ولانه قبلهما في الشرط) يشبهه لاكتفاء بقارته لما فقط وإن لم يتقدم  
عليها إلا أن يكون ما قاله منقولاً فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية قبلهما أو قسم مقارنته  
لما عاده على ذلك فإن أمكنتم بشرط سم على حج عش على مر (قوله بصب ظهر) أي ويحصل  
بصب الخ فهو متعلق بمحذوف قال حل ومر بان يكون للقيام أقرب منه إلى أقل الركوع أركان اليها  
على حد سواء اه (قوله منحنيًا) بأن سير للركوع أقرب مر (قوله بحيث الخ) خاطب للانتحاء  
السب للقيام (قوله ان قدر) فان لم يقدر لزمه المكث زيادة على واجب القيام ويصرفه للركوع  
بطمأنينة ثم للاعتدال بطمأنينة حج قال سم قوله ثم للاعتدال هل محل هذا اذا عجز أيضاً عن الإيماء  
الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنيه والقدمه على هذا لانه على مناهم لافيه نظر ولعل التحج الأول  
له بالرف (قوله ولو تجز عن ركوع وسجود) أي لعل في ظهره ثلاث منعه من الانتحاء شرح مر  
(قوله قام وجوبا) ولو بمعين (قوله في التحنأ) أي من التحنأ (قوله وما اليها) أي رأسه فقط فان  
تجز فإجناه قال حل فبعد الإيماء للسجود الأول يجلس ثم يقوم ويومئ للسجود الثاني حيث  
أمكنه الجلوس ولو قدر على الركوع فقط دون السجود والاعتدال كرهه عن السجود اه وقوله  
يجلس ثم يقوم ويومئ انظر هل القيام شرط أو ما المانع من الإيماء للسجود الثاني من جلوس مع  
أنه أقرب تأمل (قوله بلحق مشقة شديدة) أي لا تحتل عادة وان لم تبسح التيمم حج فليس  
الراد بالهجز عدم الاستكان (قوله أو دوران رأس الخ) ولا يبعد راك سنية قد نلوه دوران رأس  
عقله لوجه تشدته مر قال شيخنا زى في الحاشية وفيه نظر لان دوران الرأس نادراً أيضاً تأمل  
شورى لكن في شرح مر التفصيل المذكور وهو أن راك سنية لا يبعد إذا قعد لدوران  
الرأس أي وإن أمكنه الصلاة على الأرض خارجها اه قال سم على حج فلا يكلف الخرج من  
السنية إذا كان يلحقه مشقة أو يفوته مصلحة الغير اه (قوله قد) أي ولا إعادة مر عش  
نواب القاعد لسنن كسواب القام (قوله أي أصل غلبة) هلا قال أي أليه مع أنه أخصر (قوله وهو  
الايان) قال حج كذا قاله شيخنا وبلمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الفخذ  
مابين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية الجبزة اه من محال باختصار وهو صريح في تأخير  
أهم قوله أفضل من تركه (وكره أقدام) في فعدت الصلاة (بأن يجلس على ركبته) أي أصل غلبته وهو الايان (أصا ركنيته)

الورك والآلية والتخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل لوروك عن الآخر بينه وبينه ما ذكره في الحارج  
 أن الورك هو التصل بمحل القعود من الآلية وهو محووف وله اتصال بالجوف الاعظم بخلاف التخذ اه  
 باستقار قالهم قد يكون ماقاله الشيخ بياناً لارادها فهو عجز وعجز علة الجوار اه **(قوله)** للهيمن عن  
 الاقواء **(قوله)** من التقيبه بالكعب والركب كما صرح به في رواية اه شرح **(قوله)** بين السجدين  
 ويطلق بالجلوس بينهما كل جلوس فسيبك لكة الاستراحة شرح مدر ويطلق به أيضاً الجلوس  
 للشهد الاول قل **(قوله)** أن يفرش يضم الراء مختار فهو من باب نصر **(قوله)** ثم ينحني **(قوله)** مطوون  
 على قداماً أشار له بقوله اللهم قاعداهون ثم قال الكلام على صفة صلاة القاعداء من جهة الكلام على  
 الاقواء كما قاله البرماوى **(قوله)** ما أمام ركبتيه أي المكان الذي أمام ركبتيه **(قوله)** بالمعنى المتقدم  
 وهو لحوق الشقة ودوران الرأس في السفينة **(قوله)** اضطجع **(قوله)** فرج لوصلى مضجعا وقراً  
 الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس من لفرا تها ثم قدر على القيام فقام من لفرا تها أيضاً ولا يكون  
 ذلك من التكرار انتهى عنه سم على حج **(قوله)** بوجهه ومقدم بدنه المراد بمقدم بدنه  
 الصديق كما قال حل قال سم على حج كذا قالوه وفي وجوب استقبالها بالوجه هنا دون القيام  
 والقعود نظر وقياسهما عدم وجوبه هنا لانها فارق بينها لا مكان الاستقبال بالمقدم ودونه وتسميتهم  
 ذلك مستتبلاً في الكل بمقدم بدنه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتي في دفع المستأق رأسه ليقبّل  
 بوجهه بناء على ما فهمه انصار شيخنا في شرح الروض تبعاً لغيره عليه لانه شرباً لم يمكنه بمقدم بدنه لم  
 يجب بغيره أي غير الوجه لكنه في شرح الهجة عبر بالوجه ومقدم البدن أي في المستأق والظاهر انه  
 لا يخالف فيحمل الاول على ما اذا لم يكن له الرغ الا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا أمكنه أن  
 يستقبل بمقدم بدنه أيضاً حيث يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه **(قوله)** ويجوز على  
 الأيسر ذكره طوطنة لقوله لكنه مكروه والا فهو معلوم من قوله وسن على الامين عرض على  
 مدر **(قوله)** وأخضاه **(قوله)** فتح الم أشهر من ضها وكسرها وتثنية الهذرة أيضاً كناية عن الاعباب وما  
 المنخفض من القديين وهو بيان الافضل فلا يضر اخراجهما عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء  
 والاستقبال حاصل بالوجه فوجب بغيره على ما بهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذر بالوجه لم يبعد اعجابه  
 بالرجل حيث لا يحصل له بعض البدن ما أمكنه حج وفي حاشية الاستاذ في الحسن البكري الجزم  
 باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى الخلاف وقوله لم ان فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لأن  
 الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كافي نظائره وانما يتبعه ما قاله ان لو وجب بالوجه  
 والرجلين فيقال لليسور لا يسقط باليسور اه شري وعبارة البرماوى قوله وأخضاه للقبائل أي ندب  
 ان كان متوجهاً بوجهه ومقدم بدنه والافوجوا اه **(قوله)** وهي مسقنة والا كفاها سفها كما  
 بكفه أرضها بالانكباب على وجهه قاله الاستوى حل **(قوله)** لمران بن حصين وكانت  
 اللاتكة تملأه فكانت على الله عليه وسلم من مرض الياسور فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فبعث  
 منه بركته صلى الله عليه وسلم فاقطعت عنه اللاتكة فشكا ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم إيا وانرضى يعود الياسور ومماخه اللاتكة رضى الله عنه اه بابي وعش  
**(قوله)** ثم اذاملى فيوى أي المشتاق لأنه احدث عنه وبقي مثله فيمن صلى مضطجعا وبجرح من  
 الجلوس يسجد منه عرض **(قوله)** في ركوعه وسجوده والسجود اخفض من الركوع في هذا  
 الحديث

الاجاه

فمنع قاعداه من ان تسلم  
 فليجنب زائد الناس في فان  
 لم تسلم فليجنب لا يكتف الله تعالى  
 (قوله) من الله بالمعنى المتقدم  
 قيل ينبغي اشتراط زيادة الضرر  
 هنا خلافاً لزيادة على القعود اه سم

ان عجز عنها فان عجز  
عن الایاء برأسه أو ما  
بالجفانه فان عجز أجرى  
أفعال الصلاة على قلبه  
فلا تسقط عنه الصلاة  
مادام عقله ثابتا (وقادر)  
على القيام (نقل قاعدة)  
ومتطجما) لخبر البخاري  
ومن صلى قائما فهو أفضل  
ومن صلى قاعدا فله نصف  
أجر القائم ومن صلى ثامنا  
أى متطجما فله نصف أجر  
القاعد وأبعد الركوع  
و السجود وخرج بما  
ذكره الشيخ في حق فناء  
وإن أتم ركوعه وسجوده  
لعدم وروده (و) رابها  
(قراءة الفاتحة لكل ركعة)  
في قيامها أو بدله خبر  
الشيخين لا صلاة لمن لم  
يقرأ بفاتحة الكتاب أى  
في كل ركعة لما روى خبر  
السوى صلاته (الركعة)  
مسبوق) فلا تجب فيها  
بعضها إلا يستقر وجوبها  
عليه لتعمل الامام لها عنه  
(والسلة) آية (منها)  
(قوله ربحه الله قراءة  
الفاتحة) ويحرم بالشواذ  
ولا ينطيل صلاته بها إلا ان  
تعهدا وغیر الخی زیادة  
حرف أو نقصه اه سم  
وبرای القراءة وتعارضت  
مع القيام أو الاستقبال  
فيغدر بقدر قراءتها يقوم  
ليركع من قيام اه سم

الایاء شرح مر (قوله) وأما جفاته) أى جنبها فيك في جفن واحد ع ش على مر وظاهر  
كلامه أنه لا يجب هنا كون الایاء للسجود أخفض وهو متجه خلافا للبحر في لظهور التمييز بينهما  
في الایاء في الرأس ودون الطرف شرح مر (قوله) أجرى أفعال الصلاة) أى بان يمثل نفسه قائما  
وقارناروا كما لا اله المكن ولا عاده عليه مر أى ولا يشترط فيا بقدر به تلك الأفعال أن يسمع الو كان  
قادرا وفعلها حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كأن مثل نفسه را كما ومضى زمن بقدر  
الطمانينة فيه كفى وهل يجب عليه سرعة صفة القراءة من الادغام وغيره لأنه لو كان قادرا على النطق  
وجب عليه ذلك وألا فيه نظر والأقرب الثاني لأن الصفات إنما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض  
الحروف عن بعض خصوصا المتماثلة والمتقاربة وعند الجز عنها إنما أتى بها على وجه الإشارة إليها  
فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج إلى التمييز ع ش (قوله) أجرى أفعال الصلاة على قلبه) ولا عاده  
عليه شرح مر قال حج فان عجز كان اكراه على ترك كل ما ذكر في الوقت أجرى الأفعال  
على قلبه كالأقوال اذا اعتقل لسانه وجوبا في الواجبة وتديا في المستدبة اه وتوقف سم في  
عدم العادة ونقل عن ثاوى مر وجوب العادة وهو قريبالا كراه على ما ذكرنا اذا وقع  
لابدوم والعادة في مثله واجبة ع ش على مر (قوله) فلا تسقط عنه وعن الامام أى خفيفة  
واللأنه اذا عجز عن الایاء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك فلا يمسد بمذلل كشرح مر  
(قوله) لخبر البخاري) وهو وارد في حق القادر وهذا في حقنا ما في حقه صلى الله عليه وسلم فلا نضمن  
خاصه صلى الله عليه وسلم ان تطوعه قاعدا مع قدرته كتنطوعه قائما شرح مر (قوله) وبعد  
أى وجوبا ع ش (قوله) الركوع والسجود) انظر حكم الجلوس بين السجدين هل يقبله أو  
يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيت في الایاء وبكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال  
شورى (قوله) وقرا) الفاتحة دعوى أولى وقوله كل ركعة دعوى ثانية وقد أثبتنا بالدليل وقوله في  
قيام دعوى ثالثة ولم يثبتها بالدليل ويمكن اثباتها بخبر السوى صلاته حيث قال فيه اذا قلت الى الصلاة  
فكبر ثم اقرأ فنص على أن القراءة في القيام ويقاس به بدله فلو قال الشارع أى في قيام كل ركعة لو في  
بلر اد تأمل (قوله) لا صلاة) أى صحيحة لأن نفي الصحة أقرب لنفي الحقيقة من نفي السكال الذي قال  
بالخفية (قوله) للسوى) أى من قوله ثم افضل ذلك في صلاتك كلها وهو تعطيل لقوله أى في كل ركعة  
اه ع ش (قوله) الركعة مسبوق) أى حقيقة وأحكاما كبطيء القراءة أو الحركة ومن زوجه من  
السجود أو نسي أى في الصلاة أو شك بصدر ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة وتخلف اه  
شورى أى تخلف لقراءة الفاتحة فإنه يغفر له ثلاثة أركان طويلة فاذا قرأها ولم يسبق با كغفر من  
ذلك وشى على نظم صلاته ثم قام فوجد الامام را كما وأهوايا للركوع ركع معه وسقطت عنه الفاتحة  
حل وكون هذا في معنى المسبوق ظاهر اذا قرئناه بالذى لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في الركعة  
الأولى وأما اذا سرع من لم يدرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة في أى ركعة فتكون هذه الصور منه  
حقيقة (قوله) بمعنى العالج) والافهى وجبت عليه ثم سقطت لتعمل الامام لها عليه بالاستثناء  
بالنظر لحد الوجوب منقطع وبالنظر لكون المراد بالوجوب الاستقرار متصل ع ش وقوله منقطع  
لأن الاستقرار لم يدخل في الوجوب وعلى الاتصال يكون المعنى إنها يجب وتسقط في كل ركعة الركعة  
مسبوق فلا تستقر وعبرة الشورى بالاستثناء من استقرار الوجوب لا من أصله اه (قوله) وبالسلة  
آيتها) هى أى سبع آيات الأولى بالسلة الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة  
مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابع صراط





إني بكلماتها على الولاء  
 الانبعاث خبر مبرح صلا كما  
 وأجوى أصل (فيقطعهما  
 تخلل ذكر) وان قل  
 (سكوت طال) عرفاً (بلا  
 عن) فيها (أو) سكوت  
 (تصديه قطع القراءة)  
 لا شعاع ذلك بالأعراض  
 عن القراءة بخلاف سكوت  
 قصير لم تصديه القطع أو  
 طويل أو تخلل ذكر بغیر  
 من جهل وسهو وإعياه  
 وتعلق ذكر بالصلاة  
 كتابينه لقراءة امامه  
 وفتح عليه اذا وقف فيها  
 ووجهه في الذكر المذکور  
 أنعمسون لكن الاحتياط  
 استثنائها للخروج من  
 الخلاف ولا يفتح عليه  
 مادام يرد الآية قاله التولي  
 وقولي بلا عن من زياد في  
 الثاني وأولى مما ذكره في  
 الاول (فان عجز عن  
 جميعها) له عدم معل أو  
 مصحف أو غير ذلك وهذا  
 مراد الاصل بقوله فان  
 جهل النسخة ففسح آيات  
 عدد آياتها يأتي بها (ولو  
 متفرقة) وان لم تنف المتفرقة  
 معنى منظوما اذا قرئت كما  
 اختاره النووي في مجموعه  
 وغيره فبعلاطاق الجهور  
 (قوله لعدم معل) وكذلك  
 وجد مع ضيق الوقت اه  
 مر (قوله بمحتمل الفرق)

للمآني به ثانيا فهذه تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة والتكميل بالنصف الثاني على النصف الأول  
 للمآني به ثانيا فيه صورتان وهما طول الفصل وعدم طوله يضر بان في التهمة للتقدمة تباع الصور ثمانية  
 عشر مضروبة في الصورتين وهما تعدتاخير النصف الأول والسهو بتأخير ستة وثلاثين ثمانية  
 عشر مع طول الفصل وثمانية عشر مع عدم طوله فينبى على النصف الأول للمآني به ثانيا في اثنتي عشرة  
 صورة هي الاتيان بالنصف الثاني همدا أو سهوا أو قصدا لاستئناف النصف الأول للمآني به ثانيا  
 أو الاطلاق في هذه تسع صور مضروبة في اثنتين وهما تعدتاخير النصف الأول والسهو بتأخير وكها  
 في حال عدم طول الفصل يبقى أربعة وعشرون ثمانية عشر مع طول الفصل وستمع عدم طوله وهي أن  
 يبدأ بالنصف الثاني همدا أو سهوا أو قصدا لتكميل بالنصف الأول للمآني به ثانيا فهذه ثلاثة  
 مضروبة في السهو بتأخير النصف الأول وتعدتاخير وكها يجب فيها الاستئناف تقرير شيخنا  
 عزى (قوله وموالنها) قال القوي ولو شك لأنه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو  
 بهلزمة عادة ما قرأ مع الشك لاستئنافها لأنه لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئنافها وهو  
 الوجه لتقصيره بما قرأ مع الشك فصار كأنه أجنى حج واعتمد مر هذا الثاني (قوله  
 وسكوت طال) بان زادا على سكتة الاعياء والاستراحة شرح مر (قوله أو سكوت قصد الخ) أى  
 وان قصر عن (قوله أو تخلل ذكر) غلظه وان طال شوبرى (قوله بعدد) راجع  
 لطويل وتخلل الذكر وقوله من جهل وسهو يصح أن يكونا راجعين للغير في السكوت الطويل  
 والتخلل للذكر بأن يأتي بالذكر جاهلا أو يسكت جاهلا أو ساهيا وقوله وإعياه راجع للغير  
 الذى في السكوت الطويل وقوله وتعلق الخ راجع لتخلل الذكر بعدد اه شيخنا (قوله كتابينه  
 لقراءة امامه) أمالو أم أن دعدا لقراءة أجنى أو سجد لقراءة غير امامه أو فتح على غيره أو سوسج  
 لتأذن عليه فان الموالاة تنقطع بل تبطل صلاته في صورة السجود وان عذر زى (قوله وفتح  
 عليه) أى بقصد القراءة ولومع الفتح زى والابان قصد التتميم فقط أو أطلق بطلت كما يؤخذ من  
 قول المتن بعد لا ينظم قرآن بقصد تفهم وقراءة ففهموه أنه لو قصد التفهم أو أطلق بطلت والمراد بفتح  
 التفتين بان يذكر له ما بعد الذى يتردد فيه وان كان التوقف في غير النسخة إعانة للإمام على القراءة  
 المطلوبة منه اه عى وقوله ولا يفتح عليه الخ أى لا يسئله ذلك (قوله ووجهه) أى العذر  
 (قوله لمسنون) أى فكان عذرهما هذا الاعتبار ومن العذر سجود التلاوة بتمامه وصلاته على  
 النبي ﷺ بلفظ الضمير اذا سمع اسمه كما قاله قل وكذا سؤاله الرحمة اذا سمع امامه يقول  
 ولقد رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين (قوله مادام يرد الآية) سواء كانت واجبة أو مندوبة فان  
 فتح عليه وهو يرددها مع قصد الذكر فانه يقطع الموالاة مع عى (قوله من الخلاف) أى  
 خلاف من قطع الموالاة بذلك (قوله لعدم معل) أى حيا بان لم يجد ذلك في محل يلزمه طلب المأمنة  
 أو شرعا بان توقف على أجرة عجز عنها يبرأوى ويجب عليه العمل إن تعين ولو بأجرة شوبرى (قوله  
 أو مصحف) ولا يجب على مالك بذله ولو بأجرة وان لم يكن ثم غيره لكن ينبغي وجوب اجارته اذا  
 نيل كالمعلم ويحتمل الفرق ثم رأيت في الإيعاب ومقتضى كلام ابن الرفعة أنه يلزم مالك المصحف  
 لاجارته وهو ظاهر قياسا على لزوم العمل بأجرة ولو بجوز أخذه أو النظر فيه وان غاب مالك شوبرى  
 (قوله أو غير ذلك) كبلادة أو ضيق وقت عن نه لم ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلقه فهل  
 يستبرأ القبة لقراءتها ثم يعود للاستقبال تقديمها للفاخرة على الاستقبال أولا لأنه الآن عاجز فيقتل  
 للبل سره فلت الظاهر الأول حل (قوله ولو متفرقة) للرد على من قال ان المتفرقة لا تجزئ مع

أى بان البدن على التكليف ولم يهوجوب بذلك مال الانسان لغيره ولو بعض الامن للخطر اه مر اه مع

(لائتمس حرفها) أي  
 السج (منها) أي عن  
 حرف الفاتحة وهي  
 باليسلمة أو متوضون  
 حرفا بآيات الله مالك  
 والمراد أن البصير لا ينقص  
 عن الجميع لأن كل آية  
 من البذل فمرآة من  
 الفاتحة (٥) يجوز  
 التمام (سبعة أنواع)  
 من ذكر أودعها كذلك  
 أي لا تنقص حرفها عن  
 حرف الفاتحة واعتبار  
 الانزياح والافتناء باللهاء  
 من زبادي ويجب تعلقه  
 بالآخره كقوله الامور  
 النور في مجموعته وغيره  
 ولا يشترط في التكرار باللهاء  
 أن يقصدهما البديلة بل  
 لشرط أن لا يقصد بهما  
 غيرهما وإذا قدر على بعض  
 الفاتحة ككثرة الين  
 (قوله روح الله أن يمد  
 بهما البديلة) للتمتد  
 قصد التشريك والاطلاق  
 بضر (قوله خلافا لحج)  
 الذي في سم عن النج  
 عن شرح الارشاد لحج  
 أنه سوى بين الانتفاع  
 والتعود وغيرها في عدم  
 ضرر الاطلاق اه فانظر  
 قول حل خلافا لحج (قوله)  
 فهل يجوز له تكرر رأيهم  
 (الح) ولو عرفنا بعضها الاخير  
 فقط كره بشرط أن لا  
 يقصده ولا لا شير لوجوب  
 الترتيب

حفظ المتواليه والتمتدخلة وقوله وإن لم تعدل على القائل بان غير المقيدة لا يحزى مع حفظ المقيدة  
 والتمتدخلة أيضا شيخنا: هادي (قوله لا تنقص الح) وينبغي الاكتفاء بلفظه فيكون ما يأتي به  
 قد حروف الفاتحة كما كتبت في كون وقوفه بقدرها كما يأتي لشفقة عدما يأتي بهمن الحروف بل قد  
 يتعذر على كثير ع ش على هر (قوله بآيات أنفسه) كذا قاله جمع قيل والحق أنها مائة  
 وبما يتوالتون بالابتداء بألف الواصل زي ولعل وجه ما قاله الشارح عند التشديد بحرفين مع اسقاط  
 ألفاظ لفظ الله الرحمن الرحيم الاربعة واسقاط ألف المائلين لكون هذه الحروف لا تترسم وانظر وجه ما قاله  
 زي وما قاله في البهجة ثم رأيت مسج قال تنبيه ما ذكر من ان حرفها بدون تشديد بدايتها وبقرارة  
 ملك بلا ألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسوي وغيره وهو سبيل أن ما حذف رسا  
 لا يحسب في العدد ويانه أن الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كالألف الواصل مائة وسبعة وأربعون وقد  
 اتفقت في الرسم على حذف ألف ألف اسم وألف بسلام الجلالة في تين ويصميم الرحمن مزين  
 وبصميم المائلين والباقي ما ذكره الاسوي اه ثم حرمه ما قاله زي بعد نقله عن بعضهم بقوله  
 وكأنه نظر إلى أن اسم صراط في الموضعين والألف بمدضاد الضالين محذوفة وما لكان هذا قول ضعيف  
 اه (قوله لأن كل آية من البذل الح) فيجوز أن تكون أقص أو أزيد بدو بحسب التشديد بحرفين  
 من الفاتحة والبدل ويبنى عن المتمدن الفاتحة حرفان من البذل وهل عكسه كذلك فيجزي حرف  
 متمدن البدل عن حرفين من الفاتحة ظاهر كلامهم لم يقل ان شيخنا ارتضى عدم الاجزاء في ذلك  
 وهو واضح فلا يقام الحرف المتمدن البذل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس حل (قوله)  
 لزمه سبعة أنواع) انظر التشهد لم يجب به ذلك عند الجز كافي الفاتحة شورى والجواب أنورد  
 أنه عجز رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور بخلاف التشهد فإنه رأى رجلا  
 عجز عن التشهد فزأمره شيخنا جوهري لكن سباني في آخر درس التشهد عن هر أنه يأتي بدله  
 بذكر عند الجزعه (قوله أودعها) هي ما عتقوا فتجوز الجمع بان يأتي ببعضها من المذكور بعضها  
 من الله ع ش وقال حمزة الذكروا الله في مرتبة واحدة فأوفى كلامه للتخفيف وهو المتمدن اه  
 والذكروا دل على ثناء على الله تعالى والله تعالى مدلى على الطلب (قوله ويجب تعلقه بالآخره) قال الامام  
 فلو لم يعرف غير الله تعالى بالذات أتى به وأجزاء زي وهر وشرط أن يكون بالربية فان عجز  
 عنها ترجم عنه بأي لغة شاء كما يدل عليه قوله الآتي حتى عن ترجمة الذكروا الله ع ش قال الشورى  
 وعلى هذا يجوز عن الاخرى بالربية وأمكنه الترجمة عنه بغيرها والانبيان بالنبوي بالربية  
 فالذي يظهر من الاول انه قادر عليه ولا يعدل إلى النبوي الا اذا عجز عنه مطلقا فليحذر (قوله)  
 الذكروا الله) وكذا في القرآن اذا كان بدلا هر ولو قال الشارح في البذل لكان أولى (قوله)  
 بهما غيرها) أي فقط حتى في التعود والافتتاح اذا كان كل بدلا خلافا لحج حل وقوله أي فقط  
 أي فلو قصد البديلة وغيرها لم يضر على كلامه والتمتدأته بضر حيث بخلاف ما سباني في قصد الزك  
 مع غيره والفرق أن الزك أصل والبذل فرع والاصل يتفرقه في شيخنا حرف وعبارة الاظ  
 قوله بل الشرط أن لا يقصدهما غيرها أي البديلة ولومعها فوافقت وتعود بقصد البنية والبدل  
 لم يكفه شرح هر اه وهو الذي اعتمده ع ش (قوله) وإذا قدر على بعض الفاتحة) هذا مفهوم  
 الجميع في قوله فان عجز عن جميعها فكان الانسب في المقابلة أن يقول فان عجز عن البعض كره  
 للتدوير قال الشورى ولو قدر على ثلثها الأول والاخير وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرر رأيهم  
 أو يعين الاول يظهر الاول فليحذر اه وعبارة العباب وشرحه لم ولو عرف آية من الفاتحة أو غيرها

ولم يعرف ذكرها وجوبه بقدر آيات الفاتحة عدد الحروف والأبأن عرف آية مثل ان الفاتحة وست  
آيات من غيرها أو آية من غيرها وذكر اقراها أى الآية مثلا وأتى ببدل الباقي من القرآن ثم التكرار مثلا  
لان الشيء الواحد لا يكون أصلا وبدلا متبا وجوبا بين ما يعرف منها وبدلا حتى يقدم بدل النصف  
الاول على الثاني وحينئذ فان كانت الآية المحفوظة أول الفاتحة قرأها ثم البدل أو عكسه بأن كانت  
آخرها فسكس أى قرأ البدل ثم قرأها اعطاه للبدل حكم البدل وأفهم كلامه أنه متى عرف آية من غيرها  
مع التكرار ولم يعرف شيئا منها قدم الآية وان لم تأسر حروفها من الفاتحة ثم أتى بالتكرار تقديم  
الجلس على غيره وأنه لا يكتفى بتكرار الآية سماعا الا اذا لم يعرف ذكر غيرها ولو حفظ آيتين وتكررها  
أربعا كفى فيها بظهر لانه أتى بسبع وزيادة عرش **(قوله)** ان لم يقدر على (بدل) أى قرآن أو ذكر  
كأن عرش فيقدم الذكر على تكرر البعض **(قوله)** حتى عن ترجمة الذكر فيه تصريح بوجوب  
الترجمة وانظر زيادة الشيخ مع ما هنا شورى فاشار الشارح بهذه الغاية الى من نسبة خاصة بين الذكر  
واللهاء وبين الوقوف أسقطها من المتن شيئا **(قوله)** لزمه وقفة) اعترض بأنه لا يدخل في الصلاة  
الا بتكبير الاحرام فيكررها قدر الفاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن أن يجاب بأنه لقناله شخص  
عند الاحرام ثم نسبها له شيئا **(قوله)** قدر الفاتحة) أى قدر وقفة معتدل القراءة حل  
ولا يجب عليه تحريك لانه وشفية عرش فلو قدر بعدها لم يجب عليه العود بل يستش شيئا **(قوله)**  
لانه أى الوقوف المفهوم من قوله وقفة **(قوله)** لغوات الاعجاز فيها دونه) أى لان الاعجاز خاص  
بلفظ دون المعنى قال حل فيؤخذ منه أنه لا يترجم عن البدل اذا كان قرأنا وكلام الشارح يفيد  
ولو قدر على الفاتحة أو التكرار أو اللهاء قبل الفراغ من البدل أتى به أو بعده ولوقبل الركوع ولو كان  
البدل وقفا لم يأت به وأجزأه ما فعله **(قوله)** وسن عقب) لما فرغ من الفاتحة شرع يتكلم على  
سبيلها أى أربع اثنان قبلها ودعاها والافتتاح والعمود واثنان بعدها وهما التأمين والسورة وكذا  
دعا الافتتاح سنة لها باعتبار أنه مقدمتها والافتتاح سنة لها وكذا السورة جعلها سنة لها  
باعتبار كونها تابعة لها وقدم العمود والافتتاح وأحدهما عند ضيق الوقت كما في شرح حر بأن  
أحرمهما بترقيق من الوقت مالا يسعها والاقدمه أنه يأتي بالسنة اذا أحرم في وقت يسعها وان لزم  
مردودتها فاما لكن يشكل عليه ماص من أنه اذا نواف فوت الوقت بأن خاف خروج بعض الصلاة  
عن وقتها لا يأتي بدعا الافتتاح على ما اقتضاه كلام الروض فانه صريح في أنه اذا شرع فيها في وقت  
يسعها كامة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله حج ومن  
ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنة دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شيء  
من الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين بقية السنة بأنه عهد بترك دعاء الافتتاح  
في الجائز والبالأدرك الامام في ركوع أو اعتدال ما تحطت رتبته عن بقية السنة أو بأن السنة شرعت  
مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره عرش على حر ورد  
عليه السورة فانها عهذ تركها في الجائز وفي المسبوق وأنها تابعة للفاتحة لاستقلاله وقوله عقب  
فيبدل لكل والافلاقيوت بالسكوت ولو طال والمراد بالعقبة أن لا يتخلل بينهما لفظ الذقيوب كل شيء  
بحسب فلا يأتي ما تقرر من سنن السنة اللطيفة بينهما الا في قوت الالاشروع في غيره ولو سهوا كما قاله  
حر وعبارة المنهاج بعد عدمه قال عرش لعل تغييره بعد التنبيه على أنه لا يفوت بالتأخير حيث  
لم يشغل بغيره **(قوله)** دعاء افتتاح) أى دعاء يفتتح به الصلاة وأخره الى هنا مع كون أصله ابتداء  
بالكلام عليه في أول الركبن اهتماما بصيغة القراءة التي هي الاصل وما ذكره الاصل نظريه الى بيان

قدرها ان لم يقدر على  
بدل والاقرأه وضم اليه من  
البدل ما يمت به الفاتحة مع  
رعاية الترتيب (ان) عجز  
عن ذلك كله حتى عن ترجمة  
الذكر ولدعا لزمه (وقفة)  
قدر الفاتحة) في ظنه لانه  
واجب في نفسه ولا يترجم  
عنها بخلاف التكبير  
لغوات الاعجاز فيها دونه  
(وسن عقب تحريم)  
بفرض أو نقل (دعا)  
افتتاح)  
(قوله) ولا يجب عليه تحريك  
لسانه الخ والفرق بين ما هنا  
وما تقدم في قراءة الاخرس  
خرسا عارضا أنه وجب عليه  
القراءة لولا العارض  
وما هنا ليس عارفا بغيره  
ولا يامرك به لانه فوجب  
في الاخرس دون ما هنا  
(قوله) وصرح بمثله حج)  
تغيب سم بكلام الانوار  
وبكلامه نفسه في شرح  
العباب فانه صرح بأنه متى  
كان الباقي بيع الصلاة  
الاتيان بها من السنة  
افتتاحا أو غيره بل هو  
الاضل اه

(قوله) رحمه الله دعا افتتاح)  
قال في الروضة كاصلها  
وزيد المنفرد وامام  
عصوين حررهما اللهم  
أنت الملك لا اله الا أنت  
سبحانك وبحمدك أنت  
ربي وأنا عبدك ظلمت

ما يشبه المصلي أولا عش وفي تسميته دعاء مجوز لان الدعاء طلب وهذا المطلوب فيه وانما هو اختيار  
فسمى دعاء باعتباره انه يجازي عليه كما يجازي على الدعاء، كما قاله اج أو باعتبار أن آتوه دعاء وإن  
لم يكن مذكورا هاتوا وهو اللهم أعدي بيني وبين خطايي كما عادت بين المشرق والمغرب فان هذات  
شيخنا ح ف ومثله في شرح الروض وحل سنة للمؤم اذا عرف أنه يدرك الفاتحة مع الالم  
وأغلب على ظنه ذلك ويسر له ان ينادي بالامام في التشهد الاخير بأن سلم الامام عقب تحريمه  
الرشيدى ويسر للمؤم الاسراع بدعاء الافتتاح اذا كان يسمع قراءة امامه اه شرح حر وهو  
صرح في أنه يقرؤه وان سمع قراءة امامه وعليه فعل الفرق بينه وبين قراءة السورة أن قراءة الامام  
تتقراء للمؤم فأغتنع عن قراءته ويسر استماعها ولا كذلك الافتتاح فان المقصود منه الدعاء  
ودعاء الشخص نفسه لا يدع دعاء لصغيره اه عن علي حر ولو تركه ولو سهوا وشرع في التعمد  
لبداله **(قوله وجهته وجهي)** أى قبلت بذاتي فعبير بالوجه عن الذات مجازا **(قوله ختيافا)**  
مسما حلان من الوجه أى الذات فتأى بها الاتي كذلك والتذكير باعتبار الشخص ولا يصح  
كونها ما عاين من ماء الضمير في وجهته لانه كان يلزم في المرأة التأنيث شورى ويرد بان اذا اعتبرا  
الشخص لا يلزم التأنيث حج وقوله ختيافا أى مالا عن كل دين الى الدين الاسلام **(قوله وما أنا)**  
تأكيد **(قوله ونسكى)** أى عبادتي فهو من عطف العالم على الخاص **(قوله وعماي)** أى احيائي  
وعماي أى لما يهيه أى مشربا به **(قوله وأنتم المسلمين)** لافرق في التعبير بين الذكر والانثى  
شورى وبعبارة تشرح حر وجع ومعلم أن المرأة تأتي بجميع ذلك بالانفاضة المذكورة اتباعا للورد  
لتعليق الشائع وإرادة الشخص في نحو ختيافا وبه رد قول الاموى القياس الشركات المسند  
وقول غيره القياس ختيافا مسلة ومع ذلك لو أنه ثبت صحت السنة اه **(قوله فساكن)** يقول  
بما فيها ولا يفوقها غيره الا ان قصد لفظ الآية وعند الاطلاق يفتنى أن لا يحرم خلافا لحج  
ولا يطل به الصلاة لانه لفظ القرآن ولا نظر للصارف واذا تعمد ذلك حمل بكفر أو لا قلت الظاهر الاول  
ان قصد ذلك المعنى وتعمده لما يلزم عليه من تكفير من قبله حل **(قوله أول مسلمي هذه الامة)**  
أى الوجود الخارجى فلا ينافى أنه أول المسلمين مطلقا لتقدم خلق ذاته وإفراغ النبوة عليه قبل  
خلق جميع الموجودات عش وكلام الشارح يقتضى أنه عليه من جملة هذه الامة وهو كذلك  
لان المراد بالامة المدعون برسائه وهو عليه مرسل حتى الى نفسه شيخنا **(قوله وسباني الى)**  
غرضه من ذلك أنها لاترد على اطلاقتها لان ما يأتى مقيد لما أطلق معنا براموى وقد يقال الكلام  
في الصلوات الخمس فلا تدخل صلاة الجنائز **(قوله أنه لا يسر الى)** أى ولو كانت على غير  
أوقات على المتمد حر **(قوله تعوذ)** أى حيث لم يخف فوات رقت الصلاة أو ما قدر عليه منها  
ولوف صلاة الجنائز حل **(قوله للقرأة)** أى أو بدلها وبعبارة شيخنا ويستحب لعاجز أن  
يذكر بدل الفاتحة فيأظهر خلافا لصاحب المهمات ولو تمارض الانتاح والتعمد أى لم يمكن  
الأدعها بأن كان الباقي من الوقت لا يسر الأدعها والصلاة على رضى الافتتاح لسبقه أو  
التعمد لانه للقرأة انظر ه فقلت بما يرجع الثاني أنه قبل بوجوبه حل **(قوله أى اذا أردت قرأته)**  
قال الشيخ بهاء الدين في غرور الافراج ورد عليه سؤال وهو ان الارادة ان أخذت مطلقا لم  
استحب الاستعاذة بمجرد ارادة القرأة حتى لو اراد معونه أن لا يقرأ يستحب له الاستعاذة  
وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اتصالها بالقرأة استحال التعوذ قبل القرأة قال الداميني  
وقى قسم آخر بختياره يزول الاشكال وذلك اننا أخذنا مقيدة بأن لا يعرض له صارف عن القرأة

نحو وجهته وجهي الذي فطر  
من الشريك ان صلاتي  
ونسكى وعماي وعماي الله  
رب العالمين لا شريك له  
وذلك أمرت وأنا من  
المسلمين للاذيع رواه مسلم  
الأكله مسلما فان حبان  
وتدرياه للبيهي وأنا أول  
المسلمين فكان عليه قول  
بأن فيها نارة لأنه أول مسلمي  
هذه الامة وعماي الاول  
أخرى وسباني الجنائز أنه  
لا يفسر في صلاتها دعاء  
الافتتاح (تعوذ) للقرأة  
لنظيره تعالى قال قرأت  
القرآن فاستمع باذنه من  
الجنجال ارجع الى اذا  
أرسل قرأته

فتسبيح واعتزفت بدني  
فاغترق في ذنوبي جميعا أنه  
لا يفرق القلوب الا أنت اللهم  
اهدني لأحسن الاصلاح  
لا يهدي احسنا الا أنت  
واغترق عني سبها  
لا يفرق سبها الا أنت  
ليقتل سمعديك واغترقك  
في يدك والسريليك  
أنا بئسك واليك تبارك  
ونعيت استغفرك وأتوب  
اليك اه شرح الهجة  
(قوله فقلت فقال الكلافي  
الصلوات الخمس) السواب  
في ذلك الركوع والسجود  
مع كل طريق الشارح في  
قولنا يحرم بغرض يتأدى  
عليه بالطلان أى على  
التخفيف على النفس اه

قتل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (كل ركعة) لانه ينتهي فيها قراءة (١٩٩) (والاولى آكد) للاتفاق عليها (واسرار بهما)

اه عن (قوله نقل أعوذ بالله) وهذه أفضل صيغة على الإطلاق ولوأى بهأى شرع فيه بعد أن ترك دعاء الافتتاح ولوسهوا لا يود اليه حل (قوله كل ركعة) وكذا في صلاة الجنازة ع ش (قوله واسرار بهما) بحيث يسمع نفسه (قوله) ومن عقب الفاتحة آمين) ثم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي الخ بالحسن أنه عليه السلام قال عقب ولا الضالين رب اغفر لي آمين حج وينبغي أنه لو زاد على ذلك ولوالله يرجع المسلمين لم يقصر ع ش على مر ولا يقوت إلا بشروع في غيره ولوسهوا مر ولا ين عقب بدل الفاتحة من قراءة أود كركها هو مقتضى إطلاقهم ثم رأيت في ع ب ولو تضمنت آيات البled دعاء فيؤمن عتها يرى والأفلا يؤمن عتها وهذا التفصيل هو المتمد وهذا لا يرد على المصنفان المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به زى وبعبارة شرح مر ومن عقب الفاتحة أو بدله ان ضمن دعاء فبإظهارها كاذ لا لاصل آمين اه ولو بدأ في البled بما يتضمن الدعاء وختم بما لا يتضمن فالوجه أنه يؤمن في الأخير برماوى وفي ع ش على مر ما يقتضى أنه لا يؤمن إلا أن آمين ضمن الدعاء (قوله) بعد سكتة لطيفة) أى بقدر سبحان الله فالمراد بالعبان أن لا يتخلل بينهما لفظ إلا لعقب كل شئ بحسب مر قال حج فرع من سكتة يسيرة وضبط بقدر سبحان الله بين التحريم ودعاء الافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة أن قرأها أو بين آخرها وتكبيرة الركوع فان لم يقرأ سورة فيمن آمين والركوع ويسن الامام أن يكسب في الجهرية بقدر قراءة المأموم الفاتحة إذا علم أنه يقرأها في سكتته وأن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قرأه وهي أولى اه (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب متعذونه بدليل أنه يقال استجب دعاءه أو لا يقال آمين دعاءه أو غير المتعذى لا يقصر بالمعنى لا ناقول قال في التسهيل وحكمها في أسماء الأفعال غالبان التعدى والازم حكم الأفعال اه قالوا وخرج بنعالب آمين فانه بمعنى استجب وهو متعذونه تأمل شو يرى (قوله قصد الدعاء) أفاد أنه لو لم يقصد به المبدء بطلت صلاته لأنها اجنبية ع ش وبعبارة الشو يرى يؤخذ منه أنه لو لم يقصد الدعاء بل قصد بقول آمين بالتشديد قاصدين أنها تبطل صلاته ولو أطلق بطلت أيضا والمتمد أنها لا تبطل في صورة الإطلاق اه بالمعنى وفي حج انها تبطل في صورة الإطلاق (قوله في جهرية) أى شرع في الجهر (قوله مع تأمين امامه) وليس في الصلاة تسن فيه المقارنة غيره مر وخرجه ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأموم فلا ين له التأمين ع ش على مر (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين للملائكة) ومعالم من حديث آخر أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون التعليل منتهجا لدعى شيخنا ح ف وبعبارة حل هنا يرشاد إلى أن الملائكة تؤمن مع تأمين الامام أى في الزمن وقيل في الصفة كالخلاص وفيه أن الغرض منه الاستدلال على مقارنة تأمين المأموم لتأمين الامام قبل وهم الحفظه قال شيخنا ولوقيل أنهم الحفظه رسائل الملائكة كالن أقرب (قوله ما تقدم من ذنبه) أى الصائر (قوله) ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) حتى يلزم تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته وقد فرغت فينبغي أن يكون عقبها ليقران تأمين الامام حل (قوله بل لقراءته) أى لقراءة امامه (قوله ويوحه) بضم الياء وكسر الصاد مخفف من أوضح إذا بين اه عتار بالمعنى ع ش (قوله عن الزمن الخ) وهو بقدر سبحان الله كما تقدم (قوله من المأموم) أى لنفسه ولا ينتظره استتارا بالمشروع برماوى أى لأن سبب التأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت وقد وجدوا نظر المقارنة لأن محل طلبها إذا أمن الامام في زمن المأموم هو عقب القراءة وظاهر هذا الكلام أنه لو تأخر لعذر لا ينتظر اليه فيلحصر حل

(قوله رحمه الله كل ركعة)

يفهم منه أنه لا تعوذ في القيام الثاني من ركعتي صلاة الكسوف وليس كذلك اه شرح الهجعة

فلا جهر بالتأمين فيها  
ولا يصح بل يؤمن بالام  
وغيره سراً مطلقاً (ثم) بعد  
التأمين من أن (تقرأ  
غيره) أي غير الآموم من  
امام ومنفرد (سورة) غير  
الفاتحة (ق) ركعتين  
(أوليتين) جهرية كانت  
الصلاة أوسرية للاتباع  
رواه الشيخان في الظاهر  
والعصر وقس بهما غيرها  
(لا هو) أي الآموم فلا  
تسن له سورة أن سمع  
للشيء عن قرأته فلهواه  
أبو داود وغيره بل يسمع  
قراءة امامه لقوله تعالى  
وإذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له (فان لم يسمعها لصم  
أو بعد أو سماع صوت  
لم يسمعها أو سار امامه ولو  
في جهرية (قرأ) سورة  
اذ لا يصح لكونه تعبير  
بذلك أول من قوله فان  
بعداً وكان سريته قرأ (فان  
سبق بهما) أي بالاوليين  
من صلاة امامه بان لم  
يدركهما معه (قرأ) حتى  
باقى صلاته اذا تدارك  
ولم يكن قرأها فيها أدرك  
ولا ضل عنه لكونه  
سبقوا لئلا يتخللوا من  
السورة بلا عذر (و) أن  
(يعطل) من تسن له سورة  
(قراءة أولى على قانية)  
للاتباع رواه الشيخان لم  
(قوله) لكن منافعها (فخرج  
لا يسهل في السورة لان قرأ من أولها بخلاف ما اذا قرأ أتمها فلا يسهل الا ان كان خارج الصلاة اهـ

(قوله) فلا جهر بالتأمين فيها ظاهر ولو سمع قراءة امامه وبعبارة سم على الغاية مانه ولا يسن في  
السرية جهراً بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل سرراً مطلقاً من ان جهراً بالامام بالقراءة فيها أي  
السرية لم يسمع من موافقته وفي شرح الرض أنه لو جهر بالسورة في السرية يشتغل هو بالقراءة  
ولا يسمع قراءة امامه لمخالفة الجهر لمطلب من قال فالجهرية بالمشروع لا بالقول ومتقضى هذا التعليل  
أن الآموم لا يجهر بالتأمين في السرية وان جهراً امامه اهـ ع (قوله) مطلقاً أي سمع قراءة امامه  
أم لم يسمع ع وشوا كان قبلها أو بعدها وبعده (قوله) ثم يقرأ غيره معطوف على آمين في قوله وعقب  
الفاتحة آمين كما أشار إليه الشارع لكن منعه يوهن أن السورة لا تسن الا أن سمع مع أنها تسن مطلقاً  
وكونها بعد التأمين سنة أخرى بعبارة أصله وتسن سورة بعد الفاتحة اهـ (قوله) غير الفاتحة امامي  
فلا يعتد بها عند الا اذا لم يحسن غيرها على ما استظهره شيخنا وفيه أنه تكرر بل ركن قولنا تأمل شوري  
أي وبعض أهل مذهبنا يقول بطلان الصلاة بتكرير الركن القولى وأوجب بأنه قول ضعيف جداً  
يراعى حـ أو بأنه ليس من تكرر الركن القولى لان قراءتها ثانياً لا يهاو بدلعن الاولين (قوله)  
رواه الشيخان في الظاهر (الح) ظاهره أنه لم يرد في غير الظاهر والعصر واتما قس عليه ما غيره ورواه  
في شرح الرض بخلافه وبعبارة بعد قول المتن فرع يستحب قراءة شيء بعد الفاتحة في الصباح والاولين  
من غيرها اهـ دون ما عداهما رواه الشيخان في غير المغرب والناس فيهما باسناد حسن وتقدم ان قاله  
الطهريين اذا كان جنبا لا يقرأ غير الفاتحة وسياً في آخر صلاة الجماعة أن من سبق بأخرية قرأها  
اذا تداركها كما لو كان الصبح الجمعة والعصر نحوها اهـ بحرفه فتأمل ذلك تجد النص ورد في أولي الشار  
وفي الصبح رواه الشيخان فيهما وفي أولي المغرب للناسي ع (قوله) فلا تسن له سورة ان سمع  
ظاهره ولولي السرية وهو كذلك لان الدار على فعل الامام لا على المشروع وقوله للشيء عن قرأته  
لم يقرأه انه لما كرهه حل وقوله وهو كذلك اعتمد زى وفي شرح الرض أنه لو جهر بالسورة  
في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يسمع قراءة امامه لمخالفة الجهر لمطلب منه فالجهرية بالمشروع  
لا بالقول انتهى وأقره ع (قوله) واذ قرأ القرآن فيه أن هذه الآية محمولة على الخطبة كما يأتي  
فيها وأوجب بأن لا يفسر بتفسير ين قيل الخطبة وقيل القرآن نفسه فإذا الآية الواحدة محتفل  
تفسير كثيرة حـ (قوله) تعبيرى بذلك أولى وجهه الاولوية أن ما في المنهاج مفهومه انه اذا لم يسمع  
ولم تكن سرية لا يقرأ ويدخل فيه ما لم يسمع صوتاً لا يفهمه أو كان أصم أو أصر الامام ع (قوله)  
فان سبق بهما) مقابل لمخوفه في هذا اذا لم يسمع بهما (قوله) في باقي صلاته أي الثالثة والرابعة وتخل  
عن شرح ع انه يكرر السورة من مرتين في ثالثة المغرب وهو للمعتمد فليراجع حل أي بأن أدرك  
الامام في الثالثة ولم يتمكن من قراءة السورة معه فيها وتركها في ثابته أضافه يسن له قراءة سورتين  
في ثالثة كما قال في صحيح يوم الجمعة لوزك لم تنزل في الاولى فانه يسن له قراءتهما معاً في الثانية  
(قوله) اذا تدارك الباقي لبيان الواقع أو أن اذا هجره عن معنى الشرط ومعتها الوقت أي وقت تدارك  
الشيء وفي شرح الهذب أن الدار على أن كان أدركه) بأن كان سرع القراءة وامامه بطيها فهو سري  
الباقي لانه مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عمدة لوزكها هذا في الاوليين فالظاهر تداركها في  
الاخيرين كتنظيمه من سجود السهو حل واعتمد حـ كلام شرح الهذب وهو الذي اتصم  
عليه زى وفي الشوري لم يكن قرأها أي ولا يتمكن من قراءتها اهـ (قوله) ولا تسقط عنه  
لكونه مسبوقاً قال الشيخ حمزة فيه نظروجه أن الامام لا تسن له السورة في الاخيرين فكيف

لتفرد وإمام (فصبح طول الفصل بكسر الطاء وضما (د) في ظهر قريبا منها) أي من طوله كافي الرضعة كاسلها وغيره وهو من زيادتي الأصل أدخله فيها قبله (د) في (عصر وعشاء أرساطه) والصلاته في الإمام مقيدة بقيد زنده تبعاً للمجموع وغيره بقولي (برضا) مأمومين (محسورين) أي لا يصلي وراءه غيرهم (د) في (مغرب فصاره) خبر النسائي في ذلك وأصل الفصل الحجرات كما يحصه الثوري في دقائقه وغيرها (د) في (صبح جمعة) في أولى (الم تنزى في ثانية هل أتى) للاتباع رواه الشيخان فان ترك ألم في الأولى من أن يأتي بها في الثانية وأعلم أن أصل السنة في ذلك كله تنادى بقرادة شئ من القرآن لكن السورة أولى حتى أن السورة القصيرة أولى من بعض سورة طويلة وإن كانت أطول كما يؤخذ من كلام الرازي في شرحه وقول النووي في أصل الرضعة أولى من قدرها من طولة وأكرمها مع أن المضمون طولة غير وافي بكلام الرازي كاتبه عليه في المهمات (تبيينه) يسن لغير المأموم أن يجهر بالقراءة في الصبح

يتحملها عن المأموم أن يظهر كلام الشارع أنه يتحملها عنه فكأنه توهّم أن الإمام لا يتحملها عن المسبوق الفائحة فتكذلك السورة وهو عجيب اه وأجاب حل بأن سقوطها عن غير المسبوق متبوعا وهو الفائحة لا لتحمل الإمام لها عنه كأنهم الشيخ عميرة وفي كلام حج في شرح الأصل أن الإمام يتحمل عنه السورة حيث أنه أولى من تحمل الفائحة اه بحرفه وهذا الجواب واضح في مقولها في الأولى التي سبق فيها أو بصورة سقوطها في الركعتين الأولىين معا صور شيخنا العلامة السجيني المسئلة بما إذا اتدى بالإمام في الثالثة وكان مسبوqa أي لم يدرك زمانها في قراءة الفائحة لوسط المعتدل ثم كرم امامه ثم حصل له عن ركعة مثلا ثم تمكن من السجود فوجد وقام من سجوده فوجد الإمام را كما يجب عليه أن يركع معه وسقطت عنه الفائحة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة تبعاً وليس المراد أن الإمام يتحمل عنه السورة اه (قوله كافي مسئلة الزحام) أي بانزوح انسان عن السجود وكافي تطويل الإمام الركعة الثانية في صلاة ذات الزحام للتحفة للفرقة الثانية حل وكلاؤسى سورة السجدة في الركعة الأولى من صبح الجمعة فانه يقرأ في الثانية ألم تنزى وهل أتى زى (قوله وسن في صبح) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلان تكرار يرمأى وقوله طول الفصل سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين السور اه يرمأى والحكمة في ذلك أن وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فتأبى طولها ووقت المغرب ضيق فتأبى فيه القصار وأما الظاهر والمعصوم والمشاوطة ولكن الصلوات طويلة فلما تناقض ذلك ترتب عليه التوسط في غير الظاهر وفيها قريب من الطول شرح مر وانظر حكمة مخالفة الظاهر لغيرهم من الرعايات ولما لم يكونوا يفتوا في قوله فتأبى في الطول كالنمازات تأمل قال حل وطول الفصل من الحجرات الى عم والاصطاف من عم الى الضحى والقصار من الضحى الى الآخر وهذا في غير السالف أما هو فيسن له أن يأتي في الأولى من الصبح بقل أيها الكافرون وفي الثانية بقل هو الله أحسب طلبا للتخفيف عنه اه شيخنا عن حج (قوله برضا محسورين) أي صرعا ولم يكن السجدة مطروقا ولم يتعلق بعينهم حتى بأن يكونوا يملكون ولأنه من تجات ولا مستأجرين جارة عين على عمل ناجز كافي حل (قوله وفي صبح جمعة) وإن لم يكن المأمومون محسورين وراضين بالتطويل كما يفهم من الخلافه وتقييد ما قبله قال النووي والظاهر ولو كان الصبح قضاء فليحذر زى اه قال شيخنا العشماوى وحاصلها أنما تولى في ألم تنزى في صبح يوم الجمعة بقصد السجود وألا ولو بالآية التي فيها السجدة فقط سواء أتى بها في أولها أو آخرها لا تبطل صلاته لأن صبح يوم الجمعة محل السجود في الجمعة ولو أتى بآية سجدة في غير صبح يوم الجمعة بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته سواء كانت ألم أو غيرها ولو قرأ في صبح يوم الجمعة بغير ألم تنزى بقصد السجود وسجدت بطلت صلاته كما أتى به مر خلافاً لما حج فان لم يقصد السجود بان أتى بآية سجدة غير علم بأن فيها سجدة بل أتى ذلك لم تبطل صلاته سواء كان في صبح يوم الجمعة وغيره اه (قوله ألم تنزى في) بضم اللام على الحكاية للتلاوة زى (قوله بقرادة شئ) ولو بعض آية أن أفاض معنى حل (قوله في أصل الرضعة) فيه أن أصل الرضعة وهو شرح الوجيز للرازي في النووي والنووي له الرضعة وأجيب بأنه على تقدير مضاف أى فيقرأ بأصل الرضعة أو في مختصر أصل الرضعة وهو الرضعة أو بالإضافة بيانته اه ف والمألويز فهو للزلى (قوله غير وافي) أي ولو في قول من قدرها من طولة وأكرمها مع أن المضمون كلام النووي أنها أولى من قدرها وإن لا كرمها أولى (قوله ألم تنزى في بقرادة) وإن خاف الرأيه خلاف المهر خارج الصلاة اه شوري والحكمة في المهر في موضعها لما كان الليل محل الخلوة

وطيب فيه المشرع الجهر فيه طلبا لمتابعة العيد له به وخص بالاولين نشاط المولى فيها  
 والها لما كان على الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم صلاحية التفرغ للعبادة  
 وألحق بالصبح الصلاة الليلية لان وقته ليس عملا للشواغل عادة ع ش على مر **(قوله وأولى**  
**العبادة)** فيه تسمية المغرب عشاء وهو مكروه عنده ولومع التقلب كما صرح به لكن في الانوار  
 التصريح بعدم الكراهة مع التقلب فلم يجرى هنا على مقالة الانوار وان قاله ثم فليحذر شوي  
**(قوله والاستسقاء)** أى سواء كانت ليلا ونهارا بدليل الاطلاق فيها والتقييد في ركعتي الطواف ابن  
 شرف **(قوله فيتوسط الخ)** حد الجهر أن يسمع من يليه والاسرار أن يسمع نفسه قال بعضهم  
 والوسط بينهما يعرف بالمقايبة هما كما اشار اليه قوله تعالى ولا تبهر بصلاتك ولا تخافت بها وان  
 بين ذلك سبيلا قال الزركشي والاصح في تفسيره ما قاله بعضهم أن يبهر تارة ويسر أخرى اذا انقل  
 الواسطة زى وقصر حل الوسط بأن يزيد على الاسرار الى أن لا يبلغ حد الجهر بأن يزيد على  
 أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة الى ما سمع من يليه اه محروفة ورد بأنه لا يناسب  
 قوله ان لم يشؤ على نام الخ لانه على تفسيره لا ينشؤ قطعاً **(قوله ان لم يشؤ على نام)** فنية  
 تخصيص هذا التقييد بالوسط في النفل المطلق أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء لا يترك فيه الجهر لما  
 ذكر لانه مطلوب لانه فلا يترك لهذا العارض ع ش على مر **(قوله وأخوه)** كاستغفار بطاعة  
 عزاء وتدريسه أو تحفيظه والآخر ومثل المولى في ذلك من يقرأ القرآن خارج الصلاة أو يشتغل  
 بالذكر حل **(قوله حيث لا يسمع أجني)** والاصح لم يسمع ذلك حل **(قوله ما يغافل)**  
 الخ حيث ذكر أن الخ يشي بسر محضرة الرجال والنساء مع أنهم مع النساء اما رجلا أو امرأة فلو  
 اسراره حل قال مر والظاهر عدم الحافطة لانه مصور بما اذا اجتمع النساء والرجال الأجانب  
 معا **(قوله بوقت القضاء)** معتد **(قوله أن يبلق بها)** أى بالريضة العيد فيجهر فيه في  
 وقت الجهر ويسرف فيه بوقت الاسرار وقوله والاشبه خلافاً لى بل يجهر فيه مطلقاً وهو المعتد حل  
**(قوله عملاً بالاصل ان القضاء يحكى الاداء)** ولم يصل بذلك في غيره لخروجه بالدليل حل **(قوله**  
**بصلاته)** أى صلاة تاذ كرم العبدين وقوله في تصحب أى الشرع **(قوله وخامسها ركوع)** مومن  
 خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي ﷺ صلاة العصر صبيحة الاسراء اه  
 مواهب بلغنى أى فيكون على الظهر قبلها بالركوع وكذلك صلاة الليل التي كان يصلها قبل ذلك  
 كانت بالركوع كما قاله السيوطي وفي البيضاوى في تفسير قوله تعالى واركني مع الراكعين ماضيه أمرت  
 بالصلاة في الجماعة بذكر أركانها مبالغة في المحافظة عليها وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك  
 في شريعتهم وأول تنبيه على أن الاول لا يوجب الترتيب وألقنن اركن بالرا كعين للايدان بان من ليسوا  
 في ركوع ليسوا مسلمين انتهى وهو صريح في أن الركوع كان في شرع من قبلنا ع ش واعتمد  
 شيخنا ح ف أنهم خصائص هذه الامة فتفسير بعضهم بصل مع المصلين مجاز من التعبير بالمجزء  
 عن الكل غير مألوف لان الركوع لم يكن مشروعا في شريعتهم فهو ليس جزأ حتى يعبر به عن الكل  
 تدبر **(قوله تقدم ركوع القاعد)** اعتذار عن ترك المثل هنا والناسب ذكره بعد قوله وأخيه كمنع  
 مر **(قوله خالص)** أى عن الانحسار وهو أن يخفف تخفيفاً يرفع أعلاؤه يقدم صدره **(فرفع)**  
 لم يقدّر عليه الا بمعين لزمه بآية داهود والامن زمنة يسر **(قوله بحيث تمال)** أى يقينا فلو شك هل  
 انتهى قدر الفصل بدارسته ركعتين لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه مشرح مر **(قوله راحا)**  
 مفردة راحة والجهر راح بلان برماوى وتعيد راحة بشعر به دم الا كنهه بالاصابع وهو كنه

وأولى العبادتين والجمعة  
 والعبدين وخسوف القمر  
 والاستسقاء والقرع ودور  
 رمضان وركعتي الطواف  
 ليلا أو وقت صبح كإباني  
 بعض ذلك وأن يسرف في غير  
 ذلك التي نافذة الليل  
 المعلقة في توسط فهاين  
 الاسرار والجهران لم  
 يشؤ على نام أو وصل  
 وأخوه ومحل الجهر  
 والوسط في المرأة والخش  
 حيث لا يسمع أجني  
 ووقع في المجموع ما قاله  
 في الخش والعرف الجهر  
 والامرار في الفريضة  
 للتضييق بوقت القضاء  
 لا بوقت الاداء قال الاذنى  
 ويشبه أن يبلق بها  
 العيد والاشبه خلافاً كما  
 اقتضاء كلام المجموع في  
 باب صلاة العبدين قبل  
 باب التكبير عملاً بالاصل  
 أن القضاء يحكى الاداء  
 ولان الشرع ورد بالجهر  
 بصلاته في محل الاسرار  
 فيصحب (د) خامسها  
 (ركوع) تقدم ركوع  
 القاعد (وأخيه) للقاء  
 (الاعتناء) خالص (بحيث  
 تتأخرات

(قوله رحمه الله اعناه)  
 خالص الخ أى ولو توقف  
 على ميل مالم يخرج من  
 الاستقبال الواجب اه سم



كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه الصواب وإن اقتضى كلام التنبية الاكتفاء بها هر ع  
**(قوله معتدل خلقته)** فلو طالت بداه أو قصرنا أو قطع شي منها لم يعتبر ذلك حل أى لم يقدر  
معتدلاً **(قوله إذا أراد وضعها)** انظر إلى حاجة هذا إلى التصريح بالحقيقة المذكورة لأن معناها إذا  
أراد وضعها إلا أن يقال ذكره أيضاً وتصورها للحقيقة اه عـ طاف **(قوله)** فلو حصل ذلك  
باعتنا مفهوم قوله الاحتناء وقوله أو به مع احتناء مفهوم قوله خاص واسم الإشارة للتبيل المفهوم من  
تنال كما قاله الشوبرى **(قوله)** يكف أى ينطيل صلاته أن تعتمد ذلك على اعترفته واللام ينطيل ويعيد  
الركوع حج زيادة أى لا يفعلها بالاختصاص زيادة غير مطلوبة بل هي تلاعباً وتشبه لكن الأقرب  
ما اقتضاه كلام الشارح كترس حر من عدم البطلان ويجعل كلام حج على ما ذلل بعده على  
الصواب كما في عـ على حر ومقتضاه أنه إذا أعاده على الصواب لا يبطلان وإن كان أنى به عـ اذا  
على الحر **(قوله)** وقول احتناء الخ اعترض بأن أصله فيه أن ينحن وغايته أن ذلك مصدر مؤول  
وهذا مصدر صريح وأجاب الطنطاوى بأن الزيادة من حيث كونه مصدر امر يحاو يمكن أن يجاب بان  
مراده أن مجموع الاحتناء مع معتدل الخلق من الزيادة فلا ينافى أن الاحتناء مذكور في الأصل وأول  
من ذلك أن نسخة الشيخ التي اختصرها هي التي شرح عليها الجلال وهي خالية عن الاحتناء مطلقاً كما  
يرشد إليه كلام الخى شوبرى وقوله مطلقاً أى مصدر امر يحاو ومؤولاً بعبارة عـ قوله وقول الخ  
أى وأما يوجب مدنى بعض نسخ النسخ من قوله أن ينحن فهو غير موجود في خط المصنف وأما هو  
ملحق ببعض تلاسفة الشيخ صحيحاً للفظ المصنف اه **(قوله)** بطمأنينة متعلق بقوله بحتناء  
وتكون الباطنة مع أو متعلق بقال ويجوز أن أى ملتصقاً بطمأنينة اه شيخنا **(قوله)** رفعه  
أى للاعتدال **(قوله)** بفتح الهاء الخ هذا مذهب التخلييل وقال بعضهم بفتح الهاء الانخفاض  
وبضمها الارتفاع اه عـ **(قوله)** تحرير المسمى صلاته دليل على الركوع بطمأنينة لا على أقله  
وإن أوجه كلامه **(قوله)** ولا يقصد به غيره أى فقط لا يقصد به غيره وكذا لو طلق لم يضر على قياس  
ما سبق في البدلية وقوله كتنظيره أى من شية الأركان كالاعتدال الخ فان الشرط أن لا يقصد به غيره  
فقط لا انسحاب الصلاة على ذلك حل ومثله عـ عن سم وعبارته لعل المراد أن لا يقصد  
به غيره فقط حتى لو قصد به غيره لا يضر مم وكتب أيضاً فلو لا يقصد به غيره أى حقيقة أو حكماً أى  
بأن كان ثم صار في كذا يشترطه لعله الآتى ويحتمل فلا إشكال في قوله الآتى وأوسط الخ اه أى لأن  
السطر مشل به الشارح لقصد التفرع أن الساقط لا يقصد له أصلاً فلا يصح التمثيل به لقصد الغير وحاصل  
جواب الخى أن القصد موجود حكماً لأنه لما وجد الصارف كأنه قصد الغير وأجيب أيضاً بأن المراد  
بقصد الغير وجود الفعل المارف مطلقاً اه شيخنا حرف **(قوله)** كتنظيره لوقال كتنظيره  
كان أوضح عـ والشبر راجع هو به للركوع فينبذ يقدر في قوله من الاعتدال منافع أى من  
رفع الاعتدال وهكذا يقدر فيها بعد ما يناسبه كإشارته بالتفريع بقوله فهو الخ **(قوله)** من  
الاعتدال أى من رفع الاعتدال وقوله والسجود أى وهوى السجود وهكذا **(قوله)** فهو  
لتلاوة بان قرأه آية سجدة والآن قرأ امامه آية سجدة ثم وهى عقبها للركوع فظن المأموم أنه  
وهى لسجدة للتلاوة فهو معه فقرأ لم يسجد فوقف عند الركوع فيحجب به ذلك عن الركوع  
فعل المولى للتأنيب الراجعة وقول بعض المتأخرين الأقرب عندي أنه يعود للتأنيب ثم يركع لوجهه لا ولم  
يعلم بوقوف الإمام في الركوع الأبعد أن وصل للسجود قام منحنياً فلو أتى بعبادة علماً بطلت صلاته  
لزيادة قياماً ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد للتلاوة وهو للركوع ثم أراد أن يسجد فأن كان

**(قوله على قياس ما سبق)**  
البدلية هذا سهو بالنظر  
لقصد هـا الذى سبق  
أنه إذا قصد البدل وغيره  
لا يكتفى بخلاف قصد هـا  
معها يكتفى بغيره  
بأنه ضيق فى البدل لبدليته  
مالم يثبت في غيره اه  
شيخنا لكن يمكن أن  
القياس فى الإطلاق يدل  
لفظ كذا

فما انتهى إلى حد الرأى فليس له ذلك والأجاز حل ومثله شرح مر في فهمه أنه أن قوله فلهوى  
خاص بالمستقبل فخرج للأوموم **(قوله)** أوسط من اعتدال أي قبل قصد الهوى فإن كان سقوط  
قبل الممانعة وجب العود إلى السقوط منه وإما أن ثم سجداً أو بعدهما نهض معتدلاً ثم يسجد اه  
حل فإن قلت كيف يكون هذان قصد الغير وإحالة أن الساقط لا قصد له سقوطه قلت قال الشيخ  
حج بوجه بأن الهوى التغير المفهوم من اللان صادق بمسئلة السقوط لأنه يصدق عليها أنه وقع هو للغير  
وهو الإلحاح شورى **(قوله)** من ركوعه أو سجوده انظر وجه إضافة الركوع والسجود دون  
الثلاوة والاعتدال مع إن الإضافة للثلاوة أولى شورى أي يخرج ما لا ذاهوى للثلاوة أمامه فإنه لا يضر  
كما تقدم وأعله ليرجع قوله فزالى هاتين الصورتين **(قوله)** فزعاً من شئ يجوز فتح الزاى على كونه  
منعولاً لأجله ويجوز كسر هاءى كونه لاى فزالوا الفتح أولى لأن جعله منعولاً لأجله يبين أن  
الباعث على الهوى أو الرفع إنما هو الفزع بخلاف جعله حالاً فيختل وجعل حج الفتح شيئاً تدر  
**(قوله)** كيف ذلك عن ركوعه الخ على القبار النشر المرب فتقوله عن ركوعه راجع لقوله فلهوى  
لثلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أوسط وقوله واعتداله راجع لقوله ورفع من ركوعه وقوله وجلسه  
راجع لقوله أوسجوده وقوله لهوى منه أى إلى الركوع والسجود **(قوله)** فيجب العود الخ  
والظاهر أنه يسجد لاهو بر سم وظاهره أنه يسجد في الجميع وهو مشكل بالنسبة للسقوط وقد  
يجاب بأنه منسوب إليه فزال منزلة السهو ولو قيل بأنه لا يوجب للجميع لم يكن بعيداً بل هو الظاهر اه  
عش **(قوله)** ليرقع منه أي يرتفع من الركوع للاعتدال ومن السجود للجلاس شيئاً **(قوله)**  
مع ماسر أي الاحتناء **(قوله)** وأن نصب هذا الفعل مؤول مع أن مصدر معطوف على نسيبة  
أي نصب واتخاذ له عنه وقدير به أصله مع أنه أخصر لثلاثيته هاءه معطوف على ظهره فيكون  
الغنى وكسوة نصب فيه على أن أصل النصب مطلوب لا نسيبه ولم يقل ونصب بدون أن لأنه يلزم  
عليه وقوع الجلة خبراً بدون رابط لانها معطوفة على الخبر وقوله المستقيم بالرفع نعت للصدر المذكور  
شيئاً **(قوله)** المستقيم الخ أشار به إلى أن ما ذكره موف بعبارة الاصل ويشتمل على زيادته  
نصب الفخذين فلذلك كان تعبيره أولى من قولاً أصله ونصب ساقيه لأنه لا يستقيم نصب الفخذين لم  
فيه التنازع على الأولوية شورى والظاهر أن في تعبيره نصب الركبتين كسمكان الركبة لاتصاف  
بالانصباب واتما يتصف به الفخذ والساق لأن الركبة موصل طرفي الفخذ والساق **(قوله)** كان  
السجود أي قد تدرى ولم يذ كر له علة فلا أثر قوله لأنه أعون له ليكون علة له لكان أولى عش  
وقوله كفى السجود بما قام عليه لورود النص فيه وإن كان فيه إحالة على مجهول لأنه سائى **(قوله)**  
كفى التحريم أي من حيث تفرقتها بقا وسطا وليس مراده الاستدلال لقوله بعد ذلك لا يتابع  
بل هو منتظر **(قوله)** لبقية متعلق بمحذوف أي موجهها للبقية قال حل ولا يخفى أن الإيهام  
لا يستقبل ما حقت كالتصريفات هذا مع قطع النظر عن قولهم تفرقا وسطا مع النظر إلى الاستقبال  
حامل للجميع وكفى أيضاً على قوله أى لجهتها فلا يميلها بمئة ولا يرسأى لجهتها عينها وإساره بالإيهام  
مستقلة أى فالحمة مستقلة فيما يمين العين والجهة اه شيئاً وعبارة العبادى قوله أى لجهتها دل  
بين العين وإساره خارج بين الجهة وإساره عبارة عش على مر واعتبره في التفریق كونه  
وسطا للإيجاز بعض الأصابع عن البقية اه **(قوله)** وأن يكبر الخ وإعلم أنهم أوجبوا ذلك لثلاثي  
قيام الصلاة وجلسوا للتشهد لم يجزوا في الركوع والسجود لأن القيام والقعود يقمان للعبادة والعبادة  
فانتمى إلى ذكر ضمهما للعبادة والركوع والسجود يقمان للعبادة فقط فوجب فيها ذكر ك

(قوله)

أوسطاً من اعتدال  
أدفع من ركوعه أو  
سجوده فزطعن شئ لم  
يكف ذلك عن ركوعه  
وسجوده واعتداله  
وجلسه لوجود السارف  
فيجب السواد إلى القيام  
لهوى منه وإلى الركوع  
أو السجود ليرقع منه  
(وأكله) مع ماسر نسيبة  
غير وعنى كالتصيفة  
للايناء روله مسلم (دان)  
ينصب ركبتين المستقيم  
نصب ساقيه ونظيره لأنه  
أعونه (مفرقتين) كفى  
السجود (دان) (أخذها)  
أي ركبتين (ينصبه) وأن  
(يفرق أصابعه) كفى  
التحرر للإتياع روله في  
الأول البخارى وفي الثاني  
إن حبان وغيره (البقية)  
أى لجهتها لأنها أشرف  
الجهات (د) أن يكبر  
ويرقع كفيه كتحرره

(تسوله فليس له ذلك)  
فإن سجد عابداً على  
بطلت إحالة لأنه قطع  
فرضه (قوله) أن الباعث  
على الهوى الخ الواب  
حذف الهوى لأن  
يشكك أنه راجع للسقوط  
مع أنه خلاف ما قدمه  
(قوله) وكفى أيضاً على قوله  
الخ الأول إسقاط هذه  
الكثيرة وذكر عبارة  
العبادى عطف على حل

منشورتى الامام مع منفرة  
وسطاطن منكبى مع  
ابتداء تكبيره قائما كما  
في تكبيرة العزم للاتباع  
فيما رواه الشيخان (و)  
أن (يقول سبحان ربى  
العظيم) للاتباع ورامس  
وأضاف الى ذلك في  
التحقيق وغيره ومحمد  
(ثلاثا) للاتباع رواه أبو  
داود فان اقتصر على مرة  
أدى أصل السنة وعليه  
يجعل قول الروضة أقل  
ما يحصل به ذكر الركوع  
تسبيحة واحدة (و) أن  
(يزيد منصرف وامام  
محسورين راضين)  
بالتطويل وذكر الثاني  
من زيادتي (اللهم لك  
ركعت وبك آمنت الى  
آخره) تحت كفاي الاصل  
ولك آمنت خشع لك  
سعى وبصرى وعنى  
وعظمى وعسى واستقلت  
به قدى للاتباع رواه مسلم  
الى عصى وابن حبان الى  
آخره وزاد في الروضة  
كأصلها وشى وبشرى  
وأسامام فغير من ذكر فلا  
يزيد على التسبيحات  
الثلاث تخفيفا على  
المؤمنين والاصل أطلق  
أن الامام لا يزيد على ذلك  
ومراده ما ضلته كاضل  
الروضة وغيرها وتركه  
القرائة في الركوع وغيره من

(قوله مكشوفتين الخ) الأولى أن يأتي بواو العطف في السكت ليقيد أن كل واحد منهما مستقلة كما  
يؤخّر من (قوله مع ابتداء تكبيره) أى رفقهما يكون معه ولا يزال رفقهما إلى أن يحاذي هما  
منكبى وقضية كلام الأصل أن الرفع يقارن الهوى وفي المجموع تقلاص الأصحاب ويكون ابتداء رفق  
وهو قائم مع ابتداء التكبير اه حل فهذان الابتداء متقارنان بخلاف ابتداء هوىه فيتأخر  
الى أن يصل كفاه حذو منكبى ويستمر التكبير إلى أن ينتهي الى حد الركعتين ففاته مقارنة  
للهوى والهوى وأما غاية الرفع فقد انفصلت عند ابتداء الهوى فالغاية هنا ليست كفى في العزم قال  
عش على مر قوله مع ابتداء تكبيره فبعده إلى أن يصل الى حد الركوع وكذا في سائر الانتقالات  
حتى في جلسة الاستراحة فبعده على الألف الثاني بين الهاء واللام لكن بحيث لا يعاير سبع ألف لأنها  
غاية هذا الدواؤه من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه اه حج وهذا التكبير عند رفع رأسه من  
السجود الثاني (قوله كاسر) أى التكبير والرفع اه هذا مكرر مع التشبيه الذى في المتن وهو قوله  
كبحرهم (قوله فبما) أى التكبير والرفع عش (قوله رضى العظيم) قال الفخر الرازى العظيم  
هو الكامل ذاتا وصفة والجليل الكامل صفة والكبير الكامل ذاتا شورى (قوله وبمحمد) الواو  
واو العطف والتفريق وبمحمد سمته وتقدم في الشارح في تشهد الوضوء أن فيها احتمالين العطف  
والزيادة اه (قوله أدى أصل السنة) أى مع الكراعة عش (قوله راضين) أى صرعا  
(قوله ركعت الخ) قدم الطرفين الثالث الاول لأن فيها ردا على المشركين حيث كانوا يعبدون  
مع غيره وأخوه في قوله خشع لك لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها الى غيره حتى ردة  
عليهم فيها عش على مر واذا تعارض هذا الدعاء والتسبيحات قدمها بقدم التسبيحات الثالث  
مع هذا الدعاء على أكل التسبيح وهو أحد عشر كما في الروضة (قوله خشع لك سعى) يقول  
ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبد به فاقار خلافا لبعض الناس وقال حج ينبغي أن يعترى  
الخشوع عند ذلك والا يكون كاذبا ما مرداه بصورة من هو كذلك اه ابن شورى (قوله رضى)  
في الصباح للمخ الولد الذى في العظم وخال كل شئ غفور ويسمى الساع حغا اه (قوله وما استقلت)  
أى حلت وهو كناية عن جميع ذاته فهو من عطف السكت على الجزء وأتى بالتاء في الفعل لان القدم مؤن  
قال تعالى فقل قد سمعته بعد بشرى (قوله قدسى) لا يصح فيه تشديد الباء لفقد ألف الرفع اه شورى (قوله)  
وشى وبشرى) أى بعد عصى وفي آخره لله رب العالمين مر عش وقوله الخ يدل من قوله ك وفيه  
نظرا لئلا يدل الظاهر من ضمير الحاضر لا يصح الا اذا أضاف الظاهر الحاطة وكان يدل بعض أو اشتغال كما  
قال في الخلاصة

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا قبله الا ما لحاطة جلا ٥ وأقصى بعنا أو اشتالا

فالاول أن يكون قوله وما استقلت مبتدأ خبره بقرب العالمين حرف (قوله ما ضلته) وهو أن امام  
المحسورين يزيد على التسبيحات ما ذكر ولا يزيد امام غيرهم حل (قوله وتركه القراءة في  
الركوع) ما لم يقصد الذكر وحده والام تركه حل وينبغي الكراعة عند الاطلاق أو قصدها  
كما في الشورى فتركه في ثلاث صور وقيل لا تركه عند الاطلاق (قوله وغيره) ومنه الاعتدال  
عش (قوله ولو في قتل) أخذت غايته وفي الجالس بين السجدين للردة على ما فهمه بعضهم من كلام  
النورى ويزعمه ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النقل وعلى ما قاله  
فهل يشرع ما بعد من ركوعه أو يرفع رأسه قليلا أى من ركوعه وسجوده أم كيف الحال ولعل الاقرب  
الثاني عش وبعبارة الانوار ولو ترك الاعتدال والجلوس بين السجدين في النافذة لم ينطأ اه

بينة الاركان غير القيام كفى المجموع (و) سادسا (اعتدال) ولو في قتل لم يحصل

(قوله يعود ليد) ظاهره أنه وصل من قدام قيام وركع منه تعين اعتداله من القيام ولا يجوز من جالس وهو الذي ينتج وأنه لو ركع من جالس بعد اضطجاعه بأن قرأ فيه ثم جلس أن يعود إلى الاضطجاع والتجعة تعين الاعتدال من الجالس لأنه بدأ ركوعه منه شورى وقرر شيخنا حنف أنه لا يتعين ذلك بل يجوز من الاضطجاع وذكره الشورى أيضا محل آخر قبل هذا فراجع ما إذا صلي فرضا من اضطجاع فالأقرب أنه إذا قدر على القعود إلى ركوع فلا يعود للاضطجاع لأن القعود أكل عرش أي فلا يجزئ مادونه (قوله قائما كان) قاعدة) ويجب الممكن فعين لم يبق انصبا ولو شك في إتمامه عاد إليه غير المأموم فورا وجوبا وأبطلت صلته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام يامه زى ويوصل يديه في الاعتدال وما قيل بجعلها تحت صدره مردود حجة (قوله مع ابتداء) رفع رأسه أي مبتدئا رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه وقوله فلا تقرأ أي كل من الإمام والمأموم والنفرد حل أي مبتدئا قول الجميع ابتداء رفع كفيه ومع ابتداء رفع رأسه فالكلام أي القول والرفقان متعارفان في الابتداء والانتهاى وسيم الله أن جده ذكر الانتقال للاعتدال لا ذكر الاعتدال لتقدمه عليه اه شيخنا (قوله ان جده) الامم زائدة للتأكيد لأن سمع زعمى بنسبه (قوله سمع) أي أوصمه كافي مر وسج ويؤمن قوله كفى أن الأول أفضل اه عرش (قوله أي) قبل منه جده) فالرأس سمع قبول لاسباع رد وهو يعنى الدعاء فكانه قيل اللهم تقبل جده فأنفد ما قد يقال إن سماع الله مقطوع به فلا بد في الاخبار به شيخنا حنف والاصل في ذلك أن أب بكر تأخر ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي فهرول ودخل المسجد فوجده راكعا فقال الحمد لله وكفى خلفه فقل جبريل وقال يا محبس مع الله من جده اجعلوا في صلواتكم يرمأى وكان قيل ذلك رفع في التكبير اه اج (قوله ان جده) وهو أفضل الصغى س ل ويندب أن يزجدها كثيرا طيبا مباركا فيه لما ورد أنه يتسابق إليها ثلاثون ملكا يكتبون ثوابها فاقبلها في يوم القيامة اه يرمأى ورؤية البخارى صنع ثلاثون وقول البرماوى يتسابق إليها أي إلى كتابة ثوابها أولا (قوله) ويروى فيها قبل ذلك وعلى ثبوتها فهي عاطفة على مقدر أي أطمناك والله الحمد على ذلك اه زى (قوله ملء السموات الخ) يعني شئ عليك ثناء لو كان محسبا للسموات والارض وما بعدها (قوله) من شئ بعد) بيان لما ملأ ومل شئ شئ أي شئ ملاء بعد السموات والارض أي غير السموات والارض حل وبصفة شئ ويجوز تعاقبه بشئ ويكون معناه ما شئت ملاء بعد ذلك ومن قال أنه لا يصح لعلقه بشئ لأنه يقتضى تأخر خلق الكرمي عن خلقهما غير مستقيم اه سم (قوله ومع كرمي) بيان لعظم الكرمي لأن السموات والارض بالنسبة له كقوة ملقا في أرض فلاة اه يرمأى وكذا كل ساء بالنسبة لما فوقها قل (قوله وان يزيد من صر) أفهم أن ما قبله بقوله الامام مطلقا وبه مرصح حج حيث قال ويسن هذا حتى الإمام مطلقا خلافا لاجمعوم أنه إنما يسن له بذلك الحمد فقط عرش (قوله وامام محصورين) والمأموم تابع لامامه (قوله أحق ما قال العبد) أي أحق قول ففى نكرة موصوفة أي من أحق الخ والأفلاح على الإطلاق لا لاله الا لله قال في المجموع وفتح في كتب الفقهاء خلف الهمة والواو والصواب اثباتها زى (قوله وكنا لك عبيد) قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لأن القصد أن يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبيد واحد وقيل واحدا ياب اه شورى أو يقال أفرد بالنظر للفظ كل لأنه يجوز مرعاة لفظها ومرعاة معناها قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا وكل آتوه دائرين قل زيادة (قوله لا مانع الخ) ما ذكره الشارح من ترك توين اسم لاغنى مانع ومعطى مع أنه معزول أي عامل فيها بعده موافق للرواية الصحيحة لك

(يعود ليد) بان يعود لما كان عليه قبل ركوعه قائما كان أو قاعدا فتعبري بذلك أول من قوله الاعتدال قائما (بطماينة) وذلك تخير السج صلته (وسن رفع كفيه) خدمتكم كافي التحريم مع ابتداء رفع رأسه قال سمع الله من جده) أي قبل منه جده ولو قال من جده سمع له كفى (د) قال (بعد عوده) ربنا لك الحمد أول اللهم ربنا لك الحمد يروى فيها قبل ذلك ملء السموات وملء الارض وملء ما بين يديها من شئ بعد) أي بعدها كالكرسي وسج كرمي السموات والارض (د) أن يزيد من صر) أي النفرد وامام محصورين راضين بالتعويل وذكر الثاني من زباني (أهل) أي يا أهل (الثناء) أي للروح (والجدة) أي العظمة (إلى آخره) ثم كافي الأصل أحق ما قال العبد وكنا لك عبيد لا مانع لما أعطيت

قوله يعود ليد) ان أريد باليد من القيام ما لم يكن هناك أشرف استغنى عما أمال به الغنى وقول أشرف أي يتفحص في الفرض ويجوز في النقل العود للأشرف اه

مشكل على مذهب البصريين الموجبين ثبوته وقد يجاب عن محله ما فيها بعده بأن يقدر عامل أى  
 لا مانع يمنع لما أعطيت والام لا تقوية أو يخرج على ألسنة البغاديين فانهم يتركون تنوين المطول  
 ويجزوه بحرى المفرد في بناءه على الفتح ومضى على هذه اللغة الرعشوى حيث قال في قوله تعالى  
 لا ترتب عليكم اليوم وفي قوله لا عامم اليوم من أمر الله ان عليكم متعلق بالترتيب ومن أمر الله متعلق  
 بلا عامم وأما ابن كيسان في جزأ في المطول التنوين وتركه أحسن سم في شرح التناجى زى **(قوله)**  
 ولا يعطى الممنعت زاد بعضهم ولاراد لما نصبت برماى **(قوله)** ذا الجدم بفتح الجيم أى الذى  
 وقوله الجدم فاعل ينفع أى بل انما ينفعه طاعتك ورضاك **(قوله)** خبره أى لفظا وهو مقول القول معنى  
 برماى **(قوله)** لا يسمعون غلبا الخ أى لاسراره بالأول وجهه الثانى حل **(قوله)** ويسر الجهر  
 بالسمع للامام أى ان احتيج اليه مر والطاق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر  
 برناك الحمد جهل زى عرش **(قوله)** بعد ذلك أى الذكر لمن تقدم من المصل مطلقا أى سواء كان  
 منفردا أو امام محصورين أولا وهو قوله ر بناك الحمد مل السموات الخ أى وبما تقدم أيضا من  
 كون للمفرد وامام المحصورين يزيدان أهل التناجى حل بايناح أى فالتقوت بقيل بعد ذلك  
 الاعتدال ولا يسقط عند ارادة التقوت اه عميرة **(قوله)** فتوت التقوت لغة الدعاء بخبر أو شر  
 والمردنا الدعاء فى الصلوات فى محل مخصوص من القيام شو يرى فهو شرعا ذكر مخصوص مشتمل  
 على دعا وثنا **(قوله)** فى اعتدال آخره (صبح) فالوقت قبله لم يجزه خلافا للامام مالك وشمل كلامه  
 القضاء وخالف المصنف غيرها لشراف قصرها فكانت بالزيادة أليق ولأنها خاتمة الصلوات التى صلاحها  
 جبريل بالنبى ﷺ عند البيت والدعاء يستحب فى الخواتيم كفى شرح مر **(قوله)** مطلقا أى  
 لازلة أولا **(قوله)** لازلة أى لرفعها ولولغير من نزل به فيسن لأهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك  
 لمن نزل به حل وبعبارة شرح مر بأن نزلت بالمسلمين ولو واحدا على ما يجمع لكن اشترط  
 فيه الأمنى لعمدى نفعه كاسرالم أو شجاعاً وهو ظاهر اه وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه أنه  
 بقفتلما وان لم يكن فيما تقع متعدد اه عرش على مر **(قوله)** كوابه وهو كثرة الموت من غير  
 طاعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم فسروا كوابه بالطاعون لكن ينافيه عبارة مر لأنه جمع  
 بينهما فقال كوابه وطاعون فهنا يقتضى التعارض وقوله وحظ وهو احتباس المطر ومثله عدم النيل  
 وشرع أيضا التقوت للعلاء الشديد لأنه من جهة التوازن شو يرى بتغيير وقرره ح ف **(قوله)**  
 وعدت أى ولو سلمنا حل **(قوله)** هذا أى الاتيان بالكاف **(قوله)** فيمن هديت أى مهمم  
 فنى بمعنى أول الأندرج فى سلكهم أو التقدير واجعلنى مندرجا فيمن هديت وكذا الاثنان بعده فالجار  
 والجرور متعلق بمحذوف زى **(قوله)** فيمن عايت أى ممن عاينته من بلاد الدنيا والآخرة  
**(قوله)** دونى أى كن تاملارى وحافظا لى من الذنوب مع من نصرت وحفظته اه **(قوله)** دونى  
 شمرانصيت أى شمر ما ترتب على القضاء من السخط وعدم الرضا بالقضاء والقدر أى وهو محمول على  
 القضاء الملق لأن العزم لا بد من وقوعه **(قوله)** لا يذل من وأليت أى لا يحصل له ذلة وفرداية بضم  
 الياء وفتح الدال أى لا يذله أحد ب ر **(قوله)** ولا يعز من عايت أى لا تقوم عزه لمن عادته  
 وأبعدته عن رحمتك وغضبت عليه **(قوله)** تبارك ر بنا أى تزايد خيرك وبرك وهى لغة تعظيم  
 ولا يستعمل منها الا للماضى شو يرى **(قوله)** قنت شهرا أى متابعا فى الجنس فى اعتدال الركعة

روى عن مالك الأديع رواه الحاكم الارب شافى فتوت الصبح ومعه ورواه البيهقى فيه وفى فتوت الوتر وروى الشيخان فى الفتوت للنازلة .  
 أنه ﷺ قنت شهرا

آخره ومول بالرفع صفة  
 وبالنصب حال أى ما لما  
 بتقدير كونه جسما وأحق  
 مشددا ولا مانع الى آخره  
 خبره وما بينهما اعترض  
 ويستوى فى سن التسميع  
 الامام وغيره وأما خبر اذا قال  
 سمع الله من جده فقولوا  
 ر بناك الحمد فغناه قولوا  
 ذلك مع ما علمتموه من  
 سمع الله من جده لعلمهم  
 بقوله صلوا كما لا يخفى  
 أصلى وانما خصر ر بناك  
 الحمد بالذكر لأنهم كانوا  
 لا يسمعون غابا وسمعون  
 سمع من القلن جددوسين  
 الجهر بالسمع للامام  
 والمبلغ (ر) بعد ذلك سن  
 (فتوت) فى اعتدال آخره  
 صبح مطلقا آخره (سائر)  
 المكتوبات لازلة كوابه  
 وحظ وعدة (ر) آخره  
 (ترصفان من رمضان  
 كاللهم) هذا لرفع اجسام  
 تعين لفظ الفتوت الآتى  
 أولى من قوله وهو اللهم  
 (اهدنى فيمن هديت الى  
 آخره) تنه كجلى المرزى  
 وعافى فيمن عايت دونى  
 فيمن نوليت وبارك لى فى  
 أعطيت وفى شمرانصيت  
 انك قضى ولا يقضى عليك  
 انه لا يذل من وأليت ولا  
 بعز من عايت تبارك

بدعوى فاقى أصحاب القراء بقرع مونة ويقاس بالمدغفرة قال الرافعي وزاد العلماء فيه قبل تباركت ولا يعزمن عادت قالن  
والتصرع يكون فتوت التازلة في اعتدال آخرة صلاتهم  
(٢٠٨)

الروضة وقصبت في رواية البيهقي  
زيادى في قولي آخرة  
تقلب النسبة لآخرة الور  
لأنه قد يورثوا وحده فلا  
تكون آخرة (د) أن  
يأتى به (امام بافاج)  
فيقول اهدنا وهكنا لأن  
البيهقي رواه كذلك فحمل  
على الامام وعاله النووي  
في ذكره بأنه بكرة للامام  
تخصيص نفسه بالاعتبار  
لا يؤيد بقوم ما يخص  
نفسه بدعوة ذواتهم فإن  
فعل فقد خالفهم رواه  
الترمذي وحسنه ويستثنى  
من هذا ما ورد به النص  
خبر أنه عليه السلام كان اذا  
كبر في الصلاة يقول  
الله تفتي اللهم اغشني من  
الغروب المعالي المعروف  
(د) أن (زيد) فيه (من)  
مر) أى المنفرد والمأم  
عصوين راضين  
بالطوبى والتقيدين مر  
من زيادى وركى التقيد  
بقنوت الور أول من  
تقيده به (الله) أنا  
نستعير ونستفرك الى  
آخرة) تحتها كفى المهر  
ونستعيرك ونؤمن بك  
ونؤكل عليك وتفتي عليك  
الخبر بركة اشركك ولا  
نكفرك وتعلم وتترك من  
يفجرك اللهم إياك نصيب

لقد جمع القرآن في عهد أحد • على عثمان وزيد بن ثابت  
أبو يزيد معاذ وذاك • تميم أبو الهرداء وابن لسانت  
(قوله بقرع مونة) أى وأقوم بقرع مونة أى فيها كاصرح به أهل السير وهو اسم مكان بين مكة  
وعثمان قال في المواهب وقيل اسم لثريه ويؤيده ما في السير (قوله فقد خالفهم) أى انتص  
لناهم بتقوى ما طلب لم فكره ذلك (قوله من هذا) أى من كراهة التخصيص شورى  
والنكسر في اسم الإشارة باعتبار أنها أى الكراهة حكمن الأحكام (قوله كان اذا كبر) أى  
للاحرام عرض فيفهم منه أن كان يقول ذلك في دعاء الافتتاح لأنه من جملة أدعيته (قوله الصلاة  
المعروف) وهو اللهم تنق من خطايا كائنتي التوب الأبيض من الدنس اللهم اغشني بالماء والتلج  
والبرد ورد أيضا أنه كان يقول اللهم بأعديني وبين خطاياى كما بعدت بين السماء والأرض وفي رواية  
بين المشرق والمغرب يراوى (قوله وركى التقيد) أى تقييد اللهم أنا المستعين لك به أى فتوت  
الور فترك التقيد فيطلب الزيادة لكورة في الفتوت بأقسامه والتقيد المذكور ذكره الأصل  
في باب النفل (قوله اللهم أنا المستعين لك) أى نطلب العون والمغفرة والهداية لأن البن والتاء  
الطلب وقوله ونؤمن أى نصدق والتوكل الاعتدال واطهار العجز والتناء والمراد بالشكر هنا تقييد  
الكفر وهو ستر المودة زى باختصار (قوله وتفتي عليك) كان المراد تفتي عليك بكل ما يلقى  
بك أى تذكرك بالخبر بقدر الاستطاعة لأن الشخص لا يقدر أن يفتي عليه بكل خبر أى تفصيلا فالحبر  
منسوب بقرع الخافض ويصح أن يكون مفعولا مطلقا أى التناء الخبر شيئا عز يزى (قوله ولا  
نكفرك) أى لا نتجحد نعمتك بعدم الشكر عليها بدليل المقابلة (قوله ونعلم) فيه إشارة إلى أن  
المازك النعل وقوله وترك تفسير (قوله من شجرك) أى بخالفك بالمعنى (قوله ولك نصل)  
عطف خاص على عام ونص عليها اعتمادا بشأنها (قوله ونسجد) عطف جزء على كل إن أراد به  
سجود الصلاة وعام على خاص إن أراد به ما مثل سجود الشكر (قوله واليك) أى الى طاعتك  
نسى (قوله ونعلم) يجوز فيه فتح التوكل وضما إيعاب وهو بكسر الفاء وباللهم الهمزة شورى  
(قوله الجسد) بكسر الجيم أى الخلق حل قال ابن مالك في مثله الجسد الفتح من السب معروف  
وهو أيضا المظنة والحظ وبالكسر تقييد المزل وبالفهم الرجل العظيم (قوله ماخى) بكسر الميم  
على الشهرة أى لا يحق بهم ويجوز تقييدها أى ماخى بهم حل أى أخفقه الله بهم وعلى الكسر المشهور  
بكون من الخلق بمنى خلق كآيت الزرع بمعنى بنت حرف (قوله ثابت) أى بخلاف هذا فإنه من

ولك نصل ونسجد واليك نسى ونحمد أى نسرع بزجر وحرك ونحشى عذابك أن عذابك  
الجبار يكفر ما خلق ربوا البيهقي يشعوه عن فعل محرر من الله عنه ولما كان فتوت الصبح نابتا عن النبي عليه السلام  
مخترعات

قنوت الوتر الذي علمه النبي ﷺ حسن بن علي وهو ما مر مع زيادة فاء فيك وهو وادوني انه يلفظ وصلى الله على النبي وأخفى بها الصلاة في قنوت الصبح والتأذلة وقول وسلام من زيادتي وجزم النووي في أذكاره بسن الصلاة والسلام على الآل (د) سن (رفع يديه فيه) أي فبا ذكر من القنوت وما بعده كإثر الأذعية وللإتيان رواه الحاكم وسن لكل داع رفع يبط يديه إلى السماء ان دعا بتحصيل شئ وظهرها إليها ان دعا برضه (لا تسبح) لوجهه وغيره لعدم ثبوته في وجهه وعدم وروده في غيره (د) أن (بجهره امام) في السرية والجهرية للإتيان رواه البخاري وغيره قال المارودي ويكون جهره به دون جهره بالقرأة والمفرد يسره (د) أن (يؤمن مأوم) جهرا (للحذاء) ويقول التناء سر أو يستمع لامامه كما في الرضة كأصلها أو يقول أشهد كما قاله التولي والأول أولى ودليله الإتيان رواه الحاكم وأول التناء انك تقضى هذا ان سمع الامام (فان لم يسمعه فقت)

عبرت عن عمر وليس تأتبعه ﷺ (قوله) قسم على هذا) أي قسم عليه في الذكر والأتين أي أن الملى إذا أراد الجمع بين قنوتين فالأولى تقديم التاني على النبي ﷺ وهو اللهم اهدنا الخ هذا هو المراد من العبارة بدليل قوله على الأصح اذ الخلاف إنما هو في فضيلة التقديم والتأخير (قوله ثم بعد القنوت) أي وما ورد من قوله ﷺ لا يجاموني كقدح الراكب الجعالي في أول كل دعا وآخره محول على ما مر ردفه نص بتأخير الصلاة كما دنا وقوله كقدح الراكب أي لا يجاموني - فلفظ دوركم لا بد كروني لا عند حاجتكم كما أن الراكب لا يذكر قدحه الذي خلف ظهره الا عند عطشه شيئا عزيزي (قوله على الآل) وكذا على الأصحاب (قوله) وظهرها إليها الخ) قضيته أنه يجعل ظهرها إلى السماء عند قوله وقضى شئ ما قضيت قال شيخنا لا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة إذ محله قبل المرد وسواء دعا برفع اليدين أو عدم حصوله شوبري (قوله لا تسبح) أي في الصلاة أي لا ينبغي فالأولى تركه حل ويسن خارجا مر أي يسن أن يسبح وجهه بديه بسنة لما ورد أن كل شرعة مسحها بيده بعد الدعاء تشهد له ويفترقه بعدد حاف وماتقله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء لا أصل له كما في شرح مر وعش (قوله لعلم ثبوته) عبر هنا بعدم الثبوت فيها بعده بعدم الورد لانه قيل في الأول بورد ولكنه لم يثبت (قوله) وأن بجهره لم امام أي مجاز ذكر من القنوت والصلاة والسلام سوله كان الصبح أو للوتر والتأذلة وقوله في السرية كالصبح بعد الشمس والوتر كذلك حل وبعبارة مر كأن قضى صبحا أو وترا بعد طلوع الشمس والتأمين الجهرية في السرية لا اماما يسبح المأمومون يؤمنوا (قوله) دون جهره بالقرأة) مالم يرد للمأمومين بعد القرأة وقبل القنوت والاجهرية بقدر ما يسبحون وان كان مثل جهره بالقرأة حاف (قوله) والمفرد يسره (في غير التأذلة) أما فيها فيجهر به مطلقا أي في السرية والجهرية منفردا أولا مر (قوله للحذاء) ومنه الصلاة والسلام على النبي ﷺ على التعمد وقول الشارح بشارك وان كانت دعاء بالخبر الصحيح رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل على ربه بان التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الأليق بالمأموم لانه تابع للداعي فإسبغ التأمين قياسا على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير الملى شرح حج (قوله) وأول التناء الخ) وانظرا ما أول التناء في قنوت عمر قال زى قناعت شيخ الاسلام انه يشارك من أوله إلى اللهم عذب الكفرة فيؤمن الخ (قوله) هذا) أي قوله وأن يؤمن الخ (قوله) لا يسبحها) مقتضاه أنه اذا سمعها لا يأتى بها وليس كذلك بل يأتي بها مطلقا كما قاله مر (قوله) وسجود) هو لغة الانخفاض والتواضع وقيل الخوض والتذلل برماوي ويطلق السجود على الركوع قال تعالى وخروا له سجدا وقد اشتهل كلامه على أربع دعوى السجود وكونه مرتين وكونه في كل ركعة وكونه بطمأنينة واستدل عليها بالخبر المذكور ولعل هذا حكمه تقديم الطمأنينة على الأقل (قوله) بطمأنينة) انما قدمها على أقل السجود أو كله إشارة إلى أنها معتبرة في الأقل والا كل لكن المناسب لمناصه في الركوع أن يذكرها في الأقل ثم يذكر الأكل ويشترطه ما اعتبره في الأقل ومنه الطمأنينة كما فصل في الركوع الا أن يقال انه تقتان في العبارة فغير الأسلوب والأولى أن يقول قدمها للإشارة إلى أنها معتبرة في السجدين (قوله) مرتين) وكرر السجود لأن آدم سجدا أخبر بأن الله تاب عليه حين رفع رأسه رأى قبول قول ربه مكتوب بأعلى الجنة فسجدت ثانيا شكر الله تعالى على





(مصلاه) أى ياصل عليه  
 بأن لا يكون عليها حائل  
 كصاية فان كان لم يصح الا  
 أن يكون لجر احتوش عليه  
 ازالته مشقة شديدة فيصح  
 (ويجب وضع جزء من  
 ركبتيه) من (باطن كفيه  
 و) باطن (أصابع قدميه)  
 في السجود لغير الشيخين  
 أمرتان أسجد على سبعة  
 أعظم الجبهة واليدين  
 والركبتين وأطراف القدمين  
 ولا يجب كشفها بل يكره  
 كشف الركبتين كالص على  
 في الام والاكتفاء بالجزء  
 مع التقيد بالباطن من  
 زياذ (د) يجب (ان  
 قوله لان كان تحته نجس)  
 في الحقيقة لاستثناء لان  
 وجوب الاعادة انما هو  
 للتجاسة عش على مر  
 (قوله ويرفعها شرح د)  
 أى الاعضاء كلها ولو سجد  
 على شيء خشن ولم يتمكن  
 من التحامل فان زخرح  
 جبهته بشيء رفع لم يضر مطلقا  
 وان رفعها فان كان بسيرا  
 قبل الطمانينة لم يضر أو  
 بعد هاضم اه مدابى على  
 خط (قوله اعتمد عش  
 التقدير الخ) وهو مسلم في  
 الكف القلوب غير مسلم له  
 في التقدير اه

السجود على ما خلا عنه منها م قال شيخنا ح ف ولو طال وخرج عن الوجه اه بخلاف الشعر  
 النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه عش ولو طال فنه حتى صار منه من وضع جبهته بالارض  
 فان أمكنه وضع مخدة تحت جبهته وامكنه السجود بشرطه وجب ولا يكلف وضعه في نقرة متلاحيث  
 كان عليه كلفة وان لم يتيسر ذلك لسجد حيث أمكنه ولو على الاتف ولا اعادة عليه لوزال المانع وكذا  
 يقال في منخسف الجبهة اه برماوى (قوله مصلاه) عالم يكن المصل امرأة حاملا ولم تتمكن من  
 السجود فانها توى ولا اعادة عليها لانه شرعاً م (قوله بأن لا يكون عليها حائل) فلو سجد على  
 شيء التفت بجميع جبهته وارتفع معها سجدته ووجب ازالته للسجود الثاني فلوراً مملصقا بجبهته  
 ولم يدرك أى السجودات التفت فمن القاضى أنه ان رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز  
 التصاقه فيها بلها بالأسوأ فان جوز أن في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدر أنه فيها ليس يكون  
 الحاصل له ركعة الاسجداً وفيها قبلها قدره فيها ليكون الحاصل له ركعة بغير سجوداً وبعد فراغ الصلاة  
 فان احتل طرؤه بعده فالصالح منها على الصفحة والا فان قرب الفصل بنى وأخذ بالأسوأ كما تقدم  
 والا استأنف سم عش (قوله مشقة شديدة) ويظهر ضبطها بما يبيح ترك القيام وان لم تنبع التيسر  
 فانه في الامداد وفي التحفة تشديدا بما يبيح التيسر شو برى (قوله فيصح) لا اعادة الا ان كان  
 تحته نجس غير مغموض عنه حل (قوله ويجب وضع جزء) عبره دون أن يقول ووضع جزء ويكون  
 لفظ أقل مطلقا عليه لان الغرض من رد ما قاله الراعى من أنه لا يجب وضع غير الجبهة كالحاكم في الاصل  
 لان القسود من السجود وضع أشرف الاعضاء على مواضع الاقدام وهو مخصوص بالجبهة فأوردته  
 صريحاً عش وعلى كلام الاصل مع شرحه يكون قوله في الحديث أمرت مستعملاً في الوجوب  
 والندب اه وأوجب عن المصنف أيضاً بأن مسمى السجود وضع الجبهة فقط ووضع بقية الاعضاء  
 شرط كقوله شيخنا ح ف ويتصور رفع جميعها ماعد الجبهة كان كان يصلى على حجرين بينهما  
 حائط قصير يبطح عليه عند سجوده ويرفعها شرح د (قوله جزء من ركبتيه الخ) قضيت  
 الاكتفاء بالسجود على بعض ركبة ويد وأصابع قدم واحدة لانه يصدق على ذلك أنه بعض في الركبتين  
 واليدين وأصابع القدمين ويجب عنه بان الاضافة للاستغراق اذا لم يتحقق عهد ولا يصر فنه على  
 المجموع لا بقرينة فكانه قال هنا وضع جزء من كل الركبتين الخ عش (قوله وباطن كفيه) وهو  
 ما تنقض الوضوء وقوله وأصابع قدميه أى باطنها ولو جزأ من أصبع واحدة من كل رجل ويد وانظر لو خلق  
 بلا كف ولا أصابع هل يقدر مقدارها ويجب وضع ذلك أو لا ولو خلق كفهم متوا بولم يمكن وضعه  
 بحسب وضع ظهر اليد عوضا عنه لوجوده وأيضاً كالقطع بحز اعتمد عش التقدير وجوب وضع  
 ظهر اليد (فرع) لو قطف يده من الزند لم يجب وضعه لفوات محل الغرض وهل ين في نظر ولا يبعد  
 أنه ين وقياس ذلك ما لو قطف أصابع قدميه ابن شويرى ولو تعذر وضع الاعضاء المذكورة لم يلزمه  
 الاعبادها ولو تعدت أعضاء السجود وكانت أصولا وجب وضع جزء من كل منها كما أتى به د وكذا  
 لو انشبه أو مال أو غير ما لغيره بالاصلى ولا عبرة بالزائد ولو سامت بخلاف ما في ناقض الوضوء لان المداير كان  
 على مظنة الشبهة وهي تحصل باس بطن المسامع وهما على وضع الاعضاء الاصلية اه عش على  
 د (قوله أمرتان أسجد على سبعة أعظم) سعى كل واحد عتقا باعتبار الجبهة وان اشتمل كل واحد  
 على عظام ويجوز أن يكون من باب تسمية الجبهة باسم بعضها فتح البارى (قوله بل يكره كشف  
 الركبتين) أى غير الجزء الذى لا ينضم المورة الا بهما هو فيحرم كشفه بظن به صلاته حل (فرع)  
 بحسب وضع هذه المالك كورات بين وضع الجبهة بأن يصير الجميع موضوعا في زمن واحد مع الطمانينة

حيث وان تقدم وضع بعضه على بعض فلو وضع يده ثم جبهته ثم وضع البقية ثم رفع يدها واستمر عليها  
 علما بطلت صلاته هر أن لا يحد هذه الهيئة غير موهودة في الصلاة خلافا لعش حيث قال بعدم  
 البطان وعلاه بالله مستحبين كان ورد بأن تلك الهيئة لم تعد حنف **(قوله أي بصيب)** تفسير  
 الصلاة عش وقيل معناه يبلغ كافي قوله تعالى لن نقالوا البرأى لن تبلغوا حقيقته **(قوله انقل رأسه)**  
 المراد عش عارة شرح هر ومعنى النقل أن يكون متحامل بحيث اترضض أنه لو سجد على فطن أو غيره  
 لاندك الحاضر من الامر بتمكن الجبهة ولا يكتفي برأسه خلافا لامام اه **(قوله حتى يتكبد)**  
 المراد من هذه العبارة أن يتكبد من القطن ما يلي جبهته مع قباله فلو لم يكن أن يكون بين يديه عدل مثلا  
 من القطن لا يمكن انكسار جميعه مجرد وضع الرأس وان تحامل عليه فتدنيه عش على هر **(قوله)**  
 ويظهر أثره أي التحامل في يد وكان المراد بظهوره احساسه بالاحصول لم يهاني على الاذل يعني  
 اللام بأسل شوري وى قى على الجلال والمراد بظهور أثره الاحساس به حيث أمكن - وقالوا  
 فقلوا مثلا من ذلك الصلاة على اليك **(قوله كاجب التحامل الخ)** ضعيف عش **(قوله لا يجزى الخ)**  
 مستند **(قوله بأن يرفع الخ)** أي يقينا فلو شك لم يجزه حتى لو كان الشك بعد الرفع من السجود وجبت  
 اعادته أثناء ما تقدم أن الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثرا لبعض حروف الفاعقة والشهيد بعد الفراغ  
 منها عش على هر **(قوله أي عجيزته)** في التعدير بها فليب لان العجيزية خاصة بالمرأة والعجز للذكر  
 والمرأة كأي المختار فلو قال أي عجيزه لكان أولى عش على هر **(قوله على أعاليه)** وهي رأسه  
 ومنكبها فاه الشيخ حج في شرح الارشاد وشرح ع وب وقضيته اخرج الكفوين ويظهر أن  
 اخرجهم غير مراد وقد ادخلهما في الاعلى في شرح الاصل شوري وعبارة عش تنبيه البدان  
 من الاعلى كأي من حد الأسافل وحيث قد فجب رفعها أي الأسافل على البدان أيضا حج قال ان  
 قام عليه لعل المراد بهما الكفان أي فلو نكس رأسه ومنكبها ووضع كفيه على عال بحيث تدارى  
 الأسافل فربما تدارى وتعارض عليه التنكيس ووضع الاعضاء السبعة ولو كان في ثوبه تخرق وتعارض عليه الستر ووضع  
 عليه عند التنكيس بخلاف وضع الاعضاء السبعة ولو كان في ثوبه تخرق وتعارض عليه الستر ووضع  
 اليد على الأرض وضع وترك السر لا نعالج حيث قد اه هر وذهب حج الى التخيير لتعارض الواجبين  
 عليه وغيره الى مراعاة الستر لا تمتنع عليه بخلاف الوضع عش على هر **(قوله لم يجزه)** نعم لو كان  
 في سفينة لم يمكن من ارتفاع ذلك للمهاصلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لسدوره برماوى **(قوله)**  
 لعدم اسم السجود أي المتكامل للشروط فلا ينافى صريح كلامه أولا من أن يسمى السجود  
 وضع الجبهة فقط والبقية شروط حنف **(تنبيه)** يشترط للسجود شروط سبعة الظمانينة وأن  
 لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتحامل عليها وأن تستقر الاعضاء كلها دفعة  
 واحدة والتنكيس وهو ارتفاع الأسافل على الأعلى وأن لا يقصد به غيره وكلها تؤخذ من كلامهما  
 ومما سوى غيرهما من غير الخالص شيئا وسكت عن وضع بقية الاعضاء غير الجبهة مع أن شيئا حنف  
 جعلها شروطا له لان معنى السجود على هذا وضع جميع الاعضاء السبعة كما يؤخذ من كلام عش **(قوله)**  
 كالأى كى على وجهه كب وعرض كل منهما مستند بدون هر وبالمعنى لا يمتنع القاعدة وليس لها  
 ثالث وهو أنظر الداميني فقال كبت الاناء وعرضت الناقة على الحوض وأكب على وجهه وأعرض  
 عنا **(قوله الا كذلك)** أي في صورة العكس والتساوى وقال سم حتى في الصورة الاخيرة شيئا  
 وعبارة عش على هر قوله الا كذلك أي متعكسا أو متساويا أو متعكبا وقوله أجزاء أي ولائدة  
 عليه وان شئ بعد ذلك ويثبت أن مراده بقوله لا يمكن له أن يكون فيه مشقة شديدة وان لم ينج

بنال أي بصيب (مسجده)  
 بفتح الجيم وكسرها محل  
 سجوده (قوله رأسه) فان  
 سجده على فطن أو غيره  
 وجب أن يتحامل عليه  
 حتى يتكبد ويظهر أثره  
 في يد فلو سجد تحت ذلك  
 كاجب التحامل في بقية  
 الاعضاء وتخصيصهم بالجبهة  
 لدفع توهيم الاكتفاء  
 بالالبس يمكن وضعها  
 بلا تحامل لا لاخراج بقية  
 الاعضاء كما هو الزركشى  
 فقال لا يجب فيه التحامل  
 (و) ان (يرفع أسأله)  
 أي عجيزته وما حوله (على  
 أعاليه) فلو تنكس أو  
 تساوى لم يجزه لعدم اسم  
 السجود كالأى كى على  
 وجهه ومرد عليه نعم ان كان  
 بعدة لا يمكنه معها السجود  
 الا كذلك أبرزه

**(قوله فلو وضع يده ثم جبهته الخ)** منافع  
 مستقلة لا يفرع على ما قبله  
 اه شوائق **(قوله ثم يرفع)**  
 بعضها أي بعد تحصيل  
 أقل السجود فلو لم يستر  
 أي على السجود اه  
**(قوله وان لا يكون على)**  
 محمول يتحرك الخ أي  
 بالفعل على طريقة حج أو  
 بالقوة على طريقة هر  
**(قوله ولا يتحامل عليها)** أي  
 فقط على المتشدد خلافه  
 فيا تقدم اه

واكله ان يكبر لم يه بلادقم) ليديه (ويضع ركبتيه مفرقتين) بقدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين (حدود مكسبيه) للاتباع رواه  
التكبير الشيخان وفي عدم الرفع البخاري وفي البقية أبو داود وغيره (٢١٣) ناسرا أصابعه مضومة لا مفرجة

التيتم أخفا مما تقدم في العصابة اه ولو لم يتمكن من السجود الإبط وسادة مثلا وجوب ولو باجرة  
فصرعها ان حصل معه التنكيس والاحسن لعدم حصول مقصود السجود حيث هو مثله الحبل ومن  
بطنه كبيرة يرمي **(قوله أن يكبر)** أي أن يدعى التكبير مع ابتداء الهوى ويختمه مع ختمه  
ويجعل هاتين أكل السجود مع أنه سابق عليه لانه مقدمة له فكأنه منه **(قوله ويضع ركبتيه مفرقتين)**  
يبني أن يكون ذلك في الرجل غير العاري حل **(قوله ثم كفيه)** وترك الترتيب مكرره يرمي  
**(قوله ناسرا)** أي لا قاضا شوبرى **(قوله وأغصه)** ويجمع على أنف وأوف يرمي وقوله مكشوفاه  
قل مكشوفين لان كشف الجبهة واجب وكلامه في بيان الاكل **(قوله معا)** معتمد **(قوله وأن يقرق)**  
قديه أي غير العاري والمرأة والخش وان اقتضى كلامه خلافه حيث أطلق هنا وتيسر بعده للرجل  
**(قوله أصابعها)** أي ظهورهما **(قوله ويرزهما من ذبله)** هو واضح في غير المرأة والخش لان ذلك  
مطل لاهلها حل **(قوله حيث لاخف)** أي شرعى على ما يحتمل شوبرى وأما الذي لا يصح المسح  
عليه فهو كالعدم وهو متعلق بالكشف أي يرزهما مطلقا سواء كان له خف أو لا وأما كشفهما مان كان  
له خف فلا يكشفهما وان لم يكن له خف فيكشفهما فلو لم يكشفهما كره ذلك اه وعبارة الشوبرى  
قوله حيث لاخف متعلق بقوله مكشوفين لانه وبقوله ويرزهما حل لان الارز مطلوب مطلقا  
والتمثيل في كشفهما كذا في اقر شيوخنا زى وكذا لا يكشفهما ان كان حاجة كبره كاقول عن حـ ل  
والبابي وأقره شيوخنا عـش ولا يكره سترهما كالسنتين يرمي **(قوله وأن يجاني الرجل)**  
أي غير العاري أما العاري فالأفضل له الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع والسجود وان  
كان نائلا حل **(قوله رواه)** أي الاتباع أي الفعل الذي أتبعناه فيه والأفلا نابع من أفعالنا وهي  
لا ترى ويقال المعنى لا يرام بالاتباع في قوله يتابعوه في جميعكم لله **(قوله في الأول)** أي رفع البطن عن  
الفتخين في السجود وفي الثاني أي رفع المرفقين عن الجنبتين في السجود والثالث رفع المرفقين عن  
الجنبتين في الركوع اه زى **(قوله أي المرفقين)** قيد بالمرفقين لاجل قول المجموع في جميع الصلاة  
الذاتاني الضم في الجميع الا في المرفقين قدبر سم فلما كان كلام المجموع مخالفا لقول الشارح  
فالركوع والسجود أوله بقوله أي المرفقين والضم الذي في الركوع والسجود شامل لضم المرفقين  
للجنبتين وضم البطن للفتخين **(قوله وأن يقول المصلي)** ذكر لفظ المصلي لثلاثيهم رجوع الضمير  
الى الرجل لتقدمه في المتن قبل وحيد فلابد عدم بيان الفاعل في كثير من الافعال في هذا الباب  
شوبرى قال البراموي ومن دأب على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته ومذهب  
الامام أحسان من تركه عامدا بطلت صلاته فان كان ناسيا جبر بسجود السهو اه شيخنا **(قوله فائدة)**  
قال ابن العربي لما جعل الله الأرض ذلولا ليعشى في هذا كبره فمضى تحت أقدامنا نطو عا وهو غاية الشرف  
أمرنا الله أن نشعر بأشرف ما عندنا وهو الوجه وأن نمرغه عليها جبرا لانكارها بوضع الشريف  
عليها الذي هو وجه العبد فاجتمع بالسجود وجه العبد ووجه الأرض فاجبر كسرها وقول تعالى أنا  
عندنا لكسرة فقلوبهم فذلك كان البداء أقرب في تلك الحالة من سائر أحوال الصلاة لانه في حق  
القبول لا في نفسه وهو جبر انكار الأرض نأوى على الجامع الصغير **(قوله سبحانه في الاعلى)**

واحوطه وفي المجموع عن نص الامام للمرأة نضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنبتين (د) أن (يقول) المصلي في سجوده  
(سبحان ربنا الاعلى ثلاثا) للاتباع رواه غير تليث مسلم وبه أبو داود (د) ان (يزيد من صم) وهو المنفرد وامام محصور بين راضين  
بالطول يذكر الثاني من زيادتي (الله لك سجدت الى آخره)

والاعلى أبلغ من العظيم فجعل في السجود الذي هو أشرف من الركوع وأبلغ منه في التواضع والتخضوع  
 شورى **(قوله وبك آمنت)** فان قيل يرد على المحصر الإيمان بغيره من حب الإيمان بهم كلابياد  
 والملائكة والكتب قلت يجب أن الإيمان بما أوجبه إيمان به أو المراد المحصر الإضافي بالنسبة لمن  
 عبد شورى **(قوله سجد وجهي)** أي وكل بدني وخص الوجه بالله كراهة أشرف أعضاء الساجد  
 فاذنضج وجهه فقد خضع باقي جوارحه زى **(قوله الذي خلقه)** أي أوجده من العدم وصوره  
 أي على هذه الصورة العجيبة قال سم دعالم قد يتوهم انه خلق مادة الوجه دون صورته وكيفية  
**(قوله أي منفذها)** لأن السمع والبصر من المعاني لا تأتي شقهما **(قوله تبارك الله)** أي زاد خبر  
 وإحسانه حث **(قوله أحسن الخالقين)** أي المصورين والخالقين وهو الإخراج من العدم إلى  
 الوجود لا يشاركه فيه أحد غيره وأفضل التفضيل ليس على يده لأن المصورين ليس فيهم من حيث  
 تصويرهم حسن ويستحب أن يقول في سجوده أيضا سبح قدوس رب الملائكة والروح ومعنى  
 سبح كثير الغزاة أي أتسمعه من سائر النفاض أبلغ تنزيهه ومظهر عنها أبلغ تطهيرها بأنه في قبل  
 الدعاء لأنه أنسب بالتسبيح بل هو منه اه دبري **(قوله والدعاء)** يفهم أنه لا يشع الدعاء في  
 الركوع وليس كذلك بل هو في السجود أكد **(فرع)** لوقال سجدت لله في طاعة الله أسجد  
 المعنى لا أقام بضري المعتمد لأن المقصود به التنازل على الله خلافا لمن قال بالضرر لأنه خبر شرع  
 قال ع ش عليه ظاهره وإن لم يقصد التنازل يعني أن محل ذلك إذا قصد به التنازل اه **(قوله أقرب)**  
 ما يكون أي من جهة قرب الدرجة والاستجابة وأقرب مبتدأ حذف خبره لسد الدال وهو قولهم  
 ساجد مسدده وباصدرية والتقدير أقرب كون العبد أي كونه أي أحواله حاصل إذا كان وهو ساجد  
 وهو ملق قولهم أخطب ما يكون الأمير فأما الآن الحال تمت مفردة وهنا جملة مقرونة بالوارد ومع ذلك  
 خطا من زعم أن الواو في قوله وهو ساجد زائدة لأنه خبر قوله أقرب شورى وبعبارة حج فها  
 في السلام على تسبيح الركوع نعمها أقرب ما يكون العبد من ربها إذا كان ساجدا اه فلعلها ما رويان  
 ع ش **(قوله فأكثر الدعاء أي في سجودكم)** تختمه فتم أن يستجاب لكم وقوله فتمن بفتح الفاء  
 وكسر اللام أي حقيق **(قوله ولو في نفل)** ظاهر كلامه أن الخلاف إنما هو في الجلوس بين السجدين  
 في النفل وأن الطائفة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة ع ب عكس ذلك وهو أن الطائفة فيها  
 خلاف في النافذة وأن الجلوس فيها لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد برواي لكن تقدم في الاعتدال عن  
 ع ش عن ابن القري أن كلام الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركنا في النفل عنده **(قوله)**  
**ولا يطول** أي لا يجوز تطويله ع ش والمراد بالطول أن يأتي في الاعتدال بزيادة على الذكر الوارد  
 فيه بقدر الفاتحة وفي الجلوس أن يأتي بزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر التشهد أي بألفاظه الواجبة  
 فيه قال في التحفة فلأن طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه بقدر الفاتحة في الاعتدال وأقل التشهد  
 في الجلوس أعدها علما بطلت صلاته اه وقرر جميع ذلك شيخنا حث **(قوله وسجأتي حكم)**  
**تطويلها** وهو أن كان أعدها علما بطلت صلاته اه والأفلا ع ش ويسجد للبهو وعمل البطان  
 في الاعتدال في غير الاعتدال الأخير من كل صلاة مكتوبة بل ورود تطويله في الجلة أي في بعض  
 الأحوال وهو النافلة اه حج وحل وقصد مر بوقت النافلة واعتمده ع ش **(قوله ومن)**  
**أن يكبر** لم يقل وأكبر كقوله فبأنه لا يجوز لأن الجلوس حقيقة واحدة فلا يختلف بالقل والاكل وهذه  
 سكت فيه بخلاف ما قبله تأمل شورى **(قوله واضعا كفيه)** أي يثبأ ولا يضرامة وضعا على

تحت كفي الاصل وبك آمنت  
 ولك أسجد وجهي  
 الذي خلقه وصوره وخلق  
 سمعه وبصره أي منفذها  
 تبارك الله أحسن الخالقين  
 لا لايع رواه مسلم زاد في  
 الروضة بحوله وقوته قيل  
 تبارك (د) أن يزيد من  
 ص (الدعاء فيه) فليسلم  
 أقرب ما يكون العبد من  
 ربه وهو ساجدا فأكثر  
 الدعاء أي في سجودكم  
 والتقدير بين من من زياتي  
 (د) فأنها (جلوس بين  
 سجدتين) ولو في نفل  
 طائفة (تسبيح المسمى  
 صلاته ولا يطول) ولا  
 الاعتدال لأنها غير  
 مقصودين لأنها بل الفصل  
 وسأني حكم تطويلها في  
 باب سجود السهو (د)  
 من اه (أن يكبر) مع رفع  
 رأسه في سجوده بلا رفع  
 ليدبه (د) أن (يجلس)  
 مقترنا كما يأتي في الأتياع  
 رواه في الأول الشيوخان  
 وفي الثاني التردى وقال  
 حسن صحيح (واضعا كفيه)  
 على فخذه (قريباً من  
 ركبتي) بحيث تسامها  
 رؤس الأصابع (ناشراً  
 أصابعه) مضمومة للقبلة

الارض الى السجدة الثانية اتفاقا خلافا من وهم فيه زى أى قال ان ادامتم ما على الارض تبطل عرش  
على مر **(قوله)** فائلا رب اغفر لي الى وان يزيد على ذلك من مررب هبلى قلبا تقيا قتيان  
الشرك بر لا كافرا ولا شقيا حل **(قوله)** واجبرني أى عن القل وارزقني أى أعطني من خزان  
فضلك انتمنى في الارز حلا بقرينة السباق والمقام خلافا لمن فهم أن الرزق شامل للحرام عند  
أهل السنة فيلزم عليه طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد قائل الله من توهم برماوى مع زيادة  
وتغير عبارة زى قوله واجبرني أى أغنى من جبر الله مصيبة أى رد عليه ما ذهب منه أو عوضه عنه  
وأمله من جبر الكسر كنفى في النهاية وفي الصحاح الجبر أن يقضى الرجل من فقر أو يصلح عظمه من  
كسر اه فعطف ارزقني على اجبرني عطف عام على خاص اه وهذا مبنى على القول بان كلام من  
المطوفات على ما يلبسه والصحح ان كانها معطوفة على الاول اذا كان العطف بالوار **(قوله)** وعافني  
أى ادفع عني كل ما أكره من بلاد الدنيا والآخرة برماوى وزاد بعضهم وعاف عني مر عرش **(قوله)**  
لا يبعد سجود ثلاثة مفهوم قوله ثانية **(قوله)** ويوم عنها أى فلا تنس للقاعد مر ولعل المراد يقوم  
عنه في قصده وادارته وان خالف المشرع فتنس في محل التشهد الاول عند تركه شرح مر **(قوله)**  
جلسة خفيفة ولا يصح تخلف المأموم لاجلها لانه يسير بل أتياه بها حيثن سنة وبه فارق ما لو  
تخلف للتشهد شرح مر ويسن لها تكبيرة واحدة بعد ما من رفعه من السجود الى القيام وحمل  
ذلك ما لم يلزم من قلوبها أكثر من سبع ألفا فان لم تقو لها من ذلك بطلت الصلاة وحيث اذا  
أردت طول الجلوس الى أطول من هذه القدر ذكر واحدة للاتقال اليها واشتغل بذلك ودعا الى أن  
ينليس بالقيام فعلم من هذا أنه لا ينس تكبيران واحدة للاتقال اليها من السجود واحدة للاتقال  
عنه الى القيام اه ح ف ويؤخذ من هذا أنه ليس جلسة الاستراحة ذكر مخصوص قال عرش  
على مر ولم يبين الشارح كحج ماذا يفعل في يديه حالة الاتيان بها ويضي أن يضمها قر بيان ركنيه  
ويشترأبها مضمومة للقبلة فليراجع **(قوله)** جلسة الاستراحة وهي فاصلة وقيل من الاولى  
وقيل من الثانية شرح مر وتظهر فائدة ذلك في الأيمان والتعاليق عرش قالى ع وب قدرها  
كجلسة بين السجدين وتكره الزيادة عليها ما تطل والابطل الصلاة ويضي أن يكون ضابط  
الطول هو المبط في الجلوس بين السجدين هذا وقال مر للتمند كقوله والله أنه لا يبطل قلوبها  
مطلقا ولو لا غير نهاية لانها ملحقة بالركن الطويل واعتمد شيخنا طاب وحج البطلان مم وبعبارة  
زى ويكره قلوبها فلو طوطوا لم تبطل على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين كالسراج البلقيني اه مر  
والفرق بينا وبين الجلوس بين السجدين أن الاركان يحاط لها بالاحتياط للسنة كذا قرره زى  
**(قوله)** ما يخالفه أى من ترك جلوس الاستراحة **(قوله)** وأن يعتمد هلا قال واعتاد مع أنه اخصر  
شورى **(قوله)** على كفيه أى بمسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرازي يقوم كالما من  
لان المراد التشبه به في شدة الاعتدال حل على أن عبارة الرازي كالعاجز بالزاي لا بالنون كقوله  
البرادى وقوله على الارض أى حال كونها على الارض بيان لاهام الاعتدال في المنق فباعترة غير وافية  
بلزاد برماوى **(قوله)** تشهد سمي بذلك لاشتماله على الشهادتين من تسمية الشكل باسم الجزء  
شرح مر وجمع المصنف هذه الثلاثة في محل واحد نظرا لتقاربها **(قوله)** ان عنها بفتح القاف  
من باب نصر قال حل ان عنها أى التشهد والصلاة والعقود كلها للسلام وفيه أن السلام ينحل الى  
أن يعود للسلام لكن ان عقبه سلام اه أى مع أن العقود للسلام لا يعقبه الا سلام فلا فائدة للتعيد

وان كان ركنا لأنه غير مقصود لانه بل للفصل بخلاف هذا الجلوس فانه وان كان مندوباً مقصوداً لانه

**(١) درس**  
**(قوله)** عطف عام على خاص  
الاولى عطف خاص على  
عام كإمام التأملى في معناها  
**(قوله)** وهذا مبنى على  
القول الخ لا يظهر هذا  
البناء الا لو كان ارزقني  
عقب اجبرني ولم توسط  
بينها ارزقني اه  
**(قوله)** والفرق بينها وبين  
الجلوس الخ فرق مر بأن  
الجلوس بين السجدين

بالنسبة إليه الآن يقال إنه لبيان الواقع أو أنه يرد اجتمع وأيضاً قضاء أن السلام يعقب قعوده مع أنه بقرانه وأيضاً يصير المعنى في الفهم والإيعقب وقوله السلام فسته مع أن هذا لا يعقل وعبارة الشورى أن عقيبها أي التشهد والصلاة على النبي وفي بعض النسخ أن عقيبها أي الصلاة على النبي لأنه كورات كما قد يشوهم لما يرد عليه من الزكاة المذكورة **(قوله)** كنا نقول) يحتمل أن يكون يتوقف أو اجتهد منهم ويحتمل أن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التنبه لكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله لا تقولوا الجبريائل على أنهم كانوا يقولونه من غير تشريع تأمل قال العلامة الرمادي كنا نقول أي في الجلس الأخر كما هو الظاهر وأربعين وسبب الحاجة إلى قوله بعد والمراد فرضه إلا أن يكون ذكره نوتة أو قوله وهو على **(قوله)** قبل أن يفرض) هو مع قوله ولكن قولوا يدل على الوجوب واستفيد من الحديث تأخر فرض التشهد عن فرض الصلاة وسبب فلاة جبريل بالنبي هل كان الجلس الأخير فيها مستحجاً أو واجباً فيذكر حرزى وفرض السنة الثانية من الهجرة قل على الحلال والتشهد الأخير فرض عندنا وعند أجدوا كثر العلماء ووجب عندنا حنيفة وسنة عندنا **(قوله)** السلام على الله قبل عبادته) أي كنا نقول السلام على الله قبل أن تقول السلام على جبريل وقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان لعبادته شيخنا عشارى وعبارة الرمادى يعنى أنهم كانوا يقدمون ما يتبعاق بالله سبحانه وتعالى على ما يتبعاق بعباده لأنهم كانوا يقولون هذه العبارة اه **(قوله)** على فلان) الظاهر أن المراد منه الملائكة كسرافيل وحل وقتل عن عرش أنهم كانوا يذكرون بعض صلحاء المؤمنين أيضاً ومعنى السلام على فلان طلب سلامته من التفاسير وقوله فان الله هو السلام أي لان السلام اسم من أسماؤه تعالى ومعنى السلام على فلان السلام الذى هو من أسماؤه تعالى أى رحمة السلام على فلان فهو يتقدم صفاته لاني الأزل لما يأتى وهو أنه **(قوله)** قام من ركبتين من الظاهر **(قوله)** وهو) أي الجلس الأخير **(قوله)** فينبه) أي ينبه الجلس التشهد في الوجوب قال عرش لا يلزم من تبعيته له في الوجوب أن يكون ركناً مستقلاً بل يجوز أن يكون شرعاً للاعتداد بالتشهد فجزءاً مما ذكر لا يثبت المطلب من كونه ركناً ويمجد على أن المراد وجوبه استقلالاً أنه لو عجز عن التشهد وجب الجلس بعده إذ لو كان وجوبه للتشهد لقط بقوله **(قوله)** وأولى الخ) جواب عما يقال الدليل لا يدل على وجوبها في الصلاة وإنما يدل على إطلاق الوجوب والأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة عذب أمرنا الله أن نضلي عليك فكيف نضل عليك إذا ضلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد وآله الأولى أن يستدل على كونها بعد التشهد بعدي ابن مسعود يشهد الرجل في الصلاة ثم صلى على النبي **(قوله)** كما ذكره حرزى في شرحه وإنما كان الأولى الاستدلال على وجوبها في الصلاة بالحديث لأن قوله وأولى الخ لا يتبع وجوب كونها في الصلاة وعلته أيضاً وهي أنها قد أجعلوا الانتباه أينما ذكرها قوله والنسب الخ لا يتبع كونها في التشهد وإنما كان نسباً لانضمامها للصلوة وعبارة الأطنبى قوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة لأنها أفضل عبادات البدن وهذه الأولى عتاج إليها على الرواية التي لم يذكرها فيها إذا ضلينا عليك في صلاتنا أماعلياً فلا لانصرافها للصلاة منوطاً اه **(قوله)** الصلاة) أي لانها أفضل عبادات البدن رزى **(قوله)** فلا **(الخ)** صفة تبرؤ به قول ابن دقيق العيد قولهم أجموعاً على عدم الوجوب خارجاً إن أرادوا عينا صحيح لكنه لا يتبع وجوبها عينا في الصلاة وإن أرادوا أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق

مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على جبريل السلام على ميكائيل السلام على فلان فقال **(قوله)** لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا الصلواته على آخره والمراد فرضه في الجلس آخر الصلاة لما يأتى وهو على فينبه في الوجوب ومثل الجلس للصلاة على النبي **(قوله)** ووجوب الصلاة على النبي **(قوله)** بعد التشهد ثابت بقوله تعالى صلوا عليه وبالأمهاني خير الصالحين وأولى أحوال الوجوب الصلاة قالوا وقد أجموعاً على أنها لا تجب خارجاً والنائب لها

التشهد آخرها تنجب بعده كما صرح به في المجموع وغيره وهو للوائق لما يأتي في الترتيب وأما عدم ذكر الثلاثة في خبر السلي، صلته  
فمحمول على أنها كانت معلومة ولهذا لم يذكره التتبع والسلام (والا) (٢١٧)

أي وإن لم يقبها سلام (فتنة)  
فلا يجب لأتته صلى الله عليه  
وسلم قام من ركعتين من  
الظهر ولم يجلس فلما قضى  
صلاته كبر وهو جالس  
فجدد سجدة قبل  
السلام ثم رواه الشيخان  
دل عدم تداركه على عدم  
وجوب شيء منها وقول بعده  
أولى مما ذكره والقعود  
للصلاة على النبي  
زباني (كلمة على الآل)  
فإنه أتته (في) تشهد (آخر)  
للأمر به في خبر الشيخين  
دوت أول لسانه على  
التخفيف (وكيف قدم)  
في قعد الصلاة (جاز و)  
لكن (من) في قعود (غير)  
تشهد (أقول لا يقبها  
سجود) كقعوده بين  
السجدين ولا مسراحة  
أو للتشهد الأول وللآخر  
لكن يقبها سجود وهو  
(إقراش) بأن يجلس على  
كعب يسراه) بحيث يلي  
ظهرها الأرض (ونصب)  
بما موضع أطراف أصابعه)  
منها (لقبلة وفي الآخر)  
وهو الذي لا يقبها سجود  
(نور) وهو كإقراش لكن  
يخرج يسراه من جهة يمينه  
ويبقى وره بالأرض)  
قوله لكن يتأني هذا قول

ففتح اه وأيضاً في الكشف في سورة الاحزاب ثلاثة أقوال يجب في كل مجلس مرة وإن تكرر  
ذكره يجب كلما ذكر يجب في المصرفة قال والاحتياط فعلها كلما ذكر كما فيه من الأخبار مجمعة  
شورى وعبارة ع وشه الثبوت أنه قيل بوجودها كلما ذكر إلا أن يقال المراد أنها تنجب بغير  
سبب يقبها ولم ينعقد ذلك إلا في الصلاة اه (قوله) التشهد آخرها أي لأنها دعاء وهو أبلغ بالخوانيم  
ولما بينها السلام وهذا يقتضي الوجوب في الآخر حل (قوله) لما يأتي في الترتيب أي من أنه لو صلى  
على النبي ﷺ قبل التشهد أعادها (قوله) الثلاثة أي التشهد والسلام على النبي ﷺ والقعود  
لها والسلام اه حل (قوله) وهذا أي لكونها معلومين اه حل (قوله) وإن لم يقبها أي  
التشهد والسلام على النبي ﷺ والقعود لها (قوله) فلا يجب صريحه وإن أعاده قوله والا  
فتنة لو طاعة لقوله لانه ﷺ قاله فتح ثبت عدم الوجوب لالسنة وبقي عليه أن يذكر دليلاً  
للسنة ولعله تركه لما هو الظاهر من قوله قام من ركعتين الخ لانه كان الغالب من أحواله فعله  
وهو دل على السن وعبارة م ر بعد قول المصنف فستقتل للأخبار الصحيحة في ذلك اه  
وتدبر للسنة سجود آخر الصلاة إذ لا مقتضى له هنا إلا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح  
بدليل السنة لأن المقام مقام في الوجوب الذي أعاده منه فهم قوله إن عقبها سلام وعمل الكلام على السنة  
بخصوصها يأتي في سجود السهو عند الحاجة لبعض ع ش لكن يتأني هذا قول المصنف والافئنة  
(قوله) قام من ركعتين أي سها وهو الظاهر ويحتمل أنه قام عمداً بما لا يجوز ع ش (قوله) فلما  
قضى صلاته أي فرغ ع ما يطلب منه قبل السلام بدليل قوله بعده قبل السلام ع ش على م ر (قوله)  
في تشهد آخر أي بعده لا تناسه بعده لافيه (قوله) لا أمر به) للناسب أن يقول بها الآن يؤول بالذكور  
شورى (قوله) وكيف قدم جاز أي بالاجماع سم أي لم يحرم فلا يتأني كراهة الإقضاء وبه صرح  
الصلامة م رموى ولا يتأني أيضاً صفة للندوب الذي أشار إليه بقوله وسن الخ (قوله) ولكن سن  
أي لكل مصل ذكر أو أتني فاسبأني من الإقراش والتورك وغيرهما يجري في الرجل وغيره ع ش  
على م ر (قوله) في قعود الخ) بأن يكون قعود غير تشهداً أصلاً وقعود التشهد الأول وقعود التشهد  
الأخير الذي يقبها السجود فهو شامل ثلاث صور والصورة الأولى شاء للجلوس بين السجدين  
وجلس الاستراحة فجميع أو أربع صور (قوله) في غير آخر) دخل فيه الموقوف لكن استثنى الخليفة  
الموقوف فأنه يجلس متوركاً كما فعل أصله س ل (قوله) لا يقبها سجود أي يحب إرادته  
(قوله) يقبها سجود وهو) أي لم يردعه بما أن أراد ما أطلق أمالاً قصد عدمه فيتورك م ر أي  
قعوداً إرادة السجود افتقر سم ع ش أي وإن أدى ذلك إلى إحتذاء يصل به إلى حد ركوع القاعد  
ثبوته من ما نوره بكافي ع ش على م ر (قوله) إقراش) سمى بذلك لانه جعل رجله كالقرفش  
له كاسي الثور توركاً جلوسه على الورك وعند الامام مالك يسن التورك مطلقاً وعند أبي حنيفة  
يسن الإقراش مطلقاً رموى وقول (قوله) يضع أطراف أصابعه) أي بطوناً على الأرض وروىها  
اللقبلة حل أي لوقى الكعبة اه رموى (قوله) وهذا الذي الخ) أشار به إلى أن الالحد ولذا  
عرفه ترك ما قبله شورى (قوله) يلقى) يضم الياء التبعة وره كالأيسر بالأرض فلو جرح عن هذه  
الكيفية كان لا يكتفى إلا استخرج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلقى وره الإيمن هل يطلب منه هذه

(٢٨) - (يعبري) - (أول)  
المصنف الخ) بقوله بخصوصها تندفع النافذة (قوله) لكن استثنى الخليفة الخ)  
تقل م على التحفة عن م ر انه لا يستثنى لاحتياجه إلى الحركة اه

لا اتباع في بعض ذلك وراه  
 البخري وغيره وقياس  
 البينة والحكمة في ذلك  
 أن العمل مستوفى في الأول  
 فحركة بدنه بخلافه في  
 الثاني والحركة عن  
 الاقتراض أهون وتعبى  
 بسن آخره أهم من قوله  
 ويسن في الأول إلى آخره  
 (د) من (أن يضع في)  
 فعود (تسهبه بديه  
 على طرف ركبته) بأن  
 يضع يسه على طرف  
 اليسرى بحيث تساه  
 رؤسها وضع يمينه على  
 طرف اليمين وهذا من  
 زيادتي (ناشرا أصابع  
 يساره يضم) بأن لا يفرج  
 بينهما تتوجه كلها إلى  
 القبلة (قاضيها منتهى الا  
 للسبعة) بكسر الباء  
 التي على الابهام فيرسلها  
 (ورفعها) مع أماتها قليلا  
 عند قوله (الله) للاتباع  
 في ذلك في غير الضم رواه  
 مسلم وغيره ويدغم رفعها  
 ويقصد من ابتدائه ههنا  
 الله أن العبود واحد  
 فيجمع في توحيد بين  
 اعتقاده وقوله (ولا  
 يحركها) للاتباع رواه أبو  
 داود قالو سرحركا ولم  
 تبطل صلاته (والأفضل  
 قبض الابهام بجنبه) بأن  
 ضمها تحتها أي طرف  
 راحته للاتباع رواه مسلم قالو  
 أرسلها معها وأقبحها روى  
 الوسطى وأحلق بينهما رأسها أو يوضع أعلاه الوسطى بين عقدتي الابهام في البسنة

الكيفية يكون هذا أو كما قلت قياس ما يأتي في باقي قطع العني أو قطع مسبحتها عدم طلب هذه  
 الكيفية حل (قوله) للاتباع (في بعض ذلك) انظر المراد البعض الذي فعله النبي ﷺ والذي  
 يؤخذ من شرح هر أن اتباع الإمام هو صورة التورك وفي صورة الاقتراض في جلوس التشديد  
 الأول وقوله وقياس في الباقي وهو بنية صور الاقتراض تأمل (قوله) والحكمة في ذلك) أي في كون  
 الاقتراض في الأول والتورك في الثاني وعبارة شرح هر والحكمة في المتألفه بين الأول أنها أقرب لعدم  
 اشتباه عدد الركعات ولأن المسوق إذا رآه علم أنه في أي التشديدين والحكمة في التخصيص أن المسلي  
 مستوفى في غير الأخير والحركة عن الاقتراض أهون (قوله) أهم من قوله ويسن أي لشموله  
 بنية جلوس الصلاة عش وعبارة حل أهم أي وأولى لأن عبارة لا تسلي لا تشمل تشهد الصبح  
 والجمعة الأعلى سبيل التغليب لأنه ليس آخر لأن الآخر في كلامه ما قبل الأول (قوله) وأن يضع الخ) هذه  
 المسنونة حل تسلي لا يحسن التشهد أيضا الوجه نعم وهل تسلي للمسلي مطبعا جان أو مكن الوجه نعم  
 أيضا لأن اليسور لا يسقط بالمسور ولتسبه بالقادرين سم قفوله في قعود أي واضطجاع أو استلقاء  
 فاقعد وليس بقعود قوله تشهد بها أي وإن لم يحسنها وكذا تشهد بها إن كان مسبوقا كما في عش (قوله)  
 تساه أي الطرف (قوله) يضم) أي حتى للإبهام سم (قوله) لتتوجه كلها للقبلة) أي غالبًا لا يرد  
 ضم من سلى في الكيفية واضطجاعا حرف (قوله) قاضيها أي الأصابع لا يشيد كونها من يساره بدليل  
 قوله تساه قال عش قاضيها أي بعد وضعها أو لا متشورة الأصابع (قوله) وهي التي على الابهام  
 سميت بذلك لأنه يشار بها للتوحيد والتزبه عن التشريك وتسمى أيضا السبابة لأنه يشار بها عند  
 الخامسة واللب وخصت بذلك لاتصالها بنباط القلب فكانها سبب لحضوره شرح هر والنباط  
 عرق متصل بالقلب اه مصباح اه عش (قوله) ويرفعها) قال في الروض فان قطعت أي عمدا لم  
 يشر باليسرى بل بكرة سم (قوله) ويدغم رفعها) أي إلى السلام أي تمام التسليمتين كما يؤخذ من  
 عش روى عن التشهد بقدره سن في حقه أن يرفع مسبعتها كأن من يحجز عن القنوت سن في  
 حقه أن يشف بقدره وأن يرفع بديه زى وقوله أي إلى السلام عبارة عش أي إلى القيام في التشهد  
 الأول والسلام في الأخير اه (قوله) ولا يحركها للاتباع) فان قلت قد ورد بصريح ما حديث صحيح وقد  
 أخذه الإمام مالك كما ورد به من تحريكها أحاديث صحيحة فالمرجح قلت ما يرجع الشافعي في أخذه  
 بالأحاديث العامة على عدم التشريك أنها على الكون المطلوب في الصلاة اه شيخنا حرف (قوله)  
 ولم تبطل صلاته) صرح به للرد على من يقول بالطلان عش ولا تبطل وإن سرحركا ثلاثا لأنه ليست أعضوا  
 مستقلا ولأنه فعل خفيف بل قيل إن تحريكها مندوب عندنا في تحريكها لأنه قال الكراهة والتدب  
 والتحرير مع الطلان أن سرحركا ثلاثا شيخنا (قوله) بان ضمها تحركها عبارة شرح هر للارشاد بأن يضع  
 رأس الابهام عند أسفلها على طرف الراحة اه وعليه في قدر في كلام الشارح مضاف أي بأن يضع رأسها  
 اه الحظ وهذه الكيفية يسما بعض الحساب ثلاثة وخمسين أو أكثر الحساب يسما تسعة  
 وخمسين انتهى حل أي لأن الابهام والمسبحة فيهما خمس عقد وكل عقدة بعشرة ذلك خمسون  
 والأصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون الذي يسما تسعة وخمسين يجعل الأصابع المقبوضة  
 تسعة بالنظر لمقدها لأن في كل أصبع ثلاث عقد فإخلاف إصمها في المقبوضة هي حل ثلاثة وتسعة  
 حرف (قوله) وأحلق بينهما) أي بين الابهام والوسطى أي أوقع التحليل بينهما أي جعلهما حلقة  
 قالهاهم أن بن زائدة قوله قال وأحلقهما أي جعلها حلقة لكان أظهر (قوله) أتى بالبسنة) انظر أي هذه



(وأكل الشهد مشهور) ورد فيه أخبار صحيحة اختار الشافعي منها خبر ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التهنيت فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله واهي سلم (وأشبه) ما رواه الشافعي والترمذي وقال فيه حسن صحيح (التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)

(قوله لا تقصر مر عليه) عبارة مر بعد الظاهر ولو أرسل الأبهام والسبابة معنا أو قبضهما فوق الوسطى أو خلق بينهما رأسهما أو بوضع أئمة الوسطى بين عقدي الإبهام أي بالسنة والأول أفضل اه فإن التقصير المدعى (قوله) أتركني أسير الخ الرواية المشهورة في مثل هذا المقام يترك الحبيب حبيبه وأن جبريل قاله هذا منافي ولو جاوزته احتقرت بالنور فأقر الله وبما لا اله المقام معلوم اه خط في سورة الاسراء

الكليات أفضل بعد الأولى وينبغي أن التحليق هو الأفضل لا تقصر مر عليه في مقابل الظاهر عن (قوله وأكل الشهد) قدمه على ما بعده على عكس ما قبل الركوع والسجود لقلة الكلام على إلا كل حناشوري ولا تستحب التسمية أول الشهد في الأصح والحديث فيه ضعيف شرح مر (قوله ودر فيه أخبار صحيحة) ورد أن النبي ﷺ ليلة الاسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشته سحابة من نور فيها من الألوان ما شاء الله فوق جبريل ولم يسرعه فقال له النبي ﷺ أتتركني أسير منفردا فقال جبريل وبما لا اله مقام معلوم فقال النبي ﷺ سر معي خطوة فصاره خطوة فكانان يحترق من النور والجلال وأهليه وصغرو ذاب حتى صار قدر العصفور فأشار على النبي ﷺ بأن يسلم على ربه إذا وصل مكان الخطاب فواصل النبي ﷺ إليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فأحب التي أن يكون لعباده الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأعلم بحصل النبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لأن النبي ﷺ مراد مطلوب ومراد الله تعالى قوة واستعدادا لتحمل هذا المقام بخلاف غيره ولذلك لما تجلى الله للجبل أدرك وغار في الأرض وخر موسى مضطماً الجبل لأن موسى طالب ومريد ومحمد مجتاهد ومراد وفرق كبير بين المقامين قرره شيخنا حنف عند قراءة العراج وذكر الفتى في شرح الأربعين أنه ورد أن في الجنة شجرة اسمها الطيبات وعابها طائر اسمه المبركات وتحتها عين اسمها الطيبات فإذا قال العبد ذلك في كل صلاة نزل ذلك الطائر من فوق الشجرة وانغمس في ذلك العين ثم يخرج منها وهو ينفض أجنحته فيقطر الماء من عليه فيخلق الله من كل قطر منه ملكا يستغفر الله لذلك العبد إلى يوم القيامة يراوى (قوله أيها النبي) بالتشديد أو بالهزنة وتركهما معامض في الوصول والوقت من العاوي وغيره وإن أعاده على الصواب اكتفى به والا بطلت صلاة بالسلام إن تعمد أو سلم ناسيا وطال الفصل ع ش على مر (قوله السلام علينا) أي الحاضرين من أمامهم مأموم وملائكة وأنس وجن وقيل كل مسلم يراوى قال ابن العربي إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد فقلت السلام عليكم فاصنع كل عبد صالح من عباد الله في الأرض والسماء وميت وحي فانه حينئذ يرد عليك ثلاثين ملكاً مقرب ولا روح مطهرة يأنها سلامك إلا ويرد عليك وهو دعاء مستجابك فتفزع ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله الهاثمين في جلاله المستغنين فان الله ينوب عنهم في الرد عليك وكفى بهذا اشرفا حيث يسلم عليك الرب جل وعلا فنبه لم يسلم أحد ممن سلمت عليهم حتى ينوب الله عن الكل في الرد عليك مناوى الكبير على الجامع الصغير (قوله وأقله التحيات الخ) استفيد من المتن أنه لا يجوز إبدال لفظ من هذا الأقل ولو جرد له الأشهد باعل والنبي بالرسول وعكس محمد بأحداً وغيره وقضية كلام الأنوار أنه راعى هنا التشديد وعدم الإبدال وبغيرهما نظير ما مر في الفاتحة ويؤخذ مما يقرر في التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام فإن لا إله إلا الله أبطل تركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن بإظهار الهمزة والشدة بمنزلة حرف نم لا يعصفر الجاهل غفاه كثيراً شرح مر ملخصاً فيه أنه لم يسقط حرفاً وإنما أظهر المدغم وعبارة ع ش عليه قوله ويؤخذ مما يقرر أنه لو أظهر الخ قيساً أنه لو أظهر النون المدغم في الراء في وأن محمداً رسول الله أبطل فإن الأدهام في كل منهما في كلين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الأظهار في مثل ذلك لا يزبد على اللحن الذي لا يغير المعنى خصوصاً وقد جاوز بعض الفراء الأظهار في مثل ذلك سم على حج ع ش على مر (قوله أيها النبي) ولا تضمر ياءه يا قبل أيها النبي على المتشد لأنه ليس أجنيا عن الذكر بل يعد منه كما

ذكره سم واعتمده عرض على هر لأن فيه تصريح بما للفتى **(قوله أى عليك)** أشار به إلى أن هذا من باب حذف الخبر اه شوى **(قوله وأن محمداً)** فيه تصريح بأنه لا يجب إعادة شهادتنا ولا يقسم الاتيان بالواد وأن جمع بين الشهادتين عرض وأعمال تجب في الأذان لأنه مطلق فيه أفراد كل كلمة بنفس وذلك يتأني الطيف وألقت الأقامة بالأذان حل **(قوله أوعبده ورسوله)** والحاصل أنه يكتفى بأشهادنا بمحمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله وأشهد أن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله على ما في أصل الروضة وهو المعتقد وذكره الواو بين الشهادتين لا بد منه زى **(قوله إذا ما بعد الدخ)** لتلليل لكون ما ذكره الأهل **(قوله تواضع)** أى بالطبق ويكون العاطف مقدر بادل ليل الصريح به في رواية سم شيخنا **(قوله وقد سقط أولها)** أى المباركات وهذا على الاستدلال على كون ما ذكره أقل القشيد وهو قد يشعر بأن ما بعد المباركات يسقط في رواية لكن عبارة هر دور وسقط المباركات وما يليها في بعض الروايات فلعلها اقتصر على اسقاط المباركات لكثرة الروايات التي سقطت فيها عرض **(قوله ما عينا)** أى يظم وقوله ملك لجمع التحيات أى التي كانت تحيها الملك أى مستحق للغصود منها وهو التعظيم وقد كان لكل ملك من ملوك الأرض تحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الكاسرة (١) بالسجود وقبيل الأرض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الرأس وتحية ملك الحبش بوضع اليدين على الصدر مع الكسبة وتحية ملك الروم كشفاً للرأس وتكسية وتحية ملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وتحية ملك جبر بالإيماء بالأصابع مع الدعاء وتحية ملك النجاشة بوضع اليدين على كتفها فأن بالغ فيها ووضعها ماراً فجعلت إشارة إلى اختصاصه تعالى بحجبتها دون غيره برأوى **(قوله في تشهد)** أى في الصلاة وضعف وروده بأن تشهد كشهدنا نعم أن أريد تشهد الأذان صح لأنه **(قوله أذن مرة في سفره)** فقال ذلك زى وانظر ما غرضه بقوله في باب الأذان الخ فان كان غرضه الاستدلال على القشيد في الصلاة استغنى عنه بقوله وأقلمارواه الشافعي الخ لأنه يقتضى أن جميع ما ذكره الصف من أقل الشهد مرى حتى لفظ أشهد فيكون ثابتاً بالدليل وأيضاً يبعد رجوع الضمير في تشهد للأذان وأن كان مجرد فائدة لبيان تشهد في ذاته فالأمر ظاهر **(قوله ولو أخل بترتيب الخ)** وصرح في التنية بوجوب الوالدة وسكتوا عليه وفيما فيه في خط الراجح وجوبها سول **(قوله أن غير الخ)** كان قال الالة وأن محمداً رسول الله أشهد أن لا اله إلا الله بل يكفران قصد للفتى شيخنا حنف **(قوله بطل صلته)** أى وإن أعاده على الصواب لأن ما أتى به كلاماً جنى عرض **(قوله وأقل الصلاة)** ولما يجب الوالدة بينها وبين التشهد كما هو ظاهر حل وشروط أقل الصلاة شروط التشهد كافي الأنوار هر أمن الموالاة وعدم الإبدال وعدم اللحن للفتى لغيره ومراجعة الحروف وتشديداتها **(قوله على محمد)** أو على رسول الله أو على هر ولا يكتفى على الرسول بدون إضافة لعدم وروده والألفا قريب منه وبين رسول حنف وكذا يثبت بين النبي والفتى في الألفاظ الواردة في الصلاة التمدد فلا يقاس عليها غيرها **(قوله دون أحد)** وقرق بين ما هنا والخطبة حيث أكتفى فيها بالرسول والمسا والخاصر والعاقب بأن الخطبة أوسع من الصلاة إذ الصلاة يطلب فيها مزيد احتياط المحيط عن هر **(قوله على الصحيح)** أى فلا يكتفى على الصحيح **(قوله وأقل الصلاة)** فبيناً أن الصلاة على النبي تزدق الا وكل والفتى زاداً عما هو الصلاة على آل فلا يظهر أن الصلاة على النبي **(قوله لها أقل وأكل هذا أن كان قوله كاملياً على إبراهيم راجعاً للصلاة على آل)** فان رجع الصلاة على محمد أى في الحكم دون الكيف كان لها أقل

أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله (أو) أن محمداً عبده ورسوله وهو من زباني إذ ما بعد التحيات من الكلمات الثلاث تواضع لها وقد سقط أولها في خبر غير ابن عباس وجاء في خبره سلام في الموضوعين بالتسوية ونرى فعلاً من تكبيره لكثرة في الأخبار وكلام الشافعي وزادته وموافقة سلام التحليل والقيمة ما عليه من سلام وغيره والقصد التناء على اقتبائه ما لجمع التحيات من الخلق والمباركات والناميات والصلوات المكتوبات الخس وقيل الهدا عسبر والطيبات الصالحات للتناء على الله تعالى وفي باب الأذان من الرافعي أنه **(قوله)** كان يقول في تشهد وأشهد على رسول الله **(قوله)** بترتيب التشهد قال في الروضة كأنها نظر ان غير تفسيراً بطلا للفتى لم يحسب ما جاء به وان تعدد بطل صلته وان لم يبطل للفتى أجزاء على للذهب (وأقل الصلاة على النبي) (أله اللهم صل على محمد وآله) ونحوه كمل الله على محمد دون أحد وأصله على الصحيح (وأقلها)

وعلى آل محمد كإبراهيم  
ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
انك جيد مجيد رضى بعض  
طرق الحديث زيادة على  
ذلك وقص عنه وآل  
ابراهيم اسمعيل واسحق  
وأولادهم وأخص ابراهيم  
بالذكر لان الرحمة والبركة  
لم يجتمعا لشي غيرهما قال  
تعالى رحمة الله وبركاته  
عليكم أهل البيت وجيد  
بمعنى محمود ومجيد بمعنى  
ماجد وهو من كل شرفا  
وكرما (وهو) أى الاكمل  
(سنة في) تشهد (آخر)  
لأن أول لبناته على الضعيف  
كاسم (كعداء) من  
الصلى يدينى أو دى  
فانه سنة (بعده) أى بعد  
التشهد الآخر بما اتصل  
به من الصلاة المذكورة فغير  
إذا قصدا حذكم في الصلاة  
فليقل التحيات لله الى  
آخرها ثم يستخير من المسئلة  
مأثرا وأما أحب رواه مسلم  
وروى البخارى ثم يستخير  
من الصلوات المستحبة اليه فيسعو  
به أما التشهد الأول فلا  
يسن بعده الصلوات المأثرا  
(ومأثوره) أى من قوله  
عن النبي ﷺ (أفضل)  
من غيره (ومنه) اللهم  
اغفر لى ما قدمت لى آخره  
أى ومأثوره وما أسررت  
وراعى ما أسررت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رب العالمين

فيكون قوله وعلى آل ابراهيم راجعا للصلاة على آل فيكون على التوزيع (قوله على محمد) والافضل  
الاثنيان بلفظ السيادة كما صرح به جمع لان فيه الاثنيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع فهو أفضل  
من تركه وأما حديث لا تسبوني في الصلاة فياقل شرح در (قوله كاصليت على ابراهيم) التنبيه  
راجع للصلاة على الآل للصلاة على محمد لانه أفضل من ابراهيم فكيف تنسبه الصلاة عليه الصلاة على  
ابراهيم شيخنا ح قال در ولا يشك أن غير الانبياء لا يسارهم مطلقا لا نقول مرادنا لما رواه على  
القول بمسؤولنا بالنسبة لهذا الفرد انما هو بطريق التبعية له ﷺ اه وقيل ان التنبيه راجع  
لكسبة لا لكيفية وقوله وأولادها أى المؤمنون منهم وظاهر كلامه أنه ليس لابراهيم من الاولاد الا  
اسماعيل واسحق وليس كذلك بله ثلاثة عشر ولدا كاتفق ع ش على در عن المناوى وغيره فراجع  
(قوله انك جيد مجيد) زاد في رواية فيله في العالمين (قوله اسمعيل واسحق) وهما ولدا له عليه ع ش  
فأل ابراهيم أنبياء ح أى بعضهم أنبياء لانه لم يوجد من نسل اسمعيل نبي الا يتبع عليه الصلاة والسلام  
ونسل اسمعيل فيهم غير الانبياء (قوله لم يجتمعا لشي غيرهما) أى في القرآن بدليل ذكر الآية وان وقع  
في نفس الامر انهما اجتمعا للانبياء غيرهم شيخنا ح (قوله أى الاكمل) من الصلاة على محمد  
واله لا من التشهد اذ كله سنون في الأول أيضا كاتفق ع ش وقوله شيخنا العزى حيث قال  
ان المباركات الصلوات الطيبات سنة في التشهد الأول وعبارة التمام وأقل الصلاة على النبي اللهم صل  
على محمد وآل محمد والزيادة الى جسد محمد سنة في الاخير (قوله من الصلى) أى الامام والمفرد والاشبه  
فالمأموم الموافق أنه لو كان الامام يطيل التشهد الأول انما التقل لسانه أو غيره وأتمه المأموم مرعا  
استحبابه للصلاة الى أن يقوم امامه وامام السبوق اذا أدرك ركعتين من الرابعة فانه يتشهد مع الامام  
تشهده الاخير وهو أول المأموم فيستحب له الدعاء فيومنه الصلاة على الآل وهل بقية التشهد كذلك  
أولاً باني بقية التشهد لانه كنفق القولى حل (قوله أودى نوى) نحو اللهم ارزقنى زوجة حسنة  
ح (قوله فانه سنة) ولو كان محرما بطلت صلاته كطلب المستحيل در سم وعبارة البرماوى  
قوله كعداء بعده أى بغير محظور ولا معلق (قوله بما اتصل به) أى مما اتصل به قالاه بمعنى مع  
(قوله ثم يستخير من المسئلة الخ) والصارف عن الوجوب الاجماع سم (قوله انجبه) أى أحسنه  
(قوله فيدعو) بالنسب على أنه جواب الامر شورى (قوله فلا يس) بل يكره در (قوله أفضل  
من غيره) أى لتخصيص الشارع عليه در (قوله وما آخرت) أى ما وقع من آخر من ذنوبى كما قاله  
الاسنوى اه شورى وقال زى والاستحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع وأما  
للتسجيل طلب المغفرة لأن فلا حاجة لقول الاسنوى المراد بالآخر انما هو بالنسبة الى ما وقع أى التأخر  
عن الوقوع لا الانتظار قبل الدب محال (قوله وما أسرفت) أى جاوزته الحد (قوله اللهم اس) أى  
أعوذ بك الخ) قال ع ش في القوت هذا ما كد قد قصص الامر به وأوجبى قوم وأمر طواس ابنه  
بالإعادة لتركه وينبى أن يحتم به دعاءه قوله عليه الصلاة والسلام واجعلن آخر ما تقول اه سم  
(قوله انجبه) المراد به حياة الانسان غير لحظة الاحتضار اذ هي المرادة بقوله والمات وأل المراد ما يسومها  
وبالمات فتنة القبر وليست على هذا مكررة مع قوله ومن عذاب القبر شورى وعبارة ع ش بمقتل  
أن المراد بنتنة للمات الفتنة التى تحصل عند الاحتضار وإضافتها للمات لا صالها به وأن المراد بها  
ما يحصل بعد الموت كالفتنة التى تحصل عند سؤال المسكين كمثل جلعن في الجواب وهذا أظهر لان

ما يحصل عند الموت شملته فتنة الحيا **(قوله المسيح)** بالخالق لله لا يمسح الارض كما لا يمسح المدينة ويت القدس وبالحق لله لانه ممدوح العين والجمال الكذاب رى واسمه صافين صاويكثيته ابو يوسف وهو يهودى عيسى وباقى بعد الجذب الشديد سبع سنوات متواليات ومع جيلان واحد من لحم وآخر من خبز ومعجزة زار وحارحه مسح العين يضع حافره حيث أدرك طرفه ومع ملكان واحد من يمينه وآخر عن شماله فيقول أنار بك فيقول الملك الذى عن يمينه كذبت فيجب عليه الملك الآخر الذى عن شماله صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذى عن شماله صدقت وهذه فتنة كبيرة أعاد الله منها أول من يتبعه أهل مصر ويقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف دجال وجمع شيخنا الباقى بينهما بأن من قال سبعين يعنى من الكبار ومن قال سبعين ألف يعنى من الصغار والكبار اه برماوى والتمنا ذكر فتنة المسيح الدجال بعد شمول ما تقدم لها عظمتها وكثرة شرها وانظر أى فائدة فى التوعد من فتنة المسيح بالنسبة للسايقين الذين قطع بعدم ادراكهم لزمانه ويجب بأن فائدة تعليم من يهدم كما أن النبي ﷺ استعان منها تعليلا لامته **(قوله مفتة)** من عندك أى لا يقتضيهما من البعد من العمل ونحوه شورى **(قوله)** انك أنت الخ انظر الى هذه التاكيدات هتامن كل ان وضمر الفعل وتعريف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائدها ان كنت على ذكر من علم المعاني والبيان شورى **(قوله)** وأن لا يزيد امام معطوف على قوله وأن ضغ يديه شيخنا **(قوله على قدراخ)** أى قدرا ما أتى به منها فان اطاعها اطاعه وان خفها خففه لانه تبع لها شرح هر شورى **(قوله)** لكن يكره له قال هر ثم محل طلب مازاد على الواجب ما لم يقض وقباله فان ضاق عن الزيادة عليه فالوجه عدم الاتيان بها وقياس ذلك أنه لوصاف مدهة خلف مما عسى الزيادة لمبات وهو هو واضح فى الفرض أما فى النفل فينبى أن يقال ان ضد بل لا بد اطلاله وعدم البقاء فيه لمحرر لان الخروج من النفل جائز ولا حرم لاشتغاله به بعبادة فائدة عيش **(قوله)** بغير رضا المأمومين قضيت طلب الدعاء بمدون التشهد والصلاة على النبي وأن لم يرض المأمومون به صريح فى شرح الارشاد **(قوله وقال)** أى فى الآم وهذا استئناف كلام آخر فيجيبه أن الاختصار على التشهد والصلاة على النبي ﷺ وترك الدعاء رأسا مكركره قوله فان لم يزد أى المصل على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي وظاهر كلام الشارح أنه راجع لغيره ونقل فى شرح الروض أن هذه عبارة الآم حل وقال بعضهم ان قوله فان لم يزد الخ استشهد على محض تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كره قال الشافعى الخ **(قوله)** عنهما أى عن التشهد الاخير والصلاة على النبي ﷺ أى عن النطق بهما بالعبادة اه برماوى وهذا يقتضى أن التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف الفاتحة وتوقف الشورى فى الفرق بينهما فقال فيما سر قوله لانه سبعة أنواع انظر التشهد لم يجب بدله عند الجز كفى الفاتحة اه وأجاب شيخنا الجوهري بأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور ورأى رجلا عجز عن التشهد فبأمره بشئ اه ثم رأيت مر فى شرحه قال لكن ان ضاق الوقت عن نطق التشهد أحسن ذكرنا آخر أى به والوجه اه فقد أثبت وجوب البدل تأمل **(قوله)** ولو بالسفر وان طال عيش **(قوله)** فلا يجوز أى يحرم حل **(قوله)** تعبير الخ وجه الاول به أن عبارة الأصل توهم بل تنصيحاً له لاختراع ذكر من عند نفسه بالجمية ولم يكن مأثورا أى منقول أى عن السلف فصح صلاته لان هذا التكرار مندوب مع أنها تباطل قال مر مراده بالمندوب المأثور اذا خلاص فيه ما أغبر فى الاولى واقتصر على الروضة واشمارا فى الثانية بل بتطال به صلاته تعبيراً بالمأثور

ومن فتنة المسيح الدجال وروى البخاري  
مغفر من عندك وارحمي  
انك أنت الغفور الرحيم  
(د) من (أن لا يزيد امام  
على قدر التشهد والصلاة  
على النبي ﷺ) لكن  
الأفضل كما فى الروضة  
كاملها أن يكون أقل منهما  
لانه تبع لما كان زاد  
عليهما لم يضر لكن يكره  
له التطويل بغير رضا  
المأمومين وخرج بتقيدى  
بالامام غيره فيطلب ما أراد  
ما لم يرض فوقع به فهو  
كأجزبه جمع ونص عليه  
فى الآم وقال فان لم يزد على  
ذلك كرهته ومن جزم  
بذلك التورى فى مجموعه  
فانه ذكر النص وبإخلافه  
(و) عجز عنها أى عن دعاء  
وذكر ما تورى كالتشهد  
الاول والصلاة على النبي  
ﷺ بعده والقنوت  
وتكبيرات الاقالات  
والشبهات (ترجم)  
عنها رجوا فى الواجب  
وتدبا فى المأثور بأى لغة  
شائستهم بخلاف القادر  
ويجب فى الواجب العمل  
ان قدر عليه ولو بالسر  
كأمر نظيره فى تكبير الترم  
فلو ترجم الشارح بطلت  
صلاته ما أغبر المأثور بن بيان  
اختراع دعاء ذكر كمال الجمية  
فى الصلاة فلا يجوز كما نقله  
الرائى عن الامام نصر عا  
فى الاولى واقتصر على الروضة واشمارا فى الثانية بل بتطال به صلاته تعبيراً بالمأثور

لأنه أن اخترع دعاء أو ذكرًا ثم ترجم عنها بالجمية في الصلاة فانه يحرم وتبطل به صلاته **(قوله)**  
 (سلام) عبارة أصله والسلام وهي أولى لأن الأصل بدنها وأوجب بأنه نكراهي لوافق ما قبله من قوله  
 وركوع وسجود قال في محاسن الشريعة فيه معنى لطيف وهو أن المصلح كان مشغولاً عن الناس ثم  
 أقبل عليهم كعابض حضر برماوى **(قوله)** تحريمها التكبير **(قوله)** تحريمها التكبير  
 والتكبير وتحليل ما كان حرماً فيها حاصل بالتسليم وانظر وجه الدلالة من هذا الحديث على كون السلام  
 ركناً **(قوله)** لتأديته معنى ما قبله **(قوله)** ولوجود الصيغة وإنما هي مقابلة شرح مر فيتمسكاً بخلاف  
 إكراهيته فانه لا يثبت تكبيرها والحاصل يشترط لأجزاء السلام شروط أن يأتي بالانفراد والركوع وكفى  
 الخطاب ومجمع الجمع وأن يسمع نفسه وأن يوالى كلفه وأن لا يقصده الإعلام عى أى وحده بخلاف  
 ما إذا قصد الإعلام والتحلل أو أطلق فانه لا يشترط أيضاً أن يكون السلام من قعود وأن يكون  
 مستقبل القبلة وأن يأتي به بالعمية إذا كان قادراً وأن لا يزيد فيه زيادة تفسير للمعنى كان قال السلام  
 وعليكم بخلاف ما لو قال السلام التام عليكم فلا يضر التكبير وأن لا ينقص منه ما يغير للمعنى كان قال  
 السلام عليكم أو ألبس عليكم حرف قال مر في شرحه ولا يجوز في السلام السهل عليكم بكسر  
 أوله لانه يأتي بمعنى الصلح كما توجهه الشيخ خلافاً للإسوي نعم أن نوى به السلام أجزأه لانه  
 يأتي بمعناه وقد نوى ذلك **(قوله)** نحو سلام عليكم كساي عليكم أو سلام الله عليكم أو عليك  
 أو عليكم فإن تمم ذلك كله مبطل لامع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجوز شرح  
 مر **(قوله)** لعدم وروده أى ولا نه ليس في معنى ماورد فلا يرد أن عليكم السلام يكفي مع أنه لم يرد  
 عى لانه بمعنى ماورد وأما أجزأ في القته للورد في شرح مر **(قوله)** ان تمد أى وخطب  
 ويظهر قتيده ضميراً لاجل المعذور كافي مر **(قوله)** ورحمة الله وأما ركائه فلا تنص وان وردت  
 من عدة طرق حل **(قوله)** مرتين أى يقول ذلك مرتين وقوله متفقاً حال من الضمير المستتر  
 فيقول المقدّر تقرير شيخنا والاتفات بالوجه فقط لانه يشترط أن يكون صدره مستقبل القبلة  
 الايمان بالهم من عليكم حرف قال الرشيدى أى لمتناتها أى بوجه وهذا في غير المتلقى أما هو  
 فينتج عليه الاتفات لانه متى التفت خرج عن الاستقبال المشترط حيث قد يكون مستقياً هكذا  
 ظهوره بغيره فيقال لتواصل مع التفت للسلام بطلت صلاته **(قوله)** فيما فتى بها وأن يفصل بينهما  
 فكل شيء وإن أتى بهما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه كان خلاف الأولى حل فلو سلم  
 التلبية الأولى عن يساره فالوجه أن يأتي بالثانية عن يساره أيضاً خلافاً لبعضهم لأنها هيئتها  
 للسرعة لها فعملها عن يمينه تغير للنية المطلوبة فيها كما لو قطعت سياقه اليمنى لا يشير بغيره لانه  
 لها جهة مطلوبة بالاشارة بها فتوق ما طلبته من قبضها إن كانت من اليمنى ونشرها على غفبه إن  
 كانت من اليسرى عى **(قوله)** ناوياً بالسلام أى مع التحلل فلونوى به مجرد السلام أو الود من غير  
 ملحقه التحلل لم يكتب به لوجود الصارف وحيث يكون هذا مستقياً من عدم وجوب نية الخروج  
 أى فصل أجزاء السلام عند الإطلاق أى غفلاً عن التحلل وعدمه مالم يكن صارف والأوجبت نية  
 التحلل واستشكك أى قوله ناوياً بالسلام أى بالنية لانه صريح لوجود الخطاب والصريح  
 لا يحتاج لنية وأوجب بان التحلل من الصلاة عرضه فاحتاج للنية لوجود الصارف والمعارض بخلاف  
 خروج الصلاة وتبعية الثانية للأولى صارف أيضاً عن ذلك اه وعبرة زى ويجاب بالمثل خارجها  
 لم يرد سلامه صارف عن موضع عطف محتج للنية وأما فيها فكونه واجباً للخروج منها صارف اه  
 وأوجب أيضاً بأن محل النية قوله من التفت اليه من ملائكة الخ قال الشورى وظاهر كلامهم أنه

أولى من تغييره بالندوب  
 (د) ثاقى عشرها (سلام)  
 لخبره محرم بها التكبير  
 وتحليلها التمام (وأقوله)  
 السلام عليكم أركعه  
 وهو عليكم السلام لتأديته  
 معنى ما قبله لكنه مكروه  
 وهذا من زيادى فلا يجوز  
 نحو سلام عليكم لعدم  
 وروده هو مبطل ان تمد  
 (د) كاله السلام عليكم  
 ورحمة الله مرتين مرة  
 (يميناً) مرة (شمالاً) ملقناً  
 فيها حتى يرى خده  
 الأيمن في الأولى والأيسر  
 في الثانية إلا أن في ذلك  
 رواه ابن حبان وغيره  
 وينتدئ السلام فيها  
 متوجه القبلة وبنيهم مع  
 تمام الاتفات (ناوياً بالسلام)  
 (قوله) ورحمة الله متلفتها  
 (الح) هذا في غير المتلقى  
 الذى يمكنه الاستقبال  
 الا بالوجه أما هو فلا يفتى  
 لانه لو التفت خرج عن  
 الاستقبال اه (قوله) ورحمة  
 الله ناوياً بالسلام وهذا  
 كانه في غير ما موم من امام  
 ومتفرق وأما هو فسبأى  
 حكمه قوله حيث قد يكون  
 هذا مستقياً (الح) سبأى  
 ما يمنع الاستثناء (قوله)  
 وأوجب أيضاً (لم يظهر مغايرته  
 في المعنى لما قبله اه

لا يشترط نية السلام الذي هو الركن أي نية معناه وهو التحلل مع ذلك أي مع نية السلام على من ذكر  
 ويترقبه وبين نظرهما بما تقتضيه قصد الصارف بأنه هتاف يخرجهم عن مدلوله الذي هو التحلل  
 ولعمد النية المذكورة وفي غيره ما خرج له عن مدلوله فاحتجج إلى فقد الصارف ثم لا هتافاً مل عبارة  
 عش على مر انتظار هل يشترط مع نية السلام على من ذكر نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام  
 على من ذكر أو الردة ضرر للصارف وقد قالوا يشترط قصد الصارف أو لا فيكون مستثنى فيه نظرو القلب  
 إلى الاشتراط أميل وهو الوجه اه سم والأقرب ما مال إليه م من عدم الاشتراط أي اشتراط نية  
 السلام ويوجه بمقالة حج من أنه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم يجب الرد لأنه لكونه مشروباً  
 للتحليل لم يصلح للإيمان فكأنه لم يوجد فلا يصلح صارفاً اه حج **(قوله على من التفت هو الب)**  
 أبرز التفتين الصلاة جرت على غير من هي له شوري ولم يبرز التفت مع كون الإبرار واجبا لأنه لا يجب  
 في العمل باتفاق والخلاف انما هو في الوصف كما قال شيخنا ح ف في حاشية الأشموني وقال يابن على  
 التام كفي الخلاف في العمل أيضاً **(قوله ومؤني النس)** ولو كانوا غير مسلمين ولو بعدوا جداً أي  
 إلى الترتيباً عش على م **(قوله وبما ليس بال)** وقد يحرم السلام الثاني عند عرض مانع  
 عتب الأولى كحدث وخرج وقت جعة وخرق خبأ انكشف عورة وسقوط نجاسة غير معفو عنها  
 عليه وهي وان لم تكن جزأ من الصلاة إلا أنها من توابعها ومكملتها شرح م ه أو لو بدو لحرمة  
 في هذه المسائل انه صار إلى حالة لا تقبل فيها هذه الصلاة فلا تقبل توابعها عش لكن لا تقبل الصلاة  
**(قوله على من خلفه)** الظاهر أن المراد عن ذكر من الملائكة ومؤني الانس والجن حل **(قوله)**  
 والأولى (أي لا يترك **(قوله)** ويشوي مأموم) أي بدار هذا حل معنى لان مأموم معطوف على  
 التعمير المستفي ناوياً وغير المأموم هل يجب عليه الرد ولا وعدم الوجوب أوجه شوري أي وان قصد  
 الاعدام لان العمل غير متأهل للخطاب فيصرف التحليل دون الامان المقصود من السلام الواجب  
 رده كما فاده عش وغيره **(قوله الرد)** أي مع الابتداء على من لم يسلم عليه كما قاله فيمن لقيه شخصان  
 فسلم عليه أحدهما فسلم عليه ما قبله الابتداء على من لم يسلم والرد على من سلم كما ذكره عش **(قوله)**  
 فينوبه أي الرد من على بين المسلم من امام ومأموم بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على يمينه  
 الثانية بعد سلام المسلم الأولى أدل وتقدم عليه لم يكن من هو على يمينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد أي  
 وأما ابتداء فقد تقدم حكمه بالتسليم تكون للابتداء والرد حل والضايف أن يقال كل مسلم ينوي  
 السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه مع الابتداء على من لم يسلم عليه **(قوله ومن على)**  
 يساره بالأولى) واستشكل ما ذكره فيمن عن يساره بان الامام انما يسلم عليهم بالثانية فكيف يرد  
 عليه قبل السلام عليه ورد بان ذلك مبني على الأصح أن الأولى للمأموم أن يؤخر تسليمه إلى فراغ الامام  
 نى **(قوله ومن خلفه الخ)** بأن تأخر سلامه على سلام من خلفه وإمامه **(قوله بأيهما جاء)** أي اذا  
 تأخر سلام من خلفه عن تسليمه ولم يقل كتابه والأولى أولى اكتفاء بما سبق **(قوله أربع)**  
 ركعات) انظر وجه آياته بالمدود هتادون ماقبله ولله للاشارة إلى استواء الأربع ركعات في عدم  
 التأكيد شوري **(قوله يمين)** أي الأربع في الجميع **(قوله على الملائكة المقربين)** ظاهره  
 دلوع الحنفية والامان منه ولعل التقيد بالمقربين أراد به أنهم مقربون بالنسبة لنوع البشر لصلة  
 جيمهم من السماوى فهي صفة لازمة عش **(قوله معهم)** أي الملائكة والنبين وحفظ فالرد  
 بالمسلمين من مات والمراد رؤوسهم ولعل سيدنا عيسى الله هبه وكرم الله وجهه وذلك من النبي  
 صلى الله عليه وسلم بان قاله أنا سلم على من ذكر أو صرح به صلى الله عليه وسلم في سلامه فالمراد

على من التفت) هو (البه  
 من ملائكة ومؤني انس  
 وجن) أي بنو بكرة البين  
 على من عن يمينه وعرة  
 اليسار على من عن يساره  
 (ويشوبه على من خلفه  
 وأمامه بأيهما جاء) والأولى  
 أولى (د) ينوي (مأموم  
 الرد على من سلم عليه) من  
 امام ومأموم فينوبه من  
 على بين المسلم بالتسليم  
 الثانية ومن على يساره  
 بالأولى ومن خلفه وأمامه  
 بأيهما جاء والأصل في ذلك  
 خبر على كان النبي ﷺ  
 يصل قبل الظهر أو بعدوا  
 أربع ركعات قبل العصر أربع  
 ركعات قبل الظهر أربع ركعات  
 على الملائكة المقربين  
 والنبين ومن معهم من  
 المسلمين والمؤمنين ورواه  
 الترمذي وصححه

وغير سمرقانة رسول الله ﷺ ان نزل على الامام وان يسلم بضعا على بعض رواه ابو داود وغيره ويسن للمأموم كافي التحقيق ان لا يسلم الابد فراغ الامام من تسليمته (٢٢٥) والتقييد بالمؤمنين مع ذكر سلام

بالمسلمين من مات ويكون المراد بالمؤمنين الاحياء ويكون معطوفا على الملائكة فيكون المسلمون والمؤمنون متغايرين وقيل مترادفان ويكون المؤمن معطوفا على المسلمين والمراد بهم الاحياء والاموات ويكون المراد بالبيعة أنهم في جهنم وهو الذي قرره شيخنا حنف **(قوله)** وخبر سمرقانة أي به لانه عام للفرض والنفل والأول خاص بالنفل وأيضا فيه المراد **(قوله)** وأن تصاب أي فعل ما يؤدي إلى ذلك فلا يقال المحبة أمر قاي ولا اختيار فيها وقوله وان يسلم بضعا من عطف الاخص على الأعم لأن ابتداء السلام من أسباب التودد وقوله بعضهم بالمصلين بقرينة ذكر الامام وقديقال لاجابة الى التقييد لأن المقصود من تسليم بعض المصلين على بعض حاصل من التعميم ولا يضر شموله للمسلمين وغيرهم عرش **(قوله)** ان لا يسلم الخ ومن ثم كان الذي عن يساره بنو الردي عليه السلام ولا يرى ويندفع بقيد قال كيف بنو الردي عليه السلام ولا يرى السلام على من عن يساره الثانية فلم يقل المأموم الذي على يساره السنة بل يسلم قبل أن يسلم الامام الثانية نوى بالاولى السلام على الامام وبنو الردي عليه السلام الثانية حل **(قوله)** والتقييد بالمؤمنين الخ انما حذفه الاصل لانه معلوم من مشروعية السلام اذ غير المؤمنين لا يشترع لهم شوري **(قوله)** بالتسليمه الاولى (فرع) لو سلم الثانية على اعتقاد انه أي بالاولى وتبين خلافه لم يحسب ويسلم التسليمتين كما نفى به الولد وبغلق ذلك حبان جالوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدين بأن نية الصلاة لا تشمل التسليمه الثانية لانها لو احقها لامن نفسها ولهذا لو أحدث بينهما لم تبطل صلاته بخلاف جلسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها شرح حر **(قوله)** وثالث عشرها قال الساماني في مثله في عبارة الغني هو بفتح التاء على أنه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وأما خلفي بيانه سم على حج **(قوله)** ترتيب بين الاركان وأما الترتيب بين الاركان والسنة وبين السنة بعضها مع بعض كالترتيب بين قراءة الفاتحة والسورة وبين دعاء الافتتاح والتمنؤ فليس ركنا وانما هو شرط للاعتداد فاذا قسم المتأخر لا يعتمد به في تقديم السنة على الفرض كتقديم السورة على الفاتحة وفات المتأخر في تقديم السنة على السنة شيخنا حنف **(قوله)** المشتمل على قرن النية بالتكبير وأشار بقوله مقرؤاته النية وقوله وجعل التشهد الخ وأشار بقوله وقمودلها والسلام **(قوله)** والترتيب مراد الخ قال حر بعد ما ذكر ويمكن أن يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس والتشهد ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا يمدن تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد واستحضار النية قبل التكبير وأجيب عن الشارح بان استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على التكبير والقراءة والجلوس على التشهد والصلاة شرط لاركن لخروجه عن الماهية قال حل ولكن لا تمنع وجوب تقديم القيام على ما ذكر وكذا الجلوس بل يكفي مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفي مقارنتها حر اه **(قوله)** يعني الفروض حال من الاركان وكذا قوله بمعنى الاجزاء **(قوله)** صحيح لان المراد بالفرض ما لا بد منه وقوله في تغليب أي غلب ما هو جزء على الباقى بجزء واطلق على الشكل أجزاء اه زى وبعبارة عرش قوله صحيح أي على وجه الحقيقة والافتقار للصحة ثابت على تقدير كونها بمعنى الاجزاء تأمل قال حل قوله في تغليب لان الركن الحقيقي انما هو

(٢٩ - بحيرى) - اول **(قوله)** رحمه الله وجعلها مع القراءة الخ عبارة شرح البهجة آخر مسئلة في الباب وبعد السجود الامام را كما نفى ببعض تكبيرة التحريم بعد الاحتياط جاهلا بتحريم ذلك اه فعدم من منق الفرض دون النفل فينبذان التكبير مع الجهل لا يشترط فيه القيام في النفل انته

القول والفعل الظاهر وهذا وإن كان فعلا أي جعل هذا بعدهما لكنه غير ظاهر وقيل أن التنية كذلك  
 الآن يقال لا سلم أن الجزاء الحقيقي للفعل الظاهر بل الاعم أو ليس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل  
 بالمسند وهو كون هذا بعدهما وهذا انما هو هيئة لجزء والجزء الحقيقي ما كان من الاقوال والافعال  
 وإن لم تكن ظاهرة وليس هذا مناهي أن بعض المشايخ وهو سقم قال ما يمنع من أن تكون الصلاة  
 شرعا عبارة عن مجموع الاقوال والافعال وهيئة الوانمة هي عليها وهي الترتيب وهو جزء حقيقي فلا  
 تنقلب لان صورة المركب جزء منه اه وقد يقال المانع المانع للتهيئة في أمر بف الصلاة على اقتصارهم على  
 الاقوال والافعال ولم يزد أحد الهيئة وجواب أن المراد بالاقوال والافعال في التعريف الاعم من المادية  
 والصورية اه شيخنا ح (قوله) بتقديم مركب (قوله) أي ولعل في قول شيخنا تخفيفا للمتلقي اذ انما  
 بالمعوم شورى وحاصله أن المصلي لما أن يقدم فعليا على فعل أو على قول أو قوليا على قول أو على  
 فعل أو لا أن سلطانا لهما بغير ما من هذه الصلاة بخلاف الأخيرين اذ إذا كان القول المتقدم غير السلام  
 لانهما لا يخرمان ههنا وقال قبل على الجلال قوله ترك فعل أي على فعل ولا حاجة لقوله فعل أي قول  
 ليدخل تقديم الركوع على القراءة لان البطان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعل ولذا قال  
 بعضهم لا يتصور تقديم فعل على قول محض اه (قوله) كان حال (قوله) الكفاية استقصائية اذ ليس  
 بتقديم القول غير السلام على قول آخر غير هذه الصورة شيخنا (قوله) فان تذكر قبل فعل مثله هذا  
 أملا ولوقوله والأجزاء الخ أصل ثان وقد فرغ على الأول فترعين ومما قوله فلو فرغ على آخر صلته هي  
 قوله ثم أتهد وقوله وأدعى قيامه ثانية ترك سجدة الى قوله ثم يسجد وعلى الثاني أيضا فترعين وهي  
 قوله أومن غيرها أو شك في ترك سجدة وقوله وفي آخر رباعية الى آخر السائل شيخنا (قوله) فله أي  
 بعد ذكره فورا وجوب بان تأخر بطلت صلته والتذكر في كلامه مثال لا يقيد لوقوله شك أي الامام والفرد  
 في ركوعه هل قرأ الفاتحة أو في سجوده هل ركع لزمه القيام حالان مكث قليلا ليتذكر بطلت صلته  
 والمأموم يتابع امامه يأتي بركعة بعد سلامه مر ع وش عبارة حل قوله فعلى أي وجوب فورا  
 فان تأخر بطلت صلته فالتذكر في سجود ترك الركوع فعله بان يعود للقيام وركع ولا يكفيه أن يقوم  
 را كالا نه صرف الهوى للسجود وحيث يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس الاستراحة والجلوس  
 للقيام فبالهوى من جلوس وفرق حج بما قد يتوقف فيه اه وفرق الشورى بان صورة هوى السجود  
 غير صورة هوى الركوع فلا يقوم مقامه قال وهذا الفرق ما لو شهد الشاهد الاخر على ظن الاول وجلس  
 المجلس بين السجدين على ظن الاستراحة اه (قوله) في ركعة أخرى (قوله) فيه أنه يخرج ما لو ترك السجدة  
 الاولى بان لم يطمئن ثم تذكر ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الاولى وقد فعل مثله في ركعة تأمل  
 شورى وجواب بان قول في ركعة أخرى ليس قيما (قوله) اجزاء اه ظاهره وان لاحظ كون منه الركعة  
 الثانية مثلا حل وعبارة الشورى قوله حتى فعل مثله وان أتى للمثل بقصد التابعة كما لو أحرم منفردا  
 وعلى ركعة ونسى فيها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود والاعتدال فاقف في به وسجد معه ثمانية  
 فيجزئه ذلك وتكمل به ركعته (قوله) كسجود ثلاثة (قوله) ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافا  
 للركعة حتى سمع ع ش على مر وعبارة هنا كسجود ثلاثة أي أو سجود سهوا وان استمر تغفك  
 حتى سجد له وصدر منه يقتضى السجود ثم تذكر أنه ترك شيئا من السجدة اه (قوله) لم يجزه لهم  
 شموله له قال شيخنا محمل ذلك لم يذكر حال سجوده للتلاوة ترك سجدة وقد صد السجدة التي  
 تركها والافتيك سواء كان مستقلا أم مؤملا انه قصد ما عليه حال سجوده وقال شيخنا بآتي ان  
 تذكر حاله هو لسجود التلاوة وأما اذا ذكر حال سجوده فلا يأتي له صرف الهوى للتلاوة فلا

تقديم تركه (قديم ركعة) تقديم ركعة  
 (فعل) وهو أعم من قوله  
 بان سجدة قبل ركوعه (أو  
 سلام) من زيادتي كان  
 ركع قبل قرأته أو سجدة  
 أو سلم قبل ركوعه (سلك)  
 صلته لتلاعه بخلاف  
 تقديم قول غير سلام كان  
 صلى على النبي ﷺ قبل  
 التشهد أو تشهد قبل  
 السجود فيبعد ما قدمه  
 (أوسا خا) فعله (بعد  
 متروكه لو) أو وقوعه في غير  
 محله (فان تذكر) متروكه  
 (قبل فعل مثله) أو (لا أي)  
 وان لم يذكره حتى فصل  
 منه في ركعة أخرى  
 (أجزاء) عن متروكه  
 (وتدرك الباقي) من صلته  
 نعم ان لم يكن المثل من الصلاة  
 كسجود ثلاثة لم يجزه



(فلو علم في آخر صلاته) أو بعد سلامه ولم يطل الفصل (ترك سجدة من) ركعة (آخر سجدة من تشهد) لو قوع تشهد قبل محله (أو من غيرها أو شك) في أنها من آخره أو من غيرها (لزمه ركعة) فيها لان (٢٢٧) النافذة كملت بسجدة من التي بعدها ولما بقيها في الأولى وأخذنا

بالأحوط في الثانية (أو علم في قيام ثالثة) مثلا (ترك سجدة من الأولى) فإن كان جلس بعد سجدة التي فعلها ولو بنية جلوس استراحة (سجدة من قيامه) اكتفاء بجلوسه (ولا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا) يأتي بالركن جهته (ثم يسجد أو) علم (في آخر رابعة ترك سجدة) أو ثلاث جهل محله) أي الخس فيهما (وجب ركنان) أخذاً بالأسوا هو في المسئلة الأولى سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فيجبران بالثانية والرابعة وبلغوا باقيهما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو أرمع) جهل محله (لنسجدة) يجب (ثم ركنان) لاحتمال أنه ترك سجدتين من الأولى

يكنى عن الهوى السجود برأوى (قوله فلو علم) أي التفرد أو بالإمام أو بالمأموم عرض على من (قوله) ولم يطل الفصل عرفاً ولم يطل بحجاسة غير معفو عنها وإن شئنا قليلاً وتحول عن القبلة زى وحل (قوله) ثم تشهد) أي ويسجد للسجود حيث لم يكن مأموماً أمأموه فلا سجود عليه لأن سهوه بحول على إمامه عرض (قوله أو شك) في أنها من آخره) أي فالتك هنا في محل للترك مع العلم بنفس الترك فلا يفتي عنه قول الشارع الآتي وكالم ترك ما ذكر الشك فيه أي في أصل الترك (قوله بالأحوط في الثانية) وهي الشك لأن الأحوط جعلها من غير الأخيرة (قوله مثلاً) راجع لقوله قيام يشمل الجلوس القائم مقام القيام حتى من صلى من جلوس وراجع أيضاً لقوله ثانية أي وفي قيام ثالثة ترك سجدة من الثانية أو رابعة ترك سجدة من الثالثة (قوله جلس) أي جلوساً معتد به بان الحما أن اه عرض ولو كان يصلى بالجلوس بقصد القيام ثم ذكر قال قيس أن هذا الجلوس يجوز شوبرى (قوله) ولو بنية جلوس استراحة) فيه إن الجلوس إذا كان بنية جلوس الاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب مع أنه تقدم أنه يشترط أن لا يقصد بالركن غيره فقط وهذا قصد الغيرة فقط وهو جلوس الاستراحة وأوجب بان الشرط المذكور في غير المعذور وظاهره ما ذكره فيمن تشهد التشهد الأخير على ظرأه الأول أنه لا يكفي لانه معذور في قصده وقد شملت ما فعله نية الصلاة بخلاف من ركع وأرفع فزعان شئ أو سجدة للتلاوة فلم يشمله (قوله) يسجد من قيامه) ولا يضر جلوسه حيث ذكره كالأقصد من اعتداله قدر قاعدة الاستراحة ثم يسجد أو قد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا يطل بها الصلاة لأنها معهودة فيها غير ترك بخلاف زيادة محو الركوع فإنه لم يسجد فيها إلا ركناً فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد شوبرى (قوله رابعة) نسبة إلى رابع المعدول عن أربع وأما قيل بالرابعة لأن الأحوال الآتية لاتأني في غيرها زى (قوله) وجب ركنان) وذهب جمع من المتأخرين إلى أن الواجب في المسئلة الثانية وهي ترك ثلاث سجدة وركنات لاركنات فقط لاحتمال أن يكون للترك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية والثالثة من الرابعة فالخصل من الأولى والثانية وهو الثانية من الأولى لقيام مقام السجدة الأولى ركعة الأخيرة لأن ترك أولى الأولى يأتي جلوسها لأن الجلوس لا يعتد به إلا إذا سبقه سجود وحيث بلغوا السجود الأول من الثانية لانه لا جلوس قبله فالثانية لم يحصل منها إلا الجلوس بين السجدتين فتمت الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وبلغوا باقيها والحاصل من الرابعة سجدة فليسجد الثانية ثم يأتي بركعتين حل وسياق جوابه وعبارة زى وصوب الأسنوى ومن تبعه عن الأسوا لزومه مع سجدة وأن الأول خيال باطل لأن الأسوا تقدير للترك أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فترك أولى الأولى يلغى الجلوس لانه لم يسجد سجود فبقى عليه منها الجلوس والسجدة الثانية فقيام الثانية مقام الأولى وحيث قد يتعذر قيام أولى الثانية مقام ثالثة الأولى لما قرأته لجلوس فيها نعم فيها جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدتين فحصل من الركنين ركعة الأخيرة فتكمل بواحدة من الثالثة وبلغوا باقيها والرابعة ترك منها سجدة فسجد ما نصبر على الركعة الثانية و يأتي بركعتين اه وما ذكره هو الخيال كما بينه الشافعي وغيره لأن ما ذكره خلاف الفرض لحصره للترك حاشا شرعاً ثلاث وهذا ترك رابع هو الجلوس (قوله فيمن الخ) الأولى بسجدة من الثانية ومجبر الثالثة بسجدة من الرابعة (قوله ركعة أخرى)

هذا المعبر في غير هذا الكتاب نكتة وهر (قوله والثالثة من الرابعة) سواء كانت الأولى أو الثانية إلا أن في الأولى يلزمه جلوس قبل السجدة التي يأتي بها (قوله فبقى عليه منها الجلوس والسجدة الثانية) لعله حيث لم يحصل الاستراحة قبل قيام الثانية

ان الثانية والثالثة والرابعة  
نافعة سجدة فتمها وبأني  
ركعتين (أو خمس أو ست)  
جهل محلها (ثلاث) أى  
ثلاث ركعات لا احتمال انه  
فى الجنس ترك سجدين  
من الاولى وسجدين من  
الثانية وسجدة من الثالثة  
فتم الاولى بسجدين من  
الثالث والرابعة وأنه فى  
الت ترك سجدين من  
كل من ثلاث ركعات (أو  
سبع) جهل محلها (سجدة  
ثم ثلاث) أى ثلاث ركعات  
لان الحاصل له ركعة الا  
سجدة وفى ثمان سجعات  
يجب سجعتان وثلاث  
ركعات تصور ترك  
طائفة أو يسجد على  
عمامة وكالم ترك ما ذكر  
الشك فيه (ولا يكره)  
على المختار عنده (تتميم)  
عنيه ان لم يخف منه  
(شررا) اذا لم يره فيه نهى  
فان خافه (وسن اذاعة)  
نظر محل سجوده لانها  
أقرب الى الخشوع لم  
يسن كمال المجموع فى  
التشهد أن لا يجاوز بصره  
اشارته لحديث فيه  
(وشوع) وهو حضور  
القلب وسكون الجوارح  
لآية قد أطلع المؤمنون  
(وتدبر فرائده) أى تأملها  
قال تعالى كتاب أنزلناه  
الكتاب مبارك ليبدوا أياته  
(و) تدبر (ذكر) في اساعلى القراءة (و) دخول صلاته بنشاط (لنتم على شذلك قال

تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة

فأمسوا كالي (وفراغ قلب) من الشواغل لانه أقرب إلى الخشوع (وقبض) في قيام أو بدله (يعين كوع يسار) وبعض ساعدها ورسمها (تحت صدره) فوق سرته للاتباع روى بعضهم روى بعضهم في خيصة والباقي أبو داود وقيل يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها صوب الساعد والقصد من القبض المذكور تكبير اليدين فان أرسلهما ولم يعين فلا بأس نص عليه في الامم والكوع وهو من زيادتي العظم الذي يسلي ابهام اليسار والرغ المفصل بين الكف والساعد (ذكر دعاء) وهو من زيادتي (بعدها) أي الصلاة كان النبي ﷺ إذا سلم منها قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحمت الجد رواه الشيخان وقال ﷺ من سبح الله في كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المآلة لا اله الا الله وحده

والحميد ونحوهما تعظيما لله تعالى عليه فلا يشاب على الذكر الا ان عرف مناه ولو اجمالا بخلاف القرآن فانه ياب عليه مطلقا لانه متعبد بتلاوته اه ع ش على مر (قوله قاموا كالي) الكسر الفتور عن الشيء والتواني وهو ضد النشاط شرح مر (قوله وفراغ قلب) قد يقال المراد قبل الدخول في الصلاة ويحتج بغيره ان يقرأ بالجر عطف على نشاط ليكون سببا للخشوع في الصلاة وقوله من الشواغل وان لم تكن دينوية وفي كلام ابن الرفعة ولا بأس بالتفكير في أمور الآخرة حل وفي شرح مر ان التفكير في غير الصلاة التي هو فيها مكروه حتى في أمور الآخرة كالخطة والتأديان ترى برفع أقدامه فربما فراغ القلب في دوام صلاته ولكن يغني عنه حضور القلب المتقدم في تفسير الخشوع وقوله وقبض يمين كوع يسار والحكمة في جعلهما تحت صدره ان يكونا فوق أشرف الاعضاء وهو القلب فانه تحت الصدر مما يلي الجانب الايسر والمادة ان من احتفظ على شيء جعل يديه عليه شرح مر (قوله ورسمها) بالنصب عطف على كوع وبالسعين أوضح من الصاد وقوله تحت صدره حال من اليدين والبار والحكمة ارشاد للمعالي الى حفظ قلبه عن الغلو والزلل وضع اليد كذلك بحاجته للمادة ان من احتفظ بشئ أسكبه يده مر وحج اه (قوله فلا بأس) معتمد أي لاعتراض عليه والا فالتعبد ما تقدم ع ش (قوله التي إلى ابهام اليد) أي إلى أصل الإبهام (قوله المفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وأما العكس فهو اسم اللسان ع ش ويسمى أي المفصل المذكور بالزبد قال في المختار والزبد موصل طرف الذراع في الكتف وهما زبدان الكوع والكسوع وأما البوع فهو العظام التي إلى ابهام الرجل مر وأما الكسوع فهو العظم الذي إلى خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال وعظم إلى الإبهام ككوع وما يلي \* خنصره الكسوع والرغ وما وسط وعظم إلى إبهام رجل ملقب \* بيوع غنما بالعلم واحد من الغلط أي تخففوا لا متسببا بالعلم فالإبهام لا لاسية اه ع ش (قوله بعدها) أفهم قوله بعدها ولم يقل عقبها أنه لا يضر الفصل بالراتية وهو كذلك وتردد فيه ع ش على مر واستقر الضرر لطول الفصل فعلى الاقلال لو كان يصلي صلاة الجلع فيؤخذ كراي الأولى إلى الفراغ من الثانية وكل منه ان ياتي لكل صلاة يذكر دعاء شيخنا ح ف (قوله اذا سلم منها قال الخ) ظاهره أنه كان يقوله مرة واحدة وانه خلف الصلوات الخمس وفي سم على حج كان على الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى تطلع الشمس واستندل في الخادم غير من قال في دير صلاة الفجر وهو ثمان ربه لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ ثم قال وبأني مثله في المغرب والعصر ولو رد ذلك فيها اه وفي متن الجامع الصغير مانعه اذا سلم صلاة الفجر فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده الخ قال يكتب لمن الاجر كن اعنى رقة وأقر المأوى وعليه قبضي قد عدها على التبيحات لح الشارح عليها بقوله وهو ثمان رجده ع ش (قوله ولا ينعقد الجسد المتكبر) بفتح الجيم فيما أشهر من كسرهما وظهر كلام النووي في شرح مسلم ان من كان متعلقا بالجد والمراد الجد الدينوي لان الاخرى نافع وقال العلامة ابن دقيق العيد منك متعلق ينعقد لاجال من الجد لانه اذا كان نافع وضمن نفع معنى يمنع أو ما يثار به وعليه فالمتعلق لاجلهم منك ينعقد لاجال من الجد لانه اذا كان نافع وضمن نفع معنى يمنع أو ما يثار به وعليه فالمتعلق منفصل الجد ان الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة فلو تأخر ذلك عن الفراغ من الصلاة فان كان يسيرا بحيث لا يعدم صرا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة كأي الكرسي فلا يضر وظاهر قوله كل صلاة يشمل الواجب والفعل لكن جعلها كثر المصالح على الفرض بدليل التقييد بحديث آخر اه زى باختصار (قوله ثلاثا وثلاثين) الذي اعتمدته جمع من شيونا حول

لا شريك له الى قوله قد غفرت له خطايه وان كانت مثل زبد البحر وكان **عليه السلام** اذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك **(٢٣٠)** السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وسئل النبي **عليه السلام**

هذا الثوب المذكور اذا زاد على الصلاة والثلاثين في الموضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم النقص عن ذلك ع ش على مر **(قوله زبد البحر)** هو ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج اه لج على التحرير وقال شيخنا ح الزيد يطلق على معان والمراد هنا الماء أى ولو كانت مثل ماء البحر في الكثرة وما ذكره ح مذ كور في القاموس وعليه فالمراد بالبحر الحفرة **(قوله اذا انصرف)** أى خرج من صلاته بان يسلم منها ع ش **(قوله جوف الليل)** منصوب على نزع الخافض أى الدعاء في جوف الليل ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو جوف الليل وعليه فيقدر في السؤال صنف محذوف أى وقت الدعاء أسمع قال جوف الليل أى هو الوقت جوف الليل ع ش باضاح **(قوله منها)** أى الذكر والدعاء **(قوله امام)** ليس بشي وكذا المأمومون **(قوله)** وانتقال لكن المتجه كافي للمهمات في النافذة المتقدمة ما يشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان المصل أمور بالبادر واللف الاول وفي الانتقال بداهة استقرار الصوف مشقة خصوصاً كثره الصوف كلمة اه فعلم ان محل استحباب الانتقال مالم يعارضه شئ آخر شرح مر قال ع ش عليه قوله وانتقال ولوى الاثنا لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب تركه فيها لانما نقول ليس هذا على الاطلاق الا ترى أنه يطلب متدفع المار وقتل نحو الحية التي مررت بين يديه وان أدى لفعل خفيف سم **(قوله)** بكلام انسان أى التمسى عن وصل صلاة صلاة أخرى الا بعد كلام أخر ورجى رموى **(قوله)** وانتقال لنفل لج أى لاتسن فيه الجماعة ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمهجور وغيرهما والي ليل والتهار لمعوم الحديث ولكونه ابلعن الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل شرح مر وسواء كان المسجد نايلاً من الرياء أو لا فالعلة ليست خوف الرياء فقط بل مع النظر الى عود بركة الصلاة منزله برموى **(قوله)** قل يوم الجمعة أى سنتها القبلية وأما البعيدة ففصلها في البيت أفضل ع ش على مر وفي قل على الجلال ان مثل قبيلة الجمعة كل رابعة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد **(قوله)** صور ذكرتها في شرح الروض قال الزركشي وصلاة الضحى وصلاة الاستخارة وصلاة منتهى السفر والقادم منه الماكث في المسجد للاعتكاف أو تعلم أو تعلم والخالف قوات الرتبة وقد نظم ذلك شيخنا ط ب فقال

صلاة قل في البيوت أفضل • الا لاني جماعة يحصل  
وسنة الاحرام والطواف • وتسل جالس للاعتكاف  
ونحو مكة لاحيا البقعة • كذا الضحى وتقل يوم الجمعة  
ونائط القواف بالتأخر • وقادم ومنتهى للسفر  
والاستخارة والقبيلة • للحرب ولا كذا البعيدة

اه سم ع ش **(قوله)** لينصرف غيرهم) ومن للغير الانصراف عقب سلام الامام شرح مر **(قوله)** للاصباح في النساء) ولان الاختلاف بين مظنة الفساد شرح مر **(قوله)** مكثهم) أى الخلفاء لينصرف أى النساء **(قوله)** والقياس مكثهم) أى القياس على ما يأتي في النكاح في نظر الخشى والنظر اليه في النظر الشورى وعبارة الخارج في كتاب النكاح **(فرع)** المشكل يحاط في نظر والنظر اليه فيجعل مع النساء رجال ومع الرجال امرأة كما صح في الروضة وأصلها **(قوله)** والنصراف لجهة حاجته) لعل المراد من

أى الدعاء أسمع أى اقرب الى الاجابة قال جوف الليل وفيه الصلوات المكتوبة بانتهاء الترمذي ويكون من كل مائة ركعة يجهر بهما امام يريد تعليم مأمومين فاذا فعلوا أمر (وانتقال صلاة من محل أخرى) كثرة المواضع السجود فانها تسهله وتيسر بذلك غيرهم قوله وان ينتقل للنفل من موضع فمعه قال في المجموع وغيره فانما ينتقل للنفل بكلام انسان (د) انتقاله (نفل) في بيته أفضل خبر الصحيحين صلاؤها بها الناس في بيوتهم فان أفضل الصلاة صلاة الله في بيته الا المكتوبة ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها وركعتا الطواف وركعتا الاحرام حيث كان في الميقات مسجد وزيد عليها صور ذكرتها في شرح الروض (وذكر رجال لينصرف غيرهم) من نساء وخلفاء لا يتابع في النساء رواه البخاري ونقص جهن الخلفاء وذكرهم من زائد في القياس مكثهم لينصرف وانصرافهم بمن فرادى وهذا اولى من قول للمهمات والقياس استحباب انصرافهم فرادى لما قبل النساء أو بعدهن (والنصراف لجهة حاجته) أى جهة كانت

موضع

موضع (والنصراف

(والإيمان) بالجرى وإن لم يكن للصلوة حاجة فيصرف لجهة معينة لأنها أفضل (وتنقض قدوة بسلام امامه) التسليمه الاولى خروجه من الصلاة بهما فوسل للمؤمن قبلها عابدا علما بالصلاته ان لم يشو الحافرة (٢٣١) (فلا موم) موافق (ان يشتغل بدعاء

ونحوه) كسجود سهو  
لا تطلع القدرة (نميسل)  
وله ان يسلم في الحال أما  
السبوق فان كان جلوسه  
مع الامام في محل نشده  
الاول فكذا مع كراهة  
تأويله والافيقوم فورابعد  
التسليمه الثانية فان تعد  
امدا على بالتحريم بطات  
صلاته (ولو اقتصر امامه  
على تسليمه سلم) هو  
(تفتين) احراز الفضيلة  
الثانية وخروجه عن متابعتة  
بالاولى بخلاف التشهد  
الاول لترك امامه لا ياتي  
بالحجوب متابعتة قبل  
السلام (ولو كت بعداه)  
لترك ودعاء (فلا افضل جعل  
بمنه اليم) ويساره الى  
الحرب للاتباع رواه سلم  
وهذا من زيادتي وصرح  
بفي المجموع وغيره

#### (باب بالتونين)

(شروط الصلاة) جمع  
شرط بالاسكان وهو لغة  
تليق أمر بأمر كل  
منهما في المستقبل ويعبر  
عنه بالزام الشيء والتزامه  
واسطلاحا

(قوله) ويساره الى الحرب  
أي ولى القتال (خسه  
الصبرى وغيره بغير الدعاء  
فقبل عليهم بوجه فيه  
الجمع اقماره في التبريد

موضع صلاته لا الانصراف من المسجد بأن خرج وأراد التوجه حيث شوى برى (قوله) والافيين  
قال الاستوى وينافيه أنه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق الرجوع في آخرى اه ويجاب جعله  
على ما اذا أسكنه مع التيام ان يرجع في طريق غير الاولى والراعى مصلحة العود في آخرى لان  
القائمة فيها شهادة القطر بين له أكثر اه حج شوى وهذا يقتضى ان المراد الانصراف من  
المسجد فيبقى مقرر اه أولا من ان المراد الانصراف من مكان الصلاة الى مكان آخر ولو في أثناء المسجد  
وهو الذي قرره شيخنا (قوله) وتنقض قدوة) اتي بهذا ليبنى عليه قوله فلما موم حل والافقه في  
القدوة (قوله) فلما موم) ويؤخسه ان الافضل للموافقة شوى برى في عرش على مر يتغيثان  
تليسه عقبه اولى حيث اتي بالذكري المطلوب والا بأن أسرع الامام فلهاموم الاتيان به (قوله) فكذا  
أوله ان يشتغل بدعاء ونحوه وقوله فان تعدا قدر اذا تعدا على الطمأنينة شرح مر عرش وهذا هو  
للمتدبر ان وقع في بعض نسخ مر انه لا يضرتلو بل قعوده بقدر جلسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها  
فقدرة الكواردي الجلوس بين السجدين وهذه النسخة رجع عنها وان اعتمد عليها بعض الحواشي  
حق لان ضابط جلسة الاستراحة انه كور عن حج وأما عند مر فيطيلها ماشاء واستشكل بمافي  
شرح مر والذي تله عنه عرش بأن قعوده حيث شفى محل جلوس الاستراحة وتقدم أن تطولها  
عنده لا يضرمطقا وأوجب بأن جلسة الاستراحة غير مطلوبة هنا كما قاله البرماوى لانها انما تطلب بعد  
سجدة ثانية يقوم عنها وهما مطلوب من القعود لاجل متابعة الامام في التشهد (قوله) ويساره الى  
الحرب) أي ولى القتال ومحل في غير محراب النبي ﷺ أما هو فيجعل بمنه اليه تأويله ﷺ  
اه زى

#### (باب بالنون)

لما أخره هذا الباب عن الاركان مع ان الشروط خارجة عن الماهية فهي مقسمة على الاركان طبعيا  
لان الاركان متوقفة عليها شرعا فكان المناسب تقديمها أي الشروط عليها أي الاركان وضعا وأوجب  
بأن الشروط لما كانت مشتملة على الموانع للصلاة والموانع لا تعرف الا بعمرة الاركان أخرها اه  
حق قال مر لا يقال الشرط تقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا  
الباب على الذي قبله لانا نقول لما اشتمل على وانها ولا تكون الا بعد انقضاء حسن تأخيرها اه  
لكن هذا الجواب انما يناسب صنيع المتأخر حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقدتها اتصالا فقال  
صل بطل بالانطق الخ ولا يناسب صنيع المتأخر لانه لم يذكر الموانع هنا صراحة وانما ذكر استقائها  
وعده من الشروط ومعلوم ان المراد بتأخرها عدمها وان لم يكن بعد وجودها وعدمها بهذا المعنى  
لا يرتفع على انقضاء الصلاة فلا ارادة على التهج باق (قوله) تليق أمر الخ) فقد علق هنا صفة الصلاة  
على وجود شرائطها كانه يقول اذا وجدت الشروط صحت الصلاة كما علق انسان بطلاق زوجته على  
دخول النار اه زى وفتية هذا ان التعليق بولايسى شرط لو في العربية خلافت شوى برى أي لانها  
سوف شرط في معنى (قوله) ويعبر عنه) أي لغة بالزام الشيء والتزامه أي معاظرة ان هذا يشمل كل  
واجب كالصلاة أي فيكون غير مانع قال عرش أي وليس معناه العلامة فانها ليست بمعنى الشرط  
بالكون وانما هي معنى الشرط بفتح الراء كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وبعبارة مر

اه شرح البهجة (قوله) أي فيكون غير مانع) أي ولا يضركونه غير مانع لان انقراط المنع ومنه الجمع اقماره في التبريد  
الاصطلاح اه

الشرط جمع شرط يسكون الراه وهو لفظة العلامة ومنه أشرط الساعة أى علامتها هذا هو المشهور ورواها  
قال الشيخ أى فى شرح الرض الشرط بالسكون الزام الشيء والقرامه لا العلامة وإن عبر به بعضهم فانها  
انتهى معنى الشرط بالفتح اه فلهه بحسب ما فهمه من كلامهم ولم أره لغيره اه وعبارة حل قوله  
بالزام الشيء أى من جهة الشارط والالتزام من جهة المشرط عليه فالشارع مثلاً على صحة الصلاة على  
ما سبق ذكر من الشروط كأنه قال إذا وجدت هذه الشروط صح الصلاة فالزم المكلف إذا أراد الفعل  
فى الصلاة أن يكون بذلك والمكلف التزم بذلك (قوله ما يلزم) أى خارج عن الماهية يلزم الخ فلا يدخل  
فى التعريف الركن لانه داخل فى الماهية (قوله يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع وقوله  
ولا يلزم من وجوده وجوده وخرج السبب وقوله ولا عديم خرج المانع بالنظر لطرفه الاول وهو ما يلزم  
من وجوده العدم وخرجه اولاً بالنظر لطرفه الثانى وهو لا يلزم من عدمه وجوده ولا عديم قال بعضهم  
ولا حاجة لقوله لانه لان لازم الوجود فى افتقران الشرط بالسبب ولزم العدم فى افتقرانه بالمانع انما  
هو لوجود السبب فى الاول والمانع فى الثانى لانها فى الشرط كفى حواشى جمع الجوامع وهو قيد لادخال  
الشرط للمقترن بالسبب اول المانع الاول كقولان المولى مع ملك النصاب والثانى كحلوله المقترن بملك  
النصاب مع الدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة قال ع ش قوله لانه راجع لكل من قوله  
ما يلزم من عدمه العدم وقوله ولا يلزم من وجوده الخ (قوله فشرط الخ) بين بمعنى ما فى الترجمة  
أى اذا أردت بيان الشروط المبوبة لها ففى ما يتوقف عليها صحة الصلاة الخ والتعريف الاول عام  
لكل شرط وعبارة عن خارج عن الماهية فىخرج الركن وقوله وايستثنى مستدرك على تعبير  
بما جاء ذكره كإشارته ع ش والضمير فى ليست تدل على مالا معناه امور خارجة عن الماهية وان  
ضرماً بأمور فقط احتج بقوله وليست منها (قوله) بالاكفاء عن الاسلام الخ) والا لكانت عشرة  
ونعاً كتنبيه لان طهر الحدث يستلزمه وفيه أن الشرط انما هو كون الانسان متطهراً وهذا  
يتضمنه الكافر كمن نوضاً ثم ارتد فاما حكم بقاء طهره ويمكن أن يجاب بأن المراد بطهر الحدث  
التطهير بالصل وهو يلزم الاسلام وليس المراد به التطهير حتى يرد ما ذكرى حل وفيه أن الشرط كونه  
متطهراً لا لا تطهير بالصل تأمل وقوله يجعل انتفاء المانع شرطاً والا لكانت ستة وأل فى المانع بالجنس  
أى يجعل انتفاء الموانع شروطاً وقد عدها ثلاثة بعد ادعى انتفاء ثلاثة فهى شروط ثلاثة أو طوارك  
الطلق ثانياً ترك زيادة ركن فعلى عهد أو ترك فعل خفى أو كثر من غير جنسها أو التارك منقطع وأ كل  
كثير أو باكر اه تأمل (قوله يجوز) أى لان مفهوم الشرط وجودى ومفهوم المانع عدى هذا  
ما ظهر بعد التوقف والسؤال من الناس اه زى وقوله ومفهوم المانع أى انتفاء المانع لان الكلام  
فى انتفاء لافيه والافهوا أى المانع وجودى لانه الوصف الظاهر للنضبط المعروف بقيض الحكم وقوله  
يجوز أى مجازاً بالاستعارة المصرفة حيث شبه انتفاء المانع بالشرط فى توقف صحة الصلاة على كل منهما  
واستعير لفظ الشرط لانتفاء المانع (قوله على ما فى المجموع) متعلق بمحذوف أى بناء على ما فى  
المجموع من عدم عده شرطاً شيئاً (قوله على ما مال اليه الراهى) أى من عدل الموانع أى انتفاءها  
شروطاً حقيقية لانه لا يشترط كون الشرط وجودياً (قوله أحدها) كتب العلامة الشوبرى ما نص  
شروط الصلاة مبتدأ خبر محذوف تقديره وقوله وهى تسعة بيان له أى دليل عليه وليس خبره الا  
قرن بالاول والجملة خبرية لا تقتضى خبراً بل هو خبر ابتدأ محذوف تقديره هى جمع شرط خ  
الخ وليس قوله جمع شرط خبره لانه لا دليل عليه بل هو خبر ابتدأ محذوف تقديره هى جمع شرط خ  
ونظر حكمه نصيراً عراب اللغى عما كان متبادراً منه فتأمل اه أقول ويمكن الجواب بأنه انما غفل

ما يلزم من عدمه العدم  
ولا يلزم من وجوده وجود  
ولا عديم لانه فشرط الصلاة  
ما يتوقف عليها صحة الصلاة  
ولست منها وهى تسعة  
بالاكفاء عن الاسلام  
بطهر الحدث ويجعل انتفاء  
المانع شرطاً يجوزاً على  
ما فى المجموع وحقبة على  
مال اليه الراهى أحدها

(مرة) دخول (وقت) يقينا أو ظنا من صلى بدوهم لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (و) ثانيا (توجه) للقبلة وقد تقدم بيانه مع ما قبله  
في كتاب الصلاة (و) ثالثا (سترعورة) ولو نالها طلعة (ب) أي (٢٣٣) مجرم (بمعن ادراك لوئها من أعلى

وجواب) هلالا من أسفلها  
فلورؤيت من ذلك كأن  
كان بطلو والراي أسفل لم  
بضر ذلك (أو) سترها  
(الطين ونحوه) كدر كاه  
صاف قمرًا كم بخضرة فلم  
أنه يجب الطين أو نحوه

(قوله إلا أن كانت عليه  
فائدة ولم يلاحظ الخ) لا معنى  
لهذا الاستثناء لأن محلها  
على ظن دخول الوقت  
بالاتحاد والقرض هنا أنه  
لم يظنه فكان الأولى حذفه  
أه شنواني (قوله ولم  
يلاحظ صاحبة الوقت الخ)  
بل وإن لاحظها أخذنا من  
مسئلة من صلى ستين سنة  
يصلي الصبح على الجهم  
مثلا ثم إن خطؤه فان كل  
صلاة تقع قضاء عما قبلها لم  
يبق عليه الا فرض واحد  
أه (قوله رحمه الله وتوجه  
القبلة) والمراد عنها بحسب  
الاسم لا بحسب الحقيقة  
وبه يزول ما استشكلوه  
من الصف الطويل أه  
وراجع البادي على أبي  
شجاع في هذا الشرط  
(قوله رحمه الله سترعورة)  
ولو فحارص الترع عليه  
والقيام فظاهر مراعاة  
الستر وقد نقل عن فتاوى  
مر ويشهد ما تقدم من  
مراعاة الاستقبال ولو فحارص

ذلك دفعا لما أورد على مثل عبارته مما أخبر به بمعاظفات عن جمع من أنه لا يصح الاخبار بإحاديثها  
لعدم الاتفاق بين المبتدئين والخبر لا إذا قيل هنا مرة وقت خبر وما بعده معطوف عليه لم يستقم وأوجب  
عنه بأنه يتبرأ لطف ساقعا على الرب فيقدر المرة وما بعده إلى آخر القصة متقدما ثم يترق إلى ربط بينها  
وبين المبتدأ وأورد عليه أن كل واحد من التعاطفات حيث خذ من الخبر والجزء لا عار به لتفتي  
الكلمات كالاسماء قبل التركيب ليس لها حركة مخصوصة ينطق بها فيه وأوجب عنه بأنها أعربت  
بأعراب الجملية مجازا بإعطاء مالمسلك لأجزائه فتخلص الشارح من ذلك بما فصله لكن فيأذكره  
الشورى شي وهو أنه إذا جعل الخبر محذورا فقد يرد عنه لم يظهر لقوله بعد وهي نعمة فائدة لأن البيان  
أنما يكون لما فيه خفاء وبالجمله لا يظهر أن يقول المصنف بابي بيان شروط الصلاة وهي تسعة ع  
(قوله مرة) للراد بالمرة هنا معاني الإدراك ليصح جعلها مثالة لليقين والظن والاختفاء في الإدراك  
الجزم وهو لا يشمل الظن ففيه استعمال للفظ في حقيقته ومجازه حل ع (قوله يقينا) حال من  
للمرة بمرامى (قوله أو ظنا) أي ناشئا عن اجتihad بأن اجتهد لنحو غير مر (قوله لم تصح صلاته)  
أي أن كان قادرا والأصل حرمة الوقت شورى (قوله وإن وقعت في الوقت) إلا أن كانت عليه فائدة  
ولم يلاحظ صاحبة الوقت فاهما تصح وتقع عن الفاتحة حل قال حل قوله وإن وقعت في الوقت ويقار  
مناقوله في الصوم الواجب من أنه لو أفطر من غير اجتihad حرم عليه ثم إن ثين أن فطره وقع بعد الغروب  
صح صومه بأن الصلاة تنوق على نية لا كذلك القطر (قوله وقد تقدم بيانه الخ) وذكرها هنا  
مع بقية الشروط (قوله سترعورة) أي عند القدرة فان عجز عنه صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده  
والإعادة عليه شرح مر وقوله صلى عاريا أي الفرائض والسنة ولا تحرم رؤيته لماني هذه الحالة فلا  
يكف غض بصره ع ع على مر (قوله ولو نالها الخ) للتعميم (قوله بما يمنع ادراك لوئها) أي  
لغسل البصر عداة كأي فظانزه ع ع فلا يصير ما يحكي حجبها كسرا أو بل ضيقة وإن كان مكرها  
لأرأة والخشى وخلاف الأولى للرجل ولا يكتفي بما يحكي لوئها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها  
كزجاج وفيه وبهلهل النسيج والمراد بقوله بما يمنع ادراك لوئها أي في مجلس التخاطب كأي سم  
قال ع ع على مر وهو يقتضي أن ما يمنع من مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة  
الترب لم يجد الإدراك لوئ بشرته لا يضر ولو رؤيت البشرية بواسطة الشمس أو نار وكانت بحيث  
لا ترى بدون تلك الوساطة لم يضر (قوله أي مجرم) خرج الألوان فلا يكتفي بها وكذلك الظلمة  
وبهذا يدفع الإرادة عنه وعن أمه زى (قوله لم يضر ذلك) وكذا الورؤيت حال سجوده كأي  
سم (قوله ولو سترها) أي ولو كان سترها الخ بلطف مصدر وهو يكون التاء وضم الراء اسم كان  
الفترة أي ولو كان سترها كالثا طين والفاية لرد (قوله ونحوه) كدر والحاصل أنه متى قدر على  
انقار الكوع والسجود في الماء من غير مشقة لا يحتمل عادة وجب عليه ذلك وأوفى الشط كذلك وجب  
أي بشرط أن لا يأتي بثلاث خطوات متوالية كأي ع ع على مر فتلا عن سم فان حصله  
بالمزج مشقة خير بين أن يصلى على الشط عاريا أو في الماء ثم يخرج إلى الشط ركوعه وسجوده وأما  
صلا الجنازة والصلاة بالإيماء فلا يأتي فيها هذا التفصيل أه حل وسم ع ع (قوله فلم) أي من  
الانسان بل هو هذا المظهر أه زى أي فمخل به المصنف من كلام الأصل بل ذكره ضمنا (قوله أنه يجب

(٣٠ - مجبري) - أول (مع القيام لعدم سقوطه بحال القدرة بخلاف القيام فانه يقط في النافذة  
مع الفترة أه ع ع على مر (قوله وبهلهل النسيج) ويجب عليه لبس الملهل عند فقد غيره لأنه يستر بعض العورة أه سم

على الغالب الثوب نحو موداته  
لو كان ثوب نثى عورته  
من طرفة في ركوع أو غيره  
بطلت عندها فليزله أو  
يشد وسطه ونحو من زيادتي  
(وعورة رجل) حرا كان  
أوغره (ومن يهلق) ولو  
مبصرا (ما بين سررة وركبة)  
غبر البيه زاننا زج  
أحدكم عبده أو أجبره  
فلا تنظر الامة إلى عورته  
والمعونة ما بين السررة والركبة  
وقيس بالرجل من يهراق  
بجامع أن رأس كل منهما  
ليس بعورة فتعبرى بذلك  
أصمن تعبيرة الامة (د)  
عورة (حرة غير وجه  
ركبتين) ظهرا وعلنا إلى  
الركبتين لقوله تعالى

(قوله عام في الصلاة  
وغيرها) أي وعامة أيضا  
للاحد وغيره ولا بد من معنى  
يظهر قوله لكن يرد الخ  
أي لان الاراد على هذه  
لأن يأتى بوعلى هذا لاجبة  
الى القياس كما في صا بده  
(قوله وهي عورة الاحد)  
أي عامة للصلاة ونحوها  
والاصح لقياس الصلاة  
على نظر الحرام (قوله  
لاجبة اليه لان لفظ  
العورة على الخ) فية هذا  
الصوم ممنوع بدليل قوله  
في القولة التي قبل هذه  
لكن يرد عليه أن العورة  
إذا أعيت مرفة كانت  
هيما إلى آخر ما قاله تأمل

(الخ) أي ويجوز مع وجود الثوب على المتمد خلافا لقديمهم شورى وهل يجب تقديم الثوب  
على الثوب الحر برأولاه لظرف وقديقالان أذرى للثوبين أولم يندفع عنه به أذى نحو حرا ودر يجب  
تقديمه والواجب شورى ويقسم المتنسج على الحرير خارج الصلاة ويظهر أن يعتبر في عمل تقديمها ما قيل في تقديمها  
(قوله على تقديم الثوب ونحوه) ولو خارج الصلاة ويظهر أن يعتبر في عمل تقديمها ما قيل في تقديمها  
في التيمير بماوى (قوله والله الخ) هذا عن قول من قوله من أعلى وجواب (قوله بطلت عندها) أما  
قبلها فلا تطل وبأدته تظهر في صحة الاقتداء به وفيما إذا ألقى عليه شيء بعد إحرامه مشعر حر وعمل عزم  
الطلاق قبلها ما ذكر بالفضل فإن رآها هو أو غيره قبلها ما بطلت فالخاص أنها متى رقت بالفضل من  
طوقه ونحوه بطلت صلاته ولا فرق بين النيق والواسع وأما التفصيل بينهما عند عدم الرقة بالفضل في  
النيق لا ضرر وفي الواسع تطل عند الركوع أو السجود لا قبلها ما وبكى ستر ذلك ولو بلحيته حل  
ولو كان أعمى وأدخل رأسه في جيب قميصه النيق بحيث لو كان يصر إلى عورته لم يصر عرش على حر  
(قوله وعورة رجل) المراد به ما قبل المرأة فيدخل الصبي ولو غير عيز وتظهر فأدته في طوافه إذا أعم  
عنه وليه بماوى (قوله ولو مبصرا) أخذها غايه لأنها الزائدة على ما في الاصل للاختلاف في طرفة في  
الامة مطلقا ونه على ما يثبتها بقوله الآتى وتعتبرى بذلك أعم والاولى أن يقال أخذها غايه للرذيل من  
قال يجب في المصنعة ستر جميع البدن تغليباً للحرية وبعبارة الاستوى ومن بعضها رقيق كامة كالي  
الحاوى ومحمدة قاله في شرح المنه بده مجردة عرش وقول عرش لجر يانه في الامة مطلقا لان  
عندنا قولاً بأن عورتها جميع بدنها ما عدا وجهها وكفها ورأسها كما يقول به الحنفية (قوله ما بين  
سررة وركبة) شعرا بشرها فلو طال الشعر من العانة إلى أن جاوز الركبة وجب ستره ولو تدانست لفة في  
قوله كاشيتين وجازت ما ذكر وجب سترها من أعلى وجواب ما من أسفلها حل قال سم  
العورة ما بين سررة وركبة خرج نفس السرة والركبة لكن يجب ستر جزء منها ما يتحقق ستر العورة  
(قوله وانما زوج الخ) ذكر الوالد على أنه تقدم شيء تكون عاطفة عليه فافطره وبعبارة حر اذا  
زوج بلا ذكر الوالد وهي ظاهرة (قوله انى عورته) أي الاحد (قوله والعورة الخ) من تمتة  
الحديث وانظر جرحه دلالة الحديث على المدعى الذى هو العورة في الصلاة والحديث لا يدل على كون  
العورة في الصلاة بل هي بالنظر للحرام بدليل السياق وأوجب بأن العورة في قوله والعورة عامة في الصلاة  
وغيرها بدليل أعادتها بالاسم الظاهر والقصر على أحدهما يحتاج لدليل لكن يرد عليه أن العورة  
إذا أعيت مرفة كانت عينا وأيضا أل في قوله والعورة للعهد والمعهود العورة المتقدمة وهي عورة  
الاحد فالظاهر أن القياس صحيح لهدى الامرين تأمل (قوله وقيس بالرجل الخ) لاجابة اليه لان لفظ  
العورة عام يشمل الرجل وغيره واللاتى الحرة تخرج منه بدليل آخر وأبى هذا العام بالنسبة للرجل بالامة  
على حاله شورى ويدل على هذا الاظهار في مقام الاضمار (قوله بجامع أن رأس كل منهما ليس  
بعورة) أي في الصلاة وهذا بافتقار لان الخالف بوجوب زيادة على ما مضى في ستر باقي البدن غير الرأس  
وبعبارة حر وكل رجل لامة في الاصح والثاني عورتها كالخرة الاراسها اه أي عورتها بما عدا وجهها  
وكفها ورأسها فرد عليه الشارح بقياسها على الرجل وألقى بجامع بينهما وفيه ان هذا ليس على الحكم  
حتى يصح جعله جامعا وأوجب بأنه من قياس الشبيه في الجمله كقياس النقال على الخيل في عدم وجوب  
الركاة لان من قياس الملة وأيضا فهو جامع اقضى بقضية الحصر وهو الحنفية لان يقول ان الامة كالخرة في  
الصلاة لا رأسها فتقول له قياسها على الرجل بهذا الجامع الذى قلناه أولى (قوله غير وجهه وكنتين)  
شمل ما كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مما ساطر لاطن القدم فيكفى في ستره لكون الارض







بالمحمول والملاقى أعم من تعیر به بالتوب والمكان وإن فهم المراد بما يأتي (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض شيء منها) أى من الثلاثة (وجعل) ذلك البعض في جميع الشيء (وجب غسل كله) لتصح صلاته معه إذ الأصل بقاء النجاسة ما في جزء منه بلا غسل وعلم بذلك أنه لو نطق باجتهاد طرقا من ذلك نجما لم يكف غسله لأن الواحد ليس محلا للاجتهاد بل يجب غسل الجميع حتى لو نجس أحد كمين وجهه وجب غسلهما فلو فصلهما أو أحدهما كغسل مائة من نجاسته بالاجتهاد كالتوبين ولو كان النجس في مقدم التوب مثلا وجعل محله وجب غسل مقدمه فقط (ولو غسل بعض نجس) كتوب (م) غسل (باقية) فإن غسل مع مجاوره (م) غاغل أو لا (طهر) كله (والا) بأن غسل دون مجاوره (فغير المجاور) يظهر والمجاور نجس إلا لاقائه وهو رطب نجس وانما لم يتنجس بالمجاور مجاوره الرطب وهكذا لأن نجاسة المجاور لا تمتد إلى ما بعده كالمسكن الجامد يتنجس

لنجاسة ولعل صورة تقضي الإياب أن يبل محل النجاسة حتى تسقط أو ينع أعضه على جزء طاهر من ثوبه ويدفعه إلى أن يسقط أمالوقض على محلها جزءا أو دفعه فهو حامل لما قلنا بل اه سم **(قوله طهر نجس)** بفتح النون والجيم وبكسرهما وفتح النون وكسرهما مع اسكان الجيم فيه أربع لغات ويجب طهره ولو داخله أو أذنه وأعينه وانما لم يجب غسل ذلك في الخاتمة لفظ النجاسة بغير ريموى **(قوله)** وتعیر به بالمحمول (الخ) لأن المحمول يشمل غير التوب والملاقى يشمل نحو القنوقوله وإن فهم المراد وهو المعلوم بما يأتي في قوله ولا تصح صلاة نحو قاض الخ فإنه يفهم منه أن التوب والمكان في كلام الأصل هنا ليس بقيد **(قوله)** بفتح الجيم وكسرهما) أى وضعا مضارعا بالضم والفتح فقط اه شوری **(قوله)** وجب غسل كله محله في المكان ان لم يرد على قدم موضوع صلاته فان زاد عليه لم يجب غسل الكل بل له أن يسل في جانب منه وقال قبل على الجلال وله أن يسل في كله لا قدر موضوع النجاسة اه وانظر هل يحتمل في ذلك أولا والجواب انه ان اتسع المكان من الاجتهاد والاوجب كما مر به العمدى ولورأينا في ثوب من ريد الصلاة نجاسة لا يسل بها واجب علينا اعلامه لان الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبيد السلام وبه أفنى الخاطئ كالو رأينا صابرا في بصية فإنه يجب علينا المتع شرع مر قال ع ش ينبغي أن محل ذلك حيث كانت تختم من جهة الصلاة عنده وعلمنا بذلك والا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده بالطلان **(قوله)** إذا الأصل (الخ) وانما لم ينجس ماله لعدم ثبوت نجس محل الاصابة شرع مر **(قوله)** ولو غسل (الخ) أنت خير بان محل هذه باب النجاسة فقد ذكرنا استطراد وكذا قوله ولو نجس بعض شيء الخ تأمل **(قوله)** ما غسل حال من مجاوره **(قوله)** فغير المجاور محله اذا كانت النجاسة حقة فلو نجس بعض الثوب واشتبه بفصل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل أولا ع ش على مر وقال حل هذا كله أى قول المصنف فان غسل مع مجاوره طهر الخ ان غسل بالصب عليه في غير ماء فان غسل في الماء بوضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يطره حتى يغسله دفعة لان ما في الاناء ملاقاة البعض النجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يطره المحل اه ويؤخذ من هذا التعليل أنه لو صب الماء على موضع من الثوب لم تنفع عن الاناء وانحسر عنه الماء حتى اجتمع في الاناء ولم يصل الماء الى ما فوق المنسول من الثوب يطره ونقل ذلك سم عن الشارح اه ع ش على مر **(قوله)** وانما لم ينجس (الخ) رد للقول الضيف القائل انه لا يظهر مطلقا حتى يغسله دفعة لان الرطوبة تسرى كما في شرح مر **(قوله)** لا تمتد الى ما بعده انظرما الفرق بين ما بعد المجاور حيث لا ينجس وبين ما لاقى المجاور من خارج فإنه ينجس كما هو ظاهر اه ابن الرضا وقد يفرق بأنه لو قيل بنجاسة غير المجاور لا تقضى بنجاسة مجاوره وهكذا فليدعم المحكم بطلانه مطلقا اللازم للثقة بخلاف المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكر قلنا بل شوری **(قوله)** كبل متصل وحاصل مسألة شد الحبل انه ان وضع طرف الحبل على محل طاهر وبقية نجس بلا شغل يضرا على الطرف النجس ولو بلا شغل مطلقا أو وضعه على طرفه الطاهر وشده نظر فان لم ينجر بجره لم يضرا ولا ضر شوری قوله لو طرف متصل بنجس سواء كان اتصاله به على وجه الرباط أم لا وسواء كان النجس بنجر بجره أم لا يخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الآخر متصلا بشئ طاهر وذلك الطاهر متصل بالنجس فينصل ويقال ان كان ذلك النجس

منه ماحول النجاسة فقط وتعیر به بعض أعم من تعیر به بنفسه (ولا تصح صلاة نحو قاض) كشأنه بیده ونحوها (طرف) شئ كحبل (شمل) **(قوله)** وجه الله وطهر نجس) فرع لوضر تعیر به في الصلاة لم يطل لا نهادخل سمها داخل البدن بأن نقر زواجا داخله

بنجس وان لم يجز له بحركته لعدم  
 وان لم يجز له بحركته لعدم  
 له ولو كان طرفه متصلا  
 بأساور ركاب وهو ما يجعل  
 في عتقه أو يعمار به نجس  
 في محل آخر بطلت على  
 الاصح قال في المجموع ولو  
 حبس بمكان به نجس على  
 ونجس عن النجس قدر  
 ما يمكنه ولا يجوز وضع  
 جبهته بالأرض بل ينحني  
 للسجود الى قدر لوزاد  
 عليه لاقى النجس ثم يبعد  
 ونحو من يأتي (ولا يضر  
 نجس بجذبه) لعدم  
 ملاقاة له فتولى بجذبه  
 أعين من قوله بجذبه صدره  
 في الركوع والسجود  
 (١) (ولو وصل عظمه)  
 فيزيدته بقول (الحاجة)  
 الى وصله (بنجس) من  
 عظم (لا يصلح) للوصل  
 غيره)  
 (١) درس  
 وتفرغ السلم وهو وان كان  
 نجسا لكن حصوله في  
 الداخل لا يبطل بخلاف  
 الحية قاتها تاتي مسما على  
 ظاهر البدن وهو نجس  
 وتنجس ظاهر البدن  
 مبطل هكذا ذكره  
 واقتضاه هر اه سم  
 (قوله) رجع الله ولا يضر  
 نجس بجذبه) وان كره  
 ولو سقنا وأما ما حثت عد  
 محاذيا عرفا لعل ارتفاعه في السف وقلة البدق الامام اه هر سم (قوله) فلا ينجس ملاقية الخ  
 الاولى فكان كانه حامل للطاهر (قوله) رجع الله لا يصلح غيره) لعل مثله صلاحية عظم الأدي تأمل

غيره

(قوله) فلا ينجس ملاقية الخ  
 لعل مثله صلاحية عظم الأدي تأمل

الطاهر قال السبكي

للإمام وغيره

من التزعم ضررا (والا)

بان لم يحتج أوجده صالحا

غيره من غير آدمي (وجب)

عليه (نزع) أي النجس

وان اكتسى لحا (ان)

(أمن) من زعره (ضررا)

يبيح التيمم بلمت لحله

تجدد بجمعه لم يمكنه

من إزالته كوصل المرأة

شعرها بشعر نجس فان

امتنع لزواله كم نزع

لانه بمعدله التيمم كرك

المغضوب فان لم يأمن ضررا

أومات قبل التزعم لم يجب

نزع رعايته كوقوف الضرر

في الأول ولعدم الحاجة

(قوله رحمه الله فصحه

صلاته) وكذا ما شئت

كالستحجر بجماع عدم

لزوم إعادة وإصلاحه

لتجمل القراءة ففارق

الآدمي اه عمرة

(قوله الا اذا لم ينح من

التزعم) قال عسيرة

بهاش شرح البهجة لك

أن تحصل كلام السبكي

ومن معه على ما ذابجه

عن قرب بحيث لم ينلهم

الجدد عليه وأكلام الشيوخ

على ما ذاب حصل الشام ولم

يكن في التزعم ضرر فلا

يكف الإزالة لعدم التعدي

غيره ولكن كان هذا أصح وأوسع إلى الجبريل يجوز له خلافا للسبكي ويقدم عظم الخنزير على الكلب لان الكلب أغظ ويقدم غير المغظ ولو كان بطيء البر على المغظ ولو كان سريعا برمادي ملخصه هذا بخلاف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على الكلب حيث قالوا في توجيه القياس لانه أسوأ حال منه اذ لا يصلح انتاؤه بحال وأما فان الخنزير لم يقل أحد بجواز كنهه بخلاف الكلب فيه قول الجواز لبعض المالكية فالصحيح أنه يقدم عظم الكلب على عظم الخنزير ويقدم المغظ على الآدمي حل (قوله هو أول الخ) لان كلام الأصل يشمل الطاهر غير الصالح مع أنه لا يعتبر واجب عنان في كلامه صفة مقدرة أي لفقد الطاهر الصالح وبعبارة عرض وجه الاولوية أن قوله لفقد الطاهر يومه أن الطاهر الذي لا يصلح للوصل بمنع من الوصل بالنجس وليس هو ادا والارد بفقده أن لا يضر عليه بالمشقة لا تختمل عادة والطاهر أنه يجب عليه طهارة ما جوزه فيه سم وقوله أي سم يجب عليه طهارة الخ أي ولو بالسفر حيث نجس من السفر فساد العضو أو زيادة ضرره عرض أي ولو كان فوق ساقفة التصريح وقوله ولا يلزم نزع اذ وجد الطاهر الصالح أي إذا وصله لفقدته وهو صالح للوصل حل (قوله الا اذا لم ينح من التزعم ضررا) أي ضرر وبه فارق ما بعدها فانه مقيد بنوري ومع ذلك فهو ضعيف (قوله صالحا) وان كان دونه في الصلاحية خلافا للانسوي حل (قوله غير آدمي) بخلاف الآدمي لا يجوز الوصل به بظلمه أي حيث وجد غيره وان لم يكن محترما كالطريق والمرئد مسم عرض قال ويبقى أن محل الامتناع بظلم نفسه اذا أراد تنقله إلى غير محله لانه ان فصله متصل لاحترام وطبعت موارائه عرض على مر أما اذا وصل عظم يده مثلا إلى المحل الذي آيين منه فاطل الجواز اه قال الرشيد وفي حاشية الشيخ انه لو وصل عظمه بظلم أي بنقض وضوؤه وضوؤه غيره بمس مدام العظم لم تنقله الحياة لم يكس اللحم وهو سهل المراس في باب الحذ من أن العضو الفصول من الاتي لا ينقض مسه ولو سلمناه فكان ينبغي أن يقول لا يصلح له وضوؤه مدام العظم المذكور كذلك لانه ماس له دائما اه بحرفه وقول للمنفق والاوجب نزعها المناسب لقابلية أن يقول والامتناع لكن المقابلة بالأزمنة يلزم من وجوب التزعم أنه لا يعد عذر وقوله مع تمكنه من إزالته غلار وما ذاب لم يأمن ضررا أومات فانه لا يجب التزعم مع حله نجسا تعدي بجمعه لانه غير متمكن من إزالته (قوله كوصل المرأة) مثله الرجل سم وحاصلها أن وصل المرأة شعرها بشعر نجس أو شعر آدمي حرام مطلقا سواء كان طاهرا أم نجسا من شعرها أو شعر غيرها باذن الزوج أو السيد أم لا وأصلها بشعر طاهر من غير آدمي فان أذن فيه الزوج أو السيد جاز والا فلا كما يؤخذ جميعه من مر والنوري وقوله من شعرها لانه بانفصاله منها صار نجسا بموارائه عرض على مر (فرع) ضيق الرجل لحينه البيضاء بلانها جائز بل سنة وأما ضيقها بالسواد فهو حرام الا اذا كان لاجل الحرب لان سواد اللحية يدل على قوته وتفت الشعر الايض من اللحية مكروه للحديث القدسي وهو الشيب نوري والتار ناري ولا فرق نوري بناري اه شيخنا حنف وسجيني (قوله فان لم يأمن ضررا) بان ضيق نحو شين أو بطوره وقوله لم يجب نزع به لم يحرم كافي الانوار وفتح صلاته معه بلا إعادة وفتح الصلاة عليه وغسله ولا ينجس ما نل ولا لامنا ولا رطبا اذ لم يكس لحا بالنسبة له ولغيره حل وفي يجب التزعم من الميت الثلاثي بالله وهو حامل نجاسة تعدي بجمعه وأعرض بالله لا يجب وعلى قول أهل السنة ان الله تعالى يبدا بأحوال الميت الأصلية جميعه حتى لو حرق وصارت رماذا دون ذلك

بأوضح وألا (قوله رحمه الله من غير آدمي) فان لم يجد الا هو جاز الوصل به (قوله رحمه الله فان امتنع لزواله الحرام) أي بدي اجبار الحرام كم له اه شرح البهجة (قوله لانه بانفصاله منها صار الخ) خلافا للجواز قياسا على وصل العضو بجمعه ويمكن الفرق بالحاجة وعدمها

الماء، وأجيب بان المراد ببقاء زواله في القربة في معنى لقائه اذهوا أول منزلة من منازل الآخرة وقيل  
 المعاد من أجزاء ما مات عليه اه يراد بهذا الجواب بعيد ومن كان هذا القول ضعيفا ويفرق  
 بين بين ذي القلعة المتعذر غسل يديه بدون قطعها حيث قالوا لا تقطع أذنان ويدفن من غير غسل  
 وصلاة بان النجس الموصول به لكونه مقوما للضوء من الآدمي اغتفر فيه ما لم يقتصر في القلعة كذا قيل  
 شوري حنف **(قوله)** زوال التكليف أي مع ما فيه من هتك حرمة الميت فلا يرد ما لو كان بيده  
 نجاسة تأمل شوري أي فانه يجب ازالها لتفقد الجزاء الثاني من الملة وكذا لا يرد ما لو وصلت  
 شعرها بشعر نجس أو شعر آدمي أو آدمية فانه يجب ازالته **(قوله)** عن عمل أي عن أثر عمل  
 استحماره وكذا ما يلاقيه من الثوب عش **(قوله)** في الصلاة فلا يصاب ماء قليل نجسه اه مر  
**(قوله)** ولو عرق من بلب نمب كأي الصباح أي ولم يجاوز الصفحة والحشفة والأوجب غسل الجوارض  
 وهل المراد غسله فقط ولو اوصل بماء لم يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح ولا يمسح  
 وجوب غسل الجميع وهو الوجه شوري **(قوله)** في حقه فلو قبض في بدن مصل أو في ثوبه بطلت  
 صلاته ومنه كل من كان به نجاسة وأفاد المصنف أن العفو مقيد بقيد كونه في الصلاة ومنها الطواف  
 وفي حقه وهذا القيدان يجران في سائر المفوضات كطعن الشارع ودم البراغيش كما فاده مر وفي  
 حقه متعلق يعني وهو مطلق وقوله في الصلاة تعاقب به بعد تنقيده بقوله في حقه فأختلف العامل بالإطلاق  
 والتقييد فلا يلزم عليه تعلق حو في معنى واحد بعامل واحد **(قوله)** فلو وصل أو قبض على يده  
 ومثل المستحجر كذا في خبث آخر معفو عنه كدم البراغيش مر زى ولوأمسك المستنجي بالماء  
 مصلبا مستحجرا بطلت صلاته المستحجر أيضا لأن بعض يده متصل ببدن المستنجي بالماء وبعض يده  
 متصل ببدن المستحجر فصدق عليه أنه متصل به فهو متصل بمتمتع بنجس وهو نفس ولا ضرورة  
 لصالبه عش على مر قال الرشيد هو في غلبة السقوط اذهوا متعلقة بالإختفاء أن معنى كون  
 الطاهر المتصل بالمصل متلا بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصل وهذا النجس موقوف  
 عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للمسك الذي هو منشأ التوهم **(قوله)** فلو وصل  
 مستحجرا إلى خلاف محل طاهر المنفذ ولومن غير حاجة ولا نظر للخبث بباطنه لأنه معدنه الخلق  
 مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كأي جوف المصل لجله **(قوله)** أمامة في صلاته وهذا فارق  
 محل المذبح والميت الطاهر الذي لم يظهر بطله ولو مسكا أو جردا أو يؤخذ من كون العفو في حقه حرمة  
 مجامعة زوجته قبل استنجائه بالماء أو استنجائه وأنه لا يلزمها حيث قد تمكنه كافتى به والده اه  
 شرح مر بل يحرم عليها **(قوله)** هو أو إلى الخ لان التعبير بالتعذر يقتضي أنه لا بد أن يتعذر  
 الاحتراز أي لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدار على التصبر بان يمكن الاحتراز لكنه بعسر **(قوله)**  
 من طين شارع أراه أي اذا وصل اليه ذلك وخرج به ما لو تطلع كلب بطين الشارع وانتفض على  
 انسان وما لورش السقاء على الأرض النجسة أو رشه على ظهر كلب فطار منه شيء على شخص لم يمسح  
 عنه مر سم والمراد به محل المرور وان لم يكن شارع شرح مر كدهليز الحمام وما حول السائق  
 مما لا يتعد طهره اه عش وخرج البطين عين النجاسة اذا تيقنت في الطريق فلا يمسح عنها شرح  
 مر ما لم تمسها كما قاله الزركشي واستوسجه حج عدم العفو حيث يشد ويعني عن طين الشارع وان  
 مشوه حائلا فلا يجب عليه غسل رجليه بخلاف زراب القربة للنبوذة فلا يعني الاعن قليلا فقط عش  
 على مر البطين وقوله فلا يجب عليه غسل رجليه وان انتقل الى محل آخر ليس فيه طين عني عنه ايضا اذا  
 كان غير مسجد لان المسجد يسان عن النجاسة ويمتنع تلويثه بها اه مر **(قوله)** نجس ولون

اليه في الثاني لزوال  
 التكليف (وعني عن  
 محل استحماره) في  
 الصلاة ولو عرق لجواز  
 الاختصار فيه على الحجر  
 (في حقه) لاقى حق غيره  
 فلا جمل مستحجرا في  
 صلاته بطلت اذا حاجته  
 الى حله فيها (و) عني (عما  
 عسر) هو أو لى من قوله  
 يتعذر الاحتراز منه غالبا  
 من طين شارع نجس  
 بقينا) لمسح نجسه

**(قوله)** اذا كان غير مسجد  
 بالتأمل لاموقع التقييد

مغلظ اه حل دم كان يات فيه الكلاب واختلف بولها بطينه أو ماته بحيث لم يبق للتنجاسة عين  
منبهة كالتي عث ولا يفي عما جرت به العادة من طلوع الكلاب على الاسيلة ورقادهم في عمل ونوع  
الكبران وهناك رطوبة من أحد الجانبين عث على مر **(قوله)** اسر تخبينه سئل شيخنا  
زي عما يتبادر الناس في تسخين الخبز في الرماد النجس ثم يفتونه في اللبن ونحوه فأجاب بأنه يفي عنه  
حتى مع قدرته على تسخينه بالظاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك إلا أن لا يجب غشله كذا بهاء وهو  
وجه مرضي بل يفي عن ذلك وإن لم يبق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظهر هو بطلنه بان افتتح  
بعضه ودخل فيه ذلك كدودنا كتهه والجبين ومثله القطير الذي يذفن في النار المأخوذة من  
النجس عث على مر قال مر وأفتى ابن الصلاح بطهارة الأوراق التي تعمل وتبسط وهي  
رطبة على الحيطان المعمولة برماذج على الأصل اه ومثله الحوائج المنشورة على الحيطان المذكورة  
كما قاله عث والمراد بالمعمولة بالرمادي التي جرت العادة بعملها به أمانا شوه بناؤه بالرماد النجس  
فانه نجس ما أصابه إذا أصل للطهارة يعتمد عليه لوجود السبب الذي يحال عليه التنجيس اه عث  
المفتي **(قوله)** بخلاف ما لا يصبر الاحتراز عنه بحيث ينسب صاحبه لقلة التحفظ أو يكثر بحيث  
يحال على حصول سقطه حل **(قوله)** عن دم نحو رايغث في فتاوى الشارح سئل عن رجل يقيم  
القلع على ظفره فهل يفي عن دمه لو كثر كسعة إلى عشرين وإذا غلط الدم الجلد لو كان قليلا هل يفي  
عنه فأجاب بأنه يفي عن قليل دمه عرفا في الحالة المذكورة لا كثيرا لكونه بفضله ومحاسنة الجلد أو تفر  
اه ويبيح الكلام فيما إذا ضربت القدمة بين أصابعه هل يفي عنه أو لا الأقرب عدم الغسل ككثره مخالطة  
الدم الجلد عث على مر **(قوله)** كقمل كقمل وان اختلف بقشرتها أو يضر اختلاطه بقشرة غيرها  
حل قال عث ويعني عن الضئبان وهو يبيض القمل ولوميتا لمنقة الاحتراز عنه اه حج  
**(قوله)** بمجلها أي الدمين الذي هو دم البراغيث وما عطف عليه ودم الصد ما عطف عليه خلافاً لمن  
فهم يخصص مجله بدم الصد والحجج شرح مر والمراد بمجلها ما يعلب السيلان إليه عادة وما نأذاه  
من الثوب فان جاوزه عني عن المجاوز وإن قل شوبرى زيادة فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم في  
الاستنجاء أنه ان فصل المجاوز بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان تقطع أو اتفعل عنه وجب غسل  
المجاوز فقط شيخنا عث ما يرى **(قوله)** لا ان كثر أي دم البراغيث وما يمسده أخدام من قوله كان قتل  
براغيث الخ غير ونبه السبب لان كثرته بفضله غير ممكنة اه عث فان كثر لا بفضله عني عنه وان  
قاسم بأهمال غشله اه حل وحاصل ما في الدعاء أنه إذا كان قليلا بحيث لا يدركه طرف عني عنه  
وليس مغلظ فان كان يدركه الطرف فان كان من مغلظ لم يفي عنه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا فإذا لم  
يكن من مغلظ ان كان من أجنبي عني عن القليل دون الكثير وان لم يكن من أجنبي فان كان من المناذ  
لم يمسح عن شيء مطلقا خلافاً لحجج فانه يفي عن القليل عنده لا اختلاطه بغيره ضروري وان كان  
من غير هاتين عن القليل ان لم يمسح بأجنبي وأما الكثير فيفي عنه بثلاثة شروط أن لا يكون بفضله  
وأن لا يعلقه أجنبي وأن لا يتقلع عن موضعه اه بايل **(قوله)** كان قتل أي قصد بخلافه بغير قصد  
والمحق يقتله قصد النوم في الثوب حتى كثر فيه دم البراغيث فلا يفي عنه لان السنة النوم عرفا لا  
لحاجة كبرياء وعدم وجود غطاء غير ثوبه وحيث عني عن تحريم البراغيث فلا تضر مماسة الثوب  
المنظمة عليه مع الرطوبة الحاصلة من ماء الفل الواجب والتنويع والوضوء وكذلك وكذا الحاصلة من  
التنظيف والتبرد كما قاله بعضهم يفي عن دم الخلافة المختلط بماء الجلة الأولى دون الثانية المارقة عليه  
**(قوله)** باليس ولو لم يتجمل ولو كان عنده غيره خالي من ذلك ولا يكف لانه لا الشارع لما عثما

بخلاف ما لا يصبر الاحتراز  
عنه غالباً (أو يخلف) المفتي  
عنه (وقفاً) ومحلان ثوب  
وبدن) يفي في زمن الشتاء  
عما لا يفي عنه في زمن  
الصيف وفي الليل والرجل  
عما لا يفي عنه في السلم  
واليد أما الشوارع التي لم  
تتبقن بنجاستها فتحكم  
بطهارتها وان ظن نجاستها  
عما لا الأصل (د) عني عن  
(دم نحو رايغث ودماميل)  
كقمل وجرح (ودم صد  
وحجم بمجلها ودم ذباب)  
أي رؤيته وان كثر ذلك ولو  
بانتشار عرف عموم  
البلوى بذلك (لان كثر  
بفضله) من زيادته فان كثر  
بفضله كان قتل براغيث أو  
عصر الدم لم يفي عن  
الكثير عرفاً كما هو حاصل  
كلام الرافعي والمجموع  
والفتو عن الكثير في  
الذكورات مفيد باليس  
لما قال في التصديق لو حل  
ثوب براغيث أو صلى عليه  
ان كثر دمه ضرراً ولا

فيه من الدم صار كالظاهر ع ش على م وقوله لو جعل نوب براغيث أى نوب دم براغيث أى  
 مشتتة على دمها فالإضافة لآنى ملازمة **(قوله)** زائد على تمام (بابه) أى على النقص من يحمل ونحوه  
 وانظر ما ضبط الزائد شورى **(قوله)** ويقاس بذلك أى على ذلك أى دم البراغيث البقية من دم  
 الدمايل والنصف ودم الحماة ودم اللباب حل أى يقاس عليه فى التفصيل المذكور فى التخفيف  
 لآنى الحكم لانه لم يذكر دم البراغيث دلالة على يقين بمسبته تدبر **(قوله)** واعلم الخ بينه من إضافة  
 الدم البراغيث لكونها مشتتة عليه الآن فإضافة الدم إليها للإلزامه ع ش **(قوله)** وعنى عن قليل دم  
 أجنى) ولو متفرقا ولو جمع كان كثيرا لتوسع فى الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف من البول اذا كثُر  
 بحيث لو جمع لادرکه الطرف حيث لا يعنى عنه برماوى وحمل الضو عن قليله ما لم يلقه بيده عمدا والام  
 به عنه حل ولو شك فى عنى أقليل هو أو كثير فله حكم القليل لان الأصل فى هذه النجاسات العفولا  
 اذ اتينا الكثرة شرح م **(قوله)** دم أجنى) ومنه دم نفسه أى لو عاد اليه بعد انفصاله ع ش **(قوله)**  
 ويرفان أى القلة والكثرة **(قوله)** فاذا ذكر أى فى التفصيل المذكور **(قوله)** مددة) بكسر الميم مختار  
 وأما الضم فهو قطعة من الزمن اه برماوى **(قوله)** ومتنقذ وهو ما بالبقايق **(قوله)** اه أى ما  
 الجرح والتمطرع وكذا الوقرب لونه وقوله قياسا على أن يشاء على جواز القياس على النفس  
**(قوله)** ولو صلى الخ مراده هذا أن قوله فباتقدم وطهر نجس الخ أى فى نفس الامر مع اعتقاده لآنى  
 اعتقاده فقط **(قوله)** صلى) لاحتاجة اليه لأن الفرض أنه صلى ولعله سرى له من شيخه المحلى وعبارته  
 وان علمه ونسب الخ **(قوله)** وجبت الاعادة) فى إطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تنقيب اذا اعادة فعل  
 العبادة ثانيا فى الوقت ع ش أول الراد الاعادة للغة وهو فعلها ما ناولو بعد الوقت **(قوله)** انظر بطله  
 تحليل للثانية قط وأما الأولى فلهما بر بأنها طهارة واجبة فلا تنقطع بالجمل كطهارة الحدث ففعل  
 الشارح الأولى بذلك فهى الثانية بالأولى وعمل بعضهم بفوات الشرط قال حل قوله لتفريطه  
 مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فور الخروج للوقت وهو واضح فى الثانية دون الأولى ومثله قول على  
 الجلال وقال المصنفى نقلنا عن ع ش انه على التراخي كالجائز التيمم لآنى لا يؤاخذ به الصوم فان القضاء فيه  
 على التراخي لان النسيان يقع كثيرا ولو مات قبل التذكير فالمرجو من الله أن لا يؤاخذ به لرفع عهده  
 الأمة الخطأ والنسيان برماوى **(قوله)** كل صلاة يتقن فعلها مع النجس) فلو تقن عملته فوجد فيها  
 قشر لم يجب عليه إعادة ما تقن وجوده فيها زى جهامش ونقل عن ابن العماد العفولان الانسان  
 لا يؤمر بتفتيشها والاقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قائل النجاسة الذى يشق  
 الاحتراز عنه كبريد خان النجاسة وغبار السرجين فقياس ذلك العفو عنه ولو فى الصلاة على ع وجوده  
 فيها بل الاحتراز فى هذا أشق من الاحتراز عن دنان النجاسة ونحوهما اه ع ش على م وقوله  
 بخلاف ما فى صلاة احتمل حدثه أى النجس سواء كان الاحتمال راجحا أو مرجوحا أو مراما بل يفرق  
 ما مرفعين عليه فوائده حيث قالوا يجب عليه قضاء ما شك فيه هناك لانه وجد منه الفعل هنا ولا بد  
 وشك فى شرطه فلا يكفى الاعادة الا يتقن خلاف ما هناك فاشك فى أصل الفعل والاصل عنه  
**(قوله)** (درك نطق) ولو لم يد أو جل مثلا **(قوله)** عمدا) أى مع علم التحريم **(قوله)** فبطل الخ انما  
 جواب شرط مفتركان يقال اذا أردت بيان التفتى الذى تبطل به الصلاة فبطل الخ **(قوله)** بحر بن  
 أى والذين قياسا على ما يأتى فى الأفعال كافى ع ش قال حل فلو قصد أن يأتى بحر بن بطلت  
 صلاته بشرطه وفى ذلك وإن لم يأت بحرف كاد ولا بد أن يسمع بهما نفسه أو كان بحيث يسمع وكان

وشبه ما لو كان زائدا على  
 محمل لبسه قاله القاضى  
 ويقضى بذلك البقية واعلم  
 ان دم البراغيث وشحات  
 تبعها من بدن الانسان ثم  
 فيها وليس لها دم فى نفسها  
 ذكره الامام وغيره وتفسيرى  
 بمذاكر أعظم ما عبر به (ز)  
 عنى عن (قليل دم أجنى)  
 لمصر يجنبه بخلاف كثيره  
 ويرفان بالرف (لا) عن  
 قليل دم (تحوكب) لفظه  
 وهذا من زبدي وصرح  
 به صاحب البيان ونقله عنه  
 فى المجموع وأقره (وكالم)  
 فبذكر (فيج) وهو مددة  
 لا يحاطا بمد (وصديد)  
 وهو ما رقيق يتخاله دم  
 لانه أملهما (مدد جرح)  
 ويستفاد (ربح) قياسا على  
 القبح والعديد أما الماراج  
 له فظاهر كالمرق خلاقا  
 للرأى (ولو صلى بنجس)  
 غير معنونه (يعلمه ر)  
 علمه ثم (نسى) فضلى ثم  
 تذكر (وجبت الاعادة)  
 فى الوقت بعده لتفريطه  
 بترك التطهير وجب إعادة  
 كل صلاة يتقن فعلها مع  
 النجس بخلاف ما استدل  
 حسنة بعدها لا يجب  
 اعادتها لكن نسي كالم  
 فى المجموع (د) سابها  
 (رك نطق) عمدا بغير  
 قرآن وذكر دعاء على  
 ما سألنى (تبطل بحر بن)  
 انهما أم لا كتم وعن



(لوني نحو تنحج) كضحك وبكاء وأثين وقش وسعال وعطاس فهو أعجم معايريه (وبحرف مفهم) كقن من الوفاة وإن أخطأ  
عند هاء السكت (أو) حرف (ممدود) لأن المدة ألف أو أواو أو ياء سواء (٢٤٣) كان ذلكا لصحة الصلاة كان قام

امامه لرائد فقال له أقصد  
أما والأصل في ذلك خبر  
مسلم أن هذه الصلاة لا يصلح  
فيها شيء من كلام الناس  
والسلام يقع على المفهم  
وغيره الذي هو حرفان  
وتخصيصه بالمفهم اصطلاح  
للنحاة ويستثنى من ذلك  
اجابة النبي ﷺ

(قولر جهالة وقش) قال  
مر ولوم أف أف  
ولكن كد كج في شرح  
الارشاد بعد تصويره  
غاية البعد اه بهامش  
شرح البهجة (قوله بخلاف  
ما اذالم يفهم) أي ليس له  
معنى فيلته (قوله لانالم  
يوجد منه بحسب ظنة) أي  
ولا يحسب لغته تأمل (قوله  
من أن العبرة في العبادات  
الح) فبما هنا اعتبرأنا  
عند التأمل (قوله فان  
جهل الافهام الح) قد يقال  
جهل الافهام أخشى من  
جهل ابطال التنحج  
(نوله فيه نظر سم  
شوري) عبارة سم  
الوجه أنه لا يضر في هذا  
ويضر فيها به نظرا الى  
الحرف فيه لان الافهام  
وعنده من صفات اللفظ  
والاشتغال بالاعراض عن

معتدل السمع ولون حديث قديم أو من سائر الكتب المتصلة غير القرآن وقوله ولون حديث الح  
وعليه فالرد بكلام البشير الواقع في عبارة بعضهم ما من شأنه أن يكون كلامهم فيمثل الحديث القديم  
ويخرج القرآن اه اطيحي وقوله وكان بحيث الح قال ع ش على مر ويضرب سماع جديد السمع  
وان لم يسمع المعتدل لأن المدار على النطق مع الامماع وقد وجد اه (قوله ولوني نحو تنحج) أي  
لغير غاية ولترتفع ركن تولى كما يؤخذ مما يأتي وكان الاولى تصديقه على ما قبله أو تأخير ع مما بعده  
ليمثل ذلك فقد نوه بعضهم من العبارة أن الحرف المفهم وما بعده لا يضر في نحو التنحج وليس  
بصحيح فيه عليه الشيخ الشوري ولو جهل البطلان بالتنحج لم يضر وإن كان غير قريب عهد  
بالسلام ولم يشأ بعيدا عن العلماء لان هذا مما يخفى على العوام عن (قوله وبكاء) وان كان من  
خوف الآخرة مر ع ش (قوله وبحرف مفهم) أي عند التكم وإن لم يفهم عند غيره بخلاف ما اذالم  
يفهم عنده وان أفهم عند غيره لانه لم يوجد منه بحسب ظنة ما يقتضى قطع نظم الصلاة وبه يعلم الجواب عما  
أورد على ذلك من أن العبرة في العبادات بما في نفس الامر مع ظن المكلف بما في ظن المكلف فقط  
وذلك لان محله في شروط العبادة ونحوها أما بطلاتنا فلما دار فيها على ما يقتضى نظم الصلاة والكلام  
لا يقطع نظرها الا ان كان منهما عند التكم فان جهل الافهام مما هو مفهم أي فيهما ما قاله في الجمل  
بجرة الكلام من أنه ان عذر لقرب اسلامه أولئك شى ببادية بعيدة عن العلماء عذر والافلا ولو قصد  
بالفهم بالافهم كان قصد بقوله ق القاف من الفلق أو ألق قال طب يضر وهو محتمل ولأني  
بحرف لانهم قاصدها معنى المفهم هل يضر في نظر سم شوري وقررت شيئا حرف أنه يضر  
واسתר به ع ش وقوله قال طب يضر للمعتد أنه لا يضر كافي ع ش (قوله كقن من الوفاة) أي  
بأن لاحظا أنها من الوفاة أو ألقى وبوجه الاطلاق بأن القاف للفرقة وضعت للطلب والالفاظ  
الموضوعة اذا أطلقت جاءت على معانيها ولا تتحمل على غيرها لا ابقريه والقاف من الفلق ونحوه جزء  
كلمة لامني لما فاذنوا على عمل بنيت وإن لم ينوها جلت على معناها الوضعي ع ش ونسبية ق حرفا  
نظرا للصورة والا فهو فعل أمر عند النحاة (قوله أ وحرف ممدود) أتق به وإن كان داخلا في الحرفين  
لرد على من قال ان الحرف الممدود حرف واحد ولا نظرا للإصباح اه حرف (قوله والكلام يقع  
الح) أي لغته ع ش (قوله الذي هو حرفان) التقييد بالحرفين هو بحسب ما اشتهر في اللغة كما قاله  
الرضي والا فالكلام في أصل الوضع اسم لكل ما يتكلم به وحرفا وعبارة الكلام موضوع لجلس  
ما يتكلم به سواء كان كلمة أو حرف كواو العطف أو على حرفين أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملأولا  
ثم قال واشترى الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا اه ع ش وعبارة حل قوله الذي هو حرفان  
أي هاء والا فكما يكون حرفين يكون حرفا أو غير مفهم وأما قول شيخنا أن أقل ما ينبغي منه الكلام لغة  
حرفان فيه نظر لإذ المشهور أن الكلام لغة ما يتكلم به قل أكثر اه وقوله هنا أي في اصطلاح الفقهاء  
والشاشة في الاصطلاح وفيه أنه في اصطلاحهم ما أبطل الصلاة تدبر (قوله وتخصيصه بالمفهم الح)  
جواب عن سؤال هو أن الاستدلال بالحديث لا يتم على القول بابطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم  
فأجاب بأن تخصيصه بالمفهم ليس في عرف الشرع بل في عرف خاص بالنحاة وليس بالكلام في

الصلاة عند الفقهاء وعندهم سواء قصدا ولا قصد غير الافهام بالمفهم والافهام بغيره لا يؤثر فيها يظهر ثم عرفت ذلك على شيخنا ابن الرمي  
منهم بملازم أشرت اليه ولك أن تقول ما مر عن الرافى من التعليل بأشأه على مقصود الكلام والاعراض عن الصلاة يقتضى عدم  
البيان (قوله وفيما فيه اصطلاحهم الح) لمعنى لا يراد

اصطلاحهم اه زى **(قوله في حياته)** أو بعد حياته فلا يتصل بذلك وإن كثرت وجوب الاجابة حينئذ  
 بخلاف اجابة أحد الوالدين وإن شق عدم اجابته فانها لا تجب حينئذ بل يحرم في الفرض فتبطل الصلاة  
 بها ويجوز في النفل وتبطل بها الصلاة حل وفي عرش مانعه ويجب اذار مشرف على حركه  
 عيسى تجب اجابته وتبطل بها الصلاة حل وفي عرش مانعه ويجب اذار مشرف على حركه  
 وتبطل الصلاة بخلافها صححه في التحقيق واجابة الصلي عيسى عند نزوله قال الزركشي الظاهر انها  
 مكابجة محمد **(قوله)** فلا تبطل بها الصلاة ولا فرق بين أن تكون الاجابة بالقول أو بالفعل وإن  
 كثرت ولم عليه استدبار القبلة كائى حل **(قوله عن ناداه)** وينبغي أن يقال انها تقطع الموالاة اه  
 عرش والسؤال كالتأداة كائى اجابة الصحابة في قصة ذي اليمين أم خطابه ابتداء فتبطل به على الراجح  
 من تردد شوري ولو نادى واحدا فلا تبطل الصلاة وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة  
 والابطل اه شيخنا **(قوله عن ناداه)** أى ولو بكثير القول أو بالفعل ولو مع استدبار القبلة حيث لم يزد  
 على قدر الحاجة فخطابه وإذا تمت الاجابة بالفعل ثم صلاته مكانه ولو كان الجيب اماما ولم تأخيره عن  
 القوم أو تقدمه عليهم بأكثر من ثلاثة ذراع فهل تجب عليهم نية المفارقة قال أو عند التلبس بالبطول أو  
 بعد فراغ الاجابة أو يتغير له عوده الى عمله الاول أو لم يتابعه في عمله الآن كشدة الخوف قال هر  
 القبل الى الاول أو ميل وفيه بعد والوجه الليل الى الثاني اه عرش على هر **(قوله كندر وعش)**  
 المعتد أن التلفظ بالنذر لا يبطل لان من جنس الدعاء بخلاف العلق هر عرش والمراد بالنفخ  
 نذر الجاج وهو نذر التبر والنجز كونه على صوم أو صلاة أمان نذر الجاج ففسره تبطل به الصلاة وهو  
 مانع بقية ثم أومع أو مقيق خبر اه شيخنا حف **(قوله بالتعليق وخطاب)** أى لغير النبي  
**(قوله)** كائى شرح الارشاد والتعليق نحو أن شق الله مريض فضل كذا والتحاب مجموع عيسى  
 حران فقلت كذا **(قوله لا يقلل كلام)** من اضافة الصفة للوصف وضابط القليل ثم كانت  
 عرفة فأقول قل أى كايؤخذ من قصة ذي اليمين ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساعيا ثم ننك  
 بمرأه الم تبطل هر ومثل ذلك ما لو أكل بغير ناسيا فظن بطلانها الا اكل قبيح فبطل ما كوله  
 عمدا عرش وقول هر لم تبطل هو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعها كلام كثير متوال والابطل  
 لانه لا يتقاعده عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا يشكل عليه ما قالوه في الصوم من  
 البطلان فبالأكل ناسيا فظن البطلان فأكل عمدا وقد يجاب بأن من ظن بطلان صومه يجب عليه  
 الامساك فأكله بدل على تناوله فأبطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بأن جنس الكلام المصد  
 كالحرف الذى لا يفهم يتغير في الصلاة بخلاف الاكل عمدا فلا يتغير في الصوم عرش **(قوله ناسيا)**  
**(ها)** أى الصلاة بخلاف نسيان تحريره فيها فانه كنيان النجاسة على نحو توبه شرح هر **(قوله)**  
 أوسق اليه أى القليل وكذا قوله تحريره كائى حل **(قوله أو جهل تحريره)** أى ما أتى به ويؤخذ  
 من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو الليل والفتح بقصد الاعلام وفتح الجاهل بامتناع ذلك وإن علم امتناع  
 جنس الكلام اه سم على التحفة وزاد في شرحه على الغاية بل ينبغي صحة صلاته حينئذ وإن لم يفرغ  
 عهدا لاسلام لم ينشأ بعدا عن العلم لم يردخا ذلك اه المنيحي **(قوله)** وإن علم تحرير جنس  
 الكلام) يشكل بأن الجنس لا يحققه الا في ضمن أفراده ويمكن أن يجاب بأنه يجوز أن يتقدم  
 بعض أفراد الكلام لا يحرم لكونه يتعلق بالصلاة كأن أراد امامه أن يقوم فقال له اقعد أى فليس  
 المراد بالجنس حقيقة بل المراد أن يعلم حرمة الكلام في الصلاة ولا يلزم من ذلك أن يعلم حرمة ما أتى به  
 شيخنا عرش اه المنيحي ويجب أيضا بأن المراد بالجنس الحقيقة في ضمن بعض مهم **(قوله)**

في حياته من نداء والتلفظ  
 بقية كندر وعش  
 بالتعليق وخطاب (ولو  
 كان) الناطق بذلك  
 (مكرها) لتسرة الاكره  
 فيها (لا يقلل كلام) حالة  
 كونه (ناسيا لها) أى  
 الصلاة (أوسق) اليه  
 (لانه أو جهل تحريره)  
 فيها وإن علم تحرير جنس  
 الكلام فيها (دسرب)  
 اسامه

**(قوله أنها تقطع الموالاة)**  
 أى فيستأنف القراءة أو  
 التشهد إن أجابه بالقول  
**(قوله)** أو على أكثر من كلمة  
 (الم) عبارة الرضوي راجعها  
 في النسخة الصحيحة  
 فوجدناها وأعلى أكثر أو  
 كان أكثر من كلمة وسواء  
 كان مهمل أو لا وهي سائلة  
 من التحريف اه من  
 هاشم  
**(قوله)** وقد يجاب بأن من  
 ظن (الم) هذا يقتضى  
 قصره على رمضان **(قوله)**  
 ويجب أيضا بأن المراد  
 بالجنس (الم) فيه أن هذا  
 عين الاشكال فالقول  
 عليه الجواب الاول

أوبعد عن العلماء) المراد المالكين بذلك الحكم وإن لم يكونوا علماء عرفا و يظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب عليه بذلك الحرج توصله اليه حج شوري **(قوله)** ولا ينتحج لتعذر ركن قولي أي منتمل على حرفين أو حرفين منهم أو حرف ومدة والافصوت للفعل أي الخالي عن الحروف لاعبرة به و ظاهر ضميته وإن كثرت التنتحج وظهر بكل واحدة حرفان فأكثر ثم رأيت شيخنا قال نعم التنتحج لقراءة الواجبة لا يظهرها وإن كثرت خلافها فالجواهر ولو غلب عليه الضحك وبأن منه حرفان لم تبطل وقوله للنبه وإن ظهر مع كل مرة من ذلك حرفان ولا ينبغي عدم التقيد بالقليل في جانب التلبي ولا ينبغي أن التلبي تأتي في التنتحج والسعال ولو كان له حالة يتأخر فيها عن ذلك وهي تسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب عليه انتظارها ولو آخر الوقت اه حل **(قوله)** لأنه ليس بواجب المراد بالواجب هنا ما يتوقف عليه صحة الصلاة فلا يعتبر في تنتحج لقراءة سورة نذرها لأنها لا يتوقف عليها صحة الصلاة إذ لو تركها عمدا مع علمه بالم تبطل بذلك على أن وجوب السورة المنذورة عارض لأصله عرش **(قوله)** لأنه ليس بواجب يؤخذ منه أنه لو دعت ضرورة إليه كشكيرة لا انتقال في الرخصة الأولى في الجملة والمادة مطلقا والمنذورة جماعة ويحذف ذلك لم يضر لتوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك اه شوري **(قوله)** كثيرهما في كلام شيخنا وإن كثرت التنتحج ونحوه للغة فظهر به حرفان فأكثر بطلت صلاته اه والظاهر أن المراد ظاهر بكل مرة من التنتحج ونحوه حرفان فأكثر لأن الصوت للفعل لاعبرة به كإحرام بذلك في كلامه ولو نطق كالجار أو سهل كالفرس أو حاكي شيئا من الطيور ولم يظهر من ذلك حرف منهم أو حرفان لم تبطل صلاته ولا يبطل حل وقوله بطلت صلاته أي لقطع ذلك نظم الصلاة قال مر في شرحه وهذا أي كون الكثير يبطل محمول على حاله بمصر ذلك في حقه من ضامن متفان صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال يبطل لم تبطل ولا إعادة عليه حيثئذ **(قوله)** أهم وأولى وجه الإعتناء بتعريف المصنف بالركن القولي يشمل القراءة وغيرها كالشهادة ووجه الأول به أن تعريف الأصل بالقراءة يشمل الركن وغيره فيبطل تعذر السورة والشهادة الأول وليس كذلك **(قوله)** ولا يذكر هو ما مدلوله التنا على الله حل وهو ما وضعه الشارع ليتعديه **(قوله)** ودعاء هو ما تضمن حصول شيء وإن لم يكن اللفظ لصاحبه كقوله كم أحسنت إلى وأسأتشوري **(قوله)** غير محرم الظاهر أنه راجع للذكر أيضا أي كل منهما والله كالحرم بأن اشتمل على ألفاظ لا يبرر مملو كما يأتي التصريح به في باب الجمعة وشيئ من الدعاء المحرم كاللغاء بالمستحيل كقوله اللهم اغفر لآمة محمد جميع ذنوبها **(قوله)** لأن غلط (أي غير الله ورسوله بخلاف لآله الأئمة والسلام عليك يا رسول الله فلا تبطل به شرح مر وإليه أشار الشارع بقوله وخطاب الله ورسوله **(قوله)** ولا ينظم قرآن أي لم تنسخ تلاوته وإن نسخ حكمه وقوله فيها به أي بجميع اللفظ ولو في الإشداء بأن قصد أن يقرأ الآية على أيها من القرآن وكقوله لمن استأذنه في الدخول ادخلوها بسلام آمين ولن ينهيه من أخذ شيء يوسف أعرض عن هذا ولوافق أنه انتهى في قراءته تلك الآية حل ومثله **(قوله)** بقصد تفهم وقراءة والوجه مقارنة قصد القراءة ولوم التفهم لجميع اللفظ إذ عرقة عن نفسه صير اللفظ أجيبا متافيا للصلاة شرح مر **(قوله)** كما ينبغي خذ الكتاب قال الاستوى التبعه أن مالا يصلح لكلام الآدميين من القرآن والدكر لا يؤثر وإن قصد به الإفهام فقط وبه مصرح للارددي شوري **(قوله)** فيها به إجماع وإشارة الأخرس يعمل بها وحكمها حكم النطق إلا في الصلاة والشهادة واختلف فيها إذا اختلف أنه لا يكلم زيدا شوري **(قوله)** كالمو قصد القراءة فقط الخ

(٢) قوله فيها به الخ في العبارة نقص وجهها فيها به قصد القراءة بجميع اللفظ الخ من اه هاشم

ملازم الآدميين ولا يكون قرأنا الإبالغ وخرج بنظم القرآن ما لو أتى بكلمات منه متواليه مفرداتها فيه دون نظمها كقوله يا ابراهيم  
فرقا وأقصدهما القراء فلم ينطبل به تعالى في المجموع عن التولي وأثر

سلام كن فتنبل به صلاته فان

وتأتي هذه الأربع في الفتح على الامام بالقرآن أو الذكر أو الجهر بتكرير لا انتقال من الامام أو المبلغ  
أى زى **(قوله)** ولا يكون قرأنا الإبالغ أى عند وجود الدار فبهاه كيف يكون القرآن  
ذو الأسلوب العجيب الذى أعجز اللغاة فمقترا فى كونه قرأنا الى قصد حتى يكون مع عدم الفقد  
خارجا عن القرآن تبع ذلك الأسلوب وفى سم على البهجة فى باب الاحداث فاصه يحتمل وهو  
ظاهر أن المراد أنه لا يعطى حكم القرآن الإبالغ لأن حقيقة القرآن تقتضى عند عدم قصد فان ذلك  
بما لا وجه له اه بحر دفعه **(قوله)** فتنبل به صلاته أى وان قصد به القراء فقط كما هو فنية عليه  
حيث أطلق هنا فريد فيما بعد قائل وحزر تعلمناه وحزرتاه بان يجعل قوله أولا وان قصد بها القراء  
أى مجموعها لان المجموع بهذا النظم ليس قرأنا وقوله بعد وقصدها القراءة أى بكل كلمة منها  
منفردة عن البقية **(قوله)** فان قرأها أى أوجها فالنظر فى ليس بقيد وقوله وقصدها أى بكنيتها  
القراءة أى وحدها فان قصدتها التفهم ضرر **(قوله)** ولا يكون طويل أى أو نوم لا يمكن زى  
وهو استثناء لقوى منقطع لأنه ليس داخل فى النطق المتقدم فى قوله وتترك نطق **(قوله)** لا يخرج  
ضرب اه مختار **(قوله)** وسياق الخ أى فالمراد التطويل بذلك فى غير الركن القصير حل فلا  
أطلق اللحن هار بما يترجم أن ذلك شامل للركن القصير مع أنه ليس كذلك فراده قبيد لا يمكن  
**(قوله)** ومن لرجل الخ والتنبية المذكور ، ندوب لندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح ليل  
كأنه داخل واجب لواجب كالأمر أى ان تبين شرح حر حرام حرمان كالتنبية لشخص يريد  
قتل غيره ظاهرا ومكروه لمكروه كالتنبية للنظر المكروه عش **(قوله)** من امرأة وان خلت عن  
الحرام وقوله تصديق أى وان كثرت وتوالى عند الحاجة بخلاف محمود دفع المراد وقوله بل ان فعله لا با  
ولا يتقيد ذلك بهذه الصورة بل فيما قبلها كذلك وانما قيدوا بها لان قصد اللعب غالبا لا يكون الا فى  
ذلك وقد أتى والد شيخنا بظلال صلاة من أقام لشخص أصعبه الوسطى لاعبا معه علما بالتصريح  
حل وبعبارة شرح حر وشمل ما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاثة عند حاجته فلا تنبيل به كالى  
الكفاية وأتى به والد وفرق بينه وبين دفع المراد وانقاد نحو الفرق بأن الفعل فيها خفيف فأنب  
تحرىك الاصابع فى سبحة وحرك ان كانت كفها قارة كما سياتى فان لم تكن قارة أشبه بحر كالحجرب  
علافة فى ذنبك **(قوله)** لا يطن على يطن قال شيخنا حرف والتصديق خارج الصلاة للصلاة حرمان  
بخلاف تصديق الفقراء **(قوله)** ويعتبر فى التسبيح الخ ولا يضر فى التصديق قصد الاعلام برمادى **(قوله)**  
ولو صفى الرجل الخ وان كثرت وتوالى لم يضر حل وان زاد على ثلاث حيث لم يكن فيه بعد احدى  
اليد عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر وبصرح به التعليل بأنه فصل خفيف وبه فارق دفع  
المراد اه برمادى **(قوله)** والمراد بيان التفرقة الخ أى قوله ومن الرجل الخ ومن التفرقة بين الرجل  
وغیره فى التنبية بالتسبيح والتصديق أى أن يكون تنبيه الرجل بالتسبيح وتنبيه غيره بالتصديق فلا  
ينافى أن التنبية من حيث هو قد يكون واجبا فاندفع ما قال كيف قال ومن الرجل الخ مع أن التنبية  
يكون واجبا **(قوله)** والا أى والا كان المراد بيان التفرقة بينهما بل بيان حكم التنبية فلا يصح  
الانذار الا على الخ كذا جواب الشرط وأقام دليله وهو قوله فانذار الا على الخ مقامه **(قوله)** وينطبل  
الصلاة به على الاصح حل وان شاق الوقت حل والظاهر ان حرف **(قوله)** ترك زياذة ترك أى  
بجسه فيقبل المتعدد فيطابق الدليل المدعى والدليل قول الشارح لانه صلى الله عليه

صلاته لتلاعبه بخلها

سها لأنه

صلى الظهر خسا وسجد

السور ولم يعدها رواء

الشيعان ويفتر القعود

اليسير قبل السجود وبعد

سجدة التلاوة وسياقي

في صلاة الجماعة أنه لو

اقتدى بمن اعتدل من

الركوع أنه يلزمه متابعتها

في الزاوية وأنه لو ركع أو سجد

قبل امامه وعاد إليه لم يضر

خروج بالفعل أو القول

كشكرير الفاتحة وسياقي

في الباب الآتي (وترك فعل

غش) كقوة فيبطل به

(قوله إذا لم يطل زمن

سجوده) الراد بالطول

ما كان قدر الطمأنينة

فأكثر أو قوتى وقوله

على ذلك أى ما يترك

بحركته

(قوله فيجب عليه السجود

ثانيا) الصواب العود ولا

يطمأن أن كان فداطمأن

وبه تسلم أنه لا معنى لعددها

الثالث من زيادة الركن

تأمل (قوله رحمة فيبطل

ولوسها صلاته) أى لأن

الفعل أقوى من القول ولا

يقال إن قليل الفعل

محتمل وقليل القول غير

محتمل فيعارضنا لا تقول

القليل من الفعل وإن قوى

لأننى عنه الاحتراز

بختلاف قليل القول أو سم

نجا لأن فيه زيادة ركعة أو يقال إذا كانت زيادة ركعة سهوا لا تبطل فزيادة الركن أولى والمراد  
 زائد ذكر غير متتابعة كما سيأتي في قوله وسياقي في صلاة الجماعة برماوى (قوله عهدا) أى علما  
 بالتحريم وإن لم يطمأن يمينان كان مآتي به أو لا عهدا به وأما لو سجد على ما يتركه بحركته ثم رفع  
 وسجد ثانيا لم يضر بذي أن يكون محل عدم ضرره إذا لم يطل زمن سجوده على ذلك ولو سجد على  
 مئتين وسجد على أى واطمأن ثم رفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته للاعتداد  
 بسجوده الأول أى حيث عليه إلا بأن ظن عدم الاعتداده فيبني أن لا يضر حرركت الذى  
 يفهم من كلامهم أن الفرع أن قارن الرفع لم يعتد به لوجود الصارف فيجب عليه السجود ثانيا ولا فلا  
 أى محل البطلان عند العلم بالمقارن الرفع الفرع فان قارن لم يعتد بالرفع فيجب عليه السجود ليرفع  
 مع من ذلك ما لو أدرك مسبق الإمام في السجدة الأولى فسجد هامة ثم رفع الإمام رأسه فأحدث  
 وانصرف فامتنع على المأموم أن يسجد الثانية لأنها زائدة ذكر غير المتتابعة فان سجد هامة بطلت صلاته  
 إن كان عاددا على ما يمنعها حل (قوله فيبطلها) أى بالزيادة قال مر كزيادة ركوع أو سجود  
 لغير متباعدة أى قال عش مفهومه أنه لو اتحنى الحسد لا يحجز في القراءه بان حال ركوع  
 أثر من القيام عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعا لو اعلمه غير مراد وأنه متى اتحنى حتى خرج عن حد  
 القيام عاددا على ما بطلت صلاته ولو لم يصل أحد حال الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله  
 بخلها سهوا) ومن ذلك ما لو سجد المأموم وهو قائم تكبيرا فظن أنه امامه فرفع يديه للهوى وسرك  
 رأسه لركوع ثم تبين له الصواب فكشف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن ذلك في حكم النسيان  
 ومن ذلك ما لو تعدت الأفعال للسجدة فسمع المأموم تكبيرا فظن تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه  
 فرجع إلى امامه ولا يضره ما فعله لأنه تابعة لعنصره فيه وإن كثرة عش على مر (قوله ولم يعدها)  
 لم يمتدح والى واضح فقط لا وصح له وسجد له سهوا كاف في صحة الاستدلال على أن الزيادة سهوا لا تبطل  
 عش (قوله) ويفتر القعود الخ) شروع في استثناء صور خسة لا تضر فيها الزيادة لأن ذلك  
 تقعود على صورة ركن هو المجلس بين السجدين قال مر وإنما اغتفر لأن هذه الجلسة  
 عهدة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع لم يهد فيها إلا الركن فكان تأثيره في تغيير نظامها  
 أشد أى وقوله اليسير قال حج بان كان بقدر المجلس بين السجدين وهو ما سجد ذكره واعتد  
 مر أنه لا يزيد على طمأنينة الصلاة قال حل وظاهر كلامهم أنه لا يضر وإن قصده الركبة  
 وكذا لو قرأ آية سجدة في صلاة فهو للسجود فاما وصل لحد الركعة بداله ترك ذلك ورجع  
 للقيام ليركع منسلف يضر وإن عاد للقيام لأن الهوى يقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع  
 أم (قوله) بعد سجدة التلاوة أى وبعد سلام الإمام حج عش (قوله أنه يلزمه) بدل من أنه  
 الأولى الواقعة داخل بآتي وهو بدل اشتغال وجواب لو محجوف تقديره زامته متابعتها عليه خبران  
 الثانية (قوله ولو ركع الخ) ولو عهدا والاول معتد به والثاني التابعة شورى والمودنة عند العبد وعند  
 السور فيخير بين العود والانتظار (قوله وترك فعل غش) ما لم يكن فرعا من نحوحة والأفلا تبطل  
 لعنصره عش أى لأنها كشدة الخوف وترك الفعل معتبر من أول التسريع في تكبيرة الاحرام فلو  
 فعل مبتلا قبل تمام تكبيرة الاحرام كتلت خطاوت يفي البطلان بناء على الأصح من أنه يتم  
 التكبيرة فيبين دخوله في الصلاة من أول التكبيرة وفاقا على خلاف ما رأته في قوتى عن خطه أم  
 سم وعش على مر وصف والمراد بالبطلان عدم النفاذ وعد هذا ما قبله شرطا واحدا لأن كلا  
 منهما ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما أن هذا الفعل إن كان من جنس الصلاة فيبطل به أم وإن كان

ولوسهوا صلاته لثاقته لها  
وهذا أولى من قوله وتبطل  
بالوئية الفاحشة (أو) فعل  
كثير من غير جنسها) في  
غير شدة خوف (عرفا)  
كثلاث خطوات (ولاء)  
فتبطل به ولوسهوا صلاته  
لذلك بخلاف القليل  
كخطوتين والكثير للفرق  
لانه **عَلَيْهِ** صلي  
وهو حامل أمانة فكان  
إذا سجد وضعها وإذا قام  
جها رواه الشيخان  
والكثير ما لوى ثلثة  
أفصال ولا وفعل واحدا  
منها صرح به المعمراني  
ويستثنى من القليل العمل  
بقصد اللاب فتبطل به  
كاسر (لان خف) الكثير  
كشرك أصابعه مرارا  
بلا حركه كنه في سبعة  
إلخافه للقليل فان حركه  
كفه فيها ثلاثا ولا بطلت  
صلاته

(قوله أي وأعم) لانا مع  
من جعله لا ولو به لما  
وقع للشارح في محال فلا  
زيادة (قوله عند ذلك)  
خطوتين فيكون ساسي  
خطوة واحدة عنده الرفع  
أقل ما يتحقق به عرفا فلا  
يقال ان في الخطوة للعادة  
وقفا ووضعا فكان مقتضا  
عدمها خطوتين وليس لنا  
خطوة منفردة (قوله لم نهضه)  
الفل خطوة واحدة) أي  
إذا كان على التوالي

من غير جنسها يبطل مطلقا لهذا أعاد العامل بقوله ترك الخ تأمل (قوله وهذا أولى الخ) أي وأعم  
ان الوئية لا تكون إلا فاحشة ولشموله غير الوئية مما خسر كتحريك جميع بدنه ويمكن أن يقال  
ان الفاحشة في كلام التلح كالفحة الكاشفة للإشارة إلى أن كل ما خسر حكمه حكم الوئية شوري  
(قوله أو كثر) أي يتناقلونك في كثرة فعله لم تبطل إذا صلح عنه ما شرع حر (قوله من غير جنسها)  
فإذا كان من جنسها فان كان عمدا يبطل ولو كان فعلا واحدا كزيادة الركوع عمدا وان كان سهوا فلا  
تبطل وإن زاد على الثلاثة كزيادة ركعة سهوا شيئا (قوله في غير شدة خوف) وفي النفل في السفر  
وتقديمه بهذا الكثير وعدم التقديم في الذي خسر يقتضي أن الذي خسر يبطل ولو في شدة الخوف  
والظاهر رجوعه لكل منهما فيلحصر (قوله ثلاث خطوات) جمع خطوة فتقع الخاء المرفوعة بعضها  
ما بين القدمين وهي هنا نقل القدم الواحدة إلى أي جهة كانت فان نقلت الأخرى عدت ثانية شوري  
وعبارة حل وهي عبارة عن نقل رجل واحدة إلى أي جهة كانت حتى لو رفع رجله لجهة العلوم جهته  
الفل عد ذلك خطوتين وظاهره وإن كان ذلك على التوالي فان نقلت الأخرى عدت ثانية سواء  
سار بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها وكشرك ثلاثة أعضاء على التوالي كركبته وبديه  
والعتمد ان النفل لجهة العلوم لجهة الفل خطوة واحدة كما يؤخذ من زي وصرحه ع ش على  
حر وقرره ح (قوله بخلاف القليل) ولو احتمالا لكنه مكرره وكذا ما بعده حر (قوله  
والكثير للفرق) ضابط التفرق أن يعدل الثاني منقطعاً عن الأول في العادة وفي التهذيب عند بيان  
يكون بينهما قدر ركعة لحديث أمانة سم شوري (قوله وهو حامل أمانة) يجوز في أمانة أن  
ينصب بمقابله وأن يخضع بإضافته وعلامة جره الفتحة لانه لا يصرف وقد قرئ أي الله بالغ أمره  
بوجهين شوري وأمانة بنت بتمت بزوج أبي العاص وتزوجها على بعد فاطمة أي تزوج أمانة  
بوسمة فاطمة ولم تخلف منه برأى (قوله إذا سجد) أي أراد السجود وإذا قام أي أراد القيام قال  
العلامة الناري في شرح الجامع عند قوله **عَلَيْهِ** ان في الصلاة شغلا مضاه فان قيل فكيف حل  
المصطفى **عَلَيْهِ** أمانة بنت أبي العاص في صلاته على عاتقه وكان إذا ركع وضعها وإذا رفع  
من السجود أعادها قلت استدل الحل والوضع اليه بحجائه لم يتمدحها لكونها على عاتقه تعالى؟  
وتجلس على عاتقه وهو لا يدفعها فإذا كان علم الخيصة يشغله عن صلاته حتى استبدل بها فكيف  
لا تشغله هذه أم بحجوفه وعليه فلا دليل فيها قاله الشارح من الحديث الا ان يقال انها كانت تنقل  
به **عَلَيْهِ** في الاستدعاء فلا يدفعها لما جيل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن إذا ركع أوجده  
وضعها فيستدل بوضعه على ان الفعل الكثير الغير المتوالي لا يضر ع ش لكن هذا الجواب  
لا يشتمع قول الشارح إذا قام جها (قوله وفعل واحدا) وكلا فعال الاقوال حتى لو قصد الاثنان  
بحرفين متواليين فأتى بأحدهما بطلت صلاته (قوله كاسر) أي في قوله بل ان فعله لا يعا عا  
بشر به بطلت صلاته وإن قل ع ش (قوله لان خف الخ) هذا وما بعده تقيد لقوله أو كثر أي  
ما لم يكن خفيفا أو يسيرا وقوله كشرك أصابعه أي لا يقصد اللاب كاسر (قوله إلخافا) أي  
لأصابع أي تحريكها لم يكن رجوعه للتحريك كما كتب الجمجمة من الخفاف اليه والأولى كما هو  
نسخت (قوله فان حركه كفه الخ) وهذا ما رجوعها ووضعا ووقفها حركة واحدة أي ان أقل أحدهما  
بالآخر والأفضل مرة فيها يظهر حج زي بخلاف حركة الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان  
والفرق بينهما وبين اليد أن اليد تبقى بتحريكها كغير اختلاف الرجل لان عادتها السكون ح ف  
إذا كان على التوالي

(قوله رجوع الله وفعل واحدتها) بل الشروع فيها يبطل

مع على عدم الحك فلا تبطل  
بشرك كنه الحك ثلاثا  
ولا الضرورة وهذه من  
زيادتي وما صرح القاضي  
وبغيره (د) ناسها (ترك)  
مفطرا على كثرها وبكراه  
فتبطل بكل منها وان كان  
الاول والثالث فليبين كيل  
ذوب سكرة والثاني مفرقا  
سهوا أو جهلا بحرمة  
لاشمار الاولين بالاعراض  
عنها وفدور الثالث والخم  
من الافعال فتبطل بكثيره  
وان لم يصل الى الجوف شيء  
من المشغوب وتعيير بما  
ذكر أعظم مما به (رسن)  
أن يصلى لنحو جدار  
كممود (تم) ان يجزعه  
فلنحو (عما مفروزة)  
ككتاع للانبياء رواه  
الشيخان وغيره استردوا  
في صلاتكم ولو بهم رواه  
الحاكم وقال على شرط مسلم  
(تم) ان يجزعه ذلك بسط  
مسلى كسجادة بفتح  
السين (تم) ان يجزعه  
(بخط أمية) خطأ طولا كما  
في الروضة روى أبو داود  
خبرنا اذلى أحدكم لي يجعل  
أمام وجهه شيئا فان لم يجد  
فليصم عما فان لم يكن  
معه عما فليخط خطا ثم  
لا يضره ما أمامه وليس  
بالخط المسلى وقدم على  
الخط لانه أظهر في المراد  
(وطوله) أي الذكورات  
(تلك ذراع) فأكثر (وبينها)

زى وألحق الأذرعى الاجفان بالإصابع ويحج أن اللسان كذلك خلافا لما يقتضيه كلام الأذرعى  
وقد أشار به بقوله كثر يرك أصابعه اه وكذا أذانه وحواجه وشفته وذكره واثنياء برماوى  
(قوله) أو اشتد جرب) أى ولم يكن له حالة يخولفها من هذا الحك زمنيا يصح الصلاة قبل ضيق الوقت  
فان كان وجب عليه انتظار كما تقدم في المال ونحوه فمما على حد سواء اه عش عن سم على  
حج بالمعنى (قوله) أو أكل) بضم الهمزة أى ما كوله بعد الوضوء من الأفعال فلا كحل بالفتح اسم  
للمن قال عش ولا يضر عطفه على المفطر لانه يضر وان لم يكن مفطرا فلا يستفاد منه فتعين ذكره اه  
فيكون من عطف العام (قوله) أو بأكرهه) عطف على كثرى أى أكل بأكرهه قليلا أو كثيرا وإليه  
في بأكرهه للبيعة أو معى مع لكن مقتضى المقابلة أن يقول وأكل قليل بأكرهه وحكم الكثير  
بالأكره بضم الاول (قوله) فليبين) لانهم لا يكونون الا عن عمد لانه لا يفطر الا المدون فن والمفطر  
القليل يبطل الصلاة على المعتد وهناك قول يدم البطان والاكل القابل سهوا لا يبطل قطعا م  
وهذا مفهوم الثاني فكان الاول ذكره ومثله لوجرى بقاء طعام بين أسنانه ويجزعه عن تمييزه ومج  
كأن الصوم أوزن تخافة ومجزع من اسما كها كفى م أمام جرد الطعام الذى من أنظاره فلا تله  
لا تتناول وصول العين الى جوفه عش على م (قوله) والثاني مفرقا) أى وان كان الثاني مفرقا سهوا  
الح ومما لم أن الأكل الكثير عمدا وان شمله المفطر لكنه لا يشمل الأكل الكثير سهوا أو أكرهه  
فاحتاج الى عطف قوله وأكل كثير على قوله مفطر حل ففى كثر الأكل بطلت الصلاة عمدا أو  
سهوا أو جهلا أو ما لو كان ناسيا للصلاة أو جاهلا بحرمة وعذره فلا تبطل بقله قطعا وانما لم يفطر كثير  
الاكل في الصوم ناسيا لان الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع قطعها والصوم كف والتبليس  
على هيئة يعيدها الذين يخالف الصوم اه اطفئحى (قوله) أن يصلى لنحو جدار) ولو صلاة  
جائز وبني أن يعدل العشر سائر ان قرب منه فان بعد عنه اعتبر حرمة المروءة ماسة بالشرط  
وبنى أيضا أن فى معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ومربة التعش بعد العشاء عش على م  
(قوله) كممود) أى الجدار والعمود ومربة واحدة عش (قوله) ثم ان يجز) المراد بالجزع عدم  
السوية (قوله) عشا) يرسم بالفتل لانه وارى عش قال الفرأ وأولحن سمع بالعراق هذه صفات  
واما على عشا كفى القرآن العزيز (قوله) طولا) هذا هو الأكل ويحصل أصل السنة بجمعه عرضا  
شرح م (قوله) فليجعل أمام وجهه) أى فليجعل وجهه مستقبلا لئى ثابت قبل العمود هكذا  
بغنى تصحيح المعنى فليس الشيء متناولا للمضى والعاصد ليل قوله فان لم يجد أى فان لم يهل عليه  
استقبال وجهه لجدار مثلا فليصم الح وانظرنا المان من جعل الشيء في الحديث متناولا للمضى أيضا  
مع قطع النظر عن التأويل المتقدم واحتجاج حيث نال قوله وقيس بالخط ثم ظهر انه لا يصح جعل  
الشيء متناولا لانه لو كان متناولا لما اقتضى أنما في رتبة العمود والجدار مع أنها متأخرة عنها  
وعن العاصد تأمل وبعبارة عش قوله أمام وجهه شيئا أى ثابتا قبل صلاته كالجدار ونحوه (قوله) ثم  
لا يضره) أى كمال ثوابه عش وقال الشوبرى أى فى اذهاب خشوعه وقوله ما لم يقل من صرلانه  
شيطان فأنه غير العاقل (قوله) وقيس بالخط) أى عليه وقوله وقدم أى المضى مع كونه مقبلا على  
على الخط (قوله) فأنشأ ذراع) بأن يكون ارتفاع الثلاثة الاول فمرد ذلك ولما تعدد الأخيرين كذلك لكن  
لم يضره حج لغيرها أى الأخيرين بل قضية عبارته عدم اشتراط شئ فيها لانه قال وكان ارتفاع  
أصابع الثلاثة الاول حتى ذراع فأكثر عش على م والثلاثة الاول في كلام المنهاج الجدار والعمود

والصاوية الشورى وطول أي طول المار ارتفاع منها وهو صريح بقوله حج (قوله ثلاث أذراع) وإن لم يكن لها عرض حل (قوله أي يتناول بين المصلي) أي بين رأس أصابعه لا عقبه في حق النائم وعلى قياسه في القاعدين يكون من ركبتيه حل وبينها وبين بطون القدمين في حق المستلقي وبينها وبين الجزء الذي يلي القبة في المنطجع ع ش (قوله فيسن له وأتسره الخ) بالنسبة كالمائل وإن أدى دفعه إلى قتله ويشترط أن لا يأتي بثلاثة أفعال متوالية ولا يبطل فان قيل هل وجب الدفع لانه إزالة منكر أوجب بأمرهنا أن المنكر انما يجب إزالته اذا كان لا يزال إلا بالأي غش والمنكر هنا يزول بانقضاء مروره حر وهذا أي الدفع مستثنى من كراهة الفعل القليل حل ولحق دفعه ما يحذف العامل عطفًا على قوله أن يصل لنحو جدار لانه يقضى أن دفع المارسة وإن يصل لنحو جدار كما جاءه الشورى (قوله دفع مارة) وإن لم يأت دفعه فليقرق فان كره ثلاث متوالية بطلت صلته قاله السنوي اه زى وبعبارة حل قوله دفع مارة لم يفوت عليه مئة الخشوع أي وإن لم يأت بمروره كالجائر والساعي والمغالل والعصى والجنون خلافا لحج لان هذا من باب دفع المائل لا من باب إزالة المنكر على إن غير المكلف يمنع من ارتكاب المنكر وإن لم يأت (قوله منها) أي حال كونها مباهنا فهو حال من المصل والخط وقوله أعلامها أي لأولها أي فيقدر منصف في قوله وبينها بالنسبة إليها أي بين المصلي وبين أعلامها وهو الطرف الذي للقبلة يعني أن تعجب الثلاثة أذرع التي بين المصلي والمصلي من رأس أصابع المصلي إلى آخر السجدة حتى لو كان فارشا تحت كفي لا تأتبعها من رأس أصابعه إلى أولها حتى يوضع قدمه وكان يسنه وبين أولها أنه أذرع لم يكف لأن المتعبد أن يكون بينه وبين آخر ثلاثة أذرع فأقل لا بينه وبين أولها فترسيختا وبعبارة ع ش قوله أعلامها وعلى هذا هو على فرة مثلا طول المار ثلاث أذرع وكان إذا سجد يسجد على ما رواه هامن الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة للدكورة إلى موضع جبهته وبحرم المرور على الفروة قطع وبعبارة على حر قوله أعلامها فثبت أنه لو طال المصلي والخط وكان بين قدم المصلي وأعلامها أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن ستره معتبرة ولا يقال معتبرتها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعل ستره ويلقى حكم الزائد وقد توفى فيه حر ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر النقول الأول فليحذر اه سم وكان الأولى للشارح أن يقدم قوله والمراد الخ على قوله فيمن دفع مارة تأمل (قوله إلى شيء) أي غير آدمي وبعبارة حل (قوله يستقره من الناس) أي يمنع الناس شرعًا من المرور بين يديه برأى (قوله أي مئة شيطان) لان الشيطان لا يجسر أن يمر بين يدي المصلي وحده فإذا مر عليه انسان والله شوري (قوله أو هو شيطان) أي يفعل فعل الشيطان لانه بعدد شغل العلم عن الطاعة فلو دفعه والماله هذا في حالة من الدفع وثلاثان عليه وإن كان رقيقا لم يرد مستويا عليه حل فان عدم مستويا عليه ضمنه خذله أي في الجرف في صلاة الجماعة وقد توقف في الضمان حيث عدم دفع المائل فان دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعبدن طريقا في دفعه وبقرينة بين الجربان الجر لنفع الجار لا الدفع ضرر بالمرور ع ش على حر (قوله به صرح السنوي) مستند (قوله وحرم مرور) وهو من الكيان خذله من الحديث اه عزيزي وهو معطوف على قوله فيسن الخ فيكون مراد على الصلاة لنحو جدار فكان المناسب الإتيان بالخارج وبلحق بالمرور الجالس بين يديه ودرج عليه وانطباعه ع ش ولو أزلت ستره حرم على من علم بها المرور كما يحتمل الأذري دفع المائل (قوله رحمه الله وحرم مرور الخ) وإن كانت السترة منصوبة بخلاف ما وكان في مكان مقصود

بما ذكر من زياتي وبذلك صرح في التحقيق وغيره الا اقرب في الاخير فهو مقتضى كلام الروضات لها وصرح به في المجموع والاضبط الاخيرين فهو القياس كما قاله السنوي وإذا صلى إلى شيء منها (فيسن له) وغيره (دفع مارة) بينه وبينها والمراد بالصلى والخط منها أعلامها وذلك لخبر الشيخين اذا صلى أحدهم إلى شيء يستقره من الناس فأراد أحدان يجتاز بين يديه فليدفع فأن في لفظاته فأتاهو شيطان أي مئة شيطان أو هو شيطان الانس وذكر من الدفع لتبر المصلي من زياتي وبه صرح السنوي وغيره قطعًا (دفع مرور) وإن

(قوله من يادفع المائل) لا يتأتى كونه من ياله لان المار لا يعطل عليه شيئاً بدليل قوله في الحديث ثم لا يضره ما مر أمامه فحينئذ أنه من إزالة المنكر الأذن يعمل الأمام في الحديث على الأمام من جهة خارج السترة وحيفد يمكن أن المرور من داخل السترة يضره وإن كان فيه ضرر فأن أن يكون دفعه من دفع المائل (قوله رحمه الله وحرم مرور الخ) وإن كانت السترة منصوبة بخلاف ما وكان في مكان مقصود



لعدم تقصيره وفيما أنه من استر بسفرة رهاها، قلده ولا رهاها، مقلد للمار تحريم المرور ولو قيل باعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع في تحريم المرور باعتبار اعتقاد المار لم يعد وكذا أن لم يعلم مذهب المصلي ولو صلى بالستره فوضعه غيره اعتدوا بركه أن يصلي بين يديه رجل أو امرأة يستقبله وبه راءه من قوله فوضعه غيره أي بعدا عنه حل وانظر هل هو قيد أولا والحق أنه ليس بقيد **(قوله لكان أن يقف)** ليس هذا جوابا لإلزام القصد بل يعلم بالحكمة لوقف أو بعين ولو وقفها لكان خير له شوبرى وقوله ليس هذا جوابا لأن كون وقوفه أو بعين خيرا خير الله لا يتوقف على علمه بالآثم الذي عليه بل الوقوف المذكور خبره وأن لم يعلم بالآثم الذي عليه فلها جعل جوابا للوقوف المقتدر وقد رجا جوابا للذكورة وبما يخص الأربعين لاسر من الأول أن الأربعة أصل جميع الأعداد أي أحادي عشر ثمانية أو ثمانية وأربعة كغيره ثبت في عشرة فالثاني أن كمال أطوار الإنسان أو بعين كالنطفة والعلق والصفحة وكذا بلغ الأشد اه كرماني على البخاري شوبرى **(قوله خير الله)** هذا خبر كان وفي رواية برفع خير وعليها انظر كرماني لأنه وإن كان نكرة إلا أنها وصفت ويحتمل أن يقال لسمها ضمير الشأن والجملة خيرها على الباري وأفضل التفضيل ليس على يابه **(قوله مقيد بما إذا لم يقصر المصلي الخ)** يؤخذ منه أنه لو يجب على المصلي فيه الأبواب المسجد كثره المصلين كيوم الجمعة مثلا حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمه المرور لاستحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لو يبادر المسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر وهذا أقرب **(قوله بقارة الطريق)** أي أو شارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد كطاف قال شيخنا عرش وليس منه ما جرت العادة من الصلاة برواق ابن معمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس محلا للروايات بل ينبغي أن يكون منه ما لو وقف في مقابلة الباب اه برماوى **(قوله وبما إذا لم يجد الممر فرجة)** ليس بقيد الممر على السعة ولو بالاختلاف بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لموسعوه كما يصرح به في شروط الاقتداء حل **(قوله بله خرق الصفوف)** وإن تعددت وزادت على صنفين بخلاف ما ساقى في الجملة من تحطى الرقاب حيث يتقيد ذلك بصنفين لأن خرق الصفوف في حال القيام أسهل من التخطي لأنه في حال القعود حل **(قوله ليسد الفرجة)** وإن لم يعلم عليه المرور بين يدي المصلين وفيه تصريح بأن لا تنكفي في السترة للمصلي بالصفوف حل وهو كذلك كما صرح به **(قوله وفيها الخ)** مراده بيان مفهوم قوله وسن الخ **(قوله فليس له الدفع)** أي يجرم عليه ذلك وإن تعددت السترة بسائر أنواعها زى **(قوله ولا يجرم المرور)** قال مر في شرحه ولواستتر بسفرة في مكان مقصوب لم يجرم المرور بينها وبينه ولم يكرهه كافي به الولد اه لأنها لا قرارها لوجوب الزائفة في كالمدم **(قوله فالسنة الخ)** لا يأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يأتى فيه بأن ينصرف طرفه عن غيره وسيدخل في السترة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة فلما السنة وضعا عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظرو ويحتمل على هذا أن يكون بعضا عن يمينه وإن وقف عليها سم على حج عرش على مر **(قوله لئيمه)** وهو أولى أي بحيث تسانت بعض بدنه لا يبالغ في الانحراف عنها عرش **(قوله ولا يصد)** وحيث يحتاج إلى الجواب عما تقدم في الخبر وهو أن المصلي إذا لم يجد الممر فوجهه شيئا حل لأن يقال للمراد بالامام ما قبل الخلف فيصدق بجعلها عن يمينه أو شماله والأولى أن تكون على اليسار لأن الشيطان يأتي من جهته وقال عرش الأولى عن يمينك كرسف اليمين **(قوله وذكر التفات)** أي إلى مقصده للعب والابتلاء صلاته مر **(قوله بوجهه)** أي في غير المساقى لأن التفاتيه مبدل **(قوله هو اختلاس)** أي سبب اختلاس قال الشوبرى أي

يُحَدِّدُ الْمَارَ سَبِيلًا أُخْرَى لِيَعْلَمَ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَصْلَى أَى إِلَى السَّيْرَةِ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لِكُلِّ مَنْ يَقِفُ أَوْ بَعِيْنُ خَرِيفًا خَيْرِيَّالَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ وَالْأَخَرُ بِمَا قَالَهُمَا وَالْعَرَبُ مَقْبِدٌ بِمَا أَثَامُ يَقْصُرُ الْمَصْلَى بِصَلَاتِهِ فِي الْمَكَانِ وَالْأَكَاثِمِ وَقَفَ بِقَارَعَةِ الطَّرِيقِ فَلَا حَرَمَةَ بَلْ وَلَا كِرَاهَةَ قَالَ فِي السَّكَايَةِ أَخَذْنَا مِنْ كَلَامِهِمْ وَبِمَا أَذْهَبَ الْجَمْعُ الْفَرَجَةَ أَمَامَهُ وَالْأَفْلاَحَ مِنْ بَلْ تَرَقُّ الصُّوْفُ وَالْمُرُورُ بِهَا لَيْسَ بِالْفَرَجَةِ كَمَا قَالَ فِي الرُّضَةِ كَأَمَلُهَا وَهِيَ الْوَصْلَى بِلَا سِتْرَةٍ أَوْ تَبَاعُ عَنْهَا أَى أَوْلَمَ تَكُنْ بِالْصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلَيْسَ لَهُ الدَّفْعُ بِتَقْصِيرِهِ وَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَكِنْ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ قَوْلُهُ فِي غَيْرِهَا لَكِنْ يَكْرَهُ مَحْمُولٌ عَلَى الزَّكَاةِ غَيْرِ الشَّدِيدَةِ قَالَ وَادَا صِلَى إِلَى سِتْرَةٍ فَالْسَنَةِ أَنْ يَجْعَلَ مُقَابِلَةَ لَيْمِهِ أَوْ شَيْئًا لَهُ وَيَسُدُّهَا بِضَمِّ الْمِيمِ أَى لِيَجْعَلَ لِنَقَاهُ وَجْهَهُ (وَذَكَرَ التَّفَاتِ) فِيهَا بِوَجْهِهِ لَخْبَرِ عَائِشَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِنْفِتَاتِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ هُوَ اخْتِلَاسٌ يَحْتَثُّهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةٍ

السيد رواه البخاري  
(وتنظيتم) لله  
رواه ابن حبان وغيره  
ومحموه (ويقال على  
رجل) واحد لا نه تمكث  
بنات الخشوع (الحاجة)  
في الصلاة فان كان هالما  
بكره وقد روى مسلم خبر  
أنه عليه السلام اشكى فقلنا  
وراه وهو قاعد فالتفت  
اليانفأ قائما فاشأراينا  
الحديث وخبره انذاك  
أحدكم فليستك يده على  
فيه فان الشيطان يدخل  
فتأخريه لا حاجة عن  
السلامة أولى من تقديم  
الصلوة على الآخرين ما  
تجعل فيدا أيضا فإياي  
أولى بعبه (ونظر نحو  
سواء) ما يلحقى كسوله  
أعلام ذلك خبر البخاري  
ما بال أقولم برفسون  
أبصارهم الى السماء في  
صلاتهم ليتن من ذلك  
أولئك خطن أصارهم خبر  
الشيوخ النجى عليه السلام  
يلى وعليه خيمة ذات  
أعلام فلما فرغ قال ألهتى  
أعلام هذا دعوايها الى ألى  
جهنم الوثوق بابعائته ونحو  
من زباني (وكتمتموا  
قوله) رحمه الله يرفون  
أبصارهم الى السماء (الى)  
ويستحب نظر السماء في  
الدعاء بقصد الرضوخ قاله  
الطبري في احيا علوم الدين

اختلاف بسرعة ولعل المراد حصول تنص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئا وبأخذه قال  
الطبري سمي اختلاصا وهو يرتفع ثلثا القعدة بالخلع لان المصلي مقبل على ربه والشيطان مرصد  
له ينتظر قوات ذلك عليه فإذا التفت فقد اغتم الشيطان الفرصة وقد ودل بالزال الله مقبلا على السيد  
في صلاته ما لم ينتفخا فاذ التفت أعرض عنه وفي رواية انصرف عنه حل (قوله انتهى عنه) أى عن  
النفطة وذكر الضعيف لا كسناه التذكير من الحضاف اليه وفيه أن الا كسنا بلا يكون الا اذا كان  
الحضاف صالحا للحنف وهو هنا غير صالح لم ينتفخ يكون راجعا لذلك وهو الانتفط أو نظر الكون  
النفطة ستر (قوله وقد روى) لم يقل خبره لان هذا الخبر منسوخ فلا يصح دليلا وقوله انتهى أى  
مرض (قوله ما شارنا) أى بالنعوذ فتعدنا ربه ووجه الحديث كما ذكره السمعاني وهو منسوخ كحديث  
اتماجل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالسا فلو اجلسا أجمعين أو أجمعون شو برى ووجه النسخ انهم  
كانوا قادرين على القيام وكانت صلاتهم فرضا والقادر لا يجوز له التعمد فيه وان كان امامه يعل من  
تعمد لعنه اه (قوله فليستك يده) والاولى أن تكون يظهرها ان تيسر والا فيعطها ان تيسر أيضا والا فيبين  
لها ليدفع الاذى حل والاولى أن تكون يظهرها ان تيسر والا فيعطها ان تيسر أيضا والا فيبين  
(قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره أنه يدخل حقيقة ولا يشكك عليه أن الشيطان جسم فكيف  
يدخل في قلب بني آدم وأجيب بأن الشياطين لهم قوة التصور فيجوز أن تصور بصورة الهوا فيدخل  
حقيقة وهذا هو الظاهر من الاحاديث الواردة في مثله ويحتمل أنه مجاز مجاز يحصل من الخواطر النسائية  
للمصلي ولعل وضع اليد على القم على هذا وهو رطله بحال من يدفع عن نفسه من قصده بالذى اه  
عش على مر (قوله تأخري) تريع على قوله في الثلاثة لأعلى الاستدلال لانه لم يستدل على مفهوم  
الخدوقوله أولى من تقديم الاصل وكلام الاصل صحيح أيضا لان الاستدراج لما بعده (قوله ألى  
بعنه) لعل منشأ التردد انه مختلف في بعض ما يأتى هل هو مقيد بعدم الحاجة ولا عش (قوله ونظر  
نحو سواء) ولو يدور رفع رأسه وعكسه وهو رفع رأسه بدون نظر كذلك على ما بعته الشو برى فيمنه  
الاعشى كقوله البرملى (قوله ما بال أقولم) أيهم لان النصيحة على رؤس الاشهاد فتنبه شو برى  
والاستفهام توبيخى (قوله ليتن الى) أى ليكن منهم انتهاء عن رفع الابصار الى السماء وأخطف من  
الله اه حل فهو خبر يعمى الامر وأول التحير منه بداهته وأما رفع البصر في غير الصلاة للهاء  
بجوزها لا كثرون لان السماء قبلة الله اه شرح البخاري للشرح (قوله حصة) بفتح الحاء  
المجته وكسر الميم وبالصاد كما مر له علما والانبجانية بفتح المعجمة وسكون النون وكسر  
الوحدة وتخفيف الجيم وبعد النون بباء النسبة كسا غليظ لاعلمه وقال تعلى يجوز فتح المعجمة وكسرها  
وكذا الموحدة فتح البارى شورى (قوله قال ألهتى) أعلام ههذ) انما قال ذلك عليه السلام بيانا  
للتبر والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله عش وقال بعضهم قوله ألهتى أى كادت ان يلجى  
والافوه عليه السلام لا يلهمه شيء عن عباد الله فطأ أو هو تعلم للازمة (قوله الى أى جهنم) وقيل جهنم  
بالصغير والاول هو الصحيح وانما خص أباجهم لانها كانت منه أولا وطلب منه الانبجانية  
جبراله لا يحصل بردها كسرو كتب أيضا قوله الى أى جهنم أى يلهمها في غير الصلاة فلا تشكل  
شو برى واسم الى جهنم عامر بن حذيفة العدوى القرشى الذى أسلم يوم البدر ففتح توفى في آخر خلافة معاوية  
سقطاى عش (قوله وكتمتم) محله في الرجال أما المرأة ففي الامر بنفضها الصغار مشقة وتغير  
طبيعتها المناقة للتجمل ويبنى الحلقا الخشى ما شرح مر ومراده بكتمها ما يشتمل تركها مكثوفة  
أول توفى صلاة جنازة لكن الحكمة التي ذكرها لانها بالحكمة السابعة لها انه اذا رفع نوبه

وسنعه عن مباشرة الارض أشبه المتكبر شو برى زيادة ثم يجب كفس شعر امرأة ونسخت توفقت صفة الصلاة عليه اه قل **(قوله)** امرت أن اسجد الخ أى وجوبه بأمره ولا كنف شعرا ولا ثوبا أى ندبا **(قوله)** والمعنى فى التمسى أى حكمت الاصلية فلا يرد أنه يكره الكنف فى صلاة الجنازة والقاعد يروى الاول ان يقول المستأنى بدل القاعد والتمسى مأخوذ من الامر لان الامر بالتمسى منى عن ضده **(قوله)** انه أى ماذكر من الشعر والثوب حرف **(قوله)** يصبى أماما يعني أى فى الصلاة وخبرهم وأما كره البصاق على العين كره الاملاك ولم يرد أنه ملك البسائر لان الصلاة أم الحسنات البدينية فإذا دخل فيها تخرج عنه ملك البسائر الى فراغه منه الى محل لا يصبىه شئ من ذلك فالصاق حينئذ إنما يقع على القرن وهو الشيطان شرح حر قال الرشيدى قوله كره الاملاك إنما يظهر بالنسبة للصلى على ان فى هذه الحكمة وقفلا تمكن عن توقف وبشارة حج ولا بد فى صرعاة ملك المؤمنين دون ملك البسائر اظهار الشرف الاقل اه وبشارة ع ش قوله وبينا أى فى الصلاة وخارجها لكن حيث كان من لبس فى صلاته مستقبلا كما بحث بعضهم تعقيب ذلك مما إذا كان متوجها للقبلة كره الاملا حر **(قوله)** ولكن عن يساره محل مالم يكن فى مسجده عليه السلام فانه يصبى فى كعبته بينه لانه مدفون جهة اليسار اه شيخنا **(قوله)** وكفرانها دفنها أى فى دافعة لا يتبدل الاثم ودوامه كما هو ظاهر الحديث زى ومحل ذلك اذا كان هياطام موضعا قبل صبغها والا فلو قاطع لدوامه فقط وبشارة حل قوله وكفرانها دفنها أى بنحو تراب وأما الملبط فان أمكن ذلك فافيه بحيث لا يبق لها أثر البلية كان كيدتها والافلان زى ياد فى التقدير ومحل كون دفنها بنحو تراب كافيا ان لم يبق لها أثر ولم يتأذها من فى السجد بنحو اصابة انوابهم وأيديهم ولا يكف فى أى الكفارة دافعة الاثم أى قاطعة لدوامه ان تقدم البصاق على الدفن فان كان عقبه كالخبر ترابا يصبى فيه ثم دال تراب على صفاته كان دافعا لاثمه ابتداء ودواما **(قوله)** فى طرف ثوبه أى ولو كان قديمه راغبت ويكون هذا من الاختلاط بالتمسى حاجة اه حرف **(قوله)** منى أن يصلى الرجل مخضرا الصلاة ليست يقبى بل خارجها كذلك لانه فصل الكفار بالنسبة اليها وفصل المتكبرين خارجها وفصل النساء والمختفين للجب ولما صح امرأة أهل النار فيها ولان ابليس مهيمن من الجنة كذلك يروى ميم **(قوله)** بعد افاقة حدث فالتفت فرفع نفسه من الغرض بطر ذلك فيه الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكنمه يبيع التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخيره عن الوقت والعبرة فى كراهة ذلك بوجوده عند التحرم ويلحق به فيما يظهر مالمو عرضة قبل التحرم وزال وعلم من عادته أنه يعوده فى ثأنتها شرح حر **(قوله)** وبمحضرة طعام أى أقرب المحذور وينبغى أن المراد بذلك أن لا يكون بمقدار الصلاة حرر حل **(قوله)** أى يشناق اليه تفسيره ادم التوق والا فلو وشدة الشوق اه رشيدى وبشارة ع ش على حر قوله أى يشناق الىه وإن لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذها ذكره فى الفاكة ونقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ سمل التعقيب بالشد يدين فاحذره وبشارة عميرة قوله تتوق اليه شامل لما ليس بمجموع واعطش وهو كذلك فان كثير من القواكه والمشارب للسبذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش قال حل وحينئذ لا كل ما يحتاج اليه حيث كان الوقت متصفا والاصل فى حرمة الوقت ولا كراهة **(قوله)** أى كماله يجوز فيه صفة صلاة ورفع صفة طمأنينة للحل وقوله بمحضرة طعام خبر وقوله وهو يدافعه الاخيشان فيه ان الولا تدخل على الخبر ولا على الصفة الا أن يجعل جملة ما كره لوضوبه (يشناق) بالثاء أى يشناق (اليه) خبره سلم لاصلاة أى كماله بمحضرة طعام ولا هو يدافعه الاخيشان أى

سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا وراه الشيخان والفاظ المسلم والمعنى فى التمسى انه يسجد معه (ويصبى أماما يعني) لا يسار الخبر الشيخان اذا كان أحكم فى الصلاة فانه ينجى ربه عز وجل فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أى دلوت قدمه وهذا كافى المجموع فى غير المسجدا ما فيه فيحرم طمأنينة الشيخين البصاق فى المسجد خطيئة وكفرانها لا دفنها بل يصبى فى طرف ثوبه من جانبه اليسار ويكف بيمينه بعضه ويصبى باصا والزاى واليمين (واختصار) بأن يضع يده على خافضته فيسبى فى مروة ان رسول الله عليه السلام منى أن يصلى الرجل مخضرا رواه الشيخان والمرأة كالرجل كافى المجموع ومثلها الخفى (ورخص رأس) عن ظهر (فى ركوع) لمجازته لقدمه عليه السلام وحذفت تعقيد الاصل الخفض بالبالغة تباعا لنص الشافعى رضى الله عنه وغيره (وصلاة) بعد افاقة حدث (كبول) وغاظة رديم (وبمحضرة) بقليت الحاء (طعام) ما كره لوضوبه (يشناق) بالثاء أى يشناق (اليه) خبره سلم لاصلاة أى كماله بمحضرة طعام ولا هو يدافعه الاخيشان أى

وهو يدافع الاختيار حالاً وقد خبركم كماله أي لصلاته كماله حال مدافعة لاختياره عرش على در  
**(قوله)** و بحام أي غير جديد ويقرب بينه وبين الخلاه الجديد بأن الخلاه يصير مستقراً وأما  
 للشياطين بمجرد اتخاذهم الحام لا يصبر ماوى للشياطين إلا كشفه المورة فيه حل أي في موضع خلدن الله  
 قتيده بغير الجديد ومثل الحام كل محل معه يشرح در كالمصانة ومحل المكس وإن لم تكن المصانة  
 موجودة حين صلاته لأن ما هو كذلك ماوى للشياطين وتندب إعادة الصلاة الواقعة في الحام ولو هنردوا  
 موجود من خلاف الإمام أحد وكذلك صلاته تختلف فيها يستحب اعتدائها على وجه يخرج بهن  
 الخلاف ولو هنردوا خارج الوقت وصراراً عرش على در **(قوله)** ومنه مسألته أي موضع الحوام  
 سعي بذلك لأنه موضع صالح الحوام أي نزعها من مساكن الحيوان أي موضع مسألته **(قوله)**  
 لاربعة) ضعيف والتحقيق أن مدار الكرامة على كثرة مرور الناس وصدار عدمه على عدم كثرة  
 مرورهم من غير نظر إلى خصوص البينان والصحراء رشیدی على در **(قوله)** من بلة) بفتح الباء  
 وضما شرح در **(قوله)** ونحو كنيسته) ولوجوده فيها يظهر ويقرب بينها وبين الحام الجديد بلفظ  
 أمرها بكونها مائة ثم العبادة القائمة فاشبهت الخلاه الجديد بل أولى عرش قال حل ومحل جواز  
 دخولها عالم بعنونه والاحرم **(قوله)** كنيسته) بكسر الباء **(قوله)** الجبع) أي في قوله و بحام إلى آخر  
 كلامه وهي تسع مسائل تعلم من كلامه بالتأمل فاستدل على ستة منها بالهوى وقاس ثلاثة منها بهي  
 المستنبتات فأشار إلى القياس بقوله فألفت أي نحو الكنيسته وفيه ثنتان وسقيس مراح الأبل على  
 عطها ومن جعل المسائل عشرة جعل في المقبرة ثنتين المنبوشة وغيرها قوله وسيا في الخ أي استللا  
 وتعليل **(قوله)** فيها) أي في الكنيسته والحام قال در ومحل الكرامة في جبع مراح ماعلم بعارضها مشبه  
 خروج وقت والأفلا كرامة وأعمال تقضى الهوى عنها الفساد عند ما بخلاف كرامة الزمان لأن تعاقب  
 الصلاة بأوقات أشد لأن الشارع جعل لها أوقانا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف  
 الأمكنة فصحح في كلها ولو كان الخلل مقصوداً لأن الهوى فيه كالحرم لا مراح خارج منفك عن العبادة ثم  
 يقضى فسادها **(قوله)** نجاسة ما تحتها بالبدن) منه يؤخذ عدم الكرامة في مقبرة الانبياء والشهداء  
 ومن دفن وهو حي والبدن ولم تفسد مدة بتغيرها والكلام في مقبرة الانبياء حيث لم يستقبل رؤس  
 قبورهم في الصلاة والأحرم كإيمته الزكوى وحيث تحرم الصلاة خلف قبر الشريف حل باعتدال  
 ومحل ذلك حيث قصدت العظم لا التبرك والأفلا حرمه وأعمال نكره في مقبرة الانبياء لأنهم أحياء  
 قبورهم بأكلون ويشربون ويصلون ويحجون قال العلامة الاجهري بل وينكحون بدر  
**(قوله)** ولهذا) أي للتأثر أي لا تنافه **(قوله)** ولا ذها) أي في مكان يتصور فيها أي يوجد من الغيب بأن  
 يتصور لها موضع تنحى إليه بعد شربها المشرى غيرها **(قوله)** وفيه نظر) لا يخفى وجه النظران الخاف  
 القبر بالابل أولى من الخاف بالإنفم

(باب في مقتضى سجود السهو)

**(قوله)** متفتى) بكسر الصاد أي سببه وهو مفرد مضاف لعرقه فيم وإضافة سجود السهو ومن اذنة  
 المسبب للسبب أي سجود سببه السهو وهذا جرى على الغالب والافتقار كسببه محمد أفندي صاحب حقيقه  
 عرفة خبرنا الخال الوافق في الصلاة فهو أرفع من الصلاة والبرمادى وهو من خصائص هذه الأمانة وليس  
 في أي وقت شرع والسهو جاز على الأبداء بخلاف النسيان لأنه تنص وما في الأخبار من نسبة النسيان

البول والغائط ولغيري بعد اذنة  
 ومنه مسألته (مطرق) في  
 في بيان لاربعة (وتحوي  
 من بلة) وهي موضع الخلد  
 كجزرة وهي موضع ذبح  
 الجيوان (و) نحو  
 (كنيسة) وهي معبد  
 اليهود كنيته وهي معبد  
 الصاري (و) نحو (عطن)  
 (ابل) ولو طاهرا كرامها  
 الآتي والعن والموضع الذي  
 تنحى إليه الأبل الشاردة  
 ليشرى بغيره فإذا اجتمعت  
 سبقت منه إلى المرحى ونحو  
 من زيادى (وبقيرة)  
 بتلبيت الموحدة بنشأ لا  
 الهوى في خبر الترمذى عن  
 الصلاة الجبع خلال الخ  
 وسيا في الخاف نحو الكنيسته  
 فألفت الحام والمعنى في  
 الكرامة فيها أنها  
 ماوى للشياطين في الطريق  
 اشتغال القلب بمرور الناس  
 فيه وقطع الخشوع وفي  
 نحو المرحى والمقبرة المنبوشة  
 نجاستها تحت ما يشرى  
 عليها ما لا يفرش شيء  
 تصح الصلاة في غير المنبوشة  
 نجاستها ما تحتها بالبدن وفي  
 عطن الأبل فإنها لا تنبوش  
 للخشوع والخفى بها مراحها  
 يضم المرحى وهو ما رواها ليل  
 لعنى المذكور فيه ولهذا  
 لا نكره في مراح النسيان  
 ولا يفتقر زنها من مثل  
 عطن الأبل والبركة كأنهم

قال ابن المنذر وغيره قال الزركشى وفيه نظر (باب) في مقتضى (سجود السهو)  
 (قوله) رحمه الله والبركة كأنهم أي حيث لا تقار بالفعل فالحصل الكرامة في عطن الأبل لمصلحة التفاد وفي عطن غيرها بشره

عليه الصلاة والسلام فالرأيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان أن الأول زوال الصورة عن المبركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهم ماعا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد سم على حج اه عش **(قوله)** وما يتعلق به أي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه يتقدمون كون الامام يتحمل سهو المأموم وقدموا سجودا سهوا لأنه لا يفعل إلا في الصلاة وثنا بسجود الثلاثة لأنه يعمل داخل الصلاة وتاريخها وأخرجوا سجودا لشكر لأنه لا يفعل إلا خارج الصلاة اه شرح مر **(قوله)** في الصلاة صفة لبيان محله لا للاختراز لأن مثلها ما ألحق بها عش **(قوله)** فرضا أي سوى صلاة الجنازة وسوى صلاة فاقد الطهورين لأنه سنة وهو ممنوع منها مر وقوله أول مرة ولو سجدة الثلاثة خارج الصلاة أو سجدة الشكر ولما منع من جبران الشيء بأكثر منه حل ومر كأي الصادق يوم من رمضان بوطء فانه ان عجز عن الاعتناق يومين يوما متتابعين فقامه اليوم **(قوله)** أي مؤكدة الامام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة الثلاثة بأنه آكد منه حل وانما يجب سجود السهو لأنه ينوب عن السنون والبدل اما كبهله أو أخف وانما يجب جبران المحل لأنه بدل عن واجب فكان واجبا شرح مر ثم يجب على المأموم بسجود امامه تبعاله **(قوله)** لاحد أربع مرة (أمر) أي كما يستفاد من صلته حيث أعاد الامام على كل من المحطوفات إشارة إلى استقلال كل فأنزل وهلاقال لاحد أو مر مرة ووجه تقديم الصفة على الموصوف قلت له لافادة الحصر من أول الأمر فأنزل شوري **(قوله)** ترك بعض أي قينا لقوله الآتي ولشك في ترك بعض معين اه عش **(قوله)** ولو بصدان يسجد حل والغاية للرمد على القول الضعيف القائل بطلان الصلاة بشرعه في السجود اذا كان ترك عمدا **(قوله)** تشهد أو نزل أي في فرض أو نفل بأن أحرم بأربع ركعات ناولا أي يأتي فيها بشهدين فان ترك أو لمسا من السجود على المتمد عند مر وغائقه حج فقال لا يسجد لأنه ليس مطلوبا له **(قوله)** أو بصدع ولو حرق عش **(قوله)** وقعود أي للشهد أو بصدع بأن كان لا يحسن التشهد لأنه يجتهد بأن يقعد بقدر فضل نفسه وقد يقال سجوده الآن ليس لثبات القعود بل لكونه بدلا عن التشهد حل وكذا يقال في قيام القنوت **(قوله)** وإن استلزم تركه ترك تشهد أي غالبا ومن غير الغالب ما اذا كان عاجزا عن القعود فإنه يسر له الاتيان بالتشهد من قيام فنه لم يلزم ترك القنوت ترك تشهد وكذا اذا كان عاجزا عن القيام فإنه يأتي بالقنوت من قعود فلم يلزم ترك قيامه ترك شيئا حاف وهذا لاحتياج اليه اذا جملنا الوار للحال فان جعلناها للقاء فلا حاجة الى قول شيخنا غالبا لأن معناه حينئذ سواء استلزم تركه ترك التشهد بأن كان قادرا على القعود أو لا بأن كان عاجزا عن القعود **(قوله)** وقنوت راتب) ويسجد نازكته لتمامه الخني على المتمد بل وان فصله للمأموم لان ترك امامه ولو اعتقادا من حكم السهو الذي يلحق للمأموم لا لاعتدائه في الصبح بحسب استنها لان الامام يحمله ولاخل في صلاته وعدم مشروعية القنوت لا يمنع من تحمله لأن وضع الامام يحتمل الخلل وإن كان عملا لمشروعية فيه حل وقوله لان ترك امامه الخ الثاني للمأموم لان الخني لم يسجد للمأموم اذا العبرة بمقيدة المأموم اه عش وقال قل يسجد الاول **(قوله)** أو بصدع ولو حرقا كالغافي فانك والوارق رآه لأنه يتبين بالبروع فيه لاداء السنة عالم يدلل بذلك شرح مر قال عش أي ما لم يعد إلى آية تضمن ثناء ودعاء لانها لم ترد في القنوت كانت قنوت مستقلا نأسقط الدول اليها حكم ما شرع فيه اه أي فسكانه لم يشرع فيه بخلاف ما اذا عدل

وما يتعلق به (سجود السهو) في الصلاة فرضا أو نفلا (سنة) لاحد أربعة أمور (ترك بعض) من الصلاة ولو عمدا (وهو) ثمانية (تشهد أول) أو بصدع (وقعوده) وإن استلزم تركه ترك التشهد والمراد بالتشهد الاول اللفظ الواجب في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه فلا يسجد لتركه قاله المحب الطبري (وقنوت راتب) أو بصدع

النفاذ بالفعل وفاقا في كل ذلك لمراه سم والمتمد ان البقر كالابل لان العلة الموجودة في إحداهما موجودة في الاخرى اه قويسى (قوله) لان مثلها ما ألحق بها) كسجود الشاذلة وإن لم كون المجبور أقل من الجابر

(وقيامه) وان استأنز تركه  
ترك قنوت (وصلاة على  
النبي ﷺ بعدهما) أي  
بعد التشهد والقنوت  
المذكورين وذكر ما بعد  
القنوت وتقييده بالراب  
من زيادتي وسياقي بيان  
ما يخرج به (ر) صلاة (على  
الآل بعد التشهد الآخر)  
بعد (القنوت) والتصریح  
به من زيادتي وذلك لأنه  
ﷺ قام من ركعتين من  
الظهر وأجلس ثم سجد  
في آخر الصلاة قبل السلام  
سبعين رواء الشيخان  
وقيس بمجابه البقية  
ويتصور ترك السابع منها  
بأن يقين ترك ما سله  
بسدانه وقيل أن يعلم  
هو ظاهر أن القعود للصلاة  
على النبي بعد التشهد  
الاول والصلاة على الآل  
بعد الأخير كالقعود للاول  
وان القيام لها بعد القنوت  
كالقيام له وسميته هذه  
السنة بأضالفر بها الجبر  
بالسجود من الأباطن  
الحقيقية أي الأركان  
وخرج بها بقية السن  
كأكثر الركوع والسجود  
فلا يجبر تركها بالسجود  
لعلم ورودها فيها ورتاب  
وهو فنوت الصبح والوتر  
قنوت النافلة لانه في  
الصلاة لانها أي لبعض  
منها (واسمها) ما يطل عمده  
نقط

الى قنوت وارد قنوت سيدنا عمر بن الخطاب كان يسن الجمع بينهما صارا قنوت واحد فلما  
أخذ بعض أئمة هذا جسد الله فاليدل في كلامه في فيه تفصيل تدبر ولوجع بين قنوت الصبح وقنوت  
سيدنا عمر فيه ترك بعض قنوت عمر يتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لان ترك بعض قنوت  
عمر لا يزيد على تركه بحمله وهو حينئذ لا سجد له لا ناقول لوصح هذا التمسك لزعم عدم السجود  
بترك بعض قنوت الصبح الخصوص لانه لو تركه بحمله وعبد الى دعا آخر لم يسجد فأصل ثم ياتي  
مر على ما قلنا اه سم لان جميعها ماصرها بالقنوت الواحد وقوله وقيامه أي وان لم يحسنه (قوله)  
وصلاة على النبي ﷺ (المراد بها الواجب منها في التشهد الأخير) شرح مر (قوله) بيان ما يخرج  
به) وهو قنوت النافلة ع (قوله) والتصرع به الخ) أي بذكر الصلاة على الآل في القنوت  
(قوله) وقيل بمجابه) وهو ثلاثة والبقية خصة بجامع أن كلاً ذكر مخصوص في محل مخصوص وليس  
مقتمة ولا نابها فيه ولا يشرع خارج الصلاة وقد تردد الصلاة على النبي ﷺ فانها تشرع خارج  
الصلاة شورى لكن ورودها على جزء من الة المركبة مع عدم ورودها على المجموع لا يقتضي  
العة تأمل اه عرف وانظر قوله بجامع أن كلاً ذكر مخصوص في محل مع أن في كل من القيس والقيس  
عليه ما ليس بذكر وخرج بقوله ليس مقدمة دعا، الانتفاع والتعوذ وبما بعده السورة وبذلك  
التصحيح فلا سجود لواحد من المذكورات (قوله) وتصوير الخ) جواب عما قيل كيف يصور ترك  
السابع لانه ان عترك قبل السلام أتى به أو بعده وطال الفصل وأتى بمبطل فات محل السجود اه  
حل قوله ترك السابع أي: يتصور السجود بترك السابع كمال مر ولا يترك حينئذ لا إشكال في  
وروده والسابع منها هو الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير ع (قوله) بان تيقن الخ) ولم يصور بهما  
اذن ليس للمصلي فم ثم يذكر عن قرب لانه لا يجوز له العود بعد السلام حينئذ بقصد السجود لما لم  
على عوده لما ذكر من الدور لانه اذا أصبح عوده كان بالعود متمكناً من الصلاة على الآل فيأتي بها فلا  
يتأني السجود لتركها واذا لم يأت السجود حينئذ لتركها لا يصح منه العود للصلاة لاجل السجود لها  
فأدى جواز العود الى عدم جوازه فيبطل من أصله اه شيخنا ح ف وشورى (قوله) وقبل أن  
يسلم هو) أو بعده وقرب الفصل شورى (قوله) وسميت هذه السنة الخ) والا باض الحقيقية جبرها  
بالتارك وهذا. طلب جبره أشبهت الأباطن الحقيقية بجمع طلب الجبر فيها وان اختلف الجبر  
به فلهذا سميت بأضالفر شورى (قوله) الجبر) أي بسبب الجبر وقوله بالسجود لعلم الاولي  
حذفه كاصنع مر لان الجامع مطلق الجبر اه والحاصل أن الأباطن أر بعة وعشرون التشهد  
الاول أو بعينه والقعود لها والصلاة على النبي ﷺ فيه والقعود لها والصلاة على الآل في  
التشهد الأخير والقعود لها فلهذا سميت بالقنوت أو بعينه والقيام لها والصلاة على النبي ﷺ  
وعلى الآل والصبح والقيام لكل والسلمة على النبي ﷺ والآل والصبح والقيام لكل فلهذا سميت  
عشر فالجواز ذكر وعلى كل حال ما أن يتركها عمدا أو سهوا فتكون ثمانية وأربعين وعلى كل منها  
لما أن يتركها هو وأيامه (قوله) لعدم وروده) أي مع كونها ليست في معنى ما ورد حتى يقاس عليه  
فادفع ما يقال ليس كل ما يسجد له وأرد دليل قول الشارح ويقاس بمجابه البقية قال زى فان سجد  
لترك غير بعض علمنا بلط صلاة وشله حل وعش (قوله) أي لبعض منها) لانه  
عارضة في الصلاة يزول بزوال النافلة فلم يأت كدشته بالجبر شرح مر (قوله) والسهو) الواو في  
هذه الموطوات بمعنى أو كابر شداليه قول الشارح أي لاحدا ربة أمور شورى ويقتضى من هذا  
ما ليسها بما يبطل عمده بعدم السجود والسهو وقيل السلام فلا يسجد ما كسأني آخر الباب لا يجبر  
نقط

الخلل الواقع فيه وبعده والواقع فيه **(قوله أحصل معه)** أى مع ما يبطل عمده كأن شك وهو في السجود في ترك الركوع فإنه يقوم ثم يرجع فحصل مع ما يبطل عمده زيادة كائنه بسبب تدارك الركوع اه حل أى وهو القيام للركوع **(قوله أم لا)** كأن تذكر في الشك ترك سجدة من الأخيرة فيأتى بها وحيث لا زيادة مع تداركها تأمل شوبرى **(قوله كتنطويل)** راجع لقوله أم لا وتطويل الركن القصير بأن يزد على قدر ذكر الاعتدال المشرع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لا لخلل المصلي فيما يظهر قدر الفاتحة ذا كرا كان أو ساكتا وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدين المشرع فيه كذلك قدر الشك الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماما لآسن له إلا ذكر التمسك للفردا اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه مفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب للكلام اه حج وعبرة حل قوله كتنطويل ركن قصير بأن يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشرع فيه بقدر قراءة أقل الشك قراءة الفاتحة ويطيل الجلوس بين السجدين زيادة على الذكر المشرع فيه بقدر قراءة أقل الشك القراءة المعتدلة فلا تعتبر قراءة المصلي نفسه ولا يفرض امام غير المحصورين مفردا فالعبرة بحال المصلي وذكر الاعتدال ر بنا لك الحمد إلى قوله لا ينعقد الحمد منك الجحد **(قوله لم يطلب تطويله)** أى في الجملة في تلك الصلاة بخلاف ما يطلب تطويله كالاتدال في الركعة الثانية في صلاة الصبح واعتدال الركعة الأخيرة في الوتر والاعتدال في صلاة الكسوف فلا يضرب تطويله اه حل أى والاعتدال الأخير من كل مكتوبة في زمن النازلة على المعتمد اه عش خلافاً لح وجع حيث قال لا يضرب تطويله مطلقا لأنه بعد تطويله في الجملة وقول حل كالاتدال في الركعة الثانية الخ أى فيغفر تطويله بقدر القنوت لإجازة على قدره كما حصره حر في شرحه وعبارته وتطويل الركن القصير عمدا يكوت أذكر أو قرآن لم يشرع فيه يبطل عمده الصلاة في الأصح وخرج بقولنا لم يشرع فيه ما لو طوله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر اه ومثله حج قال سم قوله بقدر القنوت قبيل على ضرورة زيادة على قدر القنوت والذي يشبه خلافه لأنه لا يتعين للقنوت ذكر ولداع مخصوص واحد لذلك أنه أن يطيله بما شاء منها بل يتجه وكذا يكوت ولا تأمل اه **(قوله كذلك)** أى لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كالاتدال في صلاة التسبيح ع وحل ونهوه أن الجلوس مثلاً في ركن غير قصير فيطوله ما شاء ولو زيادة على الوارد فيه والظاهر أنه ليس كذلك بل حكمه كغيره في أنه أن يطاله بعد ذكر المطلوب فيه بقدر الشك بطلت صلاته وكذا يقال في اعتدال الصبح كذلك بما شمس لبعض الفضلاء ثم سمعت من شيخنا حل أنه لا يضرب تطويلهما زيادة على الذكر الوارد فيهما ولو كانت الزيادة أكثر من التمهيد أو أكثر من الفاتحة انتهى والذي تلخص من كلام الرشيدى أن التطويل في الاعتدال المذكور كان حلاً بقنوت أى دعاء وثناء سواء كان الوارد أو غيره لا يضرب وإن كثر جدا وإن حصل بغيره ككسوف أو قمر أو تسبيح فإنه يغتفر فيه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة بأن ينقص عنها ولو يسيراً فإن كان بقدرها بطلت وتلخص أيضاً أن المتغفر للمصلي صلاة التسبيح أن يطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة فإن زاد على ذلك بطلت صلاته بأن يطول بقدر التسبيح الوارد فيه وقدر ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو بأكثر يدمن ذلك والله كالأورد فيه هو الإبقاء الصالحات عشر مرات فإن زيادة على العشر غير مغفرة بالتفصيل التي علمت فتأمل وحذر **(قوله وسجد لله)** هو محل الاستدلال فلا يرد أن كونه بعد السلام

أى دون سهو وسواء أحصل معه زيادة بشدائد ركن كاصر في ركن الترتيب أم لا وذلك ( كتنطويل ركن قصير وهو اعتدال ) لم يطلب تطويله ( وسجس بين سجدتين ) كذلك وكفى كلام وأ كل زيادة ركعة فيسجد لله لأنه **(قوله صلى الظهر خسا وسجد لله بعد السلام يواه الشيخان وقبس بما فيه نحوه)**

استثمر في ذلك المتغفل في السفر

لا يخلو خلاف العادى على  
 الى بسجد السهو على  
 الموصوف الذى فى الروضة  
 فاصلا ومحمه فى الجموع  
 غيره لكن صحح الرأى  
 الشرح الصغير انه بسجد  
 الاسوي وهو القياس  
 اما كان الاعتدال  
 الجالس المذكور يصير  
 نهما لم يقدا فى نفسها  
 الفصل والالسرع فيها  
 كواجب ليتبين ما بهن  
 عادة القيام وفيه كلام  
 كونه مع جوبه كرام  
 وروض مخرج ما يظلم  
 ما يلائم ٤٤  
 بسجد السهو والاعده  
 عدم ورود السجود  
 يستنى منه مع ابائى  
 من ثل القولى ما رفقهم  
 الخوف اذ فى فرق وصلى  
 كل ركعه افرقتين وصلى  
 فرقه ركعتين الاخرى ثلاثا  
 انه بسجد السهو لخاله  
 لا يخلو فى غير حاله  
 خرج بفق ما يلائم عدده  
 سهوه ككتير كلام واكل  
 فعل لاجسادوه لم ليس  
 صلاة (ولتن) مطلوب  
 نفوى غير مسلم) قل الى  
 بسجد به ركنا كفاغته  
 بسجدها اوبعد ركنا كسورة  
 قنوت بنه

ليس مذهبنا عن وسبائى في الشارع الجواب عنه بحمله على النسيان **(قوله من ذلك) أي من**  
قوله وللهو الخ **(قوله) أي غير الثابتة** (ناسيا) قيد بانه في الخلاف وخرج به جماع الدابة فيسجد  
قطعا اه حج لكن في البهجة وشرها الشارع ما يفيد جريان الخلاف في كل من النسيان والجراح  
عش وعبارته على هر وبنفر بينه وبين سجوده لجرحه وعوده فاورا بان هذما قصر بركوبه  
الجرح أو بعدم ضبطه بخلاف النسيان اه ودنفري بينه وبين سجوده لثقة السفر وان قصر **(قوله وهو القياس) أي**  
على كل ما يبطل عمده دون سهو قال عش وعليه فلا استثناء **(قوله في نفسها) أي لثباتها في**  
بني اللام بدليل قوله بل للفصل قال الشيخ عمدة وأورد عليه أن اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك  
وأوجب بأنها اشتدت لثباتي الخشوع ويكون على سكتة اه سم عش على هر **(قوله والاشروع**  
الخ) **أي لو قلنا انها مقصود الخ** ورد عليه أيهما لو كانا للفصل لم يخرج عن كونهما عاذين فكان  
القياس وجوب ذكرهما قبا عاب عن ذلك حج في صفة الصلاة كان كلاهما لما اكتشفه ركنان  
كان الاكتشاف مارة فالحاج العادة في محج كل منهما لما يميزه فلا اعتدال اكتشف الركوع والسجود  
والجلوس بين السجدين اكتشف السجدة اه اطف **(قوله) لتمييزا به عن العادة** هذان  
تمام اللازم والابطال للامزة لان الركوع والسجود ركنان طويلا مقصودان لثباتهما أيهما  
لم يشرع فمما ذكر واجب لانهما لا يكونان عادة حتى يميزا به عنها بل لا يكونان الا عبادا بخلاف  
القيام والقعود لما كانا يكونان عادة وعبادة شرع لهما ذكر واجب لتمييزا عن العادة **(قوله وفي)**  
أي التعليل المتضمن بقوله لانهما لم يقصد الخ وقوله كلام الخ وهوانه وقعه كلام الشيخين أيهما  
مقصودان وأوجب بان المراد بذلك أنه لا يدمر تصديقا في جهة الصلاة ولا يدمر الاثبات بهما اه حل  
**(قوله لعمد ورود السجود) أي لم يكن هناك ما يفسد عليه (قوله) ويستثنى منه) أي من قولنا**  
لا يبطل عمده لا بسجود سهو حل **(قوله مع ما يأتي) أي فانه مستثنى أيضا لانه لا يبطل عمده**  
منه أنه يسجد سهو كعمدة كما يأتي **(قوله السهو) أي الخفة** لكن يصح لعمد فانه يسجد لخلافه الخ  
الآن مثال الخاتمة الثانية خاصة تأمل وقيل المراد بالهواخل قال حل قوله لخاتمة الخ وجبته  
يكون مبينا خاصا مقصدا للسجود ولكونه خاصا لم يصعب باخاسا قال عش فانه يسجد في الامم  
أي وتجميعه الفرقة التي صلت معه آخرها لا بسجود على الفرقة الاولى لمخارفتها له قبل حصول  
ما يقتضى وتسجد الثانية والثالثة في آخر صلاتهما اه سم بالغي **(قوله في غير محل) لان**  
عمله الوارد عنه **عليه** هو التشهد أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف وفي غيرها حكم التشهد  
والركوع والطاهر اه لو وقع فعل الصلاة بان فارقه المأمومون بعد الركعة الاولى أو أعادوا التمسك  
وأسمر في قيام الثانية إلى أن أعادوا جاء غيرهم فاشتد به ثم فارقوه بعد قيام الثالثة وهكذا في  
السجود لهذا الاعتناء بالاولي اه حل **(قوله ونقل مطلوب الخ) الحاصل أن المطلوب القول المنقول**  
عن عمله ما أن يكون ركنا أو بشا أو هيئة كما يؤخذ عن تمثيل الشارع ولكن يسجد له مقلدا لا  
البعض ان كان تشهدا فان كان تنوفا كان قبله تسجيلا بقصد الذكر فلا والهيئة لا يسجد لثباتها الا  
السورة اه يحتاج في **(قوله ركنا) أي** كالأول أو بعضا بدليل تمثيله ببعض الفاتحة ومن نقل الفتوى  
أن أيها في قبل الركوع شرع هر **(قوله وقوت) أي** وكقوة منه ينبت قبل الركوع أو في الاعتدال  
في الركوع في غير بعضه فبعضه هو ركنا **(قوله وقوت) أي** وكقوة منه ينبت قبل الركوع أو في الاعتدال

قوله أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف) فيه أن غاية تطويل ركن طويل وهو لا يضر حتى لو طوّل الثانية على الأولى لا يفسد له مجموع مخالفتها السنة

شیخنا



الاول ولا يرتقل السجدة قبل التمام بحيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجلة ويقاس بذلك نظائره وتعمري بما ذكر أعمر وأولى من تبسيهه بنقل ركن قولي ومن تقييده السجود بالسجود يخرج عما ذكر قبل الفعل والسلام وتكبيرة الاحرام عمدا فبطل وفارق نقل الفعل نقل القولى غير ما ذكر بأنه لا يفسر هيئة الصلاة بخلاف نقل الفعل (ولاشك في تركه بعض) بقيد زونه بقول (معين) كقنوت لان الاصل عدم الفعل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجلة لان المتروك قد لا يقتضى السجود وبخلاف الشك في ترك بعض مبهم لضعفه بالاجهام وبهذا عان أن التقيد بالمعين معنى خلافا لمن زعم خلافه

(قوله يوم أيضا أنها لا تبطل بالسلام) لان غير مبطل من زيادة التهجد فكان الاولى التنبيه على زيادتها كاهو عانته ونس عبارة الاصل لو نقل ركنا قوليا كفائحة في ركوع أو تشهد لم تبطل في الاصح وسجد يسهوه في الاصح انتهت (قوله ان يعلم انه ترك بعضا) لكن يقال عليه انه لم يشك في

شيئا من انه لا بد من بينهما قياسا على القنوت وقد يفرق بينهما بان القنوت ثناء ودعاء والاعاء مطلوب في جميع الصلاة فلا بد من نيته بخصوصه بخلاف ما ذكرناه انما يطلب في عمل مخصوص في قلعه لتبر ذلك اختلافا لا بدون نيته بخصوصه اه حل ومثله ع ش على مر فاقضاء كلام الشارح من ان التشهد والقراءة لا يشترط لهامية في اقضاء السجود هو الظاهر (قوله ونبيح) ضعيف ع ش (قوله تركه التحفظ) قد يقال التحفظ وان كان مأموراه لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا بالمأمور به بكونه من الصلاة في قول حج انه يخرج عنهما أى عن المأمور به واللهى عنه نظرا ليقال تمنع ان ليس منها فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلط وذلك شرط أو أدب لم لا نقول هو شرط أو أدب خارج عنها كما ان الاحتراز عن نحو الكلام والاتفات شرط أو أدب وليس جزأ منها فليأت سم على حج شورى وأجيب بأن هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح (قوله مؤكدا) أى أمره مؤكدا كتنفيذ التشهد أى الامر به (قوله ولا يرتد) أى على العلة أو على المان وقوله حيث لا يسجد لتبطل لاني وقوله لان القيام لتبطل لاني تأمل (قوله محلفا في الجلة) أى محلفا بنفسه لا بنوعه فلا يرتد ان القيام محل القنوت بنوعه وهو الاعاء كما في دعاء الافتتاح فكيف يسجد من قلعه قبل الركوع اه ح ف وشورى (قوله نظائره) كالصلاة على النبي ﷺ قبل القنوت وقبل التشهد وقبل الصلاة على الآل قبلها أيضا وبذلك علم ما هو ظاهر شورى ويؤخذ منه أن قوله ويقاس أى في عدم اراد مثل ما ذكره فاندفع ما يقال ليس هناك دليل حتى يقاس عليه (قوله أعمر وأولى الخ) يحتمل أنه على التوزيع أى أعمر من تعبيره بنقل ركن قولي لان الركن ليس بقيد وأولى من تقييده الخ لان التقيد بالسجود يوم أيضا لا يسجد لعدم محتمل وهو الاظهر أن كلافه محموم وأولية لان تعبير الاصل بنقل ركن يوم أيضا أنها لا تبطل بنقل السلام وتقييده بالسجود لا يشمل التعبد شيئا (قوله بالسجود) أى يكون النقل سهوا (قوله فبطل) محلفا تكبيرة الاحرام اذا نوى بالثانية اعتنا ما لم ينو خروجا فلها كماله خط وعمله بقوله لان من افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت صلاته اه لانه يشترط في الاركان عدم الصارف وقصد الافتتاح بالثانية يتضمن ابطال الاولى فصار ذلك حارفا عن الدخول بها لضعفها عن تحصيل أمرين الدخول والخروج معا يخرج بالاشغاف لذلك اه مد فان نوى خروجا قبل الثانية مثلا خرج بالنية ودخل بالتكبير (قوله وفارق نقل الفعل نقل القولى) أى حيث ضلوا في الاول بين العمد والسجود لم يبطلوا بالثاني مطلقا (قوله بعض معين) المعتمد أنه يسجد للبعض المبهم خلافا للشيخ بناء على أن صورة المبهم أن يعلم أنه ترك بعضا وشك في أنه التشهد والقنوت مثلا اما ان فسرا للمبهم بما لو ترك مندوب وشك هل هو بعض أو غيره فالمعتمد ما ذكره الشارح وظاهر أن المارح الثاني بدليل قوله أو هل متروكة القنوت أو التشهد الخ لكنه على هذا الوجه تصح هذه مع قوله قبل بخلاف الشك في ترك مندوب في الجلة لكن نقل عن مد عدم السجود فبطلت كل أى في جميع الاباض أو ترك شيئا منها وعليه فيجمل قوله بخلاف الشك في ترك بعض مبهم عليه ع ش (قوله بخلاف الشك في ترك مندوب) محفزة قوله بعض وحديثه يكون المارح بقوله في الجلة مندوب في جلة المندوبات لانه مندوب في بعض الاحوال بان شك هل ترك مندوب باليمنى الشلل لليمنى في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى (قوله بخلاف الشك في ترك بعض مبهم) اه لا بدى في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى (قوله بخلاف الشك في ترك بعض مبهم) اه لا بدى في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى (قوله بخلاف الشك في ترك بعض مبهم) اه لا بدى في تقريره على الثانية والوجه الاول اه شورى

ترك بعض مبهم بل علم ترك البعض وشك في عينه فبطلت فلا يصح محو ركنه لهذا اه شيئا

ترك مندوب غير بعض وفيه أن الأصل عدم الاتيان بجميع الأبعاض لأن الإجماع لما أضغه لم ينظر  
لذلك أه حل ولا ينافيه قوله بعد وأهل متروكة القنوت والشهيد لعدم تبين مقتضى هنا  
وتيقنه فيما يأتي كقوله الشارح لأن صورة ما يأتي أنه يقرن ترك أحد الأمرين ولا يدري عين المتروك  
منها **(قوله بجل للمكلمين)** وإنما يكون كالمكلمين فيها إذا علم أنه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا  
أو شهيد أول فانه يسجد كسائر ما يأتي لانه في حكم المكلمين فيمكن حل كلامه عليه **(قوله ولو سها)** أى  
يقين السهو وشك هل سها بالأول أى ترك الأمور به وقوله أو كانت أى فصل المنهى عنه شورى  
**(قوله واقتضى)** أى الثانى السجود بفرج الثلاث بالوجه والخطوات **(قوله أهل متروكة القنوت)**  
**(الح)** انظر صورته إذ ليس صلاة فيها شهيد أول وقنوت يقتضى السجود للسهو حل وبصور بان  
على ذلك النصف الثانى من رمضان موصولا على صداقياته بتشهدين ففى أو لم يبق الشهاب الرسمى فى  
حواشي على شرح الروض وأقره لعينه المبادئ ونظر فيه شيخنا زى بان الأفضل فى الروض موصولا  
الاقتصار على تشهد واحد أى والشهيد المفضل لا يسجد لتركه لأن تركه مطلوب أه وقد عجب بان  
عمل ذلك مسلم بقصد الاتيان بتشهدين كما هو فرض التصور فيحجر رويقه أنه مخالفة لاطلاهم أه  
شورى وبصور أيضا بان اقتضى معنى الصبح يحل الظاهر مثلا فى آخر ركعة وشك هل ترك القنوت  
أوتركه إمامه الشهيد الأول **(قوله فلو شك الح)** أى شك هل الذى صليته ثلاثة وهى أى الركعة التى يأتي  
بها ركعة أو أربعة وهى غايصة أه حل وأشار بهذا إلى أن قوله واحتمل زيادة أى بالنسبة للركعة التى  
يأتى بها والاقبل الاتيان بها لا يحتمل مصادلا لانه لا يمكن الثالثة والرابعة لا بد منه تأمل **(قوله)**  
فرباعية مراده بالرباعية أى أربع ركعات فرضا كانت أو نفلا فيشمل مادام أربع ركعات  
تلا كما شمل ذلك المطلق الحديث كقوله ع ش فلا حاجة للحاق ذلك بالفرض كما أحققه به الأسوى  
**(قوله أصل ثلاثا الح)** أى واستمر شك حتى قام للرباعية وبهذا فارق قوله بعد ما لما لا يحتمل زيادة  
الح **(قوله للتردد)** أى حال فعلها فى زيارتها وبعبارة مر تردده حال القيام بها فى زيارتها المحتملة  
قصد أى زائده على تسديد رويته تقدير وإنما كان التردد فى زيادتهما مقتضيا للسجود لأنها ان كانت  
زائدة فظاهر ولا تردده أضف النية فأخرج إلى الجبر **(قوله ولا إلى قول غيره)** ولا إلى فعله مر  
**(قوله وان كان جعا كثيرا)** أى ما لم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوه رجع إليهم فى القول والفعل على  
المتمدد مر وبعبارة زى وهل فعلهم كقولهم بأن صلى مع جمع كثير يبعد تواترهم على الكذب  
وشك فى المدة أولا الذى أخبره شيخنا مر رحمه الله تعالى أنه ليس كقولهم لأن الفعل لا يدل  
بوضعه بخلاف القول ونال فى ذلك شيخنا البلقينى فقال ان الفعل كالقول وأما راجعته على الله  
عليه وسلم الصحابة رضى الله عنهم ثم عوده للصلاة فخرى البيهدين فحصول على تذكره بعد  
مراجعتهم أو على بلوغ أصحابه عدد التواتر أه وقوله وأما راجعته الح وأرد على قول الشرح  
والإل قول غيره **(قوله فان كان صلى الح)** أى وان كان صلى أى بما كانت أركانها للشيطان **(قوله)**  
واقترناه أى فصح ضمير الجمع فى قوله شفع فاندفع ما يقال المناسب شفعنا أى السجدتان  
**(قوله إلى الأربع)** أى أن كانت رباعية فكأن الزيادة قد نزعتم منها قل **(قوله كان شك فى)**  
ركعة من رباعية أى الذى صليته ركعتان وهذه ثالثة والذى صليته ثلاثة وهذه رباعية حل **(قوله)**  
قد ذكر فيها أنها ثالثة وبهذا فارق صورة اللحن **(قوله ولو سها بما يجبر بالسجود)** أى فعل ما يقتضى

عدمه ولو سها شك هل  
سها بالأول أو كانت  
واقضى السجود أهل  
متروكة القنوت أو الشهيد  
سجدتين مقتضى (لا)  
للك (نبا) سلا (احتمل)  
زيادة فلو شك وهو فى  
رباعية (أصل ثلاثا أم  
أربع أم فى ركعة) لان  
الأصل عدم فعلها (وسجد)  
وان زال شك قبل سلامه  
بأن تذكر فيه أنها رباعية  
للتردد فى زيادتها ولا يرجع  
فعلها إلى غيره ولا أن قول  
غيره وان كان جعا كثيرا  
هو الأصل فى ذلك خبر مسلم  
أن ذلك أحكم فى صلته فلم  
يدر أصل ثلاثا أم أربع  
فيلتحش الشك وليبين  
على ما مستقيم ثم يسجد  
سجدتين قبل أن يسلم فان  
كان صلى خسا شفع له  
صلاته أى ردتها السجدتان  
واقترناه من المجلس  
ينسبها إلى الأربع أما  
ملا يحتمل زيادة كان شك  
فركعة من رباعية أى  
ثالثة أم رباعية فذكر فيها  
أنها ثالثة فلا يسجد لان  
ما فعله منها مع التردد لا بد  
منه (ولو سها) بما يجبر  
بالسجود (وشك أو سجد)  
أهلا (سجد) لان الأصل  
عدم السجود ولو شك  
**(قوله رحمه الله كان شك)**  
فركعة (الح) ومنه شك فى جلوب غير عمل صلى أى بما أمخا لا يسجد

السجود **(قوله أَسْجُدْ وَاقْدِرْ)** أي من سجد في السجود **(قوله ولونسي)** أي المصلي مطلقا لا لجل قوله ولان عاد ما موشو برى وعبارة ع ش ولونسي أي المصلي المستقل وهو الامام والمفرد وبدل عليه قوله ولم تعد غير ما موم تركه لانه مقابل لمناقد كرم مفهوم القيد بين وهما نيس ونليس بفرض على القلب والنشر المشقوش وجواب لو محذوف تقديره لم يعد بدليل قوله فان عاد الخ هذا اذا كان الضمير في نسي راجعا للمستقل فان كان راجعا للمصلي مطلقا يكون الجواب فيه تفصيل لان المأموم يجب عليه الود وهذا هو الظاهر وعلى رجوعه للمستقل يكون قوله ولا موما استثناء منقطعا **(قوله)** تشهدا **(أول)** قال حج وفيما اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للأوم التخلخل ولا يجزئ له ولا يجلس من غير تشهد لان المدار على غش الحافاة من غير عذر وهي موجودة فبذلك كان جلس لها جاز له التخلخل لان الضار انما هو احدث جالس لم يفضله الامام والذي اعتمده هو أنه لا يجوز له التخلخل وان جلس الامام للاستراحة لان جالس الاستراحة غير مطلوب في هذه الحالة لانه لا يخلل الا في القيام من الاولى والثالثة بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلخل الا لئلا يباهي بالعلم ان سبق ركعتين بل يبدله التخلخل اذا علم انه يدركه في السجدة الاولى لانه احدث فلامنه الامام وان طوله اه ح **(قوله وحده)** بان قد ولم يشهد اثنونه مع قصوده اثنونه قصوده فقط بان كان لا يحسن التشهد فانه يسأن ان يقدر بقدره كما تقدم **(قوله وأقنوتا)** أي وحده ومع قيامه وحده منه لانه لا ينافيه عليه **(قوله من قيام)** بان صار الى محل تجزى فيه القراءة على المعتمد بان كان القيام اقرب من الركوع اه ا ط ف قال الشورى قوله من قيام أي وأبدله كأن شرع في القراءة من صلى فاعتداف الثالثة فبطل صلاته بالود للتشهد واعتمده ح ف لان فيه انتقالا من قيام تقديرا في القيام كلام الشارح شامل للقيام التقديري **(قوله أَسْجُدْ)** والعبرة في التلبس بالسجود بالجبهة كما اعتمده هو سم والتي اعتبره في الشارح وضع الاعضاء السبعة اه ع ش أي مع الطمأنينة والتكيس ح ف وعبرة حل قوله أَسْجُدْ بان وضع جبهته وأعضاءه ومجامل ورفع أسافله على أعاليه وان لم يطهئ خلقا للظاهر كلام الروض من أن العبرة بوضع الجبهة فقط وقوله فان عادله أي لانيه من التشهد الاول أو القنوت اه **(قوله فان عاد)** حلالا فان عاد عاد ما علما واستغنى عن قوله لانيه أو جاهلا مع أنه أخصر وأجيب بأنه صريح بقوله لانيه أو جاهلا لاجل قوله لكنه يسجد شيئا ح ف **(قوله)** قطعته فرضا لنقل أي يغل بهيمة الصلاة ولا يقطع الفاتحة للتمؤذ ولا افتتاح علمه اعلم ان تبطل لان ذلك لا يغل بهيمة الصلاة للظاهر وان كان فيه قطع فرض لنقل والفرق بينه وبين من صلى جالس اترك الفاتحة بعد الشروع في التشهد الاول حيث يضرب لان الضرر في ذلك انما جاء من تركه الجالس الواجب الى الجالس للتشهد وان لم يكن في ذلك اسخا ل بهيمة الصلاة وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتمؤذ قد ترك القيام الواجب لقيام مستحب لان القيام للتمؤذ مستحب بخلاف الفاتحة حل والاولى الفرق بان سئل الجالس فيما انتقل من قيام تقديرا الى جالس فيها خلل بهيمة الصلاة تقديره او الخلل المقدر كخلل الحق بخلاف الفاتحة والتمؤذ لا يخلل اصلا لان كلامهما في القيام اه شيئا **(قوله لان عاد)** أي المصلي الشامل المأموم فان قلت لا ينافيه قوله بملكه يسجد اذا موم لا يسجد عليه قلت مراده بغير المأموم كما هو معلوم ان المأموم لا يطلب منه سجود لما حصل منه حال قدرته وعلى هذا فقوله ولان عاد ما موما أي عاملو مجمل وهو الاول ان يكون فاعل عاد المصلي المستقل بقرينة ما بعده تأمل شورى **(قوله)** تشهدا **(ثانيا)** استشكل عوده للتشهد والقنوت مع نسيانه للصلاة لانه يلزم من عوده للتشهد والقنوت تذكر استنباط لان كلامهما لا يكون الا فيهما وأجيب بان المراد بعوده للتشهد والقنوت عوده لمعلمه ا وهو يمكن

اسجد واحدة أم تسعين  
سجد أخرى (ولونسي)  
تشهدا (أول) وحده أو  
مع قصوده (أقنوتا)  
ونليس بفرض من  
قيام أو يسجد (فان عاد)  
له (بطلت) صلاته لقطعه  
فرض النفل (لا) ان عاد  
(ناسيا) انه فيها

(قوله رحمه الله ولونسي)  
تشهدا (أول) أي أوتركه  
جاهلا مشروعيته اه سم  
(قوله رحمه الله ناسيا أنه  
فيها) أو ناسيا تحريمه  
ويفرق بينه وبين مامر  
من ابطال الكلام اذا نسي  
تحريمه لان ذلك اشهر  
ففي بيان حرمته نادر فابطل  
كلا كراه عليه ولا كذلك  
هنا اه حج وفرق مر بان  
الود من جنس الصلاة  
بخلاف الكلام اه

(أوجاهة) محرمه فلا تبطل لعنه وهو ما يخفى على العوام ويلزمه المود عند تركه أو تعلمه (لكنه يسجد) للسهو زيادة قعود أو ان عاد (بأموما) فلا تبطل صلاته (بل عليه عود) فان لم يعد بطلت صلاته إلا (٦٢٢)

مع نسيان له فيها له شيئا حرف (قوله أوجاهة) وإلزامه بركن قريب عهد ولم ينشأ بيمينه العلماء أخذوا بعده (قوله ما يخفى على العوام) لأنه من المفاق قال حل ولا نظر لكونهم مقصرين بترك التعل (قوله ويلزمه المود) أي فورا أي لما كان عليه قبل المود نسياناً ومقتضاه أنه بعد ذلك سجود بان الحما أن لا مع أن يلزم عليه نكسر الركن الفعلي تأمل (قوله زيادة قعود) أي وهو ما يبطل عمده حل (قوله ولا ن عاد) أي عداها لما لا دعوه ناسيها دخل فيها قبله أي والفرض أنه ترك ناسيا (قوله ولا موما) خلا قال وأموما وقد يقال إنما غير بماذا كرا لا حل قوله بل عليه عود فأشار بقعود الثاني إلى استغلاؤه ولو اقتصر على العاطف لزمهم أن وجوب العود راجع للجميع ويكون الضمير في عليه راجعا لاحد للكونين شورى وفيه ان الناسي والمجاهل يلزمهما العود عند الذكرا أو التعل وأوجب بأنه مقيد بالرد وأيضاً العود منهما للسجود والقيام لا للشهد والقنوت تأمل (قوله بل عليه عود) إلا ان ينو المارقة بخلاف ما يأتي في باطن المسبوق سلام امامه فقام أوجب العود ولا اعتبار بينة المارقة والفرق لا مح وهو أنه قبل تمام الامام فهد بخلاف المسبوق وما يؤيد الفرقان تعدد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعدد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأهلوقام الامام قبل عود امتنع عليه العود ولو لم يام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عود الجلوس اه ان شورى قال عرش قوله بل عليه عود امامه هذا الكلام من اعتدال لا لقنوت فيه وترساجد اسهوا لا يفتيد بذلك بل يجري ذلك هنا اذا ترك في اعتدال لا لقنوت فيه وترساجد اسهوا كواقي على ذلك طبر ومروها ظاهر اه سم أقول وقد يفرق بأنه في التركة في القنوت الامام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا لقنوت فيه ان الامام ليس مشغولاً فيه بما ذكر زمنه قصر فسجد المأموم قبله ليس فيعش الخافاة كبقته وهو في القنوت غائبة أمسينه ببعض ركن سهوا في حج الجزم بما استظهر سم قال ويخص قولهم سبق ركن سهوا لا بضر بالركوع اه أي بخلاف السجود وسهوا فيجب عليه العود اه عرش على مر (قوله فان لم يعد) أي بعد تركه أو تعلمه وظاهر كلامهم بطلان الصلاة بمجرد التخلط حل (قوله بخلافه اذا قعد الترك) هذا منهم قوله الآتي ولو تعدد غير مأموم تركه ذكره هالفرق الآتي (قوله وفارق ما قبله) أي فيما اذا ترك ذلك ناسيا حيث يلزمه العود بان الفاعل ثم مغير فعه غير معتبه مادام ناسيا فلم يلبس بفرض أي مع ما فيه من غش الخافاة وهذا فارق لالركوع قبل إلمه سهوا حيث غير بين أن يعود للركوع معه وبين أن لا يعود لعدم غش الخافاة بينهما ولولم يذكر الساهي أو يعلم الجاهل لا بعد قيام الامام من التشهد لم يعد له ولا يحسب ما أتى به من القراءة قبل قيام الامام من التشهد حل (قوله من واجب) وهو التابعة إلى آخر وهو القيام عرش (قوله في غير بينهما) والحاصل ان المأموم اذا ترك التشهد ناسيا غير بين العود ونية المارقة وان كان عهدا غير بين العود والانتظار ونية المارقة (قوله لو عاد الامام) أي وكان تركه وقوله مثلا أي أو للقنوت وسماه الشارح تكميل المسائل الثلاث لان التارك امام الامام أو المأموم أهما (قوله حرم قعوده) أي استمرار قعوده قال عرش فان قعد علما بعد ابطال صلاته (قوله لوجوب القيام عليه) أي بل يفارقه أو ينتظر قائما ومفارقة أولى والظاهر أن مثل ذلك ما لو جلس الامام بتهديد في ثلثة الرابعة سهوا لشك المأموم أي ثالثة أم رابطة امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجدها كان وحيداً تجوز له المارقة والانتظار قائما لم يند كرا أو يشك فيقوم ومفارقة أولى حل (قوله

فان كان السجل قبل على المأموم ولم يشك بذلك حتى أم الركعة لم يحسب ويسجد للسهو زيادة (قوله ما فيه من غش الخافاة) بحث فيه بأنه متى قبل ان هنا غش مخالفة كانت في الصلة

اعتدال في غير محله ولا) أن ينو مفاخرته بخلافه اذا تعدد الترك فلا يلزمه العود بل يسكن كحجره في التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بان الفاعل ثم مغير فعه غير معتبه فكأن لم يفعل شيئا بخلافه هنا فعه مته به وقت اعتدال من واجب إلى آخر غير بينهما ولو عاد الامام التشهد مثلاً قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بالتصائب (قوله رجاءه أوجاهة) قال في الخادم ما اذا علم أن القنود غير جائز ولكن جعل أنه يبطل قياس ما سبق في الكلام ونظاره البطلان لعمده مع علمه بتحرره وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفرق عرش على مر (قوله وقصدناه أنه مود للسجود الخ) لا مانع منه لأنه إنما وجب عليه المود لينتد بالفرض لا لذات السجود حتى يلزم التكرير للذكور (قوله فأشار بقعود الثاني) أي حرف التي اه (قوله ولو سلم الامام قبل عود المسبوق الخ) ثم ان كان سلام الامام في حال علم المأموم فلا يسجد للسهو لان الزيادة واقعة حال القدوة

فان كان السجل قبل على المأموم ولم يشك بذلك حتى أم الركعة لم يحسب ويسجد للسهو زيادة (قوله ما فيه من غش الخافاة) بحث فيه بأنه متى قبل ان هنا غش مخالفة كانت في الصلة

الامام ولو اتصّب معه ثم عاد ولم يحز له متابعتة في العود لانه ما عطف به فلا يوافقه في الخطأ أو عدا. فصلاته باطله بل يفارقه أو ينتظره  
 حاله على عادته (وان لم يتلبس به) أي بمرض (عاد) مطلقا (وجحد) (٢٦٣) السهو (ان قارب القيام)

في مسألة التشهد (أو بلغ

حد الركوع) في مسألة

القنوت تغيير ذلك نظم

الصلاة بخلاف ما اذا لم يصل

الى ذلك لقلة ما فعله وفي

السجود المذكور اضطراب

ذكرته في شرح الروض

وبغيره (ولو تعديب ما موم

تركه) أي التشهد الاول أو

القنوت (فعاد) عاذا عالما

بالتحريم (بطان) صلاته

(ان قارب أو بلغ ما موم)

القيام في الاولى وحد الركوع

في الثانية بخلاف الموم لما

مر عن التحقيق وبغيره ما

اذا لم يقرب أو يبلغ ما موم

فلا تبطل صلاته بذلك في

مسألة القنوت حكم العاقد

والعالم والناسي والمجاهل

والموم وتعمد الترك مع

تفسيده في مسألة التشهد

بغير الموم من زيادتي

(ولو ترك بعد سلامه) وان

فصر الفصل (في ترك

فرض) بقيد زنده بقولي

أضاف كان القياس بطلان

الصلاة تركه عدا اه

(قوله رحمه الله) أو بلغ ما موم

من القيام أي على التعمد

بغيره من البطلان الا

بغيره من القيام كقوله

م من مقتضى كلام

السجود ليهو فاما أن يستثنى

لأنه ما عطف أي ساء أو جاهد كجاء به مر وهو على طرفة العاقد في كل من المستثنين وهما قوله ولو عاد  
 الامام وقوله ولو اتصّب لم يجز ع (قوله عاد) أي عام (قوله بل يفارقه) وهي أفضل من الانتظار  
 شورى (قوله عاد ناسيا) أي أوجها (قوله وان لم يتلبس بفرض) أي بأن لم يصل الى محل تجزئ عنه  
 الزيادة في القيام ولم يصح جميع الاعضاء مع التحامل والتكيس في السجود وان وضع بعضها أو جميعها  
 ولم يتحامل أو تحامل ولم ينكس كل ذلك داخل في التني اه شيئا وبعبارة ع (قوله وان لم يتلبس أي  
 كل من الامام والمفرد أي بأن لم يصل الى القيام أقرب منه ان الركوع في الاولى ولم يصح الاعضاء السبعة  
 في الثانية اه (قوله عاد) أي نداء زى ع وشيئا وهذا في المستقل كابد عليه قوله وسجدوا بالأموم فيعود  
 وجوب الاولى للامام عدم العود حديث بشوش على المأمومين كاتيل في سجود التلاوة حل (قوله  
 مطلقا) أي سواء قارب القيام أو بلغ حد الركوع أو لا والقيدر جاع للسجود شورى (قوله ان قارب  
 القيام) أي بأن كان القيام أقرب منه الى القعود لأنه فعل فلا يبطل عمده وقوله بخلاف ما اذا لم يصل الى  
 ذلك بأن لم يصل الى حد الركوع في مسألة القنوت أو كان للقعود أقرب أو لم يصل الى حد الركوع في مسألة  
 التشهد اه اطف (قوله أو بلغ حد الركوع) أي أقل الركوع مر قال الشورى قوله أو بلغ حد الركوع  
 يؤخذ منه أنه لو نزل السجود بصورة الركوع لم تبطل صلاته وكذا لو قال من السجود بصورته خلافا لحج  
 وفي المهمات عن الرافعي مفروض في زيادة ركوع محض وما هنا صفة تابعة لمؤى وقيام واجب تأمل  
 (قوله اضطراب) التعمد منها ما قسم من التفصيل وان صح في التحقيق عدم السجود مطلقا وقال في  
 المجموع انه اصح اه اطف (قوله ولو تعديب) هذا قسم قوله للتقدم ولو نسي تشهدا أو اء اطف  
 (قوله غير ماموم) من لم يلم ولم يفر ع اه ع (قوله ان قارب أو بلغ ما موم) مراده من هذه العبارة  
 ان قارب القيام أو بلغ حد الركوع والمؤلف متنازع الفعليين في الوصول المذكور ان من عاد الى القنوت  
 بمنفاته ترك حد الركوع تبطل صلاته وليس كذلك (قوله وحد الركوع في الثانية) التعمد بها  
 لا تبطل الا اذا صار السجود أقرب أي ثم عاد للقنوت كجاء على عليه الشيخ حمزة وقوله عن جمع وماله  
 الشيخ من تفقحه ولا ظن أحدا من الاصحاب يوافق على ذلك فليراجع سم ونقل أن الرافعي صرح به  
 فالنسخ تابع له وبه سقط ما للشيخ حمزة عناشورى (قوله لما مر عن التحقيق وبغيره) مر أنه  
 بمن له العود في التشهد الاول قال المؤلف رحمه الله القنوت اه حل والاولى أن يقول كما مر (قوله فلا  
 تبطل صلاته) ولا يصح السهو لقلة ما فعله ما لم يكن عزم على ذلك قبل القيام اه ع (قوله ولو  
 شك) مراده به مطلق التردد ع (قوله بعد سلامه) أي الذي لم يعد بعد الصلاة أو لم يشك بعد  
 سلامه حصل بعده عود فيزعمه لتدارك لانه بان يعود أن الشك في صلب الصلاة اه زى ع (قوله ولو بعد  
 الشك قبل السلام فقد تقدم وخرج ما لو شك في السلام نفسه فوجب تداركه ما لم يأت ببطل ولو بعد  
 طول السلام اه ع (قوله في ترك فرض) والمتعمد أن الشك لا يركن زى وحل  
 وبطل الشك في السلام ما اذا شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الأصل بقاء  
 الحدث لأن هذا الأصل ماض بأن الأصل انه لم يدخل الصلاة الا بعد الطهارة نعم اذا شك في الصورة  
 المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الرضوء أو أثناء الصلاة فانها تبطل بخلاف الشك فيها  
 بعد السلام فانه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة ويختص عليه استئناف صلاة أخرى وأما الشك في وجود

لاني (قوله رحمه الله بخلاف الموم) بث كل قوله وجحد السهو فيها تقدم لانه لا يبطل عمده حتى ين السجود ليهو فاما أن يستثنى  
 عليه ما تقدم أو يصار الى ضعف السجود

حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر مطلقاً سواء كان في أثناءها أو بعدها لان الأصل بقاء الطهارة  
 حنف (قوله) فان كان الفرض نية أي غيرية الاقتداء في غير نحو الجمعة شوري (قوله) استأنف  
 أي ما لم يذكر وإن طال الفصل بخلاف مالوشك في ذلك قبل السلام فيفرق فيه بين ذكره حالاً  
 بصر وطول تردده فيستأنف عرض والطول بمقدار ما يسرع ركناً (قوله) ويمكن ادراجها فيأزده  
 أي بأن يراد بالنية أصلاً وكيفية وأتم بالبرص الشك بعد فراغ الصوم في نيته لشدة العادة، ولأنه  
 يتفرقه بما لا يتفرق فيها وأما الشك في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفق به والشيخان اهـ حل  
 وينبغي أن يلحق بهما يشترط فيه الجماعة كالعادة والجموع على المراجع قديم بخلاف المنذور فلهما جماعة  
 لان الجماعة ليست شرطاً لصحتها بل واجبة للوفا بالنذر اهـ عرض على حر (قوله) فيأزده أي  
 بقوله غيرية والاندراج إنما هو في لفظ نية فالراد في مفهوم ما زنده فهو على تقدير مصاف (قوله)  
 وسهوه أي مقتضى سهوه اهـ عرض وهو العجود وقد صرح بهذا المضاف حر (قوله) في صلاة ذات  
 الرقاق بأن يفرقهم فرقتين ويصل بفرقة ركعتين الثالثة ثم تنفصلها وحجها الأخرى فيصل بها  
 الركعة الباقية وينظرها في التشهد ليسمع فيهم مقتضية حكمها في الركعة الثانية لها (قوله) عمله امامه  
 أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من نوابه عرض على حر وعبارة الشوري انظر هل  
 المراد به تحمل الطلب وبدل قوله كما يحمل الجهر أو المراد به تحمل نفس الخلل وبدل قوله وبلغته  
 سهو امامه ومعناه ان الامام سبب في جبره أو يحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذا يخالف  
 تحمل السجود تحمل نحو الجهر تأمل ولو سجد الامام سهو وتخلل المأموم سهواً حتى فرغ الامام من  
 تذكر بني وقام له أنه لا يجب الاتيان به لانه ليس من الصلاة وإنما يجب التتابع وقد غابت وهو  
 نفسه فافق فيجوز تركه حيث غابت وقت التتابع ثم رأيت شيخ الاسلام أفتى بأنه يجب عليه وأنه ان لم  
 بدونه بطلت صلاته وأنه ان لم يسهو فان تذكره قبل طول الفصل آتي به والابطال صلاته شوري  
 (قوله) امامه أي التطهر بخلاف الحديث كما يأتي وصرح به حر في شرحه وإنما أتي بالمصل خلفه على  
 الجماعة لوجود صورتها لانه يقتصر في الفضائل ما لا يتفرق في غيرها (قوله) وغيرها كالقنوت وسجود  
 الثلاثة ودعاء الانتحاب والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذي أدركه في الركعة  
 الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على التقديم فهذه عشرة أشياء اهـ حواشي شرح الرض اهـ  
 شوري (قوله) ولو ذكر في تشهده الخ) مطلوب على التفرع فهو تبرع ثم ان خرج بذلك ولو  
 شك في ترك ركن غير مامر فيأتي بركعة أيضاً لكنه يسهو بالسهو وانما سجد في هذه لان ما فعله مع  
 التردد يسهو بالامام محتمل لازمة بخلاف الذكر اهـ شيخنا (قوله) أفتا أي في الآف كما يشهد  
 اليه عادة في الطلوف شوري (قوله) كأن ترك الخ) مثال لغير مامر فالاولى تقديمه في قوله أني  
 يسهو الخ (قوله) سلام امامه أي مع على الواجب لفرض القدوة بالسرور في السلام وان  
 لم تنقطع الجماعة وكتب أيضاً أي بعده اتفاقاً وكذا مع على التعمد حل أي لا خلال القدوة يبرع  
 الامام في السلام ويؤيد ذلك ما سألني أنه لو اقتصى به بعد سروره في السلام وقبل عليكم لم يصح القدوة  
 على التعمد حر بزيادة (قوله) وذكر أي تذكر أنه مسبوق بي أي على صلاته وسجد أي على  
 (قوله) وبلغته سهو امامه أي التطهر بأخذ ما يأتي والمراد بالسجود الخلل فيحمل المبدل على  
 ظاهره ولو اقتصى به بعد فعل الامام السجود ويحمل خلافه وهو الاقرب لانهم يبق في صلاة الامام  
 خلل حين اقتصى به اهـ قال الشوري قوله وبلغته سهو امامه ولو باعتبار عقيدة المأموم وبت  
 قوله أدركه في الركعة الثانية أي ثانية لا واجبة بخلاف المغرب مثلاً اذا أدركه في ركعتيه اهـ شيخنا

(تابعه) فان ترك متابعتهم عليه بل يعد السجود أو خلافه جري على الأول والشيوخا شوي وهو منزع على ضعف فيكون ضعيفا اهـ ف وبعبارة شرح حر والذى أفتى به الواه بالإنه يجب عليه تمام ثلاث التشهد الواجبة ثم يسجد السهو أى ويكون هذا كبطء القراءة فيعذر في تخلفه لاتمام اهـ عى وقوله تابعه وان لم يعرف انسه لانه يصير كالركن بفعل الامام فيستقر عليه حتى لو سلم ناسيا وان ذكره له باله واليه ان قرب الفصل والاعادة الصلاة كما قاله حر (قوله) بطلت صلاته أى اذا تخلف بتمام ركعتين فصلين كالسجدة الاولى والجلوس بين السجدةين بأن هوى الامام للسجدة الثانية فباظهاره وهو لم يقدر اهـ زى وفى الشورى فرع متى تبطل صلاته بتخلفه عن الامام في سجود السهو يبنى كما فرغى عليه حر ان يقال ان تخلف بقصده عم السجود بطلت بمجرد سجود الامام وان لم يعرفه من عن الاول لشروعه في البطل كإيائى في سجود التسلاوة بل وقيل تلبه بالسجود وان لم يقدر عدم السجود فتخلف الى هوى امامه السجدة الثانية كتحلفه بركعتين فليعين وهذا ظاهر ان لم يقدر في تخلفه والا بأن تخلف لاتمام أكل التشهد وكان بطيء القراءة فلا تبطل الصلاة بذلك لعذره حل وشورى (قوله) واستثنى الخ الاول مستثنى من قوله وسهو حال قدومه بحمله امامه ومن قوله ويلحقه سهو امامه والثانية من قوله فان سجد تابعه اهـ شيخنا (قوله) فلا يلحقه الخ فيه لف ونشر مؤش (قوله) وماذا اتقن الخ) هذا استثنى من قوله فان سجد امامه تابعه قال في التصحيح وهذه المسئلة مشكلة تصور اوحكام واستثناء أى كيف يصور أن يتيقن وهو في الصلاة وجوابه ان ذلك يصور بأمرها في الكتابة بان كتب له ان سجوده ترك الجهر مثلا وكيف لا يسجد بسجود الامام وقد تقرر ان من ظن سهوا فجد له بان لم يسمعه يسجد ثانيا لهو بذلك السجود فسجد الامام مقتضى للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه لا يتابعه في ذلك السجود الذى غلط في مقتضيه لانه لا يلزمه سجوده بذلك ولزم السجود بذلك مثله آخرى ليس الكلام فيها وكيف يقال ان هذا امامه أى أفتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب السورة الظاهرة حل فلا استثناء وصوى وقوله بان كتب الخ أو تكلم بكلام قليل جاهلا وعذرا وسلم وأخبر المأموم بذلك قبل سجوده وقوله ولزم السجود الاول ان يقول وطلب السجود لانه غير واجب (قوله) وان كثر السهو فيجب لكل سهو صدر منه ما لم يخصه ببعض اهـ حر (قوله) سجدتان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عك له الاقتصار عليها بعد فعلها لم يؤثر لانها تسفل وهو لا يصير واجبا للشروع فيه حر وهل له بعد الاقتصار على الاول أن يأتي بالثانية أو لا فيه نظر ونقل سم عن حر انه ان سجد على الفور جاز له ذلك وقد يتصور اثنا عشر سجدة وذلك فيمن اقتدى بدراعية بأربعة أتمه بأن اقتدى بالأول في التشهد الأخير وبكل من الثلاثة الباقيين في ركعة الأخيرة وسها كل امام منهم ثم صلى الرامة وحده فلان انه سها في ركعته فسجد ثم بان انه لم يسه فسجد ثانيا قاله حر في حواشى شرح الررض ورواوى (قوله) بنى بسجود السهو) أى وان تعمد للمقتضى كان ترك التشهد الاول عمدا لان سجود السهو صار شقة شرعية في السجود للشروع لجبر الخلل عمدا أو سهوا وحل وجوب التيان كان اماما أو منفردا عى (قوله) ان ذلك اسم الاشارة الى راجع الى قبيل سلامه وانظر فيه معنى وقت ذلك مبتدا خبره محذوف لان الاختلاف الى الجلة والتقدير ان ذلك موجود أى وقت القبيل موجود واضانها

وأجاب عن سجوده بعدة  
في خبري البدين وغيره  
بحمد على العلم يكن عن  
صنيع العلم ورد ليان حكم  
سجود السهو سواء كان  
السهو بزيادة أو نقصان  
فيهما (كسجود الصلاة)  
في واجباته ومنه قوله فان  
سجد (مطلقاً) (أو) سهواً  
(و) حال فصل عرفاً  
(فان) السجود (والا)  
سجد) ثم إن السجود على  
الجمعة يخرجها من القاصر  
فتوى الأئمة أو انتهى  
سفرة أو بوصول سفينة أو  
رأى التيمم الماء أو انتهت  
مدة مسح الخف أو نحو  
ذلك لم يسجد (و) إذا  
سجد فيها إذا سلم ساجداً ولم  
يطل فصل (صار عتداً إلى  
الصلاة) فيجب أن يعيد  
السلام إذا أحدث بطلت  
صلاته وإذا خرج وقت  
الظهر فيه فاتت الجمعة

(قوله وأجاب عن سجوده  
(الح) أجاب عنه حج بأن  
السجود قبل السلام هو  
الأخير من فعله عليه السلام  
وهو أولى عايناه  
(قوله) رحمه الله وإذا خرج  
وقت الظهر فيه فاتت  
الجمعة) كان كأن بحيث لو  
سجد قبل السلام خرج  
الوقت ولو لم يسجد تمت  
حجته أه سم وصور  
المسئلة للتعلم بمكانه  
سهو أخرج الوقت فلا يعود سجوداً لا يترتب عليه العود للصلاة ثم

هنا من إضافة العالم للخاص لأن القليل زماناً يشاهد (قوله عن سجوده) أي النبي وقوله على أنه  
أي السلام عرض وقوله لم يكن عن قصد لأنه ساجداً (قوله معناه) أي السجود بعد السلام وهذا  
جواب ثان وإنما أتى به (قوله) لاستدراك ما فاته ولم يأت به لبيان أن محل السجود بعد  
السلام أه أطف (قوله لم يرد ليان (الح) أي فوجب تأويله على وفق الوارد لبيان الصريح الذي  
لا يمكن تأويله ولا يجوز رد مشوري وتأويله أن يقال سلامه سهو بدليل أنه أعاد السلام بعد سجود  
السهو وعيارة عرض قوله مع أنه لم يرد إلخ بل ورد لبيان أن السلام سهو لا يبطل (قوله سواء كان  
(الح) أشار به إلى الرد على مقابل الجدي القائل بأنه إن سها بقصد سجدة قبل السلام أو بزيادة بقصد  
در عرض وهو مذهب مالك وعنده أيضاً يكون السجود قبل السلام إذا كان السهو بزيادة والنقص  
معاً (قوله كسجود الصلاة) فأول ما يشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهره بآتي فيماصر  
في السجدة من أنه أن توى الإخلال به قبل فعله أو معه وفعله يبطل صلاته وإن طرأ له أثناء فعله الإخلال  
بوجهه يتركه فتركه نوراً لم تبطل صلاته وعلى هذا الأخير يعمل المطلق الأسنوي عدم البطلان ونزوع  
فيما يجرده ما قرأه شرح در شوري (قوله ومنه قوله) قال بعضهم يستحب أن يقال فيها  
سبحان من لا يسوء ولا ينام وهو اللاتق الخال قال الزركشي هذا إنما يتم إذا لم يتعمد ما يقتضي  
السجود فإن تعمده لم يكن لا تقاً بالخال بل اللاتق الاستغفار وسكوت عن الذكر بينهما والظاهر كإثباته  
الآخر في أنه كالتكرير سجدة صلب الصلاة شرح در (قوله فان سجد) أي متذكر مقتضى  
سجود السهو شوري (قوله مطلقاً) أي طال الفصل أو لا عرض (قوله سهواً) أي ناسياً مقتضى  
سجود السهو شوري وأما السلام فمعد فيها (قوله أو لقاصر فتوى الأئمة) هذا الذي ذكره  
القاصر بقسميه من عدم السجود إن أراد به عدم السجود الآن فسلم وإن أراد به أنه يتنعم عليها كال  
الصلاة تأمة والسجود في آخرها فحل نظر عمرة أه عن وأوجب بأن المراد بقوله لم يسجد بالنسبة  
إليه أي الآن أي وقت إفاتته فلا ينافي أن له أن يسجد آخر صلاته (قوله وأما نحو ذلك) أي كان أحدث  
ونظير عن قرب أوشق دائم الحدث أو تخلف الخف در عرض (قوله لم يسجد) أي لا يجوز له  
السجود لأنه لو سجد صار عتداً للصلاة فيلزم في الصورة الأولى فوات الجمعة مع أماكنه وفي الثالثة أي  
والرابعة أنه يصير محدثاً فتوتدي وسجد في الجميع ما عدا القاصر بقسميه لا يصير عتداً للصلاة قال  
الأسنوي لأنه ليس مأموراً به حل بإضاح (قوله وإذا سجد) أي أراد أن يسجد على المتمد  
شوري أي وإن لم يشرع فيه بالفعل (قوله صار عتداً إلى الصلاة) قال في الخادم الصواب أن معنى  
قولهم صار عتداً إلى الصلاة أنه يتعين بعبوده عدم خروجه منها أصلاً لأنه يستحيل حقيقة الخروج منها  
ثم العود إليها شرح در وإذا ذكر بعد عودك ركن أو شك فيه لم يندركه قبل سجود فان  
سجد قبله بطلت صلاته أو بلغز فيقال لنا شخص أتى بسنة فزعه فرض قل على الجلال (قوله)  
فيجب أن يعيد السلام) تقر بعرض قوله وصار عتداً إلى الصلاة فزعه عليه فروعا ثلاثة هذا والثاني  
قوله وإذا أحدث الخ والثالث قوله وإذا خرج وقت الظهر فيه أي السجود فقتضاه أن صورة المسئلة في  
هذا الفرع الثالث أن العود قد صح وإن الوقت خرج بعد العود وهو المتبادر من قوله فاتت الجمعة أي  
فات كونها جمعة وبما ظهرا وقوله والسجود في هذه حرام أي مع صحة العود وقوله لا يفتي الجمعة أي  
ويوجب إتمام الصلاة فظهر أنه المتبادر من كلامه فما كتبه زى وبمع حل وعرض مبتنى على  
أن العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسبأني أه شيخنا حنف (قوله) أي في  
السجود وكذا بعده وقبل السلام وفرض المسئلة أن الوقت خرج بعد أن عاد للصلاة بخلاف المسئلة



هذه حرام عند العلم بالخال  
لانه يفوت الجمعة مع امكانها  
ثم بينت ما يستند فيه  
السجود صورة لاحكام  
فقلت (وليسها امام جمعة  
وسجدوا فيها ثم اتوها  
ظهرا) لما سألني في بابها  
(وسجدوا) ثانيا آخر  
الصلاة لبيان أن السجود  
الاول ليس في آخر الصلاة  
(ولوطن) المولى (سها)  
فسجد بيان عدمه أي  
عدم ما ظنه (سجد) ثانيا  
لزيادة السجود الاول وكذا  
لوسجد في آخر صلاة  
مقصورة فزعموا بالتمام ولو  
سجد السهو معها قبل  
سلامه بكلام أو غيره  
لا يسجد ثانيا على الأصح  
لانه لا يأمن وقوع مثله  
فيقلل

### (باب)

في سجود التلاوة والشكر  
(نسن سجدة تلاوة)  
بفتح الجيم (لقاري)

(قوله في سجود التلاوة  
والشكر) أي في غير وقت  
الركعة بقصد السجود  
فيه فلو قصد قراءتها في  
وقت الركعة ليجزئ فيه  
بصح ومثله ما قرأ في  
غيره بقصد السجود فيه  
(قوله للاختلاف في  
وجوبه) يؤخذ منه تقدم  
التحبة على سجدة الشكر

لانها آكد ولم يقل بوجود سجدة الشكر اه سم

التقدمة في قوله نعم ان سلم صلى الجمعة الخ فرضها ان الوقت خرج بعد السلام وقبل المودع فلا يلتفت الى  
ما توجه حل من انها عينها ولا لا توهم أيضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عابدا  
اه (قوله والسجود في هذه الماخ) ولا يصير عابدا الى الصلاة لوسجد اه زى وحل وعش وفيه  
ان الفرض انه عاد ثم خرج الوقت في السجود أو بعده وقبل السلام كيف قالوا لا يصير عابدا فالحق انه  
يصير عابدا ح ف ولكن لما كان العود حراما حيث قال المحشون لا يصير عابدا تأمل (قوله لانه  
يفوت الجمعة) أي اذا قلنا به وهو غير مداحي لوسجدي هذه لم يصير عابدا اه عش وقد تقدم رده  
(قوله لاحكام) أي لاجرا لان الجار للخلل انما هو الاخير (قوله قبل سلامه) شامل لما هو سابقه أو  
بعده وقبل ان يسلم عش (قوله لا يسجد ثانيا) لانه يجبر بالخلل الواقع قبله والواقع بعده والواقع فيه  
ولا يجبر نفسه والله أعلم

### (باب في سجود التلاوة والشكر)

أي في بيان حقيقةهما وسكهما اه عش وإضافة سجود للتلاوة من إضافة السبب للسبب لان  
التلاوة سببه وإضافته لاشكر من الإضافة البيانية لان السجود شكر وسببه هجوم النعمة الى آخر  
ما يأتي وقصد سجود السهو لاختصاصه بالصلاة ثم التلاوة لانه يوجد فيها وإخراجها وأخر الشكر لحرمة فيها  
اه حج وإنما قالوا بسجود التلاوة ولم يقلوا بسجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان  
التلاوة لا تكون في كل واحدة والقراءة تكون فيها تقول فلان قرأ اسمه ولا تقول تلاه لأن أصل  
التلاوة من قولك تلاه الشيء بقوله اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل في التلاوة وتستعمل  
في القراءة لان القراءة اسم لمن هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود  
التلاوة لانه ليس معلوما من الدين بالضرورة أي يعرفه الخاص والعام وإن كان مجمعا عليه اه ذكره  
العلامة الخراشي في شرح مختصر الشيخ خليل (قوله نسن سجدة) جميعها باعتبار مواضع السجود  
(قوله بفتح الجيم) أي لأن السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على فعلات بفتح  
العين كما قال في الخلاصة

والسلام العين التلاوي اسما أنل \* اتباع عين فاه بماشكل

وما كان كذلك من الصفات كضمته يجمع على فعلات بالكون عش (قوله لقاري) قد وقع  
لظنراب في القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هي مشروعة فيسن السجود لها أو لا فلا يسن  
قال حر في الشرح وبعبارة الانوار لو أراد أن يقرأ آية أو سورة تضمن آية سجدة بقصد أن يسجد  
فان لم يكن في الصلاة ولا في الاوقات المكروهة لم يكره اه وكتب عش عليه قوله لم يكره أي بل  
موسحب وقال حج في شرحه وانما لم يؤثر قصد السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه  
تعبادة لا مانع منها اه قال سم قوله وانما لم يؤثر الخ فيديل عن انه حينئذ يسجد لكن الذي  
في الوجود انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة انتهى والتمس مطلب السجود لانها قراءة مشروعة  
شبهنا ح فلو قصد أن يسجد خارج الصلاة أي في غير وقت الركعة بقصد  
السجود فيمضى لقراءة أي انها في الصلاة بقصد السجود فيها سوى صح يوم الجمعة تأمل فلان قرأ  
فيها لم يقرأ لم يقرأ بقصد السجود وسجد عابدا عالما بطلت صلاته عند حر ولا يطل عند حج لانها  
عمل السجود في الجملة والوجه في قاري وسامع فعلها قبل صلاة التحبة فيسجد ثم صلى لانه جالس ضمير  
لفعلها لا تفوت التحبة فان أراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه كما في  
شرح حر (قوله ولوصيا) أي عيضا ولوجنبنا لعدم تهيه عن القراءة اه عش وجعل الصي مشتق

السن يقتضى أن أفعاله يقال لها سنة وليس كذلك كالكفر في الأصول من أن الحكم لا يتعلق بفعل  
غير البالغ العاقل فالمراد بكونه سنة أنه يثاب عليها لا أنه مأمور بها ولا يترى من ثوابها أمره بها  
وعبرة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل ومعه عبادة الصبي كصلاته وصومه المأثبات عليها  
لبطلانته مأمور بها كالبالغ بل بعادها فلا يترى أن شاء الله **(قوله ولو صلباً)** لم يقل وأكفر الدم  
نأى السجود منه لكن يبين أنه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر عن قرب من السجود  
حقه عن علي نهر **(قوله وأمرأة)** ولو بحضرة رجل أجنبي لأحرمه رفع صوتها بما أى بالقرأة  
عند خوف الفتنة إيماناً وعاراضاً لذلك قراءتها لأن قراءتها مشروعة في الجسلة شرح مدر وهل  
يطلب رفع الصوت للقرأة لتسمع قراءته لأنه وسيلة إلى مستون اه شورى والظاهر لم ولو قرأ  
واستمع لغيره أوسع من شخصين مثلاً ما أوردتمناه فهل يتعد السجود بحثهم تعدده وهو أولى  
وبقدم السجود للقرأة ويبدأ بالسجود للقرأة الأسبق ويكتفى بسجود واحد عن الكل اه اطف  
**(فرع)** لو اختلص اعتقاد القارئ والسامع في السجدة فينبى أن اكتملها بعمل باعتقاده إلا  
ارتباط بينهما عن صور الاختلاف المذكور ما إذا اغفل الحنفى الخب من غيرية وقرأ آية  
سجدة فادأسمعه شافى لا يسجد لأن قراءته غير مشروعة عنده لا جنا بتمباينة في اعتقاده  
والقارئ يسجد لأنها مشروعة عنده اه حنف **(قوله وأمسف المنبر)** أى إذا لم يكن في القول  
كففة والأسن تركه شرح الرض ع **(قوله قد السامع)** أى وإن كان ساعه بقصد أن يسجد  
يظهر بخلاف القارئ بهذا التصدي ويرى وجعل سم السامع كالقارئ في هذا التصدي هو السجود  
لكن منهما وهو المتمد كقائل ع قال شيخنا حنف سامع أى لغير الخطيب حتى لو سجد  
لقراءته لا يسجد لسماعه السجود لأنه ر بما فرغ قلبهم من سجودهم فيكونون معرضين عن الخطبة  
اه بل جزم حج بتحريم السجود حيث ينفى قل لا يسجد لسماعه وإن سجده لأنه اعراض عنه  
ولأنه لم يلفظ بالقل وهو ممنوع من الماضرين بين يدي الخطيب اه **(قوله كافر)** أى ولو سجد اه  
وعبرة زى ولو كان القارئ كافراً أى أن حلت قراءته بأن رضى إسلامه ولم يكن معانداً حج  
والمعتدما اقتضاء إطلاق الشارع في الكافر فيسجد لقراءته مطلقاً وإن كان جنبا لأنه لا يتقدمون  
حيث يشد وشمل إطلاق القارئ ما لو كان أنسيا أو جنبا أو ملكا **(قوله قراءة)** راجع لكل من قوله  
لقارئ وسامع على سبيل التنازع كافي شرح مدر **(قوله لجميع آية السجدة)** فلا يسجد قبل انتهائها  
ولو بحرف واحد لم تصح مدر وعبرة الشورى قوله لجميع آية السجدة أى من واحد فقط  
على الوجه من احتال إلى حج فلا يسجد إذا سمعها من قارئين ومثل ذلك أن يقرأ بعضها بسمع  
بعضاً الآخر كما هو ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في زمن واحد بأن يولى بين كلامهما وأن يسمع السامع  
كذلك أولاً كل محتمل فيلحزرك أنه شورى والأقرب الثاني أن قصر الفصل اه اطف **(قوله)**  
مشروعة بأن لا تكون سراً لما لها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة لأنها كقراءة معل غير  
القيام كما يصرح به الشارع اه شورى قال الرشيدى يؤخذ من الآية الآتية وغيرها أن الراد  
بشروعيتها أن تكون مقصودة ليخرج قراءة الطيور والساهى والسكران ونحوهم وأن تكون  
مأذوناً فيها شرعاً يخرج قراءة الجنب ونحوه فيلحزرك اه وفيه أن الجنب الكافر من السجود  
لقراءته مع أنه نهي عنها وعبرة حل قوله مشروعة بأن لا يقرأها في الأوقات المكروهة ليسجد  
فيها أرف غيرها ليسجد فيها اه **(قوله في القيام)** أى في غير صلاة الجنازة لأن قراءة غير الصلاة  
غير مشروعة فيها حيث يقال لنا محل قائماً فأر آية سجدة ولم يستحب له السجود كافي حل اه

ولو صلباً أو امرأة أو خطيباً  
وأمكنه السجود عن  
قرب مكانه أو أسفل المنبر  
(وسامع) قصد السامع  
أمره ولو كان القارئ كافراً  
(قراءة) لجميع آية السجدة  
(مشروعة) كالقراءة في  
(قوله) رجاءه قراءة بجم  
آية السجدة) ولو سبق  
وحام وخلا ولا يسجد  
للسامع عند اشتراك اثنين  
في الآية بأن قرأ كل بعضهما  
ولو أنى بآية سجدة بدلا  
عن الفاتحة لم يسجد بخلاف  
الآتي بآية السجدة للسورة  
فيسجد ولو تكررة عن  
الفاتحة والسورة ونحوه  
القراءة بقصد أن يسجد  
في الصلاة أو في الأوقات  
المكروهة ونيل بالسجود  
ومثل ذلك غير صحيح الجملة  
بالمترى ولا يسجد بسماع  
فلك القراء لعدم مشروعيتها  
كصلاة الجنازة ولو تكرر قراءة  
آية سجدة في الصلاة إن  
قصد ليسجد فلا يعتد بمرئها  
والأقرب اه سم

ح ف **(قوله)** ولوقبل الفاتحة) ولوقب التكتين الاخبرتين في الرابعية لانها مشروعة لعدم التهي عن القراءة فيه ما رواه لم تكن مطاوعة وقرى بين عدم الطلب وطلب العلم ع ش على م **(قوله)** كقراءة مصلى الخ مثل ثلاثة أمثلة لان الاولى مكروهة والثانية محرمة والثالثة لا ولا فلا تان ولا منع فيها وصدق على الثلاثة انه لم يؤذن فيها شرعا **(قوله)** وقراءة جنب) أى مسلم ليخرج الكافر فانه يسجد لقراءته ولجنبنا لانه لا يعتد سورة القراءة مع ما ذكر ع ش أى فكأنها غير مضمية عنها وقوله أى مسلم أى بالغ ليخرج الصبي الخ وبعبارة الشورى قوله وقراءة جنب أى ان كان مسلما بالغنا وانظر لوقد بالقراءة الله كرم لم يقصد شيئا أو قصد مجرد التهنيم هل يسر طلب السجود منه ومن سامع اه حج ويكره الاذان من الخجنب وتسباجاته وتحرم القراءة منه ولا يسر السجود لساها بها فليفرق اه والفرق حرمه القراءة من الخجنب دون أذانه فهو طلب السجود لقراءته لكان الخجنب مأمورا بالقراءة لاجل زيادة العبادة وهي طلب السجود من سامع فاذنه مشروع لعدم اشتراط الطهارة في مختلف قراءته **(قوله)** وسكران) ظاهره كم ر وان لم يتعد به صرح حج ع ش **(قوله)** حتى ما يجد) هو بالنسب لان ما نافية وفي حج على الاربعين أنه بالغ واقصر عليه وبهامشه ونظر فيه بعضهم لان ما منع من نصب الفعل الواقع بعد حتى اه ع ش لانها نافية لا كانه **(قوله)** لكان جنبه) انظر الماراد بل لكان هتافا كان المراد بالموضع فامعنى جمعه مع ما قبله وهو قوله موضعا وان كان غيره فها هو شروى يرى قال بعضهم المراد بمكان الجهة تمكينها اه ح ف أو المكان مصدر ميمي لكان بمعنى الوضع وأمله مكون نقل حركة الواو للكاف وفي رواية حتى ما يجد بعضنا موضعا لجنبه كفى شرح م **(قوله)** ولا ينوى الخ) عطف تفسيرى لاسن له ذلك فلو فعل كان خلاف الاولى كفى شرح م ر أى لانه ليس مما تشريع فيه الجامعة ع ش على م ر **(قوله)** أربع عشرة) فى قول لم اختم هذه الاربع عشرة بالسجود مع ذكر السجود والاربع له **(قوله)** في آيات آخر كآخر الخبر وهل أتى قلنا ان تلك فيها مدح الساجدين صريحا ودم غيرهم نالوجيا أربعه فشرع لنا السجود حيث نلتهم المدح تارة والسلامة من التهم أخرى وأما عاها فليس فيه ذلك بل نحو أمره **(قوله)** مجرد ادع غيرهم وهذا ادخل لتأنيده فلم يطلب مناسجود عنده وأما يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون فليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب اه حج أى فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن رد على الفرق الذى كور كلالا قطعوا وسجدوا واقترب فانه يسجد طامع أن فيها أمره **(قوله)** تأمل **(قوله)** سجدا الحج) قدمه ما عكس الترتيب الطبيعى لان أبا حنيفة يقول ليس في الحج الاسجدة واحدة أو لها ذكر بعدها الفصل لان ما لا يكرى أن الاسجدة في الفصل أصلا وكذا قول عندنا قد يرى أن لا يسجد في الفصل ويشولان السجدة احدى عشرة قد قدم سجدة الحج والفصل اهتماما بالردة على الخائف **(قوله)** وهم السجدة) أى سمى الي فيها السجدة وهي فصلت **(قوله)** واجتنب لتلك) انظر وجه التبرى ولعل وجهه أنه لم يصرح بمواضعه اذ قوله منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة ان انظر هل هو من كلام الراوى أو من كلام الشارع وما حكمه الاقتصار على هذه الخسة نعم ان كان من كلام الشارع احتمل أن يكون حكمه الاقتصار الدار على الخائف المتقدم حور فيكون ترك البقية ككونه ذكرها سابقا وكونه من كلام الشارع هو الظاهر **(قوله)** أقرأتى) أى عدلى أو عدلى أو تالعى **(قوله)** الباقية منه) أى من الحديث

رواه الشيخان عن ابن عمر أنه **(قوله)** كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فسجد وسجد معه حتى ما يجد بعضا موضعا لمكان جنبه وفي رواية لمسلم في غير صلاة (وتأكد) السجدة (له) أى السامع (يسجد) انقارنى) لكن تأكيدها لتعبر الفاصد ليس كئنا كدها القاصد ذكر تأكيدها لغير القاصد مع التنبيد بشروعية القراءة من زياتنى وإذا سجد السمع مع القارى فلا يرتبط به ولا ينوى الاقضاء به (دعى) أى سجدات الثلاثة (أربع عشرة) سجدة الحج وثلاث في الفصل في النجم والانشقاق وأقرأ البقية في الاعراف والارعد والنحل والامراء ومريم والفرقان والنحل وألم تنزل وهم السجدة وعملها معروفة واجتنب لذلك بخبرنى داود بإسناد حسن عن محمد بن العاصى رضى الله عنه قال أقرأتى رسول الله **(قوله)** خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة واحدة والسجدة الباقية منه سجدة ص

الذكره بقوله **(قوله)** وثلاثة لا لا الخ) مقتضى ما علم به في العلة فيل ان هذه مشروعة وهو كذا: فلهذا خرج بالفضل لانه لا بد منه أيضا كما تقدم وحدثت هامش شرح البهجة خروجه بالفضل اه

أومن العدد المذكور في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة التقدمة وهي الخامسة عشر **(قوله)**  
 ليس منها سجدة ص ( لما كان من المعلوم أن ص ليست من السجدة حتى يستثنى قسر  
 الشارع لفظ سجدة والتحقيق أنها ليست شكرًا لها ولا تلاوة محنة بل فيها الثابتان وعبارة  
 شرح م وإلاني قولنا ينوي بها سجدة الشكر فلو لم سبها التلاوة وهي سبب لتذكر  
 قبول التوبة أي ولاجل ذلك لا ينظر هل ما يأتي في سجود الشكر من هجوع النعمة وغيره لأنها  
 منسوبة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر وقوله سجدة ص يجوز قراءة  
 ص بالأسكان وبالفتح وبالكسر بلاتونين وبه مع التنوين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفا  
 واحدا وأما غيره ففهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف عبد الحق اه ع ش ومثله  
 شرح الروض قال ع ش على م ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المتن  
 وعلى فتح الصاد تكون مضافا إليه متنوعة من الصرف العلمية والتأنيدي لأنها اسم للسورة **(قوله)**  
 بل هي سجدة شكر ومع ذلك لا تطلب الاعتدال الآتية كذكره بقوله تسن عند تلاوتها اه  
 شيخنا فلو نوى بها التلاوة تصح ولو نوى بها المطلق الشكر أي من غير ملاحظة كونه على قبول تلك  
 التوبة فالظاهر أنه لا يصح لأن ما ذكره هو السبب فيها وفي كلام شيخنا ما يفي بذلك وفي كلام حج  
 ما يفي بالأجزاء حل وعبارة قل على التحريف قوله ونسجدها شكرا أي سجودنا بقصد شكر  
 فلا يشترط ملاحظته ولا العلم به اه واعتمد ح ف **(قوله)** قبول توبته أي من خلاف الأولى  
 الذي ارتكبه لامن الذنب لصحة الإنابة وهو أنه أضمر أن وزر برهان قتل في الغزو تزوج زوجته فان  
 فلتأخره تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما فالت وجهه والله أعلم له عك  
 عن غيره أنه لم يمتدح من ارتكبه من الخوف والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والقلق المزيج مائه  
 الاما جاعا عن آدم لكنه مشوب بلحن على فراق الجنة فجوزي بأمر هذه الامة بجمع قصدهم على قربه  
 وأنه أتم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة اه حج وم ولاه وقع في  
 قصته التخصيص على سجود خلاف قصص غيره من الانبياء فانه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة  
 لم ع ش على م وورد أن داود كان عنده تسعون امرأة وطلب امرأة وزر به أور ياد ليس  
 له غيرها وتزوجها ودخل بها بعد أن زلله عنها وكان ذلك لسرعظم وهو أنه رزق منها سلبان كاف  
 الجلالين وحواشي قال أبو العود ولما طمها من وزر به استحسانه فطلقها وكان ذلك جائزا في سرية  
 داود عليه السلام معاذنا بين أمته غير محل للمرأة فكان يسأل بعضهم بعضا أن يتزل عن زوجته  
 فيزوجها إذا عجنه وقد كان لا يضار في صغرا لاسلام بواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير تكبر لأن  
 دل عليه السلام لعظم منزلته وارتفاع رتبته لا ينبغي له أن يتعاطى ما يتعاطاه آحاد أمته مع كثرة نساءه  
 بل كان المناسبه أن يغلب هواه ويصر على ما استحبه اه **(قوله)** تسن عند تلاوتها أي للقرآن  
 والسامع كما يفهم من الحديث المتقدم **(قوله)** ولا تدخل فيها أي تحرم وتبطلها وان انضم لفضل الشكر  
 قصد التلاوة لأنه إذا اجتمع الميثل وغيره غلب الميثل شرح م وأما بضم قصده الفهم مع القراءة  
 مع أن فيه جمعا بين الميثل وغيره لأن جسد القراءة مطلوب وقصد التهنيم طاري بخلاف اليهود  
 بالاسب فانه غير مطلوب أصلا ع ش على م وقد يقال لماسب وهو التلاوة كما تقدم عن م  
 وقوله كإعلم عما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة **(قوله)** لقراءته أي لا يفسد  
 في غير صحيح الجمعة فلو قرأ آية سجدة بقصد اليهود في غير ما تنزل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته  
 أن كان عاديا طام م وعبارة شرح م ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد اليهود

(ليس منها) سجدة (ص)  
 بل هي سجدة شكر) خبر  
 الثاني سجدة داود توبة  
 ونسجدها شكرا أي على  
 قبول توبته كقراءة الرضی  
 (سن) عند تلاوتها (في)  
 غير صلاة) ولا تدخل فيها  
 كإعلم عما يأتي (ويسجد)  
 مصل لقراءته لا لقراءة  
 (قوله) وعلى فتح الصاد (الح)  
 وكسرهما على أن صاد فعل  
 أمر من السادة وهي  
 المجادلة أي صاد وبجلد  
 الكفار بما في هي أحسن  
 اه شيخنا (قوله) وتبطلها  
 وان انضم (الح) أي أن كان  
 عاديا طام بالهرم خلاها  
 فهو أوجه لا للمركبة  
 يسجد لله سجدة فلو سجدها  
 الامار لم يبعه بل يشارفه  
 أو ينظره قائما إذا انتظره  
 لا يسجد للأطال وان  
 سجد لا اعتقاده ان امامه  
 زاد في صلاته كالجهل لانه  
 مستند لا اعتقاد أن سجود  
 السهر توجه عليهما فاذالم  
 يسجد الامام سجد المأموم  
 اه شرح البهجة للشارح  
 (قوله) رحمه الله ويسجد  
 مصل (الح) وغيره يسجد  
 لقراءته وقراءة غيره

(أوسجد) هو (دونه)  
 بطلت) صلاته للخالفه  
 الفاحشة) ولولم يعلم سجوده  
 حتى رفع رأسه لم يطل  
 صلاته ولا يسجد ولو علم  
 والامام في السجود فهو  
 ليسجد فرفع الامام رأسه  
 رجع معه ولا يسجد  
 (ويكره) المصلي (كغيره)  
 ندبا (لهوى) (لرفع) من  
 السجدة (بلارفع) يديه ولا  
 يجلس) المصلي (لاستراحة)  
 بعدها لعدم وروده وذكر  
 عدم رفع اليدين في الرفع  
 من السجدة لغير المصلي  
 من زيادتي (وأركانها)

(قوله) بل يكره في حق قراءة  
 الخ) بخلاف الامام لا تكرر  
 قراءتها في حق مطلقا سرية  
 كانت أو جهرية إلا أنه يس  
 له حيث خشي التشويش  
 على المأمومين أن يؤخ  
 السجود الى ما بعد السلام  
 حيث يكون الفصل أصيرا  
 والاسجد حالا وإن شوش  
 اه مر

(قوله) رجعه الى بطلت صلاته  
 ولو ترك الامام سجدة  
 التلاوة أو التشهد لم يأت  
 بهما المأموم لوقوعهما  
 خلال الصلاة فلا يؤثرهما  
 تخلف الامام واختلت  
 التابعة بخلاف سجود  
 السهو اذ تركه الامام فان

في غير المأثم بل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المتمد ان كان عالما بالتحريم لأن الصلاة منهي  
 عن زيادة سجدة فيها إلا السجود لسبب فالقراءة بقصد السجود كمتاطي السبب باختياره في أوقات  
 الكراهة ليعمل الصلاة فيها اه ملخصا قال زى ولو قرأ في صبح الجمعة بغير المأثم بطلت  
 السجود أتى شيخنا مر بطلان صلاته وخالفه حج فأخفى بعدم البطلان لأنه عمل السجود في  
 الجمعة (قوله) الأماموما) استثناء منقطع ولو قال الشارح لالتزمها لكان متصلا شورى وصدق  
 الغير بسجدة التبرئة أقل وهو مبنى على أنه مستثنى من المفهوم وهو قول الشارح لاقراءة غيره والظاهر  
 أنه متصل لأنه مستثنى من قوله مصلح مع قيده وهو قوله لقراءته لأنه شامل للمأموم والمصلي الأماموما  
 فلا يسجد لقراءته بل يسجد لسجدة امامه اه (قوله) فلسجدة امامه) فلو تركها الامام سجد للمأموم  
 بعد السلام إن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولومع العذر لانها لا تنقض على الأصح شرح مر  
 (قوله) ولا لقراءة نفسه) بل يكره في حق قراءته أتمها وإن لم يسمع قراءة الامام لعدم تمكنه من السجود  
 ويستحب هل تكون قراءته لا يتأخر مشروع فلا يسجد لاسمها السجود الظاهر ثم وهذا شامل لأية  
 السجدة في صبح يوم الجمعة فإنه يكره في حق ذلك وإن لم يسمع قراءة الامام فما أطلقوه من أن المأموم  
 يقرأ حتى لم يسمع امامه مقيده بغير أية سجدة اه حج وذكر زى عن مر أن محل كراهة قراءة  
 المأموم أية سجدة في غير صبح يوم الجمعة ان لم يسمع قراءة الامام وقدمنا أن هذا فرع على كون المأموم  
 يستحب له قراءة أية سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك لأن محل استحباب قراءة الم السجدة  
 خاص بالامام وللغرض اه حل وحل تابع لحج فإنه لا يسجد للمأموم قراءة أية سجدة مطلقا قال  
 الثوري وانظر لوجه لقراءة نفسه وسجود امامه هل يطل صلاته كن سجدة بقصد التلاوة والشكر  
 أو لا ويقره اه والاقراب البطلان لانه اذا اجتمع المصلي وغيره قدم المصلي اه اظنحي (قوله)  
 وتخلف) أى عا د اعلا بديل قوله ولولم يعلم الخ (قوله) أو يصعد هو) أى شرعى في السجود بأن هو  
 شورى (قوله) بطلت) أى اذا رفع الامام رأسه من السجود في الاولى الا اذا ترك السجود قصدا  
 فمجرد الهوى للسجود زى ع وش وعبرة الثوري قوله وتخلف ان كان قاصدا عدم السجود  
 بطلت بهوى الامام والافرق الامام رأسه من السجود اه (قوله) للخالفه الفاحشة) أى مع اتقاله  
 من واجب الى سنة بخلاف ترك التشهد مما فاته انتقل من واجب الى واجب فلم ينظر لفحش المخالفة  
 حل (قوله) لا يسجد) فان سجد عا د اعلا بطلت صلاته اه ع ش (قوله) فرفع الامام رأسه)  
 والظاهر أنه لو لم يرفع الامام رأسه ولكن ظهر أنه لا يدركه فيه بأن رأه متعشبا للرفع أخذ في الهوى  
 لاحتال استمراره في السجود فاذا استمر واقفه وإن رفع رأسه قبل وضع المأموم جبهته لزمه الرجوع  
 سه وانما جازاه التاخير لانعام التشهد الاول والثبوت لانه واقف الامام فيهما ثم زاد بخلافه هنا شورى  
 (قوله) رجعه) ولا يسجد إلا أن نوى مفارقتها وهي مفارقة بعذر شرح مر وفيه نظر لانه يفتي  
 الفارقة صلو مفردا وهو لا يسجد لتفسير قراءة نفسه اللهم إلا أن يقال ان قراءة امامه زلت منزلة لقراءته  
 وعبرة الرشيدى قوله إلا أن نوى مفارقتها أى فينبذه السجود كما مر به سم وجهه أنه وجد  
 سبب السجود في حق حال القدوة فليترتب عليه سببه (قوله) لهوى (لرفع) انظر وجه إعادة الام  
 وقد يقال دفع نومه الا كصفاء لها بتسكية واحدة تأمل شورى (قوله) ولا يجلس) أى لا ينبغي له  
 ذلك فلو جلس لم يضر كما مر في شرح قوله واما هنا ترك زيادة ركن الخ ع ش لكن تقدم تقييده بكونه

لأموم إن يأتي به لانه ما يأتي به بعد سلام امامه اه مر أى أو بعد مفارقتها (قوله) رجعه الى بطلت صلاته) ولا يسجد وانما لم يستقر عليه  
 لان ليس بضامن الصلاة ولا مشيها بخلاف سجود السهو يستقر بفعل الامام اه شيخنا قوسى

جواسخافا بقدر الطمأنينة وأنه لو زاد على ذلك بطلت صلاته **(قوله أى السجدة)** أى سجدة التلاوة  
**(قوله محرم)** ولا يسر له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه شرح حر فإذا قام كان بما  
 كما يقتضيه قوله لا يسر دون من أن لا يقوم عرش على حر **(قوله نأوي)** عذبة التبركة وأرسلنا الجولس  
 قبل السلام كما صرى صفة الصلاة والوجه أنه لا تكفى نية السجود بل لابد من نية سجود التلاوة وأنه  
 سجدة ص لا يكتفى بسجود التلاوة لأنها سجدة شكر وهى تعرض لسكونه شكر القبول توفى توارد  
 عليه السلام أو يكتفى بنية الشكر ارضى الثاني حر وطب وانظر هل معنى وجوب نية السجود للتلاوة  
 نية السجود لخصوص الآية كأن يوفى السجود لتلاوة الآية المخصوصة أو معناه نية التلاوة من غير  
 تعرض لخصوص الآية قياس وجوب التبيين فى النفل ذى الوقت والسبب ذلك وهو قريب ثم رأيت  
 شيخنا البرهان الملقبى أفتى به وخالف فذلك شيخنا حر فقال ظاهر عباراتهم عدم وجوب نية  
 لخصوص وأجاب عن تشبيهه بالنفل بأن التشبه لا يعطى حكم التشبه به من كل وجه شوى **(قوله بعد)**  
 جواسه أى أو اضبط جاعه أن سجدها من اضبط جاع حر وبعبارة الشوى يرى قوله بعد جواسه  
 ظاهرة أن الجولس واجب وهو مال الهى شيخنا حر وجزى طب على عدم وجوبه وجوز السلام  
 فى الرفع قبل الجولس عرش **(قوله بالتهنيد)** أى بلا من تشهد فلو أنى لم يضر لأن غايته أن يطول  
 الجولس عرش **(قوله)** أى لغيره صل وقوله مع مامى أى من التكبير للهوى وللرفع منه **(قوله)**  
 وما ذكرته أى من ركنية تكبيرة الأحرار والسلام هو مراد الأصل بما ذكره أى من أن التشرط  
 وكذا السلام حل أى فراهبه للشرط ما لا بد منه كقوله حر **(قوله ولا يجب على الملى)** أى التأموم  
 قال الشوى والخاص أن نية سجود التلاوة والسهو تجب الأعلى للمأموم اه أى بالنفل فإن  
 تلفظ بطلت صلته اه حل وبعبارة زى قوله ولا يجب على الملى نيتها للمعتد وجوب أن  
 ويجعل كلام ابن الرضة على التلفظ بها أى لا يجب التلفظ بها اتفاقا انتهت وهذا الحل بعيد لأن  
 التلفظ بالنية يطل فلا يشوم وجوبه تدبر **(قوله تنسحب عليها)** فيه نظر لأن نية الصلاة غير  
 منسحبة عليها كسجود السهو فهما على حد سواء وأجيب بأن نية الصلاة منسحبة عليها بواسطة  
 القراءة لأن القراءة من الصلاة قصد هافى جملة الصلاة متضمن لقصد السجود المترتب عليها شيخنا  
 حر **(قوله)** وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو أى لأن سجود السهو لم تنسحب عليه نية الصلاة  
 ولا على سببه **(قوله عرفا)** بأن لا يزيد على قدر ركنين بأخف ممكن من الوسط المفضل عرش  
 فإذا زادت فالتقصى قال عرش على حر فان لم يمكن من التطهير للسجدة أو من فعلها كفل  
 قال ريع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ولله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم قياسا  
 على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يمكن من تحية المسجد لحديث أو شغل وينبأن يقال مثل ذلك  
 فى سجدة الشكر أيضا وفيه أن ركنى التحية فيها أربع سجودات وهذه سجدة واحدة ومتنصاتها  
 تحجير بمزة وأجيب بأن المالكات عبادة مستقلة جبرت بأربع مرات قياسا على التحية **(قوله)**  
 ومنها أى من السنن ونبيه على دون غيره لأنه مذكور فى الأصل أى لم يغفل به من كلامه لأنه مذكور  
 فضمن التشبيه ولم يغفل منها سجد وجهى الخ لاجل قوله لا يصور ما الخ **(قوله فتبارك الله)** عبارة  
 فبأسر تبارك بلفظه ولعلمها روايتان اه حل **(قوله وبين أن أى سوا)** فى سجدة التلاوة  
 وسجدة ص وقوله كما قبلتها أى السجدة لا يفتقد كونها سجدة تلاوة كفى عرش أو لى كى  
 قبلت نوعها ولا فاقى قبلها من دلو هى لخصوص سجدة الشكر تدبر **(قوله دخرا)** هو بقال  
 الهجمة بالنسبة لأموز الآخرة وأما فى أمور الدنيا فهو بالهمة **(قوله عن ذكر)** أى الغارى

أى السجدة (التفسير  
 مصل محرم) بأن يكبر  
 نأوي (وجود وسلام)  
 بعد جواسه بالتهنيد  
 (رسن) لهم مامى (رفع  
 يبدى) تكبير (محرم)  
 وما ذكرته هو مراد الأصل  
 بما ذكره قال ابن الرضة  
 ولا يجب على الملى نيتها  
 اتفاقا لأن نية الصلاة  
 تنسحب عليها وهذا يفرق  
 بينها وبين سجود السهو  
 (وشرطها) أى السجدة  
 (كلامه) أى كشرطها لمن  
 نحو الطهر والستر والتوجه  
 ودخول وثباته هو بالترغ  
 من قراءة آياتها (وأن  
 لا يطول فصل) عرفا بينها  
 وبين قراءة الآية كحدث  
 قطره بعد قرائتها عن  
 قرب فيسجد (وحى  
 كسجدها) أى الصلاة فى  
 القروض والسنن ومنها  
 سجد وجهى الذى خلقه  
 وصوره وشق سمعه وبصره  
 بحوله وقوته فتبارك الله  
 أحسن الخالقين رواه  
 الترمذى وصححه الأوصور  
 فاليسقى والافتبارك الله  
 الى آخره فسو والمأكم  
 وبين أن يقول أيضا اللهم  
 اكسب لى ما عندك أجرا  
 واجعل لى عندك ذخرا  
 وضع عنى جاهوزا واقفها  
 متى كآلفتها من عبدك  
 داود رواه الترمذى وغيره  
 باسناد حسن (وتدكر)  
 أى السجدة عن ذكر

والسامع اه حل (قوله ولو يجلس) أى مجلس القراءة والسجود اه زى والغاية للرد  
 (قوله كفاه سجدة) أشعر أن الأولى تكرير السجود بعد الآيات عش وعبرة زى ولأن  
 تكرير السجود بعد الآيات أن لم يطل الفصل بين القراءة والسجود وعبرة حج وقضية تعييرهم  
 بكفاه أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسابيع ثم كرر صلاتها إلا أن يفرق بأن سنة  
 الطواف لا تغتفر فيها التأخير الكثير سوج فيها بما لم يسلم به هنا (قوله وسجدة الشكر) ولو  
 سجدة ص فليس مكراماً قوله تسن أى سجدة ص في غير صلاة لأن ذلك خاص وهذا عام  
 لسجدة ص وغيرها تدبر (قوله نعمة) أى له أو لنحو ولده أو لعموم المسلمين كالطرفة عند التقط  
 سواء كان يتوقفها قبل ذلك أم لا وإن كان له نظيرها لأن حذف التعلق يؤذن بالعموم مر وزى  
 وعبرة حج لمجوم نعمة ظاهرة من حيث لا يحتسب أى لا يدري وإن توقفها كولد وليس المهجوم  
 منفعان القيد بعده ولا يتسلم بالولد منافياً لا غير خلافاً لزمهم ما لأن المراد بهم جرم الشيء متفاداً  
 وقوعه الصادق بالظاهر بما لا ينسب عادة لتسببه وضدهما بالظهور أن يكون له وقع عرفاً ولا يخرى  
 أن لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد أن تسبب فيه لكنه لا ينسب حصوله في المادة لتسببه  
 وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب ما لو تسبب فيهما تسبباً تنقضي المادة بحصولها عنده فلا سجود  
 كي يحتمل عرفاً لتأخر حصول عادة عقب أسبابه وعلم بما تقر عدم اعتبار تسببه في حصول الولد الولد  
 والغاية بالولد لأن ذلك لا ينسب في العادة إلى فعله اه شرح مر وعبرة قل على التحرير  
 قوله مهجوم نعمة أى حصولها في وقت لم يسلم وقوعها فيه وإن كان يرتبها اه فلان منافاة بين المهجوم  
 والترقب لأن الترقب في أى زمان كان (قوله كحدث ولد) ولو ميتاً أى إذا نفخت فيه الروح لانه  
 ينفع في الآخرة شوبرى (قوله أو مال) أى حلال مر عش (قوله بخلاف التمسرة) المستمرة  
 هنا خرج بقوله مهجوم وقد يقال أن قبول توبة سيدنا داود نعمة مستمرة فطل السجود لها مستثنى  
 وفيه نظر لأن القبول لو وجد بعد أن لم يكن أى فكان تذكر التوبة بقراءة الآية حدوثاً للنعمة يتجدد  
 كل وقت فلا يستأنه سم للمعنى (قوله أو اندفاع نفقة) معطوف على قوله نعمة أى أو مهجوم  
 اندفاع نفقة اه حج وعبرة زى قوله أو اندفاع نفقة أى عنه أو عن ولده أو عن عموم المسلمين  
 سواء كان يتوقفها أم لا لأن حذف التعلق يؤذن بالعموم (قوله لينخرج الباطنتين) ضعيف  
 والمعنى أن التمسرة الباطنة كالظاهرة أى بشرط أن يكون لها وقع مر (قوله كاللحرة) أى لله  
 وهذا مثال لحديث النعمة الباطنة وما بعده مثال لاندفاع النفقة الباطنة اه (قوله وستر المسارى)  
 أى من أعين الناس ونظريه بان السجود لحديث المعرفة وحديث ستر المسارى أولى من السجود  
 لحديث كثير من السور ويغنى أن يكون احترازاً عما لا يقع له كحديث فلس وعن عدم رؤية عدو  
 لأمر فيه ما يوافقه قول الإمام شـ تربط أن تكون النعمة طارئة اه حل (قوله أو رؤية مبتلى أو  
 فاسق) المراد رؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بنحو معاك كلامه ولا يلزم تكرار السجود إلى  
 ما لا نهاية له فيمن هو سابق بآرائه مثلاً لا نأمره بذلك إلا إذا لم يوجد أحدهم من يقدم عليه اه  
 سج (قوله مبتلى) يفتح اللام لأنه اسم مفعول قال عش وظاهره ولو غير آدمي وهو قريب  
 (قوله أو فاسق) مثله الكافر مر بل مثله العاصي وإن لم يكن فاسقاً كتركيب الضمير من غير  
 أمر أو فاسق ليس بقيد (قوله ملان) ليس بقيد زى لكن اعتبره مر وعش سلمه ولم  
 يشغبه فتشأنها اه قيد (قوله لأن ممية لدين أشد) أى وقد أمرنا بالسجود على السلامة من  
 ممية الدنيا رؤية المبتلى فبلى السلامة من ممية الدين رؤية الفاسق أولى (قوله على السلامة

(تكرير الآية) ولو  
 مجلس واحد أو ركعة  
 لوجود مقتضيات نعم أن لم  
 يسجد حتى كرر الآية  
 كفاه سجدة (وسجدة  
 الشكر لا تدخل صلاة)  
 فلو سلم فيها علمدا عالماً  
 بالتحريم بطلت (وتسن  
 لمجوم لعمه) كحديث  
 ولما رد مال للأنبياء ورواه أبو  
 داود وغيره بخلاف التمسرة  
 كالصلاة كالصلاة والسلام  
 لأن ذلك يؤدي إلى  
 استراق العمر (أو اندفاع  
 نفقة) كنجاة من هم  
 أضرق للأنبياء رواه ابن  
 حبان ويقيم المجموع قفلاً  
 عن الشافعي والأصحاب  
 النعمة والنفقة كونهما  
 ظاهرين لخرج الباطنتين  
 كاللحرة وستر المسارى (أو  
 رؤية مبتلى) كزمن للأنبياء  
 رواه الحاكم (أو فاسق)  
 بقيد زده بقول (معلى)  
 بشفقة لأن ممية الدين  
 أشد من ممية الدنيا ولهذا  
 قال **يخرج** اللهم لا تحصل  
 مصيبتنا في دننا والسجود  
 للميتين على السلامة

منها) متعلق بمحذوف تقديره يكون شكري على السلامة منها **(قوله)** ثلاثاً ذي مع عنده) فلو كان غير معذور لم تقطع في سرقة أو جلاو في زنا لم يعلم تو به أظهره الله فلو كان هذا المبتلى المذكور فاسقاً متجاهراً أظهره الله بين السب وهو الفسق وبه أفنى والد شيخنا وقرر شيخنا زى الله بين السب قبل السجود وقد يقال بل يبين السب مع سجوده بأن يقول الحمد لله الذي عافاني عما ابتلي به فلا تراهوكذا اه حل وفيه أنه كلام أجني فيبطل وأجيب بأنه دعاء مناسب للقيام فلا يبطل ويتعد السجود برؤية المبتلى الفاسق للسلامة من يلونه ونفقه حـ **(قوله)** بغير إصرار) أوسع إصرار ولم تغلب معاصيه التي يتجاهر بها على طاعته مم لانه لا يئسق بالاصرار بل لابد أن تغلب معاصيه على طاعته حل **(قوله)** مع أنه لا يسجد لربوبية من تكبها) للمتعدد السجود فكلام لا اصل هو الأولى **(قوله)** سجدة الثلاثة) قضية التشبيه أنها تتكرر بتكرار النعمة أو اندفاع النقمة وأنه واجبتما أو تكرر أحدهما أو رأى فاسقاً ومبتلى كفاه سجدة وأن لا يطول فصل بينهما بين سبها حل **(قوله)** ولما سر فلهما الخ) فالناسي يسجد على الأرض والراكب يوحى إلا أن كان في صرقة ففته فيه حل

وهو لغة الزيادة حل لا يادنه على الفرائض قال تعالى ويعقوب نافذة أي زيادة على المطلوب **(قوله)** وهو) أي اصطلاحاً **(قوله)** ما رجح الشرع) أي عبادة تفرج المباح والمكروه مم ويجوز تفسير ما بشئ فيدخل فيه العبادة وغيرها بخبر المباح والمكروه بقوله رجح الشرع الخ لأن المباح خير الشرع بين فعله وتركه والمكروه رجح الشرع تركه على فعله عـ وشي كلام سم يكون قول الشارع رجح الشرع فعله صفة كاشفة وإن خسرنا ما بشئ شملت الأحكام الخمسة ويخرج بقوله رجح الشرع فعله ما عدا الواجب والتدبى وقوله يجوز تركه الواجب تدبروهذا التمر يفصله عن لا يقيد كونه من الصلاة **(قوله)** ويرادفه السنة) فيه بحث بالنسبة للحسن لانه أعم لشمله الواجب والمباح أيضاً كافي جمع الجوامع حيث قال الحسن المأذون فيه واجباً ومندوباً وما بها اه إلا أن ردك أن الترادف بالنسبة للحسن بالنسبة لبعض ما صدقته أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر لفظها أو لفيرهم فليتمثل شوبرى **(قوله)** والحسن) وزاد سم في شرح الوقت الاحداث وزاد حج الأولى أي الأولى فعله من تركه عـ وقيل السنة ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله أحياناً أو أمر به والتطوع ما ينشئ الانسان بنفسه **(قوله)** صلاة النفل) وثواب الغرض يفضل بيمين درجة كافي حديث **(قوله)** قسم لا تسن له جماعة) أي دائماً وأبداً بأن لم تسن له أصلاً أو تسن في بعض الاوقات كالوتر في رمضان ولو سني جماعة لم يكره لكن لا ثواب لها وحديث يقال لتأجعة لا ثواب فيها حل وذهب سم إلى حصول ثواب الجماعة واعتمد شيخنا حـ كلام حل ونقل عـ عن سم على حج أنه يثاب عليها وإن كان الأولى تركها وهو بعيد اه وبعبارة عـ على هر واستشكل بأن خلاف الأولى منهي عنه والنهي يقتضي عدم الثواب إلا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منباعدة بل أنه خلاف الأفضل أي فيكون في مقابلة فضل وبدأ بهذا القسم مع أفضلية الثاني لتكرره كل يوم وتبعته للفرائض وراجح مشروعية النفل كانت في أي وقت اه شوبرى **(قوله)** كالرواتب) والحكمة فيها أنها تكتمل ما نقص من الفرائض اه

شرح هر وفقته أن الجايل للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولومن جنس الفرائض صلاة البروق وكلام سم على حج تبعاً للظاهر حج ما يقتضى التعميم وبعبارة قوله وشرع لتكميل الخ عبارة الباب وإذا انتقص فرضه كل من نفله وكذا باقي الاعمال اه وقوله من نفله قد قبل

منها) **(ويظهرها)** أي السجدة ملحوم نعمة ولا ندفع نعمة والفاقد المذكور أن يفض ضرره لم يثبت (لا) أي الفاسق للذكور (أن خان) ضرره (ولا يثبت) فلا يتأذى مع عنده وتغيير بالفاسق أولى من تغييره بالعاصي لشمول المعصية الصغيرة بغير إصرار مع أنه لا يسجد لرؤية من تكبها وقول ويظهرها إلى آخره أعم وأولى بمأذ كره (دعي) كسجد الثلاثة) خارج الصلاة فيما فيها (ولما سر فلهما) أي السجدين (كثافة) ثباتاً فيما مأمراً فيها سواء في سجدة الثلاثة داخل الصلاة وخارجها وهذا أعم مما ذكره

**(باب في صلاة النفل)**

وهو ما رجح الشرع فضله وجوز تركه ويرادفه السنة والتطوع والتدبى والمسب والمرغب فيه والحسن (صلاة النفل) بيان قسم لأن من جماعة كالرواتب



فقل غير ذلك الفرض من التوافل ويوافقه ما في الحديث فإذا انتقص من فرضه شيء قال الرب سبحانه وتعالى انظر وأهل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اهـ بل قد يشمل هذا تطوع ليس من جنس الفريضة فليشأمل وعبارة المناري في شرحه الكبير على الجامع واعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئاً من الفرائض غالباً الا جعل له من جنسه نافذة حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيمثل يجبر بالنافذة التي من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما امرته جوزى عليها وأثبت له وان كان فيها خلل كملت من نافذته حتى قال البعض انما ثبت لك نافذتك اذا سلمت لك الفريضة اهـ وهي ظاهرة في خلاف ما ستظهره سم اهـ **(قوله التابعة)**

التابعة للفرائض (والمؤكد

منها ركعتان قبل صبح

(د) ركعتان قبل (ظهر

(د) ركعتان (بعد

(د) ركعتان (بدمغرب

(د) ركعتان (بعدعشاء

ووتر) بكسر الواو ونصها

(قوله ترقب فعلها على

فعلها الخ) ربما دخل به

الضعي ونحوها فرمعي

التكميل (قوله رجع الله

وركتان قبل ظهر)

ويتبع عند النية صدأها

القبيلة أو البعيد يقولون

نحو المغرب و هو مع نقله

مشكل لأن مقتضى عدم

دخول العبدية الا بقل

الفرض تعين الوقت للقبيلة

اه شيخنا قويني

للفرائض) خرج به نحو العبد بناء على جملة رايها وهو أحد اطلاقين ثانيهما أنه خاص بسنن الفرائض وعليه قوله التابعة للفرائض صفة لازمة وقال الشوري كاشفة وعلى الاوّل تكون محصنة ومبراهة التابعة في المشروعية فتدخل القبيلة والبعدية اهـ ع ش وعبارة حل قوله التابعة للفرائض أى المكمل لها أعم من أن تكون سنهها أو لا توقف فعلها على فعلها أو لا كالتبعية ولا شك ان الوتر يتوقف فعله على فعلها اهـ فقدته من الرواتب لان فعله يتوقف على فعل العشاء ولم يعمد المهاج منها وعبارة شرح هر وما اقتضاه كلامه أى كلام المهاج من أن الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الرتبة على التابعة للفرائض ولهذا لا يوجب بسة العشاء أو راتبها بل يصح وما في الروعة من أنه منها صحيح أيضاً باعتبار أن الرتبة يراد بها السن المؤقتة اهـ **(قوله ركعتان قبل صبح)** وجه تقديمه على باقي الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها قال بعضهم معناه أن الناس عند قيامهم من نومهم يتبدلون الى معاشهم وركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها فضلاً عما يصح من ترك نومهم بغيره وتشتغلوا به لان عددها لا يزيد ولا ينقص فأشبهت الفرائض بل قيل إنها أفضل من الوتر لانها تقتسمان على متبوعهما والوتر يتأخر عنه وما تقدم على متبوعه أولى ولانها تبع للصبح والوتر للعشاء والصبح أكدم من العشاء قال هر وين تخفيفهما قال ع ش والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ في الأولى آية البقرة ولم تشرع والكافرون وفي الثانية آية آل عمران ولم تشرع والاختلاس لم يكن مطوّلاً لها تطويل لا يخرج به عن حد السنة بل ينس الجمع بينهما ليعتق الاثنيان بالوارد **(قوله ركعتان قبل ظهر)** بعده وظاهر كلامهم أنه لا يتعين أن يلاحظ في قبيلة الظهر أو بعديته كونها مؤكدة أو غيرها بل يكفي الاطلاق وينصرف للمؤكدة لانها المبادرة والطلب فيها أقوى فيه عليه شيخنا وتقل عنه أنه يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتقدمة وتخير بين ركعتين وأربع حل ويصح جمع الثانية أى الاربع للمؤكدة وغير المؤكدة باحرام واحد والعلمد أن القبيلة كالبعدية في الافضلية وقيل البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفرض كحل ع ش على هر وين تأخير الرتبة للقبيلة بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرها بعده ولا يفسدها على الاجابة شرح هر ومنه يعلم أن ما ثبت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المؤكدة لاجابة المؤذن وفعل الرتبة قبل الفرض لا ينبغي بل هو مكروه ع ش على هر **(قوله ركعتان بعد مغرب)** ذكر في الكفاية أنه ينس تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد شرح هر وقوله حتى ينصرف الخ لا يعني أن تطويلهما سنة لاهل المسجد فلا يتصور أن يطولها الى انصراف أهل المسجد الا أن يراد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمره عزله اهـ مم على حج والكلام حيث فعلهما في المسجد فلا ينافي أن انصرفا ليعلمهما

رواه الشيخان (وغيره)  
أي غير المؤكل كدنها (زيادة)  
ركعتين قبل ظهور  
ركعتين (بده) يخرج من  
حافظ على أربع ركعات  
قبل الظهر وأربع بعده  
حرمه الله على النار رواه  
الترمذي وصححه (وأربع)  
قبل عصر) للإمام رواه  
الترمذي وصححه (وركعتان  
خفيفتان قبل مغرب)  
للإمام يعني خبراً في داود  
وغيره وغير الشيخين بين  
كل أذانين صلاة والمراد  
الأذان والأقامة قال في  
المبسوط وركعتان قبل  
العشاء غربيين كل أذانين  
صلاة (وجعة كظهر) نأبأ  
مرجاني التحقيق وغيره  
لكن قول الأصل وبعد  
الجمعة أربع وقبلها مائيل  
الظاهر شعر بمخالفتها الظاهر  
في سنن الترمذي (ويدخل  
وقت الرواتب قبل الفرض  
ب) يدخل (وقته بده)  
ولو (ز) بفعله يخرجان  
أي وقت الرواتب التي قبل  
الفرض وبده (يخرج  
وقته) فصل القليلة قبله  
الفرض أدا (وأفضلها)  
أي الرواتب (الوتر) لخبران  
أعقبتكم صلاة هي خير لكم  
من حراتكم وهي الوتر  
رواه الترمذي وأما كم  
وصححه وذكر أن أفضلته  
وجعلها فسانها وهو قال في وضعها صلحاً من يذني

في البيت أفضل اه عرض على م وليس هذا خاصاً بعبدة المغرب فإن بعبدة الصلوات مثلاً وأما  
خصت بعبدة المغرب لأن شأن الناس الانصراف سريعاً بعدها **(قوله أي العشاء)** أي شغل بعد  
العشاء عرض **(قوله للإتيان)** لا يفيد لك أياً الذي هو المدعى وبعبارة شرح م لانه **ع**  
واطلب عليها أكثر من الآية اه وهي ظاهرة في إثبات المدعى **(قوله حرمه الله على النار)** يعني أنه  
لا يذهب بها وإن كان يدخلها لقوله تعالى وإن مسك الإواردها أي داخلها بدليل قوله ثم تنجي الذين اتقوا  
الح واستثنى ابن عباس من دخولها الأتينا . وقال لا يدخلونها **(قوله وأربع قبل عصر)** يرفع أربع  
عقلها على زيادة وهو ظاهر وكذا الجوز عطفها على ركعتين والمعنى زيادة أربع على العشرة المؤكدة  
فإن قيل يتأنيقه قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه لانه يجوز أن يكون مبتدأ وخبره مخدوف أي وركعتان  
قبل المغرب كذلك فتأمل اه شوري أو قال هو على لغة من يلزم المشي الأتينا **(قوله والمراد الأذان)**  
والأقامة أي فيه تغليب **(قوله رجعة كظهر)** أي أن كانت مجزئة عن فنان كانت غير مجزئة عنه صلى  
قبلها أربعاً وقبل الظهر أربعاً وما بعد ما وبما سقطت سنة الجمعة البعيدة لك في إجازتها بعد فعلها اه  
ع ش وشيخنا العزيمي وأما المطلب لماسة قبله فيصع عدم إجازتها إلا ما كفون بفعلها كافي شرح م  
وإذا قامت سنة الجمعة حتى خرج الوقت لا تقضى لأن الجمعة لا تقضى فكذا سبقتها **(قوله)** لكن قول الأصل  
الح) إتمامه للأصل بذلك لأن ما بعدها نيت بالنص بخلاف ما قبلها فقامه على الظاهر وقنا شار إلى ذلك  
الحلى شوري **(قوله بمخالفتها الظاهر الح)** أي من كونها أي الركعات الأربع مؤكدة أو غير  
مؤكدة حل **(قوله قبل الفرض)** حال من الرواتب أوصفتها **(قوله ولو (ز) الغاية لارد**  
على من قال يدخل وقته بدخل وقت العشاء فلا يتوقف فعله على فعلها كافي شرح الحلى **(قوله بفعله)**  
ولو قضاء ولو تقدم بما فيمن يجمع شوري وفي قوله بفعله تسمع انزقت البعيدة بدخل بدخول وقت  
فرضها وإن توقف فعلها على فعل الفرض تأمل **(قوله ويخرجان الح)** فيه أن البعيدة قصر قضاء يخرج  
وقته من لم يدخل وقتها فكيف يقال أنه خرج وقتها مع أنه لم يدخل واخرجه فرع الدخول قال حل  
ولما منع من ذلك وعليه الفرق لفاصلة خرج وقتها وما دخل اه وقال السيوطي إن البعيدة بدخل وقتها  
بدخول وقت الفرض وفعل الفرض شرط لصحتها فعل هذا الاشكال **(قوله الوتر)** ويدخل وقته  
بفعل العشاء ولو جمع قديم لكن إن كان مسافراً حيفتد وأقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل  
الوتر إن لم يكن فعله عقب فعل العشاء ومتى دخل وقت العشاء جاز له فعله وإن لم يمض زمن يسع فعل العشاء  
شرح م **(قوله أمم كم)** أي منحكم وخضكم وانظر وجه دلالة هذا الحديث على المدعى الذي هو أفضلته  
لأنه على الرواتب أنغاة ما يفيد أن الوتر خير من الصدق عمر التعم وكونه خير منه لا يقتضي الأفضل منها  
ولو سبقت لاته على الأفضل فهو معارض بقوله **ع** ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فهذا أبلغ  
من ذلك فيلزم أن يكون ركعتا الفجر أحق بالأفضلية على الرواتب حتى على الوتر لأن حديثهما أبلغ من  
حديثه مع أن الوتر أفضل قلماً فالأولى في الاستدلال على أفضليته أن يقال للاختلاف في وجوبه  
وفيه أن ركعتي الفجر ذهب الحسن البصري إلى وجوبهما وادعى وجوب تحيجهما للمسجد وبعض  
الصحابة وجوب ما يقع عليه الاسم من قيام الليل كافي الشوري فتدبر وأوجب بان خلافاً في حثية  
أقوى لكونها أحد الأئمة لاربعة **(قوله من حراتكم)** أي من الصدق هو لارد بها الأبل الجوهري  
أنسأ أسوال العرب يضرب بهما للثقل في قساسة الشيء وقد تفران تشبيهاً موراً الآخرة انما هو للثقل بهما


الأنعام والأقدرة من الأخره خيمن الأرض بأسرها وأمثالها مع الوضوء اه الطيفي وحس قال  
عش وحرك يكون للمجموع أجرو حراماً وأما ضم المجمع حرام اه قال في الخلاصة  
فعل لنحو أجرو حراماً \* وقال أيضاً

وفصل لاسم ركني يد \* فذكر بقبول لام إعلالاً فقد

وقال تعالى كأنهم حمر مستنفرة اه قال في فتح الباري قبل خيمن أن تكون كذلك فيصدق بها وقيل  
من فينبها وتلكها وكذا ما يتفخ بها العرب اه **(قوله)** وأفقه ركنه سئل شيخنا زى عن شخص  
على أقل الوترين أو لا الاقتصار عليه ثم يمسلمه عزله الزيادة عن الأقل مره بالكل هل له ذلك أم لا  
أجاب بأنه لا يجوز له الزيادة عن الأقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهذا قول كيف يتصور  
الأتين بأكل الوتر فقالوا لا يتصور إلا إذا أحرم بالجميع دفعة واحدة أو أحرم به شعراً ركعتين ركعتين  
وهكذا والله أعلم ويؤخذ من شرح مر قال ولو نذر أن يسلي الوتر لمسه ثلاث ركعات لأن أفقه وهو واحدة  
بكره الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر اه **(قوله)** وإن لم يتقدمها نقل (الح) هذه الغاية للرؤية أصله  
مع شرح مر وقيل شرط الأتيان ركعة سبق نقل بعد العشاء وإن لم يكن سبقتا التمتع هي مودة لذلك  
النقل ورد بأنه يكتفي كونهما وتران في نفسها أو مودة لما قبلها ولو فرضا **(قوله)** وأكفره إحدى عشرة قضية  
كلام بعضهم أنه لا يحصل فضيلة الوتر إلا أن صلى آخرته وهو متوجه أن أراد كمال الفضيلة لأصلها كما قدمته  
آخفا اه حج والتي قدمه قوله ولو صلى ماعدا ركعة الوتر فالتظاهر أنه يثاب على ما في به ثواب كونه من  
الوتر لأنه يطلق على مجموع إحدى عشرة اه ومثله مر ولو صلى ركعتين منه قال نويس ركعتين من  
الوتر أربعة الوتر ولو نوى الوتر أو أطلق حمل على ثلاث على المعتقد زى **(قوله)** روى أبو داود (الح) الحديث  
الأول يدل على أفقه والحديث الثاني يدل على أكثره تأمل قال ع ش لعل الاقتصار في هذا الحديث على  
الحس فادونها اه صلى الله عليه وسلم خاطب به من لم يرغب في الزيادة على الخمس لضعف ونحوه وذكر  
الحس فانقوتها في الثاني على من عاذته الاقتصار على الثلاث ورأى أن المناسب للزيادة لشاطة ومحة  
جسده اه **(قوله)** لم يصح وتره أى لم يجزه أصلان أحرم بالجميع دفعة واحدة وكان عامداً على ما  
والاعتقاد فلا مطلقاً وإن سلم من كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فإنه لا ينعقد أن كان عامداً على ما  
والاعتقاد فلا مطلقاً اه حل ولذا قال الشارح لم يصح وتره ولم يقل لم يصح صلاته لأنها تقصص مع بطلان  
الوتر فإذا كان ناسياً أو جاهلاً **(قوله)** وبكره الإتيان ركعة أراد كماله القمولى أن الاقتصار عليها خلاف  
الأولى اه زى والافهى سنة فراه الكراهة الخفيفة لأن فعلها مكروه لأنه صح أنه **(قوله)**  
أوتر بها لمعتد أن الاقتصار عليها خلاف الأولى كماله زى **(قوله)** والأول أفضل لأن الثاني فيه تشبيه  
بالترتيب وفهمى عن تشبيه الوتر بالترتيب وقد يقال التشبيه لا يحصل إلا إذا أوتر بثلاث دون ما إذا أوتر  
بأكثر وقد يجاب بأن فيه تشبيهها أيضاً من حيث أن فيه توالي تشهد في الأخيرتين شيخنا ح ف  
قال بعضهم وجه التشبيه بالمغرب أن فيه تشهد الأول بعدد شعاع وثانياً بعدوتر **(قوله)** ولا يجوز في الوصل  
(الح) أى لا تصح الصلاة حيث أحرمه وتر كما في حل **(قوله)** لأنه خلاف النقول (الح) ولو صلى عشراً  
بإحرام واحد لم يجزى عشرة بإحرام آخره فإن يشبهه كل ركعتين فيما يظهر لأن هذا أصل لا وصل ولم أر  
لهذا السلسلة نقلاً فليتأمل اه زى فقول الشارح والفصل بين الركعات بالسلام ليس بقيد لأن مثله  
التشهد **(قوله)** أفضل أى أن استوى العدان مر ولم يرع خلاف في حنية الغائل بوجوب الوصل

سبع ثم تسع (وأكثره  
أحدى عشرة) روى  
أبو داود بإسناد صحيح أنه  
عشراً قال من أحب أن  
يوتر خمس قليل من  
أحب أن يوتر ثلاث قليل  
ومن أحب أن يوتر واحدة  
فليلعل وروى الدارقطني  
أوتر وأجس وأوسع وأوسع  
أواحد عشر فلوزاد  
عليها يصح وتره وأما خبر  
الترمذي عن أم سلمة أنه  
عشراً كان يوتر بثلاث  
عشرة لحمل على أنها  
حسب في سنة العشاء وقال  
السبكي أنا أقطع بجواز  
الوتر بها وبصحة لكن  
أحب الاقتصار على إحدى  
عشرة فأقل لأن ذلك غالب  
أحوال النبي **(قوله)** وبكره  
الإتيان ركعة كذا في  
الكفاية عن القاضي أبي  
الطيب (ولمن زاد على  
ركعة) في الوتر (الوصل  
بشهادة) في الأخيرة  
(أو تشهد في الأخيرتين)  
للإتيان في ذلك رواه مسلم  
والأول أفضل ولا يجوز  
في الوصل أكثر من  
تشهدين ولا فصل أولها  
قبل الأخيرين لأنه خلاف  
النقول من فعله **(قوله)**  
(والفصل بين الركعات  
بالسلام) كان ينوي ركعتين  
بالسلام

من الوتر (أفضل) معناه زيارته عليه بالسلام \* **(قوله)** ليس بشيء لأن مثله (الح) الحق أنه قيد وهو في هذه السلسلة قد فصل اه شيخنا  
بالسلام والتشهدات ليست فصلاً اه شيخنا

وغيه (ومن تأخيره عن صلاة ليل) من رابته أو تراجم أو تهجد غير السبعين اجعلوا آخر صلاتكم بالليل ذرا (ولا يباد) ندبا وان أخرضه تهجد فوآخه من قوله فان أو ترجم تهجد بعده وذلك ظهرا في داود وغيره وحسنه الترمذي لأوتران في ليلة (د) من تأخيرهم عن أوله أي الليل (لن يوفق فيقننه) بفتح القاف (ليلا) سواء أكانه تهجد أم لا فان لم يقنن بهم لم يؤخره فخرمسل من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليؤثر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليؤثر آخر الليل وهذا من زيادتي وهو ما في المجموع واتصرت في الأصل كالروضة كما صلتها في سن التأخير على من له تهجد (د) من جماعة في (جاعة في تراجم) وان لم تقم التراجم أو قلت فتردي بناء على سن الجماعة فيها كليا يتي تسيرى بذلك أولى من قوله وان الجماعة (قوله) وانظر ما لا مانع من كونها عاملة عمل ليس لكن قد يقال انها لنسني الوحيدة فتقتضي أنها تقم أكثر من ذلك إلا أن يقال للرازي أن أكثر من وتر واحد قرينة حالية فهمت منه  فأنزل

في الثلاثة الأخيرة لأن محل مراعاة الخلاف ان لم يخالف سنة صحيحة صريحة (قوله) وغيره) كالسنة والتكبير والتهجد (قوله) ومن تأخيره) ما لم يكن اذا ضل أول الليل لا يؤمنه كله وإذا أخره يفعل أقل من كله فالأولى له التقدم كإفلا ع ش والبرادى خلافا ل ش و برى اه ح ف (قوله) أو تهجد) هو شامل للرابية والتراجم اذا صلاهما بعد نوم ع ش (قوله) اجعلوا آخر صلاتكم) قال الكرماني بحمل أن يكون مفعولاه وأن يكون مفعولاه في لسانه لان جعله تعدى الى مفعول أي على تأويل اجعلوا باضوا لانها جئت تعدى الى مفعول واحد شيئا والى مفعولين اه ش و برى وفيه أنه يلزم على كونه مفعولاه في غير الشيء في نفسه لان الوتر هو آخر صلاة الليل فالأول أولى (قوله) ولا يباد) ولو رزما ن ولو في جماعة وان كان صلاهما لأفرادى فهو مستثنى من أن النقل الذي تنشر فيه الجماعة نفس ابدانه جاعة (قوله) ندبا) أي شرعا لان مقتضى كونه ندبا أنه يجوز إعادته وليس كذلك فالاول حذف قوله ندبا (قوله) وان أخرضه تهجد) ان قلت عادة الشارع أن يسم بماتركه الاصل وهما بعد ركازة قلت يمكن أن يقال ان الذي ذكره الأصل هو الذي فيه الأهم لأنه اذا أخر التهجد بما قبل أصبح أو بوترانيا ليكون الوتر آخر صلاته فذلك نص عليه أو يقال له وقع الخلاف في ذلك الاصل فانظر وتقدم الوتر على التهجد خلاف الأولى ومن المعلوم أن التهجد لا يكون الا بعد نوم وبعد فعل العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقصر عليه كان تهجدا ووتران كان قبل نوم كان وتران التهجد اثنين الوتر التهجد هم وخصوص من وجه وينفرد التهجد اذا كان بعد نوم ولم يتو به الوتر اه ح ل وينفرد الوتر بما اذا أوتر بعد التهجد (قوله) لا وتران في ليلة) هو خبر بمعنى النبى فان أعاده بنية الوتر عمدا على المسموع عليه ولم ينفذ والا يعبرم وانفذه فاعطى اه ح ل قال العلامة الشو برى قوله وتران هو جار على لغة في آخر الحديث يصوبون للثني بالألف فان لا يبين الاسم معاهلى ما ينبى به فيقال في المثني لارجلين في النار فحجى ما لا وتران بالألف على غير لغة الجاز على حد من قرأ ان هذا ان لاساوان ولم أر أحداه على ذلك في هذا الحديث اه مرعاة الصعود اه ش و برى أي فيكون على لغة من يلزم المثني بالألف في جميع الأحوال فيكون مبنيا على فتح مقدر على التمسك من ظهوره التمدد وانظر ما لا مانع من كونها عاملة عمل ليس ولا حاجة إلى هذا التخرج (قوله) تأخيره) أي جميعه ع ش (قوله) لمن وفق فيقننه) ولو باقضا فيه حل (قوله) فليؤثر آخر الليل) هلا قال آخره وما حكمه الاظهار ولعله لم يدفع نوم عود التمسك الى الآخر فليأتى ش و برى (قوله) وهذا من زيادتي) أي قوله أم لا لاشمال لها المتن وكان ينبغي أن يقول واحتجاب تأخيره لمن لا تهجد له مع التقييد بالوقوف فيمن له تهجد من زيادتي اه ح ل (قوله) وجماعة في تراجم) وحسينته يشكل جعله من القسم الذي لا تنس فيه الجماعة لأن المفهوم من قوله لا تنس له جماعة أي أصلا لأن برادى الذي لا تنس له الجماعة دائما أو بداءا كإقامته اه ح ل أي بأن لم تنس لها أصلا أو تنس له في بعض الأوقات قال زى فلو تعرض عليه الجماعة والتأخير قدم التأخير وهذا السئلة تقع كثيرا ويترجمون أن الجماعة أفضل من التأخير اه قال حل ولا يقال بلى بعنه أزل الليل جماعة ويؤخر بعنه بل الأفضل تأخيره كله (قوله) بناء على سن الجماعة فيها) متعلق بقوله ومن جماعة أي ان سن الجماعة في الوتر مبنى على سن الجماعة في التراجم واذا ابتغى على عدم سن الجماعة فيها فلا تنس في الوتر فالوتر تابع لها ويضم من الشارع ان سن الجماعة في التراجم يختلف فيه وهو كذلك كما في شرح المحلى وصاربه مع الأصل والأصح ان الجماعة تنسب في الوتر بناء على تدبيرها في التراجم الذي هو الأصح الآتي ومقابل الأصح أن لا تنس فيها أفضل كغيرها من صلاة الليل لبعده عن الرياه اه وعلم م ردل تبليص الشارع بقوله اتباعا للشاف والخلف (قوله)

تدب في الرزق على القلوب جماعة وتقدم في صلاة الصلوة أنه يس فيه الفتوت في النصف الثاني من رمضان (وكان في وأقربها ركعتان)  
وأدنى الكمال أربع وأفضل من مست (وأكثرها) عددا (تتأخره) (٢٧٩) وأفضلها) تقلد دليلا (ثمان)

ويسلم من كل ركعتين  
تدبا كما قاله القبول روى  
الشيخان عن أبي هريرة  
قال أوصاني خليلي عليه السلام  
بثلاث صيام ثلاثة أيام  
من كل شهر وصحني  
الصحي وأن أرتق قبل  
أن أنام وروى مسلم أنه  
عليه السلام كان يصلي الصحي  
أربعا ويؤيد مائة  
ودوى أبو داود بإسناد  
على شرط البخاري أنه  
عليه السلام صلى سبعة الصحي  
أي صلاته ثمان ركعات  
يسلم من كل ركعتين  
وفي الصحيحين قريب  
منه ودوى البيهقي بإسناد  
ضعف عن أبي ذر أنه  
عليه السلام قال إن صليت الصحي  
عشرا لم يكتب عليك  
ذلك اليوم ذنب وإن  
صليت ثنتي عشرة ركعة  
بنى الله لك بيتا في الجنة  
ودونها فبا جزم به الرازي  
من ارتفاع الشمس إلى  
الاستواء وفي المجموع  
والتحقيق إلى الزوال  
وهو المراد بالاستواء  
فيا يظهر وقيل في الروضة  
عن الأصحاب أن وقتها من  
الطالع ويسمى تأخيرها إلى  
الارتفاع قال الأذري في  
نظر المعروف في كلامهم

وتقدم في صلاة الصلوة (الح) غرضه هذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم هنا مع ذكر الأصل له  
حافيد عليه أنه لم يوف بجاني الأصل وحاصل الجواب أنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم  
في غير هذا ذكره الأصل (قوله والصحي) عطف على قوله كالرواب والصحي هي صلاة الأشراف  
كما في به والشيخنا اه حل وقال سم تبعنا لحنها غيرها ويندب فتأوها إذا كانت لها ذات  
وقت اه شرح مر شوري (قوله وأقربها ركعتان) وسن أن يقرأ فيها الكافرون والاختلاص  
وهما أفضل في ذلك من الشمس والصحي وإن وردت أيضا إذ الاختلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون  
ربعه بلا ضاعفة شرح مر (قوله وأكثر عددا) أي لأفضلا والذي أتى به والشيخنا أن  
أكثرها ثمان فإن زاد عليها لم يجز ولم تصح نحي أن أحرم بالجمع دفعة واحدة وإن سلم من كل ركعتين  
صباحا بعد الآخر والخامس فإنه لا ينفقد أن كان عمدا عالما والافتقد فلا مطلقا اه حل (قوله فثنا  
عشرة) ضيف (قوله وأفضلها ثمان) قال حج وما ذكر من أن الثمان أفضل من التثني عشرة  
لأنها قاعدة أن العمل كلما أكثر وشي كان أفضل لأنها أغلبية لتصرعهم بأن العمل القليل يفضل  
الكثير في صور كالقصر أفضل من الإتمام بشرطه اه (قوله ودليلا) هو تفسير (قوله خليلي)  
كتابا من المحبة الثامنة اه ع (قوله صيام ثلاثة أيام) والاولى أن تكون البيض وهي الثالث  
عشر والرابع عشر والخامس عشر وقوله وإن أرتق قبل أن أنام إنما أمره بهذا المعامل من حاله أنه لا يقوم  
تأويل لليل لثقة اشتغاله بالأحاديث والروايات (قوله ويؤيد مائة) أي من الصحي كما يدلله الرواية  
التي بعدها اه شوري أي ويخص بالثمان وقال حل أي من النفل المطلق (قوله يسلم من كل  
ركعتين) أي تدبا ويجوز فعل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاختصار على تشهد واحد في الأخيرة  
وجواز تشهد في كل شعب من ركعتين أو أربع وهل يجوز له تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الأخيرة  
أو تشهد بعد الثلاثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الأخيرة فيه نظر اه حج اه شوري (قوله إن  
صليت الصحي عشرا) يمكن حله على أن المعنى إن صليت في وقت الصحي عشرا وهو صادق بما إذا نوى  
بعضها فلا مطلقا فلا ينافي أن أكثرها ثمان اه ع (قوله من ارتفاع الشمس) هذا هو المقصد  
وقوله من الطالع وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لأنها صاحبة وقت اه قل (قوله ودونها  
الختار) (الح) ليكون في كل ربع صلاة في الأربع الأولى الصبح وفي الثاني الصحي وفي الثالث الظهر وفي  
الرابع العصر (قوله ركعتي مسجد) معطوف على قوله كالرواب أي وهي مستحبة لداخله ولومشاعا  
كأن وقت حصة ثمانية مسجدا على الأوجه ولا يصح الاعتكاف فيه والفرقان الغرض من التبعة  
أن لا تنقطع حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائم لأن ما من جزء منه إلا وفيه مسجدية  
وذلك الصلاة على تنظيمه والاعتكاف إنما هو في المسجد والساعة بعضه ليس بمسجد فالمسجد فيه منزلة  
من خرج بعضه عن المسجد واعتد عليه ع ش على مر وهذه الإضافة غير حقيقية إذ المراد أنها  
نحية لبعضه عن المسجد واعتد عليه ع ش على مر وهذه الإضافة غير حقيقية إذ المراد أنها  
لا تنقطع بالعبادة شرعا وإنما تفصلها إيقاع العبادة فيها لله تعالى (قوله غير المسجد الحرام) أي ما هو في بيتي  
في الطواف الذي هو تحية البيت وحيث يقال للتمسجد يستحب له إخذه ترك تحيته وكتب أيضا  
أما المسجد الحرام فإن كان داخله بر بدا الطواف فالتمسك له الطواف وهو تحية البيت فإن صلى ركعتين

الاولى ودونها الختار لا معنى به التبركاز به في التحقيق وقوله وأفضلها ثمان من زيادتي وهو ما في الروضة وغيرها (وكتبت مسجد)

غير المسجد الحرام (لداخله)

متطهر امر به الجلوس فيه لم يشغل بها عن الجماعة ولم ينفذ فوت رابطة وإن تكرر دخوله عن قرب لوجود المقتضى (وتحصل ركعتين فأكثر) بنسبية ولو كان ذلك فرضاً أو فلا أكثر سواء أوثب معه أم لا لخبر الشيخين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يسلي ركعتين ولأن المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجبت بذلك وإنما لم يضر نسبة الضمنا ذكر لأنها تستغبر مقصودة بخلاف ثبوت سنة مقصودة مع ضاها وفرض فلا يصح وبذلك علم أنها لا تحصل ركعة وصلاة جنازة وسجدة ثلاثة وسجدة شكر للخير السابق مع كون ذلك ليس بمغني ما فيه وتفتت بالجلوس إلا أن يكون سهواً أو جهلاً أو قصر الفصل

(قوله لأن طأ حرك المسجد الخ) لله عز وجل كلام الزاوي (قوله رحمه الله وتفضل بركعتين الخ) ولو نوى التحية بركعتين بنسبية مثلاً ثم نطقاً بغيره مطلقاً قبل تلك الصلاة وتقبل نقلاً الظاهر بالطلان وهذا يأتي في فلبغ غير التحية أيضاً اهـ حل وسـ

خلف الطواف حصلت تحية المسجد وإن صلاها داخل البيت وتوقف فيه بأن البيت ليس من أجزاء المسجد لكون وقفته لم تشمل تقدمه على وقفة المسجد وعدم ملاك أحده فتحة البيت الطواف فلو صلى مر به الطواف التحية انقضت صلاته لأنها تستغبر في الجملة وإن لم يرد داخله الطواف صلى تحية المسجد ولا يخفى أن تحية الحرم الاحرام وعرة الوقوف وبني الرمي لعلها السلم السلام اهـ حل زيادة وقول حل فيبدي فيه بالطواف الخ يعلم منه أن المسجد الحرام كغيره في سن التحية له واستأنوا بالنسبة لتأخير التحية عن الطواف إن أراد داخله (قوله متطهراً) فضيته ودخل عدداً وظاهر عن قرب لاعتسار التحية وليس مراداً في ظهره عن قرب قبل جلوسه سن لذلك اهـ عـ (قوله) مر به الجلوس) ليس بقيد اهـ عـ (قوله لم يشغل بها عن الجماعة) عبارة شرح مر وبكره تركها إلا أن قرب قيام مكتوبة وإن لم تكن جمعة بحيث لا تشغل بها فاتته فضيلة التحريم مع إمامه وكانت الجماعة مشروعة وإن كان قد صلاها جماعة أو فرادى فلا يكرهه الترك أو دخل والامام في مكتوبة أرغاف فوت سنة رابطة اهـ أي يقدم ماذكر على التحية وتحصل تبعاً (قوله) وإن تكرر دخوله عن قرب) قال شيخنا مر وتسن التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة ولم يرتفع شيخنا زى لأن لما حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو الوجه اهـ قل (قوله لوجود المقتضى) وهو الدخول (قوله) وتحصل ركعتين) أي يحصل فضلها بركعتين فأكثر ومع ذلك فالأفضل الاقتصار على ركعتين اهـ مر فلو أحرِمَ بذلك فيه ثم خرج منه في أثناء ذلك فإن كان عامداً علماً بطلت صلاته ولا انتقلت فلا مطلقاً اهـ حل (قوله) ولو كان ذلك فرضاً أو فلا أكثر) يذبح أن محل ذلك حيث لم يندرها والزيادة من فعلها مستقلة لأنها بالندرسات مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا تغفل ولا تحصل واحدتها اهـ عـ على مر (قوله) سواء أوثب مع أم لا) أي ما لم ينهها وبني عدها والابحاصل فضلها لوجود الصارف وفي كلام بعضهم اذ لم تنول يحصل فضلها وعلى حصوله فضلها وإن تنو بشكل على قوله **عليه السلام** إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى الآن يقال هذه من جملة عملهم حيث انتهابته ودخلته فيه فكأنها نويت حكماً اهـ زى بإيضاح وقال شيخنا العزبي هذا يغتفره الطلب وأما تأويلها الخاص فلا يحصل إلا بنيتها (قوله) وأما لم يضر الخ) جواب عن سؤال تقديره كيف ينوي الفرض مثلاً وتحية المسجد وقوله ماذكر أي من الفرض والنفل الآخر والظاهر أن ما سلفه ولو نوى فاعل كأيده التليل وقيل بالعكس رح (قوله) لأنها تستغبر غير مقصودة) مثلاً في ذلك لوضوح وركتها الطواف والاحرام والاستخارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما تقدم ويتجعي ذلك جوازاً أكثر من ركعتين اهـ قل (قوله) بخلاف ثبوت سنة مقصودة مع مثلاً) كنيقة العشاء والوتر وكنية العبد معاً وكنيقة الظهر والعصر معاً فهذا كله غير صحيح كما في شرح مر وعـ (قوله) وبذلك) أي بقوله وتحصل ركعتين فأكثر (قوله) أنها لا تحصل ركعة) أي على الصحيح والافتقار قبل أنها تحصل بمآذ كحصول اكرام المسجد المقصود بمآذ كركعتين (قوله) وصلاة جنازة) ولا تغتفر بها التحية إن لم يطل الفصل اهـ عـ على مر (قوله) مع كون ذلك الخ) جواب عن تحسك الضعيف القائل بأن المذكورات بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث أن المقصود بكل اكرام المسجد كإفراجه شيخنا (قوله) وتفتت بالجلوس) أي متمكناً لاستوفى كذا في قديمه أي بأن جلس عامداً عالماً بأن عليه التحية معرضاً عنها وأما لو جلس يستريح ثم يقوم لها فلا تغتفر إلا بالإعراض عنها اهـ حل ولا تغتفر القيام إن لم يطل بخلاف ما إذا طال قدر زاداً على ركعتين ونحوه يطل الوقوف ما إذا اتسع المسجد فدخله ولم يقف فيه بل قصد الحراب مثلاً وزاد منه إليه على مقدار

ركعتين فلاتنوت التحية بذلك اه ع ش وزى ويتردد النظر في أن فواتها في حق ذي الحبو  
والإجماع بأدلو قيل لانتوت الألاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس رتبة أدون  
من القيام فكافأت بهذا فذلك لم يبدو وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو السائق أو المحمول  
إذا دخل كذلك وتفوت سنة الوضوء بطول الفصل عرفا على الأوجه كما في شرح هر لا بالأعراض م ر  
**(قوله)** وقسم تسن له أي دائما فقله كميل الكاف استقصائية أذهب بق من هذا القسم غير ما ذكر  
وأما رمضان فقد أدخله في القسم السابق إذا لزم من حيث هو لأن فيه دائما وأبدا كما قرره شيخنا  
**(قوله) وراوى** ولا يصح بنية مطلقة بل بنوى ركعتين من التراويح ومن قيام رمضان كما في شرح هر  
قال ع ش عليه وفضيته أنه لو لم تعرض لعدد بل قال أصلى قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته  
ويبقى خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلى  
الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه الصحة و يحمل على ما يعتبر من العدد شرعا بما جوب به العادة من زيادة  
وقود عند فعل التراويح في الجامع الأزهر جائز إن كان فيه نفع والإحرام كافيه نفع وهو من مال محجور  
عليه أو وقتا لم بشرطه واقفه ولم ينظر العادة فيه زمنه وعلمها اه شرح م ر وشرعت في السنة  
الثانية من الهجرة حين بق من الشهر تسع ليال **(قوله)** وقت وزر أي ويكون وتها وقت وهو كلام  
مستأنف وقت منصوب على أنه خير ليكون المقدرة **كافاه** ح ل وليس قيدان في سن الجماعة في  
التراويح حين يكون حال من التراويح لأنه يفيد أنها لأن سن الجماعة فيها الآن قلت وقت ورواها أن  
قلت في غيره فلاتن الجماعة فيها وليس كذلك فقط اعتراض الشورى بقوله فيه إيهام أن هذا  
وقت جامعته لأنه فهم أن وقت حال من التراويح **(قوله)** وهي عشرون ركعة قال الحلبي والحكمة  
في ذلك أن الرواتب المأكدة في غير رمضان عشر ركعات فتضعف فيه م ر أي لكونه وقت جدد  
وتشبه وقوله فتضعف قال سم على حج لعل المراد زيد عليها قدره وضعفه وقال الرشيدى  
فتضعف أي وجعلت بتضعفها زيادة في رمضان والأقوال راتب مطلوبة في رمضان أيضا وأنه مبنى  
على أن ضعف الكسئ مثله وحمل كونها عشرون لغير أهل المدينة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام  
أمامهم فلم فعلها ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل ولا يجوز لغيرهم ذلك اه زى  
وفهم ستا وثلاثين قال حج أي جاز لهم زيادة ستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسابيع  
بين كل رويحتين من العشرين سبع اه ص ل قال م ر والمراد بأهل المدينة من مهاجرة صلاة  
التراويح وإن كانوا غريبا لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وإن كانوا حولها اه سم ع ش  
قال شيخنا ح ف والنضاح يحكى الأداء فلو ضاهاهم كان بالمدينة وقت صلاتها خارجها فضاهاها  
ولأنهم ولو ضاهاهم كان خارجها وقت صلاتها فيها أصلا وعشرين اه **(قوله)** بعشر تسليبات  
انصرف على الواجب والأدهى عشرون تسليمة اه ع ش **(قوله)** من جوف الليل أي في جوف الليل  
**(قوله)** ليالى من رمضان أي ثلاثة متفرقة وهي اشك والعمشرون والخامسة والعشرون والسابعة  
والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة تسع بقيت من الشهر **(قوله)** بصلاته أي مقتدين  
به وقوله فيها أي في تلك الليالى وصلى بهم ثمان ركعات فقط **كافاه** الحلبي وأما البقية فيحتمل أنه صلى  
لله عليه وسلم كان يمشي في البيت قبل مجيئه أو بعده والظاهر الأول **كافاه** ع ش على م ر **(قوله)**  
فلم يخرج لهم في الرابعة أي واقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد حينئذ وصاروا يفعلونها في  
بيوتهم المأسنة الثانية من خلافه هم وهي سنة أربعة عشر من الهجرة ع ش وقرره شيخنا  
**(قوله)** صلاة الليل سيما بذلك لقوعها فيه والأفضلة الليل عند الإطلاق تنصرف للتهجد اه ع ش

(وقسم تسن) أي  
الجماعة (له كميذركوف  
واستقام) لما سأتى في  
أربابها (وتراوىح وقت  
وتر) وهي عشرون ركعة  
لييلة من رمضان روى  
الشيوخ أنه صلى الله عليه  
وسلم خرج من جوف الليل  
ليالى من رمضان وصلى في  
المسجد وصلى الناس  
بصلاته فيها وتكاثروا فلم  
يخرج لهم في الرابعة وقال  
لم صبيحتها حيث أن  
تفرض عليكم صلاة الليل  
**(قوله)** وأما البقية فيحتمل  
(الح) عبارة العرابى قالت  
عائشة واستمر **عليه**  
صليها في بيته فرادى إلى  
آخر الشهر اه جل

**(قوله تيجز واعنا)** أي يثقل عليك فلهذا فتركوها مع القدرة والافالجز السكي أي حتى من اجرائها على قلبه يسقط التكليف فيه كيف يأتي هذا مع قوله ليله الاسراء من خمس ومن خسون لا يبدل القول لهي وأجيب بأن هذا في اليوم والليلة فلا ينافي فرض شي آخر في العام أو بأن المراسد خشيت أن تفرض جاعتها في المسجد ويؤيده قوله في رواية أخرى هذا لأنها الناس في بيوتكم ففهم من الاجتماع في المسجد لثافتهم وفي كلام الاسوي خشيت أن تشوهوا فرضيتها وتوزع فيه فرضها أو جاعتها أو أنها برادى وتوله تيجز واعنا بكسر الجيم في المضارع أنصح من تجمعا أو الماضى فالتفتح لا غير **(قوله)** كانوا يقومون أي يمشون أو يعبدون اه عرش **(قوله)** أي يستر يحون أي من فعل الصلاة ويطوفون طوافا كاملا بين كل رويحتين ثم إن أهل المدينة الشريفة لما لم يكن عندهم طواف جمعا ليدل كل طواف أربع ركعات اجتهد منهم فحارت عندهم سستا ولاثنين ركعة ينوي بها كلها التراويح وكان ابتداء حديث ذلك في آخر القرن الأول ثم اشتهر ولم يشكر عليهم فصار اجما سكونيا ولما كان الاجماع السكوني في ما فيه قال الامام الشافعي العشرون لم أحبال ومع ذلك يثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق اه برادى **(قوله)** ولوى أي ربا منها بلسيمة هذا راجع لقوله بشرط ليلت فلا ذكره عقبه وفرعه لكان أولى وقوله لم يصح أي لم تصفد ان كان عاددا علما والافاضت فلا مطلقا كافي حل وهذا بخلاف مالوصي أو بامان رواب الفرض الواحد بلسامة حتى لو جمع ركعتي الظهر الثلاثين قبله والركعتين اللتين بعده جاز أو جمع الثمان التي قبل الظهر وبعده بسلام واحد جاز بخلاف ما لو جمع رواب فرضين لا يجوز لانها منوعان ولم يعد أي تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء اه مر وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لانها منوعان وانظر لو جمع أربع الظهر القبلة أو البعيدة أو جمع الثمان لكن أدرك مناركة في آخر الوقت ودفع الباقي خارجا هل يكون الأربع أو الثمان أداء أو لا بد أن يكونا أداء من وقوع ركعة من كل منهما الوقت بأن يدرك ثلاثا في الوقت في صورة الأربع وخلاف صورة الثمان قال مر ينبغي أن يكون الكل أداء بادررك ركعة لان المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة اه سم وقوله بأن يدرك ثلاثا الخ فيه أنه أدرك الأولى بتمامها في الوقت وركعة من الثانية فقوله من كل منهما غير ظاهر اه **(قوله)** فلا تغير عمارد) وأيضا لم يرد فيها أصل بخلاف الوتر اه حج **(قوله)** وهو أي هذا القسم أفضل أي كل فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من أفراد ذلك القسم بدليل قوله لكن الخ أو المراد جنس كل فرد مع جنس الفرد الآخر يقطع النظر عن العدد فيما وكتب أيضا أي جنس هذا أفضل من جنس ذلك من غير نظر لعدد لان ما من من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع أي فضلا عن اختلافه اه حل وحيث كان المراد ما ذكر فامعني الاستدراك بقوله لكن الرأفة الخ فانه لا يأتي الا لو كان المراد تفضيل الافراد اه شورى وإنما أخر هذا القسم مع كونه أفضل من الاول امالان لا تفرد هو الاصل والجماعة طارئة أو لاستثاله أي الاول على الرواب والرابطة تابعة للرائض والتابع شرف بشرف متبوعه اه عرش **(قوله)** لكن الرأفة أي مطلقا كدة أو غير مؤكدة كافي عرش على مر وان كان في العلة قصور الا أن يقال للمواظبة عليها أي على جنسها والاحسن أن يقول لها شرفت بشرف متبوعها **(قوله)** أفضل من التراويح أي على الاصح ومقابلته بفضل التراويح على الرأفة لسن الجماعة فيها شرح مر **(قوله)** مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الخ أي مع اظهارها فلا يرد أن التراويح واجب عليها لكن لم يظهرها لكونه كان يصلها في بيته اه ح

فخبروا عنها وروى البيهقي بسند صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة يروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وسميت كل أربع منها تروعة لانهم كانوا يترجون عنها أي يستر يحون ولو صلى أربع بغير صلاة لم يصح لانها بمشروعية الجماعة فيها أشبهت الفريضة فلا تغير عما ورد وذكر وقتها من زيادتي (دهو) أي هذا القسم (أفضل) من الأولى لما ذكره بسن الجماعة فيه (لكن الرأفة) للرائض (أفضل) من التراويح لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها مدلى التراويح وأفضل النفل

**(قوله)** أو بأن المراسد خشيت أن تفرض عليك جاعتها الخ أي مع بقائه أصل الصلاة على الغلبة بان تكون الجماعة شرط صحة تلك النفل فإذا أرادوا فعله شق عليهم ما فيه من الجماعة اه شيخنا



وقضية التعليل بما ذكر أن الأفضل من التراجم هو الرواتب المؤكدة فقط قال زى المتمدن أنه  
 لا فرق بين المؤكدة وغيره لأن التابع يشرف بشرف للتبوع ويرافقه المطلق مـ في شرحه وأجاب  
 الشورى بقوله لمواظبة النبي ﷺ عليها أى على جنبها فلا تزد غير المؤكدة اهـ وهذا يقتضى  
 أنهم يروا بواب على غير المؤكدة وهو مشكل مع قولهم من خالصه أنه إذا فعل فاعل واجب عليه  
 وأجيب بأن هذا قول ضعيف بدليل أنهم فسر وأغبر المؤكدة بأنه الذى لم يروا بواب عليه وبدل على ضعفه  
 إيشانه لما صلى ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس لما نفي الوادى لم يروا بواب عليها كما قرره شيخنا  
 حـ وأجاب الشيخ عبد البر على التحرير بأن معنى واجب عليه أحسان بواب عليه اهـ  
**(قوله صلاة عبيد)** شبهها بالفرض في الجماعة وتعيين الوقت والمخلاف في أنها فرض كفاية وصلاة  
 الأصحى أفضل من صلاة الفطر زى **(قوله ثم كسوف ثم خسوف)** لأن الانتفاع بالشمس أكثر  
 من الانتفاع بالقمروقدما على الاستسقاء خوفاً فوتها بالاحتياط اهـ حل **(قوله ثم استسقاء)**  
 وجه تقديمها على الراتب لجماعة فيها كالفرصة اهـ زى **(قوله ثم زجر)** وجه تقديمه على بقية  
 الرواتب وجوبه عند أى حصة ويبنى أن روات ثلاثة فأكثر لأن الانتفاع على الركعة خلاف الأولى  
 فلا يناسب أن يكون أفضل من ركعتي الفجر اهـ حل **(قوله ثم ركعتا فجر)** وجه تقديمها على  
 باقى الرواتب خبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها **(قوله ثم باقى الرواتب)** هل المراد أن ركعتي  
 الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من كعتين منها ويظهر الأول ولما منع من ترتب ثواب  
 كبير على فعل قليل يز يدعى أفعال كثيرة اهـ سم وجه تقديم باقى الرواتب على التراجم وإن  
 كانت الجماعة سنة فيها لأن النبي ﷺ أدام عليها مع إظهارها دون التراجم وقوله ثم التراجم وجه تقديمها  
 على الضحية مشروعية الجماعة فيها دون الضحية وقوله ثم الضحية وجه تقديمها على ما يتعلق  
 بفعل كونها مؤقته بزمان اهـ زى **(قوله ثم ما يتعلق بفعل)** أى بعض ما يتعلق بفعل أى بسبب  
 هو فعل ركعتي الطواف الخ وظاهر كلامنا من هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة لما بعدها  
 لأننا فى أن أفضل ركعتا الطواف لأنه قليل بوجودهما ثم التحية لتقدم سببها وتحققه كما قاله الاستوى  
 وكلام المؤلفين فى يخالفه يقتضى أنها في مرتبة واحدة حل **(قوله ركعتي الطواف الخ)** قد تنفذ  
 عبارته أن سنة الوضوء ليست مما يتعلق بفعل لأن العطف يقتضى المغايرة إلا أن يقال أنه حذف من  
 الأول قيداً يستلزم من بقية كلامه والأصل ثم ما يتعلق بفعل أى غير سنة وضوء كما في شرح مـ وبدل  
 عليه قوله بعدم سنة الوضوء **(قوله وإما خبر مسلم أفضل الصلاة الخ)** وادعى قوله ثم النقل المطلق لأن  
 الحديث يقتضى تقديمه على الجميع فتأمل والمفضل عليه نقل النهار والمعنى ليس بعدا لثمة من النقل  
 المطلق أفضل من صلاة الليل حل أى فالغنى أفضل النقل المطلق الخ فالمراد بالصلاة النقل المطلق أى  
 النقل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار وهذا لا ينافى أن مجموعهما مؤخرتية عن بقية النوافل كما قرره  
 شيخنا **(قوله في رتبته)** ضيف **(قوله وفي معناه)** أى في معنى ما يتعلق بفعل ما يتعلق بسبب الخ **(قوله)**  
 كملاته الزوال وأقلها ركعتان وأكثها أربع **(قوله وسن قضاء ما يتعلق بفعل مؤقت)** أى في الأظهر ومقابلها  
 لا يس كغير المؤقت اهـ شرح مـ ويستثنى منه سنة الجمعة فلا تقتضى لأن الجمعة لا تصح خارج الوقت  
 فتكاد تأبها ومثل النقل الصوم المؤقت كصوم يوم عرفة كفى زى وعش على مـ **(قوله كانتضى)**  
 الفرائض) قدم القياس على النص لأن مفاده عام بخلاف النص فانه خاص بما إذا كانت يوم أو نسيان  
 له شـ ورى **(قوله عن صلاة فرضاً أو نفلاً)** وجه الدلالة أن صلاة نكرهة في سياق الشرط قدم النقل  
 والفرض **(قوله إذا ذكرها)** أى وإذا استيقظ لأن التذكر خاص بالنيان ويمكن أن يرواه ما يشمل

الاستيقاظ **(قوله)** ولأنه **(الحج)** أتى بهذا الحديث بعد الأول لأن الأول ر بما يتوهم منه أن القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الأئمة ويعمله على الفرض والثاني فيه التفرع بقاء النفل وهو المدعى كما فاده شيخنا **(قوله)** قضى ركعتي سنة الظهر أي لما اشتغل عنها بالفرض وواظب على قضائها أي أدام على فعلها بعد العصر على تأخير سنة الظهر المتأخرة إلى ما بعد العصر كما قد يتوهم أنه حل فإن قبله والطلب على قضائها لم يواظب على قضاء سنة النجم مع أنها آكد ووقوت قضائها ليس وقت ركعة فلتأجب بأن سنة الفجر فاتت مع جمع من الصحابة فلو واظب على قضائها لتأسي به كل من فاتت إذا كان من عادتهم الحرص على اقتفاء آثاره والمتابعة له في فضله فينتفي ذلك عليهم بخلاف سنة الظهر أولاً لأنه كان في سفر فلم يواظب عليها لذلك بخلاف سنة الظهر أه شورى **(قوله)** وركعتي النجم وكانان الواجب عليه أه شورى **(قوله)** وخرج بالوقت المتعلق **(الحج)** وخرج أي بنا المطلق ثم لو قطع فلا مطلقاً استحبه قضاءؤه وكذلك لو فاتته ورده من النفل المطلق شرح حر **(قوله)** ككسوف أي وكاستسقاء وسياق في صلاة الاستسقاء ما ضه فان سقوا قبلها اجتمعوا لشكره ودعا وصلوا أه فربما يتوهم منه أن هذه الصلاة تضام لمفات وأجاب عن هذا مر هنا بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لأنه أه **(قوله)** فلا يقضى أي لا يسن قضاءؤه هدامتضي كلامه وهل يجوز أو لا وظاهر كلامه أنه لا يقضى وإن نذر وهو واضح لقواستحبه أه حل معني زيادة من عش **(قوله)** وهو أي خبرني وضمه الشارع ليعتد به فهو بالإضافة يظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها ما تارك الإضافة وقراءته بالرفع مع التثنية فيها وإن صح فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود في كل ركعة أه عش وفيه أن المقصود الاستدلال على عدم حصر النفل المطلق وليس المراد الاستدلال على كون الصلاة أفضل من غيرها وإن كان مسلحاً في نفسه ثم تنوئها يثبت الترغيب فيها المقصود للشارع **(قوله)** استكثر السنين والثناء زائدان وهو محل الاستدلال وقوله وأقل أي به كلاً يتوهم منه مكرهاته لا أقل **(قوله)** فله أن يصلي ماشاً وإسلام حتى شام مع جهله كم صلى أه سم **(قوله)** من ركعة أي لا ركعة ولا خلاف الأولى بخلافها في الوتر لخلاف في جوازها فيه أه برماوى **(قوله)** فان نوى فوق ركعة أي نوى الزيادة على ركعة سواء عين قدرها أولاً ولا يقال أنه سيقول أو قدراً لا نأقول ذلك ن حيث الزيادة والنقص كافر ره شيخنا **(قوله)** تشهد آخر أه وهو أفضل مما يمهده أه شورى **(قوله)** وعليه بغيراً السورة **(الحج)** وعلى الثاني يقرأ السورة فيأقبل التشهد الأول فقط ولعل الفرق بين هذا وبين ما نذكره للتشهد الأول في الركعة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرين أن التشهد الأول لما لم يجره السجود كان كاللأني بخلاف هذا أه عش على م وأما الوتر فيأتي بالسورة كل ركعة مطلقاً حر **(قوله)** وأول كل ركعتين عبارة حر فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين وكل ثلاث وكل أربع وهكذا يقول المصنف فأكثر أي في كل ركعة سواء الأوتار أو الانشاع ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي كل ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا **(قوله)** فأكثر كثلث وخمس وسبع وقد يقال سكون هذا معهود في الفرائض في الجملة فيه نظر بل هذا اختراع صلاة لم تعد لانه لم يعد التشهد الذي لإسلام بعده في الفرائض إلا بعد ركعتين دون نحو الثلاث حل وهذا لا يرد بعد قول الشارع في الجملة ومعنى عهد هذه الصورة في الفرائض أنه عهد فيها التشهد الأول بعد قطع النظر عن شخص هذا المدعى في سم وعبارته فان قلت هذا اختراع صورة في الصلاة فلتسح كالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد معهود الجلس بخلافه بعد كل ركعة أه

وبه صرح في المجموع وغيره  
(أر) نوى (قنار) ركة  
فاكثر (له زيادة) عليه  
(وقص) عنق غير الركة  
كما هو معلوم (ان نوا بالوا)  
بان زاد ادا نقص بلانية حمدا  
(بطت) صلاته لمخالفته  
ما نواه (فان قال زائد سهوا)  
لذكر (قدم قام له) أى  
الزائد (ان شا) ثم وجد  
للهوى آخر صلاته وان لم  
يتأكد فنهتد به وسجد  
للهوى (دعو) أى  
الفل المطلق (بلى) أفضل  
متعاليها تجربه مع السابق  
(و بواسطة أفضل) من  
طريقه ان قمه ثلاثة  
أقسام (ثم أتوه) أفضل من  
أوله ان قمه قسمين  
وأفضل من ذلك السدس  
الرابع والخامس سئل  
رسول الله ﷺ  
أى الصلاة أفضل بعد  
الكتابة فقال جوف  
الليل وقال أكابر الصلاة  
الى القبلتدواذ كان بيتهم  
نصف الليل ويقوم ثلثة

[illegible]

(قوله فعل انه لا يشهد في كل  
ركعة) أى غير الاخيرة اه  
شيخنا أى فيمنع عليه  
الفصل بين تشهدين بركعة  
واحدة ولو في الاثناء ماعدا  
الآخر أما هو فلا يضرب فيه  
ذلك لفهم العلة المذكورة

هناك امر اه قوينى (قوله رحمه الله ونوى بقدر الخ) اى من النفل المطلق كما هو الفرض فخرج غيره كالزفريس الى اى يادولا  
النفس عاتواه ام مر (تولده جملة واقل من ذلك الدس) هذان جملة الوسط الا ان افضل كيفية الوسط ما ذكره قوله

وبنام سهو قال ينزل بنا  
تبارك وتعالى أي أمره كل  
ليل إلى سماء الدنيا حين يبق  
ثلث الليل الأخير فيقول  
من يدعوني فأستجبه  
ومن يأتني فأعطي ومن  
يستغفرني فأغفر له روى  
الأول مسلم والثاني  
الشيخان (وسن سلام  
من كل ركعتين) نوهما أو  
أطلق اللفظ لغير الشيخين  
صلاة الليل متى شئ وفي  
خبرين بيان صلاة الليل  
والنهار (فهجد) أي  
تنفل بيل بعد نوم قال  
تعالى ومن الليل فتهجد  
(ذكره تركه لمعاده) بلا  
ضرورة قال عليه السلام لعبد  
الله بن عمرو بن العاص  
يا عبد الله لا تكن مثل  
فلان كان يقوم الليل  
ثم تركه رداء الشيخان  
وفي المجموع يبنى أن  
لا يخل صلاة الليل وإن  
قلت والسنة في نوافل  
الليل التوسط بين الجهر  
والإسراء والأتراح فيجهر  
فيها كذا الاستحسان في الروضة  
وهو استثناء منقطع  
لأن المراد بنوافل الليل  
النوافل المطلقة كجهر  
صفة الصلاة ويسن لمن قام  
ثم جئنا بوقف من يطعم  
أن قسمه ثلاثة أقسام  
ليس المراد الثلث بل المبدأ  
على تعدد الأقسام اه

السدس الآخر قال ثلثه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السدس الرابع والخامس فهذا دليل لقوله  
وأفضل من ذلك اه حل **(قوله ينزل بنا)** بفتح الباء وضمها وإربابان اه عش **(قوله أي أمره)**  
أي حامل مكتوب أمره لأن الأمر معنى والمعنى لا يحمل كقوله شيخنا حرف وقيد قال لما منع من حل  
الغنى وعبرة البرموى أي حامل أمره وهو الملك كأي رواية أن الله بأمره مناديا بنادي الخ وأما فقره  
الشارح لأنه لا يصح نسبة النزول إليه تعالى اه **(قوله حين يبق ثلث الليل الأخير)** قضية هذا أن محل  
هذا النزول آخر الثلثين الأولين لأنفس الثلث الثالث وقيد بجانب النزول في هذا الوقت ثم يستمر  
إلى آخر اه عمرة اه عش **(قوله فيقول)** أي يبلغ أمر الله حكاية عن الله وقال شيخنا حرف  
فيستجيب له وكذا يقدر في الباقي فتأمل **(قوله من يدعوني)** الفرق بين الثلاثة أن المطلوب ما يدفع  
السؤال إشارة إلى الثاني وهو جلب المسار الديني وفي الدعاء إشارة إلى الثالث وهو جلب المسار  
الدنيائي قال الكرماني يحتمل أن يقال الدعاء ما يطلب فيه نحو والله السؤال للطلب وأن يقال المقصود  
منها واحد وان اختلف اللفظ اه شوري **(قوله فاستجب)** بالنصب على جواب الاستفهام والرابع  
على الاستثناء وكذا قوله فأعطي وأغفره وليست السين للطلب بل استجب بمعنى أجب اه فتح  
الباري اه شوري **(قوله والثانيين)** فيه قلب والافكان لا ظهر أن يقول الثاني والثالث اه  
عش **(قوله شئ)** أي اثنان اثنان والثاني تأكيد لدفع توهم ارادة اثنين فقط اه قل على الجلال  
**(قوله وهجد)** وهو مؤكد وبدل له قول أي شجاع وثلاث نوافل مؤكدة صلاته الليل الخ اه  
شوري **(قوله أي تنفل بيل)** قضية أنه لا يحمل بفرض وليس مراد بل يحصل بقيا على التحية  
إذا الجامع أن المراد اشغال محل الصلاة واشغال الزمن بها كالاعتمده مر كاتفل عن اقتائه لكن  
عبارته في الشرح كعبارة الشارح فله يرجع عن ذلك البحث فليراجع شوري وعبرة قل على  
الجلال قوله تنفل أي ولو بالوتر فهو جئته وزوجه جد والقرض والقضاء أو نذرا كالنفل اه واعتمد  
شيخنا حرف أنه لا يحصل بالفرض **(قوله بعد نوم)** ولو سيرا ولو كان النوم قبل فعل المشاء لكن  
لا بد أن يكون التهجد بعد فعل المشاء حتى يسمى بذلك وهذا هو اللفظ ولجميع جمع تقديم فيا يظهر  
قياسا على التراوح والوتر اه زى لمختصا وقدره حرف وظاهره أنه لا يشترط دخول وقتها الأصلي  
وقل الاطفيحي عن مر أنه لا بد من دخول وقتها الأصلي اه وقال عش على مر لا بد أن  
يكون النوم بعد دخول وقتها ولو قبل فعلها اه **(قوله فتهجد)** أي صلى به أي بالقرآن أي صل  
بالليل صلاة تسمى تهجدا اه قل **(قوله تركه لمعاده)** قال زى ويند قضاءه اذا فات  
انتهى وانظر المراد بالمادة وقياس نظائره من المحض وتهجد بد الوضوء وصوم يوم الشك حصوله بجمرة  
كأي الشوري **(قوله لا تكن مثل فلان)** هو كناية عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ويحتمل أن هذا  
اللفظ أي لفظ فلان صدر منه عليه السلام ويحتمل أنه من الراوى اه حل وعبرة قل على  
الجلال قوله لا تكن مثل فلان قيل أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب ورد حج بأنه وقف على فئ من  
الطرق وقال الاطفيحي لا تكن مثل فلان هو كناية عن شخص معين عنده عليه السلام وأهمه  
خوفه عليه من اللوم لئلا يفسد خاطره وما قيل أنه عبد الله بن عمر مرود بأنه كان من عباد  
الصحابة ولا جلد ذلك قال حج لم ألق على تعيينه اه **(قوله والسنة في نوافل الليل)** أي المطلقة  
وهذا مكرر مع سابق في أركان الصلاة وعبرة هذا الشارح ثم الانافاة الليل المطلقة فينوط فيها

بين الاسرار والجهران لم يشوش على نائم أو وصل أو نحوه وحل التوسط في المرأة والخشيت حيث لم يسمع  
أجنبي وذكر نائم أن المراد بالتوسط أن يدعى أدنى ما يسمع نفسه من غير أن تبلغ تلك الزيادة من  
من يليه وتقدم ما فيه وإن الذي يفتي فيه ما قاله بعضهم أن يجهر نارة ويسر أخرى اه حل **(قوله)**  
وكره قيام أي سهر ولو بغير صلاة اه مر **(قوله)** يضر أي شأنه ذلك وإن لم يضر بالفضل اه  
حرف أي أن كان كل الليل وإن فعل ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل فيكره مطلقا أي وإن  
لم يضر لانه شأنه الضرر وقيام البعض فيكره ان يضر بالفضل والا فلا كما يؤخذ من حل وغيره **(قوله)**  
دائما أي فيكره وإن لم يضر لانه شأنه ذلك فخر بما يوثقه مصالح النهار من غير استمدراك وهذا  
فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فاته النهار **(قوله)** لم أخبر استفهام تقريرى بما  
بعد النبي على حدائس الله بكاف بآي أنقر بأنى أخبرته وقوله وأفطر بقطع الهزمة **(قوله)** الخ  
تخبر ولزورك عليك حق المراد بالزور الزور لأن حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام أي متأكد اه  
عش **(قوله)** احياء الليل أي صلاة والمراد احياؤه كله كافي ببعض الروايات **(قوله)** الأولى من قوله قيام  
كل الليل دائما لانه يفيد أنه لو نام بين الغروب والعشاء وقام بعد ذلك وكان يضره أنه لا يكره وليس  
كذلك فلهذا عدل عنه للصف اه شورى **(قوله)** وكره تخصيص الخ قال الشيخ عميرة قيل حكمه ذلك  
ضعفه وظاهرهما فاما ما قيل بنقص في ذلك انتفاء الكراهة اذا وصلها ليلة قبلها أو بعدها فقلت  
الاعتداد بتيقن معه الضعف من فعل وظاهرهما وفي الجواب نظر لانه يتخلف في الاستدامة اه شورى  
وفيدال في الاعتداد لا يحصل الا بوصلها بمائة لاله لا بما بعدها لانه لم يحصل الاعتداد وأجيب بان هذه حكمه  
لا يلزم ارادها اه حرف **(تنبيه)** اه فهم كلامه عدم كراهة احياؤها مضمومة لما قبلها أو بعدها وهو  
نظير ما ذكره في صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها  
وهو كذلك وإن قال الأذري فيوقف اه شرح مر **(قوله)** قيام أي صلاة فهو غير القيام الأول  
لان المراد به السهر وأما احياؤها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ وقراءة سورة الكهف  
فمنحبه اه حرف والظفيحي والله أعلم

### (باب في صلاة الجماعة)

أى شروطها وأدائها ومكرهاتها ومسقطاتها وحقيقة الجماعة الارتباط بالحاصل بين الامام والمأموم  
فالجماعة بحث شرعى مأخذه التوقيف وأما الجاع فأقله ثلاثة وهو بحث لقوى مأخذه اللسان فافترقا  
وشرعت بالمدينة دون مكة لتعذر الصحابة بها كافي العتافي وحكمة مشروعتها قيام نظام الافة بين  
المسلمين ولذا شرعت للمساجد المجال ليحصل التعاهد بالقاء في أوقات الصلوات بين الجيران ولانه قد  
علم الماهل ان العالم ما يجهل من أحكامها ولا من مراتب الناس متفاوتة في العبادة فتعود بركة التكامل  
على النقص فتكمل صلاة الجميع وهي من خصائص هذه الأمة وكذا الجمعة والعيدين والركن والسوفان  
والاستسقاء والوتر اه منارى ولا يخفى أن في العبارة قلبا أى باب الجماعة في الصلاة لان الجماعة هي  
الفرض بقوله صلاة الجماعة فرض كفاية تقديره جماعة الصلاة فرض كفاية فالوصف بفرس  
الكفاية جماعة الصلاة لا نفس الصلاة اذ هي فرض عين والمراد الصلاة من حيث الجماعة وعبارة قل  
على الجملة باب صلاة الجماعة أى بيان أحكام الجماعة في الصلاة اه وتحصل الجماعة للمأموم من لم ينال الامام  
الايمان لا تفرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية للمأموم الاقتداء لان صلته حيثئذ وقفت  
جماعة اه سم عرش على مر وأفضل الجماعات ما في الجمعة ثم صبح غيرها ثم المشاء ثم العصر  
ولمن يوم الجمعة ثم في الظهر ثم في المغرب كذلك شيخنا مر وجعل سم فضل الجماعات تابعا لفضل

فيتم عبده اذ لم يخف ضررا  
ويتأكد اكدار الصلاة  
والاستغفار في جميع  
ساعات الليل وفي النصف  
الأخيرا كدعوة السحر  
أفضل (د) كره (قيام ببليل  
يضر) كقيام كل الليل  
دائما قال ﷺ لعبد الله  
ابن عمر بن العاصي ألم  
أخبرنا أنك تصوم النهار وتقوم  
الليل فقلت بلى قال فلا تفعل  
صم وأفطر وقم ونم فان  
لجسدك عليك حقان  
آخره رواه الشيخان أما  
قيام لا يضر ولو في ليل كاملة  
فلا يكره فقد كان ﷺ  
اذا دخل المنبر الأواخر  
من رمضان أحيا الليل  
وتعبرى بمذاكر أدنى  
من قوله قيام كل الليل دائما  
(د) كره (تخصيص ليلة  
جمعة بقيام) لخبر مسلم  
لاتخصو ليلة الجمعة بقيام  
من بين الليالي  
(باب في صلاة الجماعة)

الصلوات وقال بعضهم الأولى تفضل جماعة يوم الجمعة على غيرها اه **(قوله)** وأقلها المأموم ومأموم أي شرعاً وأما أقلها الثلاثة اه عى على هر **(قوله)** كما يلى عاباًنى أى من قوله صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده أو من قوله ما من ثلاثة لاتقام فيهم الجماعة الخ اه حل باختصار **(قوله)** فرض كفاية أى فى الزكاة الأولى فقط لا فى جميع الصلاة وفرض الكفاية هو عبارة عن كل مهم يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالتألى فاعله نخرج فرض العين فانه منظور فيه بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكتف فيه بشام غيره به عنه ولا فرق فى فرض الكفاية بين أن يكون دينياً كصلاة الجنائز أو الأهم بالمعروف أو دنيوياً كالخرف والصنائع والاصح ان فرض الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأثمون بتركه ولكن يسهل بطل البعض وقال الشيخ الرازى هو على بعض مهم من حيث الاكتفاء بمصولة من البعض ودليله قوله تعالى ولكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وماذا كرمه أن الجماعة فرض كفاية أحد أقوال وتيل فرض عين وتيل سنة كفاية وتيل سنتين **(قوله)** ما من ثلاثة من زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله فى قرية صفة أى كاثون فى قرية وقوله لاتقام فيهم صفة ثانية وقوله الاستحذوه الخبر وانظر وجهه لا هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث أعنى قوله فعليك بالجماعة الخ لا تقول لا يفهم منه الا كونها فرض عين تأمل ثم رأيت حل قال وجهه الدلالة أنه قال لاتقام فيهم ولم يقل لا يقيمون الجماعة اه وعبرة الشورى لم يقل لا يقيمون لدفع توهم عدم سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كاثين منهم اه وعبرة البرماوى كأن وجه الدلالة على فرض الكفاية من هذا الحديث أن استحذوا الشيطان أى غلبته يلزم منه البعد عن الرحمة فى الحديث الوعيد على ترك الجماعة لان استحذوا الشيطان لا يكون الا على ترك واجب فدل على انها فرض كفاية لا عين لقوله فيهم ولم يقل يقيمون كما فاده حل اه **(قوله)** قرية أى بدو الخ عبارة صحيح وهر ولا بدولعل فى الحديث روايتين اه وفى المختار البدو البادية والنسبة اليهودية **(قوله)** وفى رواية الصلاة أى فى حمل المطلق على التقيد فالمراد بها الصلاة جماعة **(قوله)** الاستحذوه عليهم الشيطان فحة الحديث فعليك بالجماعة فائماً بأكل الذنب من القنم القاصية أى البعيدة بالنصب مفعول بأكل وقوله من القنم حال سنها **(قوله)** وما قيل من انها فرض عين الخ مبتدأ خبره قوله أوجب عنه الخ وهو ما لم يرد الجواب ليس عنه وانما هو عن دليله فيقدر مضاف فى قوله أوجب عنه أى عن دليله وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً فحة الصلاة كفى الجموع **(قوله)** ولقد هممت كان ذلك باجتهاد منه ثم نزل وحى بخلافه أى نزل وحى باسم الله إليه اجتهد وليس المراد ان الوحى بين خطأ فى اجتهد كما قيل لان اجتهد لا يكون الا حقا كما قرره شيخنا حى أوقصر اجتهد كاذ كره فى الجموع وقوله الشورى وشبهه شرح هر أوكان قبل تحرير العذاب بالنار وأنه يلزم من اطم القنم القاصية من الزجر فادفع ما قال التعذيب بالنار لا يجوز وفيه انه عليه السلام لا يهم على معصية **(قوله)** فقام من الآفة وهى الكلمات المنصوصة بدليل قوله ثم آسى بجلاء المظنة وضم الميم والمراد به أبو بكر الصديق رضى الله عنه وقوله ثم أطلق بالنسب **(قوله)** خرم بضم الخاء لهمة وروى بكسر هاء فتح الزاى الجمعة فيها جمع خرم أى جملة من أعواد الخشب اه قل **(قوله)** فأمرق بفتح السين أى بتمشيد الراء وروى فأمرق بلسان الخاء وتخفيف الراء وهما لفظان أحرق وحرق والتشديد بلغ فى المعنى اه شورى وقوله عليهم بيومهم يشمر بان العقوبة ليست قاهرة على المال بل المراد بتحريق القصور والبيوت نبع القاطنين بها وفى رواية مسلم من طرأ فى صالح فأمرق بيوتنا على منافيا اه فتح البارى على

وأقلها المأموم ومأموم كما يلى  
مما يأتى (وصلاة الجماعة  
فرض كفاية) عليهم ما من  
ثلاثة فى قرية أو بدو لا  
قام فيهم الجماعة وفى رواية  
الصلاة الاستحذوه عليهم  
الشيطان أى غلب رواده  
ابن جبان وغيره وصححوه  
وما قيل انها فرض عين الخبر  
الشيخين ولقد هممت ان  
أمر بالصلاة فتقام ثم آسى  
رجلا فيصلى بالناس ثم  
أطلق وحى رجال معهم  
خرم من حبلى قوم  
لا يشهدون الصلاة فأمرق  
عليهم أي يومهم بالنار أوجب

عنه بأنه بدليل السياق  
ورد في قوم منافقين  
يتخلفون عن الجماعة ولا  
يصلون فثبت أنها فرض  
كفاية (رجال أحرار  
مقيمين لا سراة في أداء  
مكتوبة لاجعة) فلا يجب  
على النساء والخنثى ومن  
فيهم رق والمساقرين ولا  
العراة ولا في المقضية  
والنافلة والمنسذورة بل  
ولاتسن في المنذورة ولا في  
مقضية خلف مؤداة أو  
بالعكس وأخلف مقضية  
ليست من نوعها وأما الجمعة  
فالجماعة فيها فرض عين  
كما يعلم من بابها ووصف  
الرجال بما ذكره التقييد  
بالاداء من زيا دي ولغيره  
بالمكتوبة أولى من تعبيره  
بالترائض وفرضها كفاية  
يكون (بحيث يظهر شعارها  
بجل أقاتها) في القرية  
الصغيرة يكفي أقاتها في محل  
وفي الكبيرة والبلد تقام في  
محال يظهر بها الشعار  
فأطيعوا على أقاتها في  
البيوت ولم يظهر بها الشعار  
لم يسقط الفرض

(قوله ولا في مقضية خلف  
مؤداة) أي في حكم مؤداة  
خلف مؤداة ليست من  
نوعها حور

الخارى وقوله بالنارنا كيد كرايت بعني وسمعت بأذى (قوله بدليل السياق) يريد صدر الحديث  
وهو قوله **ع** أفعل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والصبح ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حذروا  
ولتدعهم الخ وقوله ولا يصلون أي أصلا فتحرى أنما هو ترك الصلاة بالكلية لاجتماع فسقط  
الاستدلال بذلك على وجوبها عيناً وفيه أنه **ع** كان يعلم أن الصلاة عليهم فكيف يأمرهم  
بها ومن كان معرضاً عن المنافقين وأوجب بأنهم التزموها ظاهره اه ح ل (قوله ثبت  
أنها فرض كفاية) أي بهذا الجواب مع الحديث المتقدم (قوله لرجال) متعلق بفرض المتقدم  
ولا فلا على رجال اه شوبري وأوجب بأن اللام بمعنى على كقول الله تعالى ويغفر للاذقان  
يصدوا الظاهر أن المراد بالرجال هنا مقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا ع ش وانظر ما حكمه  
عدم إخراج الشارح طم في المحقرات وكذا الجاني لان المراد من الرجال البالغون والعشاء ولله  
الثناء قوله بعدوه لنيرهم سنة اذ لو أخرج من ذكر في المحقرات لم أن تكون الجماعة سنة للصبيان  
والجاني وليس مراداً أما الأول فلا لأنه لا يتعلق بالفعل المكلف وما في التحفة من أنها سنة للغير  
مراد به إثاب عليها ثواب السنة لا أنها مطلوبة منه وأما الثاني فلأنه غير معتدة منه فهذا اقتصر  
في الإخراج على النساء والخنثى اه رمادي (قوله أحرار) أي وغير معذورين بعضهم من الإعاذر  
الآنية وغيرها اه زى وح ل أي إجارة عين على عمل ناجز ولو لم يوجد الامام ومأموم كانت حينئذ  
فرض عين كما هو ظاهر (قوله لاعراة) عبره دون أن يقول مستورين لعله إشارة الى أن مجرد الستر  
لا يستدعي وجوب الجماعة عليهم لجواز أن يكونوا مستورين بنحو طين وهو لا يستدعي وجوب الجماعة  
بل ذلك عذر في سقوط الجماعة اه ع ش (قوله في أداء مكتوبة) لم يقل على الاعيان لأن الجماعة  
فرض كفاية في الجنائز وفي شرح الروض أنها ليست فرض كفاية في الجنائز بل هي سنة اه ح ل  
(قوله لاجعة) أي نفى في الركة الأولى منها فرض عين وأما الثانية فهل هي فرض كفاية أو سنة يظهر  
الثاني لغيره شوبري فالقبول دسبعة بل تسعة بالتعيين الذين ذكرهما الزيا دي بقوله وغير معذورين  
الخ (قوله ولا في المقضية) ويحصل فضله الجماعة مر وقرره ح ف وهو بعيد مع عدم سنها وعبارة  
حل قوله أو خلف مقضية ومع كونها لاتسن في ذلك أي ما عدا المنذورة إذا فعلها أوجب عليها اه (قوله  
والنافلة والمنذورة) محذورة قوله مكتوبة لان المراد المكتوبة بأصالة فلا يحتاج الى إخراج المنذورة بتقييد  
المكتوبة بكونها على الاعيان اه ح ل (قوله بل ولاتسن في المنذورة) أي إذا كانت من القسم  
التي لاتسن له الجماعة اه م (قوله ليست من نوعها) بأن كانا ظهورا وعصرا لثلاثان كانت من القسم  
نوعها فالجمعة فيهن سنة كما في شرح مر بأن اتفاقا في عين المقضية كلهم من أو عصرين ولون يومين  
اه ع ش على مر وهذا أي قوله ليست من نوعها راجع لاخير كما يدل عليه عبارة البهجة وعبارة ولا  
أن في مقضية خلف مقضية ليست من نوعها اه وتكون خلاف الأولى كما في ع ش (قوله أولى  
من تعبيره بالترائض) أي أشموله المنذورة انتهى شوبري (قوله وفرضها كفاية) أي وإتماما لفرضها  
ل (قوله يكون بحيث) أي بحالة هي ظهور الشعار فاضافتها لما يسدها بياناً وقد راجع الشارح  
بأنه لا يراد على أن قوله بحيث متعلق بمحذوف ع ش (قوله يظهر شعارها) في كل مؤداة من الجنس  
نكرة كراى من الرجال الأحرار الخ فلا تسقط بفعل الصبيان والارقاء والنساء ولو خلف رجل  
ويظهر حوطا بنحو الرعايا لانهم من جنس الخطابين بخلاف النساء والشعار بفتح أزيله وكسره  
لفظة الصلاة والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الإيمان وهي الصلاة وظهورها بظهور أجل  
صفت الإيمان وهي الجماعة اه حج شوبري فاضافة الشعار الى ضمير الجماعة من إضافة

للموصوف لصفته لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الايمان فكان انه قال بحيث يظهر الشعار  
 للموصوف بالجماعة ويمكن جعل الاضافة يمانية أي بحيث يظهر شعاره هو أي هو نفس الجماعة لانها  
 شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعار الايمان والشعار على هذا مفرد وقال شيخنا ح ف جمع شعرة  
 وهي العلامة فتفتح أبواب المساجد واجتمع الناس فيها وضابط ظهور الشعار ان لا تتق الجماعة على  
 طابها ولا يحتمل أن يستحي كبر ولا صغير من دخول محالها فان أقيمت بمحل واحد في بلد كبير  
 بحيث يشق على البعيد عنه حضوره أو أقيمت في البيوت بحيث يحتمل من دخوله لم يحصل ظهور  
 الشعار فلا يسقط الفرض اه شيخنا ح ف وهذا أوضح مما قاله الشورى عن حج  
 والزبادي صرح بأن الشارح كشيخنا ح ف وجعله الشورى مفردا لانه فسر الشعار بالعلامة  
 ويمكن انه وجد في اللغة مشتركين الافراد والجمع وبعبارة الصباح الشارح علامة القوم في الحرب وهو  
 ما يتداول به ليعرف بعضهم بعضا اه **(قوله)** بمحل اقامتها يحتمل ان يرده خطه أئمة اوطان  
 المؤمنين فبادي ما يأتي في الجملة قياسا عليها بجامع اتحادها في الاعذار المسقط لكل منهما فلابق في اقامة  
 الجماعة في محل خارج عن ذلك وان يرد ما هو أعم من ذلك وهذا ظاهر مما مر من وجوبها على  
 الظهور وانها شعار الجماعة وكذا يقال في أهل الخيام اه شورى **(قوله)** فان امتنعوا قولوا أي  
 سواء قلنا انها فرض كفاية أو سنة على المعتمد كأي ع ش على م ثم قال وأشعر كلامه انه لا يجوز  
 أن نضاهم بالقتال بمجرد اترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل أي فهو كقتال البغاة فلا  
 يقع مديهم ولا يشن جرهم ووجه الاشعار أن تطبيق الحكم بمشقة يؤذن بعلية مأخذ الاشتقاق  
 فيبيان القتال لامتناع اه **(قوله)** على ما ذكر أي بحيث يظهر الشعار المذكور بأن امتنعوا  
 أصلا وأقاموها لا بمحل الاقامة وبمحلها ولم يظهرها الشعار اه عزيزي **(قوله)** أو نائب أي لا  
 الآحاد اه قوت اه مم **(قوله)** وهي لغبرهم سنة من المعلوم أن المراد بالغبر عنها الفناء  
 والختان والارقاء والمسافرون والعراة بشرطه كما في شرح م ر قال سم اعتمد م ر أن العبد  
 لا يحتاج إلى اذن السيد في الجماعة اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الافراد وقال القاضي ان  
 زاد منها على زمن الافراد احتاج والانلا اه **(قوله)** والام أي بأن كانوا بصرا في ضوء **(قوله)**  
 وان قلت هذه الغاية لرد على من يقول مدار الاضلية على الكثرة كما قبل من شرح م ر **(قوله)**  
 ولو صيا أي غير مردجيل لان الامر دكالاني على ما يأتي ويوجه بأن الاقتان بالامر د أغلب منه  
 بالمرأة لخاطلة الامر د للرجال اه ع ش على م ر **(قوله)** أفضل منها في غيره كالبيت أي وان  
 كثرت خلافا لما في العباب قال س ل ولا ينزع بالقاعدة المشهورة وهي أن الفضيلة المتعلقة بذات  
 العبادة وهي هنا كثرة الجماعة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكان لان محلها ما لها اشراكها الا في شئ في ذلك  
 وهنا أصل الجماعة وجد في الموضوعين وامتنع هذه بالمسجد اه وبحث الاسنوي كالادعى أن  
 صلته في المسجد لو كانت قوت الجماعة لاهل بيته كزوجته كانت صلته بيته أفضل من صلته  
 بالمسجد وظاهره وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت لان حصوله لم يسير بعباد ل فضيلته  
 المسجد وأزاد عليه فهو كساعة الجرومين الصنف كما في شرح م ر **(قوله)** أفضل صلاة المرء مبتدا  
 وقوله في بيته خبره أي الأفضل منها كان في بيته وهذا عام فما اذا كانت فردا أو جماعة ففيه لدعي  
 زيادة وكذا يقال في قوله الآتي لانهم انساءكم الحديث كما قرره شيخنا وقال شيخنا ح ف أي  
 أفضل جماعة صلاتها المرء الخ يكون مطابقا لدعي **(قوله)** المكتوبة والا نفلا تنشر فيه

وقول بمحل اقامتها أعم  
 من قوله في القرية فان  
 امتنعوا كهم من اقامتها  
 على ما ذكر قولوا  
 أي فانهم الامام أو نائبه  
 عليها كسائر فرض  
 الكفايات وهي أي  
 الجماعة لغبرهم أي لغبر  
 المذكورين سنة لكانها  
 أتمكن عند الشورى  
 للعراة بشرط كونهم عبا  
 أوفى خلفه ولا فهي  
 والافراد فيهم سواء  
 ر الجماعة وان قلت  
 بمسجد ك ر ولو صيا  
 أفضل منها في غيره  
 كالبيت وتفسيره ان كمن  
 أتى رضى في البيت أفضل  
 منها في المسجد قال صلى  
 الله عليه وسلم فيارواه  
 الشيخان أفضل صلاة  
 المرء في بيته المكتوبة



أي فهي في المسجد أفضل وقال لا تمنعوا النساءكم للساجد ويوتن (٢٩١) خيرين رواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط الشيخين وقس

بالساجد الخافي بأن يؤمهم

ذكر قصيري بذكر أوى

من تغييره بغير المرأة وامامة

الرجل ثم الخفي للنساء

أفضل من امامة المرأة لمن

وبكره حضوره المسجد

في جماعة الرجال ان كن

مشتبهات خوف الفتنة

(وكذا ما كثر جمعه) في

مساجد أو غيرها أفضل

للصلى وان بعد ما نقل جمعه

قال صلى الله عليه وسلم

مع الرجل أزكى من صلاته

وحده وصالته مع الرجلين

أزكى من صلاته مع الرجل

وما كان أكثر فهو أحب الي

الله رواه ابن حبان وغيره

وصحوه نعم الجماعة في

المسجد الثلاثة أفضل منها

في غيرها وان قلت بل قال

التولى ان الاقتراد فيها

أفضل من الجماعة في غيرها

(الانحو بدعة امامه)

كشفه واعتقده عدم

وجوب بعض الواجبات

كنفي

(قوله رحمه الله كنفه

الح) لتعارض السواقي

الفاسق والخالف العدل

قدم الواقي القاسق لان

غاية ما فيه انها مكروية

خلفه أما خلف الخالف

العدل فباطلة على قول لان

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

الجماعة أهـ حل (قوله فهي في المسجد) أي فرادي وجماعة أفضل لانه مشتمل على الشرف والظهار واظهار الشعار وكثرة الجماعة أهـ شرح حر وفي هذا الحديث ما يقتضي أن الاقتراد في المكتوبة بالمسجد أفضل من الجماعة فيها غيره وهو وجه ولم يوافق عليه شيخنا تاج الدين أهـ قل (قوله ويوتن خيرين) فان قلت اذا كانت خيرا لمن فواجبه النهي عن منعهن للتمتع لذلك الخبر قلت أما النهي فهو للتنزيه ثم الوجه جله على زمنه صلى الله عليه وسلم غير المشتهيات اذا كن مبتذلات والمعي أنهن وان أرادهن ذلك ونهي عن منعهن لان في المسجدن خيرا فيبينهم من ذلك خير لمن أي أشد خيرا لانها أبعد عن التهمة التي قد تحصل عند الخروج أهـ حج (قوله وامامة الرجل الح) انظر هل ولو صلبا أو المراد البالغ خروجا من خلاف من منع الاقتداء بالهي محر شوري (قوله) وبكره حضوره المسجد) أي محل الجماعة ولومع غير الرجال فذكر المسجد الرجال غالب ويحرم الحضور لثلاث الخليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن لما مع خوف الفتنة بها أولا ويسن الحضور للمحتاج على المعتد كما ليد وحيث تكون الجماعة في المسجدن أفضل من الاقتراد في البيت أهـ برماوى و قل وعبارة شرح حر وبكره لها أي للمرأة حضور جماعة المساجد كانت مشتهاة ولو في ثياب بذلة أو غير مشتهاة وبها شئ من الزينة أو الرعي الطيب ولادام أو ثاب منعهن حيثن كاله منع من تناول ذارع كره من دخول المسجد ويحرم عليهن بغير اذن ولو أو طيل أو سيد أو هاني أمة متروجة ومع خشية فتنة منها أو عليها أهـ (قوله) وكذا ما كثر جمعه) بان كان الجلع بأحد المسجدن أكثر من الآخر أو كان الجلع بأحد الأماكن التي غير المسجد أكثر من الآخر والا فقد تقدم أن ما نقل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلا للعباب قوله من مساجد أو غيرها أي المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد وأما المسجد مع غيره فقد قسم قوله والجماعة وان قلت بمسجد الح أهـ حل (فرع) الامام أكثر ثوبا من المأموم وحيثن فلتعارض كونه اماما قليل وكونه مأموما مع جمع كثير (٢) فهل الفضل سواء وتجبر الكثرة فضل الامامة أي فيصلى اماما أو ترجع الكثرة أي فيصلى مأموما يجبر أهـ كانه شوري قال عمن على حر الاقرب الاول لما في الامامة من تحصيل الجماعة ولغيره بخلاف المأموم فان الجماعة حاملة لغيره فالتبعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله أزكى) أي أكثر ثوبا أي وان كان لوصلى وحده مشغوع في جميع صلاته دون ما اذا صلى مع غيره خلا فالجم أهـ حل لان الجماعة فرض كفاية والشيء حسن (قوله فهو أحب) خبرها كان ودخلت الفاء في خبرها لتضمنها معنى الشرط أهـ شوري (قوله بل قال التولى) هو للمعتد وأفتى حر بأن الاقتراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وأن الاقتراد في مسجد المدينة أفضل من الجماعة في الأقصى ويعمل قولهم فضيلة الثابتة مقدمة على فضيلة المكان على ما اذا لم تكن فضيلة المكان مناعة وتوقف زى كسم فانما قال شيخنا تولى بها أسوة لان الصلاة في مسجد المدينة بصلاتين في المسجد الأقصى والجماعة يسع وعشرين برماوى (قوله الانحو بدعة امامه) أي التي لا يكفر بها كالجمعة على المعتد فان كفر بها كنس كبرى البيت والحشر للاجسام وعلى الله تعالى بالجزيات فواضح عدم صحة الاقتداء به وقوله الانحو بدعة الح عدم معنى أي ما كثر جمعه أفضل في كل حال الامع بدعة امامه فالاستثناء من منعهن أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

المنعوت أهـ حل مع زيادة (قوله كنفه) أي الحق أولئك به حـ ف (قوله واعتقده الح) أي

أو تطلعت مسجد) قريب أو بعيد عن الجماعة فيه (نفي) عن كونه امامه أو يحضر الناس بحضوره فتليل الجمع أفضل من كثرة في ذلك ليؤمن النقص في الأولى وتكثر الجماعة في المسجد في الثانية بل الانفراد في الأولى أفضل كما قاله الروياني ونحوه من زيادتي والاطلاق للمجد أولى من تقييد الأصل كخبره بالقرب بإلجديد مثله فيما يظهر كما يدل له تعليلهم السابق لا يقال ليس مثله لان للقریب حق الجوار ولو كنتم معوا منه لانا قول معارض بأن الدعي مدعو منه أيضا وبكثرة الامر فيه بكثرة الخطا الدال عليها الاخبار كغيره اعظم الناس في الصلاة أجرا أبعدهم اليها مني (وتدرك فضيلة تحرم مع الامام) (مضرورة) أي بحضور الامام التحريم وهو من زيادتي (واستغلبه عقب تحريم امامه) بخلاف الغائب عنه وكذا المتراخي عن ان تعرض له وسوسة خفية (د) تدرك فضيلة (جاعة ما لم يسلم) أي الامام (قوله رحمه الله أو تطلعت مسجد) أو يته وان قلت جاءته فتليل بالجمع أفضل حيث تعطل فينباهه

اه مر

حتى أو غيره وإن أتى بالقصد بهما التقلية وهو مبطل عندنا ولما منع من الاقتداء به مطلقا بعض أصحابنا ونحوه ولا كثر له مراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتهما أو المصح اقتداء بخلافه وتطلعت الجماعات ولو تعذرت الجماعة اختلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما شهده كلامهم ولا نظر لإدانة تعطلها القنوط فرفضها حينئذ ومقتضى قول الاصحاب أن الاقتداء بامام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بامام الجمع الكثير إذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حول فضيلة الجماعة خلفه ولاه وأنها أفضل من الانفراد وقال السبكي أن كلامهم يشعر بدوامه البعير وقال السكالي بن أبي شريف له الأقرب وهو المتمد وبه أتى الولد رحمه الله تعالى وباقوله أو باسحق المروزي من عدم حصوله وجه ضيف اه شرح مر وقوله خاف هؤلاء أي المعتزلي والرافضي والقصدي والفاشي والتميم بذلك وكل من يكره الاقتداء به (قوله أو تطلعت مسجد) أي إذا سمع أذانه والا فلا عبرة بتعطله اه حل قال عميرة لو كان بجواره مسجدان واستوى في الجماعة راعى الأقرب بحث الاستوى العكس لكثرة الخطا أو التناهي للتعارض وهو أن للقریب حق الجوار والبعيد فبما جوبه بكثرة الخطا (فرع) إذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضر أحد صلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه شيئين في هذا المسجد الصلاة والإمامة فإذا تأخرا أحدهما لم يسهط الآخر بخلاف من عليه اتدريس لان القصد منه التعليم ولا يتصور بدون تدبير بخلاف الامام فعليه أمران نقله سم عن مر اه شوري ويستحق العلوم لانه يذل ما في رسمه اه ح ف الخطيب كالمدرس ومثله الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لانه لا علم بدون معلم اه ع ش على مر (قوله في الأولى) هي قوله الانحوا بدعة امامه الخ والثانية هي قوله أو تطلعت (قوله والاطلاق للسجد) أي في قوله أو تطلعت مسجد لنيته أي في كل كان يلزم على الذهاب لكثير الجمع تعطل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريبا منه أو بعيدا كما قرره شيخنا (قوله تعليلهم السابق) أي في قوله وتكثر الجماعة في المسجد اه شوري (قوله مدعو منه أيضا) لان الفرض أنه سمع أذانه وقوله بكثرة الخطا بكسر الخاء وضمها جمع خطوة بالفتح والضم أيضا (قوله وتدرك فضيلة تحرم الخ) وهي غير فضيلة الجماعة فهي فضيلة أخرى زائدة ويقدم الصف الأول على فضيلة التحريم وعلى إدراك غير الركعة الأخيرة كافي قل (قوله عقب تحريم امامه) هذا على المتمد وقيل بإدراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل بإدراك الركوع الأول لان حكمه حكم قيامه ومحل ما ذكر من القولين فيمن لم يحضر إحرام الامام والأبأن حضره وأخر فاته عليها أيضا وان أدرك الركعة كحكمة في زيادة الرونة عن البسيط وأقره اه شرح مر (قوله وسوسة خفية) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها الى فوات ركعتين فليبين أخذنا من كلام مر اه ع ش وقال في حاشيته على مر ولله غير مراد بل المراد بها ما لا يطول بهما زمان عرفا حتى لو أدى الى فوات القيام أو معظمه فأت فضيلة التحريم اه بالحرف واعتمده شيخنا ح ف وبعبارة شرح مر أي بحيث لا يكون زمان يسر ركعتين فليبين ولو طولا وضمير ان الوسط للشد والاكات ظاهرة كما يدل ذلك من الكلام على التخلف عن الامام ولو خاف فوات هذه الفضيلة لم يسرع في المشي لم يسرع على بئس معنى بكسبة بخلاف ما لو خاف فوات الوقت ولم يسرع فاته يسرع وجوب كما لو خشي فوات الجماعة انتهت وقوله بل على بكسبة أي وفي فضل الله تعالى حيث قصد امتثال الشارع بالتأني أن يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوفها كافي ع ش عليه (قوله وتدرك فضيلة الجماعة) أي فيدرك السجدة الكسبية والعشرين أو السبع والعشرين ولو اتقدي في الشهد الأخير بقوله لكن دون فضيلة من ادركها أي كفيلا كما اه أفاده العشرين (قوله ما لم يسلم) أي يسرع في السليمة الأولى والا فلا تنقد صلاته جماعة ولافرادي عند شيخنا

بما لم يشخا من وان كان شرحه لا يفيد وعند خط تنقذ صلاته فرادى لانه بالشروع في السلام  
 انزلت القدوة ولا يلزم من بطلان القدوة بطلان أصل الصلاة وهذا هو المتمد وعند حج تنقذ  
 جاعة اه قل بزيادة وهذا اعنى قوله وجاعة ما لم يسلم أى على الصحيح ومقابله أنها لا تدرك  
 الإدراك الركعة كافي شرح حر **(قوله وان لم يقدمه)** ويحرم عليه القعود لانه كان للثابتة  
 وقد فاتت سلام الأمام فاذا كان عمدا على بطلان صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب عليه  
 القيام لو را اذاعلم ويسجد سهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمره اه ع ش على حر **(قوله)**  
 بان لم يعقب تحريمه فان لم يسلم قعدا لم يؤم فان لم يقعد عمدا على ما لم يستمر قائما إلى ان يسلم بطلت صلاته  
 لما فيه من مخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يقتصر هنا التحلف بقدر جللة الاستراحة أخذها لو سلم امامه  
 في غير محل تشهد وما لو جلس بعد الهوى ولو أحرم معتقدا ادراك الامام فتبين سبق الامام له بالسلام  
 ثم غاب الامام عن قرب لنحو سهو الظاهر ان نقاد القدوة اه برلى وشورى وقوله بقدر جللة  
 الاستراحة للمتمد أن المتقصر قدر الطمأنينة فقط **(قوله لا ادراك ركعته)** فيه أنه ادراك ركعتين  
 وهما الثانية والتسكيره الا ان يراد بالركن الجنس أو أن التيقنا كانت مقارنة للتسكير بعد هماركنا الحظ  
**(قوله لكن دون فضيلة من أدركها من أولها)** ولهذا الوجاهة يدركها من أولها نذب انتظارها  
 ما لم يخف خروج وقت فضيلة أو اختيار **(قوله وان فارقته بعذر)** ظاهره ولو حال ولم يدرك معركنا اه  
 حل **(قوله وسن تخفيف امام)** بان يفعل الابعاض ويترك شيئا من الهيئات اه ح **(قوله على)**  
 الأقل كتنبيحة واحدة **(قوله ولا يستوفى الا اكل)** أى بل يأتي بادن السكبان اه شرح حر  
 وسن الدعاء في الجلوس بين السجدة تين يأتي به الامام ولو غير المحصورين لقلته كافي ع ش عليه نعم  
 لم تنزل وهل تأتي في صبح يوم الجمعة بنذب لانه يستوفى بهما مطلقا اه برماوى وقول حر بادن  
 الكمال أى من الهيئات كثلث تنبيحات أو ألبعض فلا ينقص منها شيئا كما قاله ع ش قوله مع  
 فعل ابعاض وهيئات أى بعض الهيئات وهو أدنى الكمال **(قوله المستحب للفرد)** أى من طوال  
 الفصل وأواسطه وقصاره وأدنى كركوع والسجود اه محلى شورى **(قوله فليخفف)** أى ندبا  
**(قوله والسقيم)** يجوز أنه من عطف أحد المتساوين على الآخر ويحتمل أن المراد بالسقيم من به  
 مرض عرفا أو بالضعيف من به ضعف بنية كمنحاقة ونحوها وليس فيه مرض من الأمراض التعارفة  
 اه ع ش **(قوله وذكره تطويل)** هذا مقيد بقوله الآتى ولو أحسن بداخل وحيث كرهه ذلك كرهت  
 الصلاة خلفه ولو كان اماما رتبة الصلاة خلف المستحب بالجامع الأزهر حيث أتى بادن الكمال أفضل  
 من الامام الزاين طول حل وعش عبارة البرماوى قوله وذكره تطويل أى ولو يليقته آخرون  
 لم يحسن بهم هذا مراده فلا يكون مكررا مع قوله الآتى والا كرهه لان ذلك مفروض فبالأحسن بداخل  
 ومن ثم جرى الخلاف فيه دون ما هنا اه **(قوله وان قصد شقوق غيره)** أى ولم يحسن به أما إذا أحسن به  
 قسباني **(قوله لا ان رضوا)** أى لفظا كما جرى عليه حج لكن بحث شيخنا في شرحه لا اكتفاء  
 بالسكوت مع عمله بالرضا فظهر ولم يثبت على أولوية عبارته هنا شورى وقوله لكن بحث شيخنا الخ  
 اعتمد شيخنا ح **(قوله عصورين)** أى ولم يتعلق بهم حتى لازم أخذها بمابعده نعم لوروضوا  
 الأوامر أو اثنين فأتى ابن الصلاح بأنه ان قل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال في المجموع  
 وهو حسن متعين وخالفهما السبكي اه زى قال قل والمراد بالمحضورين أن لا يلبى وراءه غيرهم  
 ولو غير محصورين بالعدد **(قوله كانه عليه الأذرى)** **(فائدة)** حيث قالوا كانه عليه الأذرى مثلا  
 قالوا به انه معلوم من كلام بعض الأصحاب وأعمال الأذرى التنبيه عليه وحيث قالوا كما ذكره الأذرى

مثلاً فالمراد أن ذلك من عند نفسه كذا أفاده شيخنا في عن شيخنا اه شو برى **(قوله ولو أحس**  
**الامام الخ)** هذه هي اللغة المشهورة وفي لغة غربية بلامه والفتان في هذا كان أحس بمعنى أدرك فالمراد  
قوله تعالى ولقد صدقكم لموعده ان يحصوهم بانها الآية فانه ليس بهذا المعنى وهذا استنباط من قوله  
وكره تطويل أى الا في هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم كافرده شيخنا فكان المناسب أن يقول  
ولأن أحس الخ لانه مستثنى بضم نوله وكره تطويل لكن لما كان له في قوله مستثناً وانما قيد  
الشارح بالامام لانه محل الخلاف وأما المفرد فلا يكره التطويل في حقه مطلقاً بل ينتظر ولو لم  
التطويل لا تنافى المشقة على المأمومين الملل بالكرهية التطويل كما في ع ش **(قوله في ركوع**  
**أوتشه دلخ)** حاصله أن شرط سن الانتظار تسعة خسة في الملتز وأن يظن أن يقتدى بذلك الداخل  
وعندنا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وأن لا يكون الداخل يعتاد البطء أو تأخير التحريم وأن لا يخشى  
خروج الوقت بالانتظار وأن لا يكون الداخل لا يفتقد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بأدراك ما ذكر  
وهذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح واستثنى الخ ويزاد عاشروهو أن يظن أن يأتي بالأحرام على  
الوجه المطلوب من القيام **(قوله غير ثان)** أى إذا كان المأموم يصل الكسوف بركوعين ولا  
سن انتظاره كذا قدر شيخنا وعبارة الشو برى قوله غير ثان من الثانية لانه يعمل بركعة **(قوله**  
**الكسوف أيضاً ما غير ه)** فيسن انتظاره في الركوع الثاني من الثانية لانه يعمل بركعة **(قوله**  
**بداخل)** أى متلبس بالدخول وشارحه به بالفعل وقوله محل الصلاة أى وإن اتسع جداً أى إذا  
كان مسجداً أو بناءً وإن كان فضاء فإن يقرب من الصف الأخير عرفاً ان تمدت الصفوف  
اه حل **(قوله سن انتظاره)** أى وإن كان المأمومون غير محصورين أو محصورين لم يرضوا  
بالتطويل لأعلى أوجه اه شو برى **(قوله ه)** بأن لا يكون لغرض في الانتظار الادراك الركعة  
أو الفضيلة اه ح **(قوله اعاقه على ادراك الركعة)** أى فضله كما سيذكره وإن كانت  
صلاته غير مبنية عن القضاء وانظر ما صورة الانتظار لله مع التميز لانه متى ميز لم يكن الانتظار لله وذكر  
في الروضة أن الانتظار لغیراته هو التميز فليحذر اه حل ويمكن أن يكون أصل الانتظار لله لانه  
انتظر زيدا مثلاً لانه لم ينتظر عمر الفقدان لانه لخصاله فيه في الانتظاره وجميع التميز لا يرى  
انه إذا كان يتصدق لله يعلى زيد الكونه فقيراً ولم يعط عمر الكونه غنياً فقد وجدناه التميز مع  
كون التصديق كذا حققه شيخنا **(قوله ان لم يبلغ في انتظاره)** فلو انتظر واحداً بلامبالغة بما  
آخر وانتظره كذلك أى بلامبالغة وكان مجموع الانتظار ين فيه مبالغة فانه يكره بلامبالغة اه من شرح  
مر وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذي انتظر فيه الأول أو في ركوع آخر اه حج بالمعنى وقيل  
أن الآخر داخل في الشهاد كان حكمه كذلك اه ع ش عليه **(قوله أدين)** بكسر الهمزة وتشديد  
ع ش **(قوله وتأخير التحريم)** الواو فيه معنى أو اه ع ش **(قوله وماذا خشي خروج الوقت)** فيه  
لفظ جواز الدبل بده حيث شرع فيه أو تدبى من الوقت ما يسعها ثم ان حمل كلامه على الانتظار  
الجمعة انجبه فانه يحرم الانتظار فيها ان أدى الى اخرجه عن الوقت لتصرصهم بجمعة مدحاً قاله  
الاعراب وجعل حج كشيخنا غير جامعة كجامعة اذا كان شرع فيها في وقت لا يسعها وفيه نظر لأن  
الفرش أن خشية خروج الوقت بسبب الانتظار فالوقت يسع بدونه تأمل الآن يقال خشي خروج  
الوقت عما كان يمكنه يقع فيه أي أدركه فيه وأخرج الوقت الا داني وكتب أيضاً قوله وماذا خشي خروج  
الوقت أى وكان قد دخل فيها في وقت لا يسعها والسن له الانتظار في هذه الحالة كذا قيده حج اه  
شو برى وعبارة مر أدخل في وقت الانتظار حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع الملبان

**(ولو أحس) الامام (في**  
**ركوع) غير ثان من صلاة**  
**الكسوف (أو) (في) تشهد**  
**آخر بداخل) محل**  
**الصلاة يقتدى به (سن)**  
**انتظاره ه) تعالى اعاقه**  
**له على ادراك الركعة**  
**في المسئلة الأولى والجماعة**  
**في الثانية (ان لم يبلغ) في**  
**انتظاره (لم) (بم) ين**  
**الداخلين بانتظار بهنهم**  
**للزمنة أودين أو صدقة**  
**أنحوها دين بعض بل**  
**يسوى بينهم في الانتظار**  
**له تعالى واستثنى من سن**  
**الانتظار ما إذا كان الداخل**  
**يعتاد البطء وتأخير التحريم**  
**الى الركوع وماذا خشي**  
**خروج الوقت بالانتظار**  
**(قوله فانه ليس بهذا المعنى)**  
**أى بل معناه تدفونهم**  
**وتعمونهم اه شيخنا**

وما إذا كان الماحصل لا يمتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بأدراك ماذكر (والا) أى وإن كان الانتظار في غير الركوع والتشهد الآخر أو فيها وأحس بخارج عن محل الصلاة أو لم يكن انتظاره لله كالنودود اليهم واستماله فلوهم أو بالغ في الانتظار أو بين الداخلين (كره) بل قال الفوراني أنه يحرم أن كان للتودد لعدم فائدة الانتظار في الأولى وتقصير التأخر وضرب الحاضرين في الباقي وقول الله مع التصريح بالكرهية من زيادى وهما صرح صاحب الروض أخذنا من قول الروضة قلت الذهب أنه يستحب انتظاره في الركوع والتشهد الأخير بالشروط المذكورة وبكراهية غيرها المأخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل وبدأ بها في المجموع وهي أن في الانتظار قولين أحصهما عند الأكثرية يستحب وقيل بكره

(قوله رجاءه المأخوذ من طريقة الخ) أى بالنسبة للكرهية لا السنية بدليل فزهم الطرق في وجود الشروط التي منها كونه فدروع أو تشهد آخر

الأنا يراد بالشروط ماعدا كونه في ركوع أو تشهد آخر (قوله وعندهما) أى القى هو الذنب

يخرج فيها ما سبق من وقتها ما يسع جميعها اه (قوله) وما إذا كان الداخل لا يعتقد الخ) أى إذا كان لا ينتظر في الركوع لأحرم من الركوع كما فعله كثير من الجهلة اه حل (قوله) ادراك الركعة) كالخفي وقوله أو فضيلة الجماعة كالمسكي اه ط ف (قوله) بأدراك ماذكر) أى ادراك الركوع في الركعة وأدراك التشهد في الفضيلة كما قرره شيخنا (قوله) أو فيها وأحس بخارج) أى يريد الدخول والانتداب به لعدم ثبوت حقه إلى الآن وبه يندفع ما استشكل به بأن العلة أن كانت التطويلات تنقص بخارج فربيع صغر المسجد وداخل بعيد معته اه شرح م ر (قوله) واستماله) أى طلب لئلا فلوهم إليه وقوله يحرم ضعيف (قوله) أن كان للتودد) أى لا لفرض دينوى والاكره ولا يخفى أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي سنن التطويل برضا المحصورين كاعلم مما سبق فلا انتظار مطلوب مطلقاً أى رضى المحصورون أولاً أن يطوله لاجل المذكور حل (قوله) لعدم فائدة الانتظار في الأولى) ثم إن حملت فائدة كأن علم أنه إن ركع قبل إتمام المسبوق أحرم ها وليس انتظاره قائماً سم على النهج أى إن حصل بذلك تطويل ثانوية مثلاً على ما قبلها ع ش على م ر وقديس أن الانتظار في غير الركوع والتشهد كفى للموانى المتخذة لانتمام الفاتحة فينتظره في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقائه منها قبل ركوعه كحسينى اه شرح م ر (قوله) وضرب الحاضرين في الباقي) وهو أربع مروج رحبه فان الانتظار لغير العلة وبالله بالنية للحاضرين على حد سواء فكيف ينصرفون فإذا كان لغير العلة دون ما إذا كان مع أنهم لا يعرفون قصده فتأمل ثم رأيت لبعضهم ما صه وذلك لأن الألام يطاول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فينصرفون أى في الواقع بخلافه عند وجود الشرط فيعود لهم الثواب من فعل الإمام ما يسر في حقه فيبارك في صلاتهم وأجاب بعضهم بأنهم ينصرفون لاطولها على قصده (قوله) وبكره في غيرها) أى الركوع والتشهد وليس فيه كراهية انتظاره في الركوع والتشهد الأخير عند انتفاء الشرط المذكورة لأن يراد في غيرها بالشروط المذكورة فإنه يصدق بذلك حينئذ اه حل أى يصدق بما إذا كان في غيرها أو فيها ما بدون الشرط (قوله) المأخوذ) صفة قول الروضة وجعله صفة للتصريح بعيد (قوله) ذكرها فيها) أى ذكر النوى الطريقة في الروضة والطريقة حكاية أقوال أصحابه وقوله قبل أى قبل قوله قلت الخ وقوله وبدأ بها في المجموع أى قدمها على الطريقة الثانية (قوله) وهي أن في الانتظار قولين) أى عند وجود الشرط وقوله وقيل بكره أى عند وجود الشرط فعند انتفائه بكره بالأولى اه حل وهذا محل أخذ الكراهية فأخذ المصنف الكراهية من هذه الطريقة وأخذ الاستحباب من الطريقة الآتية التي هي للنوى ليكون كلامه ملقاً من الطريقين كما قاله عن وقد يقال لا تنطبق في التنبل بالاستحباب مأخوذ من الطريقة الأولى أيضاً وذلك بأن الطريقة الأولى التي نقلها الشارح عن الروضة ملققة أيضاً من طريقين وهما الاستحباب وعدمه عند توفر الشروط والكرهية وعدمها عند توفرها أيضاً للاستحباب مأخوذ من الأولى والكرهية مأخوذة من الثانية وإنما كانت ملققة لأن مقابل الاستحباب خلاف الأولى والكرهية فلا يقابل بها قال ع ن وحاصل ما تحرر في الدرس أن في الانتظار عند توفر الشروط قولين اختلف الشيخان في محلهما فقال الرافى هما في الكراهية وعدمها وقال النوى هما في الاستحباب وعدمه أعا عند تخلف الشرط فيكره جزأ على طريقة الرافى ويباح على طريقة النوى فالطريقة التي أخذ منها النهج وهي طريقة الروضة على هذا الملققة من طريقين اه وذكر بعضهم أيضاً قبل ذلك أن في الانتظار أربعة طرق عند وجود الشرط طريقة

لأمن الطريقة الثانية  
للكراهة الثابتة للخلاف  
في الاستحباب وعدمه فلا  
يقال إذا فقدت الشروط  
كان الانتظار مباحاً كإفهامه  
بعضهم وضابط اللياقة في  
ذلك كما قبله الرافعي عن  
الامام وأقره أن يطول  
تطوُّر لا لزوم على جيع  
الصلاة لظهور أثره فيه (١)  
(وسن اعادتها) أي  
المكتوبة (٢) أدرس

(قوله) وسن تباطأ عن الامام  
أي المبيد وقوله أترأخى  
سلامه أي المأموم المعبد  
بحيث عد منقطعاً عنه  
سم على حج الامام يوم  
المعيد أن يسجد لله  
لوزك امامه اهمر لكن  
بخلاف ما سمن ان الجماعة  
كالجماعة ا ه سم عليه  
وعش (قوله) وراى روى  
للتقضى جواز الاعادة هذا  
شرط لمعة اعادة الامام  
فأمل

(قوله) وأن لا تكون اعادتها  
للعروج هذا في الحقيقة  
مستثنى من شرط الجماعة  
(قوله) وسجد لله أي  
المكتوبة مرة) فلزاد  
انضمت فقلا مطلقاً من  
الجاهل ا ه سم والظاهر  
وفقاً لما عرصد استحباب  
اعادة رواتب المعادة معها  
كما يؤخذ من قول الشارح  
نمن فيه الجماعة ا ه سم

قائلة بالاستحباب وعدمه وطريقة قائلة بالكراهة وعدمها وطريقة قائلة  
بالعطلان وعدمه فالطريقة القائمة بالاستحباب عنده وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها  
خلاف الأولى أو مباحاً والطريقة القائمة بالكراهة عند وجود الشروط يكون الانتظار عند عدمها  
مكروهاً وبالطريقة القائمة بالعطلان عند وجود الشروط يكون عند عدمها مبطلاً بالأولى ويلزم  
أحراراً والمطابقة القائمة بالكراهة عند وجود الشروط يكون عند عدمها مبطلاً بالأولى ويلزم  
قوله من طريقة ذكرها الخ وقوله الثابتة للخلاف أي عند وجود الشروط أي فلا يكره عند وجودها  
ثم قيل يستحب وقيل لا يستحب بل هو مباح (قوله) فلا يقال) تفريع على النفي أعنى قوله لا من  
الطريقة أي ولو أخذتم القليل ذلك وفيه نظر لأن الإباحة لا تترتب على ذلك لأنه لا يلزم من الاستحباب  
عند وجود الشروط الإباحة عند عدمها الجواز أن يكون خلاف الأولى الآن يجب بأنه اقتصر على  
الإباحة للرد على المحلل القائل بما فتأمل (قوله) وعدمه) هو الإباحة كما ذكره المحلل (قوله) كان الانتظار  
مباحاً أي بل هو مكروه (قوله) كإفهامه) بعضهم هو شيخه المحلل في شرح الأصل (قوله) لزوم  
على جيع الصلاة) أي على القيام والركوع والاعتدال والسجود إلى آخر الأركان (قوله) لظهور أثره فيه  
كان يمدد القيام طويلاً عرف الناس والركوع طويلاً عرفهم (قوله) وسن اعادتها) أي بشرط  
كون الاعادة مرة وأدرك ركعة في الوقت وكونها جماعة من أهلها أي أخرباً بأن يترك ركوع الأولى  
وأن يتأخراً فعدا إذا لم يجع فيها كالجماعة للصلاة فينبوها الإمام المعيد التحريم وينبى للمأموم  
عقبه فان تراخى عنه بطلت صلاة الإمام وكذا للمأموم المديد ينوب عنه تحريمه وإن أدرك الإمام  
في ركوع الأولى لأنه أزل صلاته ومنى بتباطأ عن الامام أترأخى سلامه عن سلامه بطلت صلاته لأنه  
يصير منفرداً ببعض صلاته ونية الفرضية وكون الأولى صحيحة وإن لم تنف عن قضاء ما عداها  
الظهورين وكونها من نيام وأن يرى للتقضى جواز الاعادة فلو كان الإمام شافعياً لمعبد والمأموم  
مالعكياً أوحنياً لمعبد صلاة الشافعي لأن من خلفه لا يرى جواز الاعادة فكان الامام منفرد  
بخلاف ما إذا اتقضى شافعي معبد مالعكياً أوحنياً فان صلاته صحيحة لأن المعربة بعقيدة للمأموم  
لا بعقيدة الامام كقوله عش وكونها مكتوبة أو نافلة تسن فيها الجماعة دائماً وحصول ثواب  
الجماعة ولو عند التحريم فلو أحرص منفرداً عن الصلوة تصح بخلاف ما إذا أحرص في الصلوة انفرد عنه  
فانها تصح وأن لا تكون في شدة الخوف وأن تكون الجماعة مطلوبة في حقه بخلاف نحو العارضي في غير  
محل تدبرها فانها لا تنفقد شرعاً وأن لا تكون اعادتها الخروج من الخلاف فإذا سمح الشافعي  
بعض رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان الدم من يده فصلاته باطلة عند مالك في الأولى وعندنا  
في الثانية وعند الحنفية في الثالثة فتنس الاعادة في هذه الأحوال الثلاثة بدووضه على مذهب الخلف  
خروجاً من الخلاف ولومنفرداً عنه ليست الاعادة الشرعية المرادة هنا كما قرره شيخنا ح ف في  
الحقيقة هذا الشرط لا يخبر أعنى قوله وأن لا تكون اعادتها للخروج من الخلاف شرط في الشرط  
الثالث وهو وجوب الجماعة في المعادة لأن أصل صحة المعادة (قوله) أي المكتوبة) أي على الأعيان ولو  
مفر بأعلى الجديد فنخرج المتنورة أي التي لا تسن الجماعة فيها فلا تسن الاعادة فيم ولا تنفقد أي أعيدت  
بخلاف ما لو نزلت الصلاة المديد فمداً سن الجماعة فتم قبل التدنوخ صلاة الجنازة فلا تسن اعادتها فان  
أعيدت انقضت نقلاً مطلقاً وقولهم في صلاة الجنازة لا يتنفل بها أي لا يركع في جهة التنفل أي ابتدأه  
من غير بيت ا ه ل بزيادة وبعبارة م ر وشيخ صلاة الجنازة لأنه لا يتنفل بها فان أعادها ولو

ولصيت جماعة قال الأصوري وكذا غيره ما نقل من فيه الجماعة كجذل له تعاليل الرافعي بمصول النضلة (مع غير) ولو واحدا بقيد  
زنه بقول (في الوقت) قال **عنه** بعد صلاته الصبح (رجلين) (٢٩٧) ليهيأه معه وقال أصليتنا في رحالنا اذا  
صليتنا في رحالكم كما تم أنينا

مرات كثيرة صحت ووقعت فقلنا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس أي لأجل كروام الميت فلا فاس  
عليها اه ومن القياس هو أن العبادات إذا لم يطلب الأداء لم تنفقد ع ش على مر ودخل في المكتوبة  
ملاذعة فتن اعادتها عند جواز تعددها أو عند اتقائه للبداء أخرى رآهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك  
وعل حسب من الاربعين في الثانية كشفا بنية الفرضية ولو لوقوعها لانه في نظر المطلقين يقتضى  
الأول كقوله ع وشقه البرعادي وفي قل على الجلال مثله ولو على الظاهر مضمون ثم رجع من يصلي  
البتهن أن يعيدهم اه ا ط ف وم ر **(قوله ولو صليت)** الغاية للرود كونا قوله ولو واحدا  
**(قوله نسن في الجماعة)** أي دائما أو بدائخرج الوتر فلا تن اعادته بل لا يصح وخرج مالا نسن فيه  
للجماعة كل رواب وصلاة الضحي اذا قلل جماعة فلا تن اعادته ومل تنفقد فيه نظرو قياس أن العبادات  
لأنما يطلب لا تنفقد عدم الانقضاء كافي سم على - حج **(قوله في الوقت)** بان يدرك في وقتها ركعة  
فأراد وقت الاداء كقوله مر ووقت الكراهة **(قوله قال عنه)** دل بتركه الاستفصال  
مع المطلق قوله اذا صلينا على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومنفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية  
بنيئة ألا اه شرح مر **(قوله بعد صلاته الصبح)** أي بمجد الخيف يني ومن فوائد الحديث  
الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما بعد الصبح والصر اه رماوى **(قوله مسجد جماعة)** أي  
ملاذمة فاطن المخل وأراد الحال فيه **(قوله وسواء الخ)** أخذ من إطلاق قوله اذا صلينا وترك  
استفله فيه اه حل لأن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال **(قوله)**  
استوت الجماعتان يجوز قرأته بالهمزم القطع فتكون الهزمة هزة التسوية وهزة الوصل  
معدومة وبإسقاطه مع الوصل فيكون المخدوف هزة التسوية والأصل استوت **(قوله بنية فرض)**  
ويجب القيام بل يحرم قطعها لانه ثبت لها أحكام الفرض واما مطلب منه اعادتها ليحصل ثواب  
الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ولأن حقيقة الاعادة ايجاد لشي ثانيا بصفته الاولى  
وكتب على التلليل الأول انظر هذا التعليل كذا قاله حل وفي سم قوله بنية فرض أي قوله حتى  
لا تكون فلا مبتدأ قد يقال وصفها بكونها ظهر امتلايع من احتمال كونها فلا مبتدأ فلا حاجة لنية  
الفرضية وقد يجب بأنه اذا لم يرض لنية الفرضية احتمل كونها مع وصفها الظاهرية مثلا فلا مطلوب باقي  
تصلا باعتبار كونه اعادة لا يزال يكون في هذا الوقت قد طلب ظهران كل منهما بطريق الاستقلال  
وعدم ارتباط أحدهما بالآخر أحدهما فرض والآخر قل اه **(قوله لأن المراد أنه ينوي الخ)** جواب  
عن سؤال المقدّر قدروه كيف ينوي الفرض مع انها تقع فلا فأجاب بوجوبه لأن المراد الخ وأجاب  
حج بوجوب ثالث وهما ثالث لما كانت على صورة الفرض وجب فيها نية فيكون المنوي الفرض  
المراد أنه شيخنا **(قوله اعادة الصلاة المفروضة)** اعترض على التعليل بان المفروضة في كلام  
الشارح صفة الصلاة الأولى والمدمي أن نية الفرض تجب في الثانية وأجيب بان التعليل يحتاج الى  
مقدمة أخرى بان يقال ولا اعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الاولى وصفته الأولى وجوب نية الفرضية فتكون  
رابعا في الثانية وقوله المفروضة أي ولو على نفسه وانه بغير الجواب الثاني **(قوله حتى لا تكون)**  
أي لا يل أن لا تكون فلا مبتدأ أي لم يسبق له اتصاف بالفرضية وقوله لاعادتها فرضا أي حال كونها  
فرضا أي متصفة بالفرضية حال اعادتها أي من حيث انها إعادة وقوله ما هو فرض على المكلف أي من

**(قوله وصلاة الضحي اذا)**  
فعل جماعة) لعله ليس قيدا  
**(قوله رجه الله في الوقت)**  
فالتشرط كونها اداء وذلك  
حاصل بوجود ركعة في  
الوقت فلا يطلب الفرق بين  
الاكتفاء ببعضها في  
الوقت دون الجماعة سم  
ماخصا فالخرج الوقت  
قبل ادراك الركعة انقلبت  
صلاته فلا طاقا اه سم  
**(قوله رجه الله أع من)**  
قوله مع جماعة) ما المانع  
من ارادة الارتباط فلا  
أهمية بل يكون في كلامه  
تصرح بوجوب النية أي  
نية الجماعة **(قوله رجه)**

أنه كين ينوي بهاني الوقع فلا وكذا قوله أو ينوي ما هو فرض فلا داعي الى القول بخلاف التقديمات الذي ذكره المحقق لانه لا يأتي  
التركيب المقصود التعليل لوجوب نية الفرضية **(قوله اعترض الخ)** بعده جله جواب سؤال كاندمه لادني ذلك انما يحتاج له لوجعل  
(٣٨ - مجبري) - اول

حيث هو يقطع النظر عن خصوص حالة الفاعل وذلك قال لا يفرض عليه أى في حالة إعادة وقوله وقد اختار الإمام الخ (قوله) أنه بنوى ما هو فرض على المكلف الخ) والظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط أن لا بنوى حقيقة الفرض والابتناء صلاته لتلاجه كقوله حل قال قل على الخلال ولو ثبت له نساد الأولى لم يجزده الثانية عنها تقع فلا مطلقا وقول الفزالي بالاكتماء حله شيخ الإسلام على القول القديم بأن الفرض احدهما لا بينهما وقال شيخنا بالاكتفاء أن ما أتى في نية الفرضية وهو وجبه ويجعل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون فلا مبتدأ أى فلا يسمى بظهور امتلاك الفرض عليه هذا هو المراد من أن يشبه سواء قلنا بزيادة ما كاهو عند الشرح أو بعدمه مع جوازها كما عند مر أه ع ش والمتقدم أنه لا يجب عليه نية الفرضية كما قاله مر أه ع ن ويفرق بين صلاته وبين العادة به وقع فيها خلاف ولا كذلك صلاة الصبي أه بل يصح منه نية التلبية كما تقدم لم ع ش على مر في بحثنا حيث قال هناك وقضية قوله لو وقع صلاته فلا تارة لو صحر بذلك بأن قال لو ثبت أصل الظاهر مثلا فلا تارة الصحة وهو ظاهر حيث لاحظنا غير واجبة عليه أو لم تأت أملا أو أراد النفل للمطلق فلا تصح صلاته (قوله) ولا يتعرض للفرض) ضعيف (قوله) والفرض الأول) وقيل فرض المنفرد الثانية كما قاله الأسنوي أه ع ش وهذا مشكل لقوله في الحديث السابق فأنها السكائفة ويجب أن يقال به في رد باننا في الحديث معناه ما لا نفوى وهو الزيادة لا ما زالت على الأولى انتهى شيخنا بإحدى طرق وحرف وأجاب البرماوى بأن المراد بالثانية المطلوبة تصديق الواجب والشعوب لأن النفل مطلوب وقيل للفرض كلاهما وقيل أنهما بالثانية واحدة لا بينهما فهذه خمسة أقوال (قوله) نفرضه الثانية) فيها من عدمها ليس إعادة اصطلاحية وقيل واحدة لا بينهما فهذه خمسة أقوال (قوله) نفرضه الثانية) فيها من عدمها ليس إعادة اصطلاحية عند انتفاء بل عند الأصوليين قال في جمع الجوامع وإعادة الفعل العبادة ثانيا قيل لخلل وقيل لعدم الثانية أو تبيين لخلل الأولى قبل إحرامه بالثانية لجزمه بالنية حيث قد قاله في حاشيته هنا في قوله بنية فرض فليتأمل شوري لأن النية حازية الفرض الحقيقي أى الذى هو فرض عليه والنية هناك نية الفرض الصوري ومن تأمل أن قول حل لا حاجة إلى قوله إذا توى بها الفرض لانها لا تكون إلا بنية فيه فنار كما قرره شيخنا (قوله) ورخص تركها) أى تقتضي الحرمة على القول بالفرضية والكراهة على القول بالسنية ويتقضى الأثم عن توقف حصول الشعار عليه وقيل بل يحصل بفضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أى حيث تصدقوا ولا العذر وقرر شيخنا زى اعتياده ونقل شيخنا مر أن بعضهم حل القول بعدم حصول فضلها على من تعامل مع العذر كمالك البعل ووضع المتأخر في النذور والقول بحصول فضلها على غيره كالنذر والمرض قال وهو وجع بأش به أه والحاصل أن من رخصه في ترك الجماعة حصله فضيلتها وحينئذ يقال لنا منفرد يحصله فضيلة الجماعة وتقبل شهادة من دوام على تركها لعدم وادأمر الإمام الناس بالجماعة لا يجب على من ذكر قيام أه ع نر أه حل والرخصة بسكون الخاء ويجوز ضمنها لغة التيسير والتسهيل وأما مطلقا الحكم الثابت على خلاف الدلائل الأصلية أه شرح مر وقرر شيخنا العزيزى أن أمر بترك الرخصة هو الانتقال من صعوبة إلى سهولة لعدم مع قيام الدب بالحكم الأصلية كجموع الجوامع فقدم الأثم والألوم هنا مع سهولة مع قيام الدب بالحكم الأصلية وهو عدم ظهور الشعار الذى هو سبب الحكم الأصلية وهو الأثم والألوم أه وعيادة جمع الجوامع والحكم أن تعيين من صعوبة إلى سهولة لعدم قيام الدب بالحكم الأصلية فرخصة والانفرد

لا إعادة فرضا وأنه بنوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كما في صلاة الصبي حذا وقد اختار الإمام أنه بنوى الظاهر والمصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه الروضة (والفرض الأول) للخبر السابق ولقوط الخطاب بها فإن لم يسقط بها فطره الثانية إذا توى بها الفرض (ورخص تركها) أى الجماعة لتلا نية الفرضية لا دفع لماتوبهم من أنه كيف بنوى الخ (قوله) بل يصح منه نية التلبية الخ) يؤخذ من هذا أن الصبي لو أعاد لم يجب عليه نية الفرضية لأنهم لم يجزوا عليه نية الفرضية في الأصلية فبالأولى العادة فانتظره



(عذر) عام أو خاص فلا  
رخصة بدونه لخبر ابن  
حبان والمحكم في  
جميعهما من سمع  
النساء فلم يأنه فلا صلاته  
أي كماله إلا من عذر  
والعذر (كشقة مطر)  
بليل أو نهار لا اتباع رواء  
الشيخان وبليله الشوب  
(و شدة ربيع بليل) لعظم  
مشقة فيه دون النهار قال  
في المهمات والمتجه إلحاق  
الصباح بالليل في ذلك  
(و) شدة (دحل) بفتح  
الحاء على المشهور بليل أو  
نهار للتلوث بالشيء فيه  
(و) شدة (حرو) شدة  
(برد) بليل أو نهار لشدة  
الحركة فيها (و) شدة  
(جوع و) شدة (عطش)  
بقيد زده بقولي (محضرة  
طعام) مأكول أو  
مشروب لانهما حيث  
يذهبان الخشوع وتغير  
الجميعين إذا حضرا الشاء  
وأقيمت الصلاة فابدؤا  
بالعاء وظهوره سلم لاصلة  
محضرة طعام وشدة الجوع  
أو العطش فتفي عن الترتان  
كسكبه المذكور في المذهب  
وشرحه وغيرهما لا تزاها  
اذمعى التوقان الاشتياق  
للساوى لشدة ماذكر  
لا لا توق

أه قول الشيخ العزى الانتقال الخ فيه مسامحة لأن الرخصة من أقسام الحكم والاتقال ليس حكا  
بلى الحكم الانتقال إلى الماهل لعذر الخ (قوله) بعذر عام (أو خاص) العموم والتأخير ص بالنسبة  
للاشخاص لا لازمة للعالم هو الذي لا يختص بواحد دون آخر كالطر والخاص بخلافه كالجوع أذ قد  
يجوع شخص ويشبع غيره اه عن وذكر كلامه أنه لا تختص وللخاص أحد عشر (قوله) من سمع  
النساء الخ لا يدل على خصوص الجماعة لأنه شامل للصلاة فرادى وجاعة فيه المدهى وزيادة ثم  
النساء يحصل عنده الجماعة غالباً وقوله أى كماله صفة لاسم لا أول ما سمع اسمها فهو منصوب أو مرفوع وله  
هو الخ (قوله) إلا من عذر من جهة الحديث اه حل (قوله) وبليله الشوب أى لو كان بليله مع منزله  
لأنه على الأوجه ولو كان عنده ما يمنع بليله كإدخاله ببيتها لانه لا يظهر لأن المشقة مع ذلك  
موجودة ويحتمل خلافه اه شوبرى (قوله) وشدة ربيع بليل أى وإن لم تكن باردة وإن قيد في  
التحرير بكونها باردة والربيع مؤنثة (قوله) والمتجه إلحاق الصباح بالليل لأن المشقة فيه أشد من المغرب  
اه حل (قوله) التلوث بالشيء فيه أى تلوث بحموله كاهو ظاهر لا نحو أسفل الرجل اه  
رشدى على مر لا ن كل رجل لو أسفل الرجل ولو خفيفاً فيكون التقييد بالحدة مائماً وعبارة  
عش قوله للتلوث إشارة لاضابط الشدة وهو الذى لا يؤمن معه التلوث سم (قوله) وشدة حرو  
أى وإن لم يكن وقت الظاهر كماله الاطلاق تبعاً لاصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظاهر في  
الجوع والورضة وأصلها جرى على الغالب ولا فرق بين أن يجد ظلامه في أهله ولا يفرق مسألة الإرادة  
لقدسة خلافها جوع هو اتحادهما والوردة الحرة والبرد في غير البلد للفرقة في الحرارة والأبرودة  
أما إذا كان ذلك فيها فلا يكون عذراً إلا إذا كان خارجاً عما أفوه وعدهما في التراجع من العذر  
الحاصل قال حج وصوب عدل الورضة وغيرهما من العام ويوجب بان الشدة قد تختص بالبدن باعتبار  
بليله فيسح عدهما من الخاص أيضاً وعبارة شرح مر ولا تمارض بينهما فالأول محمول على ما إذا  
أحسهما ضعيفاً لخلق دون قوهما والثاني محمول على ما إذا أحس بهما قوهما فيجس بهما ضعيفاً  
بالأولى (قوله) بليل أو نهار راجع لسكن من الحر والبرد اه حل (قوله) محضرة طعام ويشترط  
أن يكون حلالاً فلا تكون حراماً حرم عليه تناولها فلا يكون حضوره عذراً ومحلها إذا كان يترقب حلالاً فلا  
لم يترقبه كان كالطاهر اه عش على مر وقوله أو مشروب أطلق على الماء طعاماً لقوله تعالى ومن لم  
يطعمه فانه منى ولا نهر بوى لكونه مطعوماً كما ذكره في باب الرأيا (قوله) لانهما حيث يشد بهان  
الخشوع هذا التعليل لا يناسب إلا كراهة الصلاة حيث نسوا جاعة أو فرادى فالأولى في التعليل أن  
يقول كما قال في إبداء المسألة حيث نزلت فالأولى التعليل جاعة أو فرادى ويمكن أن يقال  
الأمم بالبدن بما هو أعم منه وهو ما نتأمل كذا أفاده شيخنا قال عش على مر وعابدهما  
الخشوع بالروايات فله الجمع بحيث يذهب خشوعه لى بدنه اه (قوله) فابدؤا بالعاء أظهر  
في عمل الشاء كإلا يتوهم عود الضمير على المذكور وهو الصلاة فأداه شدينا وقال عش لم يزل به لانه  
أوضح في مقام التعليم (قوله) وشدة الجوع جواب عما نال كلامه مخالفاً لغيره (قوله) المذكور مفة  
لترتقن لا لكس لأن العكس وهو إغناء التوقان عن شدة كذا كغيره كور في المذهب كما حققه  
شيخنا (قوله) الاشتياق الذى في المختار التوسية بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق نزاع  
النفس إلى الشيء أى سبيلها إليه إلا أن يقال إن النزاع مقول بالتشكيك فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى  
من إذا عبر عنه بالشوق وعليه فالقوسية بينهما بالنظر لاصل المعنى لا المراد منه وفى قل على الجلال  
ودرج الاشتياق الشوق وهو الميل إلى الأطمعة اللذيذة فليس عذراً اه وعبارة حل قوله

ولنصوص الشافعي  
وأصحابه في ما قرب حضوره  
في معنى الحاضر ولعله مراد  
من ذكر فيبدأ بالاكل  
والشرب في كل لقمة  
يكسر بها حدة الجوع الا  
أن يكون الطعام عابثاً  
عليه مرة واحدة كالسويق  
واللبن (ومثقة مرض)  
لأنه لو رواه البخاري بأن  
يشق الخرج معه كسفة  
الطير تنقيد الطير والمرض  
بالشفقة من زباني (ومدافعة  
حدث) من بول وأغاثا  
أودع فيها بغير نفسه  
من ذلك لكرامة الصلاة  
حيث ذكر كما آخر شرط  
الصلاة فأنزل طلب معه  
الصلاة في الجماعة أولى  
(وخوف على معصوم)  
من نفس أو عرض أو حق  
لأولن يلزمه اللب عنه  
بغلاف خوف من يطالب  
بمحق هو ظالم في منع بل  
عليه الحضور وتوفية الحق  
وتعيرى بذلك أولى من  
قوله وخوف على علم نفس

(قوله والاحرام قطع  
الفرض ان لم يشأ الخ)  
كان الانسب أن يقول  
تأخير بدل قطع اه أو  
يقال حرم القطع اه أو  
والفرض أنه شرع فيهم  
المدافعة المذكورة فأنبر

لا ترقى أي خلافاً لما في المهمات من أن التوقان يحصل وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثيراً  
القوا كذا والمشارب تنوق النفس إليها عند حضورها بل جوع ولا عطش فقدره المؤلف بأنه يبعد  
معارفة الجوع والعطش والتوقان لأن التوقان إلى الشيء الاشتياق إليه لا يشوق فيهوه النفس بدون  
الجوع والعطش لا تسمى توقاناً وإنما تسماه إذا كانت بهما اه (قوله نظر المعنى المذكور) هو  
اذهاب الخشوع الذي تقدم في قوله لا يما يذهب بان الخشوع (قوله انهم) استدراك على مفهوم قوله  
بعضه طعام أي بخلاف غير الحاضر فلا يكون الشدة عند انهم الخ وقيل استدراك على قوله لا يشترط  
حضوره الخ (قوله ولعله) أي قوله ما قرب حضوره كالحاضر مراد من ذكر أي ابن الرقعة تبعاً لابن  
بونس أي قوله لا يشترط حضوره وبعبارة مر والمأكل والشرب حاضر أو قرب حضوره كما قاله  
ابن الرقعة تبعاً لابن بونس اه فانظر ما بين العبارتين من التناقض وأهل لابن الرقعة عارفين بأن مر  
عبر عن مراد بالمعنى لأن قوله لا يشترط حضوره أي بالفعل بل الشرط حضوره أو قرب حضوره (قوله  
يكسر بها حدة الجوع) أي أن قتت نفسه بذلك ولم تنطق بالاكل ولا في شبع الشبع الشرعي اه  
(قوله عابثاً) أي يستوفى ويتناول مرة واحدة وقوله كالسويق هو شيئاً أرفع بقل ثم يطمئن ثم  
يضم إليه نحو سم من أولبن شبيخنا (قوله مثقة مرض) أي بحيث يشبهه عن الخشوع في الصلاة وإن لم  
يلتزم حدابسة القيام في الفرض اه شرح مر (قوله ومدافعة حدث) وحل كونها عند انرا ان لم  
يمكنه بغير نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة كافي حج (قوله فيبدأ بغير نفسه) محل ما ذكر  
في عده المذكور كالتعدي انما الوقت فان خشي بتهلهله ما ذكر فوات الوقت ولم يخش من كتم حده  
وبخوة ضرراً كما يحتمل الاذمعي وغيره وهو محتج بصلى وجوباً مدافعة ذلك من غير كرامة محافظة  
على حرمة الوقت اه شرح مر وفي قول على الجلال قوله فيبدأ الخ أي انتم الوقت وان  
قائه الجماعة والاحرام قطع الفرض ان لم يخش ضرراً يقينا أو ظاهراً والاجب قطعه وان خرج الوقت  
وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها اه (قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرته وحر في وزان  
محسن وتارك صلاة أو ماله اه بوماري (قوله وأعرض) كالخوف من يقفده بوماري (قوله وأه  
حق) أي الشخص الذي يطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم ثلاثاً يكسر مع قوله أولبن  
يلزمه اللب عنه تأمل (قوله أولبن يلزمه الخ) راجع للحق كافر مره شبيخنا وانظر ما مانع من رجوعه  
للتلا مع أنه أفيد قال حل وفي كلام شبيخنا وإن لم يلزمه اللب عنه في الواجب وه ذالاً يناسب  
كلامه في باب السبيل من وجوب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة في دفع المائل عليه وقفاً لا تزال اه  
حل ويمكن أن يراد بالذي لا يلزمه اللب عنه الذي يحصل له مشقة في دفع المائل عليه أو يكون  
الموصول عليه غير محققون العلم كان محسن روي وعلى هذا فقولاه ان يلزمه اللب عنه فيقدمه بغير ظاهر  
أن كلام مر فيه نظر لأن الذي لا يلزمه اللب عنه لا يكون من خصائص ترك الجماعة كافر مره شبيخنا  
العلامة الشافعي قال بعضهم مراد مر بمن يلزمه اللب عنه نحو ولده وزوجته والامانة التي تحت  
يده اه (قوله بخلاف خوفه من مطالبه الخ) لعل هذا محتمل زعيم قد تفسيره وخوف ظالم  
كانصرح به عبارة الاصل التي ذكرها الشارح أي خوف من ظالم ويمكن أن يكون مفهوم قوله  
له من قوله حقه وهو ظاهر لان هذا حق عليه (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أي من ظالم  
لان الظالم ليس بقيد الخوف على نحو الخبز في التنوير عند انرا كما قاله مر مالم يقصد به اسقاط الجماعة

والا

ما يبعد فلاتاني اه (قوله راحة أولبن يلزمه اللب عنه) أي يلزم مره بالجماعة اللب عنه أي عن  
ذلك الشخص وإن لم يلزمه اللب عن الحق لكونه قصاصاً وخشى ضرراً من الدفع عنه فهو معذور بالدفع وإن كان غير واجب اه

بمخالف المومر بما في بما  
عليه والمعصر القادر على  
الاثبات ببينة أو حاف  
والفرع يطلق لغة على  
المدن والدائن وهو المراد  
هنا وقول يعسر اثباته  
من زيادتي وصرح به في  
البيضة (د) خوف من  
(عقوبة) كنفوذ وحسد  
قذف وتزوير لله تعالى أو  
لأدنى (يرجو) الخائف  
(المعز) عنها (بنيته)  
مدة رجائه العفو بخلاف  
ملا يقبل العفو كد سرقة  
وشرب وزنا إذا بلغت  
الامام أو كان ليرجو العفو  
واستشكل الامام جواز  
الغية لمن عليه قود فان  
موجه كبيرة والتخفيف  
يناقبه وأجاب بان العفو  
مندوب اليه والغية  
طريقه قال الاذرى  
والاشكال أقوى (د)  
خوف من (تخلف عن  
رفقة) زحل لثقة التخلف  
عنه (وقد لباس لائق)  
به وإن وجد سائر العورة  
لان غلبه ثقة في خروجه  
كذلك أما اذا وجد لا ثقابه  
ولسائر الصورة فقط  
فليس بعذر وتعيى  
بذلك الأولى من قوله وعرى  
لا يهامة أنه لا يضمن من  
وجد سائر العورة مطلقا  
مع أنه يعذر ان لم يعتد ذلك

والأول يكون عن ذناب ان خاف ثلثة سقطت عنه حيثئذ للنهي عن اضافة المال مر وكذا في كل  
ما خرج كره به قصد الاذقاط فيأثم بعدم حضوره الجمعة لوجوبه عليه حيثئذ لو لم يصرح متى لكن  
بمنه الذي في الزاغة عندئذ كنه منها وتسقط الجمعة عن أهل محل معهم عذر كطر اه واعلم ان  
النس والمال ليسا بقيد ومذاعلم أن كان عليه أن يقول أعم (قوله غريم) مأخوذ من الغرام أي  
القيام قال تعالى ان غراما شو برى أي دائما (قوله القادر على الاثبات ببينة) أي أن  
عرفه مال وقوله وحلف أي فيها اذ لم يعرفه مال فاهلا يكاف البينة حيثئذ نعم لو كان لا يقدر على  
ذلك لا يعرض بأخذه الحاكم منه فهو كالعجز عن الاثبات اه برماوى (قوله وعقوبة الخ)  
مطوف على غريم كما اشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسليط على عليه اه  
شورى وحاصل السئلة كما يلزم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير اجازت الغية مطلقا وان كانت حدا  
فان كانت لأدنى كنهنا أو ثلثة فان بلغت الامام امتنت والاجازت كما فاده الشبيري (قوله كقود)  
فلو كان النصاص أصبى فان قرب بلوغه كانت الغية عذرا اذ ارجا العفو وان بعد بلوغه فلا تكون عذرا  
لان العفو إنما يكون بعد بلوغه فيؤدى الى ترك الجماعة سنين كما مر ورى (قوله يرجو العفو)  
ولو على مدلول ببذل مال وعنده جلة مائة من الخائف المفهوم من خوف أو من فاعله المقدر اى خوف  
شخص بقوله مدة رجائه أي مدة يسكن فيها غضب المشتكى وان طالت حل وهو ظرف للغية أو  
لنفس (قوله اذا بلغت الامام) أي ثبتت عنده (قوله مندوب اليه) أي مدعو اليه من الشارع أي  
طلبه الشارع (قوله والاشكال أقوى) أي من الجواب لان القود حق أدنى والخروج واجب منه فورا  
بالبينة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولى القليل أي فقيه ترك واجب وهو التوبة لتحصيل مندوب  
وهو العفو اللهم الآن يقال سهل هذا ذنب العفو الذى طريقه الغية ونظيره هذا ما قالوا في الغيب من  
جواز تأخير رد العنقوب للاشهاد اه حج في شرح الارشاد مع ايضاح (قوله لثقة التخلف) أي  
بثبانه وان آمن على نفسه وماله شورى ولو كان السفر للتزهد كما اعتمدته ح خلافا لزي  
(قوله لائق به) أي بان اعتاده بحيث لا تختل مروءته به فيما يظهر ويظهر أبيضان المزج من مكروب  
لن لا يلق به المشى كالجزع ليس لائق به شورى (قوله وأكل ذى ربح كره) أي حيث لم يجد  
أدفعه ولا فلا يكون عذرا أي ولم يقصد بأكسه اسقاط الجمعة والجماعة والاحرم عليه في الجمعة ووجب  
عليه الحضور اه عن قال ع ش على مر ومن الربح الكره به ربح الدخان المشهور الآن (قوله)  
نصرائاته) أي بفسل ومعالجة بخلاف ما اذا ساهلت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمذنب  
دخول المسجد ولو لم يرحم بخلاف غيره فانه يكره في حق ذلك خلافا لمن صرح بحرمة هذا الادعية كما  
يشبهه اطلاقه عدم الفرق بين المذنب وغيره لوجود المعنى وهو التأذى والفرق في ثبوت الكراهة  
بأن يكون المسجد ثانيا أو لا يكره أو كما خارج المسجد اه شرح مر (قوله كبيل) أي في تخلف  
من الأول دلالة الثاني على (قوله وتومر) ومثله مطبوع في ربح يؤذى دان كان خلاف الخاب  
اه حج عن قائلين في الخبر ان الطعام ينبت يا من باب باع فوقه اذ لم يرضع اه فهو اسم جلد أو  
عنه مشبه مثل جلف (قوله من أكل بصل الخ) وأكله مكروه في حقه <sup>عليه</sup> على الاعتماد  
وصحنا في حقنا ولو في غير المسجد اه برماوى وورد أن النبي <sup>عليه</sup> أكله مطبوعا كفى  
للمراب وقل (قوله أدونيا) بضم التثنية والواو اه منادى وقوله أو كرا تبضم الكاف وتبضعها  
فاموس (قوله لا يقرين) هو يضم الراء من قرب يقرب بضمها في ما قال الاسنوى مقتضى الحديث  
(ما كل ذى ربح كره) بقيدته بقول (نصرائاته) كبيل وتومر. تخبر الشيخين من أكل بصل أو نوما أو كرا فلا يقرين

التحريم وبه قال ابن المنذر اه ا ط ف وورد عليه قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام **(قوله)** فان الملائكة تآذى قد تنفى ان المراد بهم غير المسلمين لانهما لا يقربانه بى أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فارجح التقييد بالمسجد وقد يجب بان المنع من غير المسجد متعين لا يجتدل وامن محل الا توحد الملائكة فيه وايضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحور ملازمته تأمل أولشرف ملائكة المسجد على غيرهم ع ش على هر نم موضع فانهما خارج المسجد يبنى أن حكمه حكم المسجد **(فائدة)** قال بعض الثقات ان من أكل الفجل ثم قال بده جس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد لم يظهر منه ريح ولا شجشا منه قال شيخنا ح ف وقد جرب وعبارة الشيخ ع د الجرم قال قبل أكله فراجع وبني أن يجمع بينهما وقال بعض الأطباء لو لم أكل رؤس الفجل ما فهمنا الضرب بعض على رأس جثة من أكل عرقه ميتة بالحراف لا يتجشأ منها كفاؤه قل على الجلال **(قوله ما نراه)** أى أنه والضمير المستتر فيه لجانب البارز فيه والمستتر في معنى النبي **(قوله)** وقوله لا يتجشأ أى المذكور من البصل والثوم والكراث والاضافة على معنى من **(قوله)** بخلاف المطبوخ لزوال ريحه فان بقي له ريح يؤذى وان قل كان عذرا ومثل ذلك من يقابه أو بدنه ريح كره كالرهاب الحيفة كقصاب ومن به صان مستحكم أو بخرا وجراحة منقطة ومجنون وأبرص فقد قل الناضى عياض من العلماء منع الأجدم والأبرص من المسجد ومن اختلاطهما بالناس حل **(قوله)** أركان نحو قريب ولو غير محترم كان محصن وقاطع طريق ع ش على هر **(قوله)** لتأم نحو قريبه أحسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه عميرة وقوله نحو قريبه أى الذى والمختصر كافل عن بعضهم ويصح أن يكون راجعا للقرىب الغير المختصر وهذا هو الذى صمم عليه بعضهم لان التصبب بالضرب عده انما هو ولا المختصر فانه لا يعم انه يضرا ولا عن عدم تمييزه في تلك الحالة وقد منع بأنه ما سالت الأربع باقية كانه شعور وان لم يكن من البطن بما يريد اه ع ش على هر **(قوله)** أركان لم يكن محضرا (ن) هذا محرز التردد في قوله محضرا أو بآنس به **(قوله)** زادة على الاعتذار المذكورة كالسمن المطر والبالى زافه بالنسبة للغرب والعشاء اه زى

**(فصل في صفات الأئمة)**

بالمرور ك جمع صفة والمراد بها هنا الصفة المنعوبة لتشمل الشرط فالمراد بالصفات المنعوبة في الأئمة على جهة الانفراد أوجه الاستصحاب وقد بدأ بالاول في قوله لا يصح الخ وذكر الثاني بقوله وعدل أولى من فاسق الى آخر الفصل فان قلت هو لم يبدأ بالصفات التى بمعنى الشروط بل بدأ بعن لا يصح الاقتداء خلفه ولا يذكر الصفات المنعوبة قلت هي مذكورة باللازم والمتهوم بلهجوم فكأنه قال شرط الامام أن تكون صلاته صحيحة في اعتقاد المأموم وأن يكون غير مقتد وأن تزعم ايماءه وأن لا يكون أميا اذا كان المأموم قارئا وأن لا يكون أخص من المأموم ولو احتملنا كآثره شيئا فبهذه شروط خمسة لصحة الاقتداء تضم السبعة الآتية في الفصل الآتى فيكون مجموع الشروط اثني عشر شرط لكن ما ذكرتها طلب في الامام واسميا في طلب في المأموم اه وتدينين أن يكون الانسان اماما ولا يجوز أن يكون مأموما كالأصم الذى لا يمكنه العلم باتصالات غيره فانه يصح أن يكون مأموما وما كان ع ش على هر **(قوله)** عن ديرواوى **(قوله)** عن معتد بطلان صلاته كان عليه البراءة لجر بانها في غير من هو له مع وجود اللبس كافرره شيئا قال حل وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تنبيهه بالجهل به لاما اصطلاح عليه الامويون من أنه الحكم الجازم القابل للغير اه وقال ع ش الاول أن يقول

مسجدنا فوق دوة للمساجد  
فان الملائكة تآذى مما  
يتأذى منه بنو آدم زاد  
البخارى قال جابر أراه  
يعنى لا يتبعه بخلاف ما إذا  
لم تصر وبخلاف المطبوخ  
لزوال ريحه (و حضور  
مريض) ولو غير نحو  
قريب (بلا متعده له)  
لتضرده بغيره عنه (أو)  
بمتعه (وكان) المريض  
(نحو قريب) كزوج  
ورقيق وصهر وصديق  
(محضرا) أى حضره  
المرء لتأم نحو قريبه بنيت  
عنه (أو) لم يكن محضرا  
لكن (بأنس به) أى  
بالخاضع لى فى الاولى  
بخلاف مريض له متعه  
ولم يكن نحو قريب أركان  
ولم يكن محضرا ولا بآنس  
بالخاضع وكان المتعده  
مشغولا بشراء الادوية  
مثلا عن خمسة فكاكولم  
يكن له منه موقد ذكرت  
في شرح الرضى زيادة على  
الاعتذار المذكورة مع  
قوائد ونحو من ز يادى  
وكذا التقييد بقرب في  
الابن

**(فصل في صفات الأئمة)**  
(لا يصح اقتداء من يتفقد  
صاته بطلان

مس فرجه) فانه لا يصح  
(لان فقصده) فانه يصح  
اعتبارا باعتقاد المقتدى  
أن المس ينقص دون القصد  
فأرعد مصحح الاقتداء  
بالتخلف على تركه واجبا  
في اعتقاد المقتدى  
(وكجتهدين اختلاف في  
اتابن) من الماء طاهر  
ونجس ونوضا كل من  
انائه فليس لواحد منهما  
ان يقتدى بالآخر لا اعتقاده  
بطلان صلاته (فان تعدد  
الطاهر) من آتية مع  
تعدد المجتهد وظن كل منهم  
طهارة انائه فقط كإتيان المثال  
الآتي (صح) اقتداء  
بعضهم ببعض (مالم يتعين  
انادامام لتجاسة) فلا يصح  
الاقتداء بصاحبه (فلاواتبه  
خسة) من آتية فينجس  
(على خسة) من أناس  
واجتهدوا (فظن كل طهارة  
اناء) منها (قوضابه

(قوله رحمة الله لان اقتصد

أى لا يئشل الحنفى ان

اقتصد ان يعتقد المأموم

بطلان صلاته

(قوله فلوشك شافى في

ايتان الخلف الخ) مثله

الموافق اه سم (قوله تحسبنا

لاظن به في توق الخلاف)

أى والملاحظة على السكال

عندهم قد يعترض بأنه قد

لا يكون المتروك عندهم من

السكال ولا بما يطالب الخروج من الخلاف فيه عنده

فلا يكون الظاهر الا ان جميع الواجبات اه سم

أراد بالاعتقاد ما يشمل العلم والظن الغالب اه (قوله كشافي بحق الخ) فان قيل فكيف صح  
اقتداء الشافى المم بالحنفى القاصر فحمل لا يجوز للشافى القصر فيه وذلك فمالو كانا مسافرين أى  
الشافى والحنفى ونويا إقامة أربعة أيام وضع صاحب الإقامة وقصر الحنفى مع أن الشافى يرى بطلان  
صلاة الحنفى أيضا يجب أن الشافى يجوز القصر في الجملة أى بخلاف الحدث فانه لا يجوز الصلاة  
معه أصلا ويرد على هذا فاقد الظاهرين اه حل ويجب أن هذه حالة ضرورة (قوله لان  
اقتصد) صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسى الامام كونه مفقدا للتكون يتسه  
جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب بعبدنا أيضا لعلمنا بعدم جزئه بالنية اه م  
قال سم اعتمد هذا التصور شيخنا م وطب اه ع وش قوله بما اذا نسى الامام كونه  
مفقدا أى وعلم المأموم نسيانه وبمور أيضا بما اذا نسى المأموم كون الامام مفقدا وان علم الامام  
وان تبين الحال للمأموم بعد السلام لان تبين حدث الامام بعد الصلاة لا يؤثر فلا إعادة انتهى شيخنا  
حرف والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتدائه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم  
المأموم القصد فان علمه الامام أيضا لم يصح والابان كان الامام جاعلا بالقصد أى وعلم المأموم بجهله صح  
وحيث جهله المأموم صح مطلقا سواء علمه الامام أو لا فتأمله سم فلم منه أنه يصح في ثلاث صور  
ويبطل في صورة واحدة لانها اما ان يكون عالما بالصد أو جاهلا به أو المأموم عالم والامام جاهل به  
أو العكس فيبطل في الاولى فقط وقوله لم يصح أى على التعمد عند شيخنا م وان جرى حج على  
الصحة وان علمه الامام اه شو يرى (قوله على تركه واجبا) أى يقينا فلوشك شافى في ايتان  
الخفاف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسبنا لاظن به في توق الخلاف اه شرح  
م قال ع ش قوله لم يؤثر في أن يقال لعلمنا أنه آتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بغير  
معين فلا كان ضارا كاقترام وأشار الشيخ في شرح الروض المدفوع بقوله ولا يضر عدم اعتقاد  
الوجوب الخ وحاصله أن اعتقاد عدم الوجوب بما يؤثر اذ لم يكن مذهبا لا يعتقد الابان كان مذهبا له  
لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الايتان به اه ع ش على م (قوله فقط) انما قيد بقوله فقط لانه اذا  
لم يعتقد طهارة انائه فقط بل اعتقد طهارة اناء غيره أيضا ككلام المشاء لم تنأت اعادتها وتغير الحكم  
أو اعتقد طهارة الارواق الا اناء، وعلى الصبح مثلا أعادها فقط فالشرح انما آتى بقط ليتانى ما ذكره  
من الاحكام من الاعاد غير ما هذا ظاهره جى وبه يدفع اعتراض شيخنا زى شو برى ملخصا (قوله  
صح) أى مع الكرامة المقتونة فضيلة الجماعة كذا قرره حج اه شو يرى (قوله مالم يتعين) أى  
بحسب زعم المقتدين بصلاهم خلف غيرهم وضابط التعين أن يكون الظاهر أرفل عدلمان المجتهدين  
كأقرره شيخنا (قوله فلاواتبه خسة الخ) وصورة المسئلة أن يقع ذلك لجهل أو نسيان بأن نسي كل  
منهم أنه اقتدى بثلاثة ثم أتى بالاربع أما اذا علم أنه اقتدى بثلاثة فلا يجوز له الاقتداء بالاربع لتعين انائه  
للتجاسة اه ع ش (قوله من آتية) بيان للخسة وهو جمع اناء أصله آتية يهمز تين الثانية كما  
قلبت الفاء لوقوعها بعد همزة مفتوحة قال ابن مالك

وبدا أتى المديزين من • كلفة البيت

في اسم مذكر رباعى يمد • ثالث أصله عنهم اطرد

كرهه وأردية وكساه وأكسبه ودعا وأوعيه (قوله قوضابه) أى وأغسل به وأغسل به ثوبه وأبدنه  
اه زى أى لم يظن من أحوال الارواق الاربعة الباقية شيئا أى لا طهارة ولا نجاسة شرح م حل

السكال ولا بما يطالب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الا ان جميع الواجبات اه سم

وقال

(قوله وأم) أي كل في صلاة وبقى ما وصلى بهم واحدا ما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولأعادته على واحد منهم لأن كل واحد منهم جائز بغيره فإنه الذي توضع ولم تنحصر النجاسة في واحد اه ع ش هـ م ر (قوله أعاد ما تم فيه آخر) أي أعاد كل الصلاة التي اتقته فيها آخر أي كان ما مومنا فيها مفسرة بالصلاة كما قرر شيخنا محل وجوب الأعادة إذا لم ترد الأواني على الأشخاص وأما إذا ترددت بأن كانت متصلة فلا فائدة في كل بالآخر ولا إعادة لاحتمال أن السادس هو النجس كما قرر شيخنا قال حج ويؤخّن وجوب الأعادة أنه يحرم عليهم الصلاة خاف إمام العشاء وعلى إمامها الصلاة خلف إمام المغرب لأنه تأخر بعبادة فاسدة اه (قوله فيعيد المغرب) وإتمامه يجعل هذا كالصلاة لا ربع جهات لأنه لم ينعن فيها الخطأ بخلافه هنا فإنه قد انحصرت النجس بالناف اه ح ف (قوله تعين أنا) أي إمامها للنجاسة أي العشاء والمغرب أي انتفاء احتمال عدهما بغيرهم أي باعتبار اقتدامهم بمن عدهم وأتمامه ولو على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطا بظن المبال للعين ولم يوجد بخلاف البهم بديل صحة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة ولإزالة الوقوع بمثل غير معين لأنهم نظروا إلى أن الأصل في فعل المكلف صوته عن الأبطال ما مكنته فاضطرر للاجتهاد ذلك إلى اعتباره فله وقعه يستلزم الاعتراف بطلان صلاة الأخير فكان مؤاخذا بذلك اه ح ل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدمه بقاء احتمال الظاهر شرع م لا مالمساكتنا بصحة الاقتداء بمن قبلها تعينا للنجاسة لتعيق النجاسة اه م ويؤخذ من قول الشارح تعين الخ أن المؤمنين خلف إمام المغرب وخلف إمام العشاء يجب عليهم الأعادة وهو خلاف كلامه المتقدم من أن المؤمنين خلف إمام المغرب لا يجب عليهم الأعادة العشاء الآن يرد بقوله في حق المؤمنين فيها جميع للمؤمنين بالنسبة للعشاء ويراد بهم إمام العشاء فقط بالنسبة للمغرب بقوله في حق المؤمنين للمرابدين إمام المغرب إمام العشاء فقط كلامه فتكون أُل جنسية فانهم قالن عبارة الشارح مجمل كما ذكره شيخنا (قوله ولا يعتقد) أي سواء عدل حاله أو جهله حتى لو ظنه غير مأموم فتبين بعد الصلاة أنه كان مأموماً منته الأعادة كإسباني عند قول المتن ولو بان إمامه كافرا الخ والمراد به التلبس بالقدرة وخرجه به ما لا انقطع القدرة كان سالم الإمام فقام مسبوق فاعتدى به آخر أو سبقون فاعتدى بهضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة اه شرح م (قوله ولو شك) أي بأن ترد في كونه إماماً أو مأماً وما كان ظنه أحدهما بالاجتهاد لم يجهته وأعترض بأن شرط الاجتهاد أن يكون للعامة فيه مجال ولا مجال له هنا لأن مدار المأمومية على التوبة لا غير هو لا يطلع عليها وأجيب بأن القرائن مدخل في التوبة بدليل ما قلناه من صحة بيع الوكيل للشرط فيه الأشهاد بالكتابة عند توفر القرائن اه ح ل وإن اعتقد كل من اثنين أنه إمام صحته صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها وأنه مأموم فلا ركن لو شك في أنه إمام أو مأموم كافي المجموع لشك في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صحته للظان أنه إمام دون الآخر وهذا من الموضع التي فرق الأصحاب فيها بين الظان والذالك اه شرح م (قوله بلحقه سهو) أي بلحق المأموم سهو غيره وهو الإمام وقوله ومن شأن الإمام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحل سهو غيره في مقابلة قوله بلحقه الخ وقوله فلا يجمعان أي التبعة والاستقلال والحق والجل وإساقال ومن شأن الخ لا دخل الخليفة بالتدبير في الأولى لأنه يراعى نظم صلاة الإمام فهو غير مسئول ولا دخل المحدث بالنسبة للشيء الثاني لأنه لا يعمل سهو غيره كما قد بينا (قوله ولا يجمع نزع اه ح ل) أهله إذا علم المأموم بحال الاعتداء أو قبله ثم نسي فإن لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا إعادة لأن هذا الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يرجب الأعادة اه ع ش أي فيكون الاقتداء صحيحاً وقوله ولا يجمع نزع

وأج. البق. (في صلاة من الخس) أعاد ما تم فيه آخر) فلا يبدؤ بالصبح أعدوا العشاء الإمامها فيعيد المغرب لتعين أنا أي إمامها للنجاسة) أي العشاء والمغرب أي انتفاء احتمال عدهما بغيرهم أي باعتبار اقتدامهم بمن عدهم وأتمامه ولو على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطا بظن المبال للعين ولم يوجد بخلاف البهم بديل صحة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة ولإزالة الوقوع بمثل غير معين لأنهم نظروا إلى أن الأصل في فعل المكلف صوته عن الأبطال ما مكنته فاضطرر للاجتهاد ذلك إلى اعتباره فله وقعه يستلزم الاعتراف بطلان صلاة الأخير فكان مؤاخذا بذلك اه ح ل وليس المراد بالتعيين التحقق بل المراد عدمه بقاء احتمال الظاهر شرع م لا مالمساكتنا بصحة الاقتداء بمن قبلها تعينا للنجاسة لتعيق النجاسة اه م ويؤخذ من قول الشارح تعين الخ أن المؤمنين خلف إمام المغرب وخلف إمام العشاء يجب عليهم الأعادة وهو خلاف كلامه المتقدم من أن المؤمنين خلف إمام المغرب لا يجب عليهم الأعادة العشاء الآن يرد بقوله في حق المؤمنين فيها جميع للمؤمنين بالنسبة للعشاء ويراد بهم إمام العشاء فقط بالنسبة للمغرب بقوله في حق المؤمنين للمرابدين إمام المغرب إمام العشاء فقط كلامه فتكون أُل جنسية فانهم قالن عبارة الشارح مجمل كما ذكره شيخنا (قوله ولا يعتقد) أي سواء عدل حاله أو جهله حتى لو ظنه غير مأموم فتبين بعد الصلاة أنه كان مأموماً منته الأعادة كإسباني عند قول المتن ولو بان إمامه كافرا الخ والمراد به التلبس بالقدرة وخرجه به ما لا انقطع القدرة كان سالم الإمام فقام مسبوق فاعتدى به آخر أو سبقون فاعتدى بهضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة اه شرح م (قوله ولو شك) أي بأن ترد في كونه إماماً أو مأماً وما كان ظنه أحدهما بالاجتهاد لم يجهته وأعترض بأن شرط الاجتهاد أن يكون للعامة فيه مجال ولا مجال له هنا لأن مدار المأمومية على التوبة لا غير هو لا يطلع عليها وأجيب بأن القرائن مدخل في التوبة بدليل ما قلناه من صحة بيع الوكيل للشرط فيه الأشهاد بالكتابة عند توفر القرائن اه ح ل وإن اعتقد كل من اثنين أنه إمام صحته صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها وأنه مأموم فلا ركن لو شك في أنه إمام أو مأموم كافي المجموع لشك في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صحته للظان أنه إمام دون الآخر وهذا من الموضع التي فرق الأصحاب فيها بين الظان والذالك اه شرح م (قوله بلحقه سهو) أي بلحق المأموم سهو غيره وهو الإمام وقوله ومن شأن الإمام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحل سهو غيره في مقابلة قوله بلحقه الخ وقوله فلا يجمعان أي التبعة والاستقلال والحق والجل وإساقال ومن شأن الخ لا دخل الخليفة بالتدبير في الأولى لأنه يراعى نظم صلاة الإمام فهو غير مسئول ولا دخل المحدث بالنسبة للشيء الثاني لأنه لا يعمل سهو غيره كما قد بينا (قوله ولا يجمع نزع اه ح ل) أهله إذا علم المأموم بحال الاعتداء أو قبله ثم نسي فإن لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا إعادة لأن هذا الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يرجب الأعادة اه ع ش أي فيكون الاقتداء صحيحاً وقوله ولا يجمع نزع

(فسره رحمه الله ولا يجمع نزع اه ح ل) أهله إذا علم المأموم بحال الاعتداء أو قبله ثم نسي فإن لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا إعادة لأن هذا الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يرجب الأعادة اه ع ش أي فيكون الاقتداء صحيحاً وقوله ولا يجمع نزع

كسبهم لرد لعدم الاعتداد بصلاته (وصح) الاقتداء (بغيره) كاستحاضة غير متنجرة) ويتميم لانزله إعادة وماسح خف ومضطجع  
 اقتداء غيرها به ولو لم تنجرت به ولو لم تنجرت بناء  
 وستبقى ولو لم يواصى ولو عبدوا سلس واستحضر مال المتنجرة فلا يصح (٣٠٥)

على وجوب الاعادة عليها  
 وتعتبرى بما ذكر اعم  
 مما ذكره (ولا يصح  
 الاقتداء غير أئمتي) من  
 ذكر زكريا (بغير ذكر)  
 من أئمتي وخشي وان جهل  
 حاله ما تخبر ان ما جعله لا تؤمن  
 امرأة رجلا وتيسر بها  
 الخشي احتياطاً والخشي  
 المقتدى بالتبني يجوز كونه  
 ذكرًا وبخشي يجوز كونه  
 ذكرًا والامام أئمتي فعلم  
 ما صرح به الاصل أنه  
 لا يقتدى بخشي فيان ذكرًا  
 لم تنسقط الاعادة ومثلها لو  
 بان خشي لعدم صحة اقتدائه

(قوله) لرجلته ما صرح به  
 الاصل أنه لا يقتدى بخشي  
 الخ) فلما خشيته هذا هو  
 المناسب لقول الشارح  
 للتردد في حاله وهو الذي  
 صرح به مر في حبل  
 عبارة الاصل ثم قال في آخر  
 السودة والاوجه أن  
 التردد في النية لا فرق فيه  
 بين أن يكون في الابتداء  
 أو الوداع لكن في الابتداء  
 يضر مطلقاً وفي الانتهاء ان  
 طال الزمن أو مضى ركن  
 على ذلك ضرر والا فلا اه  
 شرح مر فيفسهم منها  
 أن ظن الخشونة أو التردد  
 فيها مضر مطلقاً ابتداء

اعادة أو يوليه كافي حل (قوله) لعدم الاعتداد بصلاته) أي في اسقاط الفرض والافسح تسقط الطالب  
 الآن اه عش (قوله) بغيره) أي غير من نازله الاعادة شوري (قوله) ولو لم يواصى) قيد بعضهم بالاماء  
 الظاهر أمان بشر باخفائه أو رأسه إشارة خفية أو يعبرى الاركان على قلبه ليجز فلا تصح القدوة به  
 لان الاموم لا يشترط انتقاله كنداقه زى وأخذ منه أنه اذا كان يعلم بانتقاله لكونه من أهل الكشف  
 صح اقتدائه به وهو كذلك اه عش على مر قال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها  
 أما بعد وقوعها فتعتد بها في حق من قامت به فغن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف فأدى  
 أعمال الحج ثم جهر بسقط الفرض عنه اه بحروجه (قوله) وصحي) لكن البالغ أولى وان كان الصبي  
 أقر أو أوقف لان صلاة البالغ واجبة عليه فهو أحصر على الشرط وللخلاف في الاقتداء بالصبي كاذكره  
 البرماوى والمراد بقوله وصحي أي يقتدى به الكمال الحر (قوله) ولو سلس) أي يقتدى به السلم ويستحضر  
 أي يقتدى به المستنجى بالماء وكذا المستور بالماء والصحيح بن به جرح سائل الطاهر بن علي  
 نو به نجاسة مفقوعها وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها أي اعادة الصلاة والمعتمد أنها لا تجب الاعادة  
 كما تقدم من مر (قوله) ولا يصح اقتداء غير أئمتي بغير ذكر) حاصل الصورة خسة صحيحة وهي الرجل  
 بالرجل والمرأ بالرجل والمرأ بالمرأة والمرأ بالخشي والخشي بالرجل وأر بمقابلته وهي الرجل بأمرأة وبخشي  
 والخشي بالخشي وبمرأة غلطوق القن أربع صور ومفهومه خمس ربياته أن قوله غير أئمتي شامل للذكر  
 والخشي وقوله بغير ذكر شامل للأنثى والخشي والحاصل من ضرب اثنين في اثنين أربعة ومفهوم قوله  
 غير أئمتي أن الأنثى يصح اقتدائها بما عليها بالذكر والخشي ومفهوم قوله بغير ذكر صحة اقتداء الذكر والخشي  
 بالذكر فالخلة خسة وضابط الصحيح أن يكون الامام مساو بالأموم فقينا أو أوز يدمنه وضابط الباطل  
 أن يكون الامام اقصى من الأموم ولو احتالاً قال حل ويصح الاقتداء بالملك لانه ليس أئمتي وان كان  
 لا يوصف بالكره ولا بالانوثه أي وان لم يعلم أنه تظهر بأحد الطهورين كصفاء الظهارة الأصلية خلافا  
 لبعضهم ح ف والنجى ان تحققت ذ وان لم يكن على صورة الآدمي خلافا لما نقل عن القمولى  
 أنه لا بد أن يكون على صورة الآدمي اه قال شيخنا ح ف وانما اشترط تحقق الذكورة في الجنى في  
 دون الملك لان حال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثه بخلاف الملك فانهم (قوله) وتيسر بها الخشي  
 الظاهر أنها غير مقبسة بل داخله في الحديث لان المراد لا تؤمن امرأة ولو احتالاً رجلاً ولو احتالاً  
 فالحديث يشمل الصور الأربع الباطلة بدليل قول الشارح والخشي المقتدى بالتبني الخ فان مراده ادخال  
 الصوريين في الحديث اه شيخنا وأجيب بأن الخشي لم يكن موجوداً في زمنه عليه الصلاة والسلام  
 فلا يكون دخالا في كلامه ومن كانت أحكامه ثابتة بالقياس الآن يقال أخبر بحكمه قبل وجوده  
 لعلمه أن سبب وجوده ما (قوله) فعلم ما صرح به الأصل) أي علم من قوله بغير ذكر مع قوله وان جهل  
 حاله والأول علم من قوله بغير ذكر لأن مراده بغير ذكر بحسب الظاهر (قوله) لا اقتدى بخشي  
 أي وظن ذ كونه عند الاقتداء حتى تصح الصلاة خلفه أولاً ثم طرأ التردد في خشونه في الانتهاء كما يدل  
 عليه قوله للتردد الخ وقوله فيان ذكر أي أضح بالذكورة وقوله وأتو بان امامة أئمتي الخ وهذا ترفع  
 على الغاية بالنسبة لقوله من أئمتي وقوله ومثلها مالو بان خشي أي وظن ذ كونه عند الاقتداء أيضا وهذا  
 ترفع على قوله وبخشي لم يقل وأتو بان امامه خشي كسابقه أو يضمه لما قبله بأن يقول وأتو لو بان

(٣٩ - بحبري) - اول ) ودواما على مقاله فلا وجه لقصر كلام شارحنا على صورة دون صورة (قوله)  
 حتى تصح الصلاة خلفه ولا) هذا التقرير باطل من أصله لانه ان زال التردد حالا لم تبطل صلاته على مقاله سم وان لم يزل حالا بطلت

امامه أتى بأذى في إعدام دخوله في كلام الأصل فقرر شيخنا **(قوله)** للتردد في حاله يؤخذ منه أنه  
 لو اقتضى يخفى وعنده أنه ذكر ثم بعد الصلاة بأن أنه خشي ثم اوضح بالذكورة لإعادة عليه إذا تردد  
 حين القدوة كما في البرماوى قال العلامة مع حاصل هذه المسئلة أنه أن علمه خشي عند الاقتداء لم  
 تنفذ صلاته وإن علم خشيته في أثناء الصلاة فإن تبين في الحال أنه ذكر استمرت الصحة لأنه لم يتردد  
 الصلاة فإن لم يتردد ذكره وجب القضاء وإن ثبت ولو بعد طول الفصل ثبتت صحة الصلاة ولاقتناء  
 وهذا الحاصل عرضته على شيخنا طيب بجزءه اه عس الحقيقى وقرره شيخنا ح ف غير  
 أنه اعتمد في إبان الامام خشي في أثناء الصلاة أنها تبطل وإن ظهر عقبه أنه متضح بالذكورة فالحق  
 جزء من الصلاة مع الشك اه **(قوله)** وأتدلو بان امامه أتى أى وظن ذكوره حتى تصح الصلاة  
 خلفه ولا وقوله وجبت إعادة أى لأن حاله لا يخفى فالتسوى به متصير بترك البحث وبفارق من يحرم  
 قبل الوقت جاهلا بأنها تنقلب له فلا مطلقا وأيضا فالبطل ثم امتثا في الفرض لا تنفل المطلق فوقفته  
 كذلك لعدم بخلاف البطل هناك مناف للتلل أيضا فلم يكن معه تصحيحها حتى تقع قلا مطلقا اه  
 شورى **(قوله)** ويصح اقتداء أى الخ منه ومثلنى **(قوله)** ولا اقتداء قارى أى مطلقا وإن  
 مشايخنا بان الامية خال ذاتى فاشبهت الانوية اه شورى **(قوله)** بأى نسبة لازم كأنه على حاله  
 التي ولدته عليه اعم وهو لغة اعم لمن لا يكتب ولا يقرأ ثم استعمل مجازا فإذ ذكره أيضا وأدقيقة عرفة  
 اه زى **(قوله)** علم القارى حاله أولا شامل لما أتردد في كونه أميا أولا فلا يصح الاقتداء حيثل  
 وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لان الظاهر من حال المولى أن يحسن القراءة فإن أمرت به مرة  
 تأممه المأموم ووجب عليه البحث عن حاله بعد السلام فان تبين أنه غير قارى أعاد وان تبين أنه قارى  
 ولو بقوله نسيت الجهر وأسررت لكونه جائزا وصدق المأموم لم يعد وإن لم تبين حاله لم يعد أيضا وفي  
 كلام بعضهم أنه بعد لا يلو كان قارئا لجهر اه حل **(قوله)** بصدد تحمل القراءة أى عرضته  
**(قوله)** فلم يصرح بالاصل أى من قوله علم القارى حاله أولا **(قوله)** بحرف من الفاتحة خرج  
 التشهد فيصح اقتداء القارى فيه لا يلى وإن لم يحسن من أصله والفرق بينهم من تليل الشارح بقوله  
 لان الامام بعد ادخال اه شورى بلعنى وبعبارة شرح م وبحت الاذرى صحت اقتداء من يحسن  
 نحو التكبير أو التشهد أو السلام بالعربية من لا يحسنها بها ووجهه أن هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها  
 فلم ينظر لجزء عنها اه لكن في حاشية البرماوى أن هذه غير مستقيم لما تقدم أن الاختلال بعض  
 الشدات في التشهد محل أيضا فلتصح صلاته حيث لا ولا امامته اه وفي قل دلى الجلال قوله  
 يحرف من الفاتحة بخلاف غيرها كالتشهد والسلام وتكبير الاحرام على المقصد عند شيخنا وقبة  
 ذلك أن الخلق يثنى من هذه لا يسمى أحيانا اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تطل صلاته وامامته وهو جاز  
 مستقيم المسانى أن شرط الخطيب صحة امامته بالقوم في الجملة عند شيخنا م وتقدم أن الاختلال  
 ببعض الشدات في التشهد محل أيضا فإجمعه فان كان المراد من حيث التحية بالامى فهو ممكن والذى  
 يظهر أن الاختلال بالتكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به مطلقا سرى كانت الصلاة  
 أو جهريه لان شأن الامام الجهر به فتشأن أن لا يخفى فان تبين انقضت ذلك قبل الاقتداء لم يصح أو  
 بعدهم بعد الصلاة استأنب وكذلك فى أثناءها ولا تنضم نية المفارقة وأما الاختلال في التشهد فلا يضر فى أو  
 الاقتداء حيث لم يعد قبل الاقتداء لانه سرى شأنه أن يخفى بان علمه بعد الصلاة لم يترجم إعادة أولى

به ظاهر التردد في حاله وأنه  
 لو بان امامه أتى وجبت  
 الاعادة ومثلها ما لو بان خشي  
 ويصح اقتداء الا ترى باقى  
 ويخفى كما يصح اقتداء  
 الذكر وغيبه بذكر  
 (ولا) اقتداء (قارى)  
 بأى من كونه العلم أو لا علم  
 القارى حاله ولا لان الامام  
 بصدد تحمل القراءة عن  
 المسروق فاذا أعصها لم  
 يصلح لتحمل فعل ما صرح  
 به الاصل أنه لو بان امامه  
 أميا وجبت إعادة الامى  
 من (يحل بحرف)

الصلاة فلامعنى لقوله لم  
 تقطع لانه يجب عليه  
 الامتناع لا الاعادة وإذا لم  
 يطله تردد أصلا وتبين له  
 بعد الصلاة أنه ذكر  
 فلا إعادة ولم يثبت قوله  
 للتردد لعدم هنا  
 فالولى حلها بما حل الرلى  
 عبارة الاصل م انه  
 مفروض فيمن ظن  
 خشيته حال دخوله الصلاة  
 أى تبين الذكورة لا تفيد  
 الصحة للتردد



كـ تخفيف مشدد (من)

الفاتحة) بأن لا يحسنه

(كارت) بمثابة وهو من

(بدغم) بإبدال (في غير)

(عله) أى الادغام بخلافه

بلا ابدال كـ تشديد اللام

أو الكاف من ماله

(رائع) بمثابة وهو من

(يبدل حرفا) بأن يأتي

بغير بدله كأن يأتي بالثالثة

بدل السين فيقول المتنهم

(فان أمكنه) أى الاسمي

(نعم) ولم يتعلم (لم تصح

صلاته) كاذكره الأصل

في الاصحاحين بالاسمي

(والاصح كافتدائه بمثله)

فيا يتخل به كارت يارت

والتع بالفتح في حرف

لا في حرفين ولأرت

بالتع وعكسه لان كلا

منهما في ذلك يحسن مالا

يحسنه الآخر وكذا من

يحسن سبع آيات من غير

الفاتحة بن لا يحسن الا

الذكر ولو كانت لثغته بسيرة

بان يأتي بالحرف غير صاف

لم يؤثر (ذكره) الاقتداء

(ينحو) تمام) كغافا

وؤاء وهم من يكرراته

واقاء والواو وازا الاقتداء

بهم من يذنبهم لغيرهم فيها

(قوله وان بعدت المسافة

اه برماوى) ههناو قول

الشورى في صفة الصلاة

ليراد بالجر عن العلم عدم

وجوده في محل يجب طلب

عبارة الجبل قوله لم يؤثر

أنتها انتزاعه الى أن يسلم فان أعاده على الصواب فذاك والاسجد لله وإذ صلاته قدمت فلتأتى نية  
المقارفة بخلاف الفاتحة إذ لم تتدارك قبل الركوع فانه ينوى المقارفة فتأخر حرف (قوله)  
كـ تخفيف مشدد) مثال للحرف الذى يتخل به وقوله كارت مثال للاسمى شيخنا (قوله) بأن  
لا يحسنه) صادق بأن تركه ولو بغير بدل وقوله كارت الكاف للتمثيل وبقي لهما من أفراد الاسمي من  
تخفيف التشديد لانه ليس واحدا من هذين وقوله فى الاثني من يبدل حرفا أى مع الادغام أو ببدونه فهو أعم  
من الارث فكل أرت أفع ولا عكس وان كان قوله بعد ولأرت بالفتح وعكسه بوجه التناير الكلى  
بينهما الا ان يقال بالفتح أى غير أرت وكذا يقال فى العكس أفاده شيخنا عبارة حل قوله وهو من  
يدغم بإبدال فلأرت يبدل لكن مع الادغام والاثني يبدل مع ادغام أول القول الاسمي كل أرت أفع  
ولا عكس وكلام المصنف الآتى فى قوله ولأرت بالفتح وعكسه يقتضى مغايرتهما اه (قوله) بخلافه بلا  
إبدال) أى يقال له أرت (قوله) كـ تشديد اللام الخ) فان التشديد يبدل للكور يقال له ادغام عند  
التفهاء لان الادغام عندهم إذ داخل حرف فى حرف ولو بلا ابدال وأما الادغام عند القراء فلا بد فيه من  
الابدال اه شيخنا حرف (قوله) فان أمكنه تعلم) وقت إمكان التعلم من البلوغ ولو بالاختلاف  
للمعاقف والافن الاسلام أو الافاق والمزاد إمكان التعلم القدرة على الوصول للمعالم بما يجب بذله فى  
المنهج وان بعدت المسافة اه برماوى (قوله) كافتدائه بمثله) أى فى الحرف المجوز عنه وان لم  
يكن مثله فى البديل كما يجوز ان يراد وأبدلها أحدهما غنيا والآخر لا ما بخلاف عاجز عن راء بماجز  
عن سين وان اتفقا فى البديل لأن أحدهما يحسن مالا يحسنه الآخر اه شرح مر فقوله الشارح  
لا في حرفين مراده بما ذكره مر بقوله بخلاف عاجز عن راء الخ فيجوز تعلم ما فى عبارة الشارح من  
التسالم إذ قوله فى حرف لا في حرفين يدل من قوله فيا يتخل به فهو متعلق بقوله بمثله فتقتضى العبارة أن  
للمائة فى الحرفين تضرر بحجة التدوير وليس كذلك كما اذا جاز عن حرفين متباينين كسين وراء  
تأمل قوله الشارح لا في حرفين أى مختلفين وعلم منه عدم صحة اقتداء آخرس بأخرس ولو كان  
الحرف أصليا لجواز أن يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر لو كانا سليمين مر وبعبارة الشورى  
يؤخذ منه أنه لو اقتدى آخرس بمثله ينظر ان كان خرسا أصليا أو خرسا الماءوم أصليا والامام  
عارض لا يحسن مالا يحسنه الماءوم بخلاف ما لو كان خرسا مع عارضا أو الماءوم عارضا والامام  
أصليا فلا يصح ونقل عن سول أنه اعتمد هذا التفسير ونقل عن مر البطلان مطلقا وعن حج  
الصحة مطلقا ولقوله الشارح كافتدائه بمثله لكان مستقما كما قاله قل ويمكن أن يجاب بأن العبارة  
منقولة (قوله فى حرف) متعاقبة يحذفون أى متباينين فى حرف الخ أو متعلق بقوله بمثله لكن يلزم  
غلبة تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد لا بد أن يكون بدلا من قوله فيا الخ كما قدم (قوله)  
ولو كانت لثغته بسيرة) بضم اللام على الاصح وحكى فتحها وقوله بسيرة أى بأن لم يحصل معها إبدال  
وقوله لم يؤثر وهل يكره الاقتداء به وإذا قرره الحاكم فى الإمامة وقلنا بالكرامة هل يحرم ويصح  
كثيرا بالناس كما قاله العلامة مر أو يحرم ولا يصح كما قاله العلامة حج حرمه برماوى (قوله) وهو  
من كرت الخ) هل هو له من بناء على أن المكرر حرف قرأتى لا كلام أجنى ولا أرفضل بين  
كثرة المكرر وعدمها فيقرر اه سم على منجأ قول الاقرب أنه لا فرق هنا بين المكرر وغيره لما  
عليه من أن المكرر سوف قرأتى كثيرا وقيل اه عى على مر (قوله) دجاز الاقتداء بهم الخ  
منعنا أنهم لم يعمدوا لذلك تضرر وليس كذلك لأن زيادة الحرف لا تضر ومن ثم بحث صلاة من يشدد  
المامنة وتعلم محمكة كنباء فيا تقدم (قوله) وإذا قرره الحاكم فى الإمامة وقلنا بالكرامة الخ) عبارة الجبل قوله لم يؤثر

المختصران تعدده وفيه زيادة حرف الألف يفرق بأن في التشديد زيادة حرف غير متميز بخلافه هنا  
 ولا كلام شيخنا في شرحه كالشراح حل وقوله لأن زيادة الحرف لا تضرب الخ وأيضاً الزيادة حرف ترآني  
 لا كلام أجني فلا يضرب وإن كثر كما تنضم عن عش على مر **(قوله)** أولى من تعبيره بالتمام وجهه  
 الأولى أن الأصل يسى من يكرر التاء بالتمام وهو خلاف ما في الصحاح من أنه يقال له تاءاً كما  
 ذكره الشارح وكما بدله كلام مر لكن ذكر بعض اللغويين أن من يكرر التاء يقال له تمام أيضاً  
 وعليه فلا أولى به نعم ما ذكره أخصرو وأشهره كما قرره شيخنا حرف ولان اقتصره على التمام  
 واقعاً بخرج غيرهما ع ش فكان الأولى أن يقول أولى وأعم **(قوله)** ولا حن من اللحن بالكون  
 على الأصح الخطأ في الأعراب والمراد به هنا الخطأ مطلقاً سواء كان في الأول أو في الأتاء أو في الآخر  
 وبالبحر يك المنطة كذا في الصحاح وفي القاموس أنه بالتحريك والكون يطلق على السطنة وعلى  
 الخطأ في الأعراب اه حل وقوله بما لا يغير المعنى أى في الفاتحة أو غيرها أمكنه التحول وأولاهم حاله وأولاني  
 حل وقوله ولا حن شامل للأبدال وصنيعه يقتضي أن هنالك الفاتحة وغيرها أمكنه التحول وأولاهم حاله وأولاني  
 يغير المعنى يتي كونه في الفاتحة وغيرها اه وقوله أى بالنظر لقوله فان غير معنى في الفاتحة وغيرها اه  
**(قوله)** كضم هاءية أو لامة وكسر دال الجذ أو نون نستعين أو ثاء أو نون نعيد أو فتح بانه أو كسرها  
 أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أو واء الرحمن أو نحو ذلك اه برأى أى لبقا المعنى وللمتبدل لك  
 آتم أى وصلاته بحيث وإن لم يعد لقراءة على الصواب وقول البرماني أو هاء عليهم قد من اللحن  
 لأن ذلك قراءة متعينة متواترة **(قوله)** فان غير أى اللحن الشامل للأبدال وليس المراد بالبحر  
 المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسن أى بأن يجز عن الاتيان بما يلحق فيه على الصواب اه حل  
**(قوله)** لا نعتن بضم أو كسر قال شيخنا وضم وكسر كاف وإياك وإبدال الهاء الجدلته هاء وإبدال  
 الهمزة في الذين همزة وأما ضم صاد الصراط وهمزة إهدنا فكما قال في غير المعنى وإن لم يسم  
 التحاتلنا لأن اللحن عندهم مخالفة صواب الأعراب اه حل **(قوله)** فكفى مقتضى كون هذا  
 كلامي أنه لا يصح الاقتداء به مطلقاً أى عند العلم بحالته أو الجهل كذا قال بعضهم وفيه نظر لأن لم يزل مغزله  
 الأبي إلا في حالة العلم فينبغي في حالة الجهل الصحة وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفاتحة  
 من شأنها أنها لا تخفى فيه نظر اه حل وقوله أى حل لا يصح الاقتداء به مطلقاً هو كذلك بالنسبة  
 لوجوب الإعادة عند تبين الخلل وأما في حال التحريم فالتفصيل بين العلم والجهل جارٍ فيما لا يبي  
 والاحسن عند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهراً فهما سواء في الحكم ابتداءً وتبيناً كما أقاده شيخنا  
 الشمس حرف **(قوله)** فإن أحسن اللحن الفاتحة أى أمكنه الاتيان بما يلحق فيه على الصواب  
 وقوله وتعد اللحن أى للبر لمعنى أى وعلى كونه في الصلاة وقوله مطلقاً أى في المسكين وهو في الأولى  
 سواء أعاد السكامة الأولى على الصواب أم لا لأن صلاته بطلت بتعمده وفي الثانية أى سواء علم سبب  
 لسانه قبل ركوعه أو تركه قبل إعادته أو لم يعد بذلك فافهم وعبارة ع ش قوله مطلقاً أى سواء كان عالماً  
 بحال نفسه بعسبب لسانه أو جاهلاً **(قوله)** ولا الاقتداء به عند العلم بحاله قال العلامة الشوري فينبغي  
 الصحة عند الجهل وهو كذلك إذ لا تنصيص للمأموم بخلافه في مسئلة بين أنه متى اه **(قوله)** هاء كونه  
 عاجزاً أو جاهلاً أو أناسياً هذه الثلاثة أحوال من إلهاء في صلاته ومن إلهاء في قدرته وهي شرط في  
 محصلاته والقدوسية كما يفهم من متبع الشارح في بيان المفهوم ويزاد عليها في المأموم جهله بحاله كما  
 سيذكره اه شيخنا **(قوله)** أو جاهلاً ظاهره وإن بعدهم بالسلام وتأشراً بيمان الدماء كقوله  
 ع ش وهو كذلك في أظهر وفي شرح مر أو جاهلاً لغيره وعنده اه وهو المتمدن **(قوله)** أو أناسياً

وتعبرى بنحو تاءات أول  
 من تعبيره بالتمام والفاء  
 (ولاحن) بما لا يغير المعنى  
 كضم هاءية (فان غير معنى  
 في الفاتحة) كانت ضم  
 أو كسر (لم يحسن) أى  
 اللحن الفاتحة (فكفى)  
 فلا يصح اقتداء القارئ  
 بما يمكنه التعلم أو لا ولا صلاته  
 إن أمكنه التعلم والصحة  
 كانت مداه فله أن أسن  
 اللحن أو سبق لسانه إليه  
 ولم يعد القراءة على الصواب  
 في الثانية لم تفصح صلاته  
 مطلقاً ولا الاقتداء به عند  
 العلم بحاله ذكره الماوردي  
 (أ) في (غيرها) أى  
 الفاتحة جراً للام في قول  
 أن الله يرى من للمشركين  
 ورسوله وصحت صلاته وقدرته  
 (ب) حاله كونه (عاجزاً)  
 عن التعلم (أو جاهلاً)  
 بالبحر (م) أو أناسياً

أى مع الكراهة ويصح  
 تفسيره في الإمامة على  
 معتد مر خلافاً لحج  
 انتهت  
 (قوله) رحمه الله أو سبق  
 لسانه إليه) ولا تشتط  
 الإعادة عند سبق في  
 غيرها اه م

كونه في الصلاة) فيه وقفة والقياس بالطلان هنالك انه كان من حقه الكف عن ذلك اه وشيخي

(قوله لكن القدوة بمكرهه) هذا الاستدراك مكره مع قوله وكزه بنحو تأناه ولا حن فان محرم

اللاحن شامل لانه كذا قال الاطفيحي وفيه نظر لان الشارع قد عهده بما لا يغير المعنى وهذا فيما يغير كما

أفاده شيخنا (قوله قال الامام ولوقيل الح) مقتضاه البطلان واختاره السيكي وهو ضعيف فيحرم ولا

ينظر به الصلاة لان الدورية مطلوبة في الجملة كذا قاله حل وزى وقوله ما يحرم الح يقال كيف

هذا مع أنه عاجز أو جاهل أو ناس قال قل والحاصل أن الاحن حرام على العالم العاقل القادر مطلقا أي

في الفاتحة وغيرها وأن ما لا يغير المعنى لا يضري بحقه صلاته والقدوة به مطلقا أي في الفاتحة وغيرها وأما ما

يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضري فيها الا ان كان عاديا عالما قادرا وأما في الفاتحة فان قدر أو مكنه

التميز بينهما والافلاحي اه (قوله ليس لهذا الاحن) أي لا يجوز له ذلك ولا يبطل كابدل على

ذلك لتعريف حله اه ح (قوله ولو بان امامه الح) أي ولو باخبره مر بان أخبر عن استمرار

كفره الاصل في ثلاثين ما يأتي من قوله الح لان قصده ابطال ما سبق وهو الاسلام فلا يثبت ولا ذكر

السويط أن بان من أخوات كان فامامه اسمها وكافرا أخبرها كذا قرره شيخنا والأولى نصبه على التمييز

الحول عن الفاعل أي ولو بان كفر امامه لعلمه بنبوت ما ذكره كافي ع على مر ويصح جعله حالا

وقوله كان أي وأختي أو محبونا أو أميا أو تاركا الفاتحة في الجهرية أو نجب عليه الاعادة أو ساجدا على

كبره الذي يشركه بمركنه أو تاركا تسبيحة الاحرام أو قادر على القيام أو السرة وكان يصلي من تقوم أو

على واجب الاعادة في جميع ذلك لان من شأنها أن لا تخفى وفارق دين كونه قادرا على القيام في الخطبة

وكان قد خطب من قوم حديث لا نجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة فما الفرق

بشرطه ما لا يفتقر في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السرة فانها شرط في الصلاة فما الفرق

بينه وبين قيام الخطبة في أعجب بان السرة شرط للصلاة والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة

وهو الخطبة فافتقر فيه كالأفاده شيخنا ح (قوله بعد الاقتداء به) أخذه من قوله بان ومن قوله

وجبت الاعادة والمراد بان بعد عقد القدوة به سواء كان التبين بعدا تقاطعا بالسلام مثلا أو كان في أثناء

القدوة في هذه الحالة لا تنفع فيه المنارعة بل يبين بطلان الصلاة ويجب استئنافها فقوله وجبت الاعادة

شامل لوجوب استئنافها (قوله ولو عتقيا) حى للرد على الرافعي وقوله وجبت اعاده ولا تغلب قلاما مطلقا

كأن الشورى (قوله لتقصيره) أي فيما اذا كان مظهره وقوله ولنقص الامام أي فيما اذا كان

عتيا كمرور عبارة حل قوله لتقصيره بترك البحث أي وان كان اظاهرها حال المصلي أن يكون

مسئلا عن علامات الكفر لا تخفى شرأ يفتي قل مانعه قوله لتقصيره الح في هذا التعليق فانظر مع

ما مر من أنه لا يجب البحث عن حال الامام الا يقال الامور التي قل أن تخفى على أحد يندب تاركها

الى التقصير في عدم البحث عنها أو يقال هذا قليل من وجوب البحث جرى على لسان غيره وليس

منصوصا عنه اه (قوله ولنقص الامام) محمول على الامام ويشمل ما لو بان الامام من تلزمه الاعادة

أو أميا أو أميا أو ناسيا أو عتيا ولا موم رجلا أو بان عتيا أو ناسيا خفية مع أنه لا اعادة فيه أو فيه

أن هذا التعليق لا يؤول عليه بدليل اقتضاه فيأتي على غيره كذا قال حل وأجاب شيخنا ح (قوله

بأنه جزء من التعليق عليه) وفيه دليل اقتضاه فيأتي على غيره كذا قال حل وأجاب شيخنا ح (قوله

اه (قوله وقد أسلم) أي والحال أنه قد أسلم أي تجدد اسلامه قبل الاقتداء به وقوله فقال بعد الفراغ

تقبل لتوبه لو لم يكن كفره الا بقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل حبه في مثل نفسه

لهما طمرا لأن يقال هل ما هنا كون السورة مطلوبة في الجملة لكن مقاله الامام أقوى (قوله وفيه بان هذا التعليق) أي في صورتين

الاخريتين فقط (قوله ولهذا اقتصر عليهما في القابل) أي حيث

(لا) إن بان (ذاحدث) ولو حدثاً (كجود) (ذا) حاجة خفية في نوبه أو بدنه فلا يحجب الاعادة على المتقدمين لانفا التصديقه في ذلك بخلاف النجاسة الظاهرة وهي مانكون بحيث لو تأملها المتقدم رآها والخفية بخلافها وحل في المجموع انطلاق من أطلق وجوب الاعادة في النجاسة على الظاهرة لكنه صحح في التحقيق عدم وجوب الاعادة مطلقاً وحل عدم وجوبها فيما كره في غير الجعة وكذا فيها إن زاد الامام على الاربعين نعم ان علم المأموم الحديث أو النجس ثم يديه ولم يحتمل الظاهر وجبت الاعادة وتعمير بالمحدث أهم من تعمير بالجانب (وعدل) ولي (من فاسق)

قال معلل لقوله لا ذا حدث أو نجاسة خفية لا تنفاه التصديقه من ذلك (قوله) فكان الاظهر أن يمل بالتصديق أي بعدمه (قوله) فلو كان في الجعة لا تنتقد له أي الجعة فيتعين عليه حيث لا يتغير الجعة كصح قضاء أدركتين فلا لاجل أن يكون في صلاة صحيحة وانما لم تنتقله لتسوات الجماعة فيها عند التحريم وبعد وفيه ان الجماعة عند التحريم شرط في صحها (قوله فتوات الجماعة)

وأوجب بان محل قبول خبره اذا كان كافراً أصاباً أو أخيراً بغيره ان كرسفكان الاظهر أن يمل بالتصديق وعكم برده بقوله المصكور (قاعدة) كل ما يوجب الاعادة اذ اطرق في الاثناء أو ظهر أو وجب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما يوجب الاعادة بما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذ اطرق في الاثناء أو ظهر لا يوجب الاستئناف فيجوز الاستمرار مع نية المفارقة اه ع ش على مر ملخصاً وبعضه في حل (قوله) لان بان ذا حدث) طاهره وان كان عالماً بحدث نفسه عند الصلاة وليس بعيد اه سم على منجز اه ع ش على مر ومثل الحديث ما لو بان تاركاً للنية بخلاف ما لو بان تاركاً للتكبير الاحوال والسلام أو الاستقبال فانها كانت نجاسة الظاهرة لانها ما يطلع عليها ومثل تعين حده أو اضافاً ما لو بان تاركاً للفاضة في السرية أو للشهود . طلقاً لان هذا ما يخفى ولو أصر المأموم بأحوال الامام ثم كبر الامام ثانياً بنية ثانية مرابح لم يسمع المأموم بوضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أو لان هذا ما يخفى ولا اعادة عليه كما في شرح مر وقوله لم يضر في صحة الاقتداء أي ولو في الجملة حيث كان زائدا على الأربعين كالأول امامها محدثاً وأما الامام فان لم ينقطع الاولى مثلاً بين التكبيرتين فصلاته باطالة لخروجه بالثانية والانصالة بحجة قرأى لعدم تجديد نية الاقتداء به من القوم فلوحضر بعد نيته من اقتدي به ونوى الامامة حصلت له الجماعة وعليه فلو كان بالجعة لا تنتقله فتوات الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله) وذا نجاسة خفية أي حكمية والتخريف في سائر العورة كالنجاسة في فصلها فيها يظهر (قوله) انتفاء التصديق أي و لا تنفاه نقص الامام أيضاً فلا تنفي الملة الاولى لانه في حالة الاعادة على بهما في عدم ما يتعين انتفاءهما اه براموي (قوله) بخلاف النجاسة الظاهرة (الح) التحقيق أن الظاهرة هي العينية في أي موضع كانت والخفية هي الحكمية في أي موضع كانت اه شورى واصل للشمه أن الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية ولا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعلى والبدن ولا بين باطن الثوب وظاهره كما في ع ش على مر وتعريف الشارح لكل من الظاهرة والخفية لا يفي هذا المعنى بل هو متبادر منه (قاعدة) يجب على الامام اذا كانت النجاسة ظاهرة اخبار المأموم بذلك ليعيد صلاته اخذاً من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب اخباره وان لم يكن آنما اه ع ش على مر (قوله) لو تأملها المتقدم رآها أي أدركها باحدى الحواس ولو بالشم ليشمل الاعي وان حال بينهما محال وقوله مطلقاً ضعيف (قوله) وحل عدم وجوبها فيما كره أي فيها اذ بان امامه ذا حدث وذا نجاسة خفية (قوله) نعم ان علم المأموم (الح) استدراك على قوله لا ذا حدث وعبارة تشرح مر لعدم الامارة على ذلك فلا تصدير وهذا الوجه بذلك ثم اقتدى به ناسياً ولم يحتمل ظهريه زمته الاعادة اه (قوله) ولم يحتمل الظهير أي عند الامام بان لم يتفرقا كعبره بالأصل اه ع ش وفي قل على الجلال قوله ولم يضر فاقيد لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا زماناً يمكن فيه طهر الامام فلا إعادة نظر للظاهر من حله سم وبذلك فارق مسألة المرة حيث لم يحكم بطهارة فيها وان لم يحكم بنجاسة ما ولت فيه كذا قاله الواجب أنهم مساو . فتأمل (قوله) وعدل أي عدل في الرواية ولو رويها وأمرأة وهون لا يرتكب كبيرة ولم يضر على صفة براموي (قوله) ولي من فاسق) محل كون العدل ولي من الفاسق ما لم يكن الفاسق والبار الا وهو مقدم ومأمور يكن ساكتاً بحق والا فهو مقدم أيضاً وأشار هذا التقييد بفهم قوله وان اخص بصفات أي كونه أقرأ أو أوقفه أو غير ذلك فخرج بالواخص يمكن ومن جملة الاولى ومحله أيضاً ما لم يكن اماماً راتياً والا فهو مقدم أيضاً فكان الانسب تأخير هذه المسئلة عن الاولى والارب

بل يكره الاتمام به وان

اختص بصفات مرتبة  
لانه يخاف منه أن يحافظ  
على الواجبات ويكره  
أيضا الاتمام بمبتدع  
لأنكفره وإمامة من يكرهه  
أكثرهم شرعا للاتمام به  
(وقدم والبعول ولايته)  
الأعلى فالأعلى للخبر الآتي  
ولان تقديم غيره يحضره  
لا يليق ببذل الطاعة (فامام  
راتب) من زيادتي وصرح  
بأن الروضة وأصلها نعم ان  
ولاه الامام الاعظم

الثانية أو يمسون ونوى  
الجماعة مع التحريم  
الثاني لانه لا يحتاج جمة  
بعد أخرى فيه اه شيخنا  
(قوله ولو فاسقا) هذا مبني  
على صحة تولية الفاسق  
اماماً راتباً فلا ينافي ما سبق  
في القول قبل من أنها حيث  
حرمت لم تصح فتأمل اه  
شيخنا فو يسنى (قوله رحمه  
الله فهو مقدم على الوالي)  
أي بل وعلى كل ماسوي  
الامام الاعظم اه مر (قوله  
والامام الراتب من ولاه  
الناظر) فنية ذلك أن  
ما يقع كثيراً من اتفاق  
أهل محل على امام يصلى  
بهم من غير نصب الناظر أنه  
لاحق له في ذلك فيقدم  
غيره عليه لكن في الإيعاب  
خلافه ونقل عبارته عن  
على مر فراجمها

والساكن بحق (قوله بل يكره الخ) إضراب ابطالى عما فهم من قوله وعدل أولى من فاسق من  
كونه خلاف الأولى وإذ لم تحصل الجماعة الا بالافاق والمبتدع لم يكره الاتمام بهما وقال حل قوله  
بل يكره الاتمام به أى كما تنكره امامته اه (قوله ويكره أيضاً الاتمام بمبتدع) أى كما تنكره الامامة  
حل وفيما لم يمتدع داخل في الفاسق وأوجب بأنه لما كان له تأويل سائغ اتقى عنه الفسق بدليل  
قبول شهادته (قوله لا تنكره) أى ببذنه خرج من تنكره ببذنه كالمجسمة ومنكرى البيع  
للاجسام وعلم الله تعالى بالمدوم أو بالخزيات لانكارهم ماعلم بحجج الرسول به ضرورة فلا يجوز  
الاتمام به لكفره وللمعتدى بالمجسمة عدم التنكير اه زى أى ما لم يحسم صريحاً والابن قال ان  
له جسم كالجسم فيكفره كافر شرعيّاً والجمهورى القائل ان الله في جهة لا يكره وان لم يزل في الجهة  
المجسمة لان لازم بالذهب ليس يذهب (قوله وإمامة من يكرهه أكثرهم شرعا) أى لأمر مدموم  
فيه شرعا كالأطام أو لا يحترز عن النجاسة أو يمحى هبات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة  
أو يعاشر أهل الفسق ونحوهم أو يشبه ذلك نصه الامام أولاً قال في شرح الروض فلو كرهه دون الأكثر  
أولاً لا كالأمر مدموم شرعا فلا كراهة واحتمل شكل بأنه ان كانت الكراهة لأمر مدموم شرعا فلا  
فرق بين كراهة الأكثر وغيره وأوجب بأن صورة المسئلة أن يختلفوا أنه بصفة الكراهة أم لا فيعتبر  
قول الأكثر لأنهم من باب الرواية نعم ان كانت الكراهة لمعنى يسق به كزنا وشرب خمر كرهه الامامة  
وكرهه الاقدام به من غير فرق بين الأكثر وغيره لأن غشياً من الترك فتنة وضراً اه عبد البر (قوله  
أكثرهم) بخلاف نصفهم أو أغلبهم فلا يكرهه كما قاله ح ف فان كرهه كلهم حرم عليه أن يؤمهم كفى  
عش على مر قال البرماوى ولا يكره أن يؤم الشخص قوماً بهم أبوه وأخوه الأكبر لأن الزبير  
رضي الله عنه كان يصلى خلف ابنه عبد الله ولأمره <sup>عليه السلام</sup> يحرمون سلامة أن يؤم قومه وفيهم  
أبوه اه (قوله لا للاتمام به) أى حيث كان عدلاً (قوله وقدم وال) ولو فاسقا والمراد التولى  
كالباشا وانقاض وراثته والباشا قد سدم لأن ولايته أعم أى اذا كانت ولايته شاملة للصلاة كفى ع ش  
قرره ح والمراد أنه يقدم على من بعده من الامام الراتب والساكن بحق اذا أذن بالصلاة في مسكنه  
وان لم يأن في الجماعة ومحلها أن يزود منها على زمن الانفراد والاحتياج لاذن فيها أيضاً كفى شرح  
مر ويقدم الوالى حتى على الامام الراتب وان شرط الواقف الامامة له على الأوجه لانه اذا قدم على  
الملك فهذا أولى ويحرم على الامام كقوله المارودى نصب الفاسق اماماً في الصلوات لانه مأمور  
بإعادة الصلوات وليس منها أن يوقع الناس في صلاة مكرهة ويؤخذ منه حمة نصب كل من يكره  
الافتدابه وناظر المسجد كواقف في محرم ذلك كالأخفى اه شرح مر والظاهر أنه حيث حرمت  
التولية لم تصح لأن الحرمة فيهم حيث التولية اه حج ويحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة  
خلف الناس والمبتدع ونحوهما لانه يجعل الناس على تحسين الظن بهم كفى البرماوى ومحل تقديم الوالى  
في غير امامة صلاة الجنائز امامياً فالقريب أولى منه وبعبارة أصله مع شرح مر في كتاب الجنائز  
والطبيد أن الولى أى القريب الذكر ولو غير وارث أولى بإمامته أى الصلاة على الميت ولو امرأة من  
الولى والتقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم الولى كالأصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وقرق  
المجيد بأن القسود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب إلى الاجابة لأنه  
وانكسر قلبه ومحل الخلاف عندنا من الفتنة والاندماج العسكر فيقدم الأول على الثاني اه ع ش  
اه (قوله الأعلى فالأعلى) ومن ذلك الباشا مع قاضى العسكر فيقدم الأول على الثاني اه ع ش  
(قوله فامام راتب) ولو فاسقا والامام الراتب من ولاه الناظر أو كان بشرط الواقف اه شرح مر

واعلم أن الامام الأعظم والواقف والناظر يحرم عليهم تولية الناسق ولا تصح توليته. ولا يستحق  
 للعلم **(قوله)** فهو مقدم على الوالى أى والى البلد وقاضيه كما قاله الاذرى وغيره بل الوجه  
 تقديمه على من سوى الامام الأعظم من الولاة كما نرى شرح مر أما الامام الأعظم فهو مقدم عليه أى  
 على الامام النائب وان ولاه اه زى قال فى القوت ويشبه أن يكون الكلام فى وال وقاضى نعمت  
 ولايته الصلاة أما ولاية الحرب والشرطة ونحوهما من الامور الخاصة فلا وهذا فى مسجد غير مطروق  
 بأن لا يصلى فيه كل وقت الاجاعة واحدة ثم يقبل والا فالرأى كثيره ولو بحضرته فلا نكره جماعة  
 غيره لاعمه ولا قبله اه يرمى **(قوله)** وقدم ساكن (بحق) أى ولو فاقا اه صل قال مر  
 فى شرحه ولا بد من اذن الشريكين افعيرها فى تقدمه ومن اذن أحدهما صاحبه فان حضرا أو  
 أحدهما والمستعيرين الآخر لم يتقدم غيرهما إلا بإذنه ما ولا أحدهما إلا باذن الآخر والحاضر منهما أى  
 من غيره حيث يجوز له الاتقاء بل جميع كأن اذن له شريكه فى السكنى والمستعيران من الشريكين  
 كالشريكين فان حضر الأربعة كفى اذن الشريكين ولا يشترط ضم اذن المستعيرين اليه اه وقوله  
 ومن اذن أحدهما صاحبه فلم يأذن كل منهما صاحبه على كل مفرد ولا دخل للقرعة هنا إلا لتأثير  
 لحاق مالك الغير والشريكين فى المنفعة المشتركة فى امامة مسجد فليس ثالثا أن يتقدم إلا بإذنها  
 ولا أحدهما أن يتقدم إلا باذن الآخر وأوطن رضاء والقياس حرمه ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان  
 الآخر مضوا كما نرى ع ش عليه **(قوله)** وأذن من سيد العبد أى اذنه فى السكنى وليس هذا  
 الاذن باعارة كأيدله بل عطفه عليها لان الاعارة تقتضى تملك الاقتناع والعبد لا ولا تملك سيده كما  
 قرره شيخنا **(قوله)** بل يقدم المعبر عليه قال فى الايعاب لو أعار المستعير وجوزناه له لعل بالرضاء  
 وحضرا فالذى يظهر أن المستعير الأول لى لان الثانى فرعه ويحتمل استئواها لانه كالمكول عن  
 المالك فى الاعارة ومن ثم لو أعاره بأن استويا فيما يظهر ونظر فيه ع ش على مر فراجعه **(قوله)**  
 للملك الرقية والمنفعة) لواقصر فى التعليل على ذلك المنفعة لكان أفيد ليشمل المستعير من المتأجر  
 ومن الموصولة بالمنفعة ومن الموقوف عليه تأمل شو برى **(قوله)** فكتبته أى كتابة صحيحة أخصنا  
 من قوله لانعمه كالاجنى كما قاله زى **(قوله)** فيما لم يستعمر من سيده بأن كان ملكا له أو زوجا  
 أو عامرا من غير السيد ويؤخذ منه بالإولى أنه لا يقدم على قتله البعض فيما يملكه بعضه الحر اه حل  
 وكتب أيضا بقيد قال هذا بنى عنه ما تقدم أى قوله لا على معبرو بعده هذا كله فى قوله فيما لم يستعمر  
 تأمل فان موضع المسئلة المستثنى منها أن السيد اذنه فى السكنى وهذا المستثنى لم يأذن السيد فيه  
 للكتاب فى السكنى فادخل فى المسئلة حتى يخرج منه وأجيب بأنه استثناء لغوى مقطوع تأمل **(قوله)**  
 فافقه) أى فى باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا فاتحة فهو أولى من الاثر وان حفظ جميع  
 القرآن كما نرى شرح مر قال شيخنا بصورة المسئلة أن يستويا بأن يكونا فى المسجد والرأى غالب  
 أوفى موافق أى سكنهما **(قوله)** لان اقتناع الصلاة لافقه) تعليل لتقدم الافقه على الاقر ولو كان  
 فى التعاليل فانها تعاليل لتقديم المقدم على من بعده وقوله لا ينحصر أى لعدم انحصار ما يطرا فى الصلاة  
 من الحوادث **(قوله)** فأقرأ) أى أصح قرأه فان استويا فالأكثر قرأنا) أى أكثر حفظا بدلا استويا) فى هذه  
 مر خلافا للشرح حيث نزل بمرتبة **(قوله)** أى أكثر قرأنا) أى أكثر حفظا بدلا استويا) فى هذه  
 القراءة بالسلمة من اللحن وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والا فالأول أولى ويقدم من غير ضرورة  
 ما إذا اذنه الملك أو عارضاه اه عاب **(قوله)** رحمه الله وأذن من سيد العبد الخ) غير قيد وكأنه لا حظ  
 ان المستعير حقيقة عند الاعارة للعبد السيد اه

العبد على غيره لا خير فى الآتى  
 فيقدم مكر على مكر  
 للملك المنفعة وقبيري  
 بهذا كرى أولى معاصره  
 (لا على معبر) لساكن  
 بل يقدم للمعبر على الملك  
 الرقية والمنفعة (د) لا على  
 (سيد) اذنه فى السكنى  
 بل يقدم سيده عليه (غير)  
 سيد (كتاب له) فكتبته  
 مقدم عليه فيما لم يستعمر  
 من سيد لانعمه كالاجنى  
 (فافقه) لا ب اقتناع  
 الصلاة لتلقه لا ينحصر  
 بخلاف القرآن (فأقرأ)  
 أى أكثر قرأنا لا أنشد  
 اقتناعا الى القرآن من

(قوله على من سوى  
 الامام) شامل للنائب  
 الذى ولاه وتبىد الشيخ  
 رحمه الله بما اذا اذن له  
 الامام فى توليته عنه والا  
 قدم نائب الامام الذى ولاه  
 حيث اه ط ب (قوله)  
 من الامور الخاصة فلا  
 أى فلاحقه فى الامامة  
 (قوله) وهذا فى مسجد غير  
 مطروق الخ) وعلمه أيضا  
 ان حضر (قوله) فان  
 حضرا أو أحدهما والمستعير  
 من الآخر لم يتقدم غيرهما  
 واعتبار اذن المستعير  
 والاكتفاء به مشكل لانه  
 لا يبر ذلك لتجمل على

من السبع بعد ذلك على غيره اهـ قل (قوله فأورع) قالوا على الورع الزهد وهو ترك ما زاد على قدر الحاجة من الحلال وبعضهم جعل الزهد مغايراً للورع وقدمه عليه وفيه مراتب كثيرة متفاوتة فيقدم منها الأعلى فلا على فصيح التعبير بأفعال التفضيل حيث قال أي أكثر ورعاً اهـ برمادي (قوله) وهو زيادة على العدالة بالعفة (قوله) أي ترك الشهوات وهي متعلقة بزيادة وقوله حسن السيرة أي الفكر بين الناس في الصلاح وفي المجموع والتعقيق أن الورع اجتناب الشهوات خوفاً من الله تعالى وفي كلام شيخنا وأما الزهد فترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال فهو أعلى من الورع اذ هو ترك الحلال الزهد على الحاجة والورع ترك الشهوات ولا يخفى أن هذا الكلام منه يفيد أن الزهد قسم للورع لا قسم منه وليس كذلك بل هو قسم منه والمحال أن الورع مقول بانتهك أي ورع مع زهد وورع بلا زهد اهـ حل ملخصاً (قوله فأقدم هجرة) اعتبروا الهجرة ولم يعتبروا الصحبة من الصفات القديمة اهـ بل يقدم من هاجر إلى النبي ﷺ على من هاجر إلى دار الإسلام الظاهر أنهم (قوله إلى النبي) أي في زمنه وقوله أولى دار الإسلام أي بعد وفاته وكلامه في المهاجرين والافيقدم المهاجر على غيره اهـ قل (قوله وبه علم) أي بوله فأقدم هجرة وقوله أن من هاجر أقدم الخ أي وقد طلبت منه الهجرة كما هو ظاهر فلا يقدم من هاجر إلى المدينة على من نشأ بها لأن من هاجر إلى دار الإسلام على من نشأ بها حل (قوله على من لم يهاجر) أي كأن هاجر إلى المدينة تخرج إلى مكة فاجتمع مع من لم يهاجر وكان أسلم فهاجر إلى بلاد الإسلام ثم عاد إلى بلاد الكفار وهو مسلم فاجتمع بمسلم هناك ولم يهاجر فيقدم عليه وكذلك من لم يهاجر منه الهجرة كاهل المدينة على المتعمد اهـ برمادي أي فيقدمون على من لم يهاجر (قوله وهذا) أي التقديم بالمهجرة بأقدمه فإني هنا ليهيئ التقديم بالمهجرة ومن لازم ذلك أنه ليهيئ تقديم الورع على من هاجر اهـ حل (قوله فأسن في الإسلام) أي فيقدم شاباً أسن على شيخ أسن اليوم كما في حل ويقدم من أسن بنفسه على من أسن بعدوان تأخر إسلامه لأن فضيلة الأول في ذاته قاله البغوي ونقله الأتفيحي وقرره شيخنا حـ ف (قوله لا بغير السن) فإن استويا في الإسلام روي كبر السن كما علم حل (قوله بمن يتسبر في الكفاة) أي كثر الخرفة الرفعة فيقدم ولده على ولده في الخرفة الوضعية لاسيما يتسبر في الكفاة والا لا تقتضى تقديم ولد السليم من الجنون والجنون والمبرص على ولد غير السليم من ذلك وفي التزامه بعد اهـ قل (قوله لأن فضيلة الأول) وهو الأسن أي وأما تقدم الأسن على الأنسب لأن هذا التعديل لتقدم الأسن على الأنسب على خلاف عادته في هذا المثل من اتصال كل علة بماؤها وانظرنا الحكمة في تركه خلافه وقوله وروي الشيخان معطوف عليه فهو دليل ثان لهذه الدعوى وأما قوله وروي سلم الخ فهو دليل لجميع ما تقدم على ما فيه كما قررره شيخنا (قوله ليؤتمك) يجوز في الميم الحركات الثلاث وإن كان النظم أولى الارتفاع وقيل الخفتح أولى للخفة أفاده شيخنا (قوله فإن كانوا في الفراءة سواء) قال أبو البقاء سواء خبر كان والضمير اسمها وأوردلته مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه قوله تعالى يسوا وأو والتقدير مستويين فوقع المصدر موقع اسم الفاعل اهـ شوبري (قوله فأقدمهم) أي في الإسلام وقوله وفي رواية سلم أي إسلاماً ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة (قوله في سلطانه) أي عمل ولايته (قوله على تسكرته) هي بفتح التاء وكسر الراء الفرائض ونحوه مما يسلط لصاحب المنزل ويخص به كذا في تعليق السيوطي على سلم وقيل ما اتخذ نفسه من الفرائض وقيل العلم ويحتمل أن يكون المرادهما اهـ شوبري (قوله وظاهره تقديم الأقران) أي

من دار الإسلام ﷺ أولى دار الإسلام للخبر الآتي وبه علم أن من هاجر مقدم على من لم يهاجر وهذا مع تقديم الأقران على الأورع والأورع على من بعده من زيادته وهو ما في التعقيق وغيره (فأسن) في الإسلام لا بغير السن (فأنسب) إلى قريش أزدى هجرة أو أقدمها أو غيرهم ممن يعتبر في الكفاة كالأهل والأصحاء لأن فضيلة الأول في ذاته والثاني في آياته وفضيلة الأول أولى وروي الشيخان ليؤتمك كبركم وروي مسلم خبر يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في الفراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً وفي رواية سلم ولا يؤتم الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية في بيته وأما سلطانه ولا يقعد في بيته عن تسكرته إلا بإذنه وظاهره تقديم الأقران على الألق كما

من كون التقديم بالمهجرة من زيادته اهـ

ظاهر الخبر الثاني وهذا الايراد وجوابه المذكورهما بعينه المذكور ان في عبارة شرح الروض المشار اليهما بقوله وللنور في اشكال الخ كما يظهر بالتأمل فيما رواه كان سيافه يومه أن ما في شرح الروض غير ما هنا فتأمل **(قوله)** وأجاب عنه الشافعي لم ينتج هذا الجواب المذكور للمدعي وهو تقديم الاقفة بالاصالة على ان يكون الاقفة لازمة لاقرأ أقفه بغیر اصالة لكون ما حفظ من القرآن متعلقا بغیرها اه حل **(قوله)** كانوا يتفقون أي يتفقون كل شيء فرؤهم من القرآن وفيه أن الاعتبار بما هو في اللغة المتعلق بالاصالة وكونهم يتفقون معنى الآيات المحفوظة لهم لا يلزم منه أن معنى الآيات يتعلق بالاصالة كما قرر شيخنا فانتج الدليل للمدعي وفي حل قوله يتفقون مع القراءة أي يعرفون اللغة المتعلق بالآيات فالقوله لازم اه فهو من اطلاق المأزوم وإرادة الالزام **(قوله)** وللنور في اه في هذا الجواب اشكال والاشكال أن قوله فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرا على الأقفة أي لأن علم السنة هو القف والمجاوب أنه قد علم أن المراد بالاقرا في الخبر الاقفة لكن في القرآن فأتوا القرآن فأتوا السنة فقد استروا في قفهم فان زاد أحدهم قفه السنة فهو أحق ومقتضى هذا أن المصدر الأول لو كان أحدهم يحفظ عشر آيات وآخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة ما يحفظه الأول يقدم الأول اه حل فلا دلة في الخبر على تقديم الاقرا مطلقا بل على تقديم الاقرا في الغالب على الاعمال بالسنة الوجيه في شرح التحرير ووجه تقديم الاقرا على الاقدم هجرة من الخبر أن الغالب على الاعمال بالسنة الوجيه في شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا الذي في الاقرا بالنسبة للعصر الاول وانظر اخذ تقديم الاقفة الغير القارئ في عصرنا على القارئ الغير الاقفة من الخبر انظر أيضا أخذ تقديم الاقرا الغير العالم بالسنة على الاقدم هجرته تأمل **(قوله)** ذكرته مع جوابه أي ذكرتهما وتاريخهما في الاقرا في الغالب على الاشكال والجواب الذين في الشارح **(قوله)** واعلم الخ قد بذلك تخصيص الاقفة والاقرا في المتن **(قوله)** وأما سفرنا أي قامرا قال شيخنا الآن يكون المسافر السلطان أو نائبه والافهم أحق اه حل **(قوله)** ولولنا أو مجبول الالب قال شيخنا وأطاق جمع كلمة امامة ولدا الزامن لا يعرف أبوه مصورة يكون ذلك في الاقرا أي ابتداء الصلاة ولم يساهه المأموم فان ساواه أو وجد قسارح وقادسي فلا بأس اه حل **(قوله)** كما أشرت اليه بعض فياهم أي في قوله وان اختص بصفات مبرجة وفي قوله وعدل أول من فاسق اه برماوى **(قوله)** وما تقرر من تقديم المهاجر على المنتسب أي قوله لكل في رتبته وفيه اعتراض وهو أنه يلزم عليه تقديم ابن الاقفة وان لم يكن أفقه على ابن الاقرا وليس كذلك اه شيخنا وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من أن قول الشارح بما تقرر الخ متوقف على هذه الضميمة التي ذكرها الشيخ بقوله أي قوله لكل في رتبته وعبارة الشورى قوله وما تقرر الخ أن المنتسب الخ ينهيه بذلك أن الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمران الاول تصرع عن الراي بان فضيلة ولدا المهاجرين من جيز انتسب مع تصرع الشيخين بتقديم قريش على غيرها الثاني أن يلزمه أن يقول بكل ذلك في ولد الاسن والادرع والاقرا والاقفة من غير قريش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب الى ذلك لانفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله أعلم اه عمدة انتهت وعبارة حل قوله وما تقرر أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم أن النسب الخ وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدما على المنتسب بل يؤخر فإن الاقفة مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا مقدم على ابن الادرع ولا يقع من التزام ذلك فان قلت وعلى قياسه أيضا يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره وقد تقدم ولهم ذكر على ولد قرشي وبعد التزام ذلك شمرأت عن الشهاب البرلسي أنه اعترض الشارح بأن هذا مخالف لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها وأقول مراد الشيخين تقديم قريش على غيرها

غيرها

هو وجه وأجاب عنه الشافعي بأن المصدر الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجد قارئ الاقفة قفيه وللنور في اشكال ذكرته مع جوابه في شرح الروض واعلم أنه لو كان الاقفة أو الاقرا صيا أو مسافرا أو مطلقا أو ولدنا قصد أولي كما أشرت الى بعض فياهم وما تقرر علم أن المنتسب الى من هاجر مقدم على المنتسب الى قريش مثلا

قوله على من دونه ولا نزاع فيه ان أراد دونه في القراءة وان زاد بقفه السنة ختم لكن ينبغي في النزاع الآن أو ولد لا نزاع فيه أي بغیر البحث الذي قدمه المحنى من انه قد يتعلق القرآن بالصلاة وعمل السنة متعلق بها وان أراد دونه قراءة وسنة ختم وبقى النزاع في عمله لكن لا معنى له على الاحتمال الآخر تأمل اه جهاش شرح الهجعة



ليل القلب الى الاقتداء به  
واستماع كلامه (فأحسن  
صورة) ليل القلب الى  
الاقتداء به كذا رتب في  
الروضة كأصلها عن المتولى  
وخرجه به في الشرح الصغير  
والاصل عطفه بالوقال  
فان استوى فانظافة الثوب  
والبدن وحسن الصوت  
وطيب الصنعة ونحوها أى  
حسن وجهه وسنته والذى  
في التحقيق فان استوى  
قدم بحسن الذكركم نظافة  
الثوب والبدن وطيب  
الصنعة وحسن الصوت ثم  
الوجه وفي المجموع المختار  
تقديم أحسنهم ذكركم صوتاً  
ثم صفة فانه كما يارتشها  
أقرع بينهما (وأعجب كبير)  
لتعارض فضيلتهما لان  
الاعجب أخشع والبصير  
أحفظ عن التجاسة (وعبد  
نقيه كغير نقيه) هو  
من زيادى وهو ما يحجه  
في المجموع وقال السبكي  
عندى ان الاول أولى انتهى  
فان استوى فالخير ولو ضربوا  
أولى من العبد ولو أصبوا  
والبالغ ولو عبدوا أولى من  
الصبي ولو سراً أو ألقه  
(ولقد يمكن) لاصفات  
(تقديم) لمن يكون أهلاً  
للإمامة

وقوله وحده الله والبالغ ولو

النسوة تقدم ولو في الجملة اهـ سم

غيرها من العرب والعجم لا على الافة ومن بعده من المراتب التي ذكرها انتهت (قوله) فانظف ثوباً  
وبعدنا (الح) الواو في هذا يعنى الفاء كفى عبارة م ر ولو تعارضت هذه الصفات الثلاث فينبغى تقديم  
الانظف ثوباً لان الثوب أكثر مشاهدته من البدن فالقلب الى صاحبه أميل ثم انظف بدناً لان  
البدن مشاهد حال الصلاة فالقلب أميل الى صاحبه من الانظف صفة اهـ حل بايضاح (قوله)  
وصفة) أى كسبنا فيقيم الصلاة والتأخر على غيره بما روى (قوله) عن الاوساخ متعلق بأنظف  
(قوله) فأحسن صوتاً) أى ولو كانت الصلاة مربية كقوله ع ش لكن التعليل قاصر لأن قال المراد  
في الجملة فالاحسن صوتاً يميل اليه القلب في الجملة أى ولو لم يسمع في نحو التكبير (قوله) فأحسن صورة)  
لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه ثم آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض أعضائه اهـ ع ش (قوله)  
وسنت) أى شكل والذى في التحقيق هو المعتمد (قوله) قدم بحسن الذكركم هذه المرتبة أسة طها  
الصف وهي عقب قوله فأنتب وهو الحاصل أن الصفات أربعة عشر الا ففة ثم الاقرا ثم الازهد ثم الادرع  
ثم الاقدم هجرة ثم الاس ثم الانسب ثم الاحسن ذكرنا انظف ثوباً فوجهه قد ناقصه ثم الاحسن  
من الصورة اهـ سلطان وزاد بعضهم فالمرج فالاحسن زوجة (قوله) في المجموع (الح) انظر ما فائدة  
نقل هذا بكلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدة ما فيه من التصريح بالاختيار وعنا فيه إشارة الى أن  
ما في المنهاج ضعيف عند النورى لانه وقع في التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في الغير كقوله  
والمراد بالح كذا نقرر شيخنا (قوله) ثم هيئة) الهيئة الحالة التي يكون الشخص عليها من الثاقى والوقار  
اهـ ع ش (قوله) وأعجب كبير) أى بعد استوائهما في الصفات المتقدمة وقوله والبصير أحفظ عن  
التجاسة فان كان البصير لا يتعاشى عن التجاسة قدم الاعجب عليه وكان الاعجب غير خاضع قدم البصير  
عليه (قوله) وعبد نقيه) أى زيادة على الفقه المتبراهة الصلاة وقوله كغير نقيه أى غير أفعى  
لا يملك بغير الفقه المتبراهة الصلاة والافتقار لفقهاء أصلاً صلاته باطلة كذا نقرر شيخنا وخلاف  
نظيره في صلاة الجنازة لان قدمنا الدعاء والشفاعاة والحرهما أليق كفى البرماوى (قوله) من  
زيادى) راجع للجملة الثانية فقط كما يعلم من مراجعة الاصل (قوله) ولقد يمكن) وهو الوالى والامام  
لرأى والكن بحق أى يباح للمقدم بمكان تقديم لاصفات فلا يباح له ذلك وان كان يجوز له مع  
الكراهة اهـ شيخنا حنفى والذى في شرح م ر أن التقديم مندوب اذا كان المقدم سا كن يباح  
وكان غير أهل للإمامة وسكت عن حكم التقديم من السابق الذى هو أهل ومن الوالى والراى ولعله مراد  
شيخنا حنف بقوله أى يباح له عبارة حل قوله ولقد يمكن أى وان لم يكن أهلاً للصلاة كالكاشر  
والمرأة لرجال وحديث يكون أولى بالإمامة من غيره بخلاف من قدمه اقوم بالصحة لا يكون أولى بالإمامة  
من غيره اهـ وقوله كالكاشر (الح) اعترض بأن الكاشر والمرأة لا يقال لهما مقسمان لان المقدم من يسوغ  
له الصلاة بالقوم وأجيب بأن هذين يقال لهما مقسمان على فرض زوال المانع كقوله الشمس الحنفى  
(قوله) (لا ينافى) أى كالفقه ونحوه من القراءة والورع والسنب وما روى (قوله) لمن يكون أهلاً  
للإمامة) أى ولو كان مسؤولاً وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم  
أولئك منهم أن يتقدم وان كان مفضولاً امهم الاذن فيه ونظر ولعل الثانى أظهر لان اذنه لو احدهم  
يشترط اسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الافضال أولى فلو تقدم واحد منهم بنفسه من غير اذنه ولا ظن  
رماض عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض

صاحب المنزل بواحد منهم فلا حرج اه ع ش على م ر **(قوله وهذا)** أي قوله ولقد يمكن الشامل  
لن هو أهل الإمامة وغيره كإعلاء أعم من قوله فإن يكن أهلا للإمامة  
**(فصل في شروط الاقتداء)**

أي المعتبة بعد اعتبار صفات الامام المتقدمة فلا ينافي أن تلك شروط أيضا لصحة الاقتداء تأمل شو برى  
**(قوله وآدابه)** أي وجنس آدابه لانه لم يذكر جميعها وعبارة م ر وحج في بعض شروط القدوة  
وكثير من آدابها وبعض مكرهاها اه فقوله وآدابه أي من الأمور المطلوبة حصولا كإتيائه قوله ورسن  
أن يقتضاهم إلى آخر المسنونات أو تركا كإتيائه قوله وكره لما موم أفراد عن الصف فتصدق الآداب  
بالمكرهات فساوت عبارة الشارح عبارتهما المذكورة **(قوله سببه)** وهي عدم تقدمه على امامه  
في المكان والعلاقات الامام واجبا عنها ما يمكن واحدونية الاقتداء أو الجساعة وتوافق نظام صلاتهما  
والموافقة في سنن فحش الخالفة فيها فملا تركا والتبعية بأن يتأخر تحريمه عن تحريم الامام وقد نالهما  
شيخ الاسلام ابن عبد السلام فقال

وسبعة شروط الاقتداء \* نية قدوة بلا استراء  
كذا اجتماع طمأنينة الوقت \* مع المساواة والتخلف  
وعلم مأموم بالاتصال \* توافق التنظيم في الأفعال  
توافق الامام في السنة ان \* كان يخلفه فتاحش بين  
تتابع الامام فيها فصلا \* تأخر الاحرام عنه أو لا  
**(وقد نظمها بعضهم بقوله)**

واقن والنظم وتابع واعلمن \* أفعال متبوع مكان يجمعن  
واحد خلف فاحش تأخر \* في موقع نية خيرا

**(قوله عدم قدومه)** أي يقيتنا فلا يضر الشك في التقدم فالشروط نفيه هنا التقدم التيقن أم لا الشكوك  
فيه فلا يشترط نفيه كإسناد كرهه قوله ولو شك في تقدمه الخ وقوله فيضرب الخ بيان للنهوض وقوله ولا تضر  
مسائله الخ هذا داخل في المنطوق فهو من صور عدم التقدم يصدق بالمساواة ومحل هذا الشرط في  
غيره من الخوف والجساعة فيما أفضل وإن تقدم بعضهم على بعض على المعتمد كإتيائه شرح م ر وتالف  
الجمهور فقالوا ان الانفراد أفضل قال الشورى وبحث بعضهم أن الجاهل يقتله التقدم لانه عند  
اعظم من هذا أو ما يتبعه في جاهل منقول بعد محله عن العلماء أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله  
اه ايعاب الآن قال الناسي بنسب التخصيص لقلته باهله حتى نسي الحكم اه ع ش على م ر **(قوله)**  
بأن لا يتقدم الباء بمعنى الكاف كإتيائه ع ش ومثل القائم الراكع قال م ر بمد كرهه العبارة  
بتمام مساواة كل ما ذكر احد اقيام مثلا أو لا ومحل ما تقرر في القرب وما بعده ان اعتمد عليه فان  
اعتمد على غيره وحده كما صابغ الثائم وركبة الجالس اعتبر اعتمد عليه فيها يظهر حتى لو صل قائما  
معتمدا على خشبتين تحت ابليه فصار رجلاه معلقين في الهواء أو عاين للارض من غير اعتبار  
اعتبار الخشبتان على الالوجه ان لم تكن غير هذه الهيئة أما اذا تمسك على غير هذا الوجه فصلا غير  
صحيفة ولو تعلق بقتديجمل ونعمن طريقا أيضا كأن كان مملوبا اعتبر سببه فيها يظهر بحث بعض  
أهل العصر أن العبرة في الساجد بأصابع قدسية أي ان اعتمد عليها ولا بد فيه غير أن الاطلاق فهم  
اه شرح م ر بتصرف أي فيكون المعتبر منه العقب بأن يكون بحيث لو وضع العقب على الارض  
لم يتقدم على عقب الامام وإن كان من صغارا الفعل وعليه فيمكن دخوله في كلامهم بأن يراد العقب

وهذا أعم من قوله فإن لم  
يكن أهلا فله التقديم  
**(فصل)**

في شروط الاقتداء وآدابه  
(الاقتداء شروط) سبعة  
أحدها (عدم تقدمه في  
المكان) بأن لا يتقدم قائم

(قوله وعليه فالناسي مثله)  
هو محتمل لنسب الصلاة  
أو الحرم أو الإبطال وجواب  
ع ش قاصر على غير الأولى

في حق القائم حقيقة أو حكما اه اطيعي واعتمد ع ش ما يحته بعض أهل العصر كافرته حرف  
وقبل المعتر في حق الساجد الركبتان وقول مر ان اعتمد عليها أي والا فآخر ما اعتمد عليه كافي  
ع ش عليه ولو قدم إحدى رجله دون الأخرى واعتمد عليها لم تبطل صلاته الا بالتقدم بها قياسا  
على الاعتكاف فيلويخرج من المسجد بإحدى رجله واعتمد عليها فانه لا ينقطع اعتكافه والأيمان  
فيها واجب لا يدخل مكانا ويدخل بإحدى رجله واعتمد عليها فانه لا يباحث كقوله زى والضابط في  
ذلك كله ان لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء اتحدافى  
القيام أو غيره أو اختلفا وقد أنها بعضهم الست وثلاثين صورة بينها أن الامام والمأموم اما أن  
يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستقيمين أو مضطجعين أو قاعدين على خشبتين تحت إبطيهما  
فهذه ستة أحوال تضرب أحوال الامام في أحوال المأموم تبلغ ستا وثلاثين وأحكامها تختفي على  
التأمل وهذه القصة عقلية لان المصائب لا يكون اماما لجواب الاعادة عليه **(قوله بعقبه)** أي بكاملها  
فلا يضر التقدم ببعضهما اه ع ش أي اذا اعتمد عليه فلا يضر التقدم بأحدهما حل **(قوله)**  
وهما مؤخر قسميه أي ما يصب الأرض منه **(قوله ولا قاعد)** أي سواء كان يمشي من تعوذ للجواز لا بان  
كان قاعدا لتشهد اه ع ش ومحل ذلك ان اعتمد عليها فان كان الاعتدال على الأصابع فينبى اعتبارها  
دون الأليين اه حل **(قوله بجنبه)** أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخصرة فيها يظهر اه حل  
قال مر وفي السليق احتالان أو بهما برأسه والثاني وبه قال حج ان العبرة بعقبه **(قوله أتم)**  
من قوله في الموقف) فديجاب عن الاصل بأن مراده بالموقف مكان الصلاة وماه بالموقف باعتبار أكثر  
أحوال المصلي أو بأشرف أحواله وهو الوقوف اه شورى **(قوله تبعه السلف والخلف)** السلف هم  
أهل القرون الأولى الثلاثة الصحابة والتابعون وأتباع التابعين والخلف من بعدهم ككفره شيخنا  
**(قوله فيضرقه)** هو مفهوم للآتي أي يضر في الانقضاء ابتداء وفي الصحة دوما اه شورى وهذا  
على الجديده والتقدم لا يضر لكنه يكره كالموقف خلف الصف وحده كافي شرح مر **(قوله قياسا للمكان)**  
على الزمان) أي بجماع الفتح في كل وقوله المبطله صفة للمخالفه لا للافاد قال شيخنا ولم وجه  
الفتح خروجيه تقدمه عليه عن كونه تابعا كافي الاطميني وقال شيخنا حرف وجه ذلك أنه لم يبعد  
تقدم المأموم على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفته في الافعال فانه عهد في أعذار كثيرة يباح له  
التخلف فيها **(قوله ولا تضر مسازاته)** هذ من صور النطوق وكذا قوله ولوشك الخ فالنائب تقدمها  
على المفهوم أعني قوله فيضرقه عليه وقوله لكنها تكره وقد تن كاسياني في المراد والنسوة مع  
امامين وقوله ما لكنها تكره وقد تن فضيلة الجماعة في مدة المساواة لا مطلقا اه ع ش خلافا لظاهر  
عبارة مر وقوله في مدة المساواة الخ وكذا كل مكره ممكن تبعه واضاحه أن الصلاة في جماعة  
تزيد على الفرد سبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على الفرد سبع وعشرين  
ركوعا فإدساوي فيدون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتبع له فقط  
دون السبع والعشرين التي تخص غيره **(قوله ولوشك في تقدمه محت)** أي وإن جاء من أمامه أي أقدم  
الامام اه مر اه ع ش خلافا للمقرى حيث قال ان الشك في هذه الحالة يضر لان الاصل بقاء التقدم  
ورد عليه بأنه عارضه أصل آخر ذكره الشارح بقوله لان الاصل عدم المقد اه حرف وكذا لو كان  
الشك حال الثانية لا يضر كقوله اه ع ش والمعتمد بأنه يضر تغليب البطل **(قوله ومن أن ينف امام خلف)**  
للقائم) الاولى امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبه وبه في الجهة الأخرى والعمل الآن أن الامام  
يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الامام والكعبة ومقتضى تغيير المآتين بخلاف أن الامام يجعل

بعقبه وهما مؤخر قسميه  
وان تقدمت أصابعه ولا  
قاعدة بأليه ولا منطجع  
بجنبه فتعيرى بذلك أعم  
من قوله في الموقف (على  
امامه) تبعه السلف والخلف  
فيضرقه عليه كتقدمه  
بالتحريم قياسا للمكان على  
الزمان ولان ذلك أخش  
من الخائفة في الافعال  
المبطله ولا تضر مساواته  
لكنها تكره كافي المجموع  
وغيره ولوشك في تقدمه  
محتم صلاته لان الاصل  
عدم المقد (ومن أن  
يقف امام خلف المقام

**(قوله حقيقة وحكما)** نعميم  
في القائم **(قوله ورجحه الله)**  
بجنبه) والمعتبر في الساجد  
أصابع قدميه ان اعتمد عليها  
**(قوله وكذا قوله ولوشك)**  
الخ أي باعتبار ارادة  
التيقن وادعاء دخوله في  
كلامه **(قوله والعمل الآن)**  
أي وهو السنة **(قوله رجحه)**  
الله خلف المقام) وكل  
ما قرب منه كان أفضل

وللمحابة من بعده وهذا من زيادتي (د) أن يستدبروا أي المأمومون (حوطاً) أن صلوا في المسجد الحرام ليحصل توجه الجميع إليها (ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة الامام) منه إليها في جهته لا تتفاد قدمهم عليه ولا رعاية القرب والبعد في غير جهته مما ينشئ بخلاف الأقرب في جهته فيضربون وجهه للركن بجفته مجموع جهتي جانبه فلا يتقدم عليه المأموم اتوجه له أو لأحدى جهتيه (كأن لا يضر كون المأموم أقرب إلى الجدار الذي توجه إليه الامام إلى ما توجه إليه (ووفقاً فيها) أي في الكعبة (واختلافه) كأن كان وجه المأموم إلى وجه الامام أو ظهره إلى ظهره فان اعتد وجهه ضردك ولو وقف الامام فيها والمأموم خارجها جازوله التوجه إلى أي جهته شاء (فوله) وأن يستدبروا (حوطاً) وأولهم فعله ابن الزبير وأجموعه (فوله) بهذه الأقربة) وكذا بالمسافة أو شوقاً (فوله) رحمه الله لا تتفاد قسمهم) لا لتوقيل بالمكن أوله من العكس اه شيخنا

المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون المقام منه وبين الكعبة وهذا اختلاف ما عليه العمل وفي عرش على مر ماضيه فوله وسن أن يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر أن المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفاً وأنه كلما قرب منه كان أفضل وأشار بقوله وظاهر إلى دفع ما يبايل كان المناسب في التعبير أن يقول أمام المقام يعني بأن يقف قبالة بابه لا نه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره اه ثم رأيت في قول على الجلال قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام بين الامام والكعبة لان وجهه أي بابه كان من جهته المقام انتهى أن التعبير بالخلف صحيح بالنظر إلى ما كان أولاً أن ما هو عليه الآن قد حدث فالتوقف والاشكال انما هو بالنظر إليه وأما بالنظر لحاله الاوّل فلا رفة أصلاً كما لم تأمل قال سم ولا نظرت فويت ركعتي الطواف ثم على الطائفت لانهم ليسوا أولي منه على أن هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حينئذ فكان حق الامام مقدماً اه (قوله) خلف المقام عند الكعبة) الحاجة لقوله عند الكعبة لان خلف المقام لا يكون اعندها فلو قال عند الكعبة خلف المقام كان أولى اه ح ف وقال بعضهم قوله عند الكعبة لا يعني عنه قوله خلف المقام لان الخلف يصدق مع البعد عن المسجد (قوله) والمحابة) انما عمل ثانياً إشارة إلى انه ليس خصوصية له (قوله) وأن يستدبر واحوطاً) والصف الاوّل حينئذ في غير جهة الامام هو المائل بالصف الاوّل الذي وراءه لا ما قرب من الكعبة اه زى بأن كان بين الكعبة والصف المذكور فلا يحصل له ثواب الصف الاوّل ومعنى قرب المائل من الكعبة وانحرف عنها ضرب خلاف ماله بلف كاتقدم في باب الاستقبال أنه لو وقف صفوطي إلى آخره يات المسجد الحرام لم تصح صلاته من خرج عن سمت الكعبة ولو قرب منها كاذ كذلك بعض المتأخرين يعني حج لكان جزءاً من الشان بخلافه فله مر وعلى جهزهما فلا ينحرف ولو كان لو قرب منها خرج عن سمتها به صرح العلامة الخطيب اه أيضاً اه عش واعتمده ح ف وقال ان في تكليفه الانحراف مشقة وهو بعيداً كيف يكون مشاهد الكعبة ولا يضر به الياء التوجه إليها جزء البرادى يوجب الانحراف وهو المتمد (قوله) أي المأمومون) أي وان لم ينشئ المسجد (قوله) ليحصل توجه الجميع إليها) أي إلى جميعها أي جميع جهاتها والافاق وقواسف خلفه فقد توجهوا إليها (قوله) ولا يضر كونهم أقرب إليها) قال شيخنا كحج والدرجة فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربة المذكورة كالأقربة عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف أي في الصحة وعندها هذا الخلاف للذهبي أو لبلال عاتق غيره اه شورى ويؤخذ منه عدم فواتها بالمساواة لقوات المعنى المذكور وهو الكرامة للخلاف في البطلان كاذ كره أيضاً (قوله) منه) أي من قربه وقوله إليها متعلق بقرب الخوف وقوله في جهته متعلق بأيضاً (قوله) بخلاف الأقرب في جهته) كان يكون ظهر المأموم لوجه الامام اه حل (قوله) لجهته مجموع جهتي جانبه) أي جاني الركن الذي توجه إليه وانظر غل من الجنتين الركنان المتصلان بالجنتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضر تقدم السجدين لذينك الركنين على الامام فيه نظر والأقرب الضرر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان وجهتين من جهات الكعبة اه عش فقول الشارح مجموع جهتي جانبه أي مع الركنين المتصلين بهما في عرش على مر ماضيه أما لو وقف الامام بين الركنين فجفته تلك الجهة والركن المتصلان بهما الجانبين (قوله) واختلافه) هذا أن كيد للتشبه اذ يستفاد منه هذا القيدان هذا يعني قوله في غير جهة الامام فقط (قوله) فاختلافه) بان كان وجه الامام إلى ظهر المأموم وقوله إلى أي جهة شاء لانه لا يمكن ان يكون ظهره لوجه الامام اه حل (قوله) ضردك) شمل كلاهم في هذه المسألة

استغفارها وكان للأموم أرفع من الامام اصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ اه **س**ل **(قوله ولو**  
**وقفا بالهكس)** هذه تمام الاحوال الاربعة والاضابط فيها أن يقال بشرط أن لا يكون ظهر المأموم الى  
وجه الامام حقيقة أو تقدير **(قوله لكن لا يتوجه الخ)** كأن يكون وجه الامام الى ظهره لان الجهة  
التي توجهها اليها واحدة وإن كان توجه كل منهما الى جدار بخلاف ما إذا كان وجهه الى وجهه فانه يصح  
**(قوله وسن أن يقف ذكر الخ)** التمييز بالوقوف هنا وتباين في جرى على الغالب فلولم يصل واقفا كان  
الحكم كذلك اه **شرح** مر **(قوله بمضر غيره)** صفة له كرفان حضرم آخر فسأني في قوله  
وأن يصف ذكران **(قوله عن يمينه)** وإن فاته نحو سماع قراءة على العمدة كافي قل والبرمادى  
خلافاً لما سمى على المنهج **(قوله يصلى من الليل)** أى في الليل أى يصلى فلا لا تنزع فيه الجماعة  
وأقر ابن عباس على الاقتداء به لبيان الجواز اه **ع**ش على مر **(قوله فأخذ برأسه)** لعله  
يحب ما انتفى له **عليه السلام** والافتحويل الامام للأموم لا يفتيد بذلك بدليل الرواية الآتية  
فأخذ يمد إلى أذنه كما كان صغيراً وهو يزمنه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلاً وإن  
ذلك خصوصية له **عليه السلام** لما هو ظاهر أن ذلك يعدنوعلى غيره اه **ع**ش على مر  
ويؤخذ من الحديث أنه لو فعل أحد من القلتين خلاف السنة استحب لإمام ارشاده اليها يبدؤ  
غيرها إن وثق منه بالامثال ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثل الامام في ارشاده غيره ولو الامام  
ويكون هذا مستثني من كراهة الفعل القليل **(قوله فأقضى)** أى حوّل **(قوله وأن يتأخر قليلا)** أى  
قارناً لا يشترط حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الامام في  
الركوع والسجود كما في **ع**ش على مر قال شيخنا وهاتان ستان التأخر وكونه قليلاً لا يقدر وثمة  
أذرع فأن فلو قام عن يساره أو خلفه أو سواه أو زاد في التأخر عليها فاته فضيلة الجماعة **(قوله قليلا)**  
بأن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة أذرع وكتب أيضاً ما يخرج عن المساواة وتزد المرأة على ذلك اه  
حل وعبارة الشورى والمراد بالقليل أن يخرج عن الحاذة بدليل ما يأتي أن الثاني يجرم عن يساره  
ثم تقدم الامام أو يتأخران ثلاثة أذرع أو نحوها خلافاً لمن توهه لان ذلك انما هو في الصف خلفه ولو  
كان مثلهما لم يحتج الى تقدمه ولا تأخرهما اه ايعاب بحر وفه **(قوله أحرّم عن يساره)** بفتح الياء أفصح  
من كسرهما وعكسه ابن رد بد فان لم يكن عن يساره محل أحرّم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين ولو  
خاف ذلك كره وفاته فضيلة الجماعة كما تنبيه به والده رحمه الله تعالى نعم ان عقب محرم الثاني  
تقدم الامام أو تأخرهما حصل لهما فضيلتهما والافلاحة لواحده منهما كما يدل من قوله ثم يمد أحدهما  
الخ اه **شرح** مر وقوله ولو خالف ذلك كره ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل  
بأنه لا فرق في حق الجاهل وإن بعده اه **س**ل وقوله والافلاحة لواحده منهما أى وإن حصل التقدم أو  
التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظهر ما أن فضيلة الجماعة تنفني في جميع الصلاة وإن حصل التقدم  
أو التأخر بعدهم وشكل وفي تناوؤ والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع اه **رشيد** **(قوله)**  
ثم يمد أحدهما الخ أما إذا تأخر من على اليمين قبل إحرام الثاني أو لم يتأخر أو تأخر في غير القيام فيكره  
اه **ح**ج سم **(قوله ثم تقدم الامام)** ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وإن دام على  
موقفهما من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذلك لو تأخرا ولو بعد طلبه منهما ما ابتدأ فلا يخالف  
ما سبق اه **برمادى** **(قوله أو يتأخران)** أى مع انضمامهما وكذا ينضمان لو تقدم الامام اه  
عن زكريا بدليل قوله في الحديث الآتي فأخذنا يدنا فأنا من خلفه الخ **(قوله كقعود)** أى ولو لم يلز

ولو وقفا بالهكس. جازاً إنما  
لكن لا يتوجه الاموم  
الى الجهة التي توجه اليها  
الامام لتقدمه حينئذ عليه  
(و) سن (ان يقف ذكر)  
ولو صبياً لم يضر غيره  
(عن زكريا) أى الامام ظهر  
الشيخين عن ابن عباس  
قال بت عند غائى ميمونة  
فقام النبي ﷺ يصلى  
من الليل فقامت عن يساره  
فأخذ برأسه فأقضى عن  
يمينه (و) أن (تأخر) عنه  
ان كان الامام مستورا  
(قليلا) استعمالا للادب  
واظهار الرتبة الامام على  
رتبة المأموم (فان جاء) ذكر  
(أخر أحرم عن يساره ثم)  
بعد أحرم (تقدم الامام  
أو يتأخران في قيام) لا  
في غيره كقعود وسجود

اذ لا يأتى القدم والتأخر فيه الا بعمل كثير والظاهر ان الركوع كالقيام وقول في قيام من ز يادى (وهو) أى تأخرهما (أفضل) خير  
 مسبل عن جابر قال قام رسول الله ﷺ يصلى فقامت عن يساره فأخذ يدي حتى

(٣٢٠)

من القيام (قوله) اذ لا يأتى القدم والتأخر فيه أى فى غير القيام (قوله) والظاهر ان الركوع وشله  
 الاعتدال لا يقيم الصورة اه عى على مر (قوله) جابر بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة  
 وآخروا (قوله) ليقى المكان الخ أى أوكان بحيث لو تقدم الامام سجدت على نحو تراب يشو خلقته  
 أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس اه عى على م (قوله) فعل الممكن لتيمنه الخ أى  
 فان لم يفعل التقدم والتأخر من أ مكذوبون الآخر فهل توفرت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر  
 لعدم قصره أو توفيقه بما فيه نظر والاقرب الاول لما مر من عدم قصره من يمكن اه عى  
 على م (قوله) وأن يسطق ذكران خلفه الخ هذا مقابل قوله وأن يفسد ذكر عن يمينه اذا الفرض  
 أنه حضرة وحده كالتيه به الشارح فمما سبق كذا قرره شيخنا (قوله) كاسرا أى اولو زوجة وأحرما  
 (قوله) صا خلفه أى بحيث يكونان محاذين ليدنه وقال الحق الخ أى قاما صفا اه وهذا الخلل منه  
 يقتضى أن يقرأ قول الشارح صفا بفتح الصاد مبيلا للفاعل وهو جاز كنه لا لمعمل فان صف يستعمل  
 لازما ومتعديا فقال صفت القوم فاصطفا ووصفوا اه مصباح بالمعنى اه عى على م (قوله)  
 والمرأ دخلت فيهما وحيدت يحصل لكل فضيلة الصف الاول لجنه كالحل (قوله) والخلفي خلفهما  
 أى لاحتلال الأئمة ولم يقل خلفه أى الذكر لاحتلاله عودا للضمير الامام وقوله والمرأة خلف الخائى أى  
 لاحتلال الذكر اه حل (قوله) لفصلهم أى بالبلوغ والمراد أن شأنهم ذلك حتى لو كان العيان  
 أفضل منهم لم يعلم وغيره فان الرجال يقدمون أيضا اه شيخنا (قوله) فضيان بكسرة الهمزة وحكى ضمه  
 وان كانوا أفضل من الرجال كما علمت (قوله) اذا استوعب الرجال الصف أى وان لم يكونوا متضامين بل  
 وقوا على وجه بحيث لو دخل بينهم اعيان لم يسعهم وقوله ولا يأتى باب كان فى الصف كالبس فباعد  
 من الرجال وبهذا يدفع ما فى كلام زى من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ عى أى فلا يدخلون  
 الاعتد وجود الفرقة على المعتمد (قوله) والا كل بهم أو بيهضهم ويقفون على أى صفة انفقت لهم  
 سواء كانوا فى جانب أو اختلطوا بالرجال اه عى على م (قوله) فخائى أى وان لم يبق صف  
 الصبيان ولا يكمل بهم لاحتلال أئمتهم وقوله بنساء وان لم يبق صف الخائى ولا يكمل بهم لاحتلال  
 ذكرتهم زى ويقدم من الاناث البالغات على غيرهن حل (قوله) الاحلام جمع حلم فمضين  
 وهو الاختلاف قال تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليزداهم بالفقون وقوله والتهى أى العقول وقول  
 بهضم الاحلام جمع حلم بالكسر وهو الرقى فى الأمر والتأخر فيه غير مناسب هنا لأن يقال يلزم منه  
 البلوغ فيكون أطلق المزمع وأراد الا لازم (قوله) ثلاثا أى بعد المرة الاولى واحدة أعنى قوله ليلين  
 منسك أولو الاحلام فلما رآه قال ثم الذين يلونهم من تين مع هذه خلفه والمراد وانما كان هذا مراد  
 لأنهم يكن فى زمنه صلى الله عليه وسلم خائى بدليل أن أحكامهم ائمتهم ذو غلبة قياس كأؤ خلفه  
 الرشيدى على م وقال شيخنا ح ف أمثال الخائى ونص عليهم لعله بوجودهم بعد فيكون  
 قوله ثلاثا راجعا لقوله ثم الذين يلونهم أى قال ثلاثا أى غير الاولى وكان حتى التعبير فى الثالثة أى  
 المراد منها الفاء أن يقال ثم الذين يلونهم أى قال ثلاثا أى غير الاولى وكان حتى التعبير فى الثالثة أى  
 الواقعة على الصبيان (قوله) بنشد بالنون وهى امانون التوكيد التثنية مع حذف نون الواقعة  
 أو انقطف مع بقا نون الواقعة وادغامها فيها والفعل فيه حماء بنى على فتح آخره وهو الياء وعله بزم بلا م  
 التحقيق وغيره (نفس) والأصل فى ذلك قوله ﷺ ليلين منسك أولو الاحلام والتمى من

الاص

أدراى عن يمينه ثم جاء  
 جابر بن صخر فقام عن  
 يساره فأخذ يديها جبا  
 حتى أقامتا خلفه ولان  
 الامام يسوع فلا يتنقل  
 من مكانه هذا (ان كان)  
 أى كل من التقدم والتأخر  
 فان لم يكن إلا أحدهما  
 ليقى المكان من أحد  
 الجانبين فعل الممكن  
 لتيمنه طريقا في تحصيل  
 السنة والتبديد بذلك من  
 ز يادى (د) أن (يصطف)  
 ذكران ولو صيين أو  
 صيبا ورجلا جاعلا أو  
 مرتين خلفه كاسرا  
 فأكثر ولو جابا ذكر  
 وامراة فان التكرير  
 بينه والمرأة خلف الذكر  
 أو ذكران وامراة صفا  
 خلفه والمرأة خلفها أو  
 ذكر وامراة وشئى  
 وقت الذكر عن يمينه  
 والخائى خلفهما والمرأة  
 خلف الخائى (د) أن  
 (يقف خلف رجال)  
 لفصلهم (فبيان) لانهم  
 من جنس الرجال وظاهر  
 أن عمله اذا استوعب  
 الرجال الصف والاكمل  
 بهم أو ببعضهم (فخائى)  
 لاحتلال ذكرتهم وذكرهم  
 من ز يادى وصرح به فى  
 التحقيق وغيره (نفس) والأصل فى ذلك قوله ﷺ ليلين منسك أولو الاحلام والتمى من  
 الذين يلونهم ثلاثا وادغامها فيها والفعل فيه حماء بنى على فتح آخره وهو الياء وعله بزم بلا م

حضر الرجال لم يؤخرهم  
مكانهم بخلاف من عداهم  
(د) أن تقف (امامتهن  
وسطنهم) بكون السين  
أكثر من فتحها كما  
كانت عائشة وأم سلمة  
تقفان ذلك رواهما البيهقي  
بإسنادين صحيحين فلو  
أمن غير امرأة قدم عليهن  
وكلاهما عاراً لمعرأة بصراء  
في ضوئه وذكر كرسق  
الذكورات من زيادتي  
(ذكره لأموه انفراد عن

(قوله هذا النظر ممنوع  
الخ) عبارة الجليل ان رواية  
ليلى تخفيف النون  
ثابتة وإذا كانت ثابتة  
فيكون كلامه عليه الصلاة  
والسلام دليلاً لهذه اللفظة  
لأن كلامه يحمل عليها  
لحينئذ ثبت رواية ودراية  
انتهت (قوله رجاءه بخلاف  
من عداهم) عمومها  
يشتمل على خبر النساء  
للخاني فخره لعدم تحقق  
الفضيلة لأجل الآية  
وان اكتفى بعضهم  
بالاحتمال (قوله وأفضل  
صفوف الرجال أوها) وبنهم  
الصبيان وصلاته  
المنارة تستوي صفوفها  
في الفضيلة عند اتحاد الجنس  
لطلب تعدد الصفوف فيها  
اه مر وقوله تستوي  
صفوفها أي الثلاثة واليالية

الاسم وأما تخفيف النون لوقاية الفعل مجزوم بخلاف الياء اه برمادي (قوله وبخلافها)  
أي الياء فصارت ليلى فهو مجزوم بخلافها كما علمت قال حجج وأخطأ رواية ولغة من ادعى ثالثة وهي  
إمكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لان اثبات حرف اللام مع الجازم لغة لبعض العرب جائز في السعة  
عندهم ومن ان كان متصوراً في الضرورة عند الجمهور وهكذا قاله ح وقوله وفيه نظر الخ هذا  
النظر ممنوع لانه لا ينبغي حل كلام المصنف على ذلك القول الشاذ عند الجمهور المخالف للقباس والصالح  
عندهم فصح نسبة الخطأ لمن ادعى الثالثة تأمل (قوله لم يؤخرهم مكانهم) أي وان كان حضور  
الرجال قبل احرام الميما اه حل والمراد لم يؤخرهم بالامام بخلاف من تقدمهم على من خلفهم فتنة  
والأخرون بالامام وظاهر ما فيه من دفع الفسدة كما في ع ش على م (قوله بخلاف من عداهم)  
أي فانهم يؤخرون بعد الاحرام لكن بأفعال تالية وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض في هذا اذا كان  
قبل الاحرام فان كان بعد ذلك لم يؤخروا اه حل وامل مراده بالبعض مع فله مصرح بما اذا  
قبل الاحرام (فتنبيه) مثل الشهاب عما أفتى به بعض أهل البصرة انه اذا وقف صفي لتمام  
ما أمامه لم يجعله افضل للجماعة ولا فاجاب به لا توفت فضيلة الجماعة بوقوفه للذكور  
وفي ابن عبد الحق ما يوافق عليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من  
حيث الجماعة مكروهة مفقودة للفضيلة اه ع ش على م واعتد بهما باختلافه وأفضل كل صف  
بينه أي بالنسبة لمن على يسار الامام أمام خلفه فهو أفضل ممن على اليمين م ر وع ش وأفضل  
صفوف الرجال أوها وأما صفوف النساء فأفضلها آخرها لبعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير  
الامام ومثلهم الخاني اه ع ش على م ملخصاً (قوله وأن تقف امامتهن) قال الرازي انه  
لانه القياس كما ان رجلاً تأتيت رجلاً وقال القنوي بل القياس حذف التاء انما لفظ امام ليس صفه  
قياسية بل صفة مصدر أطلقت على التماثل فاستوى المذكور والمؤث فيها وعليه فاقى بالبناء ثلاثتهم  
أن الامم المذكور كذلك حجج شورى (قوله وسطنهم) المراد ان لا تقدم عليهم وليس  
المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد اه ع ش على م وعبرة الشورى قوله وسطنهم  
أي مع تقدم يسير بحيث تتأخر عنهم ومخالفة مكروهة مفقودة للفضيلة الجماعة اه ومثله شرح م  
قال ع ش فان لم يحضر الاسراء فقط وقت عن يمينها أخذنا ما تقدم في الذكور اه (قوله) يكون  
السين أكثر من فتحها) محال القاعدة من أن متفرق الاجزاء كالناس والذواب يقال بالكون وقد  
تفتح وفي متصل الاجزاء كالأمر والدار يقال بالفتح وقد تنكس والأول ظرف والثاني اسم اه حل  
قال الصالح يقال جلست وسط القوم بالسين وجلست وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع  
صالح فيه بين فهو وسط بالكون وان لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك وربما سكن (قوله  
رواهما) أي فعل عائشة وأم سلمة (قوله وكلاهما عاراً) ومخالفة ما ذكره مكروهة مفقودة للفضيلة  
الجماعة اه حل (قوله آخر امرأة) هذا اذا أمكن وقوفهم صفا والوقوف صفا مع غرض البصر  
اه مرل وعبرة الشورى قوله آخر امرأة ليس يقيد بل مثلهم المستوردون ومن بعضهم مستور كما هو  
ظاهر اه (قوله بصراء) عبارة شرح م وفيهم بصير وهي أحسن (قوله وذكر سن  
الذكورات) أي المسائل المذكورات وجعلتها عشرة أو طاقوله ويستدبروا حولها وآخرها قوله  
وامامتهن وسطنهم (قوله ذكره لأموه انفراد) أي ابتداء ودولما كما في حل وقوتبه فضيلة  
الجماعة قال م ر في شرحه وحجج وسم ان الصفوف المتقطعة تنوت عليهم فضيلة الجماعة اه

قال مر في الفتاوى بغير التفريق للتلوي أن أفاضت عليهم فضيلة الصفوف لافضلها الجماعة ومال  
عش إلى ما في شرح م ر لأنه إذا تعارض ما فيه وغيره فقدم ما في الشرح **(قوله من جنس)**  
خرج بالجنس غيره كإمرأة وليس هناك نساء أو خنثى وأيس هناك خنثى فلا ركعة بل يندب  
الافتراء كإيم من شرح م ر وعبارته وخرج بالجنس غيره كإمرأة خلف رسول الخ **(قوله عن أبي)**  
**بكره)** بفتح الكاف أنصح من سكنوا كافي الصباح أي بكراً البصري بذلك لأنه تدليها من  
الطائف - بن حاصر النبي صلى الله عليه وسلم أهل وباء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم **(قوله فذكر)**  
ذلك له) يحتدل قرأه بضم القاف الجمجمة وفتحها فلتراجع الرواية وكلهم صحيح والتبادر من  
قوله زاد الله حرماً الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء الفوقية وضم العين اه عش **(قوله زادك)**  
له حرماً) أي على ادراك الجماعة أو الزكاة ولا تعد إلا لفرد عن الصف أو لأنه لا تتأخر حتى يفوتك  
أول الجماعة اه شوبري **(قوله لوسمهم)** أي من غير إلحاح مشقة لغيره كاهو ظاهر حج  
وبله علم **(قوله اليها)** أي السعة وإن لم تكن فرجة والمعتمد أنه لا يخرج إلا للفرجة لا للسعة التي  
ليس فيها فرجة وقيل الضمير في اليها راجع للسعة بمعنى الفرجة فيكون في كلامه استخدام اه  
وعبارته الرشدي على مر فخرج ما إذا لم يكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لوسمه فلا يخطئ  
فيه لعدم التصبر وهذا ما انتفاء ظاهر التحقيق وسوى الشهاب بن حجر بينهما بعبارة الجمع اه  
**(قوله لتصبرهم بتركها)** فلو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة ففقد تعليم بالتصبر  
عدم الخرق اليها ويعتمد لغيره قاله مر في شرحه وقوله فلو عرضت فرجة الخ أي أن علم عرضها أنها  
لوجودها لم يعلم لكانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق لإصلاها إلا اذلال عدم سماعها  
إذا كان ذلك من أحوال الماء وسوى المعتادة لم اه عش **(قوله كازمهم بعضهم)** هو الأمام  
الاستوى **(قوله وانما يقيد بخطى الرقاب)** أي وهو المسمى بين القاعدتين لانهم لم يدخروا في الصلاة  
فربتحقق تصبرهم وأما خرق الصفوف والمشي بين الصفتين وهما قائمان اه حل **(قوله ثم بعد)**  
**احرام الخ)** أما قبله فكروه لاحول كآفتي به الشهاب م ر اه شوبري والفرق بينه وبين ما  
سؤك غيره بغير إذنه بعد الزوال حيث حرم أو أزال الدم الشهيد أن هذا ما أذن فيه شرعاً لكنه نهى  
بخلاف ذلك اه برماوى **(قوله عز إليه شخصاً)** فان كان رقيقاً وتلف ضمته وإن ظنه حراً  
ويشكل عليه ما لو سجد عليه حيث لم يضمن هناك ويضمن هناك الاستبراء هنا وهناك أيضاً اه  
شوبري وعمل الجرائد كور إن - ووزموا فتنه وكان حراً وأن يكون الصفاً كثر من اثنين كافي شرح  
مر **(قوله خرباً من الخلاف)** أي في بطلانها بالافتراء عن الصف قاله ابن السكندر وابن خزيمة  
والجدي اه شوبري أي والأمام أحد **(قوله لينال منه فضل المعاناة)** أي مع حصول ثواب صفه  
الذي كان فيه أو لأنه لم يخرج منه إلا للسفر اه شرح حج وصل وعش **(قوله أنه لا يجزئ)**  
أحد) فان فعل كره ولم يحرم لأن الجبر مطلوب في الجملة وقوله لأنه يصبر أحدهما مفرداً أي في زمن من  
الزمن فلا يقال بكنه أن يصف مع الإمام فلا يكون مفرداً كافي حل وهذا أغنى قوله وظاهره  
لا يجزئ أحد الخ شرط رابع بضم اللام المتقدمه وأما أن يكون الجبر بعد احرامه وأن يجوز موافقته  
والاستئذان خوف الفتنة وأن يكون حراً فلا يدخل غيره في ضلائه بالإقلاع عليه كافي شرح مر وقد  
نظم بعضهم شرط الجبر بيت فقال

لقد

اه شيخنا **(قوله ويشكل عليه ما لو سجد الخ)** أجاب شيخنا البخاري

بأنه هادئ ثم يرد بعد أدبلاء بل يخلطه هناك فانه دعى لواجب مع استبلاء ناص اه وقررناه شيخنا المرصفي



الصف اذا كان اثنين لانه يصير أحدهما مفردا نعم ان أمكنه الخرق ليصطف مع (٣٢٣) الامام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فيذني أن يخرق في الأولى ويجرحهما في الثانية

والصريح بالسفيه من زياتي (د) ثاني الشروط (علمه) أي المأموم بان تقال (الامام) ليتكمن من متابته (برؤية) له أو لبعض صف (أو نحوها) كسباغ صونه أو صوت ملج وتبديري بنحوها ثم من تمبيره بالسباع (د) ثانيا (اجتماعهما) أي الامام والمأموم (بمكان) كما عهد عليه الجماعة في العصر الحالي ولجتماعهما أربعة أحوال لانهما إما أن يكونا بمسجد أو بغيره من فضاء أو بناء أو يكون أحدهما بمسجد والآخر خارجه (فان كان بمسجد صح الاقتداء وإن بعدت مسافته) (حالت أبينية) كبر مسطح بقيد زنته بقولي (نافذة) اليه

(قوله روحه والله ويجرحهما معاني الثانية) لكن لو ترتب على جرحهما العدا كثر من ثلاثة أذرع فاتهم فضيلة الجماعة في تقييد جرحهما بما إذا لم يؤد ذلك اه شيخنا الشيخ نيل الكبير (قوله أي بحيث يمكن الاستطراق الخ) يؤخذ منه أن سلام الأبار المعتاد الآن الزول منها لا صلاح البئر وما فيها لا

لقد سن جرحه من صفعة • برى الوقي فاعلم في قيام قداسحما بقوله نعم ان أمكنه الخ) والخرق في الأولى أفضل من الجرح في الثانية اه شرح حر (قوله) ليصطف مع الامام أي وليس هو صفامستقلا حتى يكون صفأول وكتبأ يصارو أمكنه أن يصطف مع الامام فينبغي أن لا تنوت: اه ان الأول على من خلف الامام لانه لا تنصيرهم وانما جازله الخرق في الأولى لغرضه وهذا الكلام بعيدان المأموم اذا اصطف مع الامام يكون صفأول حقيقة وماعدا أول حكا وهو يخالف صأول التولية وللمتدما من العذر وكتب أيضا فلو أحرع من بين الامام مع تمكنه من الدخول في الصف أو الجرحه وفاته فضيلة الجماعة ولا تفوت فضيلة الصف الأول على من خلف الامام اه حل (قوله) أو كان مكانه) أي فيها إذا كان الصف اثنين لو جرح أحدهما صار الآخر مفردا فانه يجرحهما (قوله) فيذني أن يخرق في الأولى) هي ما إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام وقوله في الثانية هي ما إذا كان مكانه يسع أكثر من اثنين وهي محل الاستدراك اه (مثله) لو اصطف جماعة خلف الامام بخلافه وفوقه وبين الامام ومن خلفه فهل يحرم عليهم ذلك لتفويتهم على المتقدمين فضيلة الصف الأول أو يكره قال شيخنا العلقمي بالحرمه وتبعه زى ثم قال رأيت في عب ما يدل على الكراهة قال زى ويمكن حله على ما إذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة أذرع لتقصيرهم حينئذ وحل الاقتداء بالحرمه على ما إذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة أذرع فأقل اه وقوله وحل الاقتداء بالحرمه هذا مبني على تنويعهم ثواب الصف الأول لمن خلفهم ونقل سم عن حر أنه لا حرمه ولا ينفوت ثواب الصف الأول على من خلفهم لعدم تنصيرهم اه وينبغي كراهة صلاتهم أمامهم ويعلم حل ثواب الجماعة للصف الأول فيما ظهر تأمل وراجع وانظر وجه الكراهة الأولى وبعبارة حج تقتضي عدمها حيث قال تكمي أن كل صفين أكثر من ثلاثة أذرع كمالا خيل أن يصطفوا مع التأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة لانهم ضيعوا حقهم فيذني طمس أن يصطفوا بين الامام والمؤمنين (قوله علمه) أراد به ما يشهد الظن بدليل قوله أو صوت مبلغ اه شرح حج وهو أعمى اعتاد حر كمن يجنبه أن كان ثقة على ما تقرر والمراد أن يعلم بانتقاله قبل أن يشرع في الركن الثالث لا على الفور كما قاله حل (قوله) أو صوت مبلغ) أي عدم رواية بأن يكون بالغا فلا جرحا أو عبدا ذكرنا أو اثنين وإن لم يكن صلبا وكذا العبي المسامون والفقير اذا اعتقد صدقه ولو ذهب الباغي في أثناء صلاته لم يأمم نية المفارقة ان لم يرجع عوده قبل مضى ما يسع ركعتين في ظنه فيما يظهر اه حل أي أو انصاب مبلغ آخر صم (قوله) واجتماعهما بمكان الخ) المراد بالاجتماع بالمكان عدم البعد وعلم الحائل على الوجه الآتي فيما فيصدق بما إذا كان بين الصف الأخير والامام فرائض كثيرة في غير المسجد (قوله) كما عهد) الكفاف للتعليل وما عني اجتماع وعده يعني علم فسكانه قال لأجل الاجتماع الذي عهد عليه الجماعة أي على وقوعها عليه أي صحوبة به في العصر الحالي تأمل (قوله) أربعة أحوال) بل سبعة لأن قول المتن أو بغيره يشمل أربع صور كانا ببناء أو فضاء أو أحدهما في بناء والآخر في فضاء وانما قيد الشارع بالأربعة لان هذه الصور الأربع لما كان حكمها واحدا كانت فصلا واحدا (قوله) من فضاء) بيان للغير (قوله) فان كانا بمسجد) أي غير ما وقف به من مسجدا شاعرا على الأوجه كما أفهمه تعليلهم الآتي بأنه كالمعنى للصلاة اه إيجاب شوبري (قوله) كبر) أي ومنازة دافئة فيه كالشرح حر وبعبارة حج ومنازته التي بابها فيه انتهى وقصته أن مجرد كون بابها فيه كاف في فعلهم المسجد وإن لم تدخل في وقتيته وخرجت عن سمع بشأه ولا بد أن يكون البئر له سلام معتادة يمكن التوصل للامام منها من غير مشقة (قوله) نافذة) أي بحيث يمكن الاستطراق من ذلك

يكفي بالانها لا يستطرق منها الا من له خبرة وعادة بنزولها اه عثم على حر

المستعانة ولولم يصل من ذلك المنفعة إلى ذلك البناء إلا بزرار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة  
والانعطاف تفسير الازدوار حرف **(قوله أعقلت أبولها)** أى ولو بقفل أو ضربة ليس لها منافع  
ما نتم بفضل الشباك وكذا الباب المسمر بالاولى لانه مع الاستطراق والرؤية قال شيخنا وان كان  
الاستطراق تمكنا من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن السدار على الاستطراق المعادى وكذا السطح  
التي لا مرقى به من المسجد بأن لا يصل سلمه ومن هذا يعلم بطلان صلاة من يصل بذكر المؤذنين وقدرغ  
ما يتوصل به من الباب إلى المسجد ولو كان الشباك في وسط جدار المسجد والمأموم خلفه لم يضرا إذا كان  
مضلا ذلك الجدار بأن كان يصل إلى باب المسجد إلا بعد ممره في غير الجدار فيضرب حيث لا يصل إلى  
لم يشهد ذلك الجدار بأن كان يصل إلى باب المسجد إلا بعد ممره في غير الجدار فيضرب حيث لا يصل إلى  
باب المسجد إلا بزرار وانعطاف اه حل والذي في زى أنه يشترط في المأموم خلف الشباك  
المذكور وصوله إلى امام من غير ازورار وانعطاف من غير تعجيل والقرض أنه خارج المسجد وقوله  
ما لم أمرى أن يتبداه لادوا لانه يتفرق في الدوام ما لا يتفرق في ابتداء اه حرف وقال قل أى  
ابتداء وما داموا كفا لمصلحة الكفة لا يضرا إذا أنزل ابتداء على التعمد **(قوله لم يعد الجامع لم)** أى  
المكان الجامع لم يرقى التعبير بأن لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكانا واحدا في العبارة قلب  
لنائبه قوله اجتمعوا مكان واحد يعني وتقدم أنه لا بد من وحدة المكان ومن جملة معنى الوحدة أن  
لا يكون فيه بناء غير نافذ تأمل **(قوله والمسجد الملاصقة)** كالجامع الأزهر والطبرسية والجرورية  
كانى الاطفيحي قال لا كالاتقارية لانها مدرسة واحدة **(قوله كجيد واحد)** فلا يضرا للتباعد وان  
كثر كقوله ع ش ومنه يؤخذ أنه لا يضرا في تلك الابواب ورجبة المسجد وكفى في صحة تقدمه من فيها  
بابا المسجد وان بعدت المسافة وحاشا بنية نافذة وهي أى الرجبة ما حوط لاجله لم يصل كونها شارعا  
قبل ذلك سواء عمل وقفها مسجداً ولا عملها لظاهر وهو التوصل عليها وان كانت متباعدة غير محترمة  
وأما الحرم وهو الموضع المهيأ لطرح نحو القمامات فليس كالمسجد وبالمواقف تمييز الرجبة من  
الحرم لتعطي حكم المسجد اه شرح مر زيادة **(قوله شرط في قضاء الخ)** هذه العبارة تفيد  
حكمين الأول صحة الانقضاء فيما ذمال بينهما ثلثة أذراع تقريباً فأقل والثاني عدم محتمه فيما ذمال  
أكثر من ثلثة أذراع وتعليقه بقوله أخذنا من عرف الناس الخ إنما ينتج الأول ويؤخذ من مفهومه  
تدليل الثاني بقوله فانهم بعدوهم ما في ذلك مجتمعين أى ولا بعدوهم مجتمعين فيما ذمال ذلك وهذا  
المحذوف صرح مر فقال لان العرف بعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه اه ومثل القضاء  
ما وقفاً بطحين وان حال بينهما شارع ونحوه مع إمكان التوصل عادة شرح مر أى بان يكون  
لكل من السطحين إلى الشارع الذى بينهما سبيل ذلك عادة اه ع ش **(قوله ولو حوط أو مضفا)**  
أواما مضفاً فلو تصدق بالجمع أى أو حوطاً ومضفاً كبيت واسع كاستل به مر ومن هذا يعلم أن المراد  
بالضاف أن لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل ما كان في مكان واسع مخطط ببيان أو في  
مكان واسع مسقف على عمد من غير نحو سبيل بناء أو في مكان واسع مسقف كبيت واسع **(قوله أو)**  
شخصين) بان كان خلف الامام ذكر وخشى أو نهي فانه يجعل كل شخص صفراً كما مر شيخنا  
حرف وقال بعضهم بان كان أحدهم خلف الآخر أو كان أحدهما من بين الامام والآخر عن يساره **(قوله)**  
أو مجانبه) راجع لقوله وشخصين لانهما يكونان على جنبه وان كان أحدهما خلف الآخر اه شيخنا  
حرف **(قوله على ثلثة أذراع)** ويشترط أن لا يتقدم للتأخر على الذى قبله في الافعال اذا كان بين كل  
صفتين ثلثة أذراع لان وجوده شرط لصحة صلاة التأخر كالرابعة اه س ل وبعبارة ع ش قوله على

أعقلت أبولها أولاً لانه  
كلمة مبنى الصلاة فالتجمعون  
فيه مجتمعون لا قلعة الجماعة  
مؤدون لشعارها فان لم  
تكن نافذة ليس له بعد  
الجامع لها مسجداً واحداً  
فيضرب الشباك والمسجد  
الملاصقة التي تفتح أبواب  
بعضها إلى بعض كجسد  
واحد وان انفرد كل  
منها بام وجماعة (أو)  
كانا (بغيره) أى في مسجد  
من قضاء أو بناء (أو شرط في  
قضاء) ولو حوطاً أو مضفاً  
(أن لا يزيد ما بينهما ولا  
ما بين كل صفتين أو شخصين)  
من انتم بالامام خلفه أو  
بجانبه (على ثلثة أذراع)  
**(قوله أن لا يتقدم للتأخر)**  
على الذى قبله في الافعال  
الخ هل المراد جمع من  
قبله فيشترط عدم تقدم  
للتأخر على الصفوف التي  
أمامه وان كثرت الظاهر  
نعم بدليل قوله لان وجوده  
شرط الخ أى لان كل صف  
شرط لصحة صلاة ذلك  
التأخر (قوله اذا كان  
بين كل صفتين ثلثة أذراع  
الخ) مثال لا يقيد بل المدار  
على زيادة ما بين التأخر  
وبين الذى تقدم من قبله  
على ثلثة أذراع

ثلاثة أذرع كما في التهذيب وغيره (د) شرط (في بناء) بأن كانا بفناء من كصحن وصفة من دار أو كان أحدهما بيانه والآخر بفناء (مع ماض) أو فناء (عدم حاصل) بينهما يمنع مروراً أو روية (أو وقوف واحد حذاء منفذ) ينتج الفاء (فيه) أي في الحائل أن كان فان حال ما يمنع مروراً كشباك أو روية كجباب مردود أو لم يقف أحد فيأمر لم يصح الاقتداء إذ الحيلة بذلك تمنع الاجتماع والتضرع بترجيح

(قوله) بأن تكون القبلة خلف ظهره بخلاف (الح) تصور للداخل وقوله فانه لا يضر أي وان منع الروية (قوله) رحمه الله أو وقوف واحد) أي من المتقدمين بدليل قوله فيما يأتي وإذا صح اقتداء (قوله) وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون (الح) له قلع النظر عما قسمه عن مر في القولة قبل (قوله) وقضيته أن الرابطة (الح) هل يشترط رؤية المأموم الرابطة أولاً ومقتضى قوله فيما تقدم علمه باتقال الامام برؤية أو نحوها مع قولهم أن الرابطة كالامام لمن خلفه أنه يشترط فيه أنه حينئذ يكون

ثلاثة أذرع أي وان بلغ ما بين الأخير والامام فراسخ بشرط إمكان متابعتها اه مر (قوله) بدراع الأدي أي المعتدل وهو شران أي أربعة وعشرون أصبعا لا بدراع المساحة وهو ذراع وثلاث بدراع الأدي شوري (قوله) أخذنا من عرف الناس (الح) قضيته أنه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واحد واجتماع ذلك الحث ولعله غير مراد لان العرف في الأيمان غيره ما بدليل أنه لو حلف لا يدخل عليه في مكان ولا يجتمع عليه فيه فاجتمع فيه في مسجد أو نحو لم يجز اه ع ش على مر (قوله) فلا تنظر زيادة ثلاثة أذرع أي على الثلاثة وعبارة شيخنا فلا تنظر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع وما قالوا أنهم إنما اغتفروا الثلاثة تناولهم بغضروا في القلتين أكثر من رطاب لان الوزن أضبط من الذراع فضايقوا ثم أكثره أهنا لا الاثنى حل وقوله وما قال بهما تبع فيه مر والاولى حذفه لانه ان كان مراده ما قال بهما من جهة النقص كان مفهومه بالاولى وان كان مراده ما قال بهما من جهة الزيادة لم يصح لان مراده يضر وان قل على التعمد كالقائمة ع ش وقرره شيخنا ح ف وكان الاولى للشارح أن يقول ثلاث بلا تة لان تأنيذ الذراع أوضح كقائمة الشوري (قوله) عدم حاصل أي ابتداء فان طرأ في أثناءه وعلم باتقالات الامام لم يكن بفعله لم يضر اه شرح مر (قوله) منع مروراً أي استطرأ على العادة من غير اختلاف الاستقبال بأن تكون القبلة خلف ظهره بخلاف ما اذا كانت على يمينه أو يساره فانه لا يضر مر بلقي (قوله) أو وقوف واحد أي أو وجود الحائل مع الوقوف ولا يتصور هذا الا في أحد قسمي الحائل وهو ما منع الروية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وأشار الى عذا التقييد بقوله ان كان أي المنفذ ولا يكون الا في منع الروية ويشترط أيضاً صورة المنفعة وقوف الرابطة أن يمكن التوصل للامام من غير أن يصر ظهره للمأموم للقبلة كما نقل عن مر (قوله) حذاء منفذ أي مقابله يشاهد الامام أو من معه اه شرح الروض وقضيته أن الرابطة لو كان يعلم باتقالات الامام ولم يره ولا أحداً من معه كأن سمع صوت المبلغ أنه لا يكره وهو كذلك وعبارة الابواب ويشترط في هذا الواقف قبلة المنفذ أن يرى الامام أو أحداً من معه في بناءه اه شوري قال شيخنا ح ف ومقتضاها اشتراط كون الرابطة بصيراً وانه اذا كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام أو أحد ممن معه في مكانه لم يصح اه (قوله) فيه متعلق بمحذور تقديره حذاء منفذ كأن فيه أي المنفذ ولا يكون الا في منع الروية (قوله) كشباك أي وخوخة صغيرة اه حل (قوله) كجباب مردود أي وان لم يغلق شوري (قوله) أو لم يقف أحد قيل عليه ان التعبير بالاولى لان العطف بأول لا يستقيم إنما المعنى عليه أنه لو كان حائل السكن لم يقف أحد حائل وهو فاسد لانه كيف يتصور وجود باب مفتوح أو مغلقة مع عدم الحائل اه ويرد ما ذكر بأن هذا إنما يأتي اذا جعل العطف على قوله حال وهو غير مراد وإنما العطف على القيد أعني بمنع دون مقيد وهو حال والمعنى أو حال ما لا يمنع مروراً ولا روية بأن كان فيه باب مفتوح لكن لم يقف أحد بجذائه وأما ما ذكره المعترض من التعبير بالاولى فهو فاسد لان المعنى عليه انما لا يمنع المرور ولم ينف فيه أحد لم تصح القدوة وهو خلاف الفرض من أن الحائل يمنع الروية أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل اه ع ش وقول ع ش ليس فيه باب مفتوح فليتأمل الذي يمنع الروية يصدق بوجود الباب المفتوح لان الحائل يمنع الروية بالنظر لمن بعد عن الباب المذكور فيكون التعبير بالاولى صحيحاً بالنظر لما يمنع الروية وقيل انه معطوف على مر مردود أي ومنع من يقف (قوله) والنصريح بترجيح أي النصريح في ضمن المفهوم الذي ذكره بقوله

رؤية للمأموم تلك الرابطة تأتلف ولو تعدد الحائل فالظاهر اشتراط تعدد الرابطة (قوله) وقيل انه معطوف على مر مردود فيه أنه حينئذ يكون مثلاً للحائل المانع للرؤية ولا يصح القول بأن الباب المفتوح حائل في هذا بعد ويجب عنه بقوله وقد يقال (الح) اه

فان حال ما منع مرور الخ فهذا المفهوم شامل لهذه الصورة فليس مراده التصريح ذكره هذا الحكم  
وهو الترجيح منطوقا بل مراده ان عبارة تنقيه ولو بالمفهوم لان قاعدته ان يقتصر على العتدو يترك  
غيره فكل حكم افادته عبارة متطوقا أو مفهوما فهو راجع عنده فهذا الاعتبار ظهر دعواه انه صرح  
بالترجيح وكلامه يقتضي ان الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن بدون تصريح ووجهه ان الاصل  
صرح بان الشباك يضرب بسلة مألوفة بموت وامامه بسجدة ليمن منه الترجيح في مسئلتنا كما افاده  
النورى **(قوله فيما منع المرور)** أى من عدم صحة القدوة لعمالة ما يمنع المرور فيه وجهان في كلام  
النورى من غير ترجيح الراجح منهما عدم الصحة كما افاده مر وأما ما منع الرؤية فمقتطوع بعدم صحة  
القدوة فيه اه الاطفيحي وعبارة الاصل فان حال ما منع المرور لا الرؤية فوجهان **(قوله وقول الاصل)**  
**ولو اتى الخ** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف اخل بشرط ذكره الاصل زائد على ما مر  
وخص ذلك الشرط بصورة هي ما لو كان أحد هاتين علو أو الآخر في سفل فيشترط في هذه الصورة زائد على  
اشتراط عدم الزيادة على الثلثة الخ شرط آخر وهو ان يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد  
بقوله محاذاة بعض بدنه الخ فغنى المحاذاة ان يكون الاسفل بحيث لو مضى الى جهة الاعلى امسأت رأسه  
قديمه مثلا وليس المراد ان يكون الاعلى بحيث لو سقط سقط على الاسفل والمعتمد عدم اشتراط هذا  
الشرط كما قرره شيخنا **(قوله في علو)** يضم العين وكمرها مع سكون اللام وقوله في سفل يضم السين  
وكمرها مع سكون الفاء **(قوله شرط)** أى في غير المسجد وقوله محاذاة أى بان تعاضد رأس الاسفل  
قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل بحيث لو فرض خيط ومد على قدم الاعلى الرأس  
الأسفل كان مسامتا لها أى لو اتى الأسفل من محله ووقف تحت ذلك المرتفع كان مسامتا لقدم الاعلى  
ولا يعتبر ذلك فيمن يقابله فقط بل يجب من يصلى خلفه على ذلك المرتفع أو الاسفل كذلك كما قرره  
شيخنا العزيزى **(قوله طريقة للراوية)** ومن طريقهم انه ان لم يكن علو واسفل فلا بد من اتصال  
الناكب ببعضها بعض فاذا وجدت فرجة لم يصح اقتداء من بعدها والمراورة نسبة الى مروى وحي اعظم  
مدن أربعة في خراسان هراة وبلخ ونيسابور والزراى زائدة لان قياس النسب مروى ففتح الواو  
وكسوها والمسموع مروى وهم الخراسانيون **(قوله التي رجعها النورى)** هلا قال رجعها هو أى الاصل  
وانظر حكمة الاظهار تأمل ويجب ان فى الاخبار ايهما وقوله فلا يشترط ذلك هو الملتزم **(قوله)**  
**فيما مر** أى فيما اذا وقف واحد حذاء منقذ **(قوله فيصح اقتداء من خلفه)** ففرع على قوله أو دوقوف  
واحد ولو كان صادقا بالوقوف من غير اقتداء أو بالاقتداء الفائد واپس مرادا اصلحه الشارح بقوله  
واذا صح الخ تأمل **(قوله وان حيل بينه وبين الامام)** أى وان كان لا يصل الى الامام بالازورار وانطاف  
وكشبا يضا ولا يضرك كون من خلفه أو يجانبه لا يصل الى محل هذا الوقت بالازورار وانطاف لانه بناء  
واحد قال بعضهم وهذا الذى ذكره في هذه القولة لم أره لغيره من حواشى الشارح ونسج  
مر وحج وحواشيهما ومع ذلك فقله أى وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهر لا بعد فيه لان الامام  
الاصلى غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جهة البعض الذى اتى  
اعتباره اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانطاف وأما قوله ولا يضرك كون من خلفه أو يجانبه  
لا يصل الى محل هذا الوقت الخ فيعبد جدا بل الظاهر عدم صحة بالكسبة لانهما يزل احدا الوقت منزلة  
الامام في معظم الاحكام التى تناعى عدم التقديم عليه في الزمان والمكان فالظاهر ان من جهة الحكم  
اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانطاف لان هذا الاشتراط اذا أتى حق الامام الاصل  
فالظاهر عدم الثالث في حق الرابطة والالزام الغاء الشرط بالكسبة وهو لا يصح في غير المسجد الذى هو

فيما منع المرور لا الرؤية  
من زياتى وهو ما فى  
أصل الروضة وغيره  
وقول الاصل ولو وقف  
علو وامامه في سفل أو عكسه  
شرط محاذاة بعض بدنه  
بعض بدنه انما يأتى على  
طريقة المراورة التي رجعها  
الرائسى أعلى طريقة  
السرائين التي رجعها  
النورى فلا يشترط ذلك  
وانما يشترط ان لا يزيد  
ما بينهما على ثلثة ذراع  
كأنفسر وعليه يدل  
كلام الروضة كأصلها  
والجميع واذا صح اقتداء  
الواقف فيما مر **(فيصح)**  
اقتداء من خلفه أو بجانبه  
وان حيل بينه وبين الامام

**(قوله ومن طريقهم الخ)**  
أى في البناء غير المسجد  
وقوله فلا بد من اتصال  
الناكب أى ان كان للمأموم  
يجنب الامام عن يمينه  
أو يساره والا تسويج  
بأذنه ثلثة **(قوله بان في)**  
الاخبار ايهما أى ايهما  
عود الضمير على الرافعى

ويكون ذلك كلاما لمن

خلفه أو يجانبه لا يجوز  
تقدمه عليه كما لا يجوز تقدمه  
على الامام ( كما لو كان  
أحدما بمسجد والآخر  
خارجا ) فيشترط مع قرب  
المساحة عدم حائل أو وقوف  
واحد حذاء منفذ ( وهو )  
أى الآخر ( والمسجد  
كهفين ) فتشتر المساحة  
بينهما من طرف المسجد  
الذى يلى من بخارجه لانه  
محل الصلاة فلا يدخل فى  
الحد الفاصل لان آخر  
صف ولان موقف الامام  
وتصيرى بخارجه اعم من  
تغيره بموت وذ كرحكم  
كون الامام خارج المسجد  
والماوم داخله من زيادى  
وهو مقتضى كلام الشيعين  
وبهصر ابن بونس وغيره  
( ولا يضر ) فى جميع ما ذكر  
( شارع ) ولو كثر طروقه  
( د ) لا ( نهر ) وان  
أحوج الى سباحة لانها  
**( قوله فلا يكون ما ذكر )**  
كالمسجد الواحد بل  
كالمسجد وغيره قال شيخنا  
فتعتبر المساحة من طرف  
أحد المسجدين الى موقف  
أحدما اما أوماوما  
تأمله ومقتضى قول  
الشارح لانه كحل للصلاة  
فلا يدخل فى الحد الفصل  
عدم حساب شئ من  
المسجدين بتأمل

فرض المسئلة تأمل **( قوله )** ويكون ذلك كلاما ) يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون أهلا لامامة القوم  
فلو كانوا رجالا والرابطة أثنى أو شتى لم يكف فيها يظهر خلافا لحج زى وح ف وم **( قوله )**  
لمن خلفه ) أى بالنسبة لمن خلفه كما صرح به مر فهو متعلق بمحذوف **( قوله )** لا يجوز تقدمه عليه ) أى  
فى الزمان والمكان والأقتل فلا يركعون قبل ركوعه وظاهره وان كان بلى الحركة ولا يسلون قبل  
سلامه فيه أن الامام اذا سلم قطعاً لقدوة وجبته يزول حكم الربط لصبر ورثتهم منفردين فلا محذور  
فى سلامهم قبله وأمانيته الربط لا ينجب ولو تعدد الواقف ا كفى باتقاء التقدم على واحد منهم ولو تقدم  
الرابطة على الامام فى الفعل لم يثبتت اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة فى أثناء الصلاة فيتمونها خلف الامام  
حيث عدوا بالانتقال لانه لا يتغير فى الدوام ما لا يتغير فى الابتداء وكذا لو رد الارجع الباب وعلموا  
بانتقاله اه حل وحف وهذا هو الادج وظاهره أنه لا فرق بين أن يتمكن من فتحه حالا  
وليسهل أو لا فلا ما أتى به البوى اه ويؤخذ من قوله ولو تقدم الرابطة على الامام فى الفعل  
لم يثبت أنه لولا أمارض على المأموم فعل الامام والرابطة بأن اختلف فعلاهما تقدما وتأخرا راعى الامام  
ولا يضر تقدمه على الرابطة كما يؤخذ من كلام سم لان الامام هو المتقدمى به حقيقة وهذا ما يؤيد  
كلام حج من عدم اشتراط كونه ممن يصح اقتداءه من خلفه به اه شيخنا عى اه المصنف  
**( قوله )** كالواحد أحدهما بمسجد ( الخ ) فبقا ل اذا كان الحكم فيهما متحدا فهلا جعما وأوجب بأنه  
أقرب لاجل قوله وهو والمسجد كهفين اه **( قوله )** عدم حائل ) أى وأن يمكن الوصول اليه من غير  
انقطاع اه برامى **( قوله )** الذى يلى من بخارجه ) فان كان الامام فيه اعتبرت المساحة من جدار آخره  
وان كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره اه برامى **( قوله )** لا من آخر صف ( الخ ) أى  
من صفوف المسجد فان كان المأموم خارجه فى جهة خلف الامام والامام داخله لاعتبر المساحة  
بين المأموم وبين آخر الصفوف التى فى المسجد والابن المأموم وبين الامام الذى فى المسجد للابن  
دنول بعض المسجد فى المساحة وغرض الشارح بهذه العبارة الرد على الضعيف الذى حكاه  
الاصل وبعبارة مر وقيل من آخر صف فيه لانه للتبوع فان لم يكن فيه الا الامام  
فن موقفه اه وحل الخلاف كما قاله الهامى اذ لم يخرج الصفوف عن المسجد فان خرجت عنه  
فالتبوع من آخر صف خارج المسجد قطعاً اه مر عى **( قوله )** ولا يضر فى جميع ما ذكر ) أى  
من قوله فان كانا بمسجد الى ما هنا فيكون شاملا للاحوال الاربعة الآن فى المسجد والمسجد  
المتلاصقة تفصيلا وهو أنه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن  
سباق وجوده أى المسجد أو وجودها أى المساجد أو قارناه فيها يظهر فلا يكون ما ذكر كالمسجد  
الواحد بل كالمسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حائذين على المسجدة بأن تأخر اعنا  
لم يخرج المسجد أو المساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه عى على مر فلا تغر الزيادة  
بين الامام والمأموم على ثلثة ذراع **( قوله )** ولو كثر طروقه وقوله وان أحوج الى سباحة ) كل من  
الجانبيين لرد وعبارة أصله مع شرح مر ولا يضر الشارع المطروق والنهر المحج الى سباحة على  
الصحيح فيما أكونه غير معدا لحيولة عرفا والثانى يضر ذلك أما الشارع فقد تنزهت فيه الرحمة  
فيسر الاطلاع على أحوال الامام وأما النهر فقياسا على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر  
والحيولة المذكورتين أما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور فيه من غير سباحة بلوثوب فوقه  
أولئى فيه أى على جسر معدى على حافته غير مضر جزما انتهت **( قوله )** الى سباحة ) بكسر السين أى  
عوم كذا فى تهذيب المصنف كالجمل والمصاح وغيرها وفى شرح الصحيح لزم عشرين السباحة الجرى

ارتقاعه على ما عكسه (وكره)  
 حيث أمكن وقوفه على  
 مستو (الإحابة) كتمام  
 الصلاة وكتبيل المأموم  
 تكبير الامام (فيسن)  
 ارتقاعه على كقيام  
 غير مقب (من مرصد  
 الصلاة) (بدر فاقمة)  
 لأنه وقت الحصول في  
 الصلاة سواء أقام المؤذن  
 أم غيره وتغير الأصل  
 بفرغ المؤذن من الإقامة  
 جرى على الغالب وخرج  
 بزياد في غير مقب للقيم  
 فيقوم قبل الإقامة ليتم  
 قائماً (وكره) ابتداء نقل  
 بعد شروعه أي للقيم  
 (نبا) أي في الإقامة غير  
 مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا  
 صلاة الا للكتوبة (فان  
 كان فيه) أي في النفل  
 (أتمم ان لم يرض) بإتمامه  
 (فوت جماعة)

(قوله) وان كانت قائمة فلا بد  
 الأولى للعول عليه  
 ما تقدم في كتاب الصلاة  
 عند قوله وتقدمه على  
 حاضرة لم يفت فتربها فانه  
 قال هناك وان فوت  
 جماعة فتدبره غلاف  
 الأولى غير ظاهر اه  
 قويني بإشده القائمة  
 أولى رعاية للترتيب اه  
 (قوله ربه الله أي في  
 النفل) أدق النضر  
 الحاضر وقام التعلق (قوله) فذلك أي جمه استحباباً أي ان لم يرض فوت الجماعة كذا قيد حج في الفتحة

فوق الما، بشرافه من والموم الجري فيه مع الانتماس وعليه فلا يسجد أحدهما بالآخر اه (قوله)  
 وكره ارتقاء (المخ) أي ارتقاء ظاهر في الحس وان قل بحيث بعد العرف ارتقاء ولو في المسجد  
 وذلك بقوت فضيلة الجماعة كافي حل قال شيخنا وحمل الكراهة ما لم يكن مكان الصلاة مسجداً أو  
 غيره موضوعاً على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالشرقية والأفلا كراهة في عرش علي مر منه  
 ربي قالو تعارض عليه مكرهان كالملا في الصف الأول مع الارتقاء والصلاة في غيره مع تقطع  
 الصفوف فهل ربح الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لأن في الارتقاء من حيث هو ما هو على  
 صورة التعاطف والتفاخر بخلاف عدم توبة الصفوف فان الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير  
 (قوله الإحابة) أي تتعاقب بالصلاة فان التمتع بها كأن لم يسجد أحدهما عالياً يبعده ولو لم يكن إلا  
 ارتفاع أحدهما فليكن الامام كافي الكفاية عن القاضي شرح مر (قوله) كتمعلم الامام) لف  
 ونشره شؤش وقوله وكتبيل المأموم تكبير الامام عبارة شرح مر كتبيل يتوقف عليه اسماع  
 المأمومين اه قل عرش عليه يؤخذ منه أن ما يفعله المبلغون من ارتقاعهم على الدكة في غائب  
 المساجد وقت الصلاة مكره منوط لفضيلة الجماعة لأن تليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد  
 في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله) فذلك) متعلق بارتفاع عرش الامام للتعليل والانداز  
 للفرقة مؤلفاً المذكور في صدق بالامر من التعليم والتبليغ (قوله) كقيام غير مقب) المراد بالقيام كافي  
 الكفاية التوجه ليشمل الله تعالى قاعداً يقعد أو مضطجعا فيضطجع أو محوذاً اه شرح مر قال  
 حج ولو كان بطلى التهمة بحيث لو أخر القيام إلى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم  
 به ذلك التحريم اه ومثل ذلك ما لو كان الامام بعيداً أو أراد الصلاة في الصف الأول مثلاً وكان  
 آخر قيامه إلى فراغ الإقامة وذهب إلى الموضع الذي صلى فيه فاته فضيلة التحريم اه عرش على  
 مر وشمل قوله غير مقب كقوله عرش وبرماوى يقول مر بعد قول المتن ولا يقوم أي من  
 أراد الاقتداء جرى على الغالب لأن المأمومين هم الذين يبادرون للقيام عند الشروع في الإقامة اه  
 الطيفي (قوله) وتغير الأصل بفرغ المؤذن (المخ) قال الشورى المراد به للمعلم فلا اعتراض (قوله)  
 وكره ابتداء نقل (المخ) محل الكراهة في غير الجمعة أما فيها فيحرم ان فوت له ركوعها الثاني مع  
 الامام ويجب قطعه حينئذ وخرج بالنفل الفرض فان كان حاضرة كره وان كان قائماً بخلاف  
 الأولى لما تقدم أن الترتيب سنة والجماعة فرض كفاية بتقديم السنة على فرض الكفاية بخلاف  
 الأولى في المفهوم تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى الرابطة وتحية المسجد كإفترقه  
 شيخنا وفي قل على الجلال وخرج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه إلا للجماعة تنسب فيه  
 بأن تكون من نوعه وليس فوراً ولا المؤدى منه ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل  
 جماعة تندب فيه بعد قلبه فلا بد ان يأمم الركعتين منه بعد قلبه فلا بد وسلم منها ان لم يفت فوت  
 الجماعة وفي شرح شيخنا ما يفيد أن لا بد من ركعة بعد قلبه فلا فراجعه (قوله) بد شروعه) أي  
 أقرب شروعه اه حل (قوله) أتمه) أي استحباباً وخرج بالنفل الفرض المؤدى فان كان في  
 الثالثة فذلك أي جمه استحباباً وان كان قبلها قبله فلا ان اتسع الوقت ولم يرض فوت جماعة فان  
 خشي فوتها قبله فلا بد أن أوج لتطويل بسبب التشهد قطعه نذراً كما يؤخذ من شرح مر كأن  
 كان صلى الظهر فرادى ثم رأى جماعة يصلونها (قوله) فوت جماعة) خرج به فوت بعض الركعات أو  
 التحريم أخص من قوله بسلام الامام فان كان بحيث لو أتم النفل فاته ركعة أو اثنتان أو أربعة مع الجماعة

وأمكنه ادراك جزء منها ولو في التشهد الأخير ثم التفل كما قرره شيخنا **(قوله بسلام الامام)** أي بشرعه فيه **(قوله والاقتضاه)** مالم يغب على غنائه تحصيل جماعة أخرى والاقتضاه كما فهمه كلامه بأن يكون المراد بالجماعة في قوله فوت جماعة جنبها كما في شرح حر **(قوله ونية اقتداء الخ)** نقل عن الامام أن معنى القدوة ربط الصلاة بصلاته الغير كما نقله الشورى ولا بد أن يلاحظ الامام فلا يكتفى بنية الاقتداء من غير إضافة إليه كذا في القوت وغيره واعتمده حر اه سم وإلى هذا يشير قوله الشارح بالامام وقوله معقب قوله أوجاعة اه وفي شرح حر انه لا يشترط ملاحظته **(قوله أو اتخام)** قال شيخنا الشورى انظر أيهما أفضل واستقر بـ شيخنا ع ش أنهم سواء في الفضيلة ولوقد عدم الاقتداء في جزء من صلاته كأن قال نويت الاقتداء الا في الركعة الاولى وألا في تسبيحات الركوع صح الاقتداء ولما قصد اه براموى **(فائدة)** سئل حر عن نوى الصلاة مأموما بالركعة هل يصح أو لا فاجاب بأنه يصح ويصير منفردا في الركعة الأخيرة اه وانما عيبت للأخراج كما قاله شيخنا لاطلاقه الركعة فإذا لم يبق الا هي تعيبت للأخراج فلو عيبتها كالثانية مثلا صار منفردا فيها ولا يعود للجماعة الابنية جديدة اه قال الشهاب حجج في الاسعاد انهن نوى الاقتداء به في غير التسبيحات صار منفردا عند تسبيحات أول ركوع ولا يتابعه بذلك الآية لا لفراده اه وهل العبارة بلفظ التسبيحات ولو احتمل أو العبارة بوجود محل التسبيحات فيه نظر قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد باليسبح ليس الا اللفظ ولو احتمل كما قولهم يسمعه يسبح حملا على الاتيان به لانه الاصل اه اج **(قوله أوجاعة)** واغرض الا كسفا، نية الجماعة بأن ذلك مشترك بين الامام والمأموم وأجيب بأن اللفظ المطبق ينزل على المفهوم الشرعي فذلك من الامام غيره من المأموم فبذل من كل على ما يليق به عملا بقربة للحالية فضعافا بالنسبة للمأموم ربط صلاة الغير بصلاته وقول الشارح أوجاعة معه يشير لضعافها بالنسبة للمأموم قال شيخنا لا يقال لادخل للقرآن المتراجحة في النيات لا ناقول ذلك صحيح فيالم يقع تابعا ذلالية هناك ونية غير شرط لا لاعتقاد الجاهل محمدا لصفة ثابتة فاغترفها مالم يتغير في غيرها ومقتضاه أن ذلك لا يأتي في نحو الجمعة والاولى الجواب بأن قرآن الاحوال قد تخصص النيات اه حل **(قوله في غير جمعة مطلقا)** أي مع التحريم أو بعده اه ع ش **(قوله وفي جمعة محرم)** أي من اول الهزلة الى آخر الراء من أكبر والالم تنقذ لانه باخر الراء من أكبر يقين دخوله في الصلاة من اولها اه اه يضحى وح ف خلافا لسم حيث اكتفى بهامع آخر جزء منها وقوله عنه ع ش ومثل الجمعة العادية وكذا المنفردة جماعة والجموعة بالمطر اه **(قوله مع محرم)** أي ولومع آخر جزء منه ويصير مأموما من حيثئذ أي ويأتي أن لثبوت في هذه فضيلة الجماعة أو لا في فرق بينهما وبين النوى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكرها مقوتا لفضيلة الجماعة بأن فوات الفضيلة ثم لا كراهة خروجها من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو أحرز منفردا الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في محنته على أنه قيل بصحة الصلاة في الاقتران بالنسبة باخر التحريم لان التكبير كاهل اركان واحد فاكنتي بمقارنته بعضه فانه لانه لا يضرتقدمه على الامام في الوقت قبل ذلك اه سم اه ع ش والذي قرره شيخنا أنه لا بد أن تكون النية من اوله **(قوله لا التبعة)** لتليل للشتين قبله لكن التبعة شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطاً للالتزام وحصول الجماعة وبهذا يلاق قوله فان لم ينو مع التحريم الخ ع ش وقوله عمل أظن عليها عمل لاها وصف للعمل والتابعة كونه تابعا لصلاته وموافقا له وهذا عمل **(قوله)** انقضت صلاته فرادى قد يؤخذ من ذلك أنه لو رأى شخصاً من صلياً فنوى الاقتداء به فتبين أنه

بسلام الامام والاقتضاه ندبا  
ودخل فيها لأنها أولى منه  
وذكر الكراهة في هذه  
والنية في التي قبلها من  
زيادتي (د) رابعها نية  
اقتداء أو اتخام بالامام (أو)  
جماعة) معه في غير جمعة  
مطلقا (وفي جمعة محرم)  
لان التبعة عمل فافتقرت  
إلى نية اذ ليس للراء الامانى  
فان لم ينو مع التحريم  
انقضت صلاته فرادى  
الا لجمعة فلا تنقذ أصلا

لاستزاد الجماعة فيها  
وتخصيص العمية بالجمعة من  
زبادي (الاعتين امام) فلا  
يشترط لان تصود الجماعة  
لاختلف بذلك بل كفي  
نية الانتداء بالامام الحاضر  
(فلو تركها) أي هذه النية  
(أوشك) فيها (وتابع في  
فصل أو سلام بعد انتظار  
كثير) للاتباع بطلت  
صلاته لأنه وقف على صلاة  
غيره بل رابط بينهما فلو  
تابسة اتفاقاً وبعد انتظار  
يسير أو انتظره كثيراً بلا  
متابعة لم يضر وتيسر  
بفعل أولى من تعبيره  
بالفعال ومسئلة الشك مع  
قولي أو سلام الآخر من  
زبادي وما ذكرته في مسألة  
الشك هو ما قلناه قول  
الشيخين أنه في حال شك  
كلنفرد وهو المعتد وان  
اقتضى قولاً لا يرى وغيره  
أن الشك في كماله في  
أصل النية أنها تبطل  
بالاتظار الطويل وان  
لم يتابع وليسير مع المتابعة  
(قوله لا ان نوى قبله  
وكذا سمعنا يظهر مفارقة)  
أي قطع انتظاره فلا يلزم  
أن الفرض لا لاقدرة حتى  
يقطعها  
(قوله ثم شك في نية  
الانتداء لم يمكن قراء  
الخاصة) أي طائفة الامام  
قد جعلها لكونه موقفاً

غير متصل انقصد فرادى وامتنعت متابعتها الابنية أخرى اه عرش على هر (قوله) لا يستزاد  
الجماعة فيها) يؤخذ من التعليل ان المعادة والصلاة الثانية للجمعة جمع تقدم في المطر اذ لم ينزل الامامة  
حال التحريم كما به فلاتنقصد ودونك ذلك وأما المنذور فعلمها جماعة اذ اصلاها ولم ينزل الامامة انقصد  
فرادى فاذا نوى الامامة في وقتها حصلت الجماعة حيث لا يمكن ان يندفع عنه الاثم بل لا بد من اعادةها  
لأنها لا تقع وقتها لذل لا يشترط في محبتها الجماعة اه برماوى (قوله لا تعين امام) أي باسم أو موقفة  
بل ان يؤلف الا ان تعددت لأتمة فيجب تعيين واحد اه برماوى (قوله ولا يشترط) بل ولا يسن  
فلا دلالة لذكره لانه مما عينه بيان خلافه فيكون ضاراً (قوله بل كفي نية الانتداء بالامام الحاضر)  
أي الذي عدل وصفه في الواقع لأنه ملحوظ في نية فلا ينافي ما سبق أنه لا يجب تعيين الامام باسمه  
أو موقفته أي منها الحاضر كما قاله حل وأيضاً إذا لاحظ كان مثلاً للتعين مع أن مراده التعليل لعدم  
اه (قوله فلو تركها) أي يتحقق عدم الاتيان بها ولو انسيان أو جهل اه برماوى (قوله أوشك)  
أي زدد فتمل الظن (قوله وتابع في فصل) أي علماً بوجاهة غير معنور أي ولو كان مندوباً كان  
رفع الامام بدله يرفع مع له لأوم يديه اه بابي الطنجي (قوله أو سلام) الا ان نوى قبله  
وكذا سمعنا يظهر مفارقة اه انا ب شوري (قوله بعد انتظار كثير) بأن كان يسرع ركناً  
(قوله للاتباع) ان كان المراد لتصد التابسة فلا حاجة للتعريف بين الانتظار الكثير والقليل وان كان  
المراد بالتبعية عدم المخالفة أي حتى لا تظهر المخالفة فينتج لان المتابعة لا تظهر الا بعد الانتظار الكثير  
اه حل (قوله بطلت) تنزل في الهمات أن شرط البطلان أن يكون عاصداً علماً وبارقاً ثم شك  
في أصل النية فإنه لا فرق فيه بين المأمور والناس اه شوري (قوله فلو تابعه اتفاقاً) محرز قوله  
بعد انتظار وقوله أو بعد انتظار يسير محرز قوله كثير وقوله أو انتظره كثيراً محرز قوله وتابع  
لم يذهب كحزق قوله للمتابعة ومحترز ما و انتظره كثيراً لاجل غيرها كدفع لوم الناس عليه كأن كان  
لا يجب الانتداء بالامام لمرض ويغفل لو انفرد عنه حاصولة الامام أو لوم الناس عليه لانها مبالغة  
عن الجماعة فإذا انتظر الامام كثيراً لم ينع هذه الرغبة فإنه لا يضر كما قررره شيخنا ح (قوله أو بعد  
انتظار يسير) قد يقال انه وقت صلته على صلته غيره من غير ربط ويمكن الجواب بأن الانتظار  
اليسير لا يظهر معه اه عرش (قوله بالمتابعة) كان الظاهر في بيان المحترز أن يقول أو انتظره  
كثير الا لاتباعه ثم رأيت في سم ما يصرح به حيث قال قوله بعد انتظار يسير ينبغي أو بعد انتظار  
كثير لاجل المتابعة أخذنا من قوله للمتابعة (فرع) لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود  
وهو قليل في كل واحد منها ولكنه كثير باعتبار الجملة فظاهر انه من الكثير فليأتل بأوامره شيخنا  
ط ب التعليل اه سم وعليه في فرق بينه وبين ما تقدمه في التواعد الداخون وطال الانتظار بأن  
المعارض على ضرر المتعين وهو حاصل بذلك بخلافه فان اندار على ما يحصل به الراب الصوري وهو  
لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع بالمجتمع في محل واحد لم يظهر به  
الربط (قوله وماذا كرت في مسألة الشك) أي من قوله وتابع له وقوله كلنفرد أي وللنفرد اذا تابع  
الامام من غير نية بطلت صلته (قوله كلنفرد) فعليه لور كعت مثلاً مع الامام ثم شك في نية الانتداء  
لم يكن قراء الخاصة فوجب عليه العود للفتاحة لانه كلنفرد فلو نذر النية بعد العود كناه ذلك الركوع  
ان كان الطمان ولا يكتفي بالرفع للصارف فيجب عليه العود والطمان انية ان يكن الطمان وله في  
اذالم يتذكر ان ينوي الانتداء به ويضعه قائماً كان أو قاعداً (قوله كالشك في أصل النية) أي



وحكم الشك فيها أنه اذا فعل معركنا أو مضى زمن يسع ركنا وان لم يفعل بطلت صلاته فالمراد بالطويل  
في قوله بالانتظار الطويل هو الذي يسع الركن وان لم يفعل كافر تره شيخنا **(قوله)** أو عين امام الخ  
هنا تفرع على قوله لاتعيين امام والمراد انه عينه باسمه أو صفته والافلاشارة تعيين وقوله ولم يشتر  
اليه أي اشارة حسية أو قلبية وليس المراد تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد أنه يعتقد بقلبه  
زادتين أنه محروك قاله الشارح لكن لو عبر بالياء بدل الكاف لكان أولى كما قاله البرماوى **(قوله)**  
ولم يشتر اليه) أو لم يكن التعيين باشارة والافلاشارة من أفراد التعيين كما يدل عليه قوله فان عينه  
بأشارته **(قوله)** أيضا ولم يشتر اليه) أي اشارة حسية أو قلبية وسواء كانت الاشارة مع التعيين بالاسم  
أو كان تعيينه بنفس الاشارة الحسية أي المتعلقة بالشخص واذا افتراضت مع العبارة روعت الاشارة  
هنا وفي الشك بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا عاقب القدوة بالشخص لا يضرب العلق في  
الاسم وان لم يعلقها بالشخص ضرر العلق في الاسم ومعلم انه مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص  
اه حل **(قوله)** بطلت) أي اقطعت ان كان في أثنها ولم تنقعد ان كان في إبدائها اه شيخنا  
**(قوله)** لتابعه) ظاهره أن صلاته تنقعد فرادى ولا تبطل الا ان تابع وهو رأى الاسنوى وكان الاولى  
أن يبطل بقوله لفساد الثانية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها بطلها بن لم ينو الاقتداء به  
كأن عبارة أي وهو محروك عن ليس في صلاة كما في أخرى وهو زيد أو في صلاة لا تصلح للربط بها  
بأن بان زيد مأموما فالمراد بالربط في الأولى الصوري وفي الثانية المنوى اه سل وقوله كأي أخرى  
هذه عبارة ابن حجر وكتب عليها سم قوله أو بن ليس في صلاة الخ للموافق لادخال هذا تحت المتن  
أن يزيد بدفعه قوله السابق فيان محروكه أو بان أنه غيره صل أو مأموما اه بحروقه **(قوله)** باشارة  
اليه) أي وقد أحضر الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول الشارح معتقد أنه زيد كالباختفي فهو م  
كلام المتن يحتاج لتقيد وعبارة شرح م و لو قال يزيد الحاضر أو يزيد هذا أو حضرا الشخص  
في ذهنه فكذلك والاقطيل اذا الحاضر صفة لز بد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف  
الخطأ في الصفة وأيضا فاسم الاشارة وقع عطف بيان لز بدوزيد لم يوجد اثنان بل بالصحة فيه معر باله  
بدلا من ذلك بل منه في نية الطرح فكانه قال أصلى خلف هذا وهو صحيح رد عليه بأن كونه في نية  
الطرح مناف لاعتبار كونه من جهة ما قصد المستكلم اه **(قوله)** صحت لان الخطأ الخ) عبارة شرح  
هر اذا أثر للظن مع الربط بالشخص والفرق بين ذلك وما قبله أنه تم تصور في ذهنه شخصا معينا  
اسمه زيد ووطن أنه الحاضر فافتدى به فتبين أنه غيره فلم يصح لعدم جزمه بإمامة من هو مقصد به  
وهنا جزم بإمامة الحاضر وقصده بینه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر اذا أثر للظن مع الربط  
بالشخص فزبح خطأ في الشخص أصلا اه **(قوله)** لعدم تأنيبه فيه) أي مع الاشارة لانه شار  
اليه حيثئذ بخلاف ما ذلل بشاركتي الصورة الاولى فانه يتأني الخطأ فيه اه وقال الاطفيحي  
قوله لعدم تأنيبه فيه أي لانه تصور الخطأ لا يقع فيه لان الشخص الذي أشار اليه وقصده لم يتغير والخطأ  
انما يقع في الصديق اه بزيادة **(قوله)** ولو كان زائما الخ) وان لم تزمه لكنه نواها فان نوى  
غيره لم تزمه نية الامامة اه بزيادة **(قوله)** لعدم استقلاله أي لعدم صحة استقلاله بخلاف غيرها  
قاله يصح استقلاله فيه بأن يصلى منفردا **(قوله)** سنة في غيرها) أي ولومن امام راتب كافي غ ش  
فان لم يتوكل منفردا وتحصل الفضيلة من خلقه اه شيخنا قال شيخنا ح ف واذ ابنو الامام  
الامامة استحق الجمل المشروط له لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط بوط صلاة المؤمنين  
بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويتحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على العتيد

**(أو عين امام)** بقيد  
زنه بقسوى **(ولم يشتر)**  
اليه **(وأخطأ)** كأن نوى  
الاقتداء بزدي فان عمرا  
**(بطلت صلاته)** لتابعته  
من لم ينو الاقتداء به فان  
عينه باشارة اليه كذا معتقدا  
أنه زيد أو زيد هذا أو  
الحاضر صحت لان الخطأ  
لم يقع في الشخص لعدم  
تأنيبه فيه بل في الظن ولا  
عبارة بالظن اليه خطؤه  
**(ونية امامة)** أو جماعه من  
امام مع تحريم **(شرطي جمعة)**  
ولو كان زائدا على الاربعين  
لعدم استقلاله فيها **(سنة)**  
في غيرها) ليحوز فضيلة  
الجماعة وانما لم تشترط هنا  
لاستقلاله وتصح نيته لها  
مع تحريمه وان لم يكن اماما  
في الحال

وصرح به سم خلافاً لعش على م ر وفي عشي على م ر أن الامام اذا برأع الخلاف لا يستحق  
 العلم لان الواقتام قصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد تحصيلها للجميع المتقدمين به  
 وهو ان يحصل برعاية الخلاف المانعة من عدم صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض وهذا ظاهر  
 حيث كان امام المسجد واحداً بخلاف ما لا يشترط الواقفة مختلفين فيبني أنه لا يتوقف استحقاق  
 العلم على مراعاة الخلاف بل ويشي أن مثل ذلك ما لا يشترط كون الامام حنفياً مثلاً فلا يتوقف  
 استحقاقه العلم على مراعاة غير مذهبه أوجرت عادة الأئمة في تلك الحلة بتقاييد بعض المذاهب وعلم  
 الواقف بذلك فيحمل وقته على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره نعم وتلفتت مراعاة  
 الخلاف كان اقضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ  
 وبعضها كراهته فيبني أن ابرأى اماماً مذهب مقلده ويستحق مع ذلك العلم اهـ **(قوله)** سيمبر  
 اماماً قد يقتضى ان الفرض فيمن يرجو جماعة يعمرمون خلفه أما غيره فظاهر البطلان فليحذر كتابه  
 قال الزركشي بل يبنى نية الامامة وان لم يكن خلفاً حداداً ولو كان بالجماعة وأقره في الاعاب اهـ شوري  
 واذا تولى الامامة والحالة هذه ولم يأت خلفه أحد فصلاته صحيحة اهـ سم **(قوله)** حازر الفضيلة  
 من حيث ذلك فان قلت من أن أدرك الجماعة في التشهد الاخير حصل له فضلاً كما هنا الفرق قلت  
 انطلق النية على ما بعدها هو المأمور بخلاف عكسه اهـ حج في شرح العباب شوري ويرد عليه  
 الصوم فان النية فيه تنعطف على ما قبلها ويمكن الفرق بان الصلاة يمكن فيها التجزئ أي يقع بعضها  
 جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم ويخالف المأمور بما ذكره لايسل أن بنوى الجماعة في أثناء  
 الصلاة بل يكره له ذلك ولا يحصل له ثواب الجماعة والفرق أن الاقتداء بالعمونة مخالفة لنظم الصلاة  
 لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة نفسه ولا كذلك الامام لانه مستعمل لا يكون  
 تابعا لغيره كما خله سم عن حر **(قوله)** لان ما يجب التعرض له وهو نية الامامة في الجمعة فانه يجب  
 التعرض لما فيضراً لخطأها بنوى الامامة بجماعة معينين تبين خلافهم بخلاف نية الامامة في غير  
 الجمعة لما يجب التعرض لما فيضراً لخطأها **(قوله)** وتوافق نظم صلاتها المراد بالنظم الصورة والمحنة  
 الخارجية أي توافق هيئة صلاتها ومن التوافق صلاة التسابيح فيصح الاقتداء بمصلحها على العمد  
 ويتنظر للمأمور في السجود الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام  
 اذا طول جلسة الاستراحة كما في شرح حر **(قوله)** في الافعال الظاهرة خرج بالافعال الاقوال  
 فلا يشترط التوافق فيها كالمناجز عن القائفة التي يبدلها اذا اتدى عن محسنها وبالأظاهرة الباطنة  
 كالنية اهـ عشي على م ر والفتن: أشار لحرز الثاني بقوله يصبح مؤذناً بقاض وقد صرح به الشارع  
 بقوله ولا يضراً لخلاف **(قوله)** فلا يصح مع اختلافه أي عدم الصحة من ابتداء الصلاة أي لا تعتقد  
 النية لان عدم الصحة انما هو عند الركوع ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها أو يجهلها  
 وان بان ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنائز خلافاً للروايات ومن تبعه حيث قال ان بان ان  
 الامام يصلي على الجنائز قبل التكبيرة الثانية صح اقتداؤه بنوى الفارقة حينئذ فلا يصح فرض  
 أو نقل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نقل أو كسوف ولا هو خلف فرض أو نقل أو جنازة  
 وصعود التلوة والشكر كصلاة الجنائز والكسوف فاذا اعتبر تمام ما مر بلفظ الصور نحو العشرين  
 قاله في الاعاب ونقله الشوري أي يظهر صحة الاقتداء في سجدة الشكر بالتلوة وعكسه كما في شرح حر  
**(قوله)** مع اختلافه ومنه اقتداء من في سجود السهو عن في سجود التلوة لان فيه اقتداء من في صلاة  
 بمن ليس في صلاة اهـ حل **(قوله)** ككتوبة وكسوف وجنازة هذا على الصحيح ومقابلته يصح

لانه يصير اماماً واذا تولى  
 في أثناء الصلاة حازر الفضيلة  
 من حيث ذلك والتفصيل بين  
 الجمعة وغيرها من زبادي  
 والاصل اطلاق النية (فلا  
 يضر فيه) أي في غير الجمعة  
 (خطؤه في تعيين تابعم)  
 لان خطأه في النية لا يربط  
 على تركها أما في الجمعة  
 فيضراً لما يشر إليه لان  
 ما يجب التعرض له يضر  
 الخطأ فيه وقول في من  
 زبادي (١) (د) غاسبا  
 (توافق نظم صلاتها)  
 في الافعال الظاهرة (فلا  
 يصح) الاقتداء (مع اختلافه  
 ككتوبة وكسوف  
 (١) درس

لا مكان للتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في  
الركوع الأول ثم يرفع ويقرأه أو ينتظره راكعا إلى أن يركع ثانيا فيعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد  
الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير اهـ **(قوله وكسوف)** أي على الكيفية المشهورة ما لم يكن  
الاقتداء في الركوع الثاني من الركعة الثانية والاصح اهـ قل ومثله ما كان الاقتداء في القيام الثاني  
من الركعة الثانية والوجه استمرار المنع في الجنابة وسجدة التسلاوة والشكر إلى تمام السلام  
ان موضوع الاول على مخالفة الى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في  
الاخيرين فلانها ملحقة بالصلاة وليست منها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة الفقرة بمعنى  
الكسوف ونحوه لان الاقتداء به في القيام والمخالفة فيه ثم اذا انتهى إلى الأفعال المخالفة فان فارقه  
استمر الصحة والابطل كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانا نقول لما عند الرابطة مع  
مخالفة النظم منع انعقادها بط صلته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضار اوليس  
كسوة من ترى عورته اذا ركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافترقا اهـ شرح م  
والاشكال أقوى **(قوله أوجنزة)** لوجه بالاول أفادت مسائل في المذكورات وهي مكتوبة خلف  
كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف جنزة أو عكسه أوجنزة خلف كسوف أو عكسه اهـ برماوى  
والحاصل أن السور التي لا يصح فيها الاقتداء ستة وعشرون وهي مكتوبة زائدة خلف جنزة وكسوف  
وثلاثة وشكر بالعكس أي الاربعة خلفها فهذه ستة عشر والجنزة خلف الكسوف وسجدة  
الثلاة والشكر بالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدة الثلاة والشكر بالعكس فهذه  
أربعة فتمت السور مذكر **(قوله لتعلم التابعة)** لانه لا ركوع فيها ولا سجود فلا يصح الاقتداء بمعنى  
الجنزة ولا بعد التكبير الاربعة ولا من يسجد للثلاة أو الشكر ولو بعد رفعه من سجوده ولو كان بعد  
أن فرغ من تشهده الا خبر لم يبين الاسلامه حل وشرح م **(قوله ويصح الاقتداء لمؤدخالج)**  
أي يحصل بفضل الجماعة في جميع هذه الصور على ما اعتمد اهـ لكن مشكل لان الجماعة في هذه  
الصور غير ستة كما هي صلاة الجماعة في قوله ولا تنس في مقضية خلف مؤداة وبالعكس بل مكرهه  
ولا يلزم لآواب فيه فان أجيب باختلاف الجهة قلنا أين الاختلاف ومن ثم قال بعضهم لا يحصل فضل  
الجماعة وبعبارة زى والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بولي خروجهم من الخلاف وقضيت أنه لا فضل  
للجماعة ورد بقولهم الانتظار أفضل اذ لو كانت الجماعة مكرهه لم يقولوا ذلك اهـ **(قوله)** ومفترض  
بمثال وفي حيز ان الانفراد أولى من الجماعة ومع ذلك لا تقوت فصيحة الجماعة لان الخلاف في عدم  
صحة الاقتداء ضعيف جدا قاله سول **(قوله وفي طولة بقصيرة)** عطفه على قوله لمؤدخالج من عطف  
الحاش على العام لاجل قوله بعد المقتدى في نحو ظهر الخ أو أن قوله لمؤدخالج محمول على المتفقتين  
في المذهبين لا يتكروم قوله وفي طولة بقصيرة اهـ زى ويمكن اقتداء بمعنى الطولة بمعنى القصيرة  
مع كونهما مؤدخالج كما اذا جمع المغرب مع العشاء جمع تأخير وصلى واحد خلفه العشاء مع صلته المغرب  
أجمع العشاء مع تقديم فصلها خلف معنى المغرب فعلى هذا يكون عطفه على قوله لمؤدخالج عطف  
علم على خاص والباء الداخلية على الامام وصلاته **(قوله وبالعكس)** انما عبر بالعكس ولم يعبر بالعكس  
لأنه يتوهم رجوعه لاخيرة فقط وهي قوله وفي طولة بقصيرة وبسبب ذلك التوهم اختلاف العامل ومجيء  
المصدر على الاصل وهو الافراد فارتكب المصنف خلاف الاصل دفعا لذلك التوهم كما قلنا عن تقرير  
الشرباني **(قوله)** ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم أي لعدم خشي المخالفة فيه ما هوذا احتجز قوله  
الظاهر لان اختلاف هنا في النية وهي فعل قلبي كافي الشورى وحيثئذ فكان المناسب التفرع

أوجنزة) لتعلم التابعة  
(ويصح) الاقتداء لمؤد  
بقاض ومفترض بمقتل  
وفي طولة بقصيرة) كظهر  
يصح (وبالعكس) أي  
لقاض مؤد ومقتل بمفترض  
وفي قصيرة بطولة ولا يضر  
اختلاف نية الامام  
والمأموم وتعبير بطولة  
الى آخره أعم مما عبر به

(قوله) والمقصد في نحو ظهر الخ) بان كان الامام يصلي الصبح أو المغرب والمأموم يصلي الظهر أو نحوه بدليل قوله كسبوق الخ (قوله) والافضل متابعته) وان ازم على ذلك تطول بل الاعتدال بالقنوت وجلسة الاستراحة بالتشهد لانه لاجل المتابعة فاعتقره صلى وعبارة ع ش على م ر وما استشكل به جواز متابعة الامام في القنوت مع انه غير مشروع لا فدى فكيف يجوز له تطويل الركن التصبر بدرة بانهم اغتفروا ذلك للمتابعة ولا يشك على ذلك مامر من أنه لو اقتصدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعته بل يسجدو ينتظره أو يفارقه فعلا كان هنا كذلك لان تطويل الاعتدال هنا يراه المأموم في الجلة وهناك ليراه المأموم أصلا اه قال ع ش عليه قوله لان تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال يرد عليه ما يأتي في صلاة التسابيح من أنه تعين نية المفارقة أولا انتظار في السجود مع أن المقصد يرى تطويله في الجلة فانه يقول بصلحة صلاة التسابيح في نفسها على تلك الهيئة الا أن يقال انما يمكن لمراقبة معين وكان فعلها بالنسبة لغيره نادرا تزل منزلة صلاة لا يقول المأموم بتطويل الاعتدال فيها اه (قوله) في قنوت في الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتصدى صلى العشاء يصلي الوتر في الصبح الاخير من رمضان فيكون الافضل متابعته في القنوت ولا كالأول فدى يصلي صلاة التسابيح لكونه مثله في النية فيه نظر والظاهر الازل والفرق بينه وبين المقصدى صلاة التسابيح مشاهدة هذا الغرض بترقيقه وتأكيده اه ع ش على م ر (قوله) فله فراقه بالنية) صراحة لنظم صلاته ولا تقصير فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خير بينها وبين الانتظار اه زى (قوله) وبه) أى بالله كرم ص الخ (قوله) أى في صبح) بان كان الامام يصلي الظهر أو نحوه والمأموم يصلي الصبح أو المغرب (قوله) اذا أتم صلاته فافرقه) هو ظاهر بالنسبة للصبح لابلان نسبة للغرب لانه في المغرب يجب عليه مفارقة عند قيام الامام للرابية ليتشهد فمعلوم يتم صلاته حين المفارقة فالظاهر أن يقول اذا أتمها توافقا فيه ويمكن أن يجاب بان المعنى اذا غاب أن يتم صلاته بان فرغ مما يوافق الامام فيه بان فرغ من السجود الثاني من الركعة الثالثة بالنسبة للغرب وفرغ من التشهد والصلاة على النبي ﷺ بالنسبة للصبح والاشكال أقوى (قوله) فافرقه بالنية) أى جواز افي الصبح ووجوب افي المغرب كما يدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل وهذه المفارقة بعذر فلا ركعة فيها وتحصل فضيلة الجماعة كما زى (قوله) والافضل انتظاره في صبح) أى ان كان الامام تشهد والابان قام بالانتهد حنا وكذا اذا جلس ولم ينتهد لان جلوسه من غير تشهد كاجلوس أى يفارقه حنا كما في حل وعلى الانتظار في الصبح ان لم يغش خروج الوقت قبل تحلل امامه والا فلا ينتظره وإذا انتظره أطال السعاء بعد تشهده كما في شرح م ر قال ع ش عليه فان خشيه فعدم الانتظار أولى وأتم لم يجب نية المفارقة لجواز التقي الصلاة وقوله أطال الدعاء أى يدبلا بكرر التشهد فلو لم يغش الادعاء فصبرا كره لان الصلاة لا تسكت فيها وأتم لم يكرر التشهد خروجا من خلاف من لا يبطل بتكرير الركن القول اه (قوله) ليس له) أى ليقع السلام في جماعة ومع ذلك لو فارقته حصلت له فضيلة الجماعة وان كان هذا الشئ أى مفارقتة الامام بمضن ولا بالنسبة للانتظار كما قلناه سم عن م ر (قوله) لا يحدث جلوسا أى جلوس تشهد فيهم منه أنه لا ينتظره في السجود الثاني من الركعة الأخيرة بل انتظاره أفضل اه ع ش على م ر ويؤخضه أيضا أنه لو أحدث الامام جلوس تشهد ناسيا أنه لا يفارقه في هذه الحالة الا أن يقال ان جلوس التشهد في هذه الحالة غير مشروع قال حج ويصح اقتداء من في التشهد الاخير بالقيام ولا يجوز له متابعته بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتة وهو فراق بعذر ولا نظرنا الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الامام لان المحذور احداثه بعذبة الاقتداء لا دوامه اه س

(والمقصد في نحو ظهر) يصبح أو مغرب كسبوق) فيتم صلاته بسلام امامه ونحو من يأتي (والافضل) متابعته في قنوت في الصبح (وتشهد آخر) في المغرب فله فراقه بالنية اذا اشتغل بهما وذكر الافضلية من زيادته وبه صرح في المجموع (د) المقصدى (في عكس ذلك) أى في صبح أو مغرب بنحو ظهر (اذا أتم) صلاته (فافرقه) بالنية (والافضل انتظاره في صبح) ليس معه بخلافه في المغرب ليس له انتظاره لانه يحدث جلوسا لم يفعله الامام وقولى وفي عكس ذلك أى آخره

(قوله) أى بالله كرم صرح الخ) معنى المذكور لانه هو الذى يصرح به وأما الذى ذكر نفسه فهو تصريح لا مصرح به (قوله) والابان قام بالتشهد فافرقه حنا) يؤخذ عن ما يأتي في المغرب أن له انتظاره في السجود الثاني ان لم ينتهد الامام تشهد الأول

وزى (قوله ويقت فيه) أى يبدان أدركه في السجدة الأولى وجوز أن لم يسبقه ركعتين فقلين  
والأفضل صلته أن لم يشو مفارقه قبل تمامها كما قاله قل على الجلال (قوله) بأن وقف الإمام  
بغير بدركه في السجدة الأولى ولا يخفى أن هذا قبل الاستحباب وأما البطلان فلا تبطل إلا إذا  
تخلف أربع ركعتين فقلين ولو طويلا وقصيرا بأن يوصى الإمام للسجود الثاني اهـ ح (قوله  
ولا يخفى عليه) أى لا يجبر بالسجود وبعبارة شرح مر ولا يسجد لله ولو لحمل الإمام عنه كادو  
القياس خلافا لاسنوى حيث زعم أن القياس سجوده اهـ (قوله) وله فراق ليقتن قد يشتر بأن  
التامة أولى وبعبارة مر ولا كراهة في المنازعة كما مر اهـ وبعبارة مر قال السبكي ترك الفراق  
أفضل كقطع القصة بالمدرع (قوله) نلا معمول لقوله موافقة على أنه تميز (قوله) كسجدة  
تلاوة وتشهد أول) أى كان سجدة المأموم للتلاوة أو فعلا للشهادة الأولى بعد ترك الإمام لها فان فعل  
المأموم ذلك عامدا علما بالتحريم بطلت صلاته أو ناسيا أوجاهل فلا وقوله وترك المأموم  
للتشهد الأول بعد عدم الإمام له فان تركه عاددا أو ناسيا أو جاهلا فلا وجب عليه العود فقول  
الشارح على تفصيل فيه راجع للتشهد فقط بهذا الاعتبار لأن ما ذكره هو المتقدم في سجود السهو  
أما أدراك المأموم سجود التلاوة مع الإمام حكمه ما تقدم من أنه إذا تركه عاددا علما بالتحريم بطلت  
صلاته أو ناسيا فلا اهـ الطنيجي وبعبارة هناك فان سجد امامه وتغلف هو عنه أو سجد دون امامه  
بطلت صلاته بخلافه الفاحشة وقيل الضمير في قول الشارح على تفصيل فيه راجع لذكره من سجود  
التلاوة والتشهد (قوله) يشهد أول) أى أصل التشهد الأول وأما إتمامه فلا يضركم تخلفه وبعبارة  
شرح مر في الكلام على التبعة وقول جماعة أن تخلفه لا تمام لا يشهد مطلوب فيكون كلوا فاق  
هو الأوجه وما ذهب إليه جمع من أنه كالسبكي ممنوع (قوله) التصريح بهذا الشرط الخ) انتقال  
والتصرع لأنه يستفاد من كلام التلخيص إجمالا اهـ ع (قوله) التبعة) تغييره بالتبعة الأولى من  
تغيره بالتبعة الثانية فاعلم من الجائين وليس كذلك اهـ زى وعش (قوله) بأن يتأخر تحريمه  
أى يغيبا: المراد أن يتأخر ابتداء تحريمه عن انتها تحريم الإمام أى بأن يتأخر جميع تحريمه عن جميع تحريم  
الإمام فان قارنه في حرف من التكبير لم تنفد كما قررته شيخنا وحمل هذا الشرط فيما إذا تولى المأموم  
الاقتراف مع تحريمه أو لم يوافق في أثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحريمه بل يصح تقدمه على تحريم الإمام  
الذى اقتدى به في الأثناء وكذلك الكبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه ناسيا خفية لشكه في تكبيره مثلا  
ولم يطرح المأموم لم يضركم على أصح الوجهين وهو للمعتمد كافى قل على الجلال وحل وشرح مر  
وجله ما ذكره المصنف لصور التبعة ثلاثة (قوله) فان خالفه) أى التبعة وذكر الضمير باعتبار تأويلها  
بالحكم أو الضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله يتأخر وهذا أعنى قوله فان خالفه ما خذ من قول المتن  
الأن فان خالف بطلت صلاته فهو راجع لصور التثلاث وإن قصره الشارح على الأخيرين فرادى المتن  
بالبطلان ما ثبت عدم الانقضاء والمراد بالثلاث أن يسبقه ويقارنه في جزء من تحريمه (قوله) ولأنه  
ربطها) هذا لتعليل عام معطوف على خبر الشيخين اهـ الطنيجي (قوله) فقارنته في التحريم الخ)  
فبأنه تدعى من قوله فان خالفه الخ إذا لم تنفد سبق السابق والمقارنة وحيدتها فلا حاجة لذكره لأن  
بطلان إعادة نية لقوله ولو بشك الخ فتأمل (قوله) ولو بشك) كأن شك كل قارنته ولا كافى  
الشورى وقال حل أى ليس من التأخير والإلم بضرب وهذا من المواضع التى فرقوا فيها بين الظن  
والشك (قوله) مع طول فصل) بأن يسع ركعتا اهـ الطنيجي وهو يرجع لقوله ولو بشك فاذا زال  
الشك سرى ما عادت الصلاة (قوله) مانعة من الصلوة) إذا كان الشك في الأثناء أو بعد تكبيره

(قوله) هذا لتعليل عام معطوف على خبر الشيخين  
ويمكن أن يقال أن خبر  
الشيخين لتعليل لم ينطوق  
بالتأخر وهذا لتعليل لمفهومه  
(قوله) واللم بضرب) أى بأن  
ظن التأخر وتوهم المقارنة

الاحرام وقيل الفراغ من الصلاة ثم ذكر عن قرب أوالعرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر  
لا يضر مطلقا كالشك في أصل التيمم وكذا بطل تقدمه بالسلام أي بالميم من آخر التيمم الأولى وكذا  
بالمرة أن نوى عندها الخروج من الصلاة اه ع ش **(قوله وأن لا يسبقه ركعتين)** أي متواليتين  
كأن ذكره مخرج ما مثله العراقيون **(قوله ولو غير طولين)** قال بعضهم في هذا وفي التخلف  
الأي إمكان توالي طولين أو قصرين فليظن انتهى أقول أماتوا إلى طولين طولين فمكس  
كالسجدة الثانية والقيام كأن سجدة المأموم السجدة الثانية وقام والامام في الجلوس بين السجدين  
أو السجدة الثانية والتشهد الأخير لأن السبق والتخلف لا فرق بين كونه في ابتداء الصلاة أو في انتهائها  
أماتوا إلى طويل وقصر فكثير وأماتوا إلى قصرين فغير ممكن فلي تأمل لكتابه الطفيحي وبعبارة حل  
قوله ولو غير طولين أي طويل وقصر لأن القصيرين لا يتصور أن يفترقا في غيرهما **(قوله والسبق)**  
**(بهما)** أي السبق المضرب قياس بما يأتي أي في التصور لا في الحكم والمراد بما يأتي هو قوله كأن ابتداء  
اسمه هو السجود الخ وإن كان قوله الآتي مقبدا للعرف يقال في تصور السبق هنا كأن ابتداء المأموم  
هو السجود والامام في قيام القراءة وقوله لا يمكن مثله العراقيون الخ استمدرك على قوله  
يقاس بما يأتي فكأنه قال بهذا القياس غير متفق عليه بل مثله أي صور العراقيون الخ وتصويرهم  
ضعيف لأنه ليس فيه إلا السبق يركن أو بعضه وقوله فيجوز أن يقدر الخ أي على طريقة  
العراقيين الضعيفة والمبني على الضعيف ضعيف والمتمدنه لا يقدر مثلي التخلف ولا يخص بالتقدم بل  
التقدم والتخلف المضربان صورتهما واحدة وهي أن يسبق أو يتخلف المأموم بتمام ركعتين فطولين  
وقد علمت صورهما وبعبارة الأطفحي قوله يقاس بما يأتي في التخلف بهما بأن يفرغ الإمام منهما  
وهو قولها بأن يبدأ الإمام بهوى السجود أي يزال عن حد القيام والمأموم في قيام القراءة اه  
**(قوله فلهذا أراد)** أي الامام **(قوله ويجوز أن يخص ذلك)** أي تخيلهم **(قوله لأن الخالفة في)**  
**(أحسن)** أي لأن تقدم المأموم على الإمام ولو ببعض ركن حرام بخلاف تخلفه عنه يركن فانه لا يجرم  
وأما التخلف له أعدل كثيرة بخلاف التقدم فان له عذرين فقط وهما النسيان والمجهل شيخنا ح ف  
**(قوله: وأن لا يتخلف بهما بلا عذر)** علم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى سجدة  
الإمام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا الموضع السجدة الامام للسلوة وفرغ منه  
والمأموم قائم فان سلوته تبطل وإن لحقه لأن القيام لم يفت بسجود السلوة لرجوعه ما إليه لم يكن  
للمأموم شبهة في التخلف فبطلت سلوته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بالتأخر المأموم عنه  
فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما في الجلة فم تبطل سلوته بذلك كما في شرح م ر **(قوله بلا)**  
**(عذر)** غير في الأول بقوله عاذا علما وهنا يذكر إشارة إلى أن العذر هنا أع من النسيان والمجهل  
كبطء القراءة والرجوع وله بخلاف سبقه بهما ما سأل عذر زعما عاذا تأخيرها هنا إلى لأنه فسر  
التبعية بسدم التقدم والتخلف فبطل عدم التخلف جزأ من مقوم التبعية فجمع مفهوم التقدمين أولى  
من تفرقه ليكون بيان المفهوم بعد تحقيق المتطابق اه ع ش **(قوله فان خالف في السبق)** كأن  
هو لا لسجود الامام قائم للقراءة وبعبارة م ر كأن هو لا لسجود أي وزال عن حد القيام في الأدب  
بخلاف ما إذا كان القيام أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حينئذ يخرج عنه فلا يضر وقد فهم  
ذلك من قولهم هو لا لسجود اه م ر قوله بخلاف ما إذا كان القيام أقرب إليهما على السؤال اه  
ع ش **(قوله فمحق ذلك بلا عذر)** راجع للسبق والتخلف والعذر في السبق أن يكون ناسيا  
أوجاهة في التخلف ذلك وزيادة عليه من قوله والمندراج وحيث أنه لا جعل قوله الحق بلا عذر

(د) أن لا يسبقه ركعتين  
فطولين ولو غير طولين  
بقيدين زدتهما بقول  
(عاضدا على) بالتحريم  
والسبق بهما يقاس بما  
يأتي في التخلف بهما  
لكن مثله العراقيون بما  
أدرك قبل الامام فلما  
أراد أن يركع رفع فلما  
أراد أن يرفع سجد  
قال الشيخان فيجوز أن  
يقدر مثله في التخلف  
ويجوز أن يخص ذلك  
بالتقدم لأن الخالفة فيه  
أحسن (وأن لا يتخلف)  
عنه (بهما بلا عذر فان  
خالف) في السبق أو  
التخلف بهما ولو غير  
طولين (بطلت سلوته)  
لفتح الخالفة بلا عذر

راجعاً إلى السبق والتخلف وأسقط قوله عند علمائهم يقول والدفر في الأول أن لا يكون عمداً علماً في  
 الثاني كأن أسرع الخ وأوجب بأنه لما كان العذر في التخلف أعظم من الجهل والنسيان بخلافه في السبق  
 لا يكون إلا واحداً من ماضٍ كذا من الآخر يقيد (قوله بخلاف سبقه بهما ناسياً) كان الأولى  
 تأخيرهما بعد ما عني قوله بخلاف سبقه بركن ليسكون الآخر أصح مرتباً وكان الأولى أيضاً تقديم محترز  
 عدم السبق بركنين على قوله وأن لا يتخلف عنه بهما وأوجب بأن التبعية شئ واحد وصورتها بيمينين  
 وهما أن لا يسبقه وأن لا يتخلف ثم أخذ في المحترز في طريق لائق والنشر الغير المرتب اه ع ش  
 الخبيجي (قوله لكن لا يعتد بذلك الركعة) أي ما لم يعد بعد التذكر أو التعلم بأي منهما مع الإمام  
 اه شورى بخلاف التأخر بهما كذلك فانه لا يمنع حساب الركعة اه مر سم وهل يجب عليه  
 العود للإمام لفحش المخالفة أو لا توقف فيه حل والظاهر وجوب العود عند التذكر والتعلم  
 (قوله كأن ركنك) أوتركه في السجدة الثانية أو تصيب قبله وحديث يجب عليه العود إلى الإمام إذا كان  
 جاهلاً بناسية الفحش المخالفة أو لا يفرق بينهما وبين ما لو تركه في التشهد الأول وتصيب قبله ناسياً أو  
 جاهلاً بحيث يجب عليه العود بل هذا أولى لأنه أخش فأن المخالفة بين الساجد والقائم شدة فهما بين  
 المجلس والقائم اه حل (قوله وإن عاد إليه) أي وإن حال انه عاد إليه أو ابتداء رفع الاعتدال لانه  
 إن لم يعد إليه لم يتبدى رفع الاعتدال بل استمر راكعاً حتى لحقه الإمام لا يقال له سبقه بركن بل  
 ببعضه لانه لا يقال سبقه بركن إذا لا انتقل إلى غيره كالأعتدال أو عاد الإمام وما دام معه متلبساً بالركن  
 لا يقال سبقه بقوله هنا يمينان تكون الواو للحال هكذا قرره شيخنا وبعبارة شرح مر المراد  
 سبقه بركن انتقله عن الأيمان بالواجب منه اه ولا يصح أن تكون الواو للغاية لأن مقصداً هاتماً  
 يكون التقدیر سواء عاد إليه أو لا سواء ابتداء رفع الاعتدال أولاً فيصدق بما إذا استمر في الركوع وهو  
 في هذه الحالة يسبق بركن بل ببعضه وفي الشورى ماضيه فان قلت ما مفاد هذه الآية قلت الإشارة إلى  
 أن الحكم بعدم الإعلان عام ولو تم الركن بنحو الاعتقال عنه وإلى أن التحريم لافرق فيه بين أن  
 تلبس بالركن الآخر كاصوره بعضهم أولاً (قوله أو ابتداء الخ) في كون هذا سبقاً بركن نظر بل  
 هو سبق ببعض ركنين ولا يتحقق السبق إلا بالان شرع في الاعتدال وحديثه يسر العود إن تعمد  
 ما ذكر وغيره أن كان جاهلاً أو ناسياً اه حل (قوله حرام) أي من الكبائر كما قاله حجج في  
 الزاوية غير أن ما ينشئ الذي رفع رأسه قبل رفع الإمام أن يحول الله رأسه رأس حار وأما السبق ببعض  
 ركن حرام أيضاً كما في شرح مر وبعبارة والسبق بركن عمداً حرام والسبق ببعض الركن كالسبق  
 بالركن كأن ركع قبل الإمام ولفظه الإمام في الركوع اه وقرر شيخنا ح ف انه أي السبق  
 ببعض الركن من الكبائر أيضاً قال ع ش على مر انه من الصغائر الخلاف في حرمة وأما مجرد  
 رفع الرأس من الركن المأمور منه إلى الركن الآخر كالركوع من غير وصول كراهة تنزيه ومثل رفع  
 الرأس من الركن المأمور منه إلى الركن الآخر كالركوع من غير وصول للعبادة (قوله غير  
 فعلين) أو فعلين غير متوالين اه مر (قوله ولا تجب إعادة ذلك) أي بل تجب خلافاً  
 للأول اه زى (قوله بفعل) أي على الأصح ومقابلته أن يطل بالتخلف بركن وبعبارة ما علمه مع  
 شرح مر وإن تخلف بركن بأن فرغ الإمام منه والمأمور فيها قبله لم يطل في الأصح والثاني يطل لما  
 فيمن المخالفة من غير عذر اه مر (قوله مطلقاً) أي بمنزلة أولاً (قوله أو فعلين بعن) لم  
 يذكر فهو التقييد بفعلين بأن يكون التخلف بقوليين أو قولاً وفعلية له اكتفاء بما سبق في  
 السبق فالجواب انه ذكر للسبق المضراً بمة فيودود كراهية ما حجة وذكر التخلف المضراً بثلثة

بخلاف سبقه بهما ناسياً أو  
 جاهلاً لكن لا يعتد بذلك  
 الركعة فيأتي بعد سلام  
 امامه بركعة وبخلاف سبقه  
 بركن كأن ركع قبله وإن عاد  
 إليه أو ابتداء رفع الاعتدال  
 قبل ركوع امامه لأن ذلك  
 يسير لكن في الفعلي بلا  
 عذر حرام خير مسلم  
 لا يتأدروا الإمام إذا كبر  
 فكبروا واذكركم فاركعوا  
 وبخلاف سبقه بركنين  
 غير فعلين كقراءة  
 وركوع أو تشهد وصلاة  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا يجب إعادة ذلك  
 وبخلاف تخلفه بفعل  
 مطلقاً أو فعلين بعن  
 كأن ابتداء امامه هو  
 السجود وهو في قيام  
 القراءة وبخلاف المقارنة

في غير التحريم لكننا في  
الاضلال مكرومة مفقوتة  
لفضيلة الجماعة كما جزم به  
في الروضة ونقله في أصلها  
عن البيهقي وغيره قال  
الزركشي ويجري ذلك في  
سائر المكروهات المفعولة  
مع الجماعة من عاقلة  
مأمورة به في الموافقة  
والتابعة كالافراد عنهم  
اذ المكرورة لا ثواب فيها مع  
ان صلاته جماعة لا يلزم  
من اتفادها فضاها اتفادها  
(والعذر أن أسرع امام  
قراءته

(قوله وسكت عن تمثيل  
التابعة) أي مخالفة للتابعة  
وقوله ومثالها سبق الامام  
الح كيف هذا مع ما تقدمه  
من أن السابق يؤاخذ به  
حرام فالأولى أن يمثل لها  
بالمقارنة المتقدمة فانه لما  
يمثل لها تقدم مثالها  
شيخنا

(قوله وتصح معها العادة)  
وتقدم له أنه يشترط لصحتها  
ادراك فضيلة الجماعة اه  
قوي بني (قوله كأن شك  
بعد فراغ السكات الخ)  
هذا ينافي اعتبار الناحية  
التي يأتي قربها وهو الموقول  
عليه فراجع اه (قوله وقد  
نظمها) أي نظم معظمها  
لان النظم ليس فيه الاثمانية  
والنظم الجامع لها ما قاله  
بعضهم

مسائل الشخص الذي له اغفر

قيد كونه بركتين فعليين بلا عذر وأخذه فموم الأول والثالث ولم يذكر مفهوم الثاني فتكون  
مفاهيمها بضاحية (قوله كنفائي) الاموال مكرومة (مستند وقيل خلاف الأولى ومحل الخلاف  
اذ قصد ذلك دون ما ذابوا في اتفاقا كما هو ظاهر وهل الجاهل بركتها كمن لم يقصد له فموم  
كلاهما في غير هذا المحل أنه مثله اه شوري الطيفي وقوله في الافعال متعلق بضمير المصدر وهو  
الجاهل لأنها عائدة على المقارنة تخرج بالأفعال الأول والوجوب عليه بهضمه امكن الأوجه خلافه فذكره  
المقارنة في الأفعال كالأفعال وتفتوتها بالفضيلة فياقرن في قوله في الصلاة السرية ما لم يعلم امامه انه  
ان تأخر في فراغه من القراءة لم يدركه في الركوع كما أفاده ع وش وقرره شيخنا لكن توقف فيه  
أي في نفوت الفضيلة الرشيدى على مر (قوله) مؤنة فضيلة الجماعة (أي فياقرن فيه فقط كما  
أقربه الوالد رحمه الله تعالى في نفوت سبعة وعشرون جزءا فيها قارنه فيه فإذا قارنه في الركوع فانه سبعة  
وعشرون ركوعا لان صلاة الجماعة تفعل صلاة للفرد سبع وعشرين درجة أي صلاة شيخنا حتى  
(قوله ويجري ذلك) أي توقف فضيلة الجماعة وقوله من مخالفة مأمورة به بيان للمكروهات  
فكانت قال في سائر المكروهات التي هي مخالفة مأمورة به وقوله في الموافقة والتابعة في معنى من  
البيانية والبيان هو المأمور به فكانت قال من مخالفة المأمور به الذي هو الموافقة والتابعة ومثل الموافقة  
يقوله كالافراد عنهم أي عن الصف اذ فيه مخالفة للوافق في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المتابعة  
للمأمور بها ومثالها سبق الامام بركن أو بعضه وقوله اذ المكرورة الخ لتلليل لقوله مفقوتة لفضيلة الجماعة  
وله ولا ويجري ذلك الجاذب لجزء من اتفادها فضاها اتفادها تأمل (قوله اذ المكرورة) أي لذاته على  
الوجه حتى يثبت على الصلاة في الاماكن المكرورة لرجوع الكرامة لأمر خارج عنها بل قالوا ان  
التحقق انه يثبت على الاماكن المفضولة من جهة وان عوقب من جهة النصب فقد ما يقب غير  
حرمان التواب ويجرم من بهضه اه مر ع (قوله لا ثواب فيه) والالكان الشيء المطلوب الفعل  
مطلوب الترك (قوله) مع أن صلاته أي المأمور الذي قارن امامه أو نواف شيئا مأمورا به من حيث  
الجماعة وهذا الطرف متعلق بأما يقوله مؤنة لفضيلة الجماعة فكانت قال مفقوتة لفضيلة الجماعة مع فناء  
الجماعة وقوله جماعة أي قطع معها الجمعة ويخرج بها عن نذرته وتصح معها العادة ويسقط بها الشار  
كافي قل على الجلال (قوله والعذر أن أسرع امام قراءته) والمقتضى بإيع القراءة تأي ليجز خفي  
للاوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفا أما التخلف لوسوسة ظاهرة فلا يقطع عنه شيء منها لعدم تركها له  
التخلف لتمامها إلى أن يقرب امامه من فراغ الركبن الثاني فيتمتع عليه بمقارنته ان بقي شيء منها لتمامه  
لبطلان صلاته بشروء الامام بعباده والوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بصدركوع امامه أو  
تركها بعده أي توقف بها كما قبل ركوع امامه شأن من تقصيره بتريده الكفاية من غير بناء خافي  
في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصيره في العمل من شك في اتمام الحروف أو في بدفراغها اه شرح  
مر كان شك بعد فراغ السكات في أنه أي بحر وقعه على الوجه الاكمل المطلوب فيها أما لو شك في ترك  
بعض الحروف قبل فراغ الناحية وجبت اعادته وهو مذكور وضابط الوسوسة الظاهرة كما يؤخذ من  
حج ما يؤدى الى التخلف بركتين فعليين اه ع وش واعلم ان الشارح ذكر له عند الشارح أربعة  
الأول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يجهل الشغل به فمذكور والثالث والرابع قوله كما موم على ذلك  
الخ وبقية أمثلة أخرى ذكرها مر وحج وقد أوصل بعضهم الاعداد إلى اثني عشر وقد نظمها شيخنا  
العزيزي بقوله

• ثلاث أركان له اتعشر • أو لها الباطن في قراءته • ومثله الناس لها الفعلة



وربك قبل انعام موافق) له (الفاتحة) وهو بطل القراءة (فيهما ربي خلفه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعد منها الاعتدال والجلوس بين السجدين لما صرح بسجود السهو أنهم قصيران (٣٣٩) (والا) بأن يسبقه بأكثر من الثلاثة بأن لم يفرغ من الفاتحة والا لا امام قائم من السجود

كذلك من لسكتة أو

سورة

منتظر في ركعة جهرية

فم يكن امامه باكت

ولا بقراءة لتلك السورة

أو تامة عن تشهد أول له

يتمتع بمقدمه ثم انقبه

رأى الامام راكعا وشه

من قد تخلف لأن جمعه

كذا اذا لكونه مصليا

نسى أو لكونه مقتديا

أو شك في نيته بالفاتحة

بعد الركوع للامام ليس له

أو شك في الوافق افتتاح

تعوذ عن القراءة ولو

له يكذا في حقه قد بدا

لأنه أن لا يتم الواجبا

عليه من فاتحة الكتاب

فلا تكن لما ذكرت آتي

كذلك الذي في كونه مسبوقا أو

موافقا قد شك هذا ما رواه

وكان تكبير الامام اختلاطا

عليه فاحفظ من ما قد ضط

(قوله) أو اختلط عليه تكبير

الامام مطوف على قوله

ان رمت ضلطا للذي شرعا غير • حتى له ثلاث أركان غير  
من في قراءة ليجز به على • أو شك أن قرا ومن لها يسي  
وصف موافقا بسنة عدل • ومن لسكتة انتظره حصل  
من تام في تشهد أو اختلط • عليه تكبير الامام بالاضط  
كذا الذي يكمل التشهد • بعد امام قام عنه قاصدا  
والخلف في أو آخر المسائل • محقق فلا تكن بنافل اه  
والمراد من قوله كأن أسرع أمام قرأته أنه قرأ بالوسط للمستدل أمالو أسرع فوق العادة فلا يتخلف  
لأنه كالمسبوق ولو في جميع الركعات كما في ع ش على مر (قوله) قبل انعام موافق) وهو  
من أدرك من قيام الامام زمانا من سابع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة للقراءة والامام والقراءة نفسه على  
الارجح وقول شارح هو من أكرم مع الامام غير صحيح فان أحكام المواقف والمسبوق تأتي في جميع  
الركعات اه من شرح مر قال العلامة حج والظاهر من تناقض وقع للأخبرين ان من  
شك هل أدرك زمانا يسيرا أو لا يتخلف لانها ولا يدرك الركعة مالم يدرك الركوع والذي أفني به  
الشهاب مر أنه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون متخلفا بسبب فيفتقر له ثلاثة أركان طويلة وهذا هو  
المتدللان بحمل الامام رخصة والرخص لا يصار إليها الا بين كذا كره البرماوى (قوله) وهو يسي  
القراءة) لعل المراد بطل بالنسبة لاسراع الامام لا بطي في ذاته مطلقا والادردمالي كان الامام معتدلا  
القراءة فان الظاهر ان الحكم فيها كذلك اه كاتبه شورى (قوله) فيتمها ويسى خلفه مالم  
يسبق الخ) فان أهم ركعته وافق امامه فيها هو فيه وهو حيث كسبوق في يدرك الركعة أي الثانية التي  
بغير كنهه إذا أدرك معه الركوع بشرطه لا في المسبوق أي في قوله وان أدركه في ركوع محبوب  
والظاهر فيها قبل ارتفاع امامه عن أنه أدرك الركعة وتسقط عنه الفاتحة أو ومنها وان أدركه بعد  
الركوع وقبل السلام بانه فيها هو فيه وفاته هذه الركعة دون التي أتى بها على ترتيب نفسه اه حج في  
شرح الارشاد الصغرى يرى قال ع ش على مر بقى الوكان مع الامام جماعة فكبر شخص  
لا حرم فلن أحسد المأمومين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان الامام لم يركع  
فوجب عليه العود للقيام لكن هل بعد الركوع المذكور قاله المولى لا في ثبوت آفة اداء الفاتحة ولا وان  
طلب في فيه نظر والاقرب الثاني لان ركوعه معد وفيه فاشبه السكوت الطويل سهوا وهو لا يقطع  
لولا ذلك في أيضا الوكان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الامام لم يركع فقام ثم ركع الامام  
عقب قيامه فهل يركع معه نظر الكونه مسبوقا ولا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فات في ركوعه  
لتشعره فيه نظر والاقرب الثاني أيضا للعلل المذكورة ولان العبارة المذكورة في الواقع لا يمتنع اه  
بحريره (قوله) بان يسبقه بأكثر الخ) والمراد بالسبق بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون سبق ثلاثة  
والامام في الرابع كان يتخلف بالركوع والسجدين والامام في القيام فله ثلاثة أركان طويلة فلو كان  
السبق بأكثر من أركان والامام في الخامس كان يتخلف بالركوع والسجدين والقيام والامام حيث شك  
الركوع بطلت صلواته قاله البلقيني شرح مر (قوله) لا والامام قائم من السجود) فلا عبرة بشرطه

(قوله) ولا يدرك الركعة تمام يدرك الركوع) أي مع الامام وإذا اراد الامام الهوى للسجود تمين على المأمومين في المفارقة (قوله) لعل المراد  
بطل بالنسبة لاسراع الخ) هجوم قوله بالنسبة يصدق بمالو كان المأموم معتدلا والامام سر يعاقب الاعتدال مع أنه في هذه يكون كالمسبوق  
ولو في جميع الركعات وبالجملة فهذه العبارة كان الأولى شطبها من هنا ومع كونها بالطل كان الأولى في الإيراد أن يقول والادردمالي كان

في الانتساب للقيام أو الجلوس بل لا بد أن يستقر في أحدهما إذ لا يصدق عليه أنه سبق بالأكبر  
 الاحتياط فلا يقيه مقدمه للركن لانه اه شيخنا في شرح ع ب لا يقال بشكل عليه اعتبار  
 المولى السجود في الخفاف بغير عنتر في محل القراءة لا لأنه لم يفتقر ثم الركن القصير اعدم العذر  
 فلا يفتقر فيه بسببه الطويل فتأمل شوري **(قوله قائم)** أي وصل إلى محل يجزى فيه القراءة كأي  
 مر فلو انقطع قوله من السجود لكان أولى كقائه قبل على خط **(قوله أو جالس للشهد)** أي  
 الأخير والأول فيكون بمنزلة الركن فيضرك التلبس به في المشي على نظم صلاته اه مم **(قوله تبسم)**  
 فإذا كان قائما أو قاعته في القيام ويبدأ بما في به من الناحية وإن كان جالسا لم يفتقر معه وجبته لا عبرة  
 بما قرأه فان هو يجلس فقام الامام يذني أن يقال إن وصل إلى حد لا يسمى فيه قائما لم يقعد بما قرأه  
 والا عند ذلك لان ما فعله من المولى لا ياتي ذلك فان لم يذمه حتى تركه الامام بطلت صلاته ان كان عالما  
 عالما اه حل **(قوله بعد سلام من امامه)** زاد لفظ من ولم يقتصر على ما بعدهما حفاظا لبقاء المتن  
 على أصله من التنوين والاول قال بعد سلام امامه لتفسير ولكن ليس ضروريا وأيضا ليزم أن يكون  
 للشاف من المتن والمضاف اليه من الشارح اه شوري **(قوله كدعاء الافتتاح)** أي وكلام  
 التشهد الأول واستماع قراءة الامام للناحية كقائه ع ش وشيخنا فتقوله أولى من تعبيره بدعاء  
 الافتتاح أي أولوبة عموم كما عرفت في ع ش ما يقتضي أنها أولوبة إلهام ونصه قوله وتفسيره في سنة  
 أولى الخوجه الأولى أن ذكره الأصل يوهم أنه لو اشتغل التعوذ وسامع فاتحة الامام لا يكون  
 معذورا اه ورد على الشارح أن تعبيره بسنة يقتضي أنها ذالم بنسب بدعاء الافتتاح لا يكون  
 معذورا اذا اشتغل به وليس كذلك بل هو معذور في هذه الصورة تأخذه في تغيير الأصل غير داخل في تغيير  
 المتن وفي شرح مر وحج وظاهر كلامهم هنا عذره وإن لم ينسب بدعاء الافتتاح بل ظن أنه  
 لا يدرك الفاتحة لا اشتغل به كما هو المتقدم اه **(قوله يأتى في فيه مامر)** أي في اغتفار الغفيل بثلاثة  
 أركان طويلة **(قوله قبل ركوعه وبعد ركوع امامه)** أي أو بعد ركوعه وقبل ركوع امامه اه  
**(قوله لم بعد اليها)** ويأتى ذلك في كل ركن ع المأموم ركعة أو شك فيه بعد تلبس بركن بعده فبينا أي  
 وكان في الغفلة لخص مخالفة كما يسلم من المثل الآتية فوافق الامام يأتى بركعة بعد سلام امامه فلم  
 أتو قام امامه فقط فشك هل سجد معه أي السجود الثاني سجد كما نقله القاضي عن الأئمة لا تخلف  
 يسرع كونه لم تلبس بعده بركن فبينا لأن أحد طرفي شك يقتضي أنه في الجلوس بين السجدين  
 وشك ما لو شك بعد دفع امامه من الركوع في أنه ركع معه أو لا فيركع بذلك أي لكون خلفه يسرع  
 أن أحد طرفي شك يقتضي أنه ياتي في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو تبسبه  
 فبينا يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لفحص المخالفة مع يقين التلبس بركن بعده وهو القيام  
 وظاهر ذلك تلو شك وهو جالس الاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عا له وإن كان الامام في القيام  
 لا لم تلبس إلى أن يركن بعده وكذلك كان شك في السجود بعد جالسه للشهد لا يخبر على الأقرب  
 اه شرح حج قال الشيخ ب ل فلو شك الامام في الناحية وجب عليه العودة لها مطلقا  
 ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ان لم يرفع معه والا انتظاره في السجود لا في الاعتدال  
 لا يقال هو الآن سابق له ركنين لانا نقول هو واقف في الركوع فكأنه لم يسبقه الا بركن فلو شك  
 مع ارجع الامام للقراءة وعلم المأموم منه ذلك وجب عليه الرجوع أيضا فان لم يرجع الامام وعلمت  
 المأموم ذلك وجب عليه فيه المغادرة لانه يصر بركن ترك امامه الفاتحة سجدا ولا بطلت صلاته اه  
**(قوله بل يرجع امامه الخ)** واذا تباعد ثم ذكر بعد قيامه للثانية فقرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده

أو جالس للشهد تبسم) فبإ  
 هوفيه (ثم تدارك بعد  
 سلام من امامه فإتاه  
 كسبوق (فان لم يجها)  
 الموافق (لشغله بسنة)  
 كدعاء الافتتاح (فمذور)  
 كبلى القراءة يأتى فيه  
 مامر وتعبير به سنة أولى  
 من تعبيره بدعاء الافتتاح  
 (كما موم أو شك قبل  
 ركوعه بعد ركوع امامه  
 أنه ترك الناحية) فانه  
 معذور (فيقرؤها ويسمى)  
 خلفه (كسبوق) في بلى  
 القراءة (وان كان) أي  
 عليه بذلك أو شك فيه  
 (بعد) أي بعد  
 ركوعهما (لم بعد اليها) أي  
 ان عمل قراءتها لغيرها  
 فيه لونه (بل) ينبع امامه  
 و (بلى ركعة بعد سلام)  
 كسبوق

للمأموم معذرا والامام  
 سريعا لانني أوردته على  
 موضوع كلام المتن اه  
 شيخنا

وتمت بركته وإن كان فعله على قصد التامة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو القرد بعد الركوع ولم يعدوا للقيام بل سبأ على نظم صلاة أنفسهم فان صلحتهما تبطل بذلك إن كانا عليين بالحكم فإن نذر كرا القراءة بعد ذلك لا ينضمها التذكري لبطان صلحتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب نيت صلحتهما بذلك اه عني على مـ **(قوله وسن لمسبق)** وهو من لم يدرك مع الإمام زمانا مع الفاتحة اه شرح المذهب شورى **(قوله بل بالفاتحة)** ويخففها خذرا من فوتها شرح مـ **(قوله إلا أن يظن ادراكها)** استثناء منقطع أن يزيد بالمسبق من مـ باعتبار ظنه متصل أن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بها مطلقا والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام أو ثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ التعبير بالمأموم بدل المسبوق أولى اه شرح حج أى فى قوله وسن لمسبق أو المعنى أن يظن ادراكها بالاصراع **(قوله واذا ركع امامه ولم يقرأها الخ)** حاصل مسئلة المسبوق أنه إن لم يشتغل بسنة وجب عليه أن يركع مع الإمام فإن لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف بركتين من غير عذر وإن اشتغل بسنة وظن أنه يدرك الإمام في الركوع تخلف لما قلناه ثم إن أدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والأفاته ويجب عليه بعد رفع الإمام تكميل ما فاتته حتى يرد الإمام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه والأفاته وإن لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان ركعا بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا مـ لا تبطل إلا أن تخلف بركتين بلا نية مفارقة وأما مخافة وقاى اه شورى **(قوله فان لم يشتغل بسنة)** أى وإن كان بطىء القراءة فلا يلزمه غير ما ذكره من اختلاف الواقي اه حج شورى **(قوله تبعه وجوباً)** أى لأجل تحصيل الركعة أى أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يأنم بتركها كما صرح به شيخنا من أن التخلف كروا له يرشد كلام الشارح اه شورى **(قوله وسقطت عنه الفاتحة)** أى كلاً أو بعضاً بدليل ما بعده **(قوله فاتته الركعة)** ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف بركتين من غير عذر شورى **(قوله والأبأن اشتغل بسنة)** أى سواء ظن ادراك الفاتحة أو لا فقوله قرأ بقدرها راجع لقوله وسن لمسبق الإمام كفى البراءى فقوله قرأ بقدرها أى أو بقدر سكوتها وبعبارة شرح مـ والأبأن اشتغل بالسنة أو لم يشتغل بشئ بأن سكت بعد نحره زماناً قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة ما إذا اجعل أن واجبه ذلك فهو يتخلف لما زعمه متخلف بعذر اه **(قوله والشئ الثاني)** هو قوله أم لا وقوله في هذا أى ما بعد أدركه وقبله هو ما قبله لا **(قوله فان لم يدرك الإمام في الركوع)** أى فإن رفع امامه وهو متخلف لقراءته ما ذكر لم يدرك الإمام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاته الركعة ولو رفع الإمام من الركوع ولم يفرغ من قراءة ما زعمه وأراد الإمام الهوى للسجود تعينت عليه نية المفارقة لانه لغرض في نفسه وجوب وقاى ما زعمه بطلان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر من كونه متخلفاً من غير عذر ولا تخلف إلا نية المفارقة حل ومـ فعلم من كلام الشارح والمعنى أن المسبوق الذى اشتغل بسنة لم يبق أحوال لانه لما إن يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءته قرأها أو يتخلف لقراءته فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما سبأنى وإن تخلف لقراءة ما كان يدرك امامه بعد الفراغ منه في الركوع أولى اعتدالاً ولما أن لا يفرغ منه وأراد الإمام الهوى للسجود وحى صورة المحشى فيكون في التخلف ثلاث صور وهذا المعنى قوله فان لم يدرك الإمام الخ تقابل لمخوب نفسه به فان قرأ بقدرها وذكر الإمام في الركوع والمأنت قبل رفعه اعتدلاً بذلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بكونه معذوراً أى على كلام الشيخين وقوله مطلقاً أى في سائر الأحوال حتى إنه لو تخلف عن الإمام بثلاثة أو كان طويلاً سى خلفه

وتمت بركته وإن كان فعله على قصد التامة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو القرد بعد الركوع ولم يعدوا للقيام بل سبأ على نظم صلاة أنفسهم فان صلحتهما تبطل بذلك إن كانا عليين بالحكم فإن نذر كرا القراءة بعد ذلك لا ينضمها التذكري لبطان صلحتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً حسب نيت صلحتهما بذلك اه عني على مـ **(قوله وسن لمسبق)** وهو من لم يدرك مع الإمام زماناً مع الفاتحة اه شرح المذهب شورى **(قوله بل بالفاتحة)** ويخففها خذراً من فوتها شرح مـ **(قوله إلا أن يظن ادراكها)** استثناء منقطع أن يزيد بالمسبق من مـ باعتبار ظنه متصل أن أريد به من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يشتغل بها مطلقاً والظاهر خلافه وأنه لا فرق بين من أدرك أول القيام أو ثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ التعبير بالمأموم بدل المسبوق أولى اه شرح حج أى فى قوله وسن لمسبق أو المعنى أن يظن ادراكها بالاصراع **(قوله واذا ركع امامه ولم يقرأها الخ)** حاصل مسئلة المسبوق أنه إن لم يشتغل بسنة وجب عليه أن يركع مع الإمام فإن لم يركع معه فاتته الركعة ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف بركتين من غير عذر وإن اشتغل بسنة وظن أنه يدرك الإمام في الركوع تخلف لما قلناه ثم إن أدرك الإمام في الركوع أدرك الركعة والأفاته ويجب عليه بعد رفع الإمام تكميل ما فاتته حتى يرد الإمام الهوى للسجود فان كل واقفه فيه والأفاته وإن لم يظن ادراكه في الركوع وجب عليه نية المفارقة فان ركعاً بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا مـ لا تبطل إلا أن تخلف بركتين بلا نية مفارقة وأما مخافة وقاى اه شورى **(قوله فان لم يشتغل بسنة)** أى وإن كان بطيئاً القراءة فلا يلزمه غير ما ذكره من اختلاف الواقي اه حج شورى **(قوله تبعه وجوباً)** أى لأجل تحصيل الركعة أى أن التبعية شرط في تحصيلها فلا يأنم بتركها كما صرح به شيخنا من أن التخلف كروا له يرشد كلام الشارح اه شورى **(قوله وسقطت عنه الفاتحة)** أى كلاً أو بعضاً بدليل ما بعده **(قوله فاتته الركعة)** ولا تبطل صلاته إلا إذا تخلف بركتين من غير عذر شورى **(قوله والأبأن اشتغل بسنة)** أى سواء ظن ادراك الفاتحة أو لا فقوله قرأ بقدرها راجع لقوله وسن لمسبق الإمام كفى البراءى فقوله قرأ بقدرها أى أو بقدر سكوتها وبعبارة شرح مـ والأبأن اشتغل بالسنة أو لم يشتغل بشئ بأن سكت بعد نحره زماناً قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة ما إذا اجعل أن واجبه ذلك فهو يتخلف لما زعمه متخلف بعذر اه **(قوله والشئ الثاني)** هو قوله أم لا وقوله في هذا أى ما بعد أدركه وقبله هو ما قبله لا **(قوله فان لم يدرك الإمام في الركوع)** أى فإن رفع امامه وهو متخلف لقراءته ما ذكر لم يدرك الإمام في الركوع بعد فراغه من قراءة ذلك القدر فاته الركعة ولو رفع الإمام من الركوع ولم يفرغ من قراءة ما زعمه وأراد الإمام الهوى للسجود تعينت عليه نية المفارقة لانه لغرض في نفسه وجوب وقاى ما زعمه بطلان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر من كونه متخلفاً من غير عذر ولا تخلف إلا نية المفارقة حل ومـ فعلم من كلام الشارح والمعنى أن المسبوق الذى اشتغل بسنة لم يبق أحوال لانه لما إن يركع مع امامه ولا يتخلف لقراءته قرأها أو يتخلف لقراءته فان ركع مع امامه بطلت صلاته كما سبأنى وإن تخلف لقراءة ما كان يدرك امامه بعد الفراغ منه في الركوع أولى اعتدالاً ولما أن لا يفرغ منه وأراد الإمام الهوى للسجود وحى صورة المحشى فيكون في التخلف ثلاث صور وهذا المعنى قوله فان لم يدرك الإمام الخ تقابل لمخوب نفسه به فان قرأ بقدرها وذكر الإمام في الركوع والمأنت قبل رفعه اعتدلاً بذلك الركعة فان لم يدرك الخ وقوله بكونه معذوراً أى على كلام الشيخين وقوله مطلقاً أى في سائر الأحوال حتى إنه لو تخلف عن الإمام بثلاثة أو كان طويلاً سى خلفه

ولم يطل صلاته فتنه الركعة مع أنهما لم يدركا في الركوع فاته الركعة ولا يركع **(قوله فليس المراد الخ)**  
 نعيم على قوله فان لم يدرك الإمام الخ وهذا التفريع الجمع بين القولين أى فى قال انه معذور  
 أراد أنه لا كراهة ولا بطلان بهذا الاختلاف ومن قال انه غير معذور أراد أنه لا يفتقر له ثلاثة أركان  
 وهو جواب عن سؤال مقدر تقدير مقتضى كونه معذورا عدم فوات تلك الركعة وقوله مطلقا أى في جميع  
 الأحوال التى منها ادراك الركعة واعتبار ثلاثة أركان **(قوله بل انه لا كراهة ولا بطلان)** أى  
 فضلا عما عدا ذلك أى بخلاف غير هذا فان تخلفه بركن قيل انه مبطل وقيل مكروه **(قوله بتخلفه)**  
 أى باطل من ركنين **(قوله فان ركع مع الإمام)** عتزز قوله قرأ بقدرها **(قوله بطلت صلاته)**  
 أى ان كان عاديا عالما بالابتداء بفعله فى أى ركعة بعد سلام الإمام كفى شرح حر وعش عليه اه  
**(فصل في قطع القدوة)** أى في بيان حكم قطعها جواز أو كراهة وذكره بقوله وقطعها الخ وقسم في  
 الترجعة قطع القدوة على ما تنقطع به لانه لا اهم للخلاف فيه ولو كونه من فعل المقتدى وقسم في المتن  
 ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصلًا بلا اختيار منه ولفظة السلام عليه ع ش **(قوله وبانبيهما)**  
 يقع قطع القدوة أى يتعلق بأمر به أحكام ذكر الأول بقوله ولونوها منفرد الخ وذكر الثاني بقوله  
 وما أدركه سبق الخ وذكر الثالث بقوله وان أدركه في ركوع محسوب الخ وذكر الرابع بقوله ولو  
 أدركه في اعتداله الخ وشرح ما تنقطع به حكم واحد ذكره بقوله وإذا سلم امامه الخ وقوله ذكر الأول بقوله  
 ولونوها الخ كذا قيل به هو مشكل لأن قوله ولونوها فيه إيجابها لا قطعها وكذا ما بعده يناسب  
 إيجابها من ثم قال حر فصل في قطع القدوة وإيجابها نعم بين قطع القدوة وإيجابها تناسب في ذلك  
 لأن الضايف قريب خطو بالبال عقد ذكر ضده فعمل مراد الشارح التبعية في ذلك **(قوله تنقطع)**  
 قدوة يخرج امامه وإذا انقطعت القدوة بما ذكر لا يكون الإمام باقيا فحكمها فاما موم أن يقتدى  
 بغيره ولغيره أن يقتدى به وإذا حصل منه سهو بعد انقطاعها سجدها وهل يسجد لهو نفسا لحاصل  
 قبل خروج الإمام أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لتحليل الإمام له قبل الخروج وبقي ما أخرج الإمام  
 نفسه من الإمامة فهل يحمل السهو الحاصل من المأمومين بعد خروجه نظر الوجود القدوة الصورة  
 أم لا فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما لو لم ينو الإمامة ابتداء كما تقدم ذلك عن سم في المقيس عليه  
 نظر للقدوة الصورة لكن تقدم أن الأقرب عدم التحمل فيكون هنا في الأول أخرج نفسه كذلك  
 وهذا يتعين فرضه في غير الجملة أمافيها فان كان في الركعة الأولى ولم ينو الإمامة ابتداء لم تنقد صلاته  
 فلم يتحمل سهوهم قياسا على ما لو كان معذرا لعدم القدوة الصورة وان كان في الركعة الثانية أو الأولى  
 وكان زائدا على الأربعين ونوى غيرها لم تبطل ويحمل سهوهم لوجود القدوة الصورة اه ع ش  
**(قوله يحدث وغيره)** كوت ومع ذلك يجب على المأمومين نية المفارقة ان الله القدوة الصورة أى في  
 غير الموت وعبرة زى ومن العذر ما يوجب المفارقة أى بالتبلي لوجود التابعة الصورة كمن وقع على  
 ثوب امامه نجس لا يفي عنه أو اقتضت مودة الخ والمقتدى بذلك اه ويؤخذ من قوله لوجود  
 التابعة الصورة أن محل وجوب نية المفارقة حيث بقي الإمام على صورة المصلين أموالك الصلاة  
 وانصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أو مات لم يحتج لنية المفارقة اه ع ش على حر **(قوله زوال)**  
**(الرابطه)** هذا تلميح لثبوتها تنقطع قدوة الخ ولا يقال هنا فيه تلميح للشيء بنفسه لأن القدوة على ربط صلاته  
 للمأمومين صلاته بالإمام فالرابطه هي القدوة فكأنه قال تزول القدوة والى المالنا قول مراده بقوله تنقطع  
 قدوة أى أحكامها من نحو محمول سهو وخطوه ونحو ذلك ومراده بقوله زوال الرابطة ارتباط صلاته  
 بصلاته ما لم يلل لانقطاع الأحكام وقبل المني زوال محل الرابطة وهو الصلاة فكلامه على حذف ضاف

فليس المراد بكونه معذورا  
 أنه كبطيء القراءة مطلقا  
 بل أنه لا كراهة ولا بطلان  
 بتخلفه فان ركع مع الإمام  
 بدون قراءة بقدرها بطلت  
 صلاته

### (فصل)

في قطع القدوة وما تنقطع  
 به وبانبيهما (تنقطع  
 قدوة بخروج امامه من  
 صلاته) يحدث أو غيره  
 زوال الرابطة

(وله أي التأموم قطعهما) بنية للمفارقة وان كانت الجماعة فرض كفاية لانه (٣٤٣) لا يلزم بالشروع الا في الجهاد وصلاحه للجائزة والحج والعمره ولان الفقرة الاولى فارق النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما

سيأتي (وكره) من زبادي أي قطعهما لفارقه الجماعة الطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا (العذر) سواء أُرخص في ترك الجماعة أم لا (كرض وتطويل الامام) القراءة لمن لا يصبر (قوله وان بنيينا على هذا القول) أي لما علل به من أنه لا يلزم بالشروع الا في الجهاد الخ وكذا ان بنيينا على انهائسة كما هو مفاد الغاية لان الستة لا يلزم بالشروع الا في حج أو عمره والصي والرفيق فيحرم على الوالي تمكين الصبي من قطع الحج أو العمره ويحرم على الرفيق نفسه القطع لانه مكلف ومقتضى هذا أن له تمكينه من قطع الجهاد اذا حضر الصف وقطع الجائزة ولو قيل بأنه يجب عليه منعه من قطعهما لم يكن بعيدا (ملخصا من ع ش) قوله في حق الاربعين الاولى حذفه لان الجماعة شرط في الركعة الاولى في حق الاربعين وغيرهم وقد وجدت الاطلاق في بعض عبارات كبارة ع ش وسم وحج (قوله أي ابتداء ودواما) الاولى حذف ودواما لان مراد ما نعم

في حق زالف قطع فانما يناسب التعميم بأنه سواء أُرخص الترك ابتداء أو لا وبعبارة حل سواء أُرخص في ترك الجماعة أي ابتداءه

إما في الاول أي الثاني (قوله وله قطعهما) أي على الجديد وفي قول قديم لا يجوز قطعهما بغير عذر فتقبل الصلاة بقطعهما بدون العذر (قوله أيضا وله قطعهما) أي لا يحرم بدليل قوله وكرهه وقال وكرهه قطعهما إلا لعذرهم أو أشخص وأوجب بأنه قال وله قطعهما لدرهم على الخائف القائل بأنه لا يجوز قطعهما وقوله وان كانت الجماعة فرض كفاية أي وان بنيينا على هذا القول وحل جواز القطع ما لم يترتب عليه تسليط الجماعة والامتنع عليه قطعهما لان فرض الكفاية اذا انحصرت بين وقد تجب بنية للمفارقة كما رأى امامه نجاسة خفية تحت ثوبه وقد كشفها الرجوع وهذا يفيد أن النجاسة الخفية ليست الحكيمة اه حل وهو مبني على ما قدمه حل في الفرق بين النجاسة الظاهرة والخفية وأما ما قدمه مر عن الانوار من أن الخفية هي الحكيمة والظاهرة العينية فلا يجوز له المفارقة في الصورة المذكورة بل يجب عليه استئذان الصلاة ما ذكر من النجاسة الظاهرة على كلام الأنوار وتقدم أن يرتفع في أثناء الصلاة بطلانها كما قرره الشمس ح وحل جواز القطع في غير الركعة الاولى من الجمعة في حق الاربعين لان الجماعة فيها شرط في غير ما يحمل به الشارع وهذا يؤخذ من قوله وان كانت الجماعة فرض كفاية (قوله بنية للمفارقة) أي بقلبه فقط اه ع ش (قوله الا في الجهاد) أي بمدخوله في صف القتال (قوله وصلاحه للجائزة) ولعل غائب أي وان تأدى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فحرم عليه قطعهما اه ع ش على مر ومثلا جاع ما يتبع باليت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عساهما وانما واعراضه لانه لا يزدر به بخلاف التناب في فترته وجهه لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع الدم ونحوه ما شرع فيه الاستسلام له اه براموي (قوله والحج) أي غير حجة الاسلام لان فرض عين (قوله ولان الفرق الخ) فيدلالة على أصل القطع لا على جواز سواء كان لعذر أو لا من ثم قدم عليه قوله لانه لا يلزم الخ لا يقال هذا محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على الجواز مطلقا لا نقول كان من الجائز أن يصلي بهم جماعة على نخل فارتفع في تلك الكيفية اه حل وقيل انه استدلال على جواز قطعهما العذر وقوله لانه لا يلزم الدليل لجواز قطعهما طاقسا أو كان لعذر أم لا فلهذا قسم وتنقطع أيضا بتأخر الامام عن التأموم في المكان (قوله للمفارقة للجماعة) لتسليط لكرهه القطع وقوله وجوب أي كفاية على القول بكون الجماعة فرض كفاية وقوله وأندبا مؤكدا أي على القول بأنه سنة مؤكدة أي فهو مرفوع على قول الوجوب والتدب في صلاة الجماعة كما هو صريح عبارة الخ وهو أول من رجوع وجوب بالصلاة الخمس وتدب التحول العيد اه شورى اط ف قيل وجوبا ان توقف عليه الشارع وتدبان لا يتوقف عليه (قوله سواء أُرخص في ترك الجماعة) أي ابتداء ودواما كما يؤخذ من تمثيله بالمرض (قوله أم لا) كتنطو بل الامام وتركه سنة مقصودة وهذا من ملحقان بغير الجماعة في جواز القطع من غير كراهة كما قال مر ويحق به أي بالعذر الذي يرضخ في ترك الجماعة ما ذكره المصنف بقوله وتطو بل امام وتركه سنة مقصودة الخ وتفتيته ما الخ هنا بالعذر كما تطو بل تركه السنة المقصودة لا يرضخ في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اه سم اط ف وبعبارة شرح مر وتطو بل امام أي وان كان خفيفا بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامه عدم الفرق بين محصورين وضوايا التطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المصلحة المذكورة (قوله كرض) مثال للعذر الذي يرضخ في تركها ابتداء وقوله وتطو بل امام وترك الخ هنا لان للعذر الذي لا يرضخ في تركها ابتداء كما يلزم من شرح مر وبعبارة لا ط ف قوله كرض وهو مريض ابتداء ودواما اه (قوله القراءة)

أى وأغبرها من ركوع أو سجود وهذا شامل لما ذكرناه من شأنه بل ابتداء فاقته به على نية  
 المفارقة إذا وصل الطول وشامل لما ذكرناه من شأنه ذلك اه اطف (قوله ضعف) أى من غير مرض  
 كمنحاجة بدن يغابر المرض وقوله أو شغل بفتح الشين لأنه قياس صدور الفعل المعدى (قوله كشيده  
 أول وقتك) ظاهره أنه يعتبر في السنة المقصودة أن تكون مما يجبر بسجود السهو وليس كذلك  
 بل مثل ما ذكر ترك الدورة والتسبيحات قال حج ان الذى يظهر في ضبط السنة المقصودة أنها  
 ما يجبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بنظمها كما في سورة انتهى وما  
 قوى الخلاف في وجوبه التسبيحات وليس ثلثها تكبيراً لا تغاير ولا جلسة الاستراحة ولا رفع  
 اليدين من قيام التشهد الأول لعدم انفويت به على المأموم لأنه يمكنه الاتيان به وان تركها ما دام لم يركع  
 على التمكن من الاتيان به وعدم أخذها من قول الشارح اه فيفارقة اه شيخنا ع ش اه طى  
 وقوله التسبيحات فان الامام أحد يقول بوجوبها في محلها فاذن تركها بطلت صلاته اه شيخنا  
 ح ف (قوله فيفارقة لياتي بها) أى بذلك السنة وفيه إشعار بأن مفارقتها أفضل وهو كذلك أخذان  
 قوله لياتي بها لانه لا يثبت منقوبة لضعف الجماعة (قوله ولو نواها أى القدوة منفرد) شمل ما لو أوم  
 منفرداً وما لو أوم في جماعة وخرج منها ثم دخل في جماعة أخرى فهو أوم من قول أصله ولو أوم  
 نوى القدوة ولم يبق في الشرح على الآية تأمل كقبحه يرى والادلى ذكر هذا أى قوله ولو نواها  
 الطومار بعد في باب القدوة وهو من جواز القدوة في خلال الصلاة أنه لا فرق بين أن يقتدى به قبل  
 قراءة الفاتحة أو بعدها في أى ركعة كانت وعليه فلو نوى القدوة من في الركوع قبل قراءة الفاتحة  
 سقطت عنه كل هذا ظاهر اذا اقتدى من في الركوع عقب اجرامه منفرداً أم لا مضمي بعد اجرامه  
 منفرداً ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها  
 في الثاني وهل هو في الاول كالواقفي في الثاني كالمسبوق قال سم فيه نظر والاقرب أنه كالمسبوق  
 في الصورين أى فيتحصل عنه الامام الفاتحة أو بعضها في الصورين لصديق ضابطه عليه وهو من  
 يدرك مع الامام بعد اجرامه زمانها من الفاتحة ولا عبرة بسكوته بعد اجرامه منفرداً لأنه لا ارتباط له  
 بالامام قبل اتدائه اه اطف (قوله جاز) أى مع الكراهة ولا يحصل بها فضل الجماعة - في هذا ذكره  
 مع الامام اه شرح مر وهذا خلاف ما لو نوى الامامة في الاتناء لا كراهة فيه ولا فوات فضله فيها  
 والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظام الصلاة كونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة  
 المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعاً للغير اه سم على المرجح قول مر مع الكراهة  
 والمستحب فيها ثلثان كان صلى منها ركعتين اذا اتسع الوقت والاحرم ويجوز ثلثها فلا ان كان صلى  
 منها ركعة وثلاثاً كان تقدم عن قل ومحلان لم يرج جماعة أخرى والاكملها ثلثاً بدنه ثم صلاتها ثانياً  
 مع الجماعة ويجوز قطعها بؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام لمعلمه ما لم يتوصل بالقطع الى ما هو  
 أعلى مما كان فيه اه ش على مر (قوله كما يجوز أن يقتدى جمع منفرد) أى في ابتداء صلاتهم  
 فخاص بالمأمومة على الامامية وحاصله أنه قاس صيرورة المنفرداً ما موما على صيرورته اماماً في الجواز  
 بجماع أن كل طرأ عليه ودفع في الاتناء كان قوله أن يقتدى جمع ليس قيداً بل ولو كانت للقتدى  
 واحداً وقوله فيصير اماماً أى ان نوى الامامة والا فجرد اقتداء غيره به لا يصير اماماً فكان الأول  
 لشارح ذكره هذا القيد بأن يقول كما يجوز أن يقتدى بذلك شيخه الجلال المحلى في شرح الاصل (قوله  
 نية المنفرد لا اقتداء) وعسر الشارح أنه تبع في ذلك شيخه الجلال المحلى في شرح الاصل (قوله  
 فيصير اماماً) لكن لا تحصل له النية الا من حين النية أى يدرك من انفسه بقط ماصلاً من

اضمه أو شغل (وتركه  
 سنة مفردة) كشيده  
 أول وقتك فيفارقة  
 لياتي بها (ولو نواها) أى  
 القدوة (منفرد في أثناء  
 صلاته جاز) كما يجوز أن  
 يقتدى جمع بمنفرد فيصير  
 اماماً

(قوله رجع الله فيصير اماماً)  
 أى اذا نوى الامامة فان لم  
 ينوها استمرت صلاته  
 فرادى لكن يلحقهم  
 سهوه ويحسد سهوهم  
 على الاقرب اه قويى

(وتيمه) فيها هو فيه وان

كان على خلاف نظم  
صلاته رعاية حتى الاقتداء  
(فان فرغ امامه أو لا فهو  
(كسبوق) فيتم صلاته  
(أو) فرغ (هو) أولا  
(فاتظاره أفضل) من  
مفارقته ليسمع معه وان  
جازت بلا كراهة على  
قياس ما مر في الاقتداء في  
الصبح بنحو الظهور وذكر  
الافضلية من زيادتي  
(وما أدركه مسبوق) مع  
الامام بما يمتد به (فأول  
صلاته) وما يفعله بمسلا  
الامام آخرها (فيبعد في  
ثانية صبح) أدرك لآخره  
منها الوقت فيها مع الامام  
(الفتوت و) في ثانية  
(مغرب) أدرك لآخره  
منها (الفتيد) لانها  
محلهما وما يفعله مع الامام  
انما كان للاتباع وروى  
الشيخان خبرا مأدركتم

(قوله) وقد يقال ابطال  
العمل المصحب) وقد  
يقال انما كرت لما فيها  
من ملة مخالفة نظم صلاة  
نفسه وهو في هذه الحالة قد  
قلنا انه لا يتابع الامام بعد  
كال صلاة نفسه وفي  
استصحابها أي نية الفتوة  
مخالفة لنظم صلاة نفسه  
فاتت علة الكراهة  
فأتم

حين نية الامامة فاذا نواها في ركعتين من الاربعة حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون درجة  
على ما تقدم اه برماوى **(قوله)** وتيمه فيها هو فيه) وان مكث بعد احرامه منفردا مناسخ الفاتحة  
واقضى بالامام في ركوعه فانه يرجع عنه وتسقط عنه الفاتحة لانه يصدق عليه انه لم يدرك بعد اقتدائه  
زنايع الفاتحة كافي عرش خلافا للشورى القائل بأنه يتخلف لقراءتها وهذا أي قوله تيمه  
شامل لما اذا اقتدى من في السجدة الاولى بمن في القيام فيقوم اليه ويترك السجدة الثانية ولما منع  
من ذلك وفقا لشيخنا طاب وعلى هذا فله يمتد به بما فله حتى اذا قام مع الامام لا يلزمه قراءة الفاتحة  
والواصل معه الى ما بعد السجدة الاولى كالتبعية له في ركعته أم لا فيه نظروا يظهر الآن الأول وعليه فلو  
بطلت صلاته الامام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس بين  
السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان لحض المتابعة وقد زالت وشامل أيضا لما اذا اقتدى  
من في الاعتدال بمن في القيام ولما منع أيضا لا يقل يلزم تطويل الركن التصبر لا ناقول اقتدؤه به في  
هذه الحالة اعراض عن الاعتدال الى القيام فهو حثيث بصرفها عما لا يمتدلا اه سم وما ذكره من  
متابعته محمول على غير من اقتدى به في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة والامام في غير السجدة  
الأخيرة وما بعدها كالقيام اما هو فيخير بين الانتظار فيها والمفارقة فان رفع رأسه منها سرع بدأ انتظاره  
في جلوس التشهد وجب المفارقة لانه لم يجد جلوس تشهده لم يفعله الامام اه سول ومثل السجدة  
الأخيرة التشهد بالآخره لا انتظار لا يقل يلزم عليه احداث جلوس لم يفعله لانا نقول هذا درام والدرام  
ينفترقه مالا يتفرق في الابتداء والضايط أن المأموم مأثور بمتابعة الامام ان لم يكن أي المأموم في  
السجدة الأخيرة أو في التشهد الأخير من الركعة الأخيرة وهذا معنى قول بعضهم ان لم يتم صلاة نفسه  
وعبارة حل ولو اقتدى به وهو في ركوع أو السجود والامام قائم قام من ركوعه أو سجوده  
وبعدته بذلك الركوع أو السجود الثاني فله قبل الاقتداء فلا تجب عليه قراءة الفاتحة اه **(قوله)**  
فاتظاره أفضل) أي اذا ارتكب هذا المكره ودار الأمر بين أن يفارق أو ينتظر فلا انتظار أفضل  
لأن في القطع ابطال العمل واعتراض بأنه كيف يكون أفضل مع الحكم بکراهة الاقتداء وفوات فضيلة  
الجماعة واجب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لان ما ذكره هو كون انتظاره  
أفضل وقد يقال ابطال العمل المصحب بالکراهة أي قطعه أولى اه حل وقد يقال ليس في المفارقة  
قطع عمل وانما فيها تطيع الرضا الحاصل بين المأموم والامام والصلاة باقية الآن يقال لما كان الرضا  
وصفا للعمل وعدمه لا ما كان الانتظار أفضل نظرا لبقاء صورة الجماعة وقبضه عن الخروج من  
العبدية وانما في ثواب الجماعة الاقتداء الذي كورلانه من الفتوة في خلال الصلاة لكن يحصل فضيلة  
فالجلة ربط صلاته صلاة الامام فكان انتظاره أفضل ليجوز الفضيلة بمجرد الربط اه عرش **(قوله)**  
وما ذكره مسبوق فأول صلاته) خلافا للامام مالك اه قال وكذا في حنيفة **(قوله)** وما يفعله بعد  
سلام الامام آخرها) تصرح بمعاين توضيحا **(قوله)** لأنها أي الثانية بخبرنا أي الفتوت وان تشهد **(قوله)**  
وما يفعله مع الامام انما كان للاتباع) وهذا اجماع منا ومن المخالف وجه لتأني أن ما يدركه هو أول  
صلاته اه مر اطف **(قوله)** وروى الشيخان) عطف على قوله لأنها محله ما لو ذكره عقب قوله  
وما ذكره مسبوق الخ كما صنع م لكان أنسب لأنه دليل لأصل الدعوى **(قوله)** ما أدركتم) أي  
مع الامام وقوله وما فاتكم قاموا أي فاتوا به ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذي أدركه مع الامام  
أول صلاتهم فذلك قال الشارح تكميلا للاستدلال وانما الشئ الخ كما فرده شيخنا وقد رواه  
وما فاتكم فاقضوا واستدلل بها أبو حنيفة على قوله ما أدركه المسبوق مع الامام فهو آخر صلاته **(قوله)**

وإنما الشيء إنما يكون بعبادته) هذا من كلام أئمة المذهب وأما خبر مسلم وأفاض ماسبق الذي استدل به أبو حنيفة على أن ما ذكره للأموم آخرها وما فاتته أو لم يأتها فمحول على القضاء، اللغوي لأنه مجاز مشهور بأنه يتعين ذلك أي حله على القضاء، اللغوي وهو الأداء لاستحالة القضاء عرفا هنا اه قال سم قمت مع دالة هذه الاستحالة على التعيين لجواران للقضاء شرعا، في آخر وقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته اه اطف (قوله) ويقضى أي يؤدي قضاءه بعينه اللغوي وهو الأداء فان قيل كيف قلتم باستحباب قرائتها فيها حيث ندم قولكم أنه يسن تركها فيما أحجب بالآتي ولقول يسن تركها بل نقول لا يسن فعلها اه شوري فان قيل خلافتي الجهر أيضا وبالفارق بينهما فلتفرق بينهما بأن السورة سنة مستقلة والجهر صفة تابعة أي في ثمر الأمر بالآول دون الثاني والمراد أنه يقضى حيث لم يمكن من قرائتها في الأولين مع الامام ولم يقرأها معه ولا سقطت عنه السورة تبعاً لسقوط متبوعها وهو الفاتحة لكونه مسبوقاً قبل عن شرح عب حج أنه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب كذا في حل وهذا أي قوله ويقضى الخ في قوة الاستدراك على قوله وما يفعله بعد سلام الامام آخرها المقضى له عدم طلب القراءة فيه ولو قال نعم لو أدرك ركعتين من الرابعة قرأ السورة في الأخيرتين للأنحلو الخ لكان أظهر كما صنع الجلال الحلبي في شرح الأصل فتأمل وفي الألفية ما منه ويقضى بفال أدرك ركعتين الخ أي فلا يكره أن يقرأه الا عند من قال بأن ما يأتي به بعد سلام الامام أول صلاته اه سم وإنما سميت قضاء عندنا لأنه أتى بها في غير محلها الأصل فتعير الشوري يقضى يؤدي ليس بظاهر لأنه إنما يتناسب مذهبنا لث (قوله) وإن أدركه في ركوع أي أوفى القيام ولم يتم الفاتحة فلا بد أن يتقدم معه يقيناً في الركوع كما هو مقتضى التوجيه الآتي في الشرح وأض عليه الشوري فيما مر عند قوله ومن سبق أن لا يشتمل سنة (قوله) وأطمأن يقينا وذلك بالمشاهدة في اليمير وبوضع يده على ظهره في الأعمى فراه بالشك في المأموم مطلق التردد السابق بالظن وإن قوي ولذلك قال يقينا ولم يقل علماً لأن العلم قد يستعمل فيما لم يظن بخلاف اليقين لا يكون إلا جازماً مطابقاً للواقع اه شيخنا وهذا أغنى قوله وأطمأن يقيناً في المسبوق بالمراد الذي قرأ الفاتحة كما يفاده بذكر الركعة بمجرد الركوع وإن لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع كما صرح به البرماوى (قوله) قبل ارتفاع اسمه عن أهله دخل فيه ما لو كان الامام أتى بأكل الركوع أو زاد في الاعتناء ثم اقتدى به للأموم فتعير الامام في الرفع والمأموم في المهرج وأطمأن يقيناً قبل مغادرة الامام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر وصرح به شيخنا زى اه ع ش على مر (قوله) أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقراءتها بظاهر كلامه أنه لا فرق في إدراكها بذلك بين أن يتم الامام الركعة وتجهها معه أو لا كأن أحدث في اعتداله أو في ركوعه بمسالمها معه وهو كذلك سواء قصر بتأخير تحركه إلى ركوع الامام من غير عذر أم لا بخبر من أدرك الصلاة قبل أن يقيم الامام صلبه فقد أدركها ولو لاحق الوقت وأمكنه أدراك الركعة بإدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر اه برأوى مع زيادة مثله في زى ودر قال ع ش عليه وقوله أدرك الركعة أي ما فاتته من قيامها أي ولا ثواب لها فيها لأنه انما يتأب على فعله وغاية هذا أن الامام يحمل عنه لعذره هذا وفي شاشة شيخنا الشوري على المخرج قوله أدرك الركعة أي ثوابها كذا الحلبي في كتاب الصوم حتى ثواب جاعتها اه (قوله) خبراً في بكرة السابق) وهو ما تقدم بعد قول المتن ذكره لمأموم انفراد من قوله لخبر البخاري عن أبي بكر أنه دخل والنبي ﷺ راكع فركع قبل أن يصل الخ وليس فيه تعرض بأنه أدرك الركعة بإدراك الركوع إلا أن يقال أنه لم يأت بها وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه (قوله) ودرك زائد) أي سوا

فصلوا وما فاتكم فأتموه وإنما الشيء إنما يكون بعد أوله ويقضى فيها أدرك ركعتين من الرابعة قراءة السورة في الأخيرتين لئلا تخلو صلاته منها كما مر في صفة الصلاة أما لا يعتدله به كأن أدركه في الاعتدال فليس بأول صلاته وإنما يفعله للتابعة (وان أدركه في ركوع عسرب) للامام (وأطمأن يقيناً قبل ارتفاع اسمه عن أهله أدرك الركعة) خبراً في بكرة السابق في الفصل للتقدم وخرج بالركوع غيره كالاتدال وبالجموب وهو أعم مما عير به في باب الجمعة غير ركوع محدث ودرك زائد

(قوله) فانه بذكر الركعة بمجرد الركوع وإن لم يطمئن الخ بل وإن لم يركع معه لأن الموائف لا تقويه الركعة بوضع رأسه من الركوع تأمل



ومثله الركوع الثاني من  
الكسوف كما سيأتي  
في بابيه وإن كان محسوبا  
وباليتين مالوشك في  
ادراك الحد المتعبر قبل  
ارتفاع امامه فلا يدرك  
الركعة لأن الأصل عدم  
ادراكه وإن كان الأصل  
أبضا بقائه الامام فيه ورجح  
الاول بأن الحكم بدارك  
ما قبل الركوع به رخصة  
فلا يصار اليه الإيتين  
(ويكبر) أي مسبوقة أدرك  
الامام في ركوع (لتحريم)  
ثم ركوع كغيره (فلا يكبر)  
واحدة فان نوى بها التحريم  
فقط وأنها قبل هويه  
(انعدت) صلاته ولا يضر  
ترك تكبيرة الركوع لانها  
سنة (والا) بأن نواها بها  
أول الركوع فقط أو أحدهما  
مبهما أرم ينو شيئا (فلا)  
تتعقد للتركيب في الاولى

(قوله أو اليهما على حد  
سواء لم تنعقد فرضا ولا نفلا)  
لعل سبق قلم المقدم من  
أنه القاء اليد مجزئ فيه  
القراءة ويجزئ فيه التحريم  
فكان الاولى ذكرها فيها  
قدم بان يقول وهو الي  
القيام أقرب أو اليهما على  
حد سواء اه شيخنا

(قوله الركوع الثاني من الكسوف) أي لأنه بمثابة الاعتدال وصورة ذلك أنه صلى كسوف فاختل من  
يصل الكسوف ركوعين وقيامين أما إذا صلى مكتوبة خلف من يصلي كسوفاً وأدركه في الركوع  
الثاني منها أي من الركعة الثانية فإنه يدرك الركعة وإن لم يقرأ للمأموم الفاتحة ويصح الاعتدال وهذا هو  
للعقد (قوله كما سيأتي في بابيه) سيأتي هناك أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة لمن يصلها  
بركوعين لأنه وإن كان محسوبا فهو بمثابة الاعتدال (قوله وإن كان محسوبا) أي فيكون مستثنى  
من كلام المصنف أو يقيد الركوع في كلامه بغير الثاني من الكسوف لمن يصل الكسوف بركوعين  
نأمل (قوله وباليتين مالوشك الخ) أي وظن بل وأغلب على ظنه ادراك ذلك وإن بعد عن الامام ولم  
يرمه فادبه بالشك مطلق التردد حل وزى (قوله فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلها بركعة بعد  
سلام امامه يسجد للسجدة ثم صلاته لأنه شك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلم يصعله عنه اه  
عش على مر (قوله لأن الأصل عدم ادراكه) أي الخلفاء غير (قوله ورجح الأول) أي الأصل  
الاول وقوله لأن الأصل الخ (قوله فلا يصار اليه الإيتين) فلو كان من أدرك ما قبل الركوع من  
القيام وقراءة الفاتحة كأن أحرم منفرداً بعد اتمامه الفاتحة اقتضى في الركوع فلا يشترط في  
ادراكه الركعة أن يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع اه حل (قوله الإيتين) قد  
يؤخذ من هذا أن غلبة الظن غير كافية ونظر فيه الزركشي ونقل عن الفار فإنه إذا كان المأموم لا يرى  
الامام فالتعبر بأن يغلب على ظنه أنه أدرك الامام في القدر المجزئ اه عميرة (قوله ولا يكبر لتحريم)  
ويشترط أن يقع جميع التكبيرة في محل تجزئ فيه القراءة والامام تنعقد فرضاً قطعاً ولا نفلاً على الأصح  
كأن قل على الجلال قال عش على مر ولا يضر الاطلاق حيث لا تصرف الاولى التحريم مع عدم  
المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافقوه وبهذا سقط ما نظره سم على  
حج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عمال وجدوا الامام ركناً كبيراً وأطلق كبراً آخرى بقصد  
الانتقال فهل أصح صلاته فأجاب فصيح صلاته خلافاً لبعضهم انتهى (قوله ثم ركوع) قال حج وحيث  
لا يحتاج لتبعية احرام الاول في الاعتراض ويظهر أن محله ان عزم عند التحريم على أنه يكبر للركوع أيضا  
أما لو كبر للتحريم فلا غنا عن ذلك ثم طرأ له التكبير للركوع فكبره فلا تنفيه هذه التكبيرة الثانية شيئا  
بل يأتي في الاولى التفصيل الاتي اه حل (قوله كغيره) وهو الموافق اه حل وعبارته في شرح  
الروض كالواقعي وهي تفيد أن المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الزكوان كما توهم  
اه شوري (قوله وأما قبل هويه) أي أنما هو إلى القيام أقرب منه إلى أقل الركوع إن كان واجبه  
القيام كما تقدم فإن أنما هو إلى الركوع أقرب أو اليهما على حد سواء لم تنعقد لأفرضاً ولا نفلاً  
وظاهر كلامهم ولو جازاهم وعامته باليوى يقع كثيرا العوام وفي شرح الارشاد وتعقد نفلا  
لجمله اه حل (قوله بأن نواها بها) الصورة الاولى من الاربع مفهومة قوله فقط والثانية والثالثة  
مفهوم قوله التحريم والاربع مفهومة قوله نوى وعبارته أصح مع شرح مر فان نواها بتكبيرة واحدة  
لم تنعقد على الصحيح وقيل تنعقد نفلا مطلقا اه قال عش عليه وقوله لم تنعقد الخ أي لأفرضاً  
ولا نفلاً كذلك نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العام والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة قبيل  
الركن الثاني ما نصه أو ركع مسبوقة قبل تمام التكبير جاملا انعقدت نفلا مفسره اذ لا يلزم من بطلان  
الخصوص وهو الفرضية بطلان العموم وهو الصلاة اه وعبارة الشيخ قوله ويكبر للاحرام الخ لوقوع  
بعض التكبير ركعاً كما لم تنعقد فرضاً قطعاً ولا نفلاً على الصحيح اه أقول والأقرب انعقاد نفلا من  
الجاهل لما عاين به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وأيضاً لا تنفل يجوز أن

يجرم من جلوس وما هنا بلغ منه اه **(قوله وسنة مقصودة)** أي يحتاج إلى نية هذا هو المراد بالمقصودة وتخلوا عن التحرم في الثانية وتعارض قريتي الفتاح والمهرى في الاختارين وتعيير بمذاكرهم ثم محاذرة (ولو أدركه في اعتداله فبدا واقفه فيوفى ذكره) أي ذكر ما أدركه فيه من تحميد ونسبح وتشهد ودعاه (د) في (ذكر انتقاله) عنه من تكبير (لا) في ذكر انتقاله (اليه) فلو أدركه به فبا لأجبه له كسجود لم يكبر لا انتقال اليه لانه لم يتابعه في ولا هو محسوب له بخلاف انتقاله عنه وواقفه إلى الركوع وتعيير بمذاكر أولي من عبرته لا جاهلها التصور على بعض ما ذكرته (وإذا) سلمه كبر لقيامه ببدله نداء (ان) كان جلوس مع الامام (محل جلوسه) لو كان منفرداً بأن أدرك في ثانية الغرب أو الثالثة والرابعة كالوكان منفرداً (ولا) بأن أدركه في الثالثة للغرب له أو الثانية للرابعة (فلا) يكبر لذلك لانه ليس بعمل تكبيره

**(قوله ولا يكمل التشهد وهو ظاهر)** الا إلى إبداله باضمير يعود على الصلاة على الأكل لان تكبير التشهد مطلوب له على كل حال بإتفاق الشيخين مردوح وسند مدر الآتيان بالصلاة على الأكل موافقة لآمائه اه

يجرم من جلوس وما هنا بلغ منه اه **(قوله وسنة مقصودة)** أي يحتاج إلى نية هذا هو المراد بالمقصودة وتخلوا عن التحرم في الثانية وتعارض قريتي الفتاح والمهرى في الاختارين وتعيير بمذاكرهم ثم محاذرة (ولو أدركه في اعتداله فبدا واقفه فيوفى ذكره) أي ذكر ما أدركه فيه من تحميد ونسبح وتشهد ودعاه (د) في (ذكر انتقاله) عنه من تكبير (لا) في ذكر انتقاله (اليه) فلو أدركه به فبا لأجبه له كسجود لم يكبر لا انتقال اليه لانه لم يتابعه في ولا هو محسوب له بخلاف انتقاله عنه وواقفه إلى الركوع وتعيير بمذاكر أولي من عبرته لا جاهلها التصور على بعض ما ذكرته (وإذا) سلمه كبر لقيامه ببدله نداء (ان) كان جلوس مع الامام (محل جلوسه) لو كان منفرداً بأن أدرك في ثانية الغرب أو الثالثة والرابعة كالوكان منفرداً (ولا) بأن أدركه في الثالثة للغرب له أو الثانية للرابعة (فلا) يكبر لذلك لانه ليس بعمل تكبيره

**(قوله ولا يكمل التشهد وهو ظاهر)** الا إلى إبداله باضمير يعود على الصلاة على الأكل لان تكبير التشهد مطلوب له على كل حال بإتفاق الشيخين مردوح وسند مدر الآتيان بالصلاة على الأكل موافقة لآمائه اه

ولا متابعة ويسن له أن  
لا يقوم إلا بعد تسليتي  
الامام وقول كبرليهما  
أو بدله أو لا أكثر فائدة  
من قوله قام بكبرا

### (باب)

كيفية (صلاة المسافر) من  
حيث القصر والجمع مع  
كيفية الصلاة بنحو المطر  
(أما قصر بابعة مكتوبة)  
هي من زيادتي (مؤداة  
أو فائقة قصر في سفر)  
بشرطه الآتية فلا قصر  
صبح ومغرب ومنذورة  
ونافذة ولا فائقة حضراته  
تدعين فعلها زاعما فيجب  
قصصها كافي الحضر ولا  
مشكوك في أنها فائقة  
سفر أو حضر احتياطا  
ولأن الأصل الاتمام ولا فائقة  
سفر غير قصر ولو في سفر  
آخر ولا فائقة سفر قصر في  
حضر أو سفر غير قصر  
لأنه ليس على قصر (وأزله)  
أي السفر لكن أئبنة  
بما ذكره (سور) وإن تعدد  
بقدرته بقول (يخص)

(قوله) كالوشرع فيها تأمة  
ثم أفدها مثال للعادة  
لأنه يؤخذ من غيبته  
تخصيص ذلك بما إذا لم ينو  
قصر أصلها فإن نوى قصر  
أصلها أفدها قصر المعادة

على ما يثبت صلاته فإن كان ساهيا واجاملا لا يقبل وسجد للهو اه شرح حر (قوله) ولا متابعة)  
أي موجودة وأتى به للثبوت عليه ما إذا اقتدى بالامام في الثانية في غير الصبح فإنه يشهد معو بكبر مع  
الامام عند قيامه من التشهد للاتباع (قوله) وقول كبرليهما (أولى) أي لأن قول الأصل قام بكبرا يوم  
أنه لا يكبر إلا إذا قام مع أيهما بكبر حين شرعه في القيام وبجواب عن الأصل بأن قوله قام أي شرع في القيام  
وقوله أو أكثر فائدة أي أن كلام الأصل لا يشمل القعود مثلا وعلا قال أولى وأعم كذا أنه وله لاهل التفات  
اه شيخنا

### (باب كيفية صلاة المسافر)

لهذا ذكر القصر دليلا ودليله قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض الآية (قوله) من حيث القصر) أي هي  
القصر فهو خير مبتدأ محذوف كقوله عش والضمير راجع للكيفية وفعل ذلك لأن حيث لا تضاف  
للفرد الاشتداد والتقدير من حيث القصر والجمع موجودان فيها وقال الاطفيحي أي لأن من حيث  
الاركان والشروط لانها كغيرها من ما قدم القصر على الجمع لأنه يجمع عليه بخلاف الثاني فإن أبا حنيفة  
بغضه لا يلتصق (قوله) مع كيفية الصلاة بنحو المطر) علم من هذا أنه ترجم لئلا يزاد عليه (قوله)  
مكتوبة) أي صلاة أو أن وقت نقلا فيدخل فيه الصلاة للعادة فله قصرها حيث قصر أصلها اه زى  
وسئل رجل وعش وخالف قل على الجلال ونص عبارته قوله مكتوبة ولو يجب الأصل  
فمثل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهورين فهما القصر كغيره وشمل المعادة لغير افساد وإن كان أم أصلها  
كاعتقده شيخنا والآن كأن لا اقتصاد ليجز قصرها كالوشرع فيها تأمة ثم أفدها اه (قوله)  
مؤداة) دخل فيها ما لو سافر وتقدم من الوقت ما يسير ركعة فإنه يقصرها سواء شرع فيها في الوقت  
وهو ظاهر كونها مؤداة أصلها بعد خروج الوقت لانها فائقة سفر كما أشار إليه حر وصرح به  
زى اه المنعني وعبارة البرمادي قوله مؤداة أي يقينا ولو أداء مجازيا بأن شرع فيها بعد شرعه في  
السفر وأردك مناهكة في الوقت وهذا هو المعتمد (قوله) أرفائقة سفر قصر) أي يقينا فهذا  
القبيل ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أنها الخ وقوله في سفر فيه أن التكررة  
إذا أعيتت تذكرا كانت غير الأولى فيقتضى التركيب أن السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح  
الأخراج الذي ذكره الشارح بقوله ولا فائقة سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتج إلى قوله  
بشرطه الآتية وفي بعض نسخ المتن في سفره بالإضافة إلى الضمير وهي واضحة في إخراج ما ذكره  
الشارح وعليها فلا يحتاج لقول الشارح بشرطه الآتية كإقراره شيخنا وقال عش قوله في  
سفر أي سفر قصر قال شيخنا الذي يزي في فيه استغناء بالقرائن المراد بقدرته ما يأتي في سفر القصر  
وقوله أن التكررة إذا أعيتت تذكرا كانت غير الأولى خرج مخرج الغالب اه (قوله) ونافذة) انظر  
أي نوافذة فائدة القصر احتزعتها اه شوري أقول لوجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلا ربع  
ركعتين ولو أراد صلاة ركعتين نوى قصر الاربع الإجماع يكف بل إن أحرم ركعتين سنة العصر من غير  
فرض قصر ولا جمع محضا وكذا تبعض ما طلب للعصر وإن أحرم على أنها ما قصر لاربع بحيث أنها  
يجزئان عن الاربع ويسقط عنه طلب ما زاد بل يتدبى به بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به  
شرعا اه عش (قوله) ولا مشكوك في أنها فائقة سفر) لعله خرج قوله فائقة سفر لانه في حال الشك  
غير محكوم عليها بأنها فائقة سفر تأمل كتابه شوري وقيل إنها مفهوم قديم ملاحظ في كلامه أي أرفائقة  
سفر يقينا (قوله) مجاوزة سور) بلوا بلا همز أي مجاوزة سور تعدد وان كان منهما حيث بقيت له  
بشيء لم يجر بأن جعل سور داخله اه حل وقال زى مجاوزة سور وإن كان ظهره ملتصقا به وإن  
لعدد فاعبره بالآخرين إن يندرس ولا اعتباره بقوله اه حنف والمراد سور كامل أو في صوب سفره بدليل



على العامر ع ش **(قوله)** عجر بالتحوط على العامر خرج ماله عجر بمجرد ترك التردد البسه  
أى شوبرى **(قوله)** بقر بنه باني (أى فى قوله لا بمجازرة بساتين اه شوبرى **(قوله)** كا فهمت  
هى المزراع ووجهه الاول بقاء البساتين تسكن فى الحلة ولا يشترط مجاوزتها للمزارع بالاولى لانها  
لم تكن أصلاً كما قرره شيخنا **(قوله)** نعم اركان البساتين هذا استدراك على ما بعد العادة وهو قوله  
وان الصلابة ما سفره اه شوبرى **(قوله)** فى بعض فصول السنة يستعمل أن المراد فصل منها فأكثر  
أو بعض كل فصل منها فلو كانت تسكن فى كل السنة واتصفت باليد فمهما كالقرتين المتصلتين وسياتى  
حكمهما اه ع ش **(قوله)** لم يمرض له أى لا يشترط وهذا فى معنى العلة لما قبله **(قوله)** والقرتين  
للتصان قال سم والحاصل من مسألة القرتين أنهما ان اتصل بغيرهما ولم يكن بينهما سور اشترط  
مجاوزته فقط اه وبه علم أنه بقصر بمجازرة بابز وبلة اع ع ش ومثله مجاوزة باب الفتوح لانها طرفا  
القاهرة اه خ **(قوله)** المتصلتان فان لم يكونا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر والمرجع فى  
الاتصال والاتصال العرف اه حل **(قوله)** خيام بكسر الخاء يقال فى الواحدة خيمة وهى أربعة  
أعواد تنصب وتقف بشئ من نبات الارض وجمعها خيم يحذف الهاء كشمرة وتسمى جميع الخيم على  
خيام ككلب وكلاب فخيام جمع الجمع وثما اتخذته من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال لها خيمة  
بل خيام وقد يتجاوزون فيطوفونها عليه اه أسنوى اه ع ش على مر وخيام أهل الجنة الاواؤ  
كقوله الشيخ عبد البر **(قوله)** مجاوزة حلة أى ان سافر فى الطول أى لم يكن عرض ولا مهيط ولا مسعد  
معتدلاً أخذ ما بعده **(قوله)** فقط أى لا مع عرض الوادى ولا مع المهيط ولا المسعد اذ لم يتبدل كل من  
الثلاثة **(قوله)** بحيث يجمع أى بالقوة وعوقيد لقوله أو متفرقة **(قوله)** للسمر يفتح الميم  
التحدث لبلا اه ع ش وقوله فى نادى فى موضع قال فى الصباح ند القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا  
وسه نادى وهو يجمع القوم ويحدثهم اه ع ش على مر **(قوله)** ويدخل فى مجاوزتها عرفا **(قوله)**  
لم يعتبر ما خلفه فى القرية لان لها ضابطا وهو امامافرة العمران أو السور أو الخندق كذا قرره شيخنا  
زى اه شوبرى والمعتمد أنه بغيرها ايضا اه سم وضعه شيخنا خ **(قوله)** ومع عرض  
وادى أى ويشترط زيادة على مجاوزة الحلة بمجاوزة عرض وادى لكن قال زى وهو يجمع عرضه فان  
كانت ببعضها كتنى بمجاوزة الحلة ومراقفها عرفا اه ومثله فى شرح الرأى عن ابن الصباغ ورد  
عليه أن التصوير بذلك يناقض صريح قوله ومع عرض وادى فان المعية تقتضى أن ما يقطع من  
عرض الوادى زاد على الحلة فاعلم ما طريقتان اه ع ش وبعبارة على مر هذا وقد يقال عليه  
حيث كانت معقودة بما ذكرنا فلا حاجة لذكر عرض الوادى إذ البيوت المستوية للعرض داخلية  
فى الحلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب  
البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ولعل ما طريقتان لإحداهما صرح به الجمهور ومن أنه  
يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجمعه  
والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة اذا كانت بجميع عرض الوادى فيشترط مجاوزتها فقط اه  
بحرفه قال الشوبرى قوله ومع عرض وادى ان قلت ما فائدة الوادى فى هذا الحل وما هو المعطوف عليه  
قلت فائدة تدفع ترويه أن مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحلة مطلقا وهو فاسد لما لا ينعنى مع  
مسانة ظاهرا لقوله فقط فأجابهم بأنه تعتبر الحلة فقط ان لم يسافر فى العرض والحلة والعرض ان  
سافر فى العرض وحده فقط فالمعطوف عليه حلة وهذا كله ظاهر جلى لكن قد وهم فيه بعض

سافر فى عرضه (د) مع مجاوزة **(قوله)** رحاله كذا فى الروضة (ح) على الخلاف فيها لا سوره كما هو القرض



مكة نظر النية الاقامة بها ولو في الانفا، أو يستمر سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانهما من جلة  
معهودهم فلا تأثير لنيتهما الاقامة انحصار قباها ولا الطولية الاعند الشرع فيها وهي اماناتكون بعد  
رجوعهم من منى ودخولهم بمكة للنظر في ذلك الحال والثاني أقرب كما يحسنه بعض أهل العصر اه وهذه  
القبول الثلاثة اعماها قيود في قوله أو موضع آخر فمكان الاولى للعنف أن يعيد العامل وهو من لينه  
على ذلك كما هو عادته وأما بلوغه وطنه فينتهي به السفر مطلقاً أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده ولم ينو  
أملا سواء كان مستقلاً أو غير مستقل اه شخنا **(قوله اقامة)** أي بهذا الموضع الآخر قوله مطلقاً  
أي غير مقيد بزمن **(قوله اقامته)** مطوف على قوله ببلوغه الخ وهو يضاراجع للموضع الآخر لا وطنه  
خلا للابوه وهذا التعيين رجوعه اليها وقصر هذا المطوف على الموضع الآخر صرح به المصنف  
على خط وقال وأما وطنه فينتهي السفر بلوغه الى به من غير توقف على اقامته به ولا على سبق نية  
الاقامة للمراب الاقامة في قوله وباقامته التزول والمكث وقطع السفر كما أشار اليه حل وعش **(قوله)**  
حيث أن أي حين اقام أي نزل ومكث **(قوله لا تنقضي فيها)** أي الاربعه **(قوله أما اذا لم ينو الاقامة)**  
أو نواها بعد بلوغه مفهوم قوله لنوى قبل فالاولى مفهوم نوى والثانية مفهوم قبل ولم يذكّر هنا  
مفهوم مستقل لأنه سيأتي بذكره في قوله وكذا لو نواها فيها أو في مسألة الكتاب غير المستقل  
آخره هناك لان حكمه مخالف لحكم مفهومههما وبما شارك قوله وكذا لو نواها الخ في الحكم ذكره  
معه اه وكان الاولى ذكره أي ذكر قوله أما اذا لم ينو قبل قوله وباقامته الخ **(قوله فلا ينتهي)**  
سفره بذلك أي ببلوغه **(قوله بالاقامة في الاولى)** ليس معنى الاقامة هنا معناه في عبارة لائن بل هما  
مختلفان اذ هي في عبارة لائن عبارة عن مجرد المكث والتزول وان لم تحض الايام الاربعه وهن عبارة  
عن مضى الايام الاربعه بكمالها فلهذا القصر قبل مضيا لفرق بين الاقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه  
آخر وهو ان الفرض في صورت لائن أن المسافر ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم الخ والفرض في هذه  
أي صورة الشارع ان المسافر ليس ذا حاجة كما فرضه شخنا أو في قوله بالاقامة في الاولى عوض عن  
التميز أي باقامته أي الاربعه المقيدة بكونها مهيضة نفرا ما لو اقام أربعة أيام منها يوما للدخول  
والخروج فلا يقطع سفره بذلك الاقامة فقول الشارع وانما لم يحسب الخ رابع لهذا المفهوم على الوجه  
الذكر والقول لائن صحاح بل المذكور في أصله وشرح مر انما هو ذكره في مسألة المثنى فقتضاه أنه  
كان على الشارع أن يقدم قوله وانما لم يحسب الخ عند قول المثنى أي أربعة أيام صحاح واحد آخره الى هنا  
لأنه ان يرجع للمفهوم كما يرجع للطوق فنتجده في هذا الصنيع **(قوله في الاولى)** هي قوله أما اذا لم ينو  
الاقامة وقوله في الثانية هي قوله أي نواها بعد بلوغه اه شوري **(قوله وبينها الخ)** الاوضح أن  
يقول وبالنسبة المذكورة بشرط المكث والاستقلال في الثانية لأن الفرض أنه نوى الاقامة **(قوله)**  
والتعقيب بالمكان فيها أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم هو الاذرى وقوله في غيرها أي وهي مسألة  
الثالثة المذكورة بقوله وقضى قبل وهذا المز وخطا لأن مسألة لائن لا تنقيد بالمكث حال البنية وانما  
تقيد بمسألة الشارع وهي ما ذنوى بعد الوصول اه شخنا **(قوله والأصل فيما ذكر)**  
أي في المفهوم المذكور بقوله أما اذا لم ينو الاقامة الخ ومحل الاستدلال قوله وانما ينتهي بالاقامة  
في الاولى الخ واستدل على الاولى من هاتين المسألتين بمجموع الطبرين واستدل على الثانية  
بالمقاس بقوله وأطلق باقامته نية قاضها لكن فيه أن المدعى في المفهوم أن نية الاقامة كانت بعد  
الوصول اذ هي قبله لا ينتهي بها وانما ينتهي بالوصول نفسه والمقاس ليس فيه تعقيب بكون النية بعد  
الوصول الذي هو المدعى كما عرفت وانما عرفت حتى يشمل النية قبل الوصول ولا بعده لم يصح لماعت

اقامته) وان لم يصلح لها ما  
(مطلقاً) وهو من ريادة في  
(أربعة أيام صحاح) أي  
غير يومى للدخول والخروج  
(وباقامته) قد (علم)  
حيث (ان إربه) بكسر  
ألفه واسكان ثمانية وبفتحها  
أي حاجته (لا تنقضي  
فيها) أما اذا لم ينو الاقامة أو  
نواها بعد بلوغه فلا ينتهي  
سفره بذلك وانما ينتهي  
بالاقامة في الاولى وبنيها  
وهو ما ك مستقل في  
الثانية والتعقيب بالمكث  
فيها ذكره في المجموع  
وقوع لبعضه عزوه له في  
غيرها والأصل فيما ذكر

(قوله رحمه الله أو أربعة  
أيام صحاح) بخلاف ما دونها  
فترخص فيه وانظر لو  
أخفى اللون بدون وهكذا  
هل يترخص فيه أو يفرق  
بين المسافر حقيقة فيترخص  
اذا نوى اللون والمسافر  
سكناً فلا تؤثر نيته وهو  
الظاهر والا لأدى الى  
استفراق العمر قصرام  
الثبوت في بعض الصور

أن الثانية قبله لا يحصل الالتها بها نفسها وقية إيمان المدعي وهو الالتها بالنسبة مقيد بما إذا لم يكن  
للسافر حاجة أم إذا كان ذلك الحاجة وليدو قبل الوصول فإتمامه ينتهي سفره بالإقامة نفسها كما علمت  
إضاحة ما سبق ومع هذه التبريد عليه أيضا أنه يستدل في منطوق المتن كما هو عاده بل سكت عنه  
واستدل على المفهوم أم إذا مشينا **(قوله خير أقيم الخ)** خبرا بصيغة التثنية صاف الخبرين بعده  
الأول قوله بقم الخ والثاني قوله وكان يحرم الخ وبعبارة شرح م ر ولو أقامها إلى أربعين غير مرة  
انقطع سفره عما بها أن نوى الإقامة وهو سائر لا يؤثر أيضا وأصل ذلك أن الله تعالى أنس القصر بشرط  
الضرب في الأرض أي السفر بينت السفن إقامة ما دون الأربعين غير مؤثرة لأنه صلى الله عليه وسلم  
أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بكرة جمع الإقامة بمأخذه اه بحرفه وقول م ر لأنه صلى الله عليه  
وسلم الخ الأولى تقدمه على قوله وبينت السنة الخ لأنه دليل لما قبل قوله وبينت الخ ففعل هذا الحاجة  
قول الشارح الآتي وفي معنى الثلاثة لأنه ثابت بالسنة أيضا فلا حاجة لثبته بالقياس والاستدلال  
في الحقيقة إنما هو بالخبر الثاني لكنه أتى بالأول ليبين المراد بالإقامة في الخبر الثاني وأنها الأربعة فما  
فوقها دون الثلاثة فما زاد عليها لم يصل لتمام الأربعة فلذلك احتج بالقياس بقوله وفي معنى الثلاثة  
وقوله فالترخيص بالثلاثة أي في الخبر الأول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله وفي معنى الثلاثة  
لما احتجنا بجنب قوله فالترخيص بالثلاثة ليظهر قوله بخلاف الأربعة ولأنه من تمام الاستدلال على  
دعوى واحدة ثلاث القياس الأول في كلامه وهو قوله وأما إقامة الخ فانه استدلال على دعوى  
أخرى تأمل **(قوله بقم للمهاجر)** أي في عمرة القضاء سنتسبع فهذا الخبر وأردفها وسبعين  
الكتار لما منعه صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الخديبية سنة ست اصطلاحه ما علمت على أن  
يدخلها العام القابل سنتسبع ويتم بقم فيها ثلاثة أيام فقط اه شيخنا **(قوله وكان يحرم الخ)**  
امس كان ضمير الشأن وخبرها جازة يحرم كل الشورى أي وكان يحرم قبل الفتح وأتى به ليبين على  
أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم فلا استدلال بمجموع الخبرين وقوله فالترخيص  
بالثلاثة الخ انظر من أين هذا لأن غاية ما في الحديث الإباحة الإقامة للمهاجر من ثلاثة أيام بعد أن كانت محرمة  
عليهم وهذا لا يقتضي بقا حكم السفر إلا أن يقال معنى الحديث بقم للمهاجر بعد قضاء نسكك  
مترخصا بخص السفر تأمل **(قوله وفي معنى الثلاثة ما فوقها ودون الأربعين)** أي غير يومى الدخول  
والخروج واعترض هذا بأنه غير مقول لعدم تصوره في الخارج لأنه ان دخل في أثناء يوم الأحد  
مثلا وخرج في يوم الخميس ولو في آخره صدق عليه أنه أقام ثلاثا غير يومى الدخول والخروج وإن  
خرج يوم الجمعة صدق عليه أنه أقام أربعة كوامل وأجاب ع ش بأنه يتصور بالنسبة كأن ينوي أن  
يقيم أربعة أيام الأشياء غير يومى الدخول والخروج فلا ينتهي سفره بذلك بل يترخص حيث اه  
شيخنا عز يزي وأجاب بعضهم بأن ليلة الخميس زائدة على الثلاث لأن يوم الخروج يومها لاهى **(قوله)**  
**(الخط)** أي في يوم الدخول والرحيل أي في يوم التدرج **(قوله أمالو نوى الإقامة الخ)** هذا من حيث  
الكلام على المفهوم الذي ذكره بقوله أم إذا لم ينو الإقامة الخ وفيه أيضا مفهوم القيد الثالث في المتن وهو  
قوله وهو مستقل ولعل عند الشارح في توسط الاستدلال بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على  
المفهوم أن الخبرين والقياس أحكاما يثبتان بعض المفهوم وهو ما قدم عليهما وأما بقية المفهوم فلم يؤخذ  
من دليل فذلك أخرها عنه واستدل على بعضها بدليل عقلي حيث قال لأن سبب القصر السفر تأمل  
**(قوله الثانية)** دعوى فيها بعد الدخول وقوله فلا يؤثر أي ففعله مخالف الثانية **(قوله أو في مكة)**  
**(الكتاب)** أي المتن وهي ما إذا انتهى سفره ببلوغه موضعا آخر وقد نوى قبل بلوغه وهو مستقل إقامة



بقوله غير المستقل كالزوجة والقرن اه حل **(قوله)** وان توفقه كل وقت من ذلك انتظار خروج  
 الزوج راكب السفينة وخروج الرقعة لئلا إذا كان عزمه على السفروان لم يخرجوا فان نوى أنه لا يسافر  
 الا مع الرقعة لا يترخص لعدم جزمه بالسفر اه حل وقوله كل وقت مراده مدة لا تقطع السفر كيوم  
 أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة **(قوله)** أي رجاء تفسير لقوله توقع وقوله حصول أثره  
 تفسير لتضمير المنصوب وفي كلامه إشارة لتقدير مضاف في المتن وهو حصول لان الضمير راجع لأثره  
**(قوله)** قصر ثمانية عشر يوماً ومثل القصص سائر الرخص المتعلقة بالسفر فلوقال ترخص ثمانية عشر  
 كأنعم ولا يستثنى سقوط الفرض بالتييم لان المداخلة على غايته الماء وقفة ولا صلاة الا لتفسير  
 القبلة اذا كان صوب مقصده لان المداخلة في السير اه حل **(قوله)** ولو غير عارب أي مقاتل  
 وغرضه من هذه الغاية الرد على قول ضعيف يخص الرخص بالمقاتل ويق قولان ضعيفان أيضا ليد  
 عليهما لئلا تدفع ضعفهما لا قبل ترخص أي اذ اوال الثاني ترخص أربعة أيام فقط **(قوله)** أهلها بمكة  
 عبارة مر وحج بعد فتح مكة وهي ظاهرة اه ع ش وروى أنه أقام سبعة عشر وأربعة عشر  
 وعشرين وحل الأخير على حساب يومي الدخول والخروج والذي قبله على أحدهما والاول على  
 فوات يوم قبل حضور الراوي اه قل على الجلال **(قوله)** لحرب هوازن أي لأجل حرب هوازن  
 أي لأجل انتظار الخروج لحربهم المراد أنه كان يقصر في مكة قبل الخروج لحرب هوازن وليس  
 للرد أنه كان يقصر وقت الحاضرة كما عبر به بعضهم اذ هذا ليس في كلام الشارح وهوازن اسم لقبيلة  
 حليفة العدنية كانوا مقربين محبين وهو مكان قرب الجمرات وقد بعد أن غزاهم وانصره الله تعالى عليهم  
 ذهب للظاهر وغزا أهلهم وظاهر ما فهم ثم رجع إلى الجمرات فقسم غنيمة هوازن هناك **(قوله)** وان  
 كان في سنده ضعف قد يقال عدا بيننا تحسين الترمذي له **(قوله)** وقبس بالحارب أي الذي في الحديث  
 لان الذي صلى عليه وسلم كان عاربا أي منتظرا للحرب **(قوله)** وفارق مالوع الخ أي فارق  
 المسافر الذي توقع أنه به كل وقت حيث يقصر ثمانية عشر يوما المسافر الذي علم أن أثره لا يتنقض في  
 أربعة عشر حيث ينتهي سفره بمجرد الاقامة كما ذكره المتن بقوله وباقامت الخ وغرضه بهذا الرد على القول  
 الضيف الذي سوي بين الاول والثاني في امتناع القصر فيا زاد على الاربعة كما علمت من عبارة أصله  
 وشرح مر وكان المناسب أن يقول لا يتنقض لبواقي ما في المتن من الاتيان بلا التافيه **(قوله)** ما كنت  
 خرج به ملوئي ذلك وهو سائر ذهابا فان ينشأ لا تؤثر لان سببه منافاتها وأما نوى الرجوع ثم  
 رجع من غير مكث كان سفره جديدا اه **(قوله)** ولو من طويل أي لا فرق بين أن يكون  
 طويلا أو قصيرا بالنسبة للحل المرجوع منه إلى الحل الذي يرجع إليه كذا قاله حل وقال بعضهم قوله  
 ولو من طويل بان كانت نيته الرجوع بعد سبب مرحاتين فكثر **(قوله)** لا إلى غير وطنه هي عاطفة  
 على مفتركه قال وبنية رجوعه إلى وطنه مطلقا أو أفيده لغير حاجة لا إلى غير وطنه الخ اه ع ش  
 قال شيخنا ونطوق هذا ثلاث صور بينها بقوله بأن نوى رجوعه إلى وطنه أي حاجة أولا فهاتان  
 صورتان والثالثة قوله أو إلى غير الخ ومفهومه صورة واحدة ذكرها بقوله فان نوى الرجوع  
 الخ والحاصل أن الرجوع إلى الوطن أو أفيده وعلى كل حال إلى الحاجة أولا **(قوله)** بان نوى رجوعه  
 الخ كما لو سافر من مصر إلى ديباط لكن قبل وصوله إلى ديباط يرجع يوم مكث ببلدة دنوى  
 الرجوع إلى مصر وبين البلية ومصر سفر طويل وهذا مثال لقوله ولو من طويل اه شيخنا  
**(قوله)** في ذلك الموضع أي لما مكث فيه وقال بعضهم أي الموضع الذي نوى فيه الرجوع وعبارة شرح  
 مر امتنع نصرة مدام في ذلك المنزل كما جزموا به اه **(قوله)** فان سافر أي لمقصده الأول أو

ولو ما كذا (وان توقعه)  
 أي رجاء حصول أثره (كل  
 وقت قصر ثمانية عشر  
 يوما) محما ولو غير عارب  
 لانه صلى الله عليه وسلم  
 أقام بمكة عام الفتح لحرب  
 هوازن بقصر الصلاة رواه  
 أبو داود والترمذي وحسنه  
 وان كان في سنده ضعف  
 لانه شواهد تحببه وتيسر  
 بالحارب غيره لان المرخص  
 هو السفر للحاجة وبفارق  
 ما لو علم انه لم ينقض في  
 الاربعة كما مر بأنه ثم  
 مطمئن بعيد عن هيئة  
 مسافر بخلافه هنا (د) ينتهي  
 سفره أيضا (بنية رجوعه  
 ما كذا) ولومن طويل  
 (لا إلى غير وطنه حاجة)  
 بان نوى رجوعه إلى وطنه  
 أو إلى غيره لغير حاجة فلا  
 يغصر في ذلك الموضع فان  
 سافر فغير جديد فان كان  
 طويلا وتصرفا لا فلا

(قوله من ذلك انتظار خروج  
 الرجاء) فلوقال للوضع  
 الذي ليس فيه ثم رده  
 الرجوع إليه أقام فيه فهي  
 إقامة جديدة لا تقدم إلى  
 الأولى اه شرح الوجوه

فان نوى الرجوع ولو من  
ضرب إلى غير وطنه حاجة  
لم ينه سفره بذلك وكنته  
الرجوع التردد فيه كما في  
المجموع عن العبدى وقول  
ما كشال آخر من زيادى  
**(فصل فى شروط**  
**التقصير وما يذكر معها**  
**لتقصير شروط) ثمانية**  
**أحدها (سفر طويل)**  
وان قطعه من لحظة في بر  
أو بحر ان سافر (لغرض)  
صحيح (ولم يعدل) عن  
تقصير (اليه) أى الى  
الطويل (أوعدل) عنه  
اليه (لغرض غير التقصير)  
كسهولة وأمن وعيدة  
ونزه فان سافر بالغرض  
صحيح كأن سافر ليجرد  
التنقل فى البلاد لم يقصر  
وان عدل الى الطويل  
لا لغرض أو ليجرد التقصير  
فكذلك كالولايات التقصير  
وطوله بالهتاج بينا وشيلا  
وقولى أولا لغرض من  
زيادى (وهو) أى  
الطويل (ثمانية وأربعين

الاربع ثمانية المنطوق ورواحدة القهوم وانه أعل  
**(قوله وما يذكر معها)** أى من قوله والافضل صوم لم يقصر  
فصل فى شروط التقصير وما يذكر معها  
ومن سنة الاستحلاف **(قوله شروط ثمانية)** وهى طول السفر وجواز عدم الربط بنعم  
لغرض صحيح الشرط مجموع هذه الامور الاربعه فهو مكمل منها وهذا نظير العلة المركبة من معان  
ولما مره جعل الشرط هو السفر واليقينة شرط له ولو جعل قوله لغرض صحيح شرطاً مستقلاً لكان  
ظاهراً قال الشورى وهلاك طول سفر كالقائلانها جوازها وأجيب بانها لو عجز بما ذكر لأوهم أن  
المرخص الطويل وأنه قبل طوله لا ترخص له اهـ ويجب أيضاً بان المتعبر هو السفر فقط والطول وصف  
له كائى عش **(قوله وان قطعه من لحظة)** فان قلت لا قطع المسافة فى لحظة صار معها فكيف يتصور  
ترخصها قلت لا يلزم من وصول المقصود ان ترخصه لكونه نوى فيه إقامة لا قطع السفر وأن المراد  
باللحظة انقطاعه من الزمان الذى ترخص **(قوله فى بر أو بحر)** مثله فى سفر **(قوله لغرض صحيح)**  
أى دنى أو دنيوى ولو بقصد أن يباح المقصر هكذا قاله حل وشبهه فى شرح الروض وقوله ولو قصد  
أن يباح التقصير بنا فيه ما يأتى من أنه اذا كان الغرض فى العدول مجرد التقصير لا يقصر فاذا كان قصد  
التقصير ليس غرضاً له محالاً عدول فكيف يكون غرضاً صحيحاً فى أصل السفر الا ان يقال لكونه  
قصد لإباحة التقصير لا قصد التقصير وقبائى قصد التقصير وفرق ما بينهما وصرح حل فبأبائى بماتنه  
وقوله لغرض صحيح أى لغرض قصر الصلاة قصر الصلاة ليس من الاغراض بخلاف قصد إباحة القصر لانه  
لا يلزم من إباحته وجوده اهـ **(قوله أو عدل لغرض غير التقصير)** صورة المسئلة أن مقصده بطريقان  
طريق قصر لإبلاغ محلين طريق طويل يلائمه فذلك الطويل يخرج ما لو كان طويلاً فذلك  
أطولها ولو لغرض التقصير فقط فانه يقصر فيه جزأاً اهـ من شرح حر **(قوله غير التقصير)** ولوم  
التقصير كابدل عليه قول الشارح بعد الجرد التقصير فيقصر فبأبائى اذكر اهـ ح **(قوله ونزّه)** هو  
لأنه الكسوريات البشرية يقال شيخنا ح هورؤ به ما تيسر به النفس لازالة المحرم الدنيا ولا يخفى  
أن النزه هنا حاصل على سلوك ذلك الطويل وليس حاملاً على أصل السفر بل الحامل عليه غيره  
كالتزعم ولا فلا ينافى ما ندرناه لا بد أن يكون الحامل على السفر غرضاً صحيحاً وليس التزعم منه فى  
شرح شيخنا هو كان لازالة المشى ينحوه كغرض اهـ حل وزى أى وان لم يقصر بطيب ذلك  
فحينئذ تحل الشارح ما ندره لا ينافى تمتلحه بعد العدول ولو قصر بالنزّه كما صنع بعضهم وذلك لان تمتلحه  
بالنزّه انما هو لغرض الحامل على العدول الى الطويل ونزّه بالتثقل انما هو لغرض الحامل على أصل  
السفر فالحاصل أن النزّه لا يصح أن يكون غرضاً حاملاً على أصل السفر ويصح كونه غرضاً حاملاً على  
العدول الى الطويل **(قوله وان عدل الى الطويل لا لغرض الخ)** قال الاذرى لو سلكه غلطاً لا عن قصد  
أو جهلاً فالظاهر انه يقصر ولم أره نالتهى حر اهـ شوى برى **(قوله أو ليجرد التقصير)** أى القصر ليجرد  
عن غرض آخر فهو من اضافة الصفة لا توصف فتفيد العبارة أنه لو قصد التقصير وغيره ما لا يقصر شيخنا  
قال العلامة الشورى وبما روى جوار لا انفساءه من فى الركوع لغرض سقوط النافعة عنه بان

**(قوله لا يصح أن يكون**  
غرضاً حاملاً الخ) حيث  
كان الصحيح ما ليس حراماً  
فما للمانع من كونه غرضاً  
خصوصاً وقد نص عليه  
مع فى حاشيته عن حميرة

الجماعة مطالبة لذاتها في الصلاة مطلقا في الجلة بخلاف القصر وإن الجماعة مشروعة سفرا وحضرًا بخلاف القصر فكانت أهم منه وإن فيه إسقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء لا كور وأيضًا ذلك الإسقاط خلفه تحمل الامام بخلاف هذا لا خلاف له **(قوله هاشمية)** بالرفع صفة ثمانية وأربعون بالنسب صفة لميلاد واعتبر بأن الميلاد بوصف هاشمية بل هاشميا لأن يقال راعي معناه لأنه في الغنى أميال ويحمل أن يكون حالاً من ثمانية وأربعون أي حال كونها هاشمية وإن كان محي الحال من النكرة قليلًا **(قوله هاشمية)** بمحو محول عن المضاف أي وهو ذهب ثمانية وأربعون **(قوله أي سير)** يوبين من غير ليلة واليمين من غير يوم أو يوم وليلة وقوله متدلين المراد الاعتدال أن يكونا مقدار يوم وليلة وهو ثمانية وستون درجة فلكية **(قوله بسرا الاثقال)** على الوجه المتعادم من التزلزل لاستراحة وأكل صلاة أي الحيوانات المثلثة إلا جمال الظاهر أنه لا فرق بين الأبل وغيرها والمشهور على السنة للتأخر من المراسم الأبل كأن ذكره حل وبعبارة الشوبري قوله بسرا الاثقال وهي الأبل المحملة لأن خطورة البعير أوسع حينئذ **اه** وفي المختار النقل واحد الاثقال كمثل واحد حال ومنه قولهم عطته فلهذا لأن وزنه **اه** ومنه تعلم أن في الكلام محو لأن المراد بالاثقال الأبل الحاملة للأثقال أي الاحمال والعلاقة بالمؤخرة سميت الأبل لأنها باسم أحمالها التي على ظهرها فتأمل **(قوله أر بعقر برد)** بضم الباء الموحدة والراء الملهة وهو فارس معرب **اه** برماوى **(قوله علقه البخارى)** التعليق حذف أوّل السند واحدا كأنه أكثر والارسل حذف آخره فلا ذل كحذف الشيخ وإن كسفت الصغارى والمحمل أن الراوى إذا ذكر جمع السند في حديثه كان متصلا وإن حذف أوله كان معطلا وإن حذف آخره كان مرسلًا وإن حذف وسطه نظر في المحذوف فإن كان واحداً كان منقطعا وإن كان اثنين كان معطلا **اه** عن وقيدته بصيغة الجزم تنبيه على أنه إذا كان كذلك محتج به بخلاف ما قال البخارى روى عنه **عليه السلام** مثلا كذا **(قوله وأسند البيهقي)** أى أن ابن عمر فقط بل ورد أيضا ابن خزيمة رفعه إلى النبي **عليه السلام** عن ابن عباس حيث قال حديثي ابن عباس أن النبي **عليه السلام** كان يقصر ويغفر في أربعة برد وعليه فلا إشكال لأنه صار مرفوعا كما ذكره الحنف ومراهم في الإشكال الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله ومثله إنما يفعل بتوقيف وهو أن فعل الصحابي ليس بحجة حتى يستدل به وأجيب أيضا بأنه لا يعرف لهما مخالف فهو إجماع سكوتي **(قوله)** ومثله أى مثل المذكور من القصر والطر فلي يكون يفعل مبنيا للجھول أو مثل المذكور من ابن عمر وابن عباس فعله يكون يفعل مبنيا للفاعل **(قوله بتوقيف)** أى سماع أو زينة من الشارع فلا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلا **اه** برماوى **(قوله الأياب معه)** الظرف متعلق بيجب الذي بعده ولو قال الأياب فلا يجب معه لكان أوضح **(قوله والغالب في الرخص الخ)** أشار بقوله والغالب المأهول بالرجح في الأصول أن الرخص لا يدخلها القياس قاله عرش وفي قول ومن غير الغالب القياس أي كان الجرح الوارد في الاستنباط فيس عليه ما في معناه من كل جامد الخ **اه** **(قوله)** والساقفة تعبد أى ولو بالاجتهاد ولا يقال هذا رخصة ولا يصار إليها إلا بيقين لأننا نقول هذا من المواضع التي تأم فيها الفقهاء الظن مقام اليقين فلي تأمل شوبري وبعبارة سم ولا يشترط يقين التحديد بل يكفي الظن بالاجتهاد **اه** **(قوله فيحاط فيه بتحقيق تقريرها)** أى يكفي فيها الظن عملا بقولهم لو شك في المسألة اجتهد **اه** حل **(قوله والدليل الخ)** عبارة بعضهم والميل ألف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربعة وعشرون أصعًا والأصبع ست شعيرات يوضع يطن هذه لظفر تلك والشعيرة ست شعرات من ذنب البغل **اه** شوبري **(قوله خطوة)** بضم الخاء اسم لما بين القدمين بالفتح اسم

ميلا هاشمية ذهابا وهي مرحلتان أى سير يومين متدلين بسير الاثقال وهي ستة عشر فرسخا وهي أربعة برد فقد كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد علقه البخارى بصيغة الجزم وأسند البيهقي بسند صحيح ومثله إنما يفعل بتوقيف وخبر جازي ذهاب الأياب معه فلا يجب حتى لو قصد مكانا على مائة نية لأن القيم فيه بل يرجع فليس له القصر وإن ناله مشقة مرحلتين متواليتين لأنه لا يسمى سفرا طويلا والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحيدلان القصر على خلاف الأصل فيحاط فيه بتحقيق تقريرها والدليل أربعة آلاف خطوة

**(قوله أن الرخص لا يدخلها الخ)** أى أي غاي لا بدليل ما بعده فالأولى انصرح به **(قوله)** أى ولو بالاجتهاد أى اجتهاد المترخص فيه شيئا

نقل الرجل من محل آخر **(قوله)** والخطوة ثلاثة أقدم أي الخطوة المعتبرة في الميل فهو اثنا عشر ألت قدم وأما مجموع المسافة فخمسة وستة وسبون ألفا قال حج في شرح عب والقدم نصف ذراع اه شوري **(قوله)** المنسوبة لبني هاشم أي بنو العباس لتقديرهم لما وقت خلافهم وليست منسوبة الى هاشم جد النبي **(قوله)** الاموية هو بضم الهمزة أفصح من فتحها اه شوري نسبة الى بني أمية لتقديرهم لما وقت خلافهم وفي عرش على مر مانته قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح نسبة الى أمية بن رزاق بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بني أمية قال جامع الأصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل اه ومراده أن المنسوبين الى أمية قليل والكثيرهم المنسوبون الى بني أمية لأن في هذه النسبة لفتين مطلقا فهاهنا بالضم لا غير هذا تعلم ما في كلام الشوري **(قوله)** اذ كل خمسة منها (الح) بهذا المعنى أنه لا فرق بينها وبين الهاشمية غاية الأمر أن أميها لها شمية ثمانية وأربعون وبلا موية أربعون فيصح التقدير بالاموية أيضا ولكنه إنما احتزنها لاجل قوله ثمانية وأربعون إذ بعد هذا العد يجب التقييد بالهاشمية لانها بلا موية تزيد على المرتين **(قوله)** وثانها جوازها لا يقال هذا يعني عنه قوله السابق لفرض صحيح لانا نقول لا نلازم بين صحة الفرض والجواز فان سفر المرأة للتجارة بغير إذن زوجها سفر لفرض صحيح لكنه غير جائز كذا كراه الشوري قال شيخنا والمراد بالجائز ليس حراما فشمس الواجب والتسديد والمكروه كالمكروه للتجارة في أكناف الوقت اه **(قوله)** لعاصبه أي السفر خلافا لذي أي ولو كانت المعصية صورة فلا يكون الناشئة والآخرين الصغيرين كافي شرح مر أما المعصية في السفر كسفر الخريف سفر الحج فلا يؤز لاجل السفر فلا تنظر لما يطرقه ومن المعصية بالسفر ما لو ذهب ليس على وظيفة غيره بشرط أن يكون أهلا وأن من معه الوظيفة أهل لها بما روى زوى **(قوله)** ولو في أثناءه وهذا يقال له لعاص السفر أن السفر بأن أنشأ مباحا ثم قلبه معصية **(قوله)** كالتقي بالمدقال أهل الفعل يقال أتى العبد أذهر من سيده بفتح الباء يأتي مضاهيا كسرها وفي ابن فارس أتى العبد بكسر الباء يأتي بفتحها قال النووي في سفر المرأة لا يقال للمعصية إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد وعمل ولا فهو عارب ذكره ابن الملقن في الاشارات **(قوله)** لان السفر عيب الرخصة عبارة شرح مر اما مشروعية الترخيص في السفر للائحة والعاصي لا يمان لان الرخص لا تنطبق بالمعاصي **(قوله)** فلا تنطبق أي لا تتوافق أي لا يكون سببا لمجوز لها معصية وكتبنا أيضا معنى قولهم الرخص لا تنطبق لما معنى أن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء كالسفر فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا اه شرح مر شوري **(قوله)** بل عليه التيمم لان التيمم رخصة ومقتضى كونه رخصة أن العاصي لا يتيمم فضع الشارح ذلك بقوله نعم بل عليه كذا قرره شيخنا وبعبارة الشوري الظاهر أن التيمم لفقد الماء كما هو فرض كلام المجموع بخلافه كحومرض فلا يتيمم إلا ان تاب وبعبارة حل هذا فيقيد التيمم من رخص السفر وأنه جائز بل واجب مع العيصان بسببه وهو السفر وفي نظر لان التيمم ليس من رخص السفر فلا حاجة للاعتدال إلا ان يقال لما كان السفر مظنة لفقد غالبا كان كأنه سبب فوجب إعادة التيمم أو يقل سقوط الاعادة عن التيمم رخصة وهي لا تنطبق عن العاصي ولو سبقا **(قوله)** فان تاب (الح) هذا راجع لما قبله الثانية وهو ما إذا كان العيصان ابتداء وأما بعدها وهو ما إذا كان العيصان في الانثناء فيترخص اذا تاب عليه ولو كان البقي دون مرحلتين اه اه زى أي نظر الآلة وآخروها لمراد من قوله تاب أي توبة صحيحة أي بأن خرج عن تابسه بالمعصية وشرح بقوله كالحقيقة ما عصى بسفره يوم الجمعة بأن سافر بعد الفجر يومها ثم تاب فأنه لم يترخص

والخطوة ثلاثة أقدم وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية المنسوبة لبني أمية فالساقية بأر بعون اذ كل خمسة منها رخصة هاشمية (د) ثانيا (جوازها) فلا قصر كثيره من بقية رخص السفر (عاصبه) ولو في أثناءه كالتقي وناشئة لان السفر عيب الرخصة فلا تنطبق بالمعصية نعم بل عليه التيمم مع وجوب اعادتها صلاحيه على الاصح كالتقي المجموع (فان تاب)

**(قوله)** والخطوة ثلاثة أقدم المراد بها خطوة البعير وهي ذراع ونصف بذراع الأديم **(قوله)** والقدم نصف ذراع فيكون الميل ستة آلاف ذراع كما صرح به في شرح البهجة بخلاف ما نقله عن بعضهم من أنه ألف باع **(قوله)** فيكون مجرعه عليه أربعة آلاف ذرا تأمل

**(قوله)** بشرط أن يكون أهلا (الح) هذا الشرط الاول غير ظاهر لانه لا يمكن أهلا كان معصية من باب وأنى **(قوله)** ولو كان الباقي دون مرحلتين ومثله لو أسلم الكافر

من حين نوبته بل حتى نفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كافي المجموع كذا في شرح  
 هر وقوله حتى نفوت الجمعة أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه أي وان كان وقتها باقيا وقضته أنه  
 قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل الجمعة وتعرف عليه ادراكها ع ش **(قوله محل نوبته)** أي  
 بعد مجاوزة ما تعتبر مجاوزته أولا شو برى **(قوله كأكل الميتة للضطر)** فيه أن أكل الميتة للضطر  
 ليس من رخص السفر لجوازها القديم وأوجب بأنها كان الغالب وجوده في السفر عند من رخصه **(قوله)**  
 وألحق بسفر المعصية الخ هذا سفر معصية فواجهه الإلحاق مع أم أقول وجه الإلحاق أن الغرض  
 الذي جله على السفر ليس معصية ولكنه صير معصية من حيث تعاقبه الدابة في السير بلا غرض وليس  
 هذان المعصية في السفر لأن السفر نفسه محرّم الآن فاتحق بالسفر الذي سببه معصية ع ش  
 وعبارته على مر الآن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع  
 الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالنجاة لكنه أنشب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض  
 فكان لهذا كفضل المعصية في السفر لكن لما كان عاصيا بنفس هذا الركض الذي يحصل بقطع  
 المسافة ألحق بالعاصي بالسفر اه بالحرف **(قوله قصد محل معلوم)** أي من حيث المسافة فلو قصد  
 كثر محلين ثم أسلم في اثنتاهما فانه يقصر فيأتي لقصد أولا ويجوز له فيه القصر لو كان متعاهله  
 وكتب أيضا قوله محل معلوم وان لم يعينه بل جعله مبهما في محال متعددة لان الإبهام لا ينافي العلم وانما  
 ينافي التعيين وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة حتى لا يكون حيثن فرق بين التعبير بمعلوم  
 ومعين للابتن أن يكون الاستدراك في كلامه لا محل له فله أن كلام المصنف كأصله لا يشمل الاستدراك  
 ويكون المسموع هو الذي لا يقصد محلا من المحال لامتناعه من أن يقصد ذلك وكان له غرض صحيح  
 وعلم أنه يقطع المرشحين كان له القصر فرجع الحال الى أن المدار على العلم بطول السفر وموجود الغرض  
 الصحيح وان لم يقصد محلا معلوما ولا معينا تأمل ولا تفرع بما هو مكتوب على غير هذا المحل كذا في حل  
 وفر شيخنا ما نصه قوله معلوم أي بالمسافة بأن يعلم أنه لا يسهل الاق من محلين فأكثر وان لم يعين بلدا  
 كناية العبد والشام من غير تعيين للبلد فعلى هذا التقرير راجع للاستدراك الآتي بقوله نعم ان  
 قصد سفر محلين أولا كأن علم الخ لانه عين هذا التقرير لانه داخل في قوله معلوم بالمسافة اه  
 فقول حل وليس المراد به المعلوم من حيث المسافة غير ظاهر مع أنه ينافي كلامه أولا **(قوله أولا)**  
 يجوز تلفه بكل من قصد ومعلوم وفي كلام الشارح ما يشهد لكل فيشهد للأول قوله في الاستدراك  
 نعم ان قصد سفر محلين أولا ويشهد للثاني قوله في التعليل لا تتفاء علمه بطوله أولا والمراد بكونه  
 معلوما أولا أي في ابتداء سفره فان لم يقصده أولا بل قصد في أثناء سفره قصر من حيثن ولا يقصر قبل  
 ذلك كآفره شيخنا ع ش وعبارته تفرح هر واحتراز بقوله أولا عن الدوام فلا يشترط فيه حتى  
 لو نوى مسافة قصر أي بأن قصد سفر محلين ثم بعد مفارقتها المحل الذي يصير بمجاوزته مسافر نوى  
 أنه يرجع او وجد غرضه أو يقيم في طريقه فله محل قريب أو بعدة فانه يترخص الى وجود غرضه  
 أو دخول ذلك المحل لا مقدار سبب الرخصة حيثن في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير التنية  
 اليه بخلاف ما لو عرض لذلك قبل مفارقتها ماذكرناه لا يقال قياس منعه من ترخص من نقل سفره  
 الباع الى معصية منعه فلو نوى إقامة محل قريب لا ناقول النقل للمعصية بنافى الرخص بالكلية بخلاف  
 هذا ولو سافر مسافة قصر ثم نوى زيادة المسافة فانه الى صبر ورته طول بلا فلا ترخص له مالم يكن من محل  
 ينشأ اليه مقصده مسافة قصر وينافق عمله لا تقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منثن سفر جديد  
 ولو نوى قبل خروجه الى سفر قصر إقامة أو بستانا ياتي كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفره عن

فأوله محل نوبته) فان كان  
 طويلا ولم يشترط للرخصة  
 طوله كأكل الميتة للضطر  
 فيه ترخص والا فلا وألحق  
 بسفر المعصية أن يعيب  
 نفسه أو دابته بالركض بلا  
 غرض ذكره في الروضة  
 كأصلها (و) ثالثا (قصد  
 محل معلوم) وان لم يعينه  
 (أولا) ليعلم أنه طويل  
 فيقصر فيه وتعيير بمعلوم

(قوله مع أنه ينافي كلامه  
 أولا) أي قوله وان لم يعينه  
 بل جعله مبهما في محال  
 متعددة لانه متى كان مبهما  
 في محال تلك المحال معلومة  
 بالمسافة والجهة (قوله قصر  
 من حيثن ولا يقصر قبل  
 ذلك الخ) أي بشرط أن  
 يكون البقي من محلين كما  
 يؤخذ من عبارة قوله مر  
 فيها بعد ولو سافر مسافة قصر  
 ثم نوى زيادة المسافة فيه الخ

أول من تعبّر به (فلا تصرطط) وإن طال مدة هومن لا يدري أين يتوجه (ولا مسافر لغرض) كرواق (لم يقصد الحمل)  
 عليه بطوله وله ثم إن قصد سفره حلتين ولا كان علم أنه لا يجد  
 المذكور وإن طال سفره لا تنفاه (٣٦٠)

عن الأخرى انتهت مع بض تصرف للرشي عليه (قوله أولى من تعبّر به) لأنه لا بد من تعيين  
 علم أنه لا يجد مطلوبه دون مرتبتين فإنه بقصر كافي في قوله ثم إن قصد الجمع أنه لم يقصد مكاناً معيناً  
 أي وهو قصد العمل، معلوم من حيث المسافة وفيه أن المعين يصدق بالدين من حيث المسافة أيضاً فلا فرق  
 فيه بين التعبيرين اهـ حل وأجيب بأن التعبير بالمعين يفهم منه أنه عين بالخص لا بالمسافة كأنهم  
 حل فينمافرق اهـ (قوله فلا تصرطط) اسم فاعل من علم على وجهه من باب جاء جانا بفتح  
 ذهب من المشق أو غيره اهـ ع ش على مر فلا قصر ولو بعد سير من حلتين وفاق الزنبي  
 والزوجة والجندي لأنه ينزل قصد متبوعهم كقصدهم (قوله وهومن لا يدري أين يتوجه) أي  
 ولا غرض له صحيح ويقال له عايت فإن لم يتزبط يقايل له راكب التعاسيف اهـ قل (قوله لم يلج)  
 انظر معني هذا الاستمرار فإن الظاهر دخوله في المعلوم وبشرائه تعبيرة للتقدم وحديثاً فاعلم أنه  
 مع دخوله في كلامه أو لا لأن يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلومة بالكيفية اهـ شوري  
 وتوله بالكيفية أي بكونها جهة العبد أو الشاه وقال حل ذكر مع دخوله في المتن لاجل كلام  
 الزركشي (قوله لا يفتاد الخ) ضيف (قوله المذكور) أي الذي علم أنه لا يجد مطلوبه إلا في  
 مرتبتين فكذلك الحكم إذا لم أنه يقطع مرتبتين أي مع كونه لغرض صحيح كقوله زى أي لأن  
 شرط القصر وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذه المسافة لا تنافي لأن كان لغرض صحيح  
 للسفر لا يقال لهم اهـ قل على شرط بايضا وأجيب بأنه يقل له هاتم أنها مكن معه بضاعة بل  
 أنها لا تلبغ إلا بعد سير من حلتين ولا يعمل محل بيعها اهـ وقرره شيخنا ومن صور الغرض أن يكون قاراً  
 من نحو ظالم كقوله ع ش على مر (قوله في ذلك) أي في أن ان قصد مرتبتين ترخص ولا فلا  
 (قوله وجندي) أي يقتل وهو يضم الجيم وسكون التون وتشديد اليا نسبة إلى جند أحد أجناد  
 الشام وهي جنس دمشق وحصن فلسطين وتفسر في الأردن والمراد هنا المقاتلون مطلقاً سواء كانوا  
 من هذه البلاد أو لا وإنما قيل لأهل هذه البلاد أجناد لأنهم أعوان الدين وأضاره بسبب الجهاد كما  
 ذكرها في الأشارات لا ينال من (قوله الماسر) أي لا تتفاد علمه بطوله وله (قوله فان عرفوا ذلك)  
 والأوجه أن رؤية قصر المتبوع العالم بشرط القصر بمجرد مفارقة محله كعلم مقصده اهـ شرح  
 حجج وشوري (قوله قصرها) وإن امتنع على متبوعهم القصر لعدم غرض أو تعصيان لعدم سرعان  
 محبتها عليهم اهـ قل (قوله فيقصرون) ولولمّا فاتهم قبل سير مرتبتين لانها ثمة سفر قصر  
 (قوله قصر بعد ذلك) ولو كان نية الحرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم أنهم يقطعونها ونوى  
 الحرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرتبتين لأنه غير جازم يقطعها اهـ مر وع ش (قوله فلا  
 نوهم) أي الرقيق والزوج والجندي دون متبوعهم وأوجه لولمّا له ولونوى المتبوع الإقامة قصر  
 التام وإن دخل نية المتبوع الإقامة لا في السفر إذا انقضى بنقطع الإقامة إلا أنها لم يوجد واحد  
 منها وقد يقال نية المتبوع فيبقى تقييد المسافة في محله ليجل أي إذا جهلوا نية المتبوع اهـ  
 حل (قوله بخلاف مخالف غير الثابت) أي مالم يكن معظم الجيش أو معروفا بالشجاعة بحيث يتخلل  
 النظام بخلافه ولو واحد أو لا كان كالثابت كافي شرح مر فنقول إن ان لم يثبت ليس بقيد بل

مطلوبه قبلها قصر كافي  
 الرخصة وأصلها قال الزركشي  
 في مرتبتين لا يفتاد  
 عليهما إذا ليس له مقصد  
 معلوم انتهى وظاهر أن  
 قصد سفر أكثر من  
 مرتبتين كقصد سفرهما  
 وأن الحكم كالمسافر المذكور  
 في ذلك (ولارق روضة  
 وجندي قبل) سبر  
 (مرتبتين أن لم يعرفوا  
 أن متبوعهم يقطعونها)  
 لما في فان عرفوا ذلك  
 قصر وأما بعد سير مرتبتين  
 فيقصرون وهذا كما لو أسر  
 السكفار رجلاً فاروا به  
 ولم يعرف أنهم يقطعونها  
 لم يقصر وإن سافر معهم  
 مرتبتين قصر بعد ذلك  
 والتقييد بتبيل مرتبتين  
 من زيادتي وتعبير بما  
 بعده أولى مما عبر به (ولو  
 نوهم) أي إلى حلتين أي  
 سيرهما (قصر الجندي)  
 بقيد زنه بقول (إن لم  
 يثبت في الديوان) لأنه  
 حيث لا يثبت تحت فهر  
 متبوعه بخلافها فينتها  
 كالمعلم فإن ثبت في الديوان  
 لم يقصر وفاق غير الثابت  
 بأنه تحت قهر الأمير  
 فيبطل عنه بخلاف النظام  
 بخلاف مخالف غير الثابت  
 يقال هاتم ابتداء أي بعد سير مرتبتين  
 لأنه عام في الجميع بخلاف مسألة التي فاتها خاصة الجندي

المدار  
 (قوله لا أن يكون المراد بالمعلوم الخ) هذا الجواب لم يفد شيئاً كامل (قوله  
 الأولى كتابه هذا الفرع فيما كتبه على قوله فان عرفوا

للداعى من لم يتخل به النظام فمن يتخل به النظام لا تعتبر نيته وان لم يتوان لم يتخل به النظام اعتبرته  
 نيته وان ثبت **(قوله عدم اقتدائه)** أى ولو فى الأثناء كما يؤخذ من قوله ولو استخلف قاصرنا الخ  
 وهذا كمن ذكر مسئلة لا اختلاف هنا أى ولو كان الاقتداء صوراً كما يؤخذ من قوله أو ثم عمدنا  
 ثم قوله أو نعم أى ولو فى نفس الامر كما يؤخذ من قوله أو بن ظنه مسافر إبان مقبلاً فقط أه شيخنا  
**(قوله بن جهل سفره)** بان شك فيه أى لم يعلم من حاله شيئاً وقوله أو بن ظنه ولو احتمل أو لم مسافراً  
 حال القدوة بخلاف ما لو زعم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الاتمام ولو  
 على اتمامه ونوى القصر خلفه انقضى صلته بامة ولا يضره نية القصر هذا اذا كان المأموم مسافراً  
 بخلاف المقيم بنوى القصر فان صلته لا تنقذ لانه ليس من أهل القصر قاله الشيخان أه عجمية  
 وبأى عن شرح المذهب وأنه مما اتفق عليه الأصحاب وقال الأذرى أنه مشكل هذا والتمس أنه متى  
 على اتمام لا مأمور بنوى القصر لم تصح صلته لتلاعبه بخلاف ما إذا جهل حاله وتبين أنه متم لا يضره  
 المسافر القصر لان المسافر له القصر فى الجملة بخلاف المقيم وكتب أيضاً فنوى القصر خلفه مع علمه بأنه  
 متم لم تصح صلته لتلاعبه كذا قيل والتمسنا انعقادها لان المسافر القصر فى الجملة فان جهل حاله وكان  
 مسافراً صح صلته بلزومه الاتمام لانه من أهل القصر فى الجملة وان كان مقبلاً لم تصح صلته لانه ليس  
 من أهل القصر وعبره شرح المذهب بنى على أن أوطن أن امامه مقيم لزومه الاتمام فلو ائدى به ونوى  
 القصر انقضت صلته ولت نية القصر بانفاق الأصحاب أه قال الأذرى وهو مشكل جداً لانه  
 متلاعب القياس عدم انعقادها هكذا قاله حل وقوله والتمسنا متى علم الاتمام الخ هو المتمسك  
 والحاصل أنه متى كان المأموم عالماً بان امامه مقيم أو مسافراً متم بنوى القصر خلفه لم تنقذ صلته سواء  
 كان المأموم مسافراً أو مقبلاً لتلاعبه فى هذه الأربع بخلاف ما إذا كان مسافراً والامام متم بنوى  
 جهل المأموم حال الامام فتوى القصر صحته قد وثقه نية القصر وأتم لعدم تلاعبه مع كونهم من أهل  
 القصر فامل شيخنا حـ **(قوله ولو فى صبح)** أى ولو كان الاقتداء فى صبح ولعل الأولى تأخير  
 به قوله أتم **(قوله فبان مقبلاً)** لو قاله فبان متال كان أعم ليشمل المسافر المتم أه شيخنا حـ  
**(قوله أو مقيم محمداً)** وفى معنى الحديث من كان ذنباً نجاسة خفية **(قوله وان بان فى الأولى)** هى قوله  
 بن جهل سفره والثانية هى قوله أو يتم والثالثة هى قوله أو بن ظنه مسافر إبان مقبلاً فقط أو يتم الخ  
**(قوله لظهور شعار)** علة لعلته **(قوله هو السته)** أى الطريقة **(قوله كما رواه الامام احمد)** أى  
 لزوم الاتمام بالاقتداء به حيث قيل لأى ابن عباس ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرد بأربعاً اذا  
 التزم فم قال تلك السته أى الطريقة **(قوله أو بانامعاً)** بان قاله شخص غير مصل امامك مقيم  
 ورأس امرأته مثلاً أه عـ أى رأى المأموم الامام مع الاخبار بالاقامة هذا التصوير غير ظاهر  
 لان الحديث اذا كان فى أثناء الصلاة يجب على المأموم الاتمام لاقتدائه به بنى بنى من لانه فان تصوير  
 الصحيح أن نيين أن حدث لامام كان قبل دخوله فى الصلاة كما يدل عليه قول الشارح اذا لادته  
 فى الحقيقة لان الحديث اذا طرأ فى الأثناء تكون القدوة حقيقة فالصحيح كان يقول له لو واحد  
 امامك مقيم وأمر امامك كان محمداً مع الاخبار الاول **(قوله فلا يلزمه الاتمام)** استشكل ذلك بان  
 الصلاة خلف مجهول الحديث جماعة على الصحيح فتنازه لزوم الاتمام وهو اشكال قوى بدليل صحة  
 المصنف خلف الامام الحديث اذا زاد على الأربعين وجهل حديثه وأجيب باننا كنفينا فى الجامعة بالقدوة  
 الصورة بنظر عدم القدوة على ما فى نفس الامر أه يراوى قال شيخنا حـ ويفرق بين ههنا  
 وبين قوله أو مقيماً محدثاً بنى لزومه الاتمام هناك مع أنه لا قدوة فى الحقيقة لنقدم موجب الاتمام

(و) رابعها (عدم اقتدائه  
 بن جهل سفره أو يتم)  
 ولو فى صبح أو بان حدث  
 امامه (ولو ائدى) ولو فى  
 لحظة (به) أى بأحدهما  
 (أو بن ظنه مسافر إبان  
 مقبلاً) فقط (أو) مقبلاً (ثم  
 محمداً) وهذا من زيادى  
 (أتم) لزوماً وان بان فى  
 الأولى مسافراً قاصراً  
 لتصريحه فيها وفى الثالثة  
 بقسمها لظهور شعار المسافر  
 والمقيم والاصل الاتمام  
 ولأن ذلك هو السنة فى  
 الثانية كما رواه الامام احمد  
 بسند صحيح عن ابن عباس  
 أما لو بان محمداً تم مقبلاً أو  
 بانامعاً فلا يلزمه الاتمام

(قوله فالصحيح الصحيح  
 أن يتبين الخ) الأولى حنف  
 الامام لفظه تبين فيقول  
 فالصحيح أن  
 حدث الامام كان قبل  
 دخول الصلاة وتبين فى  
 الصلاة الخ (قوله وأجيب  
 بأننا اكتفينا الخ) تأمل  
 هذا الجواب

على الحديث هناك نقول الشارح الاقدرة في الحقيقة أي مع عدم تقدم موجب الاتمام وهو الالتمام  
**(قوله في الظاهر غلته مسافرا)** احتاج الى هذا لاجل اخراج الصورة السابقة في الغاية عن قوله وان  
 حدث امامه فانه يتم مع أنه لاقدرة في الحقيقة لكونه لم يظنه مسافرا فالغارق بين ما هنا وبين ما سبق  
 هو الجزء الثاني من العلة وأما الجزء الأول فمشاركه شيخنا **(قوله ولو استخلف قاصر الى)**  
 والخامس ان الامام لما استخلف قاصرا أو نائبا ولا يستخلف وعلى كل اما أن يكون الامام قاصرا أو  
 نائبا وإذا استخلف فاما أن يكون الخليفة من المتقدمين أو من غيرهم أو ان يقوم اما أن يستخلفوا نائبا أو  
 قاصرا أو لا يستخلفوا أحدا أو يستخلف بعضهم نائبا بعضهم قاصرا أو يستخلف بعضهم نائبا أو  
 قاصرا ولا يستخلف البعض الآخر أحدا فهذه ستة أحوال في القوم ووجهها ظاهر وان اقتصر المصنف  
 على حال واحد اه شورى **(قوله عذا أعم وأولى من قوله الخ)** وجه الاعمية أن قوله ولو  
 استخلف يدخل فيه الاستخلاف بالحدث وكشف العمور وغير ذلك ووجه الاول بقاء قوله ولو عرف  
 الامام المسافر لا يلزم من كونه مسافرا كونه قاصرا **(قوله ولو عرف الامام)** أي وان قل الرعايا  
 لان عدم المناذير غير معقولة عنده شيخنا هر مطلقا وخالقه حج في القليل لان اختلاطه بالأجنبي  
 ضروري كافي قل على الجلال ورغب بفتح العين المين له وضمه هاء وحكى كسرهما لكن القتح أفصح  
 ثم الضم قال في المختار العاقد م يخرج من الألف قدر عرف وعرف كصير بصرو عرف أيضا فيقطع  
 ورغب بضم العين لثمة ضعيفة اه وعما جرب الرعايا أن يكتب بدمه اسم صاحبه على جبهته فانه يرى  
 كذا نقله البرماوى وانظر هل يكتب الاسم به وان كان اماما مقلدا كحمده أو لا حرره **(قوله نائبا)**  
 احتقر بقوله نائبا ماعلى استخلف قاصرا أو استخلفوا ولم يستخلفوا أحدا فاهم بقصرون ولو  
 استخلف لتمون نائبا القاصرون قاصرا فكل حكمه اه شرح هر **(قوله وان لم ينووا الاقتداء)**  
 به أي حيث لا يجب التنبه بان كان الخليفة من المتقدمين وكان موافقا لنظم صلاة الامام واستخلف عن  
 قريب بان بعض قدر ركن فلو كان من غير المومنين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو ثالثة القريب أو  
 استخلف لاعتق قريبا من مضى قدر من ركن وجبت التنية كما سيأتى في باب الجمعة فان لم ينووا الاقتداء  
 به فلا يلزمهم الاتمام اه شورى مع زيادة الخ **(قوله بدليل لحوقهم)** مضاف لقوله وسهوه  
 فاعل فلو نوا المارقة قبل استخلافه قصر او فلو رقت نية المارقة مع نية الاستخلاف قال الأندلسي  
 فيه نظر وقد توجه القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية اه سم **(قوله لا امام)** هذا وان كان معلوما  
 من قوله السابق ولو اقتدى يتم الخ لانه شامل له نية عليه داعي من قال بوجوب الاتمام عليه بمجرد  
 الاستخلاف أو دوما لتوهم انهما كان في الأصل شيوعا لا يصير نائبا بالخليفة فلا يسرى عليه حكمه  
 كما في جل وعش على هر **(قوله أفست صلاة أحدهما)** أي الخليفة والمقتدى وقوله  
 وما ذكرى وهو فساد صلاة الخليفة والمقتدى لا بدفع أى لا بدفع لزوم الاتمام من المقتدى فلا يقتضى  
 يلزمه الاتمام وان فسدت صلاة الخليفة ولم يلزمه الاتمام أيضا ان فسدت صلاته هو فيلزمه الاتمام  
 الاعادة أى يلزمه أن يعيدها ثمة لأنها ترتبت في ذمته كذا هذا والاولى أن يكون الضمير راجعا  
 للمقتدى من حيث هو الامام من حيث هو ويكون قوله وسواه فإذكر الخ راجعا لجميع مسائل البحث  
 من قوله فلو اقتدى به الخ وعادة أو لم يصح له الاتمام مقتدا ففسدت صلاته أو لا فإمامه أو بان امامه  
 محدثا ثم اه **(قوله ولو ظنه مسافرا)** تفريع على منطوق الشرط وما قبله تفريع على مفهومه تفريع  
 على المفهوم ثلاث مسائل وعلى المنطوق واحدة اه شيخنا **(قوله المفهوم الاول)** أنظر هذا صفة  
 لما ذكره هو مرفوع أو منسوب اه شورى ويمكن أن يكون منصوبا على أنه منقول لئلا

الاقدرة في الحقيقة وفي  
 الظاهر غلته مسافرا ولو  
 استخلف قاصر خلب  
 أو غيره هذا أعم وأولى من  
 قوله ولو عرف الامام المسافر  
 واستخلف (نائبا) من  
 المتقدمين أو غيرهم (أتم  
 المقتدون) به وان لم ينووا  
 الاقتداء به لأنهم مقتدون  
 به حكما بدليل لحوقهم  
 سهوه (كلاما ان عاد  
 واقتدى به) فانه يلزمه  
 الاتمام كافتدائه يتم سواء  
 فيما ذكر من لزوم الاتمام  
 للمقتدى أفست صلاة  
 أحدهما أم لا لانه التزم  
 الاتمام بالاتقضاء وما  
 ذكر لا بدفعه (ولو  
 غلته) أو علمه للمفهوم  
 بالاولى (مسافر أو شك في  
 نية) القصر (قصر)

**(قوله أو دوما لتوهم الخ)**  
 هذا لتوهم مدفوع بما  
 شرط من عدم اقتدائه يتم  
 والامام اذا اقتدى به صار  
 مقتديا يتم فالوجه أنه قصد  
 به الرد على من قال الخ اه



علق نيته بنيتة كأن قال ان  
قصر قصر ولا أتممت  
لأن الظاهر من حال  
المسافر التصبر والاضطر  
التعليل لأن الحكم معلى  
بصلاته له وان جزم فان  
أتم امامه أو لم يعلم حاله  
أتم بعهده في الأولى واحتياطها  
في الثانية وقولني ظنه أولى  
من قوله علمه (د) سادسها  
(نيته) أي القصر بخلاف  
الانعام لأنه الأصل فيلزم  
وان لم ينو (في تحصرم)  
كأصل النية فلم ينو فيه  
بأن نوى الانعام أو أطلق  
أتم لأنه المنسوي في الأولى  
والأصل في الثانية (د)  
سادسها (بحصرم عن  
منافيهادراما) أي في دوام  
الصلاة (فلو شك هل نوى  
القصر) أولا (أو) نواه  
(رزد) فأنه يقصر أو  
يتم (أتم) لأنه الأصل  
ويلزمه الانعام وان  
تذكر في الأولى حاله انه  
نوى القصر لتأدى جزء  
من الصلاة حال التردد على  
التمام (ولو قام امامه ثلاثة  
فشك أو مومت) أو اسم (أتم)  
وان كان ساهيا لأنه الأصل  
(أو قام لها قصر) عمدا  
علما (بلا موجب لانعام)  
كنيته أو نية اقامة (بطلت  
صلاته) كما لو قام المتم الى  
ركعة زائدة (لا) ان قام لها  
(ساهيا) أو جاهلا فليعد

معدوف أو صرفا على انه خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون صفة لما قبله لأنه فعل **(قوله) وان**  
عاني هي غاية الرد وأثر بها إلى أن الخلاف انما هو في التعليق وأما القصر فلا بد من الجزم به  
والاوجب الانعام مطلقا اه براموى **(قوله) لأن الظاهر من حال المسافر** تعليل لما قبله الغاية وهو  
ما لا يلزم على نية الانعام بل يجرى بالقصر وقوله ولا يضرب التعليق الخ تعليل للغاية وقوله وان جزم أي  
وان جزم المأموم بالقصر وهو تعميم في قوله لأن الحكم معلى بصلاته امامه أي في الواقع أفاده شيخنا  
**(قوله) ولا يضرب التعليق** أي لأن محل اختلاف النية بالتعليل اذا لم يكن تصريحاً بمقتضى الحل  
والا فلا يضرب **(قوله) أي القصر** أو صلاة السفر أو الظاهر ثلاثيتان **(قوله) لأنه الأصل** رد على  
القائل بأن الصلاة فرضت في السفر ركعتين لأنها لو فرضت فيه كذلك لكان هو الأصل اه براموى  
**(قوله) في تحصرم** بخلاف نية الاقتداء لأنه لا مانع من طرور الجماعة على الانفراد كتمسكه وبخلاف نية  
الانعام فلا يجب لأنه أصل هنا يرجع إليه بخلاف القصر لا يمكن طروره على الانعام لأنه الأصل أي فيلزم  
وان لم ينو اه شرح مر **(قوله) ويحصر عن منافيهاد** أي نية القصر وأراد بالمنافيهاد ما يشمل الشك  
فيها لتردد في القصر والشك في حال الانعام وقبامه هو ثلاثة فلذلك فرغ على مفهوم هذا الشرط أربع  
قرينات وحينئذ كان يمكنه الاستغناء بهذا الشرط على الذي بعده لأن الثاني يشمل انتهاء السفر  
والشك فيه تأمل **(قوله) أتم** ولو لزم تردده سريعا اه مر وعش **(قوله) ويلزمه الانعام الخ**  
حالا قال أن لم يواو ترك الخ مع أنه أخصر وما الموج لهذا التطويل **(قوله) لتأدى جزء من الصلاة**  
الخ وانما يؤثر الشك في أصل النية اذا نذر كحال لأنه غير محسوب لكنه عن عهده قلته اه زى  
لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى في الصلاة أو فلا فهو في أحد التقديرين ليس في صلاة اه  
رشيد **(قوله) ولو قام امامه ثلاثة** أي شرع في القيام لأنه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا  
يتوقف على أن ينصب أو يصير إلى القيام أقرب اه حل **(قوله) فشك أو مومت** أي وعليه فهل  
ينظره في التمهيد ان جلس امامه له لعله على أن قام ساهيا أو يتعين عليه نية المفارقة فيه فنظر والأقرب  
الثاني كالورأى مر يد الاقتداء الامام جالساً لو تردد في حاله لم يجره لجزءه أم لا من أنه يتبع الاقتداء  
به فكما استنع الاقتداء لعدم علمه بما يجوز له فعله قلناه هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له  
فعله فليراجع اه عش **(قوله) وان كان ساهيا** وان تبيين له ذلك عن قرب وفارق ما لو شك في  
أصل النية ونذر عن قرب حيث لا يضرب ان زمانه غير محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوعه مع  
قرب زمانه غالباً بخلاف هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى  
القصر أم الانعام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزء من صلاته على التمام كما مر فلزمه الانعام وان علم  
سهو بالقيام لكونه خفياً يرى وجوب القصر لم يلزمه الا بما لم يفارقه أو ينتظره حتى يعود واذا فارق  
سجد لسهو حل **(قوله) أو قام لها قصر** من امام أو مأموم أو منفرد وهذا ظاهر ان قرئ قصر  
بالرفع بخلافه بالنصب على ما في بعض النسخ فيكون فاعل قائم به ودعى الامام فتكون عبارة قاصرة  
فيضمن الأول اه شوبري قال العلامة حل يعني أن يكون المراد شرع في القيام وان لم يصبر الى  
القيام أقرب أو لم يصبر اليه ما عدا ذلك لأنه مشروع في بطل ويرشد الى ذلك قوله كما لو قام المتم الخ  
وقوله لأنه مشروع في بطل عبارة صحيح لما مر من المجموع أن تعمد الخروج عن حد الجلوس  
بطل اه **(قوله) عمدا علما** أخذ هذين القيد من قوله بعد لاساهيا وأجاهلا ولم يذكرهما في  
الفتن يستثنى عن ذكر قوله لاساهيا الخ مع أنه أخصر لأجل قوله لكنه يسجد **(قوله) لأنه لا قام لها**  
ساهيا) أي شرع في القيام وان لم يصبر القيام أقرب لأن مجرد التمهيد يبطل عمده وكل ما يبطل عمده

عنه يذكره أعلمه  
(وسجد له) وسجد  
فان أراد عند ذكره  
أعلمه (أن يتم عادم قام  
من) بنية الاتمام لأن  
القيام واجب عليه وقيامه  
كان فوافى أو جهلا  
للمعلم منه تقيدها  
بالمع التحريم من يذيق  
(د) ساعيا (دوام سفره  
(في) جميع (صلاته) فلو  
اتى) سفره (فيها) كان  
بقت سفينته فيها دار  
أقامته (أو شك) في انتهائه  
وهو من زباني (تم)  
لزال سبب الرخصة في  
الاولى ولذلك فيسب  
الثانية (د) تأمنا وهو من  
زباني (عاجوزاه) أي  
القصر (فلو قصر جاهله  
لم تصح صلاته) لتابعه كما  
في الروضة وأصلها (والأفضل)  
لما سفر قصر (صوم)  
أي هو أفضل من الفطران  
(لم يصرفه) لما في من  
برادة التمس والمحافظة على  
فضيلة الوقت فان ضربه  
فالفطر أفضل (د) الأفضل  
له (قصر) أي هو أفضل  
من الاتمام (ان بلغ سفره  
ثلاث مراحل ولم يتخفف  
في) جواز (قصره) فلم  
يلحقها فالاتمام أفضل  
خروجا من خلاف أبي  
حنيفة فانه يوجب القصر  
ابن بلتها والاتمام ان لم

من السجود لهوه كافر ره شيخنا ح (قوله) وسجد لهوه راجع لكل محاقبه وما بعده  
ولو أخره عنه لم يعد له المكان أوضح تأمل (قوله) بنية الاتمام) قد يشك اعتبار بنية الاتمام مع  
قوله فان أراد أن يتم فان أراد للاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل ترد عليه مع أنه واجب للاتمام  
فأي حاجة بذلك على نية الاتمام لأن يجب بانه يصعد اعتبار بنية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته  
الحاصلة براءة الاتمام احتراز أعماله لوصف القيام لغبر الاتمام اه سم اه ع ش وقر شيخنا  
ح ف انه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفي بالاولى لأنها في غير عملها ومثله حل وس ل  
وعبارة الشورى والظاهر أنه لا بد من نية جديدة أي لأن الاولى وقعت في غير عملها وأن ارادته  
لقد كورة لا تفي عنها والاولى قد مراد القصر لم تنع عليه والظاهر خلافه كما هو ظاهر كلام شيخنا  
شرح اه (قوله) في جميع صلاته) أي ولا يتحقق ذلك الا بالانبات بل من عليكم اه ع ش  
(قوله) كأن بلغ سفينته (الح) أي أو توى الاقامة وقوله أو شك في انتهائه أي أوفى نية الاقامة اه  
شرح مر (قوله) ثم زال (الح) أي وان لم ينو الاتمام اذا الاتمام مدرج في نية القصر فكأنه نوى  
القصر لما يرض موجب الاتمام اه ع ب شورى (قوله) جاهله) أي بالقصر أي لم يعرف جوازه  
لما سفر اه حل (قوله) والأفضل لما سفر قصر (صوم) أي واجب كرمضان وغيره كسفر كملارة  
أخير واجب وقوله لما في من برادة التمس هذه الله تقتضي قصر الصوم على الواجب والدالة اثنا تاني  
في نقل الصوم الذي يقضى كصوم الاثنين والخميس اذا كان ورد له كما ذكره حل قال الشورى  
لا يقال بل الأفضل الفطر خروجا من خلاف داود فانه قال ان الصوم لا يصح لانا نقول لمرعاة الخلاف  
شروط منها أن يوقى سفره بحيث لا يعدد ففوة وقد قال امام الحرمين في هذه المسئلة ان المحققين  
لا يقيمون خلاف الظاهر بقرونا اه (قوله) أي هو أفضل من الفطر) احتاج لهذا مع علمه من  
لأن التوصل الى جمل الفضل عليه من لأن أفعال التفضل اذا كان في أول لا بد كفي حيزه من اه  
شيخنا قال ابن مالك

وأفضل التفضل صلا أبدا • تقديرا ولقطا عن ابن جرير

(قوله) فان ضره) أي لنحو ألم يشق احتماله عادة وان لم يبع التيمم أما اذا خشى منه تلف منعة عضو  
فيجب الفطر فان صام عصى وأجزأه اه زى (قوله) والأفضل له قصر (الح) محل كون القصر  
أفضل حيثئذان لم يفوت الجماعة فان كان بحيث لو صلاها تامة صلاها جماعة فالأمام أفضل وذلك  
لأن محل مراعاة الخلاف بالمعارضه من سفره كقصره شيخنا ح ف وقد يكون القصر واجبا  
كأن أخر الظهر ليجتمع مع العصر تأخير إلى أن لا يبقى من وقت العصر الا ما يسر أربع ركعات  
فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر وقصر العصر لتقع كلها في الوقت اه مر قال الريدي عليه  
الافيا لتمام زيادة على أربعة أيام متوقفا قضاء حاجته فالأمام أفضل اه وكان الاولى للسلف  
أن يقدم هذا على قوله والأفضل صوم لأنه مناسب لما نحن بسدده الا أن يقال أخره طول  
الكلام عليه بالنسبة للاول فتأمل (قوله) ان بلغ سفره ثلاث مراحل) أي ويقتصر من أول  
سفره كأي ع ش على مر فالمراد أنه بلغ في يتوقفه وعبارة البراء ان بلغ ثلاث مراحل  
أي ان يكون الله ذلك وان لم يوجد بالفعل (قوله) فان لم يبلغها فالأمام أفضل) ولا يكره القصر  
لكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير  
شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى اه شرح مر (قوله) خروجا من خلاف أبي حنيفة) لتبديل  
للطوق والمعهوم فذكر الاول بقوله فانه يوجب القصر لم يذكر الثاني بقوله والاتمام (الح) (قوله)

يلفها وقدمت في باب

مسح الخف ان من ترك  
رخصة رغبة عن السنة أو  
شكا في جوازها كرهه  
تركها وخرج بزياتي ولم  
يختلف في قصره ما واختلف  
فيه كلام يسافر في البحر  
ومعه عياله في سفينة ومن  
يدم السفر مطلقا فلا تمام  
أفضل له لانه في وطنه  
والخروج من خلافه من  
أوجب عليه كالامام أحمد  
فانه لا يجوز له القصر

(فصل)

في الجمع بين الصلاتين  
(يجوز جمع عصرين) أي  
أظهر والعصر (ومر بين)  
أي المفسر والعشاء  
(تقديم) في وقت الأولى  
(وتأخير) في وقت الثانية  
(في سفر قصر) هو أولى  
من قوله في السفر الطويل  
والجمعة كالظهر في جمع  
التقديم وغلب في التثنية  
العصر لشرعها والمغرب  
للتي عن تسبيتها عشاء  
(والأفضل لائر وقت  
ولي) كائر بيت بزدلفة  
(تأخير وأخيره تقديم)  
للائع

(قوله ومعه عياله ليس  
قيدا) الحق أنه تقديم  
لأنه ليس قيديا (قوله)  
فنهام مطلقا) أي تقديم  
وتأخير للمسافر والقيم اه  
(قوله والمتمدد أن التازل  
فيها الخ) وكذا السائر

وقدمت في باب مسح الخصالج مراده هذا التثنية على صور أخرى يكون القصر فيها أفضل من  
الانعام (قوله رغبة) أي لم تقدمت نفسه اليها (قوله في جوازها) أي في دليل جوازها لنحو  
معارض (قوله كمالح يسافر في البحر) أي لان الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك غير الملاح  
عن يغلب سفره في السفينة بإعلاه (قوله ومعه عياله) ليس قيديا (قوله ومن يدم السفر مطلقا)  
أي معه عياله أولا وهو في السفينة (قوله لانه في وطنه) أي الذي هو السفينة ومثله ما كان في البر كما  
فانه يشترط قوله فانه لا يجوز له القصر أي لمن يسافر ومعه عياله ومن يدم السفر وقدم على خلافه في  
حينه للرجوع عليه القصر حيث شئت فيها إذا باغ ثلاث مراحل لا اعتضاده بالاصل الذي هو الانعام سم  
وزي نقول حل قوله فلا تمام أفضل أي في الحالة التي يكون الانعام فيها أفضل وذلك ان لم يبلغ  
ثلاث مراحل غير ظاهر اه

(فصل في الجمع بين الصلاتين) سفرا وحضر اسواء كانا تلمتين أو مقصورتين أو أحدهما نامة  
والأخرى مقصورة وأل في الصلاتين للعهد أي للمهودتين شرعا (قوله يجوز جمع عصرين) وقبيح  
القصر والجمع كذا كرهه أولا وخالف في ذلك أبو حنيفة والمزني رضي الله عنهما فتعاه مطلقا لا في  
عرفات ومن دلفه بطر يقصر المقيم والمسافر لانسك لا للسفر اه سم وبرماوي وعش (قوله تقديم)  
مفسول مطلق أي جمع تقديم وقوله في وقت الأولى ظاهر أنه لا بد من فعلها بما يجامها في الوقت فلا يكتفي  
أدراك ركعة من الثانية فيه كذا قررهم شيخنا ح ف لكن نقل سم عن الروايات أنه يكفي في ادراك  
أقل من ركعة بعبارة قال الروايات وعندى أنه يجوز الجمع ان بقي من وقت المغرب ما يسع المغرب ودون  
ركعتين العشاء لان وقت المغرب يعتد بالطلوع الفجر عند العتمة فلما اكتفى بمقدار الثانية في السفر كما  
بأن في قوله ودوام سفره الى عقد ثانية فيذني أن يكتفي بذلك في الوقت اه (قوله وتأخير في وقت  
الثانية) شمل المتحيرة وقائد الظهورين ونحوهما من تلمزه الاعادة وعليه فالفرق بين الجمعين أنه  
يشترط بلع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف التأخير فانه لا يشترط فيه مجال وان  
أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيز مع احتمال أن تقع في الظهر ولو فعلتها في وقتها الأصلي  
اه ع ش أي المفيحي (قوله هو أولى من قوله في السفر الطويل) لانه لا يلزم من طوله جواز  
القصر فيه لعصيان أو غيره اه المفيحي (قوله والجمعة كالظهر في جمع التقديم) أي كان دخل  
المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له في هذا الحالة  
أن يجمع العصر معها تقديم اه المفيحي وقوله في جمع التقديم أي ويجمع جمعها تأخير لانها  
لا يأتي تأخيرها عن وقتها كافي شرح حر (قوله وغلب) بالبناء للمفعول أو الفاعل ويكون قد  
جزم من نفسه شخصا (قوله لشرعها) أي لانها الصلاة الوسطى على المعتد عش (قوله لانه  
عن تسبيتها عشاء) فيه تصريح بأنه يكرهه أن يقول العشاءين تغليا وليس كذلك لان هذا الإطلاق  
بالسببية لا بالاستقلال اه حل فالأولى للشارح أن يقول لحقها بدل قوله للتي (قوله والأفضل  
للسفر طويلا) تازل وقت الثانية أو سائر وقت الثانية أيضا أن قطع النظر عن المثال وهو قوله كائر  
المقيدي أنه تازل وقت الثانية اه حل وهذا أي قوله والأفضل الخ لا يأتي قوله بعد وترك الجمع  
أضر لان هذا التفصيل في مراتب الفضل اه ع ش كما تقول زيد أفضل العلماء مع كون بعضهم  
أفضل من بعض وبعبارة زى والأفضل لسائر وقت أولى أي ان لم تكن فوانا (قوله ولغيره تقديم)  
بل كان تازلا وقت الأولى سائر وقت الثانية فوانا لانها ما كذا يقتضيه كلامه والمعتد  
أن التازل فيها سائر وقتها جمع تأخيرا أفضل لان وقت الثانية وقت للأولى والمنز وغيره بخلاف

وقت الأولى لا يكون وقت الثانية الا في المند وعند حج أن الأولى التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف  
تسهيلا لاجراء الفهمة قال حج وقد أشار إليه شيخنا أي بالمثل أعني قول الشارح كما ترى بيت  
بزدلة اه حل فلو قال المصنف والافضل لنازل وقت الأولى سائر وقت الثانية تقديم ولغيره تأخير  
لوقت المصنف **(قوله)** رواه الشيخان في العصرين الخ أي روي الجمع بين الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء وأنه اذا كان سائر وقت الأولى أخر واذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى أن ذلك بعض المذهب  
منه اذا كان سائرا وقتها أو نازلا وقتها اه حل وبجمل مر قوله لا اتباع دليل لا فضيلة التقديم في  
صورة وهو أن يكون نازلا في الأولى سائرا في الثانية ولا فضيلة التأخير في عكس هذو وادق لتعليقنا قوله  
لأنه أرفق للمسافر ثم علل أفضلية التأخير فيها اذا كان سائرا فيها أو نازلا فيها بقوله ولا تتفا سهو لجمع  
التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة بخلاف العكس اه  
وقوله ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة يعني أنه يصح قتل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فقول  
منه لوقت الحقيق والافوق الأولى الحقيق يخرج بخروج وقتها اه ع ش على مر **(قوله)** فلا  
جمع بينهما أي أي من الجمع بالمطر اه ع ش فلناسب تقديمه على قوله والافضل الخ **(قوله)**  
كحضر ببق للكاف صورتهما سفر الجندى الذي لم يعلم مقصده متبوعه ومنها سفر الهامى ومنها السفر  
لجردانته في البلاد ومنها غير ذلك **(قوله)** ولا يجمع الصبح مع غيرها وكذا لا يجمع على الا يجمع  
تردد الخادم فيالونذر أربع ركعات وقت الظهر وأربع ركعات العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل  
دخول وقتها والنذر انما يملك به مسلك الواجب بالشرع في الزمان دون الرخص والالجاز العصر اه  
شو يرى **(قوله)** وترك الجمع أفضل أي خروجا من خلاف من منعه كأى حيفة ولأن فيه اخلا  
أحد الوقتين عن فرضه فيكون الجمع خلاف الأولى ع ش على مر **(قوله)** كما يشعر به التبرير  
يبجوز في تأمل فان التعبير بالجواز لا اشعار فيه بأفضلية ترك الجمع عليه كذا قاله الشورى  
وأجاب الشمس ح ف بأن هذا يفهم من عرف التخاطب لامن جوهر اللفظ لانه اذا قيل يجوز لك  
كذا يفهم من في العرف أن تركه أولى اه **(قوله)** ويستثنى منه أي من كون ترك الجمع أفضل من  
حيث هو لا بقيد كونه تقديم أو تأخيرا كإقراره شيخنا **(قوله)** الحاج بعرفة أي فانه يجمع تقديم  
كاستثنى من النازل وقت الأولى الحاج بزدلة فانه يجمع تأخيرا فيها فيؤخر المغرب وحينئذ يقال لنا  
نازل وقت الأولى والتأخير في حقه أفضل أي وذلك اذا أراد الله العابد بزدلة وانما استثنى هذين للانفاق  
على جواز الجمع فيها **(قوله)** أو خلا عن حده الدائم كأن كان به سلس بول يأتي له كل يوم من أول  
وقت الظهر إلى آخره ثم ينقطع فيجمع الظهر مع العصر جمع تأخيرا أو يأتي له من أول وقت العصر إلى آخره  
ثم ينقطع فيجمع العصر مع الظهر تقديما وقوله وكشف عورته بأن كان فائدة السائر وقت الظهر ويعلم  
أنه يجده وقت الصرا وكان واجد السائر وقت الظهر يعلم أنه يفقد منه وقت الصرا كأن كان مستعبدا  
لهذا واستأجره لافضل له الجمع في الوقت الذي يجده فيه أو يعلم أنه يجده فيه كإقراره شيخنا والناظر أن  
كل كالأقرب به أحد الجمعين وخلا عنه الآخر كان المقترب به أفضل بخلاف العصر في نظره ما ذكر كان  
كان ينقطع عنه البول أول الوقت مثلا قدر ركعتين أو استعار ثوب يلبس فيه ركعتين فقط فانه يجب  
للافتق عليه **(قوله)** ويستثنى من جمع التقديم التحيرة قال الزركشى مثالا فائدة الطهورين  
وكل من يلزمه الاعداء اه واعتمد مر قال لأن سلاته لمرة الوقت ولا يجزئ في جمع التقديم  
تقديم على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع فلينأمل اه سم وخرج بجميع  
التقديم مع التأخير فان التحيرة لها أن يجمع تأخيرا ومثلها فائدة الطهورين والتيمم الذي نفيه

رواه الشيخان في العصرين  
وأبو داود وغيره في  
المغربين فلا جمع بين  
ما يأتي في غير سفر قصر  
كحضر وسفر قصر وسفر  
معية ولا يجمع الصبح مع  
غيرها والعصر مع  
المغرب وترك الجمع أفضل  
كما يشعر به التعبير بجوز  
ويستثنى منه الحاج بعرفة  
ومزدلفة ومن اذا جمع صلى  
جماعة أو خلا عن حده  
الدائم أو كشف عورته  
فالمجمع أفضل ويستثنى من  
جمع التقديم التحيرة كالأى  
الروض في ابها

وقت الأولى النازل وقت  
الثانية كما هو صريح عبارة  
المتن

الاعادة والفرق بين الجمعين أنه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو متنفذ في المتبعة بخلاف  
 إتباعه فإنه لا يشترط فيه ظن ذلك بخلاف الأولى مع التأخير في زمن الحضيض مع  
 احتمال أن تنفع في الظاهر لو قلنا أه ع ش م **(قوله وشرطه)** نائب الفاعل في المتيقن قوله  
 ترتيب ولا أشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جدا لانه جعل نائب الفاعل أربعة ونائب  
 الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفا وجعل ترتيب خبر المبتدأ محذوف قدره  
 بقوله أحدها ويقال هو لم يجعل أربعة نائب فاعل إلا بعد ذكرها فهي نائب فاعل الآن وترتيب  
 نائب فاعل قبل فلا عذر أه شوبري **(قوله أربعة)** ويزاد خامس وهو بقاء وقت الأولى ببقائها  
 إلى تمام الثانية فإن خرج الوقت في أثناء الثانية بقيتا أو شك في خروجه بطلت لبطان الجمع  
 على ما يحسنه البقيني وهو الصحيح كما في حواشي الروض أه شوبري ومثله الشيخ س ل  
 واعتمد شيخنا ح ف خلافا لما نقله م م عن التجريد عن الروياني عن والده أنه يكتفي بإدراك  
 دون الزكاة من الثانية فالزكاة بالمرى في الأولى قال ع ش أقول يؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء  
 في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفرون أقام بعده فلما اكتفى بمقدار الثانية في السفر فيبقى  
 أن يكتفي به في الوقت ووجهه س ل بأن الثانية وقت عندي وقتا أصلا في خروج وقت العند لها  
 بدخل الوقت الأصلي لكن رده العلامة ح ف ويزاد أيضا سادس وهو ظن صحة الأولى لتخرج  
 للتحريم فإن الأولى لها ليست مظنونة بالصحة لا لاحتال أنها في الحضيض كقوله شيخنا **(قوله فلو صلاها**  
**قبل الأولى لم تصح)** أي لا فرضا ولا نقلا إن كان عامدا لما كان جاهلا أو ناسيا رمت له فلا ملطفا  
 أي أن لم يكن عليه فائتة من نوعها فإن كان عليه ماذ كروا طلق في نية القرصية بأن لم يقبدها بجاه ولا  
 فناء أو ذكر الاداء وأراد الاداء القوي وقتعتها أه ع ش وقرره شيخنا ح ف **(قوله ونية**  
**جمع في الأولى)** فإن قلت كان المناسب أن تكون نية الجمع في أوّل الثانية لكونها في غير وقتها ويؤيد  
 ذلك دليل الشارع بقوله ليمتد التقديم المشروع عن التقديم سهوا أو عيبا لأن التقديم انما هو  
 الثانية أوجب بأن الجمع ضم الثانية للأولى ولا يحصل الضم للمذكور والابتداء للجمع في الأولى لتبصر  
 الصلوات كصلاة واحدة تدبر فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه وأعرض عنه فيها ثم رجع إليه دونى وهو  
 لم يباله بكنى لوجود محل للنية وهو الأولى كما في شرح م روع ش عليه وأمالو نوى الجمع في الأولى ثم  
 رفضه وأعرض عنه بعد تحللها ثم رجع إليه عن قرب ونواه فقال م ر يجوز له الجمع ونحوه محضناه  
 واعتراضا عليه واستوجهنا ما قاله حجج من عدم جواز الجمع في هذه الحالة لقوات محل النية **(قوله ولو لمع**  
**تحله منها)** أي وإن قلنا أنه بتمامه يبين الخروج من أوّل وقوعها قبل تحقق الخروج أدلايم خروجه  
 منها حقيقة الاتمام التسليمية ولهذا ذهب بعضهم إلى صحة الاقتداء حينئذ وعدم التسليمية الأولى منها  
 وإن تبين الخروج أو طأ على منع صحة الاقتداء حينئذ فالفرق بينه وبين ما نحن فيه ممكن وهو أنه لما  
 كان القرض ثم حصول الجماعة فضلا وهو يتخلل بشروع الإمام في السلام لم يصبح الاقتداء حينئذ  
 والقرض متاح حول نية الجمع قبل تحقق الخروج منها وهو حاصل بما ذكر أه بابي الطيفي **(قوله**  
**لحصول القرض)** وهو يتميز التقديم المشروع عن التقديم عيبا وقوله بذلك أي بوقوع النية في الأولى  
 ولو لمع تحله منها فرضه بهذا التعليل الدعي الضعيف القائل بأنه يتعين وقوع النية في تحريم الأولى كما  
 في م **(قوله الجمع بين الصلاتين)** أي بغيره فهو جمع تقديم أه ح ل **(قوله فيض فضل طويل)** بأن  
 يكون قدر ركعتين ولو بأخف تمكن كما في شرح م ر أي بالنسبة للوسط المعتدل فلا ينافي ما ذكره م م  
 من أن طول فضلها من زمن قصيرا وقد خالف فيه الوسط المعتدل أو ما هو غالب الناس لسرعة حركته

**(وشرطه)** أي للتقديم  
 أربعة شروط أحدها  
**(ترتيب)** بأن يبدأ بالأولى  
 لأن الوقت طار والثانية تبع  
 فلو صلاها قبل الأولى لم  
 تصح وبعدها بعده ان  
 أراد الجمع **(د)** ثانيا **(نية**  
**جمع)** ليمتد التقديم  
 المشروع عن التقديم  
 سهوا أو عيبا **(في الأولى)** ولو  
 مع تحله منها لحصول القرض  
 بذلك لكن أوّلها أولى  
**(د)** ثالثا **(ولا)** بأن  
 لا يطول بينهما فصل **(عرفا)**  
 لما روى الشيخان أنه  
 صلى الله عليه وسلم لما جمع  
 بين الصلاتين والى بينهما  
 وترك الرواب بينهما وأقام  
 الصلاة بينهما فيض فضل  
 طويل ولو بعصر كسوه  
**(قوله ويزاد سادس الخ)**  
 ويزاد سابع أن تكون  
 صلاته مغتنية عن القضاء  
 ليخرج من ظرمة الاقتداء  
 أه **(قوله رجه القبول مع**  
**تحله)** ورافرتية القصر  
 بأنه لو تأخرت نية لتأدى  
 جزء من الصلاة على القيام  
 فيمتنع القصر أه شرح  
 البهجة ثم إن الثانية للرد كما  
 به عليه المحقق

لم يضرع ثم والمراد الفصل الطويل ولو احتال كان شك في طوله لانه رخصة فلا يصار إليها الا بغير  
**(قوله بخلاف التصير)** أي ولو لم يوصل صلاة كمال شرح حر **(قوله كقدر راقعة)** أي بقدر  
 النسل بمجموع ذلك في الأرض وشرحه وللتيمم الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي  
 من حد التوفيق وقائمة الصلاة اه حل أي بشرط أن لا يبلغ منها قدر ركعتين المناسبات التعبد بالقاء والمعلمة المبرهنة اه حل  
**(قوله ولو ذكر بعدها)** تفريع على اشتراط الموالاة فكان المناسبات التعبد بالقاء والمعلمة المبرهنة اه حل  
 بها لتكون الفرع حقيقة انما هو قوله أومن ثمانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدها ترك ركن من أولي  
 الخ فليس مفرغاً على الموالاة كالأبغني وانما ذكره لو طئة ما بعده واستيفاء لاحوال الترك الثلاثة  
 تأمل والصواب أن قوله ولو ذكر مفرغ على الترتيب وقوله أومن ثمانية الخ مفرغ على الموالاة فكان  
 الأول له التفرع وأخره عن الموالاة لمناسبة ما بعده له وخرج بعدها ما لو ترك ركن من أولي  
 من الأولى في أثناء الثانية فان طال الفصل بما فيه من الثانية كان فعل ركعتين فكلوا ترك بعدها  
 والابن على الأولى وبطلان حرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بالثانية وفيه أنه حيث كان الادعى انما هو  
 الاحرام فلا فرق في البناء على الأولى بين أن يطول الفصل ولأنه لم يخرج من الأولى تأمل اه حل  
 وان كان الركن من الثانية تدارك وبني ولاجل هذا التفصيل قيد بالصف بقوله بعدها اه برامى  
**(قوله الأولى)** بدل من ضمير الثانية وقوله والثانية معطوف عليها **(قوله لبطلان فريضتها)** أي فهي  
 نائمة كأشارته بقوله لبطلان فريضتها لم يقل لبطلان والحال أنه أتى بعد سلامة من الأولى بما  
 يقتضى بطلانها كان وطن نجاسة والافحامه الثاني لا يشهد فرضاً ولا نقلاً لبقائه في الأولى حيث  
 كالأبغني اه شوري **(قوله من ابتدائه الأولى)** أي مع وقوعها صحيحة وقوله بطلانها على الاعتقاد  
**(قوله لوجود المرخص)** وهو السفر **(قوله أومن ثمانية وبطل فصل)** أي شيئاً فلا يضر الشك في طوله  
 شوري **(قوله والله)** يضم الدال للمجبة أي النذري اه برامى **(قوله ولا جاع لطلول الفصل)** أي  
 بالثانية الفاسدة **(قوله بلا جاع تقديم)** بخلاف جمع التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير لان غاية  
 الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة منهما ولانه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال  
 كونه من الثانية لان الأولى وان كانت صحيحة في نفس الامر إلا أنه يلزم إعادة المعادة للأزمة لا يجوز  
 تأخيرها إلى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جماعاً حيث لا ينظر إليه  
 لعدم تحقق هذا الاحتمال فانه شيخنا فسطح ما للشيخ عميرة في هذا المقام اه حل ودعاه يلزم على  
 جمع التأخير حيث قد فعل المعادة خارج وقتها م ان شرط المعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب  
 أن الجاع صير الوقتين كوقت واحد قال غش ومقتضى كونها معادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم  
 يترسوا له الآن بقال الاعادة غير محققة تدبر اه **(قوله لا احتمال أنه من الثانية)** تعليل لقول المتن  
 بلا جاع تقديم كما ذكره حل وأما قوله أو يجتمعها تأخيراً فلم يعلمه وقدمه حل فقال خلاف جمع  
 التأخير فانه لا مانع منه على كل تقدير إلى آخر ما تقدم قريباً **(قوله مع طول الفصل بها)** أي خلاف جمع  
 الفاسدة وبالأولى المعادة بعدها أي بعد هذه الثانية لانه اذا أعادها يوماً بالظهر مثلاً لم يضره الحال  
 أننا فرضنا أن الظاهر التي صلاحها أو لصحة فقد طال الفصل بين الظاهر الصحيحة والعصر التي صلاحها  
 فأنما بالعصر الفاسدة والظهور للمادة كما في حل **(قوله إلى عقد ثمانية)** أي ما عقد الأول فلا يشترط وجوب  
 السفر عنده حتى لو أصرم بالأولى في الإقامة ثم سافر ووجد السفر عند عقد الثانية كفي بخلاف المطالب  
 من وجوده عند عقدهما كما سيأتي والفرق أن المطالبين باختياره فاحتيط به تحقيقاً للعدد والمغفر  
 باختياره فهو محقق عنده اه زى برامى أي فكأنه موجود وفيه أن السفر قد يكون بغير اختياره

واغما بخلاف التصير  
 كقدر راقعة وتيمم وطلب  
 خفيف (ولو ذكر بعدها)  
 ترك ركن من أولي أعادها  
 الأولى لبطلتها بترك الركن  
 وتعددت البدائل بطول  
 الفصل والثانية لبطلان  
 فرضها بانتفاء شرطها  
 من ابتدائها بالأولى لبطلتها  
 (وله جمعها) تقديم أو  
 تأخير الوجود المرخص  
 (أو) ذكر بعدها تركه  
 (من ثمانية ولم يطل فصل بين  
 سلامها والذكر) (بدارك)  
 ومحتا (والأ) أي وان  
 طال الفصل (بطلت) أي  
 الثانية (ولا جاع لطلول  
 الفصل فيصيرها) في وقتها  
 (ولو جاع) بان لم يدرك  
 من الأولى أومن الثانية  
 (أعادها) لا احتمال أنه من  
 الأولى (بلا جاع تقديم)  
 بان يصلي كل ركعة في وقتها  
 أو يجتمعها تأخيراً لا احتمال  
 انه من الثانية مع طول  
 الفصل بها وبالأولى المعادة  
 بعدها فتصير بذلك أولى  
 من قوله لو تيممها (د)  
 رابعها (دوام سفره) إلى عقد  
 ثمانية فلو أقام قبله لا جاع  
 لرد الالسبب فيعين تأخير  
 الثانية إلى وقتها (وشرط  
 للتأخير أمران) فقط  
 (قوله بين الظاهر الصحيحة)  
 أي التي صلاحها أولاً

احدهما (نية جمع في وقت أولى ما بقي قدر ركعة) تميزه عنه التأخير تعديا وظاهر أنه لو أخر النية إلى وقت لا يسع الأولى عصي وإن وقت أداء (والأولى) أي وإن لم ينو الجمع أو أدوا في وقت الأولى ما بقي منه (٣٦٩) مابعد ركعة (عصى وكانت قضاء) بقولي

كل روية الرقيق مع مالك أمرهما وأوجب بأن شأن السفر أن يكون بالاختيار (قوله أحدهما نية جمع) أي لانية تأخير فقط ويؤخذ من إضافة النية لجمع اشتراط نيتها بقاها في وقت الثانية بأن ينوي تأخير الأولى ليفعلها في وقت الثانية فإن لم ينو ما ذكر كان لغوا بل لو نوى التأخير فقط عصي وصارت قضاء اه  
 حقيق قال سم لا مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع اه اطعني ولولسي النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافا لما نقل عن الاحياء اه حل وقد يقال ان عدم العصيان مشكل لأنه بدخول وقت الصلاة يتخاطب بفعله فيه اه لما دل الوقت أو باق حقيق عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها متنع لا بنية الجمع ولم توجد ونسيانه للنية لا يجوز له إخراجها عن وقتها اه عش على مر (قوله ما بقي قدر ركعة) ولتتمدته لا بد من النية والوقت باق منه مابعد جميعها فيه كما عتده شيئا مر خلافا لما ذكره المصنف والمراد بهما ولو مقصورة حيث كان بمن قصر وأراد على

الأقرب اه شوبري (قوله عصى وإن وقت أداء) أي مع جواز الجمع على طريقته فكل ما مرجه لله تعالى في مقامين في جواز الجمع وهو يكتفي فيه عتده بوقوع النية ما بقي قدر ركعة كما تقدم لكن مع العصيان أي تأخير النية لهذا الوقت كإشارته إليه بقوله وظاهر الخ والمقام الثاني في جواز دفع عدم العصيان الذي واقع غيره عليه وهو النية في وقت يسعها كاملة وهذا التقرير يدفع ما قد يقال ان بين قولهما في قدر ركعتين بين قوله وظاهر الخ ما يشبه الثاني اه ثم رأيت في الامداد صرح بذلك اه اطاف (قوله ولا عصي وكانت قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت إنما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فتكذلك أيضا اه شرح مر (قوله أخفان من الروضة) قال فيها ولا بد من وجود النية للذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقت أداء لكنه حل على الأداء الحقيق بأن كان يسع جميعها اه اطاف (قوله وإن دفع في المجموع ما يتخلف) أي وهو أنه لا بد أن يبقى ما يسعها فان الظاهر منه ما يسعها جميعا وعملت أن المعنى ما يسع أداءها فلذا قال ظاهرا وعليه يفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة بالاعتبر من كونها مؤداة والمعتبر هنا أن يميز التأخير المشروع عن التأخير تعديا ولا يعمل هذا التمييز إلا إذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة كلها اه سم (قوله) وقد بينت ذلك فخرج (البهجة وغيره) وعبارت شرع البهجة تشرط النية في وقت الأولى ما بقي من وقتها قدر ركعة فلا تؤثر فيه نية الجمع حتى خرج الوقت أوضاع عن ركعة عصي وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة كلها عن الأصحاب في المجموع وغيره عنهم ونشرط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها أو أكثر فإن ضاق بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وجزم البارز وغيره بالأدول وصححه ابن الروضة وغيره وهو المناسب لما تقدم من جواز قصر صلاة من سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة ولا يضر تحريم تأخيرها بحيث يخرج جزء منها عن وقتها انتهت (قوله فلا وأقام قبله) أي قبل تمامها (قوله صارت الأولى) أي الظاهر أو المقرب سواء زال السفر في الأولى والثانية والتعليل للأغلب اه قل على الجلال (أما حرمها فلا بد الأولى المؤخرة عن وقتها الذي هو أول بالنسبة لوقت الثانية وهذه الأولى هي التابعة

والباقي يسع جميعها والمخاطب به أول الوقت العزم على الفعل جمعا وإفرادا فلعل الانسب في التعليل لان تأخير أدائها في وقتها لا يجوز (بعبارة) - أول (ولم ينو جمع التأخير لان الجامع لا يخاطب بالعزم على نية إنما يخاطب به الأولية لجمع تكون نية الجمع كالمفعل

سواء قلتم قبل صاحبة الوقت أم بعدها في كلام بلتن صورتان وتحصل من كلام الشارع أن كل من  
 صورتين خلافا كإفروء شيخنا **(قوله قضاء)** أي فائتة حضر فلا تقصر شوري أي لو بين فهمافد  
 وأعادها فيعيد هاته قوم كونها افتاد لأم فيها افتاد فم باقال اسها فقلت فكيف قال فلا تقصر أو صور  
 كلامه عما إذا صلى العصر أو لا وأقام قبل قبل الظهر وانظر هل صور كلام الشوري بما إذا صلى الظهر  
 أو لا مقصورة فيعيد هاته ثلثة لأنه نيين أنه فعلها في الحضر الظاهر ثم كما يؤخذ من فرقة الآتي فليربع  
 وقوله صارت الأولى قضاء عبارة ع وب هي فائتة حضر فلا تقصر اه وقال التي قبلها وهي فائتة  
 قلت بفرق بان السفر موجود في جميع وف الأولى كالثانية وإنما يمنع الجمع لفظا لفظا لفظا لفظا  
 فانه باقائه اثنا ماضا قطع سفره بالنسبة للتبوعة المزمع انقطاعه بالنسبة إلى الباقية أيضا فتبين كونها فائتة  
 حضروا وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها اه شوري **(قوله للعذر)** وهو السفر **(قوله)**  
 وفي المجموع) ضعيف وهو إشارة لحكاية قول بخالف المتن وقوله قال السبكي إشارة لقول بخالف المتن  
 والمجموع ان كان كلام المجموع على ما كان مراده بالاولى المقفولة ولا سواء كانت صاحبة الوقت أو لا  
 وفيه إشارة للاعتراض على المجموع في نفي الخلاف **(قوله وأماليهم)** أي يقولون لان الأولى تابعة لثانية  
 في الإزالة نزل الخ لانتفي ذلك أن تكون الأولى التي هي التابعة مؤداة وقوله على تقديم الأولى  
 كالمظهر وقوله فلو عكس أن قدم المصير على الظهر وقوله وقياس ماض في جمع التقديم وهو قوله ودم  
 سفره إلى عقد ثانية أنها أداء على الأصح أي وجود السفر عندها وهذا ضعيف **(قوله كأنهم)**  
 لتعليهم) أي قوله وقضال قبل تمامها لانه لم يزل قبل تمامها وقوله ومنهم من أجرى الكلام على  
 ظاهره أي إطلاقة أي من أنه لا بد من دمام السفر إلى فراغ الثانية في كون الأولى مؤداة سواء قدمها  
 أو أخرها اه حل وهو المتمد وبعبارة في شرح الروض وأجرى الطائوس الكلام على إطلاقة قال  
 بعضهم الطائوس نسبة إلى بيع الطائوس وهو طائر معروف **(قوله وقديته الخ)** قال فيه وإنما كنى  
 في جمع التقديم بدمام السفر إلى عقد الثانية ولم يكف به في جمع التأخير بل شرط دوايه إلى تمامها  
 لان وقت الظاهر لا يكون وقتا للعصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية في فصل الجمع وأما وقت  
 العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها  
 والاجاز أن ينصرف إليه ولو وقع بعضها فيه وأن ينصرف إلى غيره ولو وقع بعضها في غيره اه **(قوله)**  
 وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب والموا لا وقية الجمع في الأولى فسنهنا وإيست واجبة لان الوقت  
 هنا الثانية والأولى هي التابعة فلا يخرج لشي من تلك الثلاثة لأنها إنما اعتبرت في جمع التقديم لغرض  
 التبعية لعدم صلاحية الوقت الثانية اه حل **(قوله ولو لقم)** انظر ما مراده بهذه الغاية كذا قاله  
 الشوري وقد نظرت فإذا هو على غاية من التحقيق وما ذاك إلا أن طريقته في مجموعتنا وشرعنا  
 يشير إلى الثانية إلى الرد على الخلاف وإلى رد ما توهم خلافه ولو على بعد يستند فيجوز أن يكون رداعل  
 الخفية القائمين بعدم جواز الجمع بالطائوس سفرنا وحضرنا وقالوا حديث ابن عباس ليس فيه حقيقة الجمع  
 ويمكن أن يكون أخر الظهر إلى آخرتها ثم صلى العصر في أول وقتها ووضعت المغرب والعشاء كذلك قالوا  
 وهذا يسمى جمعا اه **(قوله لما يجمع السفر)** ولو جمعة مع العصر خلافا لروايات اه شرح به  
**(قوله بخومطر)** خرج بالمطر ونحوه الوحل والغائمة والخوف فلا جمع بها وكذا المرض خلافا لما مشى  
 عليه صاحب الرض تبعه للروضة من جواز الجمع به تقديمًا وتأخيرًا وان قال الأذمي انه الملقى به وقيل  
 أنه نص للشافعي رضي الله عنه به بل جواز عمل الشخص بنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض

قضاء) لانها تابعة لثانية  
 في الإزالة العذر وقضال قبل  
 تمامها وفي المجموع إذا  
 قام في أثناء الثانية ينبغي  
 أن تكون الأولى أداء بلا  
 خلاف قال السبكي وغيره  
 وتعليهم ينطبق على تقديم  
 الأولى فلو عكس وأقام في  
 أثناء الظهر مثلاً فقد وجد  
 السفر في جميع التبوعة  
 وأول التابعة وقياس ماض  
 في جمع التقديم أنها أداء  
 على الأصح أي كما أفهمه  
 لتعليهم ومنهم من أجرى  
 الكلام على ظاهره وفرق  
 بين جمع التقديم والتأخير  
 وقديته في شرح البهجة  
 وغيره وأما بقية شروط  
 التقديم فسنهنا كما صرح  
 به في المجموع (وبجوز)  
 ولو لقم (جمع) لما يجمع  
 بالسفر (بخومطر)

(قوله رحمه الله ينطبق على  
 تقديم الأولى) أي أو الثانية  
 وأقام فيها (قوله أن تكون  
 الأولى التي هي التابعة الخ)  
 أي التي هي التابعة المقفولة  
 بعد العصر وقد أقيم في أثناء  
 الظهر بعد فعل العصر  
 وهذه هي التي خالف فيها  
 السبكي كلام بلتن بالسبكي  
 مسلم مبررة الظهر مثلاً  
 قضاء متى أقام في أثناء  
 العصر وهذا وجه مخالفة  
 كلامه لكلام المجموع  
 فتأمل ذلك



الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى وبينهما كما في المطر اه **(قوله)** كتلج وبرذائين وشفان ظاهر هذه المكائنه في معنى آخر من نحو المطر يجوز الجمع ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يعبر بالكاف في الروض بل ظاهر تسميه أن نحو المطر محصور في هذه الثلاثة وعبارته والشفان كالطمر وكذا تلج وبرذائين انتهت وعلى هذا فيسكون الكاف استقصائية تأمل **(قوله)** ذائنين أو كبرت قطعهما اه زى **(قوله)** وشفان) بفتح الشين لا بكسرهما ولا بضمهما كما في شرح الروض وتشديد الغاء وهو اسم رجاء رديصه مطر قليل وبداً نبل الثوب كما هو ظاهر اه حل وهو مصروف لأنه أمم جنس **(قوله)** غير الآخر) وهو أدوم سفره إلى عقدائيه وشمل ثلاثة شروط وتقدم شرطان آخران بقاؤهم في الوقت الاول يقينا إلى تمام الثانية وظن صحة الاولى فهذه خمسة وسبأني خمسة فالجموع عشرة شروط **(قوله)** وبشرط أن يصلي جماعة) أى يصلي الصلاة الثانية جماعة فصح الجمع وإن صلى الاولى فرادى لانها في وقتها كالحال ويكتفي بوجود الجماعة عند الاحرام بالانابة ولو تباطأ المأمومون عن الامام اعتبر في صحة صلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه والا بطلت صلاتهم وصلاته بخلاف ما إذا تباطأ المأمومون عن الامام في الجمعة فإنه لا بد من ادراكهم زمناً يسع الفاتحة قبل رفع الامام من الركوع والاصح صلاتهم ولا صلاته كما قاله هر في باب الجمعة ويشكل الفرق بينهما مع أن الجماعة شرط في الركعة الاولى وفي المجموعة بالطرط في جزء منها فقط وإذا تباطأ المأموم عن الامام في المعادة زمناً بحيث يفسد فيه مفرد المصح صلاته ولا صلاتهم والفرض أن كلا منهما معيدو الفرق بينهما بين ما قبله أن الشارع اعتنى بالجماعة فيها حيث شرطها فيها من أولها إلى آخرها اه شورى يعزى زيادة من تقرير شيخنا حرف لكن نقل عرض على هر عن سم على حج أنه سوى بين الجمعة والجموعة بالطرط فإنه يعتبر في صحة الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن لا يشترط بقاؤهم معه إلى الركوع اه وقد يقال أى داغ لا اعتبار ادراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاؤهم في الركوع والاكتفاء بجزء من الجماعة اه عرض وكتب حل أيضاً على قوله جماعة وإن كرهته ولم يحمله فضلاً لأنه لا يكتفي بوجود صورتها في دفع الائم والمقاتلة فيكتفي بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا قبل تمام ركعتي الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامة والالم تنفذ صلاته اه أى ولا صلاتهم إن علموا ذلك انتهى شورى وهذا أعنى قوله وأن يصلي جماعة عطف على شروطه على تقدير مضاف وهو ما قدره الشارع بقوله وبشرط أن يصلي جماعة وعليه فالاشارة بآية اى وبشرط هو أن يصلي الخ فإن قلت ما المانع من عطفه على الضمير في بشرطه على رأى ابن مالك من عدم اشتراط إعادة الخافض قلت يتأفیه تقدير شرط بالافعال والتقدم جمع وتقدر الجمع غير ظاهر تأمل أى لأن ذلك كور شرطان فقط فلا يصح تقدير شروط وقد يقال يصح تقديره ويراد بالجمع ما فوق الواحد اه ح وقد يقال للوجود شروط لا شرطان كما يفهم بالتأمل **(قوله)** بحيث يتأذى بذلك) أى تأذى لا يحتمل عادة وتدل المراد التأذى للتأذى بالضرر وأما أن يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف الحال كما لا يخفى ولعله الوجه فليحذر اه شورى قال بعضهم ونفصى هذا الصنيع أن قول المتن يتأذى بذلك الخ بيان لضابط البدو به صرح قل على التحرير ونفصى صنيع الشارع في أخذ الفاهم أن هذا قيد مستقل غير قيد البعد تأمل وأجيب به لاينافيه إخراج الشارع بهما لو هم أنهما قيدان لأن البعد بضابطه خرج به القريب والبعد من غير تأذى **(قوله)** خلاف من يصلي منفرداً) هو مفهوم قوله جماعة فأولى بتقديمه **(قوله)** مع أن بيوت أزواجه) أى أضوا أخذنا من قوله فأما بوا **(قوله)** يجب أيضاً أن لا يلبس اشرط كونه راتبا أو

كتلج وبرذائين وشفان

(تقدماً) فيقصد به بقول

(بشرطه) السابقة (غير)

الشرط (الآخر) في الجمع

بالسفر للاتباع رواه

الشيخان وغيرهما وتعبيرى

بنحو مطر أعمر عاذ كره

(د) بشرط (أن يصلي

جماعة بمسلى) هو

أعم من قوله بمسجد

(بعيد) عن باب داره عرفا

بحيث (يتأذى بذلك في

طريقه) إليه بخلاف من

يصلي بيته منفرداً أو جماعة

أو يعيش إلى المصلى في كن

أو كان المصلى قريباً فلا

يجب لانتفاء التأذى

وبخلاف من يصلي منفرداً

يصلى لانتفاء الجماعة فيه

وأما جمعه **عليه السلام** بالطر

مع أن بيوت أزواجه كانت

بجنب المسجد فأجابوا عنه

بأن يوتن كانت مختلفة

وأكثرها كان بعيداً

فلهذا حين جمع لم يكن

بالقريب ويوجب أيضاً أن

للإمام أن يجمع المأمومين

وأن لم يتأذى بالطر

به ابن أبي هريرة

وغيره (د) بشرط (أن يوجد ذلك) أي نحو المطر (عند محرمه ٢٥) ليقارن الجمع (د) عند (علاهما من أولي) ليتصل بأول الثانية وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما قال المحب (٣٢٢) فيؤخذ منه اعتبار ما تقدمه بينهما

الطريق لمن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والا لاحتاج إلى صلاة العصر أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته أو في إقامته وكلام غيره يقتضيه أمال الجمع تأخيرا بما ذكر ففتح لأن الطريق ينقطع قبل أن يجمع (قوله) الأولى أن يصل في جمع العصرين قبلهما سنة الظهر التي قبلها وبعدها بقية السنن مرتبة في جمع المغربين بعدهما ستمائة مرتبة أن ترك سنة المغرب التي قبلها والافسح جمع العصرين وله غير ذلك على ما حوز به في شرح الروض وغيره (باب صلاة الجمعة) (قوله) وأخر سنن أي الظهر عطف على قسم وهو شروع في حكم العبدية (قوله) وبما سوى ذلك ممنوع يقتضي وعلى ما مر من أن لغريب العشاء سنة مقدمة فلا ينافي الحكم بما تقررى جميع الظهر والعصر والأولى من ذلك كله ما تقررى كإمام المصنف والذي يقرر هو ما ذكره شارحنا (قوله) بسنة الأولى الأعم بسنية الصلاة عليها مطلقا (قوله) ولأنة الثانية أي لو قبلية لعدم دخولها في الفعل الأولى للترتيب (قوله) أصلية ثالثة أي لقول عمر جمع رضى الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر على لسان نبيكم وقضاب من اقترى رواه أحد غيره وقاله في المجموع أنه حسن

تتمثل الجماعة أن يجمع بهم بل هو الواجب كما في شرح شيخنا اه شوي ويؤخذ من ذلك رد ما عتبه قول من جواز الجمع بالمطر لجواري الجامع الأزهر تبعا لم يجوزهم الجمع لما عتبه من الفرق لانه إنما أيجح للإمام لا يلزم تعطيل المسجد عن الإمامة وهو لا يجزى في الجاويين كما هو ظاهر مداني وفي ع ش على مر وظاهره أنهم يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاحهم فرادى فيجمعون يكن من يصلح للإمامة غير من صلى ولعله غير مدان أدى تأخيرهم إلى صلاحهم فرادى فيجمعون في هذه الصورة بعمال الإمام تحصيله لفنية الجماعة اه (قوله) وأن يوجد ذلك أي يقيناً فلا يؤخذ من أن الجمع بذلك رخصة فلا بد من تحققه ولا يكتفى بالاستصحاب فلا يقال لآخر بعد سلامه الظاهر لقطع المطر أو لبطال الجمع لشك في سببه اه حل فلا زال شك فوراً بان علم عدم انقطاعه قبل طول الفصل عرفاً ببطال الجمع قياساً على تركه نية الجمع ثم عودته لئنه فوراً يؤده ما تقدم في شرح مر أهو تردد بين الصلوتين في نية الجمع في الأولى ثم تركه نواهياً قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده ع ش على مر وقرره شيخنا العلامة ح ف (قوله) ليقارن أي العنقره الشوي والأولى رجوع الضمير نحو المطر لأنه لا تقدم اه (قوله) وهو ظاهر أي فلا يقطع بينهما بطال الجمع اه قول على الجلال (قوله) قال المحب استشهد على قوله أو بعدهما اه ع ش (قوله) ولأن اتفق له وجود المطر الخ أي وهو من غير أهل للمسجد كإدله التعليل أما هؤلاء كالجوازين بالأزهر فلا يجمعون على المشقة ويستثنى منهم الإمام الراتب فيجمع ولو كان مقابله اه شيخنا وهذا أسمى قولاً ولأن اتفق له التحسين لقوله يمدى فحل اشتراط البعد في الخارج عن المسجد (قوله) أن يجمع إذا فترت شروط الجمع للتقدم ومنها الجماعة في الثانية والمراد بقوله أن يجمع أي جماعة لا فرادى كما قد يشترطهم وقالوا وهو ظاهر اه سمع زيادة (قوله) تكسر التاءين اسم ليقية الشيء وقدمته تماماً اذ كان قاله البرامى لكن عبارة المصاحب أنها يفتح التاء الأولى وكسر الثانية (قوله) وبعدها بقية السنن مرتبة بان يصل إلى الظهر البعيدة ثم سنة العصر وقوله وفي جمع المغربين الخ إذا تأملت وجدت حكم سنة المغربين موافقاً لسنة العصرين وكلامه بوجه المغايرة وقوله ستمائة مرتبة أن ترك الحائز بان يصل قبلة المغربين بعد نية ثم قبلة العشاء ثم يمدتها وقوله والأولى بان يصل سنة المغرب التي قبلها وقوله غير ذلك بان يؤخر سنة الظهر القبيلة سواء جمع تقديماً أو تأخيراً اه المقيحي (قوله) على ما حوز به في شرح الروض) عبارته وتحوير المسئلة أنه إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها اه تأخيراً عن المغربين سواء جمع تقديماً أو تأخيراً وتوسيطها أن جمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنن أي الظهر التي بعدهما له وتوسيطها أن جمع تأخيراً وأقدم الظهر وأخر سنن العصر له وتوسيطها وتقدمها أن جمع تأخيراً سواء أقدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سننهما له وتوسيط سنة المغرب أن جمع تأخيراً وأقدم المغرب وتوسيط سنة العشاء أن جمع تأخيراً وأقدم العشاء وبما سوى ذلك ممنوع ع ش على مر والضايف لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعديته الأولى على الأولى مطلقاً ولا سنة الثانية على الأولى أن جمع تقديماً ولا الفصل بينهما بشي مطلقاً أن جمع تقديماً بما عدا ذلك جاز اه

#### (باب صلاة الجمعة)

هي صلاة أصلية تأمة على قدر المقصورة وقبل ظهر مقصورة وسميت بذلك لاجتماع الناس لها أولاً

جمع

جمع فيها من الخيرات أو لجمع خلق آدم عليه السلام في آخر ساعة من يومها أو لاجتماعه بمحواه في عرفة أو لأنه جامعها فيها ويومها أفضل أيام الأسبوع وعند الامام أحمد أفضل الأيام مطلقا حتى من يوم عرفة والبيدين والراجح عندنا أن عرفة أفضل وهو أي يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس ولا تطلع وتغرب على يوم أفضل منه يعق الله تعالى فيه سائر الأسماء من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ويرى في الجنة القبر وعذابه وفيه ساعة الاجابة وهي من خصائص هذه الامة وفرضت بمكة المشرفة ولم يتم بها كمال يتم به صلاة الجماعة لئلا المسلمين وظفوا الاسلام وأقامها أسعد بن زرارة بقرية تسمى نعيم الخضيات بنون مفتوحة ففاف مكسورة فتحتية ساكنة فعين مهملة فخاف محجمة مفتوحة ففاد محجمة مكسورة فميم فالناب وآخره فوقية اسم قرية على ميل من المدينة وكانوا أربعين رجلا وصلاتها أفضل الصلوات اهـ قال علي الجلال ورمارى وزى **(قوله بضم الميم)** وهو أفصح وهذه اللغات الأربعة في غير الأسبوع المسمى بالجمعة في قوله صمت جمعة أي أسبوعا أو ما هو في السكون لا غير كذا قرره حف وفي ع ش على مر وأما الجمعة بسكون الميم فاسم الأيام الأسبوع وأولها السبت اهـ مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع **(قوله تمنين)** أي تحبب عينا وقيل كناية **(قوله آتيا بها)** الذين آمنوا إذا نودي للصلاة **(الح)** وجه الدلالة من الآية أن المراد بالتركيبها الصلاة ويلزم من وجوب السعي إليها وجوبها وسميت الصلاة ذكر الاشتغال عليه من باب تسمية الشيء باسمه بضم الجيم كما قرره شيخنا البايلي وبعبارة شرح مر فاسعوا إلى ذكر كراته وهو الصلاة وقيل الخطبة فاسم بالسعي وظاهره الوجوب وإذا وجب السعي وجب ما يسعي إليه ولأنه نهى عن البيع وهو مناج ولا ينبغي عن فعل المباح الاقتضال الواجب اهـ قال ع ش قد استدل المصنف على وجوبها بالآية والحديثين بعدها ولم يقتصر على الآية لأنها ليست صريحة بالجمعة إذ وجوب السعي في يومها شامل لنحو العصر وأيضاً الذكر ليس صريحاً بخصوص الصلاة فاحتاج لذكر الحديثين بعدها ولم يكتف بالحديث الأول منهما لجواز أن يكون الوجوب فيه بمعنى التمسك كقوله غسل الجمعة واجب على كل محتلم ولأن الأول شامل للسل والكافر والحرة واليدفكر الثاني تخصيص لما قبله اهـ وقال شيخنا فوله إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة **(الح)** أي بين يدي الخطيب لأنه الذي كان في عهده عليه السلام كإسائتي بعد قول المتن وحرم اشتغال بنحو بيع بعد شروع في أذان خطبة **(قوله على كل غسل)** عام مخصوص بالحديث الثاني **(قوله الأربعة)** ان نصب فذلك وان رفع فعلى تأويل الكلام بالنبي كأنه قيل لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الأربعة اهـ سم ع ش وقوله ان نصب فذلك أي فذلك ظاهر لا تمتثلي من كلام تام موجب وحيث قد ان نصب قوله عبد مالوك **(الح)** فهو بدل وان رفع فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما عبد مالوك **(الح)** وقوله فعلى تأويل الكلام بالنبي أو على أن الابعني لكن وأمر بتمتدأ موصوف بمحذوف مفهوم من السياق أي من المسلمين والخبر محذوف أي لا يجب عليهم وعبد مالوك **(الح)** بدل شورى بياض وحيث يدفع الاشكال فالنرض من تأويل الرفع بما ذكره دفع الاشكال وصورتان هذا الكلام تام موجب وما كان كذلك فيجب فيه نصب المستثنى فواجه تصحيح الرفع هنا وفي شرح مر ما يقتضى ان نصب بعد الكلام التام الموجب ليس متفقا عليه وأض عازره وقال أبو الحسن بن مسعود فان كان الكلام الذي قبله أموجبا جاز في الاسم الواقع بعد الأوجه ان أفصحها نصب على الاستثناء والآخرون يجعله مع الانابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الأربعة انصب ورفعوه وعليه يحمل قراءة من قرأ فتر بواضعه الأقل منهم الرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا كلهم أحرموا الأربعة فادعوا لعلهم وقال ابن جني في شرح المعجم يجوز ان يجعل الامة بمعنى

بضم الميم وسكونها وقصها  
وحكى كسرهما ( تمنين )  
والذين آمنوا آتيا بها يأياها  
الذين آمنوا اذا نودي  
للاصلاة من يوم الجمعة وأخبار  
صحيحة تكبر بروجح الجمعة  
واجب على كل محتلم وخبر  
الجمعة حتى لا يجب على كل  
مسلم في جماعة الأربعة  
عبد مالوك

**(قوله تابعا للاسم)** عليه  
يكون أو بعبارة الجبر

أوامر أو وصي أو مريض  
مسك كعامل لذلك من  
كتبت الصلاة (حزكر  
بلا عن ترك الجماعة مقب

(قوله) ومنه الاحتياج الى  
كشف العورة (وعمل كون  
كشف العورة عنرا اذالم  
يكن من الاربعين والا  
كشف وغضوا بأصهاره  
شيخنا

(قوله) بحضرة من يحرم  
الحج أي اذا كان لا يقض  
بصره عنها والافليس عنرا  
اه رماوى (قوله) وان كان  
أجبرعين) أى على عمل  
ناجز (قوله) ويبنى انه اذا  
تعدى ووضع (الح) أى عمل  
كون اشتغاله بليس عنرا  
الم يضع عليه اليد فان تعدى  
الح فيثبت لافرق بين  
القاسدة والصحيحة لان  
كلا يبيح الترك عند خشية  
الثبوت انه يشترط في  
القاسدة وضع اليد خشية  
التلف وفى الصحيحة بكفى  
خشية التالف (قوله) لزهم  
فب كما عتده شيخنا

ر بما يقابل يترتب عليه التعدد  
بالاجابة فان قيل هذه  
حاجة أجب بان المصنف  
صور الحاجة بما اذا أكثر  
أهله وعسر اجاباهم  
بكان لأن قال هو ما حرم  
بالحاجة كما احتواها من  
بينهم قال فأنال  
(قوله) من يشترط خلاف  
عليه) فيقول لا قصد بالخط فيجب الحضور وان حث وبما يسقط الجمعة الحسب اذالم يكن مقصرا فيه

غريه يكون الاسم الذى بعد الامتنع كما بحركة ما قبلها تقول قام القوم الاز يد ورأيت القوم الاز يد  
ومررت بالقوم الاز يد فتعرب الابعارب ما قبلها لان الصفة تنبى للموصوف وكان القياس أن يكون  
الاعراب على الاول لكن الحرف لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده الا ترى أن غير لما كانت  
اسماظهر الاعراب فيها اذا كانت صفة تقول قام القوم غريه يد ورأيت القوم غريه يدومررت بالقوم  
غريه يد اه على أنه نقل عن الصدر الاول أنهم كانوا يكتبون المنصوب هيئة المرفوع أى فيكون  
عبدمنصوب على رواية أربعة بالنسب وان كان بصورة المرفوع اه (قوله) أو امرأه) أى بمعنى الوار  
ولعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعه لكونهم كانوا موجودين اذذاك ويقاس عليهم غيرهم  
عن باقى اء ع ش عر مر (قوله) ومعلوم أنها ركعتان) جواب عن سؤال تقديره الحكم على  
الشيء فرع من تصورته وحكمه على الجملة بأنها فرض حكم على مجهول والحكم عليه باطل فأشار الى  
جواب ذلك بأن هذا الامر فيه الحكم على معلوم لا على مجهول لان الامر المعلوم لا يتوقف الامر فيه  
على ذكره اه رماوى ولعل حكمه تخفيف عددها ما ييسقها من مشقة الاجتماع الشرطى لصحتها  
وتحتم الحضور ومبايع الخطيئين على أنه قيل انها ثابتان مناب الركعتين الاخيرتين اه حج (قوله)  
بلا عن ترك الجماعة) ومنه الاحتياج الى كشف العورة بحضرة من يحرم نظره بخلافه في خروج  
الوقت فيكشف عورته لا لامتنعاء حيثذ وعلى الحاضرين غضأ بأصهاره لان الهادى لادونه ومنه  
الاشتغال بتجهيز الميت ومنه اجابة العين لمن لزم عليه فساد عمله بغيره وبعبارة مر بعد قوله لئن  
سأوى وان كان أجبرعين مالم يخش فساد العمل بغيره قال ع ش ومعلوم أن الاجابة متى أطلقت  
انصرفت للصحيحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يجزئه ويعطى ما جرت به العادة من  
الاجرة فليس اشتغاله بالخبز عنرا بل يجب الحضور الى الجمعة وان أدى الى قتله ما يكرهه صاحب الخبز  
على عدم الحضور فلا يصح ويبنى انه اذا تعدى ووضع يده عليه وكان لوتركه ذهب الى الجمعة لتفكان  
ذلك عنرا وان أم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدى الى قتله لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة  
كانت جازوا البناء ونحوهما رطاهر الملاحق كجى أنه حيث لم يقصد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه  
على زمن صلته بمحل عمله ولو طال وبعبارة حج على الإيعاب والتمتع أن الاجابة ليست عنرا في  
الجمعة فيستثنى زمنها بخلاف جماعة غيرها ان طال زمنها على زمن الاقتراد ويقرب بين الجمعة والجماعة  
بأن الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتفارها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المتأجروا كفى  
بتفريغ الامة بالصلاة فرداى بخلاف الجمعة فلم تسقط ولو طال زمنها اه ملخصا ومنه مرض يشق مشقة  
لا تحتمل عادة ومنه الامعى بلاقدا لم لو اجتمع من هؤلاء فى محلهم جمع تصح بالجمعة لزمنهم فيه كما عتده  
شيخنا ومن العذر ابرار رسم من حلف على شخص أنه لا يخرج من بيته مشاغلخوف عليه ومنه أيضا  
من حلف أنه لا يصلى خلفه يد فولى بدامان فى الجمعة وقيل فى اه هذه يصل خلفه ولا يثبت لانه مكره  
شرا كمن حلف لبطان زوجته الليلة فاذا هى حاض وكالو خلفه أنه لا يترفع ثوبه فأجب واحتاج الى  
زعمنا عذر غله فيه والفرق بأن للجمعة بدلا فيه نظر اه قل على الجلالى لان الغسل بدلا أيضا  
وهو التيمم وقوله يصل خلفه ولا يثبت قاله ع ش وضعه حرف قال الشورى وهل الاعتذار  
مستطلل للوجوب أو وجبات للترك أى أسبابه خلاف وقضية كلام القدولى جميع الاول اه  
ايضا بى أى معنى أن الاعتذار مانعة من تعلق الوجوب بالمعذور اه وبنيى على ذلك الايمان والتأنيق  
(قوله) مقبم) الحلاق مذهب تقييما بعده يبلغ الصوت فيبد أنه لا يترتب هنا بلوغ الصوت قال

شرح

شرح الروض بخلاف من لم يبلغه في البله بلزمه الحضور اه سم اه عرش قال العلامة اللطيفي  
تفلاعن عرش وكان الاول قد يدعيه في قوله بلا عذر ترك الخ لانه اذا كان مقيا وقام به عذر حوز له  
الترك الا ان يقال آخره لعلو الكلام عليه لانه ان يكون مقيا محل جمعة ولم يكن محلها لكن كان  
بمحل الخ اه (قوله) تاسيابه صلى الله عليه وسلم) أى لانهم لم يفعلوا الا في محل الاقامة وهذا دليل  
تفوقه في مقامه تقدم دليله اه عرش ا ط ف (قوله) أو بمسئو) ولوقد رآه كآياتي وقوله بلغه أى  
القيم بالمستوى وقوله فيه متعاقب باغ وقاعه صوت ومعتدل حال من ضمير المقيم وقوله في هذو متعاقب  
أيضا باغ وقوله يليه أى إلى المستوى وقوله أو مسافر عطوف على المقيم بقسميه والحاصل أنها يجب  
على المقيم بقسميه وعلى المسافر بقسميه أى المسافر للمستوى من محلها أى خرج من محلها إلى ذلك  
المستوى والمسافر لصية كافر ره شيعنا (قوله) لته فيه) أى بحيث يبلغه ذلك فالسافر على البلوغ  
بالقوة اه حل ورموى والمراد بلغه ذلك وهو واقف طرف بلده الذى إلى المأذن بأن يكون في محل  
لا تقتصر فيه الصلاة حتى وفي عرش على مر أن العبرة بموضع اقامته (قوله صوت) وان لم يميز بين  
الانفاط حيث علم أنه نداء الجمعة اه ح ف (قوله في هذو) وإنما اعتبر سكون الاصوات لانهما تمتع  
من الوصول وإنما اعتبر سكون الارياح لانهما تارة تعين عليه وتارة تمنع منه اه (قوله) من طرف محلها  
الذى يليه) واعتبر ذلك لان البله قديما بحيث لا يبلغ أطرافها النداء الذى يوسطها فاحتيط للعبادة  
قال السو يرى وامل ضابطه ما صح الجمعة فيه أى بأن لا تقتصر فيه الصلاة على من سافر منه قال ابن الرفعة  
وكتروا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع اقامته فمن سمع من موضع اقامته وجبت  
عليه والا فلا اه سم اه عرش على مر ويلزم عليه أن بعضهم يجب عليه وبعضهم لا يجب عليه  
(قوله) أو مسافر من محلها) أى رسم النداء من ذلك المحل فيجب أن يعود اليه لان سمع من محل  
آخره كذا قاله حل وقوله فيجب أن يعود اليه ليس يلزم بل أنه يفعلها في أى محل كان فلو قال  
فيجب عليه حضورها كان أولى (قوله) أى للمستوى) يؤخذ من ذلك عدم الوجوب على الحصادين  
اذا خرجوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون منه نداء محلهم الذى خرجوا منه وان سمعوه من محل آخر  
لان السفر هنا يشمل القصير أيضا وكذا ان سمعوا لكن خافوا على أنفسهم أو مالهم وكذا ان خرجوا  
بعد الفجر سمعوا أو لم يسمعوا ان خافوا على ما ذكر اه رموى وفي السقوط حيث نظر ان نشأ  
الفوات من خروجهم اه ط ف (قوله) أو مسافر لصية) عطف على قوله أو مسافر له (قوله) كاعلم  
من الباب قبله) أى في قوله فلا قصر كثيره من سائر الرخص لخاص به (قوله) خبر أبى داود الخ  
دليل على القيم بالمستوى والمسافر واستدل على المسافر سفره صية بالدليل العقلي وعلى المقيم بمحلها  
بالتأسي (قوله) والمسافر لصية الخ) دفع به ما ردد على مفهوم الخبر من أن من لم يسمع النداء لاجعة  
عليه وهو شامل للمسافر سفره صية اه عرش (قوله) وسكران) نعم انفاق قبل فواتها لزمه فعلها  
وكذا المجنون والغمي عليه اه رموى (قوله) وان زام الثلاثة الأخيرة عند التعدى فتأوها ظهرا  
فبسماعة لان الظاهر بدل عنها لا قضاء فان قلت القضاء فرع الوجوب وهنا لا وجوب قلت هو  
برغمه قال اه حل (قوله) ولا على من به رق) وان قل ولو كان هناك مهاباة ووقعت الجمعة في نوبة  
الريق لكن يستحب مالك القرن أن يأذن له في حضورها اه شرح مر (قوله) لاحتال أتوته  
فيما لا احتياط احتال ذكره معاملة له بالانغلاق كما هو القاعدة وقد يقال لما كانت الجمعة من وظائف

للمسافر فدل على انهم لم يسمعوا وقد اعترضوا في سماع أهل القرية اه  
بما يلزم عدم وجوبها عليهم لو كانوا بحيث لو دفعوا بالطرف

الرجال وهم أهل كال غلط عليه بعدم مساواة لهم الماذكرة الشارحة من الاحتمال قائل اه ا ط ف  
**(قوله ولا على من يفتن)** وليس من الاعتذار ما جرت به عادة المشتغلين بالسب من خروجهم للبيع  
 ونحوه بعد الفجر حيث لم يرتب على عدم خروجهم ضرر كغفادتهم فليفتنه لذلك فانه يقع في قري  
 مهنا كثيرا اه ع **(قوله ما يفتنه زهنا)** كالارض بخلاف ما لا يتصورها كالرجع الشديد بلبل  
 اه حل فاذا وجدت هذه الرجع الشديد تهارا لا يعذر في ترك الجمعة لاجلها وقد يقال اخفوا ما بعد الفجر  
 بالليل في مسائل الوجود الظلمة فيه فتكون فيه شبهة الرجع عذرا في حق من بعدت داره وتوقف حضور  
 الجمعة على السبي من الفجر وهو تصور حسن اه ع وشيخنا ح **(قوله ولا على مسافر)** أي وان قص العدد بسبب سفره  
 صوت المنادى لاحتد السمع وصوت المنادى لا يصل الى محل يجب فيه السبي من الفجر كاتيه ا ط ف  
 صوت المنادى بان محل اشتراط بلوغ صوت المنادى في غير التقيم بمحلها أما التقيم بمحلها فلا يشترط فيه سماع  
 صوت المنادى كابدل عليه اطلاق للتمتع وتقيده فيها بعده فيكون كلام ع ش في التصور فروما  
 في التقيم بمحلها فاذا كانت داره بعيدة بحيث لا يصل الى ان سار بعد الفجر وجب عليه السبي حيث  
 وان لم يسمع النداء اه شيخنا ح **(قوله ولا على مسافر)** أي وان قص العدد بسبب سفره  
 وتطلعت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه ان يحل الجمعة لغيره وكذا يقال في المعذور  
 السابق وذا قال سلامة مر اه برماوى **(قوله غير من م)** الذي مر هو المسافر للحل المذكور او  
 للصبي **(قوله ولو سفر اضيقا)** في هذا التصريح بان السفر للحل يسمع فيه نداء الجمعة يسمى سفر اضيقا  
 وقد جازوا في النفل في السفر في صوب مقصده لا بد أن يسافر للحل يسمى الذهاب اليه سفر اضيقا بان  
 لا يسمع فيه نداء الجمعة والحاصل أن من جازوا للحل المتعذر بجوازته يقال مسافر اضيقا ثم ان كان  
 يحل لا يسمع فيه نداء الجمعة جاز له التنفل صوب مقصده ترك الجمعة وان سمع فيه النداء ليس لذلك  
 لانه يجب عليه ان يحل الجمعة اه حل **(قوله لا يشتغاله بالسفر وأصحابه)** منه يؤخذ عدم الوجوب  
 على نحو الحاصلين اذا خرجوا قبل الفجر الى مكان لا يسمعون فيه النداء أي نداء بلدتهم اذ لو اعتبر  
 بالبلوغ من غير بلدتهم أيضا لكان من خرج أي قبل الفجر الى قرية يبنوه بينها محلوه بقر بها لدة  
 يسمع نداءها يجب عليه الجمعة لا يقول به أحد اه حل وقال المزني ومن هذا ما يقع في بلاد الريف  
 من أن الفلاحين يخرجون للحصاد من نصف الليل ثم يسمعون النداء من بلدتهم أو من غيرها فتجب  
 عليهم الجمعة فيا يسمعون منه النداء وانما وجبت على من ذكر لانهم امانى حكم التقيمين أو لو حوكم  
 في قول الصنف أو مسافر إلى التسوي من محله فان لم يسمعوا فلا جمعة عليهم وان أقاموا ببطانهم  
 أو رجعوا الى بلادهم بعد ذلك وذكر أيضا قوله أو مسافر له أي التسوي دخل في ذلك الضيقة ومن  
 يسافر للسواقي أو للحرقة من محل الجمعة فاذا سافر الى ذلك المستوى ان سمع النداء من محله ولون  
 غير بلده وجب عليه الذهاب والا فلا أنه يخرج من المحل قبل الفجر فانظر مع ما قاله حل اه  
 والتمس ما قاله حل ووافقه عن لانه يقال لهم مسافرون والمسافر لا يجب الجمعة وان سمع النداء  
 من غير بلده قال بعضهم ويستفاد منه مسئلة تقع كثيرا وهي أن الشخص يسافر يوم الخميس مثلا الى  
 قرية قريبة من بلده لكن لا يسمع فيها النداء من بلده ويصبح يوم الجمعة في تلك القرية وهو غير عالم  
 على الإقامة بل يرجو منها قضاء حاجته فينتدلا لزمه الجمعة مع أهل تلك القرية لانه يقال مسافر تأمل  
**(قوله ولو كانت بمسؤول يسمعه)** بأن فرض زال هذا العلو وكانت محل على مستو مسات لبلد  
 الجمعة وقوله ولو كانت بمسؤول يسمعه بأن فرض جعلها على وجه الارض من المستوى المسات لبلد  
 الجمعة وأما قول الشهاب البرلسي المراد لو فرضت مسافة اغراضا متعددة على وجه الارض وهي على

**(قوله غلط عليه بعدم)**  
 فالتقليظ حاصل بعدم  
 المساراة الرجال الضراء  
 لا يلزمه بالاحوط حتى رد  
 ما قيل الاحوط الزام الجمعة  
 وعدم حسبانها من الاربعين  
 كما قالوا في التقيم غير التسوي  
 وان أورد شيخنا **(قوله)**  
 في هذا التصريح بان السفر  
 الى الاول كتابته على  
 قوله أو مسافر له من محله  
 تأمل فيه **(قوله والمسافر)**  
 لا يجب عليه وان سمع الى  
 أي لم يسمع أصلا أو سمع  
 من غير بلده ولا تنقل سواء  
 سمع من بلده أو من غيرها  
 لان من سمع النداء من  
 بلده لا يعطى حكم المسافر  
 تأمل

آثرها السمعت هكذا يجب أن يفهم قيس عليه نظيره في الأولى أي تفرض مسافة عاوها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها فبه نظر الرابح عند شيخنا تبعاً لافاء والده خلافه وبعبارة وهل المراد بقوله لو كانت بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة أن يطلع فوق الأرض مسامتاً لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده والده رحمه الله تعالى في فتاويه اه حل واعتمده شيخنا ح (قوله) لنتم الجمعة في الثانية (وان لم يسمعوا بقوله دون الأولى وان كانوا يسمعون بالفعل اه حل (قوله) ان لو كان أصم) أي لو كان معتدل السمع لسمع وقوله أوجاز سمعه العادة أي لو كان معتدلاً لسمع لم يسمع اه حل (قوله) لم يسمع أي فجب على الأصم ولا يجب على من جاز سمعه العادة فلا يعتبر الأولى في إسقاط الوجوب ولا الثاني في تحصيله كما فرره شيخنا فان قلت قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب المصور هنا قلت الفرق بينهما أن المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا يحصل بهما شقة شديدة ولو عول على حديد السمع لما حصل بهما شقة لا تحتفل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كمنصف يوم مثلاً لو كان بالسي حيث لا تصاعف عليه المشقة (قوله) أو على عادته لا في هدى) أي للرياح وقوله لم يسمع أي حيث سمعوا مع وجود الأصوات والرياح وفيه أن هذا واضح في الرياح لأنها ربما حملت الصوت وأما الأصوات ففيه نظر لانه إذا كان يسمع الصوت مع وجود الأصوات فمع عدمها بالأولى فلا رجة لعدم التعيين وبعبارة شيخنا اعتبر هدى الأصوات والرياح ثلاثين باو الغ النداء أو تعين عليه الريح اه حل (قوله) ولو وافق يوم جمعة عياله صورة مستثناة من منطوق قوله السابق أو يستو أي تنزل بقية التي في هذه الصورة اه ع ش فكان المناسب أن يقول نعم ولو وافق الخ (قوله) خضر صلاته أهل قرى) ليس بقيد بل المدار على الذهاب إليه لقصد ما عده على حضور الصلاة فتي نوجها إليه بقصد الصلاة وان لم يدركوها سقط عنهم العود للجمعة لوجوب الشقة وأما وحضروا لبيع أسبائهم فلا يقطع عنهم الحضور ولو صلوا العيد سواء رجعوا إلى محلهم أو لا كما في ع ش فان لم حضروا كان صلوا العيد يمكنهم لنتم الجمعة اه شرح مر (قوله) فلم الانصراف وترك الجمعة) أي لسقوطها عنهم وان قرأوا وأمسكهم ادراكاً للوعاد وتخفيفاً عليهم لانهم لو كانوا بالرجوع للجمعة لثق عليهم والجمعة تسقط بالمشقة اه اطيعي فنهذه مستثناة من الحلائق وجوب السعي على من يسمع النداء ويستقي أيضاً لو كان من يسمع النداء أو بعين بالصفة المتقدمة فانه يجب عليهم م أن يشيروا بهم لهم ويحرم عليهم السعي إلى محل النداء لتعطيلهم الجمعة في محلهم قاله حل وقوله ويعرم عليهم السعي والحج يجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قد صدقهم البيع والشراء في المصر عذراً في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض كاذكره ع ش على م ر (قوله) نعم لو دخل وتها قبل انصرافهم) أي أو بعده حيث لم يصلوا إلى محل تقصير فيه الصلاة من محل الجمعة اه حل وع ش (قوله) كان دخل عقب سلامهم من العيد) مفهومه أنهم لو صلوا العيد عقب دخول وقتهم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعل غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ اه ع ش واعتمده شيخنا ح (قوله) وتلزم أعني وجد قائداً) فلو لم يجدوا لا تلزمه وان أحسن المشي العاصي خلافاً للاضي حين ويمكن حل كلامه على ما إذا كان مثله قريباً

قوله فقيه نظر) بل نقل سم على التحفة أن البرلسي في فتاويه اقتص على ما قاله مر وغيره (قوله) والمدار هنا على مسافة الخ) أي في الوجوب (قوله) بل المدار على الذهاب إليه لقصد ما عده الخ) ولو شروا قبل الظاهر العمل بالأغلب وهل الاحتياط للعبادة الوجوب عند الاستواء حرر (قوله) رحمه الله كان دخل عقب سلامهم أي وكانوا يتشاغلون بعد العيد بقضاء أغراضهم إلى أن دخل الوقت اه (قوله) بل

هو مجرد تصوير) الأولى تخيل

متبرعا أو بأجرة أو مملوكا  
(د) سبعا (هما زونا  
وجدا امركا) ملكا أو  
بأجرة وأعارة (لا يشق  
ركوبه) عليه (ومن صح  
ظهره عن لائزته جمعة  
محت) جمته لانها اذا محت  
من تزوجه فمن لائزته  
أولى وتنفى عن ظهره (وله  
أن ينصرف) من المولى  
(قبل احراره) بها (لا نحو  
مريض) كأمي لا يجسد  
قاتلا فليس له أن ينصرف  
قبل احراره (إن دخل وقتها  
ولم يزد ضرره بأنظاره)  
فعلها (أو أقيمت الصلاة)  
نعم لو أقيمت وكان ثم شقة  
لاحتصل كمن به اسهال  
ظن انقطاعه فأحسن به  
ولو بعد تحريمه وعلم من  
نفسه أنه ان مكث سبعة  
فالتجس ك قال الاذرى  
ان له الانصراف وترك  
الجمعة والفرق بين المستثنى  
والمستثنى منه أن المانع في  
تحول المريض من وجوبها  
مشقة الحضور

(قوله وقد يفرق بوجود  
البدل هنا) أى مع كونه  
كالبذل منه بخلاف التيمم  
فانه وإن خلف الوضوء  
لكن في الأباضة لا الرفع  
اه (قوله أجزأت التابع  
بطريق الأولى) لا يظهر  
كونه أولى كما يعلم من كلام  
الشورى آخر البارة  
ويمكن إجماع كلام نرى

بحيث لا ضرر عليه في حضوره وكلام الشيخين على ما إذا كان، قوله بعيدا بحيث يلحقه ضرر في ذهابه  
للجامع اه مروى وبراوى وعش (قوله وجد قاتلا) أى تلقى به مرافقته فيما يظهر لا نحو فاسق  
كأنى الشورى (قوله متبرعا) قال الاستوى قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة لئلا  
وقوله وأبجرة أى فاقلة عما يمتنع في الفطرة وعن دينه واقتصارهم على ما يمتنع في الفطرة بمجرد تصوير  
اه عش على م (قوله وشيخاها) أى هرا لا يستطعم المشى وقوله وزنا الزمن هو الذى  
أصابه آفة أضعفت حركته وإن كان شابا اه شيخنا وعبرة الصباح زمن الشخص زمانه وزمن  
فهو من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا وبلا اه بحروفه (قوله وجد امركا) ولو آدميا لا يرى  
به ركو به أى لا يخل برأيه عادة وقوله لا يشق ركو به أى شقة لا تحتل عادة كشقة المشى في الوحل  
وإن لم تيمم التيمم فيها يظهر المركب بفتح الكاف (قوله أو بأجرة) أى أجرة لا مئة فيها بأن تكون  
للمتعة تامة جدا فيما يظهر اه وحل يجب السؤال في الأجرة وكذا الأجرة فيه نظر والذي يظهر  
الرجوب كأنى طلب الماء في التيمم وقد يفرق بوجود البدل هنا اه براوى مع زيادة (قوله محت  
جمته) أى إجماعا يحرم عليه الخرج منها ولو بقيلها فلا مثالا اه براوى (قوله لانها اذا محت من  
تزوجه فمن لائزته أولى) عبارة الرافي من لائزته الجمعة اذا حضر الجمعة وصلهاها انقضت له وأجزأته  
لأنه أكل في المني وإن كانت أقصر في الصورة فاذا أجزأت الكمالين الذين لا عذر لهم مع قصرها  
فإن تجزئ أصحاب الاعتذار بطريق الأولى اه وبعضهم وجه الأولي بأن من تزوجه هو الأصل  
ودن لائزته بطريق التبعية له فاذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى اه زى وقال قل  
على الجلال محت جمته أى أجزأته عن ظهره لانه المقصود على صح الأولي لانه اذا سقط بها الظاهر  
عن الكمالين فمن غيرهم أولى وعند الأصوليين أن معنى المدة والاجزاء واحد وهو الكفاية في  
سقوط الطلب في ذلك الوقت وإن زوجه القضاء اه وقوله فن لائزته أولى فيه فإطلاقها منها من  
يصح ظهره تبع لمن يجب عليه الجمعة ويحتثذ ليس الصحة منه أولى ومن عبر بالأجزاء سلم من هذا اه  
شورى (قوله وتنفى عن ظهره) هذا قسرا على ما فاده منطوق المتن اه شورى (قوله وله  
أن ينصرف) أى لمن لائزته الجمعة الانصراف (قوله قبل احراره بها) أى ولو بعد اقامتها اه  
براوى (قوله لا نحو مريض) وضابطه أن المريض الذى لا يجب عليه الجمعة أن يلحقه بحضورها  
مشقة كشقة مشيه في الطر ونحوه اه شرح م (قوله فليس له أن ينصرف) فان انصرف أم  
ولا يلزمه العود اه حل وشورى (قوله أو أقيمت الصلاة) أى أوزاد لكن أقيمت الصلاة  
والمراد زيادة تحتل بدليل الاستدراك (قوله وبعد تحريمه) وصورة انصرافه حيثنذ أن يخرج  
نفسه من الصلاة كان ذلك في الركعة الأولى وبأن يتوى للمفارقة ويكمل سفره ان كان في الثانية  
حيث لم يلحقه ضرر بالتكامل والاجزاء له قطعها اه عش على م (قوله ان له الانصراف)  
أى بل ينبغي وجوبه اذا غلب على طنه تلوث الخلل اه عش (قوله والفرق بين المستثنى) وهو نحو  
المريض والمستثنى منه هو من لائزته الجمعة المعبر عنه بالمشقة في قوله وله أن ينصرف فالمستثنى منه هو  
المخالفة له أى حيث لا يجوز الاوّل الانصراف قبل الاحرام بعد دخول الوقت بشرط التقدم ويجوز  
لثاني وأورد عليه أنه حيث كان المندرجة الحضور كان القياس حرمة الانصراف ولو قبل دخول  
الوقت لانه يتقدم عدم الحضور يجب عليه السعى بفرض عدم المندرجة لوجه لعوده من المسجد به  
كونه فيه وأجاب سم على حج بان جواز العود قبل الوقت مقيد بمن يرجع من المسجد على أنه



وقد حضر متحملا لها

والمانع في غيره صفات قائمة  
بلازول بالحضور والتقييد  
من لا تزمه جمعة وقيل  
الاحرام وبالأفاعة من  
زادى (وبهجر حرم على  
من رزته) بأن كان من  
أهلها (سخر نفوت به)  
كان ظن أنه لم يدركها في  
طريقه أو مقصده ولو كان  
السفر طاعة وقيل الزوال  
(لان خشى) من عدم  
سفره (ضررا) كقطاعه  
عن الرفقة فلا يحرم ولو بعد  
الزوال وانحصر قبل الزوال  
وان لم يدخل وقتها  
مضافة الى اليوم ذلك يجب  
السعي اليها قبل الزوال على  
بعد الدار (وسن لغيره)  
أي لن لا تزمه ولو بحملها  
(جماعة في ظهره) في  
وقتها العموم أدلة الجماعة  
(واخفاؤها من خفي عنده)  
للتأنيب بالرغبة عن صلاة  
إمام فان ظهر لم يسن  
اخفاؤها لاتقاء التهمة  
(قوله رحمه الله أنه لم يدركها)  
الانطباق لا يدركها (قوله)  
ولو كان السفر طاعة) نعم لو  
وجب فوراً كاتخاذ ناحية  
وطها الكفار أو أسرى  
اختطفوهم وجب السفر  
قوله الاذرعى أخذ من كلام  
البتديجي اه بهامش  
صحيح على شرح البهجة

الموداة فلا عا دلائك النية حرم عليه الاصراف اه عرش (قوله) وقد حضر متحملا لها) أى  
فزال المانع اه حل (قوله) وبهجر حرم على من رزته ما لم يحل) فاذ اسافر فهو عاص ومبتنع عليه  
رخص السفر حتى يخرج وقتها والى الأيس من ادراكها نعم لو طرأ عليه جنون أو موت سقط عنه الأثم  
من ابتدأه فله شعيخنا وغير ظاهر وخرج بالسفر النوم قبل الزوال فلا يحرم وان علم فوات الجمعة به  
كاعتمده شعيخنا مر لا تلبس من شأن النوم القنوت ونفاقه غيره وبكره السفر ليها بأن يجاوز  
السور قبل الفجر قال في الاحياء لا يورد في حديث ضعيف جدا أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه  
اه قيل على الجلال وقوله دعا عليه الخ أى قال لا نجاة الله من سفره ولا آتاه على قضاء حاجته اه  
مر واذا كان هذا في سفر الليل الذي لا ثم فيه يكون في سفر النهار الذي فيه الأثم أولى وصح أن من  
سافر يوم الجمعة بعد الفجر دعا عليه ملكاه فيقولان لا نجاة الله من سفره ولا آتاه على قضاء حاجته فله  
مر الكبير شعيخنا ح (قوله) بأن كان من أهلها) أى أهل الزومها ودخل وقتها فسقط ما ياقبل  
كيف تزمه قبل دخول وقتها فليتا مل وكتب أيضا قوله بأن كان من أهلها أى بمن تعقده وان لم يجب عليه  
فدخل في خاشي الضرر ونحوه وحيث احتاج الى اخراجه بقوله لان خشى ضررا الخ فلا يراد أن خاشى  
الضرر لا تزمه فلا يصح اخراجه من تزمه ويجوز أن يراد بأهلها أهل الزومها ان لم يكن به عذر وان  
عرضه الخشية فلا حرمه عليه لصبر ورثه من غير أهل الزوم اه شوى وقول الشورى من  
تعقده ليس بظاهر تخرج المقيم غير المستوطن من كلامه فلا يرى أن يراد بأهلها أهل الزومها لولا العذر  
(قوله) سفر توتبه) بخلاف ما لا لم تقتبه بأن غلب على ظنه ادراكها في مقصده أو طريقه فلو تين  
خلاف ظنه بعد السفر فآثم عليه والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان أمكن عوده وادراكها فاحتجبه  
وجوبه اه شرح مر وعش عليه (قوله) ولو كان السفر طاعة) أى واجبا أو مندوبا كحج  
وزيارة تبرع صلى الله عليه وسلم وهذه التابة للرد على القديم الذى يخص حرمه السفر قبل الزوال بالباح  
ومحمل سفر الطاعة قبل الزوال جاؤا هكذا فيهم من منيع أصله مع شرح مر (قوله) كقطاعه عن  
الرفقة) أى الذين يخشى الضرر بمغادرتهم اه حل وعش أى ليصح كونه مثالا اذا خشى ضررا  
فالتقييد فيهم من كلامه ويرق بينه وبين نظيره في التيمم حيث اكتفى فيه بمجرد الوحشة بأن الظاهر  
ينكر في كل يوم ولا يلا بخلاف الجمعة ويفرق أيضا بأنه يفترق في الوسائل ما لا يفترق في المقاصد كما في شرح  
مر وقال عرش عليه ولبس من التضرر ما جرت به العادة من أن الامان بتدبيره السفر في وقت  
مخصوص لا مزال يفتوت بقوات ذلك الوقت اه كالذين يريدون السفر لزيارة سيدى أحد البدوى  
في أيام مولده في يوم الجمعة مع رفقة كانوا يجدون رفقة آخر يسافرون في غيره (قوله) فلا يحرم) ولو بعد  
الزوال ولو نقص بسفره عددا أهل البلد بحيث يؤدى الى تعطيل مجتمعهم اذ لا يكاف تصحيح عبادة غيره  
اه شرح مر (قوله) لانها مضافة) أى مضافة اليه فلا مضافة لغوية ولا لالا يوم مضاف اليها نحو  
يوم الجمعة فاداه شعيخنا (قوله) ولذلك يجب السعى) أى من السفر ولا يجب قبله وان علم أنه ان لم يصح  
فله فات الجمعة كآزده شعيخنا (قوله) أى لن لا تزمه) للناسب أن يقول أى لغير من رزته لانه لا تقدم  
وان كان المعنى واحدا (قوله) ولو بحملها) هذه التابة للرد على الضعيف وبعبارة أصله مع شرح مر  
ومن لا جمعة عليهم وهم بالبدن سن لم الجماعة في ظهرهم في الاصح والثاني لان الجماعة في هذا اليوم  
شذوا الجمعة ومحل الخلاف فمن يبلد الجمعة فان كانوا في غيره استحبت الجماعة في ظهرهم اجماعا قاته في  
المجموع اه (قوله) واخفاؤها) الضمير راجع للجماعة كما يفهم من شرح مر وفيه أنه يسن أيضا  
اختفاء أدات الظهر اه (قوله) لم يسن اخفاؤها) بل يسن الاظهار فيكون اخفاؤها خلاف

(५८०)

بالقضاء

ظهر اكله رحمه الله الى الانعام فعمل انها اذا فانت لا تقضى جمعة بل

(أخرج) الوقت (دهم)

فهاوجب أي الظاهر

(بناء) الحاقا للسودام

بالابتداء فيسر بالقراءة

من حيث يتخلل مالوشك

في خروجه لأن الأصل بقاؤه

(كسبوق) أدرك مع

الامام منها ركة اذا خرج

الوقت قبل سلامه فانه يجب

ظهر بناء وان كانت نابعة

لجمعة صحيحة (د) تانها أن

تقع (بأية جمعة) ولو

بفضا لانها لم يتم في عصر

النبي ﷺ والخلفاء

الراشدين الا في مواضع

الاقامة كما هو معلوم وسواء

ا كانت الابنية من حجر

أم طين أم خشب أم غيرها

فلواتهدمت

(قوله رجع الله وأن تقع

بأية) ولا يشترط كون

امامها في الابنية حيث

وجدت شروط الاقتداء

بهما من القرب وعدم

الحيلولة وغير ذلك اهـ

على أي شجاع (قوله وحده

القرب) الاولى وحده

الاجتماع (قوله صحت الجمعة

فيه ولو بعد العمان عنه)

أي ما لم يجعلوا على العاصي

سورا حده والام تصح فيه

فان كان وضعه في الأصل

على الانفصال فلا بد من

كونه في محل لا تنصرف فيه

الصلاة والام تصح ولوشك

فيه فعل كان أصله متصلا

فالاصل عدم الاتصال اهـ

شيخنا

ببناء فيه مساحة ولا تقضى سبها ان لم يصلها معها حتى خرج الوقت على المعتمد كما تقدم (قوله)  
 أخرجهم فيها) أي قيننا وظنا ولو باخرا عدل وقوله وجب أي الظاهر بناء أي فلا يحتاج إلى نية الظاهر  
 وبحرم الاستئناف لانه يؤدي إلى اخراج بعض الصلاة التي وقع في الوقت عن الوقت وحكي الرد يأتي  
 ويهين في المدة الزمنية الاولى حتى يتحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهرا الآن أو عند خروج  
 الوقت ويرجع منها الاول والمعتمد الثاني كما وحلف ليا كل هذا الرغيف غدا فإنه في اليوم هل  
 بحث الآن أو غدا الرابع على الثاني كما في شرح حر و بناء حال من الضمير المستتر في وجب العائد على  
 الظاهر أي حاله كون الظاهر بناء أي سبها على ما فعل من الجمعة لاستئنافا فلا يحتاجون إلى نية الظاهر  
 كما قرر شيخنا وهذا على الرابع وفي قول يجب الظاهر استئنافا أي يجب أن يستأنفوه بنية جديدة  
 وينقلب ما فعل من الجمعة فلا مطلقا اهـ (قوله) خلاف مالوشك في خروجه المراد بالشك مطاق التردد  
 أي مع استواء أو رجحان ولو بعدم البناء على أقوى الاحتمالين اهـ شوري (قوله) اذا خرج الوقت  
 قبل سلامه بحث الاستئوى أنه يلزم مفارقة الامام في التشهد يقتصر على الواجب اذا لم يمكن الجمعة  
 الا كذلك ويؤخذ من أن امام المواقفين الزائد على الاربعين لو طول التشهد وخسأ وخروج الوقت  
 لزمنهم مفارقه والسلام تحصيل الجمعة وهذا هو المعتمد زى ورموى (قوله) فانه يجب ظهرا بناء  
 هذا على الرابع وفي قولهما الجمعة لانها نابعة لجمعة صحيحة كما في شرح حر يفرض الشارح بقوله  
 وان كانت الخردة على هذا الضيف (قوله) وان كانت نابعة لجمعة صحيحة أي لان الوقت لم يتم شرطا  
 فلا يكف بهذه التسمية الضعيفة اهـ زى (قوله) وان تقع بأية) أي ولو باعتبار ما كان كائنا لكان  
 بقوله فلواتهدمت الخ (قوله) ولو بفضا) أي بين الابنية وهو متعلق بقوله تقع أو بأية اهـ (قوله)  
 بأية جمعة) فان تفرقت قال في الانوار لم يجب الجمعة قال والشيخنا لان بلغ أهل دارأر بعين كالمدين  
 وهو بالنسبة إلى قرب منه كبلد الجمعة قال في البحر وحده القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثمانية  
 ذراع قال والشيخنا الرابع على الاعتبار المعروف اهـ شوري قال في شرح حر ومنها الاسراب وهي  
 بيوت في الارض ومنها القريان غير عام قال ع ش وقصته أنه لا يصح اقامتها ببناء واحد منع استوطنه  
 جماعة تنعقد بهم الجمعة وليس مراد في حر ماضه التعبير بها أي بالأبنية للجنس في فعل الواحد  
 اذا كثرة في عدم معتبر كالاجتناع وكتب أيضا قال عني حر اذا أقام الجمعة أو بعون في خطه الابنية  
 وخرجت المنوف إلى خارج الابنية مما هو سر بها بحيث لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته أو صلى جماعة  
 هناك بعمالار بعين في الابنية تحت جنهم تبعا لخلاف ما وصلى الجميع في ذلك الفضاء الخارج وكان  
 من في الخطه دون أربعين فانه لا يصح كذلك الخروج الصف وبلغ فضاء مقصرا الصلاة فيه وقوله فانه لا يصح  
 مخالطه راين فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية بساحل بولاقي تبعا لمن في المدرسة الباشية  
 اذا كانوا أربعين لأن المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقر في باب القصر وحاصل  
 كلامنا الحر لم لا يجوز الجمعة فيه الانعزال بعين في الخطه وغيرها حر لم لا يجوز فيه مطلقا وفيه نظر  
 والوجه صحة الجمعة تبعا واستقلاله لا في محل لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته اهـ مم (فرع) لو كان  
 بئر في مسجد مخرب ما حوله فصار منفردا ولم يجر به بل استمر الناس يترددون إليه في الصلاة وغره ها  
 صحت الجمعة فيه ولو بعد العمان عنه اذ بؤ عامي بالتردد إليه للصلاة يصير ما بينه وبين العام من  
 الحراب كتراب تحتل العمان وهو معدود من البلد اذ بقي به البقيتي وغيره كذا في حاشية اج وبن  
 شرف على التحرير (قوله) فلواتهدمت مفرع على قوله ان تقع بأية لان المراد بأية ولو بالنظر لاصل  
 ولا تنطبق غير بناء الا في هذه الصورة وفارق ما لو تزواكبا وأقاموا فيه ليعمره وقرية حيث لا تصح فيه

قبل البناء يصحب الأصل في الحالين أي الأصل وجود الابنية عناوهم اه حل **(قوله)** فأقام أهلها وهم المستوطنون بها وقت الخراب وإن لم يلزمهم لصغر وكذا ذر بينهم بعدهم كما مال إليه بعض مشائخنا وبعبارة عرض قوله فأقام أهلها أي وأولطها اه وضمن أقامه معنى عزم فعداه على وخرج بأهلها غيرهم كالطاريين لعمارتهما فلا تصح منهم اه قل **(قوله على العمارة)** أي على عدم التحويل وإن يقصدوا العمارة أخذنا بما بعده اه برماوى **(قوله)** لزمتهم الجمعة فيها لهم بربا بالصحة المناسبة لما قبله لأنه لا يلزم من الصحة للزوم بخلاف العكس اه قل **(قوله)** لأنها ووطنهم ولا فرق في الأهل بين كونهم غائبين في وقت الانهدام أولا فدخل في ذلك ولادهم إذا كانوا وأقاموا على عمارتهما من أنهما أصبح منهن قبل البناء خلا فالن قال المراد بأهلها من كان غائبا بها وقت الانهدام قال شيخنا الشورى وانظر لو كان وليا زهم أقاموا على العمارة وهم على نية عدمها والعكس فهل تؤثر نيتهم عدم أولا وللول عليه نية أوليهم فليحرم اه أقول والأقرب أن المبررة بنية الأولياء وجودا وعدا لأن غير الكامل لا يعتد بدينه أمالوا اختلقت نية الكاملين فيصنعهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها لكل حكمه من الصحة في الأول والثاني كالأعداد ما اعتبروا عدمها في الثاني عرض **(قوله)** فلا تصح من أهل خيام أي على الأصح وقيل تصح منهم في الخيام لأنها ووطنهم كالذين كانوا حكامه أصله وكان الأنسب أن يقول فلا تصح غيما لأنه هو المحكوم عليه وأنه يومهم عدم الصحة من أهل الخيام ولو في بنتيكن التوهم مدفوع لأن المتبادر من أهل خيام أي في خيابه هم كاعلم من قوله مجملهم اه عرض **(قوله)** مجملهم وإن لازموا بهذا اه حل **(قوله)** لأنهم على هيئة المستوفزين أي شأنهم ذلك **(قوله)** لزمتهم في أي في الحال الذي تقام فيه الجمعة وإن لم يكن الحال الذي سمعوا منه النداء اه حل **(قوله)** وأن لم يسبقها بتحريم فيه ضمير مستتر أي هي لأن الأعمال الثاني أولى كما قرره شيخنا أي أن لا يقع فيها سبق عند التمدد لغير حاجة **(قوله)** شعار الاجتماع أي شعار هو الاجتماع فالأدلة يائنة **(قوله)** واتفاق الكلمة ولم ينظر للشل ذلك في الجماعة بل وجب التعدد بقدر ما يظهره الشعار وإن أمكن اجتماعهم في مكان واحد لتكرر الجماعة في اليوم والليله فطلب التعدد لتسليم الجماعة على طلبها فانه لو وجب اجتماعهم مكان واحد لشل ذلك عليهم فرمأ أدى إلى ترك الجماعة سباعه اتساع اطراف البلدان وأيضالمراد بالشعار هنا غيره ثم كما يشير إليه قوله ان اجتماعهم بمحل فضال المقصود من اتفاق الكلمة وقولهم ثم ان ضابط الشعار ان تسلم الجماعة على طلبها في كل جهة اه عرض **(قوله)** إلا ان كثرة أهل وعسر اجتماعهم هذا ضابط الكثرة أي كثرة واجبت بمرساجتماعهم أي بان يحصل لهم مشقة من الاجتماع لا تختمل أي اجتماعهم يحضروا ويجوز له ذلك وإن لم يلزم الجماعة اه حل فيدخل فيه الأرقاء والديان والنساء فلي هذا القول يكون التعدد في مصر كما لحاجة فلا يجب الظاهر حيث كان قل عن ابن عبد الحق اه شيخنا وبعبارة شرح هر وهل المراد اجتماعهم قريته أو من تصح منه وإن كان الغالب أنه لا يفضلها أو من يفعلها في ذلك الحال غالباً كل محل وصل وأقربها الأخير كما في به والدرجة الله تعالى اه فيدخل الأرقاء والديان حرف **(قوله)** وعسر اجتماعهم مكان أي محل من البلد ولو فناء ولو غير مسجد في كان في البلد محل يسعهم امتنع التعدد والمراد بمن يمسر اجتماعهم من يفعلها غالباً حتى لو كان الغالب يختلف باختلاف الازمنة اعتبرنا كل زمن بحسبه اه ابعاب شوى يرى بتصرف في اللفظ ومثل عسر الاجتماع ما لو كان بينهم قتال اه حل وقاسم فليس كلامه مران الأولان غالب ما يقع من التعدد غير محتاج إليه اذ كل بلد لا تخلو باعاً على يسع الناس ولو نحو خرواية وحرم البلد والثاني أن ما يقع من التعدد في نحو وطننا في زمن الملوك

فأقام أهلها على العمارة  
لزمتهم الجمعة فيها لأنها  
وطنهم (فلا تصح من أهل  
خيام) مجملهم لأنهم على  
هيئة المستوفزين فإن  
سمعوا النداء من أهلها  
لزمتهم فيه تبعاً لأنه كاعلم  
بما مر (و) ثانياً (أن)  
لا يسبقها بغيره ولا يقرنها  
في جمعة (مجملاً) لاستتاع  
تعددتها بمجملها إذ لم يتم في  
عصر النبي ﷺ واختلفوا  
الرشد في الألف موضع واحد  
من أهلها ولأن الانقصار  
على واحدة أنقض  
إلى المقصود  
أظهر شعار الاجتماع  
واتفاق الكلمة واتخاذ  
التحرر أي انتهاء من  
إمامها لأنه يتبين الانقضاء  
أما السابق والمقارن في خبر  
عنها فلا يؤثران وتسمى  
بمجلها أعم من تعيينه  
ببديتها (لأن كثرة أهلها)  
أي أهل محلها (وعسر  
اجتماعهم مكان) واحد

ينكر عليهم لحمله الأكثر  
على عصر الاجتماع قال  
الروائي ولا يحتمل، ذهب  
الشافعي وغيره وقال  
الصيرفي وبه أفتى المزني  
بمصر وظاهر النص منع  
التعدد مطلقا وعليه اقتصر  
الشيخ أبو حامد ومتابوه  
(ما وفتت) في محل لا يجوز  
تعدد أهله (مما أوشك)  
في المية (استؤنفت) جمعة  
إذا اتسع الوقت لتدائها  
في المية فليست أحدهما  
أولى من الأخرى ولأن  
الأصل في صورة الشك  
عدم جمعة مجزئة قال الإمام  
وسمك الأئمة بانهم إذا أعادوا  
الجمعة برئت ذمتهم مشكل  
لاحتيال تقدم أحدهما  
فلاصح الأخرى فالقين  
أن يقيموا جمعة ثم ظهرا  
قال في المجموع وما قاله  
مستحب والأفاجعة كافية  
في البراءة كما قاله لأن  
الأصل عدم وقوع جمعة  
مجزئة في حق كل طائفة  
(أروا ثبت) أحدهما  
بالأخرى أما أولا فكان  
سمع مريضان وأسفران  
خارج المكان تكبيرين  
متلاختين فافخرا بذلك  
ولم يعرفا المتقدمة منهما أو  
ثانيا بأن أميت ثم نيت  
(صاوا ظهرا)

حتاج إليه كله فلا يجب الظاهر هناك حيث شذلان من يغلب فله لم يقيد بكونه من أهل تلك البلدة اه  
**(قوله)** فيجوز تعددها للحاجة ومع ذلك يسن فعل الظاهر خوفا من مخالفة ظاهر النص المانع  
للتعدد مطلقا كما فرره شيخنا **(قوله)** على عصر الاجتماع وأجيب أيضا بان الجتهل لا ينكر على مجتهد  
وله كان يصلي مع السابقة اه برمادى **(قوله)** وقال الصيرفي بفتح الميم وضمتها **(قوله)** وبه  
أي التعدد حاجة **(قوله)** فلو وقتا معا) تفرع على مفهوم الشرط والحاصل أن الصور في هذا  
القام خسة يجب الاستئناف في صورتين ويجب الظاهر فقط في صورتين وتصح السابقة دون اللاحقة  
في صورة كما فرره شيخنا وقال شيخنا حرف حاصل هذا المقام انه أمان أن يكون هناك تعددا أو ألافان  
لم يكن لتعدد الحاجة صحبة ومحرم صلاة الظاهر ولا تنقذوا أن كان هناك تعددا فاما أن يكون حاجة أم لا  
فإن كان لها منقذ من كل أيضا وأن علم سبق وتسن صلاة الظاهر حيث شذلان كان لغيرها فاما أن يفعا معا  
أو يشك في سبق والمية فخذ لاصح لكل من القريتين وحيث يجب عليهم الاجتماع يمكن  
ويقيمون الجمعة في هاتين الصورتين وتسن في صورة الشك صلاة الظاهر أي بعد إقامة الجمعة ثانيا لاحتيال  
أن تكون أحدهما سابقة فلا يصح إقامة الجمعة ثانيا وأمان تعلم السابقة ولم تنس في الصحيحة  
والسيرة بالغة فيجب عليهم عند علمهم أن يحرموا خلف السابقة أن أمكنهم ذلك والابن لم يكنهم  
وعلموا بذلك قبل سلامهم بنوعاى ماضى ظهر فإن قلت كيف بنوعاى أحدهم باطل لسبق غيرهم  
لم يجب بان الباطل انما هو خصوص الاحرام بالجمعة لا عموم الاحرام بالظهور وأما إذا لم تعلم السابقة أو  
علت ونسبت وجوب عليهم أن يصلوا الظاهر **(قوله)** أوشك في المية) أي هل وقعا معا أو مرتبا أوشك  
هل تعددت الحاجة أولا وهل جمعت وقت في المحتاج اليه أولا أي والفرض أن هناك ما لا يحتاج اليه  
بقينا اه حل **(قوله)** استؤنفت) أي في محل واحد **(قوله)** ولأن الأصل في صورة الشك المالح  
لا يقال هذا بعينه موجود في أوشك هل في الأما كن غير محتاج اليه أولا وقد قلتم فيها بعدم وجوب  
إعادة لأنها تقول الاحتيال في هذه الصورة أخف من الاحتيال في المية لأن الشك في المية شك في  
الاعتقاد اه حل **(قوله)** وسمك الأئمة) أي من الفقهاء وهذا في صورة الشك **(قوله)** فالقين أن  
يقيموا جمعة) أي لا احتيال للمية فتكونان باطلتين وقوله ثم ظهرا أي لا احتيال تقدم أحدهما أي  
فتكون صحبة فلاصح جمعة أخرى بعدها وقوله لأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة الخ وفيه أن هذا  
لا ينافي احتمال وقوع جمعة صحبتمن أحدهما الآن يقال لا نظر لهذا الاحتمال مع وجود الأصل اه  
حل **(قوله)** والأفاجعة) أي وإن لم تقل مقالاه مستحب بل واجب فلا يصح لأن الجمعة أي المعادة  
كافية لحذف فعل الشرط وجوابه وأقام على الجواب مقامه وقوله أعدم وقوع جمعة أي من الجنتين  
السابتين **(قوله)** كأن سمع مريضان) دفع بهذا ما قيل أن من تلمز الجمعة إذا تركها يكون فاسقا  
فلا يقبل خبره وإن كان دفعه ممكنا بقرب المجددين بمنزله اه قلا وبعبارة ع ش على مر قوله  
كأن سمع مريضان وأسفران أي أغضبرهما عن اجتماع عليه التخلف لقرب عمله من المسجد  
فدرايته على الأربعين لصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف اه وقال شيخنا قوله مريضان  
أو صحبتان مقبان وأدرك الإمام في ركعة والأفاه فاسقان لا تقبل شهادتهما **(قوله)** وأسفران  
أي نقتان اه أيباب وظاهر أن العدل الواحد كاف في ذلك اه شرح الرض شو برى دمر  
**(قوله)** صاوا ظهرا) أي استئنافا إن طال الفصل وبناء ان قصر وهذا وجه ما يبرئه لما قبله حيث عرفه

**(قوله)** أي في محل واحد) الأولى في قدر الحاجة اه **(قوله)** صاوا ظهرا أي استئنافا الخ) ولا تكون جماعة الظاهر كفاية لوقوع جمعة مجزئة في  
الواقع فتدلس الشعار بجماعتها بخلاف ما لو وقع معا أوشك ويسن جماعة من قامة الجمعة وأرادوا إعادة الظاهر فإن جماعتها يفرض

بالاستئناف كما يظهر ويدل له أنهم لو أخبروا أن مجتمعهم مسبوقة كان لهم الاستئناف والاعتماد عليها تأمل شوري وقوله ان طال الفصل أي بين السلام والأخبار ولا يجوز لهم الاستئناف جمعة أخرى لقسم احدي الجنتين فالتقدمة صحيحة فلا يصح الاستئناف بعدها **(قوله)** لا تلبس الصلحفة الخ احد الجنتين **(قوله)** ان تقم جماعة صالحة فاصح الاستئناف جماعة بعدها **(قوله)** لا تلبس الصلحفة الخ عبارة شرح در ليقن جمعة صحيحة في نفس الامر وينتفع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي تحت الجماعة منهم غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور اه **(قوله)** وان كان السلطان الخ الغاية الاولى للرعد على الضعيف والثانية للتعميم ومثل السلطان على هذا المعنى انطبق للنسب من جهة وعبارة اصله مع شرح در وفي قول ان كان السلطان مع الثانية لما كان أو تقديما هي الصلحفة أي والا لأدى الى تنويع الجماعة على أهل البلد بمبادرة شرعية الى ذلك والنتيجة أن حكم الخطيب للنسب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم السلطان اه **(قوله)** ورأيهم ان تقم جماعة بأن تستمر الجماعة الى الفراغ من السجود الثاني وإن فرقوه بعد ذلك رأوا ولا يتنهم وهذا بخلاف العدد لا بد من بقائه الى السلام حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل السلام ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل اه زى ولا يسلك عليه ما يأتي أن هؤلاء الاربعون أو بعضهم محدثين تحت جمعة الامام والمظهر منهم تبعا لانه هناك لم يتبين الابد السلام فوجدت صورة العدداي السلام لم يؤثر تبين الحدث الارتفاع بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلامه أبطل صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا اه من **(قوله)** في الركعة الاولى أي للأموم وعبارة سم كلامه شامل لمن أحرم خلف الامام في الثانية فانها أولى في حق اه عش فلا بد من أن يستمر معه الى السجود الثاني فلوصل امام بالاربعين ركعة ثم أحدث فأنتم كل منهم وسدد ولم يحدث أو فرقوه في الثانية وأتموا سقردين أجزأهم الجمعة اه زى **(قوله)** لانها لم تقم في عصر النبي الخ كون هذا دليلا لثبوت ظاهر وأما كونه دليلا لمزاذه من كون الجماعة في الركعة الاولى كافية فغير ظاهر لانه يدل على وجوب الجماعة في الركعتين اذ لم ينقل أنها فلت فبذكر في الركعة الاولى فقط فالدليل أخص من المدعى وجواب الشوري عن ذلك غير ظاهر وعبارته قوله لانها لم تقم في عصر النبي الخ تثبته بكون الجماعة شرطا في ولو في الركعة الاولى وهو المدعى ولا يمنع من ذلك أنه يعارض به دعوى الانفراد في الثانية لان تلك دعوى أخرى ليست من المدعى وان زنت فليأتمل اه **(قوله)** ويشترط تقدم الخ هذا رأى مرجوح **(قوله)** لان تقدم اتمام الامام الخ فيد نظر لان كونه اماما خارجا عن تيسر امامة من تنعقد به فلا ضرورة الى تقدم اتمامه حينئذ وهذا يدل على جواز تقدم اتمامه من لا تنعقد به مطلقا الآن يقال من شأن الامام الاتياع الى تقدم اتمامه عش **(قوله)** وبأربعين لان ذلك القدر هو زمن بث الاعيان وقدميات موسى صلى الله عليه وسلم والجمعة ميثاق المؤمنين وقدر الدين ليجتمعوا الاوفيه ولي لله تعالى كما قيل قل ولولا كوننا أربعين فقط وفيهم أمة قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطان صلواته فينتصون فان لم يقصر والامام قارى تحت جمعهم كما لو كانوا أربعين في درجة واحدة لم يقصروا فقول قل يشترط في الاربعين صحة امامة كل منهم بالباقيين غير ظاهر وظهورها أبو حنيفة بتمام ومأموم والامام مالك باثني عشر بشرط كون الخطيب من المواطنين قل على الجلال **(قوله)** ولو مرضى وتنقلب ظاهرا لو كانوا فلوها فضلا مطلقا كذا قالوا واصله هذا من اعاءة الظاهر جمعة وقديقال لاجابة اليه لان الكلام في الانعقاد هو لا يتوقف على الزم فلوجه أن المحسوب من ظاهريهم التي صلوا وألا لانها في عملها هذه الجمعة هي التي كان الغل الطابق فاست

لا تلبس الصلحفة الفاسدة فان لم تلبس الصلحفة السائبة وان كان السلطان مع الثانية وخيفت الفتنة **(درايمها)** ان تقم جماعة في الركعة الاولى لانها لم تقم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين الا كذلك ويشترط تقدم اتمام من تنعقد به سم تصح لغيره لانه تبع ولا يناقشه معها له اذا كان اماما مع تقدم اتمامه لان تقدم اتمام الامام ضروري فاشترطه مالا يقتضي غيره **(درايمها)** ان تقم **(درايمها)** ولو مرضى ومنهم الامام

كفاية لعدم ما تقدم ويحتمل أن تكون فرض كفاية في الكل فليحجر سم **(قوله)** لان كونه اماما جائزا الخ حتى في رأى من اشترط هذا الشرط ووجدت بهما ش شرح الروض أن الشرط للذكور مبنى على رأى من اشترط في الامام أن يكون من تنعقد به فلا بد ما زوده الخارج اه **(قوله)** وهو لا يتوقف على التزيم) فيبدا التأمل أن المحذور إعادة الظاهر جمعة لازمة لان معنى كلامه فلا داعي للاقتلاب ولا تحذور في إعادة الظاهر جمعة لازمة



يحب ركن) منها (قل  
حال تقصم) لعدم معاها  
له ويعبرى بقصم أول  
من قصمهم بانقضاهم (فان  
عادوا ربي) عرقا (جار)  
بناء على ما مضى منها (والا)  
بان عادوا بعد طول الفصل  
(وجب استئناف) لها  
لاستثناء المودة التي فعلها  
النبي ﷺ والأمة بعده  
فيجب اتباعهم فيها  
(كنقصهم بينهم) أي بين  
الخطبة والصلاة فانهم ان  
عادوا ربي جاز البناء والا  
وجب استئناف لذلك  
ولأحرم وأبون قبل  
انقضاض الأولين تمت لهم  
الجمعة وان لم يكونوا سمعوا  
الخطبة وان أحووا عقب  
انقضاض الأولين قل في  
الوسط تستمر الجمعة بشرط  
أن يكونوا سمعوا الخطبة  
ذكر ذلك في الروضة  
كاملها

(قوله الا أن يقال عدم  
التوطن الخ) جواب عن  
كون الجمع للفك (قوله)  
وسواء سمع للاحتقون  
الخطبة أولا وسواء أدركوا  
الفاتحة أولا ان أدركوا  
الأولون كما يؤخذ من قوله  
من على أحج فيها أي  
اه شيخنا (قوله ربه الله)  
تتم لهم الجمعة شامل لما  
إذا كان في الثانية عدم  
ركوعها مع أنهم لم يدركوا مع الإمام ركعة صحيحة في الجماعة اه سم

بعد التوطن الا أن يقال عدم التوطن لا ينافي عدم الإقامة فهي المرادة منه انتهت بحروفها (قوله)  
ولو تصونها الخ) حاصل هذا المقام أنه ان بطلت صلاة بعض الأربعين من غير أن يكمل المصلي بغيرهم  
بطلت الصلاة سواء أوقع في الركعة الأولى أو الثانية وان أخرج بعضهم نفسه عن القدرة فان كان في  
الأولى بطلت وفي بعده لم يضر وإن أفضى الأربعين أو بعضهم وحتى تمام الصدقات كان الاحتقون قبل  
الانقضاض محتمل الجمعة سواء كان ذلك في الأولى أو في الثانية وسواء سمع للاحتقون الخطبة أو لم  
كان بعده فان كان قبل ركوع الأولى وسمعوا الخطبة محتمل الجمعة والا فلا بد بشرط معاها من  
ذلك الخطيب أو من غيره ولو غير خطيب حرش برى (قوله بطلت) أي حيث كان النقص بعد الزرع  
من الركوع أو لم يكن قبله فان عادوا أو اتعدوا بالإمام قبل ركوعه أو فيه وقرؤا الفاتحة والخطبة أو  
مع الإمام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كالوتباطأ القوم عن الإمام ثم اتعدوا به ع ش  
وبعارة زى قوله ولو تصونها الخ شامل للموقوفات في الركعة الأولى أو الثانية وشامل لما انفادوا  
قروا أولا وهو كذلك الا في الركعة الأولى فانهم اذا عادوا فو لم يكن قبل الركوع وأدركوا الفاتحة  
والخطبة أو قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع محتمل جمعهم اه ملخصا (قوله وقد فلت) أي  
المددوق له قيمتها الباقون ظهروا الخ ان تعذر استئنافا جمعة فان تيسر وجب استئنافا جمعة فقوله  
بطلت أي بطل كونها جمعة ان تعذر الاستئناف ومن أمثلها ان تيسر وهو مستعمل في المعنيين كإقرره  
شيخنا قل مر في شرحه ولوأحرم الإمام وتباطأ للمؤمنين أو بعضهم بالأحرام عقب أحرام الإمام ثم  
أحرموا فان تأخر أحرامهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه بأن أدركوا الركوع مع  
الفاتحة فان عتقوا منهم قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع محتمل جمعهم والا فلا (قوله أو)  
خطبة الخ) ذكر الدمامي في شرح البخاري أن انقضاض المسحابة كان في الخطبة وانما كانت  
في صدر الإسلام بعد الصلاة وأنهم في ذلك اليوم حوّلوا إلى قبل الصلاة اه برماوى (قوله أولى من)  
تعبيره بانقضاضهم) وذلك لانه لا يشمل النقص بغير انقضاض لان الانقضاض هو الذهاب من مكان  
الصلاة لكن المراد به في قوله ولوأحرم أن يعون إلى آخره الخروج من الصلاة ولومع البقاء في محلها  
وأيا انقضاض ظاهر في السكك بخلاف النص كما قرره شيخنا (قوله فان عادوا ربي) أي عرقا  
وضبطه الزاقي بما بين صلاتي الجمع وهو دون ركعتين بأخف يمكن ثم قال مر بعد ذلك بمقرره ان  
الضبط بالعرف هو الأوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع اذهب به  
جدا شرح مر وقدل وتجبا عاده مانع من أن ركعتها حالة غيبتهم قل (قوله بعد طول الفصل)  
ضبطه حج بما بين ركعتين بأقل مجزئ وقرره ح ف (قوله ان عادوا ربي) أي قبل أحرام  
الإمام أخذ من قوله جاز البناء أي من الإمام حل (قوله ولوأحرم ربي) أي أو تسعة وثلاثون لان  
الإمام منهم وهو باق على أحرامه الا ان كان عن لانتقده اه برماوى (قوله وان لم يكونوا سمعوا  
الخطبة) أي وان لم يكونوا أدركوا الفاتحة مع الإمام ان أدركوا الأولون معه الا فلا بد من ادراكهم  
معه كما نقله س من حج (قوله عقب انقضاض الأولين) أي وبعد أحرامهم مر فأحرامهم عقب  
انقضاض الأولين بالشرط انذ كور صبرهم كأنهم أجروا معه ولم يحصل انقضاض وهذا علم في الأولى  
والثانية فان لم يكن أحرامهم عقب انقضاض الأولين فان كان في الأولى وأدركوا الفاتحة والركوع  
مع الإمام صح كالنباطين وان كان في الثانية بطلت تخلو صلاة الإمام عن العدد في جزء منها حل  
(قوله بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة) وأن يكون أحرامهم قبل ركوع الإمام وان يدركوا الفاتحة



بغيرهم) بخلاف ما إذا لم يتم  
الإنهم (د) سادسها (أن)  
بتقدمها خطبتان للاتباع  
من غير صلوا كما رأيتوني  
أصلي بخلاف الصيد فان  
خطبته مؤخرتان للاتباع  
ولأن خطبة الجمعة شرط  
والشرط مقدم على مشروطه  
(وأركانها) خسة أحدها  
(حمد الله تعالى) للاتباع  
رواه مسلم (د) نائها (صلاة)  
على النبي ﷺ )  
لان ما يقتضى ذكر الله  
تعالى يقتضى ذكر رسوله  
ﷺ كالآذان والصلاة  
(بلفظها) أى حمد الله  
تعالى والصلاة على نبينا  
كأجرى عليه السلف  
والخلف كالحمد لله أو حمد  
الله أو نحمد الله أو اللهم  
صل على محمد وأصل على  
محمد وأصل على علي محمد

(قوله رحه الله خطبتان)

ويشترط تمييز فروضها  
من سننها على ما في الصلاة  
من التفصيل اه مم  
(قوله رحه الله) ولأن خطبة  
الجمعة (الخ) ولأن الجمعة إنما  
تؤدى جماعة فأشوت  
ليذكرها المتأخر اه شرح  
الجمعة (قوله رحه الله)  
والشرط مقدم (الخ) يشك  
بالشرط الصلاة ونحوه فانه  
شرط وتكفي مقارنة الا أن  
يقال معنى قوله مقدم أنه

شورى (قوله) وانصح خلف عبدوصي) أى وان نورا غير الجمعة كالظاهر مثلاً في الانتظار ما هو معلوم  
من عمله كدافى قول ورواوى وما ذكره من الصحة خلف من ذكر من الأربعة على الظاهر وقيل  
لاصح خلف واحد منهم ولو تم العدد بغيرهم ويجرى القولان فيا لو كان الإمام يصلي نقلاً وكان زائداً على  
الأربعين والاربعين الصحة اه م قال شيخنا وصراد المصنف بهذا دفع ما يتوهم من الشروط السابقة  
من كون الإمام لا بد أن يكون من الأربعين بالصفت السابقة (قوله ومن بان محدثا) ومثل الحدث  
النجاسة الخفية وكل ما لا نلزم الاعادة معه وخرج بذلك ما لو بان امرأة وخشى أو كافراً أو نحو ذلك من  
كل ما يلزم فيه الاعادة فلا تصح الجمعة لأحد من القوم وإن كثروا والزم الاعادة لهم برماوى قول وعمل  
ممن خلف الحدث في حق من أدرك الفاتحة في القيام أمامن أو كرهها كما فلا تصح جمعة خلقه كافي  
شرح مر (قوله) وإن تقدمها خطبتان) أولى من قوم بعضهم وسادسها خطبتان لإيهامه أن  
الشرط ذات الخطبتين وأن تقدمهما شرط لهما للجمعة وليس كذلك اه حج لكن قول  
الشارح بعد أول خطبة الجمعة (الخ) يخالفه شرح (قوله) كما رأيتوني (أصلي) أى ومارأيتاه يصلي الأبعد  
الخطبتين اه ع ش وأنى الشارح بهذا دفع التوهم الخصوصية (قوله) وأركانها) قال مر أى  
من حيث المجموع كاسم من كلامه اه وأشار به إلى جواب سؤال وهو أنه إن أراد أن الإضافة  
لاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف إليه اقتضى أن جملة الخمسة في كل من الخطبتين وهو ظاهر  
الطلان وإن أراد بها الحكم على مجموع ماضيف إليه اقتضى الاكتفاء بالأتان ببعض الأركان في  
الأولى ولو أحداً والأتان بالثانية وبالأتان بالجميع في الأولى وتخلو منها الثانية وبالعكس إذ  
يمدق على جميع هذه الصور الأتان بالأركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار إليه  
المتأخر الثاني ونحوه على بعض ما صدق عليه إضافة المجموع لقربة ماسم من كلامه ع ش على  
مر (قوله جملة) أى مصدر الحمد والاشتغال منه وإن تأخر لفظه كلمة الحمد فلا يكتفى لإله إلا الله خلافاً  
للإمام مالك وأبي حنيفة قول زيادة (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أى مصدرها وما  
الشرع ولا يضر فيها قصد الخبرية ولا صرحها في غيرها وتوزع فيه وتندب الصلاة على الآل والصحب  
قل على الجلال والمراد الصلاة عليه بالاسم الظاهر أخذنا بما يأتي (قوله) لأن ما يقتضى ذكر كراهة (الخ)  
فيه أنه لا بد على خصوص ذكره بالصلاة لأن الذكر أعز أى فهذا التعليل لا يفيد الدعي الذي هو  
خصوص الصلاة عليه ﷺ ولم يفسد للاتباع كما صنع فيها قبله لما نقل عن القمولى أن خطبة  
ﷺ المرودة عنه ليس فيها صلاة على النبي ﷺ (قوله) يقتضى ذكر رسول الله ﷺ أى  
دعوى بالواجب ويندفع بالمتدوب والمراد أنه يقتضى ذلك غالباً فلا بد من الدعوى لوجود المانع لإيهام  
التشريك برماوى وقوله فلا بد من الدعوى (الخ) ظاهر عبارة أنه الدعوى لأن فيه الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والواقع خلافه كاسيأتى في المتن التصريح بغيرتها فيحمل كلامه على أن الدعوى لا يشرع فيه  
ذكر محمد كراهة بأن يقول بدم الله واسم محمد لا يأتى في التبرع من التبرع به وأنه حرام عند  
الأطلاح ومكروه عند أتباع التشريك مع كون اللذبح حلالاً في الهمزتين كاسيأتى في لحواشى هناك  
(قوله) بلفظها) أى مادتها مع لفظ الجلالة في الأول ومع ظاهر من أسماء النبي أى اسم كان في  
الثاني (قوله) كأجرى عليه السلف والخلف) ومثل الفتية اسميل الحضري هل كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم أى كان يقول صلى الله على محمد ويحتمل أنه كأنه يأتى بالضمير كأن  
يقول اللهم صل على كافي شرح مر وعش عليه (قوله) كالحمد لله) أدلة الحمد أو أدلة أو أنا

غير متأخر فيحمل المقارن ولا تحتمل المقارنة هنا فيأمل اه سم

أولئك أو أبدأ والعاقب  
أوتخوه مملوئى بخير  
الجد للرحمن والشكرفة  
تعالى ونحوهما ورحمة  
مجددا وأوصى الله عليه  
وصلى الله على جبريل  
ونحوه (د) ثانيا (وصية  
بتقوى) للاتباع ورواه مسلم  
ولو بغير لفظها لان غرضها  
الوعظ وهو حاصل بشير  
لفظها فيمكن أليها الله  
والثلاثة (كان (في كل) من  
الخطبتين لاتباع السلف  
والخلف (د) رابعها (قراءة  
آية مفهومة) لاكمث نظر  
للا اتباع ورواه الشيخان  
ولو في احدهما لان الثابت  
القراءة في الخطبة من غير  
تعيين (د) لكتبا (في أولي  
أول) كإقائه في المجموع  
وقول مفهومة لآخر من  
زياد (د) ناسها (دع  
للمؤمنين) فيزيدونه بقول  
(بخزى) ولو بقوله رحمة  
الله (في) خطبة (ثانية)  
لاتباع السلف والخلف  
ولان الدعاء بليق بالوفاة  
والمراد بالمؤمنين الجنس  
الشامل للمؤمنات وجماع  
في الوسيط تعالى السوراني  
(قوله فلا يكتفى التحذير من  
الدنيا) وعلمه في شرح  
الروض بأنه قد يتوهم به  
منكر والمعادى وكفى الخ  
على الطاعة لانه يشتم  
الشيء عن المعصية اه  
(قوله وهذا هو الصحيح) فالتعريف بلفظ الوصية فالأقوال بثيناه اه شرح مدر

حامد الله فان عجز عن الحمد أتى بدله بالذكر والدعاء فان عجز قام بقدره اه حل (قوله) والى آخر  
أحد) فان قلت لم يعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة  
الصلاة بل كفى بحمول المسمى والحاشية مع أنه لم يرد ويجاب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أصنافه تعالى  
وصفاته مزينة فانه الاختصاص التام به تعالى وبهم عند ذكره سائر صفات الكمال كالحسب  
سليم (قوله) عماري) كالرسول والمسمى والحاشية والبشير والتذير وانظر هل من النصوص الكنية  
قال ع ش الظاهر لم اه برامى (قوله ونحوهما) كالحمد للرحم والثناء والجلال والعلية ونحوهم  
الله مجددا (قوله) وصل الله عليه) أى ولوع تقدم ذكره على المتعمد كاصح به في الأنوار وجعله أصلا  
مقباعليه واعتمده البرامى وغيره خلافا لمن وهم فيه ع ش (قوله) ووصية بتقوى) وهى امتثال  
أوامره واجتناب نواهيه فلا يكتفى التحذير من الدنيا وغرورها من غير بحث على الطاعة قاله شيخنا  
مدر قل على الجلال (قوله) ولو بغير لفظها) أى لفظ الوصية بالتقوى وهذا هو الصحيح ومقابلها  
يتعين لفظ الوصية بالتقوى فالقراءة للرد على التعسف (قوله) لان غرضها الوعظ) قد يقال الفرض من  
الجد الثناء وهو حاصل بغير لفظه والفرض من الصلاة الدعاء وهو حاصل بغير لفظها فما الفرق ويكران  
يقال الجد والصلاة تعبد لفظهما فتعينا ولا كذلك الوصية بالتقوى وهو ظاهر شو برى وبرامى  
وقل (قوله) وقراءة آية) هذا على الصحيح خلافا لمن قال انها لا يجب في واحدة منها بل تسن وقوله  
ولو في احدهما ردى على من قال انها تعين في كل منهما روى على من قال انها تعين في الاولى فالاولى الصيغة  
ثلاثة شرح مدر والمراد قراءة آية كاملة وكذا بعض آية بقدر آية طو بل به هو أولى من آية قصيرة  
ويجوز فيها ما في الفاتحة من اللحن والجزع عنها كفى قل على الجلال (قوله) مفهومة (الخ) أى دعاء  
أو عيدا أو حكا أو قصة ولو من نسخة الحكم فالمراد بكونها مفهومة كونها مفهومة لعنى تصد به نحو الوعظ  
فلا يقال ان تم نظر مفهومة لاشتمالها على الفعل والقاعل وهو الضمير الرابع للو ليدن المفصلة المشار اليه  
بقوله تعالى ذرى ومن خلقت وحيدا الآية ع ش (قوله) ولو في احدهما) ونحوه قبلها وبعدها  
وبينها ع ب (قوله) وكتبا (في أولي) أى بعد فراغها وسن قراءة ق بجماعا بعد فراغ  
الاولى في كل جمعة للا اتباع وان لم يرض الحاضرون لطلبها في ذلك بخصوصها ولو أن يركن بضمن آية  
أجزأت عنه دون القراءة أى ان قصد الركن فقط فان قصدهما أجزأت عن القراءة فقط كالأول  
القراءة فقط أو أطلق ولو عجز عن الآية جاء فيها ما تقدم في الجزع عن لفظ الجد وأما بقية الأركان وهى  
الصلاة والوصية بالتقوى والدعاء للمؤمنين فيسقط المجوز عن منها بالإبدل كإقائه شيخنا اه حل  
(قوله) بأخرى) لادنيوى) فلا يكتفى ولو لم يحفظ الاخرى اه مذهبى لكن قال الافظيحيان  
الدنيوى يكتفى حيث لم يحفظ الاخرى قياسا على ما تقدم في الجزع عن قراءة الفاتحة بل ما هنا أول  
(قوله) في ثانية) المراد المفعولة ثانيا ولو على عكس الترتيب للمعهد شو برى وع ش (قوله) والمراد  
بالمؤمنين) أى في كلام الصنف وكذا في كلام الخطيب أى كلامه محمول على الجنس إذا أتى بالمؤمنين  
فقط ولا يشترط ملاحظة الجنس كذا نقل عن تقرير ع ش وبعبارة في الحاشية مع زيادة قوله للمؤمنات  
هذا يقتضى أن لو خضع المؤمنات بالدعاء كفى اصدق الجنس بهن لكنه غير مراد ولو خضع الله كره  
كفى قوله والمراد أى على سبيل الاستحباب وفى قل على الجلال قوله والمراد الخ أى من حيث كون  
العميم مندوبا ولا يحتاج في دخول الاثنا فيه الى قصد تغليب أو من حيث ذكره بخصوصه وان

ماكنى في الركنية دخول أربعين دعاة من الحاضرين الذين تنعقد بهم الجمعة ولو بقصدهم فقط  
 وحرم الصلاة لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم **(قوله وفي التزليل)** استدلال على أنه يصح  
 أن يراد بصيغة الكور ما يشمل الاناث ع **(قوله)** وكانت من القاتنتين لم يقل من القاتات إشارة  
 إلى قوة عبادتها لانها لم تنقص عن عبادتها كور اه **(قوله)** أما الدعاء للسلطان (الخ) ويسن  
 الدعاء للامة للمسلمين ولولا أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل وبحقوقهم والخطية  
 الثانية وتحصل السنة بعهده في الأولى يسألان الثانية أولى لما قدمه من أن الدعاء ألبق بالخواتيم كافي  
 شرح مر وعش عليه اه **(قوله)** فلا ينس **(قوله)** قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب  
 لما تركه من الفتنة غالباً بعد كاتيل في قيام الناس بعضهم لبعض **(قوله)** اذ لم يكن فيه  
 مجازفة أى مبالغة خارجة عن الحد كأن يقول أخى أهل الشرك مثلاً وفيه أن المجازفة في وصفه ليست  
 من الدعاء حتى يحجز عنها لكن لما كان الدعاء قد يشمل عليها عدت كأنها منه قال ابن عبد السلام  
 ولا يجوز وصفه بالأوصاف السكاذبة لا الضرورة **(قوله)** وشرط كونهم عارفين **(قوله)** فلو لم يكن فيها  
 غير المعنى هل يأتي فيها ما تقدم في التامع والاشهاد والشهد ولو شك في شيء من الأركان بعد الفراغ لم يؤثر وأوله  
 أثره لا يرجع لقوله غيره الا ان كان عدد التواتر وأما القوم لو شكوا أو بعضهم في ترك الخطيب شيئاً  
 من الدعاء فلا تأنيبه مطلقاً حل وبؤثرالك في أثناء الثانية أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من  
 الأولى عش على مر **(قوله)** والمراد أركانهم **(قوله)** يفيد أنه لو كان ما بين أركانهم بغير العربية لم يضر  
 قال مر عليه ما إذا لم يطل الفصل بغير العربية والأضر لا خلافه بل لولا أن كالكسوت بين الأركان إذا  
 طال جماع أن غير العربي فيقول لا يجب لأن غير العربي لا يجزئ مع الضرورة على العربي فهو لو سم  
 والقياس عدم الضرورة مطلقاً ويفرق بينه وبين الكسوت بأن في الكسوت إعرافاً عن الخطبة بالكسبة  
 بخلاف غير العربي فان فيه وعظاً في الجلة يخرج بذلك عن كونه من الخطبة ع **(قوله)** خطب  
 بغيرها أى بلغته ولو لم يفهمها القوم وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه ووافق عليه شيخنا زى فليتلأ  
 وكتب أيضاً قوله خطب بغيرها هذا ظاهر بالنسبة لماعدا الآية من الأركان أما هي ففيه نظر لما قرر في  
 الصلاة من أن القرآن لا يترجم عنه فليتلأ ماذا يفعل حينئذ سم ويشئني أن يأتي فيه ما في الصلاة  
 في هذه الحالة شوى أى يأتي بدلها بذكرهم دعاء ثم وقفه قدها وقوله وظاهره ولو أحسن ما يفهمونه  
 الخ الظاهر ان الخطبة لا تجزئ الا بالغة التي يحسنها القوم ع **(قوله)** على مر **(قوله)** أو ما كان تعلمها  
 أى ولو بالسفر ولو فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكسية الاحرام ع **(قوله)** على مر **(قوله)**  
 على سبيل فرض الكفاية وان زادوا على الأربعين مر **(قوله)** بل يصلون الظهر **(قوله)** قال شيخنا  
 ظاهره ولو في أول الوقت وانهم لا يلزمهم سوى إلى الجمعة في بلد يسمعون النداء منه وأنه لا يسقط عنهم  
 وجوب التعليل بما هم فراجعه برامى **(قوله)** وأجاب القاضي المراد به القاضي حسين **(قوله)** العلم  
 بالوعظ **(قوله)** وقد يقال هذا يأتي في الخطبة بغير العربية الا أنه خلاف فعل السلف والخلف حل **(قوله)**  
 من حيث الجلة كان معناه أنهم يعلمون أنه يعظهم ولا يعلمون بالوعظ به شوى **(قوله)** وكونها  
 في الوقت قد يقال لأحاجه إلى هذا الشرط لما تقدم أنه اذا خرج الوقت لا يصل الجمعة والصلاة بعد  
 الخطبتين فيعلم منه أن الخطبة لا تكون الا في الوقت والجواب أن المراد بهذا الشرط الاحتراز عن  
 إلتفاتهم ما قبل دخول الوقت وبعبارة أصح مع شرح مر والثاني من الشروط كونها بعد الزوال اذ لو  
 جاز تقديمها لقدمها إلى متى الله عليه وسلم تخفيفاً على المبكرين وإيقاع الصلاة في أول الوقت اه  
 ولوجبه ونسب فيان في الوقت صح شوى وعش على مر وقال سم بعدم الصحة لانها

وفي التزليل وكانت من  
 القاتنتين أما الدعاء للسلطان  
 بخصوصه فلا ينس كما نقله  
 في المجموع عس اتفاق  
 أصحابنا قال واختار أنه  
 لا بأس به اذ لم يكن فيه  
 مجازفة في وصفه (وشرط  
 كونهم عارفين) والمراد  
 أركانهم لا اتباع السلف  
 والخلف فان لم يكن ممن  
 يحسن العربي يستوفى يمكن  
 تعلمها بخطب بغيرها أو يمكن  
 تعلمها وجب على الجميع  
 على سبيل فرض الكفاية  
 فيكون في تعلمها واحد فان  
 لم يفعل عصوا ولا جمعة لهم  
 بل يصلون الظهر وأجاب  
 القاضي عن سؤاله الفائدة  
 للخطبة بالعربية اذ لم  
 يعرفها القوم بأن فائدتها  
 العلم بالوعظ من حيث الجلة  
 (د) كونها (في الوقت)  
 أى وقت الظهر للاتباع  
 (قوله) فلو لم يكن فيها لحنا  
 بغير المعنى (خ) قال بعضهم  
 يضر في الأركان اه (قوله)  
 وأهم ما يلزمهم سوى (خ)  
 استبعد شيخنا القويسى  
 واستغرب خلافه وأنه  
 يلزمهم إلى البلد الذى  
 سمعوا منه النداء مع  
 وجوب التعليل عليهم

وإن احتجنا إلى نية لكتهما من لزان من لكتين فاشبه الصلاة وهذا هو المتمد (قوله ولا، بينهما)  
 وحذروا الامتداد حتى جمع التقديم أي بأن لا يكون قدر كعتين باخف عكس مر دحش (قوله وبين  
 أركائهما) ولا يقطعها الوعظ وإن طال لانه من مصاغ الخطبة فالخطبة الطويلة موصوفة كما فرده شيخنا  
**(قوله)** وطهر عن حدث) فلما حدث في أثناء الخطبة استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر الفصل لانهما  
 عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وطهر عن قرب لم يضر  
 كإقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاةين شرح مر وقوله فلا تؤدى بطهارتين لعل المراك من شخص  
 واحد ولا فلاستخلاف فيها جائز شو برى فلما حدث في أثناء الخطبة أو بعدها واستخلف من سمع  
 ولو سجدوا بعد ثنائها جاز دون غيره أي قبل طول الفصل بخلاف ما لو أغمى عليه فلا يجوز أن يستخلف  
 ثلثه عن أهلية العبادة بذلك بخلاف الحدث وكتب على هذه الحاشية ومن سمع أي حضرا  
 الحضور بمثابة الاقتداء في الصلاة وهو لا يستخلف إلا من هو بمثابةه وهو من حضرها أشار إلى هذا  
 المؤلف في شرح الروض ولا فرق في الحاضر بين كونه من الأربعة أو أحدهم من أهل أو من جوفها  
 وأما السامعون فلا يشترط فيهم الطهرو ولا كونهم بمحل الصلاة أي وهو داخل السور مشلا بخلاف  
 الخطيب فيشترط كونه حال الخطبة داخل السور حتى ولو خطب داخله والقوم خارجه يسمعون كفي اه  
 ولوأحدث بين الخطبتين بين أن كان عن قرب حل **(قوله)** في الخطبتين) بخلاف الجالس بينهما  
 فإنه لا يشترط فيه الستر ولا الطهر شو برى والحاصل أن جميع الشروط التي ذكرها العلماء تعتبر في الأركان  
 خاصة ولو انكشف عورته في غير الأركان فلا تبطل الخطبة ومثله ما لو أحدث بين الأركان وأتى مع  
 حدثه بشيء من توابع الخطبة ثم استخلف من قرب فلا يضر في خطبته مآتي به من غير الأركان مع  
 الحدث كافي ع ش على مر **(قوله)** وقيام قادر) وعدد القيام هنا شرطا لانه خارج عن ما به  
 الخطبة لان حقيقة الوعظ بخلافه في الصلاة فالتقصود منها الخدمة فسدوا القيام فيها ركنا ولأنها أفعال  
 وأقوال ومشل هذا يقال في الجالس ولو خطب من جالس ثم تبين أنه كان قادرا صحت خطبته ولا يجب  
 الاستئناف كالو بان الإمام جنباً قال في الروضة ومثله ما لو بان حدثه بمد الخطبة بل أولى قاله الشيخ  
 تحريماً على إمام الصلاة وأيده بما تقدم عن الروض قال ومثل حدثه بمجاسته الخفية وقضية كلام  
 الروض وتشبهه بالجنب أن يكون زائدا على الأربعين كالجنب شو برى **(قوله)** وجالس بينهما) خلافاً  
 لأثره الثلاثة ترى الله عنهم فانهم يقولون إن الجالس بينهما ليس بشرط برماوى فلو ذكره ولو سهواً  
 تصح خطبته فيها يظهر إذا الشروط يضر الإخلال بها ولو وقع السهو مر وظاهره أنه لا يكفي عنه  
 الانطجاع ونحوه ويؤيده الاتباع شو برى وهل يكت في الجالس أو يقرأ أو يذ كر كسكنا عنه وفي  
 صحيح ابن حبان أنه **يُكْفَى** كان يقرأ فيه كذا في شرح مر قال ع ش وبين كون  
 ما يقرأه الإخلاص **(قوله)** وهذا من زيادتي) الإشارة راجعة للبعد وهو قوله بطمأنينة وأما أصل  
 الشرط فذكره الأصل ولو قال كعادته فيبذره بقول بطمأنينة لكان أوضح تأمل **(قوله)** ومن  
 خطب قاعدا الخ) ومثله من خطب قائما ويجوز عن الجالس شرح مر **(قوله)** وإسباع الأربعين) أي  
 بالفعل بأن يكون صوت الخطيب مرتقعا يسمعه الحاضرون لو أسمعوا هذا في الإسباع وأما السماع منهم  
 فيلحقه على التمسك كما قاله المرحومى وقل واج وبعبارة شرح مر وإسباع الأربعين أركائهما بأن  
 يرفع الخطيب صوته بأركائهما حتى يسمها تسعة وثلاثون سواء اه والتمتد أن الإسباع بالفعل شرط  
 وقال بعضهم لا يتصور الإسباع وتصل إذا أسمعوا بالفعل فيها متلازمان قال ع ش قوله وإسباع

رواه البخارى (دولا)  
 بينهما وبين أركائهما  
 وبينهما وبين الصلاة  
 (وطهر) من حدث أصغر  
 وأكبر وعن نجس غير  
 مفعو عنه في ثوبه وبغده  
 وركانه (وستر) لغورة  
 في الخطبتين كما جرى عليه  
 السلف والخلف (وقيام  
 قادر) عليه فيهما (وجالس  
 بينهما) للاتباع رواه مسلم  
 (بطمأنينة) في جلوسه كافي  
 الجالس بين السجدين  
 وهذا من زيادتي ومن  
 خطب قاعدا لعن فصل  
 بينهما بسكنة وجوبا  
 (وإسباع الأربعين) الذين  
 (قوله) واستخلف من سمع  
 ولو سجدوا بعد الخ) يخالف  
 في موضع من الروض  
 في الحديث فجعله كلفى  
 عليه لا يجوز له الاستخلاف  
 لاختلاف الوعظ قال الشيخ  
 هناك وهو وإن أشبه  
 عدم البناء في الأذان  
 لكن قياس الخطبة على  
 الصلوات أولى  
 (قوله) رحمه الله وقيام  
 قادر) أما السابق فلا يجب  
 عليه القيام ولو لم وجود  
 غيره اه سم

تعتقدهم الجمعة ومنهم الامام (أركانها) لأن مقصودها وعظمتها ولا يحصل الا بذلك فعلم انه يشترط صباهم أيضا وان لم يفهموا معناها كالعالمى يقرأ الفاتحة في الصلاة ولا يفهم معناها فلا يكتفى (٣٩١)

الأربعين المضمومة أنه لا يضر الاسرار بغير الأركان ومعهذا لم يطل النفل والاضر لقطعه الموالاة  
 لا يضر ولا يشترط طهرهم ولا سترهم ولا كونهم يجعل الصلاة قال شيخنا ولا كونهم داخل السور  
 والعمران بخلاف الخطيب وهو غير مستقيم لماس من عدم صحتها في ذلك ولوقتها يعتبر في الخطبة في  
 الخوف اصابع ثمانين كل فرقة أربعون (قوله) ومنهم الامام المتعمدان لا يشترط في الخطيب أن  
 يسمع نفسه فيكون أن يكون أصم وقفا لشيخنا كحج لأنه يعلم ما يقول وشرط البلقنى أن يكون  
 الخطيب ممن يصح الاقتداء به فإذا كان أميا ولم يكن القوم كالمهم كذلك لم تصح حل (قوله) فعلم انه  
 يشترط الخ) أى من اشتراط الاصابع لأنه لا يتحقق الا بالاصابع وأما ما يقال سمعته فليسمع فعلى ضرب  
 من الجواز قال شيخنا والشرط الامعاء والسباع بالقوة لا بالقول أى بحيث لو أصغوا السمعوا على ما هم  
 عليه هكذا قاله حل والمتعمدان لا يشترط الاصابع بالفعل ويكفى السماع بالقوة (قوله) أو نحوه) كالنوم  
 (قوله) وسن ترتيبها) كان الانساب أن يقول كذا كذا ليفيد صورة الترتيب (قوله) لمن سمعها) أى لمن  
 كان يسمعها أو أوصت كفى حل وقال الشورى بن سميعها أى ولو خدعة سمعها فبما يظهر (قوله) مع  
 اصفا) هو الاستماع قبل بين الاصات والاستماع عموم وخصوص من وجه لأن الاصات هو السكوت  
 سواء كان مع استماع أولا والاستماع شغل السمع بالاصابع سواء كان معه سكوت أولا لكن قول الشارح  
 مع اصفاء لهما قد ينفيه اه حل أى لانه يفيد أن الاصفاء من مسمى الاصات اه ولو قال المصنف  
 ومن لم يسمعها اصفاء لكن أولى إذ من لازم الاصفاء السكوت لكنه عبر بالاصفات موافقة الآية  
 فأتى (قوله) وجوب رد السلام) هذا مستثنى من قولهم حيث لا يشرع السلام لا يجب الرد وكذا يستثنى  
 السلام حال التلبية وابتداء السلام مكرره وشورى (قوله) تسميت العاطس) من عطس بفتح الطاء  
 فى المائى وبكسرهما وضهما فى المفارع أى يستحب للسمع ومنه الخطيب بالادوى لأنه لا يعجز عليه  
 الكلام قطعا بأن يقول له بحمك الله أو رحك الله وحل سن التسميت اذا حمد الله العاطس كفى ع  
 على هر وشرع التهجئة والروض (قوله) ويرفع الصوت بالصلاة الخ) هذا هو الرابع أى بحيث يسمعه  
 من يرفع قال هر والرفع البلغ كما يفعله بعض الموام بدعة منكراة اط ف فى شرح هر ما يقتضى  
 انهاء كلام الروضة الاقنى وهو الاباحة ح (قوله) عند قراءة الخطيب الخ) أى وكذا اذا ذكر اسمه  
 ولون غير الخطيب حل (قوله) وعلم من سن الاصات الخ) أى على الجديد والقديم يحرم الكلام  
 ويجب الاصات وحل الخلاف فى كلام لا يتعلق به غرض ناجز فان تعلق به ذلك كالمروى أى  
 يتم فى شأه وعرق بان يدعو انسان فانذره وعلم انسانا شيا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما  
 قطعا بل قد يحب عليه ذلك لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة ان أغتت عن الكلام اه شرح  
 هر (قوله) عدم حومة الكلام) أى خلافا للثلاثة حيث قالوا يحرمه ومعهذا لما شرع الخطيب  
 فى الخطبة تقبيل لا يحرم وان جلس على المنبر وهذا بخلاف الصلاة فانها تحرم مجرد جلوسه على المنبر  
 وان لم يشرع فى الخطبة وان علم انه يشرع من الصلاة ويدرك أول الخطبة كما اعتمده هر خلافا لما  
 استأنه فى شرح الهجة من عدم الحرمة عند الأمن قال واذا انتهت الخطبتان انتهى تحريم الصلاة  
 ولما أراد انتهاء أركانها وان كان مشتغلا بغير أركانها كالقارئ عن الصحابة والثناء السلطان وغير

ف (قوله) رحمة الله وسن تسميت العاطس) التسميت بالعين المهمة للثناء للعاطس بأن يرجع كل عضوته الى سمته الذى كان عليه وأما  
 بالهجة فالثناء يحفظ الشوائب وهي ما به قوام الشئ وناسب ما هنالك لأن العاطس ينحل عنه كل عضو برأيه وما يتصل به من العنق فناسب  
 أن يدعى له بركة يرجعها بدنه الى ما كان عليه ويستردون تغير اه من هاشم شرح الهجة

ذلك فله الصلاة حال اشتغاله بما ذكر ولا يحرم ثم نكره من حيث كونها بقرب الإقامة لكن أطلق أن  
 شيخنا حج الخلق توابع الخطبة بها فليحذر وليراجع اه سم ولا يحرم الكلام على الخطيب قط  
 كافي شرح حر (قوله أن رجلاً) هو سلبك الضماني وهذا واقعة حال فولية والاحتياط بسببها قل  
 (قوله) ولتي على الله عليه وسلم بخطيب أي عازم على الخطبة والنجابة لو فرض في الخطبة كلام  
 أجنبي إلا أن يقال هو تليل شورى وفيه أن للمدعي عدم حرمته الكلام فيها وإذا كان مذكراً قبل  
 الخطبة فلا يدل على المدعي فالولي بقا، خطب على ظهره (قوله ما أعددت لها) عدل عن جواب  
 سؤاله إشارة إلى أنه لا بدقوله أن يتعلق بالسؤال عنها لأنها من الغيب وإن الذي بدقوله يتعلق بالعمل  
 الذي ينفع فيها فهو من تلق السائل بغیر ما يطلبه تزلزل سؤاله منزلة غيره فبها على أن ذلك هو الأول  
 الذي ينفع فيها فلو كان ما ذا ينفعون الآية وسألونك عن الآلة الآية وإجابة السائل بقوله حسب الله  
 ورسوله إشارة إلى أنه لم يمتد على عمله الظاهر بل طرحه إشارة إلى أنه لا يسمع إلا بفضل الله تعالى وقوله  
 وقوله حسب الله ورسوله هو بالنصب بتقدير أعددت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف غيره والغني  
 حبانة ورسوله أعددت لها ع ش على حر (قوله فليشكره) واعترض بأنه يجوز أن يكون  
 جاهلاً وهو من واقع الأحوال فيسقط به الاستدلال ورد بأنه تكلم بعد أن أومأ إليه بالسكوت أيضاً  
 وقاع الأحوال لا يسقط الاستدلال بها بالأحوال إلا أن كانت فعلية وهذه قولية والاحتياط بسببها لا يقال  
 بل هي فعلية لأنها إما أقروا بعد أن تكلم عليه لأننا قول جوابه له قول متضمن لجواب سؤاله على أي حال  
 كانت حل (قوله أمان لم يسمعهما) أي من كان بحيث لا يسمعهما لأوصى حل (قوله فيك  
 أو يستغل الخ) عبارة شرح حر ثم الأولى لغیر السامع أن يستغل بالتلاوة والذكر اه فالتشتال  
 بالتلاوة أو بالذكر أولى من السكوت كافي المجموع لكن في عبارته أي المجموع نصريح بأن التخير بين  
 الثلاثة إماميات على الضيف أنه يحرم الكلام فقول وسن لمن لم يسمعهما الاشتغال بالذكر أو التلاوة  
 لائق عبارة وهي أن قلنا لا يحرم الكلام سن له الاشتغال بالتلاوة والذكر وإن قلنا يحرم كلام الآدميين  
 فهو بالخيار بين السكوت والتلاوة والذكر والاختلاف في أن من يسمع لا يقرأ ولا يذكر وإن جازبه  
 له الكلام شورى وفي ع ش على حر ما منه قوله أو يستغل بالذكر أو القراءة بل بدقوله يقال إن  
 الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي ﷺ مقدماً لها على التلاوة لتفسير سورة الكهف والذكر  
 لأنها شعار اليوم ع ش (قوله على منبر) بكسر الميم مشتق من المنبر بفتح فسكون وهو الارتفاع  
 وسواء في مكة وغيرها قل (قوله فرقم) والسنة فيه أن لا يبلغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر  
 المعتادة ع ش على حر (قوله وسن كون ذلك) أي المنبر أو المرتفع وقوله على منبر الحرب أي على  
 بين المستبطل للحرب كافي زى وع ش والافكل شيء استقبلته فيمنك يسهه ويسارك به  
 (قوله) وأن يسلم على من عند المنبر) ويجب عليهم الردي هذه وما بعدها ع ش (قوله ولما فرغتم) أي  
 بانتهاء ما بعدهم المنبر ويؤخذ من أن من فارق الفوم لشغل ثم عاد إليهم له السلام وإن قربت المسافة  
 جدا ع ش على حر (قوله وأن يقبل عليهم إذا صعد) مستدير للقبلة ولوقى المسجد الحرام عند  
 الكعبة لأنه المطلوب في مقاصد التحديث ولذلك طلب كون المنبر في صدر المسجد للإلزام استبدال  
 خلق كثير (قوله فيؤذن واحده) وأما ما جرت به العادة في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب  
 يقول الله ولا تكتنه يصلون على النبي ﷺ ثم يأتي بالحديث فليس له فعل في السنة كما أتى به قوله  
 ولم يفعل ذلك بين يدي النبي ﷺ بل كان يهل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا  
 خرج إليهم وحده من غير جوارش يصيح بين يديه فإذا دخل المسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل  
 الناس

البقي بإسناد صحيح عن  
 أمي أن رجلاً دخل والنبي  
 صلى الله عليه وسلم بخطيب  
 يوم الجمعة فقال في الساعة  
 فأومأ الناس إليه بالسكوت  
 فلم يقبل وأعاد الكلام  
 فقال للنبي صلى الله عليه  
 وسلم في الثالثة ما أعددت  
 لها فقال حسب الله ورسوله  
 قال انك سمع من أحببت فلم  
 ينكر عليه الكلام ولم يبين  
 له وجوب السكوت فأومأ  
 في الآية للسند جما بين  
 الدليلين أمان لم يسمعهما  
 فيكست أو يستغل بالذكر  
 أو القسرة (د) سن  
 (كونها على منبر)  
 للإبلاغ رواء الشيخان  
 (ن) أن لم يكن منبر في  
 (مرتفع) لقيامه مقام  
 المنبر بل هو صوت الخطيب  
 الناس وسن كون ذلك  
 على بين الحرب وتعبير  
 بالفاء أولى من تعبيرة بأو  
 (وأن يسلم على من عند  
 المنبر) إذا انتهى إليه لا يبلغ  
 رواء البيهقي ولما فرغتم  
 (د) أن (يقبل عليهم إذا  
 صعد) المنبر أو نحو ما انتهى  
 إلى الدرجة التي يسلم  
 عليها المصنف بالترشح (د)  
 أن (يسلم عليهم) (ب) يسلم  
 فيؤذن واحد) للإبلاغ في  
 الجمع رواء في الأخير  
 البخاري وفي البقية البيهقي  
 وغيره وذكر الترتيب بين  
 السلام والجلوس مع قول

واحد من زيادتي (و) أن

(تكون) الخطيئة (لبغية)

أي فصيحة بجزلة لا مبتذلة

ركيكة فاقها لا تؤخر في

القلب (مغومة) أي

قريبة لاتهم لا فرينة

وحشية إذ لا يتبع بها

أكثر الناس (متوسطة)

لان الطويلة تحمل وفي خبر

مسلم عن جابر بن سمرة

قال كانت صلاة رسول الله

صلى الله عليه وسلم قصدا

وخطبة قصدا أي متوسطة

والمراد أن تكون الخطبة

قصيرة بالنسبة للصلاة لخبر

مسلم أطيلوا الصلاة واقصروا

الخطبة بضم الصاد وتبيري

بمتوسطة أول من تعبيرة

بصيرة فانه الموافق للروضة

كأصلها والمحرر (و) أن

(لا يلتفت) في شيء منها بل

يستمر مقبلا عليهم إلى

فراغها وينسلم أن يقبلا

عليه مستمعين له (و) أن

(يشغل يسراه بنحو

سيف) لا لا يتابع رواده أو يوداد

والحكمة في ذلك الإشارة

إلى أن هذا الدين قائم السلاح

(وبناء بحرف المنبر)

لا يتابع السلف والخلف

وهذا مع قول يسراه من

زيادتي فان لم يجد شيئا من

ذلك جعل النبي على

اليسرى أو أرسلهما

والفرض أن يتخذه ولا

يعت بهما (و) أن يكون

جلوسه بينهما أي الخطبتين

النسب بوجهه وسلم عليهم ثم جلس وأخذ يبال في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم  
 خطب من غير فصل بين الأذان والخطبة لا بأمر ولا خبر ولا غيره وكذا الخلفاء الثلاثة بعده فلم يكن هذا  
 بدعة حسنة إذ في قراءة الآية الكريمة ترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا  
 اليوم العظيم المطلوب فيه أكثرها هو في قراءة الخطبة بعد الأذان وقبل الخطبة يتفظ للسكف لاجتناب  
 الكلام الهرم والمكروه على اختلاف العلماء وقد كان النبي يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر  
 المذكور صحيح شرح مدر ولله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتتلا على  
 الأمر بالاصات عش على مدر وهو قوله إذا فاتت أمانحك والامام خطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت  
 فإذا كان كلامه حثيثا فوامع أن الأمر بالانصات مطلوب فيكون أنما في غيره بالاولى كما قاله الشارح  
 على البخاري وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان وقيل معاوية لما كثر الناس ومن ثم كان  
 الاقتصار على الاتباع أفضل للاجالة كأن توقف حضورهم على الأذان على المنائر من (قوله أي  
 فصيحة بجزلة) كلامها تفسير لبغية ويقابل الثلاثة كل من المبتذلة والركيكة فلا يخاف كلام الجلال  
 كما قاله حل والمبتذلة المشهورة بين الناس والركيكة المشتملة على التنافر والتعقيد وقرر بعضهم  
 أن قوله لا مبتذلة من قبيل اللب والنثر الموشوش لكن في المختار ما نصه والجزل ضد الركك (قوله  
 وحشية) تفسير لفرقة (قوله والمراد أن تكون الخ) أي من كلام المصنف والأحدث فتكون  
 متوسطة في نفسها وقصيرة بالنسبة للصلاة فاندفع ما قبل كيف يقول والمراد مع أن الموجود في الحديث  
 ضد الاقصية ويدل على هذا المراد خبر مسلم المذكور (قوله أطيلوا الصلاة) وحكمة ذلك لحوق  
 التأخير برأوى العدل الآن بالعكس (قوله واقصروا بضم الصاد) لانه الرواية والا فكسرها  
 جاز على أن من أقصروا كان كاتبة فاقلة في كافي المصباح اه وفي المصباح قصرت الصلاة قصرا من باب  
 طلب هذه هي اللغة التي جاء بها القرآن قال تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة وفي لغة  
 يندى بالهزلة والتضعيف يقال أقصرتها وقصرتها (قوله أولى من تعبيرة بضم الصاد) فديقال إذا كانت  
 القصيرة هي المراد فالتعبير بها أولى وتعليقها بأنه الموافق للروضة كأصلها لا يتبع الاولوية فتأمل (قوله  
 لا يستمر مقبلا عليهم) أي إلى أيهم فلا يقال هذا أعمى يأتي فيمن في مقابلة لا من عن يمينه أو يساره  
 حل (قوله وينسلم أن يقبلا عليه) أي على أيهم فلا يطلب ممن على يمينه أو يساره أن يعرف إليه  
 أي وأن لم ينظر والوهل بسن النظر إليه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذ اعمأ وجهه أو حسنة أو للرأفة  
 بسن النظر لا يؤذن دون غيره وهل يطلب منه ما انظر اليهم فيكره له تعقب من عليه وقت الخطبة أم لا فيه  
 نظر والاقرب الاول أخذ من قول المصنف وأن يقبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر اليهم اه عش  
 على مدر (قوله بنحو سيف) كصاحبه هو من ابتداء طلوعه بعد أخذ من الرق باليمين كما يدعه له اه عش  
 بدونه بهما لئلا يراوى (قوله والحكمة في ذلك الإشارة الخ) ومن ثم قبض عليه باليسار كما هو  
 شأنه بزم بالحقالة فهو استعمال وليس تناولا حتى يكون باليمين حل بل هو استعمال وامتحان  
 لا لكه فكأن اليسار بهائق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة شرح مدر (قوله  
 وبما يعرف المنبر) حيث خلا ذلك الحرف عن عاج والاضرع بده عليه فان لم يكن تحت بده  
 بل كان منصبا لما تحت بده لم يضرب وان قبض ذلك الحبل الذي لا عاج به أي حيث لا يتجر بجره كما هو  
 الشارح ويزق بينه وبين من قبض نحوه حبل متصل بنحس حيث لا تصح صلاته لانه في ذلك حامل  
 لشغل النحس بخلافه هتاليس حاملا للصل بالنجاسة حل وشرح مدر وزى (قوله جعل النبي  
 على اليسرى) أي تحت صدره ولو أمكنه شغل العين بحرف المنبر وأرسال اليسرى فلا بأس بشرح مدر

(قوله) وخروجا من خلاف أوجبه أي أوجب كون الجلوس بينهما قدسورة الاخلاص ولعل المتألف من آفته ههنا وذلك لان اشتراط الجلوس من أصله مذهب الشافعي والاشارة لا يقولون بها كما قاله البراءى (قوله) ويقرأ فيه شيئا الخ والافضل قراءة سورة الاخلاص حل (قوله) ولو ترك الجمعة بعد أن أوجها لا قراءة بعض ذلك افضل من قراءة قدمه غيرهما الا ان كان ذلك الصبر مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم صحيح والغاية ما تقدم في الجمعة والمتألفين ولو أدرك المأموم الامام في ركوع الثانية فقرأ المتألفين في ثابته كذا نقل عن حج وفيه نظر الا ان يوجه بان الجمعة سقطت عنه سقوط متبوعها وهو الفاتحة كما يلزم من صحة الصلاة ولو أدركه في قيامها وقدر أن الامام في التاقون قرأ في الثانية الجمعة حل ومن السبق الجهر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص شرح حر ويصريح الشارع بذلك عند قوله فصل من أدرك ركعتي فته الجمعة فأنزل ويقرأ الامام سورة في التاقون والجمعة ولو صلى بغير محصورين اه شرح حر (قوله) قرأها مع المتألفين في الثانية أي وان كان اماما لغير محصورين ويقدم قراءة الجمعة على المتألفين وحكمة قراءة هاتين السورتين تكون الاولى فيها اسم الجمعة للموافق لاسم يومها ولان اسمها أي الصلاة والمتألفون ثلثها من المحض الشريف والتوالي مطلوب وقيل الحكمة في قراءة الجمعة اشتغالها على وجوب الجمعة وبغض ذلك عما فيها من الفوائد والحث على التوكل والذكر وغير ذلك وقراءة المتألفين تنويخ الحاضر منهم وتذكيرهم على التوبة وغير ذلك من الفوائد لانهم كانوا يجتمعون في مجلس أكثر من اجتماعهم فيها ومن أن لا يصل صلاة الجمعة أخرى ولو ستمها بل يفضل بينهما بنحو تحول أو كرام

(فصل في الاغسال السنوية) عبارة قل فيما يطلب في الجمعة وغيرها من الآداب ومنها الاغسال السنوية تصدقها في الجمعة وغيرها تبعه اه (قوله) في الجمعة وغيرها متعلق بمسئوم وهي ظرفية بالنظر للاول بقدر مضاف أي في يوم الجمعة ولا تظهر الظرفية في المعطوف على أنه أيضا لاسي للس في يوم الجمعة لان السن سابق فالاولى كون في معنى اللام كافي ع ش وأجيب بان قوله في الجمعة متعلق بالاغسال على حذف مضاف أي في يوم الجمعة وتكون في معنى اللام بالنظر للمعطوف ومحمل أنه عبر عن كون غسل الجمعة يطلب في يومه بخلاف غسل غيرها كالعيد فإنه يدخل وقتها بنفس الليل وبخلاف غسل الجنون ونحوه فإنه يطلب بعد زوال السبب وقوله وما يذكر معها أي من قوله ومن يكور لغير امامي آخر الفصل (قوله) أسبابها أي غسل أسبابها (قوله) فينوي رفع الجنابة أي وان كان صيا نظر الحكمة الاصلية وهو احتمال الانزال لقول الشافعي قل من جن الا وانزل فاف قلت كان المناسب أن يقول قل من جن ولم ينزل قلت أجاب بعضهم بأن قل يعني ما لا ينزل لان القليل كالمصدم والتقدم رماشخص جن الا انتهى وانزل أي في الغالب فانزل معطوف على مقدر تأمل فان لم ينزل لم يصح غسله وان كان يجوز له تركه لثوبين بعد الفصل أنه انزل لم يجزه الفصل السابق على التمدد وبه أنه كيف ينوي رفع الجنابة مع أن غسله مندوب حتى لو تركه بالكيفية بقرع عليه ما يربط على الجنابة أجيب بالذات أنوى ذلك احتياط لان الجنون مظنة لخروج المني وبغض عدم جزمه بالنية للضرورة كما في شرح حر ولا يندرج فيه الحدث الاصغر لان محل الاندراج في الجنابة المحققة وهي هنا غير محققة ح ف واعتمد ع ش واستمر أيضا أن الصبي ينوي الفصل من الاقامة للجنابة وقال ينزع الجنابة بعد جدا الاستحالة انزاله ومثل ع ش خط وقيل ينوي رفع الجنابة لاختال أهو مطلق (قوله) من بدله فرع لو وجب عليه غسل جنابة لم يطلب منه غسل سنون وعجز عن الماء

لاذبح رواه ابن حبان (د) ان (يقم بعد فراغه) من الخطبة (وإذا نزل) ويأبى هويلع الحمراب مع فراغه من الاقامة فيصرع في الصلاة والمعنى في ذلك المتألف في تحقيق الولد الذي مر وجوبه (د) ان (يقرأ في الركعة الاولى) بعد الفاتحة (الجمعة) في (الثانية المتألفين جهرا) لاذبح رواه سلم وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة بسبع اسم ربك الاعلى وهول اناك حديث الغاشية قال في الروضة كان يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت فمما ستان وفيها كاسلها لو ترك الجمعة في الاولى قرأ هلم للمتألفين في الثانية أوقرا للمتألفين في الاولى قرأ الجمعة في الثانية كي لا تخلو صلاته عنها والتصرع بسق عدم الالتفات وما عطف عليه من زيادتي (فصل) في الاغسال السنوية في الجمعة وغيرها وما يذكر معها وينوي بها الغسل أسبابها الا الفصل من جنون أو اعلمه فينوي به رفع الجنابة (من غسل فان عجز عن بدله) (قوله) رحمه الله من بدله رواه



أى الجمعة وان لم تنزهه بل  
يكبر تركه احرارا للفضيلة  
وتجبر الشيخين اذا جاء  
أحدهم الجمعة أى أراد مجيها  
فليقتل وخبر ابن حبان  
من أى الجمعة من الرجال  
والنساء فليقتل وصرف  
الامر عن الوجوب الى  
التبخير من نوحاً يوم  
الجمعة فيها ونعمت ومن  
اغسل فالنسل أفضل رواه  
أبو داود وغيره وحسنه  
الترمذى وقوله فيها أى  
فبالسنة أخذ أى بما جاوزته  
من الاقتصار على الوضوء  
ونعمت الخطة والنسل  
معها أفضل (بعد طلوع  
البحر) لانه معلق بلفظ  
اليوم كما سأتى (وقربه  
من ذهابه) اليها (أفضل)  
لانه أفضى الى الغرض من  
اتقاء الرخصة الكريمة  
حالة الاجتماع (ومن السنون  
أغسل حج) وعمره تأتى

المسئونة فيتوضأ أن عجز  
عن أى واحد منها نأى فان  
عجز عن الوضوء عجز وله  
ترك التنبه على بدل غير  
غسل الجمعة لانه بالقياس  
اه (قوله فيقول نويت  
التييم) أى فيكون ما هنا  
مستثنى من كون التيم  
مقصودا كما مر اه مم  
(قوله فالفضيلة هي النسل)  
هذا الفرع غير ظاهر بل

فهل يكتفى لماتيم واحد بينهما أولا فيه نزاع طويل في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذى اعطى  
عليه كلامه أنه يكتفى عنهم ما تيم واحدشوى برى (قوله بقية النسل) أى بدل النسل فيقول نويت التيم  
بدلا عن غسل الجمعة ولا يكتفى نويت التيم بدلا عن النسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال ويكتفى  
نويت التيم لظهور الجمعة والجمعة أو الصلاة أو عن غسل الجمعة وان لا يلاحظ البديلة برماوى (قوله  
لمريدها) ظاهره وان حرم عليه المحذور وكذا حليل بغير اذنه وهو متجه وان خالف بعض شايخنا  
فيه فخره قل على الجلال وبرماوى وحج والمراد به من لم يرد العدم فيشمل ماذا أطلق اه  
ورماوى (قوله بل يكبره تركه) اضراب اطلاق على ما فهمه المتن من أن تركه خلاف الاولى قرره  
شيخنا والظاهر أن الضمير في تركه راجع للفعل أو بدله لكن توقف العلامة حج في كراهة ترك  
التيم قال شيخنا ع ش والاقترب الكراهة لان الاصل في البذل أن يعلى حكمه به الا لما منع  
ولم يوجد بمجرد كون النسل فيه نظافة بخلاف التيم لا يكتفى في الفرق اذ لو نظر اليه لما طالب التيم  
ويجب الوضوء لذلك النسل وكذا سائر الاغسال المسنونة ولو خالف أو تشاء أو لم يكن محدثا  
والتيم عند العجز عن الماء برماوى وقوله والتيم الخ أى ويطلب التيم بدلا عن الوضوء المطلوب  
للفعل سواء اغسل أو تيم عن النسل فاذا تيم عن الفعل طلب منه تيم آخر عن الوضوء المطلوب للفعل  
(قوله احرارا الخ) علة القول من غسل فيه فافضيلة هي النسل أو التيم وقيل الثواب المترتب عليه ما  
(قوله وخبر ابن حبان) أتى به بعد الاول لانمر بما يتوهم منه أن الفعل خاص بالرجال للاتيان فيه بجم  
جمع المذكور كما قرره شيخنا (قوله بالسنة أخذ) أى بالطريقة على والا فهو واجب ويكون المراد  
بقوله أى بما جاوزته أى ما يقع فيه كون المراد بالجزء ما قابل الحرام فيشمل الواجب ولا حاجة لهذا لان  
الشراح فسر ما جاوزته بالاقتصار على الوضوء والاقتصار جائز وان كان الوضوء واجبا وقوله ونعمت أى  
الخطة المستأنفة والتخصيص بالحدس محذوف تقديره الوضوء وحذف لانه تقدم ما يشعر به وهو قوله  
من نوحاً قالى الخلاصة وان يقدم شرح الخطة مأخوذة من قوله من نوحاً وقوله وانسل معها  
أى مع الخطة وأما النسل بدونها فلا يكون أفضل لا يقال لا يمكن انفراد النسل عن الوضوء لانه مندرج  
فيه وان نقاه لا تناقول محل الاندراج في النسل الواجب وما هنا غسل مندوب فلا يدرج فيه ما يلزم  
عليه من اندراج الواجب في المندوب وبه يحصل الفرق فتأمل وبه تعلم ما في قول حل أنه لا يتصور  
انفراد النسل عن الوضوء (قوله أى بما جاوزته) لعل الحكمة في تأويل الشارح للحديث بما ذكر  
الاشارة الى أن الوضوء ليس مطلوبا بدلا عن النسل أصلا بل هو مطلوب لرفع الحدث لان صدر الحديث  
يبرهن أن المطلوب في حق من أراد المحذور لما انفصل أو الوضوء بدلا عنه فيتأى بدعى المتن من قوله من  
غسل فيه ع ش اطف (قوله والنسل معها أفضل) دفع به ما يرد من تفصيل المندوب على الواجب  
وهو الوضوء ويندب لما شئ من غير ترك النسل برماوى وهل ينتقل التيم بعد أن يغسل من بدنه  
ملا بغيره منه الفطر أو يسقط التيم من أصله قال شيخنا ع ش الاقرب السقوط (قوله بعد جرح)  
وفيل وقت من نصف الليل ويقتو غسل الجمعة باليأس من فعلها ولا يبطله طروق حدث ولو أكبر ولا  
أسن اعادته عند طروق ما ذكر كاصح به عبارة المجموع خلافا لما في ع كالتجريد شورى  
واعتمد ع ش سن اعادته (قوله ذهابه) بفتح الدال شورى قال تعالى وانا على ذهابه  
قائرون (قوله لانه أفضى الى الغرض) هذا التليل خاص بالنسل فيقتضى أن التيم  
لا يفرق فيه من ذهابه الا ان يقال انه مقيس على النسل (قوله أغسل حج وعمره) كالاحرام

التليل على التوزيع على كل شئ من اللب بدل ذلك صريح مر في شرحه اه

والطواف ودخول الحرم ومكة والوقوف بمرقاة والمشر الحرام ورمي الجمار الثلاث ودخول المدينة  
وحرمها لا الميت بزلفة برماوى (قوله وغسل عید) أى ولو لحافض ونفسا ويدخل وقته بنصف  
الليل ويخرج بالغروب وقوله بعد الفجر أفضل برماوى ولم يقل وعید لثلاثتهم أنه أفعال (قوله  
وكسوف واستسقاء) أى ولولم يفعل الثلاثة منفردا وإن كان التعليل قد يدل خلافه وبشكل على  
ما ذكره الفيل للتراويحي لا يطلب إلا ما فعلها جماعة على العتمد شو برى ويدخل وقته بأول  
الكسوف وفى الاستسقاء بإرادة الاجتماع قاله حج وهو ظاهر فحين يصلى جماعة أمان يصلى  
منفردا في إرادة الصلاة كما هو ظاهر (قوله لا اجتماع الناس) راجع لقوله وغسل عید إلى آخره لأنه  
ومقتضاؤه أنه في غير العید يختص برى بالحضور وليس كذلك فعل التعليل بحسب الشأن وقال حل قوله  
لا اجتماع الناس أى الغرض الأصلى من هذا ذلك وقوله ولزينة في العید فالغرض الأصلى في العید شيان  
اجتماع الناس ولزينة حيث تدل أن الغسل يستحب للغرض في جميع ما ذكره الإجماع حل ع  
(قوله ولا يختص) مفرع على قوله ولزينة (قوله وغسل لغسل ميت) انظر لو عصى بالغسل كان  
غسل شهيدا أو امرأة أجنبية وقد يقال إن كانت المحصية لأجل أن النبی عنه أنه كالتشهيد لم يتبدل  
وأعراض كتنسيل الأجنبية ندب له شو برى واعتمد ح ف أن الغسل سنة ولو عصى بالغسل مطلقا  
وتعميره بالغسل الميت جرى على الغالب والأفوليم الميت المعجز من غلبه ولو شرعا سن له الغسل إن قدر  
والفائتيمه يفوت غسل غائل الميت بالأعراض أو بطول الغسل كذا رأيته في بعض المواصل  
وقال بعض مشايخنا إن الأقرب أنه لا يفوت بطول الغسل حر وفى ع ش على مر والظاهر أن  
الاعمال السنوية لا تقضى لانها كانت للوقت فقد فات وألجب قد زال وهو ظاهر فى غسل  
الكسوف ونحوه ما غسل غائل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها القوات بل الظاهر طلب  
الغسل فيها وإن طال الزمن خصوصا بسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الإزالة نعم إن عرض  
له جنابة بعد نحو الجنون فاغسل منها احتمل فوائده وإدراجها فى غسل الجنابة ولو غسل مرنى فقد  
نقل المنائرى عن ابن الملقن أن الأوجه طلب غسل واحد عن المتعدد لأن الاعمال المنسوبة تتداخل  
وإن نوى بعضها شو برى واختصار ولو تعدد الغسل لكل منهم حيث بأشروا كلهم الغسل  
بخلاف المأثورين بمناولة الماء ونحوه وظاهره أنه لا فرق أيضا بين أن يباشر كل جمع بدنه أو بعض كبده  
مثلا وظهره أيضا أن الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه إلا العضو المذكور وغسلوه وهو أقرب  
ع ش على مر وانظر وجه عادة الأدمع غائل ميت ولم يجعله كإتله وقد يقال وجهه اختلاف الغرض  
من طلب الغسل فالغرض من الغسل لإزالة النجاسة وقطع الرائحة الكريهة بخلافه من غائل الميت  
فالغرض منه إزاحة النجاسة البعد عن بدن خال عن الروح ولهذا أعادها مع ما بعده لأن الغرض من  
طلب الغسل منه إزاحة النجاسة البعد عن بدن خال عن الروح ولهذا أعادها مع ما بعده لدفع توهم أن الجنون معطوف  
على ميت أى فطلب من غائل الجنون الغسل وليس مرادنا ما نمل شو برى مع زيادة (قوله لغسل  
ميت) وإن كان الغسل حائضا أو حرم الغسل كالتشهيد أو كالكافر المحرم وأصل طلبه إزالة  
ضعف بدن الفاسل بمعالجة جسده خال عن الروح ولذلك يندب الوضوء من جهه لكن بعده ويندب  
الوضوء قبله أيضا ليكون جهه على طهارة وعلى هذا حل شيخنا مر حديث من جهه فليتوضأ بقوله  
أى من أراد جهه (قوله تخبر من غسل ميتا فيقتل) تنه ومن جهه فليتوضأ (قوله وصرفه عن  
الوجوب) وهو قول مرجوح للشافعى أيضا فالأصل أن غسل الجمعة وغسل الميت فيها قول الشافعى

بالوجوب

أى كتابهما (وغسل عید  
وكسوف) بقسمها  
(واستسقاء) لا اجتماع الناس  
لها كالجعة ولزينة فى  
الميت فلا يختص بسن  
الغسل له ميتة (و) غسل  
(لغسل ميت) مسلما كان  
أو كافرا لغير من غسل ميتا  
فليقتل رواء الترمذى  
وحسنه ابن حبان وصححه  
وهو من الوجوب خبر  
ليس عليكم فى غسل ميتكم  
غسل أذا غسبتموه رواء  
الحاكم وصححه على شرط  
(قوله ودخول المدينة  
وسومها) اللهم إن تراخت  
للمدة بين البلدين وحرمهما  
تأمل (قوله ربه الله وغسل  
لغسل ميت) يظهر أنه  
تعبدى وقيل سن لإحلال  
نجاسة بدنه على القول بها  
وفيه أنه لو كان كذلك لطلب  
غسل الشياطين أيضا لاقائها  
الليل وأجيب بأنه سوح  
فيها للشفة والضرر اه م  
بصرف (قوله وأصل طلبه  
إزالة الخلق) منه يؤخذ أنه  
لا فرق بين الغائل وغيره  
بل المار على المس بلائيل  
ولعلم أنها قبيدوايه لانه  
هو الذى يغلب مسه بلا  
حائل اه قوينى لكن  
هنا يفيد أنه لو وجد المس  
بلا غسل غلب الغسل مع  
أنهم يشرح الرض نفا  
على قياس المس على الجن اه

وقيس بالمجنون (وكافر)

اذا (أسلم) لأمه صلى الله

عليه وسلم قيس بن عاصم

بالفعل لما أسلم وكذا ثمانية

بن أمال رواهما ابن خزيمة

وحبان وغيرهما وليس

الامر للوجوب لان جماعة

أسلموا فم بأمرهم بالفعل

وهذا اذا لم يعرض له في

الكفر ما يوجب الفسل من

جناية أو نحوها والا وجب

الفسل وان اغتسل فيه

وأفاد التعبير عن أنه قد

بقيت أغسال أخر مسنونة

كالفعل للبالغ بالنسب

والاعتكاف والخروج

من الحمام (وآ كدها غسل

غسل جمعة ثم) غسل (غسل

ميت) للأحداث الصحيحة

الكثيرة في الأول وليس

للتاني حديث صحيح بل

اعترض في المجموع على

الترمذي في تحسينه للحديث

السابق من أحاديثه فعلى

ابن حبان في تصحيحه

أولى وقدم غسل غاسل

البيت على البقية للاختلاف

في وجوبه (وسن بكور)

البيا (لتغير امام) يأخذوا

بجملتهم ينتظروا الصلاة

(نوله رجعله بله اعترض

في المجموع الخ) اضراب

هم يومه التقيد بصحيح

من أنه ليس حديثا حسنا

والاولى أنه انتقل والاولى

التعليل لان معنى قوله صحيح أي متفق عليه فيلعل بأنه اعترض على ابن حبان في تصحيحه تأمل

بالوجوب شيئا (قوله) وقيس يميئنا أي في النيب وعدم الوجوب (قوله) والمجنون ومعنى عليه

أي سوا كان بالعينين أم لا شرح مر فان قيل هلا كان واجباً على بالظنة لان الجنون مظنة للأزال

كل وضوء باليوم الذي هو مظنة لخروج الرمح فيصيب الفسل وان لم يعلم خروج المني أوجب بأنه

لا علامة على خروج الرمح بخلاف المني لمشاهدته أي من شأنه ذلك فلا مرد أن الجنون قد يطول زمنه

فإذا لم يوجد له علامة مع إمكانها لم يجب الفسل حل (قوله) ومعنى عليه) أي ولو لحظتو يبقين أن

يلحق بالعمى عليه السكران فيندب له الفسل اذا أفان بل قد يدعى دخوله في العمى عليه مجازاً ع ش

على مر (قوله) للاتباع في الصبي عليه) فقد كان صلى الله عليه وسلم يعنى عليه في مرض موته ثم يغتسل

له حج (قوله) وكافر أي أولي ومداير ماوى (قوله) لأمه صلى الله عليه وسلم) قد يتوقف في

الاستدلال بما ذكر على النيب لو أراد أن يكون أمرهم بالفسل للجناية الخاصة في الكفر وقوله بعد فلم

بأمرهم الخ قد يشكك بأن الغالب على من أسلم من البالغين سبق الجناية لهم فيشكل عدم أمرهم

بالفسل ع ش ويجب بأن المراد لم بأمرهم بفسل الاسلام بعد علمه بآثانهم بفسل الجناية لكونه معلوما

لم فيكون قوله أولاً لأمه أي بفسل الاسلام (قوله) وكذا ثمانية) أشار بكذا إلى انها حديثان

مصححان وإن أمر كل منهما كان في وقت غير الذي أمر فيه الآخر ع ش ولذا لم يقل وثمانية عطفاً على

ما قبله (قوله) وغيرهما) يحتمل نصبه عطفاً على قيس وثمانية ولم يقدمه على قوله رواهما البنا الخ لثلا

يتوهم أنه من ضروريهما ويحتمل رفعه عطفاً على ابنه وهو الظاهر تأمل كذا جهاش الجلال المحلى

(قوله) بالفسل) أي مع أمرهم بالواجب أومع علم قيس به لما قيل أنه كان ذا أولاد في الكفر ومن لازمه

الجناية برماوى (قوله) والواجب الفسل) ظاهره قوات الاستصحاب فلا يغتسل ثانياً للاسلام وتقتل عن

خط والنسب شيئا عن شرح الرض أن يغتسل أيضاً للاسلام فان نواهما كفاه غسل واحد حل

(قوله) للبالغ بالنسب) انظر وجهه ولعله لاحتمال بلوغه بالأزال قبل ولم يعلم بشورى (قوله) والخروج

من الحمام) أي يسن الفسل بماء بارد بل يد الخروج من الحمام لان الماء البارد يقوى البسند (قوله)

وليس الثاني حديث صحيح) أي متفق على صحته فلا يتناقى أن له حديثاً صحيحاً (قوله) فعلى ابن حبان)

أي لا اعترض على ابن حبان أولاً لان التصحيح أرق من التعيين (قوله) للاختلاف في وجوبه)

في كلام شيخنا يؤخذ عاذ كأن الافضل بعدهما أي بعد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت

ما كثر من أحاديث ثم اختلف في وجوبه ثم صاح حديثه أي ولم يكفرتم ما كان نفعه متعدياً أكثر

ومن فوله معرفة ألا كدتقدمه فيالأولى ع ش بما لأولى الناس به اه حل وقوله ثم ما اختلف في

وجوبه أي اختلفوا واهما لا يرد غسل الجمعة وغسل غاسل الميت لان الاختلاف في وجوبهما أقوى

(قوله) سن بكور البنا الخ) لوحصر في الساعة الأولى وخرج لعسر ثم عاد في الثانية قال الشيخ فينبى

عدم حصول البسند اه وفيه وقفة وسئل شيخنا مر فوافق على حصول البسند اذا كان عزمه

الاستمرار لولا العذر اه شورى (قوله) لتغير امام) انظر لو بكر الامام هل يحصل له ما يحصل لغيره

أولاً يفرق شورى قال شيخنا ح ف لا يحصل له لخالفته السنة قال ع ش قد يقال تأخير

لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب عليه ثواب الميكيرين أو يزيد اه وينبى أن يراد ثواب الساعة

التي لو طلب التأخير لجاء فيها فان بكر فهو كغيره في البسند وغيرها قل بحرقه (قوله) ليأخذوا

بجملتهم) الضمير راجع للغير باعتباره معناه والمراد أنهم يأخذونها مع القرب من الامام فلا يرد

التعليل لان معنى قوله صحيح أي متفق عليه فيلعل بأنه اعترض على ابن حبان في تصحيحه تأمل

أَنْ التَّائِبِينَ يَأْخُذُونَ بِعَمَلِهِمْ أَيْضًا (قوله من اغتسل الخ) هذا عجز حديث قدروا في فشرى  
الروض والبهجة فانه قال خبر الصحبة على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأثر  
فلا تزل ومن اغتسل يوم الجمعة الخ اهـ والغسل ليس بقيد بل مثله أذا راح من غير غسل وأما ذكر الغسل  
بيان الأكل وأما القيم محل الجمعة فيصلى ذلك في الساعة التي يتبأها ويقصدها فيها ولا ينافيه  
قوله راح لأن قصد ذلك راح في حقه ع (قوله أي كفسها) أي فهو تشبيه بليغ وبدل عليه  
عدله إليه عن قوله من اغتسل من الجنة فليس المراد به حقيقة الغسل من الجنة وقيل المراد به  
ذلك لأنه ليس الجاع إليها الجمعة وأبوها كذا قالوه وظاهر استواء ههنا لكن ظاهر الحديث أنه يومها  
أفضل ويوجه بأن الصدقة أصالة كفسره مما يراه فيشتغل قلبه كافي حج قال الشورى  
ع وشي والوجه الأول أولى لأن الجمل على ما ذكر يقتضي تخصيص الثواب بمن جامع وهو خلاف  
للمصود وتقل عن المجموع للتوى ما يوافقه (قوله راح في الساعة الأولى) انظر ما المراد بالراح  
هل هو الخروج من المنزل إلى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل إلى المسجد زمان كثير يصدق عليه  
ألا بد من دخول المسجد لأن الراح اسم للذهاب إلى المسجد محل نظر والاقرب الثاني كما ينبغي من  
قوله في الحديث فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة فإن الظاهر منه أن الملائكة يكتبون بباب المسجد  
من وصل إليهم وتقل عن روى ما يوافقه نعم الشيء له ثواب آخر زائد على ما يكتبه في مقابلة دخوله  
المسجد قبل غيره ع ش على مر وعبارة البرماوى وانظر هل المراد برواحه دخوله المسجد حتى  
لو بدت داره جدا بحيث أنه لو سار من الفجر فيدخل المسجد لا في الساعة الخامسة مثلا يحصل  
التكبير إلا من الساعة التي دخل فيها أو يكتب له من حين خروجه من منزله فينظر والذى ينبغي أن  
يقال إن السائر الذي كور لا يحصل له ثواب من بكر أول ساعة لكن له ثواب مخصوص من حيث يعبد الله  
والشقة بحيث أنه يوازي أي يساوي ثواب من بكر وهو محتمل اهـ (قوله فكأنما قرب بقرن) في  
التخاريفقرة تقع على الذكر واللاتي وتأوها للوحدة وكذا البسنة وسميت بدنة لعظم بدنها وسبب  
البقرة بذلك لأنها تبقّر الأرض أي تشغها بالحراثة (قوله كبشاً قرن) أي عظم القرون والغنم في  
أسنان تلك الحيوانات الكمال عرفا كافي البرماوى (قوله ومن راح في الساعة الرابعة الخ) وفي رواية  
في الرابعة بعة في الخامسة دجاجة وفيه أن ما بين الفجر والزوال في صكتهم من أيام الشتاء لا يبلغ ست  
ساعات وأجاب عنه في أصل الروضة بأنه ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي الأربع والعشرون  
مقدار اليوم واليلة التي كل واحدة خمس عشرة درجة بل ترتيب درجات السابق على من يلهم في  
الفضيلة فلا يغلب الحال في يوم الشتاء والصيف حتى لو حضروا كلهم في الساعة الأولى كان الأول أفضل  
من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا قاله حل وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح م  
وقال سم ولى فيه نظراً لأقل أيام الشتاء ما أنه وخمسون درجة وهي عشرين ساعة فلكية وابتداء اليوم  
عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس من الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك أن من الفجر إلى  
الشمس لا يتقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح ههنا من الفجر فما بين الفجر والزوال يبلغ ست  
ساعات في أقل أيام الشتاء فلي تأمل ع ش على مر وأخبرنا على كل قول إلى صعود الإمام المنيرة الذي  
ينبغي أن يحصل ما بين الفجر وخروج الخطيب للبرست ساعات قلت الساعة أو كثرت سواء في ذلك  
زمن الشتاء والصيف فالمراد بالساعة القطعة من الزمان ح (قوله دجاجة) بثلاث الدال (قوله)  
فاذا خرج الإمام أي لصعود المنبر من نحو خلوة قل على الجلال (قوله حضرت الملائكة) أي  
طروا الصحف فلا يكتبون أحدًا قال في الإيعاب وهو لا غير الحفظة بل وظيفته كتابة ما جرى في الجمعة

وتغير الشيخين من اغتسل  
يوم الجمعة غسل الجنابة أي  
كفها ثم راح في الساعة  
الأولى فكأنما قرب بدنة  
ومن راح في الساعة الثانية  
فكأنما قرب بقرنة ومن  
راح في الساعة الثالثة  
فكأنما قرب كبشاً قرن  
ومن راح في الساعة الرابعة  
فكأنما قرب دجاجة  
ومن راح في الساعة  
الخامسة فكأنما قرب بعة  
فاذا خرج الإمام حضرت  
الملائكة يستمعون الذكر  
وروى النسائي في الخامسة  
كأدى يهدى عصفور أو في  
السادسة بعة فن جاء في  
أول ساعة منها ومن جاء في  
آخرها شتر كان في تحصيل  
البسنة مثلاً لكن بدنة  
الأول كحل من بدنة الآخر  
وبدنة التوسط متوسطة

أما الامام فيسن له التأخير إلى وقت الخطبة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه واليكور يكون (من) ملاءع (جذر) لانه أول اليوم  
 شرعا وبه يتعلق جواز غسل الجمعة كما مر وبما ذكر في الخبر لفظ (٣٩٩) الراح مع انه اسم للخروج بعد  
 الزوال كما قاله الجوهري

واستماع الخطبة شورى والمراد بالذكر الخطبة **(قوله)** أما الامام (الح) ويلحق به من به سلس بول  
 ويحوي فلا يندب له التكبير ظاهره وان آمن تلاوت المسجود بوجهه بأن الساس من حيث هو عظة  
 لخروج منه ولو على القنطرة المعبدة ع ش على مر **(قوله)** فيسن له التأخير وحكمته قوة  
 الهبة فيه ونشوف الناس اليه قال **(قوله)** جواز غسل الجمعة ولو تعارض عليه اليكور بلا غسل  
 والتأخير مع النسل فالأقوى لأفضل للخلع القوي في وجوب النسل شيئا في شرح الهبة وانظر لو  
 تعارض اليكور والتيمم بدل النسل فالظاهر تقديم اليكور لقوات ما ذكره شورى وفي ع ش على  
 مر وإذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان البديل يعطى حكم البديل منه من كل وجه لكن يرد  
 عليه أن النسل إنما يؤتى به بعد الزوال أو بوجوه ما أم التيمم في سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه **(قوله)**  
 مع أنه اسم للخروج (الح) المشهور أنه اسم الرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تغدو  
 خاصا وروح بطاوعا عليه فافهمه ارتكوبوا فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وقبيل الزوال  
 رشيد **(قوله)** لما يؤتى به بعد الزوال أى اهلاة يؤتى بها فهو مجاز مرسل علاقته السببية لكن من  
 باب إطلاق اسم المجاز للسبب في الزمان على السبب كما لا يخفى أفاده شيئا والاولى كونه استعارة  
 مصرحة حيث أطلق الراح المجاز للسبب في الزمن وهو الجمعة على الذهاب قبل الزوال لمشابهة في  
 أنه سبب لتحصيل الجمعة أيضا واستعراسه له وهو الراح **(قوله)** ماشيا يسكنة ويشبه أن يكون  
 الركوب أفضل لأن يجهد المشي طرم أضعف أو بعدم تزل بحيث يمنعه ما يناله من التعب من الخشوع  
 والحضور في الصلاة عابلا كما يستحب عدم الركوب هنا لالاعزود يستحب أيضا في العيد والجنابة  
 وعيادة المرضى بل في سائر العبادات كما قاله حج أى ماعدا النكاح لما سأل في أن الركوب فيه أفضل  
 شرح مر وعش عليه **(قوله)** لارا كما ذكره مع علمه بمقابله لانه بما يتجاوز في المشي بما  
 يشمل الركوب وراديه مطلق الذهاب كقوله تعالى فامشوا في مناكبها لكن هذا بعيد بعد قول المتن  
 وذهابه وقوله اليها متعاقبا ماشيا وذكره ثانيا للنص على أن المشي إنما يباح عليه إذا قصد به كونه  
 للجمعة شيئا وفي الشورى ماضيه فهم بعض أن اليها مستدرك الاستغناء عنه بقوله اليها قبله وقد  
 يقال شار به إلى أن المطلوب كون المشي اليها أى فلا يصرفه لترض آخر فحل الثواب حيث كان الباعث  
 عليه الجمعة لا غيرها **(قوله)** كما في البسند (الذهب) في الطويل والرجوع في القصير وفيه لمالة على  
 مجهول الآن يقال الحكم مشهور فيه كما أنه معلوم **(قوله)** في الذهاب والرجوع) وخصهما بالذكر  
 لشيئهما بالصل وغيرهما بالقياس على الجمعة كما يأتي وأما المشي في الذهاب فيذكر له دليل آخر غير  
 القياس تأمل **(قوله)** وعليكم الكسنة هي التأني في المشي والحركات واستتباب العتب وحسن الهيئة  
 كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات وطلب ذلك لرا كفيه وفي دابته ويراد بها الوفاء  
 كائن قال قال الشورى والسكينة بالرفع على الابتداء واخير والجملة حال هذا هو المشهور في الرواية  
 وبالصب على الاغراء أى الزموا السكينة روى عليكم بالسكينة في إدخال البلد في هذه الرواية أشكال  
 لانه منع بنفسه قال تعالى عليكم أنفسكم اه فتكون الباء زائدة **(قوله)** فالاولى ترك الثلاثة (الاول)  
 وهي اليكور والذهاب والرجوع فيذكر أى الذهاب في الطويل والرجوع في القصير وهي أول بالنسبة  
 قوله وأول المشي أو يتيقن الوقت في كلامه جنس صور وقوله والركوب راجع لقوله وأول المشي وقوله  
 التجوز أن يراد المشي في البعض كما قاله الشارح في شرح الروض في قوله صلى الله عليه وسلم ومشي ولم يركب  
 بضم حذو قوله ماشيا

**(قوله)** لانه بما يتجاوز في المشي بما يتجاوز في  
 المشي (الح) لعل الاقرب في  
 وقوله لكن هذا يبدى لانه

والاسراع راجع لقوله أو يضيئ الوقت ككافوره شيخنا **(قوله)** يجب الاسراع وان لم يلق به در وقد يشكل ذلك بمساره من أنه اذا وجد مكره بالايدي به أو اباساً وقائداً كذلك سقطت الجمعة عنه الآن يقال ان الناس لا يبعدون الاسراع للعبادة تقصاً فلا يقال أنه حينئذ غير لائق به بل لائق به لقصد العبادة **عش (قوله)** وتزين بأحسن ثيابه) والذين يختص بمريد الحضور كالفصل ومختص أيضاً بالذكر أما المأذول ومجوراً فيكرهه مطايطب والذين ينفذون الثياب عند إرادتها حضورهم ليس من مطلق الرجعة الكريمة وهذه الامور وان استجبت لكل حاضر جمع كإص عليه فيمضي الجمعة أكس كدستجاب الشرح **در (قوله)** في خبر رواه ابن حبان) ولفظه من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه ورس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخطأ أعناق الناس ثم صلى ما كتبته الله له ثم أتت إلى آخره إمامه حتى فرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جعلته التي بابها شرح **در (قوله)** والبيض الولي) أصله بيض بضم الباء وسكون اليا. فكسرت الباء لاجل الياء قال ابن مالك • فعل نحو أحر وجرا • وقال أيضاً

ويكسر المضموم في جمع كما • يقال هم عند جمع أهدبا وقوله أولى وكونه جديدة أولى ان تيسر والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره والكل أن تكون كما هي بالافلاها فان كان أسفله فقط لم يكف وقصد أيضاً بعض المتأخرين بمخالفهم بألم الشنا والوجل وهو ظريح شئى ثلوثها وهل يحصل له الثواب المذكور ولو كان الثوب الأبيض منصوباً أم لا فيه نظر والاقرب المحصول لانه انما انتهى عن لسه حلق لغيره فأنشبه ما لو توضع بالمال المنسوب فإنه ياب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث إنفاق المال الغيب وبقى ما لو كان يوم الجمعة بعد فيليرامى الجمعة فيقدم الأبيض وأما بعد فلاغلى أو يرامى الجمعة عرفت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الاغلى فيها لكن يشك على هذا الاختيار قضية قوله في كل زمن أنه لو رعت الجمعة ووعيت في جميع اليوم وقد ترجع من إعادة العبد مطلقاً لزيته فيأ كدمتها في الجمعة وطناً بين القتل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فيتلأمل شرح **در وعش** عليه مع زيادة **(قوله)** خير البسوا من ثيابكم (البياض) أي إذا البياض والبسوا بكسر المعجمة وفتح الباء لانهم ياب علم اذا كان في الاجرام كما هنا ومن باب ضرب اذا كان في المعاني كما في قوله تعالى واللباس عليهم ما يلبسون وقوله ولم يلبسوا إمعانهم بظلم الحديث عام ليوم الجمعة وغيره ففيه المديح وزيادة فان قلت صح أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء وأنه خطب بالناس وعليه عمامة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه شقة سوداء وفي أخرى عن ابن عدى كان له عمامة سوداء يلبسها العبدون ويرخصا خلفه وفي أخرى للطبراني أنه عظم عليها بعمامة سوداء وأرسله إلى خيبر ونقل ليس السواد عن كثيرين من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الاسر بلبس البياض عليها على أنه ليس بها لبسه يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه أرب وفي لبسه يوم الفتح الاشارة إلى أن ملته لا تتغير اذ كل يوم غيره يقبل التغير وفي العبد لان الاربع فيه أفضل من البياض كما تفته **عش عن حج (قوله)** ما صبح قبل نسجه) أما ما صبح منسجاً فقد ذهبه البندنيجي وغيره إلى كراهته ذلك وعلاه الزاقي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه وعلاه الشهاب البرنسي بأنه يكتمها بفصل منته من الصبح فيشوه البدن هذا وقد قال شيخنا المتعمد عدم كراهة لبسه **حل (قوله)** وبتطيب) أي لغى لم يحرم وصام وأمرأة ترديد الحضور ولو عجزوا وانظر سكرته إعادة العامل وهو الباء فيه وما يذهب وهو لا تركها كافي غيرها • وأقول لو تركها توهم أنه معافى على بكور أى وسن يكون

وتطيب

والامراع وقال المحب الطبري يجب الاسراع اذا لم تذكر الجمعة الا به **(د)** سن (اشتغال في طريقه وحضوره) قبل الخلطة (بقرائه وذكر) أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لينال ثوابها في هذا الوقت العظيم **(وتزين)** بأحسن ثيابه لاحظ على ذلك وغيره في خبر رواه ابن حبان والحاكم ومصححه ويزيد الامام في حسن الهيئة (والبيض) منها (أولى) من زيادته خير البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفتموها فيها موتاكم رواه الترمذي وغيره ومصححه ويلي البيض ما صبح قبل نسجه **(د)** **(وتزين)** (بتطيب) لذكره في خبر ابن حبان والحاكم السابق

**(قوله)** وقد قال شيخنا المتعمد عدم كراهة لبسه الا للزفر والعصر اه شرح **در (قوله)** وامرأة ترديد الحضور) في الحديث اذا نظيت المرأة ثم صرت على القوم ليجدوا ريعها نفى زانية اه شيخنا

(وبإزالة نحو ظفر) كشره لا يتابع رواده الزائر في مسنده (د) نحو (دج) كره كنهان ووسع لثلاثين في يومه قال الشافعي من  
نظرو به قل هم وطالب ربه وعادعة له ونحو من زيادتي (١٠١) (د) سن (اكثار دعاء) يومها ولبثها

اما يومها فسلمها أن  
يصادف ساعة الاجابة  
وهي ساعة خفيفة وأرجاها  
من جلوس الخطيب الى  
آخر الصلاة كما في خبر مسلم  
قال في المجموع وأما خبر  
يوم الجمعة فتنازعوا ساعة  
فيه ساعة لا يوجد مسلم  
يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه  
فاتموا آخرة ساعة بعد  
العصر فيحتمل ان هذه  
الساعة متصلة تكون يوما  
في وقت وبما في آخرها  
الختار في ليلة القدر وأما  
لبثها فبالقياس على يومها  
وقد قال الشافعي رضى  
الله عنه بلقي أن الدعاء

يستجاب في ليلة الجمعة (د)  
اكثار (صلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم) ومها  
رايتها الخيرا أكثروا على  
من الصلاة ليلة الجمعة ويوم  
الجمعة فمن صلى على صلاة  
صلى الله عليه بها عشرا  
رواه البيهقي بإسناد جيد كما  
في المجموع (د) اكثار  
(قراءة الكهف يومها)

(قوله في عندي الجملة)  
الختار لاستخاره جميع  
عندي الجملة نامل (قوله)  
رحمه الله كشره من  
اطواعه وأشاربها ملحق  
الرأس فلا يسمن في غير

وطيب الخ فلا يفيد أنه مما يزين به فاعاد العامل ليدبه انه معطوف على أحسن ثيابه ليكون مما  
يزين به شوري (قوله وبإزالة نحو ظفر) أي لغبر محرم ومرد تنضجة في عندي الجملة شوري  
(قوله كنهان) أشار به الى انه لا فرق بين ربح الغم وغيره ولومن الفرج أو الثياب قل (قوله)  
ساعة الاجابة أي ان الدعاء فيها يستجاب ويقع ماديها بالاجابة فلا ينافي أن كل دعاء مستجاب  
وهي من خاصات هذه الامة شوري وبرموى (قوله وهي ساعة خفيفة) عبارة ابن حجر وهي  
لحظة الخفيفة (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب) أي قبل الخطيبين وقيل بينهما وقيل من معوده  
أي لا تخلو من هذه المدة فيأتي بالدعاء اذا جلس الخطيب قبل ان يخطب وبين الخطيبين وبينهما وبين  
الصلاة أو بعد التشهد قبل السلام في حال الخطبة فاندفع ما قيل كيف يأتي بالدعاء في حال الخطبة وهو  
ما مورب بالانصات وأجاب البقيني بأنه ليس من شروط الدعاء التلطف بل استحضر ذلك في قلبه كاف  
حل وقد يقال الاشتغال بالدعاء بالقلب يمنع ملاحظة معنى الخطبة المقصودة من الانصات وسئل حج  
عما حمله من حين جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم  
ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد والقبية لبعض الجوع فهل تلك الساعة متعددة فهي  
في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة فاجاب بقوله لم يزل في نفس ذلك من عشرين حتى رأيت  
الشاري نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غيرها في حق  
آخرين وهو غلط وسكت عليه وفيه نظر فمن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب  
واسميها ما بين أن يجلس الى أن تقضى الصلاة كما في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك بعد محققا نقل فيه  
شوري ويجب أيضا بان تلك الساعة تنتقل فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر حل  
(قوله بعد العصر) لاحاجة اليه لانه معلوم من آخر ساعة أو مضى الا ان جعل طرفا الآخر لانه أكثر  
من ساعة قل (قوله فيحتمل أن هذه الساعة متصلة الخ) ضعيف والمتمم أنها تزدون وتناقص  
كأن الضم في ليلة القدر أنها تلزم ليلة يومها فقوله كاهو المختار ضعيف كما قرره شيخنا (قوله تكون)  
يوما في وقت) أي من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة ويوما في آخره وبعد العصر حل (قوله)  
كاهو المختار) لعله عنده من حيث الدليل والافالتمه أنها تلزم ليلة يومها كما ذكره ع (قوله)  
بأن) أي عن النبي ﷺ فهو مرفوع ع (قوله واكثر صلاة) قال أبو طالب المكي  
أفلا اكثار الصلاة عليه فثلاثة مرة ويقدها على قراءة القرآن غير الكهف ويقدم عليها تكبير  
البيد والرائ في جمعة لان الأقل أولى بالرعاية كما طلب ترك أخذ الظفر والشر في يوم جمعة في عشر  
ذي الحجة لم يد التنضجة وترك الطيب فيه لاسام والمدة ونحو ذلك (تنبيه) علم مما ذكر أن كل  
محل يطلب فيه ذكر بخصوصه فالاشتغال به فيه أولى من غيره ولون قرآن أو ما نور آخر قل (قوله)  
فمن صلى على صلاة) فيه هنا لا يختص بالصلاة ليلة الجمعة (قوله واكثر قراءة الكهف) وأقل  
الاكثر ثلاثة وقراءتها نهارا أكثروا وأولاهها بعد الصبح مسارعة الى الخير ما لم يكن والحكمة في  
تخصيصها أن فيها ذكر أحوال يوم القيامة ويوم الجمعة شبهة به لما فيه من اجتماع الناس ولانه ثبت في  
جميع سائر الساعات تقوم يوم الجمعة وطالب الاكثار من الصلاة ومن قراءة الكهف لا يقتضي كون  
أدومها أفضل من الآخر قاله حل وفي قل على الجلال وهي أفضل من الصلاة على النبي صلى الله

(٥١) - (عجري) - اول ) نكه أو مولود سابع ولادته أو كأفرا سلم اه شرح هر وماسوى ذلك مباح  
ونصحه بل قدن ما يزيله من ظفرو شعر فيستحب للكافر ما في رأسه قال في شرح الروض قبل الفصل لبعده كالجوع لبعضهم وقال

عليه وسلم فتمشوا على العشر آيات أولها أمن من الدجال **(قوله)** عليه السلام من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة كثرة القراءة الكهف وهذا لا يدل عليه بل صدق بمرة وأجيب بأنه يدل على الأكثر بمفهوم الآتي لأنه إذا كان يحصل له بقراءتها مرة ما ذكر فكيف بالأكثر شيئا حرف **(قوله)** أضاه له من الثور أي من أجله أو من بيانية لما وهذا كناية عن غفران ذنوبه الواقعة بين الجنة وحصول الثواب بينهما فالمراد بالنور لا زعموه هو المنفرة والثواب وحيد يكون نور الاقرب إلى البيت العتيق بقدر نور الأبعد عنه لوجع وإن كان مستطيلا والحاصل أن القريب والبعيد في النور سائر وهذا كله إن أريد بالبيت العتيق الكعبة فإن أريد البيت المعمور أي ما ذكرناه حل وعلى كل فهو كناية عن حصول الثواب العظيم بحيث لو جسم لكان مقداره من مكانه إلى البيت وهذا الحديث متعلق بالمكان والذي بعده بالزمان **(٢) (قوله)** ذكره نخط أي كراهة تزيه كأي المجموع وإن قل عن النص حوته واختاره في الروضة في الشهادات مر فان كان ما به ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الإيذاء حرام وقطال **(قوله)** اجلس فقد أدبت قل ليس كل إيذاء حراما ولا تخطي هنا غرض أن التقدير أفضل من التخطي المسكروه ما جوب به العادة من التخطي لتفرقة الأجزاء وتبخير المسجد وأسنق الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكراهة من حيث التخطي أما السؤال بمجرد فبذني أن لا يكره بل هو سفي خيره وإعالة علماء يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك والأفلا كراهة عش على مر وما جوب به العادة من فرش السجادات بالروضة الشريفة وبحو هامان الفجر أو طالع الشمس قبل حضورها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يفارها لا يبدى في كراهته بل قد يقال بتحرر عما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة كما في شرح مر وعبارة البرماوى ويكره بتسجادة زحوا للمفاهيم من التحجير مع عدم إبداء البقعة خصوصا في الروضة الشريفة اه وظاهر عبارة حل أن البيت المذكور حرام وأنها لا يجوز أن يبيت من يفرش له نحو سجادة فلأنه الخ وقول مر بل قد يقال بتحرره أي تحريم الفرش في الروضة قال عش عليه هذا هو المتمد وقد علمت من عبارة البرماوى أنه قال بالكراهة والروضة الشريفة ليست قبدا في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بل دليل قول مر لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وإنما خص الروضة الشريفة لأنها هي الواقع فيها ذلك فانهم **(قوله)** رقاب الناس أي قرب رقاب الناس والأفوه لا يخطي إلا لا كصف كافر شيئا والمراد بالرقاب الجنس فيكره تخطي رقبة أو رقبتين كما قاله حل ويؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالتخطي أن يرفع رجليه بحيث تمخذي في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه فيايقع من المريد بين الناس ليسل إلى نحو الصف الأول مثلا ليس من التخطي بل من خرق الصفوف أن لم يكن ثم فرجة في الصفوف بمعنى فيها عش على مر **(قوله)** رواه ابن حبان والحاكم وعبارة شرح الروض أنه **(قوله)** رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فقد أدبت وآتيت أي تأخرت رواه ابن حبان والحاكم ومصححاه **(قوله)** لا الامام وكلام الرجل الظلم في النفوس لصلاح أو لولاية أو علم لأن الناس يتركون به ويسرون بتخطيه سواء ألف موضعا أو لا فان لم يكن معظما يتخطوا وإن كان له محل مألوف وكلاما من جلس في غير الناس فلا يكره تخطيه وكذلك الواسق من لا تعتقد بهم الجمعة كالعباد والصبيان إلى الجامع وتوقف سماع أركان الخطبتين على تخطي الكافرين فإنه يجب عليهم التخطي بل قد يجب عليهم إقامتهم من محلهم إذا توقف ذلك عليه وبه يثبت قولهم إذا سبى العصى إلى الصف الأول لا يقيم من محله كما نقله عش على شرح مر اه

وليها تلحين قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاه له من الثور ما بين الجنة وبين البيت العتيق رواه الحاكم وقال صحيح الاستاد وخبر من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أضاه له من الثور ما بين وبين البيت العتيق رواه الباري بقول يومها وليها متعلق بالمسائل الثلاث كما قررنا ذكر كثرة القراءة من ياذني **(وكره نخط)** رقاب الناس للبحث على المنع من ذلك في خبره رواه ابن حبان والحاكم ومصححاه **(الامام)** لم يجد طريقا إلا بتخطي فلا يكرهه لاعتباره إليه

تعبيرة بعد الفصل وقال مر ان حصلت منه جنابة ما كان الكفر غسل قبل الخلق لاجل ان ترتفع الجنابة عن شعره والا فبعد الخلق أي لأنه أنقذ رأسه اه مم ويشبه كلام مر ان يكون جمعا **(٢) قوله** والذي بعده صوابه قبله اه



وان وجد غيرها لتقصير  
القوم باخلانها لكن يسن  
له ان وجد غيرها أن  
لا يتخطى فان رجا سدها  
كان رجا أن يتقدم أحد  
البا إذا أقيمت الصلاة كره  
له الكثير الأذى وذكر  
الكراهة مع قول الامام  
الحسن زياتي (وحرم على  
من تزمه الجمعة اشتغال  
بنحو بيع) من عقود  
وصنائع وغيرها مما فيه  
تشاغل عن السلى الى  
الجمعة (بعد شروع في  
أذان خطبة) قال تعالى اذا  
تودى لاصلاة من يوم  
الجمعة فاعلوا الى ذكر الله  
وذروا البيع أى اتركوه  
والامر للوجوب فيحرم  
الفعل وقيس بالبيع وغيره  
مما ذكر وتقييد الاذان  
بمذكر لانه الذى كان في  
عهده صلى الله عليه وسلم  
فانصرف البناء في الآية  
اليه وحرمه ما ذكر في حق  
من جلس له في غير  
المسجد ما ذاع من النداء  
فقام قاصدا للجمعة فباع في  
طريقه أو قعد في الجامع  
وباع فلا يحرم كاصرح به  
في التثنية ونقله في لروضة  
قال وهو الظاهر لكن  
البيع في المسجد مكروه  
ولو بايع اثنان أحدهما

والحاصل أن التخطي يوجد فيه ستة أحكام فيجب ان توفقت الصحة عليه والا فيحرم مع التأذى  
ويكره مع عدم الفرجة أو لمه وينبذ في الفرجة أقربيه لمن لم يجد موضعا وفي البعيدة لمن لم يرج  
سدها لم يجد موضعا وخلاف الأولى في القرية لمن وجد موضعا وفي البعيدة لمن رجا سدها وجد موضعا  
على ما تقدم ويباح في هذه لمن لم يجد موضعا كما أفاده قل على الجلال (قوله) ومن وجد فرجة  
بضم الفاء وفتحها ويقال وكسرها وهي الخللا الظاهر وعبر عنها في صلاة الجماعة بقوله أو وجدسة  
وهي أن لا يكون خللا ويكون بحيث لو دخل بينهم وسعه فليحرر هل للفرق في الحلين وجه أولا  
شورى وبشارة البرماوى وهي خلاف ظاهر آفته ما يبع واقفا وتخرج بها السعة فلا يتخطى اليها طلقا  
قال الشورى وحاصل للمتمدد كما في شرح المهذب وجوز عليه الجلال أنه اذا وجد فرجة لا يكره له  
التخطي مطلقا سواء كانت قريبة أو بعيدة رجا تقدم أحد اليها أم لا وأما استحباب تركها فاذا وجد  
موضعا استحباب ذلك والا فان رجا انسدادها فكذلك والا فلا يستحب تركها قنفيه اه وقوله  
والان رجا انسدادها فكذلك فيمضى لأنه اذا لم يجد موضعا يكون معذورا ولا بد فاذا فعل (قوله)  
الابتخطى واحدا (المردبالواحدنى كلامه الشخص بأن يكون ملاصقا لجدار مثلا والمردبالاثنين  
الشخصان ويكونان من صف واحد والثلاثة لانهن الامن صفين بأن يكون شخص في صف  
ملاصق للجدار والاثنين في صف آخر فلا ينافى ما في شروطه قضاء من أن يتخطى الرقاب مقيد  
بصفتين لماعلمت من حل كلامه على الأشخاص لاعلى الصفوف (قوله) فلا يكره له فيكون  
التخطي حينئذ خلاف الأولى (قوله) وحرم على من تزمه الخ) ومحل الحرمة ان كان عالما بالثبوت  
ولان ضرورة كيبه للضرب ما يكره ويبع كمن ميت خيف تغيره بالتأخير والا فلا حرمة وان فاتت الجمعة  
حل (قوله) اشتغال بنحو بيع) كالكتابة لتيسر تحصيل نحو ما طهره وسقته وشراء أدوية لمرض  
وطعام لطفل وبيع ولوى لمال مو له بقبضة ظاهرة لكن ذكر شيخنا أن لوى المقيم لو طلب منه بيع مال  
مولي وقت النداء اثنان أحدهما تزمه الجمعة والاخر لا تزمه وقد بذل الأول دينار والثاني نصف دينار  
أنه يبيع من الثاني أى حيث كان بغيره كاهو ظاهر حل وقوله بنحو بيع أى وان علم أنه يدرك  
الجمعة ولو كان مثله باب المسجد أو قريبانه فهل يحرم عليه ذلك أم لا لا تشغل كالمضطر في المسجد  
كل محتمل وكلامهم الى الأول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع مقتضى  
كلامهم نعم شرح مر ومثله في شرح الارشاد لحج شورى وقوله كالكتابة أى خارج المسجد لأنه  
الفرض (قوله) بعد شروع في أذان خطبة) أى بين يدي الخطيب حل فان قلت تم تقييدت  
الحرمة منه دون التثنية فانه بمجرد الجلوس قلت يمكن أن يفرق بأن المتثني حاضر ثم حاضرا للأعراض  
منه أخش بخلاف العائنه فانه غائب فلا يتحقق الأعراض منه الا بعدد الشروع في القعدات  
القريبة وأولها الأذان شورى (قوله) في غير المسجد) ولو كان قريبانه اطاف وقال حل أى  
في غير لمسح في الجمعة خلف الامام وقصد الصلاة فيه بأن كان جلس قدام المسجد والباب مفتوح  
فلا يخرج ولا يكره في حقه (قوله) فباع في طريقه) مفهوم قوله في حق من جلس وقوله أو قعد في الجامع  
مفهوم قوله في غير المسجد والآنسب بكلامه السابق أن يقول فقدا يشمل غير البيع ويمكن أن يقال  
فباع مثلا (قوله) لاعانة على الحرام) بخلاف ما لو تكلم بالكي مع شافى حال الخطبة فالحرمة على المال كى  
لان الكلام يصور من واحد بخلاف البيع ونحوه برماوى (قوله) فان عقد من حرم عليه العقد  
تزمه الجمعة دون الآخر أم لا آخر أيضا لاعانته على الحرام وقيل كرهه وخرج من تزمه من لا تزمه فلو بايع اثنان من لم تزمه لم يحرم ولم يكره  
(فان عقد) من حرم عليه العقد (صح) العقد لان المنع منه لمضى خارج وقوى عقداً مع من قوله بايع (وكره) ذلك (قبل الاذان)

(الح) المناسب يقول من تزمه الجمعة لأنه الذي تقدم شو برى (قوله لما فيه من الضرر) أى لما من منعه نحو البيع من الضرر حل (قوله وهذا) أى المشهور المذكور بقوله أمّا قبل الزوال فلا يكره وقوله مع فى التحريم بعده الخ أى الذى دل عليه المنطوق المذكور بقوله وذكره قبل الأذان الخ فكل من المنطوق والمفهوم متعين بالذم يلزمه السعي حيثما أريد أن كان قبل الزوال أو بعده وقبل الأذان بأن كان لا يدرك الجمعة إلا بذهابه فى هذا الوقت فتأمل

(فصل فى بيان ما يدرك به الجمعة وما لا يدرك به الخ) (درس)

كان الأول أن يقول ومع حكم الجمعة لأن الفصل مشتمل عليها ويمكن دخوله فى قوله فى بيان ما يدرك به وما لا يدرك به أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب أه عش والجواب الأول متعين لأجل قول المتن ولولمقة لأن مراده بذكر مسألة الجمعة شرح هذه الغاية تأمل لكن مر فى شرحه ذكر الجمعة فى الترجمة فقال وما يجوز للزحوم وما يتبع من ذلك ومثله حج (قوله مع امامها) الإضافة للجنس تصدق بالإمام والامامين كما يأتى وقوله ركعة أى ولو كانت قيام الأولى فقط أو ركوعها فقط بالنسبة للخطبة كما يأتى فى قوله ثم أن أدرك الأولى الخ وهذه تسمى ركعة بحسب المراسم وعبرة حل قوله من أدرك ركعة أى كاملة بالنسبة لتفسير الخليفة الأتى بيانه فان أدرك الركعة فى حقه يكون بدارك القيام أو الركوع وعن هذا احتز بقوله مع امامها وقال الشورى واحتز بقوله مع امامها عمال أدرك الركعة مع مسبوق فلا يكون مدركا للجمعة وجرى عليه شيئا وخالف حج فأقضى بدارك الجمعة بدارك ركعة مع مسبوق فلم يتم صلاته أه ولو اقتضى بهذا المسبوق فى هذه الركعة أو بيمين ثوبين الجمعة حلت لم الجمعة كذا أتى به الشهاب حج وخالفه شيئا مر فأقضى بانقلاب صلاتهم ظهورا بغيرها أو بما أن كانوا جاهلين والآن يتقدم إحرامهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأرجحه عدم انعقاد إحرامهم مطلقا فتأمل (قوله ولو لمقة) الغاية للرد (قوله لمقة الجمعة) أى بشرط بقاء الجماعة والعدالة تمام الركعة فلا يفارق القوم بمدرك الركعة الأولى ثم اقتضى به شخص وصلى ركعة معتمدا تحصل الجمعة لتفقد شرط وجود الجماعة فى هذه الصورة كما يؤخذ مما مضى فى الشروط عش على مر (قوله بفارقت) أى المأموم إمامانية أو بخروج الإمام من الصلاة إماما بحيث أوفى به برأى وشورى فالرد بانفارقة الأعم (قوله جهرا) ويحتج بقوله لا يفتقر إلى صفة مؤداة بعد الزوال وينسب له أن يجهز بالفراة فيها حل (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) لما كان فى المتن دهون أن يدلين الأذن للادول واكتفى للثانية (قوله فقد أدرك الصلاة) أى الجمعة أى أدركها حكا لا بواجب اكلا شرح مر (قوله وقال من أدرك) أتى به لدفع توهم أن الجمعة تحصل بركعة وهو دليل على قول المتن فعلى الخ والأول دليل على قوله لمقة الجمعة فلا يقال لأفائدة الحديث الأول كما غلت فافهم (قوله وفتح الصاد) هذا هو اللفظ الوارد ولو فرئ بفتح الياء وكسر الصاد جاز أيضا وهو الظاهر من التصنية بحر الفجر ومنع على معنى يضم فعدا ما والافهوى يتعدى بنفسه (قوله بعد سلام امامه) أى قبل أو مفارقتة إشارة إلى أنه حيث لا يدرك معركته لم يجز له نية الفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة فلا بد أدركه فى التشهد مثلا لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فىأتى به وبوافقه المأموم فيدرك الجمعة ومفارقتة تؤدى إلى تنويع الجمعة مع امكانها عش على مر (قوله أولى) لأن قول الأصل من أدرك ركوع الثانية بشر أن من أدرك ركوع الثانية فقط يدرك الجمعة وليس كذلك بل لا يدركها إلا بدارك جميع الركعة وقول الأصل فعلى بعد السلام ركعة لا يشمل نية المفارقة وخروج الإمام من

(بعد زوال) لدخول وقت الوجوب ثم يبنى كما قال الاستوى أن لا يكره فى بلد يؤخرون فيها تأخيرها كجرا كركعة لما فيه من الضرر أمّا قبل الزوال فلا يكره وهذا مع نفي التحريم بعده وقبل الأذان والجلوس محمول كما قال ابن الرفعة على من لم يلزمه السعي حيثند والافيه حر ذلك

(فصل)

فى بيان ما يدرك به الجمعة وما لا يدرك به مع جواز الاختلاف وعدمه (من أدرك) مع امامها (ركعة) ولو لمقة لم تنته الجمعة فعلى بعد زوال قوته بمفارقة أو سلام امامه (ركعة) جهرا لاتمامها قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة فقد أدرك الصلاة وقال من أدرك من الجمعة ركعة فجلل بها أخرى رواها الحاكم وقال فى كل منهما استناده صحيح على شرط الشيبين وقوله فجلل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام (أو) أدرك (دونها) أى الركعة (فأنته) أى الجمعة المشهور الخبر الأول (فتم) بعد سلام امامه صلاته (فخرجت) لفوت الجمعة بتعبير ركعة وبزوال الفتوة الأولى من تعبيرة ركوع الثانية وبعد السلام

امامه ترك ركن فائى  
بركة فندر ك الجمعة وهذا  
يحمل على من لا عذر له  
فلا يشك بجماعه فخره  
عذراً ما كان زوله من أن  
الباس يحصل برفع الامام  
رأسه من ركوع الثانية  
وبقر بان لمن مره أن  
يصل الظهر قبل قوت الجمعة  
فلا تقوت عليه بمجرد  
احتمال ادراكه فضيلة  
تجبل الظهر بخلاف من  
هنا فان الجمعة لازمة فلا  
يتدى غيرها مع قيام  
احتمال ادراكها ( واذا  
بطلت صلاته امام ) جمعة  
كانت أغيرها

( قوله وعبرة الشورى )  
الجمعة وجدت بهامش  
منسوب له قوله موافقة  
للإمام أى موافقة للإمام  
الذى يصل بالقوم جمعة  
وان لم ينو الجمعة لانه يقال له  
انه أمامها لان الاضافة  
تأى لادنى ملازمة فخر  
المتقول من حاشية ( قوله  
رحم الله فائى بركة )  
ظاهرة وان لم يسمعه غيره  
فيؤيد جمعة الجمعة بخلاف  
المسوق الذى قال به حج  
الأن أن يفرق بان ماهنا  
كان الاحرام فيه بالجمعة  
وقت قيام الجمعة ولا كذلك  
مسئلة المسوق وقوله فائى

السلامة حدثت وغيره ( قوله زوى في اقتدائه جمعة ) هذا على الاصح ومقابله ينوى الظهر لانها  
التي يعملها محل الخلاف فمن عمل الاحرام والان رأى قائماً لم يعلم هل هو معتدل أو في اقيام  
ينوى الجمعة جزماً كما في شرح مرقه وقوله ويؤى بأى اذا كان عن نجب عليه الجمعة والا بأن كان  
سافراً أو بعيداً أو نحوهم من لا تفرقه الجمعة فينوى ذلك استحباباً وعليه يحصل كلام الرض والانوار  
حيث عبر الاول بالاستحباب والثاني بالجواب فأفاده الشورى ( قوله موافقة للإمام ) مقتضاه  
لو كان الامام زاه على الأربعين ولم ينو الجمعة كأن نوى الظهر لا يجب فيه الجمعة حينئذى من ذكر  
حل أى لانه موافقة منادى على ذلك بل ينوى الجمعة مطلقاً أخذاً من التعليل الثانى شيخنا ح  
وعبرة الشورى قوله هو موافقة للإمام بظاهره فمن كان يصل الجمعة فان كان يصل غيرها فلا ينو  
الأن يقال من شأن امامها ان يتباعدت عن ما من شأنه فيلحصر ( قوله ولان الباس الخ ) لا يقال السلام  
لا يحصل به الباس بمجرد الاحتال ان يتدرك قبل طول الفصل ترك ركن فيعود اليه فيضم الى ما قبل  
السلام ما بعده عند قرب الفصل لا يقول بالسلام زالت القدوة والأصل التمام وانما نظر للاحتال  
الذكر مع قيام الصلاة لتقويه بقيامه وندف السلام ولو نظر لذلك لم يقرب الفصل للاحتال  
الذكر مع الطول فيستأنف قبل تمام الشورى ( قوله اذ قد يتدارك ) صريح في أنه يتابعه في الزند  
ويعارضه قوله لا يتابع المأموم الامام في الزند حلال على أنها واجب بان صورة ذلك أن المأموم  
علم أن الامام ترك ركنين أخرجه معصوم بذلك أو كتب له الامام به شيخنا وعبرة شرح مرقه  
والمشكل بأنه لو نوى عليه ركة فقام الامام له خاصة لا يجوز له متابعتها حلالاً أنه تذكر ترك ركن  
وأوجب عنه بان ما منه محمول على ما اذا علم أنه ترك ركناً فقام لآبى به فيتابعه وقوله أيضاً اذ قد يتدارك  
الخ ومن ذلك ما لو كان الامام يصل ظهر اقامه الثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فسدس به مسبق  
وأنى بركة فينبى حصول الجمعة لانه يصدق عليه أنه أدرك الركة الاولى في جماعة بأربعين عرض  
على مرقه ( قوله واذا بطلت صلاة امام الخ ) حاصل الكلام في هذا المقام من رجوعه أربعة الاول جواز  
الاستخلاف وعندهم كفى وجوبية الاقتداء بالخليفة وعندهم الثالث بيان ما يدرك به الخليفة الجمعة  
الرابع بيان ان الجمعة تارتم له وللقوم وتارة لم ترم له وتارة لم ترم له وكلها في المتن الالوجه الثانى  
فقد اشار اليه في الشرح وضابطه أن يقال يجب على القوم نية الاقتداء بالخليفة حيث كانت الصلاة غير  
جمعة اذ لم يخلف الامام عن قرب سواء كان مقتدياً به قبل بطلان صلاة الامام أم لا وسواء وافقه في نظم  
صلاة أم لا أو خلفه عن قرب وكان غير مقتدياً به لكن خالفه في نظم صلاته شيخنا ح والحاصل أن  
الاستخلاف اما في الجمعة وغيره والاختلاف اما مقتدياً به قبل بطلانها أم لا وعلى كل اما أن يستخلفه عن  
قرب أو بعده ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين في الاربع السابقة وعلى كل اما أن يوافق الامام في نظم  
صلاة أم لا فالجواب مع عشرة ( قوله جمعة كانت وغيرها ) وسواء في صورتين اتفق نظم صلاة  
الامام وصلاة الخليفة واختلف فيه أو بعين صور يجوز الاستخلاف فيها ولا يحتاج القوم فيها الى تجديد  
نية اقتداء بقول الشارع استأنفوا نية قدوة به أى على سبيل الجواز وقال شيخنا ح في هذا ما ذكر  
الوجه الاول ركة السابقة وحاصل مسألة الاستخلاف أنه اذا كان في غير الجمعة جاز مطلقاً أى سواء كان  
الخليفة مقتدياً بالامام قبل بطلان صلاته أم لا خلفه عن قرب أم لا وافقه في نظم صلاته أم لا فلهذا ثمان  
صور في الجمعة اثنتان وهما اذا كان مقتدياً به قبل البطلان وخلفه عن قرب سواء وافق في نظم أم لا  
أو لم يوافق في نظم القوم أنه قام لتذكر ترك ركن كالمأبأة ولم يعلموا تركها حين تركها فهل يجب عليهم القيام معه لان تركهم لم يصح كذا قال  
مر وقال لان ترك الصلاة نية صلاة يظهر اه سم

فهذه العشرة يجوز فيها الاستخلاف دون غيرها لكن القوم يحتاجون لتحديد نية الاقتداء فإذا لم يتحقق عن قرب سواء كان مقتدياً به قبل بطلان صلاته أم لا وسواء وافقه في نظم صلاته أم لا وإذا كان كان غير مقتدي به وخلفه عن قرب وقد تخالف نظم صلاتهما ولا يحتاجون لتجديدها فيها إذا كان مقتدياً به قبل بطلانها وخلفه عن قرب جمعة كانت أو غيرها وافقه في نظم صلاته أم لا وإذا كان مقتدياً به قبل بطلانها وخلفه عن قرب في غير جمعة روافقه في نظم صلاته فالحاصل أن الضرر والعثرة التي يجوز فيها الاستخلاف قسماً خفية منها يجب على القوم فيها تجديد نية الاقتداء وخفية لا يجب عليهم ذلك هذا كله بالنظر لجواز الاستخلاف وعدمه مع حكم تجديد نية الاقتداء وأما بالنظر لادراك الخليفة للجمعة فإن أدرك الإمام في قيام الأولى أو في ركوعها تمت الجمعة فلم يله به بئزلة الإمام الأصل وكذا لو اقتدى به بعد فوات ركوع الأولى وركع معه ركوع الثانية وسجدتها على المتعمد بأن وقع الاستخلاف في التشهد فلا بد لذلك فاقته الجمعة تمت لم إن كان زائداً على الأربعين فإن كان منهم فلاتم لهم أيضاً نقصان العدد وأما بالنظر في أدراك الركعة على فعل سجدتي الأولى مع الإمام بخلاف الثانية لكون جمعة القوم في الأولى متوقفة عليه فيزول بمزلة الإمام الأصلية بخلاف في الثانية **(قوله)** خلفه مقتدي به (الخ) وإذا بطلت صلاة ذلك الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الإمام الأصلية شرح مر وأفهم ترتيبه الاستخلاف على بطلان الصلاة أنه لا يجوز الاستخلاف قبل الخروج من حاجه وخالفه مر **(قوله)** أي عن قرب (بأن لم ينفردوا بركن قولي أو قل أي أفضى زمن يمكن فيه وقوع ركن حل ومثله ع ش على مر ويؤخذ من كلام الشارع الآتي **(قوله)** قبل بطلانها (متعلق بقوله مقتدياً به بقوله خلفه لأن الاستخلاف بعد البطلان **(قوله)** جاز أي الخلف المفهوم من قوله خلفه أوجاز الاستخلاف ومراعاة الجواز ما يشمل الواجب لأن الاستخلاف في الركعة الأولى من الجمعة واجب فلا اعتراض ولو استخلف الإمام واحداً استغفروا آخر عن عيبه أولى من مقدم الإمام إلا أن يكون الإمام الراتب مقدمه أولى ومقدمهم أولى من الذي تقدم بنفسه الآن يكون راتباً ولو قسم الإمام واحداً وتقدم آخر كان مقدم الإمام أولى اه زي ع **(قوله)** كافي قصدي في بكر أي حيث كان يصلي إماماً بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم وأحسن النبي صلى الله عليه وسلم بالخفة يوماً فدخل يصلي وأبو بكر يحرم بالناس فتأخر أبو بكر وقدمه واقتدى به خروجه من الإمامة لكن فيه أن أبا بكر لم يطل صلاته الذي هو المدهى ويجب بأنه إذا خاز الاستخلاف مع عدم البطلان فم بطلانها أولى مر وأجيب أيضاً بأن غرضه من بيان جواز الصلاة بأمامين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف إذا استخلف في قصة أبي بكر فيكون راجعاً للتعامل وقوله ويجب بأنه إذا جاز الاستخلاف في هذه المصريح في أنه يجوز للإمام أن يتأخر أو يقدم أجمع فبأنه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر فتعاقب المحامي لكن حل التتابع حج عدم الصحة ما لو استخلف مع بقاءه على الإمامة كما ذكره الرعيدي على مر ومعناه أنه يجوز الاستخلاف مع خروجه عن الإمامة ومع استمراره في الصلاة وهذا يخالف ما تقدم عن حج من أن شرط استخلافه بطلان صلاته فقلل قولين ولم يذكر مر هذا الشرط **(قوله)** سواء استغفروا بغيره (الخ) ويثبت أن يكون مكرهه لانه اقتداء في أثناء الصلاة سم (أقول) وقد يقال بعدم الكراهة لأنهم لا يقدرون بإحرامهم الأول وطرة البطلان لا دخل لهم فيه ومعهم أن النية بالقلب فلا تلتزم بها بطلت صلاتهم اه ع ش على مر تقول التي جازي من غير نية قدوة وحيفت فقال لنا شخص يصلي يتأخر ويحصل له الجماعة من غير نية اقتداء به حل **(قوله)** لانه منزل اه قوله لا

(خلفه) أي عن قرب (مقتدي به قبل بطلانها جاز) سواء استخلف نفسه أو استخلفه الإمام أم القوم أو بعضهم لأن الصلاة بأمامين بالتعاقب جائزة كافي قصة أبي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه سواء استغفروا بغيره أو أم لا لانه منزل الآية الأولى في

(قوله) لكون جمعة القوم في الأولى متوقفة (الخ) أي لا يلبس الجماعة ولا يعني أنهم يحتاجون للبيعة أيضاً في الاحتفال بما بعده من نية الأولى فهذا أدرك الركعة بما بعده الركوع اه سم (قوله) فمن عيبه أولى (لحل عمله) حيث لم يتأخر خلفه عن استخلاف الإمام اه سم (قوله) إلا أن يكون الإمام الراتب (الخ) ولو قسم إثنين بتقدم القوم أو بأفضاهما انتقلت الإمامة لكل بالنسبة تقدمه ولا يجوز لغيره التسمية لنية قوة جديدة ولكن لا يجوز ذلك في الجملة لما يؤيد عليه من التدوير جاز عدم انعقادها لها وليس أحداهما أولى من الآخر فتعاقب التسمية لا بتجديد نية قدوة اه جاز شرح الرضوي

الشعر به القاء ما لو اقر دوا  
يركن فان ذلك يتنج في  
غير الجمعة بغير تجديد نية  
اقتداء فيها مطلقا وهذا  
لا يستفاد من الاصل  
(وكذا لو خلفه غيره) أي  
غير مقتدبه قبل صلاتها  
جاز (في غير جمعة) بقيد  
زده بقول (ان لم يخالف  
امامه) في نظم صلاة بان  
استخلف في الأولى أو في  
ثالثة الرابعة فان استخلف  
في الثانية أو الأخيرة لم يجز  
بالتجديد نية أمافي الجمعة  
فلا يجوز ذلك فيها لان فيه  
انشاء جمعة بعد أخرى

(قوله وإذا استخلف راى  
نظام صلاتهم) خالفه سم  
والوجه له والاحتزام  
المراعاة ما للمانع من الخاف  
غير المقتدى به (قوله ولا  
صح الصلاة) أي صلاة  
الخليفة على إمامي من أن  
من لا تلزمه تصح صلاته  
لأحرم بغيرها وكذا صلاتهم  
لان الفرض أنهم في أولهم  
(قوله ان كان هذا الخليفة  
الحج) لم يظهر لهذا التقييد  
وجه فان من لا تلزمه لو تقدم  
في الثانية ونواها قد أنشأ  
جمعة بعد أخرى باعتبار  
تحريمه فكان الأولى أن  
يقول ان نوى الخليفة الجمعة  
مطلقا وقوله أو هو بالغ فيه

(قوله والاستغلاف في ركعة الحج) مراده بهذا شرح قوله جازى فهو مستعمل فيها من الوجوب  
والندب (قوله المنشر) بالنصب صفة للجار والمجرور المنسوب محلا بالقول شوي أو بالجر صفة  
لقولي (قوله ما لو اقر دوايركن) أي ولو قصر قوليا أو فعليا أي أو مضى زمن يسرركنا وان لم يقفله  
وقوله في غير الجمعة صورتان وقوله وفيها مطلقا فيه صورتان أيضا فده أربع صور (قوله وفيها مطلقا)  
أي في أولها ماني ثابتهما فتغيرها فان كان في الركعة الأولى بطات مجتمعه وان كان في الثانية بقيت الجمعة  
وقوله مطلقا أي سواء كان بتجديد نية أولا (قوله وهذا) أي التفصيل المذكور لا يستفاد  
من الاصل أي ويستفاد من كلامه حيث عم في الأول بقوله جمعة كانت أو غيرها واشترط  
لجوازه كونه عن قرب فأفهم أنه لا يجوز إذا طال الفصل وهذا التفصيل المذكور لم يستفد من  
كلام الاصل حيث لم يشترط الفور لجواز الاستغلاف بل يستفاد منه أن الاستغلاف جائز مطلقا  
لا يقال التفصيل بين الانتعاش في غير الجمعة بالتجديد نية وفيها مطلقا لا يستفاد من عبارته أيضا كانه  
لا يستفاد من عبارته الاصل لا ناقول يكفي في الاستفادة أنه علم من كلامه أن طول الفصل حكمه  
بخلاف حكم غيره وان لم يعلم منه التفصيل بين تجديد النية وعدمها ع ش (قوله وكذا غيره في غير جمعة  
الحج) فيه مان صوراشتمل منظوقه على اثنين منها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد ومفهوم القيد الأول  
في كلامه أربع صور لا يجوز فيها أي سواء خلفه عن قرب أو بعد وافق نظم صلاة امامه أم لا ومفهوم  
الثاني ثمان لا يجوز فيها ما بغير تجديد نية وهما خلفه عن قرب أو بعد وقوله بقيد زده بقول الحج فانظر  
ما وجه زاده مع أن كلامه في جواز الاستغلاف هو جاز وان خالف امامه لكن يحتاج القوم لتجديد  
نية اقتداء بما كان في الشرح فهو ليس بقيد في جواز الاستغلاف بل في عدم تجديد نية الاقتداء  
و لا يتعرض لحكم النية حيث قد كان مراده أنه يقيد بعدم تجديد النية كان عليه أن يزيد قيد آخر  
بان يقول وخلفه عن قرب لان كلامه صادق بطول الفصل وفي هذه يحتاج الى تجديد النية تأمل  
ويجب بأنه أيضا قيد بقوله ان لم يخالف امامه لان مفهومه فيه تفصيل وهو أنه ان خالف امامه جاز  
الاستغلاف أيضا ان جدد القوم نية الاقتداء به ولا فلا والفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به  
(قوله في غير جمعة) أي في غير أولى جمعة وغير الأولى صادق بثنائية الجمعة وبباقى الصلوات (قوله  
ان لم يخالف امامه) في كلامه ضميران وغيران فالضمير المستتر للفرار فروع والبارز يصح رجوعه للغير  
لجور أو المرفوع أو المقتدى المتقدم في قوله مقتدبه فيه احتمالات ثلاث اه شيخنا وعبارة  
الشوي قوله ان لم يخالف امامه أي امام غير الجمعة أو امام المقتدى لان الفرض أن هذا الخليفة ليس  
بمقتداه ضمير راجع للشاف اليه في قوله غيره ويجوز أن يكون الضمير راجعا الى الخليفة كما هو المتبادر  
باعتباره كانه أوثق لقله أو ماشى على نظمه وفعال ما كان يظله وجوب باقي الواجب ونديا في المنسوب  
فكانه تابع له بالإضافة تأتي لادنى ملازمة اه (قوله فان استخلف في الثانية) أي لم دعي أو لى له  
(قوله بالتجديد نية) وإذا استخلف راى نظام صلاتهم فينتهي في ثابتهم (قوله أمافي الجمعة فلا يجوز  
ذلك فيها) أي الاستغلاف ولا تصح الصلاة (قوله لان فيه انشاء جمعة) أي باعتبار تحريمه ان كان  
هذا الخليفة عن تلزمه الجمعة مطلقا أو لا تلزمه ورائدوا به في الأولى والاصح القدرة وأتموها جمعة  
لأدرا كهم ركعة مع الإمام شرح الروض شوي وقال حل لان فيه انشاء جمعة أي ان نوى الخليفة  
الجمعة لان الجمعة الأولى باق معها ولا تبطل بطلان صلاة الإمام فلو امام بها غير معتقد فالمراد

ان الكلام في جواز الاستغلاف أو ما لا يتم في الثانية يجوز جمعة الأولى ويشهد له التعليل وأيضا ليست  
هذه العبارة في شرح الروض

بالإنشاء الاحرام هو وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى وكذا في الثانية ان كان من أهل الجمعة كتب  
أيضاً ولو جعل يجوز التعدد فيه لان محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير  
المتعدد لكان لا يلزم الجمعة وتقدم ما يغيرها فان كان في الأولى لم تصح صلاتهم مطلقاً لان ظهر العدم فوات  
الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أو في  
الثانية أتوها حل وعبرة من قولهم لان في إنشاء جمعة أي نية جمعة اه فلا بد ان هذه ركعة  
لاستئلة أي فلا تنفد جمعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم لكن لما كان الخليفة من غير القثنين  
وكانوا يحتاجون لنية جديدة لو صحت كانت كالإنشاء جمعة بمداخرى اه **(قوله)** أو فعل الظهر أي  
ان نوى الخليفة الظهر قبل فوات الجمعة حل أي والصورة أنه كان من أهل زومها لانه الذي يمتنع عليه  
فعل الظهر حينئذ **(قوله)** ولا يرد المسبوق أي لا يرد على قولنا لان في إنشاء جمعة بمداخرى حل  
**(قوله)** ولو دخل في المقدس من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه  
لانه بالاتقاة صار في حكم حاضرهما **(ثم ان)** كان الخليفة في الجمعة **(أدرك)** الركعة (الاولى) وان بطلت صلاة الامام فيها **(تم جهنم)** أي الخليفة والمقتدين **(وان)** أي وان لم يدرك الاولى وان استخلف فيارقتهم الجمعة **(لم يلا)** لانهم أدركوا ركعة كاملة مع الامام ولم يدركها معه الشيطان وتضيته انه فيها ظهر وان أدرك معركوع الثانية وسجودها لكن قال البغوي في جماعته لانه صلى مع الامام ركعة **(ودرأى المسبوق)**

**(قوله)** وعلاوه بأنه التزم ذلك بالاتقاة **(الح)** لعل التحليل بذلك للغاب من توافق الامام مع التأوسين والا فظاهر التعويل على صلاة التأوسين كآثار اليه سم **(قوله)** ان غير البراءى وكذا هو بخلافه عن قرب اه سم

بالإنشاء الاحرام هو وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى وكذا في الثانية ان كان من أهل الجمعة كتب  
أيضاً ولو جعل يجوز التعدد فيه لان محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير  
المتعدد لكان لا يلزم الجمعة وتقدم ما يغيرها فان كان في الأولى لم تصح صلاتهم مطلقاً لان ظهر العدم فوات  
الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أو في  
الثانية أتوها حل وعبرة من قولهم لان في إنشاء جمعة أي نية جمعة اه فلا بد ان هذه ركعة  
لاستئلة أي فلا تنفد جمعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم لكن لما كان الخليفة من غير القثنين  
وكانوا يحتاجون لنية جديدة لو صحت كانت كالإنشاء جمعة بمداخرى اه **(قوله)** أو فعل الظهر أي  
ان نوى الخليفة الظهر قبل فوات الجمعة حل أي والصورة أنه كان من أهل زومها لانه الذي يمتنع عليه  
فعل الظهر حينئذ **(قوله)** ولا يرد المسبوق أي لا يرد على قولنا لان في إنشاء جمعة بمداخرى حل  
**(قوله)** ولو دخل في المقدس من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه  
لانه بالاتقاة صار في حكم حاضرهما **(ثم ان)** كان الخليفة في الجمعة **(أدرك)** الركعة (الاولى) وان بطلت صلاة الامام فيها **(تم جهنم)** أي الخليفة والمقتدين **(وان)** أي وان لم يدرك الاولى وان استخلف فيارقتهم الجمعة **(لم يلا)** لانهم أدركوا ركعة كاملة مع الامام ولم يدركها معه الشيطان وتضيته انه فيها ظهر وان أدرك معركوع الثانية وسجودها لكن قال البغوي في جماعته لانه صلى مع الامام ركعة **(ودرأى المسبوق)**

**(قوله)** وعلاوه بأنه التزم ذلك بالاتقاة **(الح)** لعل التحليل بذلك للغاب من توافق الامام مع التأوسين والا فظاهر التعويل على صلاة التأوسين كآثار اليه سم **(قوله)** ان غير البراءى وكذا هو بخلافه عن قرب اه سم

بالإنشاء الاحرام هو وهذا واضح ان كان في الركعة الاولى وكذا في الثانية ان كان من أهل الجمعة كتب  
أيضاً ولو جعل يجوز التعدد فيه لان محل ذلك عند الحاجة ولا حاجة هنا للاستغناء عنه فلو كان غير  
المتعدد لكان لا يلزم الجمعة وتقدم ما يغيرها فان كان في الأولى لم تصح صلاتهم مطلقاً لان ظهر العدم فوات  
الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بهذا بتقديم واحد منهم أو في  
الثانية أتوها حل وعبرة من قولهم لان في إنشاء جمعة أي نية جمعة اه فلا بد ان هذه ركعة  
لاستئلة أي فلا تنفد جمعة لتقصيرهم بعدم تقديم واحد منهم لكن لما كان الخليفة من غير القثنين  
وكانوا يحتاجون لنية جديدة لو صحت كانت كالإنشاء جمعة بمداخرى اه **(قوله)** أو فعل الظهر أي  
ان نوى الخليفة الظهر قبل فوات الجمعة حل أي والصورة أنه كان من أهل زومها لانه الذي يمتنع عليه  
فعل الظهر حينئذ **(قوله)** ولا يرد المسبوق أي لا يرد على قولنا لان في إنشاء جمعة بمداخرى حل  
**(قوله)** ولو دخل في المقدس من لم يحضر الخطبة ولا الركعة الاولى فيجوز استخلافه  
لانه بالاتقاة صار في حكم حاضرهما **(ثم ان)** كان الخليفة في الجمعة **(أدرك)** الركعة (الاولى) وان بطلت صلاة الامام فيها **(تم جهنم)** أي الخليفة والمقتدين **(وان)** أي وان لم يدرك الاولى وان استخلف فيارقتهم الجمعة **(لم يلا)** لانهم أدركوا ركعة كاملة مع الامام ولم يدركها معه الشيطان وتضيته انه فيها ظهر وان أدرك معركوع الثانية وسجودها لكن قال البغوي في جماعته لانه صلى مع الامام ركعة **(ودرأى المسبوق)**

الخليفة (نظام) صلاة الامام فيقتطع في الصبح ويشهد بالسلام (فاذا تشهد أشار) اليهم بما يفهمهم فراغ صلاتهم (واتظارهم) له ليسلوا  
 معه (أفضل) من غارقتهم له وان جازت بلا كراهة وذكر الأفضلية (٤٠٩)

والخلاف المسبوق جاز  
 وان لم يعرف نظم صلاة  
 الامام كما صح في التحقيق  
 ونقله ابن المنذر كما في المجموع  
 عن نص الثاني قال في  
 المهمات وهو الصحيح وعليه  
 في راقب القوم بعد الركعة  
 فان هو بالقيام قام والاقتصد  
 اسكن الذي في الروضة فيها اذا  
 لم يعرف نظمها أن أرفع  
 القولين دليلا عدم الجواز  
 وفي المجموع أنه أقسم مع  
 نقله فيها الجواز عن أبي  
 علي السجعي (ومن تخلف  
 لعذر) في جمعة أو غيرها  
 ركعة أو نسيان (عن  
 سجود) على أرض أو  
 نحوها مع الامام في ركعة  
 أولى (فأمكنه) السجود  
 بتسكينه ولم أعلمته (على  
 ثوب) من انسان أو غيره  
 لزمه أي السجود لتسكينه  
 منه وقد روي البيهقي بإسناد  
 صحيح عن عمر رضي الله  
 عنه

(قوله رجعته) نظم صلاة  
 الامام له له ما يخاف  
 نظم صلاتهم وتقدم لك  
 ما يؤخذ من ذلك والتعليل  
 بقوله لزم ذلك بالاعتناء  
 محمول على الغالب من  
 موافقة الامام للأموين

(قوله رجعته) أي رجعته (بالظاهر عدم وجوب جلوسه معهم في التشهد

لجلال قال الشوري برى ما يقتضي أن الامام لو قرأ الفاتحة وخرج من الصلاة واستخلف أن الخليفة  
 يركع بالقوم ويقرأ الفاتحة ويأتي بعد سلامه بركعة وليس كذلك فان الذي دل عليه كلامهم  
 أنه يقرأ الفاتحة وتحسبه إلى آخر ما خاله حج في الفتاوى وقوله أنه يقرأ الفاتحة وهو مع ذلك  
 موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى الخلل في صلاة القوم كما في ع  
 على مر (قوله الخليفة) بدلا وعطف بيان (قوله نظم صلاة الامام الخ) أي وان خالف نظم صلاة  
 نفسه (قوله فيقتطع في الصبح) وان كان يعلى الظاهر مثلا يترك الفتوى في الظاهر مثلا وان كان  
 يعلى الصبح وحديثه يحتل أن لا يسجد له لانه ما مور بتركه فكيف يؤمر به ويجوز أن  
 يسجد له ولا يتركه لعذر وهو لا يمنع جبره كالمولى الصبح خلف حفي ولم يمكن منه وكتب أيضا  
 فان ترك الفتوى لم يسجد له وحل وبجزم سم على حج وعلاه عش بقوله لعدم خلل  
 في صلاته (قوله ويشهد بالسلام) ويسجد بهم له والامام الحاصل قبل اقتدائه وبعده كما في شرح مر  
 ولا يقال من لازم التشهد الجلوس فلا حاجة ذكر الجلوس حيث أنه لا نقول مراده أن التشهد منه  
 مطلوب حال جلوسه لانه يجلس من غير أن يأتي بالتشهد ويكتفي في مراعاة النظم بالجلوس أي ويشهد  
 في حال جلوسه شوري (قلت) واذا كان مراد الشارح بذكره فلا قال ويجلس تشهد وما للحجج  
 لهذا التيسر للشوب بالامام وقد يقال عبر بقوله يشهد لاجل قوله فيقتطع تأمل وعبارة عش على مر  
 ويشهد بالسلام أي يجلس للتشهد الاخير لم وجوب أي بقدر ما يعقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر  
 (قوله أشار اليهم) أي عند قيامه والمراد أشار اليهم ندبا كما في شرح مر وحج (قوله بما  
 يفهمهم الخ) فية أنهم يعلمون فراغها وأجيب بأنهم ربما يسهون عن ذلك ويعتقدون أنه تابعته  
 واجبة (قوله واتظارهم أفضل) أي حيث آمنوا خروج الوقت فان خافوا فوته وجبت المقارنة  
 حل (قوله وهو الصحيح) معتمد عش (قوله وعليه راقب القوم بعد الركعة) قال شيخنا  
 وليس في هذا تقليد في عدد الركعات كما يعني أي لانه علم بصلاة نفسه وقصده بالراقبة معرفة نظم  
 صلاتهم قال سم ما ذكر واضح في الجملة أمافي الراجعة ففها قد وان فاد اليهم مواشيام وقد يشهد  
 ثم قام فان قاموا معه أو أنها نائنتهم حل وقوله بعد الركعة أي التي وقع فيها الاستخلاف (قوله عدم  
 الجواز) ضعيف وقوله الجواز معتمد (قوله ومن تخلف الخ) أتما ذكر مسألة الراجعة في باب الجمعة  
 وان كانت تجري في غير الجمعة لان الغالب هو لها فيها وان تفاصياها في الجمعة أكثر ح (قوله  
 أو نسيان) أي للسجود أو كونه في الصلاة تشرع مر (قوله في ركعة أولى) أما الزحوم في الركعة  
 الثانية من الجمعة فيسجد حتى يتمكن قبل السلام أو بعده لم لو كان مسبوقا لقلقه في الثانية فان تمكن  
 قبل سلام الامام وسجد الحدين أدرك الجمعة والا فلا تشرع مر (قوله فأمكنه السجود) لكون  
 الساجد على نسيان والموجود عليه في ركعة شرح مر (قوله بتسكين) أما إذا لم يمكنه التسكين  
 فانه لا يجوز عند الجهور بإيعاب شوري (قوله من انسان) أو غيره كهيئة (قوله لزمه) وان لم يأذن  
 الانسان ولا صاحب البيتة الحاجبة مع أن الامر فيه يدبر قاله الطالب شوري ولا ضمان لانه لا يستول  
 على ما سجد عليه بخلاف ما اذا جبر رفيقا من الصف وتلف فانه ضمنه لوجود الامتلاء وعبارة عش

(٥٢) - (يجري) - (اول)

الاخير لان قيامه لا يخل بصلاته لان واجبه الجلوس وصلاته قد تمت لكن الاظهار عند عدم الجلوس مشكل لانه لم يوافقهم في الجلوس ادهم  
 (قوله رجعوا بأي قدر ما يعلى الخ) نازع في الوجوب سم

على مـ وإن انقضى بالجد عليه ضمه الساجد ولا بدخل بذلك تحت بدنه فلو كان السجود عليه  
صيادوا ضاع لاضمنه للملئ لأنه لا بدخل تحت بدنه اهـ وقرره **حـ** **(قوله)** قال إذا اشتد الزحام  
ولا يوجد له عتاف فهو من قبيل الاجماع السكوتي **حـ** **(قوله)** فانتظر **أـ** في الاعتدال وانتظر  
تأويله للضرورة فإن لم يلزم الرجعة حتى وصل الأرض انتظر في الحالة التي هو عليها وينقصر هذا القول  
للضرورة وفي عـ على مـ قال **حـ** ويجب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضر نظريته  
لعنونه وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار جالساً بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال  
محبوب له فزعمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجالس فكان لا يجزى عـ ما هو فيه نعم إن لم تكن طرأت رجعة  
الإيمان جلس فينبغي انتظاره حيث فيه لأنه أقل حركة من عودده للاعتدال انتهى وظاهر قوله لأنه  
أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جواز لم يأن بعد الإيمان عودده لحال الاعتدال فخل أجنى لأجابه  
إليه **(قوله)** ولو في جمعة **أـ** في ثبوتها بدليل قوله ورجوعه بأقوالها اهـ شيخنا **(قوله)** ولربى فيه  
عطف على قوله فانتظر ويجوز تبيينه في غير الجمعة وفي ثبوتها فظاهر وقوله فإن تمكن الخ مراد على  
قوله فانتظر أي فإذا انتظر يكون له ما تأنى إيماناً يتمكن منه قبل ركوع الإمام وقفيه في الأولى أربعة  
أحوال مرتبة على قوله سجد أي ثم بعد السجود إيماناً بجمعة قائماً أو ركعاً أو فرغ من ركوعه وقيل  
السلام أو بعد سلامه أو كماله أو وجوده في كلامه شيخنا **(قوله)** قبل ركوع الإمامه أي قبل شروع في ركوع  
الركعة الثانية **(قوله)** فكسبوق **فـ** يدرك الركعة أن المؤمن يقبل ركوع الإمام عن أقل الركوع  
وتمت جمعة الإمام ولا يأنى ركعة بعد سلام الإمام **قـ** **(قوله)** فيقرأ في الأولى قراءة مسبوق  
فأدرك الإمام قبل أن يتم الفاتحة ركع معه وقوله إلا أن يدرك قراءة الفاتحة أي زمنها يسع قراءتها فيها  
وقوله يركع في الثاني وحينئذ يدرك الركعة أن المؤمن يقبل ركوع الإمام عن أقل الركوع خلافاً  
لأبي الهادي حيث قال ظاهر كلامه أنه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وإن لم يطمئن مع الإمام في  
الركوع بخلاف المسبوق فإنها متابعة في حال القدرة فلا يضر سبق الإمام للمأموم بالطمأنينة **حـ** **(قوله)**  
والأبواب وجده أي بعد سجوده وقوله وافقه فيها هو فيه كالاتعداد **(قوله)** فإن وجده أي بعد  
سجوده وقبل رفع رأسه قد سلم وعبارة شرح مـ وإن كان الإمام سلم قبل تمام سجوده فاته الجمعة  
لأنه يدرك معه ركعة بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود فلم يلزم الإمام فإنه يجمعه اهـ بحرفه وهو  
يقيد أن السجود لا يتم إلا برفع رأسه **(قوله)** قد سلم أي أنه سلامه فلا تنظر اللعبة **(قوله)** أو تمكن  
فيه معطوف على قوله فإن تمكن قبل ركوع الإمام والخـ يمكن في الركوع ليس قيداً بل مثله ما إذا تمكن  
أصلاً حتى ركع الإمام فيركع معه لأنه لو لم يركع معه يصير متخلفاً بأكبر من ثلاثة أركان طويلة شيخنا  
وعبارة الروض وإن ترك الإمام في الثانية قبل سجوده لا يسجد بل يركع معه اهـ فله يقيد فيها بالتمكن  
فدرك الإمام **(قوله)** أي في الثانية فلو تبين بطلان الأثر قام هذا الثاني مقامه **حـ** **رسم** **(قوله)**  
من ركوع الأولى أي وقيامها وقراءتها واعتدالها وقوله وسجود الثانية أي والجلوس بين السجدين  
والسجود مفرد صاف فيه السجودين **حـ** **(قوله)** بطلت صلاته أي بمجرد رجوعه بالسجود لأنه  
شروع في البطل برباوى **(قوله)** والموافق لمامر أي من أن اليأس في حق غير المقصود لا يحصل إلا  
بالسلام اهـ **حـ** **(قوله)** ما لم يسلم أي بأن يقول في الروضة بدل قوله إن أمكنه أدراك الإمام في  
الركوع ما لم يسلم **حـ** أي بأن يقول في الروضة التحريم ما لم يسلم فقوله ما لم يسلم معمول لخبر قوله للموافق

واللسان وعلى إنسان  
**(والا)** أي وإن لم يكن  
السجود المذكور على  
شيء مع الإمام **(فليتأمل)**  
فتمكن منه بعد ما لو في جمعة  
ورجوعاً في أولها على  
ما عساه الإمام وأقره عليه  
الشيخان وهو قوي معنى  
أنه تصح بدونه ولا يؤمن به  
لقدرته عليه ويسن للإمام  
اطلالة القراءة ليدركه  
المقصود **(فإن تمكن)** منه  
**(قبل ركوع الإمام)** في  
الثانية **(سجدتان وجده)**  
بعد سجوده **(فإنما أو)**  
راكها كسبوق فليقرأ  
في الأولى قراءة مسبوق إلا  
أن يدرك قراءة الفاتحة  
فيها ويركع في الثانية  
لأنه لم يدرك محل القراءة  
**(والا)** بأن يوجد فرغ من  
ركوعه **(وافقه)** فيها هو فيه  
**(ثم صلى ركعة بعد)** لقولها  
كسبوق **(فإن وجده)**  
قد سلم فاته الجمعة فيها  
ظهراً **(أو تمكن فيه)** أي  
في ركوع الإمام في الثانية  
**(لم يركع معه)** ويجب له  
**(ركوعه الأول)** لأنه في  
بوقت الاعتدال بالركوع  
والثاني أي به الثانية  
**(ركعة ملقنة)** من ركوع  
الأولى وسجود الثانية  
**(فإن لم يركع معه بل)**  
**(سجد على ترتيب)** صلاة  
**(نفسه على حاله)** بأن واجبه الركوع **(بطلت صلاته)** فيلزمه التحريم بالجمعة أن أمكنه إدراك  
الإمام في الركوع كقائه في الروضة كما صاهوا والموافق لمامر ما لم يسلم **(والا)** بأن سجد على ترتيب نفسه



وهو القول المقدور بعضهم قهر: هو الواقع لزوم التحريم باليسر **(قوله: أوجاهله)** أى ولو كان عامياً  
مخاطباً لعمامة لانه مما عني ولو تذكر والامام يشهد بسجدة سجدة ونشهد معه وهل يقال في هذه الحالة  
انه منفرد أو تابع الظاهر الثاني ولو اتفق أن سجوده وافق سجود الامام هل يتبني وهل يقال انه منفرد  
أو تابع الظاهر الثاني حل **(قوله: فاذا سجدنا بنا)** أى بأن قام وقرا ورُكع واعتدل وسجد السجدين  
وليس المراد أنه أتى بالسجدين من غير قيام ورُكع لا اذا وجد الامام في السجود فبجسمه كما اشار  
اليه أى الى ما قبل الاستثناء بقوله ولو منفرداً زى ويمكن تصور الانفراد بما اذا سجدوا لامام في التشهد  
كما يؤخذ من قوله قبل سلام الامام فلا حاجة الى تصوير زى وقوله بأن قام الخ أى وهو على نسيائه أو  
جهله وهو منفرد ساجداً لافه وقد حكى حل دم فلوزال جهله أو نسيائه قبل سجوده ثانياً وجب  
عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه فان أدرك معه السجود تمت ركعته شرح م ر **(قوله: ولو منفرداً)** أى  
عن موافقة الامام بديل قوله فان كل عش والمراد انه منفرد عن المتابعة الحسية والافه وقد حكى  
أى سواء كان منفرداً بأن قام وقراً أى آخر ما ذكره زى أو مقتدياً أى حساباً بأن صاف سجوده الذى  
فعله ثانياً بسجود الامام فيحسبه في صورتين ككفره شيخنا **(قوله: حسب هذا السجود)** أى  
الثاني وان فعله حال جلوس الامام للتشهد برماوى **(قوله: قبل سلام الامام)** أى تمام السلام كجرى  
عليه شيخنا لا الشروع فيه كما ذهب اليه حج شوى **(قوله: ادرك الجمعة)** أى وان اشتلت هذه  
الركعة على نقصان أحد هاتين التفتيق والثاني بالقدم والحكمة اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متابعة  
حسية وانما سجدت خلفا عنه غيراً لحقنا فى الحكم بالافتداء الحقيقى لعذره بخلاف ما اذا مكث بعد  
سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما سكت فى شرح م ر قال شيخنا وكان الارض أن يقول أدرك الركعة كما  
في النماذج لانه يلزمه ركعة بعده **(قوله: وفيه بحث للرافعى)** وهو أنه اذ لم يحسب سجود النجوم  
والامام راكع وجب أن لا يحسب والامام في ركن بعده كالنشهد والاخير والجواب عنه اننا لم نحسبه  
سجوده والامام راكع لا مكان متابعته فيه فتدرك الركعة بخلاف ما بعده حل

(درس)

**(باب في صلاة الخوف)**

**(قوله: وما يدركه)** أى من حكم خوف فوات الحج ومن اللباس وما يدركه ع ش أى ومن  
قوله ومن حل سلاح الخ وهو من خصائص هذه الأمة **(قوله: آية)** واذا كنت فيهم هى دليل لما في الآية  
لانها لا تشمل شدة الخوف هذه الآية يحتمل أن تكون واردة في صلاة ذات الرقاع أو في بطن نخل بقوله  
فما اذا سجدوا ان حل على فرغوا من السجود ومن تمام ركعتهم كانت صلاة ذات الرقاع وان حل على  
صلوا أى فرغوا من الصلاة كانت بطن نخل وهو الذى ذكره الجلال وحف والرشيدي على م ر قصر  
الآية على صلاة ذات الرقاع ويؤيد كلام الجلال قوله تعالى وتأت طائفة أخرى لم يصلوا **(قوله: فيه)**  
الضمير يرجع للخوف ولو في الحضر خلافاً للام مالك وقوله في غيره أى لأن له صلاة مستقلة وهذا ذهب  
افراده بقرعة **(قوله: أنواع أربعة)** لانه اذا اشتد الخوف فالرابع ولا والمدى في جهة القبلة فالأول أو  
في غيرهما فالآخران م ر **(قوله: ذكر الشافعى رابعها)** أى دون غيره من بقية الأئمة ولعل هذا هو حكمه  
التخصيص للرابع دون بقية الأنواع قاله ع ش ومقتضاه ان الأئمة الثلاثة لم يقولوا بالنوع الرابع وهو  
عجيب مع ورود الآية الصريحة فيه وهى قوله فان خفتم فرجالاً أو ركباناً وقد أضاف العارفين من  
للملكية والخفية ان الشخص يصل في شدة الخوف كيف أمكنه لكن فرادى لاجتماع فعل هذا  
لا يصح قول ع ش دون غيره من بقية الأئمة ويمكن أن يجاب بأن الذى انفرد به الشافعى هو القول  
بجواز الجماعة فيه وهو ما عدا ما انفرد به كما علمت والافصالة شدة الخوف يقول بها غيره لكن فرادى

ناسباً لذلك أوجاهه

به (فلا) تبطل لعذره (د)

لكن (لا) بحسب سجوده

للكور لخالفه به الامام

(فاذا سجدنا بنا) ولو منفرداً

(حسب) هذا السجود

وكلت به الركعة (فان كل)

هذا السجود (قبل سلام

الامام أدرك الجمعة) والا

فلا وفيه بحث للرافعى

ذكرته مع جوابه في شرح

لهجة وغيره

**(باب)**

في صلاة الخوف وما يدرك

معهما والاصل فيها ما يأتي

أيها اذا كنت فيهم فأقت

لهم الصلاة (صلاة الخوف)

أى كيفية من حيث انه

يحتمل في الصلاة فيه

ما لا يحتمل فيها في غيره

(انواع) أربعة ذكر

الشافعى رابعها

وجاء به القرآن واختار  
 فيهما من ستة عشر  
 نوعا منكورة في  
 الاخبار بعضها في القرآن  
 الاول (صلاة عصفان)  
 يضم العين قرية على  
 مرحلتين من مكة بقرب  
 خيل صبيته بذلك لصف  
 السيول فيها (وهي المدوة)  
 في جهة القبلة والمسجون  
 كثير بحيث يقام كل  
 صف المدوة (ولاسار)  
 فيها (أن يصلي الامام  
 بهم) جمعا لاعتدال  
 الركعة الاولى بعد صفهم  
 صفين مثلا (ينجب بصف  
 اول) سجدة (ويعرج)  
 حيث صف (ثان) في  
 الاعتدال (فاداءوا) أي  
 الامام والساجدين (سجد)  
 من حرس ولحقه وسجد  
 معه بعد تقديم وتأخر (الاول)  
 بلا سكرة أفعال (في)  
 الركعة (الثانية) وحرس  
 الآخر (فاداءوا) أي  
 للشهد (سجدا) أي  
 الآخر (وتشهد وسلم)  
 بالجمع وهذا النوع رواه  
 مسلم (وبارعه) ولولا  
 تقديم وتأخر وتفسير صلاة  
 عصفان بإذكر هو المواقف  
 ظهر الاما ذكره الاصل  
 وان أفادنا ذكره منطوقا  
 جواز سجود الاول معه في  
 الاول والثاني في الثانية بلا  
 تقديم وتأخر للقيام ذلك  
 مما ذكره بالاول (ولرس فيما) أي في الركعتين (فرقة صفا وفرقاء) ودام الباقر

لجاعة (قوله وجاء به القرآن) أي صريحا فلا ينافي أنه جاء بغيره في سبع عشرة رواية الاجمعي  
 على التحريم عبارة عن ش يفهم من كلام الشارح أنها سبعة عشر نوعا وهو مخالف لقول م وقد  
 جاءت في السنة على ستة عشر نوعا وأوجب بأن قوله من ستة عشر تنازع فيه ذكر واختار (قوله)  
 واختار الثاني فيهما) وانما اختار الثاني الثلاثة من السنة عشر لانها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل  
 تغيرا قاله حج ثم قال فذهب هذا الاختيار لمشكل لأن أحاديث ما عدا ذلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها  
 صحوا وان كثر تغيرها وكيف تكون هذه السكرة مع صحة فعلها عنه <sup>بغير</sup> من غيرنا سها  
 مقتضية للإبطال ولوجعل مقتضية للفضولة لا تحج قال سم ان كان في كلامه أعنى الثاني  
 ما يقتضي منع غيره هذه الاربعة فشكل بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صرح فيه والابن لم يكن  
 في كلامه ما ذكر فيتمين حل ذلك على أن غيرها منقول بالنسبة لهذه الاربعة لما في غيرها من كثرة  
 الاعمال فليحرم اه وقد يجل الاشكال بأنه اذا تردد في الحكم على صحة الحديث والافلا يكون  
 مذهبه وان صح فكذلك حديث محتمل وليست مذهبه تأمل شوي وح (قوله وجاء به القرآن)  
 يعني صلاة ذات الرفاع المذكورة في قوله وإذا كنت فيهم الآية على أحد التفسيرين ذكره الشيباني  
 (قوله لصف السيول فيها) أي لتسلط السيول عليها حتى أذهبها وتعرف الآن ببرقها يراوى قال  
 في الصباح عصفه من باب ضرب أي أخذه بالقوة (قوله وهي والمدوة) هي مبتدا وقوله أن يصلي خير  
 وما بينهما أحوال وهذه شروط للجواز والصحة فبدونها تحرم (قوله بحيث تقدم الخ) قال  
 صاحب الوافي المراد بالسكرة أن يكون للمسجون مثلهم في العدد بأن يكونوا مائتين والسكرات مائتين  
 مثلا فاداءا على بطانة وهي مائة ثقي مائة في مقابلة مائتي المدوة وهذه أقل درجات السكرة ويشترط فيها  
 إباحة القتال فلا يجوز في قتال البغاة أن فيها تخفيفا لجار يجري الرخص حل (قوله حيث) أي يمكن  
 سجود الامام بالصف الاول وانما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لان الزايم يمكنه  
 المشاهدة شرح حر (قوله ولحقه) أي في القيام وركع بهم جميعا واعتدل فأورجده را كركوا معه  
 وسقط عنهم الذاتة فان لم يركعوا بطلت صلاتهم ان هوى للسجود حل وح (قوله بعد تقديمه)  
 الضمير راجع الصف الثاني أي المبرعته بمن أي تقدمه للسجود وقوله تأخر الاول إلى للحراسة وهل  
 قوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر لانه مأثور به فيه نظر والاقرب انها نفوت فبأن تأخر  
 فيه وتحمل للتقدم فبالتقدم فيه ولما منع من حصول تأويله على التأخر من حيث الامثال يباي  
 فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها ع ش على حر (قوله بلا كثرة أفعال) أي ثلاثة متوالية اه ح ف  
 (قوله وبارعه) وهو سجود الصف الثاني وحراسة الصف الاول مع تقدم وتأخر هذا حقيقة العكس  
 خلاف تعميمه بقوله ولو بلا تقدم وتأخر وكان الاولى أن يقول وبارعه التقدم والتأخر وأوجب بان  
 المراد بالعكس مطلق المخالفة أو الضمير في عكسه راجع للتقدم بدونه فلهذا كليات أربع وكلها  
 جائزة حيث لم يكثر الالغال في التقدم والتأخر حل (قوله المفهوم ذلك) بالنسبة لقوله جواز  
 سجود الاول الخ وقوله بالاولى أي لأنه اذا جاز ذلك مع تقدم وتأخر فلا يجوز ذلك بالتقدم ولأن تأخر  
 بالاول حل (قوله فرقة صف) بشرط أن تقام العدوى من غير منازعة بأن تختلف عنه عنه  
 سجوده في الاولى والثانية للحراسة لكن المناوبة أفضل وقوله أو فرقاء الا مانعة على معنى من وفي هذه  
 تحرس الفرقان على المناوبة فهاتان كنييتان وتقدم أربع فمجموع الكيفيات المذكورة في اللان  
 ست كنييتا كما قرره شيخنا وأفضلها الكنيية الاولى (قوله أو فرقاء) أي على المناوبة أي بان

والمسلمون كثير ولا سائر  
من زيادى (د) النوع  
الثاني صلاة (بطن نخل)  
رواه الشيخان (وهى  
والدخول فى غيرها) أى فى  
غير جهة القبلة (أو) فيها  
(ثم سائر) أى على الإمام  
الثانية والثالثة والرابعة  
بعد جعله القوم فرقتين  
(من تين كل مرة بفرقة)  
والأخرى تحرس فتقع الثانية  
لهنا فلهذا هى وإن جازت فى  
غير الخوف سنت فيه عند  
كثرة المسلمين وقلة عدوهم  
وخوف هجومهم عليهم  
فى الصلاة وقولى وأمسار  
من زيادى هنا وفيما بعده  
(د) النوع الثالث صلاة (ذات  
الرقاع) رواها الشيخان  
أيضا (وهى والدخول كذلك)  
أى فى غير جهة القبلة وأنها  
وهم سائر (إن تنف فرقة فى  
وجهه) تحرس (وصلى  
الثانية بفرقة ركعة ثم عند  
قيامه) الثانية منتصبا أو  
عقب رفعه من السجود  
(يفارق) بالنية ختاندانى  
الأول وجواز فى الثاني  
وهو من زيادى (وتم)  
بقية صلاتها (وتقف فى  
وجهه) أى الدخول ويجزئ  
ذلك والامام منظر لها  
(فصل) بها ثابته (تم)  
هى ثابته وهو منظر لها  
فى تشهد (وتلحوقه ويسلم)  
(ويشهد فى انتظاره) جالساً

تتابع أحدهما فى الركعة الأولى مع الصف الآخر ثم الفرقة الثانية فى الركعة الثانية مع الصف كذلك  
تتحرس كل فرقة بركعة مع صلاته بالصف الآخر الركعتين حل (قوله) وهى أى صلاة بطن نخل  
بهذا الكيفية من أنه يصلى من تين كل مرة بفرقة والأخرى تحرس فكان الإمام يفعل هذه الكيفية  
فى الامم جازلة فلا يراد أن العادة متدوية له شيخنا (قوله الثانية الخ) الاخصران يقول المكتوبة  
كأمر عاده (قوله كل مرة بفرقة) وهما مستويان فى الفضيلة لأن الثانية وإن كانت خلف تقلل كراعاة  
فيها عن (قوله فتقف الثانية له نافذة) أى معادوم ذلك لتجنب عليه نهائية الجماعة فهو مستثنى  
من وجوب نية الجماعة فى المعادة شورى قال ع ش ويمكن توجيهه بأن العادة وإن حصلت له لكن  
للقصود هنا حصول الجماعة فلم تكن أن العادة طلبت منه لاجلهم لانه لا ينها ابتداء صلاة لهم وفى كل من  
الاستثناء والتوجيه نظراً لأن أن يكون الاستثناء منقولا فى كلام الأصحاب والإلتفات إلى كاد عليه  
كلامهم وجوب نية الجماعة كالمعادة لانه وإن كان المقصود من العادة تحصيل الجماعة فلم يمنع حصول  
التوابل وهو متوقف على نية الجماعة له بحروفه ولا بد من بقية شروط المعادة كما أفاده ع ش  
(قوله) وهى وإن جازت فى غير الخوف الخ) لا يقال بل هى سنة فى غيرها أيضا كما تقدمت فى العادة لانا نقول  
ليست العادة ثم كنى لها لانه هنا بأس من صلى بعدم العادة ويعيد بغيره فهنا من صلى ما أمر بعدم  
العادة ولا كذلك ثم فافرقه قاله الشورى وهذا لا بد من الإرداد لانه لا ينافى كون العادة سنة للإمام  
ولا يخفى أن مبنى الاشكال على أن قول الشارح وهى راجع أصالة الإمام وليس كذلك بل هو راجع  
لصلاة الجماعة الثانية خلفه فهى وإن جازت فى الامن من غير كراعاة أى فهى مباحة فهى هنا  
مستحبة لأن كراعاة الفرض خلف النفل فى غير المعادة حل وقول حل فهى مباحة فيه نظراً ل  
هى مندوبة لأن الصلاة خلف المعصية مندوبة فالصواب أن الضمير فى قوله وهى راجع للكيفية  
المذكورة أى كون الإمام يفرقه فرقتين يصلى بكل فرقة مرة جازة فى الامن سنة فى الخوف وهذا  
لا ينافى حصول الثواب للفرقة الثانية (قوله سنت فيه عند كثرة المسلمين الخ) فهى شروط للسند  
للعوارض على المعتمد وكراعاة اقتداء المقترض بالتنفل محلها فى الامن رى أو أن محلها فى النفل  
لخص له ح ف وقوله عند كثرة المسلمين المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهى عند  
للقوم جازة نوع الزيادة على ذلك مستحبة حل (قوله إن تنف الخ) فى جملة خبرها مسحة وعبرة  
هر النوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة فى قوله إن تنف الخ ويجب أن كلامه على حذف  
منافى ذات أن تنف الخ (قوله حتما) متعلق بالنية وقوله نداء الخ متعلق بتفارق ثلاثين وقوله فى  
الأول أى قوله منتصبا والثاني عقب رفعه من السجود أى وجوبه بأعد ارادتهم الركوع ولم لا يقال  
الأول لأن لا يفارقه الا عند إرادتهم الركوع ليحصلوا الفضيلة فيما قبل الركوع فليأتمل وقد يقال  
لأنه لو كان (رغب عن التيقن بفرقة الأولى عليها بالجماعة فى غالبها فليأتمل شورى (قوله) فيصل  
بها ثابته) أى ولا يحتاج لنية الامامة فى هذه الحالة كأمر معلوم لأن الجماعة حصلت بنية الأولى وهى  
منسجمة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كمال اقتدى بالإمام قوم فى الامن وبطلت صلاتهم وجاء آخرون  
والفرداء بركعة الثانية كما ع ش على هر (قوله) ثم تنم هى ثابته عبارة أصله مع شرح هر  
فأجلس الإمام للشهادة قاموا أفورا فأتموا ثابته قال ع ش فان جلسوا مع الإمام على نية القيام بعد  
فأظهروا بطلان صلاتهم لاحدائهم غير مطلوب منهم بخلاف ما جلسوا على نية أن يقوموا بعد  
سلام الإمام فأن لا يضر لان غاية أمرهم أنهم يسبقون (قوله) ويقرأ فى انتظاره قائماً عبارة مشرح هر

مو (بها) لتحوير فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (ويقرأ) فى انتظاره قائماً (ويشهد فى انتظاره) جالساً

وشمل ذلك الجمعة وشرط  
 معها أن يكون في كل  
 ركعة أربعون سجوداً  
 الخطيئة لكن لا بضر النقص  
 في الركعة الثانية وصلاتها  
 كصلاة عسافان أولى  
 بالجواز (ويصلى الثلاثة  
 بفرقة ركعتين وبالثانية  
 ركعة وهو أفضل من  
 عكسه) لسلامته من  
 التناول في عكسه زيادة  
 تشهد في أولى الثانية  
 (ويستقر) فراغ الفرقة  
 الأولى ومجيئ الثانية (في)  
 جلوس (تشهد أو قيام  
 الثالثة وهو) أي انتظاره  
 في القيام (أفضل) من  
 انتظاره في الجلوس لأن  
 القيام محل التطويل (و)  
 يصلى (الرابعة بكل) من  
 فرقتين (ركعتين) ويشهد  
 بكل منهما ويستظر الثانية  
 في جلوس التشهد أو قيام  
 الثالثة وهو أفضل كما مر  
 (ويجوز) أن يصلى ولو  
 بلا حاجة (بكل) من أربع  
 فرق (ركعة) وتنفرد كل  
 فرقة من الثلاث الأولى وتم  
 نفسها وهو منتظر فرقتها  
 ومجيئ الأخرى ويستظر  
 الرابعة تشهد ليس بها  
 ويغاس بذلك الثلاثة  
 ويمكن شمول المتن لها  
 (وهذه) أي صلاة ذات  
 الرقاق بكيفياتها (أفضل من  
 الأوليين) أي صلاة

وبقرا الامام تدبني قيامه للركعة الثانية لفاتحة وسورة بعدها في زمن انتظاره للفرقة الثانية قبل لحوقها  
 لها فالاحتفاء بقرآن السورة فدر فاتحة وسورة قصيرة وبركعهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على  
 الأولى (قوله) يشمل ذلك أي ما ذكر من صلاة ذات الرقاق وبعبارة زى وشمل ذلك الجلسا والوقوف  
 الخوف في الحضور وقت في خطبة الأبينة (قوله) أن يكون في كل ركعة) المعتمد أنه لا يشترط سماع  
 أو بعين في الركعة الثانية ولا بضر نقص الفرقة الثانية ولو في حال التحريم لأنها تابعة لجمعة صحيحة ع  
 على مر (قوله) لكن لا بضر النقص أي ولو انتهى النقص إلى واحد أي بأن يبق في الفرقة الثانية  
 واحد ع ش على مر (قوله) في الركعة الثانية أي من صلاة الامام مر ع ش وهي أولى الفرقة الثانية  
 والحاصل أن النقص في الفرقة الأولى بضر طلقاً أي سواء كان في أولها أو في ثانیها والنقص في الثانية  
 لا بضر طلقاً أي سواء كان في أولها أو في ثانیها قرره الشبيري ع ش واعتقد ذلك لأنه توسع في  
 الخوف لا يتوسع في غيره فلا ينافي ما تقدم من أن السبوق في غيره يشترط في أدراكه بقاء العدد  
 والجماعة في تمام الركعة الأولى (قوله) أولى الجواز أي لما في صلاة ذات الرقاق من التصدد الصوري  
 وخلوصا وعسافان عنه وأما صلاة بطن نخل فتستع من النقص التبعي من غير حاجة قاله حل  
 وعبارة زى أن الاتمام جمعة بعد أخرى (قوله) الثلاثة بفرقة ركعتين أي وقارته بالتشهد معالاه  
 موضع تشهدهم مر (قوله) وبالثانية ركعة) وهل قيامها أعقب السجود من الركعة واجباً أم مندوب  
 أو مخير بين حر ذلك شورى (قوله) وهو أفضل من عكسه) بل العكس كبروه وقيل العكس أفضل  
 لتجبر به الثانية عما فيها من فضلة لتحريم شرح مر ويؤخذ عما سألني في فبالفرقة أربع فرق في  
 الرابعة أن الامام والطائفة الثانية يسجدون للسجود لا انتظار في غير محله لكونه ذلك وعدم ورود  
 حل ومثله ع ش على مر (قوله) زيادة تشهد أي في حق الفرقة الثانية لا في حق الامام (قوله)  
 ولو بلا حاجة) الغاية للردي على القائل بأن هذه الكيفية لا تفعل إلا عند الحاجة بأن لا يقام العدا إلا لثلاثة  
 أربعين أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر  
 أربعين أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر أو ثمانية عشر  
 الضمير في يصلى للامام لا بقيد كونه في رابعة (قوله) وهذا أفضل الخ) ولعل الحكمة في تأخيرها  
 عنها في التكرار كونها أفضل منها ما ينك قد توجد صورتها في الأمن في الإعادة في صلاة بطن  
 نخل وتختلف المأمومين لنحو راحة في عسافان ع ش على مر (قوله) بكيفية أي صورها  
 من كونها ثمانية أو ثمانية أو رابعة وقوله في الجلسا للاحتراز عن صلاة رابعة بارع فرق فيها قول  
 بالبطان وقول بعدهم شيخنا (قوله) أفضل من الأوليين) يبق النظر في الاختلاف بين صلاة  
 عسافان و بطن نخل والذي ينبغي تفضيل بطن نخل على صلاة عسافان كذا عبط شيخنا البعان  
 النقصي بهما شرح الروض شورى (قوله) للاجماع أي للمذهب لأن أبا حنيفة يمتنع منها لأنه لا يجوز  
 نية المارة في الصلاة أصلاً واحداً منها إلا بعد (قوله) في الجلسا) انك قال ذلك لأن من جله ذلك  
 ما لفرقة أربع فرق وفيها قول البطان زى أي إذا كان لغير حاجة (قوله) دونها) أي لأن لا يطن  
 نخل ابتداء المفترض للتمثل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسافان تخفف عن الامام ثلاثة أركان ثم  
 التأخر للآتين بها وذلك بمطلي في الأمن اه شورى (قوله) وتس عند كثرتنا فالكثرة شرط  
 لسيتها) فبقال المراد بها من الزيادة عن المقارنة والمقارنة شرط لصحتها فبعدون المقارنة لا تصح لأن  
 هذه لا تجوز في الأمن فإما أن المقارنة فيها لا يجز في الأمن شرط للصحة لا للجواز وفيما يجوز في الأمن

لاصحة خلافاً لمقتضى كلام العراقي في تحريره وفارقت صلاة عسافان بجوازها في الامن لغير الفقرة الثانية ولما انشأت المفارقة بخلاف  
 ما ذكر في قضائياتها علم ان ياذي وذات الرقاع وبيان نخل موضعان (١٥٤)

كما لا يمان نخل شرط للجواز وان الزيادة على المقارنة فيها يجوز في الامر شرط للسبب بمؤكد ما يجوز فيه  
 في الجملة كصلاة ذات الرقاع شرط للسنة ايضاً حل **(قوله)** لا صحتها أي كما في بيان نخل بخلاف  
 عسافان فاما شرط الصحة وفيه أن المعنى الذي اعتبرت الكثرة لاجله وهو خوف هجوم العدو  
 والفرير بالسليين واحد في المواضع الثلاثة فكيف جعل شرطاً للجواز ثارة والاستحباب أخرى  
 حل **(قوله)** وفارقت أي صلاة ذات الرقاع حيث كانت الكثرة فيها شرطاً لغيرها وقوله صلاة عسافان  
 أي حيث كانت الكثرة فيها شرطاً لصحتها كذا فهم زى **(قوله)** بجوازها أي صلاة ذات الرقاع **(قوله)**  
 لغير الفقرة الثانية أي بنية المفارقة ولم يبنه عليها الشارح لنص المتن عليها ولم ينص عليها في الثانية نية  
 عليها الشارح فيها لأنها لا تصح في الامن لا بنية المفارقة فالدفع ما يبال مقتضى تقييد الثانية بنية المفارقة  
 من الأول جوازها ما يدلون بنية المفارقة وقال لا للفرقة لا في معنى أنه أظهر وأخصر وأجيب بأنه قال  
 ذلك لا لظاهر في قوله ولما **(قوله)** موضعان من نجد أي بأرض غطفان ينتج أولها للمجم وثانيه للمهل  
 حل **(قوله)** فكانوا يلقون عليها الخرق) بابررد كافي المختار ولم يظهر من هذا التعليل التسمية بهذا  
 الرقاع الذي هو للمدعي لكن استكمل على ما هو معلوم من خارج أن الخرق والرقاع معنى واحد في المختار  
 الزفة بلغم واحدة الرقاع التي تكتب والرقعة أيضاً الخرقه تقول من رقع الثوب بالرقاع وبابه قطع  
**(قوله)** قيل غرد ذلك قيل سميت بذلك باسم جبل هناك فيه بياض وحره وسواد يقال له الرقاع وقيل  
 باسم شجر تشرح مر **(قوله)** وسهول فرقة الخ) حاصه أن يقال ان من حضر سهو الامام أوجاب بعده  
 عنه ولا لا سهو لا يؤمر بعمله الامام حال اقتدائه به سواء كان الاقتداء حساً أو حسكاً كما نقل عن قل  
**(قوله)** في الثانية) قصر المتن على ذلك لقوله بعد لا الأولى في ثانيتها وقوله بعد ويقاس بذلك السهول الخ  
 يرجع لقوله وسهول فرقة الخ وقال يدل قوله لا الأولى في ثانيتها لا غير الأخيرة بعدم فارقت تشمل ذلك  
 لا يمتنع لقياس **(قوله)** حساً وذلك في أولى الأولى وأولى الثانية أرسكاً وذلك في ثمانية الثانية  
 لا استحباب حكم القدر على علم لانهم يشهدون معهم من غير نية جديدة حل **(قوله)** لثانيتها له اولاً) أي  
 أول ثانيتها كذا ضبط عليه شوبري **(قوله)** ويلحق الآخرين الأولى الأخرى لمقابله لقوله الأولى  
 لكن عنده متابعتها للحق وصنعيه غير هذا لأنه عبر بالاولين فقال به الآخرين اه شوبري وهذا يقتضي  
 أن يضبط بالآخرين بكسر الخاء لقوله تعالى ثم تبعهم الآخرين **(قوله)** ويقاس بذلك السهو في الثانية  
 لم يعمل على وقرة ما قبله من قوله يمكن شمول المتن لقصره المتن هاتفي الثانية فلا يحسن التناول  
 خلافاً لثانيتها لطيفي **(قوله)** مع أن ذلك كله علم من باب سجود السهو) أي فهو تصرع جماع من  
 تولوا سجود السهو وسهو حال قوته بعمله امامه وانما صرح به هنا وإن كان معاصوا من سجود  
 السهو بما لا يراه **(قوله)** ولا يظهر بتركه كخطر بل يكره تركه من غير عذر شرح مر فان تعين طريقا  
 دفع الملاك كان واجبا وسأد خطر الترك أم استوى الخطران بل ان خاف ضرراً يبيع التيمم بترك  
 جلوب حل وعلم من كلام الشارح ان حل السلاح ثارة يندب وثارة يكره وثارة يحرم وثارة يجب  
**(قوله)** والركاء بهما يقتل أي بنفسه أو بواسطة بدليل عمليه بالقوس لانه لا يقتل بنفسه حف **(قوله)**  
 كالتسوية التي يجعل خلف الظهر **(قوله)** فيجب حله) وان كان نجساً أو بيضة تمنع مباشرة

وأيضاً كرم وسط الصف فذكره حله بل قال الانسوي وغيره ان غلب على ظنه ذلك حرم وما يظهر بتركه خطر فيجب حله وكحل وضحه  
 بين يديهم سهل مقبده اليه كسهو لعمده اليه محمول بل يتعين ان منع حله الصحة (د) النوع الرابع صلاة (شدة خوف) ذي أصل صلى  
 كل منهم فيها) أي في شدة الخوف

الجهة لمسجده حيث انحصرت الوقاية في جهته لان في تركه حيثما استسلا للعدو وكذا لو اذى غيره  
 فيجب له حفظ نفسه ولا نظر لضرر غيره اذا لم ينسأ مسألة الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه  
 دفعه لخطر آخر تقدمها لنفسه ويجب القضاء اهـ زى باختصار وقوله أو بيضة فيه أي البيضة ليست  
 داخلية في السلاح لانه بين المراد منه بقوله والمراد به ما يقتل والبيضة غير قاتلة فهي خارجة المراد ولعل  
 البيضة مانعة من المصنوع حيث كونها تارة للجهة قال ع ش على مر وهل اذا صلى كذلك يجب  
 الاعادة تأمل فيه نظر وقياس ما صرى صفة الصلاة من انه لو شق عليه نزع العصابة لم حرجها على على  
 حاله ولا اعادة عليه ما لم يكن تحت الحاجة غير معفو عنها عدم الاعادة هنالك في كلام زى كج  
 ما يقتضى الاعادة وعليه فيمكن أن يفرق بان العذر ثم وجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة  
 السهم مثلاً ليست بحقيقة وأيضاً فانها نادر ع ش على مر **(قوله التحم قتال)** قبل معناه أن  
 يصل سلاح أحد الفريقين للأخر والظاهر أن المراد بالسلاح نحو السيف حل وعبرة شرح  
 مر وهذا كناية عن شدة اختلافهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقراب الالتصاق  
 عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتراك لحة الثوب بالبدى انتهت وقوله بالبدى بالفتح والقصر كان  
 المصباح والاحمة بفتح الهمزة واللام وضمانها وفي هذا انعكاس الاحمة بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان  
 فياقتطع جزء معلوم ولحان بالضم ولحم بالكسر مصباح بالمعنى **(قوله)** بأن لم يمانوا هجوم العدو  
 هذا تفسير لقوله لم يلمسهم وقوله ولو اذعنأى إلى بعضهم إلى جهة الامام أى وصلى خلفه صلاة كان  
 الرقاع أو يطن تحت لآتهم لا يملكون كلهم لأن واحد وقوله وأقتسموا أى وصلوا صلاة عسافاً شبيهاً  
**(قوله)** راكباً ولو في الانثناء ان احتاج اليه ولو لم أن راكب تزل فوراً وجوباً وبني لم يستدبره  
 زى قال يشرح مر ولا يجب على كل من الممشى والراكب الاستقبال حتى في الحرم والركوع  
 والسجود ولا وضع جبهة على الأرض لما في تركه ذلك من تعرض للهلاك بخلاف ظاهريه للمشي  
 المتفل في السفر كما **(قوله)** ولو لم يمانوا بركون وسجود أى ويكون السجود أخفض من الركوع  
 وظاهره الاكتفاء بأقل إيماناً وان قدر على أن يذمقه ويوجه بأن تركه زيادة في ذلك شقة  
 در بما يغتفر الاشتغال بهاد يبرأ من الحرب فيك في فيه ما يصدق عليه إيمان ع ش على مر  
 ويؤخذ من عذره في الإيماء عذره في سجوده على البيضة اذا خاف أن يصيب رأسه سهم لوزعها وهو  
 كذلك ابن أبي شريف على الإرشاد شوري **(قوله)** ولا يؤخر الصلاة عن وقتها اعتمد العلامة حج  
 أنه صلى هذه الصلاة أزل الوقت مطلقاً فراجع الشوري والمعتد أنه ما دم برجوا الأمن لا يفتلها حج  
 الوقت وان لم يرج الأمن صلاحاً أزل الوقت مر بخلاف بقية الأنواع فان فعلها أزل الوقت مطلقاً  
 عن ملخصاً وقال سم والقياس أن بقية الأنواع كماله شدة الخوف في التفصيل المذكور خلا  
 للبرلى لوصول الأمن بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اهـ ع ش على مر  
 ولا يصح في هذا النوع ما لا يفتو كاستسقاء وقائه بعذر ما لم يخف فوتها بلولت اهـ زى **(قوله)**  
 للجراح دابة) قياس ما تقدم في نقل السفر أن مثله الخطأ والنسيان ع ش **(قوله)** طال زمنه) أي عراً  
 فان لم يطل لم يطل ويسجد السهو على المعتد برماوى **(قوله)** في تفسير الآية) أي في سياق تفسير الآية  
 والتفسير رجالاً أوركا با بذلك بعيد من اللفظ حل وفي ع ش على مر مانعه قوله في تفسير  
 الآية أي مقام تفسير الآية وليس المراد أنه يجعله معنى الآية اهـ **(قوله)** كالمسلمين حول الكعبة  
 التشبيه في الجملة لا من كل وجه اذ يجوز هنا أن تقدموا على الامام في جهته وكذا يجوز أن يتأخره  
 بأكثر من ثلثائة ذراع للضرورة وأن يتخافوا عنه بثلاثة أركان طوليلة فأن كحل ومع ذلك

سواء التحم قتال ولم  
 يحكموا من تركه لم يمانهم  
 بأن لم يمانوا هجوم العدو  
 لو ولو اعنه أو اقتسموا  
 (كيف أمكن) راكباً  
 ومانوا ولو موما بركون  
 وسجدوا بعجز عنهما  
 ولا يؤخر الصلاة عن وقتها  
 قال تعالى فان ختم فريالاً  
 أوركا (وعذري ترك)  
 توجه (قوله) بقيد زنه  
 بقول (لقد) أي لاجله  
 للجراح دابة طال زمنه  
 قال ابن عمر في تفسير الآية  
 مستقبل القبلة وغير  
 مستقبلها قال الشافعي  
 رواه ابن عمر عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وليعنه  
 الاقداء ببعض اختلاف  
 الجملة كالمسلمين حول  
 الكعبة والجامعة في ذلك

(قوله) والقياس أن بقية  
 الأنواع) أي ما يجتمع مثله  
 في الأمن كما هو في حاشيته

لا بد من العلم بانتقال الامام ع ش على مر  
الضبط والرأى في الاقرار فهو أفضل حل **(قوله)** طعنات وضربات متواليه) لاحتاج لحسن  
ضربات متواليه مثله فمما ينبغي أن يست متواليه فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير محتاج  
اليها غير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطول ولا تبطل لان الحسن جائزة فلا يضر  
قدمها مع غيرها فاذا فعل الحسن لم تبطل بالمجوزها ولا بالاتبان بالسادة لانها وحدها لا تبطل في نظر  
والمجتهى الآن الأول وقد يرد به انه لو صرح بتوجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال  
متواليه لان الفعلين المتواليين غير باطلين فلا يضر قدمهما مع غيرهما سم على حج وقد يقال  
بل المتجه الثاني و يفرق بينهما وبين ما قاس عليه بأن كلامنا في الضربات فيه منهي عنه فكان المجموع  
كالتى الواحد والحسن في القيس عليه معلومة فترتفع النهى بالسادس فاقبله لادخل في الابطال  
ألا إذا المبطول هو النهى عنه وتقل بالدرس عن الشورى ما يوافق ع ش على مر **(قوله)** ما في  
الآية) أي من المشى والركوب **(قوله)** لا في الصباح) ولولجر الخليل والمراد بالصباح المشتمل على  
حرف منهم أوحرفين لما تقدم أن الصوت الخلى عن الحروف لا يبطل كافي حل قال مر في  
شرحه ومثل الصباح النطق بالصباح كافي الام شرح مر **(قوله)** اعدم الحاجة اليه) وفرض  
الاحتياج لعوقبه من خشي وقوعه لك أنه لو جرح الخليل أول يعرف أنه فلان المشهور بالاحتجاء  
نادر حج وقضيه وجوب ذلك وبطلان الصلاة وهو ما قرره شيخنا زى وهو يشكل بصفة  
الصلاة مع وجوب الاعادة فيما بعده الآن يفرق قاله الشورى وفي قل على الجلال قوله لعدم الحاجة  
أي شأنه ذلك فيبطل وإن احتاج اليه كدع الخليل أول يعرف أنه فلان بل وإن وجب كتنبيه من يراد  
قله وأخيراً وقوعه في ذلك وتقل عن شيخنا مر عدم البطلان مع الحاجة وجوب القضاء كاساك  
السلاح التحس ولم يصح عنه اه **(قوله)** وقضى) معتمد قوله ورجح الأصل عدم القضاء ضعيف ع ش  
**(قوله)** في قرابه) أي السلاح وقوله تحت ركابه أي الذى تحت ركابه أو هو حال من قرابه فظاهر أن  
المراد بالركاب المركوب وهو الفرس مثلاً ويحتمل أن المراد به الركاب الذى يجعل رجله فيه وقوله تحت  
ليس يقيد بل المدر على أن لا يصير حامله ولا متصلاً به وهذا ما لم يكن زمامها بيده ولا بطلت صلاته  
ويبنى أن محل البطلان حيث لم يحتج اليه المسكة والافيعذر وتجب الاعادة وقد يقال بعدم وجوب  
الاعادة بفرق بأن الزمام أقر من السلاح كافي حل **(قوله)** ويفتقر حله في الثانيه) وهى ما لو  
جعل في قرابه تحت ركابه وانما لا يفترقه فيها لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينحها خلا خشية من  
ضبايعه بالاقاء لان الخوف مظنة ذلك قاله مر وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله لان في لقائه الخ  
المفنى **(قوله)** هذه الحظوة) فلا بد أن يقل زمن المجدل بأن كان قريباً من زمن الالقاء حج  
ع ش على مر **(قوله)** وعجز) عبارة الأصل وبقى السلاح اذا دى فان عجز أسكه **(قوله)** وله حاضراً  
كان أو مسافراً) أى ولما عاده عليه **(قوله)** تلك) ومثلها الأنواع الثلاثة بالاولى اه ع ش على مر  
**(قوله)** في كل صباح قتال) من إضافة الصفة للوصف والمراد بالمباح ما ليس يحرم فيشمل الواجب  
**(قوله)** كقتل عادل (اباح) أى بلا تأويل وكذا تأويل بخلاف العكس فليس للباغى غير التأويل ذلك  
أما لتأويله هذه الصلاة حل **(قوله)** وذى مال لقاصد أخذ ظملاً) وكذا لو خطف له مثلاً أو نذ  
بغيره مثلاً وهو في الصلاة حيث خاف ضياع ذلك ولا يضر وطء النجاسة لكن يجب عليه القضاء إن  
وطلب الاصل وكانت غير معقوتها وفي النثرى اذا دخل ارضاً مغشوبة وهى كبيرة وخصى فوات  
الوقت قبل الخرج منها فانه يحرم بها يومئذ بالركوع والسجود خارجاً منها قال الأذرى ويبنى

(لا) في خوف فوت حج

فليس لحرم خاف فوته

فوت وهو قاصر عن أن صلى

الشاء ما كان أن يصلها

سائرا لانه لم يحض فوت

حاصل كفوت نفس وهل له

أن يصلها ما كان وفوت

الحج لعظم حرمه

الصلاة ويؤخرها ويحصل

الوقوف لصوم قضاء الحج

وسهولة قضاء الصلاة وجان

رجح الرائي منها الأول

والثوري الثاني بل صوبه

وعليه فتأخيرها واجب كما

في الكفاية (دروصولها)

أي صلاة شدة الخوف

(لما) أي لشئ كسواد

ظنوه عدوا لهم (أو أكثر)

من ضعفهم (فبان خلافه)

أي خلاف ظنهم كابل

أوشجر أو ضعفهم (فما)

اذلعبه بالظن البين

خطؤه وقول ما أهم من

قوله لسواد وقول أو أكثر

من زيادتي (درس)

(فصل)

في لباس (حرم على رجل

ونحن استعمال حرير)

(قوله بالنسبة للفرقة الثانية)

أي وكذا الأولى على رواية

ابن عمر التي تقدمت لك

اه شرح الروض فلينين

فيهما سواد مثلا فتصاوجا

الاذنات الزقاق في الفرقة

الأولى على رواية سهل

(قوله بمعنى الزيادة على المقاومة)

وجوب إعادة تقصير حل (قوله وهو عاجز عن بيئة الاعصار) أي أو كان قادرا عليها لكن

كان الحاكم لا يسمعها إلا بعد حجه كقضى ففى كعدمه قاله الأذرى ع (قوله لا في خوف فوت

حج) هل العمرة المذكورة في وقت معين كالحج في هذا أو الظاهر الثاني لأن الحج بفوت وفوت عرفة

والعمرة لا تفوت بفوت ذلك الوقت اه حج شوري وخالف مر في شرحه فنقل عن اقتاد

والله أنها كالحج فيؤخر الصلاة لأدراكها في هذا الوقت (قوله أن صلى المشاء ما كان) مثال لا قيد

بل لو لم يكن يحصل الوقوف لا يترك صلوات أيام وجب الترك زي ويذكر أنه لا يجب قضاؤها فوراً

للمصدق فواتها ع ش على مر وأما إذا كان قبل الاحرام فتعين الصلاة وبتنع عليه الاحرام

بالحج اه حل (قوله كفوت نفس) أي فاته من خوف فوت الحاصل فبمضى الصلاة المذكورة

لا تذاغريق اه حل (قوله فتأخيرها واجب) ظاهره وإن تعمد ترك الذهاب امرقة إلى اقتاد

الوقت فالتأخير لا يوجب (قوله ولو صلاها) أي صلاة شدة الخوف وهي مثال لا قيد بل الصايب

أن صلاها صلاة لا تجوز في الامن ثم يدين خلاف ظنهم فيشمل صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر صلاة

عصفان مر المنهجي (قوله أي خلاف ظنهم) وكذا يجب القضاء لو كان ظنوا أنه عدو لكن ظهر

بينهم مانع كقضى أو ما أو من نعم لو بأن قصه ما لعدو الصالح ولا قضاء لعدم الاطلاع على النية قوله

الدين خطؤه يعني بما يكن الاطلاع عليه قل قال مر وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون ذلك

دارنا أو دار الحرب اه (قوله أو ضعفهم) بالجرع عاقف على ابل وهو راجع لقوله أو أكثر من ضعفهم وهذا

يفيد أن صلاة شدة الخوف بشمها لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عصفان

وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها في الامن فليحرم مع ما تقدم في صلاة عصفان

أنه لا بد أن يردم كل صف فيها العدو وانه وصريح في أنه يكتفى فيها بالمقاومة ولا تشتت الزيادة على ذلك

وما تقدم في صلاة ذات الرقاع أن العكس كثيرة بمعنى الزيادة على المقاومة شرط لسنيتها لا لصحتها حل

(قوله اذ لعبه بالظن) أي مع تعديهم حل (قوله أعظم من قوله لسواد) ووجه العموم أن كلام

الأصل لا يشمل ما لو ظنوا كثرة العدو فيان خلافه ع

(درس) (فصل في اللباس وما يذكره كالاتصاح بالدهن النجس)

والمراد باللباس ما لا يلبس البدن أي غاطفه سواء كان على وجه اللباس أو الفرس أو غيره ليناسب قوله

استعمال حرير فيشمل التاموسية لأنها لما كانت محيطية بالبدن كانت كأنها مخالطة له أي بيان ما حل

لبه الذي منه ما يحتاج إليه المقاتل وما لا يحل ذكره المصنف هنا تبعاً للإمام الشافعي رضي الله تعالى

عنهم كان وجهه أو القائاتين كثيراً ما يحتاجون للباس الحرير والنجس للبرد والقتال وذكره بعضهم

عقب صلاة العيدين وهو مناسب أيضاً برماوى قال شيخنا وتغييره بالقصيص بشر بأدرج تحت الباب

الذي قبله ووجهه أنه لما كان يجوز لبس الحرير في حال القتال إذا لم يجد ما يفتى عنه كان بينهما مناسبة

بهذا الاعتبار وهل لبس من الكبايز أو الصغار متى حج في الزواجر على الأول وغيره على الثاني

وهو المتمدن كافي المنهجي (قوله حرم على رجل) أي ولو بذى لانه مخاطب بفروع الشريعة ومع

ذلك لا يمنع من لبسه لانه لم يأتهم حكمنا فيه فكما لا يمنع من شرب الخمر لا يمنع من لبس الحرير ع

على مر (قوله استعمال حرير) خرج باستعماله اتخاذه فلا يحرم على المتمدن خلافاً للشارح في

بعض كتبه وجرى عليه حج شوري وعليه فلفل الفرق بينه وبين الاناء من التقديس مع أن الاتخاذ

هنا يخرج لاستعمال ضيق التقديس في اتخاذ الاناء دون الحرير فليتمل لكاتبه المنهجي وفعل زي



في الاتحاد فقال ان كان اتخاذه لقصد استعماله حرم وان كان بقصد اجارته أو اعارته لم يحل له الاستعمال فلا يحرم اهـ ويمكن أن يجمع به بين القولين والمراد أنه يحرم استعمال الحرير الذي كور بلا حائل أمه فلا يحرم لكن بكمه والحائل ان كان على الفرش كفي في دفع الحرمة وان لم يخط عليه وان كان على الغطاء فلا يكفي في دفع الحرمة الا ان يخط عليه ويفرق بينه وبين الفرش بأن الحائل في الفرش يمنع الاستعمال عرفاً بخلاف هذا ولا فرق في حرمة استعمال الحرير بين كونه منسوجاً أم لا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السبعة وليقة الدواة وأدوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوه لانه ينسب الاستحالة مـ وأما كتابة الصداق في الحرير فالدعي تفهمه عبارة ابن حجر انه يجوز لمرأة كتابة الصداق فيه ولو للرجل لانهاهي المستعملة له حال الكتابة وأنه يحرم على الرجل كتابة الصداق فيه ولو للزنا لانه هو المستعمل له حال الكتابة ويمكن حل كلام مـ عليه حيث قال لا كتابة الصداق فيه ولو للزنا أي حيث كان الكاتب الرجل فلان في بيتنا وبين ما تفهمه عبارة حج ع ش عليه **(قوله ولو زنا)** هو نوع منه كدالون ليس من ثياب الزينة وهو ما قطعته البدعة وخرجت منه حية والحرير ما يحل عليه بدونهما زى والغاية الرد على القول بأنه لا يقصد للزينة **(قوله بفرش)** لنحو جلوسه أو قيامه لأمشي عليه فيما يظهر لانه بمفرقة له لا لا بد من استعماله عرفاً حج كشينا والظاهر الفارقة هل ولو كان معها تردد أولاً كما يحرم تردد الجنب في المسجد فقد أُلْحِقَ ثم بالثك فليأتى بل شوري والأقرب الاول ويفرق بينهما تأملاً كدحرمة المسجد حال التردد مع الجنبه ولا كذلك التردد هتالفيه من الامتنان تأمل كتابه اطفيحي وخرج بلكي فرشه للشي عليه فيحرم رشيدى **(قوله)** وما كثر منه رنة ولو احتالوا فهو قوله زنة أنه لا يعتبر بالظهور ورواهم ما قبله أنه لاسوة مع فرش نوبه مله السج عليه كنوم على محدة محبوبة وكليس مظهره ويطاثة غير حورو في وسطها نوب حورو قد خطا عليه والاحرم على الادرجه اهـ ولو شك هل الحرير أكثر حرم على المعتد اهـ نوز زى ومشى حج على الجواز قياساً على الضبة وفرق مـ بين عدم تحریم المنيب اذا شك في كبر الضبة والعمل بالاصل اذ الأصل حل استعمال الاناء قبل تنسيبه فاستصحب والاصل تحريم الحرير لغير المرأة فاستصحب اطفيحي قال ع ش ومقتضاه ان لو شك في الحرمة للطرز لا يراة حرم استعمالها وهو المعتد وان كان قياس المنيب الحل وهل يجوز للرجل جعل ثك الباس من الحرير لأوقبه ونظره نقل المدرس عن زى الجواز فراجع **(أقول)** ولما منع منه قياساً على خيط الفتاح حيث قبل بجوازه لكونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضاً جواز خيط الميزان للعة للذكورة واحتجاه له كثيراً كافي ع ش على مـ وكذلك يحل كيس المصحف وعلاقته وشراب السبعة اذا كانت متصلة بخيطها وشرائط بوش وكسوة الكعبة وقبور الانبياء وقال الشيخ المدايني يحرم زرا الطربوش ويحل للمرأة غطاء العمامة وتندبل الفرائش قال بعضهم وكذلك للرجل لانه امتنان له كالشي عليه **(قوله لا للضرورة)** أي فيجوز استعماله باليس وغيره بحسب الضرورة شرح مـ **(قوله مضرين)** هل المراد ضرر الاجتماع عادة أو مبيح الحلتيم على الثاني اقتصر شيخنا اهـ حل وقال قل المراد ضرر لا يحتمل عادة وان لم يبيع الحلتيم وهو المعتد **(قوله ودخا)** عرب الظاهر ان السجدة ليست بشرط بل اذا احتاج للخروج الى القتال باختياره ولم يجد غيره جاز لبسه اهـ شوري وفيه أن هداسياً في قوله وكفى قال الخ فالظاهر أنه امتناع بالفعاءة ليكون مثلاً للضرورة تأمل **(قوله)** ولم يجد غيره هذه الجملة حالية أي محل كون المذكورات تجوز لبسه للضرورة في حال فقد غيره خلافاً لشوري القائل انها مبطوفة على قوله لا للضرورة لانه لا يظهر فيه أنه حيث

ولو قرأ بفرش أو غيره لشي  
الرجل عنه في خسر  
الصحيحين ولا حياط في  
الخشي وذكره من زيادتي  
(د) استعمال ما كثره  
منه زنة تغليبا لا كثر  
بمخلاف ما كثره من غيره  
والمستوى منهما لان كلا  
منهما لا يسيئ نوب حوري  
والاصل الحل وتغليبا  
لا كثر في الاولى **(لا للضرورة)**  
كحورد مضرين ودخا  
حرب بضم الفاء وقطع الجيم  
والمدود بفتح الباء وسكون  
الجيم أي بفتتها **(ولم يجد)**  
غيره) وتعبري بمضرن أولى

**(قوله والحرير ما يحل عنها)**  
بعدونها) الاولى أن يقول  
والاير يسم لان الحرير  
جنس شامل للزوا والار يسم  
فكيف يقابل بالتر على  
انه في أول القول جعله جنساً  
شاملاً للزوا وغيره اهـ تقرير  
شيخنا مرمى

كان قد شرطنا لحل إيه لادخل حيثن لفعاً الحرب ولا لحر والبرد في حل إيه لانه متى كان  
 قاتل القير جازله لبس الحرير وان لم يكن قال ولا حر ولا برد الا أن يقال في بلد كورات أعنى القضاة  
 وماعطف عليها لتكون أمثلة للضرورة فانه لا يكون ضرورة الا حيثن بخلاف فقد القير فقط مع عدم  
 هذه المذكورات فانه من أمثلة الحاجة للضرورة تأمل وقول اط ف قوله ولم بعدا غيره أى بقوم  
 مقامه يلزم عليه الاتحاد مع قوله لا يشترط ضرورة الا حيثن بخلاف فقد القير فقط مع عدم  
 الشيخ بان قد سائر غيره يلين به فيما يظهر وقد ينوهم من التعبير هنا بالحاجة وفيما قبله بالضرورة أنه  
 لا يشترط هنا فقد غيره وهو خطأ ولا لزوم جواز إيه مطلقاً وذلك بسبب الحكم بتحرر عموه برى الظاهر  
 أن قوله ان آداما لبس غيره يعنى عن اشتراط فقد القير لانه حيثن مفقود شرعا لكن يشترط أن يفقد  
 ما يغني عنه على المقصد عند مر وهذا اقتصر المصنف على الحاجة ويعلم منها جواز إيه للضرورة  
 بالأولى شيئا قال زى ويجب لبس الحرير ولو في الخلوة ان لم يجد لمعورته سائر غيره **(قوله كبر)**  
 يفتح الجيم والراء للهامة وعاجربه أن يطلى بالحناء والسمن البقري القديم برماوى **(قوله ان)**  
**(آداما)** أى الرجل والخشى أى الذى لا يحتمل عادة حل **(قوله ودل)** وعاجربه نفسه أن يطلى  
 خيط من الصوف بالزيت ويجعل في عنقه كالسبعة برماوى **(قوله لحكة)** بكسر الحاء المهملة وهى  
 الحرب اليابس وعاجربه دفعها أن يؤخذ خذ الكلب الأبيض ويذاب مع الكبريت ويطلى به  
 برماوى **(قوله في قبص الحرير)** لان الحرير خاصيته أن لا يقبل شرح مر **(قوله وسواء فبا)**  
 ذكر الحضر والسفر أشار الشارح بذلك لرد على السبكي الذى خص الترخص بذلك في السفر  
 لان عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام كانا مسافرين **(قوله وكقتال)** أعاد الكلف لغيره  
 أن الحرب والقمل يجوز فيه ما لبس الحرير وان وجد ما يغني عنه من دوا وان ضعفه شيئا اه حل  
 أى فالتمد أن قوله ولم بعد ما يغني عنه قبص الثلاثة وعليه فكان الاوى حذف الكلف من قوله  
 وكقتال الآن يقال شال مراد الشارح أنه قبص في الاخير فقط وتكون طريقة له شيئا **(قوله أيضا)**  
 وكقتال الخ ان قبل هذه من أفراد جاة الحرب ولم يجد غيره قلنا نعم لكن تلك صورة مما إذا لم يجد  
 غيره أصلا هذه صورة مما إذا وجد القير لكنه غير مفقود قلنا نعم حل والاولى ان يجاب بان ذلك من  
 أمثلة الضرورة وهذه من أمثلة الحاجة وان كانت هذه صدق تلك فتأمل **(قوله ولولى الخ)** المراد  
 به من له ولابة التأديب في مثل الام والاخ الكبير فيجوز لهما لبس الصبي الحرير فيما يظهر ولون  
 الباصى حيث كان غنيا ولا يقبه والباصى مضاف لمفعوله الثانى وصيما لمفعوله الاول لانه الفاعل فى المعنى  
 وقدم الثانى لانه يلزم على تأخيره انفصاله مع تأتى اتصاله قال في الخلاصة  
 \* وترك ذلك الثانى لأنه قد بى \* ولما كانت الحاء في الباسه عائدة على شيئين مع افرادها قال  
 الشارح أى ما ذكر من الحرير وما كثر منه والتعبير بالباسه للفتاب بل بلفظ سائر وجوه الاستعمال  
 وله أيضا ترينه بالحقى ولون ذهب وان لم يكن يوم عيد ولو كان الصبي مرهما والمراد بالحقى ما يميز  
 به النساء وليس منه الخبز المعروف والسكين المعروفة فيجرم على الولي الباصى الذى ذلك لانه ليس  
 من الحقى وأما الحياة المعروفة فينبغى حل الباسه لانهما يميز به النساء وفي كلام بعضهم ان كل  
 ما جازله للنساء جازل لولى الباسه الذى كتمل من ذهب حيث لا سفر عادة ترك الباسه أى الصبي  
 والجنون ما ذكر أى الحر يروحلى التقدير ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصي وقال  
 لافرق بين الله كروا لا شى وعمله بالخرج من الخلاف قال ولما ابتاعده وبألف استعماله فيشترط عليه  
 تركه بعد البلوغ كما في شرح مر وعرض عليه نقلا عن ع وب وحل ان الباصى الصبي والصبي

من تعبيرة بممكنين (أو)  
 حاجته كبر) ان آداما  
 لبس غيره (وقل) روى  
 الشبان أنه **(قوله)** رخص  
 لعبد الرحمن ابن عوف  
 والزبير بن العوام لبس  
 الحرير لحكة كانت هما  
 وانه رخص لهما المشكيا  
 اليه القمل في قص الحرير  
 وسواء فيما ذكر الحضر  
 والسفر (وكقتال ولم يجد)  
 ما يغني عنه) أى عن الحرير  
 في دفع السلاح قياسا على  
 دفع القمل (ولوى الباسه)  
 أى ما ذكر من الحرير  
 وما كثر منه

(قوله لرد على السبكي الذى  
 خص الترخص الخ) فى  
 عبارته اجمال لان السبكي  
 شرط فى الرخصة لامور  
 الثلاثة أعنى السفر والحكة  
 والقمل لان عبد الرحمن  
 ابن عوف والزبير لم يفتح  
 لهما ذلك لان السفر وكذا  
 مجتمعين أعنى الحكة  
 والقمل وأما الذى شرط  
 السفر فلا ذكره اقدر مر  
 جل

الحري مكرهه **(قوله اذ ليس له شهامة)** أى قوة **(قوله تافى خنوته الحرير)** أى خنوته من بلبسه من النساج وهو التكسر والتثني في المختار قال الازهرى الاختلاف أصله التكسر والتثني ومنه سمي الخنثى لتكسره ونثنيه اه عش وبعضهم فسر الخنوة باليوننة والميل الى طبع النساء ولوقال الشارح اذ ليس له شهامة فانهم اخنوته الحرير بالضمير لكان أظهر فتأمل **(قوله ما طرز)** المراد به مانسج خارجا عن الملبوس ثم وضع عليه وخيط بالارة كالشريط وانما صور بذلك لاجل التقيد بقوله قد رآه مع اصابع أم الطراز بالارة فلا يشترط فيه هذا بل الشرط أن لا يزبدوزنه على وزن الثوب مر قال شيخنا نعم قد يجرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء ففيه تشبيه بهن وأما الطرز بالذهب والفضة بالارة مثلا فلامحل **(قوله قد رآه مع اصابع)** أى عرضا وان زاد طوله زى وفي سم على المنهج ظاهر كلامهم أن المداير على قدر الاربع اصابع طولاً وعرضا بأن لا يزبد طول الطراز على طول الاربع ولا عرضه على عرضها يؤيده ما في الحاد من حكاية بعضهم أن المراد اصابع التي على الله عليه وسلم وحى أطول من غيرها اه فلو أن المراد ما ذكرنا كان لا اعتبارا وطولها على غيرها من فلي تأمل والذي تحصل من كلامهم أنه يحرم زبده على أربع اصابع مضمومة ولا يتقيد بقدر في الطول عش على مر والحاصل عند شيخنا أن ما طرز أو رفع لا بد أن لا يزبد جميع ما طرز أو رفع به على الثوب وزلا وبد أن يكون كل طراز أو رفعة بقدر أربع اصابع فاعتبر في الموضع وزبادة قد رآه مع اصابع حل **(قوله)** أى بحرير لم يسل أوما أكثره منه فنهى بالاولى **(قوله قد رآه)** أى بالنسبة لغالب أمثاله فلو اتخذ سجا فاجار عن عادة أمثاله ثم انتقل إلى ذلك حرم على المتقل اليه دوما لانه موضع تغير حق قياسا على ما لو اشترى المسد أو كافر عال على بناء السلم ولو اتخذ سجا فعادة أمثاله ثم انتقل إلى ليس هو عادة أمثاله فيجوز له اعادة ما لموضع محق ويقتصر في السوم ما لا يتغير في الابتداء عش على مر ولو شك في ذلك حرم كافي حل **(قوله لو روده في خبره سلم)** عبارته في شرح الروض خبر مسلم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان لهجة يلبسها لها البنية من ديباج وفرجها مكفوفتان بالديباج البنية بكسر الهمزة وسكون الباء الواحدة رفعة في جيب القميص أى طوقه وفي رواية لابي داود بسند صحيح كان لهجة مكفوفة فالجيب والفرجين بالديباج والمكفوف الذي جعل له كفة بضم الكاف أى سجات **(قوله)** بأن التطريف بمحل حاجة يرد عليه التوقيع فانه محل حاجة بحسب الأصل وقد يجعل للزينة اه حل **(قوله)** أما المرأة الخ مفهوم قول المتن على رجل وخنثى فكان المناسب تقديمه على قوله ولولى الباسه **(قوله)** فيحل طاماذ كر أى استعمال الحرير وما أكثره من قوامه مطلقا أى بسائر وجوه الاستعمال حتى في غير الفرش والباس ومنه ما جرت به العادة من اتخاذها طاماذ وزوجها أو لتغطي به شيئا من أمتعتها كالتيقة فهي حلال لها عش على مر وقيل معنى مطلقا أى سواء الحاجة وغيرها وسواء أكثر أو قل وسواء زاد الطراز على قدر أربع اصابع أو لا وسواء كان الطرف قدر المادة أم لا وقوله حتى الفرش أمانص عليه مع دخوله في قوله ما ذكر للتخصيص على الرد على الخائف المجازي مجرمة افتراءها اليه بالسرف والتخلياء بخلاف اللبس فانه يزنها للعيل كافي شرح مر ولا فرق بين الخلية وغيرها **(قوله)** خبر أحل الذهب أى الذي للزينة كالحلي بخلاف الاواني فتحرم عليهم أى لان تزين المرأة بذلك يدعو الى الميل اليها ووطئها فيؤدي الى ما عليه الشارع من كثرة الدنس لشرح مر **(قوله)** وحل استصحاب أى مع الكراة وسحب يجوز اصلاح القتيبة بأصبعه وإن أمكن بغيره لان النجس يجوز التضمخ به للحاجة حل

(صيا) اذ ليس له شهامة  
تافى خنوته الحرير بخلاف  
الرجل ولانه غير مكف  
وأخفى به الغزالي في الاحياء  
المجنون (وحل ما طرز) أو  
رفع بحرير بقتيد زبده  
بقوله (قد رآه مع اصابع)  
لوروده في خبره سلم (أو  
طرفه) أى بحرير بأن  
جعل طرف ثوبه مسجناه  
(قد رآه) لوروده في  
خبره سلم وفرق بينه وبين  
اعتبار ما رآه مع اصابع فها  
مر بأن التطريف محمل  
حاجة وقد أحسن الحاجة  
للا زيادة على الاربع بخلاف  
ما صرحه فانه يجوز بنة قتيقه  
بالر يد أم المرأة فيحل  
لها ما ذكر مطلقا حتى  
الفرش خبر أحل الذهب  
والحرير لانه أمتى وحرم  
على ذكره وقال الترمذي  
حسن صحيح (د) حل  
(استصحاب بهن)

وكذا جعل ملاء السفن به والطعام مهيمة وجعله صابوا ونحو ذلك ويجوز استتماله في بدنه ونوبه ثم يظهرهما كما في البرامى وشرح مر وأتى بقوله وحل استصباح الخ لمناسبة لما قبله في حل الاستعمال وكان الأولى أن يقدم عليه قوله وحل ليس متنجس لأنه أشد مناسبة لما قبله لأن الكلام في ليس ونحوه **(قوله)** كالمتنجس قياس أدون **(قوله)** لأنه على الله عليه وسلم ظاهر أنه دليل للمدعي وليس كذلك بل هو دليل لحكم القيس عليه وهو قوله كالمتنجس نعم هو دليل للمدعي بواسطة كونه دليل لحكم القيس عليه **(قوله)** ان لوث) وكذا ان لم يلوث حيث قضى إلى تنجس المسجد زى ويعرمد دخوله المسجد في نوبه نجاسة بلا عنده لأنه يلاقى هواه وهو في حكمه برامى **(قوله)** وكذا للزجر والمعار) أى حيث لوث ان لم يأذن مالكه حل **(قوله)** ان لفظ نجاسة) أخضمتها بالأولى عدم جواز دغ المادى بروث نحو الكلب حل وعمله اذا وجد غيره صالحا شو برى **(قوله)** وحل ليس متنجس قال الاسنوى الاظهر أنه لا يجوز استعمال النجاسة في الثياب أى لتطيقها بها ولا في البدن أى استعمالها فيه حيث تتصل به كالمشاط بالمشط العاج رطباً كان أو يابساً ونحو ذلك سم وحل وحل ويجوز استعمال المنشط من العاج في اللحية والرأس حيث لا رطوبة اه وكانهم استنوه لشدة نجاسة مع ظهور ريقه وجلد الأذى ولو شرب بيارشعر وعمر استعماله وان كان طاهراً كما سألنا وائل الكتاب شرح مر ويرامى **(قوله)** لان نجاسته عارضة) أى ولان تكليف استعماله تطهارة للبوس مما يشخصه خصوصاً مع القبر ثم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صافياً يعرق فيه تنجس بدنه وبحتم الحائض غلبه الصلاة مع تغافلها وقال الأذرى الظاهر حرمه المكث به في المسجد من غير حاجة إليه لا يجب تنجس به المسجد من النجاسة شرح مر **(قوله)** ونحوها) كالخيط والطواف **(قوله)** لا لكونه مستعملاً بنجاسة) أى فهو بهذه الجهة جائز وان حرم من تلك فالوجه التقيد هذا مر تأمل **(قوله)** بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء) فيه تأمل فإنه مباداة الصلاة وجب الوضوء فقد ترك واجبا فلا تم بترك هذا الواجب شو برى **(قوله)** لا ليس متنجس) ولو فوق الثياب وخرج بالبوس الاقتراش فيجوز قطعاً ولو من مغلظ زى وعش **(قوله)** لا عليه) أى وجب عليه من التعبد وهو الدعاء بالطاعة وقيل هو التكليف وقوله باحتجاب النجس فيجوز البسه له لأنه اذا كان غير مغلظ وكتباً أيضاً قضيت أن غير المميز من الأديين يجوز البسه بذلك أى وكذا للمميز في غير وقت إقامة العبادة والمدعى أنه يحرم لبس النجس مطلقاً فلا يتجوز هذا الدليل المدعى الآن يقال هو من شأنه التعبد واعتمده شيخنا اه حل **(قوله)** لا إقامة العبادة) هذا باقى في الفرع وفي علمت أن جلد الكلب ونحوه لا يحل لبسه ويجوز فرشته كما في الانوار فلو أسقط قوله لا إقامة العبادة لكان أولى **(تنبيه)** يجوز تنجيس البدن لفرض كعبين سرجين ووطء مستحاضة واصلاح فتحة في ذنب نجس بنحو أصبح وان وجد غيره والتداوى به وحل تنجيس ملكه كوضو زيت نجس في اناء طاهر ما يقع به سالر تنجيس ما كان غيره وموقوف بما عرت به العادة كالوقود بالسرجهين في البيوت ونحوه الساجج فيها وتسميد الارض بالنجس أى تسبيحها به ودغ الجلد بغير مغلف قال شيخنا مر ويعرمد القاء التمل ونحوه في المسجد ولو جاحاً لأنه وسيله لونه فيه ويعرمد القاء الحى في غيره ان تأذى أو أدى وقوله ان تأذى بأن رماه في محل خال عن التراب ونحوه حج وجوز القاءه حياً بلاذى ولو في المسجد وهو ظاهر والله أعلم قل على الجلال

(باب في صلاة العبد)

المفتن

(قوله بلا عنده لأنه يلاقى هواه) وانما جاز للعائض العبور ولو بلا حجة حيث أمنت

يجس) كالمتنجس لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامداً فاقطعها وما حولها وان كان سائماً فاستمحبوا أو فاقطعوا به رواه الطحاوى وقال رجاله قتات واستنثت المسجد لشرفها ان لوث وكذا المؤثر والمعار كما رجعه الأذرى في توسله **(لادهن نحو كلب)** كخزير فاعل الاستصباح به لفظ نجاسته وهذا من زيادته به صرح القروانى والعراق وغيرهما **(و)** حل **(ليس)** تنجس) ولا رطوبة لان نجاسته عارضة سهلة الإزالة وحذف من الأصل قوله في غير الصلاة ونحوها لان تحريم ذلك فيها كما قاله الاسنوى انما هو لكونه مشتتلاً بعبادة فاسدة لا لكونه مستعملاً بنجاسة كما لو صلى عدناً فإنه يأثم بفعله الفاسد لا بتركه الوضوء وتعبيره بمتنجس أولى من تعبيره بالثوب النجس **(لا ليس)** نجس) كجلد الميت لما عليه من التعبد باحتجاب النجس **(لا إقامة العبادة)** **(الافسورة)** كزجره عامر **(باب)** في صلاة العبد

(قوله وفي نوبه) أى وبدنه وقوله بنجاسته أى ولو عكسية

المفتر فيها ما لا يتفرق فيها غيرها كرفع اليدين في التكبيرات وان تولى والمطلوب فيها ما لا يطلب في غيرها  
وهي من خصائص هذه الامة والعيد مأخوذ من المودع لان الله تعالى يودع على عباده فيه بالسرور ولذلك  
طلب عقب الصوم والحاج المودعين بمغفرة الذنوب التي هي اعظم أنواع السرور قل (قوله وما يتعلق  
بها) أى من قوله وسن خطبتين بعدهما الى آخر الباب وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد  
الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلذا قدمها الشارع حيث قال عيد الفطر وان كانت صلاة الاصحى  
أفضل والاصح أن يومنا من رمضان أفضل من عيد الفطر شرح حر قال الجلال السيوطى العبدان  
والاستسقاء والخسوف والكسوف من خصائص هذه الامة اهر ومن المعلوم أن صلاة الاصحى أفضل  
من صلاة الفطر لثبوتها بنص القرآن وهو قوله فاعلرك بك وانحرف وانما قدم الشارع عيد الفطر لانه  
أول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم وقوله مشتق من المودع ووجهه أعياد وانما جاء بالياء وان كان أصله  
الوار للزومها في الواحد ولقرب بينه وبين عود الخشب قال في التحاف وانما كان يوم الفطر من  
رمضان عيداً لجميع هذه الامة إشارة لكثرة العتق قبله كأن يوم النحر هو العيد الاكبر لكثرة العتق  
في يوم عرفة قبله اذ لا يوم يرى أكثر عتقاً منه فغن أعنت قبله فهو الذي بالنسبة اليه عيد ومن لا فهو في  
غاية الابداد والودع شوري وبرماوى ومشروعيتها كانت في السنة الثانية من الهجرة كالأخصية  
وفرض رمضان وشعبان وزكاة الفطر في رمضان كما في (قوله سنة مؤكدة) أى يفكره  
تركها ولا لاهم ولا فتن في تركها وهذا على الراجع وقيل انها فرض كفاية نظرا الى انها من شعار الاسلام  
ولانه يتوالت فيها التكبير فاشتبهت صلاة الجنازة فان تركها أهل بلد أو قوم أو قتلوا على هذا وقام الاجماع  
على نفي كونها فرض عين وتسبب جماعة وفرادى ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده  
من غير جنة والامام المتعنه وله الامر على سبيل الوجوب لانها من شعار الدين وقيل  
على وجه الاستحباب وعلى كل منهما أى أمرهم بها وجب الامتثال كما في شرح حر (قوله للاتباع)  
استعمال على السنية لا بقيد التاكيد كما في الرشيدى على حر وذلك لان الدليلين المذكورين  
لا ينتجان التاكيد كالاخصى وبعبارة البرماوى قوله لا اتباع أى المنقول عنه صلى الله عليه وسلم في العيد  
لانه واظب عليها فغلب دلالة السنية والتاكيد (قوله ولا نهذا تركوع) غرضه هذا الاستدلال على  
السنية بالقباس على الاستسقاء وقوله ذات تركوع الخ إشارة للجامع فأصل الكلام ولانها كصلاة  
الاستسقاء في أنها ذات تركوع الخ وما قبل من أنها إشارة للدليل وقوله كصلاة الاستسقاء تنظير لما يظهر  
لان الاذان علامة للوجوب وعدمه ليس علامة للندب بل علامة على نفي الوجوب كما يدل من كتب  
الاصول وان غرضه الرد على القائل بالوجوب ولا يدل على التاكيد فقرر شيخنا حر (قوله لا اذان  
لها) أى وكل صلاة لا اذان لها سنة واعتبر بأن الاذان أمانة على الوجوب فعده مال على عدم  
الوجوب (قوله الحاج) استثنى من محذور أى سنة مؤكدة لكل أحد فرادى وجماعة للحاج  
الخ ولا يلتزم منها ما هو من فعلها كما يدل به عبارة أصله قال الثوري انظر هل مثله للعتراهم والاقرب  
لان المرأة ليس لها ركعتين عشا طاف وبرماوى (قوله حتى جماعة) الذى يظهره التوقييد  
بجنى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغيره حتى الحاجة وغيرها سم عشا وقول  
الشارح لا يشترط بأعمال التحلل مبنى على ما يقيد به والا فلا يقول لا يشترطه بأعمال الحج شيخنا  
حر (قوله فلا تسن) وهل تكره انظره وجوه عشا (قوله بين طلوع شمس) أى أول  
طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافاً لى عاب ولا يكره فعلها عقب الطلوع اهر حل (قوله وزوال  
يوم العيد) المراد به يوم عيد الناس ولواتى سؤال كما أشار اليه بقوله وسياق الخ ويجوز أن يكون

أشار له بما قد ورد عليه من أنها قد تعلت في غير يوم العيد أدله فأشار إلى استناده ذلك بأنه سبأني فلا  
يرد تأمل شورى فعل الأولى يكون مراد الشارح بقوله سبأني اتعهم في يوم العيد وعلى الثاني  
يكون إشارة لاستثناء صورة من مفهوم قوله يوم العيد فكأنه قال لأنها لو شهدوا الخ فتأمل **(قوله)**  
وسبأني أنهم لو شهدوا الخ) بأن شهدوا برؤية الهلال ليلة الماضية وعدلوا بعد الغروب وسبأني توضيح  
في قوله وتقبل شهادة هلال شوال الخ وقوله يوم الثلاثين تسميته يوم الثلاثين أمهوا بحسب الظاهر  
أي بالنظر لما قبل شهادتهم والافهوا أول شوال كما فاده شيخنا ح **(قوله)** صليت من الهد أداء  
أي في صلواته في اليوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثاني شوال حل **(قوله)** وسن تأخيرها الخ) وعليه  
فهي صلاة فعلها في أول وقتها مفصول عن **(قوله)** وللخروج من الخلاف) أي فإن لنا وجهاً أن  
وقتها لا يدخل الارتفاع وهو مذهب الإمام مالك وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه كما في شرح  
مر **(قوله)** فلوقتها قبل الارتفاع كره) اراجع عدم الكرامة لأنها ذات سبب فلا يكره فعلها قبل  
الارتفاع بل هو خلاف الأولى وقال بعضهم ما قاله الشارح ظاهر لأنه علل بالخروج من الخلاف القائل  
بوجوب تأخيرها إلى الارتفاع براموى **(قوله)** وهي ركعتان) ويجب فيها التعيين من كونها صلاة عید  
فطر أو صلاة عید أضحى في كل من أدائها وقضاها شرح مر وعش عليه **(قوله)** والا لمكان  
يكره) ويظهر به مر وليست التكبيرات للذكورة فرضاً ولا بعضاً وإنما هي هيات كالنعوذ دعاء  
الافتتاح فلا يجدر بتكررها عندا كان أو سهواً وعلى هذا فلا تدرها وصلها كصلاة الظهر مع صلاة  
وخرج من عهده التذلل على كل من أنها هيات كما في شرح مر وعش عليه **(قوله)** سبأني أي  
سوى تكبير في الاحرام أو الركوع فيتنافى عند الشك بأخذ بالقل ومنه أن يشك في أيها أحرم بها فيصلها  
الآخرة ويعيدهن بخلاف شك هل نوى الاحرام في واحدة منهن فإنه ليس في صلاة له حج زى  
وقوله حساً أي سوى تكبير في القيام والركوع فيتنافى قيامه وخالف الإمام مالك رضي الله تعالى  
عنه جعل من السبع تكبيرة الاحرام وكذا الذي أوجب ثور من أئمتنا وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله  
تعالى عنه يكبر ثلاثاً في كل ركعة ويسن جعل كل تكبيرة في نفس واحد كما ذكره العلامة البراءي قال  
عش على مر قتلان المناوي في الشرح الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في  
القطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة قال بعض الفضلاء الإعلام بحكمة هذا العدد أنه لما كان للركعة  
أربع عظم في الذكر بالركعة الواحد الواحد وكان للسبعة منه دخل عظيم في الشرع جعل  
تكبير صلاته ورواه سبعاً في الأولى لذلك وتذكرها بأعمال الحج السبعة من الطواف والركعة  
والجاءت شورى في إلهان النظر إلى العدداً كبراً كثر وتذكرها بإجماع هذا الوجود بالذكور في أمته  
المعروفة من خلق السموات السبع والأرضين السبع وما فيها من الأيام السبع لأنه خلقهما في ستة أيام  
وخلق آدم عليه السلام في السابع يوم الجمعة وسأرت عادة الشارع بالركعة هذه الأمانة ومنه تخفيف الثانية  
على الأولى وكانت الخس أقرب وتراً إلى السبع من دونها جعل تكبير الثانية خساً لذلك **(قوله)** ولأن  
بارسالم) أي لأن المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة وضعت تحت  
صدره عش على مر **(قوله)** ولوقتها الخ) حتى لو ترك جميع التكبيرات لم يأت بها واستشكك بميلوك  
الإمام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فإن المأموم يأتي به اللهم الآن يقال إن دعاء الافتتاح سنة من  
الصلاة لأنها هياكل كدمن التكبير فطلب مطلقاً عش على مر **(قوله)** امامه) أي المواقف والمخالف  
شورى **(قوله)** تاييه) أي ندباً فلو اقتدى بحق كبراً ثم أتى بالركعة كبرتها تاييه ويزد عليه من أنها  
ليس في الأتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات التقلات وبمسألة الاستراحة فانه يأتي بها وعليه

وسبأني أنهم لو شهدوا يوم  
الثلاثين وعدلوا بعد الغروب  
صليت من الهد أداء (وسن)  
تأخيرها لترقم الشمس  
(كره) للاتباع وللخروج  
من الخلاف فلوقتها قبل  
الارتفاع كره كما قاله ابن  
الصباغ وغيره (وهي)  
ركعتان ولا كل أن يكبر  
راقعاً بعد في أولى بعد  
دعاء (افتتاح) سبعا (و)  
في (ثانية) قبل تمود خسا  
للاتباع رواه الترمذي  
وحسنه ويضع يمينه على  
يساره بين كل تكبيرتين  
ولأن يارسالم ولوقص  
امامه التكبيرات تاييه  
وسن التكبيرات

لوقت وقدغات (د) ان  
(جبل) بان يقول لاله  
الاله (وكبر) بان يقول  
الله اكبر (و بعد ) بان  
بسط الله بتسبيح وتحميد  
(بين كل اثنين) روى ذلك  
البيهي عن ابن مسعود  
قولا وفضل اسناد جيد  
ولانه لائق بالحال (و يحسن)  
فيه (سبحان الله والحمدة  
ولاله الله والله اكبر)  
وهي الباقيات الصالحات  
في قول ابن عباس وجماعة  
(دلو ترك التكبير قفرا)  
ولو بعض الفاتحة (لم يعد  
اليه) لتلبس بفرض وتعييرى  
بتركها ثم من تعبيره بلمسى  
(د) أن (قرأ بعد الفاتحة  
في الاولى قد) في (الثانية  
اقربت

(قوله عام على خاص)  
لم يظهر وجهه (قوله بحث  
لا يطول به الفصل عرفا)  
فيه أنه في القيام وهو محل  
التويل والواله مندوب  
الا أن يراد بمجاز جوارزا  
مستوى الطرفين احترازاً  
عن الطول بخلاف الاولى  
(قوله فان عاد اليه قبل  
الركوع ولو عاد لمطلقاً لم يطول  
صلاته) ويسن له إعادة  
الفاتحة اه شرح الروض  
(قوله فانه يعود اخذاً الخ)  
وفارق فوات الانتاح  
بالتعود بانه لا يقال به بعد  
التعود انه مفتوح اه مر

بما ذكرنا من عدم مخالفة الفاتحة واصل الفرق أن تكبيرات الاعتقال تجمع عليها فكانت أكد مر  
(قوله في القضية) سواء قضاها في يوم العيد وفي غيره مر (قوله لان القضاء) يؤخذ منه أنه يجهر  
في القضاء أيضاً وهو كذلك وان غفلت وقت السرا قاله زى ونسن الخطية لها اذا فعها جماعة مر  
(قوله الجلي) بفتحين نسبة الى عمل الجلي التي يجرها الدواب وبالسرا السكون الى عمل بن بكر  
ابن وائل والاول أشهر لما قيل انه كان يأكل من عمل يده اه لب الباب عش على مر (قوله)  
وهال ويكبر الخ) عبارة تشرح مر ثم سبع تكبيرات يفت بين كل تكبيرتين منها كما يفتدله اى  
لا يؤهل ولا فصيحة وضبطه ابو عبي في شرح المخلص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات  
للسرعة في الصلاة بعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (قوله بتسبيح) أشار به الى أن  
عطفه بمجدد على خاص (قوله بين كل اثنين) أى مسنوتين فلا يستحب أن يأتي بما ذكر بين  
تكبيرة الاحرام والى بعدهم ولا بعد التكبيرة السابقة في الاولى ولا بعد الخامسة في الثانية زى  
والظاهر أنه لا حاجة لقوله مسنوتين لان مراده فثنتين من السبع أو الخس وقول المحشى فلا يستحب  
الخ خرج بقوله مسنوتين وابعاده خرج بقوله ين تأمل (قوله ويحسن) أى يستحب فيه أى في  
الين من قوله بين كل اثنين أى يستحب لذلك من حيث كونه مرتباً كذكر والا فاقبله مشتمل عليه  
وكان الاظهر ان يقول ولا فضل لان الحسن يشمل المباح وغيره من المأذون فيه وليس مراد ابدال المراد  
النسب قطع قال في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجباً ومندوباً أو مباهاً شيئاً قال زى يؤخذ  
منه أنه يجوز تولى التكبيرات وحيداً فلا تبطل صلاته بئس التولى الرفع يقول حج لواقدي يحكي والى  
التكبيرات الرفع لا يرفع من مفارقة تنوع اه بخلاف ما اذا ترك الامام التكبير فأتى به للمأموم ولى الرفع  
فان صلاته تبطل لانه أتى بمنهي عنه لان المطلوب في حق ترك التكبير حينئذ أفاده شيئاً حرف  
وقول زى فلا تبطل صلاته بئس التولى الرفع أى ولو كان التولى المذكور من شافى خلف حنفى والى  
التكبير والرفع فلا يفارق قياساً على التصفيق المحتاج اليه اذا كثرت وتولى ويوجب بإطلاق الاحجاب  
باحتجاب الفضل بين التكبيرات المستنزم لجواز التولى ويأتى للمسبوق في ثنيته بالخس أيضاً (قوله)  
وهي الباقيات الصالحات) ولو زاد عليها ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات جاز  
ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم عش على مر (قوله في قول ابن عباس  
وجماعة) اتفقوا بما ذكر لان الجهو وعلى ان المراد بالباقيات الصالحات جميع افعال الخير التي تنق  
ثمرتها ثم من أن تكون سبحان الله وغيرها عش (قوله لم يعد اليه) أى لم يسن لافى الاولى ولا في  
الثانية بخلاف فى عاب فان عاد اليه قبل الركوع ولو عاد اعالم ان تبطل صلاته أمالو عادله بعد الركوع  
عامداً ما تبطل صلاته حل وقال مر لم يعد اليه أى في هذه الركعة لا مطلقاً لانه يسن له أن يتداركه  
في الثانية مع تكبيرة قياساً على قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة اذا تركها فيها يسن له  
أن يقرأها في الثانية مع للمناقين ويجوز حج على أنه لا يتدارك وعلى الاول فهل يلاحظ تقديم  
التكبيرات على تكبيرة الثانية مراعاة للترتيب صورة أو تقديم تكبير الثانية لدخول وقته  
أولاً يستحب ملاحظة التقديم ويحتمل الاول بائى (قوله لتلبس بفرض) بخلاف ما لو تعود ولم يقرأ  
فانه يعود اخذ من هذا التعديل فتأمل حل وقال الشورى يؤخذ منه انه لا يؤثر الشرع في قراءة  
السورة قبل الفاتحة لعدم اعتدادها ولا بتأخير فرض (قوله أعمر من تعبيره بلمسى) يعلم منه التعمد  
بالاولى فلا يعود تأمل شورى (قوله وان يقرأ) وان لم يرض المحصورون بالتطويل قال في الكفاية

المعنى في ذلك ان يوم العيد شيعة يوم الحشر والسورتان فيها احوال الحشر قال الواحدي ق جيل محيا بالنبي من زبريدهم من وراء الحجاب فقبب الشمس من روائه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة وقال بجهد معوقة السورة سم (قوله أو الأعلى والعاشية) والاوليان أولى حل وحل من قراءتهما بكامل ان اسع الوقت ولا اقتصر على بعضهما شورى (قوله وسن خطبتان) ولو بعد خروج الوقت (قوله جماعة) أي ولو لموا فرادى لان اقتصود الولا وظ وأقل الجماعة اثنتان كما مر فلو كان اثنان مجتمعين من لاحدهما أن يحط وان صلى كل منهما منفردا شيختنا (قوله لا المنفرد) أي والجماعة النساء الا ان يحط لمن ذكر فلو قامت واحدة منهم وعظهن فلا بأس برأى (قوله لم يندبها) يقتضى انها لم تكن عابدة فاسدة كالاذن قبل الوقت وتوزع في التحريم اذا قصد الخطية زى وقال سم فلو قصدنا تقديم الخطية عبادة وتعمد ذلك لم يبعد التحريم وان لم يوافق مر عليه مع التردد واعتمد ع ش على مر الحرمة (قوله كخطبتى جمعة) ومن دخل والخطيب يحط فان كان بالصحراء جلس يستمع ما لم يحش خروج وقت العبد وان كان بالمسجد صلا مع الجماعة زى (قوله وحرمه قراءة الجنب) جواب عما يرد على قوله لا في شروط بان يقال حرمة القراءة دليل على اشتراط الطهارة (قوله ليس لكونها ركنا الخ) ففي الآية جهتان كونها ركنا في الخطية وكونها قرآنا في الحرمة لاجل الجهة الثانية لا الاولى وما ذكره حج انه لو كان جنبا في حال القراءة طلت خطبته محمول على من لم يقصد القراءة شورى باختصار وكان الانسب أن يقول لا لكون الطهارة شرطا فيها الا أن يقال المراد لا لكونها ركنا أي متوقفا على الطهارة (قوله والسابع) أي ولو لو واحد (قوله) وكون الخطية عربية هل ولو كانوا من غير العرب حج (قوله في بعضها) وهو عيدا النصى برأوى (قوله بنسح تكبيرات) ويقوت التكبير بالشروع في أركان الخطية كقوله بالقرأة شورى (قوله ولا) بان لا يفعل بينها (قوله افرادا) جمع فرد ضبطه ع ش بفتح الهزلة لكن سمعتم من شيختنا ح ف بكسرها فيصح كل منهما وقوله افرادا بان لا يجمع بين تكبيرتين في نفس واحد قال حل أي افرادات جمع فردة متواليات وهما منصوبان على الحالية فلو جمع أول بوال كان خلافا للسنة وسن الاستئناف وهذا هو المراد بقول بعضهم ضرائى يكون مخالفا للسنة وفي شرح الروض ولو فصل بذكر جزاءى فلا يمنع الموالاة (قوله ان ذلك) أي قوله وان يفتح الخ (قوله) ومع ضفة دلالة فيه) فالأولى الاستدلال بالاجماع قال ع ش لا يقال كان الاولى ان يقول وان سمح دلالة فيه لكونه قول نأبى لانا نقول دفع بما ذكره من صحة الاستدلال به في فضائل الاعمال مع ضفته لان الضعيف قد يستدل به في فضائل الاعمال فدفعه بما ذكر (قوله لان عبيد الله نأبى) فاجتمع فيه أمران كونها ضعيفا وكونه قول نأبى (قوله فهو قول صحابى) أي قوله يحكم من الاحكام وليس المراد قوله من السنة كذا لان هذا اذا قاله الصحابى بمحضه وان لم ينتشر وفي نسخة كقول صحابى والاول حذف الكاف لان الموقوف على المشهور هو عبارة عندهم عن الموقف على الصحابى فلا يحتاج الى ذكر الكاف بمذولة ولا موقوف بل لا تصح الكاف لان قول عبيد الله ان ذلك من السنة بمنزلة قوله روي عن الصحابى انه قال كذا وكذا قاله ع ش وقوله بل لا تصح الكاف الخ في نظر لان هذا في حكم الموقوف بدليل قوله بمنزلة الخ والموقوف حقيقة ماضيف للصحابى من قول أو فعل بان يقال قاله مر كذا أو فعل كذا والنأبى ههنا لم يصف الصحابى قول ولا فلا فعل حقيقة بل منزل منزلة من أضافه ضيفه مع ضفة دلالة فيه على الصحيح لان عبيد الله نأبى وقول النأبى من السنة كذا موقوف على الصحيح فهو قول صحابى



ليثبت انتشاره فلا  
يحتاج به على الصحيح  
وهـ هذه التبركات ليست  
من الخطبة بل مقدمة لها  
كما نص عليه الشافعي  
وانتاج الشيء قد يكون  
بمقدمته التي ليست منه  
نبه على ذلك في الروضة  
والصرح بسن التعليم  
والانتاج بما ذكر من  
زيادتي (د) سن (غسل)  
العبد من كرمه دليله في  
الجمعة كونه هنا توطئة  
لقولي (ووقته من نصف  
ليل) لامن جراً لأن أهل  
القرى الذين يسمعون  
النداء بيسكرون لصلاة العبد  
من قراهم فلو امتنع الغسل  
قبل الفجر لثق عليهم  
(د) سن (زين) بأن  
يتزين بأحسن ثيابه  
وتطيب وازالة نحو غفر  
ورجحه كونه سواء فيقوى  
الفصل الخارج للصلاة  
وبغيره وهذا الرجال أمال النساء  
فيذكره للنوات الهمة  
الحضور وبين نصيرهن  
ويظنن بالماء ولا يطيقن  
ويخرجن من ثياب بذلتين  
وكالنفاء فيذكر الخفاني  
(د) سن (يكور) بعد  
الصبح

ذلك وهذا مبني على أن الصبر في قوله فهو راجع لقول التالي فإن كان راجعاً للوقوف اتجه حذف  
الكاف **(قوله)** ليثبت انتشاره أي لم يثبت انتشاره بين الصحابة ولم يصراجماعاً لأنه ثبت عند سجة  
وأما إذا اشترى هذا القول وصار اجماعاً فهو حجة أفاده شيخنا **(قوله)** فلا يحتاج به (وحيث كان كذلك  
فقد ثبت مرفوعاً عند الأمام من طريق آخر فصح الاستدلال به اطاف **(قوله)** بل مقدمة لها) وأظهر  
فائدة ذلك فيما أوّل فيها بشرط الخطبة تقبل عند من يقول بأنها خطبة الجمعة ولا تطل عند غيره  
عش **(قوله)** وسن غسل العبد من كرمه دليله وهو الزينة وكافي غسل الأرواح كما هو مصرح به في كلامهم  
لحائض والنفساء لما فيه من النظافة والزينة وكافي غسل الأرواح كما هو مصرح به في كلامهم  
ونقله عش على مر **(قوله)** مع دليله وهو الزينة واجتماع الناس لها **(قوله)** من نصف ليل  
ولكن المستحب فصله بعد الفجر وقبله جائز حل ويمتد إلى الغروب شوي برى **(قوله)** لامن  
جفر) صرح به للرد على الضعيف القائل بأنه يدخل بالفجر كغسل الجمعة كما في شرح مر  
**(قوله)** بيسكرون لصلاة العبد أي بعد الفجر لانه وقت البكور كما سيأتي حل **(قوله)** لثق عليهم  
والأول لهم اقامتها في قراهم ويكره ذهابهم لتبرعها برماوى **(قوله)** وسن زين) ويدخل وقته  
بنفس الليل أيضاً وهل التزين هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر  
والأقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أن طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظر ولم يخص  
الذين فيه من الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن عش على مر **(قوله)** بأحسن ثيابه  
وأضاهي البيض لأن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لأن الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار  
التميز وأظهار التواضع وذو الثوب الواحد يشبهه بذلك الكل جمعة وعيد شرح مر وقال سم على الهجعة  
ولو وافق العبد يوم جمعة فلا بعد أن يكون الأفضل ليس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فلا يبيض  
فلينأمل ولو أراد صلاة الاستسقاء في يوم العيد فانه يترك الزينة والطيب كما يحسنه الاستسقاء ومثل  
الاستسقاء الخسوف احرل **(قوله)** وتطيب أي لتبرعهم ومعدة **(قوله)** وازالة نحو غفر) وسيأتي في  
الأضحية أن سر بهما سن لمن أول الشهر تأخير ازالة الغفرة وشعره إلى ما بعد ذبحها فلا يرد وسيأتي  
أيضاً في الحج أنه يحرم ازالة الغفر والشعر قبل التحلل الأول فلا يرد أيضاً كما ذكره العلامة البرماوى  
قال عش على مر فلم يكن يبدنه شعر فهل يس له امرار للموسى على رأسه تشبهاً بالخالفين أم لافيه  
نظر والظاهر بل المتعين عدمه لأن ازالة الشعر ليس مطلوباً بالله بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما ذكر  
وبين الحرم اذا دخل وقت تحمله وليس رأسه مشعر حيث يس له امرار للموسى على رأسه فان ازالة الشعر  
ثم مطلوباً لثباتها **(قوله)** وسواء فيه الخ) عبارة شرح مر وسواء أراد الحضور للصلاة أو لا **(قوله)**  
وهذا) أي المذكور من الغسل والتزين مع التعميم الذي ذكره وقوله أمال النساء فيذكر الخ لا يظهر  
وجه مقابلة ما قبله لأن المصنف لم يتعرض لحكم الحضور فها هو إلا أن يقال محل المقابلة قوله ولا  
يطيقن ويخرجن من الخفاة ولم يقد بل تعرض للحضور في ضمن التكبير المذكور بعد **(قوله)** لتوات  
المبتهل الخ) ظاهره أن ذات الجمال تحضر اذام التزين وليس كذلك اللهم إلا أن يجاب بأن المراد بذات  
الهيئة ولو بالنسبة للبدن فتدخل الشابة الجميلة وتخرج الجوزر والشابة غير الجميلة اذام يتزين برماوى  
قالمراد بذوات الهيئة بدانها لميلها **(قوله)** ويظنن بالماء أي من غير غسل **(قوله)** وسن يكور) أي  
من قبل ذلك كتبه ثوباً كترع من جاء بعده وليس ذلك عبارة عن قدر معين يحكم له به كان  
ساعات الجمعة عش **(قوله)** بعد الصبح) أي لم يبعد الفجر وهو لمن في المسجد باليهو كما قاله البرماوى  
وفي شرح الروض بعد صلاتهم الصبح هذا أن خرجوا للصحرا والامكنوا في المسجد قال العلامة

لغير الامام يأخذ مجلسه وينتظر الصلاة (وان لمحضّر الامام وقت صلاته) للاتباع رواه الشيخان (ويجمل) المحذور (في أمشي)  
ويؤخره في غير قليل كتب صلى (٤٢٨) الله عليه وسلم الى عمر بن خزيمة ولا البحرين أن يجمل الاضحي وأخر

الطبري رواه البيهقي وقال هو  
مسل وحكمته اشاع وقت  
التضحية ووقت صدقة  
الطريقين الصلاة والصريح  
بن البكور وما بعد من  
زياد (وفعلها بمسجد  
أفضل) لشرفه (الامير)  
كيفية فكره لفتوش  
بازحم وإذا وجد مطراد  
نحوه وضاق للمسجد  
الامام فيه واستخلف من  
يصل باقي الناس بموضع  
آخر (وإذا خرج) لغير  
المسجد (استخلف) ندبا  
من صلى ويخطب (فيه)  
من تأخر من صفته وغيره  
كشيخ ومريض وبض  
الافواه. كما استخلف على  
رضي الله عنه أباه مسعود  
الاصارى في ذلك رواه  
الشافعي بإسناد صحيح فان  
استخلف من صلى وسكت  
عن الخطبة لم يخطب بهم كما  
صرح بالجليلى لكونه  
افنيا على الامام وبما  
تقرر على ان تعبرى  
بما ذكر اولى من قوله  
ويستخلف من يصل  
بالضفة (و) ان (يذهب)  
لصلاة (ويرجع) منها  
(بكلمة) بان يذهب في  
طريقه ولو بان يمشى بكلمة  
ويرجع في آخر صلاته  
في غير المنادى بالرجوع فبادر  
أطول الطريقين فكثير الا

والا  
ولا  
ان (ياكل)

ولا  
ان (ياكل)

فبها (في) عيد (نظر) ويسلك عن الاكل (في) عيد (أي) حتى يصلي للاتباع رواه ابن حبان وغيره وهو حكمة امتياز يوم العيد  
عاجله بالمبادرة بالاكل وأخيره بالصبر مع حسن الذهاب وما بعده (٤٢٩)  
من ز ياد (في) ولا يكره نقل قبلها) بعد

ارتقاء الشمس (انبرامام)

أما بعد ما فان لم يسمع

الخطبة فكذلك والاكره

لانه بذلك مريض عن

الخطبة بالكتابة وأما الامام

فيكرهه النفل قبلها وبعدها

لاستغاله بغير الهم والحافته

فعل النبي صلى الله عليه

وسلم (ومن أن يكبر غير

حاج برفع صوت) في

المنزل والاسواق وغيرها

(من أزل لبني عيد) أي

عيد الفطر وعيد الأضحي

ودله في الأول قوله تعالى

ولكموا العدة أي عدة

يوم رمضان واتكبروا الله

أي عندا كالموا في الثاني

التياس على الأول وفي رفع

الصوت اظهار شعار العيد

واستقنى الزاني منه

المرأة وظاهر أن عمله

اذا حضرت غير محارمها

ونحوهم ومثلها الخ (في)

نحوه امام) بصلاة العيد اذ

الكلام مباح اليه فالتكبير

أول ما يشتغل به لانه ذكر

الله تعالى شعار اليوم فان

صلى منفردا فالبيعة

بإحرامه (د) أن يكبر أيضا

(عقب كل صلاة)

(قوله أن يدخل وقت

إحرامه) لكن لو صلى قبل

ولا يتخير به المرأة منه ويكره تركه كترك الاسماك في الاضحية والشرب مثل الاكل وأفضله

على باقي الفطر للصائم بأن يكون نحرًا أو زبيبا وأن يكون وترًا كافي عرش على مر (قوله حتى يصلي)

أي حتى تنقضي صلاته بما يقبضه من الخطبة برماوى (قوله وحكمة امتياز) أي ولو كان مفطرًا فيها

قبل عيد الفطر بعذر أو غيره وصالحًا فيها قبل عيد الاضحية لان المراد شأنه ذلك لان الحكمة لا يلزم

المطرداه شورى مع زيادة وقد قال قل قوله وحكمة أي الاصلية فلا يرد مفطر رمضان وصائم

غيره (قوله فيكرهه النفل) أي وينقذ عرش على مر (قوله قبلها وبعدها) أي وان خطب غيره

حج لكن فضيلة التعليل للذكور وعدم الكراهة (قوله لا يستغاله بغير الهم) وهو الخطبة والصلاة

كافي حل قال عرش هو واضح بالنسبة لما بعدهما طلب الخطبة منه وأما قبلها فان كان دخل

وقت ارادة الصلاة فواضح أيضا والأبأن يدخل وقتها أوجرت عاذمه بالتأخير فما وجه الكراهة

الأن يقال ما كانت الخطبة مطلوبة كان الهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة

لا انتظار لها (قوله برفع صوت) أي ليلأ أنهارا الكثير ذكر بحضرة غير محرم قل (قوله

والاسواق) جمع سوق بد ذكر يؤث سبب بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم جمع ساق زى

(قوله من أزل لبني عيد) وتكبير ليلة عيد الفطر أ كد من تكبير ليلة الأضحي للنص عليه كافي

شرح مر والمغاظة في كلامه بين المرسلين مرسل الفطر ومرسل الأضحي أما التقيد في الأضحي فهو

أفضل من المرسل بقميصه لشرفه بعبته بالصلاة عرش على مر (قوله ودله) أي التكبير في

الأول وهو عيد الفطر (قوله ولا تكبروا لله) لان الواو هنا الترتيب لا المطلق الجمع ولا يصح الاستدلال

لان الفرض الاستدلال على أن التكبير بعد كمال العدة فقد قال بعضهم حل الواو هنا على الجمع المطلق

خلاف الاجماع فتعين جعلها على الترتيب ولذلك قال الشارح أي عندا كالموا ملخصا من حل مع

زيادة (قوله اذا حضرت مع غير محارمها ونحوه) خرج هذا القيد ما كانت في بيتها ونحوه وليس

عندها رجال اجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر عرش على مر (قوله الى تحرم امام) أي الى أن

يدخل وقت إحرامه المطلوب أو صلى معه أو منفردا أو لم يصل أو أخر الامام الصلاة وهذا ما اعتمد

مر وقال وبرماوى (قوله فالتكبير ألى ما يستغله) فلو تفق أن ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين

التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من الليلة بنوع من

الثلاث أو يتخير فيها يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت عرش على مر (قوله

فالبيعة إحرامه) كذا قال الشارح ونبه العلامة حج ويبنى حله على ما ذكره الامام صلاة العيد

جماعة وسبق الامام بالصلاة وصلى بنفسه برماوى (قوله وأن يكبر عقب كل صلاة) ولو صلى التكبير

أونصدرك عقب الصلوات فتذكر فليكن كركه ولارادة التكبير في العيد وان طال الفصل بين

الصلاة والتذكر لان التكبير شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جز منها فلم يسقط طول الفصل أي

في أيام التشريق فان خرجت سقط ولا يلحق بالصلاة سجدة التلاوة والشكر ولو كانت صلاة من هذه

الايام ونصا في غير حال يكبر عنها كافي المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت

كأما كذا في الشورى وشيخ مر قال عرش ويقدم التكبير على أذكارها أي الصلاة لانه

الامام اعتبر اسما نفسه (قوله وهذا ما اعتمد المرئي والقليوبى) وبرماوى عبارة المرئي في شرحه كالشرح وغيره والى

تمام اسرار الامام وغيره فلهذا ويل خصوصاً قول ابن حجر في شرح الارشاد الى نطق الامام بإراده من تكبيره التحريم اه وانظر لؤلؤ

الامام التحريم الى الزاير لا يترك الصلاة لامل هذه كلام القليوبى



أَكْبَرُ (وتقبل شهادة  
حلال شؤال يوم الثلاثاء)  
بأن شهدوا برؤية هلال  
الليلة الماضية فنظروا  
أن كانت شهادتهم (فيل  
زوال) يؤمن بجمع الاجتماع  
والصلاة أو ركعة منها  
(حلى العيد حيث شأنا أداء  
والا) بأن كانت بعد الزوال  
أو قبله بدون الزمن  
للمذكور (تختلى قضاء)  
مضى أريد قضاءها أما  
شهادتهم بعد اليوم بأن  
شهدوا بعد الغروب فلا  
تقبل في صلاة العيد فتصل  
من القد أداء إذا فائدة في  
قبولها الأترك الصلاة فلا  
يصحى بها وتقبل في غيرها  
كوقوع الطلاق والعنق  
للمعلقين برؤية الهلال  
(والبرية) فيما لو شهدوا  
قبل الزوال وعدلوا بعده  
قبل الغروب أو شهدوا قبل  
الغروب وعدلوا بعده  
(بوقت تعديل) لاشهادة  
لأنه وقت جواز الحكم  
بها فصلى العيد في الأولى  
قضاء وفي الثانية من الغد  
أداء وهذا من زيادتي  
(باب) في صلاة كسوف  
الشمس والقمر

قالهم المهاد المراد كل من تحجب من الكفار بحربه عليه الصلاة والسلام فتكون استغراقية كافي  
الصفلياني وقوله وحده أى من غير قتال الأديين بأن أرسل عليهم رجلاً جنوداً لم يروها مبر (قوله)  
فنظروا أى وجوباً (قوله أداء) خبر لتكون المحذوفة أى تكون أداء كإصراره مبر في الشارح  
ويصح أن تكون حالاً من العيد وهو أولى من التقدير (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) قضيتها  
لا يجوز فعلها إلا لا منهراً ولا جماعة ولوقبل يجوز فعلها لباساً في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم  
يمعدها هو الظاهر ع ش على مبر (قوله فلا تقبل في صلاة العيد) أى في ترك صلاة العيد أى  
بالنسبة كابدل عليه قوله بعد إذا فائدة في قبولها الأترك الصلاة أى أداء (قوله فتصل من الغد أداء)  
ظاهره ولو للرأى (قوله) إذا فائدة في قبولها الأترك الصلاة عبارة شرح مبر لأن شؤالاً قد دخل  
فيما يصوم ثلاثة فتمت فلا فائدة في شهادتهم إلا المنع من صلاة العيد اه واستشكله الاستسوى  
بما حمله أن قضاءها يمكن ليلا وهو أقرب وأحوط وأيضاً لقضاء هو مقتضى شهادة البيعة المدة  
فكفى بترك العمل بها وتنوي من الغد أداء مع علمنا بالقضاء لا سيما عند بلوغ الخبرين عدداً التواتر  
اه سم (قوله وتقبل في غيرها) ومن الغير الزكاة فتخرج قبل الفجر وجوباً ع ش على مبر ومن  
الغريب أيضاً صوم اليوم الذي يصلون فيه فيصح صومه لأنه ثابى شؤال (قوله للمعلقين برؤية الهلال) انظر  
المعلقين بالعيد والظاهر عدم الوقوع لأن العيد يوم بعيد الناس ويحتمل خلافه احتياطاً لم أره حج  
جزم بهذا شوى (قوله والعبرة بوقت تعديل) يقتضى أنه بمجرد الشهادة لا يثبت للشهود به ولا  
يؤول عليها بل ينتظر التعديل ثم انظر شؤال على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فلي تأمل بل  
هو عام سم

#### (باب في صلاة كسوف الشمس والقمر)

وما يطلب فعله لاجلها مما لا يجوز في غيرها مع عدم تكرارها وهي من خصائص هذه الأمة  
وشرعت صلاة كسوف الشمس في السنة الثانية من الهجرة وصلاة خسوف القمر في جمادى الآخرة  
من السنة الخامسة على الأرجح كافي البراموي قال بعضهم كان الأولى أن يقول في صلاتي كسوف الخ قال  
شيبغا الأولى ما ذكره المصنف فراراً من توالى تثنيته ولأن التثنية توهم أن لكل من الكسوفين  
صلاة مستقلة وليس كذلك وكسوف الشمس لاحقة له عند أهل الهيئة فانه لا تتغير في نفسها وإنما  
القمر يحول فينتابها وخسوفه له حقيقة فان ضوءاً مكاسب من ضوءها وسببه حيولة ظل الأرض  
بينها وبينه نقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة كما في شرح مبر قال العلامة أحد بن العماد في  
كتابه كشف الامرار عما عني عن الأفكار أما ما يقوله للمنجمون وأهل الهيئة من أن الشمس  
إذا صادفت في سيرها القمر حال بيننا وبين ضوءها فباطل لا دليل عليه وذكر أن سبب كسوفها  
تخوف المباد بحبس ضوءها ليرجعوا إلى الطاعة لأن هذه النعمة إذا حبست لم ينبت زرع  
ولم ينجح ثم لم يحصل له فسخ وقيل سببه تعجلى الله سبحانه وتعالى عليها فانه ما يجلي لئلا  
الاضتع قد تعجلى للجلل لعله دكا وقيل سببه أن الملائكة تحمها وفي السماء بحر فذا وقعت في فعال  
سرها استرضوها كما قاله تعالى ومن خواص الشمس انها تطيب بدن الإنسان اذا نام فيها واكتفى  
الماء البارد وتبرد البطح لئلا قال الطرطوش في شرح الرسالة ان مغيب الشمس بائبلا حوت لها  
وقيل في عين حتمه جازم لقوله تعالى تغرب في عين حتمه أى طين ويقال قرب حامية بغير  
هزأى حارة وقيل سبب غروبها انها تند صولها الآخر السماء تطعم من سماء إلى سماء حتى تسجد تحت  
العرش فتقول إرباباً ربنا بما يصور ذلك فيقول الله تعالى ارجعي من حيث جئت فتعزل من سماء إلى سماء

حتى قطع من المشرق ومن خواص القمر انه يصفر لون من نام فيه ويقل رأسه ويسوس العظام ويبل ثياب الكتان وسئل على كرم الله وجهه عن السواد الذي فيه فقال انه أثر مسح جنته جبريل عليه السلام وذلك ان الله خلق نور الشمس والقمر ثم أمر جبريل فمسحه بمسحه فحما من القمر تسعة وتسعين جزءا فخلطها الى الشمس فأذهب عنه الضوء وأبقى فيه النور فذلك قوله تعالى فجعلنا نارا ليل وجعلنا آية النهار مبصرة فإذا نظرت الى السواد الذي في القمر وجدته حروف الجلم والميم والياء واللام والالاف في جبال وقد شاهدت ذلك وقرأته مرارا وكل شهر قمر بخلاف الشمس فانها واحدة قلته من خط شيخنا ح (قوله والاصل فيها) أي في مشروعيها بقطع النظر عن كونها سنة مؤكدة فلا يشكر مع قوله بعد اخبار صحيحة وقوله الاخبار الآتية أي بطريق الإشارة في قوله للاتباع وقول ابن عباس فقام قياما لم يمارى انه جهرت له وأمر آخرى لانه لم يذكر أخبارا صريحا اه (قوله المعبر عنهما الخ) أشار بالي أن قوله الكسوفين ليس فيه قلب أحدهما على الآخر بل إشارة الى هذا قول (قوله وهو أشهر) لان الكسوف الثور نور الشمس لا يفرق جرمها وانما يستمر بما يحل به جرم القمر بينما بينهما عند اجتماعهما ولبك لا يوجد الا عند تمام الشهور فإذا وجد في غيره فهو من خرق العادة والخف المحو وهو بالقمر أبق لان جرمه أسود صليل كالمراة يضيء بقلابة نور الشمس فإذا حل جرم الارض بينهما عند المقابلة منع نورها أن يصل اليه فيظلم ولذلك لا يوجد الا قبيل انصاف الشهور فإذا وجد في غيرها فهو من خرق العادة أيضا ومن الاول كوف الشمس في عاشر ربيع الاول يوم مات ابراهيم ولده عليه السلام سنة ثمان من الهجرة وعمره سبعون يوما في الصحيح ومنه الكسوف عاشر الحرم حين قتل الحسين رضي الله عنه سنة احدى وستين قل وعبرة الشورى قوله وهو أشهر لان كسف معناه تغير وخف معناه ذهب بالسلكية اه وكف وخف من باب جلس اه مصباح (قوله سنة مؤكدة) لم نقل هنا ولولنفرد وسافر وعبره وامرأة كقائل في صلاة العبد ركبا في صلاة الاستسقاء مع انها سن لم اكتفاء بما تقدم وذكر في الاستسقاء أطول الفصل (قوله لاخبار صحيحة) منها قوله عليه الصلاة والسلام ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حيانه فاذا رأيت ذلك فضاوا وادعوا حتى ينكسف ماكم اه مر وهلاقل للاتباع كقائل مثله في المبدول له لاجابه أنه عليه السلام فسل جميع الكيفيات شورى وفيه أن الشارح علل جميع الكيفيات بالاتباع لانه علل الاخيرة بقوله ثبوت التطويل في ذلك من الشارع الخ وما كانت الاخبار لا تدل الاعلى انه فعله او الفعل كما يحتمل الوجوب وهو الاصل يحتمل التدبقي بدليل يدل على التدب وهو قولة ولانها ذات ركوع وسجودا لأن لها لكل ما هو كذلك يكون سنة والدليل على عدم الوجوب ما صر في قوله هل على غيرها قال لا لأن أنقطع اه الحف وقال سم قوله ولانها ذات ركوع هذا استدلال على عدم وجوبها الا لازم لكونها سنة را على القائل بالوجوب (قوله صلاة الاستسقاء) أي في النية وما كانت صلاة الاستسقاء متفاعلا سنيها جعلها أصلا متفيا عليه هنا في صلاة العبدين وهو مبني على جواز القياس مع النص فصبه الرد على من قال بوجوبهما واستند في ذلك لظاهر كلام الشافعي في الام وقد أجاب عنه الشارح (قوله) لتأ كدها) علة لا كركعة وقوله ليوافق كلامه الخ علة لا يعمل ويرد على العلة الاولى أن الكركعة لا تأتي الا بنهي مخصوص وأما الاستسقاء وأما التدب بخلاف الاولى في كافي الاصول ويؤخذ جواه معاني الشورى قلنا عن حيج وهو ان تأكد الطلب في التدب يقوم مقام النهي الخصوص في

(قوله وقد شاهدت ذلك)

بها من عن شيخ شيخنا الشنقاني أنه من جملة كلام الامام على كرم الله وجهه (قوله ربه الله وهو أشهر) والخلف بالكسوف اللفظة الكسالة فلا ينافي سن صلاة ركعتين لحسوف النجوم كائن للزلازل والصواعق والارياح الشديدة نص عليه في شرح الهجة الا مسألة التجمع في حاشية سم على التهج لكنها تن فرادى في البيت كثر النقل الذي تنسج فيه الجماعة قاله في شرح لروض (قوله من باب جلس) أي ليس من باب باظرف مثلا فلا ينافي أنه قال بالنية للجهول ويقال الكسف والخسف أيضا (قوله ولاحياته) زاده دفعا لروحه التقييد بلوت اسمها ينكسفان لما لا يفوقه قاله يوم موته عليه السلام دفعاه ما توجهوه من انكسافهما لونه

(قوله وأما الاستسقاء من وأما الخ) أي وأما النهي المستفاد من أوامر التدب القاعدة ان الامر بالتي نهى عن خذه اه شيخنا

(وأما هاتان) كنة الظهر  
كأن المجموع للإتياع رواء  
أوداد وغيره وهذا من  
زباني (وأدنى كمالها زيادة  
قيام وقراءة ركوع كل  
ركعة) للإتياع رواء  
الشيخان وتعتبر كبريان  
هذه أفعالها يحول على ما إذا  
شرع فيها بنية هذه الزيادة  
أو على أنها قبل السكالات وما  
في رواية لمسلم أنه صلى الله  
عليه وسلم (صلاها ركعتين  
في كل ركعة ثلاث  
ركوعات وفي أخرى أربع  
ركوعات وفي رواية لابي  
داود خمس ركوعات أجاب  
أئمتنا عنها بأن رواية  
الركوعين أشهر وأصح  
وبحملها على الجواز

(قوله ليس في هذه الرواية

(الح) هذه عبارة سم  
عن حج (قوله ولا نظر  
لاشتغالها) لكن فيه  
أنه اشتغال مع الفضيلة  
كذلك سم (قوله  
بخلاف الور) وأيضا  
الكيفيات هنا سواء في  
عدد الركعات وانما  
اختلفا في الصفة فغير ولا  
كذلك الور أنه سم (قوله  
فأما يحمل ينبت على ما رواه)  
أي ولو كانت البنية في ركوع  
الثانية الثاني أيضا فأما  
تحصل الحلى ولا تنتفع بنية  
الفرقة

انقضاء الكرامة فيكون المكروما مائت بنهي مخصوص أو ما يستفيد من أوامر الشدب للؤكد  
فأما (قوله على مستوى الطرفين) فيكون معنى لا يجوز تركها إلا بإباح تركها بل هو مكروه كقوله  
شيخنا عبارة شرح حر ذلك المكروه غير جائز أو مستوى الطرفين (قوله كنة الظهر) فلو  
نواها كنة الظهر ثم علم بعد ادحام أن يزبدركوعا في كل ركعة لم يجز وهذا المعتمد برماوي  
(قوله رواء أوداد) ليس في هذه الرواية التعرض لكونها كنة الظهر بل إنه صلاها ركعتين  
لكن زاد الناس في ركعتين مثل صلاتهم هذه وللحكم بحقه وهو ظاهر في أنها كنة الظهر  
ومانع من حمل المطاق على التقييد برماوي (قوله وأدنى كمالها) فاذنواها أي الصلاة بهذه  
الكيفية لم يجز له أن يقتصر على الأقل كما لا يجوز له فعل الكل إذا نوى الأقل وأبني والشيخان أن  
من نوى صلاة الكسوف وأطلق خبر بين أن صلاها كنة الظهر وبين أن صلاها بر كوعين وحديثنا  
أن يقتصر على ما هو أدنى السكالات أو يأتي بها أو لا يعمل على هذه الكيفية التي هي الأكل  
ولا نظر لاشتهارها بخلاف الور فإنه لا يغير فيه بل يعمل على ثلاث والفرق أن الانقضاء على الركعة  
فيه خلاف الأولى وهذا واضح في حق غير ما هو إذا أطلق فأما يحمل نية على ما رواه الإمام فان  
نوى الإمام كنة الظهر وصرفها إلى المأموم إلى غيرها وتكسبه يبقى أن لا تصح لعدم التمكن من المتابعة  
حل (قوله زيادة قيام) وتجب قراءة الفاتحة في القيامين الزايدين؟ وفيه بطلان الصلاة بترك  
الفاتحة في القيام الثاني كالأول فليجر عرش ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة شرح  
حر (قوله ركوع كل ركعة) أي قال عند رفع رأسه من كل ركوع سمع الله لمن حجه وبناك  
الحديث كافي الرضة وهو المعتمد خلافا لما وردى من أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول من كل من الركعتين  
بل يرفع مكبرا لأنه ليس اعتدالا شرح حر بل هو قيام (قوله يحول على ما إذا شرع فيها الح)  
معناه في هذه الحالة لا يجوز له انقضاء عن تلك الكيفية بأن يقتصر على قيام واحد لأن هذه الكيفية  
هي أفعالها مبتدئها بالفعل بمعنى أنه لا يجوز له انقضاء عنها وليس معناه أنه ليس هناك كيفة أخرى أقل من  
هذه أفعالها ابتداء صرح (قوله أو على أنها أقل السكالات) ليس معناه أن السكالات التي هذه الكيفية  
أدناه هو الزيادة في الركوعات والقيامات أكثر من اثنين في كل ركعة بل المراد بالسكالات التي هذه  
الكيفية أدناها زيادة طول في القيامين والركوعين سم يلحق (قوله وما في رواية لمسلم الح) أن  
كان غرضه الإيراد على ما ذكره من أنه أدنى السكالات فلا وجه له كما لا يخفى وإن كان غرضه الإيراد  
عليه وعنى ما بعده فليأت وجهه شو يرى وقوله فلا وجه له لأن قوله أدنى كمالها الح لا ينافي أن  
نصلي بثلاث ركوعات أو أربع حمل على أنها من الأعلى لأنها تحصر الأعلى في كونها بر كوعين فقط  
ويمكن أن يوجه بأن أدنى كمالها أو أعلاه بر كوعين فقط وانما يزيد الأعلى بالقرآت والتسبيحات  
شبخنا والأولى ذكر هذا أي قوله وما في رواية الح بعد قول المتن ولا يقتصر ركوعا لا تجل ولا يزبد  
لعدم كاستع حر وذكر أن محل الثلاث ركوعات وما بعدها عند عدم التجلاء وقوله بأن رواية  
الركوعين أشهر وأصح هذا على القول بالتعارض بين هذه الروايات بأن كانت الواقعة واحدة بأن صلى  
التي على الله عليه وسلم الكسوف والخسوف في وقت معلوم واختلف الروايات في كيفية ذلك الوقت  
بأن قال بعضهم صلاها بر كوعين في ذلك الوقت وقال بعضهم صلاها بثلاث ركوعات في موضع باربع  
فيه وبعضهم يحسن فيه وقوله وبحملها على الجواز هذا على القول بعدم التعارض بين الروايات بأن  
لعدت الواقعة بأن صلاها في أوقات كل وقت بكيفية (قوله وبحملها) أي حل هذه الروايات أي

رواية لا تروكعات وأربع ركوعات الخ وهذا مبنى على ضعف فيكون ضعيفا شو برى **(قوله)** ولا ينقص) يفتح المشاء المحتية من نقص برماوى قال تعالى لم يعمقوا شيئا **(قوله)** ولا يزد به لمدى قبل انما بانى فى الركة الثانية وأما الاولى فكيف يعلى فيها التحادى بعد فراغ الركوعين وأجيب بأنه يتصور ذلك لاهل المعرفة بالحساب حل **(قوله)** ولا يكررها) أى لا يغفلها ثانيا **(قوله)** نعم ان ملاحا وحده) أى وكذا لو صلاها فى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فله اعادةها مع الجماعة وانما نص على المنفرد لانه محل وجوب باعلى الغالب شرح حر **(قوله)** صلاها كما فى المكتوبة) ويظهر من معنى المنفرد لانه محل وجوب باعلى الغالب وتظهر انها لو اجعلت وهم فى المادة وهو ما عاده كالأول اجعلت وهم فى الاصلية وتفرق شروط الاعادة هنا وتظهر انها لو اجعلت وهم فى المادة وهو ما عاده كالأول اجعلت وهم فى الاصلية وتفرق بين هذا وبين ما يخرج الوقت وهم فى اعادة المكتوبة حيث قيل بالطلان بأنه فى المكتوبة بنسب الى تقصير حيث يشرع فيها فى وقت لا يسهلها أو يسعها وطول حتى يخرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانحلال لا طريق للمعرفة ولا انظر الى أنه قد يكون من علها الهيئة لان أهل السنة لا يقولون على ذلك عى على حر **(قوله)** فى قيام أول) بالصرف وعدمه لانه ان كان معنى متقدم حرف أو بمعنى أسبق منع عى وفيه انه هنا بمعنى متقدم فلا معنى لتجوز الوجهين وأيضا المصنف يستعمله ممنوعا من الصرف ولو كان معنى متقدم كما قال فيهما سى ولونسى تشهد أول فانه بمعنى متقدم والظاهر ان الذى فى المتن عمل للعين فيجوز فيه الوجهان فتأمل **(قوله)** أو قهرها) ان لم يحسنها فان قرأ قهرها مع احسانها كان خلاف الاولى عى **(قوله)** كائنى آيتمنها) أى معتدلة وآيها ما تان وست أوسع وعما تون وآل عمران ما تان وهى وان قاربت البقرة فى عدد الآى لكن غالب آى البقرة أطول بكثير وقوله وفى الثالث كانه وخسين منها أى من البقرة أى لان النساء مائة وخمسة وسبعون وهى تقارب مائة وخسين آية من البقرة اطولها وقوله وفى الرابع كانه منها أى لان المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهى تقارب مائة من البقرة اطولها اطف قال الاستوى بنى أن يرد الآيات للتوسطة فى الطول والقصر فى والتعويل هنا ليس خاصا بالامام المحصورين لان كل ما ورد فيه نص بخصوصه لا يقتضى الى رضا المحصورين شرح حر **(قوله)** متقاربان) أى فى الطلب اذ يتخير بينهما لاقى القدر كما قرره شيخنا وفى قوله على الجلال وقوله وهما متقاربان أى لان السورة الثالثة تزدعلى مقابلهما من النص الآخر وهما تزدعون آية بنحو خمس وعشرين آية والرابعة تزدعلى مقابلهما بنحو ثلاث وعشرين آية قال شيخنا العزيز قوله متقاربان أى باعتبار أنه فى النصين تطويل الاول على الثانى والثالث على الرابع ففصر الثانى بالنسبة للاول كقصر الرابع بالنسبة للثالث والا فبينهما بورت بعيد **(قوله)** بل الامر فيمضى التقريب) اعترض بأنه قد عزم أن انص الاول يقتضى تطويل الثانى على الثالث وان النص الثانى فيه عكس ذلك وهو تطويل الثالث على الثانى لان النساء أطول من آل عمران وبينهما النصين تفاوت كثير فكيف يكون الامر فيهما على التقريب مع ان بينهما اختلافا حقيقا وأجيب بأنه يستفاد من مجموع النصين انه يخبر بين تطويل الثالث على الثانى ونقصه عنه أى فيكون الامر فيهما على التقريب فى الطلب أى طلب منه كل منهما حل مع زيادة شو برى وأجيب أيضا بأن المراد بالتقريب التسهيل والتيسير من الشارع بمعنى انه يخبر بينهما وقال بعضهم لما كان الثالث من الركة الثانية طلب تطويله على الرابع كما طول الاول على الثانى فان الامر فيهما على التقريب والنص الاول ناظر لكون كل قيام تاما بل قبله فطلب نفسه عنه **(قوله)** كائنين الخ) قال شيخنا الشورى انظر الى الحكمى فى ذلك فهلا كان فى الثانى تسعين على التوالى له (أقول) واصل الحكمية فى ذلك ان كل ركة مستقلة بجلل الثانى فى الركة الاولى والرابع فى الركة الثانية بمقدار بين فى التفاضل بين كل بعشرين وأما التفاضل بين

(ولا ينقص) معلها منها (ركوعا لاجلها ولا يزد به) فيها (لعدمه) علما بما نواه ولا يكررها ثم ان ملاحا وحده ثم ادركها مع الامام صلاها كما فى المكتوبة (وأعاده) أى السكال (ان) يقرأ بعد افتتاحه فى قيام أول البقرة (أو قهرها) لم يحسنها (د) فى قيام (ثان) كائنى آية منها (د) فى (ثالث) كانه وخسين منها (د) فى (رابع) كانه منها وفى نص آخر الثانى آل عمران أو قهرها وفى الثالث النساء أو قهرها وفى الرابع المائدة أو قهرها وهما متقاربان والاكتر على الاول فاقى الرضة أكملها وليسا على الاختلاف المحقق بل الامر فيمضى التقريب (د) أن (يسمح) فى كل ركوع وسجود فى أول منهما (كانه من البقرة) فى (ثان) كائنين (د) فى (ثالث) كبين (د) فى (رابع)

(قوله) متقاربان أى فى الطلب أى انه يخبر بينهما الا ان بعضهم عى فى حد الاعلى النص الاول (قوله) كقصر الرابع الخ) أى فى مطلق القصر لا فى قدر القصر والطول



طويلا نحو من سورة  
القرة وفي بقية القيامات  
فقام قياما طويلا وهو دون  
القيام الاول وفي الركوع  
الاول ثم ركع ركوعا طويلا  
وفي بقية الركوعات ثم ركع  
ركوعا طويلا وهو دون  
الركوع الاول ولا يطيل

في غير ذلك من جلوس  
واعتدال واختار النووي أنه  
يطيل في الجلوس بين  
السجدين أيضا لصحة  
الحديث فيه ومحل ما ذكر  
اذالم يكن عذر والامن  
الضعيف كما يؤخذ ذلك  
من قول الشافعي في الام  
اذا بدأ بالكسوف قبل  
الجمعة خففها فقرأ في كل  
ركوع بالتمحمة وقل هو  
الله احد ما أشبهها (وسن  
جهر بقرأة صلاة  
(كسوف) لاشمس  
لان الاولى لميلية أو ملحقه  
بها بخلاف الثانية وما روى  
من أنه صلى الله عليه وسلم  
جهر وأنه أمر رجل على  
ذلك (وسن فعلها) أي  
صلاة الكسوفين (مجمد  
بلا عذر) كتنبيهه في العيد  
وهذا من زياد (وسن  
(خطبتان خطبتين عيد)  
فيما (لكن لا تكبر)  
فيما لم يردده وتعبيره  
بما ذكر أعظم مما عبر به

الثاني والثالث فكان بعشرة فقط واختيرت العشرة على غيرها لانها أقل عقود العشرات برأى  
(قوله تكسين) قال العلامة الشوري هلا قال تكسين ومارجه هذا النص (أقول) وجهه انه  
جعل نسبة الرابع للثالث كسببة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص  
عن الثالث عشرين عشرين على هر (قوله لثبوت التطويل الخ) استدلال على قوله وأعله  
الخ وقوله في ذلك أي في القيام والركوع والسجود وقوله بلا تقدير أي بالقول فلا ينافي أنهم استنبطوه  
من قوله عليه (قوله في القيام الاول) أي في شأنه (قوله فقام قياما) مقول القول (قوله وفي بقية  
القيامات) وهي ثلاثة وجمع وثبت سالم مباحي لانه ليس من السنة القياسية المشهورة للثبوت في قوله  
وقسمه في التار يخمد كرى \* ودرهم مصغر ومحرر

وزيل ب وصف غير العاقل \* وغير ذا مسلم للناقل

ومثله ركوعات (قوله وهو دون القيام الاول) فيه انه لا يدل الادعي ان بقية القيامات أدون من القيام  
الاول وأما كون القيام الثاني أطول من الثالث والثالث أطول من الرابع فلا يدل عليه وانظر دليله  
وكذا يقال في قوله الآتي وهو دون الركوع الاول أي لا يستفاد منه تفاوت الركوعات لما في بهابعد  
الركوع الاول عشرين (قوله ولا يطيل في غير ذلك) هذا من كلام الشارع عطف على قول المتن  
وأعله ان يقرأ بعد افتتاح الخ (قوله واختار النووي) ضعيف أي اختار من جهة الدليل وقوله  
لصحة الحديث فيه انه ليس كل صاحب الحديث يصحكون مذهبا للشافعي اه حل (قوله ومحل  
ما ذكر) أي قوله وأعله الخ (قوله في كل ركوع) أي في كل قيام ركوع كافي عشرين أو في كل سابق  
ركوع وهو القيام أو أنه أطلق الركوع وأراد به الركعة من باب اطلاق الجزء وأرادة السك (قوله أو  
ملحقها) وذلك بعد العجز حل (قوله بلا عذر) فضيحه انه لو ضاق المسجد فلا فضل الصحراء  
لكن في عيب ان فعلها في الجامع أولى وإن ضاق وهو موافق لما صرح به العلامة هر حيث قال  
والجامع أفضل ولم يقل بلا عذر ويمكن توجيه قوله ان ضاق بأن الخروج الى الصحراء قد يؤدي الى  
فوائدها لا يجمل عشرين على هر فالاولى حذف قوله بلا عذر (قوله وسن خطبتان) أي ولو بعد  
الاعتلاء أي لماما لمنفرد ولا لمامة النساء سم (قوله فيما) من جملة ذلك تقدم الصلاة دائما  
وسن الاركان والسنة والشروط من الامعاء والساعات وكونهما عريتين اه حل أي لا يكتفي  
كالمطهرة والستر والقيام وفي قل فلو قدما أي الخطبة لم تصح ويحرم ان قصدتها كافي العيد (قوله  
لكن لا يكبر فيهما) وعظه كلامه أنه لا يبدله بالسبح ولا بالاستغفار لكن استقر عشرين عشرين  
بديل التكبير بالاستغفار قياسا على الاستغفار لانه يطلب حنا ما يطلب فيه ثمره شيخنا ح (قوله  
من توبة) من التوب مع تحذيرهم من الغفلة والتمادي في الضرر ويسن الفصل كإعطاء محاسب في دون  
الذين يأسن ثيابه ولتختلف بازلة تحوطر لتسقي الوقت ولانه وقت سؤال وذلة حل (قوله  
ومصدقة) وثنى أمر الامام بشئ وجب والواجب في الصدقة أقل مما يمين قمرافان عين فرأى  
زاد على زكاة الفطر انظر أن يغضل عن كفايته وكفايته بمونة بقية العمر الغالب ح (قوله  
وعتق) الاولى واعتاق لان الفعل للمضى أعتق لا عتق لانه لازم يقول عتق العيد ولا تقول عتقت  
العيد بل اعتقته اطينحي (قوله أمر بالتماتة) بكسر الميم ونحوها كالكتابة فيهما سم والمراد  
بها الاعتق (قوله ولا تحط بامامة النساء) قياس الاذان حرمه الخطبة حره حل (قوله

(وسن) لهما اسميهما (على) فعل (خير) من توبة ومصدقة وعتق ونحوها في البخاري أنه عليه أمر بالتماتة في كسوف الشمس  
ولا تحط بامامة النساء ولو قامت واحدة وذهبتين فلا بأس (ونذكر ركعة ب) ادراك (ركوع اول) من الركعة الاولى والثانية كافي حار

فلاندرك) محله بمن فعلها بالهيئة المنصوصة أمام أحرمها كسنة الظهر فيدرك الركعة بإدراك  
 الركوع الثاني من الركعة الثانية ع ش على مر **(قوله)** وثبت صلاة كسوف الخ) بمن يجتمع  
 فعلها بعد ذلك لا بمنى فوات الأداء لا تقتضى ولا يشترط لصحة صلاة الكسوفين أن يبقيا من الوقت  
 ما يسع الركعتين حتى لو قرب الغروب أو الطلوع جدا فإنه يصح الإحرام بهما وإن علم بضعه كجزءه به حج  
 شورى وبعبارة قل على الجلال وثبت صلاة الخ ويلزمه فوات الخطيئة لأنها تابعة فلا يحتاج بعد  
 الصلاة ثم تفت الخطيئة وعلى هذا يحمل ما في المنهج وشرح شيخنا وغيرهما لأنها وعط وقول شيخنا  
 بعدم فوات الخطيئة في الحالة الأولى فيه نظر فراجع **(قوله)** بغروبها ولو قد تبرا) فيقول أيام الجلال  
**(قوله)** لعدم الانتفاع بها) أى مع ذهاب محل سلطانها فلا يرد عدم فواتها بغروب القمر كسافا وقوله  
 وبالحجاء تام فبيناه أن القيدان معتبران أيضا في الغروب اه **(قوله)** ببقينا) فيه إشارة إلى أنه لا يعمل  
 بقول المنجمين لأنه تخمين فلا يعمل به في مثل هذه الصلاة شورى **(قوله)** بخلاف الخطيئة) أى فاتها  
 لا تفت بذلك أى لمن صلى قبل الانحلال وليس المراد أنها تفعل بعد الانحلال من غير سبق صلاة شورى  
**(قوله)** ولا يصلى في الثاني) هذا وإن كان محجبا في نفسه لأنه لا محل له هنا وليس من جملة الغريم  
 على ما قبله كالإختي بل محجبه عند أول الباب عند قوله صلاة الكسوفين سنة بأن يقول أذنين الغير  
 فلو شك فيه كأن حال سحاب الخ تأمل **(قوله)** فلا تفت بغيره) ويفارق غروب الشمس كسفة بأن  
 الليل محل سلطانه فغروبه كغيره تحت السحاب مر **(قوله)** لبقاء الانتفاع بضوته) هذه العلة لا ترجع  
 في الغروب كسافا مع القطع بأنه لو لم يكن كسافا لابقى ضوؤه لما بعد الفجر كما كان ذلك في غائر الكهر  
 متلا ع ش **(قوله)** كالواستر) أى قياسا على الواستر كما يشترطه كلام مر **(قوله)** كالواستر الخ) الخ  
 ويجوز أن لم يدرك ركعة منها أو نوصف بادهاء ولا قضاء وإن أدرك ركعة لأنه لا وقت لها محجوب عن  
 المكتوبة ولو شرع فيها ظاهرا بقاء الوقت فتبين أنه كان الجلي قبل تحريمها بطلت ولم تنفذ فلا تب  
 لم ينهها كسنة الظهر حل لعدم وجود ثقل مطلق على هذه الكيفية والوجه صحة وصفها بالأداء  
 وإن تعذر القضاء كرمي الجمار حج ع ش ورد عليه أن الأداء فعل الشئ في وقته المقدرة شرعا  
 الآن قال تزل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدس من الشارع **(قوله)** ولو اجتمع عيد  
 عبارة شرح مر ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن القوت قدم الأخوف فواتها الأك  
 فعل هذا ولو اجتمع عليه كوف وجمعة الخ واجتماع العيد مع الجنائز ليس من هذا فذكره فيه المناسب  
 لما ذكره في الحكم **(قوله)** قدمت) أى الجنائز أى سواء اتسع أثرت أوضاع أخذا من تعليل  
 الآتي وهل التقديم واجب أم مستحب ظاهر كلامهم الأول وقوله تلخوف تغير ليلت أى لأن الليل مظنة  
 للتغير قال السبكي فتية لتعليهم بخوف تغير ليلت أن تقدم الجنائز على الفرض ولو اجتمعت عند انتفاع  
 الوقت واجب ومنه يعلم أن الناس مخافون فيبطلونه الآن من تأخير الجنائز مع اتساع وقت الفرض  
 قال العراقي وهذا خطأ ظاهر يجب اجتنابه بحجة اه زى وهذا علم يمكن التأخير بغير المصلحة  
 الميت لكثرة الصلوات عليه ولا فلا ينبغي منعه فلو خيف تغير ليلت قدمت الجنائز على الفرض وإن  
 خيف فوت الوقت حل والحاصل أن الجنائز وإن وجدت مع عيد أو كسوف أو فرض وشيخ فندب  
 الميت قدمت الجنائز ولو خرج الوقت ولو كانت الصلاة جمعة فإن لم يخف التغير وجب التقديم أيضا  
 اتسع الوقت فإن اجتمعت كلها أو اتسع الوقت ولم يخف التغير قدمت الجنائز ثم الكسوف لها سبعة  
 القوت ثم الفرض اهتماما به ثم العيد فإن ضاق الوقت قدمت الفريضة ثم الجنائز ثم الكسوف ثم العيد  
 اه **(قوله)** والافالكسوف مقدم) وإذا قدم الكسوف على فرض غير الصلاة فظاهر إطلاقهم تقديم  
 الخطيئة

الصلوات فلا تدرك بإدراك  
 فإن ولا يقبضه لانهما  
 كالناصبين للآل وقيامه  
 (وتنقوت صلاة) كسوف  
 (شمس بغيرها) كسفة  
 لعدم الانتفاع بها بعده  
 (وبالحجاء) تام فبيناه أنه  
 المقصود بها وقد حصل  
 بخلاف الخطيئة لأن المقصود  
 بها الوفاء وهو لا يفتوت  
 بذلك فلا حال سحاب  
 وشك في الانحلال أو  
 الكسوف لم يؤثر فيصلى  
 في الأول لأن الأصل بقاء  
 الكسوف ولا يصلى في  
 الثاني لأن الأصل عدمه  
 (د) تنقوت صلاة كسوف  
 (قريبه) أى بالانحلال لما مر  
 (وبطلوعه) أى الشمس  
 لعدم الانتفاع به بعده  
 طلوعها فلا تنقوت بغيره  
 كسفا كالواستر بتمامه ولا  
 بطلوعه جزئيا لأنه الانتفاع  
 بضوته ولو شرع فيها قبل  
 الفجر أو بعده فطلعت  
 الشمس في أثناءها لم تبطل  
 كالواجب على الكسوف في  
 الأثناء (ولو اجتمع عيد أو  
 كسوف وجمعة قدمت)  
 أى الجنائز تلخوف تغير ليلت  
 بتأخيرها (أو كسوف  
 وفرض بجمعة قدم) أى  
 الفرض (إن ضاق وقت  
 والافالكسوف) مقدم

لتعرض صلاة للفوات  
بالاجتهاد (ثم يخطف للجمعة  
متعرضا له أي الكسوف  
ولا يجوز أن يقصده معها  
في الخطبة لأنه تبرك بين  
فرض وهل (ثم يصلها) أي  
الجمعة وإن اجتمع كسوف  
ودور قدم الكسوف  
وإن خيف فوت الور  
أي لأنها أكد وأجتنزة  
وفرض أو عيّد وكسوف  
فكالكسوف مع الفرض  
بما مر لكن له أن يقصد  
العبد والكسوف بالخطبة  
لأنهما سنان والقصد منهما  
واحد مع أنهما تابعان  
للقصود وههنا اندفع  
استشكال ذلك بعدم صحة  
الستين بنية صلاة واحدة  
الذي تندخلها وحل تقديم  
الجزء فيها إذا حضرت  
وحضر الوالي والأفرد  
الأمام جماعة ينتظرونها  
واشتغل مع الباقي بغيرها  
(درس) (باب)  
في صلاة الاستسقاء وهو  
لصلاة السقياء شرعا  
طلب سقي العباد من الله  
عند حاجتهم بالهوا هو  
ثلاثة أنواع أدناها الدعاء  
وأوسطها الدعاء خلف  
الصلاة وفي خطبة جمعة  
وتحويها وأعلىها ما ذكرته  
بقولي (صلاة الاستسقاء  
سنة) مؤكدة

الخطبة أيضا ويحتمل خلافه لأنها لا تنفوت بالاجتهاد وأيضا فلو لم يقتصر على الماتحة يرشد إلى ذلك  
ثم رأيت في بحر الرقائق نقلا عن التنبية أنه صلى الكسوف ثم الفرض ثم يخطف بجمعة زى (قوله  
متعرضا له) أي للكسوف أي لما يقال في خطبته (قوله) ولا يجوز أن يقصده معها في الخطبة أي  
فلا بد من قصد الخطبة للجمعة حيث لا يكتفى بالاطلاق لوجود الصارف كما قاله ح ول وعبارة شرح  
مر وعش عليه قوله متعرضا له أي لما يقال في خطبته كأن يقول حديث ابن الشمس والقرمانيان  
الح لا فرق بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلاها فإن لم يتعرض له أصلا تكف  
الخطبة عنه ويحترز وجوبا عن التطويل الموجب للقصص بين الأركان أي تطويل ما يتعرض به  
الكسوف (قوله) لأنه تبرك بين فرض وتقل أي مقصود قدر دعائه ما قدم في الجمعة من أنه  
إذا نوى رفع الجنبه وغسل الجمعة حصل التبرك الله كورويكن الجواب بأن الفصل لما كان  
وسيلة لغية لا مقصودا لدائه اعتذر التبرك فيه أو بأن المقصود منها واحد وهو تعمير البدن بالماء  
مع كون أظهم مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره إليه فاعتذر ذلك فيه ع ش  
على مر (قوله) وإن اجتمع كسوف ودور) فيه أن كسوف الشمس لا يجتمع مع الور وأجيب بأنه  
أطلق الكسوف على خسوف القمر كما عبره أولا (قوله أيضا) أي أخيف فوت الكسوف (قوله  
لأنها أكد) أي لشروعية الجماعة بها زى وهلا قبل بأكدية الور أيضا للقول بوجوب تأمل  
ثم رأيت ع ش قال قوله لأنها أكد ووجهه مشروعية الجماعة فيها وإن شرعت في الور في رمضان  
لأنه نادر في السنة (قوله) فكالكسوف مع الفرض (بما مر) أي فيقدم الفرض إن صاق وقته أي  
ولم يخش تغير ماليت ولا نكمت وإن خيف فوت وقت الفريضة فإنه ابن عبد السلام في قواعده شرح  
مر ويقدم العبد في الثانية إن صاق وقته والافالكسوف لتعرض فوائه بالاجتهاد (قوله) لأنها  
أي لأن خطبتهما كابدل عليه ما بعده (قوله) والقصد منهما واحد وهو الوعظ (قوله) تابعان  
للقصود والظاهر أنه يراد العبد في كبر في الخطبة لأن التكبير حيث لا يثنى الكسوف لأنه غير  
مطالب في خطبته لأنه ممنوع كذا أظهر ووافق عليه شيخنا زى شورى (قوله) وهذا أي بقوله  
مع أنهم تابعان للقصود (قوله) استشكال ذلك أي قصد العبد والكسوف بخطبة واحدة (قوله)  
بنية صلاة واحدة) في هذا دعاء استشكال أيضا إذ هو في الصلاة وما عمن فيه في الخطبة وحيث لا فإلوي  
حذف قوله صلاة تأمل

### (باب في الاستسقاء)

### (درس)

يقال سقاء وسقاء بمعنى ويقال سقاء للخير قال تعالى وسقاهم من شربا ليطهروا وقال تعالى لا سقياهم  
ما غسقوا والماء في الاستسقاء وما يتبع ذلك من سق الأم بالصوم والصدقة وسن البرز لاول مطر  
السنه والفصل أو التوضي في الوادي إذا سأل ولابد كفي الترجمة لفظ صلاة لاجل قوله وهو يدور ثلاثة  
أنواع وشرعت في رمضان سنة ست من الهجرة و يظهر أنها من خصائص هذه السنة شوري مع زيادة  
من قل (قوله طلب السقي) أي من الله أو من غيره فالسقين والثناء للطلب أي ولو بلا حاجة يبرأوي  
(قوله طلب سقي العباد) أي كالأول وأبنا والسقي اعطاء الماء (قوله) وهو ثلاثة أنواع وكلها سنة  
مؤكدة ولو نذر الاستسقاء فلا يخرج عن عهدة النذر إلا بالكيفية الكاملة لأن الإطلاق الاستسقاء  
على الدعاء بنوعيه صار للاستعمال المأجور ع ش على مر (قوله) أدناها الدعاء أي الدعاء ينزل  
الثبوت ونحوه (قوله) خلف الصلوات دلالة (قوله) سنة مؤكدة) وحل كونها سنة مؤكدة أن  
لها أثرهم الأمام بها ولا وجبت كالصوم و يظهر وجوب التدين ونية الفريضة قياسا على الصوم ولما مر من

تعرض ثم ظهر أنه يكنى بنية السبب فليحرق ثم رأيت في عبارة الحزم بعدم وجوب نية الفرضية له  
 شو برى ورده حى بأنه كيف لا ينوى الفرضية مع وجوبها واعتدائه لا بد من نية الفرضية قياساً  
 على المنذورة وعلى الصوم **(قوله)** ولوليسافر ونفرد أى وأمرأه وعبد وصى وسكت عن ذكرهم  
 هنا لطلب خروجهم فيما بين أولان الكاملين هم المقصودون بالاصالة قل **(قوله)** لا يتابع هذا  
 على النية والصارف له عن الوجوب قوله في نية الاعراف هل على غير هذا عى **(قوله)** من انقطاع  
 الماء من تلبية أى من أجل انقطاع الماء لا بانية لان الانقطاع ليس نفس الحاجة وانما هو سببها  
 فتأمل **(قوله)** وأنته ومنه قلة التبل وتوقف البحر أيام زيادته ما بلى **(قوله)** وأما لو حقه وأول  
 ما خلق الله المياه كانت كلها حارة وكان الشجر لا شوك فيه وكانت الوحوش تجتمع على الانسان  
 وتأنس به فلما قتل قابيل هابيل ملحت المياه اما لقتل الشوك في الشجر وهربت الوحوش  
 من الانسان وقالت الذى يحون أناه لا يؤمن اه مدافى **(قوله)** وهذا من زيادى قد يمنع  
 زيادة ذلك ويعدى انها دالة في كلام أهله لان الزيادة التى بها تقع داخلية في الحاجة فتأمل ويرد بان  
 الكلام في زيادة الحاجة الى ما يحتاج اليها انما يحصل بها نفع لان ما زاد على الحاجة لما أن يكون به ضرر أو نفع  
 أولاً ولا فنى على هذا بعض زيادة نفع الفائدة تشوبرى **(قوله)** وشمل ما ذى أى قوله حاجة قوله  
 عن طائفة أى لم يكونوا أهل بدعة أو نفي والافتن للابطن حسن طريقهم حل وشرح مر قوله  
 أهل بدعة وان لم يكنوا به لم يفسقوا به ابقى ما لو احتاج طائفة من أهل البدعة وسألو الله به  
 ذلك فويل تنبى ابايهم ثم لاقه نظروا فرب الأول وفاء بدمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فلما ذلك حسن  
 حالهم لان كفرهم بحق ومعلوم وتحمل اجابته على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح  
 بخلاف الفسقة والمبدعة عى **(قوله)** واحتاجت اليه ظاهره انما لطلب الزيادة النافعة لهم اه  
 حل **(قوله)** أن يفسقوا لهم ظاهره انهم يفسقون بعد صوم وخطة وصلاة خلافاً لما قاله الله  
 فط **(قوله)** وتكرر أى مع صوم ثلاثة أيام قبلها ان يشترط الحال والاصول بلا صوم زى **(قوله)**  
 حتى يفسقوا لان الله يحل المحرم في الدعاء فان اشتدت الحاجة خرجوا من القدوسين والاصول  
 ثلاثة أيام ثم يخرجون في اليوم الرابع ولوسقوا قبل تمام الايام ثم عاها وهذا لا يتأتى في الاستزادة حل  
**(قوله)** وهذا الى من قوله أى لاهماته لا يجوز الزيادة على الثالث عى وأضاف قوله تعادى فتضى  
 انه يكون الفاعل لها ثانياً من فعلها أولاً وليس مراد افل قال الشارح أهم وأولى لكان أوضح فتأمل  
**(قوله)** اجتمعوا لشكر أى على تعجيل ما وعده على طلبه مر وقوله ودعاء أى بالزيادة حيث كانت  
 نافعة لهم وفي كلام شيخنا ان لم يشعروا بالزيادة حل ولك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث  
 طلب فيه هذه الامور بعد التيسار والشكر والدعاء والاصالة وبين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه  
 الامور بعد زواله قبل الصلاة مع سران التوجه الاول فيه وهو قوله شكر الا أن يجاب بالتوجه  
 مجموع الامرين لطلب الماء يد اوبان الحاجة للسقيا أشد اه مم كذا في البرماوى وقال  
 الرشيدى لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يله بعد الانجلاء ان ما حصل نعمة وما هناك  
 اندفاع نعمة وفرق أيضاً بان الحاجة للسقيا أشد اه سم **(قوله)** وصلوا أى صلاة الاستسقاء ولا ينافى  
 قوله شكر زى أى لان العبادة تفعل شكر الله وعبارة عى ولا ينافى قوله شكر لان الحمل  
 على فعلها هو الشكر **(قوله)** ومن أن يأمرهم الامام أوثانته ويظهر أن يحوى الغاشى العالم الولاية  
 لا يحصى والى الشوكه وان البلاد التى لا امام فيها يعتز بالشوكه المطاع فيها شورى **(قوله)** بصوم أى بعب  
 أيام قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضاً اذا أمرهم بأكثر من أربعة أيام وإذا أمرهم

ولوليسافر ونفرد لا يتابع  
 رواه الشيخان (لحاجة)  
 من انقطاع الماء أو قلته  
 بحيث لا يكتفى أو ملوحت  
 (ولا ضرورة) بها نفع وهذا  
 من زيادى بخلاف ما لا  
 يحتاج اليه ولا نفع فيه  
 ذلك الوقت وشمل ما ذكر  
 ما لو قطع عن طائفة من  
 المساكين واحتاجت اليه  
 فيس لغيرهم أيضاً  
 يستقوا لهم ويسألوا الزيادة  
 لأنفسهم (وتكرر) الصلاة  
 مع الخطيبين كما صرح به ابن  
 الرفعة وغيره (حتى يفسقوا)  
 وهذا أول من قوله وتعاد  
 ثانياً وثالثاً (فان سقوا) لها  
 اجتمعوا لشكر ودعاء  
 وصلوا وخطب بهم الامام  
 شكر الله تعالى وطلبوا بد  
 قال تعالى ان شكرتم  
 لأزيدنكم (ومن أن)  
 يأمرهم الامام بصوم أربعة  
 أيام متتابة

(قوله) والاصول بلا صوم  
 أى صوم ثلاثة فلا ينافى  
 انهم يخرجون من القد  
 صائين كإثباتى في القولة  
 بعد (قوله) انما ما حصل  
 نعمة) أى النعمة يظهر  
 قبول الزيادة دون النعمة  
 ونعمانيه

الامام الصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزوم صوم بقية الايام وكذلك وسقوا قبل التبرع  
ويحتمل عدم الوجوب لانه كان لا صر وقد حصل وهو الاقرب كما في عرش على مر ولوصام في هذه  
الايام الامور بها عن نذر عليه أو قضا أو كفارة ومثله الاثنين والخميس اكتفى به لان المقصود وجود  
صوم فيها كما في مري مر زى (قوله) وصوم هذه الايام ظاهره ولو على المسافر وهو واضح حيث  
لم يتضرر به اثنى والشيخنا بوجوبه عليه مطلقا وهو مر بما يقرب ان اثره بالضرر ما لا يحتمل عادة  
لا ما يبيح التعم ولا يجب الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره باسرها بهذا لاطاعته ولا يتصور بذل  
الطاعة لنفسه (قوله) واجب باسرها الامام ظاهر كلامهم وجوبه ولو على النساء وعليه ليس الزوج النزع  
حيث نذشورى لانه ربما كان سببا في الزيد اه ولو كانت حائضا أو نفسا وقت امر الامام ثم ظهرت  
فانه يجب عليها الصوم لانها من اهل الخطاب وقت امر الامام ومثل ذلك ما لو سلم الكافر بعد امر الامام  
والظاهر ان منتهى كتابه فبينما ارتكبه ولو مباحا وقال زى ولا عبرة باسرها المباح نفيا واثباتا  
ولو وجب الامام عن امره هل ينسقط الوجوب او لا يظهر الثاني كما قاله الشورى (قوله) كما في فتاوى  
النورى وعليه فيجب تثبيت النية والتعيين كأن يقول عن الاستسقاء ولكن لا يجب قضاؤه اه  
حل ويفرق بين المسافر هنا وبينه في صوم رمضان بان الصوم ثم يتدارك بالنضاء بخلافه هنا لا يلزم  
الولى امر الصبي بالصوم وان أطاعه اه حج وقال سم يتجه الوجوب ان امر الامام بصوم الصبيان  
اه ولو امرهم بالصوم بعد اتمام شعبان فالظاهر الوجوب لان الذي يمتنع صومه بعد النصف الاول  
هو الذي لا يجب له عرش ولو حضر بعد امر الامام من كان مسافرا فان كان من اهل ولايته وجب  
عليه صوم ما بين منها والا فلا ولو بلغ الصبي أو فاق المجنون بعد امر الامام لم يجب عليهما الصوم لعدم  
تكميلهما حال النماء برامى (قوله) كهدنة وهي واجبة باسرها الامام لكن على من يجب عليه زكاة  
القطر لا مطلقا والواجب في التصديق اقل يتممolan لم يعين الامام قدره او قنناده على ما يجب في زكاة  
القطر والاثنين ان فضل ذلك القدر عن كفاية العمر الغالب حل (قوله) الى محرم اه أى ولو في مكة  
ولدمية وبيت المقدس لانهم يخرجون الصبيان واليهام والسجدة من عندهم كما في البرامى (قوله) في  
ثياب بذلة) يكسر الموحدة وسكون المجمة أى مهنة أى ما يلبس من الثياب في وقت الخدمة لانه  
اللائق بمجاطهم وهو يوم مسلة واستكانة وبه فارق العيد اه شرح مر (قوله) وفي تحشم) معطوف  
على ثياب كما شاراه بالعادة العامل وليس معطوفا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض  
لصفته في انفسهم وهي المقصودة كما في البرامى وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التحشم  
غير ثياب السكبر والقصر والخيلاء كمنحط طولها كماها وأذيالها وان كانت ثياب غسل وحينئذ فاذا  
أمرا بالظهار التحشم في ملبوسهم في ذواتهم من باب أولى اه شرح مر بحرفه (قوله)  
وغيرها) كالوقوف (قوله) للاتباع ومن لم يكره خروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم على الارجح  
لما فيمن اظهار التواضع ويكره العري ومن لم يخرج من طريق الرجوع في أخرى اه برامى  
(قوله) واخراج صبيان) أى ذكورا وانما ولم يخرج من بيتهم بل إلى حج والذى اقتضاه كلام الاسنوى انه في مال  
الصبيان واعتمده في شرحه شيخنا مر ويفرق بأن مصلحة الاسنة بقا ضرورية أى توعدو عليهم  
كما في تعليم الواجبات وفيها غيرها غير مختصة بهم فلا تولى فيها في بيت المال كان أوجه اه عرش وقال سم  
والذى يتجه انه ان كان القوم الذين منهم الصبيان يستقون لافهم فائز في دل اعتبار لانهم  
محتاجون وان كانوا يستقون لغيرهم فمؤنة اخراجهم في مال الولي المخرج لهم اه (قوله) وشيوخ

وصوم هذه الأيام واجب  
باسر الامام كما في فتاوى  
النورى (دبر) كهدنة  
وتوبة لأنت لسكن من  
ذلك أثر في اجابة الدعاء  
وفي خبر حسنة الترمذى  
ان الصائم لأزلة دعوته  
(وخرج رجلا الى محرم)  
بلا عذر (في) اليوم  
(الرابع) في ثياب بذلة  
أى مهنة (و) في تحشم  
في مشبه وجلسهم وغيرها  
للا اتباع رواه الترمذى وقال  
حسن صحيح (متنظفين)  
بالماء والسواك وقطع  
الروائح الكريهة (وباستخراج  
صبيان وشيوخ وغير  
ذوات هيات وبهائم)  
لانهم مستزقون وغير  
وهل تزقون وتصرون  
الابن فأنكم رواه  
الضارى والتصريح بمن  
امر الامام بالصوم والبر  
وباسرها باقيا مع ذكر

بسم الشين وكسرها كقري بها لانهم أرق قلبا **(قوله)** وغير ذوات هيات) أي والجهائن وغير ذوات  
 الهيات بخلاف الشواب مطلقا والجهائن ذوات الهيات نظير ما رمى في العبد وغيره ولا بد من ان  
 حليل ذات الحليل ومثلا العبد يذون ساداتهم لا الجانيين وان من ضررهم خلا فالحج رماوى **(قوله)**  
 لانهم مستزقون) بكسر الزاي رماوى **(قوله)** وهل ترزقون) هو معنى التنى أى لا تزقون الخ  
 عش وقوله الا بضعاءكم أى بدلتهم **(قوله)** ولا يمنع أهل ذمة حضورا) أى لا يطلب المنع على وجه  
 الإيجاب والندب شورى وبعبارة ع وبكره أخرج الكفار وخرجهم مع المسلمين فيمنعون  
 ان يخرجوا باعنا اه فنبه صريح بأن الكراهة في حقنا ومعهم **(قوله)** وقد يجيبهم) صريح فان  
 دعاء الكافر بحاج وهو المرجح وأما قوله فأتى وما دعاء الكافر إلى أن خلال فالمراد به العبادة كاتى  
 الشورى ويجوز الدعاء ولو بالمفرق والرجة خلا لما فى الاذكار لا مفرق ذنب الكافر مع مونه عليه  
 فلا يجوز كاذ كره البرماوى **(قوله)** ولا يختلطون بنا) أى بكرة ذلك أى بكرة تمكيننا أيام من  
 اختلاطهم بنا **(قوله)** لانهم ملعونون) أى مطردون من رحمة الله وهذا من اللعن بالوصف وغيره  
 ممنوع اطف **(قوله)** في صلاتنا) المولى ليس قيدا كابد عليه اطلاق غيره فلأى التنى على  
 عمومه لكن لأى ليشمل المولى وغيره من التهاب والعود فدل التثنية بالمولى لانه مظنة الاختلاط  
 برماوى وط ف **(قوله)** تلك) اسم الاشارة تراجع لقوله لانهم ملعونون وقوله اذ قد جعل بهم عذاب الخ  
 لليلة أى لكونه عذابا لقوله أى وانما كان كونهم ملعونين علة في تميزهم عنا لانه قد جعل بهم عذاب الخ  
**(قوله)** في انها ركعتان) ولجواز الزيادة عليهما خلا لما وقع في شرح مر من جواز الزيادة فقتل  
 عنه انه شطب عليه كافر وشيخنا ح ف **(قوله)** وفى التكبير) فيكبر فى الأولى سبعاً فى الثانية خا  
 وقضية كلامه انه لا يبدل ذلك بالاستغفار كذا قاله حل وانظر الفرق بين الصلاة والمطهرين  
 حيث أبدل التكبير فيها دون الصلاة وأجيب بأن المقصود من الخطبة الوعظ والاستغفار بناسب  
**(قوله)** وخطبته) أى فى اركان والسنن والشروط كما فى البرماوى **(قوله)** فهو أولى من قوله  
 ولا يخص بوقت العبد) وجه الاول به ان تعبير الاصل بوجه انها تختص بغير وقت العبد على ما هو  
 المعلوم من ان التنى اذا دخل على كلام مقيد بقيد كان التنى ذلك القيد غالباً والقيد هنا هو قوله بوقت  
 العبد فيكون هو المبنى والاختصاص غير مبنى ويجب عن الاصل بانه انما قيد بهذا القيد لاجل  
 الرد على القول الضعيف القائل بانها تختص بوقت المبدأ كحكاية في شرح مر **(قوله)** فى أى وقت  
 كان) أى ولو وقت كراهة ما يتجر رماوى **(قوله)** لانها ذات سبب) وهو المحل أى الجذب  
 رش يضى **(قوله)** ويخبر الخطبتان فيها) معطوف على قوله لا تؤقت فهو من مذكول  
 الاستدراك وكذا قوله ويسدل تكبيرها باستغفار الخ **(قوله)** لا ادباع الخ) يقتضى أن التنى  
 على قدم الخطبة على الصلاة مع أنه خلاف الأولى فيكون قصه ببيان الجواز بقوله لا  
 كان التقديم مأخوذاً من فعل التنى وحكمته بانه خلاف الأولى فن أن يؤخذ التخيلا الذى هو الاول  
 والافضل وفي شرح مر ما يقتضى أن التنى فعل كالأمرين لكن فعل التأخير أكل  
 وعبارته ولو غلب قبل الصلاة جاز لما صح من أنه **(قوله)** خطاب ثم ص لانه في حقنا خلاف  
 الافضل لان فعل الخطبتين بد صلاة هو الاكثر من فعله عليه الصلاة والسلام اه قال عش عليه  
 وهذا بخلاف العبد والكسوف فانه ليرد أن التنى خطاب قبلها اه **(قوله)** ويسدل تكبيرها  
 باستغفار) هذا أيضاً مستثنى من التثنيات ثلاثة ففتتح الأولى بتسع استغفارات والثانية بست  
 بخلاف تكبيرها صلاة لا يبدل بل يكبر فى الأولى سبعاً والثانية خا كالعبد يناسم وقوله ثلاثة بل كذا

مستثنى وغير ذوات  
 هيات من زباني (ولا  
 يمنع أهل ذمة حضورا)  
 لانهم مستزقون وفضل  
 الله واسع وقد يجيبهم  
 استراجا لهم وفى الروضة  
 عن النص كراهته لانهم  
 ربما كانوا اسباباً في قطع  
 لانهم ملعونون وبكره  
 أمرهم بالخروج كائن  
 عليه فى الام (ولا يختلطون  
 بنا) فى صلاتنا بل يتجزون  
 عنا فى مكان لذلك اذ قد  
 يحل بهم عذاب يكفرهم  
 فيصيبنا قال تعالى واتقوا  
 فتنة لاصيين الذين ظلموا  
 منكم خاصة (وهى كيد)  
 فى انها ركعتان وفى التكبير  
 والمهر وظبته وغيرها  
 لا اتباع رواه الترمذى يقال  
 حسن صحيح (الكتبا  
 لا تؤقت) بوقت عبد ولا  
 غيره فهو أولى من قوله  
 ولا يخص بوقت العبد  
 فيصليها فى أى وقت كان  
 من بل أونها لانها ذات  
 سبب فدارت مع سببها  
 (ويجزى الخطبتان قبلها)  
 لا اتباع واما أبو داود وغيره  
 (ويسدل تكبيرها  
 باستغفار) أولها يقول  
 أستغفر الله الذى لا اله الا هو  
 الى التسليم: أتوب اليه يبدل  
 كل تكبيره ويكفر فى ثلثة  
 الخطبتين من ادع تغفر  
 ومن قوله استغفروا ربكم

لَهُ كَانَ غَفَارًا إِبْرَاسِيْلَ السَّامِ عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا وَيَعْدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ (٤٤١) جَنَاتٍ يَجْعَلُ لَكُمْ أَهْرَارًا (ويقولون)

الخطبة (الاولى اللهم اسقنا

غيثاً) أى مطراً (مغيثاً)

أى مروبياً مشعباً (الى

آثره) وهو كالى الأصل

هتيا مريثاً مريباً غدقا

مجلدسا طبقاً دائماً الى

يوم الدين أى الى انتهاء

الحاجة اللهم اسقنا الغيث

ولا تجعلنا من القاطنين

اللهم انا نستغفرك انك

كنت غفاراً فأرسل السماء

أى المطر علينا مدراً أى

كبير الاتباع رواد الشافى

رضى الله عنه والذى

الطيب الذى لا يتغنى عن

والربى والحمود العاقبة

والربى ذو الربع أى

النماء والندق كثير الخير

والجليل بما جعل الارض أى

بمها تجل القرس

والسح شديد الوقع على

الارض والطبق ما يطبق

الارض فيصير كالطبق

عليها (ويتوجه) للقبلة

(من نحو ثلث) الخطبة

(الثانية) وهو مراد الاصل

بقوله بعد صدر الخطبة

الثانية (وحينئذ يبلغ فى

الدعاء سرّاً) وهما) قال

تعالى ادعوا ربكم تضرعاً

وخفية ويرفع الحاضرون

أيديهم فى الدعاء مشيرين

بظهوراً كنهم الى السماء

للاتباع روادهم والحكمة

فيه ان التصد رفع البلا

الى قوله ولوترك الامام الاستسقاء فعه الناس فاقبله مستقنى أيضاً قائل (قوله) ويقولون الخطبة الاولى  
هذه استسقاء لمطوف على الاستسقاء (قوله اللهم اسقنا) يقطع الحزمة من أسقى وصلها من سقى فقد  
ورد الماضى ثلاثين مرة بغير افعال تعالى وسقاهم بهم وقال تعالى لا سقيناها ماء غدقا (قوله مغيثاً) هو  
بضم الميم وكسر اللين المجعدة وهو الذى يغيث الخلق ويرد بهم وينبهم (قوله مريباً) هو بفتح  
فكسرو بالتخنية ما يأتى بالربع والزيادة وروى بالوحدة مع ضم الميم وسكون الراء أى يكون سبباً  
فى كل الريع من أربع البعير اذا أكل الرعي وبالفوقية معهم ما أرقت الماشية اذا أكلت  
ماشيات وكل مناسب هنا اه اياب شورى (قوله الى انتهاء الحاجة) أى الفرض الشامل للزيادة  
النافعة ودفع بقوله الى انتهاء الحاجة بما يقال بما كان دوامه من العذاب وقوله لمن القاطنين أى الآسين  
من رحلك بسبب تأخير المطر عنا ح (قوله أى كثيراً) وبضمهم فسرهم بكثير الدرأى السب (قوله  
أى الخفاء) أى الى الزيادة فى نفسه أى كثير فى نفسه قوله كثير الخيراً أى ما يرتب عليه من نبات الزرع والغار  
شبخنا (قوله تجل القرس) أى الذى يوضع على ظهرها تحت السرج وقوله شديد الوقع ليقوس فيها  
ما يؤخذ من سح الماء اذا نزل من أعلى الى أسفل ويقال ساح الماء اذا جرى على وجه الارض حل (قوله  
ما يطبق الارض) بضم التخنية وسكون الطاء وكسر الموحدة من أطبق لأنه لم يسمع طبق اه مختار اطف  
قال عى ويجوز فيه ضم أوله وتشديد الباء كفى القاموس فى القاموس طبق الشئ تطبيقاً عى وفى  
المختار وأطبق الشئ غطاء (قوله كالطبق) أى يصير على الارض كطبقة ثانية (قوله ويتوجه من نحو  
ثنت) أى استحبنا باننا استقبل له أى للدعاء فى الاولى لم يصد فى الثانية أى لا تطاب اعادته بل ينبتى كراحتها  
وكذا ينبتى كراحتها الاستقبال فى الاولى وان أجزأ عن الاستقبال فى الثانية عى اطف (قوله سرا  
وهما) وحينئذ يسر القوم حالة اسرارهم ويؤمنوا على دعائه حالة جهرة اه حل (قوله ويرفع  
الحاضرون أيديهم) غير المنجحة حيث لا حائل فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراحة (قوله  
مشيرين بظهوراً كنهم الخ) ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اسقنا الغيث وهو كذلك لكون  
المقصود به رفع البلا كابدل عليه قوله والحكمة الخ اطف أى وان كان فى الظاهر طلب تحصيل الغيث  
كأقرره شبخنا ح وفى عى على مر ماضيه ظاهر أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اللهم اسقنا  
الغيث ونحوه لكون المقصود به رفع البلا وبخالفه ماضى فى القنوت وعبارته ويجعل فيه وفى غيره  
ظهر كفيه الى السماء ان دعاء رفع بلا ونحوه وعكسه ان دعاء تحصيل شئ أخذها ماضى فى الاستسقاء  
اه ويمكن رد ماضى القنوت الى ما هنا بأن يقال معنى قولهم ان طلب رفع شئ أى ان طاب ما المقصود منه  
رفع شئ ومعنى قولهم ان دعاء تحصيل شئ أى ان دعاء يطلب تحصيل شئ اه ولواجتمع التحصيل  
والرفع راضى الثانى كالوسع شخادها بما فقال اللهم اقدرلى مثل ذلك قل (قوله ان التصد رفع  
البلا) ولا فرق بين كون البلا واقفاً ولا لان التصد رفع وتوجهه لوقوف اطف (قوله ويجعل  
يعن رداً) أى بعد الاستقبال كفى السوط ويقيه كلام المصنف ان عطف على قوله يبلغ تأمل وقال  
للارردى يحول قبله وقيل يتخير شورى قال عى ويوجه كونه بعد الاستقبال بأنه قبل الاستقبال  
مشغول بالوعظ وأنه يورث مشقة فى الجمع بين التحويل والالتفات اه ومحل هذا الجمل ان كان  
لا يسألوا نظرهم يستحب ان يليه لذلك بطورهم ليحصل هذه السنة ووافق عليه شبخنا زى  
(غائبة) كان طول رداً عليه الصلاة والسلام اربعة أذرع وعرض ذراعين وشبرا كفى شرح مر

بخلاف القاصد حصول شئ كما هي بيانه فى صفة الصلاة (ويجعل بين رداً

٥٦ - (يعبرى) - (اول)

فصار موكبهم) بجمل (أعلامه أسفله وعكسه) والاول تحويل والثاني تنكيس وذلك للاتباع في الاول رواه أبو داود وغيره ولم  
 يعلق بالثاني فيه فإنه امتنع على حجة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما قلقت عليه قاطعها على عاتقها وحصلان  
 على شقه الا يسرع على عاتقها العين والطرف الاسفل الذي على شقه العين على  
 معاجيل الطرف الاسفل الذي (٤٤٢)

**(قوله وعكسه)** ففتح السين وضما **(قوله بالثاني فيه)** أي الثاني وهو التنكيس هكذا تحل  
 عبارة شوري فالاول حذف قوله فيه حرف **(قوله فلما قلقت)** أي لعدو قام به والا فتوته  
 لانضامى أوله أظهر الجز هناكون الوقت تذل وخشوع شيخنا عز يري **(قوله)**  
 فيها أي من غير تنكيس **(قوله بتغيير الحال)** أي بتغييره سبحانه وتعالى فهو من إضافة المصدر  
 إلى المفعول ع ش **(قوله إلى الخصب)** بكسر الخاء ضد الجذب وقوله والسعة بفتح السين على الاصح  
 والكسر لغة قليلة نظم ذلك العلامة الدنوشي فقال  
 وسعة بالفتح في الاوزان \* والكسر عكس عن الصافي

وهو عطف لازم على ملزوم أو تفسير **(قوله ويرك)** بضم أوله وقوله لرداء أي رداء الخياط  
 والناس حتى تزعم الثياب أي عند رجوعهم إلى منازلهم كما في شرح مر وقال البرمادي حتى تزعم  
 الثياب أي بالقل أو بالعدو إلى محل نزوعها **(قوله لا في المصدر والثالث)** فان المطلوب فيما ليس  
 الا التحويل حل **(قوله ولو ترك الامام الاستفتاء)** أي أولم يكن امام ولا من يقوم مقامه وقوله  
 فيه الناس أي الكاملون أي جميع أهل البلد من ذكر لانها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بضمهم وان  
 كان بالعاقل لان ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين **(قوله لكنهم لا يخرجون)** حل  
 المراد بذكر الخروج أو يحرم ويجه أنه يكره ما لم يفتوا حصول الفتنة فيحرم اه شوري **(قوله)**  
 لا لزم مطر السنة) لعل اضافته من باب إضافة الصفة للوصف أي امطر السنة الأول أي لأوله لكن  
 لا اشعار في كلامه بهذا أملا وانظر ما للمناجم من ان إضافة مطر السنة من إضافة التكرار إلى المرة فم  
 والتقدير لا أول كل مطر في السنة اه شوري والمراد بمطر السنة ما يحصل بعد انقطاع مدد مطر بلا يقيد  
 كونه في الحرم وغيره يذني أن مثله النيل فيجزله ويفعل ما ذكر شكر الله **(قوله غير عورته)** أي  
 عورة الصلاة وغير عورة الخلوة ان كان خاليا وليس هذا من الحاجة التي تكشف طالع العورة قال شيخنا  
 والوجه أن يراد بها عورة الحرام كما قلته البرمادي عن قل على الجلال قال ع ش على مر وهذا  
 هو الاكل وان كان أصل السنة يحصل بكشف جزء من بدن أو قل كالأرض واليدين **(قوله)**  
 يشوشا هي مانعة خلوة فيجمعها أفضل ثم الفصل وحده ثم الوضوء وحده ولا يحتاج فيهما من حيث  
 التبرك أن يذو له نية الب فيهما ونية غيرهما ان صادف وبحصلان معه كافي النجاسة وهذا هو المتمد  
**(قوله وانه لا يذو له)** أي في كل من الوضوء والفصل وهذا صريح في أنه من كلام الهمام وليس  
 كذلك لان صاحب الهمام الذي هو الاسنوي يقول بان فيه نية بتدليل قول شيخنا مر ولا يشترط  
 نية كما عتبه الشيخ تيمالادري وخلافا للاسنوي الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه  
 هي الحكمة في كشف البدن ليناله طر أول السنة وركنه شرح مر بحروفه وكتب على قوله  
 تيمالادري هذه الزيادة نقلتها من خطه ملحقته وهي مقوية للاشكال شوري مع أدنى زيادة فظهر  
 من هذا ان قوله وانه لا يذو له من كلام الشارح وبمثل له لكن ينافيه قوله بعد اه أي كلام الهمام

عاتقه الايسر والحكمة  
 فيما التفاؤل بتغيير الحال  
 إلى الخصب والسعة (يفعل  
 الناس) وهم جالس (مثله)  
 تباه وروى الامام احمد  
 مسته من الناس حوّلوا  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 وكل ذلك منسوب قيل  
 والتحويل خاص بالرجل  
 وإذا فرغ الخطيب من  
 الصلاة أقبل على الناس  
 وأق ببقية الخطبة  
 (ويرك) الرداء محذولا  
 ومنكا (حتى يزع  
 الثياب) لانه لم يقل أنه صلى  
 الله عليه وسلم غير رداءه بعد  
 التحويل ثم محل التنكيس  
 في الرداء المربع لاني المذكور  
 والمثلث (لو ترك) الامام  
 (الاستفتاء فعلة الناس)  
 محافظة على السنة لكنهم  
 لا يخرجون إلى الصحراء  
 اذا كان الولي بالبلد حتى  
 يأذن لهم كما اتفاه كلام  
 الشافعي لخوف التنس  
 (ومن) لكل أحد (أن  
 يبرز لأول مطر السنة  
 ويكشف غيبه عورته)  
 ليعب به تبركا به والاتباع  
 رواه مسلم وظاهر أن ذلك

أكدوا فظهر غير أول السنة كذلك كما وضحني شرح لروض (د) ان (يفعل أو يوشأ في سيل)  
 يرى الشافعي أنه **(قوله)** كان اذا سال السبل قال اخبروا بنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فانتظر منو محمد الله عليه وسلم  
 كالإسفل للروض بار في يد سن أسدما بالنطوق وكريما بمفهوم الاول وهو أفضل كافي المجموع وفيه فان لم يجمعهما فليوشأ في  
 للهمام ليتجه الجميع إلى اقتصار على الفصل ثم على الوضوء وانه لا يذو له



اذ ايمصاف وقت وضوء  
ولاغسل انتهى واقتصر في  
التبعية على الفسل (د) أن  
(يسبح) رعدو برق) روى  
مالك في الموطاعن عبدالله  
ابن الزبير أنه كان اذا سمع  
الرعد ترك الحديث وقال  
سبحان من يسبح الرعد  
بحمده وللانكسفة من  
خفته وقبس بالرعد  
البرق (د) أن (لا يبعثه)  
أي البرق (بصره) قال تعالى  
يكاد تنارق به بالابصار  
ورى الشافعي عن عروة  
ابن الزبير أنه قال اذا رأى  
أحدكم البرق أو الودق أي  
المطر فلا يشتره (د) أن  
(يقول عند مطر اللهم  
صب) بتشديد الباء أي  
مطرنا (نافعا) للاتباع  
رواه البخاري (و يدعو  
بمناشاة) تخبر البيهق  
يستجاب الدعاء في أربعة  
مواطن عند انقضاء الصفوف  
وتزول الغيث وإقامة الصلاة  
ورؤية الكعبة (د) أن  
يقول في (أثره) أي في  
أثر المطر كاعبره في المجموع  
عن الشافعي والأصحاب  
(مطرنا بفضل الله) علينا  
(ورحمته) لنا (وكرمنا)  
بنسبه (كذا) بفتح نونه  
وهو آخره أي بوقت الجمع  
القلاني على عادة العرب في  
إضافة الأمطار إلى الأتواء

فالتأخر أنه من كلام المهمات وليس بمخالف للشارح وأما قول من كعبته الشيخ ففيه نظر كذا قرره  
شيخنا العذاري وفيه أنه على جملة من كلام المهمات ينافي ما نقله الشوري عن من أن صاحب  
المهمات بشرط التنية في هذا الموضوع لانه قال وخلافا للاسنى فالاولى بتقديم قوله اه على قوله وأنه  
لا تنية فيه لانه من كلام الشارح وقال الرشدي قوله وأنه لا تنية فيه إلا من كلام المهمات وكلام من فيه  
حذف والاصل وخلافا للاسنى في قوله لا تنية فيه إلا ان صادف الاستثناء من كلام الاسنى وليس  
راجعا لما قبله كما فهمه الشوري فالخاص أن الاذرى يقول بعدم اشتراط التنية مطلقا والاسنى يقول  
لا تشترط إلا ان يصادف وقت وضوء وغسل فتشترط فيكون الشارح موافقا للاذرى في عدم اشتراط  
التنية مطلقا وعليه فلكلام الشارح لا اعتراض عليه (قوله) اذا لم يصادف الخ) بأن كان متوضئا ولم  
يصل به صلاة ولم يطهر منه غسل واجب ولا مسنون وعبرة حل قوله وأنه لا تنية إلا ان المراد أنه  
يأتي في الوضوء بالكيفية المحصورة فلا بد من تنية معتبرة لأن يقال لا حاجت إلى التنية لان الغرض  
اساس الماء لتلك الاعتناء فهو على صورة التوضئ اه قال عرش والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب  
أضالان المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وهذا كله بالنسبة لاصل  
السنة أما بالنسبة لكالها فلا بد من التسمية والترتيب (قوله) وأن يسبح الخ) أي عندهما وإن لم  
يسمع الأول ولم يركب الثاني والرد هو الصوت الذي يسمح من السحاب والبرق النار التي تخرج منه وقيل  
الرد عندك والبرق أختنته يسوق بها السحاب فالمسموع هو صوته أو صوت سقوه على اختلاف فيه  
وأطلق الرعد عليه مجازا (د) (قوله) أنه أي ابن الزبير شوري (قوله) ترك الحديث أي  
الكلام الذي كان مشغولا به سواء كان حديثا عن النبي وغيره عرش اطف (قوله) وقبس بالرعد  
البرق) أي في طلب التبسيح عنده وإن كان المناسب أن يقول عند البرق سبحان من يركب البرق  
خوفا وطعما شرح من (قوله) سنابره السنة بالضم والفتح وهو بلد الشرف وقوله يذهب بالابصار  
أي يضعفها برماوى مع زيادة (قوله) فلا يشتره إليه) أي فلا يبعثه بصره كافر من شيخنا ح وفي  
قل على الجلال قوله فلا يشتره إليه شامل للإشارة بغير البصر فليراجع اه قال من وكان السلف  
الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له يسبح  
قدوس فيختار الانقياد بهم في ذلك (قوله) اللهم صبنا) من صاب يصب اذا نزل الى أسفل (قوله)  
أي مطرا) الأولى أن يقول أي مطرا نازل من علوا إلى سفلا لأن الصيب معناه النازل من علوا إلى سفلا  
(قوله) يستجاب الدعاء) عبارة من فتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء الخ (قوله) عند التقاء  
الصفوف) المراد به المقاربة وبالصفوف حال الجهاد وإقامة الصلاة ألفاظها أي التوجه إليها كما في  
قل (قوله) ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيتها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه  
عرش (قوله) أي في أثر المطر) أي لم يزل أي المطر باسقاطه في أثر لاجل حكاية كلام المجموع كالاجتنى  
نامل وكتب أيضا قوله في أثر كسر الهزة واسكان الشاء وفتح الهزة مع الشاء كاضبطه بالفتح شوري  
(قوله) بنو كذا) أفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في توبه كذا لم يكره أخذنا مما بعده قل  
والنو، بفتح النون قال ابن الصلاح التوبة في أصله ليس هو نفس الكوكب فإنه مصدرنا النجم بنو نوأ  
أي سقط وغاب وقيل أي طلع ونهض بيان ذلك أنها أربعة وعشرون نجما معروفة المطلاع في السنة  
كلها وهي معروفة بمنزل القمر الثمانية والعشرين يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في الغرب  
ويطلع آخرها من المشرق من ساعته فكان أهل الجاهلية اذا كان عند ذلك مطر يذنبونه إلى  
الساطع الفارب منها وقال الاصمعي الطالع منها قال أنهم عبيدة ولم يسم إلى التوبة السقوط الا في هذا

لايهامان النوء فاعل المطر  
حقيقة فأت اعتقد أنه  
الفاعل له حقيقة كخر  
(د) كره (ب) رج  
غير الراجح من روح الله أي  
رجعتني بالرجح وتأتي  
بالعذب فانار أجوها فلا  
تسبوا واسألو الله خيرها  
واستعينوا بالله من شرها  
رواد يوداد وغيره يستند  
حسن (وسن ان تضرروا  
بكثرة مطر) تثليث  
الكاف (أن يقولوا) كما  
قال صلى الله عليه وسلم  
شكى إليه ذلك (اللهم  
حوالينا لاعلينا) اللهم  
على الآكام والظراب  
ويطون الادوية ومنايت  
الشجر رواء النضان أي  
اجعل المطر في الادوية  
والمراعي لاني الابنية  
ونحوها والأكام بالجمع  
أكم بضمين جمع اكهم  
بورن كتاب جمع اكهم  
بفتحين جمع اكهم  
الثل المرتفع من الارض  
اذ اليربع أن يكون جسلا  
والظراب جمع طرب بفتح  
أوله وكسر تاء تبيل صير

(قوله فلا يظهر لنا المراد  
الحج) فليخرج لجل الواد  
للعلة لانه لا هذور في  
الاستقاء حيث أنه لانه  
طافية لزريع

الموضع ثم ان النجم قد يسمى نواسمية للفاعل وهو النجم الساقط بالمصدر وعبرة من النوء  
سقوط نجم من المنار في المغرب مع الفجر وطلوع رقبه من المشرق مقابله في ساعته كل ليلة الى ثلاثة  
عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ماضيا لجهة فان لما اربعة عشر يوما (قوله لايهام)  
فيه نظر لان الفاعل محذوف وتأنيبه ضمير مطر ناو بنو ظرف لعل الان يقال لايهام السبينة القريبة من  
الفاعل قل قال العلامة سم لك ان تقول سيأتي في الصيد والباقي نعر به باسم الله وامم محمد  
لايهام التشريك وتشكل الحرمة هناك لانها ويمكن أن يجاب بان الياهام هناك أشد لمزيد عظمة  
الشيء <sup>عليه</sup> من الاضافة الى النوء فتوهم تأنيبه أقوى من توهم تأثير النوء وبان التبادر من  
باسم الله واسم محمد اتحاد متعلق بالمطوف والمطوف عليه أعني اذ فيه اختلاف المتعلقين للتعاطفين  
خلاف الظاهر والاصل وليس للتبادر من مطر ناو بنو كذا أن النوء فاعل حقيقة بل للتبادر بخلافه لان  
مطرنا مبني للمفعول والاصل أن يكون الفاعل غير محمد كورمطلقا وقضية ذلك ان لا يكون الفاعل  
المحذوف هو النوء لانه قد كور وان لم يكن على وجه أنه فاعل (قوله وكه سبرج) أي سواء كانت  
معتادا وغير معتادا لكن السب انما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا اذا شقت ظاهرا على الساب  
ولا يتعبد الكراهة بذلك عر على حر (قوله من روح الله) لعل المراد في الجلة فلا يلزم أن  
التي تأتي بالعدايب من روح الله أيضا زى وشو برى وعبرة قل قوله وتأتي بالعذاب أي من  
حيث ما يظهر لنا والا فهي رمة من ههنا الله تعالى مطلقا (قوله حوالينا) متى مفردة حوالا كقول  
عن النور في تحريره ونقل عنه أيضا أنه مفرد فليحرر فيكون على صورة التثنية وكتبا يضاهو البنا  
بفتح اللام فيه حذف تقدير اجمعه أو مطر والمراد به صرف المطر عن الابنية والدور وقوله وعلينا  
بان المراد بقوله حوالينا لانها تشمل الطرق التي تجمع حولها فأراد اخرجها بقوله ولا علينا قال الطي  
في ادخال الواد معنا لطيف وذلك لانه لو استقطها كان مستغنيا لا كام وماسعها فقط ودخل الواد  
يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر بلتبث  
الواد وحلصة للطف ولكنها التمايل وهو كقولهم تجوع الحرة ولأننا كل بشدتها فان الجوع ليس  
مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع باجوة اذ كانوا يكرهون ذلك تكبرا اه فتح  
الباري شو برى وقوله ودخل الواد يقتضي الخ فيكون المراد بحوالينا الآكام والظراب ولا علينا  
بعده عن الابنية وهو ظاهر ان تضرر وابكة المطر حتى على الزرع فان كان المراد تضررهم بكثرة على  
الابنية فقط فلا يظهر لان المراد حيث لا علينا ما عدا الابنية فيكون شاملا للزرع وقال بعضهم قوله  
ولا علينا فأت الواو أن طلب المطر حوالينا المقصود منه الذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أي اجمعه  
حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليلنا أدب الدعاء حيث لم ندع رفعة مطلقا لانه قد يحتاج لاستمرار  
بالقبة لبعض الادوية والمزارع فطلب منع ضرره بقاء نفعه واعلامنا بان يفتني لمن وصلت اليه نعمة  
من ربه أن لا يسخط لعرض قارنها بل يسأل الله رفعة وابقاها بان الدعاء ورفع الضرر لا ياتي  
التوكل والتفويض اه (قوله والظراب) بكسر الظاء المثالة (قوله والآكام) بالمد وفتح  
الهمزة جمع اكهم بضمين كمنق واعناق جمع اكهم بورن كتاب جمع اكهم بفتحين كجبل وديال  
جمع اكهم كشجرة وشجر ونظيره جمع غرة على غمر كشجرة وشجر وجمع غمر على غمر كشجرة وديال  
وجمع غمر على غمر كشجرة وكتب وجمع غمر على غمر كشجرة وكتب وجمع غمر على غمر كشجرة وكتب  
ولا أعرف لها نظير في العربية وقوله جمع اكهم فكيف يكون مدلول اكهم ثلاثا كانت واذ اجمع اكهم  
بفتحين على اكهم بكسر الهمزة يكون مدلوله تسعلا من مدلول واحد وهو اكهم ثلاثا واذ اجمع اكهم

(بلاصة) لعدم ورودها

فيه

(باب )

في حكم تارك الصلاة (من

أخرج) من المكلفين

(مكتوبة كلا ولو جمعة)

وان قال أصلها ظهرا (عن

أوقافها) كلها (قتل حدا)

لا كفرًا خبر الشيخين

أمرت أن تقتل الناس

حتى يشهدوا أن لا إله إلا

الله وأن محمدا رسول الله

وقيموا الصلاة الحديث

وخبر أبي داود وغيره خمس

صلوات كتبته الله على

العباد فمن جاء بهن فلم

يضع منهن شيئا استخفافا

يجهنم كان له عند الله عهد

أن يدخل الجنة ومن لم يأت

بهن فليس له عند الله عهد

إن شاء عذبه وإن شاء أدخله

الجنة وأخبره أن لا يدخلها كافر

فلا يقتل بالظهر حتى تقرب

الشمس ولا بالعرب حتى

يلغ الفجر ويقتل في

الصبح بطول الشمس

وفي العصر بربوبها وفي

المساء بطول العصر

(قوله لأن وقت العصر الحرج)

فارق الظهر حيث لا يقتل

بشمته ولما كان يمكن فعله

بشمه خروج وقته لم يعتبر

ضيق وقت العصر بل

لا بد من خروجه بخلاف

الجمعة فيقتل عنه ضيق

وقتها

على أكم بضمين يكون مدلوله سبع وعشرين أكمة وإذا جمع أكم على أكامل بالمد يكون مدلوله أكم  
بالمد إحدى وعشرين أكمة لأن مدلول مفردة سبع وعشرون أكمة والحاصل من ضرب سبع وعشرين  
في ثلاثة ما ذكر (قوله بلاصة) أي جماعة شويرى وعبارة حل قوله بلاصة أي على الكيفية  
السابقة فلا ينافي أنه يصلها ركعتين منفردا لأن ذلك من جملة النوازل فينبوي بهارفع المطرات انتهى

(باب في حكم تارك الصلاة)

انظر حكمته ذكر هذا الباب هنا وقد بوجه بأنه لما ذكر أنواع الصلاة فمما تفرقت شرع تشكك على  
حكم تاركها لأجل الخت على فعلها حل مر وتقدمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور وألقى اه أي من  
تأخيره عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فاسب ذكره خاصة لما ع  
على مر (قوله من المكلفين) فيه تغليب المذكور على الأنث والأفانساء كالرجال في هذا الحكم  
وعلام أنه لا جمعة عليهم ع (قوله مكتوبة) أخرجه السنن في قوله لا يقتل بتركها على الأوجه من  
وجهين وإن كانت مقيدة بزمان شويرى (قوله كسلا) أي نها ولم يعفتاده وجوبها مر اطمحى  
(قوله ولو جمعة) في حق أهل الأمصار لأهل القرى لأن باحقيقة يرى أن لا وجوب عليهم شويرى  
قال شيخنا وهذه الغاية للرد اه لكن راجعت شروح المنهاج فلم أجدهم نعرض للخلاف في  
خصوص الجمعة وانما رأيت الخلاف في الغاية التي ذكرها الشارح في قوله وإن قال أصلها ظهرا وعبارة  
الحج تارك الجمعة يقتل فإن قال أصلها ظهرا فقال الغزالي لا يقتل وأقره الراننى ومضى عليه في الحاروى  
الصغير وزاد في الروضة عن الشاشي أن يقتل واختاره ابن الصلاح قال في التحقيق وهو القوي اه  
قال ع ش على مر ولم تعدد الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل تركه لماع القدرة  
أولاً لعدمه بالشك فيه ونظر والأقرب الثاني فليراجع (قوله وإن قال) أي من تزمه الجمعة إجماعاً بأن  
كان من أهل الأمصار وقوله عن أوقاتها أي حتى وقت العنفر فباله وقت عنفر وهو وقت الثانية حل  
وشامل لوقت الضرورة (قوله قتل حدا) أي بالسيف ولا يجوز قتله بغيره اه اطمحى (قوله  
لا كفر) أتى به للرد (قوله خبر الشيخين) فيه أن الخبر وارد في الكفار وأوجب بأن عمل بالدلالة  
قوله في آخر الحديث الإجماع بالإسلام ومن حقه أن تارك الصلاة يقتل فهذا ليل لقول المنصف قتل  
والحديث الثاني دليل لكون القتل حدا كما يؤخذ من قوله والجنة لا يدخلها كافر (قوله أمرت أن  
أقتل الناس) وجه الدلالة أنه منه شرط في الكف عن القتل والمقاتلة الإسلام وإقام الصلاة وإيتاء  
الزكاة لكن الزكاة يمكن الإمام أخذها ولو بالمقاتلة عن امتنعوا منها وقائلونا فكانت أي المقاتلة فيها  
على حقيقتها بخلافها في الصلاة فإنه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها معنى القتل فموضح الفرق  
بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فإنه إذا علم أنه يحبس طول النهار نواه فأغذبه الحيس ولا كذلك  
الصلاة فتعين القتل في حد ما رمى (قوله الحديث) تنه ويؤثر الزكاة فإذا هو لذلك عصوامنى  
دماهم وأموالهم إلا بجماع الإسلام وحسابهم على الله تعالى برماوى (قوله لم يضع منهن شيئا) هذا النتي  
متوجه لكل من المقيده هو يضع وهو الاستخفاف وهذا على خلاف الغالب من رجوعه  
الى التيقظ كما قرره شيخنا (قوله استخفافا) أي على صورة الاستخفاف حل (قوله كان له  
عند الله عهد) أي وعد لا يخلف ع ش على مر (قوله والجنة لا يدخلها كافر) فيه رد على من قال  
أن ترك الصلاة كفر وهو مذهب الإمام أحمد برماوى (قوله في المساء بطول العصر) وفي الجمعة  
بضيق الوقت عن أقل مجزئ من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتها في حالة ولا عبرة  
بسلام الإمام منها لا احتمال بين فساد صلاته وأعادتها فيتركها فلا بد من اليأس منها بكل تقدير حل

**(قوله وطريقه)** أي القتل وهذا جواب على إشكال وهو أن المقضية لا يقتل بها وقد قلتم لا يقتل إلا أن أخرجهما عن جميع أوقاتها فتصير مقضية ومحل الجواب أن قولهم المقضية لا يقتل بها محله إذا لم يرم بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل عليها كأي عرش على مر **(قوله أنه يطالب)** المطالبة الحاكم حتى لا تعتبر مطالبة الآحاد شوري **(قوله)** إذا ضاق وقتها أي بحيث يبقى من الوقت زمن يسع مقدار الغريزة والطهارة ومظاهرها أنه لا يطالب عندسة الوقت فإذا وقع حينئذ لا التفت إليه فيلجرح حل وعبرة العبادى وقوله إذا ضاق وقتها متعلق بأدائها فتسكن المطالبة ولو في أول الوقت إلى أن يبقى بعد الأمر ما يسعها وطهرها انتهت وقرره شيخنا صف وفي شرح مر ماضه وإعلم أن الوقت عند الرافى وقتان أحدهما وقت أمر والآخرون قتل وقت الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فتقول له صل فإن صليت تركناك وإن أخرتها عن الوقت قلناك وفي هذا الوقت وجهان أحدهما إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الطهارة والغريزة والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة **(قوله)** فإن أمر أي لم يفعل دليل ما بعده وخروج بالتوعد المذكور ماركه قبله ولو غالب عمره فلا تلتزم به برماوى **(قوله)** فاذا تلهو برين وكذا كل من وجب عليه القضاء **(قوله)** لأنه يختلف فيه أي في صحة صلاته **(قوله)** بعد استنابته أي طلب قضاء تلك الصلاة **(قوله)** لكن صحح هو المتمد **(قوله)** وإن فرق أي بأن الردة تخلد في النار فوجب إقامتها من بخلاف ترك الصلاة وهذا الفرق هو الراجح **(قوله)** وقيل بمحل الاعتماد أنه يستتاب في الحال وقوله والقولان أي كونه يستتاب في الحال أو بمحل ثلاثة أيام **(قوله)** فإن لم يقبل الحج وتوبته بفعل الصلاة حل **(قوله)** كإبراهيم الكبار أي قياسا على سائر أصحاب الكبار فإنهم لا تطمس قبورهم **(قوله)** ولا يقتل إن قال صليت أي ولو قلنا كذبه فإن قطع بكذبه فالظاهر أنه كذلك لا احتمال لمروراته عليه تجوز الصلاة بالإيمان حل **(قوله)** إنسان أي إذا كان بعد الأمر بالإمام أما إذا قتله قبل أمر الإمام بها فيضمنه لأنه معصوم على قتله عرش **(قوله)** ولا ضمان عليه وهذا واضح على أن الاستنابة مندوبة وهو خلاف معتقد الشارع من أنها واجبة إذ جعله لا يبنى الاضمان حل **(قوله)** تارك شرط حجة ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط أجمع على ركنيته أو شرطيته أو كان الخلاف فيه وأما جاحدا دون إزالة النجاسة اه والله أعلم

### (كتاب الجنائز)

قبل كان حق هذا الكتاب أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكره أثرها وهذا الكتاب يشتمل على مقدمات ومقاصد وبدأ بالأول فقال ليستعمل للوائح والمقدمات من هنا إلى قوله وتجهيزه فرض كفاية والمقاصد منه إلى آخر الكتاب شيخنا **(قوله)** التنجح أي لا غير شوري **(قوله)** وبالكسر اسم للنش وهذا معنى قولهم الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل أي الجنائز بالحركة العليا وهي الفتحة للأعلى وهوائيت في النش والجنائز بالكسرة السفلى للنش وعليه الميت وهو أسفل **(قوله)** وعليه الميت أي مكفنا فإن لم يكن عليه الميت فهو سرى ونش وقال بعضهم فيه

انظر إلى بعقله • أئالمهيا لنفلك • أئامر برالنيا • كم سار مثلى بعلك

اه سم عرش وفهم من الأقوال أن الميت حيث لم يكن في النش لا تطلق عليه الجنائز لا بالنش ولا بالكسر والحاصل أن الظرف قيد في الأول والمظروف قيد في الثاني شوري على التحريم

وإذا ضاق وقتها ويتوعد بالقتل أن أخرجهما عن الوقت فإن أمر وأخرج استحققت القتل ثم لا يقتل بتركها فاذا تلهو برين لأنه لا يختلف فيه ذكره القتل وأما يقتل غيره (بعد استنابة) له لأنه ليس أسوأ حالا من المرتد فإن تاب والاعتزل وقضية كلام الروضة أكملها والمجموع أن استنابته واجبة كالمرتد لكن صحح في التحقيق أنها والأول أوجه وإن فرق الأسنوى بينهما وتكفي استنابته في الحال لأن تأخيرها يموت صلاته وقيل بمحل ثلاثة أيام والقولان في التلب وقيل في الوجوب والمسمى أنها في الحال أو بعد الثلاثة متبرية وقيل واجبة فإن لم يمت قتل (ثم) بعد قتله (لأنه لم يترك الصلاة فيجهز ويصلى عليه

ويدفن بفراغ السطين ولا يطمس قبره كسائر أصحاب

الكبار ولا يقتل إن قال صليت ولو قتله في مدة

الاستنابة أو قبلها إنسان أم ولا ضمان عليه كقتل المرتد وكتار الصلاة قتل

ذكر تارك شرط على

كالروضه لأنه متنع منها

(كتاب الجنائز)

بالفتح جمع جناز فبالكسر

والفتح اسم الميت في النش وقيل بالفتح اسم الميت وبالكسر اسم للنش وعليه الميت وقيل عكسه

وقبل غير ذلك من جنه أرى

ستره (ليستعد الموت) كل مكلف (بتوبة) بأن يبادر إليها لئلا يفجأ الموت للفوت لها (وسن أن يكثر ذكره) غلبوا كثروا من ذكر هادم اللذات يعني الموت ورواه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم ومصححه زاد السناني فانه ما ذكر في كثير الاقله ولا في قليل الاكثره أى كبير من الأسس والدنيا وقيل من العمل وهادم بالحجة أى قاطع والتصريح بسن ذلك من زيادتي (ومريض أك) بما ذكر أى أشد طلبا به من غيره

(قوله حيث قال وخروج من المظالم) انظر ضمير قال يعود على من وكان مقتضى الظاهر أن يقول حيث قالوا ويحتمل عوده لحج ويكون هذا لفظه وما تقدم معناه حرر (قوله وكان يسترق الخ) والظاهر وجوب صرف جميع زمنه الى ذلك ماعدا ما يحتاجه لماعليه من مؤنة نفسه ويحاله أو فصل الأدلة أو النوم الضروري ونحوه (قوله حتى لو مات زمن القضاء لم يمت الخ) لعل المعنى انه مات في ذلك الزمن مع انه صارف للزمن كله الى ذلك الا ما هو محتاج لصرفه

لما جئت

قال القاضى في تعليقه لو قال أمضى على هذه الجائزة بالكسر لم يصح لان المكسور لم يفتح قال الاسنوى ويتجه الصحة اذا أراد الملبث وغايته أنه عبر بلفظ مجازى لعلاقة المجاورة شورى (قوله وقبل غير ذلك) وهو أنهما لغتان في كل منهما (قوله من جنه) بابه ضرب يضرب فصار على الكسر ع (قوله أى ستره) فالناسبة موجودة على كل من الاقوال الاربعه لأن المسمى اسما تارة ومستورا فاستر موجود على كل فيكون معناها لفة الستر فاندفع ما يقال ان هذا المعنى غير موجود في الملبث لانه مستور فلا يكرهه شيخنا (قوله ليستعد) أى وجوب ان كان عليه ذنب ونهبا ان لم يعلم ان عليه ذلك فالامر مستعمل في الوجوب والتنب وهذا أقيدم من حل كلامه على الاثر لفظ اه شورى (قوله بتوبة) ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه والا كفاه الزم من ردها ومحله أيضا حيث عرف المظالم ولا فيصدق بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والاقرب ان يقال هو مل سائق برده على بيت المال فدل من قال يصدق به مراده حيث غلب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه فهو لو كان الظالم مستحقا في بيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القايض والقبض والاقرب الاول ومحل التوقف على الاستحلال أيضا حيث لم يرتب عليه ضرورة في بصره ولم يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من زوجه او أهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكون التندم والزم على أن لا يعود وسأقضي لهذا الكلام بسط في كتاب الشهادات ع ش على مر قال حج في حاشية الايضاح ظاهر كلامهم توقف التوبة على تمام حفظ ما سبه من القرآن ونظام قضاء النوات وان كثرت حيث قال وخروج من المظالم ردها أو يرد بها ان تلفت مستحقها مالم يبرهنها ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ماعدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في بيان القرآن أو يصنع بعد بلوغه اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسير أو ما كانت عليه فوائد كثيرة جدا وكان يستغرق قضاءها زمانا طويلا فيكون في صحة توبته عزمه على قضاءها مع الشروع فيه وكذا يقال بطله في حفظ القرآن حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا لانه فعل ما في مقدوره أخذ من قول مر وخروج من مظامة قدر عليها اذ لم يقدر عليها فيكون في العزم كقسم ع ش (قوله بأن يبادر) تفسير للاستعداد للموت بتوبة (قوله وسن أن يكثر ذكره) أى سواء كان محييا أو مريضا بقلبه ولسانه بحيث يجعله نصب عينيه لانه أزجر عن المعصية وأدعى الى الطاعة ح ل وقوله نصب بضم النون ومعالم أن ذكره بقلبه ولسانه أفضل كقاي الشورى ويستثنى طالب العلم فلا ينسب له ذكر الموت لانه قد يظلم عنه (قوله يعنى الموت) ظاهره أن لفظ الموت ليس في الحديث وهو ثابت في الرواية ومن ثم قال شرحه هو بالحركات الثلاث بتقدمه روه أو أعنى أو عطف بيان أو بدل من هادم شورى ويمكن أن يكون ثابتا في رواية وغير ثابت في أخرى كرواية الشارح ح (قوله ما يذكر في كثير) أى مع كثرة الاقوال أى كان سببا لتقليله بأن يصدق بالذات الى عنده (قوله وهادم بالحجة) وأما بالحجة فهو المزيل للشي من أصله شورى (قوله أى قاطع) لقطع مادة الحياة (قوله بما ذكر) أى من الاستعداد والدلالة (قوله أى أشد طلبا به من غيره) لانه الى الموت أقرب ويسهل الصبر على المرض أى ترك الضجر منه ويكره كثرة الشكوى نعم إن سألته نحو طبيب أو فرج أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة على صورة الجرح فلا بأس ولا يكره إلا بين لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والدكر وحكاية الصالحين وأحواهم عند الموت وأن يوصي أهل بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما

اعتدى الجنائز وغيرها وأن يجنب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علة كعدم زوجة  
 وولد وجار ومعامل وصديق شرح **(قوله وأن تدأوى)** واتمام يجب كأكل الميتة لئلا يفسد  
 واساغفة القمعة بالخر لعدم القطع بفادته بخلافها ويجوز الاعتناء على طب الكافر ووصفه بالمترتب  
 على ذلك ترك عبادته ونحوها مما لا يعتمد فيه شرح **مر** قال عش وأفهم قوله لعدم القطع بفادته  
 انه لو قطع بفادته كصب على الصدوب وهو قريب **(قوله ما أنزل الله داء)** أى ماضع لله مرضا  
 في جسم شخص الحقة قوله الاوضع لدواء زاد في رواية جبهه من جهه وعلمه من علمه **يرامى (قوله)**  
 ان الاعراب ذكر بعد الاول لانه مخصص له كقوله عش **(قوله فهو فضيلة)** فيه إشارة الى أن  
 التدأوى أفضل لمن كان في شفاة تقع عام للسلعين أو خشي على نفسه من التضجر بدوام المرض  
 وأن تركه توكل أفضل حيث اتفق ذلك وورق الرضابه اه شورى وبعبارة شرح **مر** وأثنى النبوى  
 بأن من قوى توكله فالترك لأولى ومن ضعف يقينه وقل صبره فالمدواة لأفضل وهو كما قال الاخرى  
 حسن **(قوله ذكره اكرامه عليه)** أى الاخلاص عليه وان علم نفعه لم يعرفه طبيب وليس المراد به  
 الاكرام الشرعى الذى هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلم الى آخر شرطه كذكره عش على **مر**  
**(قوله قالى المجموع الخ)** وارد على قوله ذكره اكرامه عليه وجهه الورد أن الحديث يدل على حصة  
 الاكرام لان الاصل فى النهى التحريم فلذلك أجاب عنه بأنه مضعوع على تحمين الترمذى له بحاج  
 عنه بأن النهى للتزبه كإقراره شيخنا وفى عش على **مر** قوله قال فى المجموع الجواب عما  
 يقال لاستدل بقوله لما فيه من التقوى ولم يستدل بالحديث وقوله مضعوع البيهقى أى يقدم على ما قال  
 أحسن لان مع من ضعفه زيادة علم الجرح الراوى **(قوله فان الله يطعمهم ويسقيهم)** أى عظيم  
 قوة الطعام والشراب عش **(قوله وادعى الترمذى انه حسن)** وعليه فيحمل النهى على الكراهة  
 وفيما لا يدعى كراهة اكرامه على التدأوى والحديث قال لا تكسرهم امرضا كم على الطعام وليس فيه  
 تعرض للتدأوى حتى يكون واردا وأجيب بأن الطعام فيه شامل لما اذا كان على وجه التدأوى بل  
 مثل الاكرام على التدأوى الاكرام على سائر الطعام والشراب عش **(قوله لضر)** خرج الضر  
 العنى بالضر فلا كراهة فيه ولا يقال ان هذا يفهم من الأول بطريق الأولى لان الأول يشبه النظم بخلاف  
 الثانى زى عش **(قوله أودياه)** ومنه ضيق العيش **(قوله وسن لفتنة دين)** أى تخوفها وأخوف  
 زيادتها والمراد بها المصاعب والخروج عن الشرع ويسن أيضا تخبة لغرض أخرى كسنى الشهادة فى  
 سبيل الله تعالى قال ابن عباس لم يمت نبى الموت غير يوسف **عليه السلام** وقال غيره انما يمتى الموت  
 على الاسلام لا الموت شرح **مر** **(قوله فليقل)** أى مع الكراهة عش **(قوله ما كانت)** ثم قوله  
 اذا كانت ينظر وجهه مما يراه التعبير فيها وبعبارة الايجاب واتمأق بمافى الاول واذن الكافى لمهو  
 ظاهر للتأمل شورى أى لانه لو أتى فى الثانى بما كان المعنى وتوحيه مدة كون الوفاة خيرا لى يقتضى  
 أن زمن الوفاة بعضه خير وبعضه غير خير ويقضى انه ان لم تكن الوفاة خيرا لم يحبه لان الوفاة حينئذ  
 مقدرة بمدة مع أنه ظاهر الفساد شيخنا وقال شيخنا ح ف عبر بالذات الثانى لان زمن الوفاة مستقبل  
 وبعبارة عش لها تعامع فى الاول بما وفى الثانى باذا لان الحياة لا امتدادها وطول زمنها تقدر  
 بمدة فغيرها بمال الله على الظرفية الزمانية بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه  
 زمن مقدر **(قوله أى من حضره الموت)** عبارة **مر** من حضره الموت ولو غير مكلف حيث كان مجزا

قال ليرسل الله التدأوى  
 فقال تدأوا فان الله تعالى  
 لم يضع داء الاوضع له دواء  
 الا اطمع رواء الترمذى  
 وغيره وصححه قال فى  
 المجموع فان ترك التدأوى  
 توكل فهو فضيلة (وكره  
 اكرامه عليه) لما فيمن  
 التقوى عليه قال فى  
 المجموع وخبر لا تكسرهم  
 مرضا كم على الطعام فان  
 الله يطعمهم ويسقيهم  
 مضعوعه البيهقى وغيره  
 وادعى الترمذى انه حسن  
 (و) كره (بني موت لضر)  
 فى بدنه أودياه (وسن)  
 تخبة (فتنة دين) خبر  
 الشيعين فى الاول لا يخفى  
 أحسن كم الموت لضر أصابه  
 فان كان لا بد فعلا ليقيل  
 اللهم احب ما كانت الحياة  
 خيرا لى وتوفى اذا كانت  
 أوفاه خيرا لى رابعا فى  
 الثانى لكثير من السلف  
 وذكر السن من زيادى  
 وقال الاسنوى وغيره ان  
 النبوى أثبت فيه (وأن يقين  
 محض) أى من حضره  
 الموت (الشهادة)

(قوله قوة الطعام والشراب)  
 لعل المراد بالقوة عدم فناء  
 الجسم بعد الاكل (قوله)  
 ولا يقال ان هذا الخ) أى  
 كراهة هذا الذى يبنى بلاشر

وغير

فيهم من الأول أى الذى يبنى لضر حيث كان كسرهم (قوله وقال غيره انما يمتى الموت على الاسلام الخ) أى انه  
 ليس تخبة الموت بل يكون تبه على الاسلام اذا حضر اه سم

بما يصير إليه وروى الحاكم  
بإسناد صحيح من كان آخر  
كلامه لا إله إلا الله دخل  
الجنة (بالإلحاق) عليه  
لثلاث بضع وأربعين قل  
بل يشهد عنده وليكن  
غير منهم كاسد وعدو  
وارث فان لم يحضر غيرهم  
لقنه من حضر منهم كما يحسه  
الذريحى فان حضر الجميع  
لقن الوارث فيها أظهر وأبهر  
لقنه أشفقهم عليه وإذا  
قالها مرة ثلاثاً عليه إلا  
أن يتكلم بعدها (ثم  
يوجه إلى القبلة باضطجاع  
الجنب أيمن) فان تعذر  
(الجنب الأيسر) كفى  
الجموع لأن ذلك أبلغ في  
التوجه من استلقائه وذكر  
الإمام من زيادته (فإن  
تعدوجه باستلقاء) بأن  
يبقى على قفاه ووجهه  
وأخصاه للقبلة بأن يرفع  
رأسه قليلاً والآخران هنا  
هذا أسهل للرجلين  
وحقيقتهما المنخفض من  
أضلها والقريب بين  
التلقين والتوجيه من  
زيادته صرح الماوردي  
وقال التاج ابن السركاج  
أن أمكن الجمع فلا ضاع  
والأبدى بالتلقين (و)  
أن (يقرأ عنده) سورة  
(يس) تجزأ أقرأ على

ورق بين هذا وعدم تدب تلقينه بعد الدفن لأن هذا الصلحة وهو دخول الجنة مع السابقين ثم لا  
يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن (قوله أي لا إله إلا الله) ولاتسن زيادة محمد رسول الله فان كان كافراً  
وجب تلقينه لفظ الشهادتين وأمره به حيث رجع إلى إسلامه والأندلس ذلك حل وقوله ولاتسن زيادة  
محمد أي أن الميت لا يفتن بأى بعد ما يكلم بأصولاً أو قرأ ما ذكره كافراً من شيخنا حرف لكن  
قال عرش على مر ولا يضر محمد رسول الله لأنهم من أفعالهم وإن كانت لاتسن في هذه الحالة كما قاله  
مر وعبارة الجلال وشرح مر ونقل في الروضة وشرح المهذب عن جماعة من أصحابنا أنه يلحق  
محمد رسول الله أيضاً قالوا الأول أصبح لظاهر الحديث أي لاتسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه  
في الروضة والجموع وقول الطبري كجمع من زادت ما يدينها أولى لأن المقصود دعوته على الإسلام مردود  
بأن هذا مسلم (قوله وهو من باب إلحاق) الأولى التفرع وقوله بما يصير إليه أي فهو من مجاز الأول (قوله)  
من كان آخر كلامه) بالغ في التنبؤ والأول أفصح أي ولو النفس فيشمل ما لو استحضرت ذلك قبله وإن  
لم يتلفظ به وبه صرح في الخادم كما نقله في الإيباب عن الزركشى (قوله دخل الجنة) أي مع  
القائرين والافضل مسلم ولو فاسقاً يدخلها ولو بعد عذاب وإن طال (قوله ثلاث بضع) الضجر  
الفاق من العلم وبابه طرب اه مختار (قوله ولا يقال) أي يكره ذلك عرش (قوله بل يشهد  
عنده) أي يقال لا إله إلا الله ولا يقال أشهد أن لا إله إلا الله إلا أن كان كافراً رجع إلى إسلامه حرف  
(قوله وليكن) أي للمقن أي يستحب ذلك كما قاله مر (قوله ووارث) لو كان الميت فقيراً  
لا شيء له فالوجه أن الورث كثيره فإنه يلحقه لاتنفاء التهمة حيث أنه عرش (قوله فالزم  
بحضر غيرهم) أي غير الثلاثة المذكورين وقوله لقنه من حضر منهم أي وإن اتهم الميت كفى  
شرح مر (قوله أشفقهم) أن وجدوا الأثر قل (قوله إلا أن يتكلم بعدها) ولو بد كر ونحوه  
كمحمد رسول الله أو بكلام نفسي دلت عليه قرينة أو أطلع عليه أو أخدم شوري حل وحرف  
(قوله ثم يوجه باضطجاع) أي تدياً (قوله جنب) اللام بمعنى على (قوله فان تعذر) أي تعسر لفتن  
مكان أو نحوه كماله شرح مر (قوله وأخصاه للقبلة) بفتح الميم أشهر من كسرهما وضعا ونقل بالدرس  
عن الإيعاباته بتلقين الهزيمة أيضاً عرش (قوله أن أمكن الجمع فلا) أي التلقين والتوجيه (قوله)  
وأن يقرأ عنده (يس) أي تمامها يروى الحارث بن أسامة أن النبي ﷺ قال من قرأها وهو  
خائفاً من أوجاع شيع أو عطشان سقى أو عاكس أو مريض شفى مريضاً وصح في حديث غريب  
ما من مريض يقرأ عليه يس الأمات ربنا وأدخل قبره ربنا عرش على مر بنسب قراءة الرد  
عنده لا تسهل طالع الروح والمراد أن يقرأها بتمامها أن أتق له ذلك والأغنياء تسهل منها ولو تعارض  
عليه فقرأها فعمل يقدم يس لصحة حديثها أو أوالعديفة فظروا يفتن أن يقال بمرعاة حال المحتضر فان  
كان عنده شعور ونزك للغير والبعث قرأ سورة يس والأقر سورة العراء عرش على مر ويجمع  
الماء تدل عليه بآياتها يظهر أن ظهرت إشارة تدل على احتياجه كان يش إذا فعله وقد قيل أن  
الشیطان يأتيه بماء ويقول له قل لا إله إلا أنا حتى أسقيك فان قال ذلك مات على غير الإيمان اه حج  
(قوله لا الميت لا يقرأ عليه) أي لأن على نفس باصغافه ومباهة والميت لا يسمع فلو كان المراد الميت  
في الخبر حقيقته لقال عنده بدل قوله عليه هذا مادم فيه أن الميت يسمع كل شيء فيحس أن يقرأ  
عليه فلاولى إيقاظه على ظاهره من غير أن يدل اه شيخنا وعبارة حل لأن الميت لا يقرأ عليه خلافاً

لا يكون أحدكم الا وهو بحسن الظن بالله تعالى أي بطلان أن رجعه ويعقوبه وتخير الشيخين قال الله أنا عظمون عبيدي في ورس لمن عنده تحسين ظنه وتكليمه في رحمة الله تعالى (فأذامات غمض) ثلاثا فيح منظره وروى مسلم أنه دخل على أبي سفيان فحدثه بصره فغمض ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر وتنبه بصره بفتح السين وضم الراء شخص بفتح الشين والحاء (وإذا جاء به) عريضة فوطا فوق رأسه للثاني في مفتاح قد خذله الحوام (وليف مفاصله) فبرد ساعده الی عضده وساته الی فخذيه ونقده الی بطنه ثم تمد وتلين أصابعه تسهيل لنفسه وتكفيه فان الی البدن بعد مفارقة الروح بقية سرارة فأذاليف للفاصل حيث لا توافاقا يمكن تليينها بعد (وترعت ثيابه) التي مات فيها لانها تسرع الیه الفساد (مستر) كله ان لم يكن محرما (شوب) خفيف وبجمل طرفاه تحت رأسه ورجليه فلا يكشف وخرجه بالخفيف الثقيل قاله بحسبه فيغيره وذكر التعريب بين الزرع والستر من زبادي (وقتل بطنه بغير مصف) كمرأة



وتحويها من أنواع الحديد  
 ثلاث يتنحى فان لم يكن  
 حديد فطين رطب وقدر  
 ذلك بنحو عشرين درهما  
 أما المصحف وذكره من  
 زبادي فيصان عنه احتراماً  
 له قال الحسن بن علي  
 ان يلحق به كتب الحديث  
 والعالم المحترم (دفع عن  
 أرض على سرير) ونحوه  
 للثلاثين بندها (وجه)  
 الى القبلة (مكتنصر)  
 وقد تقدم كيفية توجيها  
 (وسن ان يتولى ذلك)  
 كله (أرفق محارمه) به  
 الرجل من الرجل والمرأة  
 من المرأة بأسهل ما يمكنه  
 فان تولاه الرجل من المرأة  
 الحرم أو بالعكس جاز (د)  
 ان (يبادر) بفتح الدال  
 (بفسله وقضاء دينه وتنفيذ  
 وصيته) ان تيسر والأسأل  
 وليس غمراه أن يحلوه  
 ويحتالوا به عليه كماله  
 وتجهيل الأخير وطعن  
 المؤمن أي روحه معلقة  
 أي محبوسة عن مقامها  
 الكريم بدنه حتى يقضى  
 عنه رواء الترمذي وحسنه

مندو بان الوضع على الجانب ووضع الثقل على البطن تقدم هذا الان مصلحة للميت به أكثر ويحتمل  
 أنه لا تعارض لان مكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه بنحو عصابة وهذا هو الأقرب  
 لكلامهم وان مال الأذرى الاول حيث قال لظاهر هذا القاءه على قفاه لقولهم بوضع على بطنه ثقل  
 (قوله للثلاثين) أي البطن ع (قوله فان لم يكن حديد) الظاهر ان هذا الترتيب لكامل  
 السنة لا لأصلها من (قوله) وقدر ذلك بنحو عشرين درهما) ينبغي أن يكون هذا ضابطاً لاقول  
 ما تحصل به السنة ولا يجوز ان يادة ان لم يحصل بها أي كافر مشيخاً وعبارة الشو يرى قوله عشرين  
 درهما فان زاد على ذلك فيظهر أنه ان زاد قدر الوضع عليه ما آذاه جرم والا فلا فيراجع شو يرى  
 (قوله فيصان عنه) أي بدنان لم يخش تنجسه والا فيصان وجوباً كافياً قبل وعش (قوله ودفع)  
 أي ندباً (قوله على سرير) ولا يوضع على السرير فراش الثلاثين فيتغير به بل يلقى جلده بالسرير  
 الصلبة ليس بخلاف الأول كما في الكفاية لكن قضية كلام المارودي وابن أبي هريرة أنه يسن وضعه  
 على منبر مطلقاً ذكره الشو يرى وعش على در (قوله) وتقدم كيفية توجيها) خلافاً للأذرى  
 حيث قال ان المراد بتوجيه هذا القاءه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة أخذاً من قولهم بوضع على بطنه  
 كذا ولا يتعين ذلك لان وضعه على جنبه لا ينافي وضع الثقل على بطنه لما مر أنه يوضع طولاً وبشدة  
 بنحو خرقة حل (قوله) فان تولاه الرجل الخ) ويحت الأذرى جواز من الاجنبي للعكس وعكسه  
 مع الفرض وعدم السور وهو بعيد فيجرم لانه مظنة لزوم شيء من البدن شرح هر وعش عليه  
 وتكلمهم فياذ كر الزوجان بالاولى (قوله) وان يبادر) أي وجوباً ان خيف تغيره بالتأخير والا فندبا  
 قل على الجلال وعطف المصنف الثلاثة بالواو وانظر ما تقدم منها وعبارة شرح هر يبادر بقضاء  
 دين الميت قالوا ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بفسله وغيره من أموره مارة الى فك نفسه  
 اه قال الرشيدى عليه أشار بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره في الفرائض  
 من تقدم بمؤمن التجهيز على أداء الدين انما هاتان مجرد تقدم فعل ما ذكر على الاشتغال بالنقل ونحوه  
 فالصورة ان المال يسع جميع ذلك فالخصل أنه يفرز ما يني بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالنقل  
 ونحوه (قوله وقضاء دينه) وظاهر ان المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو  
 كان قد عصى بتأخيرها لمطل وغيره كضمان النصب والسرقة وغيرهما وقوله وتنفيذ وصيته يجب التنفيذ  
 عند طلب الموصى له المعين وكذا عند التمكن في الوصية للفقراء أو نحوهم من ذوي الحاجات أو كان  
 قد أوصى بتجهيزها كما في شرح هر (قوله) ان يحلوه ويحتالوا) فان قيل لا معنى للاحتيال على الولي  
 بعد التحليل لئلا يتعذر تحليله ثم أذنت من الدين قلت اجيب بأن الجملة الاولى هي أن يحلوه ويحتالوا  
 الثانية وهي ويحتالوا به ويحتالون فيمجرد التحليل ثم أذنت من دينهم ويستلحق حقه الى الورثة أو بقضى  
 الواو بمعنى أو فلا شك في شو (قوله) ويحتالوا به أي بالدين وهذه صورة حوالة جوزت للحاجة  
 ومقتضى كلامهم ان يلزم الحال عليه دفع ذلك دون بقية الورثة وان لم يكن ثم تركه حل (قوله)  
 وتجهيل الأخير) أي لليت والوصى له برماوى (قوله) نفس المؤمن الخ) هذا في حق غير الانبياء  
 أو هو ليس بميت بدنه أو تأخيره بنحو مطلق حل وحله أي تأخير فيمن لم يخلف وفاءه وكان قادراً على  
 وفائه حياته (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة كالمطاعة حيث لم يوف  
 العائد بدل الموعود عنه كأن اشترى بفساد فاسد أو قبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله أما ما قبض

بالمعاملة القاسدة وقبض كل من المعادين موقوف عليه العقد في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقيا أو بدله إن كان تالفا ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة حصول القبض بالتراضي ثم على كل منهما ثم الإقام على العقد القاسد عرش على مر (قوله هذا) أي قوله فغسل إلى هنا وهي إحدى عشرة مسئلة فقوله إذا تيقن راجع لجميعها اه عرش (قوله) واستند جلدته (وجه) عبارة مر وانخفاض صفته (قوله) فإن شك في موته أخر ذلك أي وجوب الاحتياط اغتاء ونحوه وينبغي أن الذي يجب تأخيرها هو البدن دون الفسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرر فيهما بل إن خيف منهما ضرر بتقدير حياته حقيقة امتنع فعلهما عرش على مر (قوله ولو قال نفسه) هي الرد على القول الآخر القائل بعدم وجوب تجهيز قاتل نفسه بل يقول إنه سنة كما قررره شيخنا وهي الرد أيضا على الإمام أحمد القائل بأن هذا لا يجب فيه غسل ولا صلاة وعبارة تأمله وقائل نفسه كغيره في الصلاة عليه اه (قوله) فرض كفاية) وإن تكرر موته بمعدية حقيقة أو بحرم تركه على من علم به ولو غير قريب وإن جاز قصر في فعله بعدم البحث قال في بسط الأنوار لو ولد شخصان معاملتان ومات أحدهما لم يمكن فصلهم من الخي من غير ضرر يلحق الخي وجب غسله والصلاة عليه ودفنه والواجب أن يغسل باليت الممكن من الفسل والتكفين والصلاة وامتنع دفنه لعدم إمكانه وينتظر سقوطه فإن سقط وجب دفنه وإن مات معا وكان أحدهما ذكرا أو الآخر أنثى أو مكن فصلهما فالظاهر وجوب الفصل وإن لم يكن فصلهما ما مكن فصله ويراعى التكر في استقبال القبلة اه شو برى باختصار (قوله بالاجماع) أي في الجلة لا يرد أن الفسل فيه قول النبي وهو قول للإمام مالك شيخنا (قوله ولو جنب) غاية الرد على الحسن البصري القائل بأنه يجب غسلان أحدهما بالخباية والآخر لولوت كما قررره شيخنا (قوله تعميم بدنه) أي حتى يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها وامتحت قلقة الألفف فإن تغدغله فإن كان محتها مظهر أيمعنه وإن كان نجسا كان كفافة الطهورين أي فيدفن بغسل بغيره بغيره بلا صلاة عليه كإسباني حل (قوله وكأنه) أي النووي ترك الاستدراك أي على الرافعي أي تعميمه بأن يقول قلت الأصح أن الفسل تكفي لهذا أي للحدث والنجس كما قاله في الفصل للملم به من ذلك أي فالجسكان متحدثان قرره شيخنا (قوله وأولان الغالب الخ) لان النجس يبس على الميت وهما يتحدان الميت بخالفه الخي فلوفرز زوال النجس بالفسل الأولى لا يكتفي بها عن الحدث تأمل حل (قوله بمذاكر) أي بقوله أو أقل غلغله تعميم بدنه حيث لم يقل بنية اه حنف وقوله إنه لا يجب نية الفاسل أي على الأصح ومقابلته يجب لانه غسل واجب فالخفر إلى نية كفسل الخباية كما ذكره مر في شرحه قال الشوري والظر حكم نية تجمة وقضية التطيل وجوبها لأن يقال لما كان بدلا عما لا ينفذ أعطى حكمه اه ويؤزم حج بعدم وجوب النية فيه وعبارة قل على الجلال قوله يتفاسل ولا من يميم (قوله) وهي لا توقف على نية) قد يشكل عليه الإرسال للسنة كسل اللجنة لان التصود منها النظافة لأن الجواب بان متعاطى الأغسال للسنة يحتاج إلى نية تتميز بهذه عن عادته والميت لإعادة له يطلب التميز عنها ويفرق بين متعاطى الفسل بنفسه ومتعاطيه عن غيره شوري (قوله فيكفي غسل كافر) منافع لغائه (قوله ولا يسقط الفرض عنا إلا بعلنا) أي معاشر المسلمين فدخل الجن فيكفي بتسليمهم والمراد جنس المسلمين فيدخل الصبيان والمجانين وإن لم يكن لهم نوع تميز فلو غسل الميت نفسه كرامتا كتنى بذلك ولا يقال المقلب بالفرض غيره لجواز إعمالها على طيب غيره بذلك لهنز فان أتى بذلك كرامة كنى اه حل وعرش على مر (قوله)

ينظروا مارأله كاسترخاه  
قديم واستنداد جلدته توجه  
وسيل أنفوا تضاح كف  
فان شك في موته أخر ذلك  
حتى يتيقن بتغير رائحته أو  
غيره (وتجهيزه) أي الميت  
للمر غير الشهيد بفسله  
وتكفينه وحله والصلاة  
عليه ودفنه ولو قال نفسه  
(فرض كفاية) بالاجماع  
في غير القاتل أو بالقياس  
عليه في القاتل أما الكافر  
فجاء في حكمه أو الشهيد  
فكغيره إلا في الفسل  
والصلاة وسأني حكمهما  
(وأقل غسله) ولو جنبا  
أو نحو (تعميم بدنه) بلام  
مرة فلا يشترط تقديم  
الزنجيس عنه كما يوجب  
كل الامم الجمع وقول الأصل  
بمسالة النجس مبني على  
ما صحه الرافعي في الخي  
ان الفسل لا تكفيه عن  
النجس والحسن لكن  
صحح النووي أنها تكفيه  
وكانه ترك الاستدراك  
هنا للملم به من ذلك أو لأن  
القالب ان الماء لا يصل إلى  
محل النجس من الميت  
الابتعاد عنه وبما ذكره  
انه لا يجب نية الغسل لان  
القبض بفسل الميت النظافة  
وهي لا توقف على نية  
(فيكفي غسل كافر) بناء  
على عدم وجوبها (لأغرق)  
لأنما مودون بفسله فلا يسقط الفرض عنا إلا بعلنا حتى لو شاهدنا الملائكة نفسله لم يسقط عنا

تختلف نظيره من الكفن) أى فأن لم تعد به بل وجب له صلحة الميت وهو ستره وأما الفصل فليس له صلحة الميت فقط بدليل أنه لو مات عقب اغتسله بالماء يجب غسله والواو عجز ناعن تطهارته بالماء وجب تيممه مع أنه نظافة فيه ع ش على مر (قوله) لأن المقصود منه (الستر) أى مع كونه ليس صورة عبادة فلا يقال المقصود من الفصل النظافة أيضا بدليل عدم وجوب نيته وينبغي أن الصلاة كالفصل والجل كالدفن وأنه لو خفر لنفسه كرامة سقط عن غيره ولا يقال المخاطب غيره لأنه يجوز أن يكون غيره المتخوطين لعدم تأنيته منه فإذا ضل نفسه سقط ع ش على مر (قوله) وأكله أن يفصل (الح) قد يشعر بأن غيره هذه الحالة فيها كمال وهو متشكل بأن تفسيه بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكره مكروه وبجواب أن أكل بمعنى كمال أو بان المراد ما عداه كمال من حيث أداء الواجب به ع ش (قوله والولى) أى فيسن للولى الدخول وإن لم يفصل ولهم من لحرمه على صلحته ومحلها لم يكن بينه وبين الميت عداوة ولا فكلا لأجنى والظاهر أن المراد به القريب بدليل الحديث شو برى مع زيادة وقال مر المراد بالولى أقرب الورثة اه وعليه فهل يقدم الابن على الأب والجدة على العم أرى شيوان لأن كلامهما أدنى بواسطة واحدة الظاهر الأول ومن الأقرب هتامن أدنى بحيثين كالاخ الشقيق فيقدم على من أدنى بجهة اه ع ش ملخصا (قوله والفضل) ظاهره ان الفصل كان مباشرا للفصل لكن ذكر حج في شرح الثمال في آخر باب وفاته عليه السلام إن الذى باشر غسله على وحده وأما فيمن كان عنده فكان يصب الماء وأعنيهم معصومة وعيانه عن على وأصاني النبي عليه السلام أن لا يفضله أحد غيره قال فانه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه ع ش اطمعني وقوله فانه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيره أو أنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه أى أنها تحت حفظ على عدم الرؤية بخلاف غيره كما ذكره ع ش على مر (قوله) وأسامة تناول الماء) وكذا اشتران مولاه عليه السلام فهم خمسة على والفضل وشقران وأسامة والعباس وكانت أعنيهم معصومة وقد جمعهم بعضهم في قوله

على وعباس وفضل وأسامة • وشقران قد فازوا بفصل نيتنا

وكان موته عليه السلام ضحوة يوم الاثنين ودفن ليلة الاربعاء وكانت الصلاة عليه بالكيفية المعروفة وصلوا عليه فرادى خلافا لما في المجموع لأنه الامام ولم يكن خليفة بعده يجعل اماما ورجله من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وأول من صلى عليه عمه العباس ثم نوهائهم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وقال بعضهم أول من صلى عليه الانبياء ثم الملائكة ثم الرجال ثم الصبيان ومات عن مائة ألف وأربعمائة وأربعين ألفا كاهم لم يهجمه خلافا للفرزى ومن قال انهم صلوا عليه ثلاثة أيام جمولى على التسمية اللبية يوما بالتغليب أو على أن المراد بليلة الاربعاء التي تليته وفيه نظر ذكر العلامة قل على الجلال من غير ذلك النظر (قوله) وأسختيف) بالخاء والفاء مهمل اللجج والبالى الخلتى والمراد به أنه لا يمنع وصول الماء اليه لأن القوى يحبس الماء (قوله) وقد غسل عليه السلام في قبص) أى قبصة الذى مات فيه وذلك بعد ان اختلف أصحابه في حجر يده فغشهم جميعا الناس فسموا هاتفا من داخل البيت لا يجردوا رسول الله عليه السلام وفي رواية غسلوه في قبصة الذى مات فيه فان قلت الحائض بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انقم الى ذلك اجتذاب منهم بعد سماع الحائض فاستحسنوا هذا الفعل واجموا عليه فلا تستل ان يحاوه باجمعهم لا يساع الحائض شرح م د ع ش عليه (قوله) فحق رؤس الدخار يص) جمع دخر يص بالكسر وهي المساءة بالتناقى رؤسها هي الخياطة التي في أسفل

تختلف نظيره من الكفن لان المقصود منه الستر وقد حلل ومن الفصل التبعيد بفعله ولهذا انبش للفصل لا للتكفين (وأكله أن يفصل) يفصل في خالقه لا بدخلها الا الفاسل ومن يعينه والولى فيستر كما كان يستتر عند اغتسله وقد يكون يبدنه ما يكره ظهوره وقد تولى غسل النبي عليه السلام على والفضل بن عباس وأسامة بن زيد تناول الماء والعباس واقف ثم رواه ابن ماجه وغيره والاولى أن يكون تحت سقف لانه أستر نص عليه في الام (د) في (قبص) بال أوسختيف لانه أستره وألق وقد غسل عليه السلام في قبص رواه أبو داود وغيره ودخل الفاسل يده في كمان كان واسعوا يغسله من تحته وان كان ضيقا فحق رؤس الدخار يص

(قوله) وانه لو حفر نفسه كرامة (الح) وانظر لوصلى صلاة الجنائز تاو ياتقسه مر (قوله) الظاهر الاول) فيه ان الاب يشق على ابنه فيراعى صلحته أكثر وان كان الابن يصير بأبيه أكثر من عكسه تأمل

وأخذ يده في موضع الفتق فان لم يوجد قصص أول ثبات غسله فيه سترته ما بين السرة والركبة (على صمغ) كلوح لثلا يصير شاش  
والماد عنه وتعييرى بر تعاع أعمن من تعبير بلوح (بما بارد) لانه يشد  
وليكن على رأسه على لينعذر (٤٥٤)

الكم ولا يحتاج لاذن الوارثا كغشاء باذن الشارع ولما فيه من الصلحة لثيت من عدم كشف عورته  
عش (قوله على صمغ) ويكون عليه مستقيا كاستلقاء المنحصر لكونه امكن لفه شرح هر  
(قوله بما بارد) وأولاه المالح ويقدم غيرهما زمزم عليه قل وقوله وأولاه على أن العذب  
يرى البدن (قوله ويرد) ولولا فاسل بأن كان يتأذى بشدة برده ولا يبالغ في تسخينه للتأثير  
الى الفساد قال الزركشي ولا ينبغي أن يفصل بما زمزم نظرا للقول بنجاسة الميت حل فافسل  
بخلاف الاول ع ش على هر (قوله انا كبير) يغفر منه بصغره ميت متوسط يصب به فلا يثمة  
بثمة قل (قوله بما لثة) أى تكرر مرة بعد مرة مع نوع تحامل لامع شدة لان احترام الميت  
واجب قاله الماوردي شرح هر (قوله ويكون عنده بحجرة) بكسر الميم الاولى أى بمخبره متقدمة  
ويندب التبخير عنده من وقت موته وما بعده وان كان محررا لا احتمال ظهوره وشي كافي قل وشرح  
هر وقال ع ش عليه ويؤخذ من ذلك أنه لا كان في محل وحده لا يمين ذلك مادام وحده الا أن يقال  
للائحة تحضر عنده الميت فتؤزل الرحمة عندهم وهم تأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خاليا  
أولا (قوله ثم وضعه لفناه) في تعبيره بالاضجاع تحجوز وحقيقته أن يلقيه على غير قفاه في المختار  
ضجع الزيل وضع جنبه بالارض وبابه قطع وضع فهو ضجاع وأضجع مثله وأضجعه غيره ع ش  
على هر (قوله وبفسل بحجرة ملفوفة على يساره) أى وجوبه على غير الزوجين هر وبعبارة حج  
ولما الخرفة واجب حتى بالنسبة لاحد الزوجين ويعمل على ماذا خشي الفتنة وكلام هر على ماذا أنما  
فلا تخافه تشوق يرى بالمتى (قوله سوائيه) أى وباقى عورته حل (قوله وغسل يده) أى ان ثلوث  
كافة الارض وتبعه شيئا هر قل (قوله وأثنان) وهو زير النعلون معروف بالشم وقيل  
هو النعلون نفسه وقوله يلقم بابرد كافي ع ش على هر (قوله على اليد) أى اليسرى بالسبابة  
منها وكان قياس استنابك الى ان يكون ذلك باليمين وأجيب بان الاصبع هنا مباشرة لا لاذن من  
وراء الخرفة ولا كذلك الى وقضية هذه الالة ان لو سوك الميت بنحو عود كان باليمنى ولو استاك الى  
بحرفة كان باليسرى حل (قوله بان يزبل ما بهما) أى النخريين والاسنان شيئا (قوله كان  
مضمدة الى واستنشق) الاولى كافي سواك الى كافتضيه عبارة هر وذلك لان هذا بمنزلة  
السواك فهو تنظيف لا غسل وعلى هذا لما قال واستنشق لاجل المبالغة في التنظيف والافتقار  
كونه بمنزلة الاستنابك أن يكون خالصا لهما وأما المضمدة واستنشاقه أى في أنه يقدم عليهما تنظيفا لهما  
بالسواك والاثف بإزالة ما فيه تأمل (قوله ولا يفتح فاه) عبارة شرح هر ولا يفتح أسنانه لئلا  
يسبق الماء الجوف فيفسد ففاده اه قال ع ش عليه أى بس أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح  
فان عند ازواجه أو وصل الماء الى جوفه ثم والافلا تم لو تنجس فاه وكان يلزم طهره ولو كان جا  
ونوقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه اه (قوله ثم يورؤه) دبوى  
الوضوء وجوبه بخلاف نية الفسل كذا قرره شيئا فليحذر وقرر بعده هذا استحباب التنب  
شورى وجوبه زى على الوجوب وهو للمتمم (قوله ماسر) أى في قوله وينظف أسنانه ونخريه  
وقوله بل ذلك أى ماسر سواك فى الاسنان وتنظيف في المنخرين كما قرره شيئا (قوله بنحو سدر)

البدن بخلاف المسخن لانه  
يرخي (الاحاجة) اليه  
كوسخ ويرد وهذا من  
ز يادى وأن يكون الماء  
انما كبرو بعد عن المغسل  
حيث لا يصير شاشه (د)  
أن (جعله الفاسل) على  
المرتفع يرفق (مائل الى  
ورائه) ويضع يمينه على كتفه  
وأما يمينه بقرعة فقام  
يقل رأسه (ويستظهره  
لركبته اليمنى وبمباركه  
على يمينه بالمغة) ليخرج  
ما فيه من الفضلات ويكون  
عنده حيث شدة بحرفة متقدمة  
فاتحها لطيب والمعين يصب  
عليه ماء كثيرا لئلا تظهر  
رائحة مما يخرج (ثم يضعه  
لفناه وبفسل بحرفة)  
ملفوفة (على يسار سوائيه)  
أى دبره وقبله وما حولها  
كاستنجى الى ويفسل  
ما على يده من قدر ونحوه  
(ثم يبدل الفاه الخرفة وغسل  
يده بما دواشنان (يلق)  
خوة (أخرى) على اليد  
(وينظف أسنانه ونخريه)  
بفتح الميم والواو وكسر  
هما وضما وفتح الميم وكسر  
الواو وهو أشهر بان يزبل  
ما بهما من أى يصبه مع  
شيئ من الماء كافي مضمدة  
الى واستنشق ولا يفتح  
فاه (ثم يورؤه) حتى لا تلتصقا  
فيهما لئلا يصل الماء بالنفوس ذكر الترتيب بين هذا وما قبله من زيادى (ثم يسل رأسه فليحيته بنحو سدر) كطسوى والدارولى منه للنس

السدر

عليه في الحديث ولأنه أنسك اللبن (ويسرحهما) أي شرهما ان تبلد (٤٥٥) (عشط) بضم الهم وكسر هاء مع اسكان الشين

وبضمها (واسع الاسنان

يرق) (ليل الانتف

(وورد الساقط) من شعرها

وكذا من شعر غيرها

(اليه) بوضعهم في كفته

ولعبري بالساقط أسم

من تعبيرة بالنتف (ثم

يفسل) هو أول من قوله

وفسل (شق الايمن ثم

الأيسر) التلبيل من عنقه

الى قسمه (ثم يحرفه) بالثبوت

(اليه) أي الى شقه الأيسر

(فيقل شقه الأيمن بما

يلي قفاه) وظهرا الى قدمه

(ثم) يحرفه (الى شقه

الأيمن فيقل الأيسر

كذلك أي مما يلي قفاه

وظهرا الى قدمه (مستعينا

في ذلك) كله (بحوسد

ثم يزل بهما من فرقه الى

قدمه ثم يعصه) كذلك

(بما فراح) أي خالص

(فيه قليل كافور) بحيث

لا يضر الماء لان رائحته

تطرد الهوام ويكره تركه

نص عليه في الام وخرج

بقليله كثيرا فقد يغير الماء

تغيرا كثيرا الا ان يكون

صبا فلا يضر مطلقا (فيذه)

الاغسال المذكورة (غسلة

وسن ثانية ونال ذلك)

أي أولى كل منهما يسدر

أو يحوه والثانية من زيله

والثالثة بما فراح فيه قليل

كافور وهو في الأخيرة

كذلك ان لم يحصل التنظيف

بالفسلات المذكورة زيد عليها حتى

يحصيل فان حصل شفع من اليتار

بوحدة

ولاحب الاولى والثانية من كل من

الثلاث تشبه الماء بما منه

تغيرا كثيرا وانما تحب منها غسلة الماء

ف تكون الاولى من

السدر ورق النبق والطلحى بكسر الخاء المجهمة وضما وحكى فتحها زهر ورق يشبه الخبز وقال  
عش حوثنا محل منتجع ملين مافع لسر البول والخصى (قوله ويسرحهما بعشط) أي لاجل ازالة  
ما بينهما من سدر ووسخ كافي الحى والوجه تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعا للفعل كما في شرح  
مر والمراد يسرحهما بعد غسلهما جميعا يظهر ان هذا هو الاكل فلو غسل رأسه ثم سرحها وفعل  
كذلك في اللحية حصل أصل السنة كما قاله عش عليه ومحل التسريح في غير الحرم كما اعتمد مر  
وقل (قوله ان تبلد) قديم معتبر كما قاله شيخنا ح ف خلا فلان قال انه ليس بقيد قال قل على  
الجلال ليس بقيد الحكم وقال شيخنا مر قيد في طلب التسريح مطلقا وقال شيخنا قيد في كون  
المشط واسع الأسنان اه قال عش على مر ومفهومه أنه اذا لم يتبدل لاسين ويذهب أن يكون  
مباحا (قوله بوضعه معه في كفته) بوضعه مع في كفته سنة وأما أصل دفعه فواجب لانه يساق في أنه  
اذا وجد جزء ميت يجب دفعه والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من الحى ومات عقب انفصاله من  
شعر أو غيره ولو يسيرا يجب دفعه لكن الافضل صرّه في كفته ودفعه معه كما أفاده عش على مر  
(قوله المقلبين من عنقه الى قدمه) وقيل يفسل شقه الأيمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يفسل شقه  
الأيسر من مقدمه ثم من ظهره وكل ساقع والأول الى لفة الحركة فيه كائن على الشافعي والا كثر من  
وصرح به في الروضة شرح مر (قوله من عنقه) أي أعلاه وسكت عن الوجه ولو قال من منبت  
شعره لم يدخل ولمه لا تملكه عنه لانه يلزم من غسل الرأس واللحية عادة غسله (قوله ثم يحرفه) أي  
عن ظهره لانه كان عليه يحرم كبه على وجهه احترامه لا بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم  
يحرم ادخاله فيه فعله مر قل (قوله مما يلي قفاه) يقتضى خروج القفا فقتضاه أنه لاسين  
نكر يرغله فأولى أن يقول من أول قفاه ليدخل القفا (قوله وظهرا الى قدمه) لاجل ما مع قوله  
الى قدمه لشمول قوله مما يلي قفاه الى قدمه لظهره على أنه مضربان التقدير مما يلي قفاه هو على ظهره  
فيقتضى خروج الظهر ثم يمكن جعل الواو للعبة فتأمل (قوله من فرقه) بفتح القاء وسكون الراء أى  
وسط رأسه سعى بذلك لأنه موضع فرق الشعر ويقال به مفرق بكسر الهم وقمع الراء وكسرهما  
برمادى (قوله ثم يعصه بما فراح) وهل يحرفه أيضا في للزيلة وما بعدهما وهو خاص بغسلة السدر  
الظفر ثم رأيت حج تردد وقال الاولى التحريف حل (قوله فراح) بفتح القاف وتخفيف الراء ووزان  
سلام أي الذي لم يخاطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك كافي المصباح (قوله فيه قليل كافور) ومحل ذلك  
في غير الحرم أم هو في حرم وضع الكافور في ماء غسله شرح مر (قوله الا أن يكون صلبا) بضم  
الصاد أي لا يتحول منه شيء ولا يتحاصل منه الرائحة حل (قوله فيذه الاغسال) أي من عند قوله ثم يشفه  
الأيمن الى الاما يشمل غسل رأسه وحيثه فلا ينبغي تكراره كذا بقية كلام الشارح ثم رأيت صرح به  
في شرح الرض حل (قوله زيد عليها حتى يحصل الخ) هذه الزيادة في غسلة السدر ومن زيلته بأن  
يكبر راسه ويكون وراصره بالاسنوى وغيره زى زاد في شرح البهجة بعد مثل ما ذكرى بخلاف  
طاهرة الحى لا يزد بها في الثلاث والفرق أن طهارة الحى محض تعبد عنها المقصود النظافة ولا فرق في  
طلب الزيادة للنظافة بين الماء الملوک والمسيل اه عش على مر (قوله ولا تحب الاولى والثانية) أي  
في سقوط الطلب وجوبه بانه اذا لو سقطت كل منهما الى استحباب للزيادة على المحسوبة وقوله وانما تحب  
نهاى الى الثلاث وكان الاظهر أن يقول منى أى من كل قوله به أى بالماء القراح (قوله فتكون الاولى من

كافور وهو في الأخيرة

كذلك ان لم يحصل التنظيف

بالفسلات المذكورة زيد عليها حتى

يحصيل فان حصل شفع من اليتار

الثلاث هي المسئلة الواجب ، وبين حفاصله بعد النسل ثم ينسف تنشيفا باثباته الثلاث قبل أن يكفاه فيسرع اليه الفساد والا صل فهاذا كز خير  
 الشيخين أمضى الله عليهم السلام قال المسائل اثنان ينزى برفضى الله تعالى البدن بميامنها ومواضع الوضوء منها وانسلطت ثلاثا أو وضعا أو سبعا أو  
 وسدرا جعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كانوا روقا ثم عطينه  
 (٤٥٦) أكثر من ذلك رأيت ذات عام

فشلنا ثلاثة قرون وفي رواية ضفنا ثمانية قرون وفي قرون وأنتها خلفها وقوله وأرجأ إلى آخره وهو بحسب الحاجة في النظافة التي زادة على الثلاث مع رعاية الوتر لا للتخفيف وقوله انما يستن أي احتجبت فخطنا وضفنا بالتخفيف وقرون أي ضافنا وقوله كذلك من زياتي مع أن عبارتي أوضح من عبارته في إعادة الغرض كما لا يخفى (ولو خرج بعده) أي النسل (بحسب وجب إزالته فقط) وان خرج من الفرج لسقوط الغرض بما وجد (د) ان لا ينظر غاسل من غير عورته الا بقدر الحاجة) بأن يري معرفة المنزول من غيره ولا ينظر للمعين من ذلك الا ضرورة ما عورته فيحرم النظر اليها ومن أن يضطى وجهه بخرقه من أول وضعه على المغتسل وأن لا يمس شيئا من عورته الا بخرقة (د) أن يكون أمينا ليروق به في تكميل النسل وغيره (غان رأى خبرا من ذكره) ليكون أدعى لكثرة التلميح عليه وللعلمه وتطهيره حيان والحاكم ذكره واحسان مونا كركه وامن مساوهم (وأضده حرم) ذكره وجوب لانه غيبة والتعذر السابق (الاصلة) كبدعة ظاهرة فيذكره لينجز الناس عنها التصريح بسن ذكر الخير من زياتي (ومن تعذر غشه) لنفسه أو غيره كاحتراقه ولو غسل حمري (يعني) كغسل الجنابول وكان به قروح وخيف من غشه تسرع إلى اليه بعد الغسل

الثلاث أي الأولى الكائنة من الثلاث التي بالماء القراح هي المسئلة الواجب لان الغسلات ثلاثة كل واحدة من هذه الثلاث شتملة على ثلاث غسلات وأخيرة كل مياها قراح فغسلات الماء القراح ثلاثة والأولى منها أي من ثلاثة الماء القراح هي المسئلة الواجب فالجميع تسع غسلات شيئا (قوله) للاتباع كفاية يؤخذ منه أن الأرض التي لا تلبس أصلا أو لا تلبس سرياً أفضل وهو كذلك لان الشارع نظر إلى عدم الاسراع إلى البلى لان تنعيم الروح مع البدن أو كل من تنعيمها دونه شوري (قوله) ابتغى بيب هي أكبر وألده على الرابع كافي البرامى (قوله) أو أكثر من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب لام عطية واسم الاشارة في قوله ذلك عائد إلى المذكور من الثلاثة أو الخمسة أو السبعة شيئا (قوله) ان رأيتي بضم التاء خطاب للغسلات أو لألم عطية وخطابها بصيغة الجمع تعظيها وبأني ذلك في قوله البدن حل ويصح كسر التاء خطابا لام عطية وحينئذ يناسب قوله ذلك وانما خص أم عطية بالخطاب لانها القيمة عليهن أي فغيرها تبع لها فلهذا جازى خطابه (قوله) أو شيئا شك من الرازي زى (قوله) وضفنا بالتخفيف لعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت لا يذيق المبالغة في تسريعه والا فيجوز التشديد فيه بالغة ع ش على مر (قوله) ولو خرج بعده نجس أي ولو بعد الصلاة وقبل الغفر ولو خرج منه الطاهر لم يجب الغسل وإن لم يمسح إزالته ولا يصير الميت جنابا يوطأ وغيره ولا يعتد بأش أو غيره لا لتفاء تكليفه شرح مر (قوله) وجب إزالته أي قبل الصلاة لمنعه من مسحها عليه وعن شيئا مر وجوبه بعد الصلاة أيضا وفيه نظر ويرتضه شيئا ولو لم يمكن قطع الخارج صل عليه بعد حشوه وعصبه كالخيل السلس قل والعاظ المتعمد أنه يجب إزالته مالم يذن مر فتجب اذا خرج بعد الصلاة حش وعبارة ع ش على مر فروع ولو لم يمكن قطع الخارج من الميت بفسه صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته كالخيل السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مر مم وقضية التشبيه بالسلس وجوب حشوه محل الدم بنحو قطن وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر لأصلحة الصلاة وجب اعادتها ذكره وينبغي أن من المصلحة كثر المصلين كافي تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله) وان خرج من الفرج أي لعدم قضى الوضوء به لا يجنب بالوطء قل (قوله) وان لا ينظر غاسل فان نظر كان مكروها كالجزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وان صحح في المجموع أنه خلاف الأولى شرح مر (قوله) من أول وضعه على المغتسل هذه العبارة تقتضي أنه يستند تعظيها للآخر الفصل وبعبارة شرح مر أول وضعه على المغتسل بإسقاط من وهي ظاهرة في أن التغطية في ابتداء الامر فقط (قوله) فان رأى خيرا كاستنارة وجهه وطيب رائحته وقوله أو أضده كسواد وتغير رائحته وإهتلاص صورة شرح مر (قوله) من ذكره هذا واضح ان كان معروفا بالخبر فان كان معروفا بالفتى لم يذكره فقوله الا اصلحه واجمع للصورتين كذا قرره شيئا زى ولا يخفى أن الشارع لا يساعد عليه احمال والفتى في شرح مر هو ما قرره زى (قوله) الاصلحة كبدعة ظاهرة فيذكره لوقال عقبه أو يكتن كان أولى ليكون الاستثناء راجعا إلى امرين معا (قوله) يعني ولا يجب في هذا التيميم نية المحافظة بأمله وحمل

وللعلمه وتطهيره حيان والحاكم ذكره واحسان مونا كركه وامن مساوهم (وأضده حرم) ذكره وجوب لانه غيبة والتعذر السابق (الاصلة) كبدعة ظاهرة فيذكره لينجز الناس عنها التصريح بسن ذكر الخير من زياتي (ومن تعذر غشه) لنفسه أو غيره كاحتراقه ولو غسل حمري (يعني) كغسل الجنابول وكان به قروح وخيف من غشه تسرع إلى اليه بعد الغسل

لانهما طاهران كثيرهما

وتعتبرى بنحو جنب أعم

من تعبيره بالجانب والحائض

(والرجل أولى بالنسب)

(والمرأة والمرأة) أولى

(المرأة وله غسل حليلته)

من زوجة غير رجعية ولو

نكح غيرها وأمة ولو

كتابة إلا أن كانت من زوجة

أوعتدة أو مستترأة

(درس)

(قوله وظاهره وان لم يوجد

الح) لم يظهر له معنى فتأمل

ثم ظهر ان المعنى طاهره

حرمة غسله وان لم يوجد

غيره ممن لا يفتنى

الفتنة

(قوله وهذا كاستدراك

على قوله والمرأة أولى الح)

أى لان الأولوية طاهره فى

الوجوب فتوهم ان المرأة

لا يغسلها الرجال ولو تزوج

فدفعه بقوله وله الح وعلى

هذا فكان عليه أن يقول

ومحرمه ليس دخل الرجل

الحرم ليندفع التوهم تأمل

وقل بنظره فى قوله ولزوجة

من دفع التوهم ومن زيادة

ومحرمه لتدخل النساء المحارم

ويندفع التوهم والاولى

انه بيان للفضل عليه فالاولى

المرأة بلزوجة أو تقيده الاولوية

أن غير المرأة له حق وان لم

يكن أولى وبينه بقوله

وله غسل حيلته وهكذا

(قوله كحائض) أى وكالحائضه

وجوب التيمم حيث خلا بدنه عن نجاسة غير معفو عنها والا فلا بد من إزالتها قبل التيمم حل ولو بمعه انفق الماء ثم جده قبل دونه وجب غسله كفى شرح مر قال ع ش عليه مفهومه أنه بعد الدفن لا ينشئ للفسل سواه كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفعلنا ما كتبناه وهو التيمم اه (قوله فالكل ماثري الي) أى كل أجزاء الميت لكن عبارة المحلى فالكل صارتون وفهم بعضهم ان المراد بالكل النكاح ولا يفتنى ما فيه لو أريد الاجزاء لان هذا الجع انما هو للعقلاء الا أن يقال زل الجزء منزلة كماه وأن هذا مما حقه فيه الشرط شوبرى وبعبارة شرح مر لان مصر جيمه اليه (قوله) ولا يكره لنحو جنب (غسله) أى ولو لمع وجود غيره ع ش على مر (قوله) والرجل) المراد به الذكر الواضح الذى يبلغ حد الشهوة أخذ من الفرع الآتى فهو تقييد لهذا وكذا يقال فى قوله والمرأة وقوله أولى بالرجل أى وجوباً بالنظر للنساء الاجانب وندياً بالنظر للنساء المحارم وقوله أولى بالمرأة أى وجوباً بالنظر للرجال الاجانب وندياً بالنظر للرجال المحارم والقياس امتناع غسل الرجل لمراد اذا حوينا النظر لمخالفة بالمرأة مر وقال حج تقييداً لبقوله ان كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضره محرمه عيم أيضاً بناء على حرمة النظر اليه اه وواقفه مر لكن قيده بما اذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما صححه الراعى من أنه لا يحرم النظر لمراد الاعتداف الفتنة وهذا مما يبتلى به فان الغالب أرى مفصل المراد الحسان هم الاجانب فليتأمل سم على المنهج وظاهره وان لم يوجد غيره وينبئ أن يقال ان لم يوجد الا هو جازله ويكف نفسه ما مكن قياساً على ما قالوه فى الشهادة من أنه يجوز لاجنبى النظر للشهادة بل يجب عليه وان خاف الفتنة أن تعين ويكف نفسه ما أمكن الا أن يفرق بأن للفسل هنا بدلاً يختلف للشهادة فانه بما يرضع الحق بالامتناع ولا بد له من طاهره الاقرب ع ش على مر (قوله أولى) أى الاحق ذلك فيقدم حتى على الحليلة حل (قوله) وله غسل حليلته) وسياً أن من سبته بعد المرأة الاجنبية اطاف وهذا كاستدراك على قوله والمرأة أولى بالمرأة وقوله بعد ولزوجة الح كاستدراك على قوله والرجل أولى بالرجل ومذهبنا ان الموت محرم للنظر بشهوة حتى الحق الزوجين دون النظر بغير شهوة زى وعش (قوله من زوجة غير رجعية) أى وغير معتدة عن شيته وهذا يقتضى أن الرجعية داخلة فى الحليلة وليس كذلك فكان الاولى حذف قوله غير رجعية وقد يقال بل لتقييد وجه لانه ما بين الحليلة بالزوجة دخلت الرجعية لانها زوجة فاحتاج الى استراحه فتأمل (قوله) ولو نكح غيرها) كان الاولى فى الغاية أن يقول ولو نكح من محرم جمعها معها كاختياله ان نكاح غيرها لا يخل بنكاحها اه ع ش ويجاب عنه بأن غيرها صادق بمن يحرم جمعها معها وغيره فافعالها ظاهرة بالنسبة اليها بالاول وصدقها بالثانى لا يفسد فيها (قوله وأمة) المراد بها الامه التى يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ماله وطى احدى اختين كل منهما فى ملكه ثم مات من لم يطأها قبل نكاحه الاخرى فانه لا يجوز له أن يغسلها ع ش على مر (قوله ولو كانت) رابع للزوجة والامه شيخنا (قوله) الا ان كانت من زوجة الح) لاجابه لهذا الاستثناء لان فرض المسئلة فى الامه الحليلة وهى حيث غير حليلة الا أن يقال هو فى هذه الاحوال حايلة فى الجدة فصح الاستثناء أو يقال الاستثناء منقطع تأمل اي قال ان المستبرأة ان كانت مملوكة بالى فالاصح ان لا حل للفتنات بها معاد الوطء فغسلها أولى أو غيره فلا يحرم عليه ما خلوه بها والاولى بالنظر اليها بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها لاننا نقول بحرم غسلها ليس لما ذكر بل لتحررهم بضمها كما صرح به فى المجموع فأشبهت المعتدة بجامع محرم البضع وتعلق الحق بأجنبى اه شرح مر والضابط فى جواز الفسل فى الزوج

وزوجته السيدات محل البضع قبل الموت لاحدهما الا في أمته المكتوبة لان الكتابة ترتفع بالموت  
 كأي قل **(قوله ولزوجة)** ظاهره ولو كانت أمته وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من أنها لا حق لها  
 في ولاية الفل لان الكلام هنا الجواز عى على هر فبطل تقييد الشورى الزوجة بالمره  
 قال للمدعي ان الامه عن الولايات **(قوله)** أما الرجعية فلا تغفل زوجها الحرمة المس والشر  
 عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها وألحق الأذرى بالرجعية العتدة عن شبهة فلا تغفل زوجها  
 ولا عكسه كما لا يغفل أمته العتدة وفارق المكتوبة وان استوى باقى جواز النظر لماعدا ما بين السرة والركن  
 بأن الحق فيها تعلق بأجنس بخلافه في المكتوبة فاندفع رد الزكشى له بقياسها عليها شرح هر **(قوله)**  
 ولو نكحت غيره) بأن وضعت حلها عقب موت الزوج ثم تزوجت فلها أن تغسل زوجها بقاء حقوق  
 الزوجية زى ولا نهى حتى يثبت لها فلا يسقط كالارث **(قوله)** لا تنقلها عنه) أى إلى ملك غيره وإلى الحرية  
 كما لو ولد المديرة فانها تنتقل عنه للحرية حل **(قوله)** بدليل التوارث) أى إلى الجدة لتدخل الدية  
 فانها تغسل زوجها السلم السكن مع الكراهة ولا ينافيه قول هر في شرحه ويعلم بما يأتي من أن الكافر  
 لا يغسل سلمه أن الدية لا تغسل زوجها المسلم اه أى لأن المراد به لا حق لها بحيث تقدمه على غيرها  
 أى غيرها أولى منها ولا يلزم من أولوية غيرها عدم الجواز لها اه عى على هر **(قوله)** وقد قال  
**(عليه السلام)** عبارة شرح هر وصح عن النى **(عليه السلام)** انه قال لعائشة رضى الله عنها ما نكحك لومت  
 قبل انفسك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك وواه النفسا وابن حبان قال والله سبحانه الله تعالى  
 تتمايز اذا كنت تصبح عروسا أى قالت لعائشة اذا مت تزوجت غيرى وهذا دليل لقوله ولعسل  
 حليتي وما بعد لقوله ولما الخ وعلم من قوله لومت أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا يموت  
 قبله لان لورث امتناع لامتناع اه **(قوله)** وقالت عائشة) هذا دليل على مطلق الجواز والافهى  
 لو ادكتغله لم يمكن منه لان الزوجة وخوة عن الرجال الاجاب كأي أن يقال مرادها بنوها  
 الانساؤم أى بعد استئذان رجال العصابة وأنها قالت هذا بحسب اجتهداها فظهر لى رد أن هذا قول  
 محبى فلا يستدل به ويمكن أن يقال انه اشهر بين الصحابة فهو حينئذ يستدل به لكونه صارا جانا  
 سكوتيا عى مع زيادة شيعتنا **(قوله)** لو استقبلت من أمرى الخ) أى لو ظهر لها قولها المذكور  
 وقت غسله **(عليه السلام)** مانغله الا نساؤه لمصلحتن بالإتيان بهذا الغرض العظيم ولان أبابكر رضى  
 الله عنه أوصى بأن تغسل زوجته أماء بنت عيسى فقمل ولم ينكره أحد حل وقوله ما استندرت  
 أى من موته **(عليه السلام)** لانها كانت عند موته ترى منع الغسل ثم ظهر لها جوازه فالتواستقبلت  
 موته بعد ما ظهر من أمرى ما استندرت من موته أى لو حصل الموت المستدبر أى الذى وقع في الماضي  
 المستقبل أى بعد ما ظهر لها من أن المرأة غسل زوجها ما غسل رسول الله **(عليه السلام)** الخ شورى  
 بإيضاح وزيادة قرره عى وبعبارة بعضهم لو استقبلت الخ الظاهر أن فى العبارة قلبا والأصل  
 لو استندرت من أمرى ما استقبلت أى ما ظهر لى المستقبل من علمى جواز غسل المرأة زوجها  
 أى لو حصل لى هذا العلم في المستدبر أى الماضي وهو وقت موت النى فما وافقه على العلم ومن أمرى  
 بيان لما وازاه للعهد اه وهو علمها المذكور وعلى كانه الشورى تكون ما وافقه على  
 موته **(عليه السلام)** ولا قلب حينئذ **(قوله)** بلا مس) أى تدعى فى التام حتى فى العورة لأن العتدة  
 جواز النظر للحليلة والحليل بعد الموت حتى لعورته وكذا يجوز المس بأضاعى المعتدلة والندب يؤخذ  
 من تعليل الشارح بقوله لا ينفذ وضوؤه أى والمطلوب من الناسل أن يكون على طهارة شيعتنا  
 وبعبارة كثر يرى قوله بلا مس أى تدعى على المعتدلة قاله فى الإيعاب وقد وافق هر على جواز كل من

النظر

(ولزوجة) غير رجعية (غسل  
 زوجها) ولو نكحت غيره  
 بخلاف الامه لا تغسل سيدها  
 لا تنقلها عنه والزوجة  
 لا تنقل حقوقها بالموت  
 بدليل التوارث وقد قال  
 صلى الله عليه وسلم لعائشة  
 لومت قبلى لغسلتك  
 وكفنتك رواه ابن ماجه  
 وغيره وقالت عائشة رضى  
 الله عنها لو استقبلت من  
 أمرى ما استندرت ما غسل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الا نساؤه رواه ابو داود  
 والحاكم وصححه على شرط  
 مسلم (بلا مس) مناهه ولا  
 من الزوج أو السيد لها  
 كأن كان الغسل من كل

**(قوله)** الا في أمته المكتوبة  
 أى فانه يغسلها مع حرمه  
 بضعها عليه قبل الموت  
**(قوله)** ولما الخ) الأولى  
 ولزوجة الخ) تأمل **(قوله)** أى  
 بعد استئذان رجال الخ)  
 ولعلها لم تطلع على الوصية  
 لسيدنا صلى الله عليه وسلم لم يقل  
 الوصية ولا دفع عليها بقوله  
 لا يجوز له الاذن اشتاله  
 صلى الله عليه وسلم اه  
 حج





للاولوية السابقة في قوله والرجل أولى بالرجل وفيه حاشية على مجهول لأن حكم الصلاة عليه ينقسم لهم  
 إلا أن يدعى إمامه معلوم فها بين أن الرجل على غسل الرجل لاغيره من النساء غير المحارم أراد أن يبين  
 مرتبة الرجال بعضهم مع بعض شيخنا **(قوله الأولى بالصلاة عليه درجة)** فالعصبة كلهم درجة واحدة  
 والمراد من ذلك أنه لا يقدم هنا بالصفة التي يقدم بها في الصلاة وهي الأسبعية مع وجود الفقهية والاقربية  
 مع وجود الفقه بل يقدم هنا بالاقضية والفقه حل وقال بعضهم درجة أي رتبة والمراد بها مراتب  
 القدمين في الصلاة عصبة كانوا أو لا بدليل ادخل ذوي الارحام في التفسير وتفسيرها رجال العصبة  
 فيه تسمح لتصوره هذا لولا بد أن يزداد عليها لفظه فقط إذا الخارج بها بما يأتي بعده فيه الدرجة أيضا  
 وفي حج بدل قوله درجة غالباً وهي أسهل وفي عبارة بعضهم بدله قوله وخرج ويستثنى وهي أحسن أيضا  
 فأقيد الملقن بما ذكره لاستغنى عن قوله درجة وما خرج به كإركه الاصل تأمل **(قوله وهم رجال العصبة)**  
 من النسب الضمير راجع لأصحاب الدرجة أول قوله الأولى لانه في المعنى جمع أوجع الضمير مراداً  
 للخبير فيقدم الأب ثم أبوه وإن علم الأب ثم ابنه ثم الأخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الأخ الشقيق  
 ثم لاب ثم بنت شقيق ثم لاب ثم ابن عم شقيق ثم لاب هذا هو للتبادر من كلامه حل **(قوله ثم الولد)**  
 أي قوله ثم ذؤوالارحام وقوله وأولاهن ذات محرمية فذات ولاد استفيد من مجموع الكلامين أن الولد  
 في الذكور يقدم على ذوي الارحام وفي الاناث بالعكس وبعبارة شرح مدر وأما جعل الولد في الذكور  
 وسطاً أي بين الاقارب حيث قدم على ذوي الارحام وأخوه في الاناث بأن ذؤوالذوات الارحام على  
 ذؤوالولاء لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالنكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقومهم  
 ولهذا يمتنون بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفقون وصاياه ولاشئ منها لذوي الارحام مع وجودهم  
 وقدمت ذؤوالارحام على ذؤوالولاء في الاناث لانهن أشقى منهن ولضعف الولاء في الاناث ولهذا  
 لا ترتب امرأته بولاء الاعتنيقها أو منتميا اليه بنسب أو لولا وقال الشوبري قدم الولاء على ذوي الارحام  
 هنا دون ما سبأ في الاناث لقوة العصوبة بالولاء في الذكور دون الاناث لان المرأة لا ترتب الاعتنيقها  
 أو منتميا اليه **(قوله ثم ذؤوالارحام)** أي الاقرب فالاقرب فيقدم أبو الأم ثم الأخ للام ثم بنو البنات كما  
 في التناز وهو للعند ثم الخال ثم العم لادم وجعلهم هنا وفي الصلاة الاخ للادم من ذوي الارحام مخالفاً  
 في الاثر حل **(قوله ثم الزوجة)** أي الحرة على الاوجه من احتالين لبعد الامة عن المناصب  
 والولايات شوبري ومثله شرح مدر لكنه قد يشكل على هذا تقديم زوجه العبد على رجال القرابة  
 وأي فرق بين الذكر والانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعدد ما عن المناصب  
 والولايات ولعل الفرق أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجلالة ولا كذلك الامة  
 ع ش على مدر **(قوله الأولى بالصلاة صفة)** فانا لا تقدم هنا بالصفة التي تقدم بها في الصلاة وهي  
 السن والاقربية فالمراد بقوله درجة العصوبة من النسب أو من الولاء ولا نظرت تفاوت درجاتنا في  
 وجدت العصوبة من النسب متلاقياً فيها الأب ثم أبوالخ الأنا لا نظرت للاسن مع وجود الاقفة ولا  
 لا اقرب مع وجود الفقيه حل **(قوله اذا الاقفة أي البعيد كالم أولى الخ)** خروجه بقوله درجة  
 ظاهر وأما تقديمه على الاقرب فلا يخرج بقوله درجة اذ للتبادر من الخروج بالدرجة ان المشو بين في  
 درجة اذا تقدم أحدهما في الصلاة بصفة لا يلزم أن يقدم بها هنا فالاسن في الصلاة مقدم والاقفة مقدم  
 ويمكن الجواب بأن المراد ان التتبع بدم بالصفة معمول به هنا حتى مع اختلاف الدرجة وليس خاصاً

**(الأولى بالصلاة)** عليه  
 (درجة) وهم رجال العصبة  
 من النسب ثم الولد ثم  
 الامام أو نائبه ان انتظم  
 بيت المال ثم ذؤوالارحام  
 وما اقتضاه كلام الجرجاني  
 من تقديمهم على الامام  
 يحتمل على ما اذا لم ينتظم  
 بيت المال ثم الرجال الا الجانب  
 ثم الزوجة ثم النساء المحرم  
 وخارج بزيادته درجة  
 أخذنا ذكره في ادخاله  
 الغير الأولى بالصلاة صفة  
 اذا لا قفه أولى

**(قوله والاقربية فالمراد)**  
 أي القرابة في المثال لاخير  
**(قوله خروجه بقوله درجة)**  
 أي المثال الاول **(قوله وأما)**  
 تقديم الخ أي الذي هو  
 المثال الثاني **(قوله اذا للتبادر)**  
 من الخروج الخ علة لقوله  
 ظاهر **(قوله ويمكن هذا)**  
 الجواب الخ لم يدفع هذا  
 الجواب استشكله



وعند قتل أغابر الحارم  
كان المم فلا ينجس لاحق  
له في ذلك وإن كان له حق  
في الصلاة (فان تنازع  
ستويان) هنا في نظائره  
الآتية وهذا أولى من قوله  
ولو تنازع أخوان أو زوجتان  
(أفرع) بينهما (والسكافر)  
أحق بقرية الكافر  
من قرية المسلم في غله  
وتكفئته ودفنه لقوله  
تعالى والذين كفروا بائعهم  
أولياء بعض (وطيب)  
جواز (لعدة) لزوال المعنى  
المرب عليه بحرم الطيب  
وهو التضع على زوجها  
والفرع عن الرجال (ذكره)  
أخضع غير محرم وظفره  
لان اجزاء الميت محترمة فلا  
تتبهك بذلك (وجوب  
إبقاء أرواحهم) في محرم  
فلا يؤخذ شعره وظفره ولا  
يطيب ولا يلبس المسلم  
الذكر عيطا ولا يسترأه  
ولا وجه محرم ولا كفاها  
بفتازن قال صلى الله عليه  
وسلم في الحرم الذي مات  
وهو واقف معه برقة  
لا تسود طيب ولا تخمروا  
رأسه ما يبعث يوم القيامة  
مليا رواه الشيخان  
وقد استفيد من التليل  
الواقع فيه حرمة الألباس  
والستر المذكورين فلا  
تنهك بذلك (ولنحوه)  
ميت) كاسد قاته (تقيل  
وجه).

تقيل زوجها المسلم ع ش على حر (قوله) وعدم قتل ولو بحق كما فرته منه قال الزركشي  
ويضيئ أن لا يكون بينهما مداوة بل هو أولى من القاتل بحق وعدم التقى والعبا والرق حل (قوله)  
لاحق له في ذلك) حرمة نظره لها وخالفوها واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال  
والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع إلى الأول ووافقهم حج والعمد الثاني وعلى كل حال لا يجوز  
إثارة غير جنس الميت لأنه تعالى به حق الميت فلا يجوز تقويته عليه بغير إذنه ويجوز إذا كان من الجنس  
وفيه أن الجنس الذي يسقط له حق أن كان في غير ميمته بحيث يقدم عليه في إثارة إسقاط حتى  
الميت بغير إذنه وأوجب بان إسقاط حتى الميت للجنس أهون للجائنة يجوزناه وفي كلام الاسنوي  
المقدم عليه جاز قاله حل ويؤخذ من كلامه أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس وواجب في تنازع  
اختلاف الجنس فإذا كان الحق للميت لا يجوز له أن يغيره من كل ما تقدم في قوله وتولى كل ذلك  
ستويان) كأخوين أو عيين وأختين أو معتقين وقوله هنا في نظائره الآتية لو حذف قوله الآتية  
لكان أولى لشمول ما تقدم من التضييق وتلين الأعضاء من كل ما تقدم في قوله وتولى كل ذلك  
أرفق بحارمه اللهم الآن يقال لما كان الاستواء في الأرفقية فلا يتصور لنسبهم بعمه فقد تقدمت به إلى  
اطف (قوله) أفرع بينهما أي حثافين خرجت فرعته غيلة لان تقدم أحدهما رجيح من غير  
مصرح شرح حر وقال حج أفرع بينهما أي قطعاً للترام وقضيت وجوب الإفرع على نحو فاض  
ان رفعت إليه ذلك فان كان الأفرع فباينهم فهو مندوب وهو متوجه ع ش على حر (قوله) من  
قريبه (المسلم) أي ولو كان أقرب من الكافر حل فان لم يكن لأقرب كافر تولاه المسلم اطف  
(قوله) وطيب جواز (أحد) ويضيئ كراهته خروجاً من خلاف من حرمه ع ش (قوله) غير محرم  
ولا فدية على من أخذ ظفراً أو شعره أو طيبه خلافاً للبقيتي شوبرى (قوله) محترمة) وبجرم قطع  
لقفته وإن عصى بتأخيره وإذا انصهر الزلما تحتها أو غله دفن بعد غسل بقية بدنه بالأحالة خلافاً للعامة  
حج حيث قال صلى عليه بعد ميتة عما تحتها أو زوال اه برماوى (قوله) وجوب إبقاء أرواحهم  
أي التحل للآكل لأنه بعده كفره فلا يحل قرأه وإن مات وقد بقي عليه الحق لا تنقطع تكفئته فلا  
يقوم غيره كالوكان عليه طواف أو مسى فلو تعذر غسله لأغلقه لتلبس شعر رأسه وجب حلقه وذكره  
لوتعذر غسل ما تحت ظفراً لا بقية يجب قلمه ولا فدية على حلقه وقلمه وطيبه وذهب الباقي إلى  
أن الذي نفعه إيجابها على الفاعل كالوخلق شعر رأسه وقرق بينهما بان النائم بعد عودته إلى القوم  
ولهذا ذهب جماعة إلى تكفئته بخلاف الميت كما في شرح حر (قوله) لا تسود) بفتح المثانة فوق  
فتح الميم من مس كما في قوله تعالى وإن أمسك الله يضراً فلا كافئ له أله وضبطه الشوبرى  
بضم القوية وحسب الميم من أمس قال ع ش والظاهر عدم تبعيته فعل من الضيق جواز  
الوجهين حيث لم تعلم الرواية ولا تعين اطف والباء أصلية على الأول وزيادة على الثاني  
سم على بهجة (قوله) فأنه يبعث يوم القيامة (مليا) فيه دليل على أن الحج لا يبطل  
بالموت بخلاف الصلاة وأما الصوم ففيه وجهان أحدهما البطلان برماوى (قوله) وقد استفيد من  
التليل) فيه أن حرمة الترميم عليه من قوله ولا تخمروا رأسه فلا حاجة إلى استفادتها من التعليل  
(قوله) فلا تنهك أي لا ترتكب قال في الصحاح انتكاح الحرمة تناهياً أي ارتكابها  
وقوله بذلك أي بالألباس والستر حل (قوله) تقيل وجهه) بل يندب أن كان صالحاً أو عالماً بالحاصل  
أنه كان صالحاً ندي تقيله مطلقاً ولا يجوز بلا كراهة لنحو أهله وبها لغيرهم وهذا على غير  
وجه).

من بعده التقبيل على جزء أو سخط كما هو الغالب من أحوال الفناء والاحرم هذا لاصل ما في الایعاب  
وبينما أن يكون مع اتحاد المجلس وانتهاء المردة أو يكون ثم نحو محرمية شوبرى **(قوله لأنه قبله)**  
انما قدم حديث الترمذى على حديث البخارى مع أن حديث البخارى أصح لأن حديث الترمذى  
فيه قبل النبي **(قوله)** وحديث البخارى فيه فعل أى بكر رضى الله عنه ح **(قوله قبل عثمان)**  
أى وجهه ليطابق المدعى لأن التقبيل شامل لتقبيل يده وتقبيل رأسه وكذا يقدر في قوله أنه قبل  
رسول الله **(قوله)** ح وحل **(قوله)** ابن معلقون وكان أناءه من الرضاع انتهى ع ش **(قوله)**  
للصلاة عليه وغيرها من دعاء وترجمه بحالة أى براة ذمفه من دين أو غيبة ح وحل **(قوله)**  
قال في إنسان) وتردد في البخارى هل هذا الإنسان كان رجلاً أو أنثى وقرروا أنه كان جارية  
سوداء وذكره الشيخ عبد البر أيضا **(قوله)** أذعنوني بلدى أى أعلمته موتى كما في الرواية الأخرى يرمادى  
**(قوله)** أنه مستحب ولو مع ذكر ما تراه ومفاخره حيث كان قصده من ذكر ذلك ترغيب الناس في  
الصلاة عليه لا لتفاخر كما هو عادة المجاهلية لأن المراد بنبي المجاهلية النداء بذكر المالك وتروا المفاخر لأجل  
التفاخر والتعظيم حل مع تغيير ونبي المجاهلية بكون العيين وبكسر هاء مع تشديد الياء مصدر نداء  
**(قوله)** وهو النداء الخ صريح هذا أن الذى ادم لمجموع ما ذكر وقال العلامة البرلى أنه اسم للآل فقط  
وضم ما يند إليه أتما هو على عادة العرب ولعل الشارح انما فسر به ذلك لأجل الحكم عليه بأنه مكره  
يرمادى والمالك ترد ذكر أوصافه والمفاخر ذكر نسبته أو أوصاف أبيه **(قوله)** يذكر ما تراه ومفاخره أى  
تفاخره وتعظيمه وقوله والمراد بنبي المجاهلية أى النداء بذكر المالك وتروا المفاخر لأجل التفاخر والتعظيم حل  
وقوله تفاخر أو تعظيم لعله تعريف من قول النسخ وذلك لأن ذكر المفاخر إذا كان على سبيل التفاخر  
والتعظيم فهو التذلل المحرم كما بينا في كلام الشارح وكلام حل نفسه والكلام هنا في النبي المكره  
فعل أصل العبارة ما لم يكن تفاخر أو تعظيم والإيعاز محرم شيخنا وقال بعضهم قوله يذكر ما تراه أى يغير  
صيغة تدبة فلا ينافى تحريم التذلل لأن ذكر الحسن مع صيغة تدبة كوا كهفاه والمالك ترجع مأثرة  
بالفتح وهى المكرمة كما في القاموس **(قوله)** فانه يكره أى إذا كان صادقا فيما يقوله أماما يقع الآن من  
المبالغة في وصفه من العلم به بالأوصاف الكاذبة فحرام يجب أنكاره ع ش

**(فصل في تكفين الميت)** أى كيفيته وما يكتفى به وحله أى وما يقع ذلك كقوله وحل تجهيزه تركه  
وكقوله والمكتفى بآبامها وقربها أفضل إلى آخر الفصل **(قوله)** بعد غسله أى طهره فيشمل التيمم  
فالتيمم بالنقل جرى على الغالب قال ع ش على مر مفهومه أنه لو كتفن قبل طهره ثم صب عليه  
الماء لم يجرى ولكن يمتد به ويمتد كونه بعد طهره أولى فلا يرجع **(قوله)** بماله ليه أى بما  
يجوز له للاحاجة فلا يكتفى بالجرير من لبسه حكة أو قل بخلاف من لبسه ضرورة التناقل كما قاله  
شيخنا تعالى شيخه مر ويقدم الحرير على الجلد وهو على الحشيش وهو على الطين وكل كتفن  
قص عن جميع البدن ثم بما بعده ويكتفى بالنجس بعد الصلاة عليه عاريا إن لم يوجد نحو طين وستر  
التابوت كالكتفين قل على الجلال ونقل حل عن شيخه تقديم الخناء للمجوعة على الطين **(قوله)**  
بخلاف الرجل الخ أى للإيجاز تكفينهما في واحد من هذه الثلاثة أمافي الحرير والزرع فسلم  
وأما المصغر فممنوع لأن الممدد كراسته وما ذكره الشارح تبع فيه البيهقي ويستثنى من كلام  
الشارح الشهيد إذا لبس الحرير حكة أو جرب ثم مات فانه يكتفى فيه بخلاف غير الشهيد إذا لبس

**(قوله)** أذعنوني بلد) أى  
أعلمتوني فلهذا قال لم أفلا  
كتنم أذعنوني به به قالوا له  
خفنا عليك من اليهود  
ليكرهوا بك إه تقرير  
**(قوله)** فهو التذلل المحرم الخ  
ليس بظاهر لأن الحرمة  
مخصوصة بما إذا كان الد  
مع حرف تدبة كما يؤخذ من كلام مر آخر الجنائز فجرد قصد التفاخر والتعظيم لا يوجب الحرمة فأقول

الحرير لحرته وجرب ثوباته فانه يتزعمه لا تنهأ حاجته بموته ولم يخله شيء آخر بخلاف الشهيد فانه وان انتهت حاجته بموته لكن خلفه شيء آخر وهو استحباب تكفينه في ثيابه التي مات فيها ويحث الأئمة على عدم الاكتفاء بالطين عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به في الحياة لمافيه من الاضرار بالميت حل وما يقع من جعل الحناء في يدي الميت ورجليه فينبغي أن يحرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبان كافي ع ش على حر **(قوله)** وبغيره حال الميت في شرح الروض أنه يستحب وقال العاني قوله ويعتبر أي وجوب الطاهر وأنه يحرم تكفينه في غير اللاتين به لانه ازار به وهو حرام **(قوله)** الشيخ وفي شرح الروض ما هو ظاهر في خلافه ولا وجه فأنزل شورى **(قوله)** فن جياذ الثياب وان كان مقترا على نفسه ويفرق بينه وبين نظيره في الفلاس بأن ذلك يناسبه إلحاق العار به الذي رضى لنفسه لعله يتزجر عن مثل فعله بخلاف الميت حل **(قوله)** فن خشية أي قليل القيمة أي وان اعتاد الجياذ في حياته برماوى **(قوله)** تكفين العبي **(قوله)** أي والمجنون شورى **(قوله)** منع الثاني من القدرة معتمده وقوله مع القدرة على الطاهر أي ولو سريرا فيقدم عليه على المعتد وبغيره على ثوب واحد كقوله سم واذا عجز عن الطاهر كفن بالمتنجس ويتزعمه حال الصلاة **(قوله)** ذكره مغلاة فيه قال الأذرى والظاهر أنه لو كان الوارث محجورا عليه أو غائبا أو كان الميت مغفلا حرم المغلاة من التركة شرح حر شورى وفي شرح الروض قال البغوي ولو كفته أحد الورثة من التركة وأصرف فعليه غرم حصه بقية الورثة فالقول أخرجوا الميت من القبر وخذوه أي الكفن لم يلزمهم ذلك وليس لهم نيل الميت اذا كان الكفن من قطع القيمة وازداد في العدد فلهم النيل واخراج الزائد قال الأذرى والظاهر أن المراد الزائد على الثلاث فان قلت ما الفرق بين من رفع القيمة والزائدة على الثلاث حتى جاز النيل في الثاني دون الأول قلت الزيادة في الثاني أصل متميزة في نفسها بخلاف الأولى فهي تابعة وغير متميزة واحتز بالمغلاة عن تحسينه في بياضه ونظافته وسوغته فلها مستحبة لخبرها اذا كفن أحدكم أماء فليحسن كفته أي يتخذها بيض نظيفا مابغا ونظرحسوا أ كفن مواتا كفاتهم يتزاورون في قبورهم فان قيل ظاهر هذا الحديث استمرار الأكفان حال تزاورهم وقدينا في ذلك ماصر في الحديث انه يسلب سرهما قلت يمكن أن يجاب بأنه يسلب سلبا سرهما باعتبار الحالة التي نشاهدها كتغير الميت وانهم اذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأمور الآخرة لا ينافس عليها ع ش على حر وقال شيخنا العزيز قوله فانه يسلب سرهما انظر هنا مع قوله عليه الصلاة والسلام حسنوا أكفان مواتكم فان الموتى قبايها بأكفانهم وأجيب بأن البهامة اما قبل إلى أو بعد اعادتها فتدور ذاتها المود لهم عند قيامهم من قبورهم ثم تسلب عنهم عند الحشر وتلق عن الشيخ صل وغيره أنه يجوز تكفين المرأة ودفنها في ثيابها للتمتع ولو بما يساوى الوفا من الذهب كالبلست المراكز بالذهب وفي صفتها كذلك ولا يحرم من جهة اضاعة المال لأن عمل الحرمة اذا لم تكن لفرض وهو هنا الكرام للميت وقد ورد أن الموتى تنبأها بأكفانهم وأيضا في هذا تسكين للآحزن لأن المرأته اذا رأت متاع بنتها بعد موتها يشتد حزنها ويشترط أن لا يكون في الورثة قاصر وأن تنفق الورثة على ذلك وأن لا يكون عليها دين مستغرق **(قوله)** فانه يسلب أي يبلى في القبر كآبلى الأجساد فلذا أعيدت الأجساد عادت الأكفان عند القيام من القبور والذهاب إلى الحشر فيجعل النباهي بالأكفان فاذا وصلوا إلى الحشر تساقطت الأكفان وحسروا حفاة عراة غرلا أي غير مخنئين ثم عند السوق إلى الجنة يكون بحال الجنة وأذل من يكسى الورثة لعل المراد عزاء لا حسنتهم من الواجب **(قوله)** حتى جاز النيل الخ ومع ذلك لا يلزمهم النيل

مقلا فن خشية فاضحية  
كلهم جواز تكفين العبي  
بالحرير وجواز التكفين  
بالمتنجس والظاهر كقوله  
الأذرى منع الثاني من  
القدرة على طاهر وان  
جوز تأليه للحي في غير  
الصلاة بخلافه (ذكر مغلاة  
فيه) نظيرا لقولنا في الكفن  
فانه يسلب سرهما رواه  
أبو داود بإسناد حسن  
(د) كره (لا حتى) محسو  
مصفر من حر يوم غفر  
لمافيه من الزينة والتفديد

**(قوله)** في غير اللاتين هو  
صادق بالأعلى من اللاتين  
وفيه مافيه **(قوله)** ويفرق  
بينه وبين نظيره الخ هذا  
الفرق في شرح حر وفرق  
في شرح الروض يستند  
كسب الميت بخلاف الحي  
يمكنه كسب ما يليق به اه  
**(قوله)** ولو كفته أحد الورثة  
من التركة (وأصرف) فان  
لم يصر لم يفرم شيئا وان  
لم يتاذن حاكما ولم يشهد  
فان كان من عين التركة فهو  
متبرع الان كان باذن  
حاكم أو شاهد عندهم  
الحاكم ولا يشترط في كون  
التكفين من التركة وجود  
عين التماس فيها بل يكفي  
بأخذ الدرهم من التركة  
والشراء بها اه شيخنا  
**(قوله)** غرم حصه بقية  
الورثة لعل المراد عزاء لا

بلائي مع ذكر نحو من  
 زيادتي (واقله) أي الكفن  
 (نوب) بقيد زنده بقوله  
 (يستر عورته) كالحي  
 فيختلف قدره بالذكورة  
 وغيرها (ولو أوصى بسقاطه)  
 لأنه من الله تعالى بخلاف  
 الزائد عليه لأن ذكره فاته  
 حتى لبيت بمثابة يجعل به  
 الحي فله منع فإذا أوصى  
 بستر العورة كفن بسترها  
 لا بستر كل البدن على  
 الأصح فإن ذلك مفسر  
 على أن الواجب في التكفين  
 ستر كل البدن لا ستر  
 العورة وما في المجموع عن  
 المارودي وغيره من  
 الاتفاق على وجوب ستر  
 كل البدن في قول الوريث  
 يكفن به بالستر ما  
 العورة ليس لكونه واجبا  
 في التكفين بل لكونه  
 حقا لبيت فيقدم به على  
 الغرما ولم يسقطه على أن  
 في هذا الاتفاق نزاعا كما قاله  
 ابن الرقعة وبتقدير محتم  
 فهو مع جده على ما قلنا  
 مستثنى أنا كدأمره والا  
 فقد جزم المارودي بأن  
 للفرما منع ما يصرف في  
 المستحب ولو لم يوص  
 ذكر واختلف الوريث في  
 تكفينه بنوب أو بثلاثة أو  
 اتفقوا على نوب أو كان  
 فيه محجور عليه كفن  
 بثلاثة (وأكله للذكر)

إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام كافي حديث البخاري زى تصرف (قوله أي الكفن)  
 رجل أو امرأة لمسل أودعي والمعتداته لا بد من ستر جميع البدن الأرض المحرم ووجه المحرمه حل  
 (تنبيه) حكم النبي في الكفن حكم المسلم حتى لومات ولا وارث له يكفن بثلاثة أثواب وإن كان  
 ماله قيا أي حيث لا دين عليه ولا وصية باسقاط شئ منها شوبرى (قوله يستر عورته) أي في  
 الصلاة فإذا سترت العورة سقط الحرج حيثن عن المسلمين وهذا بالنسبة لحق الله وبني مراد على  
 ذلك متعلقا بالورثة إن كان هناك تركوه وهذا مبني على رأيه والمعتداته يجب ستر جميع البدن  
 ومعهان كفن من غير التركة أو منها وهناك دين ولم تجز الفرما والا يجب ثلاث زى (قوله)  
 بالذكورة الخ) أي بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنهما الأوجه وكفنها حرة كانت أو أمة  
 لزوال الرق بالموت وجوب ستر الوجه والكفين ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يوق في  
 الفتنة غالبا (قوله ولو أوصى بسقاطه) أي فاته لا عبرة بإيثاره وقوله لا بستر كل البدن أي لا يجب ذلك  
 ويسقط الحرج عن الورثة كافي الأئمة على كلامه وقوله فإن ذلك أي القول بأنه يكفن بستر كل البدن  
 حيثن أي حين إذا أوصى بستر العورة هذا والمعتد عند شيخنا أن أقل الكفن نوب يستر جميع البدن  
 في الرجل والمرأة وإن أوصى بالاتصاف على سائر العورة لأن ما زاد على ستر العورة ليس محض حق لبيت  
 بل فيه حق لله تعالى أيضا فمن علك اسقاطه كان ستر العورة محض حق لله تعالى وما زاد على النوب من  
 الثاني والثالث محض حق لبيت فله اسقاطه حل و مر (قوله لأنه حق لله تعالى) أي فقط  
 ولا حق لبيت فيه باسقاطه وقوله فانه حق لبيت فقط ولا حق فيه لله تعالى وهذا على طريقته والمعتد  
 أنه حق لله تعالى ولبيت معا مر (قوله وما في المجموع الخ) هذا وارد على ما تضمنه كلامه من أن  
 الزائد على العورة مندوب أي والقاعدة اجابة الفرما في منع المندوب وكل من المبني والمبني عليه ضعيف  
 وفداً جاب بقوله ليس لكونه الخ وهذا الجواب لا يعقل إلا بملاحظة الاستثناء الآتي فجعلهما جوابين  
 فيمنع قال ا ط ف وغرض من قوله وما في المجموع الخ تأييد طريقته من وجوب ستر العورة فقط  
 في التكفين اه (قوله ليس لكونه) أي سائر كل البدن واجبا في التكفين أي لحق الله تعالى بل  
 لكونه مقالي أي يتمم حقه عند الشارع ويتوقف سقوطه على اسقاطه عند الشارع لكونه  
 محض حقه حل (قوله مع جده على ما قلنا) أي من أنه حقه لاحق لله تعالى وإيضاح هذا أن ما زاد  
 على العورة صار بمثابة الثاني والثالث لأن كلامهما واجب لحقه وللفرما. منهما فكان القياس أن لم  
 منع هذا أيضا فيقال في جوابه هو مستثنى أنا كدأمره حل (قوله مستثنى) أي من قاعدة اجابة  
 الفرما في منع المندوب وهذا منه على طريقته فيستن من المندوب سائر بقية البدن فتجاب فيه  
 لورثته وقوله والأولى والأمكن مستثنى فلا يصح دعوى الاتفاق لأنه جزم المارودي الخ أي لأن ما جزم  
 به بنيان هذا الاتفاق للفرموس محتم تأمل في جواب الشرط محذوف وأقيمت علته مقامه (قوله ولو لم  
 يوص بما ذكر) أي بستر العورة فقط المذكور في قوله فإذا أوصى بستر العورة أي ولو انتفت وصيته  
 بالاتصاف على سائر العورة ولو أنها لبيت استناعية بل هي مجرد التعليل وهذا أعني قوله ولو لم يوص  
 قوله كفن في ثلاثة تقيد بقول المصنف بستر عورته بما إذا أوصى بمنع الزائد على ستر العورة كما يدل  
 عليه قول الشارع وإذا أوصى بستر العورة أي فقط وأما إذا لم يوص بذلك فإن لم يكن عليه دين  
 مستغرق أو كان وأجارت الفرما الثاني والثالث واجب ثلاثة والا يجب واحد فقط وبعبارة شرح مر  
 وما زاد على النوب محض حق لبيت فله اسقاطه فلا يات ولم يوص بذلك إلى آخر ما ذكره الشارع من  
 الصور الثلاث وهي أوضح اه (قوله وأكله لكر ثلاثة) إن قلت الثلاثة واجبة بدليل قوله سابقا

ولوصفها (26) يم كل منها البدن غير رأس الحرم تخبر الشيخين قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب عانية بيض ليس فيها نقيص ولا عمامة (وجاز أن يرد تحتها نقيص وعمامة) كما فعله ابن عمر وابن الدرواء البيهقي (د) أكمله (لغيره) أي لغير الذكر من الأثني والخمسة الزبد على الأصل خسة (إزار قفصيص غفار فلنفاقتان) لأنه عليه السلام كفن فيها ابنته ميسرة الموردة والخمار ما يغطي به الرأس وليست الخسة في حق غير الذكر أم كلثوم روماء أبو داود والأزار والثرثرة (٤٦٦)

ولم يوصع عذارى كحل الحكيك يجعلها هنا أكل الخواب أنها كل من الزيادة عليها المذكورة بقوله وجاز أن يرد تحتها نقيص وعمامة والأفنى واجبة في نفسها من التركة وتعتبر الورثة عليها ولا يعتبر رضاهم ولو كان فيهم محجور عليه (قوله ولو صفرا) أي أو حرما له شرح مر (قوله ما بينة) يتخفى البياض أي من قرينة العين برأوى (قوله ليس فيها نقيص ولا عمامة) أي انهما ليسا في كنفه أصلا كما قاله الشافعي إجماع على التحجير (قوله وجاز أن يرد تحتها الخ) محل ذلك إذا كان الورثة أهلا للتعزير ورؤاه فان كان فيهم صغيرا لم يحجوز فلا يحجوز (قوله فلنفاقتان) لأننا في ما بينا أنه إذا كفن في ثلاثة أثواب بيض لا بد أن تكون لفائف لان ذلك إذا أقصر على الثلاثة في الرجل والمرأ فلا بد أن تكون لفائف حل (قوله وليست الخسة في حق غير الذكر كالثلاثة في حق الذكر) أي فلا تحجور الورثة عليها ولا يحجوز إذا كان فيهم محجور عليه فقوله حتى تحجور الورثة عليها مفرع على التي تخلص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخسة في حق الرجل وغيره على حدسوه فلا يحجوز الأبرار الورثة ولا يحجوز إذا كان فيهم محجور عليه وأن الثلاثة في حق الرجل وغيره على حدسوه فتجوز الورثة عليها ولا توقف على رشدهم تأمل (قوله وتكره الزيادة على الخسة) ان لم يكن في الورثة محجور عليه والا حرم وقوله ولو قيل بنحوه محجول على عدمه رضاء الورثة أو على ما إذا كان فيهم محجور عليه وعبارة عرش قوله ولو قيل الخ ضعيف والمتأمل لاسم معنى الزيادة على الخسة لأنه لغرض شرعي وهو كرم الميت (قوله وصفها السابق) أي يم كل منها البدن (قوله وسن أبيض) ظاهره ولو ذميا ولو قيل بوجوب الأبيض الآن لم يعدل في التكفين في غيره من الأجزاء لكن إطلائهم بخالفه يذني أيضا ان ذلك جار ولو أوصى بغير الأبيض لأنه مكرهه والوصية لا تنتفع عرش على مر (قوله ومغسول) أي قد غسول أي فليس أن يكون الكفن ما يوصى به لا بدليل قوله والحى حتى الجلبد (قوله حناسة) لو تعارض الحسن والسعة يفتي بتقديم الثاني عرش وسن ل (قوله من لفائف) أي في تكفين الذكر وقوله أو لفافة أي في تكفين غير الذكر من الأثني والخمسة شوري (قوله ويدخل فيه) أي في الخنوط أي تركيبة انه وشئ مركب من هذه الأنواع وغيرها والمراد بدورية القصب والصلد بنوعيه أنواع من العليب اه (قوله بالود أولاً) أي ثلاث مرات عرش (قوله مستقاع على ظهره) وتجعل يدها على صدره وتمامه على يرسا وأمر برسلا في جنبه أي مما قبله نحن أي فهم في مرتبة واحدة ويفرق بينه وبين المصلى حيث كان جعله ما على صدره أفضل من أرساله بأن جعله ما على صدره ثم أبعد عن الميت بها ولما قيل أنه إشارة إلى حفظ الإيمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا شرح مر وعش عليه (قوله وان تشد الأياد) أي قبل لف اللفائف عليه شيئا (قوله ويجعل على منافذ قطن) أي دغلا للهوم من المنافذ وقوله وعلى مساجده أي مواضع سجوده اكرامها وان لم يصل (قوله كهيئة) أي وأثنته وربكته واطن كفيه وأصابع قدميه وهل يشمل كل من اللفائف قبل وضع الأخرى عليها (د) على (الميت خنوط) يفتح الحاء نوع من الطيب قال

الطفل

الازهرى ويدخل فيه الكافور وذرة القصب والصلد الأحمر والأبيض وذلك لأنه يدفع الهوام ويثد البدن ويقويه وحين يتخبر الكفن بالعود أولا (د) ان (بوضع الميت) (نوفته) يرفق (مستلقا) على ظهره (د) أن (تشد الأياد) بغيره بعد أن يدس بها قطن عليه خنوط (وأن يجعل على منافذه) كعينيه ومنخره وأذنيه وعلى مساجده كجبهة (قطن) عليه خنوط



للفل الذي لم يميز انظر لما فيه من شأن النوع وانظر ايضا على قياسه الكافر اذا أسلم ولم يتقدم له سجود فيه نظر والا قرب الشمول لما اكرا ماتك للواضع سم اطف ومثله ع ش على مر **(قوله)** وتلف عليه اللغات هل المراد دفعة واحدة أو واحدة واحدة قلت ظاهر كلامهم الحصول بكل منهما وجميع الفاضل عند مرأه ما لم يكن محرما حل **(قوله)** الا أن يكون محرما أي فترك الشد لكن ينبغي أن يكون المراد شدا يمتنع في حق الحرم كالعدم اذا لا يمتنع على الحرم مطلق الشد كما علم من بحث الإجماع غيره سم **(قوله)** كما صرح به الجرجاني أي لأن شد هاشبيه بعد الإزار شرح مر **(قوله)** وبحل الشداد أي تناقض ليجل الشداد والفرق في ذلك بين الصغير والكبير كما في شرح مر والاولى بجل الشداد عنه هو الذي يلحده ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى أن الذي يلي ذلك منها النساء كما سيأتي في كلام الشارع بعد قوله وان يدخله القبر الا حتى بالصلاة عليه اطف **(قوله)** يبدأ به منها) ويقدم به ما على مال الوارث أو الاجني وان طلباه نعم ان رضى جميع الورثة بتكفينه من مال الاجني جاز ولا يجوز للورثة ابداله ويلزمه رده ان ابدلوه الا ان علموا جوازه من دافعه ولو سرق الكفن قبل قصة الترك وجب ابداله منها وبعد ما فكذلك ان كفن في دون ثلاث لانه لم يعرف حقه وهو الثلاث من الترك والا فلي من تزعم تفقته لو كان حيا أو على بيت المال والمسلمين قاله شيخنا مر وظاهر اخذنا ما يأتي من عدم التبش للكفن لحصول المقصود منه بستره بالقرب فلا تنهك حرمته أن الصورة هنا أن السارق أخذ الكفن ولم يطعم التراب عليه أو طعمه فنبش لغرض آخر فرؤى بلاصكفن حج وفنا الكفن كسرة قنات ظهر من الميت شيء فلو فتح قبر فوجد الكفن قد بلى وجب ابداله قبل سد القبر ويكفي وضعه عليه من غير له فيه ان لم على لغة تميز الميت والالف فيه ولو أكل الميت سبع مثاقيل بلى الكفن عاد للورثة وان كان قد كفننا أجني قل على الجلال وقال حج ولو أكل الميت سبع فهو للورثة الا ان كان من أجني لم ينبو به رفقه بأداء الواجب عنهم لانه حيث عارية لازمة أي فيكون له صاحب اه ولمسل كلام قل محمول على ما اذا توى به الارفاق بهم **(قوله)** الزوجة الخ) وبحث جمع أنه يكفي ملبوس فيس قوة وقال بعضهم لا بد من الجديد كافي الحياة والذي يتجه اجزاء قوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أهو له فيس قول على الجديد بدالاول وهمل يحرق ذلك في الكفن من حيث هو وأى يفرق بان مال الزوج معاوضة فوجب أن يكون كافي الحياة وهي فيها ما يجب لها في الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر فيه محال والاروجة الاول كما يصرح به فلو لم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه الا توب واحد وأنها امتناع لا تخليك وأنها لا تصبر دينا على العسر وان العبرة بمحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الشكل حج وقوله امتناع لا تخليك أي لان التخليك بعد الموت متعذر وتلك الورثة لا يجب تعين الامتاع وما هو امتناع لا يستقر في النعمة وينبغي على كونه امتناعا أنه لو أكلها سبع مثاقيل الكفن لا يرجع للزوج لالورثة اه ولوامتنع الزوج المورس من ذلك أو كان غائبا لم يزوج الورثة من مالها أو غيرها ورجعوا عليه بما ذكر ان فعله باذن ما كبراه والا فلا وقياس نظائر أنه لو لم يوجد ما كمن الجهنز الا شهادا على أنه جهنم من مال نفسه ليرجع به شرح مر ومثل غيبة الزوج غيبة القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفته شخص من مال نفسه **(قوله)** وخادما أي المملوك لم افان كان مكنتى له لم يلزمه تجهيزه الا ان كان مكنتى بالاتفاق عليه وحيث أن يقال لئلا شخص يجب مؤنة تجهيزه وليس قريبا للورثة ولا مملوكا حل ولوامتنع الزوجة وخادما معا لم يعد الا تجهيزا واحدا هما فالاروجة تقديم من شئ من سادها والافاروجة لانها الاصل والمتبوعة اه **(قوله)** فعلى زوج) خرج بالزوج انه لا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وان لزمته نفقتها في الحياة حج **(قوله)**

(وتلف عليه اللغات) بأن  
يثنى أولا التي يلي شقه  
الايسر على شقه الايمن ثم  
يعكس ذلك ويجمع  
الفاضل عند مره ورجليه  
ويكون الذي عند مره  
أكثر (وتش) اللغات  
بشدد خوف الانتشار  
عند الحبل الا أن يكون  
محرما كما صرح به الجرجاني  
(ثم يحل الشداد في القبر)  
اذكره أن يكون معه في  
القبر شيء معقود والتصريح  
بسن البسط وما عطف عليه  
ماعدل الخوط من زيادتي  
(ومحل تجهيزه) من تكفين  
وغيره (تركة) له يبدأ به منها  
لكن بعد الابتداء بحق  
تعلق بعينها كما سيأتي في  
الفرائض (الاروجة)  
وخادما (ة) تجهيزهما  
(على زوج)

غنى عليه نفقتها) بخلاف الفقير ومن لم تزقه نفقتها لنشوز أو نحوه وكلا زوجة البائن الحامل والتقييد بالنفي مع ذكر الحال من زيادتي (٤) أن تكون تركه لزوج غنى عليه النفقة فتجهيزه (على من عليه نفقته) حيا في الجلفة (من قريب وسيد) لئلا يسوء فيه الأصل والفرع والقرن وأم الولد والمكاتب لا تساخ ككتابته بجموته (٥) أن لا يمكن لبيت من الصغير والكبير الجزء بالموت

غنى) ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة خالها بطلت عذائقها في حياتها في هذه وقوله غنى ولو بمخاض من تركته أو بمال حصل له بعد الموت وقبل الدفن والمراد بالنفي غنى الفطرة بأن يملك زيادة على كفاية يوم وليلة يصرفها في تجهيز قالة عرش على مر (قوله لنشوز) أي ولو حاملا كان لها طاف قال حل وفيه تصريح بأن الموت لا يقطع أثر النشوز وقوله أو نحوه كمنع لا يحتمل معه الوطأ اه تجهيزها من مالها أو من عليه نفقتها وكذا أن أعسر من تجهيز الزوجة الموصرة أو عن تمام جهز أو تم تجهيزها من مالها وهل يشمل القراء والرقاء والمرضاة التي لا يحتمل الوطأ أولا فيه نظر والاقرب الثاني لأن نفقته ذكر واجبة على الزوج صرح به عرش على مر ولو أوصت بأن تنكف من مالها وهو موصر كانت وصيتها لثوبها لأنها أسقطت الواجب عليه حجج أي فتتوقف على اجازة بقية الورثة ولا يجب الثاني والثالث من تركه الزوجة إذا كفتها الزوج في ثوب واحد على المتمدن كافي عن وزى (قوله وكلا زوجة البائن الحامل) لوجوب نفقتها عليه في الحياة ومثلها الرجعية حل ويراد (قوله في الجلفة) قيده ليدخل الولد الكبير والمكاتب تأمل شو برى (قوله سواء فيه) أي في الميت الذي وجب تجهيزه على قريبه وسيد (قوله والكبير) أي وإن كان كسيفا وامتنع من الكسب مر سم (قوله على بيت المال) ونحرم الزيادة على الثوب من بيت المال ومن الموقوف والحرير حل قال الشوري ويجهز من بيت المال ولو نسيها اه (قوله على ميسار المسلمين) ظاهره ولو محجورين فعلى أوليائهم الاخراج سم والمراد بلوسر من مملك كفاية ستة لمونه أو طلب من واحد منهم تعين عليه ثلاثين أو كلوا عرش (قوله وكذا أن كفف من مالها) ومن هذا الزوجة في حق الزوج التي لا يجب عليه في تكفيها الا ثوب واحد وإن أيسر بالثلاثة لا يجب بقية الثلاثة في تركته بل يجوز ذهاب هذا الثوب لم لو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس بمحة الوصية وإعتبارها من الثلث لانهما اربع وليست وصية لورث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما ترك من رأس المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالترك مع وجود الزوج للموسر اه مر سم على حج وهذا بخلاف ما إذا أيسر الزوج ببعض الثوب أو لموسر يثنى يجب بقية الثلاثة أو كلها في تركته إن كانت شيخنا (قوله وتسمي بال تجهيز أعم الخ) أي لشموله الكفن والغسل والحنوط والجل والظاهر أنه لا يلزم بيت المال الامور والمستحبة من نحو حنوط وسدوغرهم لان الواجب عليه أتمامها الامور الواجبة وكذا لا يجب ذلك على أغنيا المسلمين ولا على من عليه النفقة اه اف ف (قوله وحل جنازة الخ) لو ليس في الجلف ذناه ولا سقوط موهة ولو يرتأكم لبيت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين شرح مر (قوله بأن يضعهما) أي المقدمين وقوله على عاقبه ثنية عاق وهو ما بين المنكسب والعنق وهو ذكر وقبل مؤنث شرح مر (قوله اذ لو تسطعا واحدا) أي ولو حمله على رأسه خرج عن الحل بين العمودين وأدى الى تنكسب رأس الميت كافي زى (قوله) أفضل من التريبع قد يقال ان التريبع أسهل على الحاملين كاعليه العمل الآن وأجيب بأنه بما يلزم عليه اختلاف الحاملين من الامان بأن يكون أحدهما أسرع مشيا من الآخر أو يذهب أحدهما الى جنة

تزقه نفقته فتجهيزه (على بيت المال) كنفقته في الحياة (٥) أن تعذر بيت المال فهو على (ميسار المسلمين) ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا إذا كفف من مال من عليه نفقته أو من بيت المال ومن موقوف على التكفين أو منع القراء المستغرقون ذلك وذكر بيت المال وما بعده من زيادتي وتعميري بالتجهيز أعم من تعبيره بالتكفين (وحل جنازة بين العمودين بأن يضعهما) رجل (على عاقبه) ورأسه بينهما (ويجعل المؤخر بين رجلان) أحدهما من الجانب الايمن والآخر من اليسر اذ لو تسطعا واحدا كلقدمين لير ما بين قدميه (أفضل من التريبع بأن يقدم رجلان) يضع أحدهما الصدوا ليمين على عاقبه الايسر والاخر عكسه

(قوله أو عن تمامه) أي تمام الثوب الواحد وقوله ثم أي ثلاث كسائيات في آخر قوله وكذا إذا كفف وهل يشمل القراء والرقاء

أي المذكور من الزوجة التي يلزم الزوج تجهيزها قال شيخنا الصغير عاقبه على من يلزم الزوج نفقتها والمضى واحد (قوله ومن الموقوف والحرير) هل مثله التنجس فتحرم الزيادة عن ثوب (قوله ولو نسيها) من مال بيت المال فان تعذر بيت المال فعلى ميسار المسلمين اه ايعاب وظاهر ما على ميسار المسلمين ولو ومع وجود ميسار المسلمين اه شرح مر

كذلك روى البيهقي أنه **عنه** حل جنازة **عنه** معاذ بين العمودين (ولا يحملها) ولو أنشئ (الأرجال) لضف النساء عن حملها غابا وبقيت كشف منهن شيء لو حلن فيكره لمن حملها وفي معناهن الخاف منها (أو) هيئة (في غرارة أوقفة كحملها في غرارة أوقفة يخاف منها سقوطها) بل تحمل على سرير دلوح أو نحوها فإن خيف تقصيره قبل حصول ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب (والشيء بأمامها وقربها) بحيث لا تشتت لهما (أفضل) من الركوب مطلقا ومن الشيء بغير أمامها وبعدها روى ابن حبان وغيره عن ابن عمر أنه رأى النبي **صلى الله عليه وسلم** وأبا بكر وعمر **عليهما السلام** يمشون أمام الجنازة فيروى لهما كعب بن مالك يسير خلف الجنازة والماشي عن يمينها وشمالها قريبا منها والسقط يصل على يده ويديه لواله بالعبادة والرحمة وقال صحيح على شرط البخاري وفي المجموع بكرة الركوب في الذهاب معها لغير عنده والواو في وأمامها وقربها من زيادتي (ومن أسرع

اليمين والأخر إلى جهة الشمال فيحصل ضرر لليت **عنه** **قوله** روى البيهقي أنه **عنه** حل جنازة الخ) المتبادر منه أنه **عنه** بأثر حملها ولا مانع منه ويجوز أنه أمر بحملها فنبأ إليه وقرر شيخنا حنف الثاني وقال لم يثبت مباشرة حملها بعديت صحيح **قوله** سعد بن معاذ الذي اهتز عرش الله لموته كما قال القائل

وما اهتز عرش الله من أجل حالك • سمعنا به الأسعداني عمرو

وفي الحديث أنه شيع جنازته سبعون ألفا من الملائكة ومع ذلك لم ينزع من ضفطة القبر كما في البرماوى **قوله** ولا يحملها الأرجال) أي ندبا كما يرشد إليه قوله فيكره لمن حملها حل **قوله** فيكره لمن حملها) فإذا لم يوجد غيرهن تعين حملهن هر **قوله** وحرم حملها الخ) ظاهره ولولاه وبزم به سم (فائدة) سئل أبو علي النجار عن وثوق الجنازة ورجوعها فقال يحتمل أنه متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت متى كثرت خلفها أسرع وتحمّل أن يكون اليوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس يختلف حالها تارة تتقدم وتارة تتأخر يحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها لئيم أجل بقاها في الدنيا يرسل عن خفة الجنازة وتقلها فقال إن خفت فصاحبا شهيدان الشهيدى والحق أخضمن الميت قال تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء الآية ع ش على هر وفيه إن الآية في شهيد المعركة والجواب عام اه ا ط ف **قوله** وبأمامها) ولولا راك على المعتمد لانه شافع وحق الشافع التقدم وأما خبر ما شوافل الجنازة فضعيف شرح هر **قوله** بحيث لا تشتت لهما) أي رؤية كاملة قال حج وضابطه أن لا يبعد عنها إبعاد يقطع عرفانيتها بها ويقى ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع القرب والشيء أمامها مع البعد هل يقدم الأول والثاني فيه ونظر الأقرب الثاني لورود النبي عن الركوب **قوله** أفضل من الركوب) بل يكره بغير عن ذكره وهل مجرد النصب هنا عن رياس على ما يأتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل يحمل والفرق أوجه والفرق أن أهل العرف يعملون الشيء هنا حتى من ذوى المناصب تواضعا وامتنالا للسنة فلا تنخرم به مروهتهم بل تزيد ولا كذلك الشيء رد المبيع حج **قوله** مطلقا) أي خلفها وأمامها ولو مشى خلفها حصل فضيلة أصل المتابعة دون كمالها **قوله** وروى الحاكم) هذا دليل على المفهوم الذي أفهمه المتن من الركوب مطلقا ومن الشيء بغير أمامها بين به أن الزاكب يسير خلفها اط ف **قوله** والماشي عن يمينها وشمالها الخ) فيه تأمل فإن المتدعي كون الشيء أمامها وقربها والحديث يدل على الشيء عن يمينها وشمالها فلا مطابقة بين الدليل والمتدعي الآن يقال المراد بالأمام ما ليس بخلف فيشمل يمينها وشمالها على أن المقصود من هذا الحديث اتماها والاستدلال على أفضلية القرب لأن الحديث لا يؤيد على أفضلية الشيء وكونه أمامها وأجاب شيخنا حنف بأن هذا الحديث دل على الفضول وهو كونه عن يمينها وشمالها كالأول على الأفضل **قوله** والسقط يصل علىه) ذكره لكونه من تمام الحديث والافادليل فيه لما نحن فيه **قوله** وفي المجموع بكرة الركوب في الذهاب الخ) أي أنه صلى الله عليه وسلم رأى أناسا راكبين في جنازة فقال أفلا تستحيون أن ملائكة الله على أقدامهم وأثم على ظهوره والواب شرح هر وكلام المتن يقتضى أنه خلاف الأفضل فقط **قوله** والولوق بأمامها الخ) أي لأفادتها أن كلاسنة والحواصل الذي ينبغي أن يقال إن الشيء ولو خلفها أو بعيدا أفضل من الركوب ولو أمامها وأقربا منها وإنه أفضل منه خلفها وإنه بالقرب منها أفضل وبهذا سقط ما ذكره بعضهم من وقوع التعارض بين هذه المذكورات فتأمل قل على الجلال

(ها) تخبر الشيخين أسرعوا بالجنازة فإن تلك صالحة لغير تقصيرتها اليه وان كان سوى ذلك فنشر تقصيرته

عن ربابكم (ان من قهره)  
 أى اللبث بالاسراع والا  
 فتبأن بدوالاسراع فوق  
 اللبث العناد ودون الخلب  
 ثلثا ينقطع الضعفاء فان  
 خيف تغيره بالثاني أيضا  
 زبدى الاسراع والتصرع  
 بسن الاسراع من زباني  
 (و) من (لغير ذكر)  
 ما يستره كقته) لانه أستر  
 وتغيره يفسر ذكر  
 الشامل للثاني والحقى أهم  
 من تغيره بالثاني (ذكره)  
 لطف (فيا) أى فى الجنزة  
 أى فى السير معها والحديث  
 فى أمور الدنيا بل المستحب  
 التفرغ فى أمور الموت وما  
 بعد (واتباعها) بإمكان  
 اتاد (بنار) فى مجرة أو  
 غيرها لانه يتبادل بذلك  
 فال السوء (دركوبى)  
 رجوع منها) فلا يكره  
 لانه عليه السلام ركب نعره  
 مسلم (واتباع مسلم جنازة  
 قربة الكافر) لما روى أبو  
 داود عن علي بن إسحاق حسن  
 ودفع للمجموع بسناد  
 ضيف قال لما مات أبو  
 طالب أتت رسول الله  
عليه السلام فقلت ان عمك  
 الشيخ الضال قد مات  
 قال انطلق فنواره قال  
 الاذرى ولا يبعد الحاق  
 الزوجة والمولود بالقرب  
 قال وهل يلحق به الجركا  
 فى العيادة فيه نظر  
 (فصل فى صلاة الميت)

(قوله عن ربابكم) معناه انها بعيدة عن الرحة فلا مصاحبة لكم فى مصاحبته اومنه يؤخذ ترك محبة  
 أهل العاطلة وغيره الصالحين برموى (قوله ان أمن قهره بالاسراع) أى بأن كان الاسراع لا يغيره  
 دون الثاني (قوله والا فتبأن) أى والا بان خيف تغيره بالاسراع بأن كان يتهرب بسبب تحركه  
 بالاسراع (قوله ودون الخلب) بخلافه فوجدت الشئ فوق الثاني ودون الاسراع برموى  
 (قوله ثلاثا ينقطع) علة لقوله والاسراع الخ وانما فسر بذلك ولحق على حقيقته ثلاثا ينقطع أو أنه علة  
 لهذا المقدر (قوله زبدى فى الاسراع) أى وجوباً وشورى (قوله ولغير ذكر ما يستره كقته)  
 وأول من غطى نفسه فى الاسلام كقوله ابن عبد البر الفاطمية بنت رسول الله عليه السلام ثم بعدها زينب  
 بنت جحش وكانت رأتها بالحشة لما حوجرت وأوصته فقال عمر رضى الله عنه جباو كرامة ثم خبا  
 الفطمية وأتى ابن الصلاح بحجة ستر تلك القبة بحر وركل المقصود منه الزينة ولومن حل وشالته  
 الجلال البلقين بخوارى الحرفى المرأة والطفل واستوجه شيخنا اهـ ل واعتمده زى (قوله  
 وكه لفظ) للفظ يسكون الفين وفتحها الاصوات المرتفعة ولو بالذكر والقراءة قال الشيخ فرضوا  
 كراهة رفع الصوت بهما فى حال السرو سكتوا عن ذلك فى الحضور عند غسله وتكفيته ووضعه فى القبر  
 وبعد الوصول الى المقبرة اذ دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فليراجع شورى ولوقيل بنديب ما يغفل  
 الآن أمام الجنزة من الجانية وغيرهم لم يبعد لان تركه اضرار باللبث وتعرضا للتكلم فيه وفورث  
 عـش (قوله واتباعها بنار) أى جعل النار مصاحبة لها ولو أمامها وظاهره وكافرا ولا مانع منه  
 لان العلم موجوده فيه كائى عـش على مر لانه يمكن أن يختم له بالإيمان ثم لو احتيج للدفن ليلان  
 الليل المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما لاسبابها للدفن لاجل احسان  
 الدفن واحكامه كما صرح به مر فى شرحه (قوله ولا اتباع الخ) بتشديد التاء شرح مر لانه  
 التابع لا بإمكانها الموهـم أن التابع غيره بأمره قال عـش إنما اقتصر على التشديد لان فى اتباع  
 يسكون للمتابعة معنى الشئ خلافا للغة وبعضهم ضبطه بالسكون كسابقه (قوله قربة) وأما غير  
 قربة فالراجح فيه الكراهة كما يقتضيه شرح م ر وتقل سم اعتماده عنه اطف (قوله  
 الضال) دليل على موته كافر او هو كذلك كائى البخارى وغيره انه أخف أهل النار عند ابراهيم من  
 انه أحى بعد موته وأسر لأسله لان ذلك لم يثبت الاقرب به كقهره شيخنا حـف وعماديل أيضا  
 على موته كقرا آية ما كان للى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا فى التمام فلنزلت فيه كما  
 قاله بعض المفسرين وحديث أخف الناس عذابا يوم القيامة وجله نعلان من نار يقلى منها ما دفعه فان  
 المراد به أبو طالب (قوله انطلق فنواره) نازع فيه الاسنوى بأن عليا كان يجب عليه ذلك كالجيب  
 عليه القيام بكفايته فى حال حياته فلا دليل فيه على انطلق القربة حل وأصيب بأمر عـش على ذلك كالجيب  
 أنه أولاد غيره بدل على ذلك وأيضاً قوله انطلق فنواره وبقل فأمر بمواراته يدل على ذلك كقائه  
 شيخنا (قوله الزوجة) أى التسمية (قوله وهل يلحق به الجركا) أى الذى لا يلقى تبعه لا يلحق  
 وقال فى الإيعاب والالحاق غير بعيد شورى واعتمد حـف الحلاق قياسا على العيادة

(فصل فى صلاة الميت وما يتبع ذلك)

كعدم وجوب طهر الكافر وتكفين الشهيد فى ثياب التى مات فيها وهي من خصائص هذه الامة  
 كالا ياء بالثالث كقوله الفاكهاتى المالسى فى شرح الرسالة ولان فيه ما ورد من تفسير الملائكة آدم  
 عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقوله ما يبنى آدم هذه سنتكم فى موتاكم يجوز ارجل الاذلى أن  
 الخصوصة بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل عـش وقوله بهذه الكيفية أى لانه

جلتها النافعة والصلاة على محمد عليه السلام وهما من شر بعثنا وفرضت بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة ولم تفرض بمكة ولذلك دفت خديجة رضي الله عنها من غير صلاة شيخنا (قوله لصلاته) أي الملبت المحكوم بسلامه غير الشهيد حج فخرج أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة سم (قوله من الصلوات) أي المفروضات بقرينة أن المشبه فرض حيثئذ يتم قوله والاكتفاء بنية الغرض كإقراره شيخنا وبعبارة ع ش قوله أي كنية غيرها من الصلوات أي الواجبة والقرينة عليه كون صلاة الجنازة واجبة في نفسها فلا يرد أن التشبيه في قوله كنية غيرها من الصلوات يشمل ما يكتفي فيه القصد فقط وهو النقل المطلق بل ويشمل ما يجب فيه القصد والتعيين أي ألا تلتزم بالامام المهد فليس التشبيه في قوله كنية غيرها في أصل النية وترك الاستدلال هنا على وجوب العلم به مما تقدم في كتاب الصلاة اه (قوله في حقيقتها) وهي القصد وقوله ووقتها وهو مقارنتها للتكبير (قوله بدون تعرض للكنية) لا يبدى صحة فرض الكفاية وان تميزت عليه نظرا لأصلها والتعيين عارض ووجوب نية الغرض على المرأة اذا صلحت مع الرجال نظرا لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف والراجح الوجوب على الصبي وقديرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب عليه بأن صلاة الصبي تناسط الغرض عن المكلفين مع وجودهم فيجوز أن تنزل منزلة الغرض فيشترط فيها نية الغرضية وان قلنا لا يجب في المكتوبة لأن المكتوبة بيمينه لا تنقطع الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقوت وجهه الفيلقية فيها فلم يشترط نية الغرضية بخلاف صلاته على الجنازة فانها لما أسقط الغرض عن غيره قوت مشابهاتها الغرض اه مر (قوله وغير ذلك) كالاضافة إلى الله لكنها لا يجب بل كرسن كما حسن قوله مستقبلا ولا يتصور نهائية الأداء وضدها ولا نية عدد قال شيخنا وقديقال ما مانع من تدبيرة عدد التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركعات حل (قوله في الحاضر) مقتضاه أنه لا بد في الغالب من تعيينه باسمه ونحوه وليس كذلك بل يكفي فيه أيضا الصلاة على من صلى عليه الامام حل والمعتمد أنه في الغالب لا بد من تعيينه إلا اذا قال أصلى على من صلى عليه الامام وكذا لو قال آخر النهار أصلى على من مات بأفطار الأرض وغسل فانها تصح نظرا للعموم والمفهوم فيه تفصيل فلا تعرض به (قوله باسمه ونحوه) ككلم جنسه والاشارة اليه (قوله ولم يشر اليه) أي ولم يكن التعيين بالاشارة اليه فلا يرد أن الاشارة من جهة الميعنات (قوله بخلاف ما اذا أشار اليه) ولو اشارة قلبيه ح ف أي بخلاف ما اذا عينه بالاشارة اليه بقلبه بأن لاحظ بقلبه خصوص شخص بقطع النظر عن اسمه ونسبه شورى شيخنا (قوله وان حضر موني نواهم) قال حج ويؤخذ من قوله نواهم أنه اذا حضر جنازة أثناء الصلاة لم تكف نيتها حيثئذ بعد سلامه بحج صلاة أخرى عليه أي الميت الحاضر في الآثناء قال الشيخ بتدقيقه الصلاة عدم تأثرها بذلك النية لكن قد يقال اذا تعمد هاجع العلم بعدم كفايتها كان متلعبا بالفالج البطلان بنيتها شورى قال شيخنا وليست هذه المسئلة مكرمة من قوله نياتي ونحوه على جنازة صلاة لأن الكلام هنا في صحة النية وهم في الجواز ولا يلزم من صحة النية الجواز (قوله أي نوى الصلاة عليهم) أي وان لم يعرف عددهم قال الروائي فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قالوا واعتقدناهم عشرة فباتوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قالوا وان اعتقد أنهم أحد عشر فباتوا عشرة فالأظهر الصحة قالوا لو صلى على حة وميت صحت على الميتان جعل الحال والا فلا تكن صلى الظاهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى تطمعا عن أحدهما بطلت مر وقوله أعاد الصلاة على الجميع قيده قل على الجلال

في ذلك فان قصد الصلاة على المسمى يزيد متلا من غير أن يلاحظ بقلبه الشخص الحاضر قريب فتأمل اه سم

فقال يولد كعدد فبانوا أكثر منه بطلت الصلاة على الجبع ثم لو أشار إليهم لم تبطل كما قاله العلامة سم  
ومضى عليه شيخنا (قوله وقام قادر) شمل ذلك الصبي والمرأة أذليهما مع الرجال وهو الأوجه خلافا  
للتأثيري شرح مر ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي ع ش (قوله لم تبطل صلاته للاتباع)  
روى زيد بن أرقم أنه عليه السلام كبر خسا فلما رد الاتباع في بعض الأحيان (قوله لم يتابعه) مالم  
يكن مسبوقا فلو كان المأموم مسبوقا وتابعه في الزيادة المذكورة وأقرب وجه من نحو القراءة عقب  
التكبيرات حسبه ذلك ونصح صلاته سواء أعلم أنها زائدة أو جهل ذلك لأن هذه الزيادة جائزة  
للإمام وهذا الفرق المبوق التابع للإمام في الخامسة حيث فصل فيه بين الجهل فنصح أو العلم بالزيادة  
فتبطل وإذا اعتقد أن الزائد يبطل وأقرب بطلت صلاته ولو لم يرفع يديه في الزيادة فالوجه البطلان  
لأنه غير مطلوب هنا بخلاف ما تقدم في العبد قال الشيخ كثيره شو برى والقياس أنه لو ألبس بين  
الرابعة والخامسة ورفع يديه فيها البطلان أيضا لأن رفع يده في المرة الخامسة يضرمة وبها حصلت  
الموالات بين أربعة أفعال ع ش على مر وفيه نظر لأن رفع اليدين بالتكبيرية الرابعة مطلوب (قوله)  
أي لأن له متابعت أي بل تكرمه خروج من خلاف من أبطل بها ع ش على مر (قوله بل يسل)  
أي بنية المفارقة والابطلت صلاته لأنه لا سلام في أثناء القدوة فتبطل به كالسلام قبل تمام الصلاة سم  
ع ش على مر (قوله وهو الأفضل) سواء كان الإمام ساهيا أو عامدا قل (قوله قرأها) الباء زائدة  
(قوله تعلموا أنها) أي طريقة واجبة وهو كقول الصحابي من السنة كذا فيكون مرفوعا  
(قوله لا يجزئ الأصل) المعتمد ساق الأصل فيجوز إخلاء التكبيرية الأولى عن قراءة الفاتحة وجهها  
مع الصلاة على النبي عليه السلام في الثانية ومع الدعاء في الثالثة والأربعين بها في الرابعة ولا يجوز  
قراءة بعض الفاتحة في تكبيرية وأقربها في أخرى لعدم وروده شرح مر وعلى المعتمد أن قلها أكبر  
الأولى هل يجب التقريب بينها وبين واجب التكبيرية المنقول إليها أم لا أقول الظاهر أنه لا يجب وإذا لم  
يجب فلأن يأتي بها قبل الصلاة على النبي عليه السلام مثلا أو بعدها بتمامها لأنه يأتي بعضها قبل  
وبعضها بعد فيأبى لاشتراط الموالات ع ش فان قلت لم تعين الفاتحة في عملها هي الأولى سم  
أن غيرها تعين في محل بل ربما يقال تعينها في الأولى أما أولى أو مسلو تعين الصلاة في الثانية والدعاء  
في الثالثة فما الفرق قلت بقدر فرق بأن القصد بالصلاة على الميت الشفاعة والدعاء لليت والصلاة على  
النبي وسيلة لقبولها تعين عملها الواردان فيه عن السلف والخلف أشعار بذلك بخلاف الفاتحة فلم  
تعين لمحل بل يجوز دخوله الأولى عنها وعن الذكر أصلا وانضمامها إلى واحدة من الثلاثة أشعارا  
بأن القراءة دخلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تنس فيها السورة وعلى كل حال لا بد منها لما بعد الأولى  
أوغريها ملخصا من حج والشورى لكن ناقش سم في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم  
الوسائل ولناس أن الزايل أن يقرأ يدعو وعدم من السورة تخفيف لآتي لطلب الاسراع بالجائز  
فتأمل (قوله وأغريها) أي مالم يشرع فيها والاعتين فليس قطعه وتأخيرها إلى غيرها مر  
شورى وقال أيضا قوله أوغريها أي ولو غير الرابعة كان زاد خامسة وقرأها فيها شورى و سم  
(قوله وصلاة) وأقلها أو كلها كافي التشهد فيجب فيها ما يجب في التشهد فيأبى لاشتراط الموالات  
بما جزي في الخطبة من الحاشر والمسمى ونحوها وظاهر كلام الأصحاب أنه لا يستحب ضم التلبم  
على النبي بها ولا يكره أفراد الصلاة في هذه الحالة ومعمل كلامهم بكراهة الأفراد في غير موارد  
النص بفراده وهو المعتمد عند مر شورى وبعبارة حل هل يترك السلام ولا يكره الأفراد

عليها لم تبطل صلاته  
للاتباع رواء مسلم ولأنه  
أقرب زاد ذكرا (أزاد  
إمامه) عليها (إرتابه) أي  
لأن له متابعت في الزائد  
لعدم منه للإمام (بل يسل)  
أو يقتضيه ليس معه وهو  
الأفضل لنا كد المتابعة  
وتعبرى ي زاد أع من تعبير  
بعض (و) رابعها (قراءة  
الفاتحة) كثيرها من  
المحلو ولان ابن عباس  
قرأ بها في صلاة الجائز  
وقال تعلموا أنها صلاته  
البيخاري (عقب) التكبيرية  
(الأولى) للاتباع رواء  
البيهقي وهذا ما يجرى في  
التيان بعلل الجمهور وظاهر  
ضيق الشافعي وهو القهي به  
لا يجزئ الأصل من أنها  
بعد الأولى أو غيرها ولا يجزئ  
في الروضة كأصلها من أنها  
بعدها أو بعد الثانية (و)  
خامسها (صلاة) على النبي  
عليه السلام تخبر أي أمدة أن  
رجالنا من أصحاب النبي عليه السلام  
(قوله في الخامسة) أي  
الركعة الخامسة (قوله)  
بخلاف ما تقدم في العبد  
الذي يبنى مسواة البابين  
لأنه لو زاد في البعد أيضا  
وكان فاتها تبطل كأمركه  
فاهم (قوله رجلة عقب  
التكبيرية الأولى) فلونها  
في الأولى فلا يرجع أن الثانية  
تلفو فيقرؤها ثم يكبر عن الثانية اه شرح الروض

وحممه على شرط الشيخين  
(عقب الثانية) لفعل السلف  
والخلف وكس الصلاة على  
الآل بها والدعاء للؤمنين  
والمؤمنات عقبها والحمد  
قبل الصلاة على النبي ﷺ  
(و) سادسها (دعاء الميت)  
كألهما (رحمة عقب الثالثة)  
قال في المجموع ولا يجوز في  
غيرها باختلاف قال وليس  
لتخصيص بهاديل واضح  
(و) سابعها (سلام كغيرها)  
أي كلام غيرهما من  
الصلوات في كينيتها وقصدته  
وغيرهما (وسن رفع يديه  
في تكبيراتها) خدو من كسبه  
ويضع يديه بعد كل تكبيرة  
تحت صدره كغيرها من  
الصلوات (وتعزله) لأنه  
(للقراءة وأسرار بقرأة  
وبدعاء) ليلاً ونهاراً وروى  
القناني بإسناد صحيح عن  
أبي أمامة أنه قال من السنة  
في صلاة الجنائز أن يكبر ثم  
يقرأ بأم القرآن فاتحة ثم  
يصل على النبي ﷺ  
ثم يخص الدعاء الميت ويسلم  
ويقاس بأم القرآن الباقي  
(وترك افتتاح وسورة)  
لطولها وصلاة الجنائز  
مبنية على التخفيف وذكر  
سن الامرار بالتعذر والدعاء  
مع سن ترك الافتتاح  
والسورة من زيادتي (وان)  
يقول في الثالثة اللهم اغفر  
لحيالي أخوه) تمته كافي  
الاصل وميقنا وشاهدنا وغابنا

طلب التخفيف انظره وفي كلام حج استحباب ذلك أي السلام (قوله أخبروه) أي أبي أمامة  
ع ش (قوله من السنة) أي الطريقة الواجبة (قوله وتس الصلاة على الآل) أي مع الصلاة على  
النبي والاولى الترتيب بين ما ذكره فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد الخ حل وقوله عقبها  
أي عقب الصلاة على الآل وهذا هو الأظهر (قوله ودعاء الميت) أي بخصوصه ولو غير مكفوف بل بلغ  
مجنونا دناسته إلى الموت كذلك الآل الصغار فإنه يأتي فيه بما ثبت من الشارع وإن لم يكن في دعاء  
بخصوصه كما سيأتي وفي شرح الارشاد لحج وبدعوتك بخصوصه ولو لم يلفظ يظهر من المصنف حل  
قال في التحفة لأنه وإن قطع له بالجنان يزيد مرتبة فيها بالدعاء كالنبياء صلوات الله وسلامه عليهم  
والظاهر تعيين الدعاء له بالآخرى لا ينحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وعلم من قولهم الدعاء له  
بخصوصه أنه لا يكتفي بالدعاء للؤمنين والمؤمنات ويكتفي اللهم اقض دينه لأن به ينفع حبس نفسه حل  
(قوله وليس لتخصيص الخ) يمكن أن يقال بل لتخصيص بهاديل واضح وهو الخبر الآتي عن أبي  
أمامة لأن الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن تكون بعد تكبيرة على الترتيب الذي ذكره لأن  
كلها لجل تتوالى قبل التكبيرات أو بعداً وبعداً واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصل على النبي معناه  
بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الدعاء الميت معناه بعد الثالثة تأمل مم على حج وفيه أن قوله  
لأن الظاهر الخ يدل على أن الحديث ليس في ذلك فلا يكون دليلاً واضحاً لأنه يصدق بجميع الجبل  
في تكبيرة طال في المجموع وليس لتخصيص ذلك بمجرد الاتباع اه ولم يبق الشارح فيه كالتدلي  
قبه لفعل السلف والخلف وقدها في شرح الروض حل (قوله في كينيتها) فلا يزيد ويركعه  
مر ع ش وقوله وتعدى أي خلا من قال يقتصر على تسليمة واحدة فيجمعها تلقاء وجهه وإن قال في  
المجموع أنه الأظهر فإن اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه كافي ع ش على مر (قوله)  
وغيرها من أنه يرى خمد الخ (قوله وسن رفع يديه في تكبيراتها) أي أن اقتدى بمن لا يرى الرفع  
كالخفي فإن يظهر لأن ما كان مسنوناً عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذلك اقتدى به الخفي  
للملة المذكورة أي فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الاصل في ترك السنة الامانصافية على  
الكرهية وأما ترك الاسرار فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار الكراهية هنا  
ع ش على مر (قوله وبقرأة دعاء) خرج بهذه المذكورات التكبير والسلام فيجهر بهما اتفاقاً  
الامام والمبلغ لا غيرهما كافي شرح مر (قوله ثم يخص) وفي نسخة بخلص وهي الأوفق بقوله لا يكت  
(قوله ويقاس بأم القرآن الباقي) أي في الخاتمة (قوله وترك افتتاح وسورة) وحيث قد يقال لنا صلاة  
واجبة يستحب فيها ترك السورة أو قراءتها من القرآن بعد الفاتحة حل قال العلامة الشوري  
ويبقى أن المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل امامه تسببه السورة لأنها أولى من وقوفه ساكتاً قاله في  
الاياعاب سم وقال ع ش ينبغي أن الاقرب خلافه بل يدعو للميت لأن المقصود من الصلاة عليه الدعاء له  
وان لم تكن الأولى عمله وكذلك لو فرغ من الصلاة على النبي قبل تكبير الامام ما بعدنا من أنه ينبغي اشتغاله  
بالدعاء المذكور أو يكرر الصلاة على النبي ﷺ لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود  
في صلاة الجنائز وقوله بل يدعو للميت كأن يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي  
يقال بعد الثالثة لكنه لا يجوز عمداً بل يسددها اه (قوله مبنية على التخفيف) أي وإن صلى على  
غائب وقبر يتركها أيضاً لأن غائبها البناء على التخفيف مر ذرى خلاف لحج (قوله وإن يقول  
في الثالثة) أي يدعيت بحث تفسير الميت والواجب الاقتصار على الاركان تحفة شوري (قوله)

وصغيرنا) أى اذ بلغ واقترب القرب أو المراد الصغير في الصفات أو المراد الصغير حقيقة والمعالم المغفرة لا يتلزم وجود ذنب بل قد يكون بزيادة درجات القرب كما يشير اليه استفغاره <sup>بالحق</sup> في اليوم والليلة مائة مرة حج في النار المنصود عن ابن سيرين **(قوله فأحبه على الاسلام)** لا يخفى مناسبة الاسلام للحياة والايان الوفاة لان الاسلام كناية عن الصلاة والصوم وغيرهما وهي في الحياة والمراد الاسلام الكامل الذى يزيد بزيادة الأعمال والايان هو التصديق القلبي والمقصود ان يكون متبادله عند الوفاة شيخنا **(قوله ثم اللهم هذا عبدك)** قضيت أنه لو اقتصر على قوله اللهم اغفر لغير الخلق لم يكفوه هو الموافق لما سر من انه يجب الدعاء لبيت عبدك المؤمنين والمؤمنات عرض على **هر (قوله عبدك)** مرفوع أو منصوب بإرسم **(قوله وابن عبدك)** يعنى أباه وأمه قال هر فالنم يكن له أب بأن كان ولدنا فالقياس أن يقول وابن أمك **(قوله من روح الدنيا وسهنا)** ينتفع أهلها كاتى شرح هر ولله أنما اقتصر عليه لكونه الأنفص والاديجوز في الروح النسم كقارى به في قوله تعالى فروع دايجان وفي السنة الكسرة وقد نكلك المنوى فقال

وسعة بالفتح في الأوزان \* والكسر محكي عن الصاغاني

عرض على هر **(قوله أى نسيم ريحها)** من اضافة الأخص الى الأعم اذا التسم نوع من الريح فهو تفسير لروح ومابعد تفسير للسنة فهو ان وشرم رب **(قوله ومحبوه وأحبانه)** المشهور في محبوه وأحبانه الجوز رفعه بجعل الواو لالحال حل **(قوله أى ما يحبه)** هو بضم الياء وكسر اللام من أحب بجوز فتح الياء وكسر اللام من حبلة في أحب فهو تفسير للاولى التى التى يحبها عاقل كان أو غير عاقل فلذا عبر فيه بما قوله ومن محبه تفسير لثاني ولا يكون الاعاقل صغير فيه عن كفاه اعطى وفى قال على الجلال قوله أى ما يحبه الضمير المستتر لليت والبارز لمحبوب الميت من عاقل وغيره فكان عليه البراز والضمير المستتر في قوله ومن محبه راجع الى الواقعة على الشخص المحب والبارز راجع للميت **(قوله وما هو لاقية)** قال حج أى من جزاء عملها خيرا غير وان شرافه روى نعم من قول الضنفاء من الأهل **(قوله كان يشهد)** في معنى التعليل لما قبله أى دعوتك لأنه كان يشهد أن لا اله الا انت أى يحب ما نعلم منه وقوله وانت أعلم به أى منا هو توفى الله اليه تعالى خوفا من كذب الشهادة في الواقع وقيل انه يترؤم عهده الجزم قبله **(قوله اللهم انه نزلك)** أى ما رضينا عندك وانت أكرم الأكرمين وضياف الكرام لا يشتم شرح هر **(قوله وانت خير منزوله)** الضمير راجع الى الله تعالى فيجب افراده وتذكيره مطلقا أى سواء كان الميت ذا كرام أم أثنى رسوله كان مشى أو جموعا ومن الناس من يغلط في ذلك فيذكر مع المذكور يؤث مع المؤث فان نعمته وعرف معناه كفر قاله العلامة زى وغيره واعترض بأن الضمير عائده على موصوف محذوف والتقدير خير كرم منزوله أى نزل بذلك الكريم الضيفان فان قدرت ذلك المحذوف جمعا كان الضمير جمعا كأن تقول خير كرم منزول بهم أى بتلك الكرامة فالمدار على المتقدر ولا ينظر لثابت كقوله شيخنا العتبادى وقال شيخنا حنف وهو متعين وموافق في كلام الحواشى من رجوعه الله لا يظهر أصلا بجوز تقدير الموصوف ثابان يكون التقدير وأنت خير ذات ينزل بها الضيفان وقوله لا يظهر لأنه بصير التقدير عليه وأنت الله خير منزول بالله وهذا لا معنى له **(قوله أو أصبح فقيرا)** أى صار شديدا الفقير الى رحمتك والافقر فقير في حال الحياة أيضا **(قوله وقد جئناك)** هل ذلك مخصوص بالام كالتنوت وأن غيره يقول جئناك شافعا أو هو علم في الامم وغيره فيقول المنزلة بلفظ الجمع نظر والأقرب اننا أتباعا للوارد لأنه ربما شاركه في الصلاة عليه ملائكة وقد يؤيد ذلك ما ذكره من قبله

وصغيرنا وكبيرنا وذو كرامنا وأتباعنا اللهم من أحببتنا فاحبه على الاسلام ومن توفيتنا مناقشفه على الايمان روه أبو داود والترمذى وغيرهما وزاد غير الترمذى اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده **(ثم اللهم هذا عبدك الى آخره)** تحته وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسهنا أى نسيم ريحها والساعده لمحبوه وأحبانه فيها أى ما يحبه ومن محبه الى الخلقة القبر وما هو لاقية أى من الأهل الا كان يشهد عبدك برسولك وانت أعلم به اللهم انه نزلك وانت خير منزوله وأصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك

**(قوله فتيته انه لو اقتصر الخ)** فيكون ما ذكر فتيته شئ لان كلامه في المنسوبات تأمل **(قوله رجاءه الى الخلقة القبر)** أى أوثره وكذا من الأهل أو الخ لغيرت فقيه الاكتفاء في كل وخض المذكور لانه مقام دعاء فهو بلى له حج **(قوله)** وقيل انه يترؤم من عهده الخ لم يظهر مغايرة هذا لما قبله



شفاء له اللهم ان كان  
مخافتي في احسانه وان  
كان سباً فجاوز عنه وقله  
برحمتك رضاك وقه فتنة  
القبر وعذابه وانفسح له في  
قبره وباف الارض عن  
جنبه وقله برحمتك الأمن  
من عذابك حتى تبعه أنا  
الى جنتك يا رحم الرحيم  
جمع الشافي رضى الله عنه  
ذلك من الاحاديث  
واستحسنه المحقق وهذا  
في البالغ الذكر المصغير  
فبأنى ما يقول فيه وأما  
المرأة فيقول فيها هذه  
أمتسك وبنت عبدك  
ويؤنس ضاها أو يقول  
مثل مام على ارادة  
الشخص أو ليت وأما  
الحق فقال الاسنوي  
لتجبه التعبير فيه بالمملوك  
ونحوه (د) أن (يقول في  
صغير مع) الله. الازل  
اللهم اجعله أى المصغير  
(فرط لا يوبه) أى سابقا  
موايا مصالطها في الآخرة  
(الى آخرة) تحتها كما في  
الاصل وسلفا وذخا وبذل  
مجمعة وعظة أى موعظة  
واعتبارا وشفيقا وقتل به  
موازينهما وأفرغ الصبر  
على قلوبهما زاد في الروضة

انه حصر الذين صالوا عليه **عليه السلام** فاذا هم ثلاثون ألفا يعنى من الانس ومن الملائكة ستون  
ألفا لان مع كل واحد مئتين ومعنى جنتك نوجها اليك أو قصدك اه عش وبرماوى **(قوله ان)**  
**كان حسنا)** وقوله وان كان سباً هذا بقوله في غير الانبياء ويأتى فيهم بما يناسبهم كآثره شيخنا وقال  
البرماوى بل يقال في حق الانبياء ينادى يكون من باب حسنات الارباب سالت المقر بين وى في اطف  
مامه هل يأتى بهذا الدعاء وان كان المولى عليه نبيا كعيسى واخضر عليهما الصلاة والسلام نظر اللوارد  
أم لا بل يأتى في ما هو لا تقي بالمال كالهلم أكرم نزل الخ في نظر والقرب الازل نظر الورد وتكون ان  
فيه مجرد التلخيص وعلى الاستلزام الوقوع وبسليم بقائه على ظاهره فتحمل الديقة في حقهم على ما بعد  
مثله ذنبا في حقهم ككلاوى الاولى **(قوله ولقوله)** أى اعطه تكريما ويجوز فيها كسر الهاء مع الاشباع  
ودونه وسكونها ركذا في قوله وه اه مر شورى **(قوله فتنة القبر)** هى سؤال للمساكين أى الفتنة  
المرتبعة على السؤال وقيل العذاب وقيل فتنة الشيطان **(قوله وجاف الارض)** أى باعد بمعنى أن ضمة  
القبر تكون عليه سهلة لا معنى له يكون نفعا عن الارض برماوى **(قوله عن جنبه)** بنون فوحدة  
مثنى جنبو يثقله فتنة فوقع ضم الجهم وهى أو لعمومها جميع البدن **(قوله من عذابك)** هو  
شامل لعذاب القبر ولما في القيامة وأعيد باطلاقة بعد تقييده بما تقدم اهتاما بشأنه اذهو المقصود من  
هذه الشفاعة برماوى **(قوله الى جنتك يا رحم الرحيم)** وروى مسلم عن عوف بن مالك قال قام الى  
**عليه السلام** يصلى على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه واغفر عنه وعافه وأكرم نزل  
ووسع مدخله واغسله بما. وتلجج بروديقه من الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا  
خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه فتنة القبر وعذابه قال عوف تمتعت  
أن أكون أنا وليت والمراد بادل الزوج ولو تقديرا أو وصفه فيدخل فيه من لم يتزوج ومن يتزوج من  
الحور العين لان بنات آدم أفضل منهن ولكل انسان من بنات آدم فثقتان فقط قل على الجلال  
**(قوله جمع الشافي)** قال الشيخ عميرة بريدته لبرد في حديث واحد هكذا سمع عش على مر  
**(قوله وهذا في البالغ الذكر)** أى وكذا الوصل على جماعة لانه قد يشار بما للواحد للجمع ولفظ العبد  
مفرد مصنف فيم أفراد من أشير اليه **(قوله على ارادة الشخص)** هل المراد أنه يلاحظ ذلك أو أنه  
وان لم يلاحظ يعمل على الارادة المذكورة الوجه وقال شيخنا الازل شورى **(قوله وأما الخشنى)** وكذا  
من لم تعرف ذكره ولا توثقه حل **(قوله بالمملوك)** ونحوه كالنسخة والمخلوق والشخص والنسخة  
كأن المختار تطلق على الانسان وعلى الروح اه **(قوله وان يقول في صغير)** أى سواء مات في حياة  
أبويه أم بعدهم أى بينهما وقال الزركشى عمله في الأبو بن الحسين السليمان فان لم يكونا كذلك أى بما  
يتقنيه الحال وهذا أولى شرح مر **(قوله مهيأ ما لمخلوما)** من الشفاعة والمخوض **(قوله وسلفا)**  
السلف هو السابق مطلقا أى سواء كان مهيأ لمخلوما أم لا فمطلقة على فرط من عطف العام على الخاص  
**(قوله وذخرا)** شبه بتقديمه ما يثيب فليس يكون امامهما مدخرا الى وقت حاجتهما له بشفاعته هما  
سبح **(قوله بذال مجمة)** هو كذلك بالنسبة لامور الآخرة كاهنا وأما في أمور الدنيا فبالجملة **(قوله)**  
وعظة آدم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى واعظ والمراد به بمابنه غايته وهو الظفر بالمطرب  
من الخير ورواه فقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالمواقب وهذا قد انقطع بلوت أى فلا  
يتأتى فياذا كانا بوايتين شرح مر وشورى هذا والظاهر انه مصدر كعدة لانه عوض من  
المحذوف الكاء **(قوله واعتبارا)** أى يعتبران بموته وقد عصى بحملهما ذلك على صالح العمل وقوله وقتل  
بملى شباب الصبر على فقد أو الرضا به وهذا لا يتأتى في الكافرين وقوله وأفرغ لا يتأتى في الميتين

**(قوله)** ولا تقتنهما بسده وأتيان هذا في الميتين صحيح إذا قلنا يكتفى بها عن العذاب اه حج (قوله) وتقدم في خبرها كم (الحج) أي فالصغير في كلامه شامل للسقط وهذا دليل على الدعاء لوالديه كجدل عليه عبارة في شرح الروض شيعتنا ومثله في حل وعبارة شرح حر ويشهد للدعاء لما في خبر المغيرة السقطي صلى عليه يدعى لوالديه بالعافية والرجة فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه بعد الراجعة شي فلو سلم عنها جاز حذف (قوله) أو أجزه بالصيغة أي لأن المسامحين في المية كالشي الواحد شرح حر (قوله في أخرى) بأن شرع الامام في الثالثة والمأموم في الأولى أو شرع الامام في الراجعة والمأموم في الثانية ولا يتصور غير هذين كما ذكره العرمادى وعش على حر وفي حاشيته على هذا الترخي وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكسيرة الثالثة فان المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكسيرة الامام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقلل بسفه يثنى اه (قوله) كنيان أي القراء تذكروها للصلاة أو الاقتداء لان الوجه في هذا انه لا يضر التخلف بجميع التكبيرات كالروى في غيرها فانه لا يضر ولو بجميع الركعات كما هو ظاهر شوري ومثله حل وحيث ذكره الشارح لا ضعف فيه فاندفع قول زى قلنا عن حج الوجه علم البطالان بالتأخر لندوم مطلقا سواء كان التخلف بتكسيرة أو أكثر لانه لو شى متأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه وهذا أي كلام زى مبنى على ان المراد بقول الشارح كنيان نسيان للصلاة لا للقرأة حل ونحن نقول المراد بالنسيان في كلامه نسيان القراءة ثم تذكروها واشتغل بقراءتها حتى كبر امامه تكسيرة يثنى بان شرع في الراجعة يكون قوله بل بتكسيرة يثنى غير ضعيف كذا ذكره ع على حر وتختلفه للقرأة انما هو على طريقته من عينها عقب الأولى (قوله) والظاهر انما يتقدم (الحج) أي تقدم عمدا وفي هذا البحث نظر وزيادة الخامسة في غير ما نحن فيه محض ذكر لا يلزمه محذور بخلافه فانه يلزمه محذور وهو غش الخالفة لما تقرر من تصريحهم بان التقدم أخش من التخلف وقد صواب في التخلف بتكسيرة على البطالان فالتقدم بها كذلك بالاولى حج وهذا هو المتمد زى وعبارة شرح حر ولو تقدم على امامه بتكسيرة عمدا بطلت صلاته (قوله) ولهذا لا يبطل زيادة خامسة أي تكسيرة خامسة عمدا ولا اشارة رجعة للعنى الذى يفهم من الغاية وهو علم اعتبار التثنية بل قوله وان نزولها في قوة قوله ولا ينظر لتثنية بلها مئة الزكاة وهذا أي ولعدم اعتبار التثنية لا تبطل (الحج) ولو اعتبر التثنية بل بطلت بالخامسة وليس في قوله ولهذا لا يبطل (الحج) حجة عند التثنية لان الخامسة محض ذكر بخلاف التقدم فان فيه مخالفة (قوله) أولى من قوله كبر لانه يومئذ صلاته لا يبطل الإجماع التكسيرة مع أنها تبطل بمجرد الشرع فيها شيعتنا (قوله) ويكره مسبوقة المراد به من تأخر احواله عن احوال الامام في الأولى أو عن تكسيرة فيها بعدا وان أدرك من القيام قدر الفاتحة أو أكثر بدليل قوله ويقرأ الفاتحة وقوله فلو كبر (الحج) برامى (قوله) ويقرأ الفاتحة أي جوازاً كذا قاله سم على حج والمتمد الوجوب لان الخلاف انما هو في الموافقة وأما المسبوقة فيثعن عليه قراءتها كذا الخلف مؤلفه آخر زى لكن كلام الشارح الآتى يخالفه وبعضه ضعف كلام الشارح الآتى ويؤيده كلام زى وعبارة قل على الجلال اعتمد شيعتنا حر الوجوب وان

والرجة (د) ان يقول (قوله) ولا تقتنهما بسده (قوله) والرجة اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضما (أجزه) أي أجز الصلاة عليه أو أجز المصيبة (ولا تقتنهما بسده) أي لا يتلوه بالمعاصي لفعل السلف والخلف ولان ذلك مناسب للحال (ولو تخلف) عن امامه (بلا عسر) بتكسيرة حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلاته) اذ الاقتداء هنا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركة فان كان ثم عذر كنيان لم تبطل صلاته بخلافه بتكسيرة بل بتكسيرة يثنى على ما اقتضاه كلامهم والظاهر انما يتقدم عليه بتكسيرة لم تبطل وان نزولها مئة الزكاة ولهذا لم تبطل زيادة خامسة فأكثر كما هو وقول شرع أولى من قوله كبر (ويكره) مسبوقة ويقرأ الفاتحة

(قوله) بان شرع في الراجعة) أي والمأموم في الأولى يقرأ الفاتحة (ولو رجع الله بل بتكسيرة يثنى) فالواجب عليه اما المفارقة واما التكبير قبل انتهاء تكسيرة الامام وهذا التكبير لغرض التثنية فهو باق على ما كان فيه لا يجب له هذا التكبير

والظاهر انه لا يضر هذا التكبير في فعله من الفاتحة فيكمل عليه ولا يضر الفصل لانه لمصلحة الصلاة ولا يخفى ان في غير الجنازة يلزم قطع ما هو فيه ولا يثابته ثم يتركه بدسلام امامه ما بقي وكألف الفرق أن التكسيرة هنا كالركعة فكان

بتعين الفاتحة عقب الاولى  
لا على القول بأنها مجزئ  
عقب غيرها كما اشار اليه  
الرافعي (في لو كبر امامه)  
أخرى (قبل قرأته هل)  
سواء أشرع فيها أم لا  
(ناصبه) في تكبيرة وسقطت  
القرأة عنه (وتدراك الباقي)  
من تكبير وذكر (بعد  
سلام امامه) كما في غيرها  
من الصلوات وسن أن  
لا ترفع الجنائز حتى يتم  
المسبوق ولا يضر رفعها  
قبل انمامه (وشرط) لصحتها  
(شروط غيرها) من  
الصلوات كلها وستر وغيرهما  
مما يأتي بحديثنا (وتقدم  
طهره) بما أوزاب عليها  
كأثر الصلوات ولأنه  
المقول عن النبي صلى الله  
عليه وسلم (فلا تغدروا) كان  
وقع بحفرة وتعدوا أخراجه  
وطهره (لم يصل عليه)  
لفقد الشرط وتعمير بالطهر  
هنا وفيما يأتي أهم من  
تغييره بالفضل وان وقتته  
في بعض المواضع (وان  
لا يتقدم عليه) حاله كونه  
(حاضرا ولو في قبره) وان  
يجعها مكان واحد وأن  
لا يزيد ما بينهما في غير  
مسجد على ثلثة ذراع  
تقريباً

في التخلف هنا بذلك فمن  
نبه عليه شيخنا اه سم  
العبدى على أبي شجاع

هذه استثنى عما تقدم في النظر السقوط هنا فلا يجر حتى يقرأها أو يقرأ قسماً أدرك منها قبل تكبير  
الامام حتى لو قصد تأخيرها لم يعتد بقصد ذلك لا يعتد بتكبيره ولو كبر من غير قراءتها مع امكانها وقد  
يقال انما سقطت هنا من المسبوق نظراً إلى أن هذا فعلها الاصلى وان لم تعين فيه فلا حاجة للاستثناء  
اه (قوله وهذا ظاهر) أى عمل كونه يقرأ الفاتحة وجوباً حل (قوله لا على القول بأنها مجزئ  
عقب غيرها) كذا قيل وقد يقال بل بآتي على ما صححه النووي أيضاً لانها وان لم تعين لها هي منصرفة  
إليها الا أن يصرها عنها بتأخيرها فغيري السقوط نظر لذلك الأصل نعم قوله يقرأ الفاتحة ان أراد به  
الوجوب لا بآتي الاعلى الضيف فله ترك التنبية عليه لاعلم به اه حج زى (قوله كما اشار اليه الخ)  
فدجاب بان محلها الاصل عقب الاولى فبراهي شوري (قوله ناصبه في تكبيرة) أى ما لم يشتغل بتعوذ  
والا تخلف وقرأ بقدره قال شيخنا وتحريره اه أنه اذا اشتغل بالتعوذ فليمرغ من الفاتحة حتى كبر الامام  
الثانية منه التخلف للقرأة بقدر التوقد ويكون متخلفاً بعذر ان غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد  
التعوذ والا فغير معتدور فان لم يحتاج كبر الامام الثالثة بطلت صلته حل ومرد قال ع ش وعليه ينبغي  
أن يكون من الصلوات المأثوم الموافقة للقرأة الاولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي  
عليه السلام في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منها تخلف لانمام الواجب عليه اه (قوله وسقطت  
القرأة عنه) أى ما لم يقصد تأخيرها الغير الاولى حل وقال الشورى بل وان قصد تأخيرها لغيرها  
خلافاً لبعض المتأخرين (قوله من تكبير وذكر) أى وجوباً إلى الواجب وتدبقي المنسوب وخالف  
تكبيرات المديح بل بآتي بما فيها منها فان التكبيرات هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها  
وفي العيد سنة فسقطت بقول محلها شرح مرد (قوله وسن أن لا ترفع الجنائز) أى والمخاطب  
بذلك هو الولي فيأمرهم بتأخير الحفل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشرين  
لالحمل فان أرادوا الحفل استحب للأحد أمرهم بعدم الحفل ع ش على مرد (قوله ولا يضر رفعها)  
قبل انمامه (أى أن حوّل عن القبلة لانه دوام وان زاد ما بينهما على ثلثة ذراع وان حال بينهما  
حائل أى دوام حل ولو أحرع على جنازة وهي سائرة صبح بشرط أن تكون لجهة القبلة عند التحريم  
قط وعدم الحائل ابتداء وان لا يزيد ما بينهما على ثلثة ذراع الى تمام الصلاة ولا يضر الحائل بينهما في  
الثناء ولا تشتت المحاذة أى على العمود خلافاً للشارح فانه مبنى على ضعيف زى (قوله شروط  
غيرها) أى الشروط العامة فلا يقال من جهة الصلوات الجامعة والجامعة فيها شرط أى فلا تجب الجامعة  
صلاة الجنائز بل تستحب كافي حل وشرح مرد (قوله مما يأتي بحديثنا) كاستقبال القبلة  
بخلاف دخول الوقت الشرعي شوري ح (قوله وتقدم طهره) أى وطهره ما اتصل به ما يضر  
في الحى فتضر بحجاسة رجل تابوت والميت مربوط عليه نعم لا يضر اتصال بحجاسة به في القبر لانه  
كأنفجاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه قل (قوله كأثر الصلوات) عبارة شرح الروض لان الصلاة  
عليه كالصلوة منه والظاهر ان قوله كأثر الصلوات لقوله شروط غيرها ولقوله وتقدم طهره (قوله لفتقد  
الشرط) وهو تقدم طهره (قوله وأن لا يتقدم عليه) أى على المحل الذى يتيقن كون الميت فيه  
ان علة ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كلاماً وانظر بما اذا يعتبر التقدم هنا ينبغي أن  
يقال أن العبرة هنا بالتقدم المقرب على رأس الميت فليراجع ع ش على مرد (قوله وان يجعها  
مكان واحد) تقدم في الجامعة تفسير هذا الشرط بعدم طول المسافة بينهما في غير المسجد وعدم حائل  
يمنع مراً ورؤية قوله وان لا يزيد الخ عطف خاص على عام وعطف لازم على ملزوم وقيل عطف

تصير ويزاد عليه وأن لا يكون بينهما حال كما تقدم في الاقتداء ومحل ذلك في الابتداء وأما في الدولم بأن رقت الجنزة في أثناء الصلاة وزاد ما بينهما على ماذ أحوال حائل بينهما فلا يضر ذلك لأنه يفتقر فيما لا يفتقر في الانتهاء ولا يضر وضع الخشبة المعروفة على الجنزة خارج المسجد في حال الصلاة خلافاً لمفهوم من ظاهر عبارة مر وغيره بخلاف الاقتداء خارج المسجد فيضرب الباب المغلق بين الامام والمأموم ويرقى بأن من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت السترحف وحاصل العتد في غطاء العنق أنه لا يضر في المسجد مطلقاً وإن سمر وغيره لا يضر إلا أن سمر فلا يضر الربط بالحزام كإفريه شيخنا **(قوله)** تنزلاً باليت منزلة الامام يؤخذ منه كراهة مساواة للميت على شرح مر **(قوله)** ونكره قبل تكفيته أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والاولى المبادرة بالصلاة عليه في هذه الحالة إن خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج بحسب كسهم أو نحوه عـ ش على مر **(قوله)** والقول به أي بعدم اشتراط تقديم التكفين على الصلاة مع اشتراط تقديم الفسل وحاصله أن يقال لم يشترط تقديم الفسل على الصلاة ولم يشترط تقديم التكفين مع أن العنتين للذ كورتين في الفسل موجودتان في التكفين كإفريه شيخنا وقوله مع أن العنتين السابقين وهما قايسه على سائر الصلوات وكونه المقتول عن النبي ﷺ **(قوله)** ويكفي في إسقاط فرضها ذكر أي ولو واحداً ولم يحفظ الفاتحة ولا غيرها وقت بقدرها ولو مع وجود من يحفظها أو يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت حج وبقى ما لو كان لا يحسن الا الفاتحة فقط هل الاول أن يكررها أو لا في نظر والاقرب بل العتين الاثر لقيامها مقام الادعية عـ ش على مر **(قوله)** ولو صلباً بمنزلة ولومع وجود الرجال وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأن السلام شرع في الاصل للاعلام بأن كلاهما ماسان من الآخر وأمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته شرح مر **(قوله)** ولأن الصبي لمصل وجهه تطبيق هذا على الذي أن الصبي لمصلحة أن يكون اماماً للرجال أي والمرأة لا تصلح لذلك كان الصبي أرفع رتبة منها فلها إسقاط به الفرض دونها **(قوله)** مع وجوده أي بمحل الصلاة وما نسب اليه تكرار السور القريب منه أخذاً بما يأتي عن الوافي حج كذا في عـ ش وفي قل على الجلال أن المراد بوجوده وجوده في محل يجب الصبي منه للجمعة بسماع النداء **(قوله)** ذكرته في شرح الروض حاصله أنه كيف يقال بعدم الاكتفاء بالمرأة مع وجود الصبي مع أنها مخاطبة بالصلاة دونها وأجيب بأنه قد يتخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله على شيء آخر وهو هنا فقدالة كـ ولم يوجد فالواجب عليها حينئذ أمر الصبي بالصلاة فإن امتنع بعد الاصر والضرب صلت النساء وسقط الفرض شرح مر و صـ ل فان حضر بعد صلاتهن أو بعد صلاة واحدة منهن رجل لم يجب عليه لسقوط الفرض بهن ولو حضر بعد الشروع وقبل فراغها فهل تزمه إعادة لان الفرض لم يسقط بعد أولهما ليرد ولا بعد القول بالزوم وشـ يرى وتسن للجمعة للنساء وحدهن على المتمتع وتقع صلاتهن مع الاكتفاء بغيرهن نافذة كافي قال ولواجتمع ختني وأمرأة لم يسقط بهما على احتياط كونه و إذا اجتمع ختني لأب من صلاة الجميع ولا يكتفي واحد لا احتياط أن يكون أختي ومن لم يصل ذكرًا كذا ذكره الشيخ صـ ل **(قوله)** إمام المأفون أي والراضون بذلك أن لم يكن عند حل **(قوله)** ونصح على قبر غيري الخ أي ولو بسدلى الميت شـ يرى وسقط بهما الفرض على المتمتع شرح مر وظاهر اطلاعهم أنه لا فرق بين المقبرة للتبوشة وغيرها وهي المتبوشة بشكل اللطم بنجاسة ما تحت الميت فقل المراد غير المتبوشة فليراجع عـ ش على مر وتقدم عن قل خلافه حيث قال ثم لا يضر اتصال نجاسة به في القبر لانه كانه جاره وهو لا يمنع صحة الصلاة عليه ويفرق بين جهة على القبر وعدم جهة على

تربلا لبت منزلة الامام **(ونكره)** الصلاة **(قبل)** تكفيته **(لما فيها من)** الازراء باليت فتكفيته ليس بشرط في جهة والقول به مع انقطاع قدم غسله قال السبكي يحتاج إلى دليل مع أن العنتين السابقين موجودان فيه ويرقى بأن اعتناء السارح بالظهر أقوى منه بالستر بدليل إجماز نبش القبر للظهور للتكفين وصحة صلاة العاري العاز عن الستر بلاعادة بخلاف صلاة المحدث **(ويكفي)** في إسقاط فرضها **(ذكر)** ولو صلياً من الحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح أن يكون للمأفون **(لاغيره)** من ختني وأختي **(مع وجوده)** أي الذي لان الذكر أكل من غيره فستأثر أقرب إلى الاجابة وفي عدم سقوطها بغيره كرمع وجود الصبي كلام ذكره في شرح الروض وقولي لاغيره مع وجوده أعم من قوله ولا تسقط بالنساء وهناك رجال **(ويجب تقديمهما على دفن)** فان دفن قبلهما إمام المأفون وصلى على القبر **(ونصح)** على قبر غيري **(لأنه)** رواه الشافعي سواء أدفن قبل الصلاة عليه أم بعدها **(قوله)** لان الفرض لم يسقط **(بشيء إلا أن)**

لم تكن أهلاً للعرض وقت موتهم وتعيير بني أعم من تعبيره رسول الله (د) نصح (على غائب عن البلد) ولودون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلحة مستقبلاً لأنه صلى الله عليه وسلم أخيرهم موت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فملى عليه وكبر أو ربما وراه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع لكنها لا تسقط الفرض أما الحاضر بالبلد فلا يصلى عليه إلا من حضره وأما الصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد ممن كان (من أهل بلده) وقت موته قالوا لأن غيره متفق وهذه لا يتنقل بها وتاريخه لا ينسقط الموت قال

(قوله والمراد به الخ) أي الغائب في كلامهم لا في كلام الشارح لتعيينه بالبلد (قوله رحمه الله ونصح على غائب الخ) بل يندب لكل مكلف مسلم طاهران يصلها آخر كل يوم بعد الغروب على من مات في أقطار الأرض وينوي الصلاة على من نصح صلته عليه وهذه أسهل النيات وأولها اه برماوى (قوله) ولم يتنقل تمام العبارة وإن

الجنزة المسمرة عليها القبة بورد النص في القبر دونها حل ملخصاً (قوله بغلانها على قبري) أى بغلانها على نبي في قبره فلا تصح (قوله) لخبر من الله اليهود (الخ) دلالة هذا على المدعى التمامى بطريق القياس لأن اليهود والنصارى كانوا يصلون المكتوبة لقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنزة فتفاس على المكتوبة التي ورد اللعن فيها وقوله اتخذوا يشتر بالتركيب والمدعى هنا أعم وقوله مساجد أى قبل يصلون قال السيوطي هذا في اليهود واضح لأن نبيهم وهو موسى عليه الصلاة والسلام مات في النصارى مشكلاً لأن نبيهم عيسى لم يقبض روحه إلا أن يقال إن لهم أنبياء يزعمهم كالخواريين مريم اه أولم يأتوا بالانبياء ما يمثل الصلاة شيخنا ح ف (قوله) اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد أى بصلاتهم كما قالوا وحيث في المطابقة بين الدليل والمدعى نظر طاهر لأن المدعى الصلاة عليه لا اله إلا أن يقال إذا حوت الصلاة إليه حوت الصلاة عليه نعم قد يقال الأخذ لا يشمل اتفاق الفعل مرة مثل شيخنا (قوله) ولا نام تكن أهلاً للعرض الخ) ويؤخذ من هذه الالة جواز الصلاة في قبر عيسى عليه السلام بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين وكذلك تقتضى جواز صلاة الصحابة على قبريننا إذا كانوا أهلاً للعرض وقت موته والأوجه ما اقتضاه كلامهم للتعنيهما كغيرهما بناء على أن الالة التي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنسبة ولهذا قال الزركشى في خادمه والوصاب إن الالة منع الصلاة بالنسبة عن الصلاة في قوله لمن الالة الخ شرح مر بزيادة (قوله) ونصح على غائب عن البلد) خلافاً لما لا وفي حنفية ومحمدية إن علم أو لم يعلم طهره والمراد به من يشق الحضور ليس مشقة لا تحتمل عادة ولو في البلد (قوله) فملى عليه) هو صريح في أنها صلاة على غائب وما قبل من رفع الميت إليه صلى الله عليه وسلم محمول على رفع المصائب رؤيته مثلاً وما قاله العلامة حج في هذا المثل غير صحيح قيل على الجلال ونصه وجاء أن سرور رفعه صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرضه لا ينبغي الاستدلال به لأنها لو كانت صلاة حاضر بالنسبة إلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه اه وبعبارة مر في شرحه فان قيل لعل الأرض طويته صلى الله عليه وسلم حتى رآه أوجب عنه بجوابين أحدهما أنه لو كان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل من الصلاة لأنه معجزة والثاني أن رؤيته إن كانت لأن أجزاء الأرض تدخلت حتى صارت الجبشة بباب المدينة لوجب أن ترأى الصحابة أيضاً لم ينقل اه (قوله) في رجب) بمنع الصرف لأنه من سنة معينة ع ش والمأثله العلمية والعدل لأنه معدول عن الرجب (قوله) لكنها لا تسقط الفرض) أى عن أهل بلده إن لم يصلوا بصلاة غيرهم فان علموا سقط عنهم الفرض وإن أتموا تأخيرها ع ش مع زيادة (قوله) أما الحاضر بالبلد) وإن كبرت وعلى ذلك فيسقط الحضور غالباً ومن لم تعد الحضور عنده لنحو حبس أو مرض جازت على على الأوجه والخارج عن السورق ريمانه كدخاله أى لمدمة مشقة الحضور فلا يلزم لجواز التصر فيه زى قال حج المتجهان المتبرعاً المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو في البلد الكبيرها ونحوه كمرض وحسب محبة الصلاة وحيث لا دلالة خارج السورق لم تصح والأوجه في القرى المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة كما في شرح مر (قوله) ممن كان من أهل فرضها وقت موته) بأن يكون حينئذ مسلماً مكلفاً طاهراً فلا تصح من الحائض والكافر وموت وتلخص من هذا أن صلاة الصلي المميز بحجة مسقطه للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضرون الغائب والقبر وهو مشكلاً فليحرر فرق واضح سم (قوله) لأن غيره متنقل) فقدر على هذا التعليل محتمل من المميز مع الرجال وسقوط الفرض كانت لأن الله خلق له اهدراً كافلاً يتم على مذهب الخصم لأن البعد عن الميت عنده بمنع الصلاة وإن رآه اه شرح مر

بفعله ويمكن أن يكون هذا وجه التبري بقول ابن شوبري وأجيب بأن معنى لا يقتل به أي لا يؤتى  
 بها ابتداء على صورة التغطية أي من غير جنازة بأن يصلها بلا سبب أو للمعنى لا يطلب تكرارها من فعلها  
 أولاً حرف **(قوله)** ومقتضاه أن أي مقتضى كون اعتبار موقت الموت يؤثر في كونه من أهل  
 فرضها **(قوله لم يؤثر)** أي في كونه من أهل فرضها فالتعمد اعتباره قبل الدفن وأنه لا بد أن يكون  
 من أهل فرضها قبل الدفن زمن يمكن فعلها فيه مثلاً بردها قبل أهـ مر وعبارته في شرح الروض  
 يعتبر ذلك أهـ **(قوله)** والصواب خلافه اعتمد مر فقال حيث صار من أهل الفرض قبل الدفن  
 زمن يمكن فيه من الصلاة بأن بلغ أو أفاق أو أسلم وأطهرت من الحيض أو النفاس حيث كان من أهل  
 الفرض ومحتسنة مم **(قوله بل لو زال)** أي المانع المعلوم من المقام كالصواب للجون **(قوله)** ونحو  
 الصلاة على كافر ولو صفها وصف الإسلام بناء على الأصح من عدم محبة إسلامه وإن كان من أهل  
 الجنة تنصريحهم بأنه يامل بأحكام الدنيا كارت كافر له وعدم قتل أبيه بقتله ولا شك أن الصلاة عليه  
 من أحكام الدنيا الواجبة علينا كرامة المسلمين وهذا ليس منهم فافهم بعضهم يجوز الصلاة عليه ليس  
 محله حج في شرح الإرشاد شوبري والحاصل أن الصلاة محرم على الكافر مطلقاً حياً أو ذمياً  
 وطهره جائز مطلقاً ويجب تكفين ودفن الذي يخلاف الحرف في كفاؤه الشارح حرف **(قوله)** لكنه  
 يجوز أراد الجواز بما قبل الحرمة والتبادر منه أنه مباح ويحمل السكره وخلاف الأولى وظاهر أن  
 المراد بالنفل الفصل المتقدم منه والوضوء الشرعي ع ش على مر **(قوله)** ويجب تكفين ذمي ومثله  
 للعامة والستات من شيخنا حرف **(قوله)** حيث لم يكن له مال الظاهر أن هذا التفتيد لا يصح لأن  
 الكلام في الفعل ونحن مخاطبون به على سبيل الكفاية سواء كان له مال أو لا وما مؤن التجهيز ففهم  
 انتهى في تركته وأغبرها على ما تقدم تفصيله تأمل **(قوله)** وفاء بدمته علة لقوله ويجب علينا قال حج  
 دل على أنه لا يجب على الذمي من الحيضة التي لا جلالاً لها من ذلك وهي الوفاء بدمته فلا ينافي كما هو واضح  
 وجوبها عليهم من حيث أنهم مكافون بالفروع وفيها إذا كان له مال أو منفق المخاطب وإنه أو التفتيد  
 من من عليه بغيره نظير ما صفي المالم أهـ بالحرف **(قوله)** بخلاف الحربي أي والمرئد والزندق ع ب  
 وانظر حكم أولاد الحربيين والمرئدين ومحموم كلامهم يشملهم وقد يوجهه بأن احترامهم كان للمعنى قد  
 اتفق بينهم فليحذر شوبري **(قوله)** ولو اختلط أي اشتبه ودام اشتباهه ع ش **(قوله)** كالم  
 بكافر ويدفان بين قمار المسلمين والكفار ويوجهان للقبلة ع ش أي أوسطه يصل عليه  
 بسقط لا يصل عليه أو جزء مسلم بغيره وفي شموله لهذا الأخير نظر لأن من في كلامه للعالم الآن  
 يقال مع التغليف تستعمل في غيره أو تترك بلا الجزء منزلة أصله وانظر لو اختلط المحرم بغيره هل ينطلي  
 الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً للأحرام وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمه جزماً بخلاف ستر  
 المرأة على العورة أي قدسه بخلاف الأقارب الأول لأن التغطية حتى لبت فلا تترك للفرق الآخر  
 ثم رأيت في كلام من ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط ع ش على مر بزيادة وعبارة  
 الشوبري ولو اختلط محرم بغيره فالظاهر أنه لا ينطلي رأس كل رعاية على الأحرام مع أنه لا ضرورة  
 إليه كما في غسل نحو الشهيد لأجل الصلاة شوبري **(قوله)** وتكفينه ومثله التجهيز والكفن  
 من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه ولا أخرج من تركه كل تجهيز واحد بالفرقة فيها يظهر  
 ويفتقر تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة حج وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وما زاد  
 من بيت المال لأن الفرقة لا تؤثر في الأموال وفي مالو كان المتقبة به مرئداً أو سربياً فكيف يكون  
 الحال فيه لأنها لا يجهزان من بيت المال بل يجوز إغراء الكلاب على جيقها اللهم إلا أن يقال

ومقتضاه أنه لو بلغ أو أفاق  
 بعده وقتل الفصل لم يؤثر  
 والصواب خلافه بل لو زال  
 بعد الفصل والصلاة وأدرك  
 زمناً يمكنه فعلها فيه  
 فكذلك (ونحو) الصلاة  
 على كافر ولو ذمياً قال  
 تعالى ولا تصل على أحد  
 منهم مات أبداً (ولا يجب  
 طهره) لأنه كرامة وتطهير  
 وليس هو من أهلها  
 لكنه يجوز فقتل على  
 رضي الله عنه أهـ بأمر  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 رواه البيهقي لكنه ينفعه  
 (ويجب) علينا (تكفين)  
 ذمي ودفنه حيث لم يكن  
 له مال ولا من تازمه فنتفه  
 وفاء بدمته بخلاف الحربي  
 (ولو اختلط من يصل  
 عليه بغيره) ولم يجز كس  
 بكافر وغيره شهد بشهيد  
 (وجب تجهيز كل) بطهره  
 وتكفينه وصلاة عليه  
 ودفنه

**(قوله)** وقد يقال يخرج  
 (الح) المعنى أنه إذا كانت  
 للزوجة تخلفه لطلو أحدهما  
 مثلاً فانه يخرج من تركه  
 كل أقل تجهيز الصغير وما  
 زاد يخرج من بيت المال  
 فعلى هذا الأولى تقدم قوله  
 كفاية على أقل أهـ شيخنا

و یجاب بأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يفيد، وقوله كالأصل (ويصلى على الجميع) وهو أفضل وأعلى وأحد فواحد بقصد من يصلى عليه (فيهما) أى في الكيفيتين ويتفرع التردد في التوبة للضرورة (ويقول) في المثال الاول (اللهم اغفر للمسلمين) في الكيفية الاولى (أو) يقول فيه اللهم (اغفر له ان كان مسلماً) في الثانية والدعاء المذكور في الاولى من زيادتي وقولي ولو اختلط الى آخره أعمها ذكره (وتسن) أى الصلاة عليه (بمسجد) لا يصلى الله عليه وسلم صلى فيه على سهيل بن عمار وأخيه سهل بن عمار، سهل بن عمار روى مسلم بدون نسبة الاخر (و شلانة صفوف فأكثر) خير ما من مسلم يموت فيصلى عليه ثلاثة صفوف الاغفر له روى الحاكم وغيره وقال صحيح على شرط مسلم (د) يسن (تكريرها) أى الصلاة عليه لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد الفجر ومعلوم أن الفجر إنما كان بعد صلاة وتقع الصلاة الثانية فرضاً كالاولى سواء أكانت قبل الفجر أم بعده فينبى بها الفرض كافي

المجموع عن التولى وذكر السن في الاولى وهذه من زيادتي (لاعادتها)

يجوز ان هنامنه ويتفرع ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم عرض على مر (قوله) اذلايم الواجب) وهو تجهيز المسلم والصلاة عليه الا بذلك أى بتجهيز كل أى ويايم به الواجب فهو واجب (قوله) وعود) أى هذا الاستدلال والمعارضة اقامة دليل ينتج تقيض ما أنتجه دليل الاستدلال وقوله بأن الصلاة الخ أى وبأن غسل الفريق الآخر أى الشهيد محرم ولا یتزک الحرم الا یتزک الواجب ويجاب عنه بأن عمل تحريم غسل المسلم اذا تحققنا الشهادة ووجه ايراد الصلاة دونها لانه ارادة على كل من المثالين بخلاف هذا شورى (قوله) على الفريق الآخر) أى الكافر والشهيد (قوله) الا یتزک الواجب) وهو الصلاة على المسلم وغير الشهيد وأيضاً رد للمقدمة على جلب المصالح (قوله) ويتفرع التردد) أى في الكيفية الثانية وفي نظر لانه من باب تعليق التوبة لان قد من يصلى عليه منهما تعليق لها فكان الاولى أن يقول ويتفرع تعليق التوبة ا ط ف ويجاب بأن المراد بالتردد التعليق لانه يلزم منه التردد (قوله) للضرورة) ان قلت لا ضرورة لانه من أن تفعل الكيفية الاولى ولا تردد معها قلت يمكن ان ذاك معصوم بما اذنت فاعلم بان كانوا جميعاً وواحد بعد واحد وإذا أردنا أن نصل على الجميع خيف تفسير المتقدم في التجهيز فيجب أن تفعل الكيفية الثانية فعلى هذا يغتر التردد للضرورة حجج بائض وكذا تتبع الكيفية الاولى اذا تم غسل الجميع وكان الافراد يؤدى الى تفسير المتأخر كافي حجج (قوله) ويقول في المثال الاول) وهو قوله كسل بكافر وأما في المثال الثاني فيدعوا للجمع في الاولى ويدعوا لبيته من غير تعليق في الثانية اذ لا مانع من الدعاء للشهيد فيكون تأكيداً في حقه كإقراره شيخنا (قوله) في الكيفية الاولى) وهو ما وصل على الجميع وقوله أو يقول أو للتوابع لا يتخير (قوله) لانه عليه صلى فيه على سهيل الخ) ليس فيه تصريح بأنها كافي لا للسجد لكن الظاهر أنها كافيها ودعوى أنها كافيها خارج خلاف الظاهر مر ا ط ف (قوله) يضاه) لقباً لها واسمها هند وقيل بعد ولقب بهذا اللقب لئلا منها من الدنس (قوله) و ثلاثة صفوف) أى حيث كان المصلون سنة فأكثر كافي حجج قال الزركشى قال بعضهم والثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضلية واعمال يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع شرح الروض قال حجج وهو ظاهر الا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل كما هو ظاهر أن يتحرى الاول لا انما هو يتأين الثلاثة للتأثير كرها بتقدمهم كاهم للأول وهذا منتفها والصف الاول مما بعد الثلاثة أفضل مما بعد اوله ولم يحضر الاستسالة امام وقت واحد معه واثنان صفوا واثنان صفاه بالخرف في مالو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالامام ويبنى أن ينف واحد خلف الامام والآخر وراءه من هو خلف الامام ويحتمل أن ينف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفوا والاثنان صفوا لان أقل الصف اثنان وسط الصف الثالث لتدبره حجج عرض على مر وقال حل وظاهر كلامهم أنه يكتفي في الاصطفا وجود اثنين في كل صف فاصطف الرابع غير مكرره وان لم تتم الصفوف بل كان في كل صف اثنان مع الستة ولو كان مع الامام ثلاثة هل يصطف معه واحد ويتف كل واحد خلف الآخر حرر (قوله) وتكريرها) أى بأن تفعلها طائفة بعد طائفة أخذنا من قوله لا عاداتها الخ أو واحد بعد ان صلى غيره (قوله) ومعلوم أن الدفن الخ) أى لانه يجب تقديم الصلاة على الدفن حل (قوله) وتقع الصلاة الثانية فرضاً) ويثاب عليها ثواب الفرض وان سقط الحرج بالادلين لبقاء الخطاب بها تبدأ وتكون ابتداء الشيء ستة واذا وقع وقع واجبا كحج فرقة تأخرت عن وقع بأوامهم الاحياء الآتى اه تحفة شورى فاندفع الاعتراض بأن سقط الحرج بالاولين فكيف تكون الثانية فرضاً (قوله) لا عاداتها





ذ كور اقدموا على غيرهم فتزل بناهن منزلهن بتقدير الكورة وبنات الحال للذكورة من أدلين به  
 المقضى لتقدمه على أخته عرش على حر **(قوله أولى من قوله ثم الجسد)** أى لان الجسد يشمل الجسد  
 للام فقطضى أنه مقدم على الابن مع انه من ذوى الارحام وكان الاولى تقدمه على قوله فتدورهم شيخنا  
**(قوله وقدم حر)** أى قريب أخذنا من قوله على عبد أقرب وهذا تقييد للابن أى محل التقديم بترتيب  
 الارث عند اتحادها في الحرية وعدمها **(قوله وأفتقه)** ظاهره أن الحر غير تقيده أصلاً وليس كذلك  
 لأنه لا يقدم إلا إذا كان عند نفسه فان حل الفقه على الأفتقه أغنى عنه قوله ولو أفتقه فالاولى حذف قوله  
 وأفتقه اهـ شيخنا **(قوله فعلم انه لاحق للزوج)** أى من اقتصرهم في أحد على ما ذكره كآله  
 الشورى وقال عرش أى علم من قوله في العصة بترتيب الارث وبعبارة شرح حر وأشرسكوت  
 الصنف عن الزوج انه لا يدخل في الصلة على المرأة وهو كذلك اهـ **(قوله أنه لاحق فيها للزوج)**  
 أى الله ذكر وقوله ولا لآلة أى مطلق المرأة لا خصوص الزوجة خلافاً لرى فالزوجة مقدمة على  
 الأجنبية ومؤخرة عن نساء القرابة كآلى شرح حر والرشيدي وبه تعدى ما في كلام حل هنا فامل  
**(قوله ولا للمرأة)** أى مطلقاً من الأقارب والزوجة بدل ليل ما يأتي ولكأن تخص المرأة بالابن من الأقارب  
 وتضمن للزوج أى الشامل للابن وتضمن في قوله مقدم على الأجانب أى من الله كور في الذكر والآيات  
 في الابن فيكلا المسكين صحيح شورى **(قوله والمرأة تصلى)** أى الزوجة اهـ زى وأقول تفسير  
 المرأة بما ذكره ينافيه قول الشارح وتقدم بترتيب الله كونه ظاهر في أن المراد من المرأة القريبة من  
 التسبب ثم ذات الودائع لكن المحنى حل الضمير في تقدم على النساء المحارم وإن لم يتقدم حل مرجح  
 وعليه فلا منافاة عرش والاولى حل للمرأة على المعنى الاعم الذى هو ظاهر من سياق كلامه وقوله  
 وتقدم أى مطلق المرأة بترتيب الله كرتقدم نساء العصباء ثم الجسد ثم الزوجة شيخنا وبعبارة شرح  
 الهجة وتقدم نساء المحارم كترتيب الله كرتقدم الام ثم أمها ثم البنت ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت  
 للاب زى **(قوله ويقدم العبد القريب)** ظاهره ولو غير تقيده وقوله على الحر الاجنبى ولو فتقها وهو  
 محمول على ماذا كآلى البين أو صيغين بقرينة بعده حل والاولى تقدمه على قوله فعلم وقوله والعبد  
 البالغ تقيده وقوله وقدم حر على عبد أقرب أى محله ان استويا بلوغاً وعدمه فلو كان العبد بالغاً دون  
 الحر فهو مقدم ويؤخذ تقييد الحر بالبلوغ من قوله سابقاً عدل لان المعدلة يلزمه البلوغ **(قوله أن)**  
 لا يكون قاتلاً ولو خطأ أو بحق قياساً على عدم ارثه عرش على حر **(قوله كآلى الفسل)** وقياسه  
 ما يأتي هنا ما من ثم من اشتراط انتفاء العداوة والصبا ثم تقدم غير أجنبى على امرأة قريبة برماوى  
**(قوله فلو استويا)** ولو تنازع مستويان أقرع بينهما وجوباً ان كان عند الحاكم قطعا للزنا وعدنا  
 فيما بينهم لانه لا تقدم غير من خرج له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلانعى للوجوب عرش على حر  
**(قوله ودعا الاسن أقرب الى الاجابة)** لا يقال الاقرب جاسلة مع كون الاسن مأموماً لان الامام  
 ر بما يجعله عاصياً فغير وسع فيه من الدعاء اقرب به مجامع الخير ومهماته اهـ حج **(قوله ذلرسم)**  
 أى وأزواجنا يقدم وإن كان الآخر أسن منه كافتضاء نص ابو يعقوب فقولهم لا يدخل الزوج مع الأقارب  
 محله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح حر **(قوله كآلى عم)** أى أو ابني متنى **(قوله أخ لام)**  
 قسم لان قرابة الامم بجهلان المدارعى الاقرىبة للوجبة لا قرابة الدعاء للاجابة لخنو القريب  
 وشقته اهـ حج **(قوله وإما ان هذين لم يستويا)** أى فلا استسا وبعبارة حج أما إذا كان  
 أحدهما أخ لآلام فتقدم ولا بد من اللان لهما لم يستويا بحيث ينسأ أن قرابة الام مرجحة اهـ **(قوله)**

دون الحر فهو مقدم فلو كان العبد القريب عيباً والحر الاجنبى بالفا قدم الاجنبى اهـ شيخنا فو يسنى

**(قوله)** وبه تصلى ما في كلام  
 حل حيث جعل الزوج  
 شاملاً للزوجة وجعل المرأة  
 من عطف الامم على الخاص  
 لتسويها نساء المحارم  
**(قوله)** فلو كان العبد بالغا

فانما يتوينا في السن قدم  
الافتق والاعترا أو ادورع  
بالترتيب السابق في سار  
الصاوات (ويقف) نداء (غير  
مأموم) من امام ومفرد  
(عند رأس ذكر ويجز  
غيره) من اتقى وحشني  
للاطلاع في غير الخشي رواه  
الترمذي وحسنه في الذكر  
والشبان في الاثني وقيسا  
على الاثني في الخشي وحكمة  
الخالفه البالغة في ستر غير  
الله كرمي بمرى بما ذكر  
أولى من قوله ويقف عند  
رأس الرجل ويجزها  
(ويجوز على جنازة صلاة)  
واحدة برضا اوليائها لان  
الفرض منها الدعاء والجمع  
فيه يمكن والاولى إفراكل  
بصلانها مكن وعلى الجمع  
ان حضرت دفسة أقرع  
بين الاولياء وقدم الى  
الامام

(قوله جبهة بالمرسل على)  
هذا غير متواتر كان البت  
في القبر على جنبه الايمن  
اه هاشم (قوله رجدة الله  
وعلى الجمع ان حضرت الخ)  
أما على الافراد والجامعة  
فيقدم من خيف فسادهم  
الافضل ان رضوا والا  
أقرع بين الفاضل وغيره  
واستشكل بالتقرب الى  
الامام ويجب انه أئنف  
من التقديم في الصلاة اه

شرح الروض والظاهر ان كلا يؤم في جنازة فلا كلام فيه

ومبتدع ان كان لا تأويل له فكيف عطفه على الفاسق وهو فاسق وان كان له تأويل فكيف أخرجه  
بالعلم مع قبول شهادته فليحذر زى وقد اشار الخي الى اخراجه بقيد وهو جهل حاله شورى  
ويمكن ان يقال بخيار الشئ الاول وهو كونه لا تأويل له ويكون من عطف الخاص على العام  
وعبارة ع ش قوله ومبتدع هذا يقتضى ان المبتدع فاسق وهو مشكل لما قاره في باب الشهادة من  
ان المبتدع تقبل شهادتهم حيث كان لهم تأويل سائق وهو يقتضى أنهم ليسوا نسقة الا ان يجب ان  
ما ناعمول على بدعة منسقة بان كان لهم تأويل بعيد وما في باب الشهادة بعكس ذلك اه (قوله)  
فلاحه في الامامة أى مع وجود عدل غيره أما لو علم الفسق الجميع قدم الاقرب فالأقرب على ترتيب  
الارث ع ش (قوله ويقف غير مأموم الخ) ويوضع رأس الذكر كرجله يسار الامام ويكون غالبه  
لجهة يمينه خلافا لما عليه عمل الناس الآن أما الاثني والخشي فيقف الامام عند عجز يمينها ويكون رأسها  
لجهة يمينه على عادة الناس الآن ع ش والحاصل أنه يجعل معظم الميت عن يمين المصلي فيخذه يكون  
رأس الذكر جهة يسار المصلي والاثني باله كس اذ لم تكن عند القبر الشريف أمانا كانت هناك فالأفضل  
جعل رأسها على اليسار كرس الله كرسكون رأسها جهة القبر الشريف سلكوا كالأدب كما قاله بعض  
المحققين (قوله عند رأس ذكر) أى ولو صغيرا وقوله ويجز غيره أى ولو صغيرا ويجزى هذا التفصيل  
في الوقوف في الصلاة على القبر نظر لما كان قبل وهو حسن عملا بالنسبة وان استبعد الزركشي شرح  
مر ولو حضر رجل وأثنى في تابوت واحد فهل يرمى في الموقف الرجل لأنه أشرف أو يمينها أحق  
بالغزو والأفضل لقربه للرجة لأنه الأشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أما المأموم فيقف  
حيث ييسر حجج وعبارة قل على الجلال عند رأس الرجل أى الذكر وان كان معه أثنى في نكش  
واحد وأصل على قبره مثلا انتهى (قوله أو الى الخ) لأنه لا يقيد بغير المأموم (قوله ويجوز على جناز  
صلاة واحدة) فان قلت هذا كرم مع ما تقدم من قوله ولو حضر مرقى نواهم قلت الفرض مختلفان  
ما تقدم في جهة التبة ولا يؤم من محبتها الجواز وان كان هو الاصل بدليل صحة الصلاة في الارض المنصوبة  
وما هنا في الجواز مع الصحة أرائه ذكرهنا نوطئ على بعده من الاقراع وعدمه كما قاله العلامة البابي  
عن ع ش على مر وفيه أن الاقراع من كلام الشارح فالاعتراض باقى على المتن لان هذا يخفى  
عن ذلك فالجمع بينهما مناف للاختصار المقصود له وهل يتعدد الثواب لهم وله بعدهم أولا فيه نظر  
والاقرب الاول ومثله قال في التشيع لم قاله ع ش على مر (قوله والاولى افراد كل الخ) أى كانوا  
من التبعير بالجواز وعبارة شرح مر وعلم من تعبيره بالجواز ان الافضل افراد كل جنازة صلاة لانه  
أكثر عملا وأرجحى في قولنا لا تأخير لذلك بغير خلاف لا يؤلى اه (قوله وعلى الجمع) أى واذا ابتاع على  
جنازة الصلاة على الشكل وقوله ان حضرت أى الى موضع الصلاة وقوله أقرع أى يؤم واحد منهم بالقوم  
وكتب أيضا قوله أقرع أى يداين فكن كل واحد من صلته لنفسه ولقد قدمه بالصفات قبل الاقراع  
كما بانى فليعلم موضع الفرق بينهما وهو ان التقديم هنا ولاية فلو يؤم فيه الاقراع بخلافه فانه مجرد  
فضيلة القوم من الامام فأثرت فيه الصفات الناضلة وأيضاً التقديم هنا بقوت على كل من الاولياء حنه  
من الامامة بالكلية بخلافه فانه لا يغوت حتى الباقين من الصلاة لانها على الشكل وانما غوت عليه  
انتم من الامام فقط فسوح بهنا وهذا نظير ما بانى من عدم تقديم الافضل الصلاة عليه شرح مر  
اه شورى مع زيادة (قوله وقسم الى الامام) أى من جهة القبلة أو من جهة اليمين فشمس صورة  
الخائف والحاصل أنه عند اختلاف النوع تقدم الرجال ثم العبيان ثم الخائف ثم النساء مطلقا للمعية

وغيرها

يرغب في الصلاة بالحرية  
لا تقطع الرق بالموث أو  
مرتبة قدم بالسابقة  
ذكر كان ميتة أو أثنى  
أو خنثى وقدم إليه السابق  
من الذكور أو الإناث أو  
الخنثى وإن كان المتأخر  
أفضل فلو سبقت أثنى ثم  
حضر رجل أو صبي أخرت  
عنه ومثلا الخنثى ولو  
حضر خنثى ما أمرت  
بجعلها واحدة مع غيره  
رأس كل منهم عند رجل  
الآخر للاتباع أثنى على  
ذكر (ولو وجد جزء ميت  
مسلم) غير شهيد (مسلم  
عليه) بعد غسله وسقاه  
بخرقة ودفن كالميت  
الحاضر وإن كان الجزء  
ظفرا أو شعثا فقد صلى  
الصلاة على يد عبد الرحمن  
ابن عتاب بن أسيد وقد  
(قوله لا يظلم لأن الخ) غير  
ظاهر لأن الشارح غرضه  
من ذلك استنباه جميع  
أحواله اختلاف الجنس  
والتحاده في كل من المصية  
أو الترتيب فقامل فذكر  
أحوال المصية عند عدم  
اتحاد الجنس وعند الاتحاد  
ثم ذكر حال الترتيب عند  
اتحاد الجنس ثم عند عدمه  
(قوله رحم الله ومثلا  
الخنثى) أما المصى فلا يؤخر

وبعدها وفي اتحاده يقدم في المصية بالفضل وفي غيرها بالسبق ويقرب بين الأولياء في المصية ويقدم في  
غيرها بالسبق تأمل (قوله الرجل) أي من الموات (قوله ثم المرأة) أي البالغة ثم الحية قياسا على  
الذكر ح ف (قوله فان كانوا ذكورا) أي محضون ذكورا أو مختلجون أو إناثا زاد في بعض النسخ  
أو خنثى والصواب إسقاطه لأنه لا تقدم فيهم كذا ذكره بعده والتقدم المذكور هو في جهة القبلة كما قاله  
الخباطي (قوله قدم إليه أفضلهم) أي فيكونون مصفوفين من الإمام إلى جهة القبلة بعبارة شرح  
مر جعلا بين يديه وأحدا خلف واحد إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم إليه أفضلهم الخ قال  
الشويزي فاسألووا والى الصفات رضى الأولياء بتقديم أحدهم فذلك والأفرع لا يزال المتقدم  
حتى يلت فلا يسقط بالتراضي لأن محل ما يراه غيره والأفلاح قوله فيه قاله في الأبواب (قوله) وقدم  
إليه السابق) أي أن كانوا من جنس واحد فلا ينافى ما يأتي في قوله فلو سبقت أثنى ثم حضر رجل  
أوصى أخرت عنه لأن ذلك مفروض في اختلاف الجنس تأمل شيخنا (قوله فلو سبقت  
أثنى) مقابل لحذف تقدمه هذا أن اتحاد الجنس فلو اختلف وسبقت أثنى الخ وقال بعضهم لا يؤلى  
تقدم قوله فلو سبقت أثنى عقب قوله وقدم إلى الإمام الرجل الخ لأن الحكم عند اختلاف الجنس  
لا يختص بالترتيب والمصية فذكره بعد الترتيب أي بعد قوله مرتبة لا يظهر لأن تقدم السابق في الترتيب  
خاص باتحاد الجنس والجنس في هذا مختلف اه (قوله ولو حضر خنثى) انظر هذا مع قوله فبا تقدم  
أو خنثى قدم إليه أفضلهم لأن يقال هذا بيان للتقدم فيهم اه شرير أي أن التفسير في غير  
الخنثى أن يكون واحدا بعد واحد إلى جهة القبلة وأما في الخنثى فإن يجامعهم صفطا ولا عن بين الإمام  
ويقدم إلى بين الإمام استقيم أن ترتبوا أفضلهم لم يترتبوا (قوله بأس كل) أي فيكونون صف  
طولا عن بين الإمام (قوله عند رجل الآخر) فتكون رجل الثاني عند رأس الأول وهكذا اه  
عمرة وعبارة الشارح تصدق بما ذكره من رجل الأول الإمام ح ل (قوله ولو وجد جزء ميت مسلم  
الخ) ولو وجد ميت أو بهمه ولم يعلم أهله أو مسلم هو أم كافر حكمه كالمتبط فان وجد في دار كذا ولو لم يعلم  
فيها فكافرا ولا فسر على الأصح ولو قطع رأس إنسان وجعل إلى بلد والجنّة في غيرها صلى على الجنّة حيث  
هى وعلى الرأس حيث هو ولا تنكى الصلاة على أحدهما قاله في الكفاي زي وعبارة قل على  
الجلال قوله بقصد الجنّة أي وجوبا إن كانت بقيته قد غسل ولم يصل عليه أو نديا إن كانت قد صلى عليها  
فان لم تغسل البقية وجبت الصلاة على العضو بنية فقط فان نوى الجنّة لم تصح فان شك في غسل البقية  
تجزئها إلا أن علق كقوله حج وأما النسبة المسماة بالخلاص فكالمجزء لأنها تقطع من الولد أي  
جزء منه وأما النسبة التي فيها الولد فليست جزءا من الأم ولأن الولد قل وبما رأى ولو كان الجزء  
الموجود شرعا فهل يجب أن يدفن في باطن الرأحة أولا لأن الشعر لا راحة له فيكتفي بما صوره عن  
الأنها عادة وإن لم ينع الرأحة لو كان هناك رأحة فيه فنظر ويحتمل أن يشترط ذلك لأنه أمله صلى  
اللهن شرعا ما دون ذلك ليس دفن شرعا وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الرضخ الذي  
يكون عليه لو كان متعلبا بالجنّة ووجه القبلة فيه نظرا ولا بد للوجوب ع ش على م ر (قوله بعد  
غسله الخ) تعبيره بالفضل في العضو يقتضى أنه لا يأتي فيه التيمم وهو كذلك إن لم يكن من أعضاء  
التيمم ويدفن بعد غسله في خوخة بلا طهارة ولا صلاة والأوجب تحميمه والصلاة عليه وتعميمه بستر بخرقه  
يفهم عدم اعتبار الغائب فيه ولو كان أكرم من الصنفين لا قال شيخنا ويظهر أنه أنسى ربنا

لا بدليل سكوته وبديل ما يؤخذ من تقدم في الجاعة انه لو تقدم صلى لا يقام من مكانه ليحس فيه وجب وقد أسس في ذلك ابن قاسم  
تفعلن شرح الروض (قوله وعبارة الشارح تصدق الخ) لا ضرر في ذلك لأنه المقصود أي وقد في هذا جعل الإمام رأس الأول وهي

ألقاها طائر نسر بمكة في وقعة الجبل وعرفوها بجماعته ورواه الشافعي بلاغا يمكن قال في العدة لا يصلح على الشعرة الواحدة والوجه خلافه  
(بقصد الجبل) من زيادتي لا يجوز (٤٨٦) الصلاة عليه إلا بقصد الجبل لأنها في الحقيقة صلاة على غائب وإن اشترط هنا

أوامرأة فكان الكامل والافلاحتار بما ينقص له الرضوخ وعدمه ويقف المصل عليه عند رأسه  
كان ذكر أو يحجزه أن كان أي شيء فان لم يوجد وقت حيث شاء ويجب في دفن الجزء ما يجب في الجبل  
ويجب دفن جزء الخي قبل على الجبل في عرش على م أن الجزء يلبس عليه ثلاث لفائف  
أن كفن من مال صاحبه (قوله في وقعة الجبل) أي مقالة على معاوية ٧ رضي الله تعالى عنهما من  
جهة الخلافة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها مع معاوية على جمل الماحصل لهما من على في حقها يوم  
الافك فأنه قد يقال أن النبي لا يصلح عليه جزءه كذلك لأنه لم يقتل في معركة الكفار وسميت  
وقعة الجبل لأن عائشة كانت على جمل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا الجبل وهي عليه حتى وقع  
الجبل فانخدعوا عائشة وذهبوا بها إلى على فبكي وبكت واعتذر كل منهما للآخر وكنيت مدة عنده في  
البصرة ثم جهزها هو أرسلها رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وعرفوها بجماعته) الظاهر أنهم كلوا  
عروفا مومته بنحو ما مضى اه حج ويعد كون خاتمه أخذها آخر وإليه ح (قوله لا يصلح  
على الشعرة الواحدة) أي لو طالت جدا وهو المعتمد م لانها لا تصلح للاستيعاب ولا تقبل كقوله  
أؤثقت عن صاحب العدة في شرح الروض وعلى قياس ذلك التكفين والدفن فلا يجب واحد منهما اه  
حل واعتقد شيخنا كلام السدة ووجهه بانها وإن كانت صلاة على غائب إلا أن بقية البدن تابع لما  
يصل عليه فلا بد أن يكون له وقع حتى يستفيع والشعرة ليست كذلك ح قال شيخنا وهل الظفر  
كالشعرة أو يفرق محل نظركم كلامهم إلى الفرق أو يبل وتقل عنه أن جزء الظفر ليس كالشعرة الواحدة  
ح (قوله بقصد الجبل) فيقول نوبت أصل على جمل ما تنصل منه هذا الجزء فلو ظفر صاحب  
الجزء لم يجب إعادتها عليه أن علة أنه قد غسل قبل الصلاة حج (قوله صلاة على غائب) يؤخذ منه أنه  
لا بد للمصلي أن يكون من أهل فرضها عند الموت كالتقدم ويحتدل الفرق شوري (قوله فلا يصلح  
عليه) أي لا يجوز (قوله والسقط الخ) وقد نظم بعضهم حاصل ما ذكره المصنف بقوله  
والسقط كالشعر في الوفاة \* ان ظهرت أمانة الحياة  
أخفيت وخلفه قد ظهرا \* فامنع صلاة وسواها اعتبرا  
أواختفى أيضا فبسه لم يجب \* شيء وستره دفن قد ندب

(قوله يصلح أو غيره) كعالم أو عتاس والوالد إذا انصل بعضه لا يصلح حكم المنفل إلا في مشينين  
أحدهما في الصلاة عليه إذا صح واستهل ثم مات قبل أن ينفل والثانية إذا احتج بان رقبته فيجب  
التقص اه شوري (قوله كاختلاج) الاختلاج تحرك عضو من الأعضاء قال في المصباح  
اختلاج العضو أي اضطرب والتحرك أعم من تحرك عضو أو تحرك جملته أجزائه فهو من عطف العلم  
على الخاص اه شيخنا وانظر لم كان الاختلاج والتحرك من قبيل الأمانة للمقدمة للظن وكان  
المصباح مفيد العلم حر وأجب بأنه أقوى (قوله استهل الخ) الاستهلال رفع الصوت بالكاء  
شوري (قوله ان ظهر خفه) ولوللوقابل قفط وبنى الاكتفاء بواحدة منهن برماوى (قوله  
والعبرة فبازكر) أي في وجوب التحجيز بلا صلاة في الشق الاول وسن السجود والدفن في الثانية  
(قوله بظهور خلق الأدي) أي ولو في دون أربعة أشهر وقوله وعدم ظهور ماى ولومع بلوغ الأربعة

حضور الجزء وبقية ما  
يشترط في صلاة الميت  
الحاضر ويشترط اتصاله  
من ميت ليخرج للنفل  
من حي إذا وجد بصمته فلا  
يصل عليه ولكن مواريه  
بجرفة ودفنه نعم لو أتين  
منه فبات حلالا كان حكم  
الكل واحدا يجب غسله  
وتكفينه والصلاة عليه  
ودفنه وتبشيره بالجزة أعم  
من تبشيره بالصو  
(والسقط) بثلاث السين  
(ان علمت حياته) يصاح  
أو غيره (أو ظهرت أماراتها)  
اختلاج أو تحرك  
(كبير) فيفسد ولا يكفن  
ويصل عليه يدفن ليتبين  
حياته وموته بعدها في  
الاولى وظهور أماراتها في  
الثانية وخبر الطفل يصل  
عليه رواه الترمذي وحسنه  
وتبشيره بصلت حياته  
أعم من قوله استهل أو تبكى  
(والا) أي وإن لم تعلم حياته  
ولم تظهر أماراتها (وجب  
تحجيزه بلا صلاة) عليه (ان  
ظهر خلقه) وبارقت الصلاة  
غيرها به أوسع باباتها  
بدليل ان الذي يغسل  
ويكفن ويدفن ولا يصلح  
عليه وذكره كحكم غير الصلاة

في هذه وثيقة التي قبلها من زيادتي (والا) أي وإن لم يظهر خلقه (سن ستره بجرفة ودفنه) دون غيرها  
وذكره من زيادتي والعبارة فبازكر بظهور خلق الأدي وعدمه ظهوره تبشيره بالاصل يبلغ أربعة أشهر وعدمه بلوغها على  
الغالب من ظهور خلق الأدي عندها \* مضرة بدهما ويجز غيرهما مع النظر لسكون المصطفى على عين الامام في غير القبر في الذكر

وغيره بعضهم زمن إمكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالخطيئ وعدمه وكلها وإن توارت فالعبرة بما قلنا (وحم غسل شهيد) ولو جنباً ونحوه (وصلاة عابه) خبر البخاري عن جابر أن النبي (٤٨٧) صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى

أحمد بذهبهم بدناهم و  
 يضاوا ولم يصل عليهم و  
 لفظا ولم يصل عليهم فتح  
 اللام والحكمة فذلك  
 ابتداء أثر الشهاد عليهم وأما  
 خبرنا صلى الله عليه وسلم  
 خرج صلى على ثلثي أمة  
 صلواته على المبت فلما  
 جمعا بين الألفة تعالاهم  
 كدعاه تليت كقوله تعالى  
 وصل عليهم ربي شهدا  
 للشهادة وأنه ورسوله بالجنة  
 وقيل لأنه يشهد الجنة وقيل  
 غير ذلك (هو) أي الشهيد  
 الذي لا ينسل ولا يصل عليه  
 (من) لم يبق فيه حياة مستقرة  
 الصادق بن ماث والواحدة  
 أوتيقا أو مضيأ أو مجعونا  
 (قبل) انقضاء حوب كافر  
 (بشيء) أي الحرب كان قتله  
 كافرا أو أضافه سلاح مسلم  
 خطأ أو عاد إليه سلاحه أو  
 رعد دابته أو قسط عنها أو  
 ردى حال قتاله في تروا  
 انكشف عنه الحرب ولم  
 يعر سب قتاله وإن لم يكن  
 عليه ثمرد لأن الظاهر أن  
 موته بسبب الحرب بخلاف  
 من مات بعد انقضاء حوبه  
 حياة مستقرة بجماعة فيه  
 أو قتل فعلم عنها أنها أو قبل  
 نقضها لا باتباب من حرب  
 ككافر كُن مات بمرض  
 كالكافر بنق الباطن

بأنه لا فرق بين من يتصوره كاحمه عزلا ولا كاحمه حديث عفو وكثيرا إذ المحبة لا تقدر له على دفعها وقد يكون الضمير على الثاني أشد لولا وسيلة بقضاء وطهر بخلاف الأول كذا بخط شيخنا هاشم شرح الروض وكتب على قوله وعفوا الماردان فعل محرم من نحو نظر بشهوة أو الماردان عن الوطء بجرم شوري قال ع ش على مر معنى العفة أن لا يكون في نفسه إذا اختل به يحصل بينهما فاحشة بل عزم على الثمان خلا به لا يقع منه ذلك والكتبان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محبوه اه بالخرف ولا فرق فيه بين أن يتسبب به أو لا كما قاله زى خلافا للامة مر قل (قوله والبينة طلقا) ولومن زمانا لم تتب في الايهاض قل (قوله والقتول في غير القتال طلقا) أي ولو بحسب الطبيعة كمن استحق القتل بظلم الرأس يقتل بالتوسط مثلا ومن هذا القسم من مات بهدم أو في غربة أو عن عصى بغيره كاتين وناشرة أو في طلب العلم والحاصل كما قاله شيخنا مر انه ان كان سبب الموت معصية كان شرق بشر بخرا أو كانت ركوب بحر لشربه أو بسير سفينة في وقت حرام أو نحو ذلك فغير شهيد والا فشهيد ولا يضر مقارنة معصية ليست سببا كزنا ونشوز وإياق وشرب خمر راكب سفينة لفشربه فتأمل قل على الجلال (قوله ويجب غسل نجس) أي وان حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل ويفرق بين الدم وغيره من النجاسات الخارجة بسبب القتل بان نجاسة الدم أخف من غيرها دليل المنوعون قليلا وكثيره على التعميل للمرافعة وبأن المشهود له الفضل هو الدم شرح مر ولا يحرم الزلدم الشهيد بغير الماء بل تكره ولعل وجهه أنه لا يزال الأثر بخلاف الماء مشوري (قوله بخلافهما) أي الخارج من للقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه يزال كما هو ظاهر أخذنا من قولهم في حكمة اسميت شهيدا لأنه شاهد بقتله وهو دمه لانه يمتد بوجوه يتفجر دما وقوله يحرم الزلته أو بلما لا يفيد ومن غيره لا من نفسه أو زلته بنفسه قبل موته لم يحرم عليه كافي ع ش وقيل (قوله ولأنه لا عباد) وانما لم يحرم الزلته الخلف من الصائم ثم لانه عباد لانه الموت لها على نفسه بخلافه حتى لو فرض أن غيره الزلته بغير اذنه حرم عليه شرح مر (قوله في ثياب التي مات فيها) ولو أراد بعض الورثة زرعها وامتنع الباقون أجيب للمتعمون كما هو قضية كلامهم (قوله واعتدلبها) أي وان لم تكن بيضاء لبقاء لأثر الشهادة وعليه فحل سن التكفين في الأبي حيث لم يعارضه ما يقتضي خلافه ع ش على مر (قوله ونحوها) يدل على أن الدرع مؤث (قوله بما لا يعتدلبه) المراد بما لا يعتد بالتكفين فيه ع ش على مر (قوله فيسند بزعمها) حيث كانت مؤكدة لرضيها الوارث المطلق التصرف والادب زعمها شرح مر (قوله نعمت تدان ان سرت العورة) هذا ممنوع بل يجب التقيم مطلقا لا حتى لا يلبس بل يجب ثلاثة ثواب اذا اكتفى من ماله ولدين عليه زى

درس

﴿ فصل في دفن الميت وما يتعلق به ﴾

(قوله وما يتعلق به) أي بالميت كالتعزية ع ش وقال الرشيدى وما يتعلق به أي بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير للبينة ويرد عليه ان يتعلق باليت يقدم كالمصلا والكتف وغيرها وليس من ذلك المذكور في الفصل وأيضار جوع الضمير للضاف هو الأكثر وترجم حج بقوله فصل في الدفن وما يتعلق به من كلامه راجع للدفن وعليه فيراد ما يتعلق بهما ذكره المالك بقول من أن ثلاث خبات تراب إلى آخر الفصل (قوله أقل القبر حفرة) أي أقل ما يعمل به الواجب في دفن الميت حفرة تخرج بالحفرة فمقاله الشوري لومات في سفينة كان بالقرب الساحل انتظروا وصوله إليه لينفذه البر والافلح وورائض عليه الشافعي شده بين لوحين ثلاثين فخ وبقي في البحر لبائنه الى الساحل وان كان أهله كفارا فقد يحده مسلم فيدفنه الى القبلة فان بقي فيه بدون جعله بين لوحين ونقل

غير القتال طلقا فيفسد  
ووصل على غير تعبير بها  
ذكرهم من قوله من مات  
في قتال الكفار (ويجب  
غسل نجس) أصابه (غير دم  
شهادة) وإن أدى ذلك إلى  
زوال دمه لانه ليس من أثر  
عبادة بخلاف دمه فحرم  
إزالته لاطلاق النهي عن  
غسل الشهيد ولأنه أثر  
عبادة (ومن تكفنه في  
ثيابه التي مات فيها) خبر  
أبي داود بإسناد حسن عن  
جابر قال روى رجل يسم  
في صدره أو في حلقه فأت  
فادرج في ثيابه كما هو مخرج  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
وسواء في ذلك ثيابه للملحقة  
بالدم وغيرها لكن للملحقة  
أولى ذكره في المجموع  
تفصيل الاصل ككثير  
بالمطخة بيان للأكل وهذا  
في ثياب اعتدلبها غالبا  
أما ثياب الحرب كدرع  
ونحوها مما لا يعتدلبه  
غالبا تحف وجلد وفروة  
وجبة وخمسة فيسند بزعمها  
كسائر الموتى وذكر السن  
في هذه الوجوب في التي  
قبلها سن زيادتي (فإن لم  
تكفه) أي ثيابه (نعمت)  
تدان ان سرت العورة والا  
فوجوبها  
﴿ فصل في دفن الميت  
وما يتعلق به ﴾ أقل القبر  
حفرة

أي ظهورها منه فتؤدى  
الحلى (وسبها) أي نبش  
لها في كل لبث فتتمك  
رحمتها قال الرافعي والفرض  
من ذكرهما ان كانا  
متلازمين بيان الفائدة الدفن  
والافئنان وجوب رعايتهما  
فلا يكفي أحدهما وخرج  
بالخبرة ما لو وضع الميت على  
وجهه الأرض وجعل عليه  
ما يمنع ذلك حيث لم يتعد  
الحفر (وسن أن يوسع  
ويعقب قامة بسطه) بأن  
يقوم رجل معنل باسطا  
يديه مرفوعتين لقوله  
يعلق في قبلى أحد  
احفر وأوسعوا وأعظموا  
رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح وأوصى عمر رضى  
الله عنه أن يعقب قبره قامة  
وبسطة وهما الرية أذرع  
ونصف خلا فالرافعي في  
قوله انهما ثلاثة ونصف  
(ولقد) يفتح اللام وضما  
وهو أن يحفر في أسفل  
جانب الذبر القبلى قدر

(قوله) بأنوا اه زى) أى  
ولكون أهل البر مسلمين  
(قوله) رحمه الله حيث لم  
يتعد) أى فلا يكفي وانظر  
هل يذبح لذلك (قوله)  
والتوسع والتعميق ابان  
الح) ما وجه كون التوسع  
البلغ في ذلك فتأمل (قوله  
رحمة الله معنل) أى القامة

واليدين

بحجر أى وزل إلى القرار لم بأنوا اه زى (قوله) تتمع رائحة) المراد منها عمن عند القبر بحيث  
لا يتأذى بها تأذيا لا يعتد عادة لأن ما لحظ اشتراط منع القبر لمادع الاذى عن الناس والادى انما  
يتحقق مما ذكرته من أن توضع رائحة تؤذى من قرب منه عرفا لئلا يصير عليه عادة شوى وقوله  
رائحة وان كان لبث في محل لا يذبله من تأذى بالرائحة بل وان لم يكن له رائحة أصلا كأن جف (قوله)  
أى ظهورها) إشارة إلى تقدير مضاف وكذا قوله أى نبش (قوله) فتؤدى الحلى) قال بعضهم انه  
منصوب عطفا على قوله ظهورها على حد \* وإسعاد وتقرعنى \* وكذا قوله فإيا سكه (قوله)  
وسبها) وان كان لبث في محل لا تصل إليه السباع أصلا اه عش على مر (قوله) بيان فائدة الدفن  
أى بيان ما أثاره الشارع من الدفن وقد علم الأروم ينحو القساقى فانه قد لا تمنع الرائحة وينحوردم  
تراب بلابنا فانه لا يمنع السبع قل وعبرة مر وظاهر انهما غير متلازمين كالمساقى التى لا تمنع  
الرائحة مع منعها السبع فلا يكفي الدفن فيها (قوله) حيث لم يتعد الحفر) فان تعد كفى ذلك اطفيحي  
(قوله) وسن أن يوسع) التوسع زيادة في الطول والعرض والتعميق زيادة في النزول وبني أن  
يكون ذلك بقدر ما يسع من بئر الذبر ومن يمينه لا يزيد من ذلك لأن فيه تحجيرا على الناس فان قلت  
ما حكمه التوسع والتعميق قلت التوسع فيه كرام لبث فان في انزال الشخص في المكان الواسع  
الكرامه وفيه ردف لبث وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهاتله وبني بئر القبر لانه اذا اتسع  
أسكن أن ينف فيه للزول اذا تعدد الحاجة وأمن من انصدم الميت لجمراته حال انزاله ونحو ذلك  
والفرض كتم الرائحة والتوسع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت هلا طلب زيادة على قامة  
وبسطة قلت القامة والبسطة أرقتى بل بليت والنزول لانه يمكن مع ذلك من تناوله بسهولة من على شفير  
القبر بخلافه مع الزيادة في تأمل عش على مر (قوله) قامة وبسطة) أشار حج إلى انهما منصوبان  
خبرا ليكون المحذوف أى وأن يكون التعقيب قامة وبسطة ولا يتعين ذلك بل يجوز أن يكونا منصوبين  
على المنعولة المطلقة على حذف مضاف وقامة هذا مقامه التقدير به في عميقة قدر قامة كيرشد إلى  
ذلك حل شيخنا كلام الاصل شورى (قوله) باسطا يديه) أى غير قابض لاصابعهما عش (قوله)  
مرفوعتين) لا يبنى عنه قوله باسطا لانه يصدق به ظاهرا أمامه (قوله) في قبلى أحد) وكانوا ستة  
وسبعين رضى الله تعالى عنهم قال في شرح البهجة في الاحتجاج به نظر لانه انما يبدل على تعميق القبر  
وتوسيعه لانه يكونه قدر قامة وبسطة اه وقد أشار الشارع هنا بوصية عمر إلى بيان المراد منه شورى  
(قوله) احفروا) بكسر الهمزة والقاف من حفر والمراد احفروا وجوباً ومهمته هو وصل وأوسعوا ندبا  
وأعظموا كذلك وهمز تنهضهم قطع (قوله) وأوصى عمر) أى ولم ينسك عليه فهو اجماع وذكره بعد  
الحديث لبيان قدر التعميق قل (قوله) أر بعة أذرع) أى بذراع الأذى شورى فلا يبنى كلام  
الرافعي لانه في ذراع العمل السابق بيانه أول الطهارة وهو ذراع ورع بذراع اليه والتفاوت بينهما ثمن  
ذراع لان الثلاثة ونصف أر بعة ونصف الانما وعبرة عش وهو أر بعة أذرع هو المعتمد أى بذراع  
اليه وشعران وقوله وهو ثلاثة ونصف أى بذراع العمل فلا تخلف بينهما زى وذراع العمل ذراع ورع  
بذراع اليه قوله فلا تخلف فيه نظر لان الزائد في ذراع العمل ثلاثة أر بعة ونصف ورع وذلك لا يبالغ  
ذراعه ناقص نصف مر إلا أن يقال مراد من عبر بأر بعة أذرع ونصف انها على التقريب فلا يضر  
نقص نصف بر ذراع فلا تخلف على هذا فتأمل (قوله) ولقد) أصله الليل (قوله) القبلى) فان حفر في  
الجهة القابلة لها كره عش على مر (قوله) صنية) بضم الصاد وسكون اللام ومعناه الشد بديل الذى

ما يصح لبيت (ق) أرض (صلاة) أفضل من شق) فتج المجمع، متوهان بحفر في وسط أرض القبر كالتروتيبي حافاه بالبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويقتف عليه بالبن (٤٩٠) وأو غيره روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص أن قال في مرض موهل الحدولي لحدا

لاسهولة فيه فتسمع الأصوات عرش (قوله) ويوضع الميت بينهما) (نسيه) لو كان بأرض اللحد أو الشق بحجة فهل يجوز وضع الميت عليها مطلقاً أو يفعل بين أن تكون النجاسة بواسطة صديد ميت كافي المقبرة للنبوثة فيجوز أو من غيره كصوف أو أغاط فيمتنع للأزراء به حيثن كل محتمل والوجه هو الأول وحيث قيل بالجواز ظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة فليتأمل شو برى (قوله) يقتف عليه) يضم اليها، وسكون السين وفتح القاف شو برى (قوله) الحدولي) يوصل الممرز وفتح الحاء وقطع الممرز وسكون الحاء، يقال لحد لحد كذهب يذهب وأخذ لحد لحد وقوله لحد افتح اللام وضمة هاء ويقال لحدته وأخذته شو برى (قوله) الرخوة) يتأثب الزاء والكسر أفصح وأشهر شو برى (قوله) وسن أن يوسع كل منهما) فيه أن هذا قول مدعي من قول المصنف المتقدم وسن أن يوسع الخ اللهم الآن يقال ذكره توطئة لما بعده عرش وقيل: كلام المصنف المتقدم في القبر وكلامه في الحد والشق (قوله) وإن يرفع السقف) أي الذي في الشق فلا يتأني ما تقدم وهل ذلك وجوباً بالآزري به والظاهر أنه كذلك لأنه المذكورة عرش على مر وقول (قوله) بحيث لا يمس الميت) أي وجوباً به عرش (قوله) وإن يوضع رأسه) أي قبل دخوله القبر (قوله) الذي سميبر عند سنه) أي فهو مجاز مجاورة، يعني على مجاز الأول فسمى، وخبر القبر رجالاً لأنه مجاورها وأحياناً والحلية لكون الرجل حالي في القبر وعند خبر به يرفع قدم الرجل اسمها، وخبر (قوله) يسلم من قبل رأسه) أي يخرج من التمش من قبل رأسه وفي المختار سل النبي من يابرد رسل السيف وأسله يعني والنسلم بينهم خرج وفي المصباح سالت الشيء أخذته إلى هذا والشيء هو الأتالم أقول الشارح أن رسول الله ﷺ سلم من قبل رأسه أي أخذ وليس المعنى أخرج لأنه يمكن في شيء أخرج منه أذاك لأنه دفن بحمل موته (قوله) لمارى) بوداود) استدلال على قوله ويوضع رأسه عند رجل القبر لكن لظاهر منه وجه الدلالة إذ غلب ما به أنه أدخله من جهة رجل القبر وليس فيه تعرض للوضع وعبار شرح مر أما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة وأما السبل فلما صح أنه فعل به ﷺ وهي أظهر اه (قوله) الخطمي) فتج الحاء المجمة وسكون الطاء نسبة لبي خبطة يطن من الانصار برموى (قوله) ثم أدخله) دليل لقوله وإن يوضع وقوله لمارى الحد لي قبل لقوله وإن يسلم الخلفه يقال دخاله من قبل رجل القبر لا يدل على سن وضع رأسه عند رجل القبر الذي هو المعنى (قوله) وإن يدخله) أي تعباً كما قاله مر وحجج كما يفهم من عطفه على المنسوب وقوله غيره كان، مكرهان وجامن خلاف من حرمة كالآزري وتبعه خط عرش (قوله) الاحق بالصلاة عليه درجة) بخلافه فصفة لا لا فقه يقدم على الاسن كفي الغسل بخلاف الصلاة عليه كما تقدم شو برى (قوله) فلا يدخله ولو أتى) أي تعباً فإذا أدخله الأمان كان خلاف الأولى ومن عبر بالوجوب بحمل على ما إذا حصل إزاراً لبيت بأدخل غير الرجال عرش (قوله) الرجال) يعني أن المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان منهم قوة عرش على مر (قوله) ومعلوم أنه الخ) دفع به ما يقال أعما بأطلحة بالزول فقد محارها ما أفصحى (قوله) ثم يسن) استردك صوري لأنه لا يدل على ما قبله قال الشوبرى وظاهره أن الذبا ولو أجنبيت يقدم بها ذكر على الرجال المحارم مع استوائهم نظراً وغيره وانقرا المحارم بزيادة القوة فيلحرج وجه ذلك وقد يقال بوجوب ذلك وجود الشهوة في المحارم مع الخاطئة بالسلى ونحوه وذلك مظنة لزوجاتها أو انتفاها في النساء

واصبوا على اللين نصاً كاصع رسول الله ﷺ وخرج بالصليبة الرخوة فالنق فيها أفضل خشية الانهيار وسن أن يوسع كل منهما وراً كذلك عند رأسه ورجليه وإن يرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت) (د) أن (يوضع رأسه عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سميبر عند سنه رجل الميت) (د) أن (يسلم من قبل رأسه برقى) لما روى ابوداود بإسناد صحيح أن عبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي صلى على جنازة طاهر ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة وما روى الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سلم من قبل رأسه (د) أن (يدخله) القبر (لاحق بالصلاة عليه درجة) فلا يدخله ولو أتى الرجال من وجدوا الضف غيرهم عن ذلك غالباً وتغير البخاري أنه ﷺ أمر أبا طلحة أن ينزل في قبر بنت له ﷺ واسمها مكنون ووقع في الجموع تعباً لراو للخبر أنها رتبة ورده البخاري في تاريخه الأوسط بأنه ﷺ لم يشهد موت رقية ولا دفنها لأنه كان جدير ومعلوم أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسلم من كافي المجموع أن يسلم من حدل للمرة من شو برى

لم يشهد موت رقية ولا دفنها لأنه كان جدير ومعلوم أنه كان لها محارم من النساء كفاطمة نعم يسلم من كافي المجموع أن يسلم من حدل للمرة من شو برى



في الغسل (لكن الاحق

في اني زوج) وان لم يكن

له حق في الصلاة لان

منظوره أ كثر (فحرم)

الاقرب فالاقرب (فعبدها)

لانه كالحرم في النظر ونحوه

(فحرم فحجبوا غفسي)

اضف شهواتهم وربوا

كذلك لتفاوتهم فيها

(نصفه) لا محرمية لهم

كبتى عم وعمق وعصبته

كترتهم في الصلاة ونحوهم

كذلك كبتى خال وبني عمه

(فأجني صالح) قالت

استوى الثمان في الدرجة

والفضيلة وتنازعوا فزع

مرت الاشارة اليه وقولي

فحرم لي آخره من زيادتي

(د) سن (كونه) أى

الدخل له القبر (وزرا)

واحداً فأكثر بحسب

الحاجة كالفعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقد روى

ابن حبان ان الدافين له

كانوا ثلثة وأبو داود أنهم

كانوا اربعة (د) سن (متر)

القبر شوب) عند الدفن

لانه ربما يشكك من

اليت شق فيظهر ما يطلب

اختفاؤه (وهو يعرف ذكر)

من أنشئ وشقي (أكد)

احتياطاً والتصرع بهذا من

زيادتي (د) ان (يقول)

مدخله (بسم الله وعلى آله

رسول الله صلى الله عليه

وسلم) الاتباع والاراميه رواها الترمذى وحسنها وفي رواية وعلى ستر رسول الله (د) ان (بوضعي القبر على يميني) كاني الاضطجاع

عند النوم وتعتبرى كما في المجموع بالقبر أعظم من تعبيرة بالاحد

شورى (قوله وحل ثيابها) أى شدادها أى دون محل موتها الى الغسل فهذه أرى مفاصل فقهه تولاها  
 النسوة ع (قوله الاحق بالصلاة صفة) المراد بالصلاة هنا خصوصاً الفقه لا مطلقاً الصفة كما يعلم  
 من كلامه مرشدي (قوله وقد عرفني الغسل) أى من أن الافة هنا أولى من الاسن الاقرب والبعد  
 الفقيه أولى من الاقرب غير ان الفقيه عكس ما في الصلاة عليه وقوله لكن الاحق الخ أى به لانه علم أنه  
 لاحق في الصلاة لزوج حيث وجد جسمه غير الاجانب والسيد في الامة التي تحمله كالزوج في التي لا تحمله  
 كأن كانت مكانة كالحرم فيقترع على عبده لان الملكية أقوى من المملوكة اه حل (قوله زوج)  
 قد يشكل عليه تقديمه عليه السلام بأطلحة وهو أجنبي مفصول على عثمان مع أنه الزوج الافضل  
 والعذر الذي أشير اليه في الخبر على رأي وهان كان وطى مرفقة تلك الليلة دون أطلحة ظاهر كلام  
 أنفائهم لا يعتبرونه سكن سهل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل ان عثمان أقرط الحزن والاسف بيق من  
 نفسه بإحكام الدفن أو أنه عليه السلام رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أطلحة من غير عذرانه  
 وحده لكونه لم يقارف أى لم يجامع تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر أن الاجانب المستوين في الصفات يقدم  
 منهم من بعدهم عند الجماع لانه أبعد من ذكر يحصل له ولما ساء المرأة اه حج ولا يراد بهم قواني  
 الجسة انه يسكن أن يجامع ليثها ليكون أبعد عن الجبل الى ما راد من النساء لا نقول الغرض ثم كسر  
 الشهوة ومو حاص بالجماع تلك الليلة الغرض هنا أنه يكون أبعد عن تفكر النساء وبعد العبد بهن  
 أقوى في عدم التذكر ع (قوله وحل ثيابها) أى عند وجود الاقارب  
 شورى (قوله الاقرب فالاقرب) فيقدم الاب ثم أبوه وان علم الابن ثم ابنته وان نزل ثم الاخ الشقيق  
 ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم للاب ثم ابوالام ثم الاخ منها ثم  
 الاخال ثم منها والقرتب ثم كور مندوب زى (قوله فعبدها) استشكل بأن الامة لا تغسل سيدها  
 لا تقطع الملك بالوت وهو بينهما موجود هنا وأجيب باختلاف البابين اذا الرجل ثم يتأخر عن النساء  
 وهنا يتقدم حتى ان الرجل الاجني يتقدم هنا على المرأة وعبد المينة أولى منه زى (قوله لتفاوتهم فيها)  
 أى الشهوة فاما المسحوض أضف من المبوب والغنى لانهم يبقون في البيت من الآتين والمجبوب أضف من  
 الغنى لجذب ذكره شيخنا (قوله فذو رحم الخ) رقتيه كلامهم ان الترتيب مستحب لأجواب مر  
 (قوله فأجني صالح) الافضل فالافضل له النساء بعد الاجني كترتيبهم في الغسل والخنا في كافنا كذا  
 قاله شيخنا حل (قوله أقرع) أى ندبا ع (قوله وحل ثيابها) أى في مر (قوله كاست الاشارة اليه) أى في  
 الفسل في قوله فان تنازعنا في هذا فافترأه الآية أقرع زى (قوله وسن كونه ذرا) عطف مدمر مدمر  
 على مصدر مؤول شورى قال مر وأما الواجب في المدخله فهو ما عطف به السكافية (قوله بحسب  
 الحاجة) فلو كانت الحاجة بائتين مثلاً بدها ع بالاث صراعاة للزوجة ع (قوله وحل ثيابها) كونه  
 ثلاثة وهم على والعباس وابنه الفضل وفي رواية أخرى بدها ع والعباس وابنه الفضل وابنه عبد الرحمن  
 ابن عوف وقوله ختمهم على والعباس وابنه الفضل وقم بشرق مولاه صلى الله عليه وسلم يرمادى  
 (قوله وستر القبر شوب عند الدفن) عبارة شيخنا عند ادخال الميت فيه أى القبر والظاهر ان المراد  
 بالقبر الواحد والشق رؤى بده تعبيرة الشارح بالدفن لان الظاهر منه ادخال الميت ذلك ويحتمل ان المراد بالقبر  
 الخفرة فيجب ستر القبر قبل ادخال الميت في الخفرة حل (قوله عند الدفن) مفهومة أنه لا يتبد  
 ذلك عند وضعه على النش ويثبت أن يكون مباه ع (قوله وحل ثيابها) أى وان قد ع (قوله بسم الله  
 مساج وان كان يندب ستره بعد ذلك) (قوله وان يقول مدخله) أى وان قد ع (قوله بسم الله

أى أدخله مستعينا باسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ أى ودلت على ملة رسول الله أو أودفنه  
 على ملة رسول الله وسن زيادة الرحمن الرحيم كفى الماوردى لان الرحمة مناسبة للقام ويسن أن يزيد  
 من الدعاء ما يليق بالحال كالهم أفتح أبواب السماء لرحمته وأكرم زله ووسع مدخله ووسع له قبره فقد  
 ورد أن من قبل ذلك عند دفعه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة **ح** **(قوله)** وبوجه القبله وجوبا  
 أى فى المسلم وبوجه الكافر لآى جهة كانت وقوله وبوجه بالفم أخذ من قوله وجوبا بالذوق أى بالنصب  
 لكان التقدير وسن أن بوجه وجوبا وهو فاسد ولعل هذا هو حكمه حذفان من كلام الشارح **(قوله)**  
 تنزلا له منزلة الصلى يؤخذ منه عدم وجوب استقبال القبلة بالكفار علينا وهو كذلك فيجوز  
 استقبالهم واستدبارهم فم لو كانت ذمية وجوفاً جازين لم يلغ وأما نسخ الروح فيه جعل ظهرها  
 للقبلة وجوفاً بالتوجه الجنين القبلة حيث وجب دفنهم لو كان منفصلاً أذوجه الجنين لظهر أمه وتدفن هذه  
 المرأة بين مقابر المسلمين والكفار شرح مـ أما السابعة فترامى على لسانها عرش على مـ **(قوله)**  
 فلو وجهه لغيرها أى لوالى السماء فيشمل المستاق ولو رفعت رأسه لافسور في عبارة شيخنا وعبارة  
 مـ فإن دفن مستدبراً أو مستلقياً ينشئ ختان لم يتغير وأدلاً **(قوله)** حتى لا ينكب تعليل لقوله  
 وإن يستدوجه الخ وقوله ولا يستلقى تعليل لقوله وظهر الخ ولا يجب تشبهه لأنك أراستاقى بعد الدفن  
 وكذلك لو انهار القبر أو التراب عليه كذلك ويجوز تشبهه واصلاحه ونقله إلى محل آخر فم لو انهار عليه  
 التراب قبل تسوية القبر وقبل سده وجب اصلاحه قل ويرامى **(قوله)** بحمد الأيمن أى بعد  
 إزالة الكفن لأنه يطلع في اظهار القبر وقوله اليه أى إلى نحو البنت **(قوله)** وأن يسد فتحة ظاهر ضيقه  
 من استحباب السد جواز اهالة التراب عليه من غير سد وذهب جمع إلى عدم اهالة التراب على  
 التراب لما في ذلك من الاضرار بالبيت وقرئ شيخنا زى أن السد من اهالة التراب على  
 البيت وجب والاندب وعلى كل يعمل كلام جمع حل ومـ **(قوله)** بنحو لبن أى تدبا وكان عدد  
 لبنات حده صلى الله عليه وسلم تسع لبنات كفى مسلم قل **(قوله)** بكسر لبن بكسر الكاف وفتح  
 السين وسكونها شورى **(قوله)** وطین نبيه على أن اللبن وحده كفى ولا يتدب الاذان عنده  
 خلافاً لبعضهم يرامى **(قوله)** وخدعة بكسر اللام وجمعها مخاد بفتح الميم سميت بذلك لوضع الخد  
 عليها شيخنا **(قوله)** لم يحتج اليه أى الصندوق فالتفصيل انما هو فيه ويدل على هذا قول الشارح  
 أما إذا احتج الخ **(قوله)** لأن في ذلك الاضاعة مال أى لترض شرعى وهو تعظيم الميت فلا تنافي بين  
 العلة والمعلول لأن الاضاعة انما تكون محرمة إذا لم تكن لفرض شرعى **(قوله)** أما إذا احتج الى  
 صندوق يؤخذ من هذا أن بقاء الميت مطلوب وأن الأرض التى لا تلبس مريعا أولى من الأرض التى  
 تلبس مريعا عكس ما يتوهم شرح مـ وقوله مطلوب لان تنم الروح مع البدن أن قد من تنمها  
 وحدها **(قوله)** وجاز دفن ليل أى لانه صلى الله عليه وسلم دفن ليلاً أبو بكر وعمر وعثمان كذلك  
 بل فضله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يندب الايام منع الكفار من الدفن نهرا ان اظهروه ويرامى  
**(قوله)** مطلقاً أى تحرامه لم **(قوله)** فلا يجوز أى جواز استوى الطرفين اذا التمسد الكراهة  
 تنزهها وهذا فى غيرهم كنه مانه فلا حرمه ولا كراهة كما سأل فى الصلاة فيه حل وزى قال الشورى  
 رأيت بخط شيخنا بهامش شرح الروض ان الاوجه تحريم الدفن عند تحريم الأوقات المكروهة فى  
 الحرم المكى وان لم تحرم الصلاة فيه والفرق ظاهر اه ولعل الفرق ان الصلاة ضاعف ثوابها فأغفر  
 فعلها بذلك ولا كذلك الدفن وأيضا للصلص عليها في حديث بابي عبد مناف الخ اه بحروفه **(قوله)**

**(ويوجه للقبلة وجوبا)**  
 تنزلاً لمنزلة الصلى فلو وجهه  
 لغيرها ينشئ كسباً فى أولها  
 على يساره كره ولم ينشئ  
 والتصرع بالوجوب من  
 زيادته أن يستدوجه  
 وجب له الى جداره أى  
 القبر وظهره بنحو لبنه  
 كحجر حتى لا ينكب ولا  
 يستاق ويرفع رأسه بنحو  
 لبنه يفضى بحمد الأيمن  
 اليه والى التراب **(و)** أن  
 يستدحه يفتح الغطاء  
 وسكون التراب بنحو لبن  
 كطين بأن يبنى بذلك ثم تد  
 فرجه بكسر لبن وطین أو  
 نحوهما لان ذلك أبلغ فى  
 صيانة الميت من البش ومن  
 منع التراب والهوم وتعو  
 من زيادته **(ذكره)** أن يعمل  
 له فراش وخدعة بكسر  
 الليم **(وصندوق لم يحتج**  
**اليه)** لان فى ذلك الاضاعة  
 مال أما اذا احتج الى  
 صندوق لندوة ونحوها  
 كخاوة فى الأرض فلا  
 يكره ولا تنفذ وصيته به الا  
 حيثئذ **(وجاز)** بلا كراهة  
**(دفعه)** بلبا مطلقاً ووقت  
**(كراهة صلاة لم يشره)**  
 بالاجماع بخلاف ما ذكره  
 فلا يجوز وعليه حصل خبر  
 مسلم عن عتبة بن عامر  
 ساعن ثمار رسول الله ثلاث  
 من الصلاة فيهن

للدفن (غيرهما) أى غير

وان نفير) بابه ضرب ونفى أى تدفن وأما ضربه بضم النون وكسر الباء من أفبر قوله تعالى ثم أماته فأقبره فلفظ لا معنى أقبره من الآية صرله وقبر أو الذى فى الحديث فاضمه قبر بمعنى دفن (قوله ذكر وقت الخ) فمضى رابع للنسب ولفظ ذكر كما من الروى أومن الشارح شيخنا (قوله وقت الاستواء) هى الأوقات المتعلقة بالزمان وظاهره أن الوقت للنقل بالفعل كوقتى الصباح والعصر ليس كذلك وقال الاسنوى قال وكلام الأصحاب والحديث يدل به وقال الزركشى الصواب التعميم وهو كما قال شرح مر (قوله أولى من توله وغيرهما أفضل) أى لان عبارة الأصل تقتضيان غيرهما فيه فضل ان جعل على بياض وان أول فى الأناطى بل فى الأولى (قوله ودفن بمقبرة أفضل) وفى أفضل مقبرة بالبداءى ويكره الدفن باليت لان تدعو اليه حاجة أو مصلحة من ان المشهور انه خلاف الأولى لا مكروه وانما دفن عليه الصلاة والسلام فى بيته لاختلاف الصحابة فى مدفنه خوفاً منهم من دفنه بالمقابر المتنازع ولان من خواص الانبياء دفنهم محل موته أى حيث أمكن الدفن فيه فأن لم يمكن فقلوا كأن ماتوا على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذى ماتوا فيه بحيث يحاذيه كائى حج وعش (قوله ذكره ميتة) فى كلامه اشعار بعدم الكراهة عند القبر للتفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصره أو فى بيت مسكون اه والتفرقة أوجه بل كثير من التربة مسكونة كالبيوت فالأوجه عدم الكراهة فيها يؤخذ من التعليل ان محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما عرفت كثيرا فى زمنا إلى الميت ليلا لاجتماع لقراءة قرآن أو زيارته لم يكره شرح مر (قوله ودفن اثنين من جنس) أى أومن غير جنس وهناك حرمة دفن الجواز عنده مع الكراهة على اتحاد الجنس أو اختلافه مع الحرمة وتحريمها كسائى فى قوله ابتداء ماداموا بان يفتح على الميت ويوضع عنده ميت آخر فيحرم ولو مع اتحاد الجنس أو مع حرمة والتعمد التحريم حيث لا ضرورة مطلقا لابتداء ودوام ان كان هناك حرمة واتحد الجنس لان الله التائى مر وعش وينبئ أن يلحق الاثنين واحدا وبعض بدن آخر وظاهره ولو كانا غيرين (قوله كثره الموتى) أى وعسر افراد كل واحد بقبر اه مر فى سهل افراد كل واحد بقبر لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم باعتبار الدفن فيه بل حيث أمكن ولو فى غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان بعدم مقبرة للبد وسهل زيارته ع (قوله فيقدم أفضلها) وهو الاحق بالامامة شرح مر (قوله فى ثوب واحد) قبل المراد فى قبر واحد لا يجوز تجزئهما بحيث تتلاقى بشرتهما بل المراد ان يكون على كل ثيابه ولكنه يضحى بحب الآخر فى قبر واحد وهما تأوى بل يبعد وانما المراد ان ذلك الوقت كان وقت تجزئ وحيدته فيض الثياب التى وجدت كان فيه سمه بحيث يسع اثنين بدراجن فيفعل فيها ذلك ولا يلزم من ذلك تماس عورتيهما لما كان ان يجزئ بينهما باذن وتحوشه المشكاة سوى ولو حفر قبر فوجد فيه عظم ميت قبل فراغ الحفر أعادوه ولم يمت الحفر وان ذلك بعد ما جعله فى جانب بعد حفره ودفن الميت بجانب آخر ثم كان لغيره دفن وفى الحديث ان دفن اثنى عشر من البدن الآخر لم يحرم ننب القبر حيث قد تم ان ظهر راسه من الميت اذ حل رمى (قوله بخلاف ما اذا كان من غير جنسه) كان الأولى تأخير عمله الى المفهوم الآتى لانها من صوره لامن صور المنطوق شيخنا (قوله وخرج بالجنس الخ) هل يقدم الخشى على أماحتيا لما أرى قال الشيخ فيه انظر (أقول) ويبنى تقديمه لان جهة تدعيمها بحقيقة خلاف الخشى سوى (قوله كره) الاعتماد على مر الجع مطلقا لا ضرورة

برماوى (قوله وحيث جمع بين اثنين) أى وان كان الجمع محرما بان نُدع ضرورة اليه ع ش على  
 مر (قوله جعل بينهما) أى نديان لم يكن مس والواجب برماوى (قوله وقدم من جذبين القبر)  
 أى قدم وضعه الى جدار القبر وهذا قيل وضع للقبول في اللحد ولو على شفيره والا فلا ينحى عن مكانه  
 لانه انزاد به ويقدم في الكافر بن أخفهما كغرا أو عصيانا برماوى (قوله وقدم بعض ذلك) أى فى قوله  
 ويقدم الا ن على أمه (قوله وسن لمن دنا) أى حضر الدفن ولو بعد شو برى أى ولو امرأة وعمله  
 حيث لم يؤذ قبرها من القبر الى الاختلاط بالرجال كفى ع ش على مر (قوله بأن كان على شفيره)  
 عبارة تشرح مر وضابط الدنوا لا يحصل معه مشقة لما وقع فيها يظهر فن لم يدن لايسن لذلك للشفقة  
 في الذهاب اليه لكن قال في الكفاية انه يستحب ذلك لسكن من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا  
 واستظهره الولي الرافعى وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأ كيد وقول المصنف دنا  
 ليس بقيد (قوله ثلاث خيات) أى خواتم ثلاث خيات فهو على حذف مضاف لان الخيات اسم  
 للعين من التراب ولا يتعلق بها حكم والخواتم بالخواتم معاً وأحدهما محل طلب ذلك مالم يكن به  
 نجاسة وهو رطب لمافيه من التسخين بالنجاسة وكون التراب من تراب القبر ومن جهة رأسه أولى ولو  
 فقد التراب هل يشترط له أو لا في نظر والا قرب الثاني كفى البرماوى وانظر ماذا يفعل بها أعنى الخيات  
 هل يردّها للقبر أو لا وما حكمته ذلك وعبارة ميم (قوله ثلاث خيات) أى من تراب القبر على ما يقيد به فى  
 شرح البهجة رعب وغيرهما ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذاً من التعليل بأن ذلك  
 الأرض بما صار اليه الميت اه وعبارة مر لمافيه من اسراع الدفن والمشاركة في هذا الغرض وإظهار  
 الرضا بما صار اليه الميت اه وهى تفيد انها راد للقبر أخذاً من التعليل الاول وأنه لا فرق في ذلك بين أن  
 يليق بذلك أو لا أخذاً من التعليل الثاني فراجع اه (قاعدة) ورد أن من أخذ من تراب القبر بيده  
 حال ارادة الدفن وقرأ عليه ان أثرناه سبع مرات وجهه مع الميت في كفته أو قبره لم يعقب ذلك الميت في  
 القبر علقمى ع ش على مر وقدل ويبنى الا اكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون  
 (قوله ويسن أن يقول مع الاول الخ) ويستحب أن يقول مع ذلك في الارلى اللهم لقنه عند المنة  
 حجبته فى الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفى الثالثة اللهم جاف الأرض عن جنبه كما في شرح  
 مر وقوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه لا ينافى هذا أن روحه يصعد معها عقب الموت لانا نقول ذلك  
 الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى أن ينزل قبره قلبه للسؤال ثم تفارقه وتذهب الى  
 حيث شاءت الله ع ش على مر (قوله وأن هال بمساح) بفتح الميم جمع مسحة بكسرهما وهى آلة  
 تمسح بها الأرض ولا تكون الا من حديد بخلاف الحجر فقائها تكون من الحديد وغيره (قوله ويسن  
 أن لا يراعى على تراب القبر) أى ما لم يحتج لذلك لاجل ارتفاعه والا زيد عليه أخذاً بما بعده ح ف  
 (قوله فتكث جماعة) أى بقدر ما ينجر جزور ويفرق لجه اه حج ع ش على مر (قوله  
 يسألونه التثبيت) كأن يقولوا اللهم ثبته على الحق اللهم اقنه حجة فلأولوا بغير ذلك كذلك على القبر  
 لم يكونوا آتين بالثبوت وان حصل لهم ثواب على ذكرهم ببقى آياتهم بعد سؤال التثبيت لعل هو  
 مطلوب أو لا في نظر والا قرب الثاني ومثل الذكر بالاولى الاذان فلأولوا به كانوا آتين بغير المطلوب  
 منهم كفى ع ش على مر والمراد انهم يسألون له التثبيت ان كان مكلفا غير شهيد وغيره لانه  
 الآن يسأل فيلقن خوف التثنية قالى الامام والطاهر أن المراد بما هنا غير حقيقتها لاستحسانها من  
 مات على الاسلام بل نحو التحليل في الجواب لا وعدم المبادرة اليه أو يحى للمكسب له فى سورة غير حسنة

وحيث جمع بين اثنين جعل  
 بينهما حاجز تراب وقدم من  
 جنسين الذكر ثم الخنثى ثم  
 المرأة وتقدم بعض ذلك  
 (وسن لمن دنا) من القبر  
 بأن كان على شفيره كما عبر  
 به الشافى رضى الله عنه  
 (ثلاث خيات تراب)  
 بيديه جميعا لانه <sup>عنه</sup>  
 حاشان قبل رأس الميت ثلاث  
 رواء البيهقي وغيره يستند  
 جيد ويسن أن يقول  
 مع الاول منها خلقناكم  
 ومع الثانية وفيها لعيدكم  
 ومع الثالثة ومنها نخرجكم  
 تارة أخرى (و) سن  
 (أن هال) عليه (مساح)  
 أو ما في معناها اسراعاً بتكميل  
 الدفن ويسن أن لا يراعى على  
 تراب القبر لانه لا يظلم شخصه  
 (فتكث جماعة) عنده  
 ساعته (يسألونه التثبيت)

ولان بقبره **عليه** رفع نحو

شبر رواد ابن حبان في

صحيحه فان لم يرفع ترابه

شبرا فالوجه ان يزاد خرج

يزيداني (بدارنا) ما لو مات

مسلم بدارنا كخافه لا يرفع

قبره بل يخني للثلاث عشرة ذوا

لهذا يرجع للمسلمون وأخني

به الاذرى الامكنة التي

تخاف نبشها لسرقة كفته

اول العداءة وانحوسها

(ونسطحه اول من

نصبه) كافعل بقبره

**عليه** وقبرى صاحبيه

رواد ابو داود باسناد صحيح

(ذكره جلوس ووط

عليه) للثني عنهما

رواد في الاول مسلم وفي

الثاني الترمذى وقال حسن

صحيح وفي معناه الانكسار

عليه والاعتقاد اليه وبهما

صرح في الروضة (بلا

حاجة) من زياتي مع

التصریح بالسكرافة فان

كان الحاجة بأن لا يصل الي

شيء ولا يتمكن من الحفر

الابوطة فلا سكرافة (د)

كر (بحصيصه) أى يبيضه

بالجص وهو الجص وقيل

الجير والمراد هنا هما أو

أحدهما (وكتابة) عليه

سواء كتب عليه اسم

صاحبه أم غيره في لوح عند

وأسه أم في غيره (وبناء

المفطر شوبرى والصحيح أن السؤال الذى يخص هذه الامة نشره فالتين بسبب سؤال الملكين عنه دون غيره من الانبياء قال السيوطى

ولم يكن لامة من الامم • من قبلنا قط سؤال يلزم

وقال أيضا والسؤال السبع مرات في مسبة أيام النبوة لماؤ من اظهارا لشره وأربون مرة بالنسبة للنافق

توبيخه (قوله للاتباع) عبارة شرح مر لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن

الميت وقسطه عليه وقال استغفروا لاختكم واسألوا الله التثبيت فانه الآن يسئل اه (قوله) وأن يرفع القبر

شبرا) فلوز يدعى الشبر كان مكروها وقيل خلاف الاول برماوى وعش (قوله) فلا يرفع قبره

بل يخني) وهل ذلك واجبا ومندوب وبغنى أن يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فلهذه من ذلك

عش على مر (قوله) ونسطحه) بأن يمرض فيجعل كالسطح والندم أن يجعل كنتم البعير

(قوله) كافعل بقبره **عليه**) وأما في البخارى عن سفیان رأيت قبر النبي **عليه** مسنفا فاستمس بعد

سقوط الجدار عليه في زمن الوليد وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز ولا يؤثر في ذلك كون التسطيح

صار شعرا للروافض اذا سئلوا ترك بمواقفة أهل البدع فيها وقول على أمرى رسول الله **عليه** أن

لا أدع قبره شرفا الا سؤ يتلمر به تسوية بالارض بل كسطحه جمعاً بين الاخبار برماوى (قوله)

وذكره جلوس) أى ان كان محترماً أما غير المحترم كقبره من تدوس في فلا كرافته والظاهر انه لا حرمه

للقبر الذى في نفسه لكن يغنى اجتنابه لاجل كنف الاذى عن أحيائه اذا وجدوا ولا شك في كراهة

المكث في مقابرهم ومحل ما ذكر من كراهة الجلوس والوط في المحترم عند عدم مضى مدة يتيقن

فيها أنه لم يق من الميت شي في القبر سوى عجب القرب فان امت فلا بأس بالاتفاق به ولا كراهة في

مشيه بين القابر بنعل على المشهور كافي شرح مر وقوله فلا كراهة في أى الجلوس والوط وبغنى

عدم حرمة البول والتغوط على قبورها أى المردن والحرنى لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذى الأحياء

وقوله لكن يغنى اجتنابه أى وجوباً في البول والغائط وندبا في نحو الجلوس عليه وقوله ولا كراهة

في مشيه بين المقابر بنعل أى ما لم يكن متنجساً بنجاسة رطبة والا فيحرم ان مشى به على القبر أما غير

الرطبة فلا عش (قوله) ووط عليه) أى القبر الذى لم يملأ ولم يهدأ فإيا يظهر وظاهر أن المراد به محاذى

الميت لا ما اعتد التحوط عليه فانه قد يكون غير محاذ لاسيافى للحد ويحتل الحاق ما قرب منه

جدا به لانه يطاق عليه أنه محاذ اه حج شوبرى (قوله) للثني عنهما) والحكمة فيه توزير الميت

واحترامه وأما خبر مسلم أنه **عليه** قال لان مجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر ففسر

الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواد ابن وهب أيضاً بلظ من جلس على قبر يقول عليه أو يتغوط

الح وهو حرماً بالاجماع شرح مر (قوله) وفي سننهما الانكسار عليه) أى بحبه والاستناد إلى أى يظهره

فهم متفقان حرف والظاهر أنهما في معنى الجلوس فقط وفي شرح مر ما يقتضى ذلك (قوله) بلا

حاجة) لبيان الشارح مفهوم الاباءية لوطه وكذلك صنع مر (قوله) (المنية) أى من يريد

زيارته وان لم يكن ميتة (قوله) ذكر بحصيصه) أى اظهاراً بالطين (قوله) بالجص) بفتح الجيم وكسرها

برماوى (قوله) وكتابة عليه) أى اذا كان ولياً وعالماً كتب اسمه ليارد يحتم (قوله) خرج بحصيصه

نظيفته) أى فلا يكره بل يباح ويكره أن يجعل على القبر ظلة وأن يقبل التابوت الذى يجعل فوق القبر كما

يكره تقبيل القبر واستلامه تقبيل الاعتاب عند الدخول لزاراة الاولياء نعم ان صدقة بيل أخرجه ثم

عليه) كعبية أو بيت للثني عن الثلاثة روادهم الترمذى وقال حسن صحيح وفي الاول والثالث مسلم وخرج بحصيصه تطعيمه خلافا

للإمام والفرائى

وأعنتهم التبرك لم يكره وهذا والعتمد يرمأى **(قوله وحرم أى البناء)** ظاهره وأولنا وإن  
يتحقق وقفها وحل ذلك لم يكن الميت من أهل الملاح ومن ثم جازت الوصبة بعمارة قبور الصالحين  
لمالك ذلك من أحياء الزيادة أو أذا ترك حل ومن البناء ما اعتد به جعل أو بنة أو حجارة صرصة محيطة  
بالقبر أخذنا من التعليل بقوله ولأن البناء الحى كافى حج قال سم إذا كانت الحجارة المذكرة  
لخلفه من النش والدفن عليه **(قوله كالمكانة موقوفة)** أى قيامه على الموقوفة وعبارة شرح  
مر ومثلها الموقوفة بالأولى واعتراض بأن الموقوفة على الميتة وعكسه ويرد بأن نرى في المسئلة يدخل  
موانا اعتداد الدفن فيه فهذا يسمى مديلا ولا موقوفة فافتح ما ذكره الشارح فالمسئلة أعم شوري  
ويرمأى **(قوله بعد ما تحقق الميت)** أى فيحرم الناس من تلك البقعة حج **(قوله فلو نبى فيها همم)**  
البناء ولو سجدا أو مأوى أو زائر إن الاتحج إلى البناء فيها لخوف نبش سارق أو سبع أو غرقة  
بسبل فلا يهدم إلا محرم وضعه ومن السبل قراة مصرفهم ما بها من البناء إن عرف حاله في الوضع فإن  
جعل حاله ترك حلاله وضعه بحق كافى البناء الذى على حافة الانهيار والشوارع اه عش على م  
وقوله فيهم ما بها أى ماعدة أو أمانتنا الشافى لأنها كانت قبل الوقف دارين عبد الحكم عش ولا  
يجوز زرع شئ في المسئلة وإن ثيقن بلاء من ماله لا يجوز إلا التنازع بها بغير الدفن ينقله وقول التلوي  
يجوز بعد البلاء بحول على الملوكة حج عش على م ر **(قوله ومن رشه)** أى القبر أى بعد الدفن مال  
يقول مطر بكى حج ويذبحه أنه لو ثبت عليه حشيش أكتفى به عن وضع الجريد لا الخضرا الآتى فيسأل  
نزل المطر ويحتمل خلافه ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى لا معنى لما هو الموصول المقصود  
من تعمد التراب بخلاف وضع الجريد بزيادة على الحشيش فإنه يحصل به زيادة قد تليق بتسبيح الجريد  
عش على م ر **(قوله بهاء)** أى طاهر وكونه باردا أو لويحرم بالنجس لأن فيه إزاره وبومن قال بركه  
عمل على كراهة التحريم يرمأى **(قوله تبهر يد المضعج)** قال فى المصباح المضعج يفتح اليم والجيم  
موضع المضجوع والجمع مضجع عش على م ر **(قوله ويكره رشه بهاء)** أى لأنه إضاعة مال  
وإنما يحرم لأنه يفعل لفرض صحيح من أكرام الميت وأقبال الزوار عليه لطيب ربح البقعة به فقط  
قول الاسنوى ولو قيل بشعر به لم يبعد ويؤيد ما ذكره قول السبكي لأبأس باليسير منه إذا قصد به  
حضور الملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة شرح م ر **(قوله ووضع حصى)** أى صغار شرح م  
**(قوله ونحوها)** أى من الأشياء الرطبة فيدخل فيه البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وعبارة  
شرح م ر ويستحب وضع الجريد الأخضر على القبر لاتباع وكذا الریحان ونحوه من الأشياء  
الرطبة ويمتنع على غير ما ذكره أخذ من القبر قبل بنيه لعدم الاعراض عنه فان ببس جاز لزال نفعه  
المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار اه قال عش عليه أما ملكه فإن كان الموضوع مما يعرض  
عنه عادة عزم عليه أخذ لانه صار حقا للميت وإن كان كثيرا لا يعرض عنه مثله عادة محرم ويظهر أن  
مثل الجريد ما اعتد به من وضع الشمع في ألبالي الأعياد ونحوها على القبور يحرم أخذه لعدم اعراض  
مالكه عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه اه **(قوله عند رأسه)** ذكر الماورى استحبابه عنه  
رجليه أيضا شرح م ر **(قوله وجمع أهله)** المراد بهم ما يشمل الزوجة والابن والعمة وعبارة شرح م ر  
ونهم الأزواج والعقار والمأرم من الرضاة والمصارعة ومثلهم الاصدقاء اه وقوله بوضع أى ساحة  
من المقبرة وليس المراد بغير واحد **(قوله أنتم)** أى أجمعها علامة على قرابى أعرفه بها فهو من لم  
بمعنى جعله علامة وقوله قرابى أى من الرضاة **(قوله وتبصرى بأهله أعم)** أى أشمله للأزواج  
والعقار والمأرم من الرضاة والمصارعة ومثلهم الاصدقاء حل وشو برى **(قوله ذو زارة فيورالح)**

**(وحرم أى البناء)** مقبرة  
**(مسئلة)** بأن جرت عادة  
أهل البلد بالدفن فيها كما  
لو كانت موقوفة ولأن  
البناء يتأبد بعد احتياق  
الميت فلا نبى فيها همم البناء  
كما صرح به الأصل بخلاف  
ما لو نبى في ملكه أو التصريح  
بالتحريم من زبادى  
وصرح به فى المجموع  
**(ومن رشه)** أى القبر  
**(بهاء)** لأنه **عش** فعل  
ذلك يقبر سعد بن معاذ  
رواه ابن ماجه وأمر به  
فى قبر عثمان بن مظعون رواه  
البيهاقى والمنى فيه التنازل  
بشعر يد المضعج وحفظ  
الغراب ويكره رشه بهاء  
الورد **(ووضع حصى عليه)**  
لأنه **عش** فعل ذلك  
يقبر ابنه إبراهيم رواه  
الشافى ومن أيضا وضع  
الجريد والریحان ونحوهما  
عليه **(د) وضع** **(حجرا)**  
خشب عند رأسه وجمع  
أهله **(موضع)** واحد من  
المقبرة لأنه **عش** وضع  
حجرا أى حفرة عند رأس  
عثمان بن مظعون وقال  
أنتم بها قرابى وأدفن  
اليه من مات من أهلى  
رواه أبو داود بإسناد جيد  
وتعبرى بأهله أعم من  
تعبير بقاربه **(د) زارة**  
قبور أى قبور المسلمين  
**(لرجل)** خبر مسلم كنت

وردمن زار قبر والديه وأوحدهما كتب له ثواب عمرة مقبولة وكتب له براءة من النار ويتأكد ذلك يوم الجمعة لخبر أبي نعيم من زار قبر والديه أو أحدهما يوم الجمعة كان كحجة (فائدة) روح الميت لها ارتباط بقره ولا تفرقه أبدا لكنها أشد ارتباطا به من عصر الجليس وأما زيارته عليه السلام لشهداء أحد يوم السبت اعتاد الناس الزيارة يوم الجمعة وفي عصر الجليس وأما زيارته عليه السلام فلتنقذ يوم الجمعة عما يطلب فيه من الأعمال مع بعدهم عن المدينة قل وبرماوى وعش على طاف (قوله) وتغير مكرهه) نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتدكر الموت كانت مندوبة مطلقا (قوله) وتغير مكرهه) وقيل حرام لخبر لعن الله زوارات القبور وحمل على ماذا كانت زيارتهن للتعبيد والبيكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيها خروج محرم وقيل تباح إذا أمن من الاقتتان عملا بالأصل شرح مر (قوله) فتنس لها) ومعسلام إن محل ذلك حيث أذن الزوج أو السيد أو الولي عش على مر (قوله) ومثله قبور سائر الخ) والإوجه عدم إلحاق قبر أبويها وأخوها وبقية أقاربها بذلك أخذنا من العلة وإن بحث ابن قاضي شبهة الإلحاق شرح مر ومحمل عدم الإلحاق ما لم يكونوا علماء أو أولياء كافى عش عليه (قوله) وإن يسلم زائر) أى لقبور المسلمين أما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام عليها كافى حال الحياة بل الأولى كافى شرح مر والزائر ليس يقيد بل يندب لسلك من مر على القبر السلام على من فيه ولا يخص ذلك بالوقاات التي اعتيدت الزيارة فيها ويسن أن يكون الزائر مستقبلا وجه الميت وأن يكون على طهارة ويتأكد ذلك في حق الأقارب خصوصا الابن وبولكاوايبلد آخر غير البالد الذى هو فيه وقدر رده عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال ما من أحد عير بقبر أخيه إلا مؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الأعراف ورده عليه السلام كذا كره مر في شرحه وقوله كان يعرفه مفهومه أنه إذا عرفه في حياته لا يعرفه وسلم لا يعرفه وأنه إذا عرفه في حياته كان يعرفه في الدنيا بالسلام عليه لا يعرفه والظاهر خلافه فيها وأقوله الأعراف ورده عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدى إلى سلمه ولو بعد الموت وإن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم السلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه لغيره على الدلالة تسكينه قدما تقطع بالموثوق كافى عش عليه (قوله) دار) بالنصب على الاختصاص وهو أوضح وألنداء وبالجر بدل من كم شورى فيكون بدل كل من كل ويكون هناك مضاف محذوف أى أهل دار كافر ومشيعنا (قوله) وإن شاء الله) فإن قيل ما فائدة المشيئة مع أن الحقوق مقطوعة بقلت أجاب حجج بان المشيئة للترك أى الحقوق في الوفاة على الإسلام أو للحقوق بهي هذه القيمة اه ومثله شرح اه (قوله) ولا تقتنا بعدهم) ويسن أن يزيد اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها رحمة منك وصلاحا منى برماوى (قوله) فنظر العرف العرب) وهو لا يقول عليه عش (قوله) وإن يقرأ) والأجر له ولبيت قال شيخنا والتحقيق أن القراءة تنفع لبيت بشرط واحد من ثلاثة أمور إما حضوره عنده أو قصده ولو لم يعد أو دعاه أو لم يعد أيضا اه (قوله) بعد توجهه إلى القبلة) أى حال القراءة والدعاء وإن لم يفرديه في الدعاء وكونه واقفا أفضل برماوى وشورى (قوله) كفر بهنم حيا) أى بحيث لو كان يسلمه ولو قبل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له اطلاقه من السلام على أهل القبور مع أن هوى المسلم لا يصل إلى جنتهم لو كانوا أحياء عش على مر وبلنى أن المراد كفر بهنم باعتبار عادتهن بالفعل لا باعتبار مقام الميت ومقدار هوى لو كان عظيما جدا بحيث يقتضى مقداره البعد عنه جدا لكن عادته مع الزائر التزل والتبرك والتواضع وتقر بهنم وقت عندهن زيارته على عادتهن مع على الحدائق كان يشرب منه في الحياة وإنه لو كانت عظيمة

الميت من جهة السلطان فان كان مجرد التجبر والقلم والحال الا لا خيرة فيه لم يحترم بعد موته ولم يطلب  
 الابعاده وان كان فيه نوع خبر وعدل احترم وطالب الابعاد بحسب الحال مر قال في شرح الروض  
 نعم لو كانت عادته معه البعد وقد اوصى بالتقرب منه قربه منه لانه حقه كمال اذ نزل في الحياة قاله زر كنش  
 سم (قوله احترامه) ويؤخذ من هذا كراهة ما عايناه من دفنهم التوابيت وتعليقهم  
 بها نحو ذلك والسنة في حقهم التاديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعاد عنهم قدر ما جرت  
 به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيمها وكراماتها قال حجج والتزام القبر وما عليه من نحو توابوت ولو  
 قبره **عليه** بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة فيبحة وانتهى مر بعدم الكراهة حيث  
 صد بتقبيله التبرك زى (قوله وحرم قوله) أى وان آمن التغير لما فيه من تأخير دفنه بالأمور  
 بتسجيله وتعميره هلكت حرمته شرح مر وقوله قبل دفنه أما بعد دفنه فسيأتى في قوله وحرم بنشه (قوله  
 من مقبرة محل موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة موتاهم في القرافة ليس من النقل الحرم لان القرافة  
 صارت مقبرة لاهل انبابة فان نقل اليها ليس نقل من مقبرة محل موته وهو انبابة مر أى ولا فرق في ذلك  
 بين من اعتاد الدفن فيها أو في انبابة فيا يظهر ومثله يقال فيا اذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة  
 كباب النصر والرافقة والازكية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في أيها شاء لانها مقبرة باده بل ذلك وان  
 كان ساكنيا يقرب أحدها جبال لليلة المذكورة له عى على مر (قوله الا من يقرب مكة) المراد  
 بالقرب مسافة لا بتغير الميث فيها قبل وصوله اليها والمراد بمكة جميع الحرم لان نفس البلد قال زر كنش  
 وغيره بخلاف كلام الحجب الطبرى وغيره لا ينفى التخصيص بالثلاثة بل لو كان يقرب أهل الصلاح  
 والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن ولو اوصى بنقله من محل موته الى محل من  
 الاماكن الثلاثة نفقت وصيته حيث يقرب وأمن التبرك قاله الا زعمى ما لو اوصى بنقله من محل موته  
 الى محل غير الاماكن الثلاثة فيحرم تنفيذه والبحث بعضهم جواز لأحد الثلاثة بعد دفنه اذا اوصى  
 ووافقه غيره فقال هو قبل التبرك واجب هذا لوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا **قاله** في ع وب ولائز  
 لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهلها فالاول أولى كما يحسنه الشيخ رحمه الله  
 تعالى شرح مر (قوله وإلياء) يؤخذ من كبرياء وحكى قصر ألفه وتشديد الياء أيضا وقال في المطالع  
 بحذف الياء الاولى وكسر الهزة وسكون اللام وبلادو يقال الا الياء بالاف واللام وهو غريب ومعناه  
 يثابته برماوى (قوله فلا يحرم نقله اليها) محل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه  
 فرض ذلك على أهل محل موته فلا يسلط عنهم يجوز نقله قاله ابن شعبة وهو ظاهر وقضية ذلك ان  
 كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويغدها جازم النقل الى ما ليس كذلك له شرح مر وقوله يم  
 مقبرة البلد يغدها أى ولو في بعض فصول السنة كأن كان الماء يغدها من النيل دون غيره فيجوز  
 نقله في جميع السنة وقوله جازم النقل الى ما ليس كذلك أى ولو لبلد آخر يسلم الميت من الفساد وهذا  
 اذا كان غير شهيد أما هو فلا ينقل أى وان كان يقرب أحد الاماكن الثلاثة لان الذي **عليه**  
 أمرني فقتل أحدان يردوا الى مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة كفى شرح مر والزبيدي  
 عليه (قوله قبل البلا) بكسر الباء مع الفصح وبفتحها مع المدح (قوله الا للضرورة) وليس  
 منها ما لو كفن في حرير فلا يجوز بنشه لغيره وعملان السكفن الله تعالى وهو مبنى على الساحة  
 شرح مر (قوله كدفن بلا طهر) وكذا لو دفنت امرأة حامل بحين ترجى حياته بأن يكون له ستة  
 أشهر فأكثر فيش جوفها ويخرج اذ شغل لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترجى حياته فلا كبر يترك دفنها  
 الى موته ثم تدفن مر وقوله لكن يترك دفنها الى موته أى ولو تغيرت ثلاث دفن الجلب حيا عى

احترامه (وحرم نقله)  
 قبل دفنه من محل موته  
 (الى) محل (أبعد من  
 مقبرة محل موته) ليدفن  
 فيه وهذا أولى من قوله  
 ويحرم نقله الى بلد آخر (الا  
 من يقرب مكة وللدينة  
 وإلياء) أى بيت المقدس  
 فلا يحرم نقله اليها بل يختار  
 لفضل الدفن فيها (و) حرم  
 (بنشه) قبل البلا عند أهل  
 الخبرة بذلك الارض (بعد  
 دفنه) لنقل وغيره كسكفن  
 وصلا عليه لان فيه مكا  
 حله (الا للضرورة  
 كدفن بلا طهر) من



لظهره الواجب وليوجه  
إلى القبلة وقول لم يتغير  
من زيادتي (أو) كدفت  
(في منسوب) من أرض  
أو نوب ووجد ما يدفن أو  
يكنف فيه الميت فيجب  
نيشه وإن تغير ليدرك كل  
أصابعه ما لم يرض ببقائه  
(أو وقع فيه مال) خاتم أو  
غيره فيجب نيشه وإن  
تغير لآخذه سواء أظلمه  
ماله أم لا كما اقتضاه كلام  
الروضة والمجموع وقيدته  
صاحب المذهب ومن تيمم  
بالطلب كما يقيد به الأصحاب  
مسئلة الابتلاع الآتية وقد  
فرقت بينهما في شرح  
الروض ولو بلغ ما لال نفسه  
وملأتم نيشه أو مال غيره  
وطلب ما لك نيش وشق  
جوفه وأخرج منه ورد  
لصاحبه ولو ضمنه الورثة  
كما نقله في المجموع عن  
الاطلاق الأصحاب راداه  
على ما في العدة من أن  
الورثة إذا ضمنوا لم يشق  
وبؤده ما اقتضا كلامها  
من أنه يشق حيث لأصحاب  
وله تركه في نقل الروايات  
عن الأصحاب ما يوافق  
ما فيها يجوز ما بعد الخلاف  
بحرم نيشه بل بحرم عمارته  
وتسوية التراب عليه لئلا  
يتمتع الناس من الدفن فيه

وما قيل من أنه يوضع على بطنه شئ لم يوت غلط فاحتسب فيحذر حج (قوله أو تيمم) أنهم أنه  
إذا قيل قبل الدفن لا يجوز نيشه للفسل وإن كان تيممه في الأصل لتفقد الفاسل ولقد الما بمحل يغلب فيه  
وجوده وهو ظاهر ع ش على مر (قوله لم يتغير) المراد بالتغير التثنية وليس المراد به التقطع كما  
قال به بعضهم شيخنا واعتمده زى (قوله أو في منسوب) معطوف على قوله بلا طهر في قوله كدفت  
بلا طهر ومن المنسوب المسجودان لم يضيّق على المصالح قاله الأذرى شوى (قوله ووجد ما يدفن  
الح) أما إذا لم يوجد فلا ينيش بل يدفع للمالك ذلك ويجبر عليه ويدفع الثمن من تركه لئلا كانت  
والأفنى متفقان كان والأفنى بيت المال فيأبى المسلم إن لم يكن هو أى المالك منهم كما في شرح مر  
وعش (قوله أو وقع فيه مال) معطوف على دفن فلاناسب أن يقول أو وقع مال فيه ليناسب  
المعطوفات (قوله أو أظلم ما لك) لا المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضى أنه لو نسي  
عنه لم ينيش وهو ظاهر ع ش على مر (قوله بالطلب) معتد (قوله وقد فرق بينهما في شرح  
الروض) وهو أن مسألة الابتلاع فيها انتهاك حرمة الميت بشق جوفه فقيدت بطلب المالك بخلاف  
مسئلتنا شيخنا (قوله ولو بلغ) بكسر اللام من باب علم الحظ (قوله ما لال نفسه) أى ولو أكثر  
من الثالث ولو في مرض موته يبرأوى (قوله لم ينيش) أى لاستهلاكه حال حياته كما في شرح مر وقال  
ع ش عليه يؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لأهلا كقبل تعلق الغرماء به وهو كذلك اه  
(قوله نيش وشق جوفه) ظاهره وإن تفسر شوى (قوله راداه على ما في العدة الح) للمتمدح في  
العدة ففي ضمنه أحسن الورثة أو غيرهم حرم نيشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا لميت من  
انتهاك حرمة شرح مر وعش عليه (قوله ويؤيده) أى ما في المجموع ووجه التأييد أنه إذا شق  
جوفه وجد الورثة تركه كذلك يشق مع ضايف الورثة وقد يقال لا تأيد لأن الضايف أثبت من التركة  
بدل لها إنما معرضة للثبوت بخلاف ما في العدة الحاصل بالضايف شيشى زى (قوله كلامها) أى العدة  
في موضع آخر وقوله ما وافق ما فيها أى العبارة الأولى المردودة (قوله يجوز) أى تساهل في النقل  
فالتحقق في النقل عنهم ما نقله النووي من الإطلاق من أنه ينيش وشق جوفه ولو ضمنه الورثة وإن  
كانت الغلبة ضعيفة شيخنا (قوله بل يحرم عمارته) أى في المسئلة شوى (قوله وتسوية التراب  
عليه) جملة مفسر لما قبله أى عمارته يسوية التراب الح شوى (قوله واستثنى) أى من حرمة المارة  
وهذا كله مبنى على ضعفه وهو بالزعم والأفوه لا لاتبلى أجسادهم كما قرره شيخنا وأوجب بأنه  
مستثنى من عدم تحريم النيش لأن من تحريم المارة كما في شرح الروض (قوله ومن تعزبه نحو أهله)  
أى التعزبه من الأجانب لاهل الميت ينبغى أن يس ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض وتسن التعزبه  
أضالفة للمال وإن يكن رفيقا أى وإن كان بالنسبة لما يتأثر به ويدعو له بما يناسب وتسن الضالفة هنا  
أضالان فيها جبر الاهل الميت وكسر السور والخرن أى شدته بل هذا أولى من الضالفة في العيد وتحصل  
سنة التعزبه مرة واحدة فلو كررها لم يكن مكررها ما فيه من تجديد الخزن أم لا فيه نظر وقد يقال  
مقتضى الاقتصاد في الكراهة على ما بعد الثلاثة عدم كراهة التكرار في الثلاث سيما إذا وجد عدد أهل  
الميت جوعا عليه كما في شرح مر وعش (قوله كسهر) في المختار الإصهار أهل بيت المرأة اه (قوله  
وهي الأم الصبر) أى اصطلاحا ما عتقته التليق أصيب بن يعزبه ولومالا (قوله لو بعد  
الاجر) أى إن كان المولى يفتح الزاى مسما وقوله والدعا لئلا ينفرد أى إن كان مسلما كما هو

لظهم عدم البلا واستثنى فيور المسحابة والعشاء والأولياء (وسن أنه ينعوا أهله) كسهر وصديق وهى الأم الصبر والجل عليه بوعدا لاجر  
والتعذيب من الوزر بالجزع والدعا لئلا ينفرد ولأصاب بجبر المسبية لأنه <sup>على</sup> ص على امرأة

ظاهر رشيدى (قوله نبيك على صي طاعة) أى مع جوع منها فذلك أمرها بالقوى (قوله انما العبرى)  
الصبر حسن النفس على كربة تنجمه ولتبدى تفارقه وهو ممدوح ومطلوب عيش على مر (قوله)  
عند الصدمة الاولى) للمنى انما بعد الصبر عند الصدمة الاولى ابتداء وان لم تكن أولى فالمراد  
عند أول كل مصيبة كاقتره شيخنا وقال الشورى أى انما بعد الصبر عند مفاجأة المصيبة وأما بعد  
قيع السلوة طبعاً اهـ (قوله احدى بنات النبي ﷺ) هى زينب كاتى رواية وقيل طاعة  
وقيل رقية شورى (قوله ان الله ما أخذوه ما أعطى) مامدرة أى الله اخذوا الا اعطاء أو موصولة  
والعائد محذوف اسكن يلزم عليه لطلاق ما على العاقل الا أن يقال فيه تغليب غير العاقل على العاقل لان  
ما أخذه شامل للعاقل وغيره وقد ذكر الأخذ على الاعطاء وان كان متأخراً في الواقع لانتفاء المقام  
والمضى الذى أخذته الله هو الذى كان أعطاه فقد أخذها هو له براموى (قوله وكل شئ) أى من الأخذ  
والاعطاء ومن الاقس وأما هو أهم من ذلك وهى جلة ابتدائية مطبوعة على الجملة المتوكد ويجوز فى  
كل النصب عطفها على اسم ان فيحبب التأكد أيضاً عليه براموى (قوله عنده) المراد بالعندية  
المرامى من مجاز الملازمة براموى (قوله باجل) يطلق الاجل على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر  
وقوله يسمى أى معلوم أو مقدر (قوله حتى الصغار) أى الذين لهم نوع تمييز عيش على مر (قوله)  
الا لثابتة فلا يبرزها الخ) عبارة شرح مر ولا يبرزى الثابتة الاعمارها أو زوجها كما قاله الشيخ  
وكذا من الخى هم فى جواز النظر فيما يظهر كمبداهة وأما الاجنبى فيكره له ابتداءها بالتعزية والرد عليها  
وبحرمان منها فإساعلى سلامه لان كلامها لم يطمعهم فيها كاقتره شيخنا (قوله تقريبا) فلا تفسر  
الزيادة بنحو نصف يوم مثلاً حل (قوله من الموت) أى لامن الله من هل وان تأخذه دفته منها للمتمد  
ثم حل (قوله حاضر) أى وان بعد المسافة بينهما فى البلوى فيبقى أن مثل البلد مجاورها عيش  
(قوله ومن التقدم) أى تقدم للمزى أو للعزى وبعبارة شرح مر ما عند غيبة المزى أو للمزى أو  
مرضه أو حبسه أو عدم علمه كاعتبه الا ذرى وتبعه عليه ابن القرى فى تمحيته ويثبت أن بلحنها  
كل ما يشبههم اعذار الجماعة فتبقى الى التقدم والعم وزوال المانع (قوله بسم) أى ولو زانبا محمنا  
وتارك صلاة وان قتل حداً أى ولو رقيقها والمحصل ان الصور التى فى المقام أو بعبارة بفسلم بمر وبكافر  
وتعزى بمر بمر وبكافر والحكم أنها سنة فى الاولين ومباحة فى الآخرين ان لم يرج اسلام الكافر  
المزى بفتح الزاى والاسف كما يؤخذ من شرح مر (قوله بأن يقال له اعظم) هو أقصم من عظم خلافاً  
للعلم وقد قدم النعا للمزى هـ لانه مخاطب (قوله أى جعله عظيماً) وليس فيه ما بكرة مصائبه فقد قال  
تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجر ابراموى (قوله أى جعله حسناً) يعنى بالصبر عليه (قوله)  
وغفر لثباتك) قدم المزى لانه مخاطب وقيل يقدم الميت لانه أحوج بتركه لنحو تارك صلاة ومبتدع  
براموى (قوله مع قوله صبرك) ولا يقال وغفر لميتك لانه حرام زى ومثله شرح مر وظاهره  
وان كان صغيرا لكان فى حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل كافر ماضى يظهر حل الدعاء لا لافعال  
الكنز بل للفرقة لانه ليس من أحكام الدين بخلاف صورة الصلاة عليه عيش على مر ويبحث بعضهم  
أنه لا يسن لاهل الميت تعزية بعضهم وبعض فظهر ظاهر تخافة المعنى وظاهر كلامه حج شورى  
(قوله ولا يبرزى كافر) والمزى كافر أو مسلم حل (قوله غفر الله لميتك) وقدم هنا الدعاء للميت مع  
ان الخطاب أولى بالتقديم لكشف السلم حل (قوله وأحسن عزاءك) ولا يقول وأعظم أجزك لكشف

ابن زيد قال أرسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم تدعوه ويخبره ان ابنا لها الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله ما أخذها ما أعطى وكل شئ عنده باجل مسمى فرها فلصبر ولتحتب وتقيدى بنحو أهله من زيادى ومن أن يصعب بها حتى الصغار والنساء الا الشابة فلا يبرز بها الاعمارها ونحوهم (د) هى (بعد) دفته الأولى منها قبله لاشتغال أهل الميت بتجهيزه قبله قالى الروضة الآن يرى من أهله خيراً شديداً فيختار تقديمه ليصبرهم وذكر الاولى من زيادى (ثلاثة أيام قريبا) من الموت لحاضر ومن التقدم وأبلغ الخبر لغائب فذكر التعزية بعد ما اذ الفرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه (فيضى سلم بسم) بان يقال (اعظم الله أجزك) جعله عظيماً (وأحسن عزاءك) بالله أى جعله حسناً (وغفر لميتك وبكافر أعظم الله أجزك) مع قوله (وصبرك) أو أخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوهم كاتى الروضة كأصلها ثم لو كان الميت من لا يخلف بدله كآب قليل بدل الخلف عليك خاف الله عليك أى كان الله خليفة عليك فله الشيخ أبو حامد عن الشافى (د) يبرى (كافر محترم بسم) بان يقال له (غفر الله لميتك وأحسن عزاءك)

وبنى  
أى كان الله خليفة عليك فله الشيخ أبو حامد عن الشافى (د) يبرى (كافر محترم بسم) بان يقال له (غفر الله لميتك وأحسن عزاءك)

وبني لعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيروا لعلهم يذوقوه ووضح شرح مر (قوله عزاءك)  
العزاء بالصدع والاساق (قوله) وخرج يزادني محترم الخ) ولا يعزى المسلم ايضا بالمرتد والحربي  
اذما ناسا شرح مر (قوله فلا يعزى ان) أي تكبره تعزيتهما نعم لو كان فيها توقيرها محرم وقوله  
الآن يرحى اسلامهما أي فان رضى فمضى سنة شرح مر (قوله وللمسلم تعزية كافر) أي جواز  
لانها ان لم يرج اسلامه والافتداء شرح مر (قوله ولا تقص عدداك) بتخفيف القاف كما سمعته  
من شيخنا ح ف نصب عددي للمقولة أو رفعة على الفاعلية لانه يستعمل لازما ومتعديا ومثله  
في قول علي خط وعبرة عش على مر قوله ولا تقص عدداك بنصبه ورفعته مع تخفيف  
القاف وتشديد هاء النصب اه قال في المجموع وهو دعاء بدوام الكفر أي لانه دعاء بتكثير أهل  
الجنة ومن لازم ذلك دعاء الكفر ومنع ابن النقيب فقال ليس فيه ما يقتضي البقاء على الكفر أي  
الجنة لا يلزم من كثرة عددهم مع كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر كذا ذكر شيخنا وأطال في بيانه  
حل (قوله) وجاز بكاء عليه واعلم انه اذا كان البكاء على الميت تخوف عليه من هول يوم القيامة  
ونحوه فلا بأس به وللمحب ورقة كفضل فكذلك لكن الصبر أجل أو لأجل بركة وشجاعة وقصد  
نحو علم فندوب أو لقد صدقوا بوقام بصلحة فمكروا ولعدم تسليم القضا وعدم الرضا به فلم يذكره  
قل على الجلال وقال العلماء البكاء عشرة أنواع بكاء فرح وبكاء حزن على ما فات وبكاء رجوع وبكاء  
خوف مما يحصل وبكاء كذب كبكاء الناجية فانها تنبكي لشجوع غيرها وبكاء موافقة بان يرى جماعة  
يكون فيك مع عدم علمها السب وبكاء المحبة والشوق وبكاء الجزع من حصول ألم لا يحتمله وبكاء  
الجوع والضعف وبكاء النفاق وهو ان تدمع العين والقلب قاس فالبكي بالتصدمع العين من غير  
صوت والمدمع ما كان معصوم وأما التباكي فهو تكلف البكاء وهو نوعان مجرد ومذموم فالاول  
ما يكون لاستحباب بركة القلب وهو المراد بقول سيدنا عمر رضي الله عنه لما رأى المصطفى وأبا بكر  
يبكين في شأن أسارى بدر أخبرني يارسول الله ما يبكيك فان وجدت أي سب ابكائي بكميت  
والا تباكي ومن ثم لم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم والثاني ما يكون لأجل الرياء والسمعة وما ذكر  
من أسباب البكاء العشرة فقدر يرجع الى اثنين السرور والمزن حقيقة أو حكما ع ش على المواهب  
(قوله قبل موته وبعده) لكن الاولى تركه عند المحتضر حل (قوله على ولده ابراهيم) ومات  
وهو صغير وكان عمره اذ ذاك سنة وأربعين شهرا وعمانية أيام وقيل سبعون يوما وهو الصحيح وقيل  
سنة وعشرة أشهر وستة أيام وحين جاءه اسميته على اسم أبي ابراهيم وكان معه يومئذ عبد الرحمن  
ابن عوف فقال له أنبئني يارسول الله وقد نبتنا عن البكاء فقال يحك يا عبد الرحمن انه رجوة وكنابه  
جبريل عليه السلام حين جئت به انه فقال السلام عليك يا ابراهيم ومات في السنة اثنا عشرة من  
الحجرة برماوى وقال (قوله على قبر بناته) لعلها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما أم كلثوم  
ولا يعرف لها اسم وانما تعرف بكيتها فانت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها صلى الله عليه وسلم ونزل  
في حفرتها على الفضل وأمامة بن زيد بنى البخارى جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان  
فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة وقوله على القبر أي قبر أم كلثوم لان الكلام فيها ع ش على مر  
(قوله فاذا لوجبت) أي المصيبة بمعنى الموت أي حصلت ولا يثنى هذا ما ذكره أو لا من أنه صلى الله عليه  
وسلم بكى على قبر بناته الخ لان ذلك دليل الجواز وهو صلى الله عليه وسلم يدل خلاف الاولى والمذكوره  
ليان الجواز ويناب عليه ثواب الواجب (قوله قال الموت) في المختار ووجب الميت اذا سقط ومات

ودخرج يزادني محترم  
الحربي والمرتد فلا  
يعزى ان الآن يرحى  
اسلامهما والاسلم تعزية كافر  
محترم بمثله فيقول خلف  
الله عليك ولا تقص عدداك  
(وجاز بكاء عليه) أي على  
الميت قبل موته وبعده  
لانه صلى الله عليه وسلم بكى  
على ولده ابراهيم قبل موته  
وقال ابن العن يدمع القلب  
يعزى ولا تقول الاما رضى  
ر بناوانا يفرقك يا ابراهيم  
لمحزونون وبكى على قبر  
بناته وزار قبر أمه فبكى  
وأبكى من حوله روى الاول  
الشيخان والثاني البخارى  
والثالث مسلم والبكاء عليه  
بعد الموت خلاف الاولى  
لانه يكون حينئذ أسفا  
على ما فات نقله في المجموع  
عن الجمهور بل نقل في  
الازكار عن الشافعى  
والاصحاب انه مكروه مذهب  
فاذا وجبت فلا تبكين  
بأكية قالوا وما الوجوب  
يارسول الله قال الموت

وقيل القتل واجب فقله قال المثل أى حاول الموت لأن الوجوب ليس نفس الموت (قوله) لاندب ونوح) كل من السند والنوح صغيرة لا كبيرة كقوله الشيخان في باب الشهادات وفى حج هنا ان النوح والجزع كبيرة ع ش على مر (قوله) وهو عد محاسنه أى على الوجه الذى لم يمتن من الاتيان بحرف الندبة فلا يخالف قوله فيما سى بخلاف نى الجاهلية وتقدم أنه عد المحاسن لكن لا على هذا الوجه (قوله) وجزمه فى المجموع) التعمد كلام المجموع فالبكاه وحده لا يحرم وعد الثبائل من غير بكاه لا يحرم وهو نى الجاهلية فلا يحرم تعدد الثبائل إلا أن قارننا بالبكاه ورفع الصوت حل وهو الموافق لما سى من أن نى الجاهلية مكروه والثبائل جمع ثبائل بكسر الشين وهو ما تصف به الشخص اه زى وبعبارة شرح مر وهو كما حكاه المصنف في أدكاره وجزم به فى المجموع عداهم مع البكاه كواكفاه واجبهما للمسايقى وللإجماع وفى الحقيقة المحرم السند لا البكاه لان اقتران المحرم بجزم لا يصبره أى الجائز ما خلا لا يجزى ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاه عند ندب أو ناسه أوشق جيباً أو شرعاً أو ضرب خد فان البكاه جائز مطلقاً وهذه الأمور محرمة مطلقاً اه ولا بأس بالرائد بالتصديق قول السيدة فاطمة بنته رضى الله تعالى عنها

ماذا على من شم زرة أحمد • أن لا يشم مدى الزمان غوايا

صبت على مصائب لو أنهما • صبت على الأيام عدن ليايا

وعمل ذلك ما لم يشتمل على تجديد جزم أو تأسف أو مجازة حد ولا ينسب الميث الأجماعى به من ذلك (قوله) ولا جزع) فى المختار الجزع ضد الصبر وبابه ضرب (قوله) كضرب خد) وهو المعروف بالطمع وكذا التضمخ بنحو رماد وصيغ بسواد فى ملبوس وفعل كل ما ينافى الاقتداء والاستسلام لقضاء الله تعالى وكضرب بدعى أى على وجه يدل على اظهار الجزع ع ش على مر (قوله) وشق جيب) أى جيب الثوب وهو القدر الذى يدخل فيه الرأس كفى القسط على فى البخارى وفى حبل شتى من ذلك فاقه على فاعله أو قائله ولا يلحق للميت منه شئ إلا اذا كان له فيه مدخل كأن أوصى به وهو محل قوله عليه الصلاة والسلام إن لبيت لعنذب ببيكاه أهله فان لم يمتثل أمره بذلك كان عليه أثم الامر فقط كقوله حل (قوله) ليس منا) أى من أهل ملتنا أو طرقتنا شو برى (قوله) ودعا بدعوى الجاهلية) أى ذكر فى تأسفه ما ذكره الجاهلية فى تأسفه على ما فات ع ش على مر (قوله) جيران أهله) أضاف الجيران إلى أهله إشارة إلى ان المراد جيران أهله لا جيران البيت شى لو كان ببلد وأهله آخر اعتبر جيران أهله سم (قوله) كأقارب البعداء) وكذا ما عارفه ولو جيران يرمأوى (قوله) تهبته طعام الخ) ويجزى فى هذا الخلاف الآتى فى النقط ففى فعل لأهل البيت شى يفعولونه بجواب أوردنا حج (قوله) يرمأوى) أى مقدار ذلك فلو لم يعلم الجيران بعمه إلا بعد مدة يقضى العرف بقتال أهله ما يكفيمه لا يسى لم فعل ذلك ويفرق بينه وبين التز به حيث تشرع بعد الملو وبعد مدة يسكن فيها الخزن بأن القصد هنا جبر خذل البنية وقدرال ثم بقاء الدواب لتز به وإن طال المدة حل (قوله) وأن يلع عليهم فى كل) ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يرون قسمه شرح مر (قوله) لنحو ناسه) أى ولومن أهله يرمأوى (قوله) ما شغلهم) بفتح أو له وضمه شاذ شو برى (قوله) وسكون الهدنة) ويجوز قلبها وإدا كفى أكثر الروايات كذا كره الشورى (قوله) موضع) أى خربة أو قلعة

واستنداه وقيل عداه مع البكاه وجزمه فى المجموع (د) لا (نوح) وهو رفع الصوت بالسند (د) لا (جزع) بنحو ضرب صدر) كضرب خد وشق جيب قال صلى الله عليه وسلم اتخذه إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفى رواية لمسلم فى كتاب الجهاد لفظ أو بدل والوراء السربال القمص كالدرع والقطران بفتح القاف مع كسر الطاء وسكونها وبكسرهما مع سكون الطاء دهن شجر يطلى به الأبل الجرب ويسرج به وهو أبلغ فى اشتعال النار بالناسخه (وسن لنحو جيران أهله) كأقارب البعداء ولو كانوا ببلد وهم آخر تهبته طعام يشبههم يرمأوى) لنشغلهم بالخزن عنه (وأن يلع عليهم فى كل) ثلاثا يصفوا بتركه ونحو هنا وقابا بعدد من زياتى (وسرت) أى تهبته لنحو ناسه) عادية لانها أغانة على مصعبه والأصل فبأنه قوله صلى الله عليه وسلم لما جاء خبر قتل جعفر بن أبى طالب فى غزوة مؤتة صنعوا آل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذى ومؤتة بضم الليم وسكون الهمزة موضع معروف

برماوى (قوله الكرك) بضم الكاف وسكون الراء ع ش اطراف وضبطه بعضهم بفتحها ومن البدع  
 المنكرة ما يفعله الناس عما يسمى بالكفارة ومن صنع طعام الى الاوبىين لاجتماع عليه قبيل الموت  
 وبعده ومن الذبح على القبر ومن الوحشة والجمع والأر بعين  
 ونحو ذلك بل كل ذلك حرام ان كان من مال  
 محجور ولو من التركة أو من مال ميت  
 عليه دين أو ترتب عليه  
 ضرر أو نحو ذلك  
 والله أعلم

عند الكرك

(تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة البجيرى على شرح المنهج ويليها ان شاء الله تعالى)  
 (الجزء الثانى وأوله كتاب الزكاة)

## فهرست

( الجزء الاول من حاشية العلامة الجبري على شرح المنهج )

صفحة	صفحة
٣١٦ فصل في شروط الاقضاء وآدابه	١٧ كتاب الطهارة
٣٤٢ فصل في قطع القدوة وما تنقطع به وما يثبتها	٣٨ باب الاحداث
٣٤٩ باب كيفية صلاة المسافر	٥٩ فصل في آداب الخلوة والاستنجاء
٣٥٦ فصل في شروط القصر وما يذكرونها	٦٣ باب الوضوء
٣٦٥ فصل في الجمع بين الصلاتين	٨١ باب مسح الخفين
٣٧٢ باب صلاة الجمعة	٨٩ باب الفصل
٣٩٤ فصل في الاقسام السنوية	٩٧ باب في النجاسة وازالتها
٤٠٤ فصل في بيان ما تدرك به الجمعة وما لا تدرك به الخ	١٠٩ باب التيمم
٤١١ باب في صلاة الخوف	١١٨ فصل في كيفية التيمم وغيرها
٤١٨ فصل في اللباس وما يذكرونها كاستصحاب بالدهن النجس	١٣٠ باب الحيض
٤٢٢ باب في صلاة العيدين	١٣٦ فصل في الاستحاضة وبيان أقسام المستحاضة
٤٣١ باب في صلاة كسوف الشمس والقمر	١٤٥ كتاب الصلاة
٤٣٧ باب في الاستسقاء	١٤٧ باب أوقاتها
٤٤٥ باب في حكم تارك الصلاة	١٦١ فصل فيمن يجب عليه الصلاة
٤٤٦ كتاب الجنائز	١٦٧ باب الأذان
٤٥٩ فرع الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يفصله الرجال والنساء الخ	١٧٥ باب التوجه للقبلة لشرط الخ
٤٦٣ فصل في تكفين الميت	١٨٥ باب صفة الصلاة
٤٧٠ فصل في صلاة الميت وما يتبع ذلك	٢٣١ باب شروط الصلاة معرفة الخ
٤٨٨ فصل في دفن الميت وما يتعلق به	٢٥٤ باب في مقتضى سجود السهو
( تمت )	٢٦٧ باب في سجود التلاوة والشكر
	٢٧٤ باب في صلاة النفل
	٢٨٧ باب في صلاة الجماعة
	٣٠٢ فصل في صفات الأئمة